رسائل جامعية

المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

للإمام الحافظ
شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
(ت ٩٠٢ هـ)

تحقيق
حسام الدين بن أمين حمدان

المجلد الثاني

دار الميمنة
للنشر والتوزيع

المقاصد الحسنة

المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

٢

ح حسام الدين بن أمين حمدان ، ١٤٣٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
(١ – ٥). / شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي / حسام الدين
بن أمين حمدان .– المدينة المنورة ، ١٤٣٨ هـ
٥ مج .
ردمك : ١- ٣٢٥٨ – ٠٢ – ٦٠٣ – ٩٧٨ (مجموعة)
٤-٣٢٦٠-٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)

١- الحديث – تاريخ ٢- الحديث المشهور أ. حمدان ، حسام الدين بن
أمين (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢٣٧،٦ ١٤٣٨/٢٤٣٤

رقم الايداع : ١٤٣٨/٢٤٣٤
ردمك : ١- ٣٢٥٨ – ٠٢ – ٦٠٣ – ٩٧٨ (مجموعة)
٤-٣٢٦٠-٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ .٢٠١٧م

9786030239337

دار الميمنة
للنشر والتوزيع
سورية - دمشق
هاتف: 00963115827281
جوال: 00963933119455
daralmimna@gmail.com

الميمنة

مكتبة الميمنة المدنية
المملكة العربية السعودية
المدينة المنورة جنوب الجامعة الإسلامية
هاتف: 00966148473148
جوال: 00966558343947

المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

للإمام الحافظ

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي

(ت ٩٠٢هـ)

تحقيق

حسام الدين بن أمين حمدان

المجلد الثاني

دار الميمنة

للنشر والتوزيع

أصل هذا التحقيق

رسالة علمية نوقشت في قسم علوم الحديث
بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية

بتقدير : ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

أشرف عليها : فضيلة الأستاذ الدكتور
عبد الرحيم بن محمد القشقري

وناقشها

فضيلة الأستاذ الدكتور : زياد بن محمد منصور
وفضيلة الدكتور : عبد الباري بن حماد الأنصاري

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

٢٣٤ حديث: «إنَّ اللهَ طَيِّبٌ لا يَقبَلُ إلا طَيِّباً».

مسلمٌ والتِّرمِذيُّ والدَّارِميُّ وأحمدُ[(١)] وآخرون[(٢)]، كلُّهم من حديثِ عَدِيِّ بنِ ثابتٍ[(٣)] عن أبي حازِمٍ[(٤)] عن أبي هُرَيرةَ مرفوعاً بهذا في حديثٍ.

وأخرجَ الترمذيُّ[(٥)] وغيرُه[(٦)]

---

(١) مسلم (الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها) رقم (١٠١٥)، والترمذي (تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة) رقم (٢٩٨٩)، والدارمي (الرقاق، باب في أكل الطيب) (٣٨٩/٢) رقم (٢٧١٧)، وأحمد (٨٩/١٤) رقم (٨٣٤٨).

(٢) وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (المناسك، باب ما أقل الحاج) (١٩/٥) رقم (٨٨٣٩)، وابن الجعد في «مسنده» (٢٩٦) رقم (٢٠٠٩)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢٤١/١) رقم (١٩٩)، وأبو نعيم في «المستخرج» (الزكاة، باب) (٩١/٣) رقم (٢٢٧٢)، والبيهقي في «الكبرى» (صلاة الاستسقاء، باب الخروج من المظالم) (٣٤٦/٣).

(٣) الأنصاري الكوفي، ثقة رمي بالتشيع، من الرابعة، مات سنة ست عشرة. ع. «التقريب» (٣٨٨).

(٤) سلمان الأشجعي الكوفي، ثقة، من الثالثة، مات على رأس المائة. ع. «التقريب» (٢٤٦).

(٥) «الجامع» (الأدب، باب ما جاء في النظافة) رقم (٢٧٩٩) من طريق خالد بن إلياس ـ ويقال: ابن إياس ـ عن مهاجر بن مسمار به، وقال عقبة: «هذا حديث غريب، وخالد بن إلياس يضَعَّفُ».

(٦) أبو يعلى في «مسنده» (١٢٢/٢) رقم (٧٩١)، والدورقي في «مسند سعد» (٧١) رقم (٣١)، والبزار في «مسنده» (٣٢٠/٣) رقم (١١١٤)، والبُرْجُلاني في «الكرم والجود» (٣٥) رقم (١٢)؛ كلهم من طرق عن خالد بن إلياس عن مهاجرٍ به.

وإسناده ضعيفٌ جدّاً لحال خالد بن إلياس:

قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أحمد: «متروك الحديث» «الجرح والتعديل» (٣٢١/٣)، وقال البخاري: «منكر الحديث» «التاريخ الصغير» (١٧٩/٢).

- وأخرجه أبو يعلى والدورقيُّ والبزارُ (في المواضع السابقة نفسها) عن سعيد بن =

من حديث مُهاجِرِ بن مِسمَارٍ[١] عن عَامِرِ بنِ سَعـدِ بن أبي وَقّاصٍ عن أبيه مرفوعاً: «**إنَّ الله طَيِّبٌ يحبُّ الطِّيْبَ، نَظيفٌ يحبُّ النَّظافةَ، كريمٌ يحبُّ الكَرَمَ، جَوَادٌ يحبُّ الجُوْدِ**»، وذكرَ حديثاً.

٢٣٥ حديث: «**إنَّ اللهَ كَتَبَ الغَيرَةَ على النسَاءِ والجِهادَ على الرِّجالِ، فَمَن صَبَرَ منهُنَّ كَان لَهُ أَجرُ شَهيدٍ**».

البزّارُ والطَّبَرانيُّ[٢] من حديثِ عُبَيْدِ بن الصَّـبَّاحِ الكُوفيِّ[٣]: حدَّثنا كاملٌ أبـو العَلاءِ[٤] عن الحَكَمِ ـ يعني: ابنَ عُتَيْبَة ـ عن إبراهيمَ عن عَلقَمَة عن عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ قال: كنتُ جالساً معَ رسولِ اللهِ ﷺ ومعهُ أصحابُه، إذ أقبلَت امرأةٌ عُريانةٌ، فقام إليها رجلٌ من القَومِ فَألقَى عليها ثوباً وضمَّها إليه، فتغيَّرَ وجهُ رسولِ اللهِ ﷺ، فقال بعضُ جُلسَائِه: أحسَبُها (امرأتَه)[٥]، فقال النبيُّ ﷺ: «**أحسَبُها غَيْرَى، إنّ اللهَ تعالى كتبَ...**» وذكرَهُ[٦]

= المسيب من قوله، وفي إسناده خالدٌ المذكورُ أيضاً.

• وأخرجه الدولابيُّ في «الكنى» (٦٨٤/٢) رقم (١٢٠٣) من حديث أبي الطيبِ هارون بن محمد عن بُكيرِ بنِ مسمارٍ عن عامر بن سعد عن سعدٍ.

وفي إسناده أبو الطيب هارون بن محمد: قال ابن معين: «كان كذاباً». «الكامل» (١٢٨/٧).

(١) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٧).

(٢) «البحر الزخار» (٣٠٨/٤) رقم (١٤٩٠)، و«المعجم الكبير» (١٠٧/١٠) رقم (١٠٠٤٠).

(٣) الخزَّاز الكوفي، روى عن كامل أبي العلاء وعيسى بن طهمان وغيرهما، وعنه: موسى بن عبدالرحمٰن المسروقي وغيره.

ضعَّفه أبو حاتم، وذكرَه العقيليُّ في «الضعفاء» وقال: «عن كاملٍ أبي العلاءِ، لا يتابَعُ على حديثِه ولا يُعرَفُ إلا به»، وقال البزار: «ليس به بأس»، وذكره ابنُ حبانَ في «الثقات».

«البحر الزخار» (٣٠٩/٤)، «الضعفاء الكبير» (١١٧/٣)، «الجرح والتعديل» (٤٠٨/٥)، «الثقات» (٤٢٩/٨)، «الميزان» (٢٠/٣)، و«اللسان» (٣٥٣/٥).

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٣٢).

(٥) في النسخ الأربع (امرأةً)، وهو خطأ، والتصويب من المصادر.

(٦) وأخرجه الدولابي في «الكنى» (٩٦٥/٣) رقم (١٦٨٩)، وابن حبان في «المجروحين» (٢٣٢/٢)، وابن عدي في «الكامل» (٨٣/٦)، وابن الأعرابي في «معجمه ـ ط دار =

قال البزَّارُ: «لا نعلَمُهُ إلا مِن هذا الوجهِ بهذا الإسنادِ، وعُبَيدٌ ليس به بأسٌ، وكاملٌ كوفيٌّ مشهورٌ، على أنه لم يُشارِكهُ أحدٌ في هذا الحديثِ». انتهى.

وقد ضعَّفَ عُبيداً أبو حاتمٍ(١)

٢٣٦ حديث: «**إنَّ اللهَ لـمَّا خلقَ العقلَ قالَ لهُ: أَقبِلْ، فأَقبَلَ، ثم قالَ لهُ: أَدبِرْ، فأَدبَرَ، فقال: وعِزَّتي وجَلالي، ما خلَقتُ خلقاً أشرفَ منكَ، فبِكَ آخُذُ، وَبِكَ أُعطِي**».

قال ابنُ تَيميَّةَ ـ وتَبِعَهُ غيرُه ـ: إنه «كَذِبٌ موضوعٌ باتفاقٍ»(٢) انتهى.

وفي زوائدِ(٣) عبدِاللهِ ابنِ الإمامِ أحمدَ على «الزُّهدِ»(٤) لأبيهِ، عن عليِّ بنِ

= ابن الجوزي» (٢/٤٢٥) رقم (٨٢٩)، ومن طريقه القضاعي في «الشهاب» (٢/١٦٩) رقم (١١١٧)؛ كلهم من طريق عبيد بن الصباح به.
وفي إسناده عبيد بن الصبَّاح الكوفي، وقد اختُلِفَ فيه كما تقدم في ترجمته، والظاهر أن جانب تعديله يترجَّحُ لأن جرحَه لم يفسَّر، إلا أنَّ هذا الحديثَ خاصَّةً مما أُنكِرَ عليه، وقد عدَّه في مناكيره الذهبي في «الميزان» (٣/٢٠).
وكذا استنكر هذا الحديثَ عددٌ من الأئمةِ، منهم:
أبو حاتم؛ فقال: «هذا حديثٌ منكرٌ»، وقال مرّةً أخرى: «هذا حدِيثٌ موضوعٌ بهذا الإسناد». «العلل» (٧٤٢).
وكذا ابنُ حبان وابنُ عدي، كما تقدم في تخريجه.
• وأورد الدارقطنيُّ له طريقاً أخرى معلَّقةً في «العلل» (٥/١٦٠) فقال: «يرويه كاملُ بنُ العلاءِ عن الحكم عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عبدِاللهِ، حدَّث به عُبيدُ بنُ الصبَّاحِ عنه، واختُلِفَ عنه: فرواه أبو يعلى الأُبُلِّيُّ عن موسى المسروقيِّ عن عُبيدِ بنِ الصبَّاح، فقال: «عن شعبةَ عن الحكم عن أبي وائلٍ عن عبدِاللهِ»، ووهِمَ فيه في موضعينِ: في قولِهِ: «عن شعبة»، وفي قولِه: «عن أبي وائلٍ»».
(١) كما تقدم في ترجمته.
(٢) قال ابن تيميَّة: «موضوعٌ باتفاقِ أهلِ المعرفةِ بالحديثِ». «الرَّد على البَكريِّ» (٢/٥٧٦)، ونحوُه في «منهاجِ السُّنَّةِ» (٨/٨) وغيرِها، وتبعَه على ذلك الزركشيُّ في «التذكرة» (١٨٩).
(٣) في «ز» و«م»: (رواية)، وهو خطأ.
(٤) «الزهد» (٣٢٠).

مسلم(١) عن سَيَّارِ بنِ حاتمٍ ـ وهو ممن ضعَّفَه غيرُ واحدٍ(٢)، وكان جمَّاعاً للرَّقائِقِ، وقال القوارِيريُّ: إنه «لم يكن له عقلٌ»(٣) ـ، قال: حدَّثنا جعفرُ بنُ سليمانَ الضُّبَعِي(٤): حدَّثنا مالكُ بنُ دينارٍ عن الحسنِ البصريِّ مرفوعاً مُرسَلاً: **«لما خلقَ اللهُ العقلَ قال لهُ: أَقبِلْ، فأَقبَلَ، ثم قال له: أَدبِرْ، فأَدبَرَ، قال: ما خلقتُ خلقاً أحبَّ إليَّ منك، بكَ آخُذُ، وبكَ أُعطي»**(٥).

---

(١) ابن سعيدٍ الطُّوسيُّ، نزيلُ بغدادَ، ثقةٌ، من العاشرةِ، مات سنةَ ثلاثٍ وخمسينَ. خ د س. «التقريب» (٤٠٥).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٣٦).

(٣) نقل ذلك عنه أبو داود، كما في «سؤالات الآجري» (٢/٤٥).

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٣٦).

(٥) في إسنادِه سيَّارُ بنُ حاتمٍ العنزيُّ، وقد تقدمت ترجمته، ويتحرَّر منها أنه في مرتبة الصدوق الذي له مناكيرُ، ومثلُه إذا تفرَّدَ بإسنادٍ فإن تفرُّدَه لا يُحتَمَلُ، لا سيَّما وأنَّ هذا المتنَ لم يَصِحَّ بوجهٍ من الوجوهِ، وأنكرَه جمعٌ من الأئمةِ كما سيأتي. والله أعلم.

• وله شاهدٌ عن أبي أمامةَ ﵁ باللفظِ نفسِه، لكن بزيادةٍ في آخرِه: **«وبك الثوابُ، وعليك العقابُ»**:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/١٧٥)، والطبراني في «الكبير» (٨/٣٣٩) رقم (٣٠٨٦)، و«الأوسط» (٧/١٩٠) رقم (٧٢٤١)؛ من طريق سعيدِ بن الفضلِ القرشي عن عمرَ بن أبي صالح العتكيِّ عن أبي غالبٍ عن أبي أمامةَ به.

قال العقيليُّ: «عمرُ بنُ أبي صالحٍ العتكيُّ عن أبي غالبٍ: حديثُه منكرٌ، وعمرُ هذا وسعيدُ بنُ الفضلِ الراوي عنهُ مجهولانِ جميعاً بالنقلِ، ولا يتابَعُ على حديثِه، ولا يثبتُ في هذا المتنِ شيءٌ».

وقال ابن الجوزيِّ في «الموضوعاتِ» (١/١٧٥): «هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسولِ اللهِ ﷺ، وسعيدٌ وعمرُ وأبو غالبٍ مجهولون منكَرو الحديثِ، ولا يتابَعُ أحدٌ منهم على حديثِهِ».

وقال الذهبي في «الميزان» (٣/٢٠٦): «عمرُ بنُ أبي صالحٍ عن أبي غالبٍ: لا يُعرَفُ، ثم إنَّ الراويَ عنه مشهورٌ بالمنكراتِ، والخبرُ باطلٌ في العقلِ وفضلِه».

فهذا الحديث لا يصحُّ، بل هو منكرٌ كما ترى.

• وله شاهدٌ آخرُ عن أبي هريرةَ بنحوِه: أخرجه ابنُ أبي الدنيا في كتاب «العقلِ وفضلِه» (٣١)، وابنُ عديٍّ في «الكاملِ» (٢/٣٩٠)، والبيهقيُّ في «الشعب» (٦/٣٤٩) رقم (٤٣١٣)؛ كلهم من طرقٍ عن حفصِ بنِ عمرَ ـ قاضي حَلَب ـ عن الفضلِ بنِ =

وأخرجَه داودُ بنُ المحبَّرِ[1] في كتابِ «العَقلِ»[2] له: حدَّثنا صالحٌ المُرِّيُّ[3] عن الحسنِ بهِ، بزيادةِ: **«ولا أكرمَ عَلَيَّ منكَ؛ لأني بكَ أُعرَفُ، وبكَ أُعبَدُ»**[4]، والباقي مثلُه.

وفي الكتابِ المشارِ إليه لداودَ من هذا النَّمَطِ أشياءُ، منها: **«أوَّلُ ما**

= عيسى الرَّقاشيِّ عن أبي عثمانَ النهديِّ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه به.
وفي سنده الفضل بن عيسى: سئل عنه ابنُ عيينةَ فقال: «لا شيء»، وقال ابن معين: «رجل سوء»، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «منكر الحديث». «الجرح والتعديل» (٧/٦٤).

وحفصُ بنُ عمرَ قال فيه أبو زرعة: «منكر الحديث» «الجرح» (٣/١٨٠)، وقال ابن حبان: «شيخٌ يروي عن هشام بنِ حسانَ والثقاتِ الأشياءَ الموضوعاتِ، لا يحلُّ الاحتجاجُ به» «المجروحين» (١/٣١٦).

● ولبعضه أيضاً شاهدٌ آخرُ عن أبي هريرةَ: أخرجه ابنُ عديٍّ في «كامله» (٦/٢٦٩) بلفظ: **«ثم خلقَ العقلَ، فقال الجبارُ: ما خلقتُ خلقاً أعجبَ إليَّ منك، وعزَّتي لأُكمِلَنَّك فيمَن أحببتُ، ولأُنقِصَنَّك ممن أبغضتُ»**.
وقال عقِبَه: «وهذا بهذا الإسنادِ باطلٌ منكرٌ»، وقال الذهبي: «صدقَ ابنُ عديٍّ في أن الحديثَ باطلٌ» «الميزان» (٤/٦١).
ولهذا الحديثُ شواهدُ أخرى لا يصحُّ منها شيءٌ البتَّةَ كما نصَّ عليه غيرُ واحدٍ من النقَّادِ، وسيأتي ذكرُ ذلك قريباً.

(١) داودُ بنُ المحبَّرِ ـ بمهملةٍ وموحَّدةٍ مشددةٍ مفتوحةٍ ـ بنُ قَحْذَم ـ بفتح القافِ، وسكونِ المهملةِ، وفتح المعجمةِ ـ، الثقفيُّ البَكراويُّ، أبو سليمانَ البصريُّ نزيلُ بغداد، متروكٌ، وأكثرُ كتابِ «العقل» الذي صنَّفه موضوعاتٌ، من التاسعةِ، مات سنةَ ستٍّ ومائتين. «التقريب» (٢٠٠).

(٢) قال ابنُ عديٍّ: «وعندَ داودَ كتابٌ قد صنَّفه في فضائلِ العقلِ وفيه أحاديثُ مسنَدةٌ، وكلُّ تلك الأخبارِ أو عامتُها غيرُ محفوظاتٍ». «الكامل» (٣/١٠١).
وقال الدارقطنيُّ: «كتابُ «العقلِ» وضعَه أربعةٌ: أولُهم مَيسَرةُ بنُ عبدِ ربِّه، ثم سرقه منه داودُ بنُ المحبَّرِ فركَّبَه بأسانيدَ غيرِ أسانيدِ مَيسرةَ، وسرقَهُ عبدُالعزيزِ بنُ أبي رجاءَ فركَّبه بأسانيدَ أُخَرَ، ثم سرقَه سليمانُ بنُ عيسى السِّجزيُّ فأتى بأسانيدَ أخرَ».
رواه عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٣٦٠) بإسنادٍ صحيحٍ.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٨).

(٤) أخرجه البيهقيُّ في «الشعب» (٦/٣٤٨).
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال صالح المري.

خلقَ اللهُ العقلُ»(١)، وذَكَرَهُ وابنُ المحبَّرِ كذَّابٌ(٢)

قال شيخُنا: «والوارِدُ في أوَّلِ ما خلقَ اللهُ حديثُ: **«أولُ ما خلقَ اللهُ القلم»**(٣)،

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣١٨/٧) من طريق سهلِ بنِ المرزُبانِ بنِ محمدٍ أبي الفضلِ التميميِّ عن الحميديِّ عن ابنِ عيينةَ عن منصورٍ عن الزهريِّ عن عروةَ عن عائشةَ به مرفوعاً.
وسهلُ بنُ المرزبانَ لم أظفر له بترجمة، لكنْ قال أبو نعيم عقبَ هذا الحديثِ: «لا أعلمُ له راوياً عن الحميديِّ إلا سهلاً، وأُراه واهماً فيه».
والحديث سئل عنه الإمامُ أحمدُ فقال: «هذا موضوعٌ، ليس له أصلٌ». «المنتخب من العلل» (٨٧).
وحكم عليه ابن تيميَّةَ أيضاً بالوضع. «الرد على البكري» (٥٧٥/٢).
وقال الحافظُ في «الفتح» (٢٨٩/٦): «ليس له طريقٌ ثبتَ».

(٢) كذَّبَه أحمدُ وصالح بنُ محمدٍ البغداديُّ، وقال ابنُ حبانَ: «كان يضعُ الحديثَ على الثقاتِ، ويروي عن المجاهيلِ المقلوباتِ».
انظر: «المجروحين» (٣٥٦/١)، و«تاريخ بغداد» (٣٦١/٨).

(٣) هذا الحديث مرويٌّ عن جماعةٍ من الصحابةِ ﷺ، هم: عبادةُ بنُ الصامتِ وابنُ عباسٍ وابنُ عمرَ وأبو هريرةَ رضي الله عنهم جميعاً.
أكتفي في هذا المقامِ بتخريجِ أشهرِها، وهو حديثُ عبادةَ بنِ الصامتِ ﷺ.
هذا الحديثُ رواه عن عبادةَ أبو حفصةَ حُبَيْشُ بنُ شريحٍ:
أخرج حديثَه أبو داودَ في «السنن» (السُّنَّة، باب في القَدر) رقم (٤٧٠٠)، ومن طريقه البيهقيُّ في «الكبرى» (٢٠٤/١٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٥٨/١) رقم (٥٩)؛ من حديث إبراهيمَ ابنِ أبي عبلةَ عن أبي حفصةَ به.
وأبو حفصةَ ذكره ابنُ حبانَ في «ثقات» التابعين (١٩٠/٤)، وقال الحافظ في «التقريب» (١٥٢): «تابعيٌّ مقبولٌ».
• وقد تابعَ أبا حفصةَ في روايته عن عبادةَ: ابنُه الوليدُ بنُ عبادةَ، وهو ثقةٌ من رجال الشيخين.
وله عن الوليدِ طرق، أمثَلُها:
ما أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في «المصنف» (٥٦٨/١٩) رقم (٣٧٠٧٢)، وأحمدُ في «مسنده» (٣٧٨/٣٧) رقم (٢٢٧٠٥)، والبزارُ في «مسنده» (١٣٧/٧) رقم (٢٦٨٧)؛ من طريق معاويةَ بنِ صالحٍ الحضرميِّ عن أيوبَ بنِ زيادٍ الحمصيِّ عن عبادةَ بنِ الوليدِ بن عبادة عن أبيه به.
وإسناده ضعيف؛ أيوبُ بنُ زيادٍ ذكرَهُ ابن حبانَ في «الثقات» (٥٨/٦).
وأما عبادة بن الوليد فثقةٌ من رجال الشيخين. =

وهو أثبتُ من حديثِ [ق٥٣/ب] العقلِ»[١]

ولأبي الشَّيخ[٢] عن قُرَّةَ بنِ إياسٍ المزَنيِّ رفَعَه: «**الناسُ يعملونَ الخيرَ، وإنما يُعطَونَ أُجُورَهم على قَدْرِ عُقولِهم**»[٣]

= وله طريق آخر: أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٣٨١/٣٧) رقم (٢٢٧٠٧)، من حديث يزيد بن أبي حبيب عن الوليد به.
وسندُه ضعيفٌ؛ فيه ابنُ لَهيعةَ.
وهذه الطرقُ وإن كان لا يصحُّ منها شيءٌ منفرداً، فإنَّ مجموعَها ينتهضُ للاحتجاجِ، فترتقي بمجموعها إلى الحسنِ. والله أعلم.
والحديثُ حسَّنه الترمذيُّ في «جامعه» رقم (٣٣١٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» رقم (٢٠١٧).

(١) لم أقف على كلام الحافظ هذا.

(٢) لم أقف عليه في أي من كتب أبي الشيخ المطبوعة، وقد عزاه له كذلك في «كنز العمال» رقم (٧٠٥٢).

(٣) لم أقف عليه من حديث قرة بن إياس ﷺ، لكن أخرجه بهذا اللفظ الحارثُ بنُ أبي أسامةَ في «مسنده»، كما في «بغية الباحث» (٨٠٣/٢) رقم (٨١٧)، ومن طريقه البيهقيُّ في «الشعب» (٣٥٢/٦) رقم (٤٣١٧)، وهو أيضاً عند ابن أبي الدنيا في «العقل» (٢٨) رقم (١١)؛ من طريقِ بقيَّةَ بنِ الوليدِ عن خُلَيدِ بنِ دَعلَج عن معاويةَ بنِ قرةَ مرفوعاً مرسلاً.
وفيه عللٌ ثلاثٌ:
الأولى: إرسالُه.
والثانيةُ: عنعنةُ بقيَّةَ بن الوليد، وهو مشهورٌ بالتسويةِ كما هو معلومٌ.
والثالثة: ضعفُ خُلَيدِ بنِ دعلج؛ فقد ضعَّفه أحمد «العلل ومعرفة الرجال» (٥٦/٣)، وقال ابن معين: «ليس بشيء» «تاريخ الدوري» (٤٣٢/٤)، وقال الساجيُّ: «مجمعٌ على تضعيفِه» «تهذيب التهذيب» (١٣٧/٣).
• وله شاهدٌ عند الحارثِ، كما في «بغية الباحث» (٨٠٥/٢) رقم (٨٢٢) من حديث أبي قِلابةَ مرفوعاً: «**يحاسَبُ الناسُ يومَ القيامةِ على قدرِ عقولِهم**».
وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً؛ فيه داودُ بنُ المحبَّرِ، وقد سبقَ الكلامُ فيه قريباً.
• وله شاهدٌ آخرُ: أخرجه البيهقيُّ في «الشعب» (٣٥٠/٦) رقم (٤٣١٥) من حديثِ ابنِ عمرَ ﷺ مرفوعاً بلفظ: «**إنَّ الرجلَ ليكونُ من أهلِ الجهادِ ومن أهلِ الصلاةِ والصيام وممن يأمرُ بالمعروفِ وينهى عن المنكرِ، وما يُجزى يومَ القيامةِ أجرَه إلا على قدرِ عقلِه**».
وفي إسنادِه منصورُ بنُ صُقَير ـ ويقال: ابن سُقَير ـ: قال أبو حاتم: «ليس بقويٍّ. . . =

٢٣٧ حديث: «إنَّ اللهَ لم يجعلْ شفاءَكم فيما حَرَّمَ عليكم».

أحمدُ في «الأشربةِ» والطبرانيُّ في «الكبيرِ» وابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّفِه»[١] وآخرونَ[٢] من طريقِ منصورٍ، وأحمدُ ومُسَدَّدٌ في «مسندَيهما»[٣] من طريقِ الأعمشِ؛ كِلاهما عن شَقِيقٍ أبي وائلٍ قال: اشتكى رجلٌ داءً في بطنِه فنُعِتَ له السَّكَرُ[٤]، فأتينا عبدَاللهِ بنَ مسعودٍ فسألناهُ، فقال: «إنَّ اللهَ...»[٥] وذكرَهُ موقوفاً.

وهو عندَ الحاكمِ في «صحيحِه»[٦] من حديثِ الأعمشِ، وعندَ الطبرانيِّ

= وفي حديثِه اضطرابٌ» «الجرح» (١٧٢/٨)، وقال ابن حبان: «يروي عن موسى بن أعين وعبيدالله بن عمرو المقلوباتِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفردَ» «المجروحين» (٣٨٠/٢).

وهذا الحديثُ إنما يرويه منصورُ عن موسى بنِ أعينَ عن عبيدِاللهِ بنِ عمروٍ.

وقد سُئل ابنُ معينٍ عن هذا الحديثِ فقال: «هذا حديثٌ باطلٌ» «تاريخ بغداد» (٨٠/١٣).

وفي هذا المعنى أحاديثُ أخرُ لا يصحُّ منها شيءٌ البتَّةَ.

وبالجملة فالأحاديثُ المرويةُ في العقلِ وفضلِه قد نصَّ غيرُ واحدٍ من النقادِ على أنه لا يثبُتُ منها شيءٌ:

قال العقيليُّ: «ولا يثبتُ في هذا المتنِ شيءٌ». «الضعفاء» (١٧٥/٣).

وقال ابنُ حبانَ: «ليس عن رسولِ اللهِ ﷺ خبرٌ صحيحٌ في العقلِ». «تنزيه الشريعة المرفوعة» (٢٠٣/١).

وقال ابنُ القيِّم: «أحاديثُ العقلِ كلُّها كذبٌ». «المنار المنيف» (٦٦).

(١) «الأشربة» (٢٧) رقم (١٣٠)، و«المعجم الكبير» (٤٠٣/٩) رقم (٩٧١٦)؛ كلاهما من طريقِ سفيانَ عن منصور، و«المصنَّف» (٢٠٣/١٢) رقم (٢٤٢٠٤) من طريق جريرٍ عن منصورٍ.

(٢) وأخرجه عبدُالرزاقِ في «المصنف» (الأشربة، باب التداوي بالخمر) (٢٥٠/٩) رقم (١٧٠٩٧) من طريقِ الثوريِّ عن منصور.

(٣) لم أقف على هذه الطريقِ في المطبوع من «مسند أحمد» ولا حتى في «إطرافِ المسندِ المعتلي»، وكذلك لم أقف على طريقِ مسدَّد لا في «المطالبِ» ولا في «إتحاف الخيرة المهرة»، لكنْ ذكر الحافظُ طريقَيهما معلَّقَينِ في «تغليق التعليق» (٣٠/٥).

(٤) السَّكَر ـ بفتح السينِ والكافِ ـ: الخمرُ المُعتَصَرُ من العنَبِ. «النهاية» (٦٤١/٢).

(٥) إسنادُه صحيحٌ على شرط الشيخين.

(٦) «المستدرك» (الطب) (٢٤٢/٤) رقم (٧٥٠٩) من طريق أبي معاوية عن الأعمش به. =

أيضاً والطحاويّ[١] من جهةِ عاصمٍ[٢]؛ كلاهما عن أبي وائلٍ.

ورواه الأعمشُ أيضاً عن مسلمِ بنِ صُبَيحٍ عن مسروقٍ قال: قال ابنُ مسعودٍ: «لا تَسقُوا أولادَكم الخمرَ؛ فإنهم وُلِدوا على الفِطرةِ، فإنَّ اللهَ...»[٣] وذكرَهُ.

= وإسناده صحيح، ولا يخشى هنا من تدليس الأعمش؛ لأن روايته عن أبي وائلٍ وهو ممن أكثرَ عنهُ، فروايتُه ـ والحالةُ هذه ـ محمولةٌ على الاتصال كما ذكر الذهبي في «الميزان» (٢/٢٢٤).

(١) «المعجم الكبير» (٩/٤٠٣) رقم (٩٧١٤)، و«شرح معاني الآثار» (١/١٠٨) رقم (٦٥٢).
وفي إسناده ضعف؛ عاصم بن أبي النجود صاحب أوهام، لكنه يعتضد بطرق الحديث الأخرى.

(٢) ابن بَهدَلة، وهو ابنُ أبي النجُودِ ـ بنونٍ وجيم ـ، الأسديُّ مولاهُمُ الكوفيُّ، أبو بكرٍ المقرِئُ، صدوقٌ له أوهامٌ حجَّةٌ في القراءةِ، وحديثُه في الصحيحينِ مقرونٌ، من السادسةِ، مات سنةَ ثمانٍ وعشرينَ. ع. «التقريب» (٢٨٥).

(٣) أخرجه مسدَّد بنحوِه في «مسنده»، كما في «المطالب العالية» (١١/٢٠٠) رقم (٢٤٩٩)، من طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ عن سفيانَ بنِ عيينةَ عن الأعمشِ به.
ورجاله ثقاتٌ، إلا ما يُخشى من تدليسِ الأعمشِ.
• وله طريقٌ أخرى عندَ عبدالرزاقِ في «مصنفه» (الأشربة، باب التداوي بالخمر) (٩/٢٥١) رقم (١٧١٠٢) من طريق الثوريِّ عن حمادِ بنِ أبي سليمانَ عن إبراهيمَ النخعيِّ قال: قال ابنُ مسعودٍ...، وذكره.
وحمادٌ فيه كلامٌ إلَّا أنَّ روايةَ الثوريِّ عنه مقاربةٌ:
قال أحمد: «روايةُ القدماءِ عنه تُقارِب؛ الثوريُّ وشعبةُ وهشامٌ». «الجرح والتعديل» (٣/١٤٧).
وهو كذلك مدلسٌ وقد عنعنَ، إلا أنَّ الحافظَ ذكره في «التعريفِ» (١٠٩) في المرتبةِ الثانيةِ؛ وهي مرتبةُ مَن احتملَ الأئمةُ تدليسَهُ.
وفيه انقطاعٌ أيضاً؛ النخعيُّ لم يسمع من ابنِ مسعودٍ، إلَّا أنَّ من عادةِ النخعيِّ أنه لا يرسِلُ عن ابنِ مسعودٍ إلا ما حدَّثه به عنهُ غيرُ واحدٍ من أصحابِه؛ حيث قال: «إذا قلتُ: قال عبدُاللهِ، فهو عن غيرِ واحدٍ عن عبدِاللهِ». «تهذيب التهذيب» (١/١٥٥).
ولذا قَبِلَ بعضُ الأئمةِ مراسيلَه عن ابنِ مسعودٍ؛ قال العلائيُّ: «قال أحمدُ بنُ حنبل: مُرسَلاتُ إبراهيمَ النخعيِّ لا بأسَ بها، وخصَّ البيهقيُّ ذلك بما أرسلَهُ عن ابنِ مسعودٍ دونَ غيرِه». «جامع التحصيل» (٨٨). =

وهكـذا رواهُ إبراهيـمُ الحربـيُّ في «غريـبِ الحديـثِ»(١) له من حديـثِ يحـيى عن مسـروقٍ بنحـوِهِ.

وطُرُقُـه صحيحةٌ(٢)، ولذا علَّقَه البخاريُّ في «صحيحِه»(٣) بصيغَةِ الجزمِ؛ فقال: «وقال ابنُ مسعودٍ في السَّكَرِ: إنَّ اللهَ» وذكرَهُ.

ولابـنِ حبـانَ فـي «صحيحِـه» عـن أبـي يَعلـى ـ وهـو فـي «مسنَدِه» ـ والبيهقيِّ(٤)، من حديثِ حسَّانَ بنِ مُخارِقٍ(٥) عن أمِّ سلمةَ قالت: نبذتُ نَبيذاً

= وعلى أيِّ حالٍ فإنَّ هذا الإسنادَ ـ إنْ لم يصحَّ منفرداً ـ فإنه يعتضِدُ بما سلفَ من طرقِ الحديثِ.

● وللحديثِ طريقٌ ثالثٌ عندَ أحمدَ في «الأشربة» (٢٨) رقم (١٣٣) من حديث محمد بن فُضَيل عن العلاءِ بنِ المسيِّبِ عن أبيه عن ابنِ مسعودٍ ﷺ به.

ورجالُه رجالُ الشيخينِ، إلا أن المسيِّبَ بنَ رافعٍ لم يسمعْ منِ ابنِ مسعودٍ:

قال أبو حاتم: «المسيبُ بنُ رافعٍ عن ابن مسعودٍ مرسَلٌ». «المراسيل» (٢٠٧).

وعلى كلٍّ فطرُقُ الحديثِ ليسَ فيها ما هو شديدُ الضَّعفِ، فترقى بمجموعِها إلى الحسنِ.

(١) لم أقف عليه في المطبوعِ من «غريبِ الحديثِ»، لكنْ أسندَهُ من طريقِه الحافظُ في «تغليقِ التعليق» (٣١/٥) فقال: «قال إبراهيمُ الحربي في «غريبِ الحديثِ»: حدثنا معاويةُ بنُ عمروٍ: حدثنا زائدةُ عن أبي حَصينٍ عن يحيى عن مسروقٍ».

معاويةُ بنُ عمروٍ: هو ابنُ المهلَّبِ الأزديُّ، وزائدةُ: هو ابنُ قدامةَ الثقفيُّ، وأبو حَصينٍ ـ بفتح المهملةِ ـ: عثمانُ بنُ عاصمٍ الأسديُّ، ويحيى: هو ابنُ وثَّابٍ ـ بتشديد المثلَّثةِ ـ الأسديُّ.

وكلُّهم ثقاتٌ مخرَّجٌ لهم في الصحيحينِ؛ فهذا إسنادٌ صحيحٌ. والله أعلم.

(٢) في «ز»: (وطرفه صحيح)، وهو خطأ.

(٣) «الصحيح» (الأشربة، باب شراب الحلوى والعسل).

(٤) «مسند أبي يعلى» (٤٠٢/١٢) رقم (٦٩٦٦)، و«صحيح ابن حبان»، كما في «الإحسان» (الطهارة، باب النجاسة وتطهيرها) (٢٣٣/٤) رقم (١٣٩١)؛ من طريق أبي خيثمةَ زُهيرِ بنِ حربٍ.

و«السنن الكبرى» (الضحايا، باب النهي عن التداوي بالمسكر) (٥/١٠) من طريق أبي معمر القطيعيِّ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ.

كلاهما عن جريرِ بنِ عبدِالحميدِ عن أبي إسحاقَ الشَّيبانيِّ ـ سليمانَ بنِ أبي سليمانَ ـ عن حسانَ بنِ مخارقٍ به.

(٥) الكوفي، أبو العَوَّامِ. روى عن أمِّ سلمةَ وأبي عبدِاللهِ الجدَليِّ، وروى عنه أبو إسحاقَ =

في كُوزٍ، فدخلَ النبيُّ ﷺ وهو يغلي، فقال: «**ما هذا؟**»، قالت: اشتكت ابنةٌ لي فنُعِتَ لها هذا، فقال: «**إنَّ اللهَ لم يجعلْ شفاءَكم فيما حَرَّمَ عليكم**»، لفظُ البيهقيِّ، ولفظُ ابنِ حِبّانَ: «**إنَّ اللهَ لم يجعلْ شفاءَكم في حَرَامٍ**»[١].

٢٣٨ حديث: «**إنَّ اللهَ نقلَ لذَّةَ طعامِ الأغنياءِ إلى طعامِ الفقراءِ**».

حكمَ عليه شيخُنا بالوَضعِ[٢].

٢٣٩ حديث: «**إنَّ اللهَ لا يُعـذِّبُ بِقَطـعِ الـرِّزقِ**».

هو بمعناهُ عندَ الطبرانيِّ في «الصَّغيرِ»[٣] من حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رَفَعَه: «**إنَّ الرِّزقَ لا تُنقِصُه المعصِيةُ، ولا تَزيدُه الحسَنةُ، وتَرْكُ الدّعاءِ معصيةٌ**»[٤].

= الشيبانيُّ وجابرُ بنُ يزيدَ بنِ رفاعةَ. ذكره ابن حبان في «الثقات».
«التاريخ الكبير» (٣/٣٣)، «الجرح والتعديل» (٣/٢٣٥)، و«الثقات» (٤/١٦٣).

(١) وأخرجه إسحاق في «مسنده» (٤/١٣٩) رقم (١٩١٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/٣٢٦) رقم (٧٤٩)؛ من طريق جريرٍ عن أبي إسحاقَ الشيباني عن حسان بن مخارق به.
ورجالُه ثقاتٌ معروفونَ ما خلا حسانَ بنَ مخارقٍ؛ ذكره ابنُ حبانٍ في «الثقات» (٤/١٦٣).
وتوثيقُ ابنِ حبانَ في مثل هذه الحالة مما يقعُ له فيه التساهلُ؛ لأنه ذكرَ الراويَ ذكراً مجرَّداً، وليس هو ممن خَبرَه وعاصرَه، وليس للراوي حديثٌ كثيرٌ، ففي مثل هذه الحالة لا يؤمنُ وقوع الخللِ في توثيقِه، كما حقَّقه المعلِّميُّ رحمه الله في «التنكيل» (١/٤٣٧ ـ ٤٣٨).
ولذا ضعَّفه الألبانيُّ في «ضعيف الجامع» رقم (١٦٣٧).
● لكنْ يشهدُ له ما أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» (الأشربة، باب تحريم التداوي بالخمر) رقم (١٩٨٤) من حديثِ طارقِ بنِ سُوَيدٍ الجعفي رضي الله عنه أنه سألَ النبيَّ ﷺ عن الخمرِ فنهاهُ، أو كرِهَ أن يصنَعَها، فقال: إنما أصنُعها للدَّواءِ، فقال ﷺ: «**إنه ليس بدواءٍ، ولكنه داءٌ**».

(٢) كما في «الأجوبة الحديثية/ القسم الثاني» (٩٠).
ونقل كلامَ الحافظِ أيضاً السيوطيُّ في «ذيل اللآلئ» (٢/٨٠١).

(٣) «المعجم الصغير» (٢/٢١) رقم (٧٠٨) من طريق إسماعيل بن يحيى عن مسعر بن كدام عن عطية العوفي عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه به.

(٤) وأخرجه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/٣٠٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» =

وعندَ العسكريِّ[1] من حديثِ ابنِ مسعودٍ رَفَعهُ: «**ليسَ أحدٌ بِأكسَبَ مِن أحدٍ، قد كتبَ اللهُ النصيبَ والأجَلَ، وقَسَمَ المعِيشَةَ والعملَ، والرِّزقُ مَقسُومٌ، وهو آتٍ على ابنِ آدمَ على أيِّ سِيرةٍ سارَها، ليس تقوى تقيٍّ بزَائِدِهِ، ولا فُجورُ فاجرٍ بناقِصِهِ، وبينَهُ وبينَهُ سِترٌ وهو في طَلَبِه**»[2] وسندُه ضعيفٌ.

= (٥٨٨/٢) رقم (٩٦٦)، وهو أيضاً عند أبي نعيم في «تاريخ أصبهانَ» (١٠١/٢)؛ من طريقِ إسماعيل بنِ يحيى عن مسعرِ بن كدامٍ عن عطيةَ العوفي عن أبي سعيدٍ ﵁ به.
وهو بهذا السند موضوع:
إسماعيلُ بنُ يحيى: هو ابنُ عبيدِاللهِ التيميّ؛ قال ابنُ حبانَ: «كان ممن يروي الموضوعاتِ عن الثقاتِ وما لا أصلَ له عن الأثباتِ، لا تحلُّ الروايةُ عنه والاحتجاجُ به بحالٍ» «المجروحين» (١٣٣/١)، وقال الدارقطنيُّ: «متروكٌ كذابٌ» «الضعفاء والمتروكين» (٨٠).
وقال ابنُ عديٍّ عقبَ هذا الحديثِ: «باطلٌ بهذا الإسنادِ».

(١) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢).

(٢) ذكر السخاويُّ طرفاً من إسنادِ العسكريِّ لهذا الحديثِ في «المقاصد» ضمن تخريج الحديث رقم (٢٢٧)، من طريق يوسفَ بنِ السَّفْرِ عن عبدةَ بنِ أبي لُبابةَ عن شقيقٍ ـ هو ابنُ سلمةَ ـ عن ابنِ مسعودٍ ﵁.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
يوسفُ بنُ السَّفْرِ: قال البخاريُّ: «منكر الحديث» «التاريخ الصغير» (٢٠٤/٢)، وقال أبو زرعة: «ذاهب الحديث» «الجرح» (٢٢٣/٩).
وهو عندَ أبي نعيمٍ في «الحلية» (١١٦/٦) إلى قوله: «**وقسم المعيشةَ والعملَ**»، من طريقِ يوسفَ أيضاً.
• وروي هذا الشطرُ من الحديثِ من وجهٍ آخرَ بنحوِه:
أخرجه الإسماعيليُّ في «معجم شيوخه» (٦٢٢/٢) من طريقِ سعيدِ بنِ محمدٍ الورَّاقِ عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ عن ابنِ مسعودٍ ﵁ به.
وفي سنده سعيدُ بنُ محمدٍ الورَّاقُ: قال ابنُ معينٍ: «ليس حديثُه بشيءٍ» «تاريخ الدوري» (٢٦٣/٣)، وقال أبو حاتم: «ليس بقويٍّ» «الجرح» (٥٩/٤).
• وطرفُه الأولُ «**ليس أحدٌ بأكسَبَ مِن أحدٍ**» روي من وجهٍ آخرَ عن ابنِ مسعودٍ ﵁:
أخرجه العقيليُّ في «الضعفاء» (٢٢٨/٣)، وابن حبانَ في «الثقات» (٤٦٢/٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٠٨/٧)؛ كلهم من طريق عليِّ بنِ حُمَيدٍ السَّلوليِّ عن شعبةَ عن أبي إسحاقَ عن أبي الأحوصِ عن ابن مسعودٍ ﵁ مرفوعاً.
وعلي بنُ حُمَيدٍ: قال أبو زرعةَ: «لا أعرفُه» «الجرح» (١٨٣/٦)، وذكره ابنُ حبانَ =

وهو في «فوائدِ»[1] أبي عليٍّ عبدِالرحمٰنِ بنِ محمدٍ النَّيسَابُوريِّ[2] - روايةِ أبي بكرِ بنِ زِيْرَكَ[3] عنه -: أخبرَنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ غالبٍ[4]: حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدٍ: حدَّثنا بكرٌ القاضي: حدَّثنا أبو المطاعِ أحمدُ بنُ عِصْمَةَ الجُوْزَجَاني[5]: حدَّثنا عبدُالجبَّارِ بنُ أحمدَ السَّخْتِيَانيُّ[6] بمصرَ: حدَّثنا أبو دِعَامَة إسماعيلُ بنُ عليٍّ بنِ الحَكَمِ[7] [ق٥٤/أ] - وكان قد أربى على المائةِ

= في «الثقات» (٤٦٢/٨) وقال: «يُغرِبُ».
وقد خالفَه عمرو بنُ مرزوقٍ؛ فرواه عن شعبةَ موقوفاً على ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه، أخرج حديثه العقيليُّ وقال: «وهو أولى». «الضعفاء» (٢٢٨/٣).
ورُوي هذا الطرفُ من وجهٍ آخرَ أيضاً:
أخرجه أبو الفضلِ الزهريُّ «حديثه» (١٩٣/١) رقم (١٥٢) مرفوعاً.
وفي إسنادِه صفوانُ بنُ هبيرةَ: قال أبو حاتم: «شيخ» «الجرح والتعديل» (٤٢٥/٤)، وقال العقيليُّ: «لا يتابَعُ على حديثِه» «الضعفاء» (٢١٢/٢)، وقال الحافظُ: «ليِّنُ الحديثِ».
وعليه، فإنَّ هذا الحديثَ لا يثبتُ بوجهٍ.
وقال الألباني في «الضعيفة» (١٣٤/٩): «ضعيفٌ جدّاً».

(١) «فوائده» [ق٤/أ]، وذكره من طريقه أيضاً الحافظ في «اللسان» (١٤٨/٢).

(٢) عبدُالرحمٰنِ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ فَضالةَ، أبو عليٍّ النيسابوريُّ الحافظُ. نزيلُ الرَّيِّ ومحدِّثُها. كتبَ الكثيرَ وطوَّفَ وجمعَ، وحدَّث عن: أبي أحمدَ الغِطريفيِّ وأبي بكرِ بنِ المقرئِ وطبقتِهما. روى عنه: أبو مسعودٍ البجليُّ وأبو بكرٍ الخطيبُ وغيرُهما. كان حيّاً سنةَ ثلاثينَ وأربعمائةٍ. «تاريخ الإسلام» (٣٠٨/٢٩).

(٣) اسمه: محمدُ بنُ عليٍّ بن زِيْرَك المقرئ، ولم أظفر له بترجمة.
و«زِيْرَك: بكسرِ الزاي، وسكونِ الياءِ المعجمةِ من تحتِها باثنتَينِ، وفتح الراءِ، وآخرُه كافٌ». «تكملة الإكمال» (٥٨/٣).

(٤) الأنماطي، كما في مخطوط «الفوائد»، ولم أقف على راوٍ بهذا الاسم والنسبة.

(٥) لم أقف على راوٍ بهذا الاسم تماماً، لكنْ في «الميزان» (١١٩/١): «أحمدُ بنُ عصمةَ النيسابوريُّ عن إسحاقَ بنِ راهُويَه: متهمٌ هالكٌ».

(٦) وقعت تسمية هذا الرجل في مخطوط «الفوائد» وفي «لسان الميزان» (١٤٨/٢): «عبدالجبار بن عبدالرحمٰن السختياني»، ولم أقف له على ترجمةٍ.

(٧) قال الذهبي: «إسماعيلُ بنُ عليٍّ أبو دِعامَةَ، عن أبي العتاهيةِ: لا يُعرَفُ». «الميزان» (٢٣٩/١).

بـ«سُرَّ مَنْ رَأى»[(١)] ـ: حدَّثني أبو العَتَاهِيَةِ[(٢)]: حدَّثني الأعمشُ عن أبي وائلٍ عن ابنِ مسعودٍ قال: قال: «الرِّزقُ يأتي العبدَ في أيِّ سِيرَةٍ سارَ، لا تقوى مُتَّقٍ بزائِدِهِ، ولا فُجُورُ فاجرٍ بناقِصِه، بينَهُ وبينَ العبدِ سِترٌ، والرِّزقُ طَالِبُهُ»[(٣)]

قال: وأنشدَني أبو العتاهِيَةِ لنفسِه معَ الحديثِ[(٤)]:

ورِزقُ الخَلقِ مجلوبٌ إليهِمْ ... مَقاديرٌ يُقَدِّرها الجَليلُ
فَلا ذُو المالِ يُرزَقُهُ بعَقلٍ ... وَلا بالمَالِ تَنقَسِمُ العُقُولُ
وَهَذا المالُ يُرزَقُهُ رجَالٌ ... مَبَاذيلٌ[(٥)] قد اختُبِرُوا فَسِيْلُوا[(٦)]
كما تُسقَى سِباخُ الأرضِ يَوماً ... ويُصرَفُ عَن كَرائِمِها السُّيُولُ

وأَصلُهُ عندَ ابنِ أبي الدُّنيا مرفوعاً: «**إنَّ الرِّزقَ ليَطلُبُ العبدَ كمَا يطلُبُهُ أَجَلُه**»[(٧)].

---

(١) هي سامَرَّاء: مدينةٌ كانت بين بغدادَ وتكريتَ على شرقيِّ دجلةَ. «معجم البلدان» (١٧٣/٣).

(٢) الشاعر المشهور، واسمه: إسماعيلُ بنُ قاسمٍ العَنَزيُّ، لقِّبَ بـ«أبي العتاهيةِ» لاضطرابٍ فيه.
انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩٥/١٠).
قال في «الميزان» (٢٤٥/١): «وما علمتُ أحداً يحتجُّ بأبي العتاهيةِ».

(٣) قال في «الميزان» (٢٣٩/١): «والخبر موضوع». وانظر: «اللسان» (١٤٨/٢).
وأسنده ابن الجوزيِّ في «العلل المتناهية» (٥٨٨/٢) من طريقٍ آخرَ عن أبي العتاهيةِ وقال: «هذا الحديثُ لا يصحُّ عن رسولِ اللهِ ﷺ، وفيه مجاهيلُ».

(٤) لم أقف على أحدٍ عزا هذه الأبيات لأبي العتاهية، وهي ليست في «ديوانه» المطبوع.
لكن ذكر ابن حبان في «روضة العقلاء» (١٥٦) البيتين الأولين منها، وعزاهما للعتبي.

(٥) في «ز»: (مهابيل)، وفي مخطوط «الفوائد»: (مناذيل).

(٦) كذا في النسخ، وفي مخطوط «الفوائد»: (فسيلُ).

(٧) لم أقف عليه في شيءٍ من المطبوعِ من كتبِ ابنِ أبي الدنيا، لكنْ أخرجه البزارُ في «مسنده» (١١٢/٢) رقم (٤٠٩٩)، وابنُ حبانَ في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (٣١/٨) رقم (٣٢٣٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨٦/٦)، والبيهقيُّ في «الشعب» (٤١١/٢) رقم (١١٤٧)؛ من حديثِ أبي الدرداءِ به مرفوعاً.
وأخرجه ابنُ الأعرابيِّ في «معجمه» (٢٩١/١) رقم (٢٣١)، ومن طريقه القضاعيُّ في «الشهاب» (١٦٨/١) رقم (٢٤١) بالإسنادِ نفسِه، لكنْ بلفظِ: «**الرزقُ أشدُّ طلباً للعبدِ من أجلِه لهُ**».
=

ويدُلُّ على اشتِهارِ هذا ما يُحكَى أنّ كِسرَى غضبَ على بعضِ مَرَازِبَتِه[(١)]، فاستُؤمِر في قطعِ عَطائِه، فقال: نَحُطُّ من مَرتَبتِه ولا ننقصُ من

= ورواه البيهقيُّ في «الشعب» أيضاً (٤١٢/٢) رقم (١١٤٨) من طريقٍ أخرى عن أبي الدرداءِ ﷺ موقوفاً بمعناهُ، وقال: «وهذا أصحُّ».
وكذا صوَّب الموقوفَ الدارقطنيُّ. «العلل» (٢٢٤/٦).

• وأخرج نحوَه الطبرانيُّ في «الكبير» (٨٦/٣) رقم (٢٧٣٧)، من حديث عبدِاللهِ بنِ الحسنِ بنِ عليٍّ عن أبيه ﷺ مرفوعاً بلفظ: «**إنَّ أحدَكم ليطلُبُه رزقُه كما يطلبُه أجلُه**».

وفي إسنادِه عبدُالرحمٰن بنُ عثمانَ الحاطبيُّ: ضعفه أبو حاتم. «الجرح والتعديل» (٢٦٤/٥).

وأبوه عثمانُ بنُ إبراهيمَ: قال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عنه فقال: روى عنه ابنهُ عبدُالرحمٰنِ أحاديثَ منكرةً، قلتُ: فما حالُه؟، قال: يُكتَبُ حديثُه، وهو شيخٌ» «الجرح» (١٤٤/٦).

• وذكر المصنفُ في هذا الكتاب (حديث رقم ٢٢٧) أنَّ العسكريَّ أخرجه من حديثِ جهمِ بنِ مَسعدة الفزاريِّ عن أبيه عن ابنِ أبي ذئبٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ مرفوعاً بنحوِ لفظِ الطبرانيِّ.

وفي سنده جهم بن مسعدة الفزاري: قال الذهبيُّ: «جهمُ بنُ مسعدة الفزاري: عن أبيه عن ابنِ أبي ذئبٍ بخبرَينِ منكرَين». «الميزان» (٤٢٦/١).

• وله شاهدٌ عندَ الطبرانيِّ في «الأوسط» (٣٦٣/٤) رقم (٤٤٤٤)، و«الصغير» (٣٦٥/١) رقم (٦١١)؛ من حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ ﷺ مرفوعاً بلفظ: «**لو فرَّ أحدُكم من رزقِه أدركَه كما يدرِكُه الموتُ**».

وفيه عليُّ بنُ يزيدَ الصُّدائيُّ: قال أحمد: «ما كان به بأسٌ» «بحر الدم» (١١٣)، وذكره ابنُ حبانَ في «الثقات» (٤٦٢/٨)، لكنْ قال أبو حاتم: «ليس بقويٍّ، منكرُ الحديثِ عن الثقاتِ» «الجرح» (٢٠٩/٦)، وقال ابنُ عديٍّ: «أحاديثُه لا تشبهُ أحاديثَ الثقاتِ؛ إما أن يأتيَ بإسنادٍ لا يتابَعُ عليه، أو بمتنٍ عن الثقاتِ منكرٍ، أو يرويَ عن مجهولٍ» «الكامل» (٢١٢/٥)، ومثلُ هذا الجرحِ المفسَّرِ مقدَّمٌ على التعديلِ.

وفيه عطيَّةُ العوفيُّ، وهو ضعيفٌ أيضاً، وروايتُه عن أبي سعيدٍ فيها كلامٌ مشهورٌ؛ إذْ كان يروي عن الكلبيِّ ويكنيه أبا سعيدٍ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٠٠/٧).

وهذا الحديث قوَّاهُ السخاويُّ بمجموع طرقِه في «المقاصد» رقم (٢٢٧)، والألبانيُّ في «الصحيحة» (٦٣٥/٢).

(١) المَرازِبةُ من الفُرْسِ: مُعَرَّبٌ، الواحِدُ مَرْزُبانٌ ـ بضم الزاي ـ: وهو الفارِسُ الشُّجاعُ المقدَّمُ على القَوْمِ دون المَلِكِ. =

صِلَتِه، فإنّ الملوكَ تؤدِّبُ بالـهُجرانِ، ولا تعاقِبُ بالحِرمانِ[١].

ولكنْ قد يُعارَضُ بما وردَ في الزِّنا أنّه يُورِثُ الفقرَ ـ كما سيأتي[٢] ـ، وبما في النَّسائيِّ وابنِ ماجهْ وأحمدَ وأبي يَعلى وابنِ مَنِيعٍ والطبرانيِّ[٣]؛ كلُّهم من حديثِ عبدِالله بنِ أبي الجَعْدِ عنهُ[٤]

= وقال ابن بَرِّي: حُكِيَ عن الأَصمعيِّ أنه يُقالُ للرئيسِ مِنَ العجمِ «مَرْزُبان». «لسان العرب» (٤١٦/١) بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(١) ذكر هذه القصةَ أبو إسحاقَ الحُصْريُّ في «زهر الآداب» (١٩٩/١).

(٢) انظر: الحديث رقم (٥٥٢).

(٣) «سنن ابن ماجه» (المقدمة، باب في القدر) رقم (٩٠) و(الفتن، باب العقوبات) رقم (٤٠٢٢)، و«مسند أحمد» (٣٧/٦٨، ٩٥، ١١١) رقم (٢٢٣٨٦، ٢٢٤١٣، ٢٢٤٣٨)، وأبو يعلى في «معجمه» (٢٣١) رقم (٢٨٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠٠/٢) رقم (١٤٤٢)؛ كلهم من طرقٍ عن سفيانَ الثوريِّ عن عبدِالله بنِ عيسى عن عبدِالله بنِ أبي الجعدِ عن ثوبانَ ﷺ به مرفوعاً.
وأما النسائيُّ فلم أقف على هذا الحديثِ في «سننه الصُّغرى» ولا «الكبرى»، لكنْ عزاه المزيُّ في «التحفة» (١٣٣/٢) له في «الكبرى» من الطريقِ نفسِه.
وكذا لم يُعزَ الحديثُ لابنِ مَنيعٍ في «المطالب» ولا في «إتحاف الخيرة المهرة»، بل لم أقف عليه أصلاً فيهما. والله أعلم.

(٤) أي: عن ثوبانَ مولى ﷺ رسول الله ﷺ. ولم يسبق له ذكرٌ في السياق!
• والحديث أخرجه أيضاً ابنُ المباركِ في «الزهد» (٢٩) رقم (٨٦)، وهنادٌ في «الزهد» (٧١١) رقم (٤٠٧)، وابنُ حبانَ، كما في الإحسان (١٥٣/٣) رقم (٨٧٢)، والحاكم في «مستدركه» (٦٧٠/١) رقم (١٨١٤)، والبيهقيُّ في «الشعب» (٤٦٤/١٢) رقم (٩٧٥٢).
وإسناده ضعيفٌ؛ لحالِ عبدِالله بنِ أبي الجعدِ: فقد ذكره ابنُ حبانَ في «الثقات» (٢٠/٥) ذكراً مجرَّداً، وجهَّلَه ابنُ القطانِ «بيان الوهم والإيهام» (٣٩٦/٤).
وتوثيق ابنُ حبانَ ـ كما هنا ـ مما يقعُ له فيه التساهلُ؛ لأنه ذكرَ الراويَ ذكراً مجرَّداً، وليس هو ممن خبرَهُ وعاصَرَه، والراوي مُقِلٌّ ليس له حديثٌ كثيرٌ، ففي مثل هذه الحالة لا يُؤمنُ وقوع الخللِ في توثيقِه، كما حقَّقه المعلميُّ ﷺ في «التنكيل» (٤٣٧/١ ـ ٤٣٨).
ولذا لم يعتبرْ الذهبيُّ هذا التوثيقَ؛ فقال في «الميزان» (٤٠٠/٢): «وعبدُالله هذا ـ وإنْ كان قد وُثِّـقَ ـ ففيه جهالةٌ»، وكذا فعل الحافظُ في «التقريب» (٢٩٨)؛ فقال: «مقبول». =

وأورَدَه من جِهَتِهِمُ الضِّياءُ في «المختارةِ»(١)

وهو عندَ العسكريِّ من حديثِ ابنِ أبي نَجيحٍ عن مجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ عنهُ مرفوعاً بلفظ: «**إنَّ الدعاءَ يردُّ القضاءَ، وإنَّ البِرَّ يزيدُ في العُمُرِ، وإنّ العبدَ لَيُحرَمُ الرِّزقَ بذنبٍ يُصيبُه**»(٢)، ثم قرأَ رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿١٧﴾ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ﴿١٨﴾﴾ [القلم: ١٧، ١٨].

وسيأتي له طريقٌ أخرى في «**الدُّعاءُ يردُّ البلاءَ**»(٣)

= • وأخرجه الرُّويانيُّ في «مسنده» (٤٠٨/١) رقم (٦٢٦) من طريقِ سالمِ بنِ أبي الجعدِ عن ثوبانَ رضي الله عنه.

لكنْ سأل ابنُ أبي حاتمٍ أباه وأبا زرعةَ عنه فقالا: «هذا خطأٌ، رواه سفيانُ الثوريُّ عن عبدِاللهِ بنِ عيسى عن عبدِاللهِ بنِ أبي الجعدِ عن ثوبانَ عن النبيِّ ﷺ، وهو الصحيحُ». «العلل» (١٣٤٨).

• وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣٠) رقم (٣١) من طريق فضيل بن محمد الملطي عن أبي نعيم عن سفيان الثوري عن عبدالله بن عيسى عن يحيى بن الحارث ـ هو الذّماري ـ عن أبي الأشعث الصنعاني ـ شَراحيل بن آدَه ـ عن ثوبان رضي الله عنه به.

ورجال إسناده ثقات ما خلا شيخَ الطبرانيِّ فضيلَ بنَ محمدٍ الملطيَّ؛ فقد ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧٦/٧)، ولم أقف على كلامٍ فيه جرحاً أو تعديلاً.

وقد خالف الثقات من أصحاب أبي نعيم (كأبي زرعة الدمشقي وغيره)، والثقات من أصحاب الثوري (كوكيع وعبدالرزاق) في سياق إسناده.

وعليه فإنه بهذا السياق غير محفوظ لمخالفته ما رواه الثقات من أصحاب أبي نعيم وأصحاب الثوري. والله أعلم.

• وله طريقٌ أخرى عندَ ابنِ عديٍّ في «كامله» (١٦/٢) من روايةِ أبي عليٍّ الدَّارِسيِّ عن طلحةَ بنِ زيدٍ عن ثورٍ عن راشدِ بنِ سعدٍ عن ثوبانَ رضي الله عنه.

والدَّارسيُّ بشرُ بنُ عبيدٍ: قال ابنُ عديٍّ: «منكرُ الحديثِ عن الأئمةِ» «الكامل» (١٥/٢)، وكذَّبه الأزديُّ «الميزان» (٣٢٠/١).

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «المختارة»، فلعله في الجزء المفقود منها. والله أعلم.

(٢) ما ذكره السخاويُّ من الإسنادِ رجالُه ثقاتٌ، إلّا ما يُخشى من تدليسِ ابنِ أبي نَجيحٍ؛ فقد ذكره الحافظُ في «التعريف» (١٣٦) في المرتبةِ الثالثةِ من المدلِّسينَ.

(٣) انظر: الحديث رقم (٤٩٥)، وهو طريقُ أبي الأشعثَ الصنعانيِّ عن ثوبانَ، وقد مرَّ في تخريج الحديث.

وكذا يُروى عن ابنِ مسعودٍ رَفَعَه: «**إنَّ الرجلَ ليُذنِبُ الذَّنبَ فيُحرَمُ به الشيءَ من الرِّزقِ وقد كان هُيِّءَ له، وإنّه ليُذنِبُ الذنبَ فيَنسَى به البابَ من العلمِ قد كان عَلِمَه، وإنه ليذنِبُ الذنبَ فيُمنَعُ به قيامَ الليلِ**»[1]، وفي لفظٍ: «**إيَّاكُم والمعاصيَ؛ فإنَّ العبدَ ليذنِبُ الذنبَ...**»[2] وذكَرَهُ.

وفي «الحِليةِ»[3] لأبي نُعَيم من طريقِ سعيدِ بنِ المسَيِّبِ عن عثمانَ رفعَهُ: «**إنَّ الصُّبْحَةَ**[4] **تمنَعُ الرِّزقَ**»[5]، وسيأتي في «الصَّادِ»[6].

---

(١) «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/١٩٤) رقم (٧٣٤)، وهو في الجزء الناقص من «مسنده»، ولم يذكره الحافظ في «الزهر».

(٢) «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/٣٨٣) رقم (١٥٤٢)، وهو في الجزء الناقص من «مسنده»، ولم يذكره الحافظ في «الزهر».

(٣) «الحلية» (٩/٢٥١) من طريق سليمانَ بنِ أرقمَ عن الزهريِّ عن ابن المسيِّبِ به.
وإسناده ضعيفٌ جداً:
فيه سليمان بن أرقم قال أحمد: «ليس بشيء» «الجرح» (٤/١٠٠)، وقال البخاري: «تركوه» «التاريخ الصغير» (٢/١٨٠)، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث» «الجرح» (٤/١٠١).

(٤) وهي النوم عند الصباح. انظر: «شعب الإيمان» (٦/٤٠١).

(٥) وأخرجه عبدُالله بنُ أحمدَ في «زوائده على المسند» (١/٥٤٧، ٥٤٩) رقم (٥٣٠، ٥٣٣)، وابن عدي في «الكامل» (١/٣٢٧)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٦/٤٠١) رقم (٤٤٠٢)، والقضاعي في «الشهاب» (١/٧٣) رقم (٦٥)؛ كلُّهم من طرقٍ عن إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن إسحاقَ بن أبي فروةَ عن محمد بن يوسف عن عمروِ بن عثمانَ بن عفانَ عن أبيه ﵁ به.
• وروي من وجهٍ آخرَ عندَ ابنِ عديٍّ (١/٣٢٧) من طريقِ إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن رجلٍ عن إسحاق بنِ عبدِاللهِ بنِ أبي طلحةَ عن أنسِ بنِ مالكٍ ﵁.
قال ابنُ عديٍّ: «وهذا الرجلُ الذي لم يُسَمِّهِ في هذا الإسنادِ هو ابنُ أبي فروةَ، وقد خلطَ ابنُ أبي فروةَ في هذا الإسنادِ، وهذا الحديثُ لا يُعرَفُ إلا بِهِ».
إذاً، فمدارُ هذا الحديثِ على ابنِ أبي فروةَ، وحالُه معروفٌ: كذَّبه ابنُ معين، وقال أحمد: «لا تحلُّ الروايةُ عندي عن إسحاقَ بنِ عبدِاللهِ بنِ أبي فروةَ»، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «متروك». «الجرح والتعديل» (٢/٢٢٧).
والحديث ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٦٨).

(٦) انظر: الحديث رقم (٦٢٤).

ولأبي الشَّيخ في «طبقاتِ الأصبَهانيِّينَ»(١) عن أبي هريرةَ مرفوعاً: **«الكذبُ يُنقِصُ الرِّزقَ»**(٢).

وكذا هوَ في مَشْيَخَةِ أبي بكرٍ الأنصاريِّ(٣) وفي «مُسنَدِ الفِردَوسِ» في حديثٍ [ق٥٤/ب] أوَّلُه: **«برُّ الوالدَينِ يزيدُ في العُمُرِ»**(٤).

وللدَّيْلَمِيِّ(٥) عن أنسٍ رفعَهُ: **«إذا تركَ العبدُ الدُّعاءَ للوالدَينِ فإنَّه ينقطِعُ عن الوَلَدِ الرِّزقُ في الدُّنيا»**.

ونحوُه قولُ وُهَيبِ بن الوَرْدِ(٦) ـ لِمَن سأله: أيجِدُ طعمَ العبادةِ مَن

---

(١) «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢٩٥/٤) من طريقِ عثمانَ بنِ عبدِالرحمٰنِ الوقَّاصيِّ عن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وأخرجه الخرائطيُّ في «مساوئ الاخلاق» (٦٣) رقم (١١٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤٣/٣) من حديثِ عثمانَ الوقاصيِّ أيضاً.
وعثمانُ الوقَّاصيُّ: قال البخاريُّ: «تركوه» «التاريخ الكبير» (٢٣٨/٦)، وقال الجوزجانيُّ: «ساقط» «أحوال الرجال» (١٤١)، وكذبه أبو حاتم «الجرح والتعديل» (١٥٧/٦).

(٣) محمدُ بنُ عبدِالباقي بنِ محمدِ بنِ عبدِاللهِ البغداديُّ البزَّازُ، أبو بكرِ بنُ أبي طاهرٍ، المعروفُ بـ«قاضي المارِستان»، من ذرِّيةِ كعبِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه. تفقَّهَ على القاضي أبي يعلى الفرَّاءِ، وسمع أبا الطَّيبِ الطبريَّ وجماعةً، حدَّث عنه ابنُ السَّمعانيُّ وخلقٌ كثيرٌ. قال ابنُ شافعٍ: «وهو شيخُ أهلِ العلمِ، وأسنَدُ مَن على وجهِ الأرضِ»، وذكره الذهبيُّ في «المعينِ» وقال: «مُسنِدُ العصرِ». توفي سنةَ خمسٍ وثلاثينَ وخمسمائةٍ.
«التقييد» (٧٢/١)، «ذيل طبقات الحنابلة» (٤٣٣/١)، و«المعين في طبقات المحدثين» (٤٦).

(٤) «المشيخة الكبرى» (١١٤٢/٣) رقم (٥٤٨)، و«زهر الفردوس» [٢/ق (٢/ب)]؛ كلاهما من طريق عثمان الوقاصيِّ أيضاً، وقد علمتَ حالَه.

(٥) «زهر الفردوس» [١/ق (٥٣/أ)] من طريق الحاكمِ في «تاريخِ نيسابورَ» بسندِه إلى أنسٍ رضي الله عنه.
وفي إسنادِه أحمدُ بنُ عبدالله بن خالد الجُوَيباريُّ: قال ابنُ حبانَ: «دجَّالٌ من الدَّجاجِلَةِ، كذابٌ» «المجروحين» (١٥٤/١)، وكذَّبه الدَّارقطنيُّ «الضعفاء» (٦٨)، وقال الذهبيُّ: «ممن يُضرَبُ المثلُ بكَذِبِه» «الميزان» (١٠٧/١).
والحديث ذكره ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» (٨٦/٣).

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٣٩).

عَصَى اللهَ سبحانَهُ؟ ـ: «لا، ولا مَنْ همَّ بالمعصِيَةِ»[(١)].

وكذا بما اشتَهَر ـ مما لم أَقِفْ عليه[(٢)]، ومعناهُ صحيحٌ ـ: «المعاصي تُزيلُ النِّعَمَ»[(٣)]، ....

(١) أخرجه ابنُ الأعرابيِّ في «معجمه» (٥٨/٢) رقم (٧٠٧)، وابنُ الجوزيِّ في «ذم الهوى» (١٥٠)، من طريقِ محمدِ بنِ عبدِالله عن بشرِ بنِ الحارثِ عن ابنِ المباركِ عن وُهَيبٍ به.
ورجالُه ثقاتٌ ما خلا محمدَ بنَ عبدِالله؛ فقد نُسبَ عندَ ابنِ الأعرابيِّ مخزوميّاً، ووقع عندَ ابنِ الجوزيِّ «المخَرِّمي»، ولعله الصوابُ؛ فلم أقفْ في الرواةِ عن «بشرٍ» على رجلٍ اسمُه كذلك إلا ما ذكره المزيُّ في ترجمةِ «بشر» «تهذيب الكمال» (١٠١/٤)، حيثُ ذكر في الرواةِ عنه رجلاً اسمُه: «محمدُ بنُ عبدِالله بنِ أيوبَ المخَرِّمي»، فالظاهرُ أنه هو، ولم أظفر له بترجمة.
ثم وقفتُ في «تاريخ بغداد» (٤٣٤/٥) على ترجمةٍ لرجلٍ يُدعى: «محمد بن عبدالله، أبو عبدالله، تلميذ بشرِ بنِ الحارثِ»، قال الخطيبُ: «وليس بمعروفٍ عندَنا». والله أعلم.
• وله طريقٌ أخرى عندَ أبي نعيم في «الحلية» (١٤٤/٨) من حديثِ عبدالله بنِ محمدٍ عن أحمدَ بنِ الحسينِ عن أحمدَ بنِ إبراهيمَ عن أبي إسحاقَ الطالْقاني عن ابنِ المباركِ عن وهيب به.
وعبدُالله بنُ محمدٍ: هو أبو الشيخِ بنُ حيَّان الأصبهانيُّ: إمامٌ حافظٌ.
وأحمدُ بنُ الحسينِ: هو ابنُ نصرٍ الحذَّاءُ: وثقه الدارقطنيُّ. «سؤالات السهمي» (١٤٤).
وأحمدُ بنُ إبراهيمَ: هو الدورقيُّ: ثقةٌ حافظٌ. «التقريب» (٧٧).
وأبو إسحاقَ الطالْقانيُّ: إبراهيمُ بنُ إسحاقَ بنِ عيسى البُناني مولاهُم؛ وثقه ابنُ معينٍ وأبو حاتم «الجرح والتعديل» (١١٩/٢)، وقال يعقوبُ بنُ شيبةَ: «ثقة ثبت» «تاريخ بغداد» (٢٤/٦)، وذكره ابنُ حبانَ في «الثقات» (٦٨/٨) وقال: «يخطئ ويخالفُ».
لكنَّ التعديلَ يقدَّمُ على مثلِ هذا الجرحِ؛ فمن عادةِ ابنِ حبانَ أن يُطلِقَ مثلَ هذه العبارةِ فيمن خطؤُه يسيرٌ لا يضرُّ حديثَه، على ما عُرِفَ من تعنُّتِه في بابِ الجرحِ.
وعليه فأبو إسحاقَ ثقةٌ، وإسنادُ هذا الأثرِ صحيحٌ. والله أعلم.

(٢) قال ابنُ الدَّيبَعِ: «يعني: مرفوعاً، وإلا فهو كلامُ بعضِ السلفِ».
«تمييز الطيب من الخبيث» (١٥٦).

(٣) قال القاري: «ومعناه في القرآن أيضاً: قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وقال ﷻ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النحل: ١١٢].

=

حتى قال أبو الحسَنِ الكِنْديُّ القاضي[١] مما أسندَه البيهَقيُّ من جِهَتِه[٢]:

إذا كُنتَ في نِعمَةٍ فَارْعَهَا ... فإنّ المعَاصي تُزيلُ النِّعَمْ

وقد يدلُّ للمعنى ما يُروى أنّه ﷺ دخلَ على عائشةَ فَرَأى كِسرَةً مُلقَاةً، فمَسَحَها وقال: **«يا عائشةُ، أحسِني جِوَارَ نِعَمِ اللهِ، فإنَّها ما نَفَرَت عن أهلِ بيتٍ فكادَت أن ترجِعَ إليهم»**[٣].

= هذا، والمحدِّثُ لا يسألُ إلا عن اللفظِ، وإلا فقلَّما يوجَدُ حديثٌ ذكروا أنه لا أصلَ له أو موضوعٌ إلا ويوجَدُ له معنىً في الكتابِ والسُّنَّةِ». «المصنوع» (١٧٢).

(١) لم يتبين لي من هو.

(٢) «شعب الإيمان» (٣٠٨/٦) رقم (٤٢٣٨) بإسنادٍ صحيحٍ عنه.
وأسند ابنُ عساكرَ في «التاريخ» (٧٠/٥٤) عن عمرَ بنِ عبدالعزيزِ أنه كان يتمثَّلُ كثيراً بأبياتٍ منها هذا البيتُ.
ونسبَها المقَّريُّ في «نفح الطيب» (٦٩٦/٢) إلى أبي عبدِاللهِ الراعي شمسِ الدينِ محمدِ بنِ إسماعيلَ الأندلسيِّ الغَرناطيِّ.

(٣) أخرجه ابن ماجه (الأطعمة، باب النهي عن إلقاء الطعام) رقم (٣٣٥٣)، وابنُ أبي الدنيا في «الشكر» (٦) رقم (٢)، ومن طريقه البيهقيُّ في «الشعب» (٣٠٦/٦) رقم (٤٢٣٦)، وهو أيضاً عند الطبراني في «الأوسط» (٣٨/٨) رقم (٧٨٨٩)؛ كلهم من طريق الوليدِ بنِ محمدٍ المُوقَري عن الزهريِّ عن عروةَ عن عائشةَ ﵂ به.
وفي إسنادِه الوليدُ بنُ محمدٍ الموقَريُّ: قال ابنُ معينٍ وابنُ المدينيِّ وأحمدُ: «ليس بشيء»، وقال الحافظ: «متروك».
«سؤالات ابن الجنيد» (٣٨٥)، «سؤالات عثمان بن أبي شيبة» (١٢٣)، «بحر الدم» (١٦٩)، و«التقريب» (٥٨٣).
• وروي من وجهٍ آخرَ عن عائشةَ ﵂؛ من طريق هشامِ بن عروةَ عن أبيه عنها، ورواه عن هشام عدة:
فأخرجه البيهقيُّ في «الشعب» (٣٠٧/٦) رقم (٤٢٣٧)، من طريق محمدُ بنُ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ عنه به.
ومحمدُ بنُ جعفرٍ قال فيه البخاريُّ: «كان إسحاقُ أخوه أوثقَ منه». «التاريخ الكبير» (٥٧/١).
قلت: وإسحاقُ صدوقٌ. انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢٠٠/١).
وذكره الذهبيُّ في «المغني» (٥٦٣/٢) وقال: «تُكُلِّم فيه ولم يترك».
وفيه أيضاً الحسنُ بنُ عليِّ بنِ مخلدِ بنِ شيبانَ المطوعيُّ: ترجم له السمعانيُّ في «الأنساب» (٢٢٨/٥)، والذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (١٢٩/٢٢)، ولم يذكرا فيه جرحاً =

ويُروى من حديثِ عائشةَ وأنسٍ[١] وغيرِهما[٢]، وقد سبقَ في «**أكرِمُوا الخبزَ**»[٣].

بل أوسَعتُ الكلامَ عليهِما في جَوَابَينِ، وجمعتُ بينَهما على تقديرِ تسَاويهِما[٤].

وفي تاسعِ «المُجالَسَةِ»[٥] للدِّينَوَرِيِّ[٦] عن الفُضَيلِ بنِ عِيَاضٍ في قولِه:

= ولا تعديلاً.
وعلى أيِّ حالٍ فهذا الطريقُ أمثلُ طرقِ الحديثِ. والله أعلم.
وروي عن هشام من طرق أخرى ضعيفة، لا يصحُّ منها شيءٌ. والله أعلم.

(١) أخرج حديثه أبو يعلى في «مسنده» (١٣١/٦) رقم (٣٤٠٥)، وابن عديٍّ في «الكامل» (١٦٣/٥)؛ من طريقِ عثمانَ بنِ مطرٍ الشيبانيِّ عن ثابتٍ عن أنسٍ ﷺ مرفوعاً: «**أحسِنوا جِوارَ نِعَم اللهِ، لا تُنَفِّروها، فقلَّما زالت عن قومٍ فعادت إليهم**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
عثمانُ بنُ مطرٍ: قال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ» «التاريخ الكبير» (٢٥٣/٦)، وقال أبو حاتم: «ضعيفُ الحديثِ، منكرُ الحديثِ» «الجرح» (١٧٠/٦)، وقال ابنُ عديٍّ: «وأحاديثُه عن ثابتٍ خاصَّةً مناكيرُ، وسائرُ أحاديثِه فيها مشاهيرُ وفيها مناكيرُ» «الكامل» (١٦٤/٥).

(٢) روي نحوُه من قول أبي الدرداءِ وابنِ مسعودٍ ﷺ:
أما قولُ أبي الدَّرداءِ: فأخرجه ابنُ المباركِ في «الزهد» (٥١) رقم (١٨٤) من طريق أبي سلمةَ الحمصيِّ سليمانَ بنِ سُلَيم عنه.
وهو منقطعٌ؛ أبو سلمةَ لم يدرِكْ أبا الدرداءِ.
وأما قولُ ابنِ مسعودٍ: فذكره ابنُ أبي حاتم في «العلل» (١٦٣٨) وقال: «قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ».

(٣) انظر: الحديث رقم (١٥٥).

(٤) أجاب السخاويُّ عن سؤالٍ حولَ حديثِ الترجمةِ: «إن الله لا يعذب بقطع الرزق» في «الأجوبة المرضية» (٤٤٩/٢)، وأجاب عن سؤالٍ حولَ «الحديثِ الوارِدِ في إكرامِ الخبزِ» في «الأجوبة» نفسها (٤٨٩/٢).
أما الجمعُ الذي أشار إليه فلم أقفْ عليه في تلك «الأجوبة»، ولا في «الأجوبةِ الدمياطيَّة».

(٥) «المجالسة وجواهر العلم» (١٥٠/٤) رقم (١٣٢١) من طريقِ أبي العباسِ الآجُرِّي عن بشرِ بنِ الحارثِ عن الفضيلِ به.
وأبو العباس الآجرِّيُّ لم أعرِفه.

(٦) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٠).

﴿خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٤]؛ قال: «المخلوقُ يَرزُقُ، فإذا سَخِطَ قطعَ رِزقَه، واللهُ تعالى يَسخَطُ ولا يقطعُ رِزقَهُ».

٢٤٠ حديث: «إنَّ اللهَ لا يَهتِكُ عبدَهُ أولَ مرَّةٍ».

بل عندَ الدَّيلَمِي في «الفِردوسِ»[١] ـ مما لم يسنِدْهُ ولدُه ـ عن أنسٍ مرفوعاً: «**إنَّ اللهَ لا يَهتِكُ سِترَ عبدٍ فيه مثقالُ ذرَّةٍ من خيرٍ**»[٢].

وفي السِّترِ أحاديثُ كثيرةٌ، منها: قولُه تعالى: «**إني سترتُها عليكَ في الدُّنيا، وإني أغفِرُها لكَ اليومَ**»[٣].

ونحوُه عن أنسٍ رفعَه: «**يقولُ اللهُ ﷻ: إني أعظمُ عفواً مِن أنْ أستُرَ على عبدِي ثمَّ أفضَحَهُ**». أخرجَه الدَّيلَميُّ[٤]

---

(١) «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/١٦٦) رقم (٦١٧).

(٢) أخرجه ابنُ عديٍّ في «كامله» (٣/١٢٩) من طريقِ الربيعِ بنِ بدرٍ عن أيوبَ عن أبي قِلابةَ عن أنسٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه الربيعُ بنُ بدرٍ: قال ابنُ معينٍ: «ليس بشيء» «ابن الجنيد» (٣٧٤)، وقال أحمد: «لا يسوى حديثه شيئاً» «بحر الدم» (٥٣)، وقال أبو حاتم: «لا يُشتَغَلُ به ولا بروايتِه، فإنه ضعيفُ الحديثِ ذاهبُ الحديثِ» «الجرح والتعديل» (٣/٤٥٥).

(٣) يعني: في الحديثِ القدسيِّ.
والحديثُ متفقٌ عليهِ من حديثِ ابنِ عمرَ ﷺ: أخرجه البخاريُّ (المظالم، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾) رقم (٢٤٤١)، ومسلم (التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله) رقم (٢٧٦٨).

(٤) «الفردوس» (٥/٢٢٨٩) رقم (٨٠٣٤)، وهو في الجزء الناقص من «مسنده»، ولم أقف عليه في «زهر الفردوس».
لكنْ أخرجه العقيليُّ في «الضعفاء» (١/١١٤)، وابن حبانَ في «المجروحين» (١/١٨٥)، وأبو بكر الشافعيُّ في «الغيلانيات» (١/٣٧٤) رقم (٣٩٦)، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/٣٥٧)؛ من طريقِ سُوَيدِ بنِ عبدالعزيز عن نوحِ بنِ ذكوانَ عن أخيهِ أيوبَ عن الحسنِ عن أنسٍ ﷺ به.
وفي إسنادِه أيوبُ بنُ ذكوانَ: قال البخاري: «منكر الحديث» «التاريخ الكبير» (١/٤١٤)، وقال ابنُ حبانَ: «منكرُ الحديثِ، يروي عن الحسنِ وغيرِه المناكيرَ» «المجروحين» (١/١٨٦). =

٢٤١ حديث: «إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأُمَّةِ عَلى رَأسِ كلِّ مائةِ سنةٍ مَن يُجَدِّدُ لها دِينَها».

أبو داودَ في «الملاحِم» من «سننِه»[١] من حديثِ ابنِ وَهْبٍ: أخبرني سعيدُ بنُ أبي أيوبَ[٢] عن شَرَاحيلَ بنِ يزيدَ المَعَافريِّ[٣] عن أبي علقمةَ[٤] - واسمُه: مسلمُ بنُ يسَارٍ الهاشميُّ - عن أبي هريرةَ - فيما أعلَمُ - عن رسولِ اللهِ ﷺ بهذا، وقال بعدَهُ: «رواهُ عبدُالرحمٰنِ بنُ شُرَيحٍ الإسكَندَرانيُّ[٥] عن شَرَاحيلَ، فلم يجُزْ به شَرَاحيلَ»[٦]؛ يعني: عَضَلَهُ.

وقد أخرجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ»[٧] كالأوَّلِ.

وسندُه صحيحٌ، رجالُه كلُّهم ثقاتٌ، ولذا صحَّحهُ الحاكمُ؛ فإنه أخرجه في «مستدرَكِه»[٨] من حديثِ ابنِ وَهْبٍ.

= وأخوه نوحٌ: قال أبو حاتم: «ليس بشيءٍ، مجهولٌ» «الجرح والتعديل» (٤٨٥/٨)، وقال ابنُ حبانَ: «منكرُ الحديثِ جداً» «المجروحين» (٣٨٩/٢)، وقال أبو نعيم: «روى عن الحسنِ المعضِلاتِ، وله صحيفةٌ عن الحسنِ عن أنسٍ لا شيءَ» «الضعفاء» (١٥٢).

وفيه أيضاً سويدُ بنُ عبدالعزيزِ: قال ابن معينٍ: «ليس بشيء» «الدوري» (٤٥٨/٤)، وقال أحمدُ: «متروك» «العلل» (٤٧٦/٢)، وقال البخاري: «في حديثه نظرٌ لا يُحتَمَلُ» «الضعفاء الصغير» (٧٢).

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٧٧/١).

(١) «السنن» (الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة) رقم (٤٢٩١).

(٢) الخُزاعيُّ مولاهمُ المصريُّ، أبو يحيى بنُ مِقلاصٍ، ثقةٌ ثبتٌ، من السابعةِ، مات سنةَ إحدى وستينَ وقيلَ غيرُ ذلك، وكان مولدُه سنةَ مائةٍ. ع. «التقريب» (٢٣٣).

(٣) المصريُّ، صدوق، من السادسةِ، مات بعدَ العشرينَ. عخ م. «التقريب» (٢٦٥).

(٤) الفارسيُّ المصريُّ، مولى بني هاشم، ويقالُ: حليفُ الأنصارِ، ثقةٌ، وكان قاضيَ إفريقيَّةَ، من كبارِ الثالثةِ. ر م ٤. «التقريب» (٦٥٩).

(٥) ستأتي ترجمته قريباً.

(٦) لم أقف على هذا الوجهِ مسنداً في شيءٍ من كتبِ السُّنَّةِ. والله أعلم.

(٧) «المعجم الأوسط» (٣٢٣/٦) رقم (٦٥٢٧) من طريقِ ابنِ وهبٍ به.

(٨) «المستدرك» «الفتن والملاحم» (٥٦٧/٤) رقم (٨٥٩٢).

• وأخرجه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١١٤/١)، ومن طريقِه البيهقيُّ في «المعرفةِ» =

وسعيدٌ الذي رفَعَ أولى بالقَبولِ لأمرين:

أحدُهما: أنه لم يُختَلَف في توثيقِه، بخلافِ عبدِالرحمٰنِ؛ فقد قال فيه ابنُ سعدٍ: إنه «منكرُ الحديثِ»(١).

والثاني: أنَّ معَهُ زيادةَ علمٍ على مَن قَطَعَه، وقولُه: «فيما أَعلَمُ» ليس بشكٍّ في وصلِه، بل قد جعلَ وصلَه معلوماً له(٢).

وقد اعتمدَ الأئمَّةُ هذا الحديثَ [ق٥٥/أ]؛ فرُوِّينا في «المدخَلِ»(٣) للبيهقيِّ بإسنادِه إلى الإمامِ أحمدَ أنه قالَ بعدَ ذكرِه إياهُ: «فكان في المائةِ الأولى عمرُ بنُ عبدِالعزيزِ، وفي الثانيةِ الشافعيُّ»، وكذا قال محمدُ بنُ عليِّ بنِ

= (٢٠٨/١) رقم (١٠٠)، وهو أيضاً عند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦١/٢)، ومن طريقِه ابنُ عساكرَ في «تاريخ دمشق» (٣٣٨/٥١)؛ كلهم من حديث ابنِ وهبٍ به.
ورجالُ إسنادِه رجالُ مسلم، وصحَّحه المناويُّ في «التيسير» (٥٣٩/١)، ونقلَ عن الزَّينِ العراقيِّ تصحيحَه في «فيض القدير» (٣٥٨/٢).
واحتجَّ به ابنُ تيميَّةَ وجزمَ بنسبَتِه إلى النبيِّ ﷺ في عدة موضعٍ، كما في: «مجموع الفتاوى» (٦١٩/٢٨)، وكذا ابنُ القيِّم كما في «أحكام أهل الذمة» (١١٩٨/٣) وغيرُهما.
وصحَّحه الألباني في «الصحيحة» (١٥٥/٢).

(١) «الطبقات الكبرى» (٥١٦/٧).
لكنْ وثَّقه ابنُ معينٍ وأحمدُ والنسائيُّ والعجليُّ، وقال أبو حاتم: «لا بأسَ به»، وذكرَه ابنُ حبانَ في «الثقاتِ»، وأخرج له الشيخانِ.
ولذا لم يُعتبرْ كلامُ ابنِ سعدٍ فيه؛ فلم يذكرْه ابنُ عديٍّ في «الكاملِ» ولا الذهبيُّ في «الميزانِ»، وقال الحافظُ في «التقريب»: «ثقةٌ فاضلٌ لم يصب ابنُ سعدٍ في تضعيفِه».
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤٨١/٢)، «معرفة الثقات» (٧٩/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٤٤/٥)، «الثقات» (٨٦/٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٧٥/٦).

(٢) قال أبو الحسنِ المباركفوريُّ: «الظاهرُ أنه قولُ أبي علقمةَ الراوي عن أبي هريرةَ؛ يقولُ: «في علمي أنَّ أبا هريرةَ رفعَ الحديثَ إلى النبيِّ ﷺ»؛ أي: رواه مرفوعاً لا موقوفاً من قولِه.
وهو ـ وإنْ لم يجزمْ برفعِه ـ، لكنَّ مثلَ هذا لا يُقالُ مِن قِبَلِ الرأيِ، ولا مَسرَحَ فيه للاجتهادِ، إنما هو من شأنِ النبوَّةِ، فتعيَّنُ كونُه مرفوعاً». «مرقاة المفاتيح» (٣٤٠/١).

(٣) لم أقف عليه في «المدخل»، لكنْ ذكره معلَّقاً في «المعرفة» (٢٠٨/١)، وأسنده الخطيبُ في «التاريخ» (٦٢/٢).

الحسينِ[١]: سمعتُ بعضَ أصحابِنا يقولُ: «كان...» وذكرَهُما[٢].

زاد غيرُه[٣]: وُلِدَ في الثالثةِ أبو العباسِ بنُ سُرَيجٍ[٤]، وفي الرابعةِ أبو الطَّيِّبِ سهلٌ الصُّعلُوكيُّ[٥] أو أبو حامدٍ الإسفَرَايينيُّ[٦]، وفي الخامسةِ

---

(١) ابنُ عَلُّويَه، أبو عبدِاللهِ الجُرجانيُّ الرزَّازُ، الشافعيُّ الفقيهُ. تفقَّهَ على المزنيِّ بمصرَ، وحدَّث عن هشامِ بنِ عمارٍ ويونسَ بنِ عبدِالأعلى وجماعةٍ، وروى عنه أبو أحمدَ بنُ عديٍّ وأبو حامدِ بنِ الشَّرقيِّ وآخرونَ. توفي سنةَ تسعينَ ومائتينِ.
«تاريخ جُرجان» (٤٠٤)، و«تاريخ دمشق» (٥٤/٣٧٧).

(٢) أخرج قوله ابن عدي في «الكامل» (١/١١٤)، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (١/٢٠٨).

(٣) «المستدرك» (٤/٥٦٨) رقم (٨٥٩٣)، ومن طريقه البيهقيُّ في «المعرفة» (١/٢٠٩)، وفيهما ذكرُ ابنِ سُرَيجٍ، وزاد في «المستدركِ» أبا الطيبِ الصُّعلُوكيَّ.
أما الباقونَ: فقد ذكرَ ابنُ الصَّلاحِ أبا حامدٍ الإسفراييني. «طبقات الفقهاء الشافعية» (١/٣٧٣).
وذكر الذهبيُّ الإسفرايينيَّ والغزاليَّ والحافظَ عبدَالغنيِّ وابنَ دقيقِ العيدِ كما في «السير» (١٤/٢٠٣)، وتابعَهُ السبكيُّ في «الطبقات» (١/٢٠٢)، إلا أنه جعلَ في السادسةِ الفخرَ الرازيَّ.

(٤) أحمدُ بنُ عمرَ بنِ سُرَيجٍ البغداديُّ، إمامُ أصحابِ الشافعيِّ في وقتِه. تفقَّهَ على أبي القاسمِ الأنماطيِّ، وسمع عباسَ بنِ محمدٍ الدوريَّ وأبا داودَ السجستانيَّ وطبقتَهما، وحدَّث عنه: أبو القاسمِ الطبرانيُّ وأبو أحمدَ الغِطريفيُّ وجماعةٌ. قال الشيرازيُّ: «وكان يُفَضَّلُ على جميعِ أصحابِ الشافعيِّ، حتى على المزنيِّ»، وقال الذهبيُّ: «كان صاحبَ سنَّةٍ واتباعٍ». توفي سنةَ (٣٠٦).
«تاريخ بغداد» (٤/٢٨٧)، «طبقات الفقهاء» (١/١٠٨)، «تذكرة الحفاظ» (٣/٢٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣/٢١).

(٥) بضمِّ الصادِ وسكونِ العينِ ـ المهملتَينِ ـ، وضمِّ اللامِ، وفي آخرها الكافُ بعدَ الواوِ. «الأنساب» (٣/٥٣٩).
وهو: سهلُ بنُ محمدِ بنِ سليمانَ العِجليُّ الحنفيُّ ـ نَسَباً ـ النيسابوريُّ، شيخُ الشافعيَّةِ بخراسانَ. تفقَّه على والِدِه، وسمعَ أبا العباسِ الأصمَّ وأقرانَه، حدَّث عنه الحاكمُ ـ وهو أكبرُ منه ـ والبيهقيُّ وغيرُهما. قال الحاكمُ: «الفقيهُ الأديبُ، مفتي نيسابورَ وابنُ مفتيها، وأكتَبُ مَن رأيناه من علمائِها وأنظَرُهم». توفي بنيسابورَ سنةَ أربعٍ وأربعِمائةٍ.
«سير أعلام النبلاء» (١٧/٢٠٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٤/٣٩٣).

(٦) بكسرِ الألفِ، وسكونِ السِّينِ المهملةِ، وفتحِ الفاءِ والرَّاءِ، وكسرِ الياءِ المنقوطةِ باثنتينِ =

حُجَّةُ الإسلامِ الغَزَاليُّ، وفي السادسةِ الفخرُ الرَّازيُّ أو الحافظُ عبدُالغنيِّ، وفي السابعةِ ابنُ دَقيقِ العِيدِ، وفي الثامنةِ البُلقِينيُّ أو العِرَاقيِّ، وفي التاسعةِ المهديُّ ـ ظنّاً ـ أو المسيحُ ﷺ، فالأمرُ قد اقتربَ والحالُ قد اضطربَ، فنسألُ اللهَ حُسنَ الخاتـمةِ.

قال العمادُ بنُ كثيـرٍ: «وقد ادَّعى كلُّ قومٍ في إمامِهم أنه المرادُ بهذا الحديثِ، والظاهرُ ـ والله أعلم ـ أنه يَعُمُّ حَمَلَةَ العِلمِ من كلِّ طَائفةٍ وكلِّ صِنفٍ من أصنافِ العلماءِ؛ من مفَسِّرينَ ومحدِّثينَ وفقهاءَ ونُحاةٍ ولُغَويِّينَ، إلى غيرِ ذلك من الأصنافِ. والله أعلمُ»[1]

٢٤٢ حديث: «إنَّ اللهَ يُبـغِـضُ السَّـائـلَ الـمُلْحِـفَ».

أبو نُعَيم، ومن طريقِه الدَّيلَمـيُّ[2]؛ من طريـقِ وَرْقـاءَ عن الأَعمـشِ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ رفعَهُ بـهِ[3]

= مِن تحتِها؛ نسبةً إلى إسفرايِينَ، وهي بُلَيدَةٌ بنواحي نيسابورَ. «الأنساب» (١/١٤٣).
وهو: أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ، شيخُ الشافعيَّةِ بالعراقِ. درس فقهَ الشافعيِّ على أبي الحسنِ بنِ المرزُبانِ، وحدَّث عن الدارقطنيِّ والإسماعيليِّ وغيرِهما، وروى عنه الماوَرديُّ والمحامليُّ وعدَّةٌ. قال الخطيبُ: «وكان ثقةً، وقد رأيتُه غيرَ مرَّةٍ وحضرتُ تدريسَه، وكان الناسُ يقولونَ: لو رآهُ الشافعيُّ لفرحَ به». توفي ببغدادَ سنةَ ستٍّ وأربعمائةٍ.
«تاريخ بغداد» (٤/٣٦٨)، «طبقات الفقهاء الشافعية» (١/٣٧٣)، و«السير» (١٧/١٩٣).

(١) «النهاية في الفتن والملاحم» (١/٣٣).

(٢) «أخبـار أصبهـان» (١/١٠٩)، و«مسند الفـردوس»، كما في «الزهر» [١/ق ١٢٢/أ]؛ من طريق أحمد بن سعيد بن جريرٍ عن عيسى بن خالدٍ البلخيِّ عن ورقاءَ به.

(٣) وأخرجه أيضاً أبو الشيخ في «الطبقات» (٢/٣٠٥) من طريق أحمد بن سعيد بن جرير.
وأخرجه الإسماعيليُّ في «معجمه» (٢/٥٩٤)، ومن طريقه السهميُّ في «تاريخ جرجان» (١٤٢)، وهو أيضاً عند البيهقيِّ في «الشعب» (٨/٢٦٣) رقم (٥٧٩١، ٥٧٩٢)؛ من طريـق حاتمِ بنِ يونسَ الجرجانيِّ عن إسماعيلَ بن سعيد الجرجاني.
كلاهما (أحمد بن سعيد وإسماعيل بن سعيد) عن عيسى بنِ خالدٍ البلخيِّ عن ورقاءَ به.
وفي إسنادِه عيسى بنُ خالدٍ البلخيُّ: لم أقف له على ترجمةٍ، إلَّا أن يكونَ الخراسانيَّ؛ فإنه من الطبقةِ نفسِها، وقد وثَّقه الفلاسُ كما في «التاريخ الكبير» (٦/٤٠٦). =

= وسائرُ رجالِ إسنادِه ما بين ثقةٍ وصدوق:
ورقاءُ: هو ابنُ عمرَ اليشكريُّ، وثقه أحمدُ «بحر الدم» (١٦٧)، وقال أبو حاتم: «شعبةُ يثني عليه، وكان صالحَ الحديثِ» «الجرح» (٥١/٩)، وذكرَه ابنُ حبانَ في «الثقات» (٥٦٥/٧)، وأخرج له الشيخانِ.
وأحمدُ بنُ سعيدِ بنِ جريرٍ: هو الأصبهانيُّ، أبو جعفرٍ السُّنبُلانيُّ: وثَّقه أبو نعيمٍ «أخبار أصبهان» (١٠٨/١)، والسمعانيُّ «الأنساب» (٣١٣/٣).
وإسماعيلُ بنُ سعيد هو الشالَنْجيُّ الكسائيُّ: أثنى عليه الإمامُ أحمدُ، وقال الحسن بن عليٍّ الآملي: «كان أوثقَ من كتبتُ عنهُ» «الجرح» (١٧٤/٢)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩٧/٨)، وقال الذهبيُّ: «كان صدوقاً» «تاريخ الإسلام» (٩٠/١٦).
وحاتمُ بنُ يونسَ هو ابنُ أبي الليثِ الجوهريُّ الجرجاني: وكان من الحفاظ، وصفه بذلك الباغندي وأبو الشيخ وأبو نعيم والسهمي وابن عساكر وغيرهم. «طبقات المحدثين بأصبهان» (١٤٥/٣)، «تاريخ جرجان» (٢٠٣)، «أخبار أصبهان» (٣٥٠/١)، و«تاريخ دمشق» (٣٨١/١١).
ولا يخشى ههنا من تدليس الأعمشِ؛ فإن روايتَه عن أبي صالحٍ وهو ممن أكثرَ عنه، فروايتُه ـ والحالة هذه ـ محمولةٌ على الاتصالِ، كما ذكرَ الذهبيُّ في «الميزان» (٢٢٤/٢).
• وللحديثِ طريقٌ آخرُ عن أبي هريرةَ ﷺ:
أخرجه إسحاقُ في «مسنده» (٣٧٤/١) رقم (٣٨٩)، ومن طريقه الطبرانيُّ في «الشاميين» (٣٠٦/٣) رقم (٢٣٤٤)؛ من طريق كلثومِ بنِ أبي سِدرةَ عن عطاءَ الخراسانيِّ عن أبي هريرةَ به.
وفي سنده كُلثومُ بن أبي سدرة: قال أبو حاتم: «لا يصحُّ حديثُه» «الجرح» (١٦٤/٧)، وذكره ابنُ حبانَ في «الثقات» (٢٨/٩) وقال: «يُعتَبَرُ حديثُه إذا روى عن غيرِ عطاءَ الخراسانيِّ»، وقال ابنُ عديٍّ: «يحدِّثُ عن عطاءَ الخراسانيِّ بمراسيلَ وغيرِه بما لا يتابَعُ عليه» «الكامل» (٧٢/٦).
وعطاءُ بنُ أبي مسلمٍ الخراسانيُّ فيه كلامٌ أيضاً، ولم يسمعْ من أبي هريرةَ ﷺ.
انظر: «جامع التحصيل» (٢٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٠/٧).
• وله عن أبي هريرةَ ﷺ طريقٌ ثالثٌ:
ذكره الزيلعيُّ في «تخريج الكشاف» (١٦٤/١) من طريقِ البزارِ في «مسنَدِه» عن عبدِالرحمٰنِ بنِ الأسودِ عن محمدِ بنِ كثيرٍ الملائيِّ عن ليثِ بنِ أبي سُلَيمٍ عن مجاهدٍ عن أبي هريرةَ ﷺ به.
ولم أقف عليه في المطبوع من «مسند البزار». =

ورواهُ الدَّيلميُّ[(١)] أيضاً من جهةِ موسى بنِ عبدِالرَّحمٰنِ الصَّنعانيِّ[(٢)] عن ابنِ جُرَيجٍ عن عَطاءَ عن ابنِ عبَّاسٍ رَفَعَهُ مِثلَهُ[(٣)]، قال: «وفي البابِ عن أنسٍ[(٤)] وابنِ عُمرَ[(٥)] وأبي أُمَامَةَ»[(٦)].

وكذا في المرفوعِ: **«لا يَزَالُ العَبدُ يَسألُ وهُو غَنِيٌّ حتى يَخلَقَ وَجهُهُ، فَمَا يَكونُ لهُ عندَ اللهِ وَجهٌ»**[(٧)].

= وفي إسنادِه محمدُ بنُ كثيرٍ الملائي: قال أحمدُ: «أحاديثُه عن ليثٍ كلُّها مقلوبةٌ»، وقال ابنُ المدينيِّ: «محمدُ بنُ كثيرٍ كتبنا عنه عن ليثٍ عجائبَ، وخططتُ على حديثِهِ»، وضعَّفه جدّاً. «تاريخ بغداد» (١٩٣/٣)، وقال البخاريُّ: «منكر الحديث» «التاريخ الكبير» (٢١٧/١).

وليثُ بنُ أبي سُلَيم اختلط جدّاً ولم يتميَّزْ حديثُه فتُرِكَ، وقد تقدم.

وعليه فإن إسنادَه ضعيفٌ جدّاً. والله أعلم.

(١) كما في «زهر الفردوس» [١/ق (١٢٢/أ)].

(٢) الثقفيُّ، يُعرَفُ بـ«أبي محمدٍ المفسِّر». روى عن ابنِ جريجٍ، وعنه عبدُالغنيِّ بنُ سعيدٍ الثقفيُّ. قال ابنُ حبانَ: «شيخٌ دجَّالٌ يضَعُ الحديثَ...، وضعَ على ابنِ جريجٍ عن عطاءَ عن ابنِ عباسٍ كتاباً في التفسيرِ»، وقال ابنُ عديٍّ: «منكر الحديث»، وقال الذهبيُّ: «هالك».

«المجروحين» (٢٥٠/٢)، «الكامل» (٣٤٩/٦)، و«المغني في الضعفاء» (٦٨٤/٢).

(٣) إسنادُه ضعيفٌ جدّاً لحالِ موسى بنِ عبدِالرحمٰنِ الصنعانيِّ، ولا يبعد أن يكون موضوعاً.

(٤) أخرج حديثه الديلمي، كما في «كنز العمال» رقم (١٦٧٣٥)، ولفظه: **«من سأل وعندَه ما يكفيهِ جاء يومَ القيامةِ وليس على وجهِه مزعَةُ لحم»**.

(٥) أخرج حديثه البخاري (الزكاة، باب من سأل الناسَ تكثراً) رقم (١٤٧٤)، ومسلم (الزكاة، باب كراهة المسألة للناس) رقم (١٠٤٠)، بلفظ: **«ما يَزالُ الرَّجلُ يسألُ الناسَ حتى يأتيَ يومَ القيامةِ ليسَ في وجهِهِ مُزْعَةُ لحمٍ»**.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) أخرجه البزار، كما في «كشف الأستار» (٤٣٤/١)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٣٩/٢) رقم (٧٢٨)، ومن طريقه الخطابيُّ في «غريب الحديث» (١٤٢/١)، وهو أيضاً عند الطبرانيِّ في «الكبير» (٣٣٣/٢٠) رقم (٧٩٠)، وأبي نعيم في «الحلية» (٢١/٢) و«المعرفة» (٢٥٣٥/٥) رقم (٦١٣٤)؛ كلهم من طرق عن محمدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي ليلى عن عبدِالكريمِ بنِ أبي المخارقِ عن سعيدِ بنِ يزيدَ عن مسعودِ بنِ عمروٍ رضي الله عنه به. =

٢٤٣ حديث: «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ إِذا عَمِلَ أَحَدُكُم العَمَلَ أنْ يُتقِنَهُ**».

أبو يَعلَى[١] والعَسْكَرِيُّ، من حديثِ بِشرِ بنِ السَّرِيِّ[٢] عن مُصعبِ بنِ ثَابتٍ[٣] عن هشامِ بنِ عُروَةَ عن أبيهِ عن عائشةَ رفَعَهُ بهذا[٤]

= وفي إسناده ابنُ أبي ليلى، وفيه كلامٌ مشهورٌ لسوءِ حفظِه، وهو كما قال في «التقريب»: «صدوقٌ سيِّء الحفظِ جدّاً». وانظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٢٦٨).

وفيه أيضاً عبدُالكريم بنِ أبي المخارِقِ: قال أحمدُ وأبو حاتم: «ضعيف» «العلل ومعرفة الرجال» (١/٤١٢)، و«الجرح والتعديل» (٦/٦٠)، وقالَ أبو زرعة: «ليِّن». وضعَّفه بعضُهم جدّاً.

والحديث ضعفه العراقيُّ، وأشار المنذريُّ ثم الهيثميُّ إلى إعلالِه بابنِ أبي ليلى.

انظر: «الترغيب والترهيب» (١/٣٢٣)، «المغني» (٢/١٠٩٦)، و«مجمع الزوائد» (٣/٢٥٩).

لكنْ يغني عنه ما في معناه في الصحيحين وغيرهما من حديثِ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما مرفوعاً: «**ما يَزالُ الرّجلُ يسألُ الناسَ حتى يأتيَ يومَ القيامةِ ليسَ في وجهِهِ مُزْعَةُ لحمٍ**»، وقد تقدم قريباً.

● **تنبيه**: سقط من إسنادِ «معجم ابن الأعرابي» (عبدالكريم) بين ابن أبي ليلى وسعيد بن يزيد، وهو عند أبي نعيم في «المعرفة» من الوجه نفسه على الصواب. والله أعلم.

(١) «المسند» (٧/٣٤٩) رقم (٤٣٨٦) من طريق مصعب بن عبدالله الزبيري عن بشر بن السري.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٧٨).

(٣) ابن عبدِاللهِ بنِ الزُّبيرِ بنِ العوّامِ الأَسَدي، ليِّنُ الحديثِ وكان عابداً، من السابعةِ، مات سنةَ سبعٍ وخمسينَ وله ثلاثٌ وسبعونَ. د س ق. «التقريب» (٥٣٣).

(٤) وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٧٥) رقم (٨٩٧)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٣٦١)، والبيهقي في «الشعب» (٧/٢٣٢، ٢٣٣) رقم (٤٩٢٩، ٤٩٣١)؛ كلهم من طرقٍ عن بشرِ بنِ السريِّ عن مصعبِ بنِ ثابتٍ به.

وأخرجه البيهقيُّ في «الشعب» (٧/٢٣٣) رقم (٤٩٣٠) من طريقِ مصعبِ بنِ عبدِاللهِ الزُّبيري عن مالكٍ عن هشامِ بنِ عروةَ عن أبيه عن عائشةَ، ثم قال: «وأظنُّه غلطاً»، وأسنَدَه من طريقِ بشرِ بنِ السَّرِيِّ السالفِ وقال: «هذا أصحُّ، وليس لمالكٍ فيه أصلٌ».

وهو كما قالَ؛ فقد رواه الثقاتُ من أصحابِ مصعب بن عبدالله عنه من طريق بشرِ بنِ السَّرِيِّ عن مصعبِ بنِ ثابتٍ به. =

ورواهُ العسكريُّ فَقَط من طريقِ الفَضلِ[١] بنِ موسى[٢] عن مصعبٍ بهِ، بلفظِ: «**أنْ يُحْكِمَهُ**»[٣]

ولابنِ أبي خَيثَمَةَ والبَغَوِيِّ ـ وابنُ قَانِعٍ عنهُ ـ وابنِ السَّكَنِ وابنِ شاهِينَ والطَّبَرَانيِّ[٤]، مِن طريقِ قُطْبَةَ بنِ العَلاءِ بن مِنهَالٍ[٥]

= وإسناده ضعيفٌ لحال مصعبِ بنِ ثابتٍ: ضعَّفه ابنُ معينٍ وأحمدُ «تاريخ الدارمي» (٢٠٨)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٤٨٨/٢)، وقال أبو زرعة: «ليس بقوي» «الجرح» (٣٠٤/٨)، وقال الذهبي: «ليِّنٌ لغَلَطه» «الكاشف» (٢٦٧/٢).
والحديث ضعَّفَ إسنادَه البوصيريُّ في «الإتحاف» (٣٨٢/٣)، وأعلَّه بمصعبِ بنِ ثابتٍ.
• وله شاهدٌ من حديث سيرينِ أختِ ماريةَ القبطيَّةِ ﵄ بنحوه، وفيه قصَّةٌ:
أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (٣٠٦/٢٤) رقم (٧٧٦)، ومن طريقه أبو نعيمٍ في «معرفة الصحابة» (٣٣٦٧/٦) رقم (٧٧٠٠)؛ من طريق محمدِ بنِ الحسنِ بنِ زَبالةَ عن محمدِ بنِ طلحةَ التيميِّ عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ عبدالله بنِ حارثةَ بنِ النعمانِ عن عبدِالرحمنِ بنِ حسانَ بنِ ثابتٍ عن أمِّه سيرينَ.
وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد الحكم بوضعه:
فيه محمد بن الحسن بن زَبالةَ: كذبه ابن معين «الدوري» (٢٢٧/٣)، وتركه الداقطني «سؤالات البرقاني» (٥٨)، وقال الحافظ: «كذّبوه» «التقريب» (٤٧٤).
• وروي من وجهٍ آخرَ: أخرجه ابن سعدٍ في «الطبقات» (١٤٣/١).
وفيه الواقديُّ، وهو متروكٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٢٣/٦)، و«التقريب» (٤٩٨).

(١) في «ز»: (المفضل)، وهو خطأ.
(٢) السِّيناني ـ بمهملةٍ مكسورةٍ ونونينِ ـ، أبو عبدِالله المروزيُّ، ثقةٌ ثبتٌ وربّما أغربَ، من كبارِ التاسعةِ، مات سنة اثنتينِ وتسعينَ في ربيعٍ الأولِ. ع. «التقريب» (٤٤٧).
(٣) وأخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» (١٧٠) من طريق محمود بن آدم عن الفضل به.
وإسناده ضعيفٌ لحالِ مصعبِ بنِ ثابتٍ كما تقدم.
(٤) «معجم الصحابة» للبغوي (١٥٨/٥) رقم (٢٠٣٧)، و«معجم الصحابة» لابن قانع (٣٨٤/٢) رقم (٩٣٣)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٩٩/١٩) رقم (٤٨٨)، لكن بلفظ: «**أن يحسن**» بدل «**أن يتقن**».
(٥) الغَنَويُّ الكوفيُّ، أبو سفيانَ. روى عن الثوريِّ وأبيه، وروى عنه أبو حاتمٍ وغيرُه.
ذكره العجليُّ في «الثقاتِ»، وقال ابنُ عديٍّ: «أرجو أنه لا بأسَ به».
وضعَّفه الجمهورُ: قال البخاريُّ: «ليس بالقويِّ عندهم، فيه نظرٌ»، وذكره أبو زرعةَ والنسائيُّ في «الضعفاءِ»، وقال أبو حاتمٍ: «شيخٌ، يُكتَبُ حديثُه ولا يحتجُّ به»، وذكره =

عن أبيهِ[(١)] عن عاصمِ بنِ كُلَيبٍ[(٢)] عن أبيـه[(٣)]: أنهُ خرجَ مَعَ أبيهِ إلى جَنَازَةٍ شَهِدَها رسولُ اللهِ ﷺ وأنا غلامٌ أَعقِلُ، فقال النَّبيُّ ﷺ: **«يحبُّ اللهُ العَامِلَ إذا عَمِلَ أن يُتقِنَ»**[(٤)].

ورواه زائِدَةُ عن عاصم فقال: عن أبيه عن رجلٍ منَ الأَنصَارِ قال: خرجتُ معَ أبي، فَذَكَرَ الحديثَ[(٥)].

= العقيليُّ في «الضعفاءِ» وقال: «لا يتابَعُ على حديثِه»، وقال ابنُ حبانَ: «كان ممن يخطئُ كثيراً ويأتي بالأشياءِ التي لا تشبِهُ حديثَ الثقاتِ عن الأثباتِ، فعُدِلَ به عن مسلَكِ العُدولِ عند الاحتجاج».
«الضعفاء الصغير» (١١٦)، «معرفة الثقات» (٢/٢١٩)، «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/٦٥١)، «الضعفاء» للنسائي (٢٢٨)، «الضعفاء الكبير» (٣/٤٨٦)، «الجرح والتعديل» (٧/١٤١)، «المجروحين» (٢/٢٢٣)، و«الكامل» (٦/٥٣).

(١) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٤٥).

(٢) ابن شهابِ بنِ المجنونِ الجَرْميُّ الكوفيُّ، صدوقٌ رُمِيَ بالإرجاءِ، من الخامسةِ، مات سنةَ بضعٍ وثلاثينَ. خت م ٤. «التقريب» (٢٨٦).

(٣) كُلَيبُ بنُ شهابٍ، والدُ عاصمٍ، صدوقٌ، من الثانيةِ ووهم مَن ذكَرَهُ في الصحابةِ. ي ٤. «التقريب» (٤٦٢).

(٤) وأخرجه البيهقيُّ في «الشعب» (٧/٢٣٤) رقم (٤٩٣٢)، وأبو نعيمٍ في «معرفة الصحابة» (٥/٢٣٩٧) رقم (٥٨٦٧)؛ من طريق قطبةَ بنِ العلاءِ به.
وإسناده ضعيفٌ لحالِ قطبةَ بنِ العلاءِ؛ فهو ضعيفٌ على الراجحِ كما سلفَ قريباً.
وهو مرسَلٌ كذلك؛ كُلَيبُ بنُ شهابٍ الجرميُّ تابعيٌّ على الصحيحِ كما سيأتي.
وانظر: «فيض القدير» (٢/٣٦٤).

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٧/١٨٥) رقم (٢٢٥٠٩)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٦/٣٠٨٨) رقم (٧١٣٣)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (الجنائز، باب ما يستحب من اتساع القبر) (٣/٤١٤)؛ من طرقٍ عن زائدةَ بنِ قدامةَ عن عاصمٍ عن أبيه عن رجلٍ من الأنصارِ، لكنْ بدونِ ذكرِ المتنِ المشارِ إليه في هذا الحديثِ.
وقد تابع زائدةَ في روايتِه على هذا الوجهِ غيرُ واحدٍ:
١ ـ سفيانُ بنُ عيينةَ: عند عبدِالرزاقِ في «مصنفه» (الجنائز، باب حسن عمل القبر) (٣/٥٠٨) رقم (٦٥٠٠).
٢ ـ عبدُاللهِ بنُ إدريسَ الأَوْديُّ: عندَ أبي داودَ (البيوع، باب في اجتناب الشبهات) رقم (٣٣٣٢)، والدارقطنيُّ في «السنن» (الأشربة، باب الصيد والذبائح والأطعمة) (٤/٢٨٥) رقم (٥٤)، والبيهقي في «الكبرى» (البيوع، باب كراهية مبايعة من أكثر ماله =

وصَنيعُ الأئمّةِ يقتضِي تَرجيحَهَا؛ فقد جَزمَ أبو حاتمٍ والبخاريُّ(١) وآخرون(٢) بأنّ كُلَيباً تابِعِيٌّ، وكذا ذَكَرَه أبو زُرعَةَ وابنُ سَعدٍ وابنُ حِبَّانَ في ثقاتِ التابعين(٣)، وحِينَئِذٍ فمَن ذَكَرَه في الصَّحابةِ ـ كابنِ عبدالبَرِّ(٤) وغيرِه(٥) ـ [ق٥٥/ب] فيهِ نَظَرٌ.

قال العسكريُّ: «فأَخذَ قولَ النبيِّ ﷺ بعضُ الشُّعَراءِ المتَقَدِّمينَ، فقال:

وَمَا عَلَيكَ أن تَكُونَ أَدْلَمَا(٦) إذا تَولَّى عَقدَ شَيءٍ أَحكَمَا»

قال: «ومِمَّا يُنسَبُ إلى الأَحنَفِ(٧):

وَمَا عَلَيكَ أن تَكُونَ أَزْرَقَا(٨) إذا تَولَّى عَقدَ شَيءٍ أَوثَقَا»

= من الربا) (٥/٣٣٥).
٣ ـ محمد بن فضيلٍ: عند أحمدَ في «مسنده» (٣٨/٤٥١) رقم (٢٣٤٥٦).
وقد صحَّحَ هذه الأسانيدَ الزيلعيُّ في «نصب الراية» (٤/١٦٨)، وابنُ الملقِّنِ في «البدر المنير» (٥/٢٩٦)، والحافظ في «التلخيص» (٢/٢٩٦).
وقد ذكرَ الحافظُ هذا الوجهَ وأعلَّ به الآخرَ في «الإصابة» (٥/٦٦٨)، وكلامُ السَّخاويِّ في ترجيحِ هذه الروايةِ هو بنصِّهِ في «الإصابة».

(١) «الجرح والتعديل» (٧/١٦٧)، و«التاريخ الكبير» (٧/٢٢٩).
(٢) كالعجلي في «معرفة الثقات» (٢/٢٢٨).
(٣) «الطبقات الكبرى» (٦/١٢٣).
وأما ابنُ حبانَ فذكرَهُ أوَّلاً في الصحابةِ «الثقات» (٣/٣٥٦) وقال: «يقال: إنَّ له صحبةٌ»، ثم أعادَ ذكرَهُ في ثقات التابعين «الثقات» (٥/٣٣٧).
(٤) «الاستيعاب» (٣/١٣٢٩).
(٥) كابنِ قانعٍ في «معجم الصحابة» (٢/٣٨٤)، وأبي نعيمٍ في «المعرفة» (٣/٢٣٩٦)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/٥٠٩).
(٦) في حاشية الأصل و«ز»: (أي: قصيراً)، وفي حاشية «م»: (الأدْلَمُ القصيرُ).
وقال في «اللسان» (١٢/٢٠٤): «الأَدْلَمُ: الشديدُ السَّوادِ من الرِّجالِ والأُسْدِ والحميرِ والجبالِ والصَّخرِ في مُلُوسَةٍ».
(٧) عزاه للأحنفِ بنِ قيسٍ أبو عُبَيدٍ البكريُّ في «فصلِ المقالِ» (١٥٨).
وذكرَه الزمخشريُّ في «المستقصى» (١/١٢٣) دون عزو.
(٨) قال أبو عبيد البكريُّ: «والعربُ تكني بالزُّرْقةِ عن اللؤم، يقول: وما عليك أن تكونَ لئيماً، ولكنَّه إذا تولَّى عقداً أحكَمَهُ». «فصل المقال» (١٥٨).

٢٤٤ **حديث: «إنَّ اللهَ يُحِبُّ الشَّابَّ التائِبَ».**

أبو الشَّيخِ عن أنسٍ مرفوعاً به(١).

وللدَّيلميِّ عن ابنِ عمرَ مرفوعاً: «**إنَّ اللهَ يحبُّ الشَّابَّ الذي يُفنِي شَبابَهُ في طاعَةِ اللهِ**»(٢).

وللطّبرانيِّ في «الأوسَطِ»(٣) من حديثِ الحسَنِ بنِ أبي جَعفَرٍ عن ثابتٍ عن أنسٍ رَفعَهُ: «**خَيرُ شَبابِكُم مَن تَشَبَّهَ بِكُهُولِكُم، وشرُّ كُهولِكم مَن تَشبَّهَ بشَبابِكُم**»(٤).

---

(١) عزاه العراقيُّ في «المغني» (٢/٩٨٣) لأبي الشيخ في «الثواب»، وضعَّف سندَه.
وأخرجه ابنُ أبي الدنيا في «التوبة» (١٣٧) رقم (١٨٤)، وابن عديٍّ في «الكامل» (٤/١١٨)؛ من حديث أبي عاتكةَ عن أنسٍ ﵁ به.
وأبو عاتكة: طَريفُ بنُ سلمانَ: قال البخاري: «منكر الحديث» «التاريخ الكبير» (٤/٣٥٨)، وقال أبو حاتم: «ذاهبُ الحديثِ، ضعيفُ الحديث» «الجرح» (٤/٤٩٤)، وقال النسائي: «ليس بثقة» «الضعفاء والمتروكين» (١٩٨).
وقد روي أيضاً من وجوهٍ أخرى ضعيفةٍ جدّاً لا يثبت منها شيء. والله أعلم.

(٢) أخرجه الديلميُّ كما في «زهر الفردوس» [ج٢/ق (١٢٤/أ)] من طريق أبي نعيم، وهو في «الحلية» (٥/٣٦٠) من حديثِ محمدِ بنِ الفضلِ بنِ عطيَّةَ عن سالمٍ الأفطَسِ عن عمرَ بنِ عبدِالعزيزِ عن عبدِالله بنِ عمرَ ﵄ به.
ومحمدُ بنُ الفضلِ بنِ عطيَّةَ متروكٌ، بل كذَّبه بعضُهُم، وقد تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣٢).
وعليه فالحديثُ ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعُدُ أن يكون موضوعاً. والله أعلم.
وقد حكم عليه بالوضع الألبانيُّ في «الضعيفة» (١/٢١٥).

(٣) «المعجم الأوسط» (٦/٩٤) رقم (٥٩٠٤).

(٤) وأخرجه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٢/٣٠٧)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٤٦٣)، والقضاعيُّ في «الشهاب» (٢/٢٣٣) رقم (١٢٥٥)، والبيهقيُّ في «الشعب» (١٠/٢٥٥) رقم (٧٤١٩)؛ كلُّهم من طرقٍ عن الحسنِ بنِ أبي جعفرٍ به.
والحسنُ بنُ أبي جعفرٍ ضعَّفه ابنُ المدينيِّ وأحمدُ «سؤالات ابن أبي شيبة» (٦٢)، و«بحر الدم» (٤٠)، وقال الفلاس: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بقويٍّ في الحديثِ، كان شيخاً صالحاً، في بعضِ حديثِه إنكارٌ» «الجرح والتعديل» (٣/٢٩).
وقد ذكر ابنُ عديٍّ هذا الحديثَ فيما أنكِرَ عليه.
● وقد روي هذا المتن أيضاً من حديث واثلة بن الأسقع وعمر وابن عباسٍ ﷺ، =

ولِتَمَّام في «فوائِدِه» والقُضَاعيِّ في «مُسندِه»[(١)]، من حديث ابنِ لَهِيعَةَ: حدَّثنا أبو عُشَّانَةَ[(٢)] عن عُقبَةَ بنِ عامرٍ مرفوعاً: **«إنَّ اللهَ لَيَعجَبُ منَ الشّابِّ الذي ليسَت لهُ صَبْوَةٌ»**[(٣)(٤)].

= وجميعها واهيةٌ لا يصح منها شيءٌ. والله أعلم.
انظر: «العلل المتناهية» (٢/٧١٠)، و«السلسلة الضعيفة» (٨/٦٥).

(١) «فوائد تمام» (٢/١١٦) رقم (١٣٠٠)، و«الشهاب» (١/٣٣٦) رقم (٥٧٦).

(٢) أبو عُشَّانة ـ بضمِّ المهملةِ وتشديدِ المعجمةِ ـ، حَيُّ ـ بفتحِ أولِه وتشديدِ التحتانيَّةِ ـ بنُ يُؤمِنَ ـ بضمِّ التحتانيةِ وسكونِ الواوِ وكسرِ الميم ـ المصريُّ، ثقةٌ مشهورٌ بكنيتِه، من الثالثةِ، مات سنةَ ثمانيَ عشرةَ. بخ د س ق. «التقريب» (١٨٥) بتصرُّف.

(٣) أي: ميلٌ إلى الهوى. «النهاية» (٢/٧٤٨).

(٤) وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢/٦٠٠) رقم (١٧٣٧١)، والطبراني في «الكبير» (١٧/٣٠٩) رقم (٨٥٣)؛ من طريق قتيبة بن سعيد.
والحارث بن أبي أسامة في «مسنده»، كما في «بغية الباحث» (٢/٩٨٦) رقم (١٠٩٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/١٧٧) رقم (٨٨٦)؛ من طريق سعيد بن شرحبيل.
وابنُ أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/٢٥٠) رقم (٥٧١)، وابنُ عديٍّ في «كامله» (٤/١٤٧)؛ من طريق هشام بن عمار.
وأبو يعلى في «مسنده» (٣/٢٨٨) رقم (١٧٤٩)، وابنُ عديٍّ في «كامله» (٤/١٤٧)؛ من طريق كاملِ بنِ طلحةَ.
كلُّهم عن عبدِاللهِ بنِ لَهِيعةَ به.
وأخرجه الرُّويانيُّ في «مسنده» من طريق ابنِ وهبٍ عن ابن لهيعةَ؛ فمرَّةً قال: «عن أبي عُشَّانة عن عقبةَ» (١/١٧٥ رقم ٢٢٧)، ومرَّةً قال: «عن مِشْرَحِ بن هاعانَ عن عقبة» (١/١٧٤ رقم ٢٢٢).
وابنُ لَهيعةَ ـ كما هو معلومٌ ـ فيه كلامٌ كثيرٌ واختلافٌ كبيرٌ، لكنَّ أعدلَ الأقوالِ فيه ـ في نظري ـ أنه ضعيفٌ في أولِه وآخرِه، وإنْ كانت روايةُ القدماءِ عنه أحسنَ حالاً من غيرِها، وهو مع ذلك ليسَ ساقطاً عن الاعتبارِ. والله أعلم.
وهذا قولُ جماعةٍ من النقَّادِ المتقدمينَ؛ كابنِ سعدٍ والفلَّاسِ وأبي زرعةَ.
انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٥١٦)، و«الجرحِ والتعديل» (٥/١٤٧).
وقد أشار إلى تضعيفِ هذا الحديثِ بابنِ لَهيعةَ العراقيُّ في «المغني» (٢/١٠٠٤)، وضعَّفه أيضاً الحافظُ ـ كما سيأتي ـ، والبوصيريُّ في «الإتحاف» (٧/٤٥١).
وذكر ابنُ عديٍّ هذا الحديثَ فيما أنكِرَ على ابنِ لَهِيعةَ وقال: «وهذا الحديثُ لا أعلمُ يرويه غيرُ ابنُ لهيعـةَ».
نعم، لم يروِه مرفوعاً عن عقبةَ غيرُ ابنِ لهيعةَ ـ فيما وقفتُ عليه ـ، لكنه روي موقوفاً =

وكذا هوَ عندَ أحمدَ وأبي يَعلى.

وسندُه حَسَنٌ، وضعَّفَهُ شيخُنا في «فَتَاويه»[(١)] لأجلِ ابنِ لَهِيعةَ.

ورُوِّينَا في «جُزءِ أبي حامدٍ الحَضرَميِّ»[(٢)] من حديثِ الأعمشِ عن إبراهيمَ قال: «كانَ يُعجِبُهُم أن يَكونَ للشّابِّ صَبوَةٌ»[(٣)]

= من وجهٍ آخرَ عن أبي عُشَّانةَ عن عقبةَ؛ أخرجه ابنُ المباركِ في «الزهد» (١١٨) رقم (٣٤٩) من طريقِ رِشدينَ بنِ سعدٍ عن عمروِ بنِ الحارثِ عن أبي عُشَّانة عن عقبةَ ﷺ موقوفاً.

وهذا أيضاً لا يثبُتُ؛ فيه رِشدينُ بنُ سعدٍ: ضعَّفه ابنُ معينٍ وأحمدُ والفلاسُ وأبو رزعةَ وأبو حاتم. انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٥١٣).

وقد صوَّبَ أبو حاتمٍ الوقفَ في هذا الحديثِ. «العلل» (ص: ١٢٦٩).

• وروي هذا المتنُ أيضاً من حديثِ أبي هريرةَ ﷺ:

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٠)، وفيه أحمد بن محمد بن سليمان المالكي البصريّ، وأحمد بن محمد بن إبراهيم الخزاعيُّ السرّاجُ الأصبهاني، وعبدالله بن محمد بن مزيد الأصبهاني: لم أظفر لأيٍّ منهم بترجمةٍ. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه في المطبوع من الفتاوى الحديثية.

(٢) محمدُ بنُ هارونَ بنِ عبدِالله بنِ حُمَيدٍ البغداديُّ، المعروفُ بـ«البعراني». سمع خالدَ بنَ يوسفَ السمتيَّ ونصرَ بنِ عليٍّ الجهضميَّ وعدَّةً، وحدث عنه أبو الحسنِ الدارقطنيُّ وأبو حفصِ بنُ شاهينَ وآخرونَ. وثَّقه الداقطنيُّ والقوَّاسُ. توفي سنة (٣٢١). «تاريخ بغداد» (٣/٣٥٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/٢٥).

(٣) أخرجه عبدُاللهِ بنُ أحمدَ في «زوائده على الزهد» (٤٦٤) من طريقِ أبي معمرٍ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ الهذلي عن عيسى بنِ يونس عن الأعمشِ عن إبراهيمَ به.

وإسنادُه صحيحٌ؛ رجالُه رجالُ الشيخينِ، ولا يُخشى ههنا من تدليسِ الأعمشِ؛ فإنَّ روايتَه عن النخعيِّ وهو ممن أكثَرَ عنه، فروايتُه ـ والحالةُ هذه ـ محمولةٌ على الاتصالِ كما ذكر الذهبيُّ في «الميزان» (٢/٢٢٤).

وأخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (٣/١٢٤) من طريقِ سفيانَ عن رجلٍ عن إبراهيمَ، والظاهرُ أن هذا الرجلَ هو الأعمشُ.

ثم قال: «وإنما كان يعجبُهم ذلك منه ـ وإن كان تركُ الصِّبا أسلمَ له ـ لأنه إذا تابَ وارْعَوَى كان أشدَّ لاجتهادِه في الطاعةِ، وأكثرَ لندَمِه على ما فرَّط منه، وأبعدَ له من أن يُعجَبَ بعملِه أو يتَّكِلَ عليه».

وقال أيضاً (٣/١٢٥): «وفي قولِ إبراهيمَ وجهٌ آخرُ: وهو إنما حَمِدَها له لئلَّا يُؤتى من ناحيَةِ الغفلةِ، فيقعَ في الشرِّ وهو لا يعلمُ».

٢٤٥ حديث: «إنَّ اللهَ يُحبُّ كلَّ قلبٍ حَزِينٍ».

الطَّبرانيُّ والقُضاعيُّ[(١)]، من حديثِ أبي بكرِ بنِ أبي مريمَ: حدَّثنا ضَمْرةُ بنُ حبيبٍ[(٢)] عن أبي الدَّرداءِ به مرفوعاً[(٣)]

---

(١) «مسند الشاميين» (٣٥١/٢) رقم (١٤٨٠)، وعزاه الهيثمي له في «المجمع» (٥٥٧/١٠)، وليس في المطبوعِ من معاجِمه الثلاثِ، وأخرجه القضاعيُّ في «الشهاب» (١٤٩/٢) رقم (١٠٧٥).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٤٥).

(٣) وأخرجه ابنُ أبي الدنيا في «الهم والحزن» (٢٨/١) رقم (٢)، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (٣٩/٢)، والحاكمُ في «المستدرك» (٣٥١/٤) رقم (٧٨٨٤)، ومن طريقه البيهقيُّ في «الشعب» (٢٧١/٢) رقم (٨٦٥)، وأبو نعيمٍ في «الحلية» (٩٠/٦)؛ كلُّهم من طرقٍ عن أبي بكرِ بنِ أبي مريمَ عن ضمرةَ بنِ حبيبٍ عن أبي الدَّرداءِ ﷺ.
وإسنادُه ضعيفٌ:
فيه أبو بكرِ بنِ أبي مريمَ: قال أحمدُ وأبو حاتمٍ والنسائيُّ: «ضعيف» «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩/٢)، «الجرح والتعديل» (٤٠٥/٢)، «الضعفاء والمتروكين» (٢٥٥)، وقال ابنُ عديٍّ: «وهو ممن لا يحتَجُّ بحديثِه، ولكن يُكتَبُ حديثُه» «الكامل» (٤٠/٢)، وضعَّفه بعضُهم جدّاً.
وفيه أيضاً انقطاعٌ بين ضمرةَ بنِ حبيبٍ وأبي الدَّرداءِ:
قال الذهبيُّ في «التلخيصِ» معقِّباً على تصحيحِ الحاكمِ: «قلتُ: مع ضعفِ أبي بكرٍ منقطعٌ».
• ورُوِيَ من وجهٍ آخرَ عن ضمرةَ:
أخرجه البزارُ في «مسنده» (١١٨/٢) رقم (٤١٥٠)، والبيهقيُّ في «الشعب» (٢٧١/٢) رقم (٨٦٦)؛ من طريقِ عبدِاللهِ بنِ صالحٍ كاتبِ الليثِ عن معاويةَ بنِ صالحٍ عن ضمرةَ عن أبي الدَّرداءِ به.
وإسنادُه ضعيفٌ أيضاً:
عبدُاللهِ بنُ صالحٍ ضعيفٌ، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٣).
هذا بالإضافةِ إلى الانقطاعِ بين ضمرةَ وأبي الدرداءِ.
• وروي متنه أيضاً من حديثِ معاذِ بنِ جبلٍ ﷺ:
أخرجه الدَّيلميُّ كما في «الزهر» [١/ق (١٢٢/أ)] من طريق إسماعيلَ الشاميِّ عن ثورِ بنِ يزيدَ عن خالدِ بنِ معدانَ عن معاذِ بنِ جبلٍ ﷺ به.
وفيه إسماعيلُ بنُ أبي زيادٍ الشاميُّ، وهو إسماعيلُ بنُ مسلمٍ السكونيُّ: قال الدراقطني: «متروكٌ، يضع الحديث» «سؤالات البرقاني» (١٣). =

٢٤٦ حديث: «إنَّ اللهَ يحبُّ المُلِحِّينَ في الدُّعاءِ».

الطبرانيُّ في «الدُّعاء» وأبو الشَّيخ والقُضاعيُّ[(١)]، من حديثِ بَقِيَّةَ عن الأَوزاعيِّ عن الزُّهرِيِّ عن عُروَةَ عن عائشَةَ بهذا[(٢)]

= والحديث حكم عليه الألبانيُّ بالوضعِ. «السلسلة الضعيفة» (١١٧/٧).

(١) «الدعاء» (٢٨) رقم (٢٠)، و«الشهاب» (١٤٥/٢) رقم (١٠٦٩).

(٢) وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٥٢/٤)، والسِّلَفي في «معجم السفر» (٤١٤/١).
وبقيَّةُ بن الوليدِ كثيرُ التدليسِ عن الضعفاءِ وقد عنعنَ، ولذا سُئِلَ أبو حاتمٍ عن هذا الحديث فقال: «هذا حديثٌ منكرٌ، نرى أنَّ بقيَّةَ دلَّسَه عن ضعيفٍ عن الأوزاعيِّ». «العلل» (ص: ١٤٠٨ ـ المسألة: ٢٠٨٧).
وهو كما قال؛ فقد أخرجه العقيليُّ في «الضعفاء» (٤٥٢/٤)، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (١٦٤/٧)، والفسويُّ في «المعرفة والتاريخ» (٢٤٩/٢)، ومن طريقه البيهقيُّ في «الشعب» (٣٦٤/٢) رقم (١٠٧٣)؛ من طرقٍ عن بقيَّة: حدَّثنا يوسفُ بنُ السَّفْرِ عن الأوزاعيِّ عن الزهريِّ عن عروةَ عن عائشةَ ﵂ به.
ورواه البيهقيُّ في «الشعب» (٣٦٤/٢) من طريق بقيَّةَ قال: حدثنا الأوزاعيُّ به، ثم قال: «هكذا قال: «حدَّثنا الأوزاعي»، وهو خطأٌ»، ثم أسنده من طريق بقيةَ عن يوسفَ بن السفرِ عن الأوزاعيِّ.
قال ابنُ عديٍّ: «وهذا كان بقيةُ يرويه أحياناً عن الأوزاعيِّ نفسِه فيسقِطُ يوسفَ لضعفِه، وربما قال: «حدثنا يوسفُ بنُ السَّفْرِ عنِ الأوزاعيِّ»، وربما كنَّاه فيقول: «عن أبي الفيضِ عن الأوزاعيِّ»، وكلُّ ذلك يضعِّفُه؛ لأنَّ هذا الحديثَ يرويه يوسفُ عن الأوزاعيِّ».
ويوسفُ بنُ السَّفْرِ: قال البخاري: «منكر الحديث» «الضعفاء الصغير» (١٤٢)، وقال أبو زرعة: «ذاهب الحديث» «الجرح» (٢٢٣/٩)، وقال الدارقطني: «متروك» «سؤالات السلمي» (٣٣).
وذكر ابنُ عديٍّ هذا الحديثَ في مناكيرِه وقال: «وهذه الأحاديثُ التي رواها يوسفُ عن الأوزاعيِّ بواطيلُ كلُّها».
وقال الحافظُ في «التلخيص» (٢٢٦/٢): «تفرَّد به يوسفُ بنُ السفرِ عن الأوزاعيِّ، وهو متروكٌ، وكان بقيَّةُ ربما دلَّسهُ».
وأخرج العقيلي في «الضعفاء» (٤٥٢/٤)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٤/٢) رقم (١٠٧٢)؛ من طريقِ عيسى بن يونسَ عن الأوزاعيِّ قال: «كان يُقالُ: أفضلُ الدعاءِ الإلحاحُ على اللهِ ﷻ والتضرُّعُ إليه»، وإسنادُه صحيحٌ.
قال العقيلي: «حديثُ عيسى بن يونس أولى»، وقال البيهقيُّ: «هكذا رواه من قولِ الأوزاعيِّ، وهو الصحيحُ». والله أعلم.

٢٤٧ حديث: «إنَّ اللهَ يدعو الناسَ يومَ القيامَـةِ بأُمَّهاتِهم؛ سَتراً منهُ عَلى عِبَـادِه».

الطبرانيُّ في «الكبيرِ»(١) من حديثِ إسحاقَ بنِ بِشرٍ أبي حُذَيفةَ(٢) عنِ ابنِ جُرَيـجٍ عن عبدِاللهِ بنِ أبي مُلَيكَـةَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ مرفوعاً بهِ في حديثٍ(٣)

وفي البابِ عن أنسٍ رفعَهُ بلَفظِ: «**يُدعَى الناسُ**»، وَذَكرَهُ(٤)، وعن عائشةَ(٥)

---

(١) عزاه السيوطيُّ في «اللآلئ المصنوعة» (٣٧٣/٢) للطبرانيِّ في «الكبير» بهذا اللفظِ، وكذا في «كنز العمال» (٦٤٢/١٤) رقم (٣٩٧٦٦).
لكنَّ الذي في المطبوع من «الكبير» (١٢٢/١١) رقم (١١٢٤٢) بلفظ: «**يدعو الناسَ يومَ القيامةِ بأسمائِهم**» لا «**بأمَّهاتِهم**»، وإسنادُه وسائرُ متنِه سواءٌ، وكذا أورده الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦٥١/١٠) بلفظ: «**بأسمائِهم**»، وعليه فليس فيه شاهدٌ لحديثِ الترجمةِ. والله أعلم.

(٢) ابن محمدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ سالمِ البخاريُّ مولى بني هاشم. مصنفُ كتابِ «المبتَدأ»، وهو كتابٌ مشهورٌ ينقلُ منه ابنُ جريرٍ فمَن دونَه، حدَّث فيه ببلايا وموضوعاتٍ.
حدّث عن محمدِ بنِ إسحاقَ وابنِ جريجٍ، وروى عنه سلمةُ بنُ شَبيبٍ وياسينُ بنُ النضرِ وعدَّةٌ.
كذَّبه ابنُ المدينيِّ والدارقطني، وقال الأزديُّ: «متروكُ الحديثِ، ساقطٌ، رُمِيَ بالكذبِ»، وقال الذهبيُّ: «مجمَعٌ على تركِه، وقد اتُّهِمَ بالكذبِ».
«الكامل» (٣٣٧/١)، «الضعفاء» للدارقطني (٨٤)، «تاريخ بغداد» (٣٢٦/٦)، «تاريخ دمشق» (١٨٧/٨)، «سير أعلام النبلاء» (٤٧٩/٩)، «المغني في الضعفاء» (١١٧/١)، و«الميزان» (١٨٤/١).

(٣) أي: ضمنَ حديثٍ هو أطولُ من هذا، وله تتمَّةٌ فيها ذكرُ الصراطِ.
والحديث فيه إسحاقُ بنُ بشرٍ أبو حذيفةَ: متروكٌ اتفاقاً، ورُمِيَ بالكذبِ.

(٤) أخرجـه ابـنُ عـديٍّ فـي «الـكـامـل» (٣٤٣/١)، ومـن طـريـقـه ابـنُ الـجـوزيِّ فـي «الموضوعات» (٢٤٨/٣)؛ من طريقِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ الطبريِّ عن مروانَ الفزاريِّ عن حُميدٍ الطويلِ عن أنسٍ رضي الله عنه به.
وفيه إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الطبريُّ: قال ابنُ عديٍّ والدرقطنيُّ: «منكرُ الحديثِ».
انظر: «الكامل» (٣٤٣/١)، و«الضعفاء والمتروكين» (٨٦).
قال ابنُ عديٍّ: «وهذا الحديثُ أيضاً منكرُ المتنِ بهذا الإسنادِ»، وقال ابنُ الجوزيِّ: «هذا حديثٌ لا يصحُّ، والمتَّهَمُ به إسحاقُ».

(٥) ذكره الديلمي في «الفردوس» (١٥٢/١) رقم (٥٥١) بلفظ الترجمة، وهو في الجزء =

وكلُّها ضِعافٌ، وقد أَورَدَهُ ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعَاتِ»[١].

ويُعارِضُهُ ما رَواهُ أبو داودَ[٢] بسَنَدٍ جَيِّدٍ عن أبي الدَّرداءِ رَفعَهُ: «**إنَّكم تُدعَونَ يومَ القيامةِ بأَسمائِكُم وأسماءِ آبائِكم، فحَسِّنُوا أسماءَكُم**»[٣].

بل عندَ البخاريِّ في «صحيحِه»[٤] عن ابنِ عمرَ مرفوعاً: «**إذا جمَعَ اللهُ الأوَّلينَ والآخِرينَ يومَ القيامةِ يُرفَعُ لكُلِّ غادرٍ لِوَاءٌ، فيُقالُ: هذهِ غَدْرَةُ فُلانِ بنِ فلانٍ**».

نَعمْ، حديثُ التَّلقينِ بعدَ الدَّفنِ[٥] وأنهُ يُقالُ لهُ: «يابنَ فُلانةَ»، فإنْ لَم

= الناقص من «مسنده»، ولم أقف عليه في «زهر الفردوس».

(١) «الموضوعات» (٣/٢٤٨).
وذكره ابنُ القيِّم في «المنار المنيف» (١٣٩) وقال: «هو باطلٌ، والأحاديثُ الصحيحةُ بخلافِه».
وضعَّفها جميعَها الألبانيُّ في «الضعيفة» (١/ ٦٢١ ـ ٦٢٣) و(١١/٨٢٠).

(٢) «السنن» (الأدب، باب في تغيير الأسماء) رقم (٤٩٤٨)؛ من طريق داودَ بنِ عمروٍ الأوديِّ عن عبدِاللهِ بنِ أبي زكريا عن أبي الدَّرداءِ رضي الله عنه به.

(٣) وأخرجه ابن الجعد في «مسنده» (٣٦٠) رقم (٢٤٩٢)، وأحمد (٣٦/٢٣) رقم (٢١٦٩٣)، وعبدُ بنُ حميدٍ في «المنتخب» (١٠١) رقم (٢١٣)، والدارميُّ في «سننه» (الاستئذان، باب في حسن الأسماء) (٢/٣٨٠) رقم (٢٦٩٤)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الحظر والإباحة، باب الأسماء والكنى) (١٣/١٣٥) رقم (٥٨١٨)، والبيهقي في «الكبرى» (الضحايا، باب ما يستحب أن يسمى به) (٩/٣٠٦)؛ كلُّهم من طرقٍ عن داودَ بنِ عمروٍ الأوديِّ عن عبدِاللهِ بنِ أبي زكريا عن أبي الدرداءِ رضي الله عنه به.
وإسنادُه ضعيفٌ؛ فيه انقطاعٌ بين عبدِاللهِ بنِ أبي زكريَّا وأبي الدرداءِ رضي الله عنه.
قال أبو داودَ عقِبَ إخراجِه للحديثِ: «ابنُ أبي زكريا لم يدركْ أبا الدرداءِ»، وقال البيهقيُّ: «هذا مرسَلٌ»، وقال الحافظُ في «الفتح» (١٠/٥٧٧): «رجالُه ثقاتٌ، إلَّا أنَّ في سندِه انقطاعاً بينَ عبدِالله بنِ أبي زكريا ـ راويه عن أبي الدرداءِ ـ وأبي الدرداءِ؛ فإنه لم يدركْه».

(٤) «الصحيح» (الأدب، باب ما يدعى الناس بآبائهم) رقم (٦١٧٧، ٦١٧٨)، وهو عند «مسلم» أيضاً (الجهاد والسير، باب تحريم الغدر) رقم (١٧٣٥).
واللفظُ الذي ذكره المصنفُ هو لفظُ مسلمٍ، لا البخاريِّ. والله أعلم.

(٥) سيأتي برقم (٣٥٤)، وهو حديث ضعيف.

يُعرَفِ اسمُها فـ«يابنَ حَوَّاءَ» أو «يابنَ أَمَةِ اللهِ»، ممَّا يُستَأنَسُ بهِ لهذا، كما بيَّنتُ ذلكَ معَ الجمعِ في «الإيضَاحِ [ق٥٦/أ] والتَّبيينِ عن مسألةِ التَّلقينِ».

٢٤٨ حديث: «إنّ اللهَ يَكرَهُ الحَبْرَ السَّمِينَ».

البيهقيُّ في «الشعبِ»(١) من حديثِ محمدِ بنِ ذَكْوانَ(٢) عن رجلٍ عن كَعبٍ(٣) من قولِهِ، بلَفظِ: «يُبغِضُ»، وزَادَ: «وأَهلَ البيتِ اللَّحِمِينَ»(٤)

(١) «شعب الإيمان» (٤٩٥/٧) رقم (٥٢٨٠) من طريق يحيى بن معين، وهو في «تاريخه ـ رواية الدوري» (٢٢٢/٤) رقم (٤٠٦٩)؛ من حديث عبدِالصمدِ عن شعبةَ عن محمدِ بن أبي النَّوَارِ عن محمدِ بنِ ذكوانَ به.

(٢) في الرواةِ غيرُ واحدٍ اسمُه (محمد بن ذكوان)، والراوي في هذا الإسنادِ هو شيخُ محمدِ بنِ أبي النَّوَار، وآخرُ شيوخِ ابنِ أبي النَّوَارِ وفاةً ـ فيما وقفتُ عليه ـ بُرَيدُ بنُ أبي مريمَ. [انظر: «التاريخ الكبير» (٢٥٢/١)؛ توفي سنة (١٤٤)]، وليس أحدٌ منهم من طبقتِه، لكنْ منهم ثلاثةٌ مقاربون لهذه الطبقةِ، وهم: محمد بن ذكوانَ البصريُّ، والثاني: هو ابنُ أبي صالحٍ السَّمَّانِ، والثالثُ: كوفيٌّ يُعرَفُ بـ«بيَّاعِ الأكسيةِ»، والأولانِ ضعيفانِ، أما الثالثُ فثقةٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٣٧/٩ ـ ١٣٩).
والأرجحُ ـ والله أعلم ـ أنه الأولُ؛ لأنَّ ابنَ أبي النوَارِ بصريٌّ، وعامَّةُ رواياتِه عن البصريينَ. انظر: «التاريخ الكبير» (٢٥١/١).

(٣) هو: كعب بن ماتع الحميري، المعروف بـ«كعب الأحبار»، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٤٨).

(٤) وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٦٦/٧) من طريق حفصِ بنِ عمرَ النجارِ عن شعبةَ بالإسنادِ نفسِه، لكن بلفظِ: «إنَّ الله ليبغضُ الرجلَ السمينَ».
وإسنادُه ضعيفٌ؛ فيه راوٍ مبهمٌ.
● وللجملةِ الأولى منه طريقٌ آخرُ عن كعبٍ عند الطبريِّ في «تهذيب الآثار ـ مسند ابن عباس» (٣٠٤/١) رقم (٥١٥)، وأبي نعيم في «الحلية» (٣٦٤/٥)؛ من حديثِ ابنِ وهبٍ عن عبدِالله بن عياشٍ عن يزيدَ بنِ قوذر عن كعبٍ بلفظ: «يبغضُ كلَّ حبرٍ سمينٍ».
ويزيدُ بنُ قوذر ترجم له البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣٥٣/٨)، وابن أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٢٨٤/٩) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابنُ حبانَ في «الثقات» (٦٢٦/٧)، وتوثيقُ ابنِ حبانَ في مثلِ هذه الحالةِ مما لا يؤمَنُ فيه الخللُ.
والله أعلم. =

وقيلَ في تَأويلِ الجملةِ الزّائدةِ: إنهمُ الذينَ يُكثِرونَ أكلَ لحومِ الناسِ[١].

قال البيهقيُّ: «وهو حَسَنٌ، لكنَّ ظاهِرَهُ الإكثارُ من أكلِ اللَّحمِ، وقِرانُه بالجملةِ الأُخرى كالدَّلالةِ على ذلك».

ولأبي نُعيمٍ في «الحِلية» من جهةِ سيَّارٍ[٢]: حدَّثنا جَعفرُ[٣]: سمعتُ مالكَ بنَ دِينارٍ يقولُ: «قرأتُ في الحِكمةِ: إنَّ اللهَ يُبغِضُ كلَّ حَبرٍ سَمينٍ[٤]»[٥].

(«وكذا قال الغزَاليُّ في «الإِحياءِ»[٦] ما نَصُّه: «وفي التَّوراةِ مكتوبٌ: إنَّ اللهَ لَيبغِضُ الحبرَ السمينَ»)[٧].

وفي الكَشَّافِ والبغويِّ والقُرطُبيِّ[٨] وغيرِها[٩]، عندَ قولِهِ تعالى في «الأَنعام»: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١]: أنَّ مالكَ بنَ الصَّيفِ ـ من أَحبارِ اليهودِ ورُؤَسائِهم ـ قال له رسولُ اللهِ ﷺ: «**أنشُدُك بالذي أنزلَ التوراةَ**

= وعبدُاللهِ بنُ عياشٍ هو القِتبانيُّ، وهو في عدادِ الضعفاءِ أيضاً؛ قال أبو حاتم: «ليس بالمتينِ، صدوقٌ، يكتَبُ حديثُه» «الجرح» (١٢٦/٥)، وضعفه أبو داود والنسائي «تهذيب الكمال» (٤١١/١٥)، وذكره ابنُ حبانَ في «الثقات» (٥١/٧).
والحاصلُ: أنَّ كلّاً من الطريقينِ ضعيفٌ، لكنهما يصلحان بمجموعهما لتقويةِ هذا الأثرِ عن كعبٍ من قولِه. والله أعلم.

(١) وهو قولُ سفيانَ الثوريِّ: أخرجه ابن معين في «تاريخه ـ الدوري» (٢٢٣/٤) رقم (٤٠٧٠)، ومن طريقِه الدينوريُّ في «المجالسة» (٢٤/٤) رقم (١١٧٤)، والبيهقيُّ في «الشعب» (٤٩٥/٧)، بإسنادٍ صحيحٍ عنه.
(٢) ابن حاتمٍ العَنَزي. تقدمت ترجمته.
(٣) ابن سليمانَ الضُّبَعي. تقدمت ترجمته.
(٤) في «ز»: (يبغضُ الحبرَ السمينَ).
(٥) «حلية الأولياء» (٣٦٢/٢) من طريقِ عبدِاللهِ بن أبي زيادٍ القَطَواني عن سيارٍ به. وإسناده ضعيفٌ لحالِ سيار بن حاتم.
(٦) «إحياء علوم الدين» (٧٩/٣).
(٧) ساقطة من «ز».
(٨) «الكشاف» (٤٢/٢)، «معالم التنزيل» (١٦٦/٣)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٣٧/٧).
(٩) عزاه السيوطيُّ في «الدرِّ المنثورِ» (٣١٤/٣) لابنِ المنذرِ، وهو عندَ ابنِ أبي حاتمٍ في «تفسيره» (١٣٤٢/٤)، وأبي الليثِ السمرقنديِّ في «بحر العلوم» (٤٨٥/١)، والثعلبيِّ في «الكشفِ والبيان» (١٦٨/٤)، وابنِ الجوزي في «زاد المسير» (٨٢/٣).

على موسى، هل تَجِدُ فيها أنَّ اللهَ يُبغِضُ الحبرَ السمين؟» ـ وكان حبراً سميناً ـ فغَضِبَ، وقال: واللهِ ما أنزلَ اللهُ على بَشَرٍ مِن شيءٍ.

وهذا أخرجهُ الوَاحِديُّ في «أسبابِ النـزولِ»(١) له، من طريقِ سعيدِ بنِ جُبَيرٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لمالكِ بنِ الصَّيـفِ، فذكرَهُ.

وكذلك أخرجه الطَّبريُّ في «تفسيرِه»(٢) من روايةِ جعفرِ بنِ أبي المغِيرةِ(٣) عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ مُرسَلاً(٤)، وعزاه القُرطبيُّ أيضاً للحَسَنِ البصريِّ(٥).

وعندَ أبي نعيمٍ في «الطِّبِّ النبويِّ» له، من طريقِ بِشرٍ الأَعورِ(٦) قال: قال عمرُ بنُ الخطَّابِ: «إيَّاكُم والبِطنَـةَ في الطعامِ والشرابِ؛ فإنها مُفسِدةٌ للجَسَدِ، مُورِثةٌ للفَشَلِ، مُكسِلَةٌ عنِ الصلاةِ، وعليكُم بالقَصدِ فيهما؛ فإنه أصلحُ للجسدِ، وأبعدُ مِنَ السَّرَفِ، وإنَّ اللهَ لَيبغِضُ الحبرَ السَّمينَ»(٧)

---

(١) «أسباب النـزول» (١٤٧).

(٢) «جامع البيان» (٥٢١/١١) رقم (١٣٥٣٥) من طريق محمدِ بن حميدٍ الرازي عن يعقوبَ القُمِّيِّ عن جعفرِ بنِ أبي المغيرةِ به.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٤٨).

(٤) وهو عندَ ابن أبي حاتمٍ في «التفسير» (١٣٤٢/٤) من طريقِ الذهليِّ عن أبي الربيع الزهراني عن يعقوبَ القمي عن جعفرٍ به.
وإسناده ضعيفٌ مع إرسالِهِ:
جعفرُ بن أبي المغيرةِ في روايتِه عن سعيدِ بنِ جبيرٍ كلامٌ؛ قال ابنُ منده: «ليس هو بالقويِّ في سعيدِ بن جبيرٍ». «الميزان» (٤١٧/١).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» (٣٧/٧).

(٦) لم أقف على شخصٍ بهذا الاسم واللقبِ إلا ما ذكره ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٢٣٠/٧): «أبو مُنقِذٍ بشرُ بن مُنقذ: هو الأعور الشَّـنِّي... شاعرٌ خبيثٌ كان مع عليٍّ رضي الله عنه يومَ الجملِ».
وترجم له أيضاً ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١١/١٠).

(٧) «الطب النبوي» (٢٤٣/١) رقم (١٢٧) قال: حدثنا محمد بن أحمد بن مهدي: حدثنا الحسين بن إسحاق بن إبراهيم: حدثنا إسحاق بن وهب: حدثني مسعود بن موسى: حدثنا بشر الأعور به.
وفيه بشرٌ الأعورُ: تقدمت ترجمتُه، ولم أقف على كلامٍ فيه جرحاً أو تعديلاً.
ومسعود بن موسى: لم أقف على راوٍ بهذا الاسم إلاَّ ما ذكره العقيليُّ في «الضعفاء» =

ونقل الغزاليُّ عن ابنِ مسعودٍ أنه قال: «إنَّ اللهَ يُبغِضُ القارئَ السمينَ»[(١)].

بل عزاهُ أبو الليثِ السَّمَرقَندِيُّ[(٢)] في «بُستانِهِ»[(٣)] لأبي أمامةَ الباهِليِّ مرفوعاً، ولكنْ ما علمتُهُ في المرفوعِ.

نَعَم، عندَ أحمدَ والحاكم في «مستدَركِه» والبيهقيِّ في «الشُّعَبِ»[(٤)]، من حديثِ جَعْدَةَ الجُشَمِيِّ[(٥)]: أَنَهُ ﷺ نظرَ إلى رجلٍ سمينٍ فأَوْمَأَ إلى بطنِهِ بإصبعِهِ، وقال: «**لو كانَ هذا في غيرِ هذا لكانَ خيراً لَكَ**»[(٦)]، وسندُه جيِّدٌ.

= (٩٣/١) في ترجمة (إسماعيل بن مسلم اليشكري)؛ فقال في «إسماعيل»: «لا يُعرف بنقلِ الحديثِ، وحديثُه منكرٌ غيرُ محفوظٍ»، ثم قال: «مسعودٌ أيضاً نحوٌ منه».
ومحمد بن أحمد بن مهدي هو الإسكافي: نقل عنه الخطيبُ في «التاريخ» (٩٩/١)، ولم أقف له على ترجمةٍ.
• وأخرجه أيضاً ابنُ أبي الدنيا في «الجوع» (٧٢) رقم (٨١)؛ من طريق المعلَّى الجعفيِّ عن ابن أبي نَجيحٍ عن مجاهدٍ عن عمرَ رضي الله عنه به.
وهو بهذا الإسنادِ موضوعٌ:
المعلَّى بنُ هلالٍ الجعفيُّ كذَّبه القطَّانُ وابنُ معينٍ وأحمدُ وأبو زرعة.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣٣١/٨).

(١) «إحياء علوم الدين» (٧٩/٣).
وذكره أيضاً أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (٢٨٢/٢).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٤٨).

(٣) «بستان العارفين» (٣٣٧)، مطبوعٌ بذيل «تنبيه الغافلين» للمصنفِ نفسِه.

(٤) «المسند» (٢٠٣/٢٥، ٢٠٤) و(٣٢٠/٣١) رقم (١٥٨٦٨، ١٥٨٦٩، ١٨٩٨٤)، و«المستدرك» (الأطعمة) (١٣٥/٤) رقم (٧١٤١) و(الرقاق) (٣٥٢/٤) رقم (٧٨٩٠) وصحَّحه، و«الشعب» (٤٥٨/٧) رقم (٥٢٧٨) و(٤٥٩/٧) رقم (٥٢٧٩)؛ كلُّهم من طرقٍ عن شعبةَ عن أبي إسرائيلَ عن جعدةَ رضي الله عنه به.

(٥) جَعْدةُ بنُ خالدِ بنِ الصِّمَّةِ ـ بكسرِ المهملةِ وتشديدِ الميم ـ الجُشَمِيُّ ـ بضمِّ الجيمِ وفتحِ المعجمةِ ـ، صحابيٌّ له حديثٌ واحدٌ. س. «التقريب» (١٣٩).

(٦) وأخرجه الطيالسيُّ في «مسنده» (٥٦٢/٢) رقم (١٣٣١)، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٦١٧/٢) رقم (١٦٧٢)، وهو أيضاً عند ابنِ معينٍ في «تاريخه ـ الدوري» (٤٦/٣) رقم (١٨٨)، وابنِ أبي شيبة في «مسنده» (٢٦٩/٢) رقم (٧٦٢)، والبخاريِّ في «التاريخ الكبير» (٢٣٨/٢) رقم (٢٤١٣)، والطبرانيِّ في «الكبير» (٢٨٤/٢) =

وقد أفردتُ لهذا الحديثِ جُزءاً فيهِ نَفائِسُ[١]

وقد أوردَ البيهقيُّ في «مناقبِ الشّافعيِّ»[٢] من طريقِ الحسنِ بن إدريسَ الحُلوانيِّ عنه أنه قال: «ما أفلحَ سمينٌ قطُّ، إلا أن يكونَ محمّدَ بنَ الحَسَنِ»،

= رقم (٢١٨٤، ٢١٨٥)؛ كلُّهم من طرقٍ عن شعبةَ عن أبي إسرائيلَ عن جَعدةَ ﷺ به.
ورجالُه ثقاتٌ ما خلا أبا إسرائيلَ؛ ذكره ابنُ حبانَ في «الثقات» (٦/٤٣٨)، وقال الحافظُ في «التقريب» (٦١٨): «مقبول».
لكنَّ الذي يظهرُ لي ـ والله أعلم ـ أنَّ حديثَ أبي إسرائيلَ هذا يُمشَّى؛ لأمورٍ:
أولُها: أنَّ الراويَ عنه هو شعبةُ بنُ الحجاجُ، وشعبةُ ـ كما هو معلومٌ ـ لا يروي إلا عن ثقةٍ عنده غالباً، ففي روايتِه عن أبي إسرائيلِ توثيقٌ ضمنيٌّ له.
ثانيها: أنَّ توثيقَ ابنِ حِبَّانَ في هذه الحالةِ ـ وإنْ كان مما قد يقعُ له فيه الخللُ ـ فإنه يُستأنَسُ به، لا سيَّما وأنَّ أبا إسرائيلَ معدودٌ في التابعين، وقد قرَّر أهلُ العلم أنَّ المجهولَ من كبارِ التابعينَ أو أوساطِهم إذا سَلِمَ خبرُه من مخالفةِ الأصولِ وركَاكةِ الألفاظِ احتُمِلَ حديثُه وتُلُقِّيَ بحسنِ الظَّنِّ، وإنْ كان الراوي المنفردُ عنه من كبارِ الأثباتِ فهو أقوى لحالِه، ويحتجُّ بمثلِه جماعةٌ كالنسائيِّ وابنِ حِبَّانَ. انظر: «ديوان الضعفاء» (٣٧٤)، و«الموقظة» (٧٩).
وأبو إسرائيلَ كذلك؛ فهو من طبقةِ أوساطِ التابعينِ (من الثالثة كما في «التقريب»)، وخبرُه تلقاه عددٌ من أهلِ العلمِ بالقبولِ كما سيأتي، والرَّاوي عنه هو الإمامُ شعبةُ بنُ الحجَّاجِ.
ثالثُها: أنَّ عدداً من أهلِ العلمِ رأى ثبوتَ هذا الحديثَ الذي تفرَّدَ بروايتِه أبو إسرائيلَ.
وبيانُ ذلك: أنَّ جعدةَ الجشميَّ ﷺ لم يروِ عنه إلا أبو إسرائيل، وقد حكمَ جمعٌ من أهلِ العلم بصحبةِ جعدةَ الجشميِّ بناءً على روايتِه لهذا الحديثِ، وفي ذلك حكمٌ منهم بثبوتِ هذا الحديثِ، وتوثيقٌ ضمنيٌّ لرواتِه.
منهم: ابنُ معينٍ كما في «تاريخ الدوري» (٣/٤٦)، وأبو حاتمٍ كما في «الجرح والتعديل» (٢/٥٢٦)، والمزيُّ في «تهذيب الكمال» (٤/٥٦٢).
ورابعُها: أنَّ عدداً من أهلِ العلم صرَّحَ بثبوتِ هذا الحديثِ.
قال العراقيُّ: «إسناده جيدٌ» «المغني» (٢/٧٥٥)، وكذا قال البوصيريُّ «الإتحاف» (٤/٢٩٥)، والسخاويُّ ـ كما هنا ـ.
وصحَّحَ إسنادَه الحافظُ في «التهذيب» (٢/٧٠)، لكنَّه بطرفٍ آخر، والحديثُ واحدٌ.

(١) ذكره ضمن مصنفاته في «الضوء اللامع» (٨/١٩).
(٢) «مناقب الشافعي» (٢/١٢٠).

فقيلَ له: ولِمَ؟، قال: «لأنهُ لا يَعدُو العَاقِلُ مِن إحدى حالتينِ؛ إمّا أن يهتمَّ لآخِرَتِه ومَعادِهِ [ق٥٦/ب]، أو لدنياهُ ومَعاشِه، والشّحمُ معَ الهمِّ لا يَنعَقِدُ، فإذا خَلا منَ المعنيينِ صارَ في حدِّ البَهَائِمِ يَعقِدُ الشَّحمَ»(١)

ثم قال الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «كانَ مَلِكٌ في الزّمانِ الأولِ، وكان مُثقِلاً كثيرَ اللحمِ لا ينتفعُ بنفسِه، فجَمعَ المُتَطَبِّبين وقال: احتالُوا لي حِيلةً يخِفُّ عني لحمِي هذا قليلاً، فما قدِروا له على صِفةٍ، قال: فنُعِتَ له رجلٌ عاقلٌ أديبٌ متطَبِّبٌ، فبعثَ إليه فأشخَصَ، فقال: تُعالجُني ولكَ الغِنى؟، قال: أصلحَ اللهُ الملكَ، أنا رجلٌ مُتَطَبِّبٌ مُنَجِّمٌ، دَعني أنظرِ الليلةَ في طالِعِكَ، أيَّ دواءٍ يوافِقُ طالِعَكَ فأشفِيَكَ، فغدا عليه فقال: أيُّها الملكُ، الأَمانَ، قال: لكَ الأمانُ، قال: رأيتُ طالِعَك يدُلُّ على أنّ عُمُرَك شَهرٌ، فإنْ أحببَتَ حتى أُعالِجَك، وإن أردتَ بيانَ ذلكَ فاحبِسني عندَك، فإن كانَ لقولي حقيقةٌ فخَلِّ عني، وإلا فاستَقصِ عليَّ، قال: فحَبَسَه، ثُم رفعَ الملكُ الملاهيَ واحتَجَبَ عنِ الناسِ، وخَلا وحدَه مُغتَمّاً ما يرفعُ رأسَه، يَعُدُّ أيامَه، كلّما انسلخَ يومٌ ازدادَ غَمّاً، حتى هُزِلَ وخفَّ(٢) لحمُه(٣)، ومضى لذلك ثمانيةٌ وعشرونَ يوماً، فبعثَ إليه فأخرجَه فقال: مَا تَرَى؟، فقال: أعزَّ اللهُ الملِكَ، أنا أهونُ على اللهِ من أن أعلَمَ الغيبَ، واللهِ ما أعرفُ عُمُري، فكيفَ أعرفُ عُمُرَك؟!، إنه لم يكُنْ عندي دواءٌ إلا الغَمَّ، فلم أقدِر أن أجتَلِبَ إليك الهمَّ إلا بهذه العِلّةِ، فأذابَت شحمَ الكُلى. فأَجازَه وأَحسَنَ إليه».

[٢٤٩] حديث: «إنَّ اللهَ يكرهُ الرَّجلَ البَطَّالَ».

قال الزَّركَشِيُّ: «لم أَجِدهُ»(٤). انتهى.

وفي معناه ما أخرجَه سعيدُ بنُ مَنصورٍ في «سُننِه»(٥) عن ابنِ مسعودٍ من

---

(١) وأورده كذلك أبو نعيم في «الحلية» (١٤٦/٩).

(٢) في «ز»: (وضَعُفَ). (٣) ساقطة من «د».

(٤) «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (١٣٤).

(٥) لم أقف عليه في المطبوعِ من «السننِ»، لكنْ أخرجه من طريقِه الطبرانيُّ في «الكبيرِ» (١٠٦/٩) رقم (٨٥٣٨)، وأبو نعيمٍ في «الحلية» (١٣٠/١)؛ من طريقِ أبي عوانةَ عن =

قوله: «إني لأكرَهُ الرَّجلَ فارغاً، لا في عملِ الدُّنيا ولا الآخِرةِ»(١).

وهو عند أحمدَ وابنِ المباركِ والبيهقيِّ ـ كلُّهم في «الزُّهدِ» ـ وابنِ أبي شيبةَ(٢) من طريقِ المسَيِّبِ بنِ رافعٍ(٣) قال: قال ابنُ مسعودٍ: «إني لأمقُتُ

= الأعمشِ عن يحيى بنِ وثَّابٍ عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه به.
وأخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (١٠٦/٩) رقم (٨٥٣٩) من طريقه أيضاً؛ من حديثِ أبي معاويةَ عن الأعمشِ عن المسيِّبِ بنِ رافعٍ عمَّن أخبره عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه.
وطريقُه الأولُ رجالُه ثقاتٌ، إلا أنه منقطعٌ؛ يحيى بن وثّابٍ لم يسمعْ من ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه.
انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٢)، و«جامع التحصيل» (٢٩٩).
والأعمشُ مدلِّسٌ وقد عنعنَ.
وطريقُه الثاني ضعيفٌ كذلك؛ المسيِّبُ لم يسمِّ من حدَّثه عن ابنِ مسعودٍ، والأعمشُ قد عنعنَ.

(١) وأخرجه ابنُ المباركِ في «الزهد» (٢٥٦) رقم (٧٤١) من طريق الثوريِّ عن الأعمشِ عن أصحابِه عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه.
وفيه ضعفٌ؛ لجهالةِ الراوي عن ابنِ مسعودٍ.
• وأخرجه الدِّينوري في «المجالسة» (١٥٢/٤) رقم (١٣٢٦) من طريق إسحاقَ بنِ إسماعيلَ الطَّالقانيِّ عن جريرِ بن عِبدالحميدِ عن رَقَبَةَ بن مَصْقَلَةَ عن حبيبِ بن أبي ثابتٍ عن ابنِ مسعودٍ.
وسنده ضعيفٌ:
حبيبُ بنُ أبي ثابتٍ لم يسمعْ من ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه؛ قال ابنُ المديني: «حبيبُ بن أبي ثابتٍ لقي ابنَ عباسٍ وسمعَ من عائشةَ، ولم يسمع من غيرِهما من الصحابةِ».
«جامع التحصيل» (١٥٨).
وإسحاقُ الطالقانيُّ في سماعِه من جريرٍ كلامٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٩٨/١).
وهذه الطرقُ عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه ليس فيها ما هو شديدُ الضعفِ، فترقى بمجموعها إلى الحسنِ، لا سيَّما وأنَّ لهذا الأثر طرقاً أخرى بلفظٍ آخرَ قريبٍ من هذا اللفظِ كما سيأتي قريباً.

(٢) «الزهد» لأحمد (١٩٩)، و«الزهد الكبير» للبيهقي (٤٧١) رقم (٧٨٦)، و«المصنف» (الزهد/ كلام ابن مسعود رضي الله عنه) (١٧٢/١٩) رقم (٣٥٧٠٤)؛ كلُّهم من طريق الأعمشِ عن المسيِّب به.

(٣) الأَسَديُّ الكَاهِليُّ، أبو العلاءِ الكوفيُّ الأعمى، ثقةٌ، من الرابعةِ، مات سنةَ خمسٍ ومائةٍ. ع. «التقريب» (٥٣٢).

الرجلَ أَراه فارغاً، ليس في شيءٍ من عملِ دنيا ولا آخرةٍ»[١]

وأورده الزَّمخشَريُّ[٢] في «سورةِ الانشِراحِ» عن عمرَ بلفظِ: «إني لأكرَهُ أن أرى أحدَكم سَبَهْلَلاً[٣]، لا في عملِ دنياً ولا في عملِ آخرةٍ»[٤]

وللبيهقيِّ في «الشُّعبِ»[٥] من طريقِ عُروةَ بنِ الزُّبيرِ قال: «يُقالُ: ما شرُّ شيءٍ؟، قال: البَطالةُ في العَالِمِ»[٦].

---

(١) وأخرجه أيضاً وكيعٌ في «الزهد» (٦٥٢) رقم (٣٦٩)، وهنّاد في «الزهد» (٣٥٧) رقم (٦٧٦)؛ من طريق الأعمشِ عن المسيبِ به.
وإسنادُه ضعيفٌ:
المسيِّبُ لم يسمعُ من ابنِ مسعودٍ. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (٢٠٧).
والأعمشُ مدلِّسٌ وقد عنعنَ.
إلا أنه يعتَضِدُ بما سلفَ من طرقِ هذا الأثرِ. والله أعلم.

(٢) «الكشاف» (٤/٧٧٧).
قال الزيلعيُّ في «تخريج الكشاف» (٢/٣٥٣): «لم أجدْه إلا من قولِ ابنِ مسعودٍ»، وقال مرَّةً (٤/٢٣٦): «غريب».

(٣) كلُّ فارغ سَبَهْلَلٌ، وجاء الرجلُ يمشي سَبَهْلَلاً: إذا جاءَ وذهبَ في غيرِ شيءٍ. «لسان العرب» (١١/٣٢٤).

(٤) وأورده قبلَه أبو الفضلِ الميدانيُّ في «مجمعِ الأمثالِ» (١/١٧٢).

(٥) «شعب الإيمان» (٣/٣٢١) رقم (١٧٦٩) من طريق المنذرِ بن عبدِالله الحِزاميِّ عن هشامِ بن عروةَ عن أبيه به.
وسنَدُه ضعيفٌ؛ المنذرُ بنُ عبدالله الحزامي ذكره ابنُ حبانَ في «الثقاتِ» (٩/١٧٦)، وقال الحافظُ في «التقريب» (٥٤٦): «مقبول».

(٦) وأخرجه أبو داود في «الزهد» (٣٥٦) رقم (٤٤١) من طريق أحمدَ بن يونسَ عن زهيرِ بنِ معاويةَ عن هشامِ بنِ عروةَ من قولِه.
وإسنادُه صحيحٌ؛ رجالُه رجالُ الشيخينِ.
وأخرجه ابنُ عديٍّ في «كامله» (٥/٨٣) من طريق عامرِ بنِ صالحِ المدني عن هشامِ بنِ عروةَ عن أبيه عن عائشةَ رضي الله عنها.
وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً:
عامرُ بنُ صالح ضعيفٌ جدّاً على الأرجح؛ قال ابن معين: «لم يكن حديثه بشيءٍ» «الدوري» (٣/٢٣٩)، وقال أبو زرعة: «ينكِرُ كثيراً» «البرذعي» (٢/٤٢٦)، وقال النسائي: «ليس بثقة» «الضعفاء والمتروكين» (٢١٧).
وأورد ابنُ عديٍّ هذا الحديث في مناكيرِه وقال: «وعامَّةُ حديثِه مسروقاتٌ من الثقاتِ، =

وأخرج الطبرانيُّ في «معجَمِيه» ـ «الكبيرِ» و«الأوسطِ» ـ وابنُ عَديٍّ في «كامِلِه»[(١)]، من حديثِ أبي الرَّبيعِ السَّمَّانِ أشعثَ بنِ سعيدٍ ـ وهو متروكٌ[(٢)] ـ عن عاصمِ بنِ عُبيدِاللهِ ـ وهو ضعيفٌ[(٣)] ـ عن سالمٍ عن أبيهِ مرفوعاً: «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ المؤمنَ المُحترِفَ**»[(٤)].

ولابنِ ماجَهْ في «الزّهدِ» من «سننِه»[(٥)]، من حديثِ موسى بن عُبيدةَ:

= وإفراداتٌ مما ينفردُ به». «الكامل» (٨٤/٥).

(١) «المعجم الكبير» (٣٠٨/١٢) رقم (١٣٢٠٠)، و«الأوسط» (٣٨٠/٨) رقم (٨٩٣٤)، و«الكامل» (٣٧٨/١).

(٢) تركه الفلاس والدارقطنيُّ.
وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال الجوزجاني: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، سيء الحفظ، يروي المناكير عن الثقات»، وضعفه أبو زرعة والنسائي.
انظر: «أحوال الرجال» (٩٣)، «تاريخ الدوري» (٨٠/٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (١٥٥)، «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٢)، «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني رقم (١١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣٠٧/١).

(٣) ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وابن عدي، وغيرهم. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٢/٥).

(٤) وأخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٣٦١/١) رقم (٥٢٥)، والبيهقي في «الشعب» (٨٨/٢) رقم (١٢٣٧)، والقضاعي في «الشهاب» (١٤٩/٢) رقم (١٠٧٣، ١٠٧٤)؛ كلهم من طريق أبي الربيع السمان عن عاصم به.
وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً؛ أبو الربيعِ متروكٌ، وعاصمٌ ضعيفٌ.
وله طريق آخر عن ابن عمر رضي الله عنهما:
أخرجه القضاعي في «الشهاب» (١٤٨/٢) رقم (١٠٧٢)؛ من طريق عبيدِ بن إسحاقَ عن قيسِ بن الربيعِ عن ليثِ بن أبي سليمٍ عن مجاهدٍ عن ابن عمرَ رضي الله عنهما به.
وإسناده ضعيف جداً:
عبيدُ بن إسحاقَ قال فيه ابن معين: «لا شيء» «الجرح» (٤٠١/٥)، وقال البخاري وأبو زرعة: «منكر الحديث» «التاريخ الصغير» (٣٠٥/٢)، و«سؤالات البرذعي» (٦٣٥/٢)، وقال النسائي: «متروك الحديث» «الضعفاء والمتروكين» (٢١٢).
وسئل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال: «هذا حديثٌ منكرٌ». «العلل» (١٢٨٨).
ورُوِي أيضاً من حديث عمرَ بن الخطابِ وابنِ عباسٍ وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم، ولا يصح منها شيء. والله أعلم.

(٥) «السنن» (الزهد، باب فضل الفقراء) رقم (٤١٢١).

أخبرني القاسمُ بنُ مِهرَانَ: عن عمرانَ بنِ حُصَينٍ مرفوعاً: «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ عبدَه المؤمنَ الفقيرَ** [ق٥٧/أ] **المتعفِّفَ أبا العِيالِ**»[1]، وكذا أخرجهُ الطبرانيُّ.

وللدَّيلميِّ[2] من حديثِ زيدِ بنِ عليٍّ عن أبيهِ عن جدِّه الحسينِ عن عليٍّ رَفَعَه: «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ أن يَرَى عبدَه تَعِباً في طلبِ الحلالِ**»[3].

---

(١) وأخرجه وكيعٌ في «الزهد» (٣٦٣) رقم (١٣٤)، وابنُ أبي الدنيا في «العيال» (٢٤٢/١) رقم (٩٦)، والعقيليُّ في «الضعفاء» (٤٧٤/٢)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٢٤٢/١٨) رقم (٦٠٧، ٦٠٨)، والبيهقيُّ في «الشعب» (١٠٧/١٣) رقم (١٠٠٢٨)؛ كلُّهم من طريق موسى بنِ عبيدةَ عن القاسمِ بن مهرانَ عن عمرانَ بنِ حصينٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيف:
فيه موسى بن عبيدةَ: ضعفه ابنُ معينٍ «الدارمي» (١٩٩)، وقال أبو زرعة: «ليس بقويٍّ الحديثِ» «الجرح» (١٥٢/٨)، وقال ابنُ عديٍّ: «والضعفُ على رواياتِه بيِّنٌ» «الكامل» (٣٣٧/٦)، وضعَّفه بعضُهم جدّاً.
وفيه أيضاً القاسم بن مهران: ذكره العقيليُّ في «الضعفاء» (٤٧٤/٢) وقال: «عن عمرانَ بنِ حصينٍ، ولا يثبُتُ سماعُه منه»، وقال الحافظ في «التقريب» (٤٥٢): «مجهول».
والحديثُ ضعفه العراقيُّ في «المغني» (٣٧٩/١) رقم (١٤٢٥)، والبوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٢١٦/٤)، والألبانيُّ في «الضعيفة» (١٢٨/١) رقم (٥١).
• ورُوي من وجهٍ آخر عن عمرانَ ﷺ:
أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨٦/١٨) رقم (٤٤١)، وابن عدي في «الكامل» (١٦٤/٦)، وتمّام في «فوائده» (١١٦/٢) رقم (١٢٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٨٢/٢)؛ كلهم من حديث محمدِ بنِ الفضلِ بنِ عطيةَ عن زيدٍ العمِّيِّ عن محمدِ بنِ سيرينَ عن عمرانَ ﷺ مرفوعاً بلفظ: «**إنَّ اللهَ يحبُّ المؤمنَ إذا كان فقيراً متعففاً**».
وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جداً:
محمدُ بنُ الفضلِ بنِ عطيةَ متروكٌ، بل رماه بعض الأئمةِ بالكذبِ، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣٢).

(٢) كما في «زهر الفردوس» [١/ق (١٢٤/ب)] من طريق محمد بن سهل بن الحسن العطار عن عبدالله بن محمد البلوي عن إبراهيم بن عبدالله بن العلاء عن أبيه عن زيد بن علي به.

(٣) هو بهذا الإسنادِ موضوع:
محمدُ بنُ سهلٍ العطارُ: قال الدارقطني: «كان ممن يضعُ الحديثَ». «تاريخ بغداد» (٣١٤/٥).
=

ومُفرداتُها ضِعافٌ، ولكنْ بانضِمامِها تتقوَّى(١)

وقد قال (وَهْبٌ)(٢) ـ كما في ترجمتِه من «الحِليةِ»(٣) ـ: «لا يكونُ البَطَّالُ من الحُكَماءِ»(٤)

وسيأتي في «**نِعمَتَانِ**»(٥) ما يجيءُ هُنا.

٢٥٠ **حديث: «إنَّ اللهَ يكرهُ العبدَ المتميِّزَ على أخيهِ».**

لا أعرفُه، وسيأتي في «**لا خيرَ في صُحبةِ مَن لا يَرى لكَ من الوُدِّ مِثلَ ما ترى لهُ**»(٦)

ثمَّ رأيتُ في جُزءِ «تِمثَالِ النَّعْلِ الشَّريفِ» لأبي اليُمْنِ بنِ عَسَاكِرَ(٧) في

= وإبراهيمُ بنُ عبدالله بنِ العلاءِ: قال فيه النسائي: «ليس بثقة». «الميزان» (١/٣٩).

(١) أما الموقوفاتُ الذي ذكرها المصنفُ في البدايةِ: فمنها ما يصحُّ إسنادُه، ومنها ما يصحُّ بمجموعِ طرقِه كما سبقَ.
وأما الأحاديثُ الثلاثةُ المرفوعةُ فلا يصحُّ منها شيءٌ، ولا تتقوى بمجموعِها لشدَّةِ ضعفِ أسانيدِها كما تبيَّنَ. والله أعلم.

(٢) في النسخ (ابن وهب)، وهو خطأ، فالقائل هو وهب بن منَبِّه، والتصويب من المصدر. والله أعلم.

(٣) «حلية الأولياء» (٤/٣٠) من طريق إسماعيلَ بنِ عبدِالكريمِ بنِ معقِلٍ عن عبدالصمدِ بن معقِل أنه سمع وهبَ بن منبِّهٍ يقول، وذكره.

(٤) وأخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٣٠) رقم (١٢٧)، ومن طريقه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣/٣٩١)؛ من طريق إسماعيلَ بن عبدالكريم عن عبدالصمد بن معقِلٍ عن وهب بن منبهٍ به.
وهذا إسنادٌ صحيحٌ:
إسماعيل بنُ عبدالكريم: قال ابن معين: «لم يكن به بأس» «ابن الجنيد» (٤٤٧)، وقال النسائي: «ليس به بأس» «تهذيب الكمال» (٣/١٤٠).
وعَمُّه عبدُالصمد بن معقل: وثقه ابنُ معين «الجرح» (٦/٥٠)، وأحمد «بحر الدم» (١٠٠).

(٥) انظر: الحديث رقم (١٢٥٨). (٦) انظر: الحديث رقم (١٣٠٩).

(٧) أمينُ الدِّينِ عبدُالصَّمَدِ بنُ عبدِالوهَّابِ بنِ زَينِ الأُمَناءِ بنِ عَسَاكِرَ الدِّمشقيُّ، نزيلُ مكةَ. أخذ عن جدِّه والموفقِ بنِ قدامةَ وطائفةٍ. قال الذهبيُّ: «قرأ على الشيوخ وكتبَ وخرَّجَ، وله شِعرٌ رائقٌ وقَدَمٌ في التقوى راسِخٌ، روى الكثير». له تآليفُ حسنةٌ، منها: «فضائلُ أمِّ المؤمنينَ خديجةَ ﵂»، و«جزءٌ في فضلِ شهرِ رمضانَ».
توفي بالمدينةَ سنةَ (٦٨٦). =

الكلامِ على الأَثَرَةِ ما نَصُّهُ: «ويُؤيِّدُه ما رُوِيَ أنَّـه ﷺ أرادَ أن يَمتَهِنَ نفسَهُ في شيءٍ، قالوا: نحنُ نَكفيكَ يا رسولَ اللهِ، قال: «**قد علمتُ أنكم تَكفُوني، ولكِنْ أكرهُ أن أتَميَّزَ عليكُم، فإنَّ اللهَ يكرهُ مِن عبدِه أن يَرَاهُ مُتمَيِّزاً عن أصحَابِهِ**» صلى الله عليه وسلم وشَرَّفَ وكَرَّمَ».

٢٥١ حديث: «**إنَّ اللهَ يَكرهُ المِطلاقَ الذَّوَّاقَ**».

لا أعرِفُهُ كذلكَ، ولكن قد مَضَى حديثُ: «**أَبغَضُ الحلالِ إلى اللهِ الطَّلاقُ**»[1]، ويأتي حديثُ: «**لا أُحِبُّ الذَّوَّاقينَ ولا الذَّوَّاقاتِ**»[2].

٢٥٢ حديث: «**إنَّ للهِ أَهلِينَ مِن الناسِ**»، قالوا: يا رسولَ اللهِ، مَن هُم؟ قال: «**هُم أَهلُ القُرآنِ، أهلُ اللهِ وخاصَّتُه**».

= «المعين في طبقات المحدثين» (٧١)، «المعجم المختص بالمحدثين» (١٤٦)، و«ذيل التقييد» (١٢٢/٢).

(١) تقدم برقم (١٠).

(٢) انظر: الحديث رقم (١٢٨٧).

ولهذا الحديثِ ألفاظٌ بمعنى حديثِ الترجمةِ: عن أبي موسى الأشعريِّ، وأبي هريرةَ، وأبي أُمامةَ، وعبادةَ بن الصامتِ ﷺ:

• أما حديثا أبي موسى وأبي هريرة: فقد ذكرهما المصنف في تخريج الحديث رقم (١٢٨٧)، فانظر الكلام عليهما هناك.

• أما حديثُ أبي أمامةَ ﷺ: فأخرجه أبو يعلى، كما في «المطالب العالية» (٤٥٥/٨) رقم (١٧١٥)، من حديث بشرِ بنِ نُمَيرٍ عن القاسمِ بنِ عبدالرحمٰنِ عن أبي أمامةَ ﷺ به.

وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً:

فيه بشرُ بنُ نميرٍ القشيريُّ: قال ابن معين: «ليس بثقة» «الجرح» (٣٦٨/٢)، وقال أحمد: «ترك الناس حديثَه» «العلل ومعرفة الرجال» (٤٧١/٢)، وقال البخاري: «منكر الحديث» «الضعفاء الصغير» (٣٣)، وقال أبو حاتم: «متروك» «الجرح» (٣٦٨/٢).

وأما حديث عبادةَ ﷺ: فقد عزاه الهيثميُّ في «المجمع» (٦١٧/٤) رقم (٧٧٦٢) للطبراني، ولم أقف عليه عندَه، وقال: «وفيه راوٍ لم يُسَمَّ، وبقيةُ إسنادِه حسنٌ».

«إنَّ اللهَ لا يُحبُّ الذَّوَّاقينَ ولا الذَّوَّاقاتِ»:

قال الخطابيُّ: «هذا في النكاحِ؛ كره أن يكونَ الرجلُ كثيرَ النكاحِ سريعَ الطلاقِ بمنزلةِ الذائقِ للطعامِ غيرِ الآكلِ منه». «غريب الحديث» (٤٥٥/١).

النَّسائيُّ وابنُ ماجهْ في «سُنَنَيهِما»[١]، وأحمدُ والدَّارِميُّ في «مُسنَدَيهما»[٢]؛ من حديثِ عبدِالرحمٰنِ بنِ بُدَيلِ بنِ مَيْسَرَةَ العُقَيليِّ[٣] عن أبيهِ[٤] عن أنسٍ به مرفوعاً[٥]

---

(١) «السنن الكبرى» للنسائي (فضائل القرآن، أهل القرآن) (٧/٢٦٣) رقم (٧٩٧٧)، و«سنن ابن ماجه» (المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه) رقم (٢١٥).

(٢) «مسند أحمد» (١٩/٢٩٦، ٣٠٥) و(٢١/١٧٥) رقم (١٢٢٧٩، ١٢٢٩٢، ١٣٥٤٢).
وأما الدارميُّ ففي «السنن» (٢/٢٥٢) رقم (٣٣٢٦)، من حديثِ مسلم بنِ إبراهيمَ عن الحسنِ بنِ أبي جعفرٍ عن بُديلٍ به، وليس من طريقِ عبدِالرحمٰن بنِ بدَيلٍ عن أبيه كما ذكرَ المصنفُ.

(٣) ستأتي ترجمته عند تخريج الحديث.

(٤) بُدَيلٌ ـ مُصَغَّر ـ العُقَيليُّ ـ بضمِّ العينِ ـ بنُ مَيسَرةَ البصريُّ، ثقةٌ، من الخامسةِ، مات سنةَ خمسٍ وعشرينَ أو ثلاثينَ. م ٤. «التقريب» (١٢٠).

(٥) وأخرجه الطيالسيُّ في «مسنده» (٣/٥٨٩) رقم (٢٢٣٨)، ومن طريقِه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٦٣)، والبيهقيُّ في «الشعب» (٤/٢٢٦) رقم (٢٤٣٤)، وهو أيضاً عند أبي عبيد في «فضائل القرآن» (٨٨)، ومحمدِ بنِ نصرٍ المروزيِّ في «قيام الليل»، كما في «مختصره» (١٧١)، والبزارِ في «مسنده» (١٣/٥٢٠) رقم (٧٣٦٩)، وابنِ الضُّرَيسِ في «فضائل القرآن» (٥٠) رقم (٧٥)، والآجرِّيِّ في «أخلاقِ حملةِ القرآنِ» (٤٥، ٤٨) رقم (٧، ٨)، والحاكم في «المستدرَكِ» (فضائل القرآن، أخبار في فضائل القرآن جملة) (١/٧٤٣) رقم (٢٠٤٦)؛ كلُّهم من طرقٍ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ بُدَيلِ بنِ مَيسَرةَ به.
وإسنادُه حسنٌ:
رواته ثقاتٌ ما خلا عبدَالرحمٰنِ بنَ بُدَيلٍ، فإنه صدوقٌ؛ قال الطيالسيُّ: «كان ثقةً صدوقاً» «المسند» (٣/١٣٢)، وقال ابنُ معين وأبو داودَ والنسائيُّ: «ليس به بأس» «الجرح والتعديل» (٥/٢١٧)، سؤالات الآجري رقم (٧٩٠)، و«تهذيب الكمال» (١٦/٥٤٤)، وذكره ابنُ حبان في «الثقات» (٨/٣٧١).
وضعَّفه ابنُ معينٍ في روايةٍ، وليّنه الأزديُّ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/١٣٠).
ومثلُ هذا الجرحِ المجملِ لا يقدَّم على التعديلِ، لا سيَّما إن صدرَ من متشدِّدٍ وقد عارض تعديلَ الجمهورِ. والله أعلم.
وقد حسَّنَ إسنادَه العراقيُّ في «المغني» (١/٢٢٢) رقم (٨٦٥)، وصحَّحه البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (١/٢٩) رقم (٧٧).
• ورويَ من وجهٍ آخرَ عن بُدَيلِ بنِ ميسرةَ كما تقدم عند الدارميِّ؛ من طريقِ الحسنِ بنِ أبي جعفرٍ عنه.
وإسنادُه ضعيفٌ لحالِ الحسن بن أبي جعفر، وقد تقدمت ترجمته.

وصحَّحَـهُ الحاكِمُ، وقال: إنه «رُوِيَ مِن ثلاثةِ أوجُهٍ عن أنسٍ، هذا أمثَلُها»[١]

٢٥٣ حديث: «إنَّ للهِ ملائِكـةً تنقُـلُ الأمـوَاتَ».

لم أقفْ عليه، ولكنْ قد نُقِل إلينا عن العِزِّ يُوسُفَ الزَّرَنْدِيِّ[٢] ـ أبي السَّادَةِ

(١) أما التصحيحُ فلم يصرِّحْ به الحاكمُ، إلا إن أراد المصنفُ أنَّ إخراجَ الحاكمِ له في «المستدرك» تصحيحٌ منه للحديثِ.
وأما الوجهانِ الآخرانِ عن أنسٍ ﷺ فلم أقفْ إلا على واحدٍ منهما: وهو ما رُويَ من طريقِ مالكٍ عن الزهريِّ عنه.
ذكره ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٦/٢٩٠) معلَّقاً، ووصله الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (٢/٣١١)، وفي «موضحِ أوهامِ الجمعِ والتفريقِ» (٢/٤٢٩)؛ من طريق محمدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ غزوانَ عن مالكٍ به.
وهو بهذا الإسنادِ ـ كما قال ابنُ عديٍّ ـ باطلٌ؛ محمدُ بنُ عبدِالرحمٰنِ بنِ غزوانَ اتَّهمه ابنُ عديٍّ بالوضعِ «الكامل» (٦/٢٩٠)، وكذَّبه الدارقطنيُّ «تاريخ بغداد» (٢/٣١١).
ورواه محمدُ بنُ عبدالرحمٰن بن غزوان عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ عن الزهريِّ أيضاً، ذكره ابنُ عديٍّ معلَّقاً في الموضعِ السابقِ.
وروي من وجهٍ آخر عن مالكٍ:
أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/٣٩٦) من طريق الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ المباركِ عن أحمدَ بنِ صبيحٍ بن رسلانَ عن ذي النونِ بنِ إبراهيمَ المصريِّ عن مالكٍ به.
وإسنادُه كسابِقِه؛ فيه الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ المباركِ: قال الدارقطني: «ضعيفٌ جدّاً، كان يُتَّهَمُ بوضعِ الحديثِ». «اللسان» (٣/٢٤).
وروي من وجهٍ ثالثٍ عن مالكٍ أيضاً؛ من طريقِ محمدِ بنِ بَزيعٍ عنه، ذكره الذهبيُّ في «الميزان» (٣/٤٨٩).
ومحمدُ بنُ بزيعٍ: قال الخطيبُ: «مجهول». «الميزان» (٣/٤٨٩).
والحديثُ ـ كما قال الذهبيُّ ـ باطلٌ.
وعليه فإنه لا يصحُّ أيٌّ من هذه الوجوهِ عن مالكٍ البتَّةَ. والله أعلم.

(٢) يوسُفُ بنُ الحسنِ بنِ محمدِ الأنصاريِّ، عِزُّ الدينِ، أبو المظَفَّرِ الزَّرَنْدِيُّ. سمعَ ببغدادَ من عبدِالصَّمدِ بنِ أبي الجيشِ وأبي وَضَّاحٍ، ثمّ رحلَ إلى الشَّامِ ومِصرَ وغيرِهما، وطلبَ وحصَّلَ، وجمعَ وخرَّجَ، وحجَّ أربعينَ حَجَّةً. وكان عَدلاً فاضلاً، يُحكَى عنه كَراماتٌ. مات وهو قاصِدٌ إلى الحجازِ مع الرَّكبِ العِراقي سنة (٧١٢). وله ذُرِّيةٌ في المدينةِ الشريفةِ.
=

الزَّرَنْدِيِّينَ المدَنِيِّينَ[1]، وهو مِمَّن لم يَمُتْ بالمدينةِ ـ أنّه رُؤِيَ في النومِ وهو يقولُ للرَّائي: «سَلِّم على أولادِي، وقُل لهم: إنني قد حُمِلتُ إليكم، ودُفِنتُ بالبَقِيعِ عندَ قَبرِ العَبَّاسِ، فإذا أرادوا زِيارَتي فَلْيَقِفُوا هناك، ويُسَلِّمُوا ويَدعُوا»[2]

ونحوُه ما حَكاهُ البَدرُ بنُ فَرْحُونَ[3]: أنَّ محمدَ بنَ إبراهيمَ المؤذِّنَ[4] حَكَى[5] له أنه حَمَلَ ميِّتاً في أيامِ الحَاجِّ، ولم يجِدْ من يساعِدُه عليهِ غيرَ شخصٍ واحدٍ، قال: فحَمَلناهُ ووَضَعناهُ في اللّحدِ، ثمّ ذهبَ الرَّجُلُ، وجِئتُ أنا باللَّبِنِ لأجلِ اللحْدِ، فلم أَجِد الميِّتَ في اللحْدِ، فذَهبتُ وتَركتُ القَبرَ

= «الدرر الكامنة» (٢٢٣/٦) بتصرف يسير.
وانظر: «نصيحة المشاور وتعزية المجاور» (١٠٤).
و«الزَّرَنْدِيُّ: بفتحِ الزَّايِ والرَّاءِ، وسكونِ النونِ، وفي آخرِها الدّالُ المهمَلة؛ هذه النسبةُ إلى (زَرَنْد): وهي بُلَيدَةٌ بنواحِي أَصبَهانَ». «الأنساب» (١٤٩/٣).

(١) وهم بيتٌ من الأنصارِ، ذكر لهم الأنصاريُّ ترجمةً حافلةً في كتابِه «تحفة المحبينَ والأصحابِ في معرفةِ ما للمدنيِّينَ من الأنسابِ» (٧ ـ ٣٤)، وترجم لجماعةٍ منهم أيضاً السخاويُّ في «التحفة اللطيفةِ في تاريخِ المدينةِ الشريفةِ».

(٢) ذكر هذه القصةَ أيضاً الأنصاريُّ في «تحفة المحبين» (١٤) نقلاً عن السخاويِّ، لكن بسياقٍ آخرَ غيرِ الذي هنا، ولم أقفْ عليه في شيءٍ من كتبِ السخاويِّ الأخرى.

(٣) عبدُاللهِ بنُ محمدٍ بنِ أبي القاسمِ اليَعمَري، أبو محمّدٍ، التونُسيُّ الأصلِ، المدنيُّ المولدِ والمنشَأ. سمع الحديثَ على والِده وعلى عزِّ الدينِ يوسفَ الزَّرَنديِّ وعدةٍ، وسمع منه أبو الفضلِ العراقيُّ والزَّين المراغيُّ وغيرُهما. وكان عليه مدارُ أمورِ الناسِ بالمدينةِ النّبويّةِ، وناب في القضاءِ نحوَ أربعٍ وعشرين سنةً، وأمَّ في المحرابِ النبويِّ في بعضِ الصلواتِ. له تآليفُ عديدةٌ؛ منها: «كَشفُ المغَطَّا في شرحِ مختصرِ الموَطَّا»، و«شرحُ قواعدِ الإعرابِ» لابن هشام، و«نصيحةُ المُشَاوِرِ» في تاريخِ المدينةِ. توفي سنةَ تسعٍ وستين وسبعمائةٍ.
«الديباج المذهب» (٤٥٤/١)، «الدرر الكامنة» (٨٤/٣)، و«التحفة اللطيفة» (٨٥/٢).

(٤) محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدِ بن المرتضَى، الجمالُ، أبو عبدِالله الكِنانيُّ المصريُّ ثم المدني. سمع أبا اليُمنِ بنَ عساكرَ وأبا عبدِالله محمدَ بنَ النّعمانِ وغيرَهما. كان رئيسَ المؤذنينَ بالمدينةِ، وَرِثَ الأذانَ مِن آبائِه، وكان من أدْيَنِ الناسِ وأليَنِهم عَرِيكةً وأحسَنِهم مخالطةً. توفي سنةَ تسعٍ وعشرين وسبعمائةٍ.
«نصيحة المشاور وتعزية المجاور» (١٥٤)، و«التحفة اللطيفة» (٤٠٧/٢).

(٥) في الأصل: (حُكِي)، والتصويب من النسخ الأخرى.

على حالِه(١).

وحكى البدرُ أيضاً أنَّ شخصاً كانَ يُقالُ له «ابنُ هيلانَ» من المبالِغِين في التَشَيُّعِ، بحيثُ يُفضي إلى ما يُستَقبَحُ في حقِّ الصّحابةِ، معَ الإسرافِ على نفسِه، بينَما هو يَهدِمُ حائِطاً إذ سَقطَ عليه فهَلَكَ، فدُفِنَ بالبَقيعِ، فلم يُوجَدْ ثانيَ يومٍ في القبرِ الذي دُفِنَ به، ولا التُّرابُ [ق٥٧/ب] الذي رُدِمَ به القبرُ بحيثُ يُستَدَلُّ بذلك لِنبشِه، وإنّما وُجِدَ اللَّبِنُ على حالِه حَسْبَمَا شاهَدَه الجَمُّ الغَفِيرُ، حتى كان ممن وَقَفَ عليه القَاضي جمالُ الدِّين المَطَرِيُّ(٢)، وصارَ الناسَ يَجِيئُون لِرُؤيتِه أَرْسالاً أَرْسالاً إلى أن اشتَهَرَ أمرُه، وعُدَّ ذلك من الآياتِ التي يَعتَبِرُ بها مَن شَرَحَ اللهُ صَدرَه. نسألُ اللهَ السلامةَ(٣)

---

(١) «نصيحة المشاوِر وتعزية المجاوِر» (١٣٤).

(٢) محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ خلفٍ الأنصاريُّ السَّعديُّ الشافعيُّ، أبو عبدِالله المدنيُّ. سمع من أبي اليُمنِ بنِ عساكرَ وشرفِ الدين الدِّمياطي وغيرهما. وكان إماماً له مشاركةٌ وتبحُّرٌ في فنونٍ من العِلم، وكان أحدَ الرُّؤَساءِ المؤذِّنينَ بالمسجدِ النبويِّ. ألّفَ للمدينةِ تاريخاً سمّاه: «التّعريفُ بما أَنْسَتِ الهجرةُ مِن مَعالِمِ دارِ الهجرةِ». توفي بالمدينةِ سنةَ (٧٤١).
«نصيحة المشاور» (١٤٩)، «الدرر الكامنة» (٤٢/٥)، و«التحفة اللطيفة» (٤١٣/٢).

(٣) ما ذكره المصنفُ رحمه الله هنا من الاستشهادِ بالحكاياتِ والمناماتِ لمعنى هذا الحديثِ مخالفٌ للمنهجِ الحقِّ في الاستدلالِ؛ إذ إنَّ مضمارِ الاستدلالِ الحقِّ محصورٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ الصحيحةِ والإجماعِ المحقَّقِ، أما الحكاياتُ والمناماتُ وما سواها فلا معوَّلَ عليها في إثباتِ حكمٍ أو نفيِه. والله المستعان.
قال الشيخُ سليمانُ بنُ سحمانَ رحمه الله: «والحكاياتُ والمناماتُ لا يثبُتُ بها حكمٌ شرعيٌّ، ولا يسوغُ مثل هذا إلا في دينِ النصارى؛ فإنَّ دينَهم مبنيٌّ على الحكاياتِ والمناماتِ والأوضاعِ المخترعاتِ، وأما دينُ الإسلامِ فهو محفوظٌ بالإسنادِ، فلا يثبتُ حكمٌ شرعيٌّ إلا بكتابِ اللهِ عز وجل وبما صحَّ الخبرُ به عن رسولِ اللهِ ﷺ». «الصواعق المرسلة الشهابية» (١٠٦).
وقال الشيخُ ابنُ بازٍ رحمه الله: «الأدلةُ الشرعيةُ محصورةٌ في كلامِ اللهِ سبحانه وكلامِ رسولِه ﷺ وإجماعِ أهلِ العلمِ المحقَّقِ، أما الآراءُ والمناماتُ والحكاياتُ والأقيسةُ فليس لها مجالٌ في هذا البابِ ولا يُعتَمَدُ على شيءٍ منها...». «مجموع فتاواه» (٣٩٥/٢).
وانظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٥/١٩).

٢٥٤ حديث: «إنَّ للهِ ملائِكـةً في الأرضِ تَنطِقُ على ألسِنَـةِ بني آدمَ بما في المـرءِ من الخَيرِ والشَّرِّ».

المَحامِليُّ[١] في «أماليهِ الأصبَهانِيَّةِ»، ومِن طريقِه الدَّيلَمِيُّ[٢]، مِن حديثِ يونُسَ بنِ محمدٍ[٣]: حدَّثنا حَربُ بنُ مَيمون الكبيرُ[٤] عن النَّضْرِ بنِ أنسٍ[٥] عن أنسٍ قال: مَرَّت جَنازَةٌ فأثنَوا عليها خيراً، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**وَجَبَتْ**»، ثمّ مُرَّ بأخرَى فأثنَوا عليها شرّاً، فقال: «**وَجَبَتْ**»، فسُئِلَ عن ذلك فقال، وذَكَرَهُ[٦]

---

(١) في الأصل و«ز»: (والمحاملي)، والتصويب من «م» و«د».

(٢) «زهر الفردوس» [١/ق (١٢٩/ب)] من طريق المحامليِّ عن فضلِ بنِ سهلٍ عن يونسَ بن محمدٍ به.

(٣) ابن مُسلم البغداديُّ، أبو محمدٍ المُؤَدِّبُ، ثقةٌ ثبتٌ، من صغارِ التاسعةِ، مات سنةَ سبع ومائتين. ع. «التقريب» (٦١٤).

(٤) أبو الخطَّابِ الأنصاريُّ مولاهُم البصريُّ، صدوقٌ رُميَ بالقَدَر، من السابعةِ، مات في حدودِ الستين. م ت فق. «التقريب» (١٥٥).

(٥) ابن مالكٍ الأنصاريِّ، أبو مالكٍ البصريُّ، ثقةٌ، من الثالثة، مات سنةَ بضعٍ ومائةٍ. ع. «التقريب» (٥٦١).

(٦) وأخرجه ـ كما ذكر المصنفُ ـ الحاكمُ في «المستدرك» (الجنائز) (٥٢٩/١) رقم (١٣٨٢)، وبيبَى الهرثميةُ في «جزئها» (٧٩) رقم (١٠٩).

وأخرجه كذلك ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٤١٨/٢)، والبيهقيُّ في «الشعب» (٤٨٢/١١) رقم (٨٨٧٦)، والضياءُ في «المختارة» (٢٥٠/٧، ٢٥١) رقم (٢٦٩٧، ٢٦٩٨) من طريقِي المحامليِّ وبيبى؛ كلُّهم من حديث يونسَ بنِ محمدٍ المؤدِّبِ بالإسنادِ نفسِه.

والحديث أصله في الصحيحين بسياق آخر، وليس فيه ذكر الزيادة التي ترجم بها المصنف ﷺ: فقد أخرجه البخاري (الجنائز، باب ثناء الناس على الميت) رقم (١٣٦٧)، ومسلم (الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى) رقم (٩٤٩)؛ كلاهما من حديث عبدالعزيز بن صهيب عن أنس ﷺ قال: مروا بجنازةٍ فأثنَوا عليها خيراً، فقال النبي ﷺ: «**وَجَبَتْ**»، ثم مروا بأخرى فأثنوا عليها شرّاً، فقال: «**وَجَبَتْ**»، فقال عمر بن الخطاب ﷺ: ما وجبت؟، قال: «**هذا أثنيتُم عليه خيراً فوجبَت له الجنةُ، وهذا أثنيتُم عليه شرّاً فوجبت له النارُ، أنتم شهداءُ اللهِ في الأرضِ**». واللفظ للبخاري.

فهذا فيه مخالفة صريحة واضحة للحديث الذي أورده المصنف؛ حيث إن النبي ﷺ سئل السؤال نفسه، فاختلف الجواب في هذا الحديث عما في رواية الصحيحين، =

وكذَا رُوِّيناهُ بعُلُوٍّ في جُزءِ بِيْبَى بنَةِ عبدِالصَّمَدِ الهَرْثَمِيَّةِ[(١)].

بلْ أخرجَه الحاكِمُ في «الجنائِزِ» من «صَحِيحِه»[(٢)] من هذا الوجهِ، وقال: إنه «صحيحٌ على شرطِ مُسلمٍ».

٢٥٥ حديث: «إنَّ المسافِرَ ومَالَهُ على قَلَتٍ»[(٣)].

في: **«لَو عَلِمَ الناسُ»**[(٤)]

٢٥٦ حديث: «إنَّ المعُونةَ تَأتي مِنَ اللهِ العَبدَ على قَدْرِ المُؤْنَةِ، وإنّ الصَّبرَ يأتي مِنَ اللهِ العبدَ على قَدْرِ المصِيبَةِ».

البيهقيُّ في «الشُّعَبِ»[(٥)] والعسكرِيُّ في «الأَمثالِ»، من حديثِ بَقِيَّةَ:

= فلا ريب ـ والحالة هذه ـ أن الصواب ما في الصحيحين، وأن الزيادة المذكورة في هذا الحديث وهم من راويها.

والحمل في هذا الوهم ـ والله أعلم ـ على حرب بن ميمون، فإنه وإن كان صدوقاً في نفسه، إلا أن في حديثه أوهاماً وأغلاطاً:

قال ابن حبان: «يخطئُ كثيراً حتى فحُش الخطأُ في حديثه» (٣١٨/١)، وقال ابن عدي: «وحرب بن ميمون هذا ليس له كثيرُ حديثٍ، ويشبهُ أن يكونَ من العبادِ المجتهدينَ من أهلِ البصرةِ، والصالحين [كذا] في حديثِهم بعضُ ما فيه، إلا أنه ليس بمتروكِ الحديثِ» (٤١٨/٢).

(١) أمُّ الفَضلِ بِيْبَى بنتُ عبدِالصَّمدِ بنِ عليِّ بنِ محمدٍ الهَرْثَمِيَّةُ الهَرَوِيَّةُ. روت عن عبدالرحمٰنِ بنِ أبي شُريحٍ هذا الجزءَ العالي الذي اشتهرَ بها. حدَّثَ عنها محمدُ بن طاهرٍ وأبو الوَقتِ عبدُالأوَّلِ السِّجزيُّ وخلقٌ. ذكرها الذهبيُّ في «المعين» ضمن الطبقةِ السابعةَ عشرةَ. توفيت سنةَ (٤٧٧).

«سير أعلام النبلاء» (٤٠٣/١٨)، و«المعين في طبقات المحدثين» (٣٨).

و«بِيْبَى كـ«ضِيْزَى» بِنْتُ عبدِالصَّمَدِ بنِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ الهرْثَمِيَّةُ، صاحبَةُ الجزءِ المشهورِ». «تاج العروس» (٥٤/٢).

(٢) تقدم العزو له عند تخريج الحديث.

(٣) في حاشية الأصل و«م»: (القَلَتُ: الهَلاكُ).

قال ابنُ قتيبةَ: «والقَلَتُ: الهَلاكُ». «غريب الحديث» (٥٦٤/٢). وانظر: «لسان العرب» (٧٢/٢).

(٤) انظر: الحديث رقم (٩٠٥).

(٥) «شعب الإيمان» (٣٣٧/١٢) رقم (٩٤٨٣) من طريقِ ابنِ عدي، وهو في «الكامل» =

حدثنا مُعاوِيَةُ بنُ يحيى(١) عن أبي بَكرٍ (القُتَبيِّ)(٢) عن أبي الزِّنادِ عن الأعرجِ عن أبي هُرَيرةَ به مرفوعاً.

وهُو عندَ ابنِ شاهِينَ والبَزَّارِ(٣) بهذا اللفظِ.

ورواه القُضاعِيُّ(٤) من حديثِ بَقِيَّةَ عن مُعاويـةَ، فقال: عن عبدِالله بنِ

= (١١٥/٤) من حديثِ عبدِالله بن محمد بن عبدالعزيزِ عن أبي ياسرٍ عمَّارِ بنِ نصرٍ عن بقيَّةَ به.
وإسنادُه إلى (بقيَّةَ) حسنٌ:
عبدُالله بن محمد بن عبدالعزيز: هو البغويُّ.
وأبو ياسرٍ عمَّارُ بنُ نصرٍ حديثه لا ينزل عن الحسن؛ فقد وثقه ابنُ معينٍ «تاريخ بغداد» (٢٥٥/١٢)، وقال أبو حاتم: «صدوق» «الجرح» (٣٩٤/٦)، وقال صالحُ جزرة: «لا بأس به» «تاريخ بغداد» (٢٥٥/١٢).
أما ما ورد عن ابنِ معينٍ وموسى بنِ هارونَ في تضعيفِ عمارٍ أبي ياسرٍ؛ فليس في هذا الراوي، إنما هو في أبي ياسرٍ عمارِ بنِ هارونَ المستملي، وهو ضعيفٌ. انظر: «تاريخ بغداد» (٢٥٥/١٢).
وستأتي تتمة تخريج الحديث قريباً.

(١) الطَّرَابُلُسِيُّ، أبو مُطِيعٍ، أصلهُ من دِمشقَ أو حِمص، صَدوقٌ له أوهامٌ، من السابعة. س ق. «التقريب» (٥٣٩) بتصرفٍ.

(٢) في النسخ الأربع (القيسي)، وهو خطأ، والتصويب من المصادر.
قال أبو أحمد الحاكم: «أبو بكرٍ القُتَبِيُّ رجلٌ مجهولٌ، لا يُدرَى مَن هُو». «الكنى» (٢٦٤/٢).
ونحوُه في «المقتنى» (١٢٩/١).
و«القُتَبِيُّ: بِضَمِّ القافِ، وفَتحِ التاءِ المنقُوطَةِ مِن فَوقِها باثنَتَين، وكسرِ الباءِ المنقوطةِ بواحدةٍ. هذه النِّسبةُ إلى الجَدِّ، وإلى بَطنٍ مِن باهِلَةَ». «الأنساب» (٤٥١/٤).
وانظر: «توضيح المشتبه» (١٨٠/٧).

(٣) «الترغيب في فضائل الأعمال» (٢٦٦) رقم (٢٧٢) من طريقِ البغويِّ عن عمارِ بنِ نصرٍ عن بقيَّةَ به.
و«البحر الزخار» (٣٢٧/١٥) رقم (٨٨٧٨)، لكنْ ليس من هذا الطريقِ، إنما من طريقِ (طارقٍ وعبادٍ عن أبي الزناد)، وسيأتي قريباً، ولم أقفْ على طريقِ بقيةَ فيه.
وكذا لم يذكرْه الهيثميُّ في «كشفِ الأستارِ» ولا البوصيريُّ في «الإتحـافِ»، إنما ذكرا طريقَ (طارقٍ وعبادٍ) فقط. والله أعلم.

(٤) «الشهاب» (١١١/٢) رقم (٩٩٢) من حديثِ هبةِ الله بنِ إبراهيمَ الخولاني عن عليِّ بن =

ذَكْوَانَ ـ هوَ أبو الزِّنادِ ـ، وذكرَهُ(١).

= بُندارٍ عن الحسنِ بن أحمد بن فيل عن يحيى بن عثمان الحمصيِّ عن بقية به.
ورجالُ إسنادِه إلى (بقيَّةَ) ثقاتٌ إلا هبةَ اللهِ بن إبراهيم الخولاني، فإني لم أظفر له بترجمة.

(١) وأخرجه بنحوِه من هذا الوجه أيضاً: ابنُ أبي الدنيا في «الصبر» (٨٣) رقم (١١١)، من طريقِ محمدِ بن الحسين عن الحسينِ بنِ الحسنِ.
والحكيمُ الترمذيُّ في «نوادر الأصول» (٣١٨/١) رقم (٤٤٢) من طريق عمرَ بنِ أبي عمرَ عن محمدِ بنِ وهبٍ.
وابنُ عدي في «الكامل» (٤٠١/٦) من طريق محمدِ بنِ عبيدةَ المصِّيصيِّ عن هشامِ بنِ عمارٍ، و(٣٧/٢) من طريق صالحِ بن أبي الجنِّ عن اليُسَير بن موسى.
أربعتُهم عن بقيَّةَ به.
إسنادُه الأولُ: فيه محمدُ بنُ الحسينِ، وهو ابن عبيدٍ البُرجُلاني: قال أبو حاتم: «ذُكِرَ لي أن رجلاً سأل أحمدَ بنَ حنبلٍ عن شيءٍ من حديثِ الزُّهدِ فقال: عليكَ بِمُحمّد بنِ الحسينِ البُرجُلاني» «الجرح» (٢٩٩/٧)، وسئل عنه إبراهيمُ الحربي فقال: «ما علمتُ إلا خيراً» «تاريخ بغداد» (٢٢٣/٢)، وذكره ابنُ حبان في «الثقات» (٨٨/٩)، وقال الذهبي: «أرجو أنْ يكون لا بأسَ به» «الميزان» (٥٢٢/٣).
والحسينُ بنُ الحسنِ لم يتبيَّنْ لي من هو.
وإسنادُه الثاني: فيه عمرُ بن أبي عمرُ، وهو العبديُّ البلخيُّ [انظر: «المتفق والمفترق» (١٦١٢/٣)]، ولم أقف على كلامٍ فيه جرحاً أو تعديلاً.
وأما محمدُ بنُ وهبٍ، فهو ابنُ عطية الدمشقي: قال أبو حاتم: «صالح الحديث» «الجرح» (١١٤/٨)، ووثقه الدارقطني «سؤالات الحاكم» (٢٧٢).
وإسناده الثالث: فيه محمد بن عبيدةَ ـ وقيل: ابن عبدةَ ـ المصيصي: ترجم له السهمي في «تاريخ جرجان» (٤٠٢)، وابن عساكر في «التاريخ» (١٦٥/٥٤)، ولم أقف على كلام في حاله جرحاً ولا تعديلاً.
وأما إسنادُه الرابع: ففيه اليسيرُ بن موسى: له ذِكرٌ في «الإكمال» (٢٠٣/١)، و«توضيح المشتبه» (٥٤٣/١)، ولم أقف على كلامٍ فيه جرحاً أو تعديلاً.
وصالح بن أبي الجنِّ: هو ابنُ الأصبغِ بنُ أبي الجنّ المنبجي، له ترجمة في «تكملة الإكمال» (٨٠/٢)، ولم أقف على كلامَ فيه جرحاً أو تعديلاً.
والحاصل: أن هذه الأسانيدَ الأربعةَ معَ إسنادَ القضاعيِّ تقوى بمجموعِها لإثباتِ هذا الوجهِ؛ وهو: روايةُ بقيةَ عن معاويةَ عن أبي الزنادِ. والله أعلم.
إذا تقرَّرَ هذا فقد جاء الحديث عن بقية على الوجهين جميعاً:
الأول: عنه عن معاوية بن يحيى عن أبي بكر القتبي عن أبي الزناد. =

وأخرَجـهُ البيهقـيُّ(١)

= **والثاني**: عنه عن معاوية بن يحيى عن أبي الزناد.
والظاهر أن هذا من فعل بقية؛ مرَّةً روى الحديثَ على وجهِه عن معاويةَ عن أبي بكرٍ القتبيِّ عن أبي الزنادِ، ومرّةً أخرى سوَّى الإسنادَ؛ فرواه عن معاويةَ عن أبي الزنادِ، وأسقطَ القتبيَّ.
ومن عادة بقيةَ أيضاً أن يكنيَ الضعفاءَ والمجهولين كي لا يُتَفَطَّنَ لهم، قال أحمد: «إذا حدَّث (يعني: بقية) عن قومٍ ليسوا بمعروفينَ فلا»؛ يعني: لا تقبلوه، وقال ابنُ معينٍ: «إذا كنَّى ولم يسمِّ اسْمَ الرجلِ فليس يساوي شيئاً». «الجرح والتعديل» (٤٣٥/٢).
وأبو بكرٍ القُتَبيُّ مجهولٌ، ولعلَّه أحدُ الضعفاءِ فكناه بقيةُ لئلا يُعرَفَ.
وقد سئل أبو حاتمٍ عن هذا الحديثِ فقال: «هذا حديثٌ منكَرٌ، يُحتَمَلُ أن يكونَ بين معاويةَ وأبي الزنادِ عبادُ بن كثيرٍ». «العلل» (ص: ١٢٨٥/ المسألة: ١٨٧٠).
وقال أبو زرعة: «الصحيحُ ما رواه الدَّرَاوَرديُّ عن عبادِ بن كثيرٍ عن أبي الزنادِ، فبينَ معاويةَ بن يحيى وأبي الزنادِ عبادُ بن كثير». «العلل» (ص: ١٢٩٦/ المسألة: ١٨٩٢).
قلتُ: ظهر أنَّ الذي بين معاويةَ وأبي الزنادِ هو أبو بكرٍ القتبيُّ، ولعلَّه هو نفسه عبادُ بنُ كثيرٍ فكناه بقيةُ لئلا يعرف. فالله أعلم.
أما رواية الدَّراورديِّ عن عبادٍ عن أبي الزنادِ التي أشار إليها أبو زرعةَ فسيأتي الكلامُ عليها في موضِعها.
وقد استنكرَ هذا الحديثَ بهذا السندِ عددٌ من الأئمةِ، منهم:
أبو أحمدَ الحاكمُ؛ فقال: «هذا حديثٌ منكرٌ لا يحتَمِلُه أبو الزنادِ، وأبو بكرٍ القتبيُّ رجلٌ مجهولٌ لا يُدرَى مَن هو». «الكنى» (٢٦٤/٢).
وكذا استنكره ابن عدي في «الكامل» (١١٥/٤)، والذهبي في «المقتنى» (١٢٩/١).
(١) «الشعب» (٣٣٧/١٢) رقم (٩٤٨١) من طريقِ أبي محمَّدٍ الفاكهيِّ، وهو في «فوائده» (٢٨٨) رقم (١١١) من حديثِ عبدِالله بنِ أحمد بنِ أبي مسرَّةَ عن يحيى بن محمد الجاري عن الدَّراورديِّ.
وإسنادُه إلى الدَّرَاوَرديِّ حسنٌ:
عبدُاللهِ بنُ أحمدَ بنِ أبي مسرَّةَ: قال ابنُ أبي حاتم: «محلَّه الصدقُ». «الجرح» (٦/٥).
ويحيى بنُ محمدٍ الجاري (في «الشعب»: الحارثي، وهو خطأ): وثقه العجليُّ «معرفة الثقات» (٣٥٧/٢)، وقال ابنُ عديٍّ: «ليس بحديثِه بأسٌ» «الكامل» (٢٢٦/٧)، وذكره ابنُ حبان في «الثقات» (٢٥٩/٩) وقال: «يُغرِبُ»، وقال الدارقطني: «لا بأس به» «العلل» (٨٧/١٣). =

أيضاً وابنُ الشِّخِّيرِ(١) في «الثاني» من «فَوَائِدِه»(٢)، من طريقِ الدَّرَاوَرْدِيِّ(٣) عن عبَّادِ بنِ كَثِيرٍ(٤) وطارقِ بنِ عمّارٍ(٥)؛ كلاهُما عن أبي الزِّنادِ به بلَفظِ: «**أَنزَلَ اللهُ عَجَلَ المعونَةَ على قَدرِ المؤْنَةِ، وأَنزَلَ الصَّبرَ عندَ البَلاءِ**» لفظُ البَيهقيِّ، ولفظُ الآخَرِ: «**أَنزَلَ اللهُ المعونَةَ مَعَ شِدَّةِ المؤنَةِ، وأَنزلَ الصَّبرَ عندَ البَلاءِ**»(٦).

= وقال البخاريُّ: «يتكلمون فيه» «الكامل» (٢٢٦/٧)، وذكره العقيليُّ في «الضعفاء» (٤٢٨/٤)، وأعاده ابن حبان في «المجروحين» (٤٨٣/٢) وقال: «كان ممن ينفردُ بأشياءَ لا يتابَعُ عليها على قلَّةِ روايتِه كأنه كان يَهِمُ كثيراً، فمن هنا وقع المناكيرُ في روايتِه، يجبُ التَّنكُّبُ عمَّا انفرد من الرواياتِ، وإن احتجَّ به محتجٌّ فيما وافق الثقاتِ لم أرَ بذلك بأساً».

والحاصل: أنَّ هذا الرجلَ في مرتبةِ الصَّدوقِ الذي يُغرِبُ، فيتقى من حديثِه ما هو مظِنَّةُ الغرابةِ، وليس هذا الحديثُ منها؛ فقد توبع في روايتِه عن الدراورديِّ كما سيأتي قريباً.

(١) محمدُ بنُ عُبيدِاللهِ بنِ محمدِ بنِ الفتحِ، أبو بكرٍ الصَّيرَفِيُّ. سمعَ عبدَاللهِ بنَ إسحاقَ المدَائِنِيَّ، ومحمدَ بنَ محمدٍ البَاغَنْدِيَّ وجماعةً. روى عنه القاضي أبو العلاءِ الواسِطيُّ، وأبو القاسِمِ الأزهَرِيُّ وعدة. قال الخطيب: «كان صدوقاً». توفي سنةَ (٣٧٨).

«المؤتلف والمختلف» (١٤٢٥/٣)، و«تاريخ بغداد» (٣٣٣/٢).

(٢) واسمه «الفوائدُ المنتقاةُ الغرائبُ الحسانُ عن الشيوخِ العوالي».

وهو من مسموعاتِ الحافظِ ابنِ حجرٍ كما في «المعجم المفهرس» (٣٠٦)، وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٢٩٤/٢).

ومنه نسخةٌ مخطوطةٌ في «تشستربتي» برقم (٣٤١٣) ـ كما في «فهرسها» (٧٢/٢) ـ في أربعٍ وعشرينَ ورقةً، وعنها أخرى مصورةٌ في «مكتبة مركز الملك فيصل» برقمِ (٢٦١٠/ ١/ ف).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢١).

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠٣).

(٥) روى عن أبي الزنادِ، وروى عنه الواقديُّ والدراورديُّ.

ذكره العقيليُّ في «الضعفاء»، وابنُ حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: «تُكُلِّمَ فيه».

«التاريخ الكبير» (٣٥٥/٤)، «الضعفاء الكبير» (٢٢٧/٢)، «الثقات» (٣٢٧/٨)، «الكامل» (١١٥/٤)، و«ميزان الاعتدال» (٣٣٣/٢).

(٦) وأخرجه من هذا الوجه أيضاً: البزارُ في «مسنده» (٣٢٧/١٥) رقم (٨٨٧٨) من طريقِ محمدِ بنِ مسكين عن يحيى بنِ حسانَ. =

وقال البيهقيُّ: إنه «تَفَرَّدَ به عبَّادٌ وطارِقٌ، وقيلَ: عن عبَّادٍ عن طارقٍ[1]،

= وابنُ عدي في «الكامل» (١١٥/٤) من طريقِ محمدِ بن علي بن الوليد السلميِّ عن أبي مصعبٍ.

وابن بشرانَ في «أماليه» (٢٥٧/٢) رقم (١٤٥٩) من طريق الفاكهيِّ عن ابنِ أبي مسرَّةَ عن يحيى بنِ محمدٍ الجاري.

ثلاثتُـهم عن الدَّراورديِّ بـه.

وإسناده الأول صحيحٌ إلى الدراوردي:

محمدُ بنُ مسكين: هو ابن نُمَيلةَ اليماميُّ، ويحيى بنُ حسان: هو التِّنِّيسيُّ، وكلاهما ثقةٌ من رجالِ الشيخينِ.

وإسناده الثالث حسن، وقد تقدم الكلام عليه قريباً.

وقد جاء هذا الحديثُ من طريقينِ آخرين عن (الدراورديِّ عن طارقٍ عن أبي الزنادِ):

الأول: أخرجه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣٥٥/٤) من طريقِ ابنِ المديني عن معلَّى بنِ منصورٍ عن الدراورديِّ به.

وإسنادُه إلى الدراورديِّ صحيحٌ؛ معلَّى بنُ منصورٍ ثقةٌ من رجالِ الشيخينِ.

والثاني: أخرجه ابنُ عدي في «الكاملِ» (١١٥/٤) من طريقِ يعقوبَ بنِ كاسبٍ عن الدراورديِّ به.

وفي إسناده ضعفٌ:

يعقوبُ بنُ حميدِ بن كاسبٍ فيه خلافٌ بين النقادِ، والأرجحُ ـ والله أعلم ـ أنه ضعيفٌ، لكنَّ ضعفَه محتَمَلٌ، فطريقُه هذا قابلٌ للاعتضادِ بما سلف من الطرقِ الثابتةِ عن الدراورديِّ.

وروي الحديث عن (عباد بن كثير عن أبي الزناد) من طريقين آخرين غيرِ طريقِ الدراورديِّ، لكنهما ضعيفان جدّاً.

(١) أخرج هذا الوجه العقيليُّ في «الضعفاء» (٢٢٧/٢) من طريقِ عبدِالله بنِ أحمدَ عن يحيى بن محمد.

وابن عدي في «الكامل» (١١٥/٤) من طريق بُهلولِ بنِ إسحاقَ عن إبراهيمَ بن حمزةَ.

كلاهما عن الدَّراورديِّ عن عبادٍ عن طارقٍ به.

والطريقان إلى الدِّراورديِّ ثابتـان:

الأولُ: إسنادُه حسنٌ:

عبدُالله بن أحمدَ: هو ابنُ محمدِ بنِ حنبلَ.

ويحيى بن محمدٍ هو الجاري: تقدم الكلام فيه، وقد توبع.

والثاني: لا ينزل إسنادُه عن الحسنِ أيضاً:

بهلولُ بن إسحاقَ وثقه الدارقطنيُّ. «سؤالاتِ السهمي» (١٨٠). =

= وإبراهيمُ بن حمزةَ هو الزبيريُّ: قال أبو حاتم: «صدوق» «الجرح والتعديل» (٩٥/٢)، وقال النسائي: «لا بأس به» (مشيخة النسائي/ ٦١).

• **والحاصل**: من هذه الطرق أنَّ عبدَالعزيزِ بن محمدٍ الدراورديَّ قد اختلفَ الرواةُ عليه:

فمرَّة قالوا: (عن الدَّراورديِّ عن طارقٍ وعبادٍ عن أبي الزنادِ)، وهي رواية يحيى التنيسيِّ ويحيى بن محمدٍ الجاري.

ومرَّةً قالوا: (عن الدراوردي عن طارقٍ عن عبادٍ عن أبي الزنادِ)، وهي رواية إبراهيمَ بنِ حمزةَ الزبيريِّ ويحيى الجاري أيضاً.

والوجه الأول عن الدَّراورديِّ أقوى؛ يحيى التنيسيُّ فوق إبراهيمَ بنِ حمزةَ بدرجاتٍ، لا سيِّما وقد تابعه في روايتِه عن (الدَّراورديِّ عن طارقٍ ـ فقط ـ عن أبي الزنادِ) ثقةٌ آخرُ، وهو معلَّى بنُ منصورٍ، وهو من رجالِ الصحيحين.

لكنَّ الأظهرَ عندي ـ والله أعلم ـ أنَّ هذا الاضطرابَ من الدَّراورديِّ نفسِه؛ فهو وإنْ كان ثقةً في نفسِه إلا أنه سيِّء الحفظِ كما ذكر أبو زرعة «الجرح والتعديل» (٣٩٦/٥)، ولذا فقد يحدِّثُ على سبيلِ التوهُّم فيقعُ في حديثِه الوهمُ والغلطُ كما ذكرَ ابنُ سعدٍ «الطبقات» (٥/ ٤٢٤)، وابنُ حبانَ «الثقات» (١١٦/٧)، والساجيُّ كما في «تهذيب التهذيب» (٣١٦/٦)، وذكر الإمامُ أحمدُ أنه كان يحدِّثُ من كتبِ غيرِه فيخطئُ كما في «الجرح والتعديل» (٣٩٦/٥).

ويؤيِّدُ ذلك أنَّ يحيى بنَ محمد الجاري رواه عن الدَّراورديِّ على الوجهين جميعاً، فيظهر أنَّ الدراورديَّ كان يضطربُ في روايتِه؛ فمرةً يقول: (عن طارقٍ وعبادٍ عن أبي الزنادِ)، ومرةً: (عن طارقٍ عن عبادٍ عن أبي الزنادِ). والله أعلم.

فالأشبه ـ والله أعلم ـ أنَّ الحملَ في هذا الحديث على الدراوردي، وهو أولى من توهيم الثقة وسلوك مسلك الترجيح بين الروايات. والله أعلم.

• هذا، وقد روي هذا الحديثُ من وجهينِ آخرينِ عن أبي الزنادِ لم يذكرهما المصنفُ رحمه الله:

الأول: أخرجه ابنُ عدي في «الكامل» (٣٧/٢) من طريقِ صالحِ بنِ أبي الجنِّ عن اليُسيرِ بن موسى عن بقيَّة عن معاويةَ بنِ يحيى وأبي بكرِ بن أبي مريمَ عن أبي الزنادِ به.

وهو بهذا السياقِ منكرٌ:

صالحُ بنُ أبي الجنِّ واليسيرُ بنُ موسى لم أقف لهما على ترجمةٍ، وقد تقدَّما.

وقد خالفَ هذا السِّياقُ الوجوهَ الثابتةَ عن بقيَّةَ في روايته عن معاويةَ بنِ يحيى فقط، دون ذكرِ ابنِ أبي مريمَ في إسنادِه.

ولذا قال ابن عدي عقبه: «وأبو بكرِ بنُ أبي مريمَ في هذا الإسنادِ غيرُ محفوظٍ، =

وهُو أَصَحُّ»، قال: «ورَواهُ أيضاً عمرُ بنُ طَلحةَ[١] عن محمَّدِ بنِ عَمروٍ[٢] عن أبي سَلَمَةَ عن أبي هُرَيرةَ نحوَهُ»[٣].

وعندَه[٤] أيضاً من حديثِ ابنِ أبي الحَوَارِيِّ[٥]: حدَّثنا عبدُالعزيزِ بنُ

= ولم يُذكر لنا في هذا الإسنادِ عن بقيةَ فقال: عن معاويةَ بنِ يحيى وأبي بكرِ بن أبي مريمَ عن أبي الزنادِ».

والوجه الثاني: ذكره ابن عديٍّ معلَّقاً في «الكامل» (٢٣٨/٦) عن محمدِ بنِ عبدالله ـ ويقال: ابن حسنٍ ـ عن أبي الزنادِ به، وذكر عن البخاريِّ أنه قال: «لا يتابَعُ عليه، لم يَسمعْ».

(١) ابن علقمةَ بنِ وقَّاصٍ اللَّيثِيِّ المدنيِّ، صدوقٌ، من السابعة. بخ. «التقريب» (٤١٤).

(٢) في الأصل و«ز»: (عن محمدٍ عن ابنِ عمرو)، والتصويب من «م» و«د».
ومحمد بن عمرو: هو ابن علقمة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٣٢).

(٣) «شعب الإيمان» (٣٣٧/١٢) رقم (٩٤٨٤).
وأسنده من هذا الوجهِ ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٤٦/٥) من طريق محمدِ بنِ عليِ بنِ الوليدِ السُّلَميِّ عن أبي مصعبٍ عن عمرَ بنِ طلحةَ به.
ولا يثبُتُ عن عمرَ بن طلحةَ أصلاً:
فيه محمدُ بنُ عليِّ بنِ الوليدِ السلميُّ: قال الإسماعيليُّ: «منكر الحديث» «المعجم» (١١٢)، وقال الذهبيُّ: «روى أبو بكرٍ البيهقيُّ حديثَ الضَّبِّ من طريقِه بإسنادٍ نظيفٍ، ثم قال البيهقيُّ: الحملُ فيه على السُّلَميِّ هذا. قلتُ: صدقَ واللهِ البيهقيُّ؛ فإنه خبرٌ باطلٌ» «الميزان» (٦٥١/٣).
وخلاصة القولِ: أنَّ هذا الحديثِ ليس من طرقِه ما يصحُّ البتَّةَ، ولا تتقوَّى بمجموعِها لشدَّةِ ضعفِها. والله أعلم.
• وقد روي نحوُ هذا المتنِ أيضاً من حديث أنسٍ ﷺ: أخرجه أبو جعفر بن البختري، كما في «مجموع مصنفاته» (١٣٨) رقم (٥٨).
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه داودُ بنُ المحبَّر: قال ابن المديني: «ذهبَ حديثُه»، وقال البخاري وأبو حاتم: «منكرُ الحديثِ». «التاريخ الكبير» (٢٤٤/٣)، و«الجرح» (٤٢٤/٣).

(٤) «شعب الإيمان» (٣٣٧/١٢) رقم (٩٤٨٢)، بإسنادٍ صحيحٍ.

(٥) أحمدُ بنُ عبدِاللهِ بنِ ميمونِ بنِ العباسِ بنِ الحارثِ التَّغْلِبيُّ ـ بفتح المثناةِ، وسكون المعجمةِ، وكسرِ اللامِ ـ، يُكنى أبا الحسنِ بنَ أبي الحَوَارِيِّ ـ بفتح المهملةِ والواوِ الخفيفةِ، وكسرِ الراءِ ـ، ثقةٌ زاهدٌ، من العاشرةِ، مات سنةَ ستٍّ وأربعينَ. د ق. «التقريب» (٨١).

(عُمَير)[١] قالَ: «أوحَى اللهُ ﷻ إلى دَاودَ ﵇: يا داودُ، اصبِرْ على الـمُؤنَةِ تَأتِكَ المعُونَـةُ، وإذا رَأيتَ لي طَالِباً فكُنْ لهُ خَادِماً».

٢٥٧ حديث: «**إنَّ مِنَ الذُّنُوبِ ذُنُـوباً لا يُكَفِّرُها الصَّلاةُ ولا الصَّومُ ولا الحَجُّ، ويُكَفِّـرُها الـهَمُّ في طَلَبِ المَعِيشَـةِ**».

الطَّبَرانيُّ وأبو نُعَيم في «الحِليَةِ»[٢] عن أبي هُرَيرَةَ [ق٥٨/أ] بِهِ مَرفُوعاً، وهُوَ عِندَ الخَطيبِ أيضاً في «تَلخِيصِ الـمُتَشَابِـهِ»[٣]

وفي لَفظٍ: «**عَرَقُ الجَبِينِ**»[٤] بَدَلَ «**الهَمُّ**».

---

(١) في النسخ الأربع (عمر)، وهو خطأ، والتصويب من المصادر.
وهو: أبو الفقيرِ الخراسانيُّ الزاهدُ، نزيلُ دمشقَ. روى عن أبي سليمانَ الدارانيِّ، وحجَّاجِ بنِ محمدٍ وغيرِهما، وروى عنه: أحمدُ بنُ أبي الحواري وإبراهيمُ بنُ أيوبَ الحورانـيُّ.
انظر: «تاريخ دمشق» (٣٦/٣٣٢).

(٢) «المعجم الأوسط» (١/٣٨) رقم (١٠٢)، و«الحلية» (٦/٣٣٥) عن الطبرانيِّ، من حديث محمّدِ بن سلَّامٍ المصري عن يحيى بن عبدالله بن بكيرٍ عن مالك بن أنس عن محمد بن عمرو عن أبي سلمةَ عن أبي هريرة ﵁ به.

(٣) «تلخيص المتشابه في الرسم» (١٢٤)، من طريق محمد بن سلَّام عن يحيى بن عبدالله بن بكير بالإسناد نفسه.
وأخرجه أيضاً الدارقطني في «الغرائب»، كما في «اللسان» (٧/١٦٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٢٠٠)؛ من طريقِ محمدِ بن سلَّام عن يحيى بن بكير به.
وهو موضوع، والحملُ فيه على محمدِ بن سلَّامٍ كما قالَ الدارقطنيُّ. انظر: «اللسان» (٧/١٦٧).
وقال الخطيب: «روى عن يحيى بن بكيرٍ حديثاً منكراً»، وساق الحديثَ.
«تلخيص المتشابه» (١٢٤).
وقال الذهبي: «حدَّث عن يحيى بن بكير عن مالـكٍ بخبـرٍ موضـوعٍ» «الميزان» (٣/٥٦٨)، قـال الحافظ في «اللسان» (٧/١٦٦): «والخبر المذكورُ عن أبي هريرةَ رفعَه»، وساق الحديثَ.

(٤) لم أقف على هذا الوجهِ مسنداً في شيءٍ من دواوينِ السُّنَّةِ، لكن ذكره الرافعيُّ في «الشرح الكبير» (١٢/١٥٧) بهذا اللفظِ، ولما خرَّجه ابنُ الملقِّنِ في «البدر المنير» (٩/٤٠٤) لم يخرِّجْه بهذا اللفظِ، وإنما باللفظِ السابقِ. والله أعلم.

وللدَّيلَمِيِّ(١) عن أبي هُرَيرَةَ مَرفُوعاً: «**إنَّ في الجنَّةِ دَرَجَةً لا يَنالُها إلا أصحَابُ الهُمُومِ**»؛ يَعني: في المَعِيشَةِ.

ولأَبي سُلَيمَانَ الدَّارَانِيِّ(٢): «**مَن بَاتَ تَعِباً مِن كَسْبِ الحَلالِ؛ فَاللهُ عَنهُ رَاضٍ**»(٣).

---

(١) «الفردوس» (٢١٩/١) رقم (٨٤٠)، وأسنده ولدُه، كما في «الزهر» [١/ق (١٤٤/أ)]، من طريقِ أبي نعيم، وهو في «أخبار أصبهان» (٢٦٢/٢)، من طريق محمدِ بنِ عبدِالله أبي بكرٍ المفتوليِّ عن حاجِبِ بنِ أركينَ عن سيارِ بنِ نصرٍ عن محمدِ بنِ عبدِالله المروزيِّ عن الفضلِ بنِ موسى عن محمدِ بنِ عمروٍ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه به، قال أبو سلمةَ: فقلتُ لأبي هريرةَ: الهمومُ في المعيشةِ؟، قال: نعم.

ومحمدُ بنُ عبدِالله المفتولي: ترجم له أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٦٢/٢) ترجمةً مختصرةً، وكذا السمعانيُّ في «الأنساب» (٣٥٦/٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وسيار بن نصر أبو الحكم البغدادي: ترجم له الخطيب في «التاريخ» (٢٧٣/٩)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ومحمدُ بنُ عبدالله المروزيُّ لم يتبين لي من هو، وغالبُ الظنِّ أنَّه قد تحرَّفَ من (محمدِ بنِ عبدِالعزيز)؛ فالمذكورُ في شيوخِ سيَّارِ بن نصرٍ وتلاميذِ الفضلِ بنِ موسى هو (محمدُ بنُ عبدالعزيزِ بن أبي رِزْمَةَ المروزي)، ولم يُذْكَرْ في شيوخِ سيَّارٍ ولا في تلاميذِ الفضلِ رجلٌ اسمُه محمد بن عبدالله المروزي.

ومحمد بن عبدالعزيز بن أبي رِزْمة أخرج له البخاريُّ، ووثقه النسائيُّ، كما في «تهذيب الكمال» (١٠/٢٦).

(٢) عبدُالرَّحمٰنِ بنُ أحمدَ بنِ عَطيَّةَ العَنْسِيِّ الدَّارَانِيِّ، الإمامُ الكبيرُ، زاهِدُ العَصرِ. كان واسطيّاً سكنَ دِمشقَ. روى عن الثوري وعلي بن الحسن بن أبي الرَّبيع، حدَّث عنه أحمد بن أبي الحَوَاري وعبدالعزيز بن عمير وجماعةٍ. ذكره ابنُ حبانَ في «الثقات» وقال: «من أفاضلِ أهلِ زمانِه وعُبَّادِهم، وخيارِ أهل الشام وزهَّادِهم». مات سنةَ خمسٍ ومائتين.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢١٤/٥)، «الثقات» (٣٧٦/٨)، «حلية الأولياء» (٢٥٤/٩)، «تاريخ بغداد» (٢٤٨/١٠)، «تاريخ دمشق» (١٢٢/٣٤)، و«الرّوضة الرَّيّا» (٨١).

والدَّارانِيُّ نسبةً إلى (دَارِيَّا)، وهي قريةٌ كبيرةٌ حسنةٌ من قرى غُوطَةِ دِمشقَ.

انظر: «الأنساب» (٤٣٦/٢).

(٣) ذكره الرافعيُّ في «التدوين في أخبار قزوين» (٢٦١/٢) من طريقِ عبيدِالله بنِ محمدِ عن =

٢٥٨ **حديث: «إِنَّ مِنَ الشِّعرِ حِكمَةً».**

البخاريُّ[١] مِن حديثِ عبدِالرَّحمٰنِ بنِ الأَسْوَدِ بنِ عبدِ يَغُوْثَ[٢] عَن أُبَيِّ بنِ كَعبٍ، والتِّرمِذِيُّ[٣] مِن حديثِ عاصِمٍ عَن زِرٍّ[٤] عَن عبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ؛ كِلاهُما بهِ مَرفُوعاً.

ولأبي دَاوُدَ والتِّرمِذِيِّ[٥] مِن حديثِ سِمَاكِ بنِ حَربٍ عَن عِكرِمَةَ عَن ابنِ عبَّاسٍ رَفَعَهُ: «**إِنَّ مِنَ الشِّعرِ حُكْماً**»[٦]، وأَوَّلُهُ عِندَ أبي دَاودَ: جَاءَ أَعرَابِيٌّ

= أبي بكرِ بنِ مِقسَمٍ عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ عن أحمدَ بنِ أبي الحواريِّ عن أبي سليمانَ الدارانيِّ.

وإسنادُه صحيحٌ؛ رواتُه ثقاتٌ:

عبيدالله بن محمد: هو ابنُ أحمدَ أبو القاسم السقطيُّ: وثقه الذهبيُّ. «السير» (٢٣٦/١٧).

وأبو بكرِ بنُ مقسمٍ: هو محمدُ بنُ الحسنِ بنِ يعقوبَ العطارُ المقرئ: وثقه الخطيبُ. «تاريخ بغداد» (٢٠٦/٢).

وإسحاق بن إبراهيم: هو ابن أبي حسان الأنماطي: وثقه الدارقطني. «سؤالات السهمي» (١٧١).

وأحمد بن أبي الحواري: هو ابنُ عبدالله بن ميمونٍ، وهو ثقةٌ، وقد تقدمت ترجمته.

(١) «الصحيح» (الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه) رقم (٦١٤٥).

(٢) ابن وَهبِ بنِ عبدِ مَنافِ بنِ زُهْرةَ الزُّهريِّ، ولد على عهدِ النبيِّ ﷺ ومات أبوه في ذلك الزمان فعُدَّ لذلك في الصحابة، وقال العجلي: من كبار التابعين. خ د ق. «التقريب» (٣٣٦).

(٣) «الجامع» (الاستئذان والآداب، باب ما جاء أن من الشعر حكمة) رقم (٢٨٤٤).

(٤) زِرُّ - بكسرِ أوله، وتشديدِ الراءِ - بنُ حُبَيشٍ - بمُهمَلةٍ وموحَّدَةٍ ومُعجَمةٍ، مُصَغَّر - ابنُ حُباشَةَ - بضمِّ المهملة، بعدها موحَّدةٌ ثم معجمةٌ - الأَسَديُّ الكوفيُّ، أبو مَريمَ، ثقةٌ جليلٌ مُخَضْرَمٌ، مات سنةَ إحدى أو اثنتينِ أو ثلاثٍ وثمانين، وهو ابنُ مائةٍ وسبعٍ وعشرينَ. ع. «التقريب» (٢١٥).

(٥) «السنن» (الأدب، باب ما جاء في الشعر) رقم (٥٠١١)، و«الجامع» (الأدب، باب ما جاء أن من الشعر حكمة) رقم (٢٨٤٥)؛ كلاهما من طريق أبي عوانة عن سِمَاكٍ به.

(٦) وأخرجه من حديثِ سماكٍ عن عكرمةَ جماعةٌ، منهم:

١ - من طريق أبي عوانةَ عنه: الطيالسيُّ (٣٩٤/٤) رقم (٢٧٩٢)، وأحمد (٤٨٦/٤) =

إلى النَّبِيِّ ﷺ، فَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ بِكَلامٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إنَّ مِنَ البَيَانِ سِحراً، وإنَّ»**، وذَكَرَهُ.

وعِندَ الطَّبَرانيِّ(١) ـ مِن حديثِ زَائِدَةَ عَن سِمَاكٍ ـ فِيهِ جُملَةٌ أُخرى، وَهِيَ:

= رقم (٢٧٦١)، والبخاريُّ في «الأدب المفرد» (٣٠١) رقم (٨٧٢)، وأبو يعلى (٢٢٠/٤) رقم (٢٣٣٢)، وابنُ حبانَ في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (٩٦/١٣) رقم (٥٧٨٠).

٢ ـ من طريقِ شعبةَ عنه: ابن البختري، كما في مجموع مصنفاته (١٥٦) رقم (٩٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٨٧/١١) رقم (١١٧٦٠).

٣ ـ من طريق زائدةَ بنِ قدامةَ عنه: ابنُ أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٩/١٣) رقم (٢٦٥٣٠)، وأحمد في «المسند» (٢٤٥/٤) رقم (٢٤٢٤)، وابنُ ماجه في «السنن» (الأدب، باب الشعر) رقم (٣٧٥٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٨٨/١١) رقم (١١٧٦٣).

وكما هو معلومٌ فإن الأئمةَ قد تكلَّموا في روايةِ سماكٍ عن عكرمةَ، وقالوا بأن روايتَه عن عكرمةَ خاصَّةً مضطربةٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٠٤/٤).

لكن قد روى عنه هذا الحديثَ شعبةُ، وذكرَ بعضُ الأئمةِ أنَّ روايةَ شعبةَ عن سماكٍ مستقيمةٌ وإن كانت عن عكرمةَ:

قال يعقوبُ بن شيبة: «وروايتُه عن عكرمةَ خاصَّةً مضطربةٌ، وهو في غيرِ عكرمةَ صالحٌ، وليس من المتثبِّتينَ، ومن سمع منه قديماً مثلُ شعبةَ وسفيانَ فحديثُهم عنه صحيحٌ مستقيمٌ». انظر: «تهذيب الكمال» (١٢٠/١٢).

وقال الدارقطنيُّ: «سِماكُ بنُ حربٍ: إذا حدَّث عنه شعبةُ والثوريُّ وأبو الأحوص فأحاديثُهم عنه سليمةٌ، وما كان عن شَريكِ بن عبدالله وحفصِ بن جُميعٍ ونظرائِهم ففي بعضِها نَكارَةٌ». «سؤالات السلمي» (١٨٩).

ثم إنَّ جماعةً من الثقاتِ رووا هذا الحديثَ عن سماكٍ على وجهٍ واحدٍ، ولم يروِ أحدٌ غيرُهم عن سماكٍ الحديثَ على غيرِ هذا الوجهِ، وأحاديثُ سماكٍ عن عكرمةَ التي وقع فيها الاضطرابُ لا بدَّ أن يكونَ فيها اختلافٌ ما في الإسنادِ أو المتنِ.

فالظاهرُ أنَّ هذا الحديثَ مما قد ضبطه سماكٌ، وأنه مما يُنتقى من حديثِه عن عكرمةَ. والله أعلم.

والحديث صححه الترمذي وابن حبان وغيرهما.

(١) «المعجم الكبير» (٢٨٨/١١) رقم (١١٧٦٣)، من طريق موسى بن هارون عن ابن راهويه عن أبي أسامة عن زائدة به.

كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَمَثَّلُ مِنَ الأَشعَارِ: «وَيَأتِيْكَ بِالأَخبَارِ مَنْ لَم تُزَوِّدِ»(١)، قَالَ:

(١) وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٨٤/١٣) رقم (٢٦٥٣٧)، ومن طريقه عبدُ بنُ حميدٍ (٢٠٩) رقم (٦١٤)، وهو عند الطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (٦٥٩/٢) رقم (٩٧٤)، وأبي الشيخ في «الأمثال» (٤٦) رقم (١١)؛ كلُّهم من طريق أبي أسامة عن زائدة به.
وإسنادُه ضعيفٌ لرواية سماكٍ عن عكرمةَ، وقد تقدَّم ما فيها.
• وروي من وجهٍ آخرَ عن زائدةٍ: أخرجه ابنُ عساكرٍ في «التاريخ» (٤/١٧) من طريقَ أحمدَ بن بكرٍ البالسيِّ عن خلفِ بنِ تميمٍ عن زائدةَ عن منصورٍ عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما به.
وسندُه منكرٌ، والحملُ فيه على أحمدَ بنِ بكرٍ البالسيِّ؛ قال ابنُ عدي: «روى أحاديثَ مناكيرَ عن الثقات» «الكامل» (١٨٨/١)، وقال الدارقطنيُّ: «غيرُه أثبتُ منه» «اللسان» (٤١١/١).
وقد خالفَ في سياقِ الإسنادِ أبا أسامةَ؛ فقد رواه عن زائدةَ عن سماكٍ، ورواه البالسيُّ عن خلفِ بن تميم عن زائدةَ عن منصورٍ.
• وقد روي نحوُه من وجهٍ آخرَ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما:
أخرجه البخاريُّ في «الأدب المفرد» (٢٧٧) رقم (٧٩٣)، وابن عدي في «الكامل» (١٠٩/٦)؛ من طريق سفيان الثوريِّ عن ليثِ بنِ أبي سُلَيم عن طاوسَ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قال: «**إنها كلمةُ نَبِيٍّ: ويأتِيكَ بالأَخبارِ مَن لم تُزَوِّدِ**».
وسندُه ضعيفٌ؛ ليث بن أبي سليم اختلط جدّاً ولم يتميز حديثُه فترك، وقد تقدم مراراً.
• وللحديثِ شاهدٌ من حديثِ عائشةَ رضي الله عنها، وهو عنها من طرقٍ أربعةٍ:
الأول: عند لُوَين في «جزء من حديثه» (٧٠) رقم (٥٦)، ومن طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٩٢/١)، وهو أيضاً عند أبي يعلى في «مسنده» (٣٥٨/٨) رقم (٤٩٤٥)؛ من طريق الوليدِ بن أبي ثور عن سماكٍ عن عكرمةَ قال: سألتُ عائشة رضي الله عنها: هل كان رسولُ اللهِ ﷺ يتمثَّلُ بشيءٍ من الشعرِ؟، قالت: كان يقول: «**ويأتِيكَ بالأَخبارِ مَن لم تُزَوِّدِ**».
وإسنادُه ضعيفٌ:
الوليدُ بنُ أبي ثورٍ ضعفه أحمدُ والنسائي، كما في «الكامل» (٧٦/٧)، وقال أبو زرعة: «في حديثِه وهيٌ»، وقال أبو حاتم: «شيخ، يُكتب حديثُه ولا يحتجُّ به». «الجرح» (٣/٩).
إلا أنه قد توبعَ على روايتِه هذه: تابعه ابنُ جريج كما عند البيهقيِّ في «الكبرى» (الشهادات، باب شهادة الشعراء) (٢٣٩/١٠) من طريقِ الحسنِ بن علي بن عفان عن أبي أسامة عن ابن جريج: حدثنا سماكُ بنُ حربٍ عن عكرمةَ قال: سُئِلت عائشةُ رضي الله عنها... الحديثَ. =

= والحسنُ بنُ عليِّ بنِ عفانَ العامريُّ: قال ابن أبي حاتم: «صدوق» «الجرح» (٢٢/٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٨١/٨)، ووثقه الدارقطني «سؤالات الحاكم» (١٠٨).

وقد سبق أنَّ زائدةَ بنَ قدامةَ رواه عن سماكٍ عن عكرمةَ عن ابن عباسٍ، فالظاهرُ أنَّ الحديثَ واحدٌ وأن هذا الاضطرابَ من سماكٍ في روايتِه عن عكرمةَ. والله أعلم.

وعلى كلِّ حالٍ فالطريقُ ضعيفٌ لروايةِ سماكٍ عن عكرمةَ.

الطريق الثاني: أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٢٤/٤٠) رقم (٢٤٠٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (٣٦٦/٩) رقم (١٠٧٦٧)؛ من طريق هُشَيم قال: أنبأنا مُغيرةُ عن الشعبيِّ عن عائشة قالت: كان رسولُ ﷺ إذا استَرَاثَ الخبَرَ تمثَّل فيه ببيتِ طَرَفَةَ: ويأتيكَ بالأخبارِ مَن لم تُزَوِّدِ.

ورجالُه ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ، إلا أنه منقطعٌ؛ الشعبيُّ لم يسمعْ من عائشةَ. «المراسيل» (١٥٩).

والمغيرةُ ـ هو ابنُ مِقسَم الضبيُّ ـ مدلسٌ وقد عنعنَ. «تعريف أهل التقديس» (١٥٥).

الطريق الثالث: أخرجه إسحاقُ بن راهويه في «مسنده» (٨٩٨/٣) رقم (١٥٨٢)، وأحمد (٥١٦/٤١) رقم (٢٥٠٧١)، والبخاريُّ في «الأدب المفرد» (٢٠٠) رقم (٨٦٧)، والترمذيُّ في «الجامع» (الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشعر) رقم (٢٨٤٨)، والنسائيُّ في «الكبرى» (٣٦٧/٩) رقم (١٠٧٦٩)؛ كلهم من طرقٍ عن شريكٍ عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشةَ به.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ شَريكٌ النخعيُّ سيء الحفظِ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٩٣/٤).

وأما المقدامُ وأبوه: فكلاهما ثقةٌ من رجالِ مسلم.

ولشريك متابَعَةٌ: أخرجها الطبريُّ في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (٦٥٨/٢) رقم (٩٧٣)؛ من طريق سفيان بن وكيع عن أبي أسامة عن مِسعَر عن المقدامِ بن شريح به.

وإسنادُه ضعيفٌ أيضاً:

فيه سفيان بن وكيع: قال البخاري: «يتكلمون فيه لأشياءَ لقَّنُوه» «التاريخ الصغير» (٣٥٥/٢)، وليَّنه أبو حاتم والدارقطنيُّ. أنظر: «الجرح» (٢٣٢/٤)، و«سؤالات السلمي» (١٨٠).

وآفته أنه ابتليَ بورَّاقِ سوءٍ أدخلَ عليه ما ليس من حديثه، فقيل له في ذلك فلم يرجعْ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٣١/٤)، و«المجروحين» (٤٥٦/١).

قال ابن حبان: «وهو من الضَّربِ الذي ذكرتُه مِراراً أنْ لو خَرَّ من السماء فتَخطَفُه =

نَعَمْ[١].

= الطيرُ أحبُّ إليه من أن يكذبَ على رسولِ اللهِ ﷺ، ولكنهم أفسدوه». «المجروحين» (٤٥٦/١).

والطريق الرابع: أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الأدب/ الرخصة في الشعر) (٣٠٦/١٣) رقم (٢٦٥٨٤)، والنسائي في «الكبرى» (عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا استراث الخبر) (٣٦٦/٩) رقم (١٠٧٨٦)؛ من طريق محمد بن الحسنِ التلِّ عن أبي عوانةَ عن إبراهيمَ بنِ مهاجرٍ عن عامرٍ عن عائشةَ.

وإسناده ضعيفٌ أيضاً:

محمدُ بنُ الحسنِ التلِّ: هو ابن الزبيرِ الأسديُّ الكوفيُّ، ضعفه عثمان بن أبي شيبة «تاريخ أسماء الثقات» (٢١٠)، وقال أبو داود: «صالح، يكتب حديثه» «تهذيب الكمال» (٦٩/٢٥)، وقال أبو حاتم: «شيخ» «الجرح» (٢٢٦/٧)، وقال الحافظ: «صدوق فيه لين» «التقريب» (٤٧٤).

وإبراهيم بن مهاجر: هو البجلي الكوفي، وحالُه قريبٌ من سابقِه: قال يحيى القطان: «لم يكن بالقوي»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي...، محلُّه عندنا محلُّ الصدقِ...، يكتب حديثُه ولا يحتجُّ بحديثِه» «الجرح» (١٣٣/٢).

وعامرٌ: هو ابنُ مصعبٍ، ويقال في اسمه: مصعبُ بنُ عامرٍ: ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٩٢/٥)، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي» «سؤالات الحاكم» (٢٥٦).

وفي إسنادِه انقطاعٌ بين عامرِ بنِ مصعبٍ وعائشةَ ﵂. انظر: «الكاشف» (٥٢٦/١).

والحاصلُ: أنَّ طرقَ هذا الحديثِ لا يثبت منها شيءٌ منفرداً، لكن طرقَه الثلاثةَ الأخيرةَ ليس فيها ما هو شديدُ الضعفِ، فترقى بمجموعها إلى الحسنِ. والله أعلم.

والحديث صححه الترمذيُّ، والحافظ في «التلخيص» (٢٧٥/٣)، والألباني في «الصحيحة» (٨٩/٥).

• قوله: «ويأتيك بالأخبارِ مَن لم تُزَوِّدِ» عَجُزُ بيتٍ مشهورٍ لطَرَفَةَ بنِ العبدِ البَكريِّ من مُعَلَّقتِه «ديوان طرفة» (٣٨)، وصدرُه: «ستُبدِي لكَ الأيـامُ ما كُنتَ جاهلاً»، وقد ورد مصرَّحاً بنسبتِه له في بعضِ طرقِ حديثِ عائشةَ كما سبق.

(١) إيراد المصنفِ لهذه اللفظة (نَعَم) في هذا السياقِ يوهمُ أنها من الحديثِ، والواقعُ أنها من كلامِ بعضِ رواتِه؛ وهو أبو أسامة، وبسياقِ الحديثِ كاملاً بمتنِه وإسنادِه يتَّضحُ موقِعُها:

قال الطبراني: حدثنا موسى بن هارون: حدثنا إسحاقُ بن راهَويَه قال: قلتُ لأبي أسامة: أحدَّثكم زائدةُ عن سماكِ بن حربٍ عن عكرمةَ عن ابن عباسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «**إنَّ من الشِّعرِ حُكماً، وإنّ من البيانِ سِحراً**»، وكان رسولُ اللهِ ﷺ يتمثَّلُ من الأشعارِ: ويأتيكَ بالأخبارِ مَن لم تُزَوِّدِ؟، قال: نَعَمْ.

وعِنـدَهُ[١] مِن حديـثِ مَطَرٍ الوَرَّاقِ[٢] عَن أبي يَزِيدَ الـمَدِينِيِّ[٣] عَن ابنِ عبَّاسٍ رَفَعَـهُ: «**إنَّ مِنَ الشِّعـرِ حُكْـماً، وإنَّ مِنَ البَيَانِ سِحـراً**»[٤].

---

(١) أي: الطبراني في «الكبير» (١٢/٢٠٠) رقم (١٢٨٨٨)، من طريق محمد بن عثمان بن مخلد الواسطي قال: وجدتُ في كتاب أبي: حدثنا سلّام أبو المنذر عن مطرٍ الورَّاقِ عن أبي يزيدَ المدينيِّ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما، وساق الحديث.

(٢) ستأتي ترجمته قريباً في أثناء تخريج الحديث.

(٣) نزيل البصرة، مقبول، من الرابعة. خ س. «التقريب» (٦٨٥).

(٤) وأخرجه من هذا الوجه أيضاً ابن عدي في «الكامل» (٣/٣٠٦) من طريق إسحاق بن عبدالله الكوفي البزاز عن محمد بن عثمان بن مخلد الواسطي به.
واختلفَ على سلَّامٍ أبي المنذر في إسنادِه: فأخرجه تمام في «فوائده» (٢/١٨٨) رقم (١٤٩٢) من طريق خيثمة بن سليمان عن صالح جزرة عن محمد بن عمر عن سلام أبي المنذر عن مطرٍ الوراق عن عبدالله بن بُريدةَ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما به.
والطريق الأولُ: (طريق الطبراني وابن عدي): إسنادُه إلى سلَّام ضعيفٌ؛ فيه انقطاعٌ بين محمد بن عثمانَ وأبيه، فتحمُّلُه عنه وِجادةٌ، ومن المقرَّرِ عند أهل العلمِ أن الوِجادةَ ليست من طرقِ التحمُّلِ المعتبرةِ.
وكلٌّ من ترجم لمحمدِ بنِ عثمان لم يذكر أنَّ له روايةً عن أبيه، ولم أقف على روايةٍ له عن أبيه غير هذا الحديثِ، وهو مما يزيد هذه الوجادةَ وهناً. والله أعلم.
ومحمدُ بنُ عثمانَ ليس في مرتبةِ الثقاتِ المتقنينِ؛ فليس فيه إلا قولُ أبي حاتم: «شيخ»، وقول ابنه: «صدوق» «الجرح» (٨/٢٥).
وقد خولفَ في سياقِ سند الحديثِ، ومخالفُه ثقةٌ، فالطريقُ الثاني صحيحُ السند إلى سلَّام:
خيثمةُ بنُ سليمانَ: ثقةٌ حافظٌ. انظر: «تاريخ دمشق» (١٧/٦٨).
ومحمد بن عمر هو القصبي: وثقه ابن معين. «الدوري» (٤/٣٢٨).
إذاً، فذكرُ أبي يزيدَ المدينيِّ في السندِ خطأٌ، والصوابُ أنه (عن عبدالله بن بريدةَ عن ابنِ عباسٍ).
وفي إسناد هذا الحديث ضعفٌ:
فيه سلَّامٌ أبو المنذرِ: وهو ابن سليمان القاري، قال أبو حاتم: «صدوق صالح الحديث» «الجرح» (٤/٢٥٩)، وقال أبو داود: «ليس به بأس» «سؤالات الآجري» رقم (١٢٤٢)، وقال الساجي: «صدوق يهم، ليس بمتقنٍ في الحديث» «تهذيب التهذيب» (٤/٢٥٠)، وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٦٠)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٤١٦) وقال: «يخطئ».
واختلفت فيه أقوال ابن معين: فروى عنه ابن أبي خيثمةَ أنه قال فيه: «لاشيء» =

ولأبي دَاودَ(١) مِن حديـثِ صَخْرِ بنِ عبدِاللهِ بنِ بُرَيدَةَ عَن أَبيهِ عَن جَدِّهِ مَرفُوعـاً: «**إنَّ مِنَ البَيَانِ سِحراً، وإنَّ مِنَ الشِّعرِ حُكْماً، وإنَّ مِنَ القَولِ عِيَالاً**(٢)»(٣).

= «الجرح» (٤/٢٥٩)، وفي «تهذيب الكمال» (١٢/٢٨٩) من طريق ابن أبي خيثمةَ أيضاً عنه أنه قال: «لا بأس به»، وروى عنه ابن طهمان أنه قال: «ليس بذاك» (١١٧).
ولعلَّ قوله الأخيرَ هذا هو الأقربُ لقولِ الجمهور. والله أعلم.
وحاصلُ الخلاف فيه أنه في مرتبةِ الصدوقِ الذي يخطئُ ويهمُ، فلا يُحتَجُّ بما ينفردُ به.
وفيه أيضاً مطرُ بن طهمان الوراقُ، وحاله كحال سابقهِ؛ قال أحمد: «كان يحيى بن سعيد يشبِّهُ مطرَ الوراقَ بابن أبي ليلى (يعني: في سوء الحفظ)» «العلل ومعرفة الرجال» (١/٤٠٩)، وقال ابن معين: «صالح» «الجرح» (٨/٢٨٨)، وقال ابن المديني: «كان صالحاً وسطاً ولم يكن بالقوي» «سؤالات ابن أبي شيبة» (٤٨)، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث» «الجرح» (٨/٢٨٨)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/٤٣٥) وقال: «ربما أخطأ».
وعلى كلٍّ فإنَّ هذا الطريقِ وإنْ كان لا ينهضُ للاحتجاجِ بمفرده فإنه يعتضِدُ بما سلف من طرقِ الحديثِ فيرقى إلى الحسنِ. والله أعلم.

(١) «السنن» (الأدب، باب ما جاء في الشعر) رقم (٥٠١٢) من طريقِ سعيد بن محمد الجرمي عن أبي تميلة يحيى بن واضح عن عبدالله بن ثابت أبي جعفر النحوي عن صخر به.

(٢) ورد تفسير ذلك عن صعصعةَ بنِ صُوحانَ عقب الحديث، فقال: «وأما قوله: «إن من القول عِيالاً»: فعَرضُك كلامَك وحديثَك على مَن ليس من شأنِه ولا يريدُه».

(٣) وأخرجه من هذا الوجه أيضاً: ابنُ أبي الدنيا في «الغيبة والنميمة» (١١) رقم (٢٩)، والدولابيُّ في «الكنى» (١/٤١٧) رقم (٧٤٦)؛ كلاهما من طريق سعيد بن محمد الجرميِّ بالإسناد نفسه.
وإسناده ضعيفٌ:
فيه عبدالله بن ثابت المروزي أبو جعفر النحويُّ: قال الذهبي: «شيخٌ في عصرِ ابن المبارك، لا يُعرف، تفرد عنه أبو تميلة» «الميزان» (٢/٣٩٩)، وقال الحافظ: «مجهول» «التقريب» (٢٩٧).
وصخر بن عبدالله بن بريدة: وثقه العجليُّ «معرفة الثقات» (١/٤٦٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٤٧٣)، وقال الحافظ: «مقبول» «التقريب» (٢٧٥).
• وتابعه على رواية الحديثِ عن عبدالله بن بريدةَ حسامُ بن مِصَكٍّ: أخرج حديثَه ابنُ أبي شيبةَ في «المصنف» (الأدب، الرخصة في الشعر) (١٣/٢٨٠) رقم (٢٦٥٣١)، =

وفي البـابِ عَن جمَاعَـةٍ آخَرِيـنَ(١)

= والبزار في «مسنده» (١٠/٣٣٩) رقم (٤٤٧٠)؛ كلهم من طرق عن يحيى بن أبي بكير عن حسام بن مصك عن عبدالله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً: «**إن من الشعر حكماً**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه حسام بن مِصَكٍّ، قال ابن معين: «ليس بشيء» «الدارمي» (٨٩)، وقال أحمد: «مطروح الحديث» وقال أبو زرعة: «واهي الحديث، منكر الحديث» «الجرح» (٣/٣١٧).

(١) في الباب عن جماعةٍ من الصحابةِ، وهم: عائشة، وعمار، وعلي، وأبو بكرة، وأبو هريرة، وعمرو بن عوف المزني، والزبير، وعمر، وابن عمر، وأنس، وسلمة بن الأكوع، وحسان بن ثابت، والبراء، وأبو موسى، وذابل بن الطفيل بن عمرو الدوسي رضي الله عنهم أجمعين:
• أما حديثُ عائشةَ رضي الله عنها فمرويٌّ عنها من طرقٍ، أمثلها طريقان:
الأول: أخرجه مؤمل بن إهاب في «جزئه» (٥٩) رقم (٩)، وأبو يعلى في «معجمه» (٢٩٤) رقم (٢٦١)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/٢٩٦) رقم (٦٩٩١)؛ من طرق عن عروة عن عائشة به مرفوعاً.
وجاء من وجهٍ آخرَ عن عروةَ مرسلاً:
أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/٢٧٩) رقم (٢٦٥٢٩)، ومؤمل في «جزئه» (٥٩) رقم (١٠)؛ من طرق عن عروة به مرسلاً، دون ذكر عائشة رضي الله عنها.
ورجَّح الدارقطنيُّ المرسَلَ. «العلل» (٤/٢٣٨) و(١٤/١٤٤).
الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/٦١) رقم (٢٤٨١) عن أبي مسلم الكِشِّي عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن الأعمش عن رجلٍ عن أبي سلمة عن عائشة به.
وفي إسناده ضعفٌ لإبهامِ الراوي عن أبي سلمةَ، وسائر رجاله ثقاتٌ؛ أبو مسلم الكشِّيُّ ثقةٌ ثبتٌ، ويحيى بن حماد من رجالِ الشيخين.
وهذان الطريقانِ يقوي أحدُهما الآخرَ فيرتقي الحديثُ بهما إلى الحسنِ. والله أعلم.
• وأما حديث عمارِ بن ياسرٍ رضي الله عنهما:
فأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/٣١٨) معلَّقاً عن عبدِالرحمٰن بن عبدالملك بن سعيدِ بن حَيَّانَ بنِ أبجر الهمداني عن أبيه عن أبي وائلٍ عن عمارٍ رضي الله عنه به.
وما أُبرز من رجال سنده كلهم ثقات:
عبدالرحمٰن بن عبدالملك بن سعيد وأبوه: كلاهما ثقةٌ من رجالِ مسلم.
وأبو وائل شقيقُ بن سلمة الأسديُّ: ثقة مشهور مخضرم من رجال الشيخين.
لكن يبقى النظرُ فيما طواه البخاريُّ من إسنادِ الحديثِ.
• أما سائر الأحاديثِ في الباب فلا يصحُّ منها شيءٌ، وعامَّتها ضعيفٌ جدّاً، وفيها ما هو موضوعٌ.

والمعنَى: «أنَّ مِنَ الشِّعرِ ما يَحُثُّ عَلى الحَسَنِ ويَمنَعُ مِنَ القَبيحِ[(١)]؛ لأنَّ أَصلَ الحُكْمِ في اللُّغَةِ المنعُ[(٢)]، ومِنهُ حَكَمَةُ الدَّابَّةِ[(٣)]؛ لأنَّها تَمنَعُها أَن تَتصَرَّفَ كَيفَ شَاءَت»، قَالَهُ العَسكَرِيُّ، قالَ: «وفي بَعضِ كُتُبِ المُتَقَدِّمِينَ: أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُم[(٤)]؛ أَي: امنَعُوهُم عَنِ القَبِيحِ».

٢٥٩ حديث: «إنَّ مِن الناسِ مَفاتِيحَ للخَيرِ مَغاليقَ للشَّرِّ، وإنَّ مِن الناسِ مَفاتيحَ للشَّرِّ مَغاليقَ للخَيرِ، فَطُوبَى لِمَن جَعلَ اللهُ مَفاتيحَ الخيرِ على يَدَيهِ، وَوَيلٌ لِمَن جَعلَ اللهُ مَفاتيحَ الشَّرِّ على يَدَيهِ».

ابنُ ماجَه في «السُّنةِ» من «سُننِه» والطيَالِسيُّ في «مسندِه»[(٥)]؛ كلاهُما من حديثِ محمَّدِ بنِ أبي حُمَيدٍ[(٦)] عن حفصِ بنِ عبيدِالله[(٧)] بنِ أنسٍ[(٨)] عن جدِّه أنسِ بنِ مالكٍ رَفعَهُ به[(٩)].

---

(١) وفي «النهاية» (٤١٩/١): «إنَّ من الشعرِ لحُكماً: أي؛ إنَّ من الشعرِ كلاماً نافعاً يمنع من الجهلِ والسَّفَهِ وينهى عنهما. قيل: أراد بها المواعظَ والأمثالَ التي ينتفعُ بها الناسُ».

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» (١١٢/٤)، و«مقاييس اللغة» (٩١/٢).

(٣) وهي التي تضمُّ خَطْمَها من حديدٍ أو قدٍّ. «الاشتقاق» (٧٦).
وانظر: «العين» (٦٧/٣)، و«المحكم» (٥١/٣).

(٤) هي قطعةٌ من بيتٍ مشهورٍ لجرير بنِ عطيَّةَ (ديوانه/ ٤٧)، وعزاه له الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (١١٢/٤)، والجوهريُّ في «الصِّحاحِ» (١٩٠٢/٥) وغيرُهما.

(٥) «السنن» (السُّنَّة، باب من كان مفتاحاً للخير) رقم (٢٣٧)، و«مسند الطيالسي» (٥٥٦/٣) رقم (٢١٩٥).

(٦) ستأتي ترجمته قريباً في تخريج الحديث.

(٧) في «ز»: (عبدالله)، وهو خطأ.

(٨) ابن مالك، ويقال فيه: عبيدُاللهِ بنُ حفصٍ، ولا يصِحُّ، وهو صَدوقٌ، من الثالثة. خ م ت س ق. التقريب (١٧٢).

(٩) وأخرجه من هذا الوجه: الحسين المروزيُّ في «زوائده على الزهد لابن المبارك» (٣٤٤) رقم (٩٦٨)، وابنُ أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢١٣/١) رقم (٣٠٦)، وابنُ الأعرابيِّ في «معجمه» (٢٥٦/١) رقم (١٨٢)، وابن عدي في «الكامل» (١٩٦/٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٨٧/٢) رقم (٦٨٧)؛ كلهم من طرق عن ابن أبي حميدٍ به.

وقِيلَ: عن ابنِ أبي حُميدٍ عن مُوسى بنِ وَردانَ[(١)] عن حفصٍ[(٢)]، ولكنَّ ابنَ أبي حُميدٍ مُنكَرُ الحديثِ[(٣)]

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٥٩).

(٢) أخرجه من هذا الوجه ابنُ أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢١٢/١) رقم (٣٠٤) من طريق إسماعيلَ بنِ عيَّاشٍ عنِ ابن أبي حُمَيد عن موسى بن وردان عن حفصٍ به.
وإسناده إلى ابن أبي حميدٍ ضعيفٌ:
إسماعيل بن عياش الحمصيُّ صدوقٌ في روايتِه عن أهل بلدِه مخلِّطٌ في غيرهم.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٨٠/١).
وروايته ههنا عن ابن أبي حميدٍ، وهو مدني.
وقد خالف الثقاتِ (الطيالسي، وابن وهب، وابن أبي عدي) في روايته عن ابن أبي حميدٍ؛ فزاد موسى بن وردان بينه وبين حفصِ بن عبيدالله، والجماعةُ يروونه دون ذكر موسى.
وعليه فإن هذا الوجه منكرٌ لمخالفتِه لروايةِ الثقاتِ.

(٣) قال أحمد: «أحاديثه أحاديث مناكير» «العلل ومعرفة الرجال» (٤٠٥/٢)، وقال البخاري وأبو حاتم والساجي: «منكر الحديث» «التاريخ الكبير» (٧٠/١)، «الجرح والتعديل» (٢٣٤/٧)، «تهذيب التهذيب» (١١٦/٩)، وقال ابن حبان: «كان كثير الخطأ فاحش الوهم، يروي المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه المعتمد لها، لا يوز الاحتجاج بخبره» «المجروحين» (٣٠٩/١).
وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء» «الدوري» (١٨٠/٣)، وقال النسائي: «ليس بثقة» «الضعفاء والمتروكين» (١٦٧).
وعليه فإن هذا الإسناد ضعيف جداً لحالِ ابنِ أبي حميدٍ.
• وروي من وجهينِ آخرينِ عن أنسٍ ﵁:
الأول: أخرجه الحكيمُ الترمذيُّ في «نوادر الأصول» (٣٧٩/١) رقم (٥٤٩) من طريق إسحاقَ بنِ محمدٍ الفرويِّ عن سلمةَ بن وردانَ عن أنس ﵁ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه سلمةُ بنُ وردانَ: قال ابن معين: «ليس بشيء» «الدوري» (١٦١/٣)، وقال أحمد: «منكر الحديث» «العلل ومعرفة الرجال» (٢٤/٢)، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي» «الجرح» (١٧٥/٤)، وقال الدارقطني: «يُترَك» «البرقاني» (٣٥).
والثاني: عند ابن شاهينَ في «جزء من حديثه» (١٧) رقم (٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٨/٢) رقم (٦٨٦)؛ من طريق سعيد بن سليمان الواسطي عن النضر بن إسماعيل (وفي «الشعب»: ابن شميل) عن حميد المزني عن أنسٍ به.
وإسناده ضعيفٌ:
=

ولهُ شاهِدٌ عن سَهلِ بنِ سعدٍ، أخرجَهُ ابنُ ماجه[١] أيضاً بلَفظِ: «**إنَّ هذا الخيرَ خَزَائنُ، ولِتلكَ الخزائِنِ مَفاتيحُ لَه، فَطُوبَى لِعبدٍ جَعَلَهُ اللهُ مِفتاحاً للخيرِ مِغلاقاً للشَّرِّ، وَوَيلٌ لِعَبدٍ جَعلهُ اللهُ مِفتاحاً للشَّرِّ مِغلاقاً للخَيرِ**»[٢].

= حميد المزني: قال أبو زرعة: «لا أعرفه» «الجرح والتعديل» (٣/٢٣١)، وقد تصحَّفَ فيه إلى «المرِّي»، ومما يدلُّ عليه أن الحافظ نقلَ قوله هذا في «اللسان» (٣/٣٠٤) في ترجمة حميد المزني، وقال الذهبي: «مجهول» «الميزان» (١/٦١٨).

(١) «السنن» (السُّنَّة، باب من كان مفتاحاً للخير) رقم (٢٣٨) من طريقِ هارون بن سعيد الأيليِّ عن عبدِالله بن وهبٍ عن عبدالرحمٰنِ بن زيدِ بن أسلمَ عن أبي حازمٍ عن سهل بن سعد به.

(٢) وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢٠٠)، وابن أبي الدنيا في «مداراة الناس» (١٠٩) رقم (١٣٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/٢١١) رقم (٣٠٣)، وأبو يعلى في «المسند» (١٣/٥٢١) رقم (٧٥٢٦)، والروياني (٢/٢١٠) رقم (١٠٤٩)، والطبراني في «الكبير» (٦/١٥٠) رقم (٥٨١٢) و(٦/١٨٩) رقم (٥٩٥٦)، وابن عدي في «الكامل» (٤/٢٧٣)؛ كلهم من طرق عن عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه به.

وإسناده ضعيفٌ جدّاً لحال عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم:

قال ابن سعد: «كان كثير الحديث ضعيفاً جدّاً»، وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء» «الدوري» (٣/١٥٧)، وضعفه ابن المديني جدّاً «التاريخ الكبير» (٥/٢٨٤) وقال أبو حاتم: «كان في نفسه صالحاً وفي الحديث واهياً» «الجرح» (٥/٢٣٣).

والحاصل: أن هذا الحديث لا يثبت مرفوعاً بوجه.

• وقد روي بنحوه موقوفاً على اثنين من الصحابة:

الأول: أخرجه الحسين المروزي في «زوائده على الزهد» (١/٣٣٢) رقم (٩٤٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/١٤٩)، من طريق مكحول أن أبا الدرداء رضي الله عنه كان يقول: «من الناس مفاتيحُ للخير ومغاليقُ للشر ولهم بذلك أجرٌ، ومن الناس مفاتيحُ للشر ومغاليقُ للخير وعليهم بذلك إصرٌ».

وسنده ضعيف؛ فيه انقطاع بين مكحول وأبي الدرداءِ رضي الله عنه. انظر: «المراسيل» (٢١١).

والثاني: عندَ ابنِ الجعد في «مسنده» (٢٠٩) رقم (١٣٧٨)، وعبدالله بن أحمد كما في «العلل» (٢/٤٣٤) رقم (٢٩١٢)، وأبي نعيم في «الحلية» (٢/٣١٨)؛ من طرق عن حمادِ بنِ زيدٍ عن أبيه قال: سمعت أنس بن مالك يقول: «إنَّ للخير مفاتيحَ، وإن ثابتاً البُنانيَّ من مفاتيحِ الخيرِ».

وفي إسناده ضعف: =

وفيه [ق٥٨/ب] عبدُالرَّحمٰنِ بنِ زيدِ بنِ أَسْلَمَ؛ ضَعيفٌ أيضاً.

٣٦٠ حديث: «إنَّ الميِّتَ يرى النارَ في بيتِه سبعةَ أيَّامٍ».

قال البيهقيُّ في «مناقبِ أحمد»: «قال ابنُ مَنِيعٍ: سُئل عنه أحمد، فقال: باطلٌ لا أصلَ لهُ، وهُو بِدعةٌ»(١).

قلتُ: ويُنظَرُ معناهُ(٢).

وقد أخرجَ أبو داودَ في «سننه»(٣) عن عائشةَ قالت: «لـمَّا مات النَّجَاشيُّ كنَّا نتحدَّثُ أنه لا يَزالُ يُرى على قبرِه نورٌ»، وترجَمَ عليه: «النورُ يُرى عندَ قبرِ الشُّهَداءِ».

٣٦١ حديث: «إنَّ الميِّتَ يُؤذيه في قبرِه ما كان يُؤذيه في بيتِه».

الدَّيلميُّ(٤) بلا سَنَدٍ عن عائشةَ مرفوعاً(٥).

= زيد بن درهم والد حمادٍ: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٤٧/٤)، وقال الحافظ: «مقبول» «التقريب» (٢٢٣).

(١) ونقله قبله الزركشي في «التذكرة» (٢١٠).

(٢) قال العجلوني معقباً: «وأقول: لعلَّ المرادَ ببيتِه قبرُه». «كشف الخفاء» (٢٥٥/١).

(٣) «السنن» (الجهاد، باب في النور يرى عند قبر الشهيد) رقم (٢٥٢٣) قال: حدثنا محمد بن عمرو الرازي: حدثنا سلمة ـ يعني: ابنَ الفضل ـ عن محمد بن إسحاق: حدثني يزيد بن رُومان عن عُروة عن عائشةَ، فذكره.
وفي إسناده ضعف؛ سلمةُ بنُ الفضلِ الأبرشُ مختلفٌ فيه، وهو إلى الضعفِ أقربُ: قال ابن معين: «ليس به بأس» (ابن الجنيد/١٣٣)، وقال ابن سعد: «كان ثقةً صدوقاً» (٣٨١/٧)، ووثقه أبو داود «التهذيب» (١٣٦/٤)، وقال ابن عدي: «أحاديثه مقاربة محتملة» (٣٤١/٣).
ووهَّنه ابن المديني «التاريخ الكبير» (٨٤/٤)، وقال البخاري: «عنده مناكير، وفيه نظر» (الضعفاء الصغير/٧١)، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به» «الجرح» (١٦٩/٤)، وضعفه النسائي «الضعفاء» (١٨٤)، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» «التهذيب» (١٣٦/٤).

(٤) «الفردوس» (١٩٩/١) رقم (٧٥٤)، وهو في الجزء الناقص من «مسنده».

(٥) أخرجه الكلاباذي في «بحر الفوائد» (٢٩٧/١)، من طريق حسان بن غالب عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «**الميت يؤذيه في قبره ما يؤذيه في بيته**». =

ويشهدُ له ما أخرجه أبو داودَ وابن ماجهْ[١] وغيرُهما عنها مرفوعاً: «كَسرُ عظمِ الميتِ ككسرِ عظمِه حيّاً»[٢].

= وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
حسان بن غالب، قال فيه ابن حبان: «يقلب الأخبار على الثقات، ويروي عن الأثبات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به بحال، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار» «المجروحين» (٣٣٥/١)، وقال الدارقطني: «ضعيف متروك»، وقال الأزدي: «منكر الحديث» «اللسان» (١٨/٢).
وسئل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال: «هذا حديث منكر». «العلل» (٨٣٦).

(١) «سنن أبي داود» (الجنائز، باب في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان) رقم (٣٢٠٧) من طريق القعنبي، و«سنن ابن ماجه» (الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت) رقم (١٦١٦) من طريق هشام بن عمار؛ كلاهما عن الدراوردي عن سعد بن سعيد عن عمرة عن عائشة به.

(٢) هذا الحديث مرويٌّ عن عائشة ﵂ من طرقٍ كثيرةٍ، ومدارُ غالبِ أسانيدِه علي عمرةَ بنتِ عبدالرحمٰن، وقد جاء عنها مرفوعاً وموقوفاً:
فجاء **عن عمرة مرفوعاً** من طرق ستة:
الأول: طريقُ سعدِ بن سعيدٍ الأنصاريِّ ـ أخو يحيى ـ، وعليه تدور غالبُ رواياتِ الرفعِ، وقد جاء عنه من عشرةِ طرق، أذكر أمثلَها باختصار:
١ ـ طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: عند أبي داود وابن ماجه، كما تقدم.
٢ ـ طريق ابن جريج: عند عبدالرزاق في «المصنف» (٤٤٤/٣) رقم (٦٢٥٦)، وأحمد في «مسنده» (٤٣١/٤٢) رقم (٢٥٦٤٥). والدارقطني في «السنن» (كتاب الحدود والديات وغيره) (١٨٨/٣) رقم (٣١٢). وقد صرَّح ابن جريجٍ بالسماع عند أحمدَ والدارقطنيِّ.
٣ ـ طريق داود بن قيس الفرَّاء: أخرجه عبدالرزاقّ في «المصنف» (الجنائز، باب كسر عظم الميت) (٤٤٤/٣) رقم (٦٢٥٦)، ومن طريقه أحمد في «المسند» (٢١٨/٤٢) رقم (٢٥٣٥٦).
وداود بن قيس الفراء ثقةٌ فاضلٌ من رجالِ مسلمٍ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٧١/٣).
٤ ـ طريق عبدالله بن المبارك: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤٣٨/٢) رقم (١٠٠٦)، وهناد بن السري في «الزهد» (٥٦١/٢) رقم (١١٦٩).
٥ ـ طريق عبدالله بن نمير: أخرجها أحمد في «المسند» (٣٥٤/٤٠) رقم (٢٤٣٠٨).
٦ ـ طريق شجاع بن الوليد: أخرجها أحمد في «مسنده» (٣١٢/٤٣) رقم (٢٦٢٧٥).
وشجاع بن الوليد من رجال الشيخين.
٧ ـ طريق أبي أسامة حماد بن أسامة: عند ابن أبي عاصم في «الديات» (١١١) رقم (١٥٧). =

= ٨ ـ طريق سفيان الثوري: أخرجها الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٠٩) رقم (١٢٧٥)، والدارقطني في «العلل» (٤١١/١٤).
فتثبت بهذه الطرق روايةُ الرفع عن سعدِ بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ، وقد صحَّح روايةَ الرفعِ عنه الإمام الدارقطني في «العلَل» (٤١٠/١٤).
وسعد بن سعيد بن قيس الأنصاري: وثقه ابنُ سعد (الطبقات «القسم المتمم»/ ٣٣٩)، وابن معين «ابن محرز» (٩٦/١)، والعجلي «معرفة الثقات» (٣٨٩/١)، وابن عمارٍ «تاريخ أسماء الثقات» (٩٦)، واحتجَّ به مسلم.
وفي «الجرح» (٨٤/٤): «حدثنا عبدالرحمٰن قال: سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي. قال أبو محمد: يعني: أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع»، وقال ابن عدي: «ولسعد بن سعيدٍ أحاديثُ صالحةٌ تقرب من الاستقامةِ، ولا أرى بأساً بمقدارِ ما يرويه» «الكامل» (٣٥٢/٣).
وضعفه أحمد «العلل ومعرفة الرجال» (٥١٣/١)، وقال الترمذي: «تكلموا فيه من قِبَلِ حفظه» «تهذيب التهذيب» (٤٠٩/٣)، وقال النسائي: «ليس بالقوي» «الضعفاء» (١٣١).
فالأظهر في حاله ـ والله أعلم ـ أنه ثقةٌ، لكن يُتقى مما يرويه ما فيه مظِنَّةٌ للخطأ بسبب حفظِه؛ كأنْ ينفردَ بروايةٍ يخالفُ غيرَه فيها من الثقاتِ، أو يظهر من سياق الأسانيدِ اختلافٌ عليه فيُخشى أن يكون الاضطرابُ منه بسببِ حفظِه ونحوَ ذلك.
وليست روايته هنا من هذا؛ فقد روى عنه جماعةٌ من الثقات الحديثَ على وجهٍ واحدٍ، ومع ذلك تابعه غيرُه على الرفعِ كما سيأتي.
الطريق الثاني عن عمرة: طريق أبي الرِّجالِ محمد بن عبدالرحمٰن بن حارثة الأنصاري، وهو ثقةٌ متفقٌ على توثيقه من رجال الشيخين، وعنه من طريقين:
١ ـ طريق عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالرحمٰنِ ـ ابن أبي الرجالِ ـ: أخرجها أحمد في «المسند» (٢٥٨/٤١) رقم (٢٤٧٣٩).
وعبدالرحمٰن بن أبي الرجال: وثقه ابن معين «الدوري» (١٦٥/٣)، وأحمد «العلل» (٤٧٦/٢)، والدارقطني «البرقاني» (٤٤)، وقال أبو زرعة: «يرفع أشياء لا يرفعها غيره» «البرذعي» (٤٢٢/٢)، وقال ابن عدي: «قد وثقة الناس، ولولا أن في مقدار ما ذكرتُ من الأخبار بعض النُكرة لما ذكرتُ. . .، وأرجو أنه لا بأس به» «الكامل» (٢٨٥/٤).
فمثلُه يُتَوَقَّفُ في قبول ما انفرد به، لكنه ليس ساقطاً عن الاعتبار، وقد توبع.
٢ ـ طريق سفيان الثوري: وحديثه عند الدارقطني في «العلل» (٤١١/١٤)، من طريق محمد ابن سهل بن عسكر عن عبدالرزاق عنه.
ومحمد بن سهل بن عسكر: أخرج له مسلم، ووثقه النسائي «تاريخ بغداد» (٣١٣/٥)، =

= ومسلمة بن قاسم «تهذيب التهذيب» (٩/١٨٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/١٢٧).

فهذا الطريق أيضاً صحيح عن عمرة.

الطريق الثالث عن عمرة: طريقُ سعيدِ بن عبدالرحمٰنِ الجحشيُّ: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (الجنائز، باب كسر عظم الميت) (٣/٤٤٤) رقم (٦٢٥٨)، من طريق معمرٍ عنه.

وسعيد بن عبدالرحمٰن: قال النسائي: «ليس به بأس» «تهذيب الكمال» (١٠/٥٢٥)، وقال الحافظ: «صدوق» «التقريب» (٢٣٨).

فهذا طريقٌ ثالثٌ ثابتٌ عن عمرة يرفع الحديث.

الطريق الرابع: طريق محمد بن عمارة: أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٣/٣٠٨) رقم (١٢٧٣)، وتمام في «الفوائد» (٢/٢٥١) رقم (١٦٥٩)، من طريق بكار بن قتيبة عن صفوان بن عيسى عن محمد بن عمارة به.

ومحمد بن عمارة: هو ابن عمرو بن حزم الأنصاري، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، ليس بذاك القوي» «الجرح» (٨/٤٥). فمثله لا ينزل حديثه عن الحسن.

وصفوان بن عيسى ثقةٌ من رجال مسلم. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٣٧٧).

وأما بكار بن قتيبة: فذكره ابن حبانَ في «الثقات» (٨/١٥٢)، وترجم له ابن عساكر في «التاريخ» (١٠/٣٦٨)، والذهبي في «السير» (١٢/٥٩٩)، ولم ينقلا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وعليه فإن هذا الوجه لا يثبت لحال بكار بن قتيبة، لكنه صالح في باب المتابعات. والله أعلم.

وهناك طريقان آخران عن عمرة لا يصلحان للاعتبار.

والحاصل: أنه لا يثبت الرفعُ عن عمرةَ إلا من الطرقِ الثلاثةِ الأولى، والرابع منها يصلح للاعتبار.

●**أما رواية الوقف عن عمرة** فجاءت عنها من طريقين:

الأول: طريق محمد بن عبدالرحمٰن الأنصاري:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/٤٨٠)، وإسحاق في «مسنده» (٢/٥٩٦) رقم (١١٧١)، وأحمد في «مسنده» (٤١/٢١٨) رقم (٢٤٦٨٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/١٥٠)؛ كلهم من طرق عن شعبة عن محمد بن عبدالرحمٰن الأنصاري قال: قالت لي عمرة: أعطني قطعةً من أرضك أُدفَنْ فيها، فإني سمعتُ عائشة تقول: «كسرُ عظمِ الميتِ مثلُ كسرِ عظمِ الحيِّ». =

= وإسناده صحيح على شرط الشيخين، محمد بن عبدالرحمٰن: هو ابن سعدِ بنِ زرارةَ، كما في «التاريخ الكبير»، وهو ثقة من رجال الشيخين.

الطريق الثاني: طريق أبي بكرِ بنِ محمد بن عمرو بن حزم:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤٨٠/٨)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين وعمرو بن الهيثم عن عبدالرحمٰن بن عبدالله المسعودي عن أبي بكر بن محمدٍ به.

ورجاله ثقات إلا المسعودي؛ فإنه صدوق، لكنه اختلط قبل موته.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١٩٠/٦)، و«الكواكب النيرات» (٢٨٢).

إلا أن أبا نعيم وعمرو بن الهيثم قد سمعا منه قبل اختلاطه:

قال الإمام أحمد: «سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً، وأبو نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد» «العلل ومعرفة الرجال» (٣٢٥/١)، ونقل العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٥٤) قول الإمام أحمد ثم قال: «وعلى هذا فتقبل رواية كل من سمع منه بالكوفة والبصرة قبل أن يقدم بغداد»، وذكر جماعة، منهم عمرو بن الهيثم.

وعليه فإن هذا الإسنادَ حسنٌ، وتثبت به رواية الوقف من وجه آخر عن عمرةَ. والله أعلم.

● وقد صحح الدارقطني في «العلل» (٤١٠/١٤) وقفَه أيضاً عن يحيى بن سعيد عن عمرة.

وذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (١٥٠/١) أنَّ القاسم بن عبدالرحمٰن وعروة بن الزبير روياه عن عائشة موقوفاً.

وللحديث طرقٌ ووجوهٌ أخرى أشار إليها البخاري في «التاريخ الكبير» (١٥٠/١)، والدارقطني في «العلل» (٤٠٨/١٤ ـ ٤١٠)، لم أقف عليها مسندةً.

والحاصلُ: أنَّ الروايةَ المرفوعةَ ثابتةٌ من ثلاثةِ طرقٍ عن عمرةَ، والموقوفةَ ثابتةٌ من طريقين عنها، وأشار الدارقطنيُّ إلى طريقٍ ثالثٍ، وذكر البخاريُّ طريقين آخرين موقوفين عن عائشةَ.

والترجيحُ بين الرفع والوقف في مثل هذه الحالةِ أمرٌ عسرٌ، لكني أميلُ إلى ما ألمحَ إليه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١٥٠/١) من ترجيحِ الوقفِ؛ حيث قال: «وغيرُ مرفوعٍ أكثرُ»، ومع هذا فإني أتوقف في الجزم بذلك.

وقد صحَّح الحديثَ مرفوعاً جمعٌ من الأئمة، منهم: ابن حبان رقم (٣١٦٧)، والنووي في «المجموع» (٣٠٠/٥)، والحافظ في «البلوغ» رقم (٥٧٦)، والألباني في «الإرواء» (٢١٣/٣) رقم (٧٦٣)، وحسنه ابنُ القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٧١٣/٥). =

٢٦٢ **حديث: «أنَّ نوحاً ﷺ اغتسلَ، فرأى ابنَه ينظُرُ إليه، فقال: تنظُرُ إليَّ وأنا أغتسِلُ! حارَ[١] اللهُ لونَك، قال: فاسوَدَّ، فهو أبو السُّودَانِ».**

الحاكمُ[٢] عنِ ابنِ مسعودٍ موقوفاً[٣]، وقال: إنه «صحيحُ الإسنادِ، ولم يُخرِجاهُ».

ولابن أبي حاتمٍ والحاكمِ[٤] أيضاً من حديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً: «**وُلِدَ**

= • وللحديث شاهد عند ابن ماجه (الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت) رقم (١٦١٧) من طريق عبدالله بن زياد عن أبي عبيدة بن عبدالله بن زمعة عن أمه عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال: «**كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم**».
وإسناده ضعيف، قال البوصيري: «هذا إسناد فيه عبدالله بن زياد؛ مجهول، ولعله عبدالله بن زياد بن سمعان المدني أحد المتروكين، فإنه في طبقته». «مصباح الزجاجة» (٥٥/٢).

(١) في الأصل و«ز» و«د»: (خار) بالمعجمة، وهو تصحيفٌ ظاهرٌ، والتصويب من «م»، وهي كذلك في بعض المصادر.
قال في «اللسان» (٢١٧/٤): «الحَوْرُ: الرجوعُ عن الشيء وإلى الشيءِ...، وكلُّ شيء تغيَّرَ من حالٍ إلى حالٍ فقد حارَ يَحُورُ حَوْراً...، وأَصل الحَوْرِ الرجوعُ إلى النقصِ».

(٢) «المستدرك» (تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين/ذكر نوح النبي) (٥٩٦/٢) رقم (٤٠٠٨)، من طريق وكيع عن ابن أبي لَبيبة ـ وهو محمد بن عبدالرحمٰن ـ عن جده عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٨/٦٢)، من طريق وكيع عن ابن أبي لَبيبة عن جده، دون ذكر ابن مسعود.
وإسناده ضعيفٌ:
فيه محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي لبيبة، قال ابن معين: «ليس حديثه بشيء» «الجرح» (٣١٩/٧)، وضعفه الدارقطني «تهذيب التهذيب» (٢٦٨/٩).

(٤) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٢١٨/١٠) رقم (١٨٢١٠).
وعزاه له الحافظ في «الفتح» (١٠٧/١٣)، وضعف إسنادَه.
وأما الحاكم فلم يخرجه من حديثِ أبي هريرةَ، وإنما من قول ابن المسيِّبِ في (الفتن والملاحم) (٥٠٩/٤) رقم (٨٤٢٩)، من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: «وَلَدُ نوحٍ عليه الصلاة والسلام ثلاثةٌ: سامٌ وحامٌ ويافِثُ؛ فوَلَدُ سامٍ العربُ وفارسُ والرُّومُ، وفي كلٍّ هؤلاءِ خيرٌ، ووَلَدُ حامٍ السُّودانُ والبربرُ والقبطُ، ووَلَدُ يافثَ التركُ والصقالبةُ ويأجوجُ ومأجوجُ». =

لنوحٍ سَامٌ وحامٌ ويافِثُ؛ فوُلِد لسامٍ العربُ وفارسُ والرُّومُ، ووُلد لحامٍ القِبطُ والبَربَرُ والسُّـودانُ، ووُلد ليافثَ يأجوجُ ومأجوجُ والتُّركُ والصَّقَالِبَـةُ[(١)]»[(٢)] وفي سَندِه ضَعفٌ.

= وهو مقطوعٌ؛ من كلام ابن المسيب رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) الصَّقالبة: جيلٌ حُمرُ الألوانِ، صُهْبُ الشعورِ، يتاخِمون بلادَ الخَزَر في أعالي جبال الرُّومِ.
انظر: «معجم البلدان» (٣/٤١٦).
وفي «المعجم الوسيط» (١/٥١٩): «الصقالبة: جيلٌ من الناسِ كانت مساكنُهم إلى الشَّمالِ من بلادِ البلغارِ، وانتشروا الآن في كثيرٍ من شرقيِّ أوروبَّةَ، وهم المسَمَّون الآن بالسّلافِ».
والصقالبة: نسبةً إلى صَقلب بنِ لنطي بن يافث، ويقال: صقلب بن يافث.
انظر: «الأنساب» (٣/٥٤٩).

(٢) وأخرجه البزار في «مسنده» (١٤/٢٤٥) رقم (٧٨٢٠)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/٤٥٨)، وابن عدي في «الكامل» (٧/٢٧١)، والخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (١/١١٣) رقم (٤٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/٢٧٧، ٢٧٨)؛ كلهم من طرق عن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي عن أبيه عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب عن أبي هريرة به مرفوعاً.
قال البزار: «لا نعلمُ أسنَدَه عن يحيى بن سعيد عن أبي هريرةَ إلا يزيدُ بن سنان، ولا عن يزيدَ إلا ابنُه».
وهو بهذا الإسنادِ منكرٌ:
يزيد بن سنانٍ أبو فروةَ الرهاويُّ، قال ابن معين: «ليس بثقة» «الدوري» (٤/٤١١)، وتركه النسائي والدارقطني «الضعفاء والمتروكين» (٢٥٢)، و«سؤالات البرقاني» (٧٢)، وقال الحاكم: «غيره أوثق منه» «سؤالات السجزي» (١٩٧).
وقد خولف في سياقِ إسنادِه:
فرواه معاويةُ بنُ صالح الحضرمي: كما عند ابن وهب في «الجامع» (١/٦٤) رقم (٢٥)، وابن سعد في «الطبقات» (١/٤٢)، والحاكم (كما سبق).
وإسماعيلُ بنُ عياش: كما عند الطبري في «تاريخه» (١/١٢٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/٢٧٨).
كلاهما (معاوية وإسماعيل) عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيبِ من قوله.
ومعاوية بن صالح حسن الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣١٢).
قال ابنُ كثيرٍ: «المحفوظُ عن سعيدٍ قوله». «البداية والنهاية» (١/١٣١). =

= • وروي هذا الحديثُ بنحوِه من وجهٍ آخر عن سعيد بن المسيبِ عن أبي هريرةَ مرفوعاً: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٠/٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٧/٦٢)، من طريق محمد بن سلمة عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**وَلَدُ نوحٍ سامٌ وحامٌ ويافثُ؛ فأما سامٌ فأبو العربِ وفارسَ والرومِ وأهلِ مصرَ وأهلِ الشامِ، وأما يافثُ فأبو الخَزَرِ ويأجوجَ ومأجوجَ، وأما حامٌ فأبو هذه الجِلدةِ السَّوداءِ**».

وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً:

فيه سليمان بن أرقم، قال ابن معين: «ليس يسوى فلساً» «الدوري» (٥٢٧/٣)، وقال أحمد: «لا يسوى حديثه شيئاً» «العلل ومعرفة الرجال» (٢٩٣)، وقال البخاري: «تركوه» «التاريخ الكبير» (٢/٤)، وقال أبو زرعة: «ذاهب الحديث».

• ولطرفِه الأولِ (وُلِدَ لنوحٍ سَامٌ وحامٌ ويافِث) شاهدٌ من حديث سمرة بن جندبٍ:

أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٠٣/٣٣) رقم (٢٠١١٤)، والطبري في «التاريخ» (١٢٩/١)، من طريق روح بن عبادة.

والطبراني في «الكبير» (١٤٥/١٨) رقم (٣٠٩) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى.

كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادةَ عن الحسن عن سمرةَ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**وَلَدُ نوحٍ ثلاثةٌ: سامٌ وحامٌ ويافثُ**».

وإسناده صحيحٌ:

سماع الحسنِ من سمرةَ رضي الله عنه فيه خلافٌ مشهورٌ، والراجحُ في نظري ـ والله أعلم ـ ثبوتُ سماعِه من سمرةَ مطلقاً، وعلى ذلك إماما هذا العلمِ؛ ابنُ المدينيِّ والبخاريِّ، مع ما عرف من تحرِّيهما وتوقِّيهما في باب إثبات السماعِ، وكذا أبو داود والحاكم والذهبي وغيرهم.

انظر: «التاريخ الكبير» (٢٩٠/٢)، «ترتيب علل الترمذي الكبير» (٣٨٦)، «سنن أبي داود» رقم (٩٧٥)، «المستدرك» (٣٣٥/١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨٤/٣).

وعند يحيى القطانِ وغيرِه أنَّ روايتَه عن سمرةَ كتابٌ، وهذا لا يقتضي الانقطاعَ.

انظر: «الطبقات الكبرى» (١٥٧/٧)، و«جامع التحصيل» (١٦٥).

وقد ثبت سماعُ الحسنِ من سمرةَ لغيرِ حديثِ العقيقةِ المشهورِ؛ ففي «مسند أحمد» (٣١٦/٣٣) رقم (٢٠١٣٦) حديثٌ آخرُ صحيحٌ صرَّحَ فيه الحسنُ بالسماعِ من سمرةَ رضي الله عنه. والله أعلم.

وانظر: «التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة» (٢٤٢/١ ـ ٢٥٥).

ولا يخشى هنا من تدليس قتادةَ؛ لأنَّ روايتَه عن الحسنِ وهو ممن أكثر عنه، فروايته والحالة هذه محمولة على الاتصال، وكذا الحال في رواية سعيدِ بن أبي عروبة عن قتادةَ. =

٢٦٣ حديث: «إنَّ هذا العلمَ دِينٌ، فانظُروا عمَّن تأخُذُون دينَكُم».

مسلمٌ(١) عن ابنِ سِيرينَ من قولِه(٢)

= انظر: «الميزان» (٢/٢٢٤)، و«ضوابط الجرح والتعديل» (١٢٣).
ولا يضرُّ اختلاطُ سعيد بن أبي عروبةَ؛ لأنَّ سماعَ عبدالأعلى وروحِ بنِ عبادةَ منه كان قبل اختلاطه. انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٣٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/٨٨).

• ولبعضِه أيضاً شاهدٌ من حديثِ سمرة رضي الله عنه:
أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/٤٢)، وأحمد في «مسنده» (٣٣/٢٩٢) رقم (٢٠٠٩)، من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف.
وأحمد في «المسند» (٣٣/٣٠٣) رقم (٢٠١١٤)، والطبري في «التاريخ» (١/٢٠٩)، من طريق روح بن عبادة.
والترمذي في «الجامع» (تفسير القرآن، باب ومن سورة الصافات) رقم (٣٢٣١)، والبزار في «مسنده» (١٠/٤٠٨) رقم (٤٥٥٠)، من طريق يزيد بن زريع.
كلهم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبيَّ ﷺ قال: «**سام أبو العرب، وحام أبو الحبش، ويافث أبو الروم**».
وإسناده صحيح، والكلام فيه كسابقِه. والله أعلم.

(١) «صحيح مسلم» (المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين) رقم (٢٦)، من طرق عن أيوب وهشام بن حسان عن ابن سيرين به.

(٢) وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الأدب، باب فيمن يؤخذ منه العلم) (١٣/٥٥٩) رقم (٢٧١٦٨)، وأحمد في «العلل» (٣/٦٧) رقم (٤١٩٩)، والدارمي في «السنن» (المقدمة، باب في الحديث عن الثقات) (١/١٢٤) رقم (٤١٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/١٥٠)؛ كلهم من طرق عن ابن سيرين به.
• وروي مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وموقوفاً على بعض أصحابه رضي الله عنهم، ولا يصح من ذلك شيء:
قال أبو نعيم: «والصحيح وقوفه على محمد بن سيرين». «الإلماع» (٦٠).
وقال أبو إسماعيل الهروي: «هذه كلها عجائب مرفوعاً إلى النبي ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم، وهو عن التابعين أثبت». «ذم الكلام» (٥/٥٨).
وضعفها ابن طاهر المقدسي وقال: «وقد يروى هذا من كلام علي بن أبي طالب وأبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم، والصحيح قول ابن سيرين، وإنما سرقوه وجعلوا له طرقاً إلى هؤلاء الصحابة».
«ذخيرة الحفاظ» (٢/٩٨٢ ـ ٩٨٤).
وضعف بعضها ابن الجوزي أيضاً في «العلل المتناهية» (١/١٣٠ ـ ١٣٢).

٢٦٤ حديث: «أنَّ الوَرْدَ خُلِقَ مِن عَرَقِ النبيِّ ﷺ، أو مِن عَرَقِ البُرَاقِ».

قال النَّوَويُّ: «لا يصح»[١]، وكذا قال شيخُنا: إنه «مَوضُوعٌ»[٢]، وسَبَقه لذلك ابنُ عَسَاكرَ[٣].

وهو في «مُسنَدِ الفِردَوسِ»[٤] بلفظِ: «**الوَردُ الأبيضُ خُلِقَ مِن عَرَقي ليلةَ المِعرَاجِ، والوردُ الأحمرُ خُلِقَ من عَرَقِ جِبريلَ، والوردُ الأصفرُ مِن عَرَقِ البُرَاقِ**»، رواهُ من طريقِ مَكِّيِّ بنِ بُنْدَار الزَّنْجَانِيِّ[٥]: حدثنا الحسنُ بنُ عليٍّ بنِ عبدِالواحِدِ القُرَشيِّ[٦]: حدثنا هشامُ بنُ عمَّارٍ عن الزُّهريِّ عن أنسٍ به مرفوعاً.

ثم قال: «قال أبو مَسعودٍ: حدَّثَ به أبو عبدالله الحاكمُ عن رجلٍ عن مَكِّيٍّ، ومَكِّيٌّ تفرَّدَ به». انتهى.

ورواهُ أبو الحسينِ بنُ فارسٍ اللُّغَويُّ في «الرَّيحانِ والرَّاحِ»[٧] له عن مَكِّيٍّ به[٨].

---

(١) نقله الزركشي في «التذكرة» (١٩٧). (٢) «لسان الميزان» (٥٢٦/٦).
(٣) «تاريخ دمشق» (١٣١/١٣).
(٤) كما في «زهر الفردوس» [٣/ ق (٧٣/أ)].
(٥) مَكيُّ بن بُندار بن مَكيِّ بنِ عاصم، أبو عبدالله الزنجاني، حدث عن: أسامة بن علي بن سعيد الرازي، ومحمد بن زنجويه القزويني. روى عنه أبو الحسن الدارقطني. اتهمه الدارقطني بوضع الحديث، وقال الحاكم: «ثقة مأمون».
انظر: «سؤالات السلمي» (٣٥٥)، «سؤالات السجزي» (٢٢٩)، «تاريخ بغداد» (١٢٠/١٣)، و«ميزان الاعتدال» (١٧٩/٤).
(٦) سمع بدمشق هشام بن عمار. وروى عنه مكي بن بندار، وسعيد بن محمد بن نصر. قال أبو النجيب الأرموي: «مجهول»، واتهمه ابن الجوزي بوضع هذا الحديث، وقال الذهبي: «الحسن بن علي بن عبدالواحد: عن هشام بن عمار بخبر باطل، رواه عنه مكي بن بندار».
انظر: «تاريخ دمشق» (١٣١/١٣)، «الموضوعات» (٦٣/٣)، و«الميزان» (٥٠٩/١).
(٧) رواه من طريقه الديلمي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣١/١٣).
(٨) قال أبو النجيب الأرموي: «وهذا حديث موضوع، وضعه من لا علم له وركبه على هذا الإسناد الصحيح». «تاريخ دمشق» (١٣١/١٣).
وقال الذهبي: «باطل». «الميزان» (٥٠٩/١).

ومَكِّيٌّ ممن اتهمه الدارقطنيُّ بالوَضعِ(١)

وله طريقٌ أخرى: رواه أبو الفَرَجِ النَّهْرَوَانيُّ(٢) في «الخامسِ والتسعينَ» من «الجليسِ الصالحِ»(٣) له، من طريقِ محمدِ بنِ عَنبَسَة بنِ حمادٍ(٤): حدثنا أبي(٥) عن جعفرِ بنِ سليمانَ(٦) عن مالكِ بنِ دينارٍ عن أنسٍ رفعه: «**لـمّا عُرِجَ بي إلى السماءِ بَكَتِ الأرضُ مِن بَعدي، فنَبَتَ اللَّصَفُ** [ق٥٩/أ] **مِن نباتِها، فلمَّا أَنْ رَجَعتُ قَطَرَ مِن عَرَقي على الأرضِ، فنَبَتَ ورداً أحمرَ، ألا مَن أرادَ أَن يَشَمَّ رَائِحَتي فَلْيَشَمَّ الوَردَ الأَحمرَ**»(٧).

ثم قال أبو الفَرَجِ: «اللَّصَفُ: الكَبَرُ»(٨)، قال: «وما أَتَى بهِ هذا الخبرُ فهو اليَسيرُ مِن كثيرٍ مما أكرمَ اللهُ تعالى بهِ نبيَّهُ، ودلَّ على فضلهِ ورَفيعِ مَنزِلَتِهِ»، قال: «وقد رُوِّينا معناهُ مِن طُرُقٍ(٩)، لكن حَضَرَنا مِنها هذا فَذَكَرناهُ». انتهى.

---

(١) سؤالات السلمي (٣٥٥).

(٢) الـمُعافَى بن زكريا بن يحيى، القاضي المعروف بـ«ابن طَرَارَا» الجَرِيري؛ نسبة إلى مذهب محمد بن جرير الطبري. حدث عن أبي القاسم البغوي وأبي بكر بن أبي داود، وحدث عنه أبو القاسم الأزهري والقاضي أبو الطيب الطبري. وكان من أعلم الناس في وقته بالفقه والنحو واللغة وأصناف الأدب. وثقه البرقاني. توفي سنة تسعين وثلاثمائة.
«تاريخ بغداد» (١٣/٢٣٠)، «وفيات الأعيان» (٥/٢٢١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/٥٤٤).

(٣) «الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» (٤/١٥٤).

(٤) قال الذهبي: «محمد بن عنبسة بن حماد: عن أبيه بحديث «خلق الورد من عرقي»، وهذا كذب بَيِّن». «ميزان الاعتدال» (٣/٦٧٦).

(٥) لا يعرف حاله. انظر: «لسان الميزان» (٧/٤٢٤).

(٦) تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

(٧) قال الذهبي: «وهذا كذب بين». «ميزان الاعتدال» (٣/٦٧٦).
وقال السيوطي: «موضوع، فيه مجاهيل لا يعرفون». «اللآلئ المصنوعة» (٢/٢٣٤).

(٨) في حاشيتي الأصل و«م»: (اللَصَف ـ بالتحريك ـ ينبت في أصول الكَبَر ـ بالتحريك ـ كأنه خِيار)، وهو كذلك في «لسان العرب» (٩/٣١٥).
«والكَبَرُ نباتٌ له شوك». «لسان العرب» (٥/١٢٥).

(٩) وروي أيضاً من حديث علي وجابر وابن عمر رضي الله عنهم: =

ولأبي الحسينِ بنِ فارسٍ ـ أيضاً ـ مما عَزاهُ لهشام بنِ عُروةَ عَن أبيهِ عن عائشةَ مرفوعاً: «**مَن أرادَ أَن يَشَمَّ رَائِحَتي فَلْيَشَمَّ الوردَ الأَحمرَ**»[١].

٢٦٥ حديث: «إِن حُدِّثتَ أنّ جَبَلاً زالَ عَن مَكانِه فَصَدِّق، وإِن حُدِّثتَ أنّ رجلاً زال عَن خَلِيقَتِه فلا تُصَدِّقْ».

ابنُ وَهبٍ في «القَدَرِ»[٢] له، من حديثِ عُقَيلِ بنِ خالد عن ابن شهابٍ الزُّهريِّ رَفَعَهَ مُرسَلاً بهذا.

وأخرجَهُ أحمدُ في «مسنَدِه»[٣] مِن حديثِ الزُّهريِّ عن أبي الدَّرداءِ رضي الله عنه

= • أما حديث علي رضي الله عنه: فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٤٢/٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٦١/٣)؛ من طريق الحسن بن علي العدوي عن محمد بن صدقة العنبري ومحمد بن تميم وإبراهيم بن موسى قالوا: حدثنا موسى بن جعفر عن أبيه جعفر عن أبيه محمد عن أبيه علي عن أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب به.
قال ابن عدي: «موضوع على أهل البيت، ومحمد بن صدقة وإبراهيم بن سليمان ومحمد بن تميم لا يعرفون».
وقال ابن الجوزي: «والمتهم به العدوي لأنه معروف بوضع الحديث». «الموضوعات» (٦٣/٣).
وله طريق آخر: ذكره السيوطي في «اللآلئ» (٢٣٤/٢) من حديث سهل بن صقير عن موسى بن عبد ربه عن علي رضي الله عنه به.
وفيه سهل بن صقير: منكر الحديث، واتهمه الخطيب بالوضع. انظر: «التقريب» (٢٥٨).
• وأما حديث جابر: فرواه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة البتلهي عن أبيه عن جده عن الأعمش عن ابن المنكدر عن جابر به مرفوعاً. كما في «اللآلئ» (٢٣٤/٢).
قال ابن الجوزي: «وأحمد المتهم به؛ قال الدارقطني: متروك» (٦٢/٢).
• وأما حديث ابن عمر فذكره الحافظ في «اللسان» (٥٢٦/٦)، وحكم عليه بالوضع.
وبالجملة فإنه لا يصح في هذا الباب شيء:
قال محمد بن ناصر: «لا أصل لهذا الحديث»، وقال ابن الجوزي: «هذه الأحاديث كلها محال».
انظر: «الموضوعات» (٦٢/٣، ٦٣).

(١) قال ابن الجوزي: «حديث عائشة ما رواه هشامٌ قط». «الموضوعات» (٦٣/٣).
(٢) لم أقف عليه.
(٣) «المسند» (٤٩١/٤٥) رقم (٢٧٤٩٩)، من حديث وهب بن جرير عن أبيه عن يونس بن يزيد عن الزهري به. =

قال: بينما نحنُ عندَ رسولِ اللهِ ﷺ نَتَذاكَرُ ما يَكونُ إذ قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إذا سمِعتُم بجَبلٍ زالَ عَن مَكانِه فصَدِّقُوا، وإذا سمعتُم برجلٍ زالَ عن خُلُقِه فلا تصَدِّقوا، فإنّه يَصِيرُ إلى ما جُبِلَ (عليه)**[١]»، وهو مُنقَطِعٌ؛ فالزُّهريُّ لم يُدرِك أبا الدَّرداءِ[٢].

ولكن لهُ شَواهِدُ، مِنها: ما في «الأمثال» للعَسكريِّ من حديثِ أبي هُريرةَ مرفوعاً: «**إنَّ مُغَيِّرَ الخُلُقِ كَمُغَيِّرِ الخَلْقِ، إنّك لا تَستطيعُ أَن تُغَيِّرَ خُلُقَه حتى تُغَيِّرَ خَلْقَه**»[٣].

ومِنها: ما في «المعجَم الكبيرِ»[٤] للطَّبَرانيِّ مِن حديثِ عبدِاللهِ بنِ رُبَيِّعَةَ[٥] قال: كُنَّا عندَ ابنِ مسعودٍ، فذَكَرَ القومُ رجلاً فَذَكرُوا مِن خُلُقِه، فقالَ ابنُ مسعودٍ: «أرأيتُم لو قَطعتُم رأسَه، أكُنتُم تستطيعُونَ أن تُعيدُوه؟»، قالوا: لا، قال: «فَيَدَهُ؟»، قالوا: لا، قال: «فَرِجْلَه؟»، قالوا: لا، قال: «فإنكم لا تَستَطيعُوا أَن تُغَيِّروا خُلُقَه حتى تُغَيِّروا خَلْقَه»[٦].

= ورجاله رجال الشيخين، إلا أن الزهري لم يدرك أبا الدرداء.

(١) في النسخ الأربع: (إليه)، والتصويب من المصدر، وهو الصواب لغةً.

(٢) فالزهري ولد سنة خمسين أو بعدها، كما في «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٤٠)، وتوفي أبو الدرداء سنة اثنتين وثلاثين. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٧٥).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/١٥٣) رقم (١٩٨)، وابن عدي في «الكامل» (١/٢٩٨)؛ من طريق بقية بن الوليد عن إسماعيل بن عياش عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه به.
وإسناده ضعيف؛ بقية مدلس وقد عنعن، وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين.

(٤) «المعجم الكبير» (٩/١٩٩) رقم (٨٨٨٤، ٨٨٨٥)، من طريق أبي نعيم عن الأعمش عن مالك بن الحارث، ومن طريق زائدة عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى؛ كلاهما عن عبدالله بن ربيعة به.
وفي إسناده ضعف؛ الأعمش مدلس وقد عنعن.

(٥) عبدالله بن رُبَيِّعَةَ ـ بالتشديد ـ بن فَرقَدٍ السُّلَمِيُّ، ذُكِرَ في الصّحابةِ ونفاها أبو حاتمٍ، ووثقه ابن حبان. بخ د س. «التقريب» (٣٠٢).

(٦) وأخرجه هناد في «الزهد» (٢/٥٩٩) رقم (١٢٧١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٠٧) رقم (٢٨٣) بالأسانيد السابقة إلى الأعمش. وقد تقدم الكلام عليها.

ومِنها: ما في «أُنسِ العاقِلِ وتَذكِرَةِ الغَافِلِ» لأُبَـيِّ النَّرْسِيِّ[١]، مِن حديثِ إسرائيلَ بنِ يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ السَّبِيعِيِّ: أنَّه سمعَ جدَّه أبا إسحاقَ يقولُ لأبيـهِ يُونُسَ المذكُـورِ: «يا أبا إسرائيلَ، إن بَلَغَك أنَّ رَجُلاً ماتَ فَصَدِّقْ، وإن بَلغَك أنَّ غَنيّاً افتَقَـرَ فصَـدِّق، وإن بَلغَك أنَّ فقِيراً أفادَ مالاً فصَدِّق، وإن بلغَك أنَّ أحمقَ أفادَ عَقلاً فلا تُصَدِّق».

ومِنها: ما في «الأَفرَادِ»[٢] للدَّارَقُطنيِّ مِن حديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً: **«إنَّ اللهَ ﷻ مَنَّ على قوم فأَلهمَهُم، فأدخَلَهُم في رحمتِه، وابتَلَى قوماً ـ وَذَكَرَ كَلِمَةً ـ فَلَمْ يستَطيعُوا أَن يَرحَلُوا عمَّا ابتَلاهُم، فَعَذَّبَهُم، وذلكَ عَدلُه فِيهِم»**.

إلى غيرِ ذلكَ؛ كحديثِ ابنِ مَسعودٍ: «فُرِغَ مِن أربَعٍ: مِنَ الخَلقِ، [ق٥٩/ ب] والخُلُقِ»[٣]،

---

(١) محمدُ بنُ عليِّ بنِ ميمون، أبو الغنائِم الـنَّرْسِيُّ الكوفي، الحافظُ المقرئ، لُقِّبَ بـ«أُبَيّ» لجودةِ قراءته. سمع القاضي أبا الطيب الطبري وأبا يعلى بن الفراء. روى عنه: الفقيه أبو الفتح المقدسي وأبو طاهر السِّلَفي وجماعة. قال أبو الفضل بن ناصر: «كان أُبيٌّ شيخاً ثقةً مأموناً فَهِماً للحديثِ». توفي سنة عشرٍ وخمسمائة.
«تاريخ دمشق» (٥٤/٣٩٥)، «التقييد» (١/٩١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/٢٧٤).
والـنَّرْسِيُّ ـ بفتحِ النونِ وسكونِ الرّاءِ ـ: نسبة إلى النّرْس، وهو نهر من أنهار الكوفة. «الأنساب» (٥/٤٧٩).

(٢) «الأفراد» (٢/رقم ٤٦)، من طريق سعيد بن عيسى الكُرَيزي عن أبي عمر الضرير عن حماد بن زيد ويزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن ابن سيرين عن أبي هريرة به.
وقال: «غريب من حديث يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، تفرد به أبو عمر الضرير حفص بن عمر بهذا الإسناد، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه».
وإسناده ضعيف؛ سعيد بن عيسى الكُريزي ضعفه الدارقطني. انظر: «العلل» (١٣/٨٩).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/٢١٧) رقم (٨٩٥٣)، و«الأوسط» (٢/١٥٦) رقم (١٥٦٠)، والدارقطني في «السنن» (الرضاع) (٤/١٨٢) رقم (٣٦)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (الوقف، باب وقف المشاع) (٦/١٦٢)؛ من طريق عيسى بن المسيب عن القاسم بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه عن جده عبدالله بن مسعود رضي الله عنه به موقوفاً.
وفي إسناده ضعف:

كما سيأتي في «**جَفَّ القَلَمُ**»(١) من «الجيم».

وكقولِه: «**إنَّ اللهَ قَسَمَ بينَكُم أخلاقَكُم كما قَسَمَ بينَكُم أرزَاقَكُم**»(٢)،

= عيسى بن المسيب البجلي: لـيَّنه أحمد «المروذي» (٦٥)، وضعفه ابن معين وأبو داود والنسائي «الدوري» (٣/٣٤٢)، «الميزان» (٣/٣٢٣)، «الضعفاء والمتروكين» (٢١٦).
وعبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود مختلفٌ في سماعه من أبيه. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/١٩٥).
• وهو عند ابن الجعد في «مسنده» (٢٨٦) رقم (١٩٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٩/٢١٧) رقم (٨٩٥٢)؛ من طريق القاسم قال: قال عبدالله، وذكره.
وفيه انقطاع بين القاسم وابن مسعود.
• وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١/٢٢١) رقم (١٣٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/٣٥٢) رقم (٦٠١)؛ من طريق حفص بن عمر الأُبُلِّي عن مِسعَر عن المنبعِثِ الأثرمِ عن كُردوس عن ابن مسعود مرفوعاً.
وهو بهذا الإسناد موضوع:
حفص بن عمر الأُبُلِّي كذّبه أبو حاتم «الجرح» (٣/١٨٣)، وقال العقيلي: «يحدث عن شعبة ومسعر ومالك بن مغول والأئمة بالبواطيل» «الضعفاء» (١/٢٧٥).

(١) سيأتي برقم (٣٧٦).

(٢) هذا الحديث مداره على مُرَّةَ بنِ شَرَاحيلَ الهمداني (وهو ثقة من رجال الستة) عن ابن مسعود، ويرويه عن مُرَّة اثنان:
الأول: الصَّبَّاح بن محمد البجلي: أخرج حديثه أحمد في «مسنده» (٦/١٨٩) رقم (٣٦٧٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٣١٣)، والشاشي في «مسنده» (٢/٣٠٠) رقم (٨٧٧)، والحاكم في «المستدرك» (البر والصلة) (٤/١٨٢) رقم (٧٣٠١)، والبيهقي في «الشعب» (٧/٣٦٦) رقم (٥١٣٦)؛ كلهم من طرق عن أبان بن إسحاق عن الصّبّاح بن محمد عن مرّة عن ابن مسعود ﷺ به مرفوعاً.
وإسناده ضعيف؛ فيه الصّبّاح بن محمد: قال العقيلي: «في حديثه وَهمٌ، ويرفع الموقوف» (٢/٢١٣)، وقال الدارقطني: «ليس بقوي» (العلل ٥/ ٢٧٠)، وقال الذهبي: «فيه لين» «الكاشف» (١/٢٠٥).
الثاني: زُبَيد بن الحارث اليامي (وهو ثقة ثبت من رجال الستة)، وقد اختلف عليه في رفع الحديث ووقفه:
فجاء عنه موقوفاً على ابن مسعود من طريقين:
١ ـ طريق زهير بن معاوية: أخرجه أبي داود في «الزهد» (١٤٩) رقم (١٥٧)، بإسناد صحيح.
٢ ـ طريق مالك بن مِغْوَل: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/١٦٥)، وفي إسناده =

= يحيى بن مطرف، لم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.
وروي عنه مرفوعاً من طريقين أيضاً:
١ ـ طريق حمزة بن حبيب الزّيات: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (الإيمان) (٨٨/١) رقم (٩٥).
وفيه إبراهيم بن محمد بن حمويه، ومهران بن هارون الرازي، لم أقف على كلام فيهما جرحاً أو تعديلاً.
٢ ـ طريق المسعودي: أخرجه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٢٧٤/٢).
وفيه عبدالله بن محمد بن وهب الدينوري؛ وهو متهم. انظر: «الميزان» (٤٩٤/٢).
ورواه عن زُبيدٍ ـ أيضاً ـ الثوريُّ، ومحمد بن طلحة اليامي، وعبدالرحمٰن بن زُبَيد (ابنه)، واختلف عليهم في رفع الحديث ووقفه:
أما الثوري فروي عنه مرفوعاً من طريق:
أ ـ عيسى بن يونس: أخرج حديثه الإسماعيلي في «معجمه» (٧٢٧)، والحاكم في «المستدرك» (الإيمان) (٨٨/١) رقم (٩٤)؛ من طريق أحمد بن جناب المصيصي عن عيسى بن يونس عن الثوري به.
وإسناده حسن؛ أحمد بن جناب المصيصي صدوق. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٩/١).
ب ـ سفيان بن عقبة: أخرج حديثه الحاكم في «المستدرك» (الإيمان) (٨٨/١) رقم (٩٥).
وفيه إبراهيم بن محمد بن حمويه، ومهران بن هارون الرازي. تقدم الكلام عليهما قريباً.
ورواه عن الثوري موقوفاً:
أ ـ عبدالرحمٰن بن مهدي: أخرج حديثه الحسين المروزي في «زوائده على الزهد» لابن المبارك (٣٩٩) رقم (١١٣٤)، بإسناد صحيح.
ب ـ محمد بن كثير العبدي: أخرج حديثه البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٤) رقم (٢٧٥)، وأبو داود في «الزهد» (١٤٩) رقم (١٥٧)، بسند صحيح.
ولا شك أن **الوجه الموقوف أقوى عن الثوري**؛ فقد رواه عنه ثقتان من أصحابه، منهما عبدالرحمٰن بن مهدي، الذي عدَّه النقاد من أثبت الناس فيه. انظر: «شرح علل الترمذي» (٥٣٨/٢).
وأما **محمد بن طلحة اليامي** فروي عنه مرفوعاً من طريق سلام بن سليمان المدائني:
أخرج حديثه ابن عدي في «الكامل» (٣١٢/٣).
وإسناده منكر؛ فيه سلَّام بن سليمان المدائني، قال العقيلي: «في حديثه عن الثقات =

مما بيَّنتُه في بعضِ الأجوبة(١)

ولبعضهم(٢):

وَمَن تَحَلَّى بغَيرِ طَبْعٍ يُرَدُّ قَسْراً إلى الطَّبِيعَهْ
كَخاضِبِ الشَّيبِ في ثَلاثٍ تَهتِكُ أَستارَهُ الطَّلِيعَهْ

٢٦٦ حديث: «إنْ كانَ الكلامُ مِن فِضَّةٍ فالصَّمتُ مِن ذَهَبٍ».

= مناكير» «الضعفاء» (١٦١/٢)، وقال ابن عدي: «منكر الحديث» «الكامل» (٣٠٩/٣).
وقد خالف الثقات في روايته عن محمد بن طلحة مرفوعاً كما سيأتي.
ورواه عن محمد بن طلحة موقوفاً:
أ ـ حجاج بن منهال: أخرج حديثه الطبراني في «الكبير» (٢٢٩/٩) رقم (٨٩٩٠)، بسند صحيح.
ب ـ سليمان بن حرب: أخرج حديثه أبو نعيم في «الحلية» (١٦٥/٤)، بسند صحيح أيضاً.
إذاً **فالصحيح عن محمد بن طلحة وقف الحديث**، ولا يثبت عنه الرفع بوجه. والله أعلم.
وأما **عبدالرحمٰن بن زبيد**: فأخرج حديثه أبو نعيم في «الحلية» (١٦٦/٤)، من طريق أبي همام عن أبيه عبدالرحمٰن به، مرفوعاً وموقوفاً.
وأبو همام: الظاهر أنه السكوني؛ الوليد بن شجاع بن الوليد، وهو ثقة من رجال مسلم.
وأبوه: شجاع بن الوليد؛ صدوق له أوهام. انظر: «التهذيب» (٧٥/٤)، و«التقريب» (٢٦٤).
وعبدالرحمٰن بن زبيد بن الحارث ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦٧/٧).
وعليه فإن سند هذا الطريق ضعيف.
والحاصل: أن رواية الوقف ثابتة عن زبيد بن الحارث من ثلاثة طرق، أما رواية الرفع فلا تثبت عنه بوجه، وعلى تقدير ثبوت رواية الرفع عن حمزة الزيات فقد خالفه ثلاثة من الثقات عن زبيد، فوقفوا الحديث ولم يرفعوه، وفيهم مثل الثوري وزهير بن معاوية.
وقد رجح الدارقطنيُّ الروايةَ الموقوفةَ. انظر: «العلل» (٢٧١/٥).

(١) «الأجوبة المرضية» (٧٦٩/٢ ـ ٧٧١).

(٢) في الأصل و«ز»: (لبعضهم)، والتصويب من «م» و«د».
والبيتان لأبي صالح أيوب بن سليمان المعافري، المتوفى سنة (٣٠٢هـ). انظر: «البُلغة» (١١).

ابنُ أبي الدُّنيا في «الصَّمت»[١] من طريقِ الأوزَاعِيِّ قال: «قالَ سُليمانُ بنُ دَاودَ عليه السلام»[٢]، وذكرَهُ.

ومِن طريقِ ابنِ المبارَكِ ـ وسُئِلَ عَن قَولِ لُقمَانَ لابنِه: «إنْ كانَ الكلامُ مِن فِضَّةٍ فإنَّ الصَّمتَ مِن ذَهَبٍ» ـ فقال: «عبدُالله يقولُ: لَو كانَ الكلامُ بطاعَةِ اللهِ مِن فِضَّةٍ؛ فإنَّ الصَّمتَ عَن مَعصِيَةِ اللهِ مِن ذَهَبٍ»[٣].

ومِن طريقِ ابنِ المبارَكِ أنه ذَكَرَ أَبياتاً، وَسَاقَهَا[٤]، وآخِرُهَا:

إنْ كانَ مِن فِضَّةٍ كَلامُكِ يَا ... نَفسُ فإنَّ السُّكُوتَ مِن ذَهَبِ

٢٦٧ حديث: «إنْ لم تكُنِ العلماءُ أولياءَ فَليسَ للهِ وَلِيٌّ».

لا أعرِفُهُ حديثاً، وكَذَا: «ما اتَّخَذَ اللهُ مِن وَلِيٍّ جَاهِلٍ»، كما سَيَأتي[٥].

---

(١) «الصمت» (٦٦، ٢٧٥) رقم (٤٧، ٦٠٨)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨٤/٢٢)؛ من طريق الهيثم بن خارجة عن سهل بن هاشم عن الأوزاعي به.
وإسناده إلى الأوزاعي حسن؛ الهيثم بن خارجة وسهل بن هاشم كلاهما صدوق.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٨٣/١١) و(٢٢٧/٤)، و«التقريب» (٥٧٧، ٢٥٨).

(٢) وأخرجه من قول مالك بن دينار أيضاً: في «الصمت» (٦٦) رقم (٤٨)، من طريق علي بن الحسين عن حبان بن هلال عن جعفر بن سليمان عن مالك بن دينار به.
وإسناده حسن:
علي بن الحسين: هو العامري، وهو صدوق. انظر: «التهذيب» (٢٦٦/٧)، و«التقريب» (٤٠٠).
وحبان بن هلال ثقة من رجال الستة.
وجعفر بن سليمان: هو الضبعي، تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

(٣) «الصمت» (٣٠٨) رقم (٧٣٦) من طريق أبي عبدالرحمن الأزدي عن خاقان بن عبدالله عن ابن المبارك به.
خاقان بن عبدالله بن الأهتم: قال الدارقطني: «ليس بالقوي». «العلل» (١٦٤/٧).
وأبو عبدالرحمن الأزدي لم يتبين لي من هو.

(٤) «الصمت» (٣١٢) رقم (٧٥١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦٢/٣٢)؛ من طريق محمد بن إدريس الحنظلي عن ابن المبارك.
ومحمد بن إدريس الحنظلي: هو الإمام أبو حاتم الرازي، ولم يدرك ابن المبارك.

(٥) سيأتي برقم (٩٥٠).

نَعَم، رُوِّينا في «مَنَاقِبِ الشافِعِي»[١] للبَيهَقِيِّ مِن طريقِ الرَّبيعِ بنِ سُليمانَ: سَمِعتُ الشافِعِيَّ يقول: «إنْ لَمَ تَكُنِ الفُقَهاءُ أولياءَ اللهِ في الآخِرةِ فمَا للهِ وَلِيٌّ»[٢]. انتَهى.

وكَيفَ لا والشافِعِيُّ يقولُ أيضاً: «ما أحدٌ أورع لخالِقِه مِنَ الفُقَهاءِ»[٣]

٢٦٨ حديث: «أَهلُ القُرآنُ هُم أهلُ اللهِ وخَاصَّتُه».

في «**إنَّ للهِ أَهلِينَ**»[٤].

٢٦٩ حديث: «أُوتِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ، واختُصِرَ لي الكلامُ اختِصاراً».

العسكريُّ في «الأمثالِ» من طريقِ سُليمانَ بنِ عبدِاللهِ النَّوفَلِيِّ[٥] عن جَعفرِ بنِ محمَّدٍ عن أبيهِ أنَّ النبيَّ ﷺ قال، وَذَكَرَه.

وهُو مُرسَلٌ، في سَنَدِه مَن لم أعرِفْه.

وللدَّيلَمِيِّ[٦] بِلا سَنَدٍ عنِ ابن عَباسٍ مرفوعاً مثلَه، بلفظِ: «**أُعطِيتُ**»،

---

(١) «مناقب الشافعي» (١٥٥/٢) من طريق محمد بن أبي الحسن الصوفي عن محمد بن عبدالله الرازي عن الحسين بن علي بن يزدانيار عن الربيع به.

(٢) وأخرجه البيهقي في «المدخل» أيضاً (١٦٧/١) رقم (١٧٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٥٠/١) رقم (١٣٨)؛ من طريق محمد بن عبدالله الرازي عن الحسين بن علي بن يزدانيار عن الربيع به.
ومحمد بن عبدالله الرازي: هو أبو بكر بن شاذان الصوفي، قال الذهبي: «صاحب تلك الحكايات المنكرة. روى عنه الشيخ أبو عبدالرحمٰن السلمي أوابد وعجائب، وهو متهم، طعن فيه الحاكم». «الميزان» (٦٠٦/٣).
والحسين بن علي بن يزدانيار: له ترجمة في «طبقات الصوفية» (٣٠٦)، و«الحلية» (٣٦٣/١٠)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.

(٣) «مناقب الشافعي» (١٥٥/٢)، من طريق الحاكم عن أبي بكر بن زياد النيسابوري عن أبي بكر بن خزيمة عن محمد بن عبدالله بن عبدالحكم عن الشافعي به.
وهو في «المدخل» (١٦٦/١) رقم (١٧٦) من الطريق نفسه أيضاً.
ورواته أئمة ثقات كما لا يخفى.

(٤) تقدم برقم (١٩).

(٥) لم أقف له على ترجمة.

(٦) «الفردوس» (٤٠٠/١) رقم (١٦٢٠)، وهو في الجزء الناقص من «مسنده».

و«**الحَديث**» بَدَلَ «(**الكَلام**)[(١)]»[(٢)].

وعندَ البيهقيِّ في «الشُّعبِ»[(٣)] مِن طريقِ عبدِالرَّزَّاقِ[(٤)] عن مَعمَرٍ عن أيوبَ عن أبي قِلابةَ: أنَّ عُمرَ مرَّ برجلٍ يقرأُ كتاباً مِن التَّوراةِ، فذَكَرَ الحديثَ وقَولَه ﷺ: «**إنما بُعِثتُ فاتِحاً وخاتَماً، وأُعطيتُ جوامِعَ الكَلِمِ وفَواتِحَه، واختُصِرَ لي الحديثُ اختِصاراً**»[(٥)].

وللطَّبَرانيِّ[(٦)] مِن طريقِ أبي الدَّرداءِ قال: جاءَ عُمرَ، وذكرَ نَحوَه.

ولأبي يَعلَى[(٧)] مِن طريقِ خالدِ بنِ عُرفُطَةَ[(٨)] قال: كُنتُ عندَ عُمرَ، فجاءَهُ

---

(١) في النسخ الأربع: (الكلم)، والمثبت من «الفردوس».

(٢) وأخرجه من حديث ابن عباسٍ ﷺ بهذا اللفظِ: الدارقطنيُّ في «سننه» (النوادر) (١٤٤/٤) رقم (٨)، من طريق سعيد بن خالد عن محمد بن عثمان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس.
وفي إسناده سعيد بن خالد، وهو المخزومي المدني: قال البخاري: «فيه نظر» «التاريخ الكبير» (٤٦٩/٣)، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم «الجرح والتعديل» (١٦/٤).

(٣) «شعب الإيمان» (١٧١/٧) رقم (٤٨٣٧).

(٤) «المصنف» (أهل الكتاب/ مسألة أهل الكتاب) (١١٢/٦) رقم (١٠١٦٣).

(٥) وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٢١/١) رقم (٤٥٥) من طريق حماد عن أيوب به.
ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً؛ أبو قلابة لم يدرك عمر ﷺ.
انظر: «تهذيب الكمال» (٥٤٣/١٤).

(٦) عزاه له الهيثمي في «المجمع» (٤٢١/١) رقم (٨١٠)، لكن ليس فيه ذكر الشاهد «**أعطيت جوامع الكلم**»، ثم قال: «وفيه أبو عامر الأسدي ولم أرَ من ترجمه، وبقية رجاله موثقون».
وعزاه له أيضاً الحافظ في «الفتح» (٥٢٥/١٣) وقال: «بسند فيه مجهول، ومختلف فيه».

(٧) كما في «مجمع الزوائد» (٤٣٥/١) رقم (٨٥٧)، و«المطالب» (٦٣٤/١٥) رقم (٣٨٤٨)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (١٨٩/١، ٢٤٩) رقم (٢٣٩، ٣٧٧)؛ من طريق عبدالرحمٰن بن إسحاق الواسطي عن خليفة بن قيس عن خالد بن عرفطة ﷺ به.

(٨) خالد بن عُرْفُطة ـ بضم المهملة والفاء بينهما راء ساكنة ـ بن أبرهة ـ بفتح الهمزة والراء بينهما موحدة ساكنة ـ بن سنان العُذْري، صحابي، روى عنه أبو عثمان النهدي ومسلم مولاه وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم، توفي سنة (٦٠)، وقيل (٦١).
انظر: «الإصابة» (١٥٩/٣ ـ ١٦١).

رجلٌ، فذكره، وفيه قولُه ﷺ: «**يا أيُّها الناسُ، إني قد أوتيتُ جوامِعَ الكَلِمِ وخَواتِمَهُ، واختُصِرَ لي الحديثُ اختِصاراً**»(١).

وأصلُ الحديثِ من طريقِ ابنِ سِيرينَ عن أبي هُريرةَ بلفظِ: «**أُعطِيتُ فَوَاتِحَ**»(٢)، وفي لفظٍ: «**مَفَاتِيحَ**»(٣)، وفي آخَرَ: «**جَوامِعَ الكَلِمِ، ونُصِرتُ**

---

(١) وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/٢١)، والضياء في «المختارة» (١/٢١٥) رقم (١١٥)؛ من طريق عبدالرحمٰن بن إسحاق عن خليفة بن قيس عن خالد بن عرفطة رضي الله عنه به.
وإسناده ضعيف جداً:
فيه عبدالرحمٰن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي، ضعفه يحيى بن معين وأبو داود والنسائي، وقال ابن معين مرة: «متروك»، وقال أحمد: «ليس بشيء، منكر الحديث»، وقال البخاري: «فيه نظر»، فهو واهي الحديث، مجمع على ضعفه، كما اختاره الذهبي.
انظر: «العلل» لأحمد (٢٢٧٨، ٢٥٦٠)، «سؤالات ابن الجنيد» (١٨٩)، «الضعفاء» للبخاري (٢٠٣)، والنسائي (٣٥٨)، «الجرح والتعديل» (٥/٢١٣)، «تهذيب التهذيب» (١٦/٥١٥)، «الكاشف» (٣١٣٧)، و«الميزان» (٢/٥٤٨).
وخليفة بن قيس، قال البخاري: «لم يصح حديثه، وفي حديثه نظر» (الضعفاء الصغير/٥٧)، وذكره أبو زرعة والعقيلي في «الضعفاء» «البرذعي» (٢/٦١٤)، «الضعفاء الكبير» (٢/٢١).
والحديث ضعفه الهيثمي في «المجمع» (١/٤٢٠)، والحافظ في «الفتح» (١٣/٥٢٥).
• وله طريق آخر عن عمر رضي الله عنه:
أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣/٣٨) رقم (١٣٦٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٨)؛ من حديث محمد بن يونس الكُدَيمي عن شعيب بن بَيَان الصّفّار عن شعبة عن علي بن زيد بن جُدعان عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه به.
وهو بهذا السياق منكر:
الكُدَيميُّ متروك، بل قد اتهمه عدد من النقاد. انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٤٧٥).
وقد خولف في سياق إسناده: فأخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٥٤) رقم (٨٩) من طريق موسى بن إسماعيل عن جرير بن حازم عن الحسن عن عمر رضي الله عنه.
ورجال إسناده ثقات، إلا أن فيه انقطاعاً بين الحسن البصري وعمر رضي الله عنه.

(٢) لم أقف على هذا اللفظ في حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه البخاري (التعبير، باب رؤيا الليل) رقم (٦٩٩٨).

[ق٦٠/أ] **بالرُّعبِ»**(١).

ومِن حديثِ سعيدِ بنِ المسَيِّبِ وأبي سَلمَةَ بنِ عبدِالرحمٰنِ؛ كلاهُما عن أبي هريرةَ بلفظِ: **«أُعطيتُ جوامِعَ الكَلِمِ»**(٢)، وفي لفظٍ: **«بُعِثتُ بجوامِعِ الكَلِمِ»**(٣).

ومن طريقِ أبي يونُسَ مَولى أبي هُريرةَ عن مَولاهُ بلفظِ: **«أُوتيتُ جوامِعَ الكَلِمِ»**(٤).

ومن طريقِ العلاءِ عن أبيهِ عبدِالرحمٰنِ عن أبي هريرةَ بلفظِ: **«أُعطِيتُ»**(٥).

ومن حديثِ عطاءَ بنِ السائبِ(٦) عن أبي جعفرٍ(٧) عن أبيه(٨) عن عليٍّ

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ من حديث ابن سيرين عن أبي هريرة، لكن عزاه المزي في «التحفة» (١٠/٣٣٨) رقم (١٤٤٥٠) للبخاري بهذا اللفظ، وجميع طبعات «الصحيح» التي وقفت عليها تذكره باللفظ السابق (مفاتيح الكلم). والله أعلم.

(٢) هذا ليس لفظ حديث ابن المسيب وأبي سلمة، وإنما هو لفظ حديث العلاء بن عبدالرحمٰن عن أبيه، كما سيشير إليه المصنف قريباً.

(٣) أخرجه البخاري (الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: **«نصرت بالرعب مسيرة شهر»**...) رقم (٢٩٧٧)، و(التعبير، باب المفاتيح في اليد) رقم (٧٠١٣)، و(الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، باب قول النبي ﷺ: **«بعثت بجوامع الكلم»**) رقم (٧٢٧٣)، ومسلم (المساجد ومواضع الصلاة) رقم (٥٢٣)؛ من طرق عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب به.
وأخرجه مسلم (المساجد ومواضع الصلاة) رقم (٥٢٣) من طريقين عن سعيدٍ وأبي سلمة به.

(٤) أخرجه مسلم (المساجد ومواضع الصلاة) رقم (٥٢٣).

(٥) أخرجه مسلم (المساجد ومواضع الصلاة) رقم (٥٢٣)، والترمذي (السير، باب ما جاء في الغنيمة) رقم (١٥٥٣)؛ من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء به.

(٦) أبو محمد، ويقال: أبو السائب، الثقفيُّ الكوفيُّ، صدوقٌ اختلط، من الخامسة، مات سنةَ ستٍّ وثلاثين. خ ٤. «التقريب» (٣٩١).

(٧) محمدُ بنُ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، أبو جعفرٍ الباقِرُ، ثقةٌ فاضلٌ، من الرابعة، مات سنةَ بضعَ عشرةَ. ع. «التقريب» (٤٩٧).

(٨) تقدمت ترجمته.

في حديثِ «**أُعطِيتُ خَمساً**»، فَفِيه: «**وأُعطيتُ جَوامِعَ الكَلِم**»(١).

وفي حديثِ أبي موسى الأشعَريِّ: «**أُعطيتُ فواتِحَ الكَلِمِ وخَواتِمَه**»، قلنا: يا رسولَ اللهِ، علِّمْنا مما علَّمَك اللهُ، فعلَّمَنا التشَهُّدَ(٢).

وفي حديثِ هندِ بنِ أبي هالةَ(٣) الطويلِ: «كان ﷺ يتكلَّمُ بجوامِعِ الكَلِمِ»(٤)

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (٢/٨٦٥) رقم (١٤٤٨) من طريق موسى بن أعين عن عطاء به.
وإسناده ضعيف:
عطاء بن السائب اختلط، وموسى بن أعين لم يذكر فيمن سمع منه قبل الاختلاط.
وفيه انقطاع أيضاً؛ علي بن الحسين لم يدرك علياً رضي الله عنه. انظر: «المراسيل» (١٣٩).
• وروي عن علي رضي الله عنه من وجه آخر:
أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٢٥١) رقم (٦٥٦) من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
وفي إسناده ضعفٌ:
عبدالله بن محمد بن عقيل لين، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣).
وهذا الطريق يعضد سابقه ويرقيان بالحديث إلى الحسنِ. والله أعلم.

(٢) أخرجه ابن شيبة في «المصنف» (الصلاة، باب من كان يعلم التشهد ويأمر بتعليمه) (٣/٤٠) رقم (٣٠١٥)، وابن عرفة في «جزئه» (٥٩) رقم (٣٣)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٣/٣٨) رقم (١٣٦٨)، وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٣/١٦٩) رقم (٧٢٣٨)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٥٣٥)؛ كلهم من طريق هشيم عن عبدالرحمٰن بن إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى به.
عبدالرحمٰن بن إسحاق هو القرشي وليس الواسطي (كما جاء مصرحاً به عند ابن عرفة والخطيب)، وهو صدوق. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/١٢٥)، و«التقريب» (٣٣٦).
إلا أن في الإسناد ضعفاً لعنعنة هشيم. والله أعلم.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١١).

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/٤٢٢)، والترمذي في «الشمائل» (١٨٤) رقم (٢٦٦)، وابن حبان في «الثقات» (٢/١٤٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/١٥٥) رقم (٤١٤)، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٥/٢٧٥١) رقم (٦٥٥٣)، وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٩٣) رقم (١٩٦)، والبيهقي في «الدلائل» (١/٢٨٦)؛ كلهم من طرق عن جُمَيعِ بن عمر بن عبدالرحمٰن العجلي قال: حدثني رجلٌ بمكةَ عن ابنِ أبي هالةَ التميمي عنِ الحسنِ بن عليٍّ قال: سألتُ خالي هندَ بنَ =

قال ابنُ شِهابٍ[(١)]

= أبي هالةَ التميمي، فذكره ضمن حديث طويل في صفة النبي ﷺ.
وإسناده ضعيف جداً:
جميع بن عبدالرحمٰن العجلي: قال أبو نعيم الفضل بن دكين: «كان فاسقاً» «الكامل» (١٦٧/٢)، وقال أبو داود: «أخشى أن يكون كذاباً» «الميزان» (٤٢١/١).
وأما شيخه: فوقعت تسميته (يزيد بن عمر التميمي)؛ كما في «التاريخ الكبير» (٢٤٢/٢) و(٢٠٧/٦)، و«الجرح والتعديل» (١٤٣/٦).
قال البخاري: «لا أراه يصح»، وقال الحافظ: «مجهول» «التقريب» (٦٥٤).
وأبوه: قال ابن عدي: «مجهول». «الكامل» (٦٨/٥).
وله طريق آخر: أخرجه أبو علي بن شاذان في «المشيخة الصغرى» (٤٥) رقم (٦١)، والبيهقي في «الدلائل» (٢٨٥/١).
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه الحسن بن محمد بن يحيى العلوي، متهمٌ. انظر: «الميزان» (٥٢١/١).
وله طريق ثالث: أشار إليه أبو نعيم في «المعرفة» (٢٧٥١/٥).
وإسناده كسابقه؛ فيه الأصبغ بن نباتة، وهو متروك. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣١٦/١).
وله طريقٌ رابعٌ: عند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٠٦/٣)، وأبي نعيم في «المعرفة» (٢٧٥١/٥) رقم (٦٥٥٤)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٣٧/٣).
وسنده ضعيف؛ فيه إسحاق بن صالح المخزومي، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٢٥/٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
• قال الآجري: «سمعتُ أبا داودَ ذكرَ حديثَ ابنِ أبي هالةَ فقال: أخشى أن يكون موضوعاً».
«سؤالات الآجري» (٢٨١/١).

(١) في الطبعة السلطانية: «قال محمد: وبلغني في جوامع الكلم»، وفي بعض نسخ «الصحيح» المطبوعة: «قال أبو عبدالله: وبلغني في جوامع الكلم».
قال الحافظ ابن حجر: «قولُه في آخرِه: (قال أبو عبدالله): كذا لأبي ذرٍّ، ووقعَ في روايةِ كَريمةَ: (قال محمدٌ).
فقال بعضُ الشُّرَّاح: لا منافاةَ؛ لأنه اسمُه، والقائلُ هو البخاريُّ.
والذي يظهرُ لي أنَّ الصوابَ ما عندَ (كَريمةَ)؛ فإن هذا الكلامَ ثبتَ عن الزهريِّ، واسمه محمدُ بنُ مسلمٍ، وقد ساقَه البخاريُّ هنا من طريقه، فيبعُد أن يأخُذَ كلامَه فينسِبَه لنفسِه.
وكأنَّ بعضَهم لما رأى (وقال محمدٌ) ظنَّ أنه البخاريُّ، فأرادَ تعظيمَه فكنَّاه، فأخطأ؛ =

ـ فيما نقَلَهُ البخاريُّ في «الصحيح»[(١)] ـ: «بَلَغَني في جَوامِعِ الكَلِم: أنَّ الله يَجمَعُ له الأمورَ الكثيرةَ التي كانَت تُكتَبُ في الكتبِ قبلَه، في الأمرِ الواحِدِ والأمرينِ ونحوِ ذلكَ». انتهى.

وحاصِلُه: أنه ﷺ كانَ يتكلمُ بالقولِ الموجَزِ؛ القَليلِ اللفظِ الكثيرِ المعاني.

وقال سليمانُ بنُ عبدِالله النَّوفَليُّ: «كان يتكلَّمُ بالكلامِ القليلِ، يجمَعُ به المعانيَ الكثيرةَ».

وقال غيره: «يعني: القرآنَ؛ بقَرينةِ قولِه: «**بُعِثْتُ**»، والقرآنُ هو الغايةُ في إيجازِ اللفظِ واتساعِ المعاني»[(٢)]

وقال آخرُ: «القرآنُ وغيرُه مما أوتِيَهُ في مَنطِقِه، فبانَ به مِن غيره بالإيجازِ والإبلاغِ والسَّدادِ، ودليلُ هذا: «كانَ يعلِّمُنا جَوامِعَ الكَلِمِ وفواتِحَه»»[(٣)]

والكلامُ في هذا المعنى يطولُ.

[٢٧٠] حديث: «أولادُ المؤمنينَ في جبلٍ في الجنةِ، يَكفُلُهم إبراهيمُ وسارةُ، حتى يَرُدَّهم إلى آبائِهم يومَ القيامةِ».

الحاكمُ في «الجنائزِ» من «مُستَدرَكِه» والدَّيلميُّ في «مسنَدِه»[(٤)]، من جِهةِ مُؤَمَّلِ بنِ إسماعيلَ: حدَّثنا سفيانُ الثوريُّ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ الأصبهانيِّ[(٥)] عن

= لأنَّ محمّداً هو الزهريُّ، وليست كنيتُه أبا عبدِالله، بل هو أبو بكرٍ». «فتح الباري» (١٢/٤٠١).

وقد جاء مصرَّحاً بأن القائل هو ابن شهاب عند البيهقيِّ في «الشعب» (١/٢٩٤) رقم (١٣٧).

(١) «الصحيح» (التعبير، باب المفاتيح في اليد) رقم (٧٠١٣).

(٢) ذكر هذا القول الحافظ في «الفتح» (١٣/٢٤٧)، وبه قال البيهقي «الشعب» (٣/٣٨).

(٣) وبه قال ابن رجب. انظر: «جامع العلوم والحكم» (٥).

(٤) «المستدرك» (الجنائز) (١/٥٤١) رقم (١٤١٨)، و«زهر الفردوس» [١/ق (٥٩/ب)].

(٥) عبدالرحمٰنِ بن عبدِالله بن الأصبَهانيِّ، الكوفيُّ الجُهَنيُّ، ثقةٌ، من الرابعة، مات في إمارَة خالدٍ القَسْريِّ على العراقِ. ع. «التقريب» (٣٤٥).

أبي حازمٍ الأشجعيِّ[١] عن أبي هريرةَ مرفوعاً بهذا[٢]، وقال: «صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ، ولم يخرجاهُ»[٣]، وكذا صحَّحهُ ابنُ حِبانَ[٤].

وقد تابعَ مُؤَمَّلاً على رفعِهِ وَكِيعٌ[٥]، لكنْ رواهُ ابنُ مَهدِيٍّ[٦]

---

(١) تقدمت ترجمته، وهو ثقة من رجال الستة.

(٢) وأخرجه من هذا الطريق: ابن أبي الدنيا في «العيال» (٣٦٧/١) رقم (٢٠٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٣٣/٢)، وابن بشران في «أماليه» (١٥٥/٢) رقم (١٢٥١)، والبيهقي في «البعث والنشور» (١٣٦) رقم (٢٣١)؛ كلهم من طريق مؤمل بن إسماعيل به.
وفي إسناده ضعف:
مؤمَّل بن إسماعيل سيء الحفظ؛ قال ابن سعد: «ثقة كثير الغلط» «الطبقات الكبرى» (٥٠١/٥)، وقال أحمد: «كان يخطئ» «المروذي» (٢٤)، وقال أبو حاتم والدارقطني: «صدوق كثير الخطأ» «الجرح» (٣٧٤/٨)، و«سؤالات الحاكم» (٢٧٦).

(٣) في هذا نظر؛ فمؤمَّل لم يخرج له الشيخان في الأصول شيئاً.

(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (وصف الجنة وأهلها/ذكر الإخبار عن وصف من يكفل ذراري المؤمنين في الجنة) (٤٨١/١٦) رقم (٧٤٤٦)، من طريق عبدالله بن ضمرة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «**ذَراري المؤمنينَ يكفُلُهم إبراهيمُ في الجنة**».
وليس فيه طريق أبي حازم عن أبي هريرة أصلاً.

(٥) أخرجه البيهقي في «القضاء والقدر» (٨٩٧) رقم (٥٣٧)، من طريق عبدالله بن يوسف الأصبهاني عن علي بن محمد بن عقبة الشيباني عن محمد بن عبدالله بن نمير عن وكيع به.
وإسناده صحيح:
عبدالله بن يوسف: هو ابن أحمد بن مامُويَه، أكثر عنه البيهقي، وهو من الحفاظ الثقات.
انظر: «تاريخ بغداد» (١٩٨/١٠)، و«السير» (٢٣٩/١٧).
وعلي بن محمد بن عقبة: وثقه الخطيب والذهبي.
انظر: «تاريخ بغداد» (٧٩/١٢)، و«السير» (٤٤٣/١٥).
ومحمد بن عبدالله بن نمير: ثقة حافظ من رجال الستة.
لكن رواه ابن شيبة في «مصنفه» (الجنائز، باب في أطفال المسلمين) (٤٦٥/٧) رقم (١٢١٧٨)، عن وكيع موقوفاً على أبي هريرة ﷺ.
فالظاهر ـ والله أعلم ـ أنَّ وكيعاً كان يرويه مرَّةً مرفوعاً وأخرى موقوفاً.

(٦) ذكر روايته الدارقطني في «العلل» (١٨٦/١١).

وأبو نُعَيم[(١)]؛ كلاهُما عن الثوريِّ، فوَقَفاهُ[(٢)]، وقال الدَّارَقطنيُّ: إنه أَشبَهُ[(٣)].

وأصلُهُ عندَ البخاريِّ من حديثِ سَمُرةَ عن النبيِّ ﷺ: أنه رأى في مَنامِه جِبرِيلَ ومِيكائِيلَ أتياهُ فانطَلقَا به، وذكرَ حديثاً طويلاً، وفيه: «**وأمَّا الشَّيخُ الذي في أَصلِ الشجَرَةِ فذاكَ إبراهيمُ، وأمّا الصِّبيانُ الذي رأيتَ فأولادُ الناسِ**»[(٤)]، وفي روايةٍ: «**فَكُلُّ مولودٍ مات على الفِطرَةِ، وُكِّلِ بهم إبراهيمُ عليه السلام يُرَبِّبهم إلى يومِ القيامةِ**»[(٥)].

وقد بَسَطتُه في «ارتِياحِ الأكبادِ»[(٦)].

---

(١) لم أقف على روايته في شيءٍ من كتب السُّنَّةِ.

(٢) ورواه عن الثوري موقوفاً: يحيى القطان، كما في «تاريخ دمشق» (١٩٠/٦٩) بإسنادٍ صحيح.

(٣) «العلل» (١٨٦/١١).

لكن هذا الموقوف له حكم الرفع؛ لأنه مما لا يقال بالرأي. والله أعلم.

وقد جاء بنحوه من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «**ذَرارِي المسلمينَ في الجنَّةِ يكفُلُهم إبراهيمُ عليه السلام**».

أخرجه أحمد في «مسنده» (٧١/١٤) رقم (٨٣٢٤)، وابن أبي داود في «البعث» (٢٥) رقم (١٦)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (وصف الجنة وأهلها/ ذكر الإخبار عن وصف من يكفُل ذراري المؤمنين في الجنة) (٤٨١/١٦) رقم (٧٤٤٦)، والحاكم في «المستدرك» (التفسير/ تفسير سورة الكهف) (٤٠١/٢) رقم (٣٣٩٩)؛ من طريق عبدالرحمٰنِ بن ثابتِ بن ثَوبانَ عن عطاءَ بنِ قُرَّةَ عن عبدالله بن ضَمرةَ عن أبي هريرة رضي الله عنه به مرفوعاً.

وفي إسناده ضعف:

عطاء بن قرة: قال ابن المديني: «لا أعرفه» (تاريخ دمشق ٤٠/ ٤١٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٥٢/٧).

وعبدالله بن ضمرة: وثقه العجلي (٣٨/٢)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٤/٥).

وعليه فإن هذا الإسناد منكر لمخالفته الوجهَ الثابتَ عن أبي هريرة في وقف الحديث.

(٤) «الصحيح» (الجنائز، باب) رقم (١٣٨٦)، بنحو اللفظ الذي أورده المصنف.

(٥) «الصحيح» (التعبير، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح) رقم (٧٠٤٧)، ولفظه: «**وأما الوِلْدانُ الذين حولَه فكُلُّ مولودٍ ماتَ على الفِطرةِ**»، وليس فيه: «يربيهم إلى يوم القيامة».

(٦) «ارتياح الأكباد بأرباح فقد الأولاد» [ق٣٥/ ب ـ ٣٧/ أ].

٢٧١ حديث: «أَولى الناسِ بي يومَ القيامةِ أكثَرُهُم [ق٦٠/ب] عَلَيَّ صلاةً».

الترمذيُّ من حديثِ ابنِ مسعودٍ رَفَعَهُ بـهذا، وقال: «حَسَنٌ غَريبٌ»[(١)]. انتهى.

وفي سَنَدِه موسى بنُ يعقوبَ الزَمْعيُّ[(٢)]، وقد تفرَّدَ به ـ فيما قالَهُ الدَّارَقُطنيُّ[(٣)] ـ معَ الاختلافِ عليهِ فيهِ:

فقيلَ: عن عبدِاللهِ بنِ شدَّادٍ[(٤)] عن ابن مسعودٍ ـ بلا واسطةٍ ـ، وهي روايةُ الترمذيِّ والبخاريِّ في «تاريخِه الكبيرِ» وابنِ أبي عاصمٍ[(٥)] وآخرين[(٦)]

وقيل بإثباتِ أبيه[(٧)] بينهما، وهي روايةُ أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ، ومن طريقِهِ ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِه» وأبو نُعيمٍ وابنُ بَشْكُوالَ[(٨)]، ....

---

(١) «الجامع» (أبواب الوتر، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ) رقم (٤٨٤).

(٢) ستأتي ترجمته قريباً في أثناء تخريج الحديث.

(٣) «أطراف الغرائب والأفراد» (٧٨/٤) رقم (٣٦٥٧).

(٤) ابن الهادِ الليثي، أبو الوليدِ المدني، ولد على عهدِ النبي ﷺ، وذكره العجليُّ من كبارِ التابعين الثقاتِ، وكان معدوداً في الفقهاءِ، مات بالكوفة مقتولاً سنةَ إحدى وثمانين، وقيل بعدها. ع. «التقريب» (٣٠٧).

(٥) «التاريخ الكبير» (١٧٧/٥)، و«الصلاة على النبي ﷺ» لابن أبي عاصم (٢٨) رقم (٢٥)، والترمذي ـ كما سبق ـ؛ كلهم من طريق محمد بن خالد بن عَثْمة عن موسى بن يعقوب عن عبدالله بن كيسان عن عبدالله بن شداد عن ابن مسعود به.

(٦) وأخرجه البزار في «مسنده» (١٩٠/٥) رقم (١٧٨٩)، وأبو يعلى في «مسنده» أيضاً (١٣/٩) رقم (٥٠٨٠)، وأبو الحسين النرسي في «مشيخته»، كما في «القول البديع» (١٩١)؛ من طريق محمد بن خالد بن عَثْمَةَ عن موسى بنِ يعقوبَ به.
وسنده (إلى موسى بن يعقوب) حسن:
محمد بن خالد بن عثمة، قال أحمد: «ما أرى به بأساً» «العلل» (٤٥٥/٣)، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال أبو زرعة: «لا بأس به» «الجرح» (٢٤٣/٧).

(٧) شدَّاد بن الهادِ الليثيُّ، قيل: اسمه أسامة، وقيل: اسمُ أبيه، صحابيٌّ شهدَ الخندقَ وما بعدها. س. «التقريب» (٢٦٤).

(٨) «المصنف» (الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ) (٥٠٦/١٦) رقم (٣٢٤٤٧)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الرقائق، باب الأدعية) (١٩٢/٣) رقم (٩١١)؛ من طريق خالد بن مخلد القَطَواني عن موسى بن يعقوب عن =

وآخرينَ[(١)]، وهي أكثرُ وأشهرُ.

والزَّمْعِيُّ قال فيه النسائيُّ: إنه «ليس بالقويِّ»[(٢)]، لكنْ وثَّقهُ ابنُ معينٍ[(٣)]، فحَسبُك به، وكذا وثَّقهُ أبو داودَ وابنُ حبانَ وابنُ عَدِيٍّ[(٤)] وجَماعةٌ[(٥)].

وأشارَ البخاريُّ في «تاريخِه»[(٦)] أيضاً إلى أنَّ الزَّمْعِيَّ رواهُ عنِ ابنِ كَيْسانَ[(٧)] عن عُتبةَ بنِ عبدِالله عن ابنِ مسعودٍ[(٨)].

= عبدالله بن كَيسان عن عبدالله بن شداد بن الهاد عن أبيه عن ابن مسعود رضي الله عنه به.
أما روايتا أبي نعيمٍ وابنِ بشكوال فلم أقف عليهما.

(١) وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٧٧/٥)، وابن أبي عاصم في «الصلاة على النبي ﷺ» (٢٧) رقم (٢٤)، والبزار في «مسنده» (٢٧٨/٤) رقم (١٤٤٦)، وأبو يعلى (٤٢٧/٨) رقم (٥٠١١)، والشاشي في «مسنده» (٤٠٨/١) رقم (٤١٣، ٤١٤)، والطبراني في «الكبير» (١٧/١٠) رقم (٩٨٠٠)، وابن عدي في «الكامل» (٣٦/٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٢٩/٣) رقم (١٤٦٣)؛ كلهم من طريق خالد بن مخلد القَطَواني عن موسى بن يعقوب به.
وسنده (إلى موسى بن يعقوب) حسن:
خالد بن مخلد القَطَواني صدوقٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠١/٣).

(٢) «الضعفاء والمتروكين» (٢٣٦) رقم (٥٥٣).

(٣) «تاريخ ابن معين برواية الدوري» (١٥٧/٣) رقم (٦٧٢).

(٤) قال أبو داود: «صالح» «تهذيب الكمال» (١٧١/٢٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٥٨/٧)، وقال ابن عدي: «لا بأس به وبرواياته» «الكامل» (٣٤٣/٦).

(٥) ووثقه ابن القطان. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٣٧/١٠).
وضعفه جماعةٌ أيضاً:
قال ابن المديني: «ضعيف الحديث، منكر الحديث» «تهذيب الكمال» (١٧١/٢٩)، وقال الأثرم: «سألتُ أحمدَ عنه، فكأنه لم يعجبه» «تهذيب التهذيب» (٣٣٧/١٠)، وقال الدارقطني: «لا يحتج به» «العلل» (١١٣/٥)، وقال الذهبي: «فيه لين» «الكاشف» (٣٠٩/٢)، وقال ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ» «التقريب» (٥٥٤).

(٦) «التاريخ الكبير» (١٧٧/٥) من طريق إبراهيم بن المنذر عن عباس بن أبي شملة عن موسى به.

(٧) عبدُالله بنُ كَيسانَ الزهريُّ، مولى طلحةَ بنِ عبدِالله بنِ عوفٍ، مقبول، من الخامسة. ت. «التقريب» (٣١٩).

(٨) وعلَّقَهُ البيهقي في «الشعب» (١٢٩/٣) عن عباس بن أبي شملة عن موسى به من هذا الوجه. =

وفيهِ مَنقَبَةٌ لأهلِ الحديثِ؛ فإنهم أكثرُ الناسِ صلاةً عليه، كما بيَّنتُه في «القول البَديعِ»[١] صلّى الله عليه وسلم.

= وفي سنده ضعفٌ:
عباس بن أبي شملة ترجم له البخاري في «التاريخ» (٨/٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢١٧/٦)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٠٩/٨).

• وروي الحديث عن موسى بن يعقوب على وجه رابع:
أخرجه البخاري في «التاريخ» (١٧٧/٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٢٩/٣) رقم (١٤٦٢)؛ من طريق يعقوب بن محمد الزهري عن أبي القاسم بن أبي الزناد (في «التاريخ»: «قاسم بن أبي زياد» بالياء، وهو خطأ) عن موسى بن يعقوب (سقط من إسناد «التاريخ») عن عبدالله بن كيسان عن سعيد بن أبي سعيد عن عتبة بن مسعود أو عبدالله بن مسعود.
وذكره الدارقطني في «العلل» (١١٣/٥) معلَّقاً عن أبي القاسم.
وإسناده ضعيف جداً:
يعقوب بن محمد الزهري ضعيفٌ جدّاً؛ قال أحمد: «ليس بشيء» «العلل» (٣٩٦/٣)، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم: «هو على يدَي عَدلٍ، أدركته ولم أكتب عنه» «الجرح» (٢١٥/٩).
والحاصل: أن الحديث لا يثبت عن موسى بن يعقوب الزمعي إلا من الوجهين الأولَين، والزمعي ليس في مرتبة من يحتجُّ به إذا انفرد، وقد جعل الدارقطنيُّ الحملَ في هذا الاضطرابِ عليه، فقال: «والاضطراب فيه من موسى بن يعقوب، ولا يحتج به». العلل (١١٣/٥).

• قال الحافظ في «الفتح» (١٦٧/١١): «وله شاهدٌ عند البيهقيِّ عن أبي أمامة بلفظ: «**صلاةُ أمتي تُعرَضُ عليَّ في كلِّ يومِ جمعةٍ، فمن كان أكثرَهم عليَّ صلاةً كان أقربَهم مني منزلةً**»، ولا بأسَ بسنده».
قلت: هذا الحديث أخرجه البيهقي في «الكبرى» (الجمعة، باب ما يؤمر به في ليلة الجمعة...) (٢٤٩/٣)، و«الشعب» (٤٣٣/٤) رقم (٢٧٧٠)؛ من طريق حماد بن سلمة عن بُرد بن سنان عن مكحولٍ عن أبي أمامةَ به.
وإسناده منقطعٌ؛ قال أبو حاتم: «مكحولٌ لم يرَ أبا أمامة». «المراسيل» (٢١٢).
وعلى فرض لُقيِّه له ـ كما يرى بعضُ أهلِ العلمِ ـ فلا يصحُّ أيضاً؛ مكحولٌ مدلِّسٌ وقد عنعنه، ذكره الحافظُ في الطبقة الثالثة منَ طبقات المدلسين. «تعريف أهل التقديس» (١٥٦).

(١) «القول البديع» (٢٠٥).

٢٧٢ حديث: «**أوَّلُ كرامةِ المؤمنِ أن يُغفرَ لِمن شَهِدَ جَنازتَه**»، وفي لفظٍ: «**لمشَيِّعيهِ**»[(١)].

الحاكمُ في بعضِ تصانيفِه، ومن طريقِه الدَّيلميُّ في «مسنَدِه»[(٢)]، عن أبي هُريرةَ مرفوعاً بلفظِ: «**أولُ تُحفَةِ المؤمنِ إذا ماتَ أن يغفِرَ اللهُ لكلِّ مَن شَيَّعَ**[(٣)] **جَنازتَه**»[(٤)].

وفي سندِه عبدُالرحمٰنِ بنُ قيسٍ أبو مُعاويةَ، رُمِيَ بالكذبِ[(٥)]، بحيثُ حكمَ الحاكمُ على الحديثِ بالوَضعِ، وقالَ: «ليس الحملُ فيه إلا عليهِ»[(٦)].

وهو عندَ الدارقطنيِّ في «الأفرادِ»[(٧)] من حديثِ عبدِالرحمٰنِ بنِ قيسٍ أبي معاويةَ الزَّعفرانيِّ عن محمدِ بنِ عمروٍ عن أبي سَلَمةَ عن أبي هُريرةَ بَلَغَهُ: «**كرامةُ المؤمنِ أن يُغفَرَ لمشَيِّعِهِ**».

---

(١) في الأصل و«ز»: (المشَيِّعين)، والتصويب من «م» و«د»، وهي كذلك في المصادرِ جميعها.

(٢) أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس»، كما في «الزهر» [١/ق (٥/ب)] من طريق الحاكم، ولم أقف عليه في شيءٍ من تصانيفِه المطبوعة.

(٣) في الأصل و«ز» و«د»: (تَبعَ)، والتصويب من «م»، وهي كذلك في المصادر.

(٤) وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/٢٥)، وابن عدي في «الكامل» (٤/٢٩٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٢٦)، وأخرجه كذلك أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٦٩)، والبيهقي في «الشعب» (١١/٤٥١) رقم (٨٨١٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/٢٥٠) و(١١/٨١) و(١٢/٢١١)؛ كلهم من طرق عن عبدِالرحمٰن بن قيسٍ الزَّعفرانيِّ به.

(٥) كذَّبه ابن مهدي «تاريخ بغداد» (١٠/٢٥٠)، وأبو زرعة «الجرح» (٥/٢٧٨)، وقال صالح جَزَرَة: «كان يضعُ الحديث» «تاريخ بغداد» (١٠/٢٥٠).
وقال أحمد: «ليس بشيء» «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٣٧٤)، وقال البخاري وأبو حاتم: «ذهب حديثه» «التاريخ الكبير» (٥/٣٣٩)، و«الجرح» (٥/٢٧٨)، وقال النسائي: «متروك الحديث» «الضعفاء والمتروكين» (٢٠٦).

(٦) نقل قوله ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/٣٨٠).
والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٢٦)، والسيوطي في «اللآلئ» (٢/٣٥٧).

(٧) كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/٣٠٧) رقم (٥٥٢٨).

وللبزَّارِ والدَّيلميِّ[(١)] عنِ ابنِ عباسٍ رَفَعَهُ: «**إنَّ أولَ ما يُجازَى به العبدُ بعدَ موتِهِ أن يُغفَرَ لجميعِ مَن اتَّبعَ جنازَتَهُ**»[(٢)].

---

(١) «البحر الزخار» (٨٦/١١) رقم (٤٧٩٦)، والديلمي، كما في «الزهر» [١/ق (٢/ب)]؛ من طريق مروانَ بنِ سالمٍ عن عبدِالملك بن أبي سليمانَ العرزمي عن عطاء عن ابن عباس به.

(٢) وأخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (٢١١) رقم (٦٢٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٠٤/٤)، وابن عدي في «الكامل» (٣٨٤/٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٢٦/٣)؛ من طريق مروان بن سالمٍ عن عبدالملك العرزمي عن عطاء عن ابن عباس به.
وأخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٣٣٠/١) رقم (٣٤٣) من الطريق نفسه، وفيه: «**لمن يصَلِّي عليه**» بدل «**لجميعِ مَن اتبعَ جنازتَه**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
مروان بن سالم الجزري: قال أحمد: «ليس بثقة» «العلل» (٢١٠/٣)، وقال البخاري: «منكر الحديث» (التاريخ ٧/ ٣٧٣)، وتركه النسائي والدارقطني «الضعفاء» (٢٣٦)، و«العلل» (١٣٨/٥).
وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٧٤/٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٢٦/٣)، من طريق محمد بن راشد البغدادي عن بقية عن عبدالملك العرزمي عن عطاء عن جابر.
وإسناده ضعيفٌ أيضاً:
قال الخطيب: «محمد بن راشد هذا عندنا مجهول»، وبقية مدلسٌ وقد عنعنه.
وقد سئل الدارقطنيُّ عن هذا الحديث فذكر الوجهينِ (عن جابر وابن عباس)، ثم قال: «وكلاهما غير محفوظ». «العلل» (٣٨٢/١٣).
والحديث أورده ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» (٢٢٦/٣)، والسيوطي في «اللآلئ» (٣٥٧/٢).
• وله طريق آخر عند الدارقطني في «الأفراد»، كما في «أطراف الغرائب» (٢٣٤/٣) رقم (٢٥٢٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥٢/١١) رقم (٨٨١٩)؛ من طريق محمد بن كثير عن الأعمش عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سئل رسول الله ﷺ عن أول ما يُتحَفُ به المؤمنُ في قبره، قال: «**يُغفَرُ لمن تَبعَ جنازَتَه**».
ومحمد بن كثير: هو محمد بن فضيل بن كثير الجعفري الصيرفي، (كما في «أطراف الغرائب»)، ولم أقف له على ترجمة. والأعمش مدلس وقد عنعنه.
والحديث ضعف إسناده البيهقي في «الشعب» (٤٥٢/١١).
• ويُروى نحوه من حديث أنس رضي الله عنه، ومرسل يحيى بن أبي كثير، ومقطوعاً من قول الزهري:
=

وكلُّها ضعيفةٌ، لكنّها مُشعِرةٌ بكونِ لها أصلاً.

وقد قال يعقوبُ الدَّورَقيُّ: «لما ماتَ محمودٌ[(١)] رأيتُه في النومِ، فقلتُ:

= أما **حديث أنس**: فأخرجه الحكيم الترمذي في «النوادر» (١/٢٢٩) رقم (٣٤٢)، بلفظ: «**أولُ تحفةِ المؤمنِ أن يُغفَرَ لمن صلَّى عليه**».
وإسناده ضعيف؛ فيه الحكم بن سنان وزياد النميري، وهما ضعيفان.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٣٦٧)، (٣/٣٢٥).
وأما **مرسل يحيى بن أبي كثير**: ففي «نسخة أبي مسهر» رقم (٥١)، بلفظ: «**أولُ ما يُتحَفُ به المرءُ في قبرِه أن يُغفَرَ لجميعِ من اتبعَ جنازَتَه**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه حفص بن عمر المعروف بـ«قاضي حلب»، كما في «غنية الملتمس» (٣٨٥)، تقدمت ترجمته، وهو منكر الحديث.
وأما **قول الزهريِّ**: فأخرجه البيهقي في «الشعب» (١١/٤٥٣) رقم (٨٨٢١)، بلفظ: «يبلغُ من كرامةِ المؤمنِ على اللهِ أن يغفِرَ لمن حَضَرَ جنازَته».
وإسناده ضعيف؛ فيه الفرج بن فضالة والضحاك بن حُمرة، وهما ضعيفان.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٨/٢٣٥)، (٤/٣٨٩).
● وفي معناه ما روي عن علي وسلمان وجابر ﵃:
أما **حديث عليٍّ**: فأخرجه ابن عدي في «كامله» (٣/٣٥١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٢٥)، بلفظ: «**إذا سمعتم موتَ مؤمنٍ أو مؤمنةٍ فبادِروا إلى الجنة، فإنه إذا مات مؤمنٌ أو مؤمنةٌ أمر الله جبريلَ أن ينادِيَ في الأرضِ**: «**رحمَ الله من شهدَ جنازةَ هذا العبدِ**»، **فمن شهدَها فلا يرجعُ إلا مغفوراً له**».
وهو موضوعٌ؛ في سنده سعد بن طريف، وهو وضاع، تقدمت ترجمته.
وأما **حديث سلمان**: فأخرجه مسلَمة بن القاسم في «زوائده على مصنف ابن أبي شيبة» (١٩/٦١٣) رقم (٣٧١٩٨)، وأبو الشيخ في «الثواب»، كما في «اللآلئ» (٢/٣٥٨)، وابن شاهين في «الترغيب» (٣٤٠) رقم (٤١٠)؛ بلفظ: «**وإن أولَ ما يبشَّرُ به المؤمنُ يقال له: أبشِر وليَّ اللهِ، قدِمتَ خيرَ مَقدَمٍ، غفرَ الله لمن شيَّعك**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه عمرو بن شمرٍ الجعفي، قال الفلاس والبخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث» «الجرح» (٦/٢٣٩)، و«التاريخ الكبير» (٦/٣٤٤)، وقال ابن معين: «ليس بشيء» «الدوري» (٣/٢٧٩).
وأما **حديث جابر**: فأخرجه الديلميُّ كما في «الزهر» [١/ ق (٧٦/أ)]، بلفظ: «**إذا مات الرجلُ من أهلِ الجنةِ استحيا الله أن يعذبَ مَن حَمَله، ومَن تَبِعَه، ومن صَلى عليه**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه عبدالله بن إبراهيم الغفاري، وهو متروكٌ.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٥/١٢٠).

(١) هو: محمود بن خِداش الطالْقانيُّ، أبو محمد. نزلَ بغدادَ، وحدثَ بها عن هُشيمٍ =

ما فعل بكَ ربُّكَ؟، قال: غَفرَ لي وغَفَرَ لكلِّ مَن حَضَرَ جنازَتي كرامةً لي، قال: فقلتُ: قد حضرتُ جنازَتَك، «فقال: انتظِر، ثم أخرجَ رُقعَةً مِن جَيبِه فنظرَ فيها»[(١)]، فقال: ما أَرى اسمَك، قلتُ: فإنه فاتَتني تَكبيرةٌ، قال: فقد كُتِبتَ بِجانِبِها»[(٢)].

٢٧٣ حديث: «أولُ ما خلقَ اللهُ العَقلَ».

في «**إنَّ اللهَ لما خلقَ العَقلَ**»[(٣)].

٢٧٤ حديث[(٤)]: «أولُ هذهِ الأمَّةِ وُرُوداً على نبيِّها ﷺ أولُها إسلاماً؛ عليُّ بنُ أبي طالبٍ ﵁».

الطبرانيُّ في «الكبيرِ»[(٥)] عن إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ بَرَّةَ الصَّنعانيِّ[(٦)] والحسن بنِ عبدِالأعلى البَوْسيِّ[(٧)] قالا: أخبرنا عبدُالرَّزَّاقِ: أخبرنا الثوريُّ

= وابنِ المبارَك وخَلق. روى عنه إبراهيمُ الحربيُّ وابنُ صاعِدٍ وجماعة. توفي سنة خمسين ومائتين.
انظر: «الثقات» (٢٠٢/٩)، «تاريخ بغداد» (٩٠/١٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٩٨/٢٧).

(١) ساقطة من «ز».

(٢) ذكر القصة بهذا السياق الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٤٤٣/٢).
ووردت بسياق آخر في: «تاريخ بغداد» (٩٠/١٣)، و«طبقات الحنابلة» (٤١٩/٢)، و«تهذيب الكمال» (٣٠٠/٢٧)، و«السير» (١٨٠/١٢)، و«المقصد الأرشد» (٥٤٥/٢).

(٣) تقدم برقم (٢٣٦).

(٤) هذا الحديث ملحَقٌ في حاشيةِ الأصلِ، وتذكره بعض مختصرات المقاصد كـ«مختصر الزرقاني».

(٥) «المعجم الكبير» (٢٦٥/٦) رقم (٦١٧٤).

(٦) أحدُ الشيوخِ الأربعةِ الذين لقيهم الطبرانيُّ من أصحابِ عبدِالرزاق. حدث عنه أبو طالبٍ الحافظُ وغيرُه. توفي باليمنِ سنةَ ستٍّ وثمانينَ ومائتينِ.
انظر: «الإكمال» (٢٥٤/١)، «سير أعلام النبلاء» (٣٥١/١٣)، و«تبصير المنتبه» (٧٤/١).

(٧) الحسنُ بنُ عبدِالأعلى بنِ إبراهيمَ، أبو محمد البَوْسيُّ ـ بفتحِ المعجمة وسكونِ الواوِ ـ الصنعانيُّ. روى عن عبدِالرزاقِ نحوَ خمسينَ حديثاً. روى عنه: أبو عَوانةَ في «المستخرجِ»، وأحمدُ بنُ شعيبٍ الأنطاكيُّ وعدّة. قال الذهبي: «ما علمت به بأساً».
توفي سنةَ ستٍّ وثمانينَ ومئتينِ. =

عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيلٍ عن أبي صادِقٍ[١] عن عُلَيمٍ[٢] عن سلمانَ الفارِسيِّ قال: «أولُ»، وذكرَهُ[٣].

= انظر: «تكملة الإكمال» (١/٤٣٠)، «توضيح المشتبه» (١/٦٤٩)، و«السير» (١٣/٣٥١).

(١) ستأتي ترجمته أثناء التخريج.

(٢) عُلَيمٌ ـ بالتصغير ـ بن قُعَيرٍ الكندي الكوفي. روى عن سلمانَ الفارسيِّ، وعَبسٍ الغِفاريِّ. روى عنه زاذان أبو عمر وغيره. ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.
انظر: «الجرح والتعديل» (٧/٤٠)، «الثقات» (٥/٢٨٦)، و«تعجيل المنفعة» (٢/٣٠).

(٣) هذا الحديث مداره على سلمة بن كهيل، ويرويه عن سلمةَ:
١ ـ **سفيان الثوري**: وقد روي عنه مرفوعاً وموقوفاً:
أما رواية الوقف فقد جاءت عنه من طريق عبدالرزاق عنه، وهي رواية الطبراني التي ذكرها المصنف.
وفي إسناده ضعفٌ؛ عبدالرزاق تغيَّر بعد ما ذهب بصرُه، وسماع إبراهيم بن محمد بن برة والحسن بن عبدالأعلى منه بعد التغيُّرِ. انظر: «التقييد والإيضاح» (٤٦٠).
لكن أخرجه ابنُ أبي عاصم في «الأوائل» (٧٨) رقم (٦٧)، من طريق أبي مسعودٍ أحمد بن الفرات عن عبدالرزاق به.
وأحمد بن الفرات الرازيُّ ثقة من كبار الحفاظ، وسماعه من عبدالرزاق قديم لأن طبقتَه متقدمةٌ.
قال السيوطي: «وهذه متابعةٌ قويةٌ جداً». «اللآلئ» (١/٢٩٩).
• وأما الرواية المرفوعة عن الثوري فمن طرقٍ أربعةٍ:
الأول: أخرجه الحارث بن أبي أسامة، كما في «بغية الباحث» (٢/٩٠١) رقم (٩٨٠)، ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٣/١٠٩١).
وفي سنده يحيى بن هاشم السمسار، وهو كذاب، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٦١).
والثاني: أخرجه ابن عدي في «كامله» (٤/٢٩١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/٤٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٣٤٦).
وإسناده كسابقه؛ فيه عبدالرحمٰن بن قيس الزعفراني رمي بالكذب، تقدمت ترجمته قريباً.
والثالث: أخرجه ابن مردويه، كما في «العلل المتناهية» (١/٢١١) رقم (٣٣٣)، من طريق محمد بن أحمد الواسطي عن إسحاق بن الضيف عن محمد بن يحيى المأربي عن الثوريِّ عن قيس بن مسلم عن عليم؛ فجعله عن «قيس بن مسلم» بدل «سلمة بن كهيل». =

= وهو بهذا الإسناد منكر:
محمد بن أحمد الواسطي، قال المعلمي (تحقيقه للفوائد المجموعة/٣٤٧): «أراه المذكور في لسان الميزان (٥/٥٣)»، وهو كما قال الإسماعيلي: «لم يكن بذاك» «الميزان» (٣/٤٦٢).
وإسحاق بن الضيف: قال أبو زرعة: «صدوق» «الجرح» (٢/٢١٠)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/١٢٠) وقال: «ربما أخطأ».
ومحمد بن يحيى المأربي فيه كلامٌ أيضاً. انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٤٥٩).
وهو مخالفٌ للوجه الثابت عن الثوريِّ في روايته عن سلمة بن كهيلٍ موقوفاً كما تقدم.
والرابع: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (معرفة الصحابة/ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه) (٣/١٤٧) رقم (٤٦٦٢)، والخطيب في «تاريخه» (٢/٨١).
وفيه سيف بن محمد ـ ابن أخت الثوري ـ، وهو كذَّاب، تقدمت ترجمته.
٢ ـ قيس بن الربيع: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الفضائل، فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه) (١٧/١٢٥) رقم (٣٢٧٧٥)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/١٤٩) رقم (١٨١)، من طريق معاوية بن هشام عن قيس عن سلمة بن كهيل به موقوفاً.
وإسناده ضعيف:
قيس بن الربيع تغير بعدما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، وقد تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢).
ومعاوية بن هشام يهم ويخطئ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/١٩٦).
لكن هذا الطريق ليس ساقطاً عن الاعتبار، فيصلح في المتابعات ويقوي رواية الوقف عن سلمة.
٣ ـ شعيب بن خالد: أخرج حديثه عبدالغني الأزدي في «إيضاح الإشكال»، كما في «اللآلئ» (١/٣٠٠)، من طريق أبي الهيثم السندي عن عمرو بن أبي قيس عن شعيب بن خالد عن سلمة بن كهيل به موقوفاً.
وفي إسناده ضعف؛ أبو الهيثم السندي: اسمه السندي بن عبدويه؛ قال أبو حاتم: «شيخ» «الجرح» (٤/٢٠١)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٣٠٤) وقال: «يُغرِب».
لكن هذا الطريق كسابقه صالح في باب المتابعات.
والحاصل: أن الرواية الموقوفة ثابتة عن سلمة بن كهيل من طريق الثوري، ويعضده طريقا قيس بن الربيع وشعيب بن خالد.
ويبقى النظر في سائر رجال السند: =

٢٧٥ حديث: «ألا لا تُغالُوا في صُدُقِ النساءِ، فإنها لو كانت مَكرُمَةً لكان أَولاكُم بها النبيُّ ﷺ».

في «كلُّ أَحَدٍ»[(١)] من «الكاف».

٢٧٦ حديث: «إيَّاكُم وخَضراءَ الدِّمَنِ».

الدَّارقطنيُّ في «الأفرادِ» والرَّامَهُرمُزِيُّ والعسكريُّ في «الأمثالِ» وابنُ عَديٍّ في «الكاملِ» والقُضاعيُّ في «مُسنَدِ الشِّهابِ» والخطيبُ في «إيضاحِ [ق٦١/أ] الملتَبِسِ» والدَّيلميُّ[(٢)]، مِن حديثِ الواقِدِيِّ: حدَّثنا يحيى بنُ سعيدِ بنِ دينارٍ[(٣)] عن أبي وَجْزَةَ يزيدَ بنِ عُبَيدٍ[(٤)] عن عطاءَ بنِ يزيدَ

= أما سلمة بن كهيل فثقة من رجال الستة.
وأما أبو صادق فوثقه يعقوب بن شيبة «تاريخ بغداد» (١٤/٣٦٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٤٤٥)، وقال أبو حاتم: «مستقيم الحديث» «الجرح» (٨/٢٠٠)، فهو ثقة على الأرجح.
وأما عُليم الكندي فقد تقدم أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وهذا الذكر المجرد مما لا يؤمن فيه الخلل كما سلف التنبيه عليه. والله أعلم.
ولذا فإن في إسناد هذا الخبر ضعفاً لحال عليم علاوةً على أنه موقوفٌ. والله أعلم.

(١) انظر: الحديث رقم (٨٢٣).

(٢) «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/٧٨) رقم (٤٧٢٦)، «الأمثال» للرامهرمزي (١٢٠) رقم (٨٤)، وأخرجه من طريقِ أبي أحمدَ العسكريِّ أبو هلالٍ في «جَمهَرَةِ الأمثالِ» (١/١٧)، «مسند الشهاب» (٢/٩٦) رقم (٩٥٧)، و«زهر الفردوس» [١/ق (١٧٣/ب)].
وأما ابن عديٍّ فلم أقف على الحديثَ في «كامله»، ولم يذكره ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ».
ولم أقفْ على الحديثِ في «غُنيةِ الملتمس في إيضاح الملتبس»، لكن أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/٢٠٨١) رقم (١٧٥٨)، وفي «تالي التلخيص» (٥٠٩) رقم (٣٠٩).

(٣) ذكره الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/٢٠٨١)، ولم أقف له ترجمة.
وفي الرواة غير واحدٍ اسمه «يحيى بن سعيد»، لكن لا يظهر من ترجمة أحدٍ منهم أنه المذكور هنا.

(٤) أبو وَجْزَة ـ بفتح الواوِ، وسكونِ الجيمِ، بعدها زاي ـ السَّعديُّ المدنيُّ الشاعِرُ، =

الليثيِّ[1] عن أبي سعيدٍ مرفوعاً بهذا، قيل: وما ذا يا رسولَ اللهِ؟، قال: «**المرأةُ الحسناءُ في الـمَنبِتِ السُّوءِ**»[2].

قال ابنُ عَديٍّ: «تفرَّدَ به الواقديُّ»[3].

وذكره أبو عُبيدٍ في «الغريبِ»[4] فقال: «يُروَى عن يحيى بنِ سعيدِ بنِ دينارٍ».

قال ابنُ طاهرٍ وابنُ الصَّلاحِ: «يُعَدُّ في أفرادِ الواقديِّ»، وقال الدارقطنيُّ: «لا يصحُّ مِن وَجهٍ»[5]. انتهى[6].

ومعناهُ: أنه كَرِهَ نكاحَ الفاسِدةِ، وقال: إنَّ أَعراقَ السُّوءِ تَنزِعُ

= ثقة، من الخامسة، مات سنةَ ثلاثين ومائةٍ. د س. «التقريب» (٦٠٣).

(١) المدني، نزيلُ الشامِ، ثقةٌ، من الثالثة، مات سنةَ خمسٍ أو سبعٍ ومائةٍ وقد جازَ الثمانينَ. ع. «التقريب» (٣٩٢).

(٢) إسناده ضعيفٌ جدّاً:
الواقديُّ متروك: تركه أحمد وابن المبارك وابن نمير والبخاري وأبو حاتم والعقيلي، وضعفه ابن المديني وابن معين جدّاً، وكذبه بعض النقاد. انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٣٢٣).
• وروي من وجهٍ آخرَ: ذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/٣٦٩) معلَّقاً، عن ابن أبي فُدَيْكٍ عن سليمان بن محمد التيمي عن عبدالملك بن محمد الأنصاري به مرفوعاً.
وسليمان بن محمد التيمي وعبدالملك بن محمد الأنصاري: ذكرهما ابن أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٤/١٣٩) و(٥/٣٦٩)، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً.
وقال الحافظ: «عبدالملك بن محمد الأنصاري: تابعيٌّ أرسلَ حديثاً فذكرَه بعضُهم في الصحابةِ، وقال ابن أبي حاتم: حديثُه مُرسَل». «الإصابة» (٥/٢٥١).

(٣) نقل قوله الحافظ في «التلخيص» (٣/٣٠٨).

(٤) «غريب الحديث» (٢/٤٩٠).

(٥) قول ابن طاهر في «تخريج أحاديث الشهاب»، وقول ابن الصلاح في «شرح مشكل الوسيط»، وقول الدارقطني نقله عنه ابن دِحيَة في كلامه على أحاديث «الشهاب».
انظر: «البدر المنير» (٧/٤٩٨).

(٦) الكلام إلى هنا بنصه في «التلخيص الحبير» (٣/٣٠٨)، إلا أن الحافظ لم يذكر في تخريجه الدارقطنيَّ والديلميَّ.

أولادَها[١]

وتفسيرُ حقيقتِه أنَّ النباتَ يَنبُتُ على البَعَرِ في الموضِعِ الخبيثِ، فيكونُ ظاهرُه حَسَناً وباطِنُه قبيحاً فاسداً، فالدِّمَنُ: جَمعُ دِمْنَةٍ، وهي البَعَرُ[٢].

وأنشدَ زُفَرُ بنُ الحارثِ[٣]:

وقد ينبُتُ المرعَى على دِمَنِ الثَّرَى ... وتَبقَى حَزَازاتُ النُّفوسِ كَما هِيَا[٤]

ومعنى البيتِ: أنَّ الرجُلينِ قد يُظهِرانِ الصُّلحَ والموَدَّةَ، ويَنطَوِيانِ على البَغضاءِ والعَداوَةِ، كما ينبُتُ المرعى في الدِّمَنِ، وهذا أَكثَرِيٌّ أو كُلِّيٌّ في زَمانِنا. واللهُ المستعانُ.

٢٧٧ حديث: «إيَّاكُم وزِيَّ الأعاجِمِ».

في «تَمعْدَدُوا»[٥] مِن قولِ عُمَرَ، واعتَمَدَه الإمامُ مالكٌ حيثُ قال: «أميتُوا سُنَّةَ العَجَمِ، وأحيُوا سُنَّةَ العَرَبِ»[٦].

٢٧٨ حديث: «إيَّاكُم والطَّمَعَ؛ فإنه الفَقرُ الحاضِرُ».

الطبرانيُّ في «الأوسطِ»[٧] والعَسكريُّ، مِن طريقِ (منصورِ بنِ

---

(١) وفي «النهاية» (٣٨٦/١): «ضَرَبَ الشجرةَ التي تنبُتُ في المزبَلةِ فتجيءُ خَضِرةً ناعمةً ناضرةً ومنبِتُها خبيثٌ قَذِرٌ مثلاً للمرأةِ الجميلةِ الوجهِ اللئيمةِ المنصبِ». ونحوه في «الفائق» (٣٧٧/١).
وانظر: «الأمثال» للرامهرمزي (١٢٠)، و«جمهرة الأمثال» (١٧/١)، و«البدر المنير» (٤٩٨/٧).

(٢) وانظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤٩١/٣)، و«لسان العرب» (١٥٧/١٣).

(٣) زُفَرُ بنُ الحارثِ بنِ عبدِ عمرِو بنِ مُعاويةَ، أبو الهُذَيلِ الكِلابيُّ. سيدُ قيسٍ في زَمانِه، من الطبقةِ الأولى من التابعينَ من أهلِ الجزيرةِ، شهد صِفِّينَ، وشهدَ وقعةَ مرج راهطٍ، ثم هربَ ولحق بقَرقيسيا من أرض الجزيرة فتحصّن بها. توفي في خلافةَ عبدالملك بن مروان.
انظر: «الإكمال» (٢٧٣/٧)، «تاريخ دمشق» (٣٤/١٩)، و«خزانة الأدب» (٣٢٨/٢).

(٤) عزاه له الأصفهاني في «الأغاني» (٢١١/١٩)، والثعالبي في «لباب الآداب» (١٤٥)، والنويري في «نهاية الأرب» (١٤٦/٣)، والبغدادي في «خزانة الأدب» (٣٢٩/٢).

(٥) سيأتي برقم (٣٥٦).

(٦) «ترتيب المدارك» (٩٩/٢).

(٧) «المعجم الأوسط» (٣٦٩/٧) رقم (٧٧٥٣).

أبي نُوَيرَةَ[١] عن أبي بكر بن عياش)[٢] عن محمدِ بنِ أبي حُمَيدٍ عن محمدِ بنِ المنكَدِرِ عن جابرٍ رَفَعهُ بـهذا، بزيادةِ: **«وإيَّاكُم وما يُعتَذَرُ مِنهُ»**.

وابنُ أبي حُمَيدٍ مُجمَعٌ على ضَعفِه[٣]، لا سيِّما وقد رواهُ القَعنَبِيُّ وغيرُه ـ كما سَيَأتي بعدَ حَديثٍ[٤] ـ عنهُ بغيرِ هذا السَّنَدِ.

لكنْ له شَوَاهِدُ:

فعِندَ العَسكَرِيِّ مِن حديثِ محمدِ بنِ زيادٍ عن مَيمُونِ بنِ مِهْرانَ[٥] عن ابنِ عباسٍ قال: قيلَ: يا نبيَّ اللهِ، ما الغِنى؟، قال: **«اليأسُ مما في أيدِي الناسِ. وإياكُم والطَّمَعَ، فإنه الفقرُ الحاضِرُ»**[٦].

---

(١) العلاف. روى عن الحسن بن صالح بن حيٍّ وأبي بكر بن عياش وغيرهما، وحدث عنه أبو الأزهر ومحمد بن سفيان بن أبي الزرد الأُبُلِّي. ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «مستقيم الحديث».
انظر: «التاريخ الكبير» (٣٤٩/٧)، «الجرح والتعديل» (١٧٩/٨)، و«الثقات» (١٧٢/٩).

(٢) في النسخ (أبي بكر بن عياش عن منصور بن أبي نويرة)، وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج.

(٣) تقدمت ترجمته، وهو ضعيف جدّاً، وعليه فإن إسناد الحديث ضعيفٌ جدّاً لحاله.

(٤) انظر: الحديث رقم (٢٨٠).

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٧).

(٦) موضوعٌ بهذا السند:
محمد بن زياد الميموني كذَّبه أحمدُ وابنُ معينٍ والفلاسُ وأبو زُرعةَ وابنُ حبانَ والدارقطنيُّ وغيرهم. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٥٠/٩).

• وروي نحوه من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه:
أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (٢٦٦) رقم (٢٢٦)، من طريق عاصم بن علي عن أبيه عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن عثمان بن جبير عن جدِّه عن أبي أيوبَ رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، أوصِني وأَوجِز، فقال: **«عليكَ باليأسِ مما في أيدي الناسِ، وإيّاك والطمعَ فإنه الفقرُ الحاضرُ»**.
وإسناده ضعيف:
عاصم بن علي هو الواسطي: ربما وهم. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٤/٥)، و«التقريب» (٢٨٦).
وأبوه علي بن عاصم: صدوق يخطىء. انظر: «التهذيب» (٣٠٢/٧)، و«التقريب» (٤٠٣).

ومِن حديثِ أبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ عن عاصمٍ عن زِرٍّ عن عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ: سُئِلَ النبيُّ ﷺ: ما الغِنى؟، فقال: «**اليأسُ مما في أيدي الناسِ. ومَن مَشَى منكُم إلى طَمَعٍ فَليَمْشِ رُوَيداً**»[1].

وهذا عندَ تَمَّامٍ في «فوائِدِه»[2] مِن حديثِ جَعفَرِ بنِ الزُّبيرِ[3] عن القاسِمِ[4] عن أبي أُمامَةَ مَرفُوعاً: «**أعوذُ باللهِ مِن طَمَعٍ يَجُرُّ إلى طَبَعٍ**[5]، **ومِن طَمَعٍ في غيرِ مَطمَعٍ، ومِن طَمَعٍ حيثُ لا مَطمَعَ**»[6].

= وعثمان بن جبير هو مولى أبي أيوب: ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٩٤/٧)، وقال الحافظ: «مقبول» «التقريب» (٣٨٢).
وجَدُّه لم أقف له على ترجمة.
وفي إسنادِه اختلافٌ أيضاً يأتي تفصيلُه في حديث «إياك وما يعتذر منه» رقم (٢٨٠).

(١) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه (ط دار ابن الجوزي)» (١٠٨٠/٣) رقم (٢٣٢٩)، ومن طريقه الخطابي في «العزلة» (١٠٦)، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧٠/١٠) رقم (١٠٢٣٩)، و«الأوسط» (٥٥/٦) رقم (٥٧٧٨)، وتمام في «فوائده» (٢٤٩/٢) رقم (١٦٥٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٨/٤) و(٣٠٤/٨)؛ كلهم من طريق إبراهيم بن زياد العجلي عن أبي بكر بن عياش.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
إبراهيم بن زياد العجلي متروك. انظر: «الضعفاء» لابن الجوزي (٣٣/١)، و«الميزان» (٣٢/١).
والحديث ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٥٨/٢)، واستنكره الذهبي «الميزان» (٣٢/١).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «فوائده».

(٣) الحنفيُّ أو الباهِليُّ الدمشقيُّ، نزيلُ البَصرةِ، متروكُ الحديثِ وكان صالحاً في نفسِه، من السابعةِ، ماتَ بعدَ الأربعينَ. ق. «التقريب» (١٤٠).

(٤) ابن عبدِالرحمٰنِ الدمشقيُّ، أبو عبدِالرحمٰنِ، صاحبُ أبي أمامةَ، صدوقٌ يُغرِبُ كثيراً، من الثالثةِ، ماتَ سنةَ اثنتي عشرةَ. بخ ٤. «التقريب» (٤٥٠).

(٥) قال أبو عُبيدٍ: «الطَّبَعُ: الدَّنَسُ والعَيبُ، وكلُّ شَينٍ في دينٍ أو دنيا فهو طَبَعٌ». «الغريب» (٨/٢).
وانظر: «الفائق» (٣٥٣/٢)، و«النهاية» (٨٢٢/٢).

(٦) إسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه جعفر بن الزبير، وهو متروك. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧٨/٢).

وهذا عندَ أحمدَ(١) مِن حديثِ جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ(٢) عن مُعاذِ بنِ جَبَلٍ به مرفُوعاً(٣).

وللطَّبرانيِّ(٤) بأسانيدَ رِجالُ أحدِها [ق٦١/ب] ثقـاتٌ ـ مَعَ اختلافٍ في

---

(١) «المسند» (٣٦/٣٥١، ٤٤٤) رقم (٢٢٠٢١، ٢٢١٢٨)، من طريق عبدالله بنِ عامرٍ الأَسلَميِّ عن الوليدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ الجُرَشي عن جُبيرِ بنِ نُفيرٍ عن معاذٍ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**استعيذوا باللهِ من طَمعٍ يهدي إلى طَبَعٍ، ومن طَمَعٍ في غيرِ مَطمَعٍ، ومن طَمع حيثُ لا مَطمَعَ**».

(٢) ابن مَالكِ بنِ عامرٍ الحضرَميُّ الحِمصِيُّ، ثقةٌ جَليلٌ، من الثانية، مُخَضرَمٌ، ولأبيهِ صُحبةٌ، فكأنه هو ما وَفَدَ إلا في عهدِ عُمَرَ، ماتَ سنةَ ثمانينَ، وقيل بعدها. بخ م ٤. «التقريب» (١٣٨).

(٣) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»، كما في «الإتحاف» (٦/٥٠٩)، وعبد بن حميد كما في «المنتخب» (٧٠) رقم (١١٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/٢٦٦)، والبزار (٧/١٠٦) رقم (٢٦٦٢)، وأبو يعلى، كما في «الإتحاف» (٦/٥٠٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٩٣) رقم (١٧٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/٧١٦) رقم (١٩٥٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٣٦)، وغيرهم؛ كلهم من طرق عن عبدالله بن عامر الأسلمي به.

وجاء من وجهٍ آخرَ: عن عبدالله بن عامر عن الوليد عن جبير بن نفير عن النبي ﷺ مرسلاً، والموصولُ أصحُّ. انظر: «التاريخ الكبير» (٨/٢٦٦).

وإسنادُه ضعيفٌ:

عبدالله بن عامر الأسلمي: ضعفه ابن المديني «سؤالات ابن أبي شيبة» (١١٧)، وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم «الجرح» (٥/١٢٣)، والنسائي «الضعفاء» (١٩٩)، وقال البخاري: «يتكلمون في حفظه» «التاريخ الكبير» (٥/١٥٧).

قال البوصيري: «ومَدارُ أسانيدِ هذا الحديثِ على عبدِالله بنِ عامرٍ الأسلميِّ، وهو ضعيفٌ».

«إتحاف الخيرة المهرة» (٦/٥١٠).

(٤) هذا الحديث أخرجه الطبراني في ثلاثة مواضع:

الأول: في «الكبير» (١٨/٥٢) رقم (٩٤)، من طريق عمر بن إسحاق بن زِبرِق وعمارة بن وثيمة؛ كلاهما عن إسحاق بن إبراهيم بن زِبْرِق عن عمرو بن الحارث الزُّبيدي عن عبدالله بن سالم عن محمد بن الوليد الزُّبيدي عن يحيى بن جابر الطائي عن عبدالرحمٰن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالكٍ ﷺ به. وهو الطريق الذي أشار إليه المصنف.

وهو بهذا السياق منكرٌ: =

= عمر بن إسحاق بن زبرق لم أقف له على ترجمة.
وعمارة بن وثيمة: ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٣٠/٢١) وغيرُه، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.
وإسحاق بن إبراهيم بن زِبرِق: قال ابن معين: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «شيخ» «الجرح» (٢٠٩/٢)، وقال أبو داود: «ليس بشيء» «الميزان» (١٨١/١)، وقال النسائي: «ليس بثقة» «تاريخ دمشق» (١٠٩/٨)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١١٣/٨).
فهو كما يظهر إلى الضعف أقرب، فلا يُطمَأَنُّ إلى ما ينفرد به، لا سيِّما وقد خولف في سياق إسناده كما سيأتي قريبا.
● وأما الموضعان الآخَرانِ: ففي «الكبير» أيضاً (٦٩/١٨) رقم (١٢٧، ١٢٨) من طريق محمد بن الحسين الأنماطي عن داود بن عمرو الضبي.
ومن طريق أحمد بن عمرو القطراني عن أبي الربيع الزهراني.
كلاهما عن إسماعيل بن عياش عن سليمان بن سليم عن يحيى بن جابر عن عوفٍ بن مالكٍ به.
وإسناده إلى (يحيى بن جابر) حسن:
محمد بن الحسين الأنماطي: وثقه الخطيب. «تاريخ بغداد» (٢٢٨/٢).
وداود بن عمرو الضبي ثقة من رجال مسلم. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٦٩/٣).
وأحمد بن عمرو القطراني ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٥/٨)، ووثقه الذهبي «السير» (٥٠٦/١٣).
وأبو الربيع الزهراني سليمان بن داود العتكي، وهو ثقة من رجال الشيخين.
وإسماعيل بن عياش تقدمت ترجمته غير مرة، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، وروايته هنا عن أهل بلده؛ فهو حمصي وشيخه حمصي أيضاً.
وسليمان بن سليم أبو سلمة الكناني، وهو ثقة. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٧١/٤).
وأخرجه من هذا الطريق أيضاً: أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٨٥/٢) من حديث محمد بن بكير، وابن عساكر في «تاريخه» (١٠١/٦٤) من حديث داود بن رشيد، كلاهما عن إسماعيل بن عياش.
● وروي على وجهٍ ثالثٍ:
أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٧٤/٢٠) رقم (٦٤٧)، و«الأوسط» (٨٩/٤) رقم (٣٦٨٥)، و«الشاميين» (٢٩٦/٢) رقم (١٣٧٦)؛ من طريق طالب بن قُرَّةَ الأَذَني عن محمد بن عيسى الطَّبَّاع عن إسماعيل بن عياش عن سليمان بن سليم عن يحيى بن جابرٍ عن المقدام بن مَعدِيكَرِبَ الكنديِّ رضي الله عنه به مرفوعاً. =

بعضِهِم - عن جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ أنَّ عَوفَ بنَ مالكٍ خرجَ إلى الناسِ فقالَ: «**إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أمرَكُم أنْ تَتَعوَّذُوا مِن ثلاثٍ: مِن طَمعٍ حيثُ لا مَطمعَ، ومِن طَمعٍ يَرُدُّ إلى طَبَعٍ، ومِن طَمَعٍ إلى غيرِ مَطمَعٍ**».

٢٧٩ حديث: «**إيَّـاكَ والأشقَرَ الأزرَقَ؛ فإنه من تحتِ قَرْنِـهِ**[١] **إلى قَدَمِـهِ مَكـرٌ وخَدِيعَـةٌ وغَـدرٌ**».

ذكرهُ الدَّيلميُّ عن ابنِ عمرَ مرفوعاً[٢]، ولم يُسنِدهُ وَلـدُه.

ويُشيرُ إلى ذَمِّ الأَزرقِ الشِّعرُ الماضِي في «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ**»[٣].

بل في «مَناقِبِ الشافِعيِّ»[٤] للبيهقيِّ: أنه رَحِمَهُ اللهُ أمرَ صاحِبَه الرَّبيعَ بنَ

= وهو بهذا السياق منكرٌ:
طالب بن قرة الأذني ترجم له ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (١٧٢/١)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٦٩/٢٢)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.
وهو مخالف للوجه الثابت عن إسماعيل بن عياش في روايته من حديث عوف بن مالكٍ رضي الله عنه.
وعليه فإن المحفوظَ هو رواية الحديثِ من طريق يحيى بن جابرٍ عن عوف بن مالكٍ رضي الله عنه.
وهو بهذا الإسناد ضعيف:
فيه انقطاع بين يحيى بن جابر وعوفِ بن مالك رضي الله عنه. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤٩/٣١).

(١) قَرْنُ الرجُلِ: حدُّ رأسِهِ وجانِبُه. «لسان العرب» (٣٣١/١٣).
(٢) «الفردوس» (٣٨٩/١) رقم (١٥٧٠)، وهو في المطبوع من حديث عبدالله بن عمرو.
(٣) يعني حديثَ: «**إنَّ الله يُحِبُّ إذا عَمِلَ أَحَدُكُمُ العَمَلَ أنْ يُتقِنَهُ**» رقم (٢٤٣).
والشعر الذي يشير إليه المصنف هو ما نُسِبَ إلى الأحنفِ:
وما عليكَ أن تكونَ أزرَقَا ... إذا تولَّى عَقدَ شيءٍ أوثَقَا
قال أبو عبيد البكري: «والعربُ تُكنِّي بالزُّرقَةِ عن اللُّؤم». «فصل المقال» (١٥٨).
(٤) «مناقب الشافعي» (١٣٣/٢) من طريق أبي عبدالله الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن محمد بن حمدان بن سفيان عن الربيع به.
وإسناده صحيح:
أبو عمرو بن السماك عثمانُ بنُ أحمدَ: وثقه الدارقطني «المؤتلف والمختلف» (١٢٤٥/٣)، والخطيب «تاريخ بغداد» (٢٠٣/١١).
ومحمد بن حمدان بن سفيان: قال صالح بن أحمد الحافظ الهمذاني: «كان عندَه =

سليمانَ يوماً أن يشتريَ له عِنَباً أبيضَ، قال: فاشتَريتُ لهُ منهُ بدِرهَمٍ، فلمَّا رآهُ استَجادَهُ، وقال: يا أبا محمدٍ، مِمَّن اشتريتَ هذا؟، فسَمَّيتُ له البائعَ، فنَحَّى الطبَقَ من بينِ يديهِ، وقال لي: اردُدهُ عليهِ، واشترِ لي من غيرِه، فقلتُ له: وما شأنُه؟، فقال: ألم أنهَكَ أن تَصحَبَ أشقَرَ أزرَقَ؟ فإنه لا يَنجُبُ، فكيفَ آكلُ مِن شيءٍ يُشترَى لي مِمَّن أنهى عن صُحبَتِه!، قال الربيعُ: فرَدَدتُه واعتَذَرتُ إليه، واشترَيتُ له عِنَباً من غيرِه.

قال الرَّبيعُ: «ووَجَّهَ الشافعيُّ رجلاً ليشتريَ له طِيباً، فلما جاءَه قال: اشَتريتَه من أشقَرَ كَوْسَجَ[1]؟، فقال: نعم، قال: عُدْ فرُدَّه عليهِ»، زادَ حَرمَلَةُ[2] عن الشافعيِّ: «فما جاءَني خيرٌ قَطُّ مِن أشقَرَ»[3]

وعن حَرملةَ أيضاً: سمعتُ الشافعيَّ يقولُ: «احذَرِ الأعوَرَ والأحوَلَ والأعرَجَ والأحدَبَ والأشقَرَ والكَوسَجَ، وكلُّ مَن به عاهةٌ في بَدنِهِ وكلُّ ناقِصِ الخلقِ فاحذَرهُ؛ فإنه صاحِبُ التواءٍ، ومُعامَلَتُهم عَسِرَةٌ»، وقال مرةً أخرى: «فإنهم أصحابُ خُبثٍ»[4]

= عامّةُ كتبِ الشافعيِّ؛ الأمِّ وغيرِه عن الربيعِ، وكان رجلاً. . .واسعَ العلمِ صدوقاً» «تاريخ بغداد» (٢/٢٨٦).

(١) الكَوْسَجُ: الذي لا شعرَ على عارِضَيهِ، وقيل: هو الناقصُ الأسنانِ. «لسان العرب» (٢/٣٥٢).

(٢) ابن يحيى بن حَرمَلةَ بن عمران، أبو حفصٍ التُّجيبيُّ المصريُّ، صاحبُ الشافعيِّ، صدوق، من الحاديةَ عشرةَ، مات سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ وأربعينَ، وكان مولده سنةَ ستينَ. م س ق. «التقريب» (١٥٦).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (١٣٠، ١٣١)، عن أبيه عن الربيع وحرملة.

وأبو نعيم في «الحلية» (٩/١٤٠، ١٣٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/٤٠٦) و(٥٤/٤١٢)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٢/١٣٢)؛ كلهم من طرقٍ عن الربيع وحرملةَ.

(٤) في «ز»: (خلق)، وهو خطأ ظاهر، وفي معظم المصادر: (خب).

● والخبر أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (١٣١) عن أبيه عن حرملة، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٩/١٤٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/٤٠٦)، =

قال ابنُ أبي حاتم: «هذا إذا كان وِلادَتُـهم كذلكَ، فأما من حَدثَت له هذه العِلَلُ وكان في الأصلِ صحيحَ التركيبِ، فلا تَضُرُّ مُخالَطَتُه»[(١)].

وعن الحُمَيديِّ قال: قال الشافعيُّ: «خرجتُ إلى اليَمَنِ في طلبِ كُتُبِ الفِراسَةِ حتى كتبتُها وجمعتُها، ثمَّ لما كان انصِرافي مَرَرتُ في طريقي برجلٍ وهو مُحتَبِيٌ بفِناءِ دارِهِ، أزرق العَينَينِ، ناتِئ الجَبهَـةِ، سُنَـاط[(٢)]، فقلتُ له: هل مِن مَنـزِلٍ؟، قـال: نعـم، قال الشافعيُّ: وهذا النَّعتُ أخبثُ ما يكونُ في الفِراسَةِ، فأَنزَلَني فرأيتُه أكرَمَ رجلٍ؛ بعثَ إليَّ بعَشاءٍ وطِيبٍ، وعَلَفٍ لدابَّتي، وفِراشٍ ولحافٍ، قال: فجعلتُ أتقَلَّبُ الليلَ أَجمَعَ ما أصنعُ بهذِه الكتبِ، فلما أصبحتُ قلتُ للغلامِ: أَسرِجْ، فأَسرَجَ، فركبتُ ومَرَرتُ عليه، وقلتُ له: إذا قَدِمتَ مكةَ ومَرَرتَ بِذي طُوَى فاسأل عن مَنزِلِ محمدِ بنِ إدريسَ الشافعيِّ، فقال لي: أَمَولىً كنتُ أنا لأبيكَ؟!، فقلتُ: لا، [ق٦٢/أ] قال: فهل كانت لكَ عندي نِعمةٌ؟، فقلتُ: لا، قال: فأينَ ما تكلَّفتُ لك البارحةَ؟، قلتُ: وما هو؟، قال: اشتريتُ لك طعاماً بدرهمين، وأُدُماً بكذا، وعِطراً بثلاثةِ دراهمَ، وعَلَفاً لدابَّتِك بدرهمينِ، وكِراءُ الفِراشِ واللِّحافِ بدرهمين، قال: فقلتُ: يا غلامُ، أَعطِهِ، فهل بَقِيَ مِن شيءٍ؟، قال: نعم، كِراءُ المنزِلِ، فإني وسَّعتُ عليك وضيَّقتُ على نفسي بتلك الكتبِ، فقلتُ له بعدَ ذلك: هل بقيَ من شيءٍ؟، قال: امضِ[(٣)] (أَخزاكَ)[(٤)] اللهُ، فما رأيتُ قطُّ شرّاً منكَ»[(٥)].

= وهو أيضاً عند البيهقي في «مناقب الشافعي» (١٣٢/٢).

(١) «آداب الشافعي ومناقبه» (١٣٢).

(٢) فُسِّرت في حاشية الأصل و«م»: (هو الذي ليس في لحيته شعر).
وفي «لسان العرب» (٣٢٥/٧): «الذي لا لحيةَ له، وقيل: هو الذي لا شعرَ في وجهِه البتةَ».

(٣) ساقطة من «م».

(٤) في النسخ الخطية: (خزاك)، والمثبت من المصادر، وهو الصواب لغةً، والله أعلم.

(٥) «آداب الشافعي ومناقبه» (١٢٩)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١٤٤/٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠٥/٥١)، وأخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١٣٤/٢)؛ من طريق أحمد بن سلمة بن عبدالله النيسابوري عن محمد بن إدريس =

٢٨٠ حديث: «إيَّاكَ وما يُعتَذَرُ مِنهُ».

العسكريُّ في «الأمثالِ» من طريقِ القَعنَبِيِّ: حدَّثنا محمدُ بنُ أبي حُمَيدٍ: حدَّثني إسماعيلُ الأنصاريُّ - هو ابنُ محمدِ بنِ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ[1] - عن أبيهِ[2] عن جدِّهِ أن رجُلاً قال: يا رسولَ اللهِ، أوصِني وأَوجِزْ، فقال: «**عليكَ باليأسِ ممَّا في أيدي الناسِ؛ فإنه الغِنى، وإيَّاكَ والطمعَ؛ فإنه الفقرُ الحاضِرُ، وصَلِّ صلاتَك وأنتَ مُوَدِّعٌ، وإيَّاكَ وما يُعتَذَرُ منهُ**»[3].

وأخرجَهُ أبو نُعَيم في «المعرِفَةِ» والدَّيلميُّ[4]، من حديثِ ابنِ أبي فُدَيكٍ عن حَمَّادِ بنِ أبي حُمَيدٍ - وهو لَقَبُ محمدٍ - به، وقال: أنَّ رجُلاً من الأنصارِ[5].

ورواه الحاكمُ في «الرِّقاقِ» من «صحيحِه»[6] من حديثِ أبي عامرٍ

= ورَّاقِ الحميديِّ عن الحميديِّ به.
وإسناده جيِّدٌ:
أحمد بن سلمة النيسابوري: أبو الفضلِ، رفيقُ مسلم في الرحلة، إمامٌ حافظٌ حجةٌ.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٥٤)، «تاريخ بغداد» (٤/١٨٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/١٥٦).
ومحمد بن إدريس بن عمر المعروف بـ«ورَّاقِ الحميدي»: قال ابن أبي حاتم: «صدوق» «الجرح» (٧/٢٠٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/١٣٧) وقال: «مستقيم الأمر في الحديث».

(١) الزهريُّ المدنيُّ، أبو محمدٍ، ثقةٌ حجةٌ، من الرابعة، مات سنةَ أربعٍ وثلاثينَ. خ م د ت س. «التقريب» (١٠٩).

(٢) محمدُ بنُ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ الزهريُّ، أبو القاسم المدنيُّ، نزيلُ الكوفةِ، ثقةٌ، من الثالثةِ، قتله الحَجَّاجُ بعدَ الثمانينَ. خ م مد ت س ق. «التقريب» (٤٨٠).

(٣) لم أقف على طريق القعنبي عن ابن أبي حميد، لكنَّ الإسناد ضعيفٌ جدّاً لحال ابن أبي حميد.

(٤) «معرفة الصحابة» (٣/١٢٨٥) رقم (٣٢٢٦)، ومن طريقه الديلمي كما في «زهر الفردوس» [٢/ق (١٤٣/ب)].

(٥) وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/٢٤٦) رقم (٢٢٤٩) من طريق ابن وهب عن ابن أبي حميد به، وقال: أن رجلاً من الأنصار.

(٦) «المستدرك» (الرقاق) (٤/٣٦٢) رقم (٧٩٢٨).

العَقَدِيِّ[١]: حدَّثنا محمدُ بنُ أبي حُمَيدٍ به مِثلَه، بدونِ تَعيينِ كونِه من الأنصارِ[٢]، وقال: إنه «صحيحُ الإسنادِ ولم يخرجاهُ»، وهذا عَجيبٌ؛ فابنُ أبي حُمَيدٍ مُجمَعٌ على ضَعفِه[٣].

وهو عندَ البيهقيِّ في «الزُّهدِ»[٤]، وسلفَ قبلُ بحديثٍ مِن حديثِ ابنِ أبي حُمَيدٍ بسندٍ آخرَ[٥].

ولهُ شَوَاهِدُ، مِنها: عن أنسٍ: رواهُ الدَّيلميُّ في «مُسنَدِه»[٦] من حديثِ أبي الشَّيخِ: حدَّثنا ابنُ أبي عاصمٍ: حدثنا أبي[٧]: (حدثنا أبي)[٨]: حدثنا شَبيبُ بنُ بِشرٍ عن أنسٍ رَفَعَهُ: **«اذكُرِ الموتَ في صلاتِك؛ فإنَّ الرجلَ إذا ذَكرَ الموتَ في صلاتِه لَحَرِيٌّ أن تَحسُنَ صلاتُه، وصَلِّ صلاةَ رجلٍ لا يَظُنُّ أنه يُصلي صلاةً غيرَها، وإيَّاكَ وكلَّ أمرٍ يُعتَذَرُ منه»**[٩]، وقال شيخُنا: إنه حَسَنٌ[١٠].

---

(١) عبدالملكِ بنُ عمروٍ القَيسيُّ، ثقةٌ، من التاسعةِ، مات سنةَ أربعٍ أو خمسٍ ومائتينِ. ع. «التقريب» (٣٦٤).

(٢) وأخرجه الروياني في «مسنده» (٢/٥٠٤) رقم (١٥٣٨) من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي حميد، مثل رواية الحاكم (دون تعيين كونه من الأنصار).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) «الزهد الكبير» (٨٦) رقم (١٠١) من طريق حماد بن خالد الخياط عن ابن أبي حميد به.

(٥) في حديث «إياك والطمعَ» رقم (٤٥) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

(٦) «زهر الفردوس» [١/ق (٢٦/أ)].

(٧) عمرو بن الضحاكِ بن مخلدٍ البصريُّ، ولدُ أبي عاصم النبيل، ثقةٌ، كان على قضاء الشام، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وأربعين. ق. «التقريب» (٤٢٣).

(٨) ساقطة من «ز» و«د». وأبوه: هو الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل.

(٩) وأخرجه الضياء في «المختارة» (٦/١٨٨) رقم (٢١٩٩) من طريق أبي بكر بن أبي عاصم به.
وإسناده ضعيفٌ:
فيه شبيب بن بشرٍ: وثقه ابن معين «الدوري» (٤/٨٥)، لكن قال فيه البخاري: «منكر الحديث» «ترتيب علل الترمذي الكبير» (٣٩٢)، وقال أبو حاتم: «لين الحديث» «الجرح» (٤/٣٥٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/٣٥٩) وقال: «يخطئ كثيراً».
فمثله إلى الضعف أقرب، فلا يحتج بما ينفرد به. والله أعلم.

(١٠) «زهر الفردوس» [١/ق (٢٦/أ)].

قال: «وهو عندَ الدَّيلميِّ أيضاً في حديثٍ أولُه: «**اعمَلْ للهِ رَأيَ العينِ، فإن لم تَكُنْ تَراهُ فإنه يَرَاكَ، وأَسبغ طُهُورَك، وإذا دَخلتَ المسجِدَ فاذكُرِ الموتَ**» الحديثَ»[١]

وعن أبي أيوبَ مرفُوعاً: أخرجَهُ ابنُ عَساكرَ في «تاريخِ دمشقَ»[٢]، ورواهُ ابن ماجَهْ في «الزُّهدِ» من «سُنَنِه»[٣] من جِهَةِ عثمانَ بنِ جُبَيرٍ مَولى أبي أيوبَ[٤] عنه، ولفظُه: جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسولَ اللهِ، عَلِّمني وأَوجِز، قال: «**إذا قُمتَ في صلاتِك فصَلِّ صلاةَ مُوَدِّعٍ، ولا تَكَلَّمْ بكلامٍ يُعتَذَرُ منه، وأَجمِعِ اليأسَ عمّا في أيدي الناسِ**»[٥].

---

(١) هذا تتمة كلام الحافظ في «الزهر».
والحديث أخرجه البيهقي أيضاً في «الزهد الكبير» (٢١٠) رقم (٥٢٧)، من طريق محمد بن يونس الكُدَيميِّ عن أبي عاصم عن شبيب بن بشر عن أنس به.
وإسناده ضعيف جداً؛ محمد بن يونس الكديمي متروك.

(٢) «تاريخ دمشق» (٢٨٢/١١) من طريق بكر بن خلف عن أبي محمد بن أبي الضيف عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن جدِّه عن أبي أيوب به.

(٣) «السنن» (الزهد، باب الحكمة) رقم (٤١٧١) من طريق محمد بن زياد الزيادي عن الفضيل بن سليمان النميري عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن عثمان بن جبير به.

(٤) ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٩٤/٧)، وقال الحافظ: «مقبول» «التقريب» (٣٨٢).

(٥) وأخرجه أحمد في «مسنده» (٤٨٤/٣٨) رقم (٢٣٤٩٨) من طريق علي بن عاصم.
والطبراني في «الكبير» (١٥٤/٤) رقم (٣٩٨٧) من طريق الحسين بن إسحاق التستري ومحمد بن موسى الحرشي.
ثلاثتهم عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن عثمان بن جبير عن أبي أيوب ﷺ به.
وروي على وجه آخر: أخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٣٠٩) رقم (٦٩٠)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٨٧) رقم (١٠٢)؛ من طريق علي بن عاصم عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن عثمان بن جبير عن أبيه عن أبي أيوب.
وروي على وجه ثالث: أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه/ط دار ابن الجوزي» (٦٤٣/٢) رقم (١٢٧٩)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢٦٦) رقم (٢٢٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٦٢/١)؛ من طرق عن علي بن عاصم عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن عثمان بن جبير عن جده عن أبي أيوب.
وعلى وجه رابع: أخرجه ابن منيع في «مسنده»، كما في «مصباح الزجاجة» (٢٢٧/٤) من طريق علي بن عاصم عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن عثمان بن جبير عن أبيه =

وعن جابرٍ: عند الطبرانيِّ في «الأوسطِ»(١) مرفوعاً، ولفظُه: **«إيَّاكم والطمَعَ، فإنه هو الفقرُ، وإيَّاكم وما يُعتَذَرُ منهُ»**.

وعن ابنِ عُمرَ: أخرجهُ القُضاعِيُّ في «مُسنَدِه»(٢) مِن حديثِ [ق٦٢/ب] ابنِ مَنِيعٍ: حدَّثنا الحسنُ بنُ راشدِ بنِ عبدِ رَبِّه(٣): حدثني أبي(٤) عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ قال: جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسولَ اللهِ، حدِّثني حديثاً واجعله موجزاً لَعَلِّي أَعِيـه، فقال ﷺ: **«صَلِّ صلاةَ مُوَدِّعٍ كأنكَ لا تُصَلي بعدَها، وآيِسْ مما في أيدي الناسِ تَعِشْ غَنيّاً، وإياكَ وما يُعتَذَرُ منه»**.

وكذا هوَ في «السادسِ» من «فَوَائِدِ الـمُخَلِّصِ»(٥): حدَّثنا عبدُاللهِ ـ هوُ البَغَـوِيُّ، ابنُ بِنتِ أحمدَ بنِ مَنِيعٍ ـ: حدَّثنا ابنُ راشِدٍ بـه.

= أو جده ـ شَكَّ عثمـانُ ـ عن أبي أيوب.

وعلى خامس: أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢١٦/٦) معلقاً، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٤٦/٦)؛ عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن عثمان بن جبير عن أبيه عن جده عن أبي أيوب.

وهذا اضطرابٌ يُعَلُّ به الحديثُ، والظاهرُ أنه من عثمان بن جبير كما يتبين ذلك في رواية ابن منيع السالفة في الوجه الرابع.

وعثمان بن جبير في عداد المجهولين: ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٩٤/٧)، وقال الحافظ: «مقبول» «التقريب» (٣٨٢)، ولم يروِ عنه إلا عبدالله بن عثمان بن خثيم.

قال البوصيري: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ عثمانُ بنُ جبيرٍ، قال الذهبي في «الطبقات»: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات». «مصباح الزجاجة» (٢٢٧/٤).

(١) تقدم تخريجه في الحديث السابق، وفيه ابن أبي حميد، وهو ضعيفٌ جدّاً.

(٢) «مسند الشهاب» (٩٣/٢) رقم (٩٥٢).

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) أبو طاهرٍ محمدُ بنُ عبدِالرحمٰنِ بنِ العباسِ البغداديُّ الذَّهَبيُّ، مُخَلِّصُ الذَّهَبِ من الغِشِّ. سمعَ عبدَالله بنَ محمدٍ البغويَّ وأبا بكرِ بنَ أبي داودَ، وحدَّثَ عنه البَرقانيُّ وابن الـنَّقُّورِ. ووثقه العَتيقيُّ والخطيبُ. توفي سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ وثلاثمائةٍ.
انظر: «تاريخ بغداد» (٣٢٢/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٧٨/١٦).

(٥) «فوائد المخلِّص» (٩٩/٢) رقم (١١٢١)، ومن طريقه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٥٥/١).

وأخرجهُ العسكريُّ[١] عنِ ابنِ مَنِيعٍ أيضاً به.

ورواه الطبرانيُّ في «الأوسطِ»[٢] عن البَغَـوِيِّ: حدثنا الحسنُ بنُ عليٍّ الواسِطيُّ[٣]: حدثنا[٤] أبي عليُّ بنُ راشِدٍ[٥]: أخبرني أبي راشِدُ بنُ عبدِالله عن نافعٍ: سمعتُ ابنَ عُمرَ، وذَكَرَ نَحوَهُ بلَفظِ: **«صلاةَ مُوَدِّعٍ، فإنكَ إن كُنتَ لا تَراهُ فإنهُ يَراكَ»**[٦].

ورواهُ الدَّارَقُطنيُّ في «الأفرادِ»[٧]، وسمَّى ابنَ راشدٍ الحسنَ كالجُمهُورِ، وقال: إنه «غَريبٌ مِن حديثِ نافعٍ عنِ ابنِ عُمرَ، تَفَرَّدَ به راشدٌ عنهُ، ولم يَروِهِ عنه غيرُ ابنِهِ الحسنِ».

وعن سعدِ بنِ عُمارةَ[٨]: أخرجهُ الطبرانيُّ في «الكبيرِ»[٩] من طريقِ ابن إسحاقَ عن عبدِالله بنِ أبي بكرِ بنِ حَزمٍ[١٠] وغَيرِه[١١] عن سعدِ بنِ عُمارةَ ـ أخي بني سعدِ بنِ بَكرٍ، وكانت له صُحبةٌ ـ أنَّ رجلاً قال له: عِظني في

---

(١) أخرجه من طريقه القضاعي في «الشهاب»، وقد تقدم.
(٢) «المعجم الأوسط» (٤/٣٥٨) رقم (٤٤٢٧).
(٣) ابن راشدٍ الواسطيُّ، نزيلُ البصرةِ، صدوقٌ رُميَ بشيءٍ منَ التدليسِ، من العاشرة، مات سنةَ سبعٍ وثلاثينَ. د. «التقريب» (١٦٢).
(٤) ساقطة من «د».
(٥) سقطت كلمة (أبي) من «ز»، وتصحَّفت العبارة في «م» إلى: (أبي عن راشد).
(٦) قال الهيثمي: «رواه الطبرانيُّ في الأوسطِ، وفيه مَن لم أعرِفهم». «مجمع الزوائد» (١٠/٣٩٦).
(٧) «أطراف الغرائب والأفراد» (٣/٤٤٧) رقم (٣٢٢٧).
وأخرجه أيضاً البيهقي في «الزهد الكبير» (٢١٠) رقم (٥٢٨).
(٨) الثعلبي، أحدُ بني سَعد بنِ بكرٍ، لهُ صُحبةٌ وسابِقةٌ.
ذكره في الصحابة البخاري وأبو نعيم وابن الأثير وابن حجر وغيرهم.
انظر: «التاريخ الكبير» (٤/٤٤)، «معرفة الصحابة» (٣/١٢٨١)، «أسد الغابة» (٢/٢١٠)، و«الإصابة» (٣/٦٩).
(٩) «المعجم الكبير» (٦/٤٤) رقم (٥٤٥٩).
(١٠) هو: عبدُالله بنُ أبي بكرِ بنِ محمدِ بن عمروِ بنِ حَزم الأنصاريُّ المدنيُّ القاضي، ثقةٌ، من الخامسةِ، مات سنةَ خمسٍ وثلاثينَ وهوَ ابنُ سبعينَ سنةً. ع. (التقريب: ٣٢٣٩).
(١١) هو: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري.

نفسي يرحمكَ اللهُ، قال: «إذا انتَهَيتَ إلى الصلاةِ فأَسبغ الوُضوءَ؛ فإنه لا صلاةَ لمن لا وضوءَ له، ولا إيمانَ لمن لا صلاةَ له، ثمَّ إذا صلَّيتَ فَصَلِّ صلاةَ مُوَدِّعٍ، واترُكْ طَلَبَ كثيرٍ مِنَ الحاجاتِ؛ فإنه فَقرٌ حاضِرٌ، وأَجمِع اليأسَ مما عندَ الناسِ؛ فإنه هو الغنى، وانظُر ما يُعتَذَرُ منه من القولِ والفعلِ فاجتَنِبْهُ»، وهو مَوقوفٌ.

وكذا أخرجه البخاريُّ في «تاريخِه»[١] من طريقينِ إلى ابنِ إسحاقَ؛ قال في أحدِهما: إنه سَعدٌ، وفي الآخَرِ: إنه سَعِيدٌ، ورَجَّحَ أنه سَعدٌ.

وأخرجه أحمدُ في كتابِ «الإيمانِ» والطبرانيُّ[٢]، ورِجالُه ثِقاتٌ[٣]

وعن العاصِي بنِ عَمرٍو الطُّفاوِيِّ[٤]: رواهُ عبدُاللهِ بنُ أحمدَ في «زَوَائِدِه على المسنَدِ»[٥] مِن طريقِ محمدِ بنِ عبدالرَّحمٰنِ الطُّفاوِيِّ[٦]: سمعتُ العاصَ قال: خرجَ أبو الغادِيَةِ[٧]

(١) «التاريخ الكبير» (٤/٤٤)، وفي المطبوع سماه في كلا الطريقين (سعداً).

(٢) عزاه لأحمد في «الإيمان» الحافظُ في «الإصابة» (٣/٦٩)، وأما الطبراني فقد تقدم العزو إليه قريباً.
وأخرجه أيضاً: المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/٩٠٣) رقم (٩٤٦)، وهو عند أبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/١٢٨١) رقم (٣٢١٦) من طريق الطبراني.

(٣) وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٤٠٩)، والحافظ في «الإصابة» (٣/٦٩).
لكنَّ في إسنادِه ابنَ إسحاقَ، وهو صدوقٌ، وعليه فإن إسناد الحديث حسنٌ. والله أعلم.

(٤) سمع عمَّتَه أمَّ الغاديةِ، روى عنه تَمَّامُ بنُ بَزِيعٍ ومحمد بن عبدالرحمٰن الطُّفاويان.
ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٣٠٥) وقال: «يُعتَبَرُ حديثُه من غيرِ روايةِ تـمّام عنه».
وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/٩٢)، «الجرح والتعديل» (٧/٤٢)، و«تعجيل المنفعة» (١/٦٩٦).

(٥) «المسند» (٢٧/٢٥٣) رقم (١٦٧٠١).

(٦) أبو المنذِرِ البصريُّ، صدوقٌ يَهِمُ، من الثامنةِ. خ ت س. «التقريب» (٤٩٣).

(٧) يَسار بنُ سَبُعٍ الجهني، وقيل: المزني. صحابيٌّ سكن الشام وانتقل إلى واسط. روى عنه كُلثومُ بنُ جَبر البصري وحيّان بن حجر الدمشقي.
انظر: «التاريخ الكبير» (٨/٤٢٠)، «الجرح والتعديل» (٩/٣٠٦)، «معرفة الصحابة» (٦/٢٩٨٢)، «الاستيعاب» (٤/١٧٢٥)، «أسد الغابة» (٥/٢٣٨)، و«الإصابة» (٧/٣١١ ـ ٣١٣).

وحَبِيبُ بنُ الحارثِ[1] وأُمُّ الغادِيَةِ[2] مُهاجِرِينَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فأَسلَمُوا، فقالتِ المرأةُ: أوصِني يا رسولَ اللهِ، قال: «**إيَّاكِ وما يَسُوءُ الأُذُنَ**».

وكذا أخرجَهُ أبو نُعَيمٍ وابنُ مَنْدَهْ، كِلاهُما في «المعرِفةِ»[3]

وهو مُرسَلٌ؛ فالعاصِ لا صُحبَةَ له، بل قالَ شَيخي في بعضِ تَصانيفِه: إنه مجهولٌ[4]، لكنْ ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثقاتِ»[5] وقال: «يُعتَبَرُ حديثُه مِن غيرِ رِوايةِ تمّامِ بنِ بَزِيعٍ عنه»، وذكرهُ ابنُ أبي حاتمٍ ولم يَذكُر فيه جَرحاً، وقال: «سَمِعَ مِن عَمَّتِه أُمِّ الغادِيَةِ، روى عنه تَمّامٌ»[6]

وروايةُ تَمّامٍ عنهُ في هذا الحديث [ق٦٣/أ] أيضاً، وهيَ عندَ ابنِ مَنْدَهْ في «المعرِفةِ» والخطيبِ في «المؤتَلِفِ»[7]، مِن طريقِه عن العاصِ عن عَمَّتِه أمِّ غادِيةٍ قالت: خرجتُ مَعَ رَهطٍ مِن قَومي إلى النبي ﷺ، فلما أردتُ الانصِرافَ قلتُ: يا رسولَ اللهِ، أَوصِني، قال: «**إيَّاكِ وما يَسُوءُ الأُذُنَ**»[8].

وكذا أخرَجَها ابنُ سَعدٍ في «الطَّبَقاتِ»[9] بزيادَةِ: «ثلاثاً»[10]

---

(١) صحابي. ليس في ترجمته زيادةٌ على أنه خرج مهاجراً مع أبي الغادية وأم الغادية. «الجرح والتعديل» (٣/٩٨)، «معرفة الصحابة» (٢/٨٢٩)، «الاستيعاب» (١/٣٢٢)، و«الإصابة» (٢/١٦).

(٢) صحابية. لم يذكر في ترجمتها سوى أنها هاجرت إلى رسول الله ﷺ. «المعرفة» (٦/٣٥٤٣)، «الاستيعاب» (٤/١٩٤٩)، «الإصابة» (٨/٢٧٣)، وغيرها.

(٣) «المعرفة» لأبي نعيم (٢/٨٢٩) رقم (٢١٧٥) و(٦/٢٩٨٢، ٣٥٤٣) رقم (٦٩٤٢، ٨٠٠٧). وأما ابن منده فلم أقف على الحديث في المطبوع من «المعرفة»، لكن عزاه له ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/٤٤١)، وأخرجه أيضاً في «أسد الغابة» (٥/٢٣٨).

(٤) «الإصابة» (٢/١٦).

(٥) «الثقات» (٧/٣٠٥).

(٦) «الجرح والتعديل» (٧/٤٢).

(٧) عزاه لهما الحافظ في «الإصابة» (٨/٢٧٣).

(٨) وأخرجه من هذا الطريق ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦/٢٥٩) رقم (٣٤٨٩)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٦/٣٥٤٣، ٣٥٩٣) رقم (٨٠٠٨، ٨٠٩٨). وعزاه الهيثمي في «المجمع» (٨/١٧٨) للطبراني، ولم أقف عليه في أي من معاجمه الثلاثة.

(٩) «الطبقات الكبرى» (٨/٣١٢).

(١٠) وأخرجه بهذه الزيادة أيضاً ابن بِشران في «أماليه» (١/١٠٩) رقم (٢٢٥).

وتَمَّامٌ وإن كان ضعيفاً[١] فَبِروايَته يَعتَضِدُ المرسَلُ[٢].

وكذا رواهُ العَسكَريُّ مِن حديثِ الطُّفاوِيِّ: حدَّثني العاصِ عن حَبيب وأبي الغادِيةِ: أنهما خَرَجا مُهاجِرَينِ ومَعَهُما أمُّ غادِيَةٍ، وذَكَرَهُ، وهو مُتَّصِلٌ أيضاً.

وقَد رُوِّينا في «المائتَينِ»[٣] لأبي عُثمانَ الصَّابُونِيِّ، من جِهَةِ شَهرِ بنِ حَوْشَبٍ[٤] عن سَعدِ بنِ عُبادَةَ أنه قال لابنِه: «إيَّاكَ وما يُعتَذَرُ مِنهُ»[٥].

وفي غيرِها مِن حديثِ سعيدِ بنِ جُبَيرٍ أنه قال لابنِه كذلكَ، بزِيادَةِ: «فإنه لا يُعتَذَرُ مِن خَيرٍ»[٦]

---

(١) تمام بن بَزِيع الطُّفاوي، قال فيه ابن معين: «ليس بشيء» «الدارمي» (٨٣)، وقال البخاري: «يتكلمون فيه» «التاريخ الصغير» (٢/٢٠٤)، وقال ابن حبان: «كان ممن كَثُرَ وَهمُه وفَحُشَ خَطَؤُه حتى بَعُدَ عن الاحتجاج بهِ» «المجروحين» (١/٢٣٤)، وقال الدارقطني: «متروك» «الضعفاء والمتروكين» (٩٧).
وعليه فهو شديد الضعف، فلا يحتج بحديثه ولا يعتبر به. والله أعلم.

(٢) في هذا نظر؛ فتَمّام ضعيفٌ جدّاً، فلا يصلح حديثه للاعتبار، وأيضاً روايته هنا عن العاص، وقد تقدم قول ابن حبان في العاص أنه «يُعتَبَرُ حديثُه مِن غيرِ رِوايةِ تمّامِ بنِ بَزِيع عنه».
وعلى هذا فإن إسناد الحديث ضعيف لحال العاص بن عمرو الطفاوي؛ فهو في عداد المجاهيل.
والراوي عنه محمد بن عبدالرحمن الطفاوي له أوهام. انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٢٧٤).
ومتابعة تمام بن بزيع له لا تنفعه كما تقدم. والله أعلم.

(٣) كتابٌ يشتملُ على مائتي حديثٍ ومائتي حكايةٍ ومائتي قطعةِ شعرٍ. «المعجم المفهرس» (٣٤٨).

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٨).

(٥) أخرجه من طريق الصابوني ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/٢٦٤).
وفي إسناده ضعف؛ شهر بن حوشب ضعيف على الأرجح، كما تقدم في ترجمته.

(٦) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/٢٦١)، من طريق الفضلِ بنِ دُكَينٍ عن حُمَيدِ بنِ عبدِالله الأصمِّ عن عبدِالملكِ بنِ سعيدِ بنِ جبيرٍ عن أبيه به.
وإسناده صحيح:
حميد بن عبدالله الأصم وثقه وكيع وابن معين. انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٢٢٤). =

٢٨١ حديث: «أيامُ التشريقِ أيامُ أكلٍ وشُربٍ وبِعالٍ».

مسلمٌ[١] عن نُبيشَةِ الخيرِ[٢]، وأحمدُ وأبو يَعلى وابنُ ماجَه عن أبي هُريرَةَ نَحوَهُ[٣].

= وعبدالملك بن سعيد بن جبير ثقة من رجال البخاري. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٥٠/٦).

(١) «الصحيح» (الصيام، باب تحريم صوم أيام التشريق) رقم (١١٤١) من طريق هشيم عن خالد الحذاء عن أبي المليح عن نبيشة ﷺ به، دون قوله: «**وبِعال**».
وأخرجه بعده من طريق ابن علية عن خالد بمثل حديث هشيم، وزاد فيه: «**وذِكرٍ للهِ**».
وأخرجه أيضاً برقم (١١٤٢)، من حديث أبيِّ بنِ كعبٍ بلفظ: «**أيامُ منى أيامُ أكلٍ وشُربٍ**».

(٢) نُبَيْشَة ـ بمعجمة مصغر ـ بن عبدالله، يكنى أبا طَرِيف، الهذلي، المعروف بـ«نبيشة الخَيْر»، نزل البصرة، صحابي قليل الحديث، روى عنه أبو المليح.
انظر: «التاريخ الكبير» (١٢٧/٨)، «المعرفة» لأبي نعيم (٢٧٠٢/٥)، و«الإصابة» (٤٩/١١).

(٣) «مسند أحمد» (٣٥/١٢) رقم (٧١٣٤)، و(٥٣٤/١٦، ٣٨٩) رقم (١٠٦٦٤، ١٠٩١٧)، بأسانيد صحيحة بزيادة: «**وذكرٍ للهِ**».
وابن ماجه في «السنن» (الصيام، باب ما جاء في النهيِ عن صيامِ أيامِ التشريقِ) رقم (١٧١٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٢٠/١٠، ٤١٥) رقم (٥٩١٣، ٦٠٢٤)؛ كلاهما بأسانيدَ حسنةٍ بلفظِ: «**أيامُ مِنى أيامُ أكلٍ وشُربٍ**».
وليس عندَ أحدٍ منهم زيادة «وبِعالٍ».
• لكن أخرجه من حديث أبي هريرة ﷺ بهذه الزيادة: ابنُ الأعرابي في «معجمه» (٣٦٨/١) رقم (٣٤٣)، والدارقطنيُّ في «سننه» (الأشربة، باب الصيد والذبائح والأطعمة) (٢٨٣/٤) رقم (٤٥)، وأبو موسى الأصبهاني في «معرفة الصحابة»، كما في «البدر المنير» (٦٨٧/٥)؛ من طريق سعيدِ بنِ سلام العطارِ عن عبدِاللهِ بنِ بُدَيلٍ الخُزاعيِّ عن الزهريِّ عن سعيدِ بنِ المسَيِّبِ عن أبي هُريرَةَ ﷺ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
سعيد بن سلام العطار متروك. تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠٤).
• ورويت هذه الزيادة في غير حديث أبي هريرة ﷺ عن جماعة من الصحابة ﷺ، وهم:
١ ـ **عبدالله بن عباس** ﷺ: وحديثه عند الطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (٢٦٩) رقم (٤١٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٣٢/١١) رقم (١١٥٨٧)؛ من طريق إبراهيم بن =

= إسماعيل بن أبي حَبيبةَ عن داود بن الحُصَين عن عكرمة عن ابن عباس ﵄ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ضعيفٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٩٠).
وداود بن الحصين حديثه عن عكرمة مُنكَر: قال ابن المديني: «ما روى عن عكرمة فمنكر الحديثِ» «الجرح» (٣/٤٠٩)، وقال أبو داود: «أحاديثه عن عكرمة مناكير» «تهذيب الكمال» (٨/٣٨١).
٢ ـ **سعد بن أبي وقاص** ﵁: أخرج حديثه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٢٤٤) رقم (٤٠٩٥).
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه محمد بن أبي حميدٍ، تقدمت ترجمته مراراً.
٣ ـ **أبي بن كعب** ﵁: أخرج حديثه أبو الشيخ في «جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» (١٤٩) رقم (٩٢).
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه إبراهيم بن فهد بن حكيم الساجي البصري، قال ابن عدي: «سائر أحاديثه مناكير، وهو مظلم الأمر» (١/٢٧٠)، وقال أبو نعيم: «ذهبت كتبُه وكثُرَ خطؤه لرَداءَةِ حفظِه» «أخبار أصبهان» (١/٢٢٧).
٤ ـ **عبدالله بن حذافة** ﵁: أخرج حديثه الدارقطني في «سننه» (الصيام، باب طلوع الشمس بعد الإفطار) (٢/٢١٢) رقم (٣٢).
وإسناده كسابقه؛ فيه الواقدي، وهو متروك.
٥ ـ **أم عمر بن خلدة** ﵄: أخرج حديثها ابن أبي شيبة في «المصنف» (المناسك، باب من قال: أيام التشريق أيام أكل وشرب) (٨/٦٦٣) رقم (١٥٥٠٠)، وابن راهويه في «مسنده» (٥/٢٦٦) رقم (٢٤١٩)، وعبد بن حميد (٤٥١) رقم (١٥٦٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦/١٤٦) رقم (٣٣٧٦)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٢/٢٤٥) رقم (٤١١١)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٦/٣٥٣٨) رقم (٧٩٩٧).
وإسناده ضعيف؛ فيه موسى بن عبيدة الربذي ضعيف، وضعفه بعض النقاد جداً. تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٤٩).
٦ ـ **جدة مسعود بن الحكم الزرقي** ﵄: أخرج حديثها البيهقي في «الكبرى» (الصوم، باب الأيام التي نهي عن صومها) (٤/٢٩٨)؛ من طريق محمد بن أحمدَ بن خَنْبٍ: أخبرنا محمدُ بنُ إسماعيلَ الترمذيُّ: حدثنا أيوبُ بنُ سليمانَ بنِ بلالٍ: حدثني أبو بكرِ بنُ أبي أويسٍ: حدثني سليمانُ بنُ بلالٍ عن يحيى بنِ سعيدٍ أنه سمعَ يوسفَ بنَ مسعودِ بنِ الحكم الأنصاريِّ ثم الزُّرَقيِّ يحدِّثُ أن جدَّته حدثته أنها رأت وهي بـمِنى في زمانِ رسولِ اللهِ ﷺ راكباً يصيحُ يقولُ: **«أيُّها الناسُ، إنها أيامُ أكلٍ وشُربٍ ونساءٍ وبِعالٍ وذكرِ اللهِ تعالى»**، قالت: فقلتُ: مَن هذا؟، قالوا: عليُّ بنُ أبي طالبٍ ﵁. =

= وإسناده ضعيفٌ:

يوسف بن مسعود بن الحكم الزرقي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٥١/٥)، وقال الحافظ: «مقبول» «التقريب» (٦١٢).

وأحمد بن محمد بن خنب: له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٢٩٦/١)، و«الإكمال» (١٥٧/٢)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.

وهو بهذه الزيادة غير محفوظ؛ فقد أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٨٥/٢) رقم (٩٩٢)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (٢٥٨، ٢٦٠) رقم (٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦)؛ من طرق صحيحة عن يحيى بن سعيد بدون هذه الزيادة.

وجاء من طرقٍ أخرى صحيحةٍ أيضاً عن يوسفَ بنِ مسعودٍ بدون الزيادة.

وقد ضعَّفَ هذه الزيادةَ بجميع طرقها ابنُ الملقِّنِ في «البدر المنير» (٦٨٤/٥ ـ ٦٨٩)، والحافظ في «التلخيص» (٤٢٧/٢)، وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٢٩٦/٣): «وهو لفظ غريب».

٧ ـ وجاءت من وجه سابع معضل: أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢٥٢/٤) رقم (٢٥٦٣) من حديث سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالبٍ عن أبيه به، وإسناده إلى محمدٍ الباقرِ صحيحٌ.

● وروي في معنى هذه الزيادة (وبعال) حديثان آخرانِ:

الأول: أخرجه أبو يعلى، كما في «المطالب العالية» (١٩٢/٦) رقم (١٠٩٩)، من حديث زيدِ بنِ خالدٍ الجهنيِّ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أمرَ رجلاً يُنادي أيامَ التشريقِ: «**إنَّ هذه أيامُ أكلٍ وشربٍ ونِكاحٍ**».

وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه عمرو بن الحصين، وهو متروكٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٩/٨).

والثاني: أخرجه الطبريُّ في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (٢٦٨) رقم (٤١٧) من طريق مَنْدلِ بنِ عليٍّ عن صفوانَ بنِ مسلم الجُمَحِيِّ عن حَكيم بنِ سلمةَ الثقفيِّ عن جدَّته: أنها رأت مُعاذاً في أوسطِ أيام التشريقِ على بَغلةِ رسولِ اللهِ ﷺ وهو يُنادِي: «**أيها الناسُ، إنها أيامُ أكلٍ وشُربٍ وبِضَاعٍ**».

وإسناده ضعيف؛ مندل بن علي ضعيف. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٦٤/١٠).

وصفوان بن مسلم الجمحي لم أقف له على ترجمة.

وأما حكيم بن سلمة فلم أقف عليه منسوباً ثقفياً، لكن في «التاريخ الكبير» (١٣/٣)، و«الجرح والتعديل» (٢٠٥/٣)، و«الثقات» (٢١٤/٦)، ترجمة لحكيم بن سلمة دون ذكر النسبة.

● وقد سلف أن الحديث ثابتٌ بغير هذه الزيادة عن جمع من أصحاب النبي ﷺ، =

وفي لفظٍ مِن حديثِ أنسٍ: «**وقِرامٍ**» بَدل «**وبِعالٍ**»؛ وهو ـ بِكَسرِ القافِ ـ قال الدَّيلميُّ: «سِتْر»[١]

٢٨٢ حديث: «أَيْشْ[٢] يَخفى؟، قال: ما لا يكونُ».

قال شَيخي: «لا أعرِفُ له أصلاً»[٣].

قلتُ: ونَحوُه حديثُ: «**مَن أَخفى سَرِيرَةً صالِحةً أو سيِّئَةً أَلبَسَهُ اللهُ منها رداءً بينَ الناسِ يُعرَفُ به، ولَو دَخَلَ المؤمنُ كُوَّةً في حائِطٍ وعَمِلَ عَمَلاً أَصبَحَ الناسُ يَتَحَدَّثونَ به**»[٤].

= وهم: نبيشة الهذلي، وأبي بن كعب، وأبو هريرة، وجدة مسعود بن الحكم الزرقي ﷺ.
وقد جاء الحديث أيضاً بغير الزيادة عن: عمر بن الخطاب، وابنه، وابن عباس، وعبدالله بن عمرو، وعبدالله بن حذافة، وعقبة بن عامر، وبشر بن سُحَيمٍ الغِفاري، ومَعمَر بن عبدِالله ﷺ.
والحديث عدَّه في المتواترِ: السيوطيُّ في «الأزهار المتناثرة» (٢٣) رقم (٥٠)، والزبيديُّ في «لقط اللآلئ المتناثرة» (١٦٧).

(١) الحديث في «الفردوس» (٤١٥/١) رقم (١٦٧٨)، ولم أقف عليه في «الزهر».
وفيه تفسير القِرام: الحجاب.
قال أبو عبيد: «القِرام: السترُ الرقيقُ». انظر: «غريب الحديث» (٢٧٣/١).
وانظر: «النهاية» (١١٢٠/٣).

(٢) أصلها: أَيُّ شيءٍ، ثم خُففتِ الياءُ وحُذِفت الهمزةُ تخفيفاً وجُعلا كلِمةً واحدةً، وهو فصيح.
انظر: «أسرار العربية» (٢١١)، «المصباح المنير» (٣٣٠/١)، و«المعجم الوسيط» (٣٤/١).

(٣) «أجوبة الحافظ ابن حجر ـ القسم الأول» (١٠٨).

(٤) هذا النص ـ بمعناه ـ مُلَفَّقٌ من حديثين منفصلين:
الأول: أخرجه ابن عدي في «كامله» (٣٨٢/٢)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١٦٩/١) رقم (١٢٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٥/١٠)، والقضاعي في «الشهاب» (٣١٨/٢، ٣١٩) رقم (٤٨٢، ٤٨٣)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٥٣٧/٢)؛ كلهم من حديث عثمان بن عفان قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَن كانت له سَريرَةٌ صالحةٌ أو سيئةٌ أظهرَ اللهُ عليه منها رِداءً يُعرَفُ به**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ فيه حفص بن سليمان الأسدي البزار؛ القارئُ المشهورُ، وهو متروك. =

ورُوِّينا عن يحيى بنِ مُعاذٍ الرَّازِيِّ[1] قال: «مَن (خان)[2] اللهَ في (السِّرِّ)[3] هَتَكَ سِترَهُ في العلانِيَةِ»[4]
وأنشَدَ مِسعَرٌ لهُ أو مُتَمثِّلاً[5]:

= انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٤٥/٢)، و«التقريب» (١٧٢).
والثاني: أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٢٩/١٧) رقم (١١٢٣٠)، وأبو يعلى (٥٢١/٢) رقم (١٣٧٨)، وابن حبان، كما في «الإحسان» (الحظر والإباحة، باب التواضع والكبر والعجب) (٤٩١/١٢) رقم (٥٦٧٨)، والحاكم في «مستدركه» (الرقاق) (٣٤٩/٤) رقم (٧٨٧٧)، والبيهقي في «الشعب» (٢٠٨/٩) رقم (٦٥٤١)؛ كلهم من طرق عن درّاج بن سمعانَ عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «**لو أنّ أحدَكم يَعمَلُ في صَخرةٍ صَمّاءَ ليسَ لها بابٌ ولا كُوَّةٌ لخرجَ عَمَلُه للناسِ كائناً ما كانَ**».
وإسناده ضعيف؛ درَّاجٌ أبو السَّمْحِ روايتُه عن أبي الهيثمِ عن أبي سعيدٍ الخدري ضعيفةٌ:
قال أحمد: «أحاديثُ دَرّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيدٍ فيها ضَعفٌ» «الكامل» (١١٢/٣)، وقال أبو داود: «أحاديثُه مستقيمةٌ إلا ما كانَ عن أبي الهيثمِ عن أبي سعيدٍ» «سؤالات الآجرِّي» (١٦٤/٢).
ويُعارِضُ هذا المعنى ما أورده المصنفُ في حَديثِ «إنَّ اللهَ لا يَهتِكُ عَبدَه أوَّلَ مَرَّةٍ» رقم (٢٤٠).

(١) أبو زَكَرِيّا يحيى بنُ معاذِ بنِ جعفرٍ الرازيُّ، الواعظُ الزاهدُ. لم يكُن له نظيرٌ في وَقتِه. نَزلَ الرَّيَّ ثم انتقلَ إلى نَيسابُورَ فسَكنَها إلى أن مات. قال السُّلَمِيُّ: «تكلَّم في عِلمِ الرَّجاءِ وأَحسَنَ الكلامَ فيه». تُوفيَ سنةَ ثمانٍ وخَمسينَ ومائتينِ.
انظر: «طبقات الصوفية» (٩٨)، «تاريخ بغداد» (٢٠٨/١٤)، «صفة الصفوة» (٩٠/٤).

(٢) في النسخ: (خاف)، والتصويب من المصادر.

(٣) في النسخ: (الستر)، والصواب المثبَت من المصادر؛ لأنه مقابَل بالعلانية. والله أعلم.

(٤) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٣٠/٩، ٤١٥) رقم (٦٥٩٢، ٦٩٠٣) من طريق أبي بكر محمد بن علي بن جعفر بن علكان الرازي عن يحيى بن معاذٍ به.
ومحمد بن علي بن علكان لم أقف له على ترجمة.
وأورده ابن الجوزي أيضاً في «صفة الصفوة» (٩٨/٤) من طريق عبدالله بن سهل الرازي عنه.

(٥) أخرجه من طريقه الدِّينَورِيُّ في «المجالسة» (١٣٩/٧) رقم (٣٠٨٣/ ٧).

إذا المرءُ أخفَى الخيرَ مُكتَتِماً لَهُ فلا بُدَّ أنَّ الخيرَ يوماً سَيظهَرُ
ويُكسَى رِداءً بالذي هُوَ عامِلٌ كما يَلبَسُ الثَّوبَ النَّقِيَّ المشَهَّرُ[١]

وقد كتبتُ فيه جُزءاً.

٢٨٣ حديث: «**الإيمانُ عَقْدٌ بالقَلبِ، وإقرارٌ باللسانِ، وعَمَلٌ بالأَركانِ**».

ابنُ ماجَهْ[٢] مِن حديثِ عبدِالسَّلام بنِ صالحٍ الهرَوِيِّ[٣] عن عليِّ بنِ موسى الرِّضَا[٤] عن أبيه[٥] عن جَعفَرٍ عن أبيه[٦] [عن][٧] عليِّ بنِ الحسينِ عن أبيه عن عليٍّ رفعه بهذا[٨]

---

(١) رجلٌ مُشَهَّرٌ: مَعروفُ المكانِ مَذكُورٌ. انظر: «لسان العرب» (٤/٤٣١).

(٢) «السنن» (المقدمة، باب في الإيمان) رقم (٦٥)؛ بلفظِ: «**الإيمانُ معرفةٌ بالقلبِ، وقولٌ باللسانِ، وعملٌ بالأركانِ**».

(٣) ستأتي ترجمته قريباً أثناء تخريج الحديث.

(٤) عليُّ بنُ موسى بنِ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ عليٍّ الهاشِميُّ، صدوقٌ، والخَلَلُ ممن روى عنهُ، من كِبارِ العاشرةِ، مات سنةَ ثلاثٍ ومائتينِ. ق. «التقريب» (٤٠٥).

(٥) موسى بنُ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بن الحسينِ بنِ عليٍّ، أبو الحسنِ الهاشميُّ، المعروفُ بـ«الكاظِم»، صدوقٌ عابدٌ، من السابعةِ، مات سنةَ ثلاثٍ وثمانينَ. ت ق. «التقريب» (٥٥٠).

(٦) محمد بن علي الصادق، ثقة. تقدمت ترجمته.

(٧) ساقطة من النسخ، والمثبت من المصدر.

(٨) وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند ابن عباس» (٢/٦٨٣، ٦٨٤) رقم (١٠٢٨، ١٠٢٩)، والدولابي في «الكنى» (٢/٦٦٤) رقم (١١٧٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/١٥٦)، والطبراني في «الأوسط» (٦/٢٢٦) رقم (٦٢٥٤) و(٨/٢٦٢) رقم (٨٥٨٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (١/١٠٦) رقم (١٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/٣٤٢)؛ كلهم من طرق عن عبدالسلام بن صالح الهروي به.

وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ عبدالسلام بن صالح أبو الصلت الهروي: قال أبو زرعة: «لا أحدث عنه ولا أرضاه» وأمر أن يضرب على حديثه «الجرح» (٦/٤٨)، وقال النسائي: «رافضيٌّ خبيثٌ، ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ» «مشيخة النسائي» (٦٣)، واتهمه ابن عدي والدارقطني «الكامل» (٥/٣٣١)، و«تاريخ بغداد» (١١/٥١).

وقال العقيلي في هذا الحديث: «والحمل فيه على أبي الصلت الهروي». «الضعفاء» =

= (١٥٦/٤)، وأورد ابن عدي له أحاديث منها هذا، ثم قال: «وهو متهمٌ في هذه الأحاديثِ» (٣٣١/٥)، واتهمه الدارقطني بوضعه وقال: «لم يحدث به إلا مَن سَرَقُه منه، فهو الابتداءُ في هذا الحديث». «تاريخ بغداد» (٥١/١١).

• وأورد ابن عدي له متابعات من طريق الحسن بن علي بن صالح العدوي عن الهيثم بن عبدالله ومحمد بن صدقة العنبري ومحمد بن تميم؛ ثلاثتهم عن علي الرِّضا به، ثم قال: «وهذا عن علي بن موسى الرِّضا، قد رواه عنه أبو الصلتِ وداود بن سليمانَ الغازي القزوينيُّ وعلي بن الأزهر السرخسيُّ وغيرهم، وهؤلاء أشهر من الهيثم بن عبدالله الذي روى عنه العدوي لأن الهيثم مجهول، وأما روايته عن محمد بن صدقة ومحمد بن تميم فإنهما مجهولان». (٣٤٢/٢).

والمتهم في ذلك هو العدوي؛ قال ابن عدي: «يضعُ الحديثَ، ويسرقُ الحديثَ ويُلزِقُه على قومٍ آخرين، ويحدث عن قوم لا يُعرفون وهو متهمٌ فيهم». «الكامل» (٣٣٨/٢).

• وتابعه أيضاً:

١ ـ **داود بن سليمان الغازي**: وحديثه عند ابن الأعرابي في «معجمه ـ ط دار ابن الجوزي» (١٠٦٤/٣) رقم (٢٢٩٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨٣/٤٣).

وداود الغازي: كذّبه يحيى بن معين، وقال الذهبي: «شيخٌ كذابٌ، له نسخةٌ موضوعةٌ على الرِّضا». انظر: «ميزان الاعتدال» (٨/٢).

٢ ـ **عباد بن صهيب**: وحديثه عند تمام في «الفوائد» (٢٩٤/١) رقم (٧٣٦).

وعباد بن صهيب، قال ابن المديني: «ذهب حديثه» «الجرح» (٨١/٦)، وقال البخاري: «تركوه» «التاريخ الكبير» (٤٣/٦).

٣ ـ **أبو القاسم الطائي عبدالله بن أحمد بن عامر بن سليمان**: أخرج حديثه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١١١٥/٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٨٥/٩).

وعبدالله بن أحمد بن عامر، قال ابن الجوزي: «روى عن أهل البيت نسخة باطلة» «الموضوعات» (١٢٩/١).

وسئل الدارقطني عن هذا الإسناد فقال: «لا يصحُّ، وإنما فساده من طريق من يرويه عن علي بن موسى». «معجم ابن الأبَّار» (١٢٥).

٤ ـ **محمد بن سهل بن عامر البجلي**: وحديثه عند الخطيب في «التاريخ» (٢٥٥/١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٢٨/١).

ومحمد بن سهل بن عامر مجهول. انظر: «الموضوعات» (١٢٩/١).

٥ ـ **أحمد بن العباس بن مليح**: وحديثه عند ابن عدي في «كامله» (١٩٨/١).

وأحمد بن العباس ضعيفٌ جدّاً. انظر: «الكامل» (١٩٨/١).

= ٦ ـ **محمد بن أسلم الطوسي**: أخرج حديثه البيهقي في «الشعب» (١٠٨/١) رقم (١٧).

وفي إسناده عبدالله بن محمد بن موسى بن كعب، ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤٢٣/٢٥)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.

وفيه أيضاً محمد بن عبيد بن مهدي القشيري، ولم أظفر له بترجمة.

٧ ـ **الحسن بن محمد بن علي بن موسى الرضا**: عند الشيرازي في «الألقاب»، كما في «اللآلئ المصنوعة» (٣٨/١).

والحسن هذا لم أقف له على ترجمةٍ ولا ذكرٍ في شيءٍ من الكتبِ والدواوين.

وفي الإسناد أيضاً محمد بن أحمد بن عقيل الوراق، ولم أقف له على ترجمةٍ أيضاً.

٨ ـ **محمد بن زياد السهمي**: عند الصابوني في «المائتين»، كما في «اللآلئ» (٣٩/١).

ومحمد بن زياد هذا لم أقف له على ترجمة.

٩ ـ **عبدالله بن موسى بن جعفر**: عند ابن السني في «الإخوة والأخوات»، كما في «اللآلئ» (٣٩/١).

وفي سنده عبدالعزيز بن محمد بن الحسن بن زَبالة، قال ابن حبان: «يروي عن المدنيين الثقات الأشياء الموضوعات المعضلات». «المجروحين» (١٢١/٢).

وكما هو ظاهرٌ فإن مدارَ هذه الطرقِ على الضعفاءِ الهلكى والمجاهيلِ، وهذا مما يزيدُ الحديثَ وهناً على وهنٍ، ويقوَى جزمُ الدارقطنيِّ بأنها كلَّها مسروقةٌ من حديث أبي الصلتِ الهرويِّ ومُلزَقَةٌ بعلي بن موسى الرضا.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ علي بن موسى الرضا قد تُكُلِّم فيه بسبب هذه الأحاديث الملزقة به:

قال ابن حبان: «يروي عن أبيه العجائب. . كأنه كان يهمُ ويخطئُ». «المجروحين» (٨١/٢).

وكذا قال ابن طاهرٍ. انظر: «معرفة التذكرة» (٢٦١).

قال الذهبي معقباً: «إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذِبَ عليه ووضع عليه نسخةٌ سائرةٌ، كما كُذِبَ على جدِّه جعفرٍ الصادق؛ فروى عنه أبو الصلت الهرويُّ أحدُ المتهمين، ولعلي بن مهدي القاضي عنه نسخة، ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخةٌ كبيرةٌ، ولداودَ بن سليمان القزويني عنه نسخة». «الميزان» (١٥٨/٣).

ولا يبعُدُ حينئذٍ الحكمُ على الحديث بالوضع كما فعل الدارقطني وابن الجوزي، وابن القيِّمِ في «تهذيب السنن» (٥٩/٨)، والألباني في «الضعيفةِ» (٢٩٥/٥)، وغيرُهم. =

وحكمَ عليه ابنُ الجوزيِّ بالوَضعِ[(١)]

وذَكَرَ الدَّيلَمِيُّ أنَّ عليَّ بنَ موسى المذكُورَ لما دخلَ نَيسابُورَ ـ وهُو في عَمارَتِه[(٢)] على بَغلَةٍ شَهباءَ ـ خَرجَ عُلماءُ البلدِ في طَلَبِه؛ يحيى بنُ يحيى[(٣)] وإسحاقُ بنُ رَاهُويَهْ وأحمدُ بنُ حَربٍ[(٤)] ومحمدُ بنُ رافِعٍ[(٥)]، فتَعَلَّقُوا بِلِجامِه،

= • وقد روي هذا المعنى من غير حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه:
الأول: من حديث أنس رضي الله عنه، أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٢٩).
وفي إسناده أبو مالك سعيد بن هبيرة، قال ابن حبان: «يحدث بالموضوعاتِ عن الثقاتِ، كأنه كان يضعها أو توضَع له فيُجيبُ فيها». «المجروحين» (١/٤١١).
والثاني: من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه الشيرازي في «الألقاب»، كما في «اللآلئ» (١/٣٩)، والديلمي كما في «الزهر» [١/ق (١٨٠/أ)].
وفي إسناده الحكم بن عبدالله الأيلي، قال ابن معين: «ليس بثقة»، وكذبه الجوزجاني وأبو حاتم، وقال البخاري: «تركوه»، وتركه النسائي والدارقطني. انظر: «لسان الميزان» (٣/٢٤٤).
وإنما أطنبتُ في ذكر طرق هذا الحديث مع كونها كلِّها ساقطةً؛ لأن السيوطيَّ أوردها في «اللآلئ» ليردَّ بها الوضعَ عن الحديثِ، وهي كما ترى لا تزيده إلا وهناً. والله أعلى وأعلم.

(١) «الموضوعات» (١/١٢٨).

(٢) العَمَارَةُ: كلُّ شيءٍ يوضع على الرأسِ مِن عِمامَةٍ أو قَلَنْسُوَةٍ أو غيرِ ذلكَ، وتطلق أيضاً ويراد بها القبيلة والعشيرة. انظر: تاج العروس (١٣/١٣٠، ١٣١).
وهذان المعنيان أقرب ما رأيت أنه يصلح أن يكون هو المقصود في هذا النص، فيحتمل أن يكون المقصود أنه دخل مُعتَمّاً، أو أنه دخل مع عشيرته، و(في) تأتي في اللغة بمعنى (مع). والله أعلم بالصواب.

(٣) ابن بَكرِ بنِ عبدِالرحمٰنِ التميميِّ، أبو زكريّا النَّيسابُورِيُّ، ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ، من العاشرة، مات سنةَ ستٍّ وعشرينَ على الصحيحِ. خ م ت س. «التقريب» (٥٩٨).

(٤) ابنِ عبدِالله بنِ سهلِ بنِ فَيرُوزَ، أبو عبدِاللهِ الزاهدُ النَيسابوريُّ. روى عن سفيان بن عيينة وعبدالله بن الوليد العدني، وحدث عنه: أحمد بن الأزهر وأحمد بن نصر اللباد وعدة. قال يحيى بن يحيى التميمي: «إن لم يكن أحمدُ بنُ حربٍ من الأبدالِ فلا أدري من هم». توفي سنةَ (٢٣٤).
«تاريخ بغداد» (٤/١١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/٣٢).

(٥) القُشَيرِيُّ النَيسابُوريُّ، ثقةٌ عابدٌ، من الحاديةَ عشرةَ، ماتَ سنةَ خمسٍ وأربعينَ. خ م د ت س. «التقريب» (٤٧٨).

فقال له إسحاقُ: بِحَقِّ آبائِكَ الطَّاهِرِينَ، حَدِّثنا بحديثٍ سمِعتَهُ مِن أبيكَ، فقال: حَدَّثَنا العبدُ الصَّالحُ أبي موسى بنُ جَعفرٍ، وذَكَرَهُ[١]

۞ ۞ ۞

(١) أورد القصة مسندةً من طريق أبي الصلت الهروي: أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٧٤/١)، وليس فيها ذكر محمد بن رافع ولا إسحاق بن راهويه.
وذكرها أيضاً الزركشي في «التذكرة» (٦٨) من طريق الديلمي.

حــرفُ البــاءِ المُوَحَّــدَةِ

٢٨٤ حديث: «**الباذِنـجانُ لِـما أُكِـلَ لـهُ**».

باطِلٌ لا أَصلَ لهُ، [ق٦٣/ب] وإن أَسنَدَهُ صاحِبُ «تاريخِ بَلْخٍ»[(١)]

وقد قال شيخُنا: «لم أقف عليه، ولكن وجدتُ في بعضِ الأجزاءِ مِن رِوايةِ أبي عليِّ بنِ زِيرَكَ[(٢)]: «**الباذِنجانُ شِفاءٌ، ولا داءَ فيهِ**»[(٣)]، ولا يَصِحُّ،

---

(١) وكذا عزاه السيوطي في «الدرر المنتثرة» (٨٩) لـ«تاريخ بلخ».
وقد صنف في تاريخ بلخ غير واحد من أهل العلم، منهم:
١ ـ محمد بن عقيل البلخي الحافظ (٣١٦هـ): ذكره في «كشف الظنون» (٢٨٩/١)، وهذا الكتاب نقل منه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٦٨/٥).
٢ ـ أبو الحسن علي بن الفضل بن طاهر البلخي (٣٢٣هـ): ذكره المصنفُ في «الإعلان بالتوبيخ» (٢٥٦).
٣ ـ أبو عبدالله محمد بن جعفر الجويباري الورَّاق: ذكره المصنِّف في «الإعلان بالتوبيخ» (٢٥٥).
٤ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي (٣٦٧هـ): ذكر كتابه المصنِّف في «الإعلان بالتوبيخ» (٢٥٥)، وهذا الكتاب ينقل منه ياقوت في «معجم البلدان» (انظر: مثلاً ٥/ ٣٥١)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (انظر: مثلاً ٥/ ١٦٧).
٥ ـ ناصر الدين أبو القاسم محمد بن يوسف المديني الحنفي (٦٥٦هـ): ذكره المصنف في «الإعلان بالتوبيخ» (٢٥٥).
٦ ـ أبو القاسم علي بن محمود الكعبي: ذكره في «كشف الظنون» (٢٨٩/١).
ولم يتبين لي من هو المقصود منهم.

(٢) محمدُ بنُ أحمدَ بنِ زِيْرَكَ التاجرُ. حدث عن: الحسنِ بنِ محمدِ بنِ مكرم والمتَجِع بن عمارةَ أبي شاكرٍ، وحدث عنه: أبو الحسنِ محمدُ بنُ محمدِ بنِ هارونَ الزَّوْزَنيُّ ومحمدُ بنُ محمدِ بنِ صالح التاجرُ.
و«زِيـْرَك: بكسرِ الزَّاي، وسكُونِ الياءِ المعجَمَةِ من تحتها باثنتينِ، وفتح الرّاءِ، وآخرُه كافٌ».
انظر: «تكملة الإكمال» (٥٨/٣).

(٣) موضوع. =

وسمعتُ بعضَ الحفاظِ يقول: إنه مِن وَضعِ الزنادِقَةِ[(١)]»[(٢)]

وقال الزَّركَشِيُّ: «وقد لَهِجَ به العَوَامُّ، حتى سمعتُ قائلاً منهُم يقولُ: هو أصَحُّ مِن حديثِ «**ماءُ زَمزَمَ لما شُرِبَ له**»[(٣)]، وهذا خَطَأٌ قَبيحٌ»[(٤)]. انتهى.

وللدَّيلَميِّ[(٥)] مِن حديثِ محمدِ بنِ عبدِاللهِ القُرَشِيِّ[(٦)] عن جعفرِ بنِ محمدٍ قال: «كُلُوا الباذِنجانَ وأكثِرُوا منهُ، فإنها أوَّلُ شَجَرةٍ آمَنَت باللهِ ﷻ»، وعزاهُ شيخُنا لهُ عن أنسٍ[(٧)]

وله[(٨)] بلا سَنَدٍ عن أبي هُريرةَ مرفوعاً: «**كُلُوا الباذِنجانَ، فإنها شَجَرَةٌ رأيتُها في جَنَّةِ المَأوَى**» الحديثَ، وفيهِ: «**فمَنْ أكلها على أنها داءٌ كانت داءً، ومن أكلها على أنها دواءٌ كانت دواءً**»، وكلُّها باطِلَةٌ[(٩)].

وقد قال حَرملةُ: سمعتُ الشافعيَّ ينهى عن أكلِ الباذِنجان بالليلِ. أخرجَهُ البَيهَقيُّ في «مناقِبِ الشافعيِّ»[(١٠)]

= انظر: «الموضوعات» (٢/٣٠١)، «المنار المنيف» (٥١)، و«لسان الميزان» (٥/٢١١).

(١) ذكر أنه من وضع الزنادقة الفيروزآباديُّ في «سِفْرِ السَّعادَةِ» (١٥٠).

(٢) لم أقف على كلام الحافظ هذا في شيء من مصنفاته المطبوعة.

(٣) سيأتي تخريجه برقم (٩٣٨). (٤) «التذكرة» (١٥٠).

(٥) «مسند الفردوس (ل)» [ق١٣/أ]، وفي إسناده غير واحدٍ لا يُعرَف.

(٦) لم يتبين لي من هو.

(٧) هذا الحديث في الجزء الناقص من «زهر الفردوس»، وهو في «الفردوس» (٣/٢٤٤) رقم (٤٧١٨)، ولم يسنده ولده.

(٨) «مسند الفردوس (ل)» [ق١٣/أ].

(٩) قال السيوطي: «حديثُ الباذنجانِ كذِبٌ باطلٌ موضوعٌ بإجماعِ أئمةِ الحديثِ». «الحاوي للفتاوي» (١/٣٤٠).
وانظر: «الموضوعات» (٢/٣٠١)، «المنار المنيف» (٥١)، «تنزيه الشريعة» (٢/٢٣٧)، و«كشف الخفاء» (١/٢٧٨).
وللناجي فيه كتابٌ سماه: «قلائد المرجانِ في الواردِ كذباً في الباذنجانِ».
انظر: «كشف الخفاء» (١/٢٧٨).

(١٠) «مناقب الشافعي» (٢/١١٩).

٢٨٥ حديث: «**الباقِلاء**».

ليسَ بِثابِتٍ(١)

٢٨٦ حديث: «**باكِرُوا بالصَّدَقَـةِ؛ فإنَّ البَلاءَ لا يَتَخَطَّاها**».

أبو الشَّيخِ في «الثَّوَابِ» وابنُ أبي الدُّنيا والبيهَقيُّ في «الشُّعَبِ»(٢)، مِن حديثِ بِشرِ بنِ عُبَيدٍ(٣): حدَّثنا أبو يوسُفَ القاضي(٤) عنِ المُختارِ بنِ فُلْفُلٍ(٥) عن أنسٍ مرفوعاً بهذا(٦)

وكذا رواهُ الصَّقْـرُ بنُ عبدِالرَّحمٰنِ(٧) ـ ابنُ بنـتِ مَالِكِ بنِ مِغْوَلٍ ـ عن

---

(١) قال الموصلي: «بابٌ: في إيثاره اللبن، ومدحِه العسلَ والباقلاء: لا يصحُّ في هذا الباب عن رسولِ اللهِ ﷺ شيءٌ، وإنما الزَّنادِقَةُ وَضَعُوا مثلَ هذه الأحاديث».
«المغني عن الحفظ والكتاب» (٤٤١).
وقال النوويُّ: «حديثُ أكلِ البطيخِ والباقلاء... ليسَ فيها شيءٌ صحيحٌ». «فتاواه» (٢٥٨).
وانظر: «المنار المنيف» (١٢٨)، و«كشف الخفاء» (١/٢٨٧).

(٢) أخرجه من طريق أبي الشيخ الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق١/أ] بلفظ: «**باكِروا بالصدقةِ؛ فإن الصدقةَ تتخطَّى رِقابَ البلاءِ**».
وأما ابن أبي الدنيا فلم أقف على الحديث في شيءٍ من مصنفاته المطبوعة، لكن رواه من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٥٣).
وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/٥٢) رقم (٣٠٨٢).

(٣) أبو عليّ الدَّارِسيُّ، من أهل البصرة. روى عن حماد بن سلمة ومسلمة بن الصلت، روى عنه يعقوب بن سفيان الفارسي. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وكذبه الأزدي، وقال ابن عدي: «منكر الحديث عن الأئمة».
«الجرح والتعديل» (٢/٣٦٢)، «الثقات» (٨/١٤١)، «الكامل» (٢/١٥)، «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٤٣)، «ميزان الاعتدال» (١/٣٢٠)، و«لسان الميزان» (٢/٣٠٠).

(٤) صاحبُ أبي حَنيفةَ كما جاء مبيَّناً في رواية أبي الشيخ. انظر: «اللآلئ المصنوعة» (٢/٦٠).

(٥) مُختارُ بنُ فُلْـفُلٍ ـ بِفاءَين مَضمُومَتَين، ولامَينِ؛ الأولى ساكِنةٌ ـ مَولى عمروِ بنِ حُرَيثٍ، صدوقٌ لَه أوهامٌ، من الخامسةِ. م د ت س. «التقريب» (٥٢٣).

(٦) وأخرجه من هذا الطريق أيضاً ابن عديٍّ في «الكامل» (٢/١٥).

(٧) الصَّقْر ـ ويقال: السَّقْـر ـ بنُ عبدالرحمٰنِ، ابنُ بنتِ مالكِ بنِ مِغْـوَلٍ ـ ويُقال: =

عبدِاللهِ بنِ إدريسَ(١) عن المختارِ(٢)، وتابَعَهُما سُليمانُ بنُ عَمروٍ النَّخَعِيُّ(٣) وعبدُالأعلى بنُ أبي المُسَاوِرِ(٤)، وكلاهُما كذَّابانِ، وكذا كذَّبَ الأزديُّ بِشراً(٥)، وأمّا الصَّقْرُ فَصَدَّقَه أبو حاتمٍ الرَّازِيُّ(٦)، وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في

= ابنُ مالكِ بنِ مِغْوَلٍ ـ البَجَليُّ الكوفيُّ، نزيلُ واسِطٍ، أبو بَهْزٍ. روى عن: شَريكٍ وأبي بكرِ بنِ عياشٍ وغيرِهما، روى عنه: الحسنُ بنُ سفيانَ وأبو يَعلى الموصِليُّ وجماعة.

قال أبو حاتم: «صدوق»، وذكره ابنُ حبانَ في «الثقات» وقال: «يخطئُ ويخالِفُ»، وضعَّفَهُ أبو يَعلى الموصليُّ، واتهمه ابنُ أبي شيبةَ بالوَضعِ، وكذَّبه مطيَّنٌ وصالحُ جَزَرَة.

انظر: «الجرح والتعديل» (٤/٣١٠، ٤٥٢)، «الثقات» (٨/٣٠٥، ٣٢٢)، «الكامل» (٤/٩١)، «تاريخ بغداد» (٩/٣٣٩)، «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/٥٦)، «ميزان الاعتدال» (٢/١٧٤، ٣١٧)، و«لسان الميزان» (٤/٩٥، ٣٢٣).

(١) ابن يزيدَ بنِ عبدِالرحمٰنِ الأَوْدِيُّ ـ بسكونِ الواوِ ـ، أبو محمدٍ الكوفيُّ، ثقةٌ فقيهٌ عابدٌ، من الثامنةِ، ماتَ سنةَ اثنتينِ وتسعينَ وله بِضعٌ وسبعونَ سنةً. ع. «التقريب» (٢٩٥).

(٢) ذكر روايةَ الصقرِ عن ابن إدريس الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (٩/٣٤٠)، وابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» (٢/١٥٤)، ولم أقف عليها مسندةً.

(٣) أبو داود الكوفي. حدث عن حماد بن سلمة وعبدالملك بن عمير وغيرهما. وهو كذَّابٌ مشهورٌ بالكذبِ؛ كذَّبه شَريكٌ وقتادةُ وابنُ معينٍ وأحمدُ وإسحاقُ والبخاريُّ والجوزجانيُّ وأبو حاتمٍ وغيرُهم، وقال ابنُ عديٍّ: «اجتمعوا على أنه يضع الحديث».
انظر: «التاريخ الكبير» (٤/٢٨)، «أحوال الرجال» (١٩٤)، «الجرح والتعديل» (٤/١٣٢)، «الكامل» (٣/٢٤٥)، «ميزان الاعتدال» (٢/٢١٦)، و«لسان الميزان» (٤/١٦٣).

● وروايته أخرجها ابن عدي في «الكامل» (٣/٢٤٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٥٣).

(٤) الزهريُّ مولاهم، أبو مسعودٍ الجَرَّارُ الكوفيُّ، نزيلُ المدائِنِ. كذّبه ابنُ معينٍ، وقال ابن المديني وأبو داود: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة: «ضعيفٌ جدّاً»، وتركه ابنُ نُمَيرٍ والنسائيُّ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/٨٩).

● وروايته أشار إليها صالح جزرة كما في «تاريخ بغداد» (٩/٣٤٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٥٣)، ولم أقف عليها مسندةً.

(٥) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٤٣)، و«ميزان الاعتدال» (١/٣٢٠).

(٦) «الجرح والتعديل» (٤/٤٥٢). =

«الثقـاتِ»[١]، وقال: إنَّ لهُ حديثاً مُنكَراً في الخِلافَـةِ[٢]، نَعَم، وكذَّبَهُ مُطَيَّـنٌ[٣] وصالِـحُ جَـزَرَةُ[٤].

قال شيخُنا: «ولكنْ لا يَتَبَيَّنُ لي أنَّ هذا الحديثَ مَوضوعٌ ـ يعني: كما فَعَلَ ابنُ الجَوزيِّ[٥] ـ، لا سِيَّـما وفي مَعناهُ ما أورَدَهُ الدَّيلَمـيُّ[٦] مِن حديثِ عمروِ بنِ قيسٍ[٧] عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عن ثابِتٍ عن أنسٍ رَفَعَـهُ: «**الصَّدَقاتِ بالغَدَواتِ تَذهَبُ بالعاهاتِ**»[٨]، وفي حديثٍ آخَرَ: «**تَدارَكُوا الغُمُومَ والـهُمُومَ**

= قال الذهبي معقباً: «مِن أينَ جاءَهُ الصِّدقُ!». «الميزان» (٢/٣١٧).

(١) ذكره ابن حبان في «الثقات» في موضعين:
الأول: في (٨/٣٠٥)، وقال: «يخطئ ويخالف».
والثاني: ذكره ذكراً مجرَّداً، ثم قال: «وفي قلبي من حديثه ما حدثنا أبو يعلى... وذكر حديث الخلفاء» (٨/٣٢٢)، وهو الموضع الذي أشار إليه المصنف.

(٢) هذا الحديث أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٧/٤٥) رقم (٣٩٥٨)، ومن طريقه ابن حبان في «الثقات» (٨/٣٢٢)، وابن عديٍّ في «الكامل» (٤/٩١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٣٣٩).
وسئل عنه ابن المديني فقال: «هذا كذبٌ موضوعٌ». «تاريخ بغداد» (٩/٣٣٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/٣١٠).
ومُطَيَّن: هو الحافظ الكبير، محدث الكوفة، أبو جعفرٍ محمدُ بنُ عبدِالله بنِ سليمانَ الحضرَميُّ. سمع أحمد بن يونس وبني شيبـة وطبقتهـم، وحدث عنه الطبراني والإسماعيلي وخلق. قال الدارقطني: «ثقةٌ جبلٌ». صنف المسند والتاريخ وكان متقناً. توفي سنة (٢٩٧هـ).
انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/٤١).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/٣٤٠).

(٥) «الموضوعات» (٢/١٥٣).
وسئل عنه ابنُ أبي شيبةَ فقال: «مَن رَوى هذا الحديثَ يَحتاجُ إلى أن يُقلَعَ له أربعةُ أضراسٍ!»، وقال صالح جزرة: «لا أصل له». انظر: «تاريخ بغداد» (٩/٣٤٠).

(٦) كما في «زهر الفردوس» [٢/ق (١٢٩/ب)].

(٧) لم أعرفه. وقد ذكر الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/١٦٧٢) خمسةً بهذا الاسم، ولا يتبين من ترجمة أحدٍ منهم أنه المذكور هنا.

(٨) في إسناده غير واحدٍ لم أعرفه:
عمرو بن قيس تقدم الكلام عليه.
والراوي عنه: محمد بن أبي بكر البغدادي لم أقف له على ترجمة، إلا أن يكون =

بالصَّدَقاتِ يَكشِفِ اللهُ ضُرَّكُم»[(١)].

بل وَجدتُ له شاهِداً عن عليٍّ: رواهُ الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»[(٢)] من حديثِ حمزةَ بنِ أحمدَ بنِ عبدِاللهِ بنِ محمدِ بنِ عمرَ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ[(٣)]: حدَّثني عَمِّي عيسى بنُ عبدِاللهِ[(٤)] عن أبيهِ[(٥)] عن جَدِّهِ[(٦)] عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ مرفوعاً مِثلَهُ، وقال: لا يُروَى عن عليٍّ إلا بهذا الإسنادِ»[(٧)]. انتهى.

= أحمد بن محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي؛ فإنه بغداديٌّ وفي طبقة قريبة، والمقدَّمي صدَّقَه أبو حاتم. «الجرح» (٧٣/٢). وانظر: «تاريخ بغداد» (٣٩٨/٤).
وفيه أيضاً علي بن غنام، وعمر بن إبراهيم بن محمد بن يحيى البصري: لم أظفر لهما بترجمة.
والحديث ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٦٩/٨).

(١) أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق٣٥/أ] من طريق ميسرة بن عبد ربه عن عمر بن سليمان عن مكحول عن أبي هريرة به مرفوعاً.
وهو بهذا الإسناد موضوع:
ميسرة بن عبد ربه وضاعٌ: قال البخاري وأبو حاتم: «يُرمى بالكذب» «التاريخ الكبير» (٣٧٧/٧)، و«الجرح» (٢٥٤/٨)، وكذبه أبو زرعة «البرذعي» (٦١١/٢)، وقال ابن حبان: «يروي الموضوعاتِ عن الأثبات، ويضعُ المعضلاتِ على الثقات» «المجروحين» (٣٤٤/٢).
وانظر: «لسان الميزان» (٢٣٤/٨).

(٢) «المعجم الأوسط» (٩/٦) رقم (٥٦٤٣).

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) قال أبو حاتم: «لم يكن بقويٍّ في الحديث» «الجرح» (٢٨٠/٦)، وقال ابن حبان: «يروي عن أبيه عن آبائِه أشياءَ موضوعةً، لا يحل الاحتجاجُ به، كأنه كان يَهِمُ ويُخطئُ حتى كان يجيءُ بالأشياءِ الموضوعةِ عن أسلافِهِ فَبَطَل الاحتجاجُ بما يرويه» «المجروحين» (١٠٣/٢)، وقال الدارقطني: «متروك» «اللسان» (٢٦٩/٦)، وقال أبو نعيم: «روى عن أبيهِ عن آبائِه أحاديثَ مناكيرَ، لا يُكتَبُ حديثُه، لا شيء» «الضعفاء» (١٢٢).

(٥) عبدُالله بنُ محمدِ بنِ عمرَ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، أبو محمدٍ العَلَوِيُّ المدنيُّ، مقبول، من السادسة، مات في خلافةِ المنصورِ. د س. «التقريب» (٣٢١).

(٦) محمدُ بنُ عمرَ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، صدوقٌ، من السادسة، وروايتُه عن جدِّه مُرسلةٌ، مات بعد الثلاثين. ٤. «التقريب» (٤٩٨).

(٧) لم أقف على كلام الحافظ هذا في شيءٍ من مصنفاته المطبوعة.

وعيسى ضعيفٌ(١).

وقد ذَكَرَ هذا الحديثَ رَزِينٌ(٢) في «جامِعِه»(٣)، مَعَ أنه لَيسَ في شيءٍ مِنَ الأصولِ. [ق٦٤/أ].

نَعَم، رواهُ البيهقيُّ(٤) مِن حديثِ ابنِ المُصَفَّى(٥) عن يحيى بنِ سعيدٍ(٦) عن المختارِ عن أنسٍ مَوقُوفاً(٧)، ونقلَ شيخُنا عنه أنهُ قال: «المرفوعُ

(١) الأظهر في حاله أنه ضعيفٌ جدّاً كما تقدم في ترجمته. والله أعلم.

(٢) أبو الحسن رَزِينُ بنُ مُعاويةَ بنِ عمّارٍ العَبدَرِيُّ المالكيُّ الأندلسيُّ، الفقيهُ السَّرَقُسْطِيُّ. سمع أبا الحسن عليَّ بنَ عبدِاللهِ الصِّقِلِّيَّ وأبا العباسِ أحمدَ بنَ الشاطِبيِّ وجماعة، وروى عنه أبو موسى المدينيُّ وابنُ عساكر وغيرُهما. جاورَ بمكةَ أعواماً وكان إمام المالكيةِ بالحرم. توفي سنةَ أربعٍ وعشرينَ وخمسِمائةٍ.
انظر: «الصلة» (٢٩٦/١)، «التحبير في المعجم الكبير» (٢٨٦/١)، و«السير» (٢٠٤/٢٠).

(٣) المسمى بـ«التجريد للصحاح والسنن»، جمع فيه بين الموطأ والصحيحين وسنن أبي داود والنسائي وجامع الترمذي، ورتبه على الأبواب.
انظر: «جامع الأصول» (٤٨/١)، «فهرسة ابن خير» (١٠٢)، و«الرسالة المستطرفة» (١٧٤).
وعزاه لِرزينٍ المنذريُّ في «الترغيب والترهيب» (١٢/٢).

(٤) «السنن الكبرى» (١٨٩/٤)، و«الشعب» (٥٣/٥) رقم (٣٠٨٣).

(٥) محمدُ بنُ مُصَفَّى بنِ بُهلُولٍ الحمصيُّ القرشيُّ، صدوقٌ له أوهامٌ وكان يدلِّسُ، من العاشرةِ، ماتَ سنةَ ستٍّ وأربعينَ. د س ق. «التقريب» (٥٠٧).

(٦) يحيى بن سعيد العطار الشامي الحمصي، أبو زكريا الأنصاري، ضعَّفه يحيى بن معين، وذكر أنه احترقت كتبه وأنه روى أحاديث منكرة. «الجرح والتعديل» (١٥٢/٩) رقم (٦٢٨).
وقال ابن عدي: بيِّن الضعف. «الكامل» (١٩٣/٧)، وقال أبو داود: جائز الحديث، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به، وقال العقيلي: بين الضعف. انظر: «الميزان» (١٨١/٧).
فهو إلى الضعف أقرب.

(٧) فيه يحيى بن سعيد العطار، وهو ضعيف، كما تقدم.
ومحمد بن المصفى كان يخطئ «تهذيب التهذيب» (٤٠٦/٩)، وهو مدلِّسٌ ويُسَوِّي «تعريف أهل التقديس» (١٢٥).
وفيه انقطاعٌ بين يحيى والمختار، والظاهرُ أن الواسطةَ بينهما سليمانُ بنُ عمروٍ =

وَهْمٌ»[١]، وكذا قال الـمُنذِرِيُّ: إنَّ الموقوفَ أَشبَـهُ[٢]

٢٨٧ **حديث: «البُتَيْراء»**.

عبدُالحقِّ في «الأحكامِ»[٣] من جِهَةِ ابنِ عبدِالبرِّ[٤] بسَنَدِه إلى أبي سعيدٍ الخدرِيِّ: «**أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الـبُتَيراءِ؛ أن يُصليَ الرجلُ واحِدةً يُوتِرُ بها**».

وفيه عُثمانُ بنِ محمدِ بنِ رَبيعةَ[٥]، قال: «والغالِبُ على حديثِه الوَهمُ»[٦]

وللبيهقيِّ في «المعرفةِ»[٧] في حديثٍ مِن جهةِ أبي منصورٍ مَولى سعدِ بنِ أبي وقاصٍ[٨] قال: سألتُ ابنَ عُمرَ عن وِترِ الليلِ، فقال: «يا بُنَيَّ، هل تَعرِفُ وِتـرَ النهارِ؟»، قلتُ: نعم، هو المغربُ، قال: «صدقتَ، ووِترُ الليلِ واحِدةٌ، بذلكَ أمرَ رسولُ اللهِ ﷺ»، قلتُ: يا أبا عبدِالرحمٰنِ، إنَّ الناسَ يَقُولونَ: هي

= النخعي، وأن ابن المصفى سوَّى الإسناد؛ فقد أخرجه ابن عدي ـ كما سبق (٢٤٨/٣) ـ بإسنادٍ صحيح عن يحيى العطار أنه قال: حدثنا سليمان بن عمرو عن المختار به مرفوعاً، وعليه فإن الحديث يرجع إلى رواية سليمان بن عمرو النخعي، وقد تقدم أنه كذاب. والله أعلم.

(١) «السنن الكبرى» (١٨٩/٤). (٢) «الترغيب والترهيب» (١١/٢).

(٣) «الأحكام الوسطى» (٥٠/٢).

(٤) «التمهيد» (٢٥٤/١٣) من طريقِ عثمانَ بنِ محمد بن ربيعةَ عن عبدالعزيزِ بنِ محمدٍ الدَّراوَرديِّ عن عمروِ بنِ يحيى عن أبيه عن أبي سعيدٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيف:
محمد بن عثمان بن ربيعة ضعيف كما أشار إليه المصنف.
وعبدالعزيز الدراوردي سيء الحفظ، تقدمت ترجمته.

(٥) ابن أبي عبدالرحمٰن المدني. ضعَّفَهُ الدَّارَقُطنيُّ. انظر: «لسان الميزان» (٤٠٨/٥).

(٦) نسبَ هذا القولَ لعبدالحقِّ الإشبيلي الذهبيُّ في «الميزان» (٥٣/٣)، وتبعه الحافظ في «اللسان» (٤٠٨/٥)، لكن ذكر ابنُ عبدالبرِّ في «التمهيد» (٢٥٤/١٣) أن القائل هو العقيلي، ولم أقف على ترجمةٍ لمحمد بن عثمان في «الضعفاء الكبير» له. فالله أعلم.

(٧) «معرفة السنن والآثار» (٥٧/٤) رقم (١٤٦٣).

(٨) لم أقف له على ترجمة. قال ابن التركماني: «وأبو منصور لم أعرف حاله ولا اسمه».
«الجوهر النقي بحاشية السنن الكبرى» (٢٧/٣).

البُتَيراءُ، قال: «يا بُنَيَّ، ليست تلكَ البُتَيراءُ، إنما البُتَيراءُ أن يَصلِّيَ الرجلُ رَكعةً يُتِمُّ رُكُوعَها وسُجُودَها وقِيامَها، ثمَّ يقُومَ إلى الأخرى فلا يُتمَّ لها رُكوعاً ولا سُجوداً ولا قِياماً، (فتلكَ البُتَيراءُ)[(١)]»[(٢)]

---

(١) في الأصل و«ز» و«م»: (فبتلك البتراء)، والتصويب من «د»، وهي كذلك في المصادر.

(٢) وأخرجه في «الكبرى» (الصلاة، باب الوتر بركعة واحدة) (٢٦/٣)، من طريق إسحاقَ بنِ إبراهيمَ الرازيِّ عن سلمةَ بنَ الفضلِ عن ابن إسحاقَ عن يزيدَ بنِ أبي حَبيب عن أبي منصور به. وفي إسناده ضعف:
أبو منصور مولى سعدٍ تقدم الكلام عليه وأنه لا يعرف حاله.
وسلمة بن الفضل هو الأبرش: وهو وإن كان فيه ضعف كما تقدم في ترجمته، إلا أن روايته عن ابن إسحاقَ خاصةً قويةٌ؛ فهو من أثبت الناس فيه. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٣٥/٤).
والراوي عنه إسحاق بن إبراهيم الرازي هو خَتَنُه: ليس فيه إلا قول أبي حاتم: «سمعتُ يحيى بن معينٍ وذكرَ إسحاقَ خَتَنَ سلمةَ فأثنى عليه خيراً». «الجرح والتعديل» (٢٠٨/٢).
ومحمد بن إسحاق عَنعنَ في الإسناد، وهو مدلس من الطبقة الرابعة. «التعريف» (١٦٨).
• لكن يعضده ما أخرجه ابن ماجه (إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب ما جاء في الوتر بركعة) رقم (١١٧٦)، وأبو يعلى (٤٤٤/٩) رقم (٥٥٩٤)، وابن خزيمة (الصلاة، باب ذكرِ الأخبارِ المنصوصةِ عن النبي ﷺ أن الوترَ ركعةٌ) (١٤٠/٢) رقم (١٠٧٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٧٩/١) رقم (١٦٦٩)، والبيهقي في «الكبرى» (الصلاة، باب الوتر بركعة واحدة) (٢٦/٣)؛ كلهم من طرق عن الأوزاعي عن المطلب بن عبدالله المخزومي قال: أتى عبدَالله بنَ عمرَ رجلٌ فقال: كيف أُوترُ؟، قال: «أَوتِرْ بواحدةٍ»، قال: إني أخشى أن يقولَ الناسُ: إنها البُتَيراء، قال: «أَسُنَّةَ اللهِ ورسولِه تريدُ؟، هذه سُنَّةُ اللهِ ورسولِهِ ﷺ».
ورجاله ثقاتٌ، إلا أن في إسنادِه انقطاعاً بين المطلب بن عبدالله بن حنطب وابن عمر رضي الله عنهما:
قال البخاري: «لا أعرف للمُطَّلِبِ بنِ حَنطَب عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ سماعاً».
«ترتيب علل الترمذي الكبير» (٣٨٦).
لكنه يصلح متابعاً قوياً للحديث السابق في إثبات أن البتيراءَ ليست الوترَ بواحدةٍ. والله أعلم.
=

وقد قال النوويُّ في «الخلاصة»[١]: «حديثُ محمدِ بنِ كعبٍ[٢] في النهيِ عن البُتَيراءِ مُرسَلٌ ضعيفٌ».

٢٨٨ حديث: «البَحرُ هُوَ جَهَنَّمُ».

أحمدُ في «مسنَدِه»[٣] من حديثِ صَفوانَ بنِ يَعلَى بنِ أُمَيَّةَ[٤] (عن أبيه)[٥] رَفَعَهُ بهذا، فقالوا لِيَعلَى، فقال: «ألا تَرَونَ أنَّ اللهَ ﷻ يقولُ: ﴿نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩]»، قال: «لا والذي نفسُ يَعلَى بيدِه، لا أدخُلُها أبداً حتى أُعرَضَ على اللهِ ﷻ، ولا تُصِيبُني منها قَطرَةٌ حتى ألقى اللهَ ﷻ»[٦].

= • وقد ثبت في السُّنَّة أنه ﷺ كان يوتر بركعةٍ واحدةٍ:
فقد أخرج البخاري (الوتر، باب ساعات الوتر) رقم (٩٩٥)، ومسلم (صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل) رقم (٧٤٩)؛ من حديث ابن عمر ﵄ قال: «كان النبي ﷺ يصلّي من الليلِ مَثنى مَثنى، ويُوتِرُ بركعةٍ».
وفي مسلم (صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل) رقم (٧٥٢) من حديث ابن عمر ﵄ أيضاً أن النبي ﷺ قال: «**الوتر ركعةٌ من آخر الليل**».
وثبت أيضاً من فعل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. انظر: «مختصر كتاب الوتر» للمقريزي (٦٣ ـ ٦٧).

(١) «خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام» (٥٥٧/١) رقم (١٨٨٨).

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٥٠).
وحديثه قال الزيلعي: «لم أجده». «نصب الراية» (١٧٣/٢).

(٣) «المسند» (٤٧٨/٢٩) رقم (١٧٩٦٠) من حديثِ عبدِاللهِ بنِ أميةِ: حدثني محمدُ بن حُيَيٍّ قال حدثني: صفوانُ عن أبيه به.

(٤) التميميُّ المكيُّ، ثقةٌ، من الثالثة. ع. «التقريب» (٢٧٧).

(٥) ساقطة من الأصل و«ز» و«م»، والتصويب من «د».

(٦) وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧٠/١)، والطبري في «التفسير» (١٢/١٨)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٣٨/١)، والحاكم (كما أشار إليه المصنف)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٤٢٥/١)، والبيهقي في «الكبرى» (الحج، باب ركوب البحر لحج أو عمرة) (٣٣٤/٤) (وسقط من إسناده عبدالله بن أمية)؛ كلهم من طريق محمد بن حيي عن صفوان به.
وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢١٧/٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٤٢٥/١)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٥١) رقم (٤٩٦)؛ كلهم من الطريق =

ورواهُ الحاكمُ في «الأَهوالِ»[(١)] مِن هذا الوَجهِ بلفظِ: «إنَّ البحرَ»، وقال: إنه «صحيحُ الإسنادِ[(٢)]»، وقد قدَّمتُ الروايةَ الصحيحةَ أنَّ جَهنَّمَ تحتَ الأرضِ السابِعَةِ»[(٣)] انتهى.

وعن عبدِالله بنِ عمروِ بنِ العاصي قال: «إنَّ تحتَ البَحرِ ناراً، ثمَّ ماءً، ثمَّ ناراً»، أخرجهُ ابنُ أبي شَيبةَ وأبو عُبيدٍ[(٤)]، زادَ أبو عُبيدٍ: «حتى عَدَّ سَبعةَ أبْحُرٍ»، وزادَ غيرُه: «وسَبعَةَ نِيرانٍ»[(٥)]

= نفسه، لكن بإبهام الراوي عن صفوان.
وإسناده ضعيف:
محمد بن حيي: ترجم له البخاري في «التاريخ» (٧٠/١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٣٩/٧)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٦٦/٧).

(١) «المستدرك» (الأهوال) (٦٣٨/٤) رقم (٨٧٦٢) من حديث عبدِاللهِ بنِ أميةِ عن صفوانَ به، وسقط من إسناده محمد بن حيي.

(٢) قال: «ومعناهُ أنَّ البحرَ صَعبٌ كأنه جَهَنَّمُ».

(٣) قال: «فأما النارُ فإنها تحتَ السابعةِ، وقد شهدَ الصحابةُ فَمَن بعدَهم على رؤيةِ دُخَانِها».
وقد ثبت ذلك في حديث البراءِ بنِ عازبٍ الطويلِ المشهورِ في عذاب القبر وسؤال الملكين عند أحمد في «المسند» (٤٩٩/٣٠) رقم (١٨٥٣٤) وغيره، وفيه: «**فيقولُ الله ﷻ: اكتُبوا كتابَه في سِجِّينٍ في الأرضِ السُّفلى**».
وفي لفظ عند البيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٥٢): «**في الأرض السابعة السفلى**».
وورد أيضاً عن جماعةٍ من الصحابةِ.
انظر: «البعث والنشور» (٢٥١)، و«لوامع الأنوار البهية» (٢٣٧/٢).
وانظر أيضاً: «شرح السُّنَّة» للبربهاري (٢٧).

(٤) «المصنف» (الطهارة/مَن كان يكره ماء البحر...) (١٠٩/٢) رقم (١٤٠٤) من طريق هشام الدستوائي، و«الطُّهور» (٣٠٢) رقم (٢٤٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة؛ كلاهما عن قتادة عن أبي أيوب عن عبدالله بن عمروٍ رضي الله عنهما به.

(٥) أخرجه بهذه الزيادة: ابن المنذر في «الأوسط» (٢٥٠/١) رقم (١٦٤) من طريق همام، والبيهقي في «الكبرى» (الحج، باب ركوب البحر لحج أو عمرة) (٣٣٤/٤) من طريق شعبة وهمام؛ كلاهما عن قتادةَ به.
وإسناده صحيح على شرط الشيخين:
أبو أيوب: هو المراغي، وهو ثقة من رجال الشيخين. انظر: «التقريب» (٦٢٠). =

٢٨٩ حديث: «بُخَلاءُ أُمَّتي الخَيَّاطُونَ»[١].

لم أقِفْ عليهِ[٢].

٢٩٠ حديث: «البَخِيلُ عَدُوُّ اللهِ ولَو كانَ راهِباً».

في «السَّخِيُّ»[٣] مِنَ «السِّينِ المهمَلَةِ»، وأنَّه لا أصلَ لهُ.

٢٩١ حديث: «البَخِيلُ مَن ذُكِرتُ عِندَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ».

أحمدُ والنَّسائيُّ في «الكُبرى» والبيهقيُّ في «الدَّعَواتِ» و«الشُّعَبِ»

وعنعنة قتادة لا تضر، فقد روى عنه أثبت أصحابه ومنهم شعبة، وكان لا يتحمل عن قتادة إلا ما صرح فيه بالسماع.

• ويُروى هذا الحديثُ عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً، ولا يصح:

ضعفه البخاري «التاريخ الكبير» (١٠٥/٢)، وأبو داود (البدر المنير ٦/ ٣٠)، وابن عبدالبر «التمهيد» (٢٤٠/١)، والنووي «المجموع» (٩١/١)، والألباني «الضعيفة» (٦٩١/١).

وانظر: «السنن الكبرى» (٣٣٤/٤)، و«البدر المنير» (٣٠/٦)، و«التلخيص الحبير» (٤٨٥/٢).

(١) كذا في الأصل و«ز» و«م»: بالخاء المعجمة، والياء المثناة التحتانية، وفي «د»: (الحنَّاطون)، بالحاء المهملة، والنون.
وقد ذكر ابنُ الغَرسِ أنه في بعضِ النسخِ بالحاءِ المهمَلَةِ والنونِ المشدَّدَةِ (الحنَّاطُون)؛ بمعنى: بائع الحِنطَةِ. «تسهيل السبيل» [ق٣٧/ أ]. وانظر أيضاً: «كشف الخفاء» (٢٨١/١).

(٢) قال ابن الدَّيبَع: «بل لا أصلَ له؛ فإنّ حديثَ «عملُ الأبرارِ من الرجالِ الخِياطةُ، وعملُ الأبرارِ من النساءِ الغَزْلُ» الذي رواه تمَّامٌ والخطيب وابن بلال وابن عساكر عن سهل بن سعد يرده». «تمييز الطيب من الخبيث» (٥٣).
وهذا الحديث الذي ذكره ابن الدَّيبَع: أخرجه تمام (١٠٠/٢) رقم (١٢٥٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٩/٣٦).
وفي سنده موسى بن إبراهيم المروزي: كذبه ابن معين، وتركه الدارقطني وغيره. «لسان الميزان» (١٨٧/٨).
وروي من طريق آخر: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٤٧/٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٥١/٢).
وفيه أبو داود النخعي؛ الكذاب المشهور. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٢٨٦).

(٣) سيأتي برقم (٥٦٦).

والطبرانيُّ في «الكبير»(١) وآخرونُ(٢)، مِن حديثِ الحسينِ بنِ عليٍّ ﵄ مرفوعاً به، زادَ بعضُهم: «**كُلُّ البخيلِ**»(٣)

وصحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ، وقال: إنه أَشبَهُ شيءٍ رُوِيَ عن الحسينِ(٤)، والحاكمُ وأنهما لم يخرجاهُ(٥)، ورَجَّحَهُ الدارقطنيُّ(٦) بالنِّسبَةِ لما جاءَ عن أخيهِ الحسَنِ

---

(١) «المسند» (٢٥٧/٣)، و«السنن الكبرى» (٢٩١/٧) رقم (٨٠٤٦) و(٢٨/٩) رقم (٩٨٠٠)، و«الدعوات الكبير» (١١٤/١) رقم (١٥١)، و«الشعب» (١٣١/٣) رقم (١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧)، و«المعجم الكبير» (١٢٧/٣) رقم (٢٨٨٥)؛ كلهم من طرق عن سليمانَ بنِ بلالٍ عن عُمارَةَ بنِ غَزِيَّةَ الأنصاريِّ عن عبدِاللهِ بنِ عليِّ بن حُسَينٍ عن أبيهِ عن جَدِّه به مرفوعاً.

(٢) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٢٩٢/٢) رقم (٧٩١)، والبخاري في «التاريخ» (١٤٨/٥)، وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٤٠) رقم (٣٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١١/١) رقم (٤٣٢)، وفي «الصلاة على النبي ﷺ» (٣١) رقم (٣٠)، والبزَّارُ في «مسنده» (١٨٥/٤) رقم (١٣٤٢)، وأبو يعلى (١٤٧/١٢) رقم (٦٧٧٦)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٢٤/١) رقم (٨١)، وابن عدي في «الكامل» (٣٥/٣)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٧٦١/٢) رقم (١٨٠٢)؛ كلهم من طرق عن سليمان بن بلالٍ به.
وإسناده حسن:
رجاله ثقاتٌ رجالُ مسلم إلا عبدَالله بن علي بن الحسين: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢/٧)، ووثقه الذهبي «الكاشف» (٥٧٦/١)، وروى عنه جماعة، وصحَّحَ له الترمذيُّ والحاكمُ والضياءُ، فهو توثيقٌ ضمنيٌّ له، فمثله يُمَشَّى حديثُه. والله أعلم.
وسيأتي كلام المصنف قريباً فيمن صحح الحديث.
وقال الحافظ في هذا الحديث: «ولا يَقصُرُ عن دَرجَةِ الحسَنِ». «الفتح» (١٦٨/١١).
وقال نحوَ كلامه المصنِّفُ في «القول البديع» (٢١٧).

(٣) سيأتي الكلام على هذه الزيادة قريباً حيث يشير المصنف إلى تخريجها.

(٤) كما في «الإحسان» (الرقاق، باب الأدعية) (١٨٩/٣) رقم (٩٠٩).

(٥) «المستدرك» (الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر) (٧٣٤/١) رقم (٢٠١٥).

(٦) «العلل» (١٠٣/٣).
وهذا الحديث قد اختلف على عُمارةَ بنِ غَزِيَّةَ في إسناده:
فرواه سليمان بن بلال عنه عن عبدالله بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده، وهي أشهر الروايات وأكثرها، وتابعه إسماعيل بن جعفر وعبدالله بن جعفر بن نجيح على هذه الرواية.
ورواه عمرو بن الحارث عن عمارة عن عبدالله بن علي بن الحسين عن أبيه.
ورواه الدراوردي عن عمارة عن عبدالله بن علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب. =

وأبيهِمَا[١].

ولهُ [ق٦٤/ب] شاهِدٌ عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرةَ[٢].

= وروايةُ سليمان ومن تابعه هي الأشهر والأكثر، ورجحها الدارقطنيُّ ـ كما هنا ـ وغيرُه. وقد أشار البخاري أيضاً في «التاريخ الكبير» (١٤٨/٥) إلى وجوه الخلاف هذه، وكذا المصنف في «القول البديع» (٢١٦).
وذكرها مفصلةً ومسندةً إسماعيلُ القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٣٩ ـ ٤٢) رقم (٣١ ـ ٣٦).
• أما حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما الذي أشار إليه المصنف فلم يذكره الدارقطني في «العلل»، ولا وجدت أحداً أشار إليه إلا ما أورده العراقي «المغني» (٢٦٤/١) رقم (١٠١٧) في تخريجه لحديث: «**بِحَسْبِ امرِئٍ منَ البُخلِ أن أُذكَرَ عندَه فلا يُصلي عَلَيَّ**»؛ حيث قال: «قاسمُ بنُ أَصبغَ من حديثِ الحسنِ بنِ عليٍّ هكذا»، وذكره ابن القيم في «جِلاءِ الأفهام» (٣٨٤) مسنَداً من طريق قاسم بن أصبغ بإسناده إلى جريرِ بن حازمٍ قال: سمعتُ الحسنَ يقول: قال رسولُ اللهِ ﷺ، وذكرَهُ.
ثم وقفتُ على كلامٍ للمصنفِ في «القول البديع» (٢١٥) ذكر فيه هذا الحديثَ وعزاه لقاسم بن أصبغ وابنِ أبي عاصم وإسماعيل القاضي من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما.
قلتُ: أما ابنُ أبي عاصم فلم أقف على الحديثِ في شيءٍ من كتبه المطبوعة، ولا حتى في «الصلاة على النبي ﷺ» الذي هو مظنةُ ذلك.
وأما رواية قاسم بن أصبغَ: فالظاهرُ أنَّ الحسنَ فيها هو البصريُّ وليس الحسنَ بنَ عليٍّ رضي الله عنهما؛ فجريرُ بن حازمٍ لا تُعرَفُ له روايةٌ عن الحسن بن علي، وإنما هو مشهورٌ بالرواية عن الحسنِ البصريِّ، وهذا الظاهرُ من سياقِ الإسنادِ؛ فقد أهملَ الحسنَ ولم يبيِّنْه، ولو كان الحسنَ بنَ عليٍّ لبيَّن ذلك لئلا يلتبسَ بالبصريِّ، لا سيَّما وهو مشهورٌ بالروايةِ عنه.
ويؤيِّدُه أنَّ القاضيَ إسماعيلَ أخرجه في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٤٢، ٤٣) رقم (٣٨، ٣٩) من حديث جريرِ بن حازمٍ وأبي حرَّةَ واصلِ بن عبدِالرحمٰنِ البصريِّ عن الحسن، وهذا هو البصريُّ بلا ريبٍ.
ويؤيده أيضاً أنَّ ابنَ القيم أورده في «جلاء الأفهام» (١٣٠) في الباب الثاني، وهو باب المراسيل والموقوفات، فدلَّ على أنه الحسنُ البصريُّ. والله أعلم.
ومما يستغرب أن المصنف رحمه الله عاد فذكر الحديث نفسَه في «القول البديع» (٢١٨)، وعزاه لإسماعيلَ القاضي عن الحسنِ البصريِّ مرسلاً!
وعليه فقولُ العراقيِّ والمصنفِ أنه من حديثِ الحسنِ بنِ عليٍّ: فيه نظرٌ. والله أعلم.

(١) في «ز»: (وأمهما)، وهو خطأ.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٢١/١٢) رقم (٧٤٥١)، والترمذي في «جامعه» =

بل وأخرَجَهُ الحاكمُ[١] أيضاً من طريقِ عليٍّ بنِ الحسينِ عن أبي هُريرةَ، وكذا أخرجَهُ البيهقيُّ في «الشعبِ»[٢] بلَفظِ: **«البخيلُ، كلُّ البخيلِ، مَن ذُكِرتُ عندَه فلم يُصَلِّ عَلَيَّ»**.

= (الدعوات، باب قول النبي ﷺ: رَغِمَ أنفُ رجلٍ) رقم (٣٥٤٥) وقال: «حسن غريب».
وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٣١) رقم (١٦، ١٧)، والبزار (١٤٤/١٥) رقم (٨٤٦٥)، وابن الأعرابي في «المعجم ـ ط دار ابن الجوزي» (٦٦٤/٢) رقم (١٣٢٥)، ومن طريقه البيهقي في «الدعوات» (١١٥/١) رقم (١٥٢)، وهو أيضاً عند ابن حبان في «الصحيح»، كما في «الإحسان» (الرقائق، باب الأدعية) (١٨٩/٣) رقم (٩٠٨)، والحاكم في «مستدركه» (الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر) (٧٣٤/١) رقم (٢٠١٥)؛ كلهم من طرق عن عبدالرحمٰن بن إسحاق المدني عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«رَغِمَ أنفُ رجلٍ ذُكِرتُ عندَه فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ...»**.
وإسناده حسن:
عبدالرحمٰن بن إسحاق المدني مختلفٌ فيه، وأعدل الأقوال فيه ـ في نظري ـ أنه حسن الحديث. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٢٥/٦)، و«التقريب» (٣٣٦).
والحديث حسنه الترمذي ـ كما سبق ـ، وله طرق أخرى عن أبي هريرة ﵁ وشواهد عن غيره من الصحابة يرقى بها إلى الصحيح. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه في «المستدرك»، لكن عزاه له الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٣٢/٣) من طريق ابن وهب عن عمرو ـ هو ابن الحارث ـ عن عمارة بن غزية عن عبدالله بن علي بن الحسين أنه سمع أبا هريرة ﵁ يقول، وذكره دون زيادة «كل البخيل»، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٢) «شعب الإيمان» (١٣٠/٣) رقم (١٤٦٤)؛ من طريق أبي حامدٍ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ الحسينِ الخُسْرَوْجِرْدِيُّ: حدثنا داودُ بنُ الحسينِ: حدثنا أحمدُ بنُ عمروٍ: حدثنا ابنُ وَهبٍ عن عمروٍ عن عُمارةَ بنِ غَزِيَّةَ عن عبدِاللهِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ أنه سَمِعَ أبا هُريرَةَ يقول، وذكره.
وهو بهذا السياق منكر:
أحمد بن محمد بن الحسين الخسروجردي: ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢١/٢٦)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.
وداود بن الحسين: هو ابن عقيل النيسابوريُّ ثم البيهقيُّ الخُسْرَوجِردي؛ ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٤/١٧)، والذهبي في «السير» (٥٧٩/١٣)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً. =

وهو عِندَ الترمذيِّ[1] مِن حديثِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ به مرفوعاً، وقال:

= وسائر رجال إسناده إلى ابن غزيَّة ثقات:
أحمد بن عمرو: هو ابن أبي السرح؛ ثقة من رجال مسلم.
وعمرو: هو ابن الحارث الأنصاري مولاهم المصري؛ ثقة من رجال الشيخين.
قال البيهقي عقب إخراجه للحديث: «ورواه أحمدُ بنُ عيسى عن ابن وَهبٍ مُرسَلاً».
وهذا الطريقُ الذي أشار إليه البيهقيُّ: أخرجه إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٤٠) رقم (٣٣) من طريق أحمدَ بن عيسى عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عمارة عن عبدالله بن علي بن الحسين عن أبيه مرفوعاً: «**إن البخيل من ذكرت عنده فلم يصل عليَّ**».
وإسناده صحيح:
أحمد بن عيسى: هو ابن حسان المصري؛ من رجال الشيخين.
وعليه فحديث أبي هريرة هذا مخالفٌ للوجه الثابت في إسناد الحديث ومتنه:
أما الإسناد فقد جعله من حديثِ أبي هريرةَ، وأما المتن فقد زاد فيه لفظة «كل البخيل»، والمعروف أنها ليست فيه. والله أعلم.

(١) «الجامع» (الدعوات، باب قول النبي ﷺ: رَغِمَ أنفُ رجلٍ) رقم (٣٥٤٦)؛ قال: حدثنا يحيى بن موسى وزياد بن أيوب قالا: حدثنا أبو عامرٍ العَقَديُّ عن سليمانَ بنِ بلالٍ به.
وهو في جميع نسخ «الجامع» المطبوعة من حديث الحسين بن علي لا من حديث علي رضي الله عنهما، إلا في طبعة «جمعية المكنز الإسلامي» رقم (٣٨٩١)، وفي طبعة «مؤسسة الرسالة» رقم (٣٨٥٨) وذكر محققوها أنه في جميع النسخ الخطية من حديث الحسين، وفي نسختين منها من حديث علي بن أبي طالب.
وكذا ذكر المزي في «التحفة» (٣٦٤/٧) رقم (١٠٠٧٢) أنه عند الترمذي من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
قال الحافظ في «النكت الظراف» معقباً: «ظاهره أنه وقع في الترمذي (عن أبيه عن حسين بن علي عن أبيه) كما في الترجمة؛ ليصحَّ كونُه من مسندِ عليٍّ، ولم أرَه في الترمذيِّ كذلك، بل الذي فيه: (عن عبدالله بن علي بن حسين بن علي عن أبيه عن حسين بن علي بن أبي طالبٍ قال: قال رسول الله ﷺ)، فعلى هذا هو من مسنَدِ الحسينِ».
وقد عزاه للترمذيِّ من حديث عليٍّ رضي الله عنه: المنذريُّ في «الترغيب والترهيب» رقم (٢٦٠٠)، والنوويُّ في «الأذكار» رقم (٣٣٨)، والزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٣١/٣)، والتبريزي في «المشكاة» رقم (٩٣٣)، وابن القيم في «جلاء الأفهام» (٤٢)، والعراقي في «المغني» (٢٦٤/١) رقم (١٠١٧). فالله أعلم بالصواب. =

إنه «حَسَنٌ صحيحٌ»[١]، زادَ في نُسخَةٍ: «غَريبٌ»[٢]

وفي البابِ عن جَمَاعةٍ، كما بَيَّنتُه في «القَولِ البَدِيعِ»[٣]

٢٩٢ حديث: «بَدَأَ الإسلامُ غَريباً، وسَيَعودُ كما بَدَأَ غَريباً، فَطُوبَى للغُرَباءِ».

مسلمٌ في «صَحيحِه»[٤] من حديثِ يزيدَ بنِ كَيسانَ[٥] عن أبي حازِمٍ عن أبي هُريرَةَ رَفَعَهُ بهذا، ومِن حديثِ عاصِمِ بنِ محمدٍ العُمَرِيِّ[٦] عن أبيهِ[٧] عنِ ابنِ عُمرَ مَرفوعاً: «**إنَّ الإسلامَ بدأ غَريباً، وسيَعُودُ غَريباً[٨] كما بَدَأَ، وهُو**

= • وقد تقدَّمَ في تخريجِ الحديثِ أنَّ جميعَ الرواةِ عن سليمانَ بن بلال رووه من حديثِ الحسينِ بن علي، بلَ أخرجه أحمدُ والنسائي في «الكبرى» وابن حبانَ (وقد تقدم العزو إليهم في تخريج الحديث) من طريقِ أبي عامرٍ العقدي عن سليمانَ بنِ بلالٍ فجعله أيضاً من حديث الحسينِ بنِ عليٍّ، وهو الطريق نفسُه الذي أخرجه منه الترمذيُّ.

• وتقدم أيضاً أن الأشبه روايته من حديث الحسين بن علي، كما جاء عن الدارقطني. والله أعلم.

(١) وكذا نقل عنه النووي في «الأذكار» رقم (٣٣٨)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (١٧٤/١)، والعراقي في «المغني» (١٠١٧).

(٢) وكذا نقل قوله المنذري في «الترغيب والترهيب» رقم (٢٦٠٠)، والزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٣١/٣)، والتبريزي في «المشكاة» رقم (٩٣٣)، وابن القيم في «جلاء الأفهام» (٩٠)، وهو كذلك في جميع نسخ «الجامع» المطبوعة.
ونقل عنه المزي في «التحفة» رقم (١٠٠٧٢) أنه قال: «حسن غريب». والله أعلم.

(٣) «القول البديع» (٢٠٧ ـ ٢٢٢)؛ حيث عقد المصنف باباً في التحذير من ترك الصلاة عليه عندما يذكر ﷺ، وذكر فيه جملةً من الأحاديث.

(٤) «الصحيح» (الإيمان، باب بيان أنّ الإسلامَ بدأ غريباً وسيعودُ غريباً وأنه يأرِزُ بينَ المسجِدَينِ) رقم (١٤٥) من حديث أبي هريرة، وفي الباب نفسه رقم (١٤٦) من حديث ابن عمر.

(٥) اليَشكُرِيُّ، أبو إسماعيلَ، أو أبو مُنَيـْنٍ ـ بِنُونَين، مُصَغَّرٌ ـ الكوفيُّ، صدوقٌ يخطئُ، من السادسةِ. بخ م ٤. «التقريب» (٦٠٤).

(٦) ابن زَيدِ بنِ عبدِالله بنِ عمرَ بنِ الخطّابِ العُمَرِيِّ المدنيِّ، ثقة، من السابعة. ع. «التقريب» (٢٨٦).

(٧) محمدُ بنُ زَيدِ بنِ عبدِالله بنِ عُمرَ المدنيُّ، ثقة، من الثالثة. ع. «التقريب» (٤٧٩).

(٨) ساقطة من «ز».

يَأْرِزُ[١] **بينَ المسجِدَينِ كما تَأْرِزُ الحَيَّةُ إلى جُحرِها».**

وفي البابِ عن أنسٍ[٢]

---

(١) أي: ينضم ويجتمع بعضه إلى بعض. «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/١٦٣)، و«النهاية» (١/٢٢).

(٢) جاء هذا الحديث عن أنس بن مالك ﷺ من ستة طرق:

الأول: أخرجه ابن ماجه (الفتن، بابٌ بدأَ الإسلامُ غريباً) رقم (٣٩٨٧)، والطبراني في «الأوسط» (٢/٢٦١) رقم (١٩٢٥)؛ كلاهما من طريق عبدِاللهِ بنِ وَهبٍ عن عمروِ بنِ الحارثِ وابنِ لَهِيعةَ.

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/١٧١) من طريق عبدِاللهِ بنِ صالحٍ عن الليثِ.

ثلاثتهم (عمرو وابن لهيعة والليث) عن يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ عن سِنانِ بنِ سَعدٍ عن أنسِ بنِ مالكٍ عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «**إن الإسلامَ بدأَ غريباً، وسيعود غريباً، فَطُوبَى للغُرَباءِ**».

وفي إسناده ضعف:

سِنانُ بنُ سَعدٍ (ويقال: سعد بن سنان): مختلف فيه وهو إلى الضعف أقرب، لكنه ليس ساقطاً عن الاعتبار. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٤٠٩).

الثاني: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/١٧٨) رقم (٧٦٥٩)، والآجري في «الغرباء» (٢١) رقم (٥)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٦٩)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (١١٤) رقم (١٩٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/٤٨١)؛ كلهم من طريق كثير بن مروان الفلسطيني.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٣٩٣) من طريق أُبَيْنِ بنِ سفيانَ.

كلاهما عن عبدالله بن يزيد عن أبي الدرداءِ وأبي أمامةَ الباهليِّ وواثِلَةَ بنِ الأسْقَعِ وأنسِ بنِ مالكٍ ﷺ قالوا: خرجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ يوماً ونحنُ نَتَمارى في شيءٍ من أمرِ الدِّينِ. . .، وذكر حديثاً طويلاً، وفيه: «**إن الإسلامَ بدأَ غريباً، وسيعودُ غريباً**».

وإسناده ضعيفٌ جدّاً من كلا طريقيه:

أما الأول: ففيه كثير بن مروان السلمي الفلسطيني ثم المقدسي: قال ابن معين: «ليس بشيء» «الدوري» (٤/٤٢٧)، وقال الفسوي: «ليس حديثه بشيء» «المعرفة والتاريخ» (٢/٢٦٢)، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، لا يجوز الاحتجاجُ به ولا الروايةُ عنه إلا على جهة التعجبِ» «المجروحين» (٢/٢٣٠).

وأما الثاني: ففيه أُبَيْنُ ـ بضمِّ الهمزةِ، وفتح الباءِ المعجمةِ، وسكون الياءِ المعجَمَةِ باثنتينِ من تحتِها ـ بن سفيانَ المقدسيُّ: قال البخاري: «لا يكتب حديثه»، وقال ابن عدي: «مقدارُ ما يرويه غيرُ محفوظٍ، وما يرويه عَن مَن رواه مُنكَرٌ كلُّه» «الكامل» =

= (٣٩٣/١)، وقال الحاكم: «ليس بثقة» «سؤالات السجزي» (١١٠).

والثالث: أخرجه ابن عدي في «كامله» (١٧٧/٥) من طريق عثمانَ بنِ عبدِالله عن حمادِ بنِ سلمةَ عن محمدِ بنِ قيسٍ عن أنسِ بنِ مالكٍ به.

وهو بهذا السند موضوع:

عثمان بن عبدالله الأموي: قال ابن عدي: «له أحاديث موضوعات» «الكامل» (١٧٧/٥)، وقال الدارقطني: «يضع الأباطيل على الشيوخ الثقات» «لسان الميزان» (٣٩٧/٥)، وقال الحاكم: «كذاب» «سؤالات السجزي» (٨٢).

الطريق الرابع: أخرجه ابن عدي أيضاً (١٠٧/٧) من طريق المغيرة بن أحمد عن طالوت عن هشام بن سلمان المجاشعي عن يزيد الرقاشي عن أنس به.

وإسناده ضعيف:

هشام بن سلمان المجاشعي: قال أبو حاتم: «شيخ» «الجرح» (٦٢/٩)، وقال ابن عدي: «أحاديثه عن يزيد غير محفوظة» «الكامل» (١٠٨/٧).

والمغيرة بن أحمد أبو سهل الخاركي لم أقف له على ترجمة.

الطريق الخامس: أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢٢٧/٣) رقم (٤٦٣)، ومن طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٥٦/١)؛ من طريق إسماعيل بن زياد عن حميد بن موسى الرازي عن أبي عصمة عاصم بن عبدالله عن عباد بن منصور عن الحسن عن أنس به.

وإسناده ضعيف:

عباد بن منصور: ضعفه ابن المديني والنسائي «سؤالات ابن أبي شيبة» (٥٢)، و«ضعفاء النسائي» (٢١٤)، وقال الجوزجاني: «كان سيء الحفظ» «أحوال الرجال» (١١٢)، وقال أبو زرعة: «لين»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يكتب حديثه» «الجرح» (٨٦/٦).

وهو مدلسٌ أيضاً، ذكره الحافظ في الطبقة الرابعة. «التعريف» (٥٠).

وعاصم بن عبدالله وحميد بن موسى لم أقف لهما على ترجمة.

وإسماعيل بن زياد هو ابن عبيد الخزاعي: قال أبو الشيخ: «كان ممن ارتحل وكتب، وكان ممن يحفظ ويذاكر». «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢٢٧/٣).

الطريق السادس: أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٥٦/١٢) من طريق حاتم بن الليث عن حكَّامةَ بنت عثمان بن دينار عن أبيها عن أخيه مالك بن دينار عن أنسٍ به.

وإسناده ضعيفٌ جدّاً:

عثمان بن دينار: قال العقيلي: «تروي عنه ابنته حكامة أحاديثَ بواطيلَ ليس لها أصل» «الضعفاء الكبير» (٢٠٠/٣). =

وجابرٍ(١)، وسعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ(٢)،

= وابنته حكامة: قال ابن حبان: «لا شيء» «الثقات» (١٩٤/٧)، وقال العقيلي: «أحاديث حكامة تشبه حديث القُصَّاصِ؛ ليس لها أصولٌ» «الضعفاء» (٢٠٠/٣).

(١) أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٧٠/٢)، والطبراني في «الأوسط» (١٤٩/٥) رقم (٤٩١٥) و(٣٠٨/٨) رقم (٨٧١٦)، وابن بشران في «أماليه» (٩٨/١) رقم (١٩٤)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (١١٤) رقم (١٩٨)؛ كلهم من طريق عبدِاللهِ بنِ صالحٍ كاتب الليث عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد.
وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٢/٩) رقم (٨٩٧٧) من طريق المقدام بن داود عن عبدالله بن يوسف التنيسي عن ابن لهيعة.
كلاهما (يحيى وابن لهيعة) عن خالدِ بنِ أبي عمرانَ قال: حدثني أبو عياشٍ قال: سمعت جابرَ بنَ عبدِالله يقول: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الإسلامَ بدأ غريباً، وسيعود غريباً، فطوبى للغرباء**»، قال: ومن هم يا رسولَ اللهِ؟، قال: «**الذين يصلُحون حين يفسُدُ الناسُ**».
وإسناده ضعيفٌ من كلا طريقيه:
عبدالله بن صالح كاتب الليث ضعيفٌ. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٣).
والمقدام بن داود: قال ابن أبي حاتم: «تكلموا فيه» «الجرح» (٣٠٣/٨)، وضعفه الدارقطني «اللسان» (١٤٥/٨).
وابن لهيعة ضعيفٌ أيضاً. تقدم الكلام عليه.
وأبو عياش الراوي عن جابر: هو المعافري المصري: قال الحافظ: «مقبول» «التقريب» (٦٦٣)، وترجم له في «تهذيب التهذيب» (١٧٤/١٢) ولم ينقل فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) أخرج حديثه أحمد في «مسنده» (١٥٦/٣) رقم (١٦٠٤)، والدروقي (١٥٦) رقم (٩٢)، والبزار (٣٢٣/٣) رقم (١١١٩)، وأبو يعلى (٩٩/٢) رقم (٧٥٦)، وابن منده في «الإيمان» (٥٢١/١) رقم (٤٢٤)؛ كلهم من طريق ابن وهب عن أبي صخر حميد بن زياد الخرَّاطِ عن أبي حازم سلمة بن دينار عن عامر بن سعد بن أبي وقاص (وقد أبهم في بعض الطرق) عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ وهو يقول: «**إنَّ الإيمانَ بدأ غريباً، وسيعود كما بدأ، فطوبى يومئذٍ للغرباء إذا فَسَدَ الناسُ، والذي نفسُ أبي القاسمِ بيدِهِ ليَأْرِزَنَّ الإيمانُ بينَ هذينِ المسجدينِ كما تَأرِزُ الحيةُ في جُحرِها**». لفظ أحمد.
وإسناده حسن:
رجاله رجال الصحيحين ما خلا أبا صخر حميد بن زياد، فهو حسن الحديث على الأرجح.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٦/٣).

وسَهلِ بنِ سَعدٍ(١)، وسَلمانَ(٢)، وابنِ عبَّاسٍ(٣)،

---

(١) أخرج حديثه الدولابي في «الكنى» (٢/٢٩٥) رقم (١٠٦٩)، والطبراني في «الكبير» (٦/١٦٤) رقم (٥٨٦٧)، و«الأوسط» (٣/٢٥٠) رقم (٣٠٥٦)، و«الصغير» (١/١٨٣) رقم (٢٩٠)، ومن طريقه القضاعي في «الشهاب» (٢/١٣٩) رقم (١٠٥٥)، وهو أيضاً عند ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٩)؛ كلهم من طريق أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح عن بكر بن سليم الصَّوَّاف عن أبي حازمٍ عن سهلِ بن سعدٍ الساعديِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الإسلامَ بدأَ غريباً، وسيعودُ غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباءِ**»، قيل: ومَن الغرباءُ يا رسولَ اللهِ؟، قال: «**الذين يصلُحونَ إذا فَسَدَ الناسُ**».
قال الطبراني: «لم يروِه عن أبي حازمٍ عن سهلِ بنِ سعدٍ إلا بكرُ بنُ سُلَيمٍ الصَّوَّافُ».
وإسناده ضعيف:
بكر بن سليم الصواف: قال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه» «الجرح» (٢/٣٨٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/١٤٩)، وقال ابن عدي: «يحدث عن أبي حازمٍ عن سهل بن سعدٍ وعن غيرِه ما لا يوافقه أحدٌ عليه. . . .، وعامة ما يرويه غيرُ محفوظٍ ولا يتابَع عليه، وهو من جملةِ الضعفاءِ الذينَ يُكتب حديثُهم» «الكامل» (٢/٢٩).
وقد اختلف على بكرٍ الصواف في إسناده:
فرواه عنه عبيدُالله بنُ محمدِ بنِ عمرَ بنِ موسى الجحشيُّ عن أبي حازم عن الأعرج عن أبي هريرة. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٩).
وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: «يرويه بكرُ بن سُليمٍ الصوافُ عن أبي حازمٍ عن الأعرج عن أبي هريرة. كذلك قال محمدُ بن موسى الجحشيُّ عن بكرٍ.
ورواه غيرُه عن بكرِ بنِ سليم عن أبي حازمٍ عن سهلِ بنِ سعدٍ.
ولا يصحُّ واحدٌ منهما». «العلل» (٨/٢٢٧).

(٢) أخرج حديثه الطبراني في «الكبير» (٦/٢٥٦) رقم (٦١٤٧)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٣٩٩)؛ من طريق إبراهيمَ بنِ الحسنِ العَلافِ عن عُبَيسِ بنِ مَيمونٍ عن عَونِ بنِ أبي شدادٍ عن أبي عثمانَ عن سلمانَ ﷺ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
عبيس بن ميمون التميمي البصري: قال ابن معين: «ليس بشيء» «الجرح والتعديل» (٧/٣٤)، وقال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث» «التاريخ الكبير» (٧/٧٩)، و«الجرح» (٧/٣٤)، وتركه الفلاس وأبو داود «الجرح» (٧/٣٤)، و«سؤالات الآجري» (١/٤١٨).
وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٧/٥٤٧).

(٣) أخرج حديثه الطبراني في «الكبير» (١١/٧٠) رقم (١١٠٧٤)، و«الأوسط» (٦/٦٥) رقم (٥٨٠٦)؛ من طريق صالحِ بنِ عبدِاللهِ الترمذيِّ عن جريرِ بنِ عبدِالحميدِ عن =

وابنِ عَمروٍ(١)، وابنِ مَسعودٍ(٢)، ....

= ليثِ بنِ أبي سُلَيم عن مجاهدٍ عن ابن عباسٍ به.
قال الطبراني: «لَم يروِ هذا الحديثَ عن ليثٍ إلا جريرٌ، ولا يُروى عن ابن عباسٍ إلا بهذا الإسنادِ، تفرَّدَ به صالحُ بنُ عبدِاللهِ الترمذيُّ».
وإسناده ضعيف:
ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك.

(١) أخرج حديثه الحسين المروزي في «زوائده على الزهد لابن المبارك» (٢٦٧) رقم (٧٧٥)، ومن طريقه الآجري في «الغرباء» (٢٢) رقم (٦)، وهو أيضاً عند أحمد في «مسنده» (١١/٢٣٠، ٦٤٣) رقم (٦٦٥٠، ٧٠٧٢)، والطبراني في «الأوسط» (١٤/٩) رقم (٨٩٨٦)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (١١٦) رقم (٢٠٣)؛ كلهم من طريق ابن لهيعة عن الحارثِ بنِ يزيدَ عن جُندَبِ بنِ عبدِاللهِ العَدْوَانيِّ عن سفيانَ بنِ عوفٍ عن عبدِاللهِ بنِ عمروٍ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يوم ونحنُ عندَه: «**طُوبى للغُرَباءِ**»، فقيل: مَن الغرباءُ يا رسولَ اللهِ؟، قال: «**أُناسٌ صالحونَ في أناسِ سُوءٍ كثيرٍ، مَن يَعصِيهم أكثرُ ممن يُطِيعُهُم**»، وذكر حديثاً.
وإسناده ضعيفٌ:
فيه ابن لهيعة، تقدم الكلام عليه مراراً.
وجندب بن عبدالله العدواني الوالبي الكوفي: وثقه العجلي. «معرفة الثقات» (٢٧٣/١).
وسفيان بن عوف القاري: وثقه العجلي «معرفة الثقات» (٤١٦/١)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٢٠/٤).

(٢) أخرج حديثه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الزهد/ما ذُكِرَ عن نبيِّنا ﷺ في الزهد) (٩١/١٩) رقم (٣٥٥٠٧)، ومن طريقه أحمد في «مسنده» (٣٢٥/٦) رقم (٣٧٨٤)، وأبو يعلى (٣٨٨/٨) رقم (٤٩٧٥)، والآجري في «الغرباء» (١٧) رقم (٢)، وأخرجه أيضاً الدورقي في «مسنده» (١٦٤) رقم (٩٣)، والدارمي في «السنن» (الرقاق، بابٌ إن الإسلامَ بدأ غريباً) (٤٠٢/٢) رقم (٢٧٥٥)، والترمذي في «الجامع» (الإيمان، باب ما جاء أن الإسلامَ بدأ غريباً وسيعودُ غريباً) رقم (٢٦٢٩)، وابن ماجه في «سننه» (الفتن، بابٌ: بدأ الإسلام غريباً) رقم (٣٩٨٨)، والبزار في «مسنده» (٤٣٣/٥) رقم (٢٠٦٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٦٩/٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢٢/١٠) رقم (١٠٠٨١)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (١١٧) رقم (٢٠٦)؛ كلهم من طرق عن حفص بن غِيَاثٍ عن الأعمش عن أبي إسحاق السَّبيعيِّ عن أبي الأحوصِ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ الإسلامَ بدأَ غريباً، وسيعودُ غريباً كما بدأَ، فطوبى للغرباءِ**»، قيل: ومَن الغُرباء؟، قال: «**النُّزَّاعُ من القَبَائِلِ**». وبعضُهم =

= ليست عنده الزيادةُ في تفسيرِ الغرباءِ.
وإسناده صحيح:
رجاله رجال الشيخين ما خلا أبا الأحوصِ، وهو عوفُ بنُ مالكِ بنِ نَضلةَ الجُشَمي، فإنه من رجالِ مسلم حسب.
ولا تضرُّ ههنا عنعنةُ الأعمش ولا عنعنة أبي إسحاق السبيعي:
أما الأعمش فلأنَّ الراويَ عنه حفصُ بنُ غياثٍ، وقد كان يميز بين ما سمعه الأعمش وما دلَّسهُ:
قال ابن عمار: «كان عامّةُ حديثِ الأعمشِ عندَ حفصِ بنِ غياثٍ على الخبرِ والسماع» «تاريخ بغداد» (١٩٨/٨)، وقال الحافظ: «اعتمدَ البخاريُّ على حفصٍ في حديثِ الأعمشِ لأنه كان يُمَيِّزُ بينَ ما صَرَّحَ به الأعمشُ بالسماعِ وبين ما دَلَّسَهُ، نبَّهَ على ذلك أبو الفَضلِ بنُ طاهرٍ، وهُو كما قال» «هدي الساري» (٣٩٨).
وأما أبو إسحاق السبيعيُّ فلأنه يروي عن أبي الأحوصِ وهو ممن أكثرَ عنه، حتى قال لما سئل عن حديثه عن أبي الأحوص: «كان يَسكُبُها علينا في المسجدِ؛ يقول: قال عبدُاللهِ، قالَ عبدُاللهِ» «العلل ومعرفة الرجال» (٢٤٤/٣)، فروايتُه والحالةُ هذه محمولةٌ على الاتصالِ كما تقدم التنبيه عليه مراراً.
وأما الكلام في اختلاط أبي إسحاقَ: فالتحقيقُ أنَّ أبا إسحاقَ السبيعيَّ لم يختلط الاختلاطَ الاصطلاحيَّ المعروفَ، إنما حصل له شيء من التغيُّرِ والنِّسيانِ لما شاخَ:
قال العلائي: «لم يَعتَبِرْ أحدٌ من الأئمةِ ما ذُكِرَ من اختلاطِ أبي إسحاقَ واحتَجُّوا به مطلقاً، وذلك يدلُّ على أنه لم يختَلِط في شيءٍ من حديثِه. . .، فهو أيضاً من القسم الأول».
«كتاب المختلطين» (٩٤).
وهذا القسم الأول الذي أشار إليه العلائيُّ وَصَفَهُ في مقدمة الكتابِ حيث قال: «مَن لم يُوجِبْ ذلك لهُ ضَعفاً أصلاً ولم يَحُطَّ من مَرتَبَتِه؛ إما لقِصَرِ مُدَّةِ الاختلاطِ وقِلَّتِه: كسُفيانَ بنِ عُيَينَةَ وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ رَاهُويَه، وهما من أئمةِ الإسلامِ المتفقِ عليهم، وإما لأنه لم يروِ شيئاً حال اختلاطِه فسَلِمَ حديثُه مِنَ الوَهمِ». «كتاب المختلطين» (٣).
وقال الذهبي: «عمرو بنُ عبدِاللهِ أبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ: من أئمةِ التابعينَ بالكوفةِ وأثباتِهم، إلا أنه شاخَ ونَسِيَ ولم يختَلِط» «الميزان» (٢٧٠/٣)، وقال أيضاً: «وهو ثقةٌ حجةٌ بلا نزاعٍ، وقد كَبِرَ وتغيَّرَ حفظُه تغيَّرَ السِّنِّ، ولم يَختَلِط» «السير» (٥/ ٣٩٤).
ورواية الأعمش عن أبي إسحاق احتج بها مسلم في «الصحيح».
والحديث صححه الترمذي والبغوي. =

وعبدِالرحمٰنِ بنِ سَنَّةَ(١)، ....

= • وفي هذا الحديث زيادةٌ في تفسير الغرباء بأنهم النُّزَّاعُ من القبائلِ:
قال الخطابي: «النُّزَّاعُ: جمعُ نَزِيعٍ، وهو الغريبُ الذي قد نَزَعَ مِن أهلِه وعَشيرَتِه...، ونرى ـ والله أعلم ـ أنه أرادَ بذلك المهاجرينَ الذين هَجَرُوا ديارَهُم وأوطانَهم إلى الله ﷻ».
«غريب الحديث» (١٧٥/١، ١٧٦).
وعلى هذا القولِ عامَّةُ من فسَّرَ الحديثِ: كالبغوي في «شرح السُّنَّة» (١١٩/١)، والزمخشري في «الفائق» (٤٢٠/٣)، وابن الأثير في «النهاية» (١٣٨٢/٤)، وغيرهم.
وذهب الطحاويُّ إلى معنىً آخرَ؛ فقال في تفسيره للحديث: «فيكونُ من نَزَعَ عمّا عليهِ الخَلَّةُ المذمومةُ إلى ما كانت عليه الخَلَّةُ المحمودةُ غريباً بينهم». «مشكل الآثار» (١٧١/٢).

(١) عبدُالرحمٰنِ بنُ سَنَّةَ ـ بالسين المفتوحة والنون المشددة ـ الأسلمي المدني، ذكره ابن حبان في الصحابة وقال: له رؤية، وذكره غيره أيضاً في الصحابة.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٥٢/٥)، «الجرح والتعديل» (٢٣٨/٥)، «الثقات» (٢٥٨/٣)، «أسد الغابة» (٣٦٢/٣)، و«الإصابة» (٣١٢/٤).
• وحديثه أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائده على المسند» (٢٣٧/٢٧) رقم (١٦٦٩٠)، ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٧١/٢)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣٦٢/٣)، وأخرجه أيضاً ابن عدي في «كامله» (٣٠٧/٤)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١٨٥٤/٤) رقم (٤٦٧١)؛ كلهم من طريق إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن إسحاقَ بنِ عبدِالله بنِ أبي فَروَةَ عن يوسُفَ بنِ سليمانَ عن جدَّتِه ميمونةَ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ سَنَّةَ رضي الله عنه به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة متروك. تقدمت ترجمته.
وإسماعيل بن عياش مخلطٌ في روايته عن غير أهل بلده.
ولإسماعيلَ متابعاتٌ لا تنفعه؛ لأنَّ مدارَ الحديث على ابنِ أبي فروةَ.
انظر: «معرفة الصحابة» (١٨٥٤/٤)، و«الإصابة» (٣١٢/٤).
وقد قال البخاري في هذا الحديث: «ليس بالقائم» «التاريخ الكبير» (٢٥٢/٥)، وقال نحوَه أيضاً ابنُ أبي حاتم «الجرح والتعديل» (٢٣٨/٥).
• لكنْ له طريق آخر: أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٤٣/٢) قال: حدثنا عبدُالله بنُ محمدِ بنِ مَنْدُويَه: حدثنا أبو محمد عبدُاللهِ بنُ محمدِ بنِ إسحاقَ البزاز: حدثنا أبو سَيَّارٍ: حدثنا أحمدُ بنُ شَبِيبٍ: حدثنا أبي عن يونُسَ عن ابنِ شِهابٍ: حدثني ابنُ سَنَّةَ، وذكره. =

وعليٍّ[(١)]، وعَمرِو بنِ عَوفٍ[(٢)]،....

= وإسناده صحيح:
عبدالله بن محمد بن مندويه: قال أبو نعيم: «كثير الحديثِ، ثقةٌ أمينٌ، عارفٌ بحديثه».
«أخبار أصبهان» (٥٦/٢).
وعبدالله بن محمد بن إسحاق البزاز: وثقه أبو الشيخ «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢٨١/٤)، وأبو نعيم «أخبار أصبهان» (٤٣/٢).
وأبو سيار: الظاهر أنه محمد بن عبدالله بن المستورد البغدادي؛ فهو من هذه الطبقة، وهو معروف بالرواية عن البصريين وشيخه هنا بصري، وقد نزل أصبهان والراوي عنه أصبهاني.
وهو ثقة حافظ: وثقه أبو العباس السرَّاجُ «تاريخ بغداد» (٤٢٧/٥)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥٣/٩)، ووصفه الدارقطني بالحفظ «المؤتلف والمختلف» (١٢٢١/٣).
وأما أحمد بن شبيب فهو الحَبَطيُّ: وثقه أبو حاتم «الجرح» (٥٥/٢)، وأخرج له البخاريُّ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١١/٨).
وأبوه شبيب بن سعيد: وثقه ابن المديني «شرح علل الترمذي» (٥٩٥/٢)، والدارقطني «سؤالات الحاكم» (٢٢٣)، وأخرج له البخاري، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣١٠/٨)، وقال ابن عدي: «حدَّث شبيبٌ عن يونسَ عن الزهريِّ، نسخة الزهريِّ أحاديث مستقيمة».
«الكامل» (٣٠/٤).
وحديث أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري مخرَّجٌ في صحيح البخاريِّ.

(١) لم أقف على شيءٍ يُروَى عن عليٍّ رضي الله عنه بهذا المعنى، إلا أن يكونَ ما أخرجه الهرويُّ في «منازل السائرين» (٩)، والديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق٢٢٢/ب]، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣٨/١٥)؛ بإسنادٍ مُسَلسَلٍ بالصُّوفيَّةِ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه مرفوعاً: **«طلبُ الحقِّ غُربةٌ»**.
وفي إسناده علان بن زيدٍ: قال الذهبي: «لعلهُ واضعُ هذا الحديثِ... رواه عنه عبدُالواحدِ بنُ أحمدَ الهاشميُّ، ولا أعرفُ الآخرَ» «الميزان» (١٠٧/٣)، وأقره الحافظ في «اللسان» (٤٧٠/٥).
وفي إسناده أيضاً غير واحد لا يُعرَفُ.

(٢) في «ز»: (عَون)، وهو خطأ.
وحديثه أخرجه الترمذي في «الجامع» (الإيمان، باب ما جاء أن الإسلامَ بدأ غريباً وسيعود غريباً) رقم (٢٦٣٠)، والبزار في «المسند» (٣٢٢/٨) رقم (٣٣٩٧)، وابن قانع =

ووَاثِلَةَ[١]، وأبي أُمامَةَ[٢]، وأبي الدَّرداءِ[٣]، وأبي سعيدٍ[٤]،

= في «معجم الصحابة» (١٩٩/٢)، والطبراني في «الكبير» (١٦/١٧) رقم (١١)، وابن عدي في «الكامل» (٥٩/٦)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٣٣٦) رقم (٢٨٧)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٢٠١٠/٤) رقم (٥٠٥١)؛ كلهم من طرق عن كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف: قال ابن معين وأحمد: «ليس بشيء» «الدوري» (٢٣٢/٣)، و«العلل» (٢١٣/٣)، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث» «الجرح» (١٥٤/٧)، وتركه النسائي والدارقطني «الضعفاء والمتروكين» (٢٢٨)، و«سؤالات السلمي» (٢٧٢).

(١) روي هذا الحديث عن واثلة ﷺ من طريقين:
الأول: تقدم في تخريج الطريق الثاني من طرق حديث أنس ﷺ، وهو ضعيف جدّاً.
والثاني: أخرجه تمام في «الفوائد» (١٤/٢، ١٥) رقم (١٠٠٠، ١٠٠١)؛ من طريقين عن سليمانَ بنِ سلمةَ الخبائِريِّ عن المؤَمَّلِ بنِ سعيدٍ الرَّحَبيِّ عن إبراهيمَ بنِ أبي عَبلَةَ عن واثلةَ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
مؤمَّل بن سعيد الرحبي: قال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث».
انظر: «التاريخ الكبير» (٤٩/٨)، و«الجرح والتعديل» (٣٧٥/٨).
وسليمان بن سلمة الخبائري: تركه أبو حاتم «الجرح» (١٢٢/٤)، وقال النسائي: «ليس بشيء» «الضعفاء والمتروكين» (١٨٦)، واتهمه ابن حبان «المجروحين» (٣٧٢/٢).

(٢) تقدم تخريجه في تخريج الطريق الثاني من طرق حديث أنس ﷺ، وسنده ضعيف جداً.

(٣) تقدم في تخريج الطريق الثاني من حديث أنس ﷺ، وسنده ضعيف جدّاً.

(٤) أخرج حديثه الطبراني في «الأوسط» (٢٠٥/٧) رقم (٧٢٨٣) من طريق الشاذَكُونيِّ عن سَلْم بنِ قتيبةَ عن محمدِ بنِ مهزمٍ عن عطيةَ العوفي عن أبي سعيدٍ الخدريِّ ﷺ به.
وقال: «لم يروِ هذا الحديثَ عن محمد بن مهزم إلا سَلْمُ بن قتيبة، تفرد به الشاذَكُونيُّ».
وهو بهذا السند موضوع:
فيه سليمان بن داود الشاذكوني: كذَّبه عبدالرزاق وابن معين وأحمد وصالح جزرة «الجرح والتعديل» (١١٥/٤)، و«تاريخ بغداد» (٤٦/٩)، وقال ابن عدي: «يسرق الحديث» «الكامل» (٢٩٥/٣).

وأبي موسى[١]، وغَيرِهم[٢]

وللبيهقيِّ في «الشعبِ»[٣]

---

(١) أخرج حديثه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٢١٥) رقم (٣٤٠)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/٢٧٤)؛ من طريق إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن سعيدِ بن غُنَيم الكَلاعي.
وأخرجه ابن عساكر أيضاً (٢٢/١١) من طريق سليمانَ بنِ عبدِالرحمٰنِ عن عبدِاللهِ بنِ أحمدَ اليَحصَبيِّ عن عمارِ بنِ أبي عمارٍ عن سلمةَ بنِ تميم.
كلاهما عن عبدِالرحمٰنِ بن غَنْم عن أبي موسى الأشعريِّ عن رسول الله ﷺ قال: «**لا تقومُ الساعةُ حتى يُجعَلَ كتابُ اللهِ عاراً، ويكونَ الإسلامُ غريباً**»، وذكر حديثاً.
وإسناده ضعيف:
سعيد بن غنيم الكلاعي: ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٥٠٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/٥٤)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٦٨)، وقال الذهبي: «لا يُعرَفُ» «الميزان» (٢/١٥٤).
وعبدالله بن أحمد اليحصبي: ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢/٢٣٧) وقال: «لا يُتابَعُ على حديثه».
• وله طريقٌ آخرُ: أورده الهيثمي في «المجمع» (٧/٥٤٧) دون عزوٍ لمُخَرِّجِه وقال: «فيه سليمان بن أحمد الواسطي، وهو ضعيف».
قلت: سليمان بن أحمد الواسطي ضعيفٌ جدّاً، وكذَّبَهُ بعضُهم. انظر: «اللسان» (٤/١٢٣).

(٢) روي أيضاً من حديث بلالٍ الفزاريِّ:
أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/١٠٩) معلَّقاً من طريق أبي عوانة عن عبدالأعلى الثعلبي، ومن طريق إسحاقَ عن جريرٍ عن ليثٍ؛ كلاهما عن بلالٍ به مرفوعاً، وقال: «مُرسَلٌ».
وذكره أيضاً ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/٣٩٨) في ترجمة بلال، وقال: «سمعت أبي يقول: هو مجهول».
وأيضاً: في إسناده الأول عبدالأعلى بن عامر الثعلبي: ضعفه أحمد وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي» «العلل ومعرفة الرجال» (١/٣٩٤)، و«الجرح» (٦/٢٦).
وفي إسناده الثاني ليث بن أبي سليم: اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك. تقدمت ترجمته مراراً.

(٣) «شعب الإيمان» (١٢/٢٩٥) رقم (٩٤٢٢) من طريق يحيى بن يحيى عن إسماعيل بن عياش عن صفوانَ بنِ عمروٍ عن شُريحٍ به.
=

من حديثِ شُرَيحِ بنِ عُبَيدٍ[١] مُرسَلاً: «**إنَّ الإسلامَ بدأَ غَريباً، وسيعود غَريباً، فَطُوبَى للغُرَباءِ، ألا إنه لا غُربَةَ على مُؤمِنٍ، مَن ماتَ في أرضِ غُربَةٍ غائِب[٢] عنهُ بَوَاكِيهِ؛ إلا بَكَتْ عليهِ السماءُ والأرضُ**»[٣].

وقد أنشدَ الإمامُ أحمدُ رضي الله عنه[٤]:

إذا سَلَفَ القَرنُ الذي أنتَ فِيهِمْ ... وخُلِّفْتَ في قَرنٍ فأنتَ غَريبُ

٢٩٣ حديث: «**بُدَلاءُ أُمَّتي**».

في «**الأَبْدال**»[٥] من «الهمزَةِ».

٢٩٤ حديث: «**البِرُّ وحُسنُ الجِوارِ عِمارَةُ الدِّيارِ، وزِيادَةُ الأَعمارِ**».

ذكَرَهُ أبو عُمَرَ بنُ عَبدِالبَرِّ[٦] من جِهَةِ أبي مُلَيكَةَ[٧] عن أبي سعيدٍ ـ وقيل: أبي سَعدٍ[٨] ـ

= وإسماعيل بن عياش روايته عن أهل بلده مستقيمة، وهذه منها، لكنه مدلس، وقد عنعن. وشريح بن عبيد تابعي، فحديثه مرسل.

(١) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٨)، وهو ثقة.

(٢) كذا في الأصل و«ز» و«م»، وفي «د»: (غابت)، وهي كذلك في المصادر، وفي بعضها: (غاب).

(٣) وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٥/٢٢)، ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره» أيضاً (٣٥٣/٨)، وأخرجه الرافعيُّ أيضاً في «التدوين في أخبار قزوين» (٤٩٠/٣)؛ كلاهما من طريق يحيى بن طلحة اليربوعي عن عيسى بن يونس عن صفوان بن عمرو عن شريح به. ورجاله ثقات إلا يحيى بن طلحة اليربوعي؛ فإنه ضعيف. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٠٤/١١).

(٤) ذكره المصنف في «البلدانيات» (٢٨٠) مسنداً إلى الإمام أحمد رحمه الله.
والبيت في الأصل لعمرو بنِ عامرٍ السُّلَميِّ كما في «تاريخ دمشق» (٢٠٤/٤٦)، وعزاه في «لباب الآداب» (١٨٢)، و«الأغاني» (٦٤/٢٠) لأبي محمد التيمي. والله أعلم.

(٥) تقدم برقم (٨).

(٦) «الاستيعاب» (١٦٧٣/٤) بلا إسناد بلفظ: «**البر والصلة وحسن الجوار عمارة الديار...**».

(٧) زُهيرُ بنُ عبدِالله بنِ جُدْعانَ، أبو مُلَيكَةَ التَّيميُّ المدنيُّ، صحابيٌّ له في الكِتابَينِ حديثٌ عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ وهو مِن رَهطِهِ. خ د. «التقريب» (٢١٧).

(٨) الأنصاري. ذكره ابن عبدالبر في الصحابة وذكر له هذا الحديث وقال: «فيه نظر»؛ =

مرفوعاً بهذا(١)،

= أي: في ثبوت صحبته، وتبعه ابن الأثير وابن حجر.
انظر: «الاستيعاب» (١٦٧٣/٤)، «أسد الغابة» (١٤٤/٥)، و«الإصابة» (١٧٨/٧).

(١) وذكره الديلمي في «الفردوس» (٣٢/٢) رقم (٢٢٠٢) من حديث أبي سعيد الأنصاري، ولم يسنده ولده.

● وله شاهد من حديث عائشة ﵂:

أخرجه أحمد في «المسند» (١٥٣/٤٢) رقم (٢٥٢٥٩)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١٠٣، ١٠٥) رقم (٣٢٩، ٣٤٠)، والبيهقي في «الشعب» (٣٤٤/١٠) رقم (٧٥٩٩)، والسِّلَفي في «معجم السفر» (١٩)؛ كلهم من طريق عبدِالصَّمَدِ بنِ عبدِالوارِثِ عن محمدِ بنِ مِهْزَمٍ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ القاسمِ عن القاسمِ عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها: **«إنه مَن أُعطِيَ حَظَّه مَن الرِّفقِ فقد أُعطِيَ حَظَّه من خَيرِ الدنيا والآخرةِ، وصِلَةُ الرَّحِمِ وحُسنُ الخُلُقِ وحُسنِ الجِوارِ يَعمُرانِ الدِّيارَ ويَزيدَانِ في الأعمارِ»**. لفظ أحمد.

وتابع عبدَالصمد على روايته عن محمد بن مِهْزَم على هذا الوجه يحيى بن إسحاق السيلحيني. ذكر روايتَه معلَّقةً الدارقطنيُّ في «العلل» (٢٢٨/١٤).

وخالفهما أبو حاتم عمر بن عبدالملك؛ فرواه عن محمد بن مِهْزَم عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ عن القاسم عن عائِشةَ. أخرج روايته أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣٢٦/٢) رَقم (٢٦٨)، وذكرها الدارقطني معلقةً في «العلل» (٢٢٨/١٤).

وتابعه حجاج بن محمد؛ فرواه عن محمد بن مهزم عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة.

ذكر روايته الدارقطنيُّ أيضاً.

وكذلك رواه الشافعيُّ وابنُ أبي فُدَيكٍ ومحمدُ بنُ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي بكرِ بنِ أبي مُلَيكَةَ؛ ثلاثتهم عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة به. ذكر رواياتهم الدارقطني كذلك.

وصوَّب الدارقطني الرواية الثانية (عن ابن أبي مليكة)، وقال في الأولى: «هو وهم».

انظر: «العلل» (٢٢٧/١٤، ٢٢٨).

وعلى هذا فإن إسناد الحديث ضعيفٌ جدّاً:

فيه ابن أبي مليكة: وهو عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن أبي مليكة المعروف بـ«زوج جبرة» ـ كما نصَّ عليه الدارقطني ـ، وهو ضعيفٌ جدّاً. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٣٢/٦).

● وروي بنحوه من حديث ابن عباس ﵄:

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٨٦/١)، ومن طريقه الديلمي في «مسند الفردوس =

قال: «وفيه نَظَرٌ»(١)، وتَبِعَهُ الذَّهبيُّ(٢)، ثم شَيخُنا(٣)

= (س)» [ق٢٠/ب]، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/٢٤٣)؛ من طريق محمد بن إبراهيم الإمام عن عبدالصمد بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن جده مرفوعاً: **«البرُّ والصلةُ يُطيلانِ الأعمارَ ويَعمُرانِ الديارَ ويُثرِيانِ الأموالَ وإن كان القومُ فجّاراً...»**، وليس فيه قوله: «حسن الجوار».

وإسناده ضعيف:

عبدالصمد بن علي: ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣/٨٤)، وقال الذهبي: «ما هو بحجة» «الميزان» (٢/٦٢٠).

ومحمد بن إبراهيم الإمام: ترجم له الخطيب في «التاريخ» (١/٣٨٤)، وابن عساكر (٥١/٢٢٧) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وترجم له الذهبي في «السير» (٩/٨٨) وذكر الرواة عنه من ذريته، ثم قال: «وما علمتُ أحداً تجاسَرَ على تضعيفِ هؤلاءِ الأُمَراءِ؛ لمكانِ الدولةِ».

• وروي بنحوه أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢٨٣) رقم (٤٥٣) من طريق عِصمَةَ بنِ محمدٍ الأنصاري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنَّ حُسنَ الخلقِ وبرَّ الوالدينِ وصلةَ الرَّحِمِ يَزدنَ في الأعمارِ، ويَعمُرنَ الديارَ، ويُكثِرنَ الأموالَ، وإنْ كان القومُ فُجَّاراً»**، وليس فيه ذكر «حسن الجوار».

وإسناده ضعيف جداً:

فيه عصمة بن محمد الأنصاري: قال العقيلي: «يحدث بالبواطيل عن الثقات، ليس ممن يُكتبُ حديثُه إلا على جهةِ الاعتبارِ» «الضعفاء» (٣/٣٤٠)، وقال ابن عدي: «منكر الحديث» «الكامل» (٥/٣٧٢)، وقال الدارقطني: «متروك» «العلل» (٤/١٤).

والحاصل: أنَّ الحديث لا يثبت بوجهٍ من الوجوهِ.

• لكن يشهد لمعنى (أن صلة الرحم تزيد في العمر) ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن أنس رضي الله عنه أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: **«مَن سَرَّهُ أن يُبسَطَ له في رِزقِه أو يُنسَأَ له في أَثَرِه فَليَصِلْ رَحِمَهُ»**.

أخرجه البخاري (البيوع، باب من أحب البسط في الرزق) رقم (٢٠٦٧) وغيره، ومسلم (البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها) رقم (٢٥٥٧).

(١) يعني: في كونه صحابياً.

(٢) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٧٣).

(٣) «الإصابة» (٧/١٧٨).

٢٩٥ حديث[1]: «**البَرَكَةُ في ثَلاثَةٍ: في الجَماعَةِ، والثَّرِيْدِ، والسُّحُورِ**».

الطبرانيُّ في «الكبيرِ»[2] عن يحيى بنِ أيوبَ العَلَّافِ[3]: حدثنا سعيدُ بنُ أبي مَريَمَ[4]: حدثنا داودُ بنُ عبدِالرحمٰنِ العَطَّارُ[5]: حدثنا أبو عبدِاللهِ البَصرِيُّ[6] عن سُليمانَ التَّيْمِيِّ عن أبي عُثمانَ النَّهْدِيِّ[7] عن سلمانَ الفارِسيِّ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**البَرَكَةُ**»[8]، وَذَكَرَهُ.

---

(١) هذا الحديث مُلحَقٌ في حاشيةِ الأَصلِ، وهو غيرُ موجودٍ في النسخ الأخرى، وذكره الزرقاني في «مختصر المقاصد».

(٢) «المعجم الكبير» (٦/٢٥١) رقم (٦١٢٧).

(٣) يحيى بن أيوبَ بنِ بادِي ـ بموَحَّدةٍ، وَزنَ «نادي» ـ العلَّافُ الخَولانيُّ، صدوقٌ، من الحاديةَ عَشرةَ، مات سنةَ تسعٍ وثمانين. س. «التقريب» (٥٨٨).

(٤) سعيدُ بنُ الحَكَم بنِ محمدٍ بنِ سالمِ بنِ أبي مَريمَ الجُمَحِيُّ بالولاءِ، أبو محمدٍ المصريُّ، ثقةٌ ثَبتٌ فقيهٌ، مِن كِبارِ العاشرةِ، مات سنةَ أربعٍ وعشرينَ وله ثمانونَ سنةً. ع. «التقريب» (٢٣٤).

(٥) أبو سليمانَ المكيُّ، ثقةٌ لم يَثبُت أنَّ ابنَ مَعينٍ تكلَّم فيه، من الثامنةِ، مات سنةَ أربعٍ أو خمسٍ وسبعينَ، وكان مولِدُه سنةَ مائةٍ. ع. «التقريب» (١٩٩).

(٦) قال الذهبي: «مِن جِيرانِ حمادِ بنِ زيدٍ. لا يُعرَفُ» «الميزان» (٤/٥٤٥)، ونقل قولَه الهيثميُّ في «المجمع» (٣/٣٦١).

(٧) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣٠).

(٨) وأخرجه الدارقطني في «الأفراد»، كما في «أطراف الغرائب» (٣/١٢٩) رقم (٢٢٣٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/٢٤) رقم (٧١١٤)؛ كلهم من طرق عن ابن أبي مريم به.
وإسناده ضعيف:
فيه أبو عبدالله البصري: تقدم في ترجمته أنه لا يُعرَفُ.
قال العراقي: «رجالُه معروفونَ بالثقةِ إلا أبا عبدِاللهِ البصري». «فيض القدير» (٣/٢٨٧).
• وروي أيضاً بمثله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه:
أخرجه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٤٩٦) من طريق محمد بن جعفر الصالحي عن مكحول البيروتي عن يزدادَ بنِ جميلٍ عن أسدِ بنِ عيسى رُقْغَين عن أرطاةَ بنِ المنذرِ عن داودَ بنِ أبي هندٍ عن سعيدِ بن المسيبِ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**البركة في ثلاثٍ: في الجماعة، والثريد، والسحور**».
لكنْ أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٨/١٣٧) عن مكحولٍ البيروتي، والطبراني في =

= «الصغير» (١٧١/٢) رقم (٩٧٢)، و«الأوسط» (٦٦/٧) رقم (٦٨٦٦) عن محمد بن مسلم بن اليمان؛ كلاهما عن يزدادَ بنِ جميلٍ بالإسنادِ نفسه إلى أبي هريرة ﷺ قال: «**دعا رسولُ اللهِ ﷺ بالبركة في ثلاثةٍ: السحورِ، والثريدِ، والكيلِ**».
وروي بلفظٍ ثالث: أخرجه الطبراني في «الشاميين» (٤١٣/١) رقم (٧٢٤) من طريق محمد بن هارون الأنصاري، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٤٩٦/١) من طريق محمد بن المسيب؛ كلاهما عن يزداد بن جميل بإسنادِه إلى أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله جعل البركة في السحورِ والكيلِ**».
وهذان الوجهان (الثاني والثالث) ثابتان عن يزداد بن جميل:
أما الثاني: فمن طريق مكحول البيروتي، واسمه محمد بن عبدالله بن عبدالسلام: وقد وثقه الذهبي (تاريخ الإسلام ٢٤/ ٩١)، وصحح له ابن حبان، وهو من شيوخه.
وأما الثالث: فمن طريق محمد بن هارون بن موسى أبو موسى الأنصاري الزرقي: وقد وثقه الخطيب. انظر: «تاريخ بغداد» (٣٥٥/٣)، و«تاريخ الإسلام» (٣٠٣/٢٢).
وأما الوجه الأول فلا يثبت؛ فيه محمد بن جعفر بن الحسن أبو الفرج الصالحي: ضعفه حمزة السهمي والخطيب. انظر: «تاريخ بغداد» (١٥٤/٢).
وعليه فإنَّ حديث أبي هريرة هذا لا يثبت بلفظ حديث الترجمة، لكن يبقى فيه شاهد له في ذكر البركة في السحور والثريد.
وإسناده ضعيف:
أسد بن عيسى: ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٣٧/٨)، وقال: «يُغرِب».
ويزداد بن موسى بن جميل: ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٥٥/١٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
• ويُروى عن أبي هريرة ﷺ من وجه آخر: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣٢٩/١١) رقم (٦٤٤٧)، عن أبي ياسر عمار بن هارون عن مسلمة بن علقمة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**السحور بركة، والثريد بركة، والجماعة بركة**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
أبو ياسر عمار بن هارون المستملي: تركه أبو حاتم وموسى بن هارون «الجرح» (٣٩٤/٦)، وضعفاء العقيلي (٣١٩/٣)، واتهمه ابن عدي «الكامل» (٧٥/٥).
• ولذكر البركة في السحور والثريد شاهدٌ آخرُ من حديث أبي هريرة ﷺ أيضاً:
أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (أهل الكتابين، باب الثريد) (٤٢٣/١٠) رقم (١٩٥٧١)، ومن طريقه أحمد في «مسنده» (٢١٥/١٣) رقم (٧٨٠٧)، وأبو يعلى (٢٤٩/١١) رقم (٦٣٦٧)، وأبو عوانة (١٧٩/٢) رقم (٢٧٥٣)؛ من طريق معمر عن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة قال: «**دعا رسول الله ﷺ بالبركة في السحور والثريد**». =

٢٩٦ حديث: «البَرَكةُ معَ أَكابِرِكُم».

ابنُ حبانَ والحاكمُ في «صَحِيحَيهِما»، من حديثِ ابنِ المباركِ عن خالدٍ الحذَّاءِ عن عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ به مرفوعاً.

فابنُ حبانَ وكذا الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» وأبو بكرٍ الشافعيُّ في «الغَيلانِيَّاتِ»[1] من طريقِ الوليدِ بنِ مسلمٍ[2]، والحاكمُ[3] من طريقِ

= وفي إسناده ضعفٌ:
محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى سيء الحفظ. تقدمت ترجمته.
• وفي الباب عن أنس رضي الله عنه:
أخرج حديثه الخطيب في «تالي التلخيص» (٣٣٦) رقم (٢٠١)، من طريق المحاملي عن أبي سهل القطان عن يحيى بن أبي طالب عن عبدالكريم بن روح عن سلم بن مسلم عن أنس أن النبي ﷺ قال: «**الجماعة بركة، والثريد بركة، والسحور بركة**».
وإسناده ضعيف:
عبدالكريم بن روح: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٤٢٣) وقال: «يخطئ ويخالف»، وضعفه الدارقطني «الضعفاء» لابن الجوزي (٢/١١٤)، وقال الذهبي: «فيه لين» «الكاشف» (١/٦٦١). وسلم بن مسلم لم أقف له على ترجمة.
وسائر رجال إسناده ثقات.
وهذه الطرق (حديث سلمان، وطريقا ابن المسيب وعطاء عن أبي هريرة، وحديث أنس) وإن كان لا يثبت منها شيء منفرداً، فإنها تصلح بمجموعها لتقوية الحديث وترقيته إلى الحسن؛ فليس فيها ما هو ساقط أو شديد الضعف.
وفي الباب أحاديث أخرى أعرضت عن ذكرها لشدة ضعفها.
• ولا بد في هذا المقام من التنبيه على أن ذكر البركة في السحور ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**تسحروا فإن في السحور بركة**».
أخرجه البخاري (الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب) رقم (١٩٢٣)، ومسلم (الصيام، باب فضل السحور وتأكيد استحبابه واستحباب تأخيره وتعجيل الفطر) رقم (١٠٩٥).

(١) «الإحسان» (البر والإحسان، باب الصحبة المجالسة) (٢/٣١٩) رقم (٥٥٩)، و«المعجم الأوسط» (٩/١٦) رقم (٨٩٩١)، و«الغيلانيات» (١/٦٨٨) رقم (٩٣٥).

(٢) وأخرجه من هذا الطريق أيضاً: ابن عدي في «الكامل» (٥/٢٥٩)، والقضاعي في «الشهاب» (١/٥٧) رقم (٣٦، ٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٣/٣٧١) رقم (١٠٤٩٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/١٦٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٦/٢٧٩) و(٤٧/٣٢٥، ٣٢٦).

(٣) «المستدرك» (الإيمان) (١/١٣١) رقم (٢١٠)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٣/٣٧١) رقم (١٠٤٩٣).

عبدِالوارثِ بنِ عبيدِاللهِ(١) ونُعيم بنِ حمادٍ(٢)، والدَّيلميُّ في «مسنَدِه»(٣) من حديثِ النضْرِ بنِ طاهرٍ(٤)؛ أربَعتُهُم عن ابنِ المبارَكِ بِهِ(٥).

قال ابنُ حبانَ: «وليسَ هذا الحديثُ في كتبِ ابنِ المباركِ مرفوعاً(٦)، ولم يُحدِّثْ به بِخُراسانَ، إنما حدَّثَ به بِـ«دَرْبِ الرُّومِ»(٧) فسَمِعهُ منه أهلُ

---

(١) العَتَكيُّ المروزيُّ، صدوق، من العاشرة، مات سنة تسعٍ وثلاثين. ت. «التقريب» (٣٦٧).

(٢) وأخرجه من طريق نعيم بن حماد أيضاً الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٢٤) رقم (٣٥٥).

(٣) «زهر الفردوس» [٢/ق (٦٨/ب)] بلفظ: «**الخير مع أكابركم**».

(٤) القيسي، أبو الحجاج البصري. حدث عن أبي عوانة، وروى عنه عمر بن محمد الهمداني وغيره.
كذبه ابن أبي عاصم، وقال ابن عدي: «ضعيف جدّاً، يسرق الحديث، ويحدث عمن لم يرهم ولا يحتمل سنه أن يراهم»، وقال الدارقطني وغيره: «متروك»، ولم يعرفه ابن حبان جيداً، فذكره في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ ووهم»، قال ابن حجر: «لعله لم يطلع على كلام ابن أبي عاصم فيه».
انظر: «التاريخ الكبير» (٩٢/٨)، «الثقات» (٢١٤/٩)، «الكامل» (٢٧/٧)، «سؤالات البرقاني» (٦٨)، «الضعفاء» لابن الجوزي (١٦١/٣)، و«اللسان» (٢٧٦/٨).

(٥) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧٧/٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٥/١) من طريق بقية بن الوليد، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٣١٢/١) رقم (٥٧١) من طريق محمد بن مكي؛ كلاهما عن ابن المبارك به.

(٦) في «نوادر الأصول» (٤٦٩/١): «قال نُعيمٌ: كان ابن المبارك يحدِّثنا به عن خالد عن عكرمة، ولا يذكرُ ابنَ عباسٍ».
وقال ابن عدي: «رواه عن ابنِ المباركِ جماعةٌ فأسندُوهُ، والأصلُ فيه مُرسَلٌ». «الكامل» (٢٥٩/٥).
وقال الزركشي: «في صحته نظر، وله علة»، وبيَّنَ أن الصوابَ فيه الإرسال. «التذكرة» (٨٠).

(٧) صرَّح الوليدُ في رواية ابن حبانَ أنه سمع الحديث من ابن المبارك بـ«درب الروم». وفي «الحلية» (١٧٢/٨) عن نعيم بن حماد: «قلت للوليد: أين سمعت من ابن المبارك؟، قال: في الغزو».
وفي «التذكرة» (٨١): «قال ابنُ أبي السَّرِيِّ عن الوليد: كُنا مع ابنِ المباركِ في بلادِ الرومِ... فحدَّثَنا ابنُ المباركِ بهذا». =

الشامِ»(١)

وقال الحاكمُ: إنه «صحيحٌ(٢) على شَرطِ البخاريِّ ولم يُخرِجاهُ»، [ق٦٥/أ] وتَبِعَه في ذلكَ ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في «الاقتِراحِ»(٣).

ونُعيمٌ إنما أخذَ هذا الحديثَ عن الوليدِ؛ فقد رواه البزَّارُ في «مسنَدِه»(٤) عن محمدِ بنِ سهلِ بنِ عَسكَرٍ(٥): حدَّثنا نُعَيمُ بنُ حمادٍ: حدَّثنا الوليدُ بنُ مُسلمٍ عن ابنِ المبارَك بهِ، بلفظِ: «**الخيرُ معَ أكابِرِكُم**»(٦)، وكذا هو بهذا اللفظِ عندَ بعضِ من عُزِيَ الحديثُ إليهِ(٧)

وأيضاً فقد رواهُ هشامُ بنُ عمَّارٍ عن الوليدِ عن خالدٍ مرفوعاً(٨)، وقيل: إنه الأَصوَبُ.

---

(١) «الإحسان» (٢/٣٢٠).

(٢) في «ز»: (صحيح الإسناد)، والصواب ما أثبته.

(٣) «الاقتراح» (٣٩٢).
قال الزركشي: «ولم يقف على هذه العلة»؛ يعني: الإرسال. «التذكرة» (٨٢).

(٤) كما في «كشف الأستار» (٢/٤٠١) رقم (١٩٥٧).

(٥) التميميُّ مولاهُم، أبو بكرٍ البخاريُّ نزيلُ بغداد، ثقةٌ، من الحاديةَ عشرةَ، مات سنةَ إحدى وخمسينَ. م ت س. «التقريب» (٤٨٢).

(٦) وأخرجه من طريق نعيم عن الوليد أيضاً: الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٤٦٩/١) رقم (٦٧٥) من طريق عمر بن أبي عمر، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧١/٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٥/١) من طريق إسماعيل بن عبدالله الأصبهاني (سَمُّويَه)، والديلمي في «مسند الفردوس» [١/ق (٢٠/ب)] من طريق موسى بن هلال العبدي؛ كلهم عن نعيم بن حماد به بلفظ: «**البركة مع أكابركم**».

(٧) تقدم أن الديلمي أخرجه بهذا اللفظ، من طريق النضر بن طاهر عن ابن المبارك.

(٨) وكذا ذكر الزركشي أن هشام بن عمار رواه عن الوليد عن خالد مرسلاً. «التذكرة» (٨١).
لكن ذكر الخطيب في «التاريخ» (١٦٥/١١) أن هشام بن عمار رواه عن الوليد بن مسلم، وقال فيه: (عن عكرمةَ عن النبي ﷺ)، لم يذكر فيه ابن عباس. فالله أعلم.

وله شاهدٌ عن أنسٍ عندَ ابنِ عديٍّ في «كامِلِه»[(١)]، من طريقِ سعيدِ بنِ بَشِيرٍ[(٢)] عن قَتادَةَ عن أنسٍ مرفوعاً به[(٣)]، وقال: «سعيدٌ الغالِبُ على حديثِه الصِّدقُ».

وفي المعنى ما لأبي نُعَيمٍ في «الحِليةِ»[(٤)] عن ابنِ مسعودٍ رَفَعَهُ[(٥)]:

---

(١) «الكامل» (٣٧٤/٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٩/٥٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٥/١)؛ من طريق أبي علي الجُوْعِيِّ محمد بن سليمان بن الحسين عن عبدِالسلامِ بنِ عتيقٍ عن محمدِ بنِ بكّارِ بنِ بلالٍ عن سعيدٍ به بلفظ: «**البركة مع الأكابر**».

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٨)، وهو ضعيف.

(٣) إسناده ضعيفٌ جدّاً:
سعيد بن بشير ضعفه الجمهور.
وروايته عن قتادة خاصَّةً فيها غرائب ومنكرات: قال ابن معين: «عنده أحاديث غرائب عن قتادة» «ابن محرز» (٧٤/١)، وقال محمد بن عبدالله بن نمير: «يروي عن قتادة المنكرات» «الجرح» (٣٢٢/١)، وقال الساجي: «حدث عن قتادة بمناكير» «تهذيب التهذيب» (١٠/٤)، وقال ابن حبان: «يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه» «المجروحين» (٤٠٠/١).
وأبو علي الجُوعي: ترجم له ابن عساكر في «التاريخ» (١١٨/٥٣) ولم يذكر عنه راوياً إلا ابن عدي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وقال ابن عدي: «لم أسمع من أحدٍ بهذا الإسنادِ إلا مِن أبي عليٍّ الجُوعيِّ هذا»، وقال في حديثه هذا إنه «غريب». انظر: «الكامل» (٣٧٤/٣).
• وللحديث شاهد آخر عند الطبراني من حديث أبي أمامة ﵁ مرفوعاً: «**البركة مع أكابرنا**».
عزاه له الهيثمي في «المجمع» (١٣١/٥) وقال: «رواه الطبرانيُّ من طريق أبي عبدِالملك عن القاسمِ، ولم أعرف أبا عبدِالملك، وبقيةُ رجالِه ثقاتٌ، وفي بعضهم كلامٌ لا يَضُرُّ».
قلت: أبو عبدالملك المشهور بالرواية عن القاسم هو عليُّ بن يزيد الألْهاني، وقد قال الهيثمي نفسه في موضع آخر (٣٤/٨): «رواه الطبراني، وفيه علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيف».

(٤) «حلية الأولياء» (٤٩/٨)، من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عن ابن مسعودٍ قال: «لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما أتاهُم العلمُ من علمائِهم وكبرائِهم وذوي أسنانهم، فاذا أتاهُم العلمُ عن صِغارِهم وسُفَهائِهم فقد هلكوا».

(٥) كذا في النسخ، والأثر في جميع المصادر التي وقفتُ عليها موقوفٌ على ابن مسعود ﵁.

«لا يَزالُ الناسُ بخيرٍ ما أَخَذُوا العِلمَ عَن أكابِرِهم، فإذا أَخَذُوا العِلمَ عن أَصاغِرِهم هَلَكوا»(١).

ولِلبَيهَقيِّ في «الشعبِ»(٢) عن الحسنِ قال: «لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما تَبَايَنُوا، فإذا استَوَوا فذلك عندَ هَلاكِهِم».

٢٩٧ حديث: «بِسمِ اللهِ» في أوَّلِ التشَهُّدِ.

الدَّيلَميُّ(٣) مِن حديثِ محمدِ بنِ عُبَيدِ بنِ حِسَابٍ(٤): حدَّثنا ثابتُ بنُ

---

(١) وأخرجه معمر في «جامعه»، كما في «المصنف» (باب نقص الإسلام ونقص الناس) (٢٤٦/١١) رقم (٢٠٤٤٦)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٢٠/٩) رقم (٨٥٩٠)، وهو أيضاً عند ابن المبارك في «الزهد» (٢٨١) رقم (٨١٥)، والطبراني في «الكبير» (١٢٠/٩) رقم (٨٥٨٩) من طريق الثوري، وفي «الأوسط» (٣١١/٧) رقم (٧٥٩٠) من طريق حمزة الزيات، وعند ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٣١٤/١) رقم (٥٧٦) من طريق المغيرةِ بنِ مسلم وفِطرِ بن خليفةَ ومالكِ بنِ مِغوَلٍ والثوريِّ ويونسَ بنِ أبي إسحاقَ وشعبةَ وشَرِيكٍ والمسعوديِّ وإسرائيلَ وأبي بكر بنِ عياش؛ كلهم عن أبي إسحاق السبيعي عن سعيد بن وهب عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه به موقوفاً.
وإسناده صحيح؛ رواته أئمة مشهورون، ولا تضرُّ هنا عنعنة أبي إسحاق السبيعي؛ لأنَّ شعبةَ قد روى عنه وهو لا يتحمل عنه إلا ما صرح فيه بالسماع. انظر: «النكت» (٦٣٠/٢).

(٢) «شعب الإيمان» (٣٥٧/١١) رقم (٨٦٦٤) من طريق أبي الحسن المقرئ عن الحسن بن محمد بن إسحاق: حدثني خالي ـ يعني: أبا عوانة ـ: أخبرنا موسى بن أبي عوف: أخبرنا يعقوب بن كعب: أخبرنا مخلد بن هشام عن الحسن به.
وإسناده ضعيف:
موسى بن أبي عوف: اسمه موسى بن محمد بن أبي عوف، ترجم له ابن عساكر في «التاريخ» (٢٠٥/٦١)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤٧٩/٢٠)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
ومخلد بن هشام لم أقف له على ترجمة.

(٣) «مسند الفردوس (س)» [ق١١/أ].

(٤) محمدُ بنُ عُبَيدِ بنِ حِسَابٍ ـ بكسرِ الحاءِ وتخفيفِ السينِ المهمَلَتَين ـ الغُبَرِيُّ ـ بضَمِّ المعجَمَةِ وتخفيفِ الموَحَّدَةِ المفتوحَةِ ـ البصريُّ، ثقةٌ، من العاشرةِ، ماتَ سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ. م د س. «التقريب» (٤٩٥).

زُهَيرٍ[(١)] عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقولُ قبلَ أن يَتَشَهَّدَ: «**بِسمِ اللهِ خَيرِ الأسماءِ**»، قال: وكان ابنُ عمرَ يقولُه[(٢)].

وثابتٌ ضعَّفه ابنُ عَدِيٍّ، وأوردَ هذا الحديثَ في تَرجَمَتِه، وله طريقٌ أخرى عنه عن هِشامٍ عن أبيه عن عائِشةَ[(٣)].

---

(١) أبو زهير البصري. روى عن الحسن ونافع، وحدث عنه أبو سلمة وعثمان بن مطيع الرازي.
تركه ابن المديني، وقال البخاري وأبو حاتم والساجي والدارقطني: «منكر الحديث»، وذكره أبو زرعة وابن الجارود والعقيلي في «الضعفاء»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان: «كان يخطئ حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا»، وقال ابن عدي: «كل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدها ومتونها»، وقال الذهبي: «تركوه».
انظر: «التاريخ الكبير» (١٦٣/٢)، «الجرح والتعديل» (٤٥٢/٢)، «الضعفاء» لأبي زرعة (٦٠٤/٢)، «الضعفاء» للنسائي (١٦٢)، «الضعفاء الكبير» (١٧٣/١)، «المجروحين» (٢٣٨/١)، «الكامل» (٩٤/٢)، «الضعفاء» للدارقطني (٩٧)، «المغني في الضعفاء» (١٨٥/١)، و«اللسان» (٣٨٦/٢).

(٢) وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢٣٨/١)، وابن عدي في «الكامل» (٩٤/٢)؛ كلاهما عن الحسن بن سفيان عن محمد بن عبيد بن حسابٍ عن ثابتٍ به.
وأخرجه ابن عدي أيضاً (٩٤/٢) من طريق عبدالرحمٰن بن منصور الحارثي عن ثابتٍ به.
وهو بهذا السياق منكر:
ثابت بن زهير منكر الحديث كما تقدم في ترجمته، والمعروف في الحديث روايتُه عن ابن عمرَ رضي الله عنهما موقوفاً عليه، ودون قوله: «خير الأسماء»:
أخرجه مالك في «الموطأ» (الصلاة، باب التشهد في الصلاة) (٩١/١) رقم (٢٠٤)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٤٢/٢)، وهو أيضاً عند عبدالرزاق في «مصنفه» (الصلاة، باب التشهد) (٢٠٤/٢) رقم (٣٠٧٣)، ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١١/٣) رقم (١٥٢٥) من طريق ابن جريج؛ كلاهما (مالك وابن جريج) عن نافع عن ابن عمرَ رضي الله عنهما به.
قال ابن عدي: «وهذا الحديثُ موقوفٌ على ابن عمر، روى جماعةٌ عن نافعٍ ولا أعلمُ رَفَعهُ إلى النبيِّ ﷺ غيرُ ثابتٍ». «الكامل» (٩٤/٢).

(٣) أخرجها ابن عدي أيضاً (٩٤/٢)، وقال: «وحديثُ هشامِ بنِ عُروةَ ليس يرويهِ غيرُ ثابتٍ».

وللنَّسائيِّ وابنِ ماجهْ والترمذيِّ في «العِلَلِ» والحاكمِ في «صَحِيحِه»[(١)]؛ كلُّهم مِن حديثِ أيمنَ بنِ نابِلٍ[(٢)] عن أبي الزُّبيرِ عن جابرٍ: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُنا التشَهُّدَ كما يُعَلِّمُنا السُّورَةَ مِنَ القُرآنِ: «**بسمِ اللهِ وباللهِ، التحِيَّاتُ للهِ**» الحديثَ[(٣)]

---

(١) «سنن النسائي» (صفة الصلاة/ نوع آخر من التشهد) رقم (١١٧٥، ١٢٨١)، وأخرجه في «الكبرى» أيضاً (التطبيق/ نوع آخر من التشهد) (١/ ٣٨٠) رقم (٧٦٥)، و«سنن ابن ماجه» (إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب ما جاء في التشهد) رقم (٩٠٢)، و«العلل الكبير» (٧٢) رقم (١٠٥)، «والمستدرك» (الإمامة وصلاة الجماعة، باب التأمين) (٣٩٩/١) رقم (٩٨٣).

(٢) ستأتي ترجمته قريباً.

(٣) وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢٠٣/٣) رقم (١٨٤٧)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (الصلاة، باب من استحب أو أباح التسمية قبل التحية) (١٤١/٢)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥/٣، ٤٥) رقم (٣٠٠٦، ٣٠٢٨)، ومن طريقه مسلم في «التمييز» (١٨٨) رقم (٥٨)، وهو أيضاً عند أبي يعلى في «مسنده» (١٦٣/٤) رقم (٢٢٣٢)، والطحاوي في «معاني الآثار» (١/ ٢٦٤) رقم (١٥٧٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٣٣، ٤٣٤)، والدارقطني في «العلل» (٣٤٣/١٣)، وابن عساكر في «التاريخ» (١٠/ ٥٠)؛ كلهم من طرق عن أيمن بن نابل.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٠/٣٨) رقم (٢٣٠٧٥)، عن وكيع عن أيمن بن نابل عن أبي الزبير عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يعلِّمُنا التشهُّدَ كما يعلِّمُنا السُّورَةَ من القُرآنِ»، ولم يذكر صِيغةَ التشهد.

• وروي على هذا الوجه أيضاً من طريق الثوري:

أخرج حديثه ابن عدي في «كامله» (٢٨١/٢)، والدارقطني في «العلل» (٣٤٣/١٣) من طريق حميد بن الربيع (في مطبوع «العلل»: أحمد، وهو تصحيف) عن أبي عاصم عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر به.

وفي سنده حُمَيدُ بنُ الربيعِ أبو الحسنِ اللَّخْميُّ: كذَّبه ابنُ مَعينٍ «تاريخ بغداد» (١٦٤/٨)، وقال ابنُ أبي حاتم: «ما كان أحمدُ بنُ حنبلٍ يقولُ في حميدِ بنِ الربيعِ إلا خيراً، وكذلك أبي وأبو زُرعَةَ» «تاريخ بغداد» (١٦٤/٨)، وقال: «تكلمَ الناسُ فيه فتركتُ التحديثَ عنه» «الجرح» (٢٢٢/٣)، وقال النسائي: «ليس بشيء» «الضعفاء» (١٦٨)، وذكره ابنُ حبانَ في «الثقات» (١٩٧/٨) وقال: «ربما أخطأ»، وقال ابنُ عديٍّ: «كان يسرقُ الحديثَ ويرفعُ أحاديثَ موقوفةً، وروى أحاديثَ عن أئمةِ الناسِ غيرَ محفوظةٍ عنهم»، وذكر له أحاديث يرويها عن الثوري وغيره غير محفوظة عنهم «الكامل» (٢٨٠/٢)، وقال: «ولحميدِ بنِ الربيعِ حديثٌ كثيرٌ؛ بعضُه سُرِقَ من الثقات، وبعضٌ من الموقوفاتِ الذي رفعه، وبعضٌ زادَ في أسانيدِهِ فجعل بدلَ ضعيفٍ =

ورجالُه ثقاتٌ[١]، إلا أنَّ أيمنَ أخطأَ في إسنادِهِ[٢]، وخالفَهُ الليثُ، وهو

= ثقةً وهو أكثرُ من ذلك، فاستغنيتُ بمقدارِ ما ذكرتُه من مناكيرِه وبواطيلِه لكي يُستدَلَّ به على كثيرِ ما رواه، وهو ضعيفٌ جداً في كلِّ ما يرويه» (٢/٢٨٢)، وقال الدارقطني: «تكلموا فيه» وقال: «من تكلم فيه لم يتكلم فيه بحجة» «تاريخ بغداد» (٨/١٦٣، ١٦٤)، قال البرقاني: «ليس بحجة؛ لأني رأيت عامةَ شيوخِنا يقولون: هو ذاهب الحديث» «تاريخ بغداد» (٨/١٦٤).

فالرجل ـ كما هو ظاهر ـ مختلفٌ فيه بين كبارِ النقادِ، والقولُ فيه ـ في نظري ـ ما قال ابن عديٍّ؛ لأنه فَسَّرَ جَرحَهُ أولاً، ثم سبر أحاديثَه وبيَّن جهاتِ وقوعِ الخللِ فيها.

ومما يدل على ضعفه في هذا الحديث خاصةً أنه قد رواه عن أبي عاصم كرواية الجماعة؛ فجعله عن أيمن بن نابل عن أبي الزبير. أخرج روايته الدارقطني، وقد تقدم العزو إليه.

وعليه فإن رواية الثوري هذه لا تثبت عنه، بل هي مُنكَرَةٌ.

• وروي أيضاً من طريق ابن جُريجٍ عن أبي الزبير عن جابر به: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٨١)، وأشار إليه الدارقطني في «العلل» (١٣/٣٤٣).

وهو منكرٌ أيضاً؛ رواه حميد بن الربيع عن أبي عاصم عن ابن جريج.

قال ابنُ عدي: «وهذا الحديثُ عن ابن جريجٍ والثوريِّ عن أبي الزبيرِ باطلان، ليس يرويهما عن أبي عاصمٍ غيرُ حميدِ بنِ الربيع». «الكامل» (٢/٢٨١).

وهذا يدل على أن حميداً ـ على ضعفِه ـ كان يضطربُ في إسنادِه؛ فمرةً يرويه عن أيمنَ، وأخرى عن الثوريِّ، وثالثةً عن ابنِ جُرَيجٍ، وهذا مما يزيدُه وروايتَه وهناً على وهنٍ. والله أعلم.

(١) أيمن بن نابلٍ مختلفٌ في توثيقه:

فقد وثقه مطلقاً الثوري «تاريخ دمشق» (١٠/٥٣)، وابن معين (الدارمي/ ٧٥)، والترمذي «الجامع» (ح: ٩٠٣)، والعجلي «تهذيب التهذيب» (١/٣٤٥)، وابن عمار «تاريخ دمشق» (١٠/٥٤)، والحاكم «المستدرك» (١/٣٩٩)، وقال النسائي: «ليس به بأس» «السنن» (ح: ١٢٨١)، وقال ابن عدي: «لا بأس به» «الكامل» (١/٤٣٥).

وقال ابن المديني: «ثقة، وليس بالقوي» (سؤالات ابن أبي شيبة/ ١٤٥)، وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق، وإلى الضعف ما هو» «تاريخ دمشق» (١٠/٥٥)، وقال أبو حاتم: «شيخ» «الجرح» (٢/٣١٩)، وقال ابن حبان: «كان يخطئُ وينفرد بما لا يتابَعُ عليه...، والذي عندي تَنَكُّبُ حديثِه عندَ الاحتجاجِ إلا ما وافقَ الثقاتِ أولى منَ الاحتجاجِ به» «المجروحين» (١/٢٠٧)، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي» «سؤالات الحاكم» (١٨٧)، وقال الحافظ: «صدوق يهم».

(٢) قال ابن معين: «هذا خطأ، الحديث حديث الليث بن سعد». «ابن الجنيد» (٢٨٠).

وقال البخاري: «هو غيرُ محفوظٍ، هكذا يقول أيمنُ بنُ نابلٍ عن أبي الزبير عن جابرٍ،

مِن أوثقِ الناسِ في أبي الزُّبيرِ[١]؛ فقال: عنهُ عن طاوسٍ وسعيدِ بنِ جُبيرٍ، كلاهُما عنِ ابنِ عباسٍ[٢]

= وهو خطأ، والصحيح ما رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس».
«ترتيب علل الترمذي الكبير» (٧٢).
وقال مُسلِمٌ: «هذه الرواية من التشهدِ والتشهدُ غيرُ ثابتِ الإسنادِ والمتنِ جميعاً، والثابتُ ما رواه الليثُ وعبدُالرحمٰن بنُ حُميدٍ...، وكلٌّ واحدٍ مِن هذينِ عندَ أهلِ الحديثِ أثبتُ في الرِّوايةِ مِن أيمنَ...، فلمَّا بانَ الوَهمُ في حفظِ أيمنَ لإسنادِ الحديثِ بخلافِ الليثِ وعبدِالرحمٰن إياه، دخلَ الوهمُ أيضاً في زيادتِه في المتنِ؛ فلا يثبتُ ما زادَ فيهِ». «التميز» (١٨٨، ١٨٩).
وقال النسائي: «لا نعلمُ أحداً تابعَ أيمنَ بنَ نابلٍ على هذه الروايةِ...، والحديثُ خطأٌ».
«السنن» (ح: ١٢٨١).
وكذا أعله جمعٌ من الحفاظ: كابن المنذر «الأوسط» (٢١٢/٣)، وحمزة الكناني «البدر المنير» (٢٩/٤)، والدارقطني «العلل» (٣٤٣/١٣)، وابن حجر «التلخيص» (١/ ٦٣٧)، وغيرهم.
وانظر: «خلاصة الأحكام» (٤٣٣/١)، «تنقيح التحقيق» (٤١٣/١)، و«نصب الراية» (٤٢١/١).

(١) انظر: «التلخيص الحبير» (٦٣٧/١).

(٢) أخرج حديثه مسلم في «صحيحه» (الصلاة، باب التشهد في الصلاة) رقم (٤٠٣)، وأحمد في «مسنده» (٤٠٧/٤) رقم (٢٦٦٥)، وأبو داود في «سننه» (الصلاة، باب التشهد) رقم (٩٧٤)، والترمذي في «جامعه» (الصلاة، باب ما جاء في التشهد) رقم (٢٩٠)، والنسائي (صفة الصلاة/ نوع آخر من التشهد) رقم (١١٧٤)، وابن ماجه (إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب ما جاء في التشهد) رقم (٩٠٠)؛ كلهم من طرق عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن طاوس وسعيد بن جبير عن ابن عباس ﵄ به.
والحديث ليس فيه ذكر التسمية في التشهد.
وإسناده صحيح أخرجه مسلم.
ولا تضر هنا عنعنة أبي الزبير لأنه كذلك في الصحيح، ثم إنه من رواية الليث بن سعد عنه، والليث كان يميز بين ما دلسه أبو الزبير وبين ما سمعه. انظر: «جامع التحصيل» (١١٠).
● وقد تابع ليثاً على روايته عن أبي الزبير على هذا الوجه عبدالرحمٰن بن حميد الرؤاسي: =

ويُروَى في البَسمَلَةِ في التشَهُّدِ غيرُ ذَلِكَ[(١)]، ولكنْ قد صَرَّحَ غيرُ واحِدٍ

= أخرج حديثه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤١/٣) رقم (٣٠١٩)، ومن طريقه مسلم (الصلاة، باب التشهد في الصلاة) رقم (٤٠٣)، وأخرجه أحمد (٧٠/٥) رقم (٢٨٩٢)، والنسائي (صفة الصلاة، باب تعليم التشهد كتعليم السورة من القرآن) رقم (١٢٧٨)؛ كلهم من طرق عن عبدالرحمٰن بن حميد عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما به.

• وتابعه أيضاً عمرو بن الحارث:

أخرج حديثه الدارقطني في «السنن» (٣٥٠/١) رقم (٣)، والطبراني في «الكبير» (١٧٥/١١) رقم (١١٤٠٦)؛ من طريق عمرو بن الحارث أن أبا الزبير حدثه عن عطاء وطاوس وسعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما به.

(١) رويت التسمية في التشهد في المرفوع من حديث عائشة وعبدالله بن الزبير رضي الله عنهم:

• أما حديث عائشة رضي الله عنها فأخرجه البيهقي في «الكبرى» (الصلاة، باب من استَحَبَّ أو أباحَ التسميةَ قبلَ التحيَّةِ) (١٤٢/٢) من طريق ابن إسحاق عن عبدالرحمٰن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها به مرفوعاً.

وخالفه مالك: فأخرجه في «الموطأ» (الصلاة، باب التشهد في الصلاة) رقم (٢٠٥)، عن عبدالرحمٰن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً، ودون ذكر التسمية.

وأخرجه أيضاً في «الموطأ» رقم (٢٠٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (الصلاة/التشهد في الصلاة...) (٣٨/٣) رقم (٣٠١٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٢/١) رقم (١٤٤٤)؛ من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها كالرواية السابقة.

قال البيهقي: «الروايةُ الصحيحةُ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ القاسمِ ويحيى بنِ سعيدٍ عن القاسمِ عن عائشةَ ليس فيها ذكرُ التسميةِ، إلا ما تفرَّدَ به محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ يسارٍ». «الكبرَى» (١٤٣/٢).

وعليه فالمحفوظ في حديث عائشة رضي الله عنها أنه موقوف عليها دون ذكر التسمية. والله أعلم.

• وأما حديث عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما: فأخرجه البزار في «مسنده» (١٨٨/٦) رقم (٢٢٢٩)، والطبراني في «الأوسط» (٢٧٠/٣) رقم (٣١١٦)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١٩٤/١)؛ ثلاثتهم من طريق ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن أبي الوَرْدِ عن ابن الزبير به.

قال البزار: «وهذا الحديثُ لا نعلمُه يُروَى بهذا اللفظِ في تشهُّدِ النبيِّ ﷺ إلا عنِ ابنِ الزبيرِ بهذا الإسنادِ»، وقال الطبراني: «لا يُروَى عن ابنِ الزبيرِ إلا بهذا الإسنادِ، تفرَّدَ به ابنُ لَهِيعَةَ».

وإسناده ضعيف من أجل ابن لهيعة، وقد تقدم الكلام عليه مراراً.

بِعَدَمِ صِحَّتِهِ(١)، كما أَوضَحَهُ شَيخُنا في «تَخريجِ الرَّافِعِيِّ»(٢).

٢٩٨ حديث: «البَشاشَةُ خَيرٌ مِنَ القِرَى».

لا أعرِفُه(٣)، ولكِنْ قد قالَ العِزُّ الدِّيْرِيْنيُّ(٤) ـ نَفَعَنا الله بهِ ـ في أبياتٍ:

بَشاشَةُ وَجهِ المرءِ خَيرٌ مِنَ القِرَى   فَكيفَ الذي يأتي بهِ وَهْوَ ضَاحِكُ(٥)

• وروي موقوفاً على غيرهما من الصحابةِ، ولا يصِحُّ.

انظر: «الكبرى» للبيهقي (١٤٣/٢)، و«الخلاصة» (٤٣٢/١، ٤٣٣)، و«التلخيص» (٦٣٦/١).

نعم، صحَّ عن ابن عمرَ ﷺ موقوفاً عليه كما تقدم، لكن خالفه غيره من الصحابة فأنكروا زيادة التسمية فيه:

فأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٥/٣) رقم (٣٠٣١) عن المسيبِ بنِ رافعٍ قال: سمع عبدُاللهِ رجلاً يقولُ في التشهدِ: بسمِ اللهِ التحياتُ للهِ، فقال: إنما يقالُ هذا على الطعام.

وأخرج ابن المنذر في «الأوسط» (٢١١/٣) رقم (١٥٢٦)، عن أبي العاليةِ أن ابنَ عباسٍ سمعَ رجلاً يقولُ: بسمِ اللهِ التحياتُ للهِ، فانتَهَرَهُ.

(١) قال ابن المنذر: «ليس في شيءٍ من الأخبارِ الثابتةِ عن رسولِ اللهِ ﷺ ذكرُ التسميةِ قبلَ التشهدِ». «الأوسط» (٢١١/٣).

وكذا ضعفها أبو إسحاق الشيرازي «المهذب» (٨٥/١)، وأبو محمد البغوي «التلخيص الحبير» (٦٣٨/١)، والموفق ابن قدامة «المغني» (٦١١/١).

(٢) «التلخيص الحبير» (٦٣٧/١، ٦٣٨).

(٣) قال النجم الغزي: «مَثَلٌ وليس بحديثٍ». «إتقان ما يحسن» (١٣٩).

وانظر: «المستطرف» (٣٩٥/١).

(٤) عبدُالعزيزِ بنُ أحمدَ بنِ سعيدٍ، أبو محمد الدَّمِيْرِيُّ الدِّيـْرِينيُّ المصري الفقيه الأديب الصوفي. ولد سنةَ اثنتي عشرةَ وستمائةٍ، وأخذ عن العزِّ بنِ عبدالسلام وغيرِه ممن عاصَرَه. صنف «المصباحَ المنيرَ في علم التفسيرِ»، وله نظم كثيرٍ؛ نظمَ أُرجُوزَةً في التفسيرِ تربو على ثلاثةِ آلافِ بيتٍ، ونظَم «التنبيهَ» للشيرازيِّ، و«الوجيز» للغزالي، وغيرهما. توفي سنةَ أربعٍ وتسعينَ وستمائةٍ.

والدِّيْرِينيُّ: بدالٍ مهملَةٍ مكسورةٍ، بعدَها ياءٌ مثناةٌ من تحت ساكنةٌ، ثم راءٌ، ثم ياءٌ مثناةٌ من تحت أيضاً، ثم نونٌ: نسبةً إلى «دِيْرِيْن»؛ بلدةٌ بالديارِ المصريةِ من أعمال الغربية.

انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٩٩/٨)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١٨١/٢)، و«شذرات الذهب» (٧٨٤/٧).

(٥) لم أقف عليه معزوّاً للديريني، لكن عزاه الأبشيهي في «المستطرَف» (٣٩٥/١) لشمس الدين البديوي.

٣٩٩ حديث: «بَشِّرِ القاتِلَ بالقَتلِ».

لا أعرِفُه أيضاً[(١)]، ولكنْ[(٢)]

---

(١) قال النجم الغزي: «ليس بحديث، لكن يدلُّ على معناه حديثُ ابنِ عمرَ: كما تَدِينُ تُدانُ». «إتقان ما يحسن» (١٣٩).
وحديث ابن عمر الذي أشار إليه أخرجه ابن عديٍّ في «كامله» (١٥٨/٦) وغيره من طريق محمد بن عبدالملك الأنصاري عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
محمد بن عبدالملك متروك، وكذبه بعضهم. انظر: «اللسان» (٣١٤/٧).
وله شاهدٌ أخرجه معمر في «جامعه» (باب الاغتياب والشتم)، كما في «المصنف» (١٧٨/١١) رقم (٢٠٢٦٢) عن أيوب عن أبي قلابة به مرفوعاً مرسلاً.
وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢٦/١)، و«السلسلة الضعيفة» (١٥٧٦، ٤١٢٤).
• وأخرج الطيالسي في «مسنده» (٢٤٥/١) رقم (٣٠٨)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢٩٥/٦)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٧/٧) رقم (٥١٣٧)، وهو عند العقيلي أيضاً في «الضعفاء» (٢٨٩/٤)، والطبراني في «الكبير» (١٣١/١٠) رقم (١٠١١١)؛ كلُّهم من طريق النضرِ بنِ حُمَيدٍ عن الجارودِ عن أبي الأحوصِ عن عبدِالله بن مسعودٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«لا يُعجِبنَّكَ رَحْبُ الذِّرَاعَينِ يَسفِكُ الدِّماءَ؛ فإنَّ له عندَ اللهِ قاتلاً لا يَموتُ...»**.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
النَّضرُ بنُ حُمَيدٍ الكِنْدِيُّ: قال البخاري: «منكر الحديث» «ضعفاء العقيلي» (٢٨٩/٤)، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث» «الجرح» (٤٧٧/٨).
• ويُروى نحوه من حديث عائشة وابن عمر رضي الله عنهم:
أما **حديث عائشة**: فأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٢٧/٢).
وإسناده ضعيف:
فيه سليمان بن داود القرشي، قال العقيلي: «مجهول» (١٢٦/٢). وانظر: «اللسان» (١٤٨/٤).
وأما **حديث ابن عمر** فأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢٩٤/١).
وفيه الحسين بن قيس الرَّحَبي، وهو متروك. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢١٣/٢).
فالحاصل أنه لا يثبت مرفوعاً بوجهٍ.
لكن أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٣/١٩) رقم (٣٥٤٣٣) بإسنادٍ صحيح عن عُبَيدِ بنِ عُمَيرٍ قال: «قال لُقمانُ لابنِه: يا بُنَيَّ، لا يُعجِبكَ رجلٌ رَحبُ الذِّرَاعَينِ بالدِّم؛ فإنَّ له عندَ اللهِ قاتلاً لا يموتُ».

(٢) بياضٌ في النسخِ. =

٣٠٠ **حديث: «البَطالَةُ».**

في «إنَّ اللهَ يكرَهُ البَطَّالَ»[١]

٣٠١ **حديث: «البِطْنَةُ تُذهِبُ الفِطنَةَ».**

هُو بِمعناهُ عن عَمرِو بنِ العاصِي[٢] وغيرِه من الصَّحابَةِ[٣] فَمَن بَعدَهُم[٤]، كما بيَّنتُه في الجزءِ [ق٦٥/ب] الذي أَشَرتُ إليه في «إنَّ اللهَ يَكرَهُ الحَبرَ السَّمِينَ»[٥]

= وفي «تمييز الطيب من الخبيث» (٥٤) لم يزد ابنُ الدَّيبَعِ على أن قال: «قال شيخنا: لا أعرفه».

(١) تقدم برقم (٢٤٩).

(٢) عزاه لعمرو بن العاص رضي الله عنه بهذا اللفظ الجاحظُ في «البيان والتبيُّنِ» (٢٥٣).
وأخرج الدينوري في «المجالسة» (٤٦/٣) رقم (٦٤٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨٦/٤٦)؛ عن الأصمعيِّ قال: قال عمرو بن العاص رضي الله عنه لمعاويةَ رضي الله عنه يوماً: «ما بَطِنَ قومٌ قطُّ إلا فقدوا بعضَ عُقُولِهم».
وفيه انقطاعٌ بين الأصمعي وعمرو بن العاص رضي الله عنه.
وعزاه له بهذا اللفظ ابنُ قتيبةَ في «عيونِ الأخبارِ» (٢١٩/٣)، والبكريُّ في «فصل المقال» (٤٠٩)، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (٢١٧/٣)، وابن حمدون في «التذكرة» (٩٤/٩).

(٣) روي أيضاً عن معاوية رضي الله عنه بلفظ: «البِطنةُ تَأفِنُ الفِطنةَ».
انظر: «فصل المقال» (٤٠٩)، «ربيع الأبرار» (٢١٧/٣)، و«التذكرة الحمدونية» (٩٤/٩).

(٤) قال الشافعي: «الشبعُ يُثقِلُ البدنَ ويُقَسِّي القلبَ ويُزيلُ الفِطنةَ». «آداب الشافعي» (١٠٦).
وقال الأصمعي: «وعظَ أعرابيٌّ أخاً له فقال له: يا أخي، خُذ من الدنيا ما يَكفيكَ ودَعْ منها ما يُطغِيكَ، وإياكَ والبِطنةَ؛ فإنها تُعمي عن الفِطنةِ». «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٥٩/٢).
وقال سهل بن عبدالله التستري: «البطنة أصل الغفلة». «الحلية» (١٩٥/١٠).
وانظر: «جامع العلوم والحكم» (٤٢٦ ـ ٤٢٨).
• ومن أمثال العرب السائرة: البِطنةُ تُذهِبُ الفطنةَ.
انظر: «العقد الفريد» (١١/٨)، «مجمع الأمثال» (١٠٦/١)، و«المستقصى» (٣٠٤/١).

(٥) انظر: الحديث رقم (٢٤٨).

٣٠٢ حديث: «البِطِّيخ» وفَضائِلِه.

صَنَّفَ فيه أبو عُمَرَ النَّوْقَانِيُّ[(١)] جُزءاً[(٢)]، وأحاديثُه باطِلَةٌ[(٣)].

---

(١) محمد بن أحمد بن سليمان السجستاني. المحدث الحافظ الأديب. سمع: أبا حاتم بن حبان وأبا عبدالله الحاكم وجماعة، وحدَّث عنه: ولده أبو سعيدٍ عُثمانُ وعليُّ بنُ بُشرَى الليثيُّ وعدَّةٌ. صنف: كتاب «العلم والعلماء»، وكتاب «المسلسلات» وغيرهما.
قال السمعاني: «سمعَ الكثيرَ من الشيوخ وأكثرَ، واشتغلَ بالتصانيفِ وبلغَ فيها الغايةَ، وكان مرزوقاً فيها مُحسِناً، جمعَ من كلِّ جنسٍ وفنٍّ، وأحسنَ في كلِّ التصانيف».
توفي قبل الأربعمائة.
«معجم الأدباء» (٢٣٤٥/٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٤٤/١٧)، و«الوافي بالوفيات» (٦٥/٢).
والنَّوْقَانيُّ: بفتح النونِ، وسكونِ الواوِ، وفتحِ القافِ، وفي آخرِها النونُ؛ نسبةً إلى «نَوقان»؛ وهي إحدى بَلدَتَي طُوسٍ. «الأنساب» (٥٣٧/٥).

(٢) ذكره الزركشي في «التذكرة» (١١٥)، وابنُ ناصرِ الدينِ الدمشقيُّ في «توضيح المشتبه» (٤٦٢/١)، وروى الذهبي حديثاً من طريقه في «السير» (٥٣٤/١٨).

(٣) **فمنها**: حديث: «**البطيخُ قبلَ الطعام يغسلُ البطنَ غَسلاً، ويَذهَبُ بالداءِ أصلاً**».
أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٠٢/٦) و(١٤١/٣٦)، وقال: «شاذٌّ لا يصح».
وانظر: «الميزان» (١٦٥/١).
وفيه أحمد بن يعقوب بن عبدالجبار الأموي: رماه الحاكم والبيهقي بالوضع. «الميزان» (١٦٥/١).

• **ومنها**: حديث: «**ربيع أمتي العنب والبطيخ**».
أخرجه أبو عبدالرحمٰن السلمي في كتاب «الأطعمة» ومن طريقه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٨٩/٢)، والديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق١٤٩/ب]، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٨٧/٢)، والسيوطي في «اللآلئ» (١٧٨/٢).
وفيه محمد بن الضَّو: كذبه الخطيب (التاريخ ٥/ ٣٧٤)، وابن الجوزي «الموضوعات» (٢٨٧/٢).

• ويروى في فضله أحاديث غيرها، ولا يصح منها شيءٌ:
قال الإمام أحمد: «لا يصحُّ في فضائلِ البطيخِ شيءٌ إلا أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يأكله».
«المغني عن الحفظ والكتاب» (٤٥٩).
وسئل عنها شيخ الإسلام فقال: «كلها مختلَقةٌ، لم يُرغِّب النبيُّ ﷺ في أكل البطيخِ، وجميعُ ما يُروى من هذا الجنسِ فهو كَذِبٌ». «مجموع الفتاوى» (٢١٣/٣٢).
وانظر: «الموضوعات» (٢٨٦/٢)، «المغني عن الحفظ والكتاب» (٤٥٩)، «المنار =

قال أبو القاسِمِ التَّيمِيُّ[١] ـ فيما أجابَ به أبا موسى المدِينيَّ ـ: «لا تَزيدُه كَثرَةُ الطُّرُقِ إلا ضَعفاً»[٢]، وقال النوَويُّ: إنه غيرُ صَحيحٍ[٣].

٣٠٣ حديث: «بُعِثتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ».

في «**أُوتِيتُ**»[٤] مِنَ «الهَمزَةِ».

٣٠٤ حديث: «بُعِثتُ بالحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ».

في «**إني بُعِثتُ**»[٥] من «الهَمزَةِ».

٣٠٥ حديث: «بُعِثتُ في زَمَنِ المَلِكِ العادِلِ».

في «**وُلِدتُ**»[٦]

٣٠٦ حديث: «بُعِثتُ لأُتَـمِّمَ».

في «**إنَّما بُعِثتُ**»[٧] من «الهَمزَةِ» أيضاً.

٣٠٧ حديث: «بُلُّوا أرحامَكُم[٨]، ولَو بالسَّلامِ».

العَسكَرِيُّ مِن حديثِ إسماعيلَ بنِ عيَّاشٍ عن مُجَمِّعِ بنِ جَارِيَـةَ الأنصارِيِّ[٩]

= المنيف» (١٣٠)، «التذكرة» (١٥٥)، «تنزيه الشريعة المرفوعة» (٢/٢٣٤، ٢٥٨، ٢٥٩)، «الأسرار المرفوعة» (٤٨٦)، و«السلسلة الضعيفة» رقم (١٥٥، ١٦٧، ١٧٥٩، ٤٠١٢).

• أما الحديث الذي أشار إليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ـ وتبعه غيره ـ أن النبي ﷺ كان يأكله فقد أخرجه أبو داود (٣٨٣٦)، والترمذي (١٨٤٣) وحسَّنه من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: **أنَّ النبيَّ ﷺ كان يأكلُ البطيخَ بالرطبِ**، زاد أبو داود: «**فيقولُ: نكسِرُ حَرَّ هذا ببردِ هذا، وبردَ هذا بِحَرِّ هذا**».

(١) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٥١).

(٢) نقله الزركشي في «التذكرة» (١٥٥).

(٣) «فتاوى النووي» (٢٥٨).

(٤) تقدم برقم (٢٦٩).

(٥) تقدم برقم (٢١٧).

(٦) انظر: رقم (١٢٨٤).

(٧) تقدم برقم (٢٠٧).

(٨) قال الطبري في معناه: «صِلُوها بمعروفِكم، ولو أن تَصِلُوها بالسَّلامِ. والبَلُّ هو الترطِيبُ والتَّنْدِيَةُ بالمعروفِ». «تهذيب الآثار ـ الجزء المفقود» (١٥٧).

(٩) مُجَمِّعُ ـ بضمِّ أوَّلِهِ، وفتحِ الجيمِ، وتشديدِ الميمِ المكسورَةِ ـ بنُ يحيى بنُ يزيدَ بنِ جاريةَ الأنصاريُّ، كوفيٌّ صدوقٌ، من الخامسة. م س. «التقريب» (٥٢٠) بتصرف.

عن عَمِّه[١] عن أنسٍ رَفَعَهُ بِهِ[٢]

وفي البابِ عن أبي الطُّفَيلِ[٣] عندَ الطَّبَرانيِّ[٤] وابنِ لالٍ[٥]، وعَن سُوَيدِ بنِ عامرٍ[٦]،

---

(١) صرَّح بعض الرواة باسمه ـ كما عند البيهقي في «الشعب» ـ؛ فقال: عن عمِّه يزيدَ بن جاريةَ.
ويزيد هذا: هو ابن مجمِّع بنِ جاريةَ على الراجح ـ كما ذكر الحافظُ ـ، وهو مقبولٌ، من الثالثة. انظر: «التقريب» (٦٠٠)، و«تهذيب التهذيب» (١١/٢٧٧).

(٢) وأخرجه من هذا الوجه الطبري في «تهذيب الآثار ـ الجزء المفقود» (١٤٤) رقم (١٩٩)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/٣٤٧) رقم (٧٦٠٣)؛ كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش به.
وهو بهذا السياق منكر:
إسماعيل بن عياش مخلط في روايته عن غير أهل بلده ـ كما تقدم مراراً ـ، وروايته هنا عن غيرهم، وقد خالف في سياقِ إسنادِه الثقات من أصحابِ مجمِّع كما سيأتي.

(٣) عامرُ بنُ واثِلَةَ بنِ عبدِاللهِ بنِ عمروِ بنِ جحشٍ الليثيُّ، وربُّما سُمِّي عَمْراً، وُلدَ عامَ أُحُدٍ ورأى النبيَّ ﷺ، وروى عن أبي بكرٍ فمن بعدَه، وعُمِّرَ إلى أن ماتَ سنةَ عشرٍ ومائةٍ على الصحيحِ، وهو آخرُ من ماتَ من الصحابةِ، قاله مسلمٌ وغيرُه. ع. «التقريب» (٢٨٨).

(٤) عزاه له الهيثمي في «المجمع» (٨/٢٧٩) بلفظ: «**صِلُوا أرحامَكم بالسلامِ**»، وقال: «فيه راوٍ لم يُسَمَّ».

(٥) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٨).

(٦) سُوَيدُ بنُ عامرِ بنِ يزيدَ بنِ جارِيةَ الأنصاريُّ المدنيُّ، أبو عاصم. تابعيٌّ صغيرٌ، روى عن الشموس بنت النعمان، وروى عنه ابنه عاصم ومُجمِّع بن يحيى. ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال: «يروي المراسيل»، وقال البغوي وابن منده: «لا صحبةَ له».
انظر: «التاريخ الكبير» (٤/١٤٥)، «الجرح والتعديل» (٤/٢٣٧)، «الثقات» (٤/٣٢٤)، «مشاهير علماء الأمصار» (١١٣)، و«الإصابة» (٣/٣٠٧).
• وحديثه أخرجه وكيع في «الزهد» (٧١٧) رقم (٤٠٩)، ومن طريقه هناد في «الزهد» أيضاً (٢/٤٩٢) رقم (١٠١١)، وأخرجه الحسين المروزي في «البر والصلة» (٦١) رقم (١١٦)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٧١) رقم (٢٠٧)، وأبو يعلى، كما في «المطالب العالية» (١١/٢٧٥) رقم (٢٥٢١)، ومن طريقه ابن حبان في «الثقات» (٤/٣٢٤)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٣/١٣٩٩) رقم (٣٥٣٦)، وهو أيضاً عند البغوي ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٥٧/٥١)، وأخرجه البيهقي أيضاً في «الشعب» (١٠/٣٤٦) رقم (٧٦٠٢)؛ كلهم من طرق عن مجمِّعِ بن يحيى عن سُوَيدِ بنِ عامرٍ به. =

وبعضُها يُقَوِّي بعضاً[(١)]

٣٠٨ حديث: «بُنِيَ الدِّينُ على النَّظافَةِ».

ذكَرَهُ الغَزَاليُّ في «الإحياءِ»[(٢)]، وقال مُخَرِّجُهُ: «لم أَجِدْهُ[(٣)]، وفي «الضُّعفاءِ»[(٤)] لابنِ حِبَّانَ مِن حديثِ عائشةَ مَرفُوعاً: «**تَنَظَّفُوا فإنَّ الإسلامَ نَظِيفٌ**»»[(٥)] وكذا هُوَ عندَ الطبَرانيِّ في «الأوسطِ» والدَّارَقُطنيِّ في «الأفرادِ»[(٦)]، مِن

= قال الحافظ: «إسناده حسنٌ، إلا أنه مُرسَلٌ». «المطالب العالية» (١١/٢٧٥).

● وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرج حديثه البزار، كما في «كشف الأستار» (٢/٣٧٣) رقم (١٨٧٧)، والقَطِيعي في «جزء الألف دينار» (٤٦٠) رقم (٣١٠)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/١٩٨٠) رقم (١٦١٣)، وفيه محمد بن يونس الكُدَيمي، وهو متروك.

(١) أما مرسل سويدِ بنِ عامرٍ؛ فنَعَمْ.

وأما حديث أبي الطفيل فإن لم يكن له علةٌ إلا ما ذكره الهيثمي من الإبهام فيصلح أيضاً، لكنني متوقفٌ في ذلك خشية أن يكون في سنده علةٌ أخرى تُقعِدُه عن الاعتبار.

وأما حديثا أنسٍ وابن عباسٍ رضي الله عنهم فلا يصلحان للتقوية؛ لشدة ضعفهما. والله أعلم.

(٢) «إحياء علوم الدين» (١/٤٩، ١٢٥).

(٣) في «المغني عن حمل الأسفار»: «لم أجده هكذا...».

والحديث ذكره السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/٢٨٩) ضمن أحاديث «الإحياء» التي لم يقف لها على إسناد.

وفي معناه ما أخرجه أبو الصعاليك الطرسوسي، ومن طريقه الرافعي في «التدوين» (١/١٧٦)، من طريق عمر بن صبح (في المطبوع: صبيح، وهو خطأ) عن أبي سهل عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «**تنظفوا بكل ما استطعتم؛ فإن الله بنى الإسلام على النظافة...**».

وهو بهذا السند موضوع:

عمر بن صُبح كذَّابٌ أقرَّ على نفسه بالوضع، وكذبه ابن راهويه وابن حبان والأزدي وأبو نعيم. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/٤٠٧).

والحديث حكم عليه بالوضع الألباني في «الضعيفة» (٣٢٦٤).

(٤) «المجروحين» (٢/٤٠١) بإسناده إلى نعيم بن مورِّعٍ، وسيأتي تخريجه قريباً.

(٥) «المغني عن حمل الأسفار» (١/٣٤) رقم (١٢٤).

(٦) «المعجم الأوسط» (٥/١٣٩) رقم (٤٨٩٣)، و«أطراف الغرائب والأفراد» (٥/٤٩٠) =

حديثِ نُعَيم بنِ (مُورِّعٍ)[١] عن هشامِ بنِ عُروَةَ عن أبيهِ عن عائشةَ مرفوعاً بلَفظِ: «**الإسلامُ نَظيفٌ، فَتَنَظَّفُوا، فإنَّه لا يدخُلُ الجنَّةَ إلا نَظيفٌ**»[٢]، ونُعَيمٌ ضَعيفٌ[٣].

وعزا الدَّيلَميُّ[٤] إلى الطبرانيِّ[٥] عن ابنِ مَسعودٍ مرفوعاً: «**والنظافَةُ تَدعُو إلى الإيمانِ**»[٦]

= رقم (٦١٦٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧١٣/٢) رقم (١١٨٧).

(١) في النسخ الأربع: (موزِّع) بالزاي، والتصويب من المصادر.
وهو: نُعَيمُ بن مُوَرِّعٍ بن توبة العنبري، أبو سعيد البصري. روى عن هشام بن عروة والأعمش، وروى عنه محمد بن عمر المقدمي وإسحاق بن إبراهيم.
قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي: «يسرق الحديث».
وذكره ابن حبان في «الثقات»، ثم أعاده في «المجروحين» وقال: «يروي عن الثقات العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحالٍ».
قال الحافظ: «ثم كأنه ـ يعني: ابنَ حبانَ ـ خبرَ حالَه فذكره في «الضعفاءِ» وقال...».
انظر: «الجرح والتعديل» (٤٦٤/٨)، «الضعفاء» للنسائي (٢٤١)، «الثقات» (٢١٨/٩)، «المجروحين» (٤٠٠/٢)، «الكامل» (١٥/٧)، و«اللسان» (٢٩٠/٨).

(٢) وأخرجه أيضاً الخطيب في «التاريخ» (١٤٣/٥) بإسناده إلى نعيم بن مُوَرِّعٍ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال نعيم بن مورع. والله أعلم.

(٣) الذي يظهر أنه ضعيفٌ جدّاً، كما تقدم في ترجمته. والله أعلم.

(٤) «مسند الفردوس (س)» [ق٣٠/أ].

(٥) «المعجم الأوسط» (٢١٥/٧) رقم (٧٣١١) من طريق النضر بن هشام الأصبهاني عن إبراهيم بن حَيَّانَ بنِ حكيم عنِ شَريكٍ عن المغيرةِ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عبدِالله قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**تَخَلَّلُوا فإنه نظافةٌ، والنظافةُ تدعو إلى الإيمانِ، والإيمانُ مع صاحبه في الجنةِ**».
وقال: «لم يروِ هذا الحديثَ عن مغيرةَ إلا شريكٌ، ولا عن شريكٍ إلا إبراهيمُ بنُ حَيانَ، تفرَّدَ به النضرُ بنُ هشام».

(٦) وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٢٤/١)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢٢٣/١)؛ كلاهما من طريق النضر بن هشام بالإسناد نفسه.
وهو بهذا السند موضوع:
فيه إبراهيم بن حَيَّان بن حكيم بن علقمة الأنصاري: ذكر له ابن عدي حديثين، ثم =

قـال العِـراقِـيُّ: «وهـو عـنـدَ الـطـبـرانـيِّ فـي «الأوسـطِ»، وسَـنـدُه ضـعـيـفٌ جِدّاً»[١].

قلتُ: وفي الترمِذيِّ: «**إنَّ اللهَ نظيفٌ يُحِبُّ النظافةَ**»[٢]، وهُوَ بعضُ حديثٍ ذَكَرهُ مُطَوَّلاً في كتابِ «الاستِئذانِ»، مِن حديثِ سعدٍ ـ يعني: ابنَ مالِكٍ، أحدِ العَشَرَةِ[٣] ـ، وقال: إنه «غَريبٌ، وخالدُ بنُ إلياسَ أو إياسٍ[٤] ـ يعني: راوِيَه ـ ضَعيفٌ».

وفي البابِ ما رواهُ الطبرانيُّ وأبو نُعَيم في «الحِليةِ» عنهُ[٥]، مِن طريقِ بقيّةَ بنِ الوليدِ عن أبي تَوبةَ[٦] عن عبَّادِ بنِ كثيرٍ[٧]

= قال: «وهذان الحديثانِ مع أحاديثَ غيرِها بالأسانيدِ التي ذكرَها إبراهيمُ بنُ حَيَّانَ عامَّتُها موضوعةٌ مناكيرُ، وهكذا سائرُ أحاديثِهِ». «الكامل» (١/٢٥٥).
وقال الهيثمي في الحديث: «رواه الطبرانيُّ في الأوسط، وفيه إبراهيمُ بنُ حيانَ؛ قال ابنُ عديٍّ: أحاديثُه موضوعةٌ». «المجمع» (١/٥٤١).
والحديث حكم عليه الألباني بالوضع. «الضعيفة» (٥٢٧٧).

(١) «المغني عن حمل الأسفار» (١/٣٤).
(٢) إسناده ضعيفٌ جدّاً. تقدم في الحديث رقم (٢٣٤).
(٣) هو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.
(٤) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٢٣٤)، وهو متروك.
(٥) «المعجم الكبير» (١٢/٣٩٥) رقم (١٣٤٥٨)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٧).
(٦) جَرْوَلُ بن جَنْفَل الحرَّانيُّ النُّمَيريُّ. روى عن ابن لهيعة والسري بن يحيى، وروى عنه بقية ويحيى ابن عبدالحميد الحماني.
قال ابن المديني: «روى مناكير»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال أبو زرعة: «كان صدوقاً، ما كان به بأسٌ»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما خالف»، وقال الذهبي: «صدوق».
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٥٥١)، «الثقات» (٨/١٦٦)، «تكملة الإكمال» (٢/٣١٦)، و«ميزان الاعتدال» (١/٣٩١).
(٧) هو ابنُ قيسٍ التميميُّ ـ كما جاء مصرَّحاً به عند ابن السنيِّ في «القناعة»، وهو الذي يروي عنه أبو توبة كما يتبين في ترجمته من «تهذيب الكمال» (١٤/١٥٠) وغيره ـ، وليس هو الثقفي البصري كما ظنَّه بعضُ الأفاضلِ.
وعباد هذا: وثقه زياد بن الربيع البصري وابن معين وابن المديني، وأجمع من =

عن ابنِ طاوُسٍ[(١)] عن أبيهِ عن ابنِ عُمرَ مرفوعاً: «**إنَّ مِن كَرامَةِ المؤمِنِ على اللهِ ﷻ نَقاءَ ثَوبِهِ ورِضاهُ باليَسِيرِ**»[(٢)].

ولأبي نُعَيم[(٣)] مِن حديثِ الأوزاعيِّ عن حسَّانَ بنِ عَطِيَّةَ[(٤)] عن محمدِ بنِ المنكَدِرِ عن جابرٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ رأى رجلاً وَسِخَةً ثِيابُه، فقال: «**أما وَجَدَ هذا شيئاً يُنقِي به ثِيابَه؟**»، ورأى رجلاً شَعْثَ الرأسِ، فقالَ: «**أما وَجَدَ هذا شيئاً يُسَكِّنُ به شَعرَهُ؟**»[(٥)]، ....

= سواهم من المحدثين على تضعيفه، ولم ينظر من جاء بعدهم على هذا التوثيق منهم، غير أنهم اختلفوا هل هو دون عباد الثقفي ـ وهو متروك ـ أو فوقه، أو مثله، مما يدل على أنهما متقاربان في الضعف.

فقال البخاري: «فيه نظر»، وقال أبو حاتم: «ظننته أحسن حالاً من البصري، فإذا هو قريب منه، ضعيف الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال الحاكم: «روى عن الثوري أحاديث موضوعة»، وقال ابن حبان: «لا شيء في الحديث»، وقال الذهبي: «متروك، هو أضعف من عباد بن كثير الثقفي، مجمع على ضعفه».

انظر: «التاريخ الكبير» (٦/٤٣/ ١٦٤١)، «الجرح والتعديل» (٦/٨٥/ ٤٣٤)، «المجروحين» (٢/١٦٩ ـ ١٧٠)، «الكامل» (٤/٣٣٦ ـ ١١٦٦/٣٣٧)، «المدخل إلى الصحيح» (١/١٩٥/ ١٤٦)، «سير أعلام النبلاء» (٧/١٠٧/ ٤٧)، «تاريخ الإسلام» (٤/٩٤، ٤١٨)، «ميزان الاعتدال» (٢/٣٧٢)، «ديوان الضعفاء» (ص: ٢٠٨١)، و«تهذيب التهذيب» (٥/٨٩).

(١) عبدُاللهِ بنُ طاوسِ بنِ كَيسانَ اليمانيُّ، أبو محمدٍ، ثقةٌ فاضلٌ عابدٌ، من السادسة، مات سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ. ع. «التقريب» (٣٠٨).

(٢) وأخرجه أيضاً أبو بكر بن السني في «القناعة» (٥٩) رقم (٣٦).
وإسناده ضعيف جدّاً؛ لحال عباد بن كثير الرملي.

(٣) «حلية الأولياء» (٦/٧٨)، وقال: «غريبٌ من حديثِ محمدِ بنِ المنكَدِرِ، تفرَّد به عنه حسانُ».

(٤) المُحارِبيُّ مولاهم، أبو بكرٍ الدمشقيُّ، ثقةٌ فقيهٌ عابدٌ، من الرابعة، ماتَ بعدَ العشرينَ ومائةٍ. ع. «التقريب» (١٥٨).

(٥) وأخرجه أيضاً بنحوه ابن معين في «الجزء الثاني من حديثه» (١٨٧) رقم (١١٢)، وأبو داود في «سننه» (اللباس، باب في غسل الثوب وفي الخُلقان) رقم (٤٠٦٢)، وأبو يعلى (٤/٢٣) رقم (٢٠٢٦)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (١٢/٢٩٤) رقم (٥٤٨٣)، والحاكم (٤/٢٠٦) رقم (٧٣٨٠)؛ كلهم من طرق عن الأوزاعي به.

وفي لَفظٍ: «**رأسَه**»(١) بَدَلَ «**شَعرَهُ**».

وللدَّارَقُطنيِّ في «الأفرادِ»(٢) مِن حديثِ عبدِاللهِ بنِ إبراهيمَ الغِفارِيِّ(٣) عن المنكَدِرِ بنِ محمدٍ(٤) عن أبيه، ومِن حديثِ عبدِاللهِ بنِ أبي بكرٍ [ق٦٦/أ] بنِ المنكَدِرِ(٥) عن عَمِّهِ محمدٍ عن جابرٍ مرفوعاً: «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ الناسِكَ النظِيفَ**»(٦).

ويُروَى في المرفوعِ: «**نَظِّفُوا أَفنِيَتَكُم ولا تَشَبَّهُوا باليَهُودِ؛ تَجمَعُ الأَكْباءَ**(٧) ـ أي: الكُناساتِ ـ **في دُورِها**»(٨).

= وأخرج الشطر الثاني منه النسائي في «سننه» (الزينة، باب الطيب) رقم (٥٢٣٦) بالإسناد نفسه.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٤٢/٢٣) رقم (١٤٨٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٥٦/٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢٧٢/٨) رقم (٥٨١٣)، بالإسناد نفسه عن حسان عن ابن المنكدر به.
وخالفه يحيى بن سعيد؛ فرواه عن محمد بن المنكدر عن أبي قتادة مرسلاً.
أخرج حديثه النسائي في «الكبرى» (٣١٦/٨) رقم (٩٢٦٢)، وقال: «وهذا أشبه بالصواب».
وسئل عنه الإمام أحمد فقال: «ما أنكره من حديث!، ليس إنسان يرويه ـ يعني: عن ابن المنكدر ـ غير حسان، كان ابن المنكدر رجلاً صالحاً يُعرف بجابر مثل ثابت عن أنس، وكان يحدث عن يزيد الرقاشي، فربما حدث بالشيء مرسلاً فجعلوه عن جابر».
«مسائل الإمام أحمد ـ رواية أبي داود» (٤٠٧).

(٢) «أطراف الغرائب والأفراد» (٣٩١/٢) رقم (١٧١٨).

(٣) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٢١٧)، وهو متروك، متهم بالوضع.

(٤) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٥٦)، وهو ليِّن.

(٥) لم أظفر له بترجمة.

(٦) وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/١٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧١١/٢) رقم (١١٨٥)؛ من طريق عبدالله بن إبراهيم الغفاري عن المنكدر به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
عبدالله بن إبراهيم الغفاري متروك، واتهمه بعضهم.

(٧) جمع كِبا؛ وهي الكُناسة. «الفائق» (٤٠٢/٢).

(٨) هو قطعة من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ الذي أشار إليه المصنف آنفاً، وهو =

وتَقَدَّمَ في «إنَّ اللهَ طَيِّبٌ»[١] : «**إنَّ اللهَ نَظِيفٌ يُحِبُّ النظافَةَ**».

وللدَّيلميِّ[٢] عن أنسٍ رَفَعَهُ: «**نَظِّفُوا أَفوَاهَكُم؛ فإنَّها طُرُقُ القُرآنِ**»[٣].

٣٠٩ حديث: «بُورِكَ لأُمَّتي في بُكُورِها».

في «**اللَّهُمَّ بارِك**»[٤]

٣١٠ حديث: «البِلادُ بلادُ اللهِ، والعِبادُ عِبادُ اللهِ، فَأَيَّ مَوضِعٍ رَأيتَ فيه رفقاً؛ فَأَقِمْ».

أحمدُ والطَّبرانيُّ[٥]، مِن حديثِ الزُّبير بسَنَدٍ ضعيفٍ.

= ضعيفٌ جدّاً، تقدم تخريجه ضمن الحديث رقم (٢٣٤).

(١) الحديث رقم (٢٣٤).

(٢) كما في «زهر الفردوس» [٣/ ق (٤٧/أ)] قال: أخبرتنا كريمة بنت محمد بن عبدالواحد: أخبرنا أبو طاهر الثقفي: حدثنا ابن المقري: حدثنا حاجب بن أبي بكر الفرغاني عن أحمد بن محمد العسقلاني عن مخلد السَّلَمْسِيني عن أبي خالد الأحمر عن الوَضِينِ بن عطاء عن أنس به.
وفيه انقطاع بين الوضين وأنس ﷺ، وفيه غير واحد لم أقف له على ترجمة.

(٣) ويروى أيضاً من حديث أبي هريرة ﷺ:
أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك»، كما في «اللسان» (٦٠٠/٧) من طريق محمد بن يوسف الخُوَاري عن سلام بنِ الحارثِ الهروي عن عبدالله بن نافعٍ عن مالكٍ عن سُمَيٍّ عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن عن أبي هريرة به.
قال الدارقطني: «هذا باطلٌ، لا يصح عن مالك».
• وأخرجه السِّلَفي في «معجم السفر» (٢٦٦) من طريق أخرى عن مالك به.
وهو كسابقه؛ فيه سليمان بن أحمد بن يحيى الملطي، وهو كذاب.
انظر: «الإكمال» (٣١٦/٧)، و«اللسان» (١٢٤/٤).

(٤) تقدم برقم (١٧٣).

(٥) «المسند» (٣٧/٣) رقم (١٤٢٠)، من طريق جُبيرِ بن عمرو القرشي عن أبي سعدٍ الأنصاري عن أبي يحيى مولى آل الزبير بن العوام عن الزبير به بلفظ: «**البلاد...، فحيثُما أصبتَ خيراً فأقم**».
و«المعجم الكبير» (١٢٤/١) رقم (٢٥٠) من طريق عبدالملك بن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه عن جده عن عبدالله بن الزبير ﷺ بلفظ: «**الأرضُ أرضُ اللهِ، والعبادُ عبادُ اللهِ، فحيثُ وجدَ أحدُكم خيراً فَلْيَتَّقِ اللهَ وَلْيُقِمْ**». =

٣١١ حديث: «البَلاءُ مُوَكَّلٌ بالقَولِ».

القُضاعيُّ[١] من حديثِ حمادِ بنِ سلمةَ عن حُمَيدٍ عن الحسَنِ عن جُنْدُبٍ[٢] عن حُذَيفَةَ[٣]، ومِن حديثِ العلاءِ بنِ عبدِالملكِ بنِ هارونَ بنِ عَنتَرَةَ[٤] عن أبيهِ[٥] عن جدِّه[٦] عن عليٍّ[٧]، كلاهُما مرفوعاً بهِ.

= وسنده ضعيف:

جبير بن عمرو القرشي لا يدرى من هو. «تعجيل المنفعة» (١/٣٨٠).

وأبو سعد الأنصاري، وأبو يحيى مولى آل الزبير: لم أقف على كلام فيهما جرحاً ولا تعديلاً.

انظر: «تعجيل المنفعة» (٢/٤٦٨، ٥٦٢).

قال الهيثمي: «رواه أحمد، وفيه جماعة لم أعرفهم». «المجمع» (٤/١٢٦).

وعبدالملك بن يحيى بن عباد ترجم له البخاري في «التاريخ» (٥/٤٣٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/٣٧٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٩٥).

قال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه». «المجمع» (٥/٤٦٤).

(١) «مسند الشهاب» (١/١٦١) رقم (٢٢٧)، بلفظ: «**البلاء موكل بالمنطق**».

(٢) ابنِ عبدِاللهِ بنِ سفيانَ البَجَلِيِّ ثمُّ العَلَقِيِّ ـ بفَتحَتَينِ ثم قاف ـ، أبو عبدِاللهِ، وربُّما نُسِبَ إلى جَدِّه، لهُ صُحبَةٌ، ومات بعدَ الستينَ. ع. «التقريب» (١٤٢).

(٣) في الأصل و«ز»: (حنيفة)، والتصويب من «م» و«د».

• وهذا الطريق فيه محمد بن يحيى بن عيسى السلمي البصري: قال الذهبي: «أتى بخبرٍ موضوعٍ اتهمَ بهِ». «الميزان» (٤/٦٤).

(٤) لم أقف له على ترجمة.

(٥) عبدالملك بن هارون بن عنترة بن عبدالرحمٰن الشيباني.

ضعفه أحمد وأبو زرعة، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وتركه أبو حاتم والنسائي والدارقطني، وقال الحاكم: «ذاهب الحديث جداً»، وكذبه صالح جزرة وابن معين والجوزجاني وابن حبان.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٣٧١)، «التاريخ الكبير» (٥/٤٣٦)، «أحوال الرجال» (٦٨)، «تاريخ الدوري» (٣/٣٤٩)، «الضعفاء» للنسائي (٢٠٩)، «الجرح والتعديل» (٥/٣٧٤)، «المجروحين» (٢/١١٥)، «الكامل» (٥/٣٠٤)، «سؤالات البرقاني» (٤٠)، «سؤالات السجزي» (٢٠٣)، و«اللسان» (٥/٢٧٦).

(٦) هارونُ بنُ عَنتَرَةَ بنُ عبدِالرحمٰنِ الشيبانيُّ، أبو عبدِالرحمٰنِ أو أبو عمروِ بنُ أبي وَكيعٍ الكوفيُّ، لا بأس به، من السادسة، مات سنة اثنتين وأربعين. د س فق. «التقريب» (٥٦٩).

(٧) «مسند الشهاب» (١/١٦٢) رقم (٢٢٨)، بلفظ: «**البلاء موكل بالمنطق**». =

وحديثُ عليٍّ عندَ ابنِ السَّمعانيِّ أيضاً في «الذَّيلِ»[١]

ورواهُ ابنُ لالٍ في «المكارِمِ»[٢] مِن حديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً أيضاً، وأوَّلُه: **«ما مِن طامَّةٍ إلا وفَوقَها طامَّةٌ، والبلاءُ...»**، وذَكَرَهُ.

وهو عندَ البيهَقيِّ في «الدَّلائِلِ»[٣] في حديثِ عَرضِ النبيِّ ﷺ نفسَهُ على

= وأخرجه أيضاً أبو أحمد العسكري في «الأمثال»، ومن طريقه أبو هلال في «الجمهرة» (٢٠٧/١).

وإسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:

فيه عبدالملك بن هارون بن عنترة، وهو متروك، وكذبه عددٌ من النقاد.

• ورُوي من الطريق نفسه من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وسيذكره المصنف قريباً.

(١) هو ذيلٌ على «تاريخ بغداد»، ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤٧/٣٦)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (١٢٩) وذكر أنه يقع في خمسةَ عشرَ مجلَّداً، وذكره جماعة غيرهما أيضاً، ونقل منه المصنف في هذا الكتاب في غير ما موضع.

ومنه نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة أكاديمية ليدن في هولندا برقم (١٠٢٣).

(٢) كتاب «مكارم الأخلاق»، وقد تقدمت نسبته إليه في ترجمته.

وهذا الحديث عزاه لابن لالٍ الديلميُّ في «مسند الفردوس (ل)» [ق٢١٥/أ] من طريق عبدالله بن إسحاق الخراساني عن أبي زيد بن طريف عن إسماعيل اليشكري عن أبان بن عثمان عن أبان بن تغلب عن عكرمة عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما به مرفوعاً.

وإسناده ضعيف:

أبان بن عثمان هو الأحمر: ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣٧/١)، وابن حبان في «الثقات» (١٣١/٨) وقال: «يخطئ ويهم»، وقال الذهبي: «تكلم فيه، ولم يترك» «الميزان» (١٠/١).

وعبدالله بن إسحاق الخراساني: قال الدارقطني: «فيه لين». «سؤالات السهمي» (٢٤٥).

• والحديث يروى من وجه آخر عن أبان الأحمر موقوفاً على أبي بكر، وسيأتي قريباً.

(٣) «دلائل النبوة» (٤٢٢/٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٢٩٣/١٧)؛ من طريق عبدالجبار بن كثير الرقي عن محمد بن بشر اليماني عن أبان بن عبدالله البجلي عن أبان بن تغلب عن عكرمة عن ابن عباس قال: حدثني علي بن أبي طالب فذكره.

وأخرجه أيضاً في (٤٢٧/٢) من طريق أحمد بن أبي نصر السُّكَّري (في المطبوع: «السكوني»، والمثبت من ترجمته في «الميزان» و«اللسان») عن أبان بن عثمان الأحمر عن أبان بن تغلب به.

القبائِلِ مِن حديثِ ابنِ عباسٍ، لكنْ مِن قولِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ لمّا قال له عليٌّ: لقد وَقَعْتَ مِن الأعرابِ على باقِعَةٍ[(١)] - يعني: الذي دَقَّقَ عليه في سُؤالِهِ عَن نَسَبِه، بعدَ أنْ كانَ رضي الله عنه دَقَّقَ في سُؤالِ واحِدٍ منهُم عن نَسَبِه - بِلَفظِ: **«أَجَلْ يا أبا حَسَنٍ، ما مِن طامَّةٍ إلا وفَوقَها طامَّةٌ، والبلاءُ مُوَكَّلٌ بالقولِ»**[(٢)]

ولِلدَّيلَميِّ[(٣)] من حديثِ ابنِ زيادٍ النَّيسابُورِيِّ[(٤)]، ثمَّ مِن جِهَةِ نَصرِ بنِ

---

(١) الباقِعَةُ: الرجلُ الدَّاهِيَـةُ. انظر: «النهاية» (١٠٧/١)، و«لسان العرب» (١٧/٨).

(٢) والحديث أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٨/١)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٤٧٦/١) رقم (٢٥٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٩٧/١٧)؛ كلاهما من طريق إسماعيل بن مهران عن أحمد بن محمد بن أبي نصر السكري عن أبان بن عثمان الأحمر.

والعسكري في «الأمثال»، ومن طريقه أبو هلال في «الجمهرة» (٤١٣/٢)، وابن حبان في «الثقات» (٨٠/١)؛ من طريق عبدالجبار بن محمد بن كثير التميمي عن محمد بن بشر عن أبان البجلي.

كلاهما (أبان الأحمر وأبان البجلي) عن أبان بن تغلب به.

والحديث ضعيف بكلا إسناديه:

أحمد بن محمد بن أبي نصر السكري: ترجم له الذهبي في «الميزان» (١٣٥/١)، وساق له هذا الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والراوي عنه «إسماعيل بن مهران»: ترجم له الحافظ في «اللسان» (١٧٧/٢) وقال: «ذكره الطوسي في رجال الشيعة».

وعبدالجبار التميمي، قال أبو حاتم: «شيخ» «الجرح والتعديل» (٣٣/٦)، وقال أبو عبدالله بن منده: «صاحب غرائب» (اللسان ٥/ ٥٩).

قال العقيلي: «ليس لهذا الحديث أصلٌ، ولا يُروى من وجهٍ يثبت، إلا شيءٌ يُروَى في مغازي الواقديِّ وغيرِه مُرسَلاً». «الضعفاء الكبير» (٣٨/١).

وقال أبو الفتح الأزدي: «لا يصحُّ». «الميزان» (١٣٥/١).

(٣) «مسند الفردوس (س)» [ق٢١/ ب].

(٤) أبو بكر عبدُالله بنُ محمدِ بنِ زيادٍ، مولى أبان بن عثمان، الإمام الحافظ الفقيه الشافعي. تفقه بالرَّبيع والمزَنيِّ، وكان إمام الشافعية في عصره بالعراق. حدَّثَ عن محمد بن يحيى الذهليِّ، وعباسٍ الدوريِّ وخلقٍ. وروى عنه: الدارقطنيُّ وابنُ شاهينَ وعدة. قال الدارقطني: «لم نرَ مثلَه في مشايِخِنا، لم نرَ أحفظَ منه للأسانيدِ والمتونِ، وكان أفقهَ المشايخِ»، وقال الخطيب: «كان حافظاً متقناً، عالماً بالفقه والحديث معاً». توفي سنة أربعٍ وعشرين وثلاثمائة. =

بابٍ(١) عن الحجَّاجِ(٢) عن أبي إسحاقَ عن عاصمِ بنِ ضَمْرَةَ(٣) عن ابنِ مسعودٍ رَفَعَهُ بِلَفظِ الترجَمَةِ، وزادَ: **«فلو أَنَّ رجلاً عَيَّرَ رجلاً بِرَضاعِ كَلبةٍ لَرَضَعها»**(٤).

وأخرجَهُ أبو نُعَيمٍ والعَسكَرِيُّ(٥)، وسَنَدُهُ ضَعيفٌ(٦)، وهو عندَ أحمدَ في

= انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/١٢٠)، «طبقات الفقهاء» (١١٣)، «تاريخ دمشق» (٣٢/١٨٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/٦٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣/٣١٠).

(١) أبو سهل الخراساني. حدث عن: إبراهيم بن ميمون الصائغ وحجاج بن أرطاة وجماعة، وروى عنه ابن سعد وأحمد بن حنبل وغيرهما. توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة.
قال أحمد: «ما كان به بأس»، وقال ابن سعد: «اتهموه فتركوا حديثه»، وقال ابن المديني: «كتبت عنه شيئاً ورميتُ بحديثه»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «يرمونه بالكذب»، وقال أبو زرعة: «لا ينبغي أن يحدث عنه»، وأمر بالضرب على حديثه، وتركه أبو حاتم والنسائي.
انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٣٤٥)، «التاريخ الكبير» (٨/١٠٥)، «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٣٠١)، «تاريخ الدوري» (٤/٣٥٥)، «الجرح والتعديل» (٨/٤٦٩)، «سؤالات البرذعي» (٢/٤٤٦)، «الكامل» (٧/٣٥)، «تاريخ بغداد» (١٣/٢٧٨)، و«لسان الميزان» (٨/٢٥٧).

(٢) هو: ابن أرطاة، تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣).

(٣) السَّلُوليُّ الكوفيُّ، صدوقٌ، من الثالثةِ، مات سنةَ أربعٍ وسبعينَ. ٤. «التقريب» (٢٨٥).

(٤) وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٣/٢٧٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٨٣).
وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/٣٠٢) بلفظ الترجمة دون ذكر الزيادة.

(٥) أما أبو نعيم فأخرجه في «أخبار أصبهان» (١/١٩٧)، بلفظ الترجمة دون هذه الزيادة.
وأما العسكري فأخرجه في «الأمثال»، ومن طريقه أبو هلال في «جمهرة الأمثال» (١/٢٠٧)، بذكر الزيادة.

(٦) إسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه نصر بن باب، وهو ضعيفٌ جدّاً، وقد تقدمت ترجمته.
وحجاج بن أرطاة كثير الخطأ، ولم يدرك أبا إسحاق السبيعي ولا طبقته.
وأبو إسحاق مدلسٌ وقد عنعن، ذكره الحافظ في الطبقة الثالثة. «التعريف» (١٤٦).
وعاصم بن ضمرة لم يحدث أبا إسحاق السبيعي إلا بأحاديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/٤٩٧).
وعليه إما أن يكون الحديث روي من طريق ابن مسعود وهماً، والوهم ممن دون =

«الزُّهدِ»(١) بدونِ رَفعٍ.

وأخرجَهُ ابنُ أبي شَيبةَ في «الأدَبِ المفرَدِ»(٢)، مِن روايةِ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ عن ابنِ مسعودٍ رَفَعَهُ بلفظِ الترجَمَةِ، بلفظِ: «**البلاءُ مُوَكَّلٌ بالنُّطقِ، لو سَخِرتُ مِن كَلبٍ لَخَشِيتُ أَن أُحَوَّلَ كلباً**»(٣).

= أبي إسحاق، وإما أن يكون مفتعلاً مختلقاً كما رأى ابن الجوزي، وجعل الحمل فيه على نصر بن باب.

(١) «الزهد» (١٦٢) من طريق وكيع، وهو في «الزهد» (٥٨٧) رقم (٣١١)، عن الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه به، بلفظ الترجمة دون ذكر الزيادة.
• وأخرجه من هذا الطريق أيضاً ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣/١٣٠) رقم (٢٦٠٦٠)، وهناد في «الزهد» (٢/٥٧٠) رقم (١١٩٣)؛ كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش به.
وهو عند وكيع أيضاً في «الزهد» (٥٨٨) رقم (٣١٢)، عن سفيان عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال: قال عبدُالله: «البلاء موكل بالكلام».
وأخرجه ابن الجعد في «مسنده» (٢٩٠) رقم (١٩٦٣)، عن إسرائيل عن عبدالأعلى بن عامر الثعلبي عن أبي عبدالرحمٰن السلمي عن ابن مسعود رضي الله عنه به.
وهذه الأسانيد وإن كان في كلٍّ منها ضعفٌ يسيرٌ ـ من انقطاعٍ أو كلامٍ في بعض الرواة ـ إلا أنَّ الأثرَ بمجموعها يثبت بلا ريبٍ. والله أعلم.

(٢) لم أقف عليه في «الأدب المفرد» لابن أبي شيبة، لكنه أخرجه في «مصنفه» (الأدب، باب ما قالوا في النهي عن الوقيعة في الرجل والغيبة) (١٣/١٢٩) رقم (٢٦٠٥٩)، عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال: قال عبدُالله: «لو سخرتُ من كلبٍ لخشيتُ أن أكونَ كلباً» دون ذكر جملة الترجمة، لكن عزاه الزيلعي في «تخريج الكشاف» (٣/٣٣٨) لابن أبي شيبة في «المصنف» باللفظ الذي ذكره السخاوي هنا. فالله أعلم.

(٣) وأخرجه من طريق أبي معاوية أيضاً هنادٌ في «الزهد» (٢/٥٧٠) رقم (١١٩٤).
وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢٥٧) رقم (٧٤١)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٣٣/١٧٠)؛ من طريق سفيان عن الأعمش عن أصحابه قال: قال عبدُاللهِ. . .، وذكره.
وإسناده صحيح:
عنعنة الأعمش عن إبراهيم محمولةٌ على الاتصال كما تقدم مراراً، ومراسيل النخعي عن ابن مسعود رضي الله عنه مقبولة على التحقيق لأنه قد سمعها من غير واحد من أصحابه، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة.

وعندَ الخرائِطِيِّ في «المكارِمِ»(١)، مِن جِهَةِ إبراهيمَ أيضاً عن ابنِ مسعودٍ مِن قولِه: «لا تَستَشرِفُوا البَلِيَّةَ؛ فإنها مُوْلَعَةٌ بِمَن(٢) تَشَرَّفَ لها، إنَّ البلاءَ مُولَعٌ بالكَلِمِ».

ورواهُ الدَّيلَميُّ(٣) أيضاً، مِن حديثِ عبدِالملكِ بنِ هارونَ بنِ عَنتَرةَ عن أبيهِ عن جَدِّهِ عن أبي الدَّرداءِ مرفوعاً: **«البلاءُ مُوَكَّلٌ بالمنطِقِ، ما قالَ عبدٌ لشيءٍ: واللهِ لا أفعَلُه؛ إلا تَرَكَ الشيطانُ كلَّ شيءٍ وَوَلِعَ** [ق٦٦/ب] **به حتى يُؤْثِمَهُ»**(٤)، وكذا هو عندَ الدارَقُطنيِّ(٥)

ورواهُ العَسكَرِيُّ(٦)، مِن حديثِ محمدِ بنِ أبي الزُّعَيْزِعَةِ(٧) عن عطاءَ بنِ

---

(١) «مكارم الأخلاق ومعاليها» (١٣٨) رقم (٤٠٨)، من طريق الفضل بن موسى مولى بني هاشم عن عبدالرحمٰن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم به.
وإسناده حسن:
الفضل بن موسى مولى بني هاشم: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٩)، وقد روى عنه جماعة، وقال الخطيب: «ما علمت من حاله إلا خيراً». «التاريخ» (١٢/٣٦٦).
وحماد بن أبي سليمان له أوهام إلا أن رواية الثوري عنه مقاربةٌ، قال الإمام أحمد: «رواية القدماء عنه تُقارِب؛ الثوري وشعبة وهشام». «الجرح والتعديل» (٣/١٤٧).
وهو كذلك مدلس وقد عنعن، إلَّا أن الحافظ ذكره في «التعريف» (١٠٩) في المرتبة الثانية، وهي مرتبة من احتمل الأئمة تدليسه.
وإرسال النخعي عن ابن مسعودٍ ﷺ مقبول على المختار كما تقدم. والله أعلم.
(٢) في الأصل و«ز»: (مَن)، والتصويب من «م» و«د»، وهي كذلك في المصدر.
(٣) «مسند الفردوس (س)» [ق٢١/ب].
(٤) آثَمه، يُؤثِمه: إذا أوقعه في الإثم. انظر: «القاموس المحيط» (١٠٧٤).
(٥) كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/٤٠) رقم (٤٦٠٩).
وأخرجه أيضاً الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/٣٨٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٨٤).
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، فيه عبدالملك بن هارون بن عنترة، وهو متروك. تقدمت ترجمته قريباً.
(٦) عزاه له السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢/٢٤٩).
(٧) من أهل أذرعات. روى عن عطاء ونافع، وروى عنه محمد بن عيسى بن سميع.
قال البخاري: «منكر الحديث جدّاً»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال =

أبي رَباحٍ عن أبي الدَّرداءِ رَفَعَهُ بلفظِ الترجَمَةِ خَاصَّةً[١]

وأخرجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في «الصَّمتِ»[٢]، من حديثِ جريرِ بنِ حازمٍ عن الحسنِ رَفَعَهُ مُرسَلاً: **«البلاءُ مُوَكَّلٌ بالقَولِ»**[٣].

بل عندَهُ[٤] مِن حديثِ إبراهيمَ النخَعِيِّ قال: «إني لأَجِدُ نَفسي تُحَدِّثُني بالشيءِ، فما يَمنَعُنِي أنْ أَتكلَّمَ بهِ إلا مَخافَةَ أنْ أُبتَلَى به»[٥]

وفي البابِ عن أنسٍ[٦]،

= ابن حبان: «كان ممن يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ حتى إذا سمعها من الحديثُ صناعتُه علم أنها مقلوبةٌ، لا يجوز الاحتجاج به»، وذكره ابن الجارود والعقيلي في «الضعفاء».

انظر: «التاريخ الكبير» (٨٨/١)، «الجرح والتعديل» (٢٦١/٧)، «الضعفاء الكبير» (٦٧/٤)، «المجروحين» (٣٠١/٢)، «الكامل» (٣٠٥/٦)، و«اللسان» (١٣٥/٧).

(١) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٠٦/٦)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٨٧) رقم (٥٠)، والبيهقي في «الشعب» (٢٦/٧) رقم (٤٥٩٨)، وابن عساكر في «التاريخ» (٤٤/٥٣). وإسناده ضعيفٌ جدّاً، فيه ابن أبي الزعيزعة، وهو منكر الحديث.

(٢) «الصمت» (١٦٩) رقم (٢٨٦)، من طريق عبدالله بن أبي بدرٍ عن يزيدَ بنِ هارونَ عن جريرٍ به.

وأخرجه أيضاً في «ذم الغيبة» (١٢٧) رقم (١٥٠)، بالإسناد نفسه.

(٣) وأخرجه وكيع في «الزهد» (٥٨٥) رقم (٣١٠) عن جريرٍ به.

وإسناده إلى الحسن صحيح، لكنه مرسل.

(٤) أخرجه في «الصمت» (١٦٩) رقم (٢٨٧)، وفي «العقوبات» (٦٣) رقم (٨٤) وغيرِهما؛ من طريق علي بن الجعد عن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم به.

(٥) وأخرجه وكيع في «الزهد» (٥٨٨) رقم (٣١٣)، وهناد في «الزهد» (٥٧٠/٢) رقم (١١٩٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٨٨/٩) رقم (٦٣٥٣)؛ كلهم عن الأعمش عن إبراهيم. وسنده صحيح.

(٦) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٥/٧) رقم (٤٥٩٧)، من طريق أبي جعفر بن أبي فاطمة عن أسد بن موسى عن جرير بن حازم عن الحسن عن أنس بن مالكٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«البلاءُ مُوَكَّلٌ بالقولِ»**. وقال: «تفرَّدَ به أبو جعفرِ بنُ أبي فاطمةَ المصري».

وهو بهذا السياق منكر:

أبو جعفر هذا لم أقف له على ترجمة، وأشار المناوي في «فيض القدير» (٢٩١/٣) =

أشارَ إليه الدَّيلَميُّ[١].

وقد أوردَ ابنُ الجوزيِّ هذا الحديثَ في «الموضُوعاتِ»[٢] مِن حَدِيثَي أبي الدَّرداءِ وابنِ مسعودٍ، ولا يَحسُنُ بِمَجمُوعِ ما ذَكَرناهُ الحكمُ عليهِ بِذلكَ.

ويَشهَدُ لِمعناهُ قولُ النبيِّ ﷺ للأَعرابيِّ ـ الذي دَخَلَ عليه يَعُودُهُ وقالَ له: «**لا بَأسَ**»، فقالَ لهُ الأعرابيُّ: بل هِيَ حُمَّى تَفُورُ... إلى آخرِهِ ـ: «**فَنَعَمْ إذاً**»[٣].

وأنشدَ القاضي ابنُ بُهْلُولٍ[٤]:

لا تَنطِقَنَّ بِما كَرِهتَ فَرُبَّمَا ... نَطَقَ اللِّسانُ بِحادِثٍ فَيَكُونُ

وقال الخرائِطِيُّ[٥]: أنشَدونا[٦]:

لا تَعبَثَنَّ بِحادِثٍ فَلَرُبَّمَا ... عَبِثَ اللِّسانُ بِحادِثٍ فَيَكُونُ

= إلى ضعفه، وهو مخالفٌ لما رواه الثقاتِ من أصحابِ جريرٍ؛ حيث جعلوا الحديثَ عن الحسنِ مرسلاً كما تقدم.

(١) «مسند الفردوس (س)» [ق٢١/ب]. (٢) «الموضوعات» (٣/٨٣، ٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام) رقم (٣٦١٦) وغيره.

(٤) أحمدُ بنُ إسحاقَ بنِ البُهلولِ بنِ حسانَ، أبو جعفرٍ التَّنُوخيّ، أنباريُّ الأصل. وليَ قضاء مدينةِ المنصورِ عشرينَ سنةً. وحدث عن أبي كريبٍ وإبراهيم بن سعيد الجوهريِّ وجماعةٍ، وروى عنه الدارقطنيُّ وابنُ شاهينَ وخلقٌ كثيرٌ. وكان ثبتاً في الحديث، متفنناً في علومٍ شتى منها الفقهُ على مذهبِ أبي حنيفةَ، تامَّ العلم باللغةِ والنحوِ على مذهب الكوفيين، واسعَ الحفظِ للشعرِ والسِّيَرِ والتفسيرِ، وكان شاعراً كثيرَ الشعرِ. توفي سنة ثمان عشرة وثلاثمائة.
انظر: «أخبار القضاة» (٣/٢٨٥)، «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٢/٦٤٦)، «تاريخ بغداد» (٤/٣٠)، «معجم الأدباء» (١/١٨٨)، «المعين» (٢٧)، و«بغية الوعاة» (١/٢٩٥).
● وعزو هذا البيت للقاضي ابن بُهلولٍ وهمٌ، إنما هو قائل البيتِ الثالث كما في «جمهرة الأمثال» (١/٢٠٧)، أما هذا البيت فقد عزاه أبو عبيد البكري في «فصل المقال» (٩٥) لأبي تمَّام.

(٥) «مكارم الأخلاق» (١٣٩).

(٦) في الأصل و«ز»: (أنشدنا)، والتصويب من «م» و«د»، وهي كذلك في المصدر.

وأنشدَ غَيرُهُ(١):

لا تَمزَحَنَّ بِما كَرِهتَ فَرُبَّما ... ضَرَبَ المُزاحُ عَلَيكَ بِالتَّحقِيقِ

٣١٢ حديث: «بَيتُ المقدِسِ أرضُ المَحشَرِ والمَنشَرِ».

ابنُ ماجَهْ في «سُنَنِه»(٢)، مِن جِهَةِ ثَورِ بنِ يزيدَ(٣) عن زِيادِ بنِ أبي سَوْدَةَ(٤) عن أخيه عُثمانَ(٥) عن مَيمُونَةَ(٦) مَولاةِ النبيِّ ﷺ قالت: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، أَفتِنا في بيتِ المقدِسِ، قال: «**أرضُ المحشَرِ والمنشَرِ، ائتُوهُ فَصَلُّوا فيهِ؛ فإنَّ صلاةً فيهِ كألفِ صلاةٍ في غَيرِهِ**» الحديثَ(٧)

وهكذا هوَ عندَ أبي عليِّ بنِ السَّكَنِ(٨) وغيرِهِ(٩) مِن حديثِ ثورٍ.

---

(١) عزاه العسكري في «الجمهرة» (٢٠٧/١) للقاضي ابن بهلول.

(٢) «السنن» (إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس) رقم (١٤٠٧)؛ من حديث إسماعيل بن عبدالله الرقي عن عيسى بن يونس عن ثور بن يزيد به.

(٣) أبو خالدٍ الحمصيُّ، ثقةٌ ثبتٌ إلا أنه يرى القَدَرَ، من السابعةِ، مات سنةَ خمسينَ، وقيل: ثلاثٍ أو خمسٍ وخمسين. ع. «التقريب» (١٣٥).

(٤) المقدسيُّ، ثقةٌ، من الثالثة. د ق. «التقريب» (٢١٩).
وسَودَة: بفتح السين والدال المهملتين. «تكملة الإكمال» (٢٤٣/٣، ٢٤٤).

(٥) المقدسيُّ، ثقةٌ، من الثالثة. بخ د ت ق. «التقريب» (٣٨٤).

(٦) ميمونةُ بنتُ سعدٍ أو سعيدٍ خادم النبيِّ ﷺ، صحابيةٌ. ٤. «التقريب» (٧٥٣) بتصرف.

(٧) وتمامُه: قلتُ: أرأيتَ أن لم أستطِعْ أن أتَحَمَّلَ إليه؟، قال: «**فتهدي له زيتاً يُسرَجُ فيه، فمن فَعلَ ذلك فهو كَمَن أتاهُ**».

(٨) عزاه له ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥٣٣/٥)،من طريق عيسى بن يونس عن ثور به.

(٩) وأخرجه ابن راهويه في «مسنده» (١٠٦/٥) رقم (٢٢١١)، وأحمد (٥٩٧/٤٥) رقم (٢٧٦٢٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٠/٤)، وعبدُالله في «زوائده» (٥٩٧/٤٥) رقم (٢٧٦٢٧)، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٣٤٤٣/٦) رقم (٧٨٣٦)، وكذا أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥٢٣/١٢) رقم (٧٠٨٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٩/٢) رقم (٦١٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٢/٢٥) رقم (٥٥)، و«الشاميين» (٢٧١/١) رقم (٤٧١)؛ كلهم من طرق عن عيسى بن يونس.
وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٦/٦) رقم (٣٤٤٨)، والطبراني في «الكبير» (٣٣/٢٥) رقم (٥٦) من طريق صدقة بن صدقة؛ كلاهما عن ثور بن يزيد به.

ورُوِيَ عن ثورٍ أيضاً بدونِ عُثمانَ[١]، وكذا هوَ عندَ أبي داودَ[٢] مِن حديثِ سعيدِ بنِ عبدِالعزيزِ[٣] عن زيادٍ، بدونِ ذكرِ أخيهِ أيضاً[٤]، وبدونِ مَحَلِّ الشاهِدِ مِنهُ.

---

(١) كما عند الطبراني في «الشاميين» (٢٧١/١) رقم (٤٧٢)، من حديث موسى بن أبي حصين الواسطي عن سعيد بن عبدالحميد الواسطي عن يزيد بن هارون عن أصبغ بن زيد عن ثورٍ به.
وإسناده ضعيف:
موسى بن أبي حصين ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٤٨١/٢)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٦٤٦/٤): «لم أعرفه»، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.
وسعيد بن عبدالحميد الواسطي لم أقف له على ترجمة.
وعليه فالصواب عن ثورٍ روايته عن زياد عن عثمان، كما رواه عيسى بن يونس وغيره عنه.
• وروي عن ثورٍ على وجهٍ ثالثٍ:
أخرجه أبو يعلى، كما في «المطالب» (١٧٧/٧) رقم (١٣٣٤)، و«الإتحاف» (٢٤/٢) رقم (٩٦١) من طريق عمرو بن حصين عن يحيى بن العلاء عن ثور بن يزيد عن زياد بن أبي سودة عن أبي أمامة قال: قالت ميمونةُ بنتُ الحارثِ زوجُ النبي ﷺ...، وذكره.
قال الحافظ: «عمرو وشيخُه ضعيفانِ جدّاً، وهذا الإسنادُ خطأ». «المطالب» (١٧٧/٧).

(٢) «السنن» (الصلاة، باب في السرج في المساجد) رقم (٤٥٧)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٤٤١/٢)؛ من حديث مسكين بن بكير عن سعيد بن عبدالعزيز عن زياد بن أبي سودةَ عن ميمونة مولاة النبي ﷺ أنها قالت: يا رسولَ اللهِ، أفتِنا في بيتِ المقدسِ، فقال: «**ائتوه فصلُّوا فيه** ـ وكانت البلادُ إذ ذاكَ حَرباً ـ **فإن لم تأتوهُ وتُصَلُّوا فيه فابعَثُوا بِزيتٍ يُسرَجُ في قَنادِيلِه**».

(٣) التَّنُوخيُّ الدمشقيُّ، ثقةٌ إمامٌ، سوَّاهُ أحمدُ بالأوزاعيِّ وقدَّمَه أبو مُسهِرٍ، لكنه اختَلَطَ في آخرِ أمرِهِ، من السابعةِ، مات سنةَ سبعٍ وستينٍ وقيلَ بعدَها وله بِضعٌ وسبعونَ. بخ م ٤. «التقريب» (٢٣٨).

(٤) وهو من هذا الطريق أيضاً في «جزء أبي مسهر» (٣١) رقم (١٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٤٢٣/٣٣)، والمصنف في «البلدانيات» (٦٤) رقم (٤).
وأخرجه ابن السكن، كما في «بيان الوهم والإيهام» (٥٣٢/٥)؛ من طريق مسكين بن بكير.
وأبو أحمد العسكري في «معرفة الصحابة»، كما في «البلدانيات» (٦٥)، من طريق =

وكذا رواهُ مُعاوِيَةُ بنُ صالحٍ[١] عن زيادٍ[٢]، لكن كَلَفظِ ابنِ ماجَهْ.

= مروان بن محمد الدمشقي.
والطبراني في «الأوسط» (٨/٢١٦) رقم (٨٤٤٥)، و«الشاميين» (١/١٩٧) رقم (٣٤٤)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٣/٤٢٣)؛ من طريق الوليد بن مسلم.
كلهم (أبو مسهر ومسكين ومروان والوليد) عن سعيد بن عبدالعزيز به.
وسعيد بن عبدالعزيز ثقةٌ، لكنه اختلط في آخر أمره.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٥٣)، و«الكواكب النيرات» (٢١٣).
وروايته هذه مخالفة للرواية الصحيحة الثابتة عن زياد بن أبي سودة من رواية ثور بن يزيد عنه.
• وله متابعةٌ عندَ البيهقيِّ في «الشعب» (٦/٥٩) رقم (٣٨٧٨) بإسنادٍ ضعيف.

(١) معاوية بن صالح بن حُدَير ـ بالمهملة مصغر ـ الحضرمي أبو عمرو وأبو عبدالرحمٰن الحمصي قاضي الأندلس، قال علي بن المديني: كان عبدالرحمٰن بن مهدي يوثقه، وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة، وقال يحيى بن معين: ليس برضا، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. «الجرح والتعديل» (٨/٣٨٢ رقم ١٧٥٠)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. «التقريب» (٦٧٦٢).

(٢) أخرج حديثه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٦٩) رقم (٦١١، ٦١٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٥/٣٢) رقم (٥٤)، و«الشاميين» (٣/١٣٧) رقم (١٩٤٧)، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٦/٣٤٤٢) رقم (٧٨٣٥)؛ كلاهما من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث عن معاوية به.
وإسناده ضعيف:
عبدالله بن صالح كاتب الليث ضعيفٌ، تقدمت ترجمته.
وهو مخالفٌ للرواية الصحيحة الثابتة عن زيادٍ بإثبات أخيه عثمانَ بينَه وبين ميمونةَ.
• وصَّوبَ رواية ثورٍ عن زيادٍ بإثبات أخيه عثمان بينه وبين ميمونة: العلائيُّ في «جامع التحصيل» (١٧٨)، والبوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٢/١٤).
• وقد قال بثبوت هذا الحديث جمعٌ من أهل العلم: كالنووي في «الخلاصة» (٣٠٦)، والعلائي في «جامع التحصيل» (١٧٨)، والعراقي في «المغني» (١/٦٦)، والسخاوي في «البلدانيات» (٦٤).
وأعله بعضهم بضعف زياد وأخيه عثمان، والصواب أنهما ثقتانِ: فقد وثَّقهما مروان بن محمد الدمشقي، وذكرهما ابن حبان في «الثقات»، وروى عن كلٍّ منهما جماعةٌ.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٣٢١) و(٧/١١١).
لكن في النفس شيءٌ من إطلاق القول بثبوته بسبب وجهٍ من النكارة في متنه أشار إليه الذهبي في «المهذب في اختصار السنن الكبير» (٢/٨٦٩)، حيث قال: «هذا خبرٌ =

٣١٣ حديث: «بَيتُ المقدِسِ طَسْتٌ مِن ذَهَبٍ مَملُوءٌ عَقارِبَ».

هوَ في «فضائِلِ بيتِ المقدسِ»[١]، مِن حديثِ إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن صفوانَ بنِ (عمرو)[٢] قال: «مَكتوبٌ في التوراةِ...»، فذَكَرَه بلَفظِ: «كأسٌ»[٣].

= منكرٌ، وكيف يسوغُ أن يُبعَثَ بِزيتٍ لِيُسرِجَه النصارى على التماثيل والصُّلبانِ! وأيضاً فالزيتُ مَنبعُه من الأرضِ المقدسة، فكيفَ يأمُرُهم أن يبعثوا به من الحجازِ مَحَلِّ عَدَمِه إلى مَعدنه! ثم إنه ﷺ لم يأمُرهم بوَقِيدٍ ولا بقناديلَ في مَسجِدِه، ولا فَعَلَه».
ولعلَّ هذا هو السببُ وراءَ قول الحافظ في الحديث: «فيه نظر». «الإصابة» (٨/ ١٣٠).
وقد أجاب المصنف في «البلدانيات» (٦٨) عن بعض ذلك بما لا يُسَلَّم. والله أعلم بالصواب.
• وفي معنى حديث الترجمة ما أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٦٧) رقم (٦٠٨)، والطبراني في «الشاميين» (٤/ ٥٤) رقم (٢٧١٤)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٢) رقم (٣٨٤٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ١٧٤، ١٧٥) و(٥/ ٣٧٩)؛ كلهم من طريق هشام بن عمار: حدثنا الوليدُ بنُ مسلم: حدثنا سعيدُ بن بشيرٍ عن قتادةَ عن عبدِالله بنِ الصامتِ عن أبي ذَرٍّ ﷺ قال: سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ فقلتُ: الصلاةُ في مسجدِكَ أفضلُ أم الصلاةُ في بيتِ المقدِسِ؟، فقال: «**الصلاةُ في مسجدي مثلُ أربعِ صلواتٍ في مسجدِ بيتِ المقدسِ، ولَنِعْمَ المصَلَّى هُوَ، أرضُ المحشَرِ وأرضُ المنشَرِ...**».
وإسناده ضعيفٌ جداً:
سعيد بن بشير ضعيف، وفي روايته عن قتادة خاصّةً غرائب ومنكرات.
وقد خولف في سياق الحديث سنداً ومتناً. والله أعلم.

(١) «فضائل بيت المقدس» لأبي بكر الواسطي (٥٩) رقم (٩٣)، من طريق كثير بن الوليد عن إسماعيل ابن عياش به.
وفي إسناده كثير بن الوليد: يكنى أبا عميرة، كما في «تهذيب الكمال» (٣/ ١٦٧)، ولم أقف له على ترجمة.

(٢) في النسخ الأربع: (عميرة)، وهو خطأ، والتصويب من المصدر.
وهو: صفوانُ بنُ عمروِ بنِ هَرِمِ السَّكْسَكِيُّ، أبو عمروٍ الحِمصيُّ، ثقةٌ، من الخامسة، مات سنةَ خمسٍ وخمسينٍ أو بعدَها. بخ م ٤. «التقريب» (٢٧٧).

(٣) وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٠٧) عن يحيى بن أبي عمرو السَّيباني (بالمهملة، وفي «المطبوع» بالمعجمة، وهو خطأ) قال: «مَثَلُ بيتِ المقدسِ في الكتبِ مَثَلُ كأسٍ من ذهبٍ مملوءٍ عقاربَ».

٣١٤ حديث: «بِئسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ «زَعَمُوا»».

الحسنُ بنُ سفيانَ في «مسندِه»، والطَّحاويُّ ـ ومن طريقه القُضاعيُّ[١] ـ، مِن جِهَةِ الوليدِ بنِ مُسلم: حدَّثنا الأوزاعيُّ: حدَّثنا يحيى [ق٦٧/أ] بنُ أبي كَثيرٍ: حدَّثني أبو قِلابَةَ: حدَّثني أبو عبدِالله رَفَعَهُ بهذا[٢].

وسَنَدُهُ صحيحٌ متصلٌ، أُمِنَ فيه مِن تدليسِ الوَليدِ وتَسوِيَته[٣].

لكنْ قد رواهُ أحمدُ في «مسنَدِه»[٤]، مِن حديثِ ابنِ المبارَكِ[٥]: أخبرَنا[٦] الأوزاعيُّ، فجعلَهُ عن أبي مَسعودٍ عُقبةَ بنِ عمروٍ البَدْرِيِّ، بَدَلَ أبي عبدِالله[٧].

وأخرجَهُ أبو داودَ في «سُنَنِه» وأحمدُ[٨]، مِن طريقِ وَكِيعٍ عن الأوزاعيِّ، فقال فيه: عن أبي قِلابةَ قال: قال أبو مسعودٍ لأبي عبدِالله، أو قال أبو عبدِالله لأبي مسعودٍ: ما سمعتَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ في «زعموا»؟، فقال، وذَكَرَهُ[٩].

---

(١) أخرجه من طريق الحسن بن سفيان: أبو نعيم في «المعرفة» (٢٩٤٩/٥) رقم (٦٨٨٥)، وعزاه له أيضاً الحافظ في «الإصابة» (٢٥٩/٧)، و«النكت الظراف» (٤٥/٣).
وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٧٣/١) رقم (١٨٥)، ومن طريقه القضاعي في «الشهاب» (٢٦٨/٢) رقم (١٣٣٥).

(٢) وأخرجه من طريق الوليد أيضاً: ابنُ أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٧٢/٥) رقم (٢٧٩٨).

(٣) تصريح الوليد بالتحديث في جميع الطبقات في إسناد الحسن بن سفيان فقط.

(٤) «المسند» (٣٠٧/٢٨) رقم (١٧٠٧٥).

(٥) أخرجه في «الزهد» (١٢٧) رقم (٣٧٧).

(٦) في «المسند»: (حدثنا).

(٧) وأخرجه من طريقه القضاعي في «الشهاب» (٢٦٩/٢) رقم (١٣٣٦)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٣٦١/١٢) رقم (٣٣٩٢).

(٨) «السنن» (الأدب، باب قولِ الرجلِ: زعموا) رقم (٤٩٧٢)، و«المسند» (٤٠٩/٣٨) رقم (٢٣٤٠٣).

(٩) وأخرجه من هذا الوجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الأدب، باب من كره أن يقول: زعموا) (٢٠٨/١٣) رقم (٢٦٣٠٧).

وكذا رواه القُضاعيُّ[١]، من طريقِ أبي عاصمٍ الضَّحَّاكِ بنِ مَخلَدٍ عن الأوزاعيِّ[٢].

قال أبو داودَ: «أبو عبدِاللهِ هذا هو حُذَيفةُ بنُ اليَمانِ»[٣]، قال شيخُنا: «كذا قال، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ أبا قِلابةَ لم يُدرِكْ حُذيفةَ[٤]، وقد صَرَّحَ في روايةِ الوليدِ بأنَّ أبا عبدِاللهِ حَدَّثَه، والوليدُ أعرفُ بحديثِ الأوزاعيِّ مِن وَكيعٍ»[٥]، وكذا مِمَّن جَزَمَ بأنه حُذَيفةُ القُضاعيُّ، وقال: إنه كان معَ أبي مَسعودٍ بالكوفةِ، وكانا يَتجالَسانِ ويَسألُ أحدُهُما الآخرَ[٦].

لكنْ ما أشارَ إليه شَيخُنا يَتَأيَّدُ بأنَّ ابنَ مَندَهْ جَزَمَ[٧] بأنه غيرُه[٨]، وقد جَزَمَ ابنُ عَساكِرَ بأنَّ أبا قِلابَةَ لم يَسمعْ مِن أبي مَسعودٍ أيضاً[٩].

ويُستَأنَسُ له بِما رواهُ الخرائِطيُّ في «المساوِئِ»[١٠] لهُ، مِن حديثِ يحيى بنِ عبدِالعزيزِ الأُرْدُنِّيِّ[١١] عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ، فقال: عن أبي قِلابَةَ

---

(١) «الشهاب» (٢/٢٦٨) رقم (١٣٣٤).
(٢) وأخرجه من طريق أبي عاصم أيضاً: البخاري في «الأدب المفرد» (٧٦٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/١٧٣) رقم (١٨٦)، وابن الأعرابي في «معجمه ـ ط دار ابن الجوزي» (٢/٨٦٩) رقم (١٨١٢).
(٣) «السنن» رقم (٤٩٧٢).
(٤) قال أبو حاتم: «أبو قلابةَ لم يدرِك زيدَ بنَ ثابتٍ». «المراسيل» (١١٠).
قلت: توفي زيد بن ثابت ﷺ سنة خمسٍ وأربعين، وقيل بعدَها، وتوفي حذيفة ﷺ سنة ستٍّ وثلاثين، فمن باب أولى أن أبا قلابة لم يدرك حذيفة ﷺ أيضاً. والله أعلم.
انظر: «تهذيب الكمال» (١٤/٥٤٣)، و«جامع التحصيل» (٢١١).
(٥) «الإصابة» (٧/٢٥٩).
(٦) «الشهاب» (٢/٢٦٨).
(٧) في الأصل و«ز»: (وجزم)، والتصويب من «م» و«د».
(٨) قال ابنُ مَندَه: «أبو عبدِاللهِ هذا: هوَ الذي روى عنه أبو نَضرة». «الإصابة» (٧/٢٥٩).
(٩) كما نقل عنه المزي في «التحفة» (٣/٤٥) رقم (٣٣٦٤).
(١٠) «مساوئ الأخلاق» (٣٠٨) رقم (٦٨٨).
(١١) أبو عبدالعزيز. روى عن: يحيى بن أبي كثير، وعبادة بن نسي. وروى عنه: الوليد بن مسلم، وعمر بن يونس اليمامي. =

عن أبي المهلَّبِ(١) ـ يعني: عَمَّهُ ـ أنَّ عبدَاللهِ بنَ عامرٍ قال: يا أبا مَسعودٍ، ما سمعتَ مِن رسولِ اللهِ ﷺ يقولُ في «زَعَمُوا»؟ قال: سمعتُه يقولُ: **«بِئسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ»**(٢).

ورِجالُهُ مُوثَّقونَ، فثَبَتَ اتِّصالُهُ، وتأكَّدَ الجزمُ بأنه عن أبي مسعودٍ(٣)

= قال أبو حاتم: «ما بحديثه بأس»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ».
والأُرْدُنِّي: بضمِّ الهمزةِ والمهمَلَةِ، بينهما راءٌ ساكنةٌ، ثم نونٌ ثقيلةٌ.
انظر: «التاريخ الكبير» (٨/٢٩١)، «الجرح والتعديل» (٩/١٧٠)، «الثقات» (٩/٢٥١)، «تاريخ دمشق» (٦٤/٣١٧)، «تهذيب التهذيب» (١١/٢٢٠)، و«التقريب» (٥٩٣).

(١) الجَرْمِيُّ البصريُّ، عمُّ أبي قِلابةَ، اسمه: عمرو أو عبدُالرحمٰنِ بنُ معاويةَ أو ابنُ عمروٍ، وقيل: النضر، وقيل: معاوية، ثقة، من الثانية. بخ م ٤. «التقريب» (٦٧٦).

(٢) وأخرجه من هذا الوجه أيضاً: البخاري في «الأدب المفرد» (٢٦٨) رقم (٧٦٣).

(٣) في هذا نظر؛ فإنَّ يحيى بن عبدالعزيز الأردني ربما أخطأ، كما جاء عن ابن حبان، وقد خولف في سياق سنده عن يحيى بن أبي كثير:
فقد أخرج الحديثَ البيهقيُّ في «الكبرى» (الشهادات، باب ما يكره من رواية الإرجاف) (١٠/٢٤٧)، قال: أخبرنا أبو عبدِاللهِ إسحاقُ بنُ محمدِ بنِ يوسفَ السُّوسيُّ: حدثنا أبو العباس محمد بنُ يعقوبَ: أنبأنا العباسُ بنُ الوليدِ بنِ مَزْيَد: أنبأنا أبي قال: سمعتُ الأوزاعيَّ قال: حدثني يحيى بنُ أبي كثير: حدثني أبو قِلابةَ الجرمي قال: قال أبو عبدِاللهِ الجرميُّ لأبي مسعودٍ، وذكره.
وإسناده إلى يحيى بن أبي كثير حسن:
إسحاق بن محمد السوسي: وثقه عبدالغافر الفارسي «المنتخب من السياق» (١٦٤)، والذهبي «تاريخ الإسلام» (٢٨/٣٩٨).
وأبو العباس هو الأصم: الإمام الحافظ المشهور.
والعباس بن الوليد بن مزيد: لا ينزل عن رتبة الصدوق. انظر: «تهذيب التهذيب» (٥/١١٥).
وأبوه الوليد بن مزيد العذري: ثقة من أثبت الناس في الأوزاعي. انظر: «التهذيب» (١١/١٣٢).
وهو مخالفٌ لما رواه يحيى الأردني عن ابن أبي كثيرٍ؛ فلم يذكر في إسناده أبا المهلَّبِ، وسمى الراويَ عن أبي مسعودٍ «أبا عبدالله الجرمي» لا «عبدالله بن عامر».
● وعلى هذا الوجه أيضاً لا يمكن الجزمُ بأنَّ الحديث عن أبي مسعودٍ ﷺ؛ فالراوي =

وفي البابِ عن يحيى بنِ هانِئٍ[(١)] عن أبيهِ[(٢)] ـ وهو أحدُ المُخَضْرَمِينَ ـ أنه قال لابنِه: «هَبْ لي مِن كَلامِكَ كَلِمَتَينِ: زَعَمَ، وسَوفَ». أخرجَهُ الخرائِطيُّ في «المساوِئِ»[(٣)] مُضافاً للحديثِ، وتَرجَمَ لهما: «كَراهَةُ إكثارِ الرَّجُلِ مِن قولِ: زَعَمُوا».

قال الخطَّابيُّ في «المعالِم»[(٤)]: «أَصلُ هذا أنَّ الرجلَ إذا أرادَ الظَّعْنَ في حاجَةٍ والسَّيرَ إلى بَلَدٍ رَكِبَ مَطِيَّةً، وسَارَ حتى يَبلُغَ حاجَتَه، فَشَبَّهَ النبيُّ ﷺ ما يُقَدِّمُ الرجلُ أمامَ كَلامِهِ ويَتَوَصَّلُ به إلى حاجَتِهِ مِن قَولِهِم: «زَعَمُوا» بالمَطِيَّةِ، وإنَّما يُقال: «زَعَمُوا» في حديثٍ لا سَنَدَ لهُ ولا يَثبُتُ، إنما هُوَ شيءٌ يُحكَى على سبيلِ البلاغِ، فَذَمَّ النبيُّ ﷺ مِن الحديثِ ما هذا سَبيلُه، وأَمَرَ بالتَّوَثُّقِ فيما يَحكِيهِ والتثَبُّتِ فيه، فلا يَروِيهِ حتى يكونَ مَعزُوّاً إلى ثَبْتٍ». انتهى. [ق٦٧/ب].

ويُؤَيِّدُهُ: **«كفى بالمرءِ كَذِباً أن يُحدِّث بِكُلِّ ما سَمِعَ»**، وسَيأتي في «الكافِ»[(٥)].

= عنه، وهو أبو عبدالله الجرميُّ: لم أظفر له بترجمة.
وإسناده منقطعٌ بين أبي قلابة وأبي عبدالله الجرمي؛ فقد قال الذهبي في «المهذب» (٤٢٦٨/٨) رقم (١٦٣٤٦): «فيه إرسال»، وأفاد محقِّقُه أنَّ في المخطوط (ضَبَّةً) تشير إلى أنَّ هذا الانقطاعَ بين أبي قلابة وأبي عبدالله الجرمي. والله أعلم بالصواب.

(١) ابن عُروةَ المُرادِيُّ، أبو داودَ الكوفيُّ، ثقةٌ، من الخامسة. د ت س. «التقريب» (٥٩٧).

(٢) هانئُ بنُ عُروَةَ بنِ الفضفاضِ المُرَاديُّ ثم الغُطَيفيُّ، تابعيٌّ مُخَضْرَمٌ، أدركَ مِن حياةِ النبيِّ ﷺ أكثرَ مِن أربعينَ سنةً. سكَنَ الكوفةَ وكان من خَوَاصِّ عليٍّ رضي الله عنه. قتلَه عبيدُالله بنُ زيادٍ وهو ابنُ بضعٍ وتسعينَ سنةً.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٣١/٨)، «الجرح والتعديل» (١٠١/٩)، «الثقات» (٥١٠/٥)، و«الإصابة» (٥٦٨/٦).

(٣) «مساوئ الأخلاق» (٣٠٨) رقم (٦٨٩)، من طريق العباس بن عبدالله الترقفيِّ عن محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري عن يحيى بن هانئ به. وإسناده صحيحٌ.

(٤) «معالم السنن» (١٣٠/٤).

(٥) انظر: رقم (٨١٦).

٣١٥ **حديث: «بَينَ العبدِ وبَينَ الكُفرِ تَركُ الصَّلاةِ».**

مسلمٌ[١] مِن حديثِ ابنِ جريجٍ عن أبي الزبيرِ أنه سمعَ جابِراً يقولُ: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**بينَ الرَّجلِ وبينَ الشِّركِ والكُفرِ تَركُ الصَّلاةِ**».

ومِن حديثِ جَريرٍ عن الأعمشِ عن أبي سُفيانَ[٢]: سمعتُ جابِراً يقولُ: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**إنَّ بَينَ الرَّجلِ**»، وذَكَرَهُ.

ورواهُ أبو داودَ والترمذيُّ وابنُ ماجَهْ[٣]، كُلُّهُم مِن حديثِ الثوريِّ عن أبي الزُّبيرِ به، وقال الترمذيُّ: إنه «حسنٌ صحيحٌ».

وكذا رواهُ حمادُ بنُ زيدٍ عن عمروِ بنِ دينارٍ عن جابِرٍ[٤] في آخَرِينَ[٥]

وفي البابِ ما سَيأتي في «**مَن تَرَكَ الصَّلاةَ**»[٦]

٣١٦ **حديث: «بَينَ كُلِّ أذانَينِ صَلاةٌ ـ ثلاثاً ـ لِمَن شاءَ».**

متفقٌ عليهِ[٧]، مِن حديثِ عبدِاللهِ بنِ بُرَيدَةَ عَن عبدِاللهِ بنِ مُغَفَّلٍ مرفوعاً بهذا.

---

(١) «صحيح مسلم» (الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة) رقم (٨٢).

(٢) طلحةُ بنُ نافِعٍ الواسِطيُّ الإسكافُ، نزلَ مكةَ، صدوقٌ، من الرابعةِ. ع. «التقريب» (٢٨٣).

(٣) «سنن أبي داود» (السُّنَّة، باب في ردِّ الإرجاء) رقم (٤٦٧٨)، و«جامع الترمذي» (الإيمان، باب ما جاء في تَركِ الصلاة) رقم (٢٦٢٠)، و«سنن ابن ماجه» (إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب ما جاء فيمن تَرَكَ الصلاة) رقم (١٠٧٨).

(٤) أخرج حديثه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٧٦/٢) رقم (٨٩٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣١٨/٣) رقم (١٧٨٣)، والطبراني في «الصغير» (٢٣١/١) رقم (٣٧٤)، والقضاعي في «الشهاب» (١٨١/١) رقم (٢٦٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٦٦/٣).

(٥) ومن حديث وهب بن منبه عن جابر: أخرجه المروزي في «الصلاة» (٨٧٥/٢) رقم (٨٨٩).
ومن حديث الحسن البصري عن جابر: أخرجه أبو يعلى (١٣٧/٤) رقم (٢١٩١).
ومن حديث عطاء عن جابر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٤٥/٧) رقم (٧٦٨٣).

(٦) انظر: رقم (١١٠٧).

(٧) «صحيح البخاري» (الأذان، باب كَمْ بين الأذانِ والإقامةِ) رقم (٦٢٤)، و(الأذان، باب بين كل أذانين صلاة) رقم (٦٢٧)، و«مسلم» (صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة) رقم (٨٣٨).

حرف التاء المُثَنَّاة

٣١٧ حديث: «التاجرُ الجَبَانُ مَحرُومٌ، والتاجرُ الجَسُورُ مَرزُوقٌ».

القُضاعِيُّ(١)، مِن حديثِ حمادِ بنِ سَلَمَةَ عن حُمَيدٍ عن أنسٍ مرفوعاً بهذا.

٣١٨ حديث: «التأنِّي مِنَ اللهِ، والعَجَلَةُ مِنَ الشَّيطانِ».

أبو بكرِ بنُ أبي شَيبةَ ـ وأبو يَعلى عنهُ ـ وابنُ مَنِيعٍ والحارِثُ بنُ أبي أُسامَةَ(٢)، كلُّهُم في «مسانِيدِهم» مِن حِديثِ سِنانِ بنِ سَعدٍ(٣) عن أنسٍ مرفوعاً بهذا.

---

(١) «الشهاب» (١/١٦٩) رقم (٢٤٣)، من طريق محمد بن منصور التستري بإسناده عن حماد به.

وهو بهذا السند موضوع:

محمد بن منصور بن جِيكان التستري كذَّبه أبو إسحاق الحبَّال. «لسان الميزان» (٧/٥٢٩).

وذكره الديلمي في «الفردوس» (٢/٧٩) رقم (٢٤٤٧)، ولم يسنده ولده. والله أعلم.

(٢) ابن أبي شيبة في «مسنده»، كما في «المطالب العالية» (١٢/١٦٩) رقم (٢٨١٤)، ومن طريقه أبو يعلى (٧/٢٤٧) رقم (٤٢٥٦)، وهو عند ابن منيع، كما في «المطالب» (١٢/١٦٩) رقم (٢٨١٤)، والحارث، كما في «بغية الباحث» (٢/٨٢٨) رقم (٨٦٨)؛ كلهم من طرق عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيبٍ عن سنان بن سعدٍ به.

(٣) كذا ذكر اسمه الحافظ في «المطالب العالية» (١٢/١٦٩)، ولكنه في «مسند أبي يعلى» و«بغية الباحث» و«إتحاف الخيرة المهرة» (٦/٣١) رقم (٥٢٦١) مذكور باسم (سعد بن سنان).

وهو: سِنانُ بنُ سعدٍ أو سعدُ بنُ سنانٍ الكنديُّ المصريُّ. روى عن أنس، وروى عنه: الليث بن سعد وابن لهيعة وغيرهما.

وثقه ابن معين وأحمد بن صالح المصري والعجلي، وقال البخاري: «صالح، مقارب =

وأخرجهُ البَيهقيُّ في «سُنَنِه»(١) وغيرِها(٢) كذلِكَ، فَسَمَّى الراوِيَ عن أنسٍ سَعدَ بنَ سِنانٍ(٣).

= الحديث»، وقال أحمد: «يشبهُ حديثُه حديثَ الحسنِ، ولا يشبهُ أحاديثَ أنسٍ»، وقال أيضاً في أحاديثِ يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ عنه عن أنسٍ: «روى خمسةَ عشرَ حديثاً منكرةً كلها، ما أعرف منها واحداً»، وقال الجوزجاني: «أحاديثه واهيةٌ، لا تشبهُ أحاديثَ الناسِ عن أنسٍ»، وقال النسائي: «ليس بثقة».
انظر: «أحوال الرجال» (١٥٤)، «معرفة الثقات» (١/٣٩٠)، «ترتيب علل الترمذي الكبير» (١٠٥)، «الضعفاء» للنسائي (١٨٨)، «الجرح والتعديل» (٤/٢٥١)، «الكامل» (٣/٣٥٥)، «تاريخ أسماء الثقات» (١٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٤٠٩).

(١) «السنن الكبرى» (آداب القاضي، باب التثبت في الحكم) (١٠/١٠٤).

(٢) وأخرجه في «الشعب» (٦/٢١١) رقم (٤٠٥٨)، و«المدخل» رقم (٨١٩).
وكذا أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٢٨) رقم (٦٨٦)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/٣٨٩)؛ فذكراه باسم (سعد بن سنان).
وإسناده ضعيف:
سنان بن سعد مختلف فيه، لكن أحاديثه عن أنسٍ خاصَّةً فيها مناكيرُ وأفرادٌ وواهياتٌ كما تقدم في ترجمته من كلام أحمد والجوزجاني. والله أعلم.
● وله شاهدٌ بلفظه أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/٤٢٨) رقم (٤٩٤)، ومن طريقه الطبراني في «الشاميين» (٣/٣١٠) رقم (٢٣٥٨)؛ من طريق كلثوم بن محمد بن أبي سدرة عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني عن أبي هريرة رضي الله عنه به مرفوعاً.
وإسناده ضعيفٌ:
كلثوم بن محمد بن أبي سدرة ضعيف. انظر: «الجرح والتعديل» (٧/١٦٤)، و«الكامل» (٦/٧٢).
وعطاء فيه كلام أيضاً، وروايته عن أبي هريرة مرسلة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/١٩٠).

(٣) قال ابن عدي: «والليث يروي عن يزيد بن أبي حبيب فيقول: عن سعد بن سنان». (٣/٣٥٦).
ونقل قوله الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣/٤٠٩) تبعاً للمزي في «تهذيب الكمال» (١٠/٢٦٦) مقرّاً له، والحديث هنا حديث الليث.
ورجح البخاري وابن حبان وابن يونس أنه (سنان بن سعد). والله أعلم بالصواب.
انظر: «ترتيب علل الترمذي الكبير» (١٠٥)، «الثقات» (٤/٣٣٦)، «الإكمال» (٤/٤٤٣)، «تهذيب الكمال» (١٠/٢٦٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٤٠٩).

وله شاهِدٌ عندَ الترمِذيِّ[١] والعَسكريِّ وغيرِهما[٢]، مِن حديثِ عبدِالمهَيمِنِ بنِ عباسِ بنِ سَهلِ بنِ سَعدٍ السَّاعِدِيِّ[٣] عن أبيهِ[٤] عن جَدِّهِ مرفوعاً بِهِ مِثلَهُ، ولَفظُه: **«الأَناةُ»**[٥]، وقال الترمذيُّ: إنه «حسنٌ غَريبٌ، وقد تَكلَّمَ بعضُهُم في عبدِالمهَيمِنِ وضعَّفَهُ مِن قِبَلِ حِفظِهِ».

وللبيهَقيِّ[٦] مِن حديثِ محمدِ بنِ سَوَاءَ[٧] عن سعيدِ بنِ سِمَاكِ بنِ حَربٍ[٨] عن أبيهِ عن عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: **«إذا تَأَنَّيتَ أَصَبتَ أو كِدتَّ تُصِيبُ، وإذا استَعجَلتَ أخطَأتَ أو كِدتَّ تُخطِئُ»**[٩]. وسعيدٌ قالَ فيه أبو حاتِمٍ: إنه مَترُوكٌ.

---

(١) «الجامع» (البر والصلة، باب ما جاء في التأني والعجلة) رقم (٢٠١٢).

(٢) وأخرجه الروياني في «مسنده» (٢٢٧/٢) رقم (١٠٩٦)، والطبراني في «الكبير» (١٢٢/٦) رقم (٥٧٠٢)، وابن عدي في «كامله» (٣٤٣/٥)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١٣١٣/٣) رقم (٣٣٠٣) وغيرهم؛ كلهم من طرق عن عبدالمهيمنِ بنِ عباسٍ به.

(٣) روى عن أبيه وعن أبي حازم بن دينار. وروى عنه أبو مصعب الزهري وعلي بن بحر وغيرهما.

ضعفه ابن معين، وقال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وتركه النسائي، وقال الساجي: «عنده نسخةٌ عن أبيه عن جدِّه فيها مناكير»، وقال ابن حبان: «ينفرد عن أبيه بأشياءَ مناكيرَ لا يتابَعُ عليها من كثرةِ وَهمه»، وقال أبو نعيم: «عبدالمهيمن بن عباس بن سهل: عن آبائه أحاديثُ منكرةٌ لا شيء»، وقال ذهبي: «واهٍ».

انظر: «التاريخ الكبير» (١٣٧/٦)، «الضعفاء» للنسائي (٢١٠)، «الضعفاء الكبير» (١١٤/٣)، «الجرح والتعديل» (٦٧/٦)، «المجروحين» (١٣٢/٢)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٠٧)، «الكاشف» (٦٧١/١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٨٣/٦).

(٤) عباس بن سهلِ بنِ سعدٍ الساعديُّ، ثقةٌ، من الرابعةِ، ماتَ في حدودِ العشرينَ وقيلَ قبلَ ذلكَ. خ م د ت ق. «التقريب» (٢٩٣).

(٥) إسناده ضعيفٌ جدّاً:

عبدالمهيمن بن عباس ضعيفٌ جدّاً كما يتبين من ترجمته، وروايته عن أبيه عن جده منكرة.

(٦) «السنن الكبرى» (آداب القاضي، باب التثبت في الحكم) (١٠٤/١٠).

(٧) محمد بنُ سَوَاء ـ بتخفيفِ الواوِ، والمدِّ ـ السَّدُوسِيُّ العَنبَريُّ، أبو الخطابِ البصريُّ المكفوفُ، صدوقٌ رُمِيَ بالقَدَرِ، من التاسعة، مات سنةَ بضعٍ وثمانينَ. خ م خد ت س ق. «التقريب» (٤٨٢).

(٨) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٥٤).

(٩) وأخرجه ابن مردويه في «جزء فيه أحاديث أبي محمد بن حيان» (٢٤٦) رقم (١٣٠)، =

وللطَّبرانيِّ والعسكريِّ والقضاعيِّ(١)، مِن حديثِ ابنِ لَهِيعَةَ عن مِشْرَح بنِ هَاعَانَ(٢) عن عُقبةَ بنِ عامرٍ مرفوعاً: «**مَن تَأَنَّى أصابَ أو كادَ، ومَن عَجِلَ أَخطَأَ أو كادَ**».

وللعسكريِّ فقط مِن حديثِ سَهلِ بنِ أَسلَمَ(٣) عن الحسنِ رَفَعهُ مُرسَلاً: «**التَّبَيُّنُ مِنَ اللهِ، والعَجَلَةُ مِنَ الشيطانِ، فتبيَّنُوا**»(٤).

قال: «والتَّبيُّنُ عندَ أهلِ اللُّغَةِ مِثلُ التَّثبُّتِ في الأمورِ والتأنِّي، وقد قَرأَ

= بلفظ: «**إذا أنت رفقت أصبت...**»، والرافعي في «التدوين» (٢٠٨/٢) بلفظ: «**إذا تثبتَّ أصبت...**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ سعيد بن سماك متروك.

(١) «المعجم الكبير» (٣١٠/١٧) رقم (٨٥٨)، و«الأوسط» (٢٥٩/٣، ٣٠٠) رقم (٣٠٨٢، ٣٢٢٠)، و«مسند الشهاب» (٢٣١/١) رقم (٣٦٢)؛ من طريق إبراهيم بن أبي الفياض عن أشهب بن عبدالعزيز عن ابن لهيعة به.
قال الطبراني: «لم يروِهِ عن عُقبةَ إلا مِشرَحُ، ولا عنهُ إلا ابنُ لَهيعةَ، ولا عنه إلا أَشهَبُ، تفرَّدَ به إبراهيمُ بنُ أبي الفيَّاضِ».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه مشرح بن هاعان: قال ابن حبان: «يروي عن عقبةَ بنِ عامرٍ أحاديثَ مناكيرَ لا يتابع عليها». «المجروحين» (٣٦٧/٢).
وابن لهيعة ضعيف أيضاً.
وإبراهيم بن أبي الفياض ضعفه الدارقطني، وقال ابن يونس: «روى عن أشهب مناكير».
انظر: «لسان الميزان» (٣٣٥/١) و(١٣٣/٤).

(٢) مِشْرَحُ ـ بكسرِ أوَّلِهِ، وسكونِ ثانِيهِ، وفتحِ ثالِثِه، وآخِرُه مُهمَلَةٌ ـ بنُ هَاعَانَ، المَعافِرِيُّ المصريُّ، أبو مُصعَبٍ، مقبولٌ، من الرابعةِ، ماتَ سنةَ ثمانٍ وعشرينَ. عخ د ت ق. «التقريب» (٥٣٢).

(٣) العَدَوِيُّ مولاهُم البصريُّ، أبو سعيدٍ، صدوقٌ، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين. ت. «التقريب» (٢٥٧).

(٤) وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٢٨) رقم (٦٨٧)، من طريق عمرَ بنِ شَبَّةَ عن سالم بِنِ نوحٍ عن يونسَ بن عُبَيدٍ عن الحسنِ به.
وإسناده إلى الحسن البصري حسن:
عمر بن شبة وسالم بن نوح صدوقان. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٠٤/٧)، (٣٨٣/٣).

بعضُهم[(١)]: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ [النساء: ٩٤]، و﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَثَبَّتُوا﴾ [الحجرات: ٦]».

ويشهَدُ لها قولُه ﷺ [ق٦٨/أ] لأَشَجِّ عَبدِالقَيسِ: «**إنَّ فيكَ خَصلَتَينِ يُحِبُّهُما اللهُ: الحِلْمُ والأَناةُ**»[(٢)]، وهو صَحيحٌ.

وقد قِيلَ[(٣)]:

قد يُدرِكُ المُتَأنِّي بعضَ حاجَتِهِ   وقد يكونُ مَعَ المُستَعجِلِ الزَّلَلُ

وقد وَرَدَ تَقييدُ ذلكَ:

فلأبي داودَ[(٤)] عَن سَعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ: «**التُّؤَدَةُ في كلِّ شيءٍ، إلا في عَمَلِ الآخِرَةِ**»[(٥)]، قال الأعمشُ: لا أعلمُ إلا أنهُ رَفَعَهُ.

---

(١) وهي قراءةُ حمزةَ والكِسائيِّ وخَلَفٍ. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/٢٥١).

(٢) أخرجه مسلم (الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائعِ الدين...) رقم (١٧).

(٣) هذا البيت للقُطامي التغلبي، واسمه: عُمَيرُ بنُ شُيَيم بنِ عمرو.
انظر: «الأغاني» (١١/٢٦)، «جمهرة الأمثال» (١/٤٨٢)، و«لباب الآداب» (١٦٢).

(٤) «السنن» (الأدب، باب في الرفق) رقم (٤٨١٠)، من طريق عفَّان بن مسلم: حدثنا عبدُالواحدِ: حدثنا سليمانُ الأعمشُ عن مالكِ بنِ الحارثِ، قال الأعمشُ: وقد سمعتُهم يذكرونَه عن مُصعَبِ بنِ سَعدٍ عَن أبيهِ، قال الأعمش: ولا أعلمه إلا عن النبيِّ ﷺ قال...، وذكره.
وأخرجه من طريقه البيهقي في «الشعب» (١١/٦) رقم (٨٠٥٤).

(٥) وأخرجه الدورقي في «مسند سعد» (١٢٦) رقم (٦٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/١٢٣) رقم (٧٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/١٣٢) رقم (٢١٣)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٠/١٩٤)؛ كلهم من طريق عفان بن مسلمٍ به.
وفي إسناده ضعف:
قول الأعمش: وقد سمعتُهم يذكرونَه عن مُصعَبِ بنِ سَعدٍ عَن أبيهِ؛ يعني: أن مالك بن الحارث وجماعةً معه ذكروا هذا الحديث عن مصعب بن سعد عن أبيه، فالواسطة بين مالك بن الحارث ومن معه وبين مصعب بن سعد مُبهَمَة، ومالك بن الحارث لا تعرف له روايةٌ عن مصعبٍ، ومن معه لا يُدرى من هم حتى يُعرَفَ هل سمعوه من مصعبٍ أم لا.
فالحاصل أنَّ في السند ضعفاً يسيراً خشية الانقطاع بين مصعبٍ وشيوخ الأعمش. =

ولِلمِزِّيِّ في تَرجَمِةِ محمدِ بنِ موسى بنِ (نُفَيع)[١] مِن «تَهذِيبِه»[٢]، عَن مَشْيَخَةٍ مِن قَومِهِ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: **«الأناةُ في كلِّ شيءٍ إلا في ثلاثٍ: إذا صِيْحَ: يا خَيلَ اللهِ اركَبِيْ، وإذا نُودِيَ بالصَّلاةِ، وإذا كانتِ الجنازَةُ»**[٣]، وهذا مُرسَلٌ[٤].

وللترمذيِّ[٥] عن عليٍّ رَفَعَهُ: **«ثلاثةٌ لا تُؤَخِّرْها: الصَّلاة إذا أَتَتْ،**

= وأما إعلال من أعله بتدليس الأعمش أو بالشك في رفعه فغير وجيه؛ لأن الأعمش ـ أولاً ـ قد صرح فيه بالسماع، ولأنه ـ ثانياً ـ نفى علمَه بعدَمِ الرَّفعِ؛ فليس فيه شكٌّ. والله أعلم.

(١) في النسخ الأربع: (بن أبي نفيع)، وهو خطأ، والتصويب من المصدر.
وهو: محمد بن موسى بن نُفَيعٍ الحارثي. روى عنه ابن أبي فديك. وقال أبو حاتم: «مجهول».
انظر: «تهذيب الكمال» (٥٣١/٢٦)، «الميزان» (٥٠/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤٢٥/٩).

(٢) «تهذيب الكمال» (٥٣١/٢٦) من طريق أبي طالبٍ العُشاري بإسناده إلى ابن أبي فُدَيكٍ عن محمد بن موسى بن نفيع الحارثي عن مَشْيَخَةٍ مِن قومه أن النبيَّ ﷺ قال: **«الأناةُ في كلِّ شيءٍ خيرٌ إلا في ثلاثٍ: إذا صِيحَ في خيلِ اللهِ فكونوا في أولِ من يَشخَصُ، وإذا نُودِيَ بالصَّلاةِ فكونوا في أول مَن يَخرُجُ، وإذا كانتِ الجنازةُ فعجِّلوا الخروجَ بها، ثم الأناةُ بعدُ خيرٌ، ثم الأناةُ بعدُ خيرٌ»**.

(٣) وأخرجه ابنُ أبي عاصِمٍ في «الآحادِ والمثاني» (٣٢٢/٥) رقم (٢٨٦٢)، من طريقِ عبدِالوهَّابِ بنِ نَجْدَةَ عن ابنِ أبي فُدَيكٍ عن محمد بن موسى بن نفيع الحارثي عن أبيه عن رجلٍ من قومه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«الأناةُ في كلِّ شيءٍ خيرٌ»**، فقط دون ذكر زيادة استثناء الثلاث.
وعبدالوهاب بن نجدة الحَوطيُّ ثقة، وفي روايته عن ابن أبي فديك هنا مخالفة لما أخرجه المزي في «تهذيب الكمال»؛ فليس فيه زيادة الاستثناء.
وإسناد «تهذيب الكمال» فيه أبو طالب العُشاري محمد بن علي بن الفتح، وهو صدوقٌ إلا أنه قد أُدخِلَ عليه أشياءُ فحدث بها عن سلامةِ باطن، ولذا قال الذهبي فيه: «ليس بحجة».
انظر: «الميزان» (٦٥٦/٣)، و«اللسان» (٣٧٥/٧).
وعليه فإن ذكر زيادة الاستثناء لا تثبت أصلاً عن ابن أبي فديك، فضلاً عن أن تكون صحيحة.

(٤) نصَّ على إرساله المزي في «تهذيب الكمال» (٥٣١/٢٦).

(٥) «الجامع» (الصلاة، باب ما جاء في الوقتِ الأولِ من الفضلِ) رقم (١٧١)، =

والجنازَة إذا حَضَرَتْ، والأَيِّم إذا وَجَدَتْ كُفْؤاً»(١)، وسَنَدُهُ حَسَنٌ.

وعندَ الغزَاليِّ(٢) عن حاتِم الأَصَمِّ(٣): «العَجَلَةُ من الشيطانِ إلا في خَمسَةٍ فإنها مِن سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ: إطعام الطعَامِ، وتَجهِيز الميِّتِ، وتَزوِيج

= و(الجنائز، باب ما جاء في تعجيل الجنازة) رقم (١٠٧٥)؛ من طريق ابن وهبٍ عن سعيدِ بنِ عبدِاللهِ الجهنيِّ عن محمدِ بنِ عمرَ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عن أبيهِ عن عليٍّ رضي الله عنه به.

(١) وأخرجه أحمد في «المسند» وعبدالله في «زوائده» (١٩٧/٢) رقم (٨٢٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٧٧/١)، وابن أبي الدنيا في «العيال» (٢٨٣/١) رقم (١٣٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٣٢/٧)، والخطيب في «التاريخ» (١٧٠/٨)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤١٤/٥٤)؛ كلهم من طرق عن ابن وهبٍ به.
وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٧٦/٢) رقم (٢٦٨٦) من طريق عبدالله بن أحمد، فسمى شيخ ابن وهب (سعيد بن عبدالرحمٰن الجمحي).
قال الحافظ: «وهو من أغلاطه الفاحشة». «التلخيص» (٤٧٥/١).
وفي إسناده ضعف:
قال الترمذي: «هذا حديثٌ غريبٌ، وما أرى إسنادَه بمتصلٍ». «الجامع» رقم (١٠٧٥).
قال عبدالحق الإشبيلي: «يقال إن عمر بن علي لم يسمع من أبيه لصغره، إلا أن أبا حاتم قال: «عمر بن علي سمع أباه، سمع منه ابنه محمد»، ولكنَّ في إسنادِ حديثِ الترمذيِّ هذا سعيدَ بن عبدالله الجهني، وذكر ابن أبي حاتم أنه مجهول». «الأحكام الوسطى» (١٢٦/٢).
وقول أبي حاتم في (عمر بن علي) في «الجرح والتعديل» (١٢٤/٦)، وقوله في (سعيد بن عبدالله الجهني) فيه أيضاً (٣٧/٤).
والحديث ضعفه الحافظ أيضاً في «الدراية» (٦٣/٢).

(٢) «إحياء علوم الدين» (١٦/٢).

(٣) حاتم بن عنوان، ويقال: حاتم بن يوسف، أبو عبدالرحمٰن الخراساني. من أهل بلخ، صحب شقيق بن إبراهيم البلخي وروى عنه، وحدث عنه: حمدانُ بنُ ذي النونِ ومحمدُ بنِ فارسٍ البلخيانِ وغيرهما. عُرِفَ بالزهدِ والتقلُّلِ، واشتهر بالورَعِ والتقشُّفِ، وله كلامٌ مُدَوَّنٌ في الزهدِ والحِكَمِ، حتى كان يقال: حاتَمُ الأصمُّ لقمانُ هذه الأمةِ. توفي سنة سبعْ وثلاثينَ ومائتينِ.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٠/٣)، «طبقات الصوفية» (٨٦)، «حلية الأولياء» (٨٣/٨)، «تاريخ بغداد» (٢٤١/٨)، «صفة الصفوة» (١٦١/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٨٤/١١).

البِكرِ، وقَضاء الدَّينِ، والتَّوبَة مِنَ الذَّنبِ»[١]

٣١٩ حديث: «التائِبُ مِنَ الذَّنبِ كَمَنْ لا ذَنبَ لَهُ».

ابنُ ماجَهْ والطَّبَرانيُّ في «الكَبيرِ» والبيهَقيُّ في «الشُّعَبِ»[٢]، مِن طريقِ أبي عُبَيدَةَ بنِ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ[٣] عن أبيه رَفَعَهُ بهذا[٤]

---

(١) ذكره السبكي في «طبقات الشافعية» (٣٠٩/٦) ضمن أحاديث «الإحياء» التي لم يجد لها إسناداً.

(٢) «سنن ابن ماجه» (الزهد، باب ذكر التوبة) رقم (٤٢٥٠) من طريق محمد بن عبدالله الرقاشي، و«المعجم الكبير» (١٠/١٨٥) رقم (١٠٢٨١)، من طريق معلَّى بن أسدٍ.
وأما البيهقيُّ فلم أقف على الحديث عنده في «الشعب»، لكنه أخرجه في «الكبرى» (الشهادات، باب شهادة القذف) (١٠/١٥٤)، من طريق الرقاشي أيضاً.
كلاهما (الرقاشي ومعلى) عن وهيب بن خالد عن معمر عن عبدالكريم بن مالكٍ الجزري عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعودٍ به.

(٣) أبو عُبيدةَ بنُ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ، مشهورٌ بكُنيتِه والأشهرُ أنه لا اسمَ له غيرُها ويقال: اسمُه عامرٌ، كوفيٌّ ثقةٌ، من كبارِ الثالثةِ، ماتَ بعدَ سنةِ ثمانينَ. ع. «التقريب» (٦٥٦).

(٤) وأخرجه الدارقطني في «العلل» (٢٩٧/٥)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٣٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٠/٤)، والقضاعي في «الشهاب» (٩٧/١) رقم (١٠٨)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢٤٧/١)؛ كلهم من طريق محمد بن عبدالله الرقاشي عن وهيب به.
قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديثٍ رواه ابنُ ثورٍ عن معمرٍ عن عبدِالكريم الجزريِّ عن أبي عبيدةَ بنِ عبدِاللهِ عن ابنِ مسعودٍ قال: «الندمُ توبةٌ؛ التائبُ من الذنبِ كمَن لا ذنبَ له».
قال أبي: هذا خطأٌ، إنما هو: عبدُالكريم عن زيادِ بنِ الجراح عن ابنِ مَعقِلٍ قال: دخلتُ مع أبي على ابنِ مسعودٍ». «العلل» (١٣٠٩/ المسألة: ١٩١٨).
وقال الدارقطنيُّ (العلل ٥/ ٢٩٧): «يرويهِ عبدُالكريم الجزريِّ واختلف عنه:
فرواه وهيبُ بنُ خالدٍ عن معمرٍ عن عبدِالكريم عن أبي عبيدةَ عن عبدِاللهِ مرفوعاً...
وعندَ عبدِالكريم فيه إسنادٌ آخرُ: عن زيادِ بنِ الجرَّاحِ عن عبدِاللهِ بنِ مَعقلٍ عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً.
وهو أصحُّ من حديثِ أبي عبيدةَ. قاله ابنُ عيينةَ والثوريُّ وغيرُهما عن عبدِالكريم».
قلتُ: الحديث بهذا الإسناد الذي صوَّبه أبو حاتم والدارقطني قد رواه جماعةٌ عن عبدالكريم بن مالك الجزري على هذا الوجه، ومنهم: =

= ١ ـ سفيان الثوري: أخرج حديثه ابن الجعد (٢٦٤) رقم (١٧٣٨)، وأحمد (٣٧/٦) رقم (٣٥٦٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣٧٤/٣)، وابن ماجه في «سننه» رقم (٤٢٥٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٥٤/١٠)، وغيرهم.
٢ ـ سفيان بن عيينة: أخرج حديثه الحسين المروزي في «زوائده على الزهد» لابن المبارك (٣٦٨) رقم (١٠٤٤)، والحميدي في «مسنده» (٥٨/١) رقم (١٠٥)، ومن طريقه الحاكم في «مستدركه» (٢٧١/٤) رقم (٧٦١٢)، والبزار في «مسنده» (٣١٠/٥) رقم (١٩٢٦)، وأبو يعلى (٣٨٠/٨) رقم (٤٩٦٩).
٣ ـ زهير بن معاوية: أخرج حديثه الطيالسي في «مسنده» (٢٩٨/١) رقم (٣٨٠)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٢٩١/٤) رقم (٦٩٦٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١٥٤/١٠).
٤ ـ فرات بن سلمان الجزري: وحديثه عند أحمد في «المسند» (١١٣/٧) رقم (٤٠١٢).
٥ ـ عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان: حديثه عند الطبراني في «الأوسط» (٤٤/٧) رقم (٦٧٩٩).
كلهم عن عبدالكريم بن مالك الجزري عن زيادٍ عن عبدالله بن معقل بن مُقَرِّنٍ عن ابن مسعودٍ ﷺ مرفوعاً: «**النَّدَمُ تَوبَةٌ**».
وهو هذا الحديثُ نفسُه كما يشيرُ إليه كلام أبي حاتمٍ والدارقطنيِّ.
وانظر أيضاً: «علل الدارقطني» (١٩٠/٥).
وتجدر الإشارة هنا إلى أن زياداً شيخَ عبدالكريم الجزري قد اختُلِف فيه؛ فقال بعض الرواة عن عبدالكريم: زياد بن الجراح، وقال بعضهم: زياد بن أبي مريم.
والراجح أنه زياد بن الجرَّاح؛ كما قال ابن معين «الدوري» (٤٧٧/٤)، وأبو حاتم «العلل» (المسألة: ١٧٩٧) و«الجرح» (٥٢٨/٣)، والدارقطني (العلل ٢٩٧/٥)، والخطيب في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (٢٣٨/١ ـ ٢٤٦)، وقد أطنب رحمه الله في ذكر الخلاف فيه ورجح أنه ابن الجراح، وأتى بما لا مزيد عليه.
قال الحافظ: «ويُحَرَّرُ مِن كلامِ أهلِ حَرَّانَ أنَّ راويَ حديثِ «الندم توبة» هو زيادُ بن الجراح».
وانظر أيضاً: «تهذيب الكمال» (٥١١/٩) وما بعدها، و«تهذيب التهذيب» (٣٣١/٣).
وعليه فإنَّ الصحيح في إسناد الحديث أنه عن عبدالكريم الجزري عن زياد بن الجراح عن عبدالله بن معقل عن ابن مسعود، والصواب في متنه أنه «**الندم توبة**». والله أعلم.
قال البيهقيُّ ـ عقب إخراجه لحديث معمر عن عبدالكريم الجزري بلفظ: «**التائب من الذنب كمن لا ذنب له**» ـ: «كذا قال، وهو وَهمٌ، والحديثُ عن عبدِالكريمِ عن =

ورِجالُه ثِقاتٌ، بل حَسَّنَهُ شَيخُنا[١] ـ يعني: لِشَواهِدِهِ ـ، وإلا فأبو عُبَيدَةَ جَزَمَ غيرُ واحِدٍ بأنه لم يَسمَعْ مِن أَبيهِ[٢]

ومِن شَواهِدِهِ: ما أخرَجَهُ البيهَقيُّ[٣] عن أبي عِنَبَةَ الخَولانيِّ[٤]، وابنُ أبي الدُّنيا[٥] عنِ ابنِ عباسٍ[٦]، وعندَه فيهِ من الزِّيادَةِ: «**والمستَغفِرُ مِنَ الذنبِ**

= زيادِ بن أبي مريمَ عن عبدِالله بنِ مَعقِلٍ عن عبدِالله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه كما تقدمَ».

(١) «فتح الباري» (١٣/٤٧١).

(٢) كأبي حاتم، والترمذي، وابن حبان.
انظر: «المراسيل» (٢٥٦)، «جامع الترمذي» (حديث رقم ١٧)، «الثقات» (٥/٥٦١)، «جامع التحصيل» (٢٠٤)، «تحفة التحصيل» (١٦٥)، و«تهذيب التهذيب» (٥/٦٥).

(٣) «السنن الكبرى» (الشهادات، باب شهادة القذف) (١٠/١٥٤)، من طريق عثمانَ بنِ عمرَ الضبِّيِّ عن عثمان بن عبدالله الشاميِّ عن بقيةَ بنِ الوليدِ: حدثنا محمدُ بن زِيادٍ الألْهانيُّ قال: سمعتُ أبا عِنَبة الخولانيَّ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول...، وذكره.
وهو بهذا السند موضوع:
عثمان بن عبدالله الشامي: هو عثمان بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان، قال ابن عدي: «له أحاديثُ موضوعاتٌ» «الكامل» (٥/١٧٧)، وقال الدارقطني: «يضع الأباطيل على الشيوخِ الثقات» (اللسان ٥/٣٩٧)، وقال الحاكم: «كذابٌ» (سؤالات السجزي/ ٨٢).

(٤) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (١٣٣).

(٥) «التوبة» (٨٦) رقم (٨٥)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٩/٣٦٢) رقم (٦٧٨٠)، من طريق سلم بن سالم عن سعيد بن عبدالجبار الحمصيِّ عن عاصمٍ الجذامي عن عطاء عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما به مرفوعاً.

(٦) وأخرجه الدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٣/٢٩٧) رقم (٢٧١٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/١٥٤)، وابن عساكر في «التاريخ» (٥٤/٧٢)؛ من طريق سلم بن سالم به.
وإسناده ضعيف جداً، وهو بهذا السياق منكر:
عاصم الجذامي، قال الذهبي: «لا يُعرَفُ». «الميزان» (٢/٣٥٨).
وسعيد بن عبدالجبار الحمصي، قال ابن المديني: «لم يكن بشيء، كان يحدثنا بالشيء فأنكرنا عليه بعد ذلك فجَحَدَ»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي: «عامَّةُ حديثِه مما لا يتابَعُ عَلَيهِ»، ورماه بعضهم بالكذب. =

وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَيهِ كالمستَهزِئِ بِرَبِّه، ومَن آذى مُسلِماً كان عليه من الإثم مثلُ كذا وكذا»، وسَنَدُهُ ضَعيفٌ؛ فيه مَنْ لا يُعرَفُ، ورُوِيَ مَوقوفاً[1]، قال المنذِريُّ: «ولعلَّهُ أَشبَهُ»[2]، بل هوَ الرَّاجِحُ[3].

ولأبي نُعَيم في «الحليةِ» والطبرانيِّ في «الكبيرِ»[4]، مِن حديثِ ابنِ أبي سعيدٍ الأنصارِيِّ[5] عن أبيه[6] مرفوعاً: «**النَّدَمُ تَوبَةٌ، والتائِبُ مِنَ الذَّنبِ كَمَنْ لا ذَنبَ لَهُ**»[7]، وسَنَدُه ضَعيفٌ.

= انظر: «الضعفاء» للنسائي (١٨٩)، و«تهذيب التهذيب» (٤٧/٤).
وسلم بن سالم البلخي ضعيفٌ أيضاً. انظر: «اللسان» (١٠٧/٤).
وجاء من وجه آخر موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما، ورجحه المنذري والمصنف كما هنا.
وقال ابن رجب: «رفعه مُنكرٌ، ولعله موقوفٌ». «جامع العلوم والحكم» (٣٩٥).

(١) لم أقف على هذه الرواية الموقوفة.
(٢) «الترغيب والترهيب» (٤٩/٤).
(٣) ورجح وقفه أيضاً الحافظ في «الفتح» (٤٧١/١٣).
(٤) «حلية الأولياء» (٣٩٨/١٠)، و«المعجم الكبير» (٣٠٦/٢٢) رقم (٧٧٥)؛ من طريق دُحَيم عن ابن أبي فُدَيكٍ عن يحيى بنِ أبي خالدٍ عن ابنِ أبي سعدٍ الأنصاريِّ عن أبيه به.
(٥) كذا وقع اسمه في «الحلية» وفي «نوادر الأصول» (٧٦٠/٢)، وهو كذلك في جميع النسخ وفي «الأجوبة المرضية» (٨٨/١).
لكنه في «المعجم الكبير»، و«الجرح والتعديل» (٣٢١/٩)، و«الاستيعاب» (١٦٦٩/٤)، و«الإصابة» (١٧٤/٧) وغيرها مذكور باسم (ابن أبي سعد).
قال أبو حاتم: «ابن أبي سعدٍ مجهول». «الجرح والتعديل» (٣٢١/٩).
(٦) أبو سعيد الزُّرَقيُّ الأنصاريُّ، وقيل: أبو سَعدٍ، صحابيٌّ، اسمُه عُمارةُ بنُ سَعيدٍ أو بالعكسِ، وقيل: عامِرُ بنُ مسعودٍ، وهو خطأ. س ق. «التقريب» (٦٤٤) بتصرف.
وانظر: «الاستيعاب» (١٦٦٩/٤)، و«الإصابة» (١٧٤/٧).
(٧) وأخرجه الحكيم الترمذي في «النوادر» (٧٦٠/٢) رقم (١٠٣٠) من طريق ابن فديك به، وأبو نعيم أيضاً في «المعرفة» (٢٩٠٩/٥)، من طريق الطبراني.
وإسناده ضعيف:
ابن أبي سعد ويحيى بن أبي خالد مجهولان.
وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث فقال: «يحيى بنُ أبي خالدٍ مجهولٌ، وابنُ أبي سعدٍ مثله، وهو حديثٌ ضعيفٌ». «العلل» (ص: ١٢٩٤/ المسألة: ١٨٨٩).

وللدَّيلَميِّ[١] عن أنسٍ جُملَةُ الترجَمَةِ، وزادَ: «**وإذا أحبَّ اللهُ عبداً لم يَضُرَّه ذَنبٌ**»[٢]

ولابنِ أبي الدُّنيا[٣] مِن طريقِ الشَّعبيِّ من قولِهِ جُملَة الترجَمَةِ، ثمَّ تلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢][٤]

٣٢٠ حديث: «**تُبصِرُ القَذاةَ[٥] في عَينِ أخيكَ، وتَنسى الجِذْلَ[٦] في عينِكَ**».

---

(١) «الفردوس» (٧٧/٢) رقم (٢٤٣٢)، ولم يسنده ولده.
قال المصنف في «الأجوبة المرضية» (٨٨/١): «وهو في مسند الفردوس عن أنس بلفظ...، لكنه لم يعزه إلى أحدٍ، ولا وقفت على سنده بعدُ».

(٢) أخرجه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٥٦/٣) من طريق أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك عن أحمد بن محمود بن خرزاذ عن سعيد بن عبدالله عن أحمد بن زكريا عن أبيه عن أنسٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيف:
الراوي عن أنس: اسمه زكريا بن مهران (كما جاء مصرحاً باسمه في إسناد آخر)، ولم أقف له على ترجمة.
وابنه أحمد بن زكريا: لم أقف له على ترجمة كذلك.
وأما سعيد بن عبدالله: فهو الأنباري، قال الدارقطني: «لا بأس به». «سؤالات الحاكم» (١١٧).
وأحمد بن محمود بن خرزاذ: وثقه الخطيب. «التاريخ» (١٥٧/٥).
والحديث ضعفه الألباني في «الضعيفة» رقم (٦١٥).

(٣) «التوبة» (١٣٧) رقم (١٨٣) من طريق علي بن الجعد، وهو في «مسنده» (٢٦٦) رقم (١٧٥٦) عن سفيان الثوري عن الشعبي به.

(٤) وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٧٠/٩) رقم (٦٧٩٩)، من طريق الثوري عن الشعبي أيضاً.
وأخرجه وكيع في «الزهد» (٥٤٢) رقم (٢٧٨) من طريق الثوري عن عاصم الأحول عن الشعبي.
وأبو نعيم في «الحلية» (٣١٨/٣)، من طريق قيس بن الربيع عن عاصم عن الشعبي.
وإسناد وكيع صحيحٌ متصلٌ، أما إسناد علي بن الجعد ففيه انقطاع بين الثوري والشعبي، وأما إسناد أبي نعيم ففيه ضعف لحال قيس بن الربيع. والله أعلم.

(٥) كذا في الأصل و«ز» و«م»، وفي «د»: (القذى).

(٦) الجِذْلُ: فيه لغتان؛ بفتح الجيم وكسرها، وهو: أصل الشجرة يُقطَعُ، وربما جُعِل =

البيهقيُّ في «الشعبِ» والعَسكَرِيُّ[١]، مِن حديثِ محمدِ بنِ حِمْيَرٍ[٢] عن جَعفرِ بنِ بُرْقانَ[٣] عن يزيدَ بنِ الأصمِّ[٤] عن أبي هريرةَ رَفَعَهُ بلَفظِ: «**يُبصِرُ أحدُكُمُ القَذاةَ في عَينِ أخيهِ، ويَنسى الجِذْعَ ـ أو الجِذْلَ ـ في عينِهِ**»[٥].

ومن حديثِ أبي الأَشهَبِ[٦] عن الحسَنِ البصريِّ أنه قالَ: «يا ابنَ آدمَ،

= العود جذلاً. «النهاية» (١/١٨٧).

(١) «شعب الإيمان» (٩/١١٢) رقم (٦٣٣٧).

(٢) ستأتي ترجمته في أثناء تخريج الحديث.

(٣) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٩٦)، وهو صدوق في غير الزهري.

(٤) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٩٤)، وهو ثقة.

(٥) وأخرجه ابن صاعد في زوائده على «الزهد» لابن المبارك (٧٠) رقم (٢١٢)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الحظر والإباحة، باب الغيبة) (١٣/٧٣) رقم (٥٧٦١)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢٥٨) رقم (٢١٧)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٩٩)، وأخرجه القضاعي في «الشهاب» (١/٣٥٦) رقم (٦١٠)؛ كلهم من طرق عن محمد بن حمير به.
وأخرجه أحمد في «الزهد» (١٧٨)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٣٠) رقم (١٩٤) من طريق كثير بن هشام، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٠٧) رقم (٥٩٢) من طريق مسكين بن بكير؛ كلاهما عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً من قوله.
والصواب فيه الوقف:
محمد بن حمير وإن كان صدوقاً على الأرجح إلا أنه مختلف في توثيقه؛ فقد قال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به» «الجرح» (٧/٢٤٠)، وقال الدارقطني: «وثقه بعضُ مشايِخِنا وجَرحَهُ بعضهم» «سؤالات الحاكم» (٢٧٢)، وقال الذهبي: «له غرائبُ وأفرادٌ» «الميزان» (٣/٥٣٢).
وأما كثير بن هشام الكلابي فهو أقوى منه وأوثق. انظر: «تهذيب التهذيب» (٨/٣٨٤).
إضافةً إلى أنه مكثرٌ ومعروفٌ بالروايةِ عن جعفرِ بنِ بُرقان، قال عنه العجلي: «من أروى الناس لجعفر بن برقان». «معرفة الثقات» (٢/٢٢٦).
وعليه فإن الصحيح في الحديث وقفه على أبي هريرة رضي الله عنه، ورفعه شاذٌّ. والله أعلم.

(٦) جعفرُ بنُ حَيَّانَ السَّعديُّ، أبو الأَشهَبِ العُطارِدِيُّ البصريُّ، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، من السادسةِ، مات سنةَ خمسٍ وستينَ وله خمسٌ وتسعونَ سنةً. ع. «التقريب» (١٤٠).

تُبصِرُ القَذاةَ(١) في عَينِ أخيكَ، [ق٦٨/ب] وتَدَعُ الجِذْعَ مُعتَرِضاً في عينِكَ»(٢)

وللبيهَقيِّ في «الشُّعَبِ»(٣) عن ابنِ (عمرو)(٤) مِن قولِهِ: «كفى مِنَ الغَيِّ ثلاثٌ: أن تُبصِرَ مِنَ الناسِ ما يَخفى عَليكَ مِن نَفسِكَ، وأن تَعِيبَ عليهِ فيما يَأتي، وتُؤذِيَ جَليسَكَ بما لا يَعنِيكَ»(٥)، قال: «ورُوِيَ مَعناهُ عن عُمَرَ»(٦)

---

(١) كذا في النسخ الأربع، وفي المصادر جميعها: (القذى).

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٦٩) رقم (٢١١)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٣٣) رقم (٢٠٢)، وهو أيضاً عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٩١/١٩، ٤٨٢) رقم (٣٦٤٣٨، ٣٦٧٨٣) من طريق عفان وأبي أسامة، وأحمد في «الزهد» (٢٨٥) من طريق عبدالصمد؛ كلهم عن أبي الأشهب عن الحسن به. وإسناده صحيح.

(٣) «شعب الإيمان» (١١٠/٩) رقم (٦٣٣٥)، من طريق الحاكم عن أبي العباس الأصم عن أبي بكر الصاغاني عن أبي الجَوَّابِ عن عمارٍ عن أبي نَصرٍ عن هلالِ بنِ يِسافٍ عن عبدِالله بنِ عمروٍ به.
وإسناده حسن:
أبو الجوَّابِ الأحوص بن جواب الضبي الكوفي: صدوق. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٦٨/١).
وعمار: هو ابن رُزَيقٍ الضبي الكوفي، وهو ثقة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٥٠/٧).
وأبو نصر: الظاهر أنه عبدالله بن عبدالرحمٰن الضبي الكوفي؛ فهو من طبقة شيوخ عمار، وله رواية عن هلال بن يساف في «مصنف ابن أبي شيبة» (١٧٤٣٠)، وهو ثقة. «التهذيب» (٢٦٢/٥).
وهلال بن يِساف ثقة من رجال مسلم. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧٦/١١).

(٤) في النسخ الأربع: (ابن عمر)، وهو خطأ، والتصويب من المصدر.

(٥) في الأصل و«م»: (يغنيك) بالغين المعجمة، والتصويب من «ز» و«د»، وهي كذلك في المصدر.

(٦) أخرجه في «الشعب» (١٩٧/١١) رقم (٨٣٩٨)، من طريق حماد بن زيد عن ليثٍ عن مجاهد قال: قال عمرُ بن الخطابِ ﷺ: «ثلاثٌ من الغيِّ: أن تَجدَ على الناسِ فيما تأتي، وترى من الناسِ ما يخفى عليك من نفسِك، وأن تؤذيَ جليسَك فيما لا يَعنيكَ».
وإسناده ضعيف:
ليث: هو ابن أبي سليم، وقد اختلط جدّاً ولم يتميز حديثه فترك.
وفيه انقطاع بين مجاهد وعمر ﷺ. انظر: «المراسيل» (٢٠٤).

ومما قيل[١]:

أرى كُلَّ إنسانٍ يَرَى عَيبَ غَيرهِ ... ويَعمَى عَنِ العيبِ الذي هُوَ فيهِ
ولا خَيرَ فِيمَنْ لا يَرَى عَيبَ نَفسهِ ... ويَعمَى عَنِ العَيبِ الذي بِأَخِيهِ

٣٢١ حديث: «تَجِدونَ مِن شَرِّ الناسِ ذا الوَجهَينِ؛ يأتي هؤلاءِ بِوَجهٍ وهؤلاءِ بِوَجهٍ».

متفقٌ عليهِ[٢] عن أبي هُريرَةَ.

٣٢٢ حديث: «تَحتَ البحرِ نارٌ».

في «**البحر**»[٣] مِن «الموَحَّدَةِ».

٣٢٣ حديث: «تَحتَ كُلِّ شَعرَةٍ جَنابَةٌ».

أبو داودَ والترمذيُّ وابنُ ماجَه[٤]، عن أبي هريرةَ بهِ مرفوعاً[٥]، وقال

---

(١) عزاهما ابن حبان في «روضة العقلاء» (١٢٦) لمحمد بن منصور الكريزي، ولكن البيت الثاني:

وما خيرُ مَن تَخفَى عليه عيوبُهُ ... ويبدو له العيبُ الذي لأخيهِ

وعزاهما الحافظ في «الدرر الكامنة» (٧٧/٦) لابن البزارِ الإسكندرانيِّ، والبيت الثاني مختلفٌ أيضاً.

(٢) البخاري (الأدب، باب ما قيل في ذي الوجهين) رقم (٦٠٥٨)، ومسلم (الفضائل، باب خيار الناس) رقم (٢٥٢٦).

(٣) تقدم برقم (٢٨٨).

(٤) «سنن أبي داود» (الطهارة، باب في الغسل من الجنابة) رقم (٢٤٨)، و«جامع الترمذي» (الطهارة، باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة) رقم (١٠٦)، و«سنن ابن ماجه» (الطهارة وسننها، بابٌ تحت كل شعرة جنابة) رقم (٥٩٧)؛ من طرقٍ عن الحارثِ بنِ وَجيهٍ عن مالكِ بنِ دينارٍ عن محمدِ بنِ سِيرينَ عن أبي هريرة ﷺ به مرفوعاً.

(٥) وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (٢٧٨/٣) رقم (٤٢٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢١٦/١)، وابن عدي في «كامله» (١٩٢/٢)، والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٢٥١/٥) رقم (٥٣٢٦)، وتمام في «فوائده» (٣٤١/١) رقم (٨٦٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١٧٥/١، ١٧٩)؛ كلهم من طرق عن الحارث بن وجيهٍ به.

=

أبو داود: إنه ضَعيفٌ(١)

= وهو بهذا السياق منكر:
الحارث بن وجيه ضعيف. انظر: «التقريب» (١٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٤١/٢).
والحديث: قال الشافعي: «ليس بثابت»، وأنكره البخاري. انظر: «السنن الكبرى» (١٧٩/١).
وقال أبو داود: «الحارثُ بنُ وجيهٍ حديثُه منكرٌ، وهو ضعيف».
وقال أبو حاتم: «هذا حديثٌ منكرٌ، والحارث ضعيفٌ». «العلل» (٢٢٢).
وقال الترمذي: «حديث الحارث بن وجيهٍ حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخٌ ليس بذاك».
وأنكره العقيليُّ وابنُ عديٍّ أيضاً.
• وسئل عنه الدارقطنيُّ فقال: «يرويه الحارثُ بن وجيهٍ عن مالكِ بنِ دينارٍ عن محمدِ بنِ سِيرينَ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ، وغيرُه يرويه عن مالكِ بنِ دينارٍ عن الحسنِ مرسَلاً.
ورواه أبانُ العطارُ عن قتادةَ عن الحسنِ عن أبي هريرةَ، ولا يصحُّ مسنداً». «العلل» (١٠٣/٨).
ورواية الحسن المرسلة أخرجها عبدالرزاق في «المصنف» (٢٦٢/١) رقم (١٠٠٢)، وأبو نعيم الفضل بن دكين في «الصلاة» (١٠٩) رقم (٩٣)؛ من طريق الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن به مرسلاً. وإسناده على شرط مسلم.
• ويروى هذا المعنى مرفوعاً من حديث علي وعائشة وأبي أيوب وأنس ﷺ، ولا يصح.
انظر: «علل الدارقطني» (٢٠٧/٣)، «ذخيرة الحفاظ» رقم (٢٨٦٠)، «بيان الوهم والإيهام» (٢٧٨/٤)، «خلاصة الأحكام» (١٩٥/١)، «تنقيح التحقيق» للذهبي (٧٥/١)، «البدر المنير» (٥٧٥/٢)، «التلخيص الحبير» (٣٨١/١) رقم (١٩٠)، «إتحاف الخيرة المهرة» (٤٠٥/٧)، «سبل السلام» (٩٢/١)، و«السلسلة الضعيفة» رقم (٩٣٠، ٣٨٠١).
• لكنه صحَّ موقوفاً على غير واحدٍ من الصحابة ﷺ وغيرهم.
انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (الطهارة/ من كان يقول: بالغ في غسل الشعر) (٣٠/١)، و«تهذيب الآثار ـ مسند علي» (٢٨١/٣).

(١) تقدم نقل كلام أبي داود وأنه قال: «الحارثُ بنُ وجيهٍ حديثُه مُنكَرٌ، وهو ضعيفٌ»، فالظاهرُ أنَّ أبا داودَ رَحِمَهُ اللهُ حكم على الحديث بالنكارةِ، وأما حكمُه بالضعفِ فإنما هو على راويهِ الحارثِ بنِ وجيهٍ، وهذا ما فهمه البيهقيُّ من كلامِه حيث نقلَ عن أبي داودَ أنه أنكرَه. والله أعلم.

٣٢٤ حديث: «التحَدُّثُ بالنِّعَمِ شُكرٌ».

أحمدُ والطبرانيُّ[(١)] وغيرُهما[(٢)]، مِن حديثِ أبي عبدِالرَّحمٰنِ الشاميِّ[(٣)] عن الشعبيِّ عن النعمانِ بنِ بشيرٍ بهِ مرفوعاً[(٤)].

---

(١) الحديث أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائده على المسند» (٣٠/٣٩٠، ٣٩٢) رقم (١٨٤٤٩، ١٨٤٥٠) و(٣٢/٩٥، ٩٦) رقم (١٩٣٥٠، ١٩٣٥١)؛ من طريق الجرَّاح بن مَلِيح الرؤاسي عن أبي عبدالرحمٰن الشامي به.
وأما الطبراني فلم أقف على حديثه، لكن عزاه له الهيثمي في «المجمع» (٥/٣٩٢).

(٢) وأخرجه بهذا اللفظ: ابنُ أبي الدنيا في «الشكر» (٢٥) رقم (٦٤)، ومن طريقه القضاعي في «الشهاب» (١/٦١) رقم (٤٤)، والبيهقي في «الشعب» (٦/٢٤٢) رقم (٤١٠٥)، وهو أيضاً عند البزار في «مسنده» (٨/٢٢٦) رقم (٣٢٨٢)، والقضاعي في «الشهاب» (١/٦١) رقم (٤٥)، والبيهقي في «الشعب» (١١/٣٧٧) رقم (٨٦٩٨)؛ كلهم من طرقٍ عن الجراح بن مليح الرؤاسي عن أبي عبدالرحمٰن الشامي به.

(٣) وقعت تسميته عند الدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٤/٣٢٧) رقم (٤٣٨٦)، وعند القضاعي أيضاً (القاسم بن الوليد).
والقاسم بن الوليد أبو عبدالرحمٰن: روى عن الشعبي وروى عنه الجراح، لكنه هَمْدانيٌّ كوفيٌّ وليس شامياً، ولم أقف على شيءٍ في ترجمته يشير إلى سبب هذه النسبة، فلعلَّ نسبته إلى الشام وهمٌ من بعض الرواة؛ إذ لم تقع هذه النسبة في جميع أسانيد الحديث. والله أعلم.
والقاسم: وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ ويخالف»، وقال الحافظ: «صدوق يغرب».
انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٣٥٠)، «معرفة الثقات» (٢/٢١٣)، «الجرح والتعديل» (٧/١٢٢)، «الثقات» (٧/٣٣٨)، و«التقريب» (٤٥٢).

(٤) في إسناده ضعف:
الجراح بن مليح الرؤاسي أبو وكيع: فيه لين وله أوهام. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٥٨).
والقاسم بن الوليد في حديثه شيءٌ من الأخطاء والغرائب، فيتقى ما يتفرد به. والله أعلم.
• ويشهد لهذا المعنى ما أخرجه أحمد في «مسنده» (٤١/١٤٢) رقم (٢٤٥٩٣)، وابن راهويه (٢/٢٦٨) رقم (٧٧٤)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١١١) رقم (٣٦٦)، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (٦٣) رقم (٨٣)؛ كلهم من طرق عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن عائشةَ ﵂ أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: =

٣٢٥ حديث: «تحسِين المرأةِ الشَّيءَ لِزَوجِها».

روى ابنُ مَندَهْ في «معرفةِ الصَّحابَةِ»[(١)]، من حديثِ ابنِ لَهيعَةَ عن عبدِاللهِ بنِ هُبَيرَةَ[(٢)] عن سَهلَةَ بنَةِ سَعدٍ السَّاعِدِيَّةِ[(٣)] ـ أُختِ سَهلٍ الصحابيِّ الشهيرِ ـ أنها قالت: يا رسولَ اللهِ، المرأةُ تَصنَعُ لزَوجِها الشَّيءَ تُعَظِّفُهُ عليها، فقال: **«مَتاعٌ في الدُّنيا، ولا خَلاقَ لها في الآخرةِ»**[(٤)]

تفرَّدَ به منصورُ بنُ عمارٍ[(٥)] عن ابنِ لَهِيعَةَ.

= **«من أُتِيَ إليه معروفٌ فليُكافِئْ به، ومَن لم يستَطِع فليذكُرهُ، فمن ذَكَرهُ فقد شَكَرَهُ»**.
ورجاله ثقات إلا صالح بن أبي الأخضر، فهو ضعيف.
انظر: «التقريب» (٢٧١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٣٣/٤).
لكنه لم ينفرد به؛ فقد تابعه أبو عامر صالح بن رستم عن الزهري به، وحديثه عند الخطيب في «التاريخ» (٣٠٥/١٤).
وصالح بن رستم فيه ضعفٌ أيضاً. انظر: «التقريب» (٢٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٤٢/٤).
لكن الحديث بمجموع الطريقين يرقى إلى الحسن، فكلا (الصالِحَينِ) صالح للاعتبار. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «معرفة الصحابة»، لكن عزاه له ابن الأثير في «أسد الغابة» (١٥٣/٦)، والحافظ في «الإصابة» (٧١٥/٧).
وأخرجه معلَّقاً عن منصور بن عمار أبو نعيم في «المعرفة» (٣٣٤٨/٦).

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٩٣)، وهو ثقة.

(٣) ذكرها في الصحابة ابن منده وأبو نعيم وابن الأثير وابن حجر.
انظر: «معرفة الصحابة» (٣٣٤٨/٦)، «أسد الغابة» (١٥٣/٦)، و«الإصابة» (٧١٥/٧).

(٤) وأخرجه أيضاً: الطبراني في «الأوسط» (٢٦٧/٨) رقم (٨٦٢٥)، من طريق مسعود بن محمد الرملي عن عمران بن هارون الرملي عن ابن لهيعة عن عبدالله بن هبيرة.
وسنده ضعيف بكلا طريقيه؛ إذ إن مداره على ابن لهيعة، وهو ضعيف.
وسنده الأول: فيه منصور بن عمار، وهو ضعيف كما سيأتي في ترجمته.
وسنده الثاني: فيه مسعود بن محمد الرملي: ضعفه الهيثمي. «مجمع الزوائد» (٣٥/٥).
وفيه أيضاً عمران بن هارون الرملي: صدقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يخطئ ويخالف»، وقال ابن يونس: «في حديثه لين».
«الجرح والتعديل» (٣٠٧/٦)، «الثقات» (٤٩٨/٨)، «الميزان» (٢٤٤/٣)، و«اللسان» (١٨٣/٦).

(٥) أبو السَّرِيِّ الواعِظ. روى عن: المنكدِرِ بنِ محمدٍ والليثِ بنِ سعدٍ، روى عنه ابنه =

والخلاقُ: الحَظُّ والنصِيبُ[١].

وقد يُعارَضُ ظاهِرُه بِما أخرجَهُ أبو موسى المدينيُّ[٢]، من طريقِ أبي الشَّيخ بسَنَدِه إلى زيادٍ الثقفيِّ[٣] عن أنسٍ قال: كانت بالمدينَةِ امرأةٌ عَطَّارَةٌ[٤] تُسَمَّى الحَولاءَ بنَةَ تُوَيْتٍ[٥]، فجاءَت حتى دَخلَت على عائشةَ،

= سُلَيم وغيره.
قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال العقيلي: «لا يقيم الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ليس من أهلِ الحديثِ الذين يحفظونَ، وأكثرُ روايتِه عن الضعفاءِ، وفي القلبِ مِنهُ لِروايتِهِ عن ابنِ لهيعةَ...» وذكر حديثاً، ثم قال: «وليس هذا من حديثِ ابنِ لهيعةَ وإن كان ضعيفاً»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني: «له أحاديثُ لا يتابَعُ عليها».
انظر: «التاريخ الكبير» (٧/٣٥٠)، «الضعفاء الكبير» (٤/١٩٣)، «الجرح والتعديل» (٨/١٧٦)، «الثقات» (٩/١٧٠)، «الكامل» (٦/٣٩٣)، «سؤالات السلمي» (٢٨١)، «تاريخ بغداد» (١٣/٧١)، «تاريخ دمشق» (٦٠/٣٢٤)، «الميزان» (٤/١٨٧)، و«اللسان» (٨/١٦٥).

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/٤٠٨).

(٢) أخرجه من طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/٧٥)، وعزاه له الحافظ في «الإصابة» (٧/٥٩٢).

(٣) زياد بن ميمون البصري الثقفي، أبو عمار، يعرف بـ«صاحب الفاكهة».
قال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال البخاري: «تركوه»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وتركه أبو حاتم والنسائي، وكذبه بعضهم.
انظر: «أحوال الرجال» (١٠٢)، «التاريخ الكبير» (٣/٣٧٠)، «ضعفاء النسائي» (١٨١)، «الجرح» (٣/٥٤٤)، «المجروحين» (١/٣٨٢)، «الكامل» (٣/١٨٥)، و«اللسان» (٣/٥٣٧).

(٤) في الأصل و«ز»: (عطارد)، والتصويب من «م»، والحديث ساقط من «د».

(٥) ذكرها في الصحابة ابن الأثير والحافظ وذكرا لها هذا الحديث، وذكراها باسم «الحولاء العطارة»، وفرَّقا بينها وبين الحولاء بنت تويت.
انظر: «أسد الغابة» (٦/٧٥)، و«الإصابة» (٧/٥٩٢).
وأما الحولاء بنت تويت فهي أخرى قرشيةٌ، لها حديثٌ آخرُ.
انظر: «الطبقات الكبرى» (٨/٢٤٤)، «الثقات» (٣/١٠٠)، «معرفة الصحابة» (٦/٣٢٩٩)، «الاستيعاب» (٤/١٨١٥)، «أسد الغابة» (٦/٧٥)، و«الإصابة» (٧/٥٩٢).
وتُوَيْت: أوله تاء مثناة من فوقها وآخره مثلها، مصغر. انظر: «الإكمال» (١/٣٧٥).

فقالت: يا أُمَّ المؤمنينَ، إني لأَتَطَيَّبُ كلَّ لَيلَةٍ وأتزَيَّنُ كأني عَروسٌ أُزَفُّ، فأجيءُ حتى أدخلَ في لِحافِ زَوجي أبتغِي بذلك مَرضاةَ ربي، فَيُحَوِّلُ وَجهَهُ عنِّي، فأستَقبِلُهُ فَيُعرِضُ عني، ولا أُراهُ إلا قد أبغَضَني، فأمَرَتها عائشةُ أن تَنتَظِرَ النبيَّ ﷺ حتى يجيءَ، فلما جاءَ قال: «**إني لأَجِدُ رِيحَ الحولاءِ، هل أَتَتكُم؟ وهل ابتَعتُم منها شيئاً؟**»، فقالت عائشةُ: لا، ولكنَّها جاءَت تَشكو زَوجَها، فقال لها: «**يا حَولاءُ، مالَكِ؟**»، فذَكَرَتْ له نحوَ ما قالته لعائشةَ، فقال: «**اذهبي أيُّها المرأةُ، فاسمَعي وأطِيعي لزَوجِكِ**»، قالت: يا رسولَ اللهِ، فما لي مِنَ الأجرِ؟، فَذَكَرَ الحديثَ في حقِّ الزَّوجِ على المرأةِ والمرأةِ على زَوجِها، وما لها في الحملِ والوِلادَةِ والفِطامِ[(١)]

وسَنَدُهُ واهٍ جِدّاً[(٢)]، و[راويه][(٣)] زيادٌ قال البزَّارُ: «بصريٌّ متروكُ الحديثِ»[(٤)]

ويمكُنُ الجمعُ بينَهُما ـ إنْ صَحَّا ـ بأنَّ التي لا حَظَّ لها في الآخرةِ ولا

---

(١) وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٢/٥) رقم (٥٣٧٧)، والخطيب في «التاريخ» (٣٣٧/٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٧٠/٢)؛ من طريق زيادٍ الثقفي به.
قال محمودُ بنُ غَيلانَ: قلتُ لأبي داودَ الطيالسيِّ: قد أكثرتَ عن عبادِ بنِ منصورٍ، فمالكَ لم تسمعْ منهُ **حديث العطَّارَةِ** الذي روى لنا النضرُ بنُ شُمَيلٍ؟، قال لي: اسكُتْ، فأنا لقيتُ زيادَ بنَ مَيمونٍ وعبدُالرحمٰنِ بنُ مَهديٍّ، فسألناهُ، فقلنا له: هذه الأحاديثُ التي ترويها عن أنسٍ؟، فقال: أرأيتُما رجلاً يُذنِبُ فيتوبُ، أليسَ يتوبُ الله عليه؟، قال: قلنا: نعم، قال: ما سمعتُ من أنسٍ مِن ذا قليلاً ولا كثيراً، إن كان لا يعلمُ الناسُ فأنتُما لا تعلمانِ أني لم أَلْقَ أنساً.
قال أبو داودَ: فبلَغَنا بعدُ أنه يروي فأتيناهُ أنا وعبدُالرحمٰنِ فقال: أتوبُ، ثم كان بعدُ يُحدِّثُ فتَركناهُ. أخرجه مسلم (المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين...) (١٢/١).
وقال الدارقطني: «هو حديثٌ باطلٌ». «العلل» (٩/١٥).

(٢) وكذا حكم عليه الحافظ في «الإصابة» (٥٩٢/٧).

(٣) في النسخ: (زاد به)، والسياق بها غير مستقيم، ولعل الصواب ما أثبته، فرسم الكلمتين متقارب. والله أعلم.

(٤) لم أقف على كلام البزار هذا إلا عند الحافظ في «الإصابة» (٥٩٢/٧).

نَصِيبَ حيثُ [ق٦٩/أ] بالَغَتْ وارتَقَتْ فيه إلى ما يمتنعُ؛ كالنَّامِصَةِ والمُتَنَمِّصَةِ، ونحوِ ذلكَ مِمَّا وَرَدَ النهيُّ عَنهُ.

٣٢٦ **حديث: «تحِيَّةُ البيتِ الطَّوَافُ».**

لم أَرَهُ بهذا اللفظِ(١)، ولكنْ في «الصَّحيحِ»(٢) عن عائشةَ قالت: «أوَّلُ شيءٍ بَدَأَ بِهِ النبيُّ ﷺ حينَ قَدِمَ مَكَّةَ أنه تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ» الحديثَ، وفيهِ قولُ عُروةَ ـ الراوي عنها ـ أنه حَجَّ مَعَ ابنِ الزُّبَيرِ(٣)، فأَوَّلُ شيءٍ بَدَأَ به الطَّوَافُ، ثمَّ رأيتُ المهاجِرِينَ والأنصارَ يفعلَونَهُ.

ترجَمَ عليهِ البخارِيُّ: «مَن طافَ بالبيتِ إذا قَدِمَ مَكَّةَ قبلَ أَن يَرجِعَ إلى بَيتِهِ، ثمَّ صلَّى رَكعَتَينِ».

وقال شيخُنا: «فيه استِحبابُ الابتِداءِ بالطَّوافِ للقادِمِ؛ لأنه تَحِيَّةُ المسجِدِ الحرام، واستثنى الشافِعِيُّ(٤) وَمَن وَافقَهُ المرأَةَ الجميلَةَ والشَّرِيفَةَ التي لا تَبرُزُ(٥)؛ فيُستَحَبُّ لهما تَأخِيرُهُ إلى الليلِ إن دَخَلا نهاراً، وكذا مَن خافَ فَوتَ

---

(١) ذكره المرغيناني في «الهداية» (٢/٣٢٩) بلفظ: «**مَن أتى البيتَ فَلْيُحَيِّهِ بالطوافِ**».
قال الزيلعي: «غريبٌ جدّاً» «نصب الراية» (٣/٥١)، وقال الحافظ: «لم أجده» «الدراية» (٢/١٧).

(٢) البخاري (الحج، باب من طافَ بالبيتِ إذا قَدِمَ مكةَ قبلَ أن يَرجِعَ إلى بيتِهِ...) رقم (١٦١٤)، ومسلم (الحج، باب ما يلزمُ مَن طافَ بالبيتِ وسعى مِنَ البقاءِ على الإحرام...) رقم (١٢٣٥).

(٣) في «اليُونِينِيَّة» و«مسلم»: «ثم حَجَجتُ مع أبي؛ الزُّبيرِ بنِ العَوَّام».
قال الحافظُ: «قولُه: (ثمَّ حَجَجتُ مع أبي؛ الزُّبيرِ): كذا للأكثرِ، و«الزبير» ـ بالكسرِ ـ بَدَلٌ مِن «أبي»، وَوَقَعَ في روايةِ الكُشمِيهَني: (معَ ابنِ الزبيرِ)؛ يعني: أخاهُ عبدَالله، قال عِياضٌ: «وهو تَصحِيفٌ»...، وكأنَّ سببَ هذا التصحيفِ أنه وَقَعَ في تلكَ الطَّريقَ من الزِّيادةِ بعدَ ذِكرِ أبي بكرٍ وعمرَ ذكرُ عثمانَ ثمَّ مُعاوِيةَ وعبدِالله بنِ عُمَرَ، قال: (ثم حَجَجتُ مع أبي؛ الزُّبيرِ) فذكَرَهُ، وقد عُرِفَ أنَّ قَتلَ الزبيرِ كان قبلَ مُعاويةَ وابنِ عُمَرَ، لكنْ لا مانعَ أن يَحُجَّا قبلَ قَتلِ الزبيرِ فَرَآهُما عُروَةُ، أو لم يقصِدْ بقوله: (ثم) الترتيبَ؛ فإنَّ فيها أيضاً: (ثم آخرُ مَن رأيتُ فَعَلَ ذلكَ ابنُ عُمَرَ)، فأعادَ ذِكرَهُ مرةً أُخرى». «فتح الباري» (٣/٤٧٩).

(٤) في «الفتح»: (بعضُ الشافعية).

(٥) «الأم» (٣/٤٢٥)، و«المجموع» (٨/١١).

مَكتوبَةٍ أو نافِلَةٍ مُؤَكَّدَةٍ، أو جماعَةٍ مَكتُوبَةٍ أو فائِتَةٍ[١]، فإنَّ ذلكَ كُلَّهُ يُقَدَّمُ على الطَّوَافِ»[٢] انتهى.

واستثنى المحِبُّ الطَّبَرِيُّ[٣] وغَيرُهُ[٤] ـ تَبَعاً لإمامِنا[٥] ـ الدَّاخِلَ حينَ مَنعِ الناسِ مِنَ الطَّوَافِ، مِمَّا قَد يَشمَلُهُ دُخُولُهُ حينَ إقامَةَ الجماعَةِ، إنْ لم يُرِدْ ما هُوَ أَعَمُّ مِن ذَلكَ.

بل نَقلَ النوَوِيُّ في «الرَّوضَةِ»[٦] عن المحامِلِيِّ[٧] إطلاقَ الكَراهَةِ لِداخِلِ المسجِدِ الحرامِ[٨]، ونَحوه نَقَلَهُ في «شَرحِ المهَذَّبِ»[٩] عنِ الأصحابِ: استِحباب الابتِداءِ بالطَّوَافِ لِكُلِّ داخِلٍ؛ مُحرِماً أو غَيرَهُ، ثمَّ استَثنى ما تقدَّمَ في فَوتِ المكتُوبَةِ ونَحوِها.

وذلكَ كُلُّه مُحتَمِلٌ لأَنْ يكونَ المرادُ بِهِ عندَ أولِ قُدومِهِ أو داخلٌ بِنِيَّةِ الطَّوافِ، أما مَعَ عَدَمِ[١٠] أَحَدِهِما فيَبعُدُ القولُ بالكَراهَةِ. أشارَ إليهِ ابنُ جَماعَةَ

---

(١) في الأصل و«م»: (فاتته)، والتصويب من «ز»، وهي كذلك في «الفتح».
(٢) «فتح الباري» (٣/٤٧٩). وانظر: «الأم» (٣/٤٢٥)، و«المجموع» (٨/١١).
(٣) «القِرى لقاصد أم القُرى» (٢٦٢).
(٤) كالنووي في «المجموع» (٨/١١).
(٥) «الأم» (٣/٤٢٥).
(٦) «روضة الطالبين» (١/٣٣٣).
(٧) ذكره في كتابه «اللُّباب» (١٤٥).
وهو: أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ، أبو الحسن الضبي البغدادي، المعروف بـ«ابن المحامِلِيِّ»، أحدُ الفقهاءِ المجوِّدينَ على مذهبِ الشافعيِّ. دَرسَ على أبي حامدٍ الإسفراييني، وله عنه تَعليقةٌ تُنسَبُ إليه. وبَرَعَ في الفقهِ، ورُزِقَ من الذكاءِ وحُسنِ الفَهمِ ما فاقَ به أقرانَهُ. وتتلمذَ له أبو بكرٍ الخطيبُ. له كتاب «المجموع»، و«المقنع»، و«اللباب». توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة.
انظر: «تاريخ بغداد» (٤/٣٧٢)، «طبقات الفقهاء» (١٢٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/٤٠٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٤/٤٨).
(٨) المقصود: أنه أطلق كراهة تحية المسجد لداخل المسجد الحرام لئلا يشتغل بها عن الطواف.
(٩) «المجموع» (٨/١١).
(١٠) ساقطة من الأصل و«ز»، والمثبت من «م»، والسياق يقتضي إثباتها.

في «مَنسَكِهِ»(١)، وهو ظاهِرٌ، سِيَّما وقد قالَ في «المهِمَّاتِ»(٢): إنَّ المقِيمَ مُخاطَبٌ برَكعَتَي التَّحِيَّةِ، ويَتَأَيَّدُ بتَخصِيصِ المحِبِّ الطَّبَريِّ(٣) طوافَ السُّنَّةِ بِمَنْ أَحرَمَ مِنَ الآفاقِيِّينَ بالحجِّ أو قَرَنَ، ودَخَلَ مَكَّةَ قبلَ الوُقوفِ بِعَرَفَةَ.

ووَراءَ هذا أنهُ لَيسَ كَونه تَحيَّةَ البيتِ سُقوط تَحيَّةِ المسجدِ بِهِ، بل إذا فَرَغَ أتى بِتَحِيَّتِهِ، وتَقُومُ رَكعتا الطَّوافِ مَقَامَها، كما صَرَّحَ به القاضي أبو الطَّيِّبِ(٤)، ثمَّ ابنُ الرِّفْعَةِ(٥)، ومُقتَضاهُ أنه لو أَخَّرَها فقد فَوَّتَ هذه التَّحِيَّةَ(٦)، وهُوَ كذلِكَ.

---

(١) «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك» (٩٠٩/٣).

(٢) «المهمات في شرح الروضة والرافعي» للإسنوي (٣٠٥/٤).

(٣) «القِرى لقاصد أم القُرى» (٢٦٣، ٢٦٤).

(٤) طاهرُ بنُ عبدِالله بنِ طاهرٍ، القاضي أبو الطَّيِّبِ الطَّبَريُّ، الفقيهُ الشافعيُّ الكبير، رأس أصحاب الشافعي في عصره. تفقه على أبي الحسن الماسرجسي، واستوطن بغدادَ وحدَّثَ ودَرَّسَ وأفتى بها، ثم وليَ القضاءَ بالكَرْخ إلى حينِ وَفاتِه. أخذ عنه الخطيبُ البغداديُّ وأبو إسحاق الشيرازيُّ وغيرُهُما. قال الشيرازيُّ: «ولم أرَ فيمن رأيتُ أكملَ اجتهاداً وأشدَّ تحقيقاً وأجودَ نظراً منه». من تصانيفه «التعليقة الكبرى» في الفروع. توفي سنة خمسين وأربعمائة.
«تاريخ بغداد» (٣٥٨/٩)، «طبقات الفقهاء» (١٢٧)، «وفيات الأعيان» (٥١٢/٢)، «السير» (٦٦٨/١٧)، «طبقات الشافعية الكبرى» (١٢/٥)، و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢٢٦/١).

(٥) نجم الدين أبو العباسِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ الأنصاريُّ البخاريُّ المصريُّ، المعروف بـ«ابن الرِّفْعة». تفقَّهَ على ابنِ دقيقِ العيدِ وغيرِه، وأخذ عنه التقيُّ السُّبكيُّ وجماعةٌ. باشَرَ حِسبَةَ مِصرَ ودرَّسَ بالمدرسَةِ المُعِزِّيَّةِ بها. وكان قد نُدِبَ لمناظَرَةِ ابنِ تيميَّة فسُئِلَ ابنُ تَيميَّةَ عنه بعدَ ذلك فقال: «رأيتُ شيخاً تتقاطَرُ فُروعُ الشافعيَّةِ مِن لحيَتِه».
من تصانيفِه «المطلبُ العالي في شرحِ وَسيطِ الغزالي»، و«كفايةُ النَّبيهِ في شرحِ التنبيه». توفي سنة عشرٍ وسبعمائة.
انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢٤/٩)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢١١/٢)، «الدرر الكامنة» (٣٣٦/١)، «المنهل الصافي» (٨٢/٢)، و«البدر الطالع» (١٣٠).

(٦) انظر: «المهمات» (٣٠٥/٤)، و«حاشيتي العبادي والشرواني على تحفة المحتاج» (١٢٠/٥).

٣٢٧ حديث: «تَخَتَّمُوا بالزَّبَرْجَدِ؛ فإنهُ يُسْرٌ لا عُسْرَ فيهِ».

قال شيخُنا: إنه موضوعٌ[(١)]

٣٢٨ حديث: «تَخَتَّمُوا بالزُّمُرُّدِ؛ فإنهُ يَنفِي الفَقرَ».

الدَّيلَميُّ[(٢)] عنِ ابنِ عباسٍ، ولا يَصِحُّ أيضاً.

٣٢٩ حديث: «تَخَتَّمُوا بالعَقِيقِ».

له طُرُقٌ كُلُّها واهِيَةٌ:

فمنها: لابنِ عديٍّ في «كامِلِه»[(٣)]، من جِهَةِ يعقوبَ بنِ الوليدِ[(٤)] عن هشامِ بنِ عروةَ عن أبيه عن عائشةَ مرفوعاً به[(٥)]

ويعقوبُ كذَّبهُ أحمدُ وأبو حاتمٍ وغيرُهُما، وقد تَحَرَّفَ اسمُ أبيه على بعضِ رُواتِهِ، فسَمَّاهُ [ق٦٩/ب] إبراهيمَ[(٦)] كذلكَ أخرجَهُ ابنُ عديٍّ أيضاً، ومِن

(١) لم أقف على كلام الحافظ هذا في شيءٍ من مصنفاته المطبوعة.

(٢) لم أقف عليه في «الفردوس» ولا في «مسنده».

(٣) «الكامل» (١٤٧/٧).

(٤) المدني. روى عن: أبي حازمٍ وهشام بن عروةَ. وروى عنه: أحمد بن منيع والحسن بن عرفة.
كذبه ابن معين وأحمد وأبو حاتم وابن حبان، وقال ابن معين (في رواية أخرى) وأبو زرعة: «ليس بشيء»، وقال الجوزجاني: «غير ثقة ولا مأمون»، وتركه النسائي.
انظر: «أحوال الرجال» (١٣٤)، «العلل ومعرفة الرجال» (٥٨٤/١)، «الضعفاء» للنسائي (٢٤٦)، «الجرح والتعديل» (٢١٦/٩)، «تاريخ الدوري» (١٠٤/٣)، «المجروحين» (٤٩١/٢)، «الكامل» (١٤٧/٧)، «تاريخ بغداد» (٢٥٦/١٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣٤٩/١١).

(٥) وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٤٩/٤)، والمحاملي في «أماليه» (١٤٦) رقم (١١١)، وابن حبان في «المجروحين» (٤٩١/٢)، والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٥٠٦/٥) رقم (٦٢١٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٥١/١١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٥٧/٣).

(٦) لم أرَ أحداً وافق المصنف رَحِمَهُ اللهُ على أن اسم أبي الراوي قد تصحف، بل إن ابن عديٍّ لما أورد الحديث في ترجمة (يعقوب بن الوليد) قال: «وهذا حديثُ يعقوبَ بنِ إبراهيمَ الزهريِّ ـ وإن كانَ ضعيفاً ـ عن هشام بنِ عروةَ، سرقهُ يعقوبُ هذا».
قال الحافظ معقباً: «فأشعرَ ذلكَ أنَّ له أصلاً مِن روايةِ يعقوبَ بنِ إبراهيمَ». =

طريقِه البيهقيُّ في «الشُّعَبِ»[(١)]

وله عن عائشةَ طُرُقٌ بألفاظٍ:

منها: «**اشتَرِ لهُ خاتَماً، ولْيَكُنْ فَصُّهُ عَقِيقاً، فإنه مَن تَخَتَّمَ بالعَقيقِ لم يُقْضَ لهُ إلا الذي هُوَ أَسعَدُ**»[(٢)]

ومنها: «**أكثَرُ خَرَزِ أهلِ الجنَّةِ العَقيقُ**»[(٣)].

ومنها: لابنِ عديٍّ[(٤)] أيضاً مِن طريقِ الحسينِ بنِ إبراهيمَ البابِيِّ[(٥)] عن

= «اللسان» (٨/٥٢٣).

ولا يعني كلام الحافظ هذا أنه يقوي ثبوت الحديث، بل غاية ما فيه أن يعقوب بن إبراهيم قد رواه، ويعقوب هذا قال ابن عدي: «ليس بالمعروف» (٧/١٤٦)، فكونه قد رواه لا يدفع عنه احتمال الوضع كما لا يخفى. والله أعلم.

(١) «الكامل» (٧/١٤٦)، و«الشعب» (٨/٣٦١) رقم (٥٩٤١).

(٢) أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٧/٥٤١)، والطبراني في «الأوسط» (٧/٧) رقم (٦٦٩١)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/٣٩١) رقم (٩١٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٥٧)، وأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٦٢/٢٩٠) أيضاً؛ كلهم من طريق محمد بن أيوب بن سُويدٍ عن أبيه عن نوفل بن الفرات عن القاسم عن عائشة به.

قال ابن حبان: «البلِيَّةُ في هذا الخبرِ من محمدِ بنِ أيوبَ بنِ سُويدٍ؛ لأن نوفلاً كان ثقةً، وكان محمدُ بنُ أيوبَ يضعُ الحديثَ، وهذا الحديثُ موضوعٌ». «الثقات» (٧/٥٤١).

(٣) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/٤٣٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٨١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٥٨)؛ من طريق سَلْمِ بن عبدالله الزاهد عن القاسمِ بنِ مَعنٍ عن أخته آمنةَ بنتِ مَعنٍ عن عائشة به.

وفيه سلم بن عبدالله الزاهد: قال ابن حبان: «يروي عن القاسم بن معنٍ ما ليسَ من حديثِهِ، لا يحلُّ ذكرُه في الكتبِ إلا على سبيلِ الاعتبارِ». «المجروحين» (١/٤٣٧).

(٤) لم أقف على هذا الحديث في «الكامل»، ولا أورده ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ»، لكن أخرجه من طريقه الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق١/٣١أ]، وابن عساكر في «التاريخ» (٤٧/٣٤٤)، وعلقه عنه ابن الجوزي أيضاً في «الموضوعات» (٣/٥٨). فالله أعلم.

(٥) روى عنه عيسى بن محمد بن عبدالله البغدادي.

قال ابن عدي والخطيب: «مجهول»، وقال الذهبي: «لا يدرى من هو».

انظر: «تاريخ بغداد» (١١/١٧٣)، «الموضوعات» (٣/٥٩)، و«الميزان» (١/٥٣٠).

حُمَيدٍ عن أنسٍ مرفوعاً بلفظِ: «**فإنه يَنفي الفَقرَ**» بدلَ «**فإنه مُبارَكٌ**»، زادَ: «**واليَمينُ أحَقُّ بالزِّينةِ**».

والبابيُّ تالِفٌ، وجَزَمَ الذهبيُّ في «الميزانِ»(١) بأنه موضوعٌ.

ومنها: للدَّيلميِّ(٢) مِن روايةِ مَيمونِ بنِ سليمانَ(٣) عن منصورِ بنِ بِشرٍ الساعِديِّ(١) عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ عن عمرَ رفَعَهُ بلفظِ: «**تَخَتَّمُوا بالعَقيقِ؛ فإنَّ جِبريلَ أتاني بهِ مِنَ الجنَّةِ، وقالَ لي: يا مُحمَّدُ، تَخَتَّمْ بالعَقيقِ، وَأْمُرْ أُمَّتَكَ أَنْ تَخَتَّمَ به**». وهو موضوعٌ على عمرَ فَمَنْ دونَه إلى مالكٍ.

ومنها: لهُ(٤) أيضاً مِن طريقِ عليِّ بنِ مَهْرُويَهْ القَزوينيِّ(٥) عن داودَ بنِ سليمانَ(٦) عن عليِّ بنِ موسى بنِ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ عليٍّ عن أبيهِ عن أبيهِ عن أبيهِ عن أبيهِ عن أبيهِ عن أبيهِ بلفظِ: «**تَخَتَّموا بالخَواتِمِ العَقيقِ؛ فإنه لا يصيبُ أحدَكُم غَمٌّ ما دامَ عليهِ**».

وعليُّ بنُ مَهْرُويَهْ صَدُوقٌ، وداودُ بنُ سُليمانَ يُقالُ له: الغازي، وهو جُرجانيٌّ، كذَّبَه ابنُ مَعينٍ، ولهُ نُسخَةٌ موضوعةٌ بالسَّنَدِ المذكورِ، مِن جُملَتِها: «إنَّ الأرضَ تَنجُسُ مِن بَولِ الأَقْلَفِ أربعينَ يوماً»(٧)

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/٥٣٠). وقال ابن عدي: «باطل». «الموضوعات» (٣/٥٨).

(٢) «مسند الفردوس (س)» [ق٣١/أ]. (٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) «مسند الفردوس (س)» [ق٣١/أ].

(٥) أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمدِ بنِ مَهْرُويَهْ البزَّاز القزويني، يعرف بـ«علَّان». سمع عباساً الدوريَّ وابنَ أبي خيثمةَ وغيرَهما، وحدث عنه الإسماعيليُّ وابنُ عديٍّ وجماعة. قال صالحُ بنُ أحمدَ التميميُّ الحافظُ: «محله الصدق»، وقال الذهبيُّ: «صدوقٌ». توفي سنةَ خمسٍ وثلاثينَ وثلاثمائةٍ.
انظر: «تاريخ جرجان» (٣٠١)، «الإرشاد» (٢/٧٣٧)، «تاريخ بغداد» (١٢/٦٩)، «التدوين في أخبار قزوين» (٣/٤١٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/٣٩٦).

(٦) أبو سليمان الجرجاني، المعروف بـ«الغازي».
كذبه ابن معين، وقال أبو حاتم: «مجهول»، وقال الذهبي: «شيخٌ كذَّابٌ، له نسخةٌ موضوعةٌ على الرِّضا، رواها علي بن محمد بن مهرويه القزوينيُّ الصدوقُ عنهُ».
انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٤١٣)، «تاريخ بغداد» (٨/٣٦٦)، و«الميزان» (٢/٨).

(٧) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٨).

وهو في أَمالي الحسينِ بنِ هارونَ الضَّبِّيِّ[١] مِن وَجهٍ آخرَ: عن أبي بكرٍ الأزرَقِ[٢] عن جَعفرٍ به، ولفظُه: «**مَن تَختَّمَ بالعَقيقِ ونَقَشَ فيه: وما تَوفِيقي إلا باللهِ؛ وَفَّقَهُ اللهُ لِكُلِّ خيرٍ، وأحَبَّهُ المَلَكانِ الموَكَّلانِ به**».

وفي سَندِه أبو سعيدٍ الحسنُ بنُ عليٍّ[٣]، وهو كذَّابٌ، وهذا عَمَلُهُ.

ومنها: لابنِ حِبَّانَ في «الضُّعَفاءِ»[٤]، مِن طريقِ أبي بكرِ بنِ شُعَيبٍ[٥] عن مالكٍ عن الزُّهريِّ عن عمروِ بنِ الشَّرِيدِ[٦] عن فاطِمَةَ مرفوعاً: «**مَن تَخَتَّمَ**

---

(١) أبو عبدالله الحسين بن هارون بن محمد الضَّبِّيُّ. حدث عن القاضي المحاملي وابن عقدة وجماعة، وحدث عنه البرقاني وأبو القاسم التنوخي وعدة. ولي قضاء الكرخ ومدينة المنصور والكوفة. قال البرقاني: «حجةٌ في الحديث». توفي سنة ثمانٍ وتسعينَ وثلاثمائةٍ.
انظر: «تاريخ بغداد» (١٤٦/٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٩٦/١٧).
• وهذا الحديث أخرجه من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٥٧/٣).

(٢) محمد بن الفرج بن محمود البغدادي، أبو بكر الأزرق. قال الحاكم عن الدارقطني: «لا بأس به، من أصحاب الكرابيسي، يطعن عليه في اعتقاده»، وقال البرقاني: «ضعيف»، وقال الخطيب: «أما أحاديثه فصحاح ورواياته مستقيمة، لا أعلم فيها شيئاً يستنكر، ولم أسمع أحداً من شيوخنا يذكره إلا بجميل، سوى ما ذكرته عن البرقاني آنفاً»، وقال ابن حجر: «صدوق ربما وهم». مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائتين.
انظر: «تاريخ بغداد» (٢٦٨/٤ ـ ٢٦٩)، و«التقريب» (٥٠٢).

(٣) ابن زكريا بن صالح العدوي البصري، الملقب بـ«الذئب». روى عن مسدد وهدبة بن خالد وغيرهما، وروى عنه القطيعي والدارقطني وآخرون.
قال ابن حبان: «يروي عن شيوخٍ لم يرَهُم، ويضعُ على من رآهم الحديثَ»، وقال ابن عدي: «يضعُ الحديثَ، ويسرقُ الحديثَ ويُلزِقُهُ على قومٍ آخرين»، ورماه الدارقطني بالوضع أيضاً.
انظر: «المجروحين» (٢٩٢/١)، «الكامل» (٣٣٨/٢)، «سؤالات السهمي» (٢٠٠)، «تاريخ بغداد» (٣٨١/٧)، «الميزان» (٥٠٦/١)، و«اللسان» (٨٠/٣).

(٤) «المجروحين» (٥٠٨/٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٥٧/٣).

(٥) قال ابن حبان: «يروي عن مالكٍ ما ليس من حديثِه، لا يجوز الاحتجاج به»، وقال الذهبي: «غير ثقة». انظر: «المجروحين» (٥٠٨/٢)، «الميزان» (٤٩٩/٤)، و«اللسان» (٢٥/٩).

(٦) الثقفيُّ، أبو الوليدِ الطائفيُّ، ثقة، من الثالثة. خ م د تم س ق. «التقريب» (٤٢٣).

بالعَقيقِ لم يَزَلْ يَرَى خَيراً»، قال: «وابنُ شُعَيبٍ يَروي عن مالكٍ ما ليسَ مِن حديثِهِ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بِهِ».

وهُوَ عندَ الطبرانيِّ في «مُعجَمِهِ الأوسَطِ» والدَّارقطنيِّ في «الأفرادِ»[١]

بل وعندَ الطبرانيِّ وأبي نُعَيمٍ في «الحِليةِ»[٢] وغيرِهِما[٣] مِن طُرُقِهِ سِواهُ.

ومَعَ ذلكِ فهو باطِلٌ، وقد قال العُقَيليُّ[٤]: إنه لا يَثبُتُ في هذا عن النبيِّ ﷺ شيءٌ.

وذكَرَهُ ابنُ الجوزِيِّ في «الموضوعاتِ»[٥]، وقال: «قد ذكَرَهُ حَمزةُ بنُ

---

(١) «المعجم الأوسط» (٣٩/١) رقم (١٠٣)، ولم أقف عليه في «أطراف الغرائب والأفراد».

(٢) الطرق التي في «المعجم الأوسط» و«الحلية» تقدمت ضمن الطرق التي ذكرها المصنف.

(٣) بقي طريقان لم يذكرهما المصنف رحمه الله:

الأول: أخرجه الخطيب (وليس في المطبوع من «التاريخ») ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣١٨/١٣)؛ من طريق أبي سعيد شعيب بن محمد بن إبراهيم الشعيثي عن أبي عبدالله محمد بن وصيف الفامي عن محمد بن سهل بن الفضل بن عسكر عن خلاد بن يحيى عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: **«تختموا بالعقيق فإنه مبارك»**.

وفي سنده شعيب بن محمد بن إبراهيم الشعيثي، ومحمد بن وصيف الفامي، ومحمد بن سهل بن الفضل: ترجم لهم الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤٦١/٢٨) و(٢٣٩/٢٦) و(٤٤٧/٢٠)، ولم أقف على كلام فيهم جرحاً أو تعديلاً.

والثاني: ذكره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢٣١/٢)، فقال: «قال البخاريُّ في «تاريخه»: حدثنا أبو عثمان سعيد بن مروان: حدثنا داود بن رشيد: حدثنا هشام بن ناصح عن سعيدِ بن عبدِالرحمٰن عن فاطمة الكبرى قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«من تختم بالعقيق لم يُقضَ له إلا بالتي هي أحسنُ»**».

وهذا الحديث لم أقف عليه في أيٍّ من «تواريخ البخاري».

وفيه هشام بن ناصح: ليس له ذكر إلا في «التاريخ الكبير» (١٩٦/٨)؛ قال البخاري: «روى عنه داود بن رشيد، يروي عن سعيد بن عبدالرحمٰن عن فاطمة الصغرى».

(٤) «الضعفاء الكبير» (٤٤٩/٤).

(٥) «الموضوعات» (٥٦/٣ ـ ٥٩).

الحسنِ الأصبهانيُّ[(١)] في كتابِ «التنبِيه على حروفٍ من التصْحيفِ[(٢)]»، قال: كثيرٌ مِن رُواةِ الحديثِ يروُونَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**تَخَتَّموا بالعقيقِ**»، وإنَّما قالَ: «**تَخَيَّمُوا بالعقيقِ**»، وهوَ اسمُ وادٍ بظاهِرِ [ق٧٠/أ] المدينَةِ»، قال ابنُ الجوزيِّ: «وهذا بَعيدٌ، وتَأويلُهُ أحَقُّ أن يُنسَبَ إليهِ التصحِيفُ؛ لِما ذَكَرنا مِن طُرُقِ الحديثِ»[(٣)]

بل قال شيخُنا: «حمزةُ مَعذورٌ، فإنَّ أقربَ طُرُقِ هذا الحديثِ ـ كما يَقتضِيهِ كلامُ ابنِ عديٍّ ـ رِوايةُ يَعقوبَ، ولفظُه: «**تَخَتَّموا**[(٤)] **بالعقيقِ؛ فإنه مُبارَكٌ**»، وهذا الوَصفُ بِعَينِهِ قد ثَبَتَ لِوادِي العَقيقِ في حديثِ عُمرَ الذي أخرجَهُ البخاريُّ[(٥)] في أوائِلِ «الحجِّ»، مِن رِوايَةِ عكرمةَ عنِ ابنِ عباسٍ: سمعتُ النبيَّ ﷺ بوادِي العقيقِ يقولُ: «**أتاني الليلةَ آتٍ مِن رَبِّي فقالَ: صَلِّ في هذا الوادي المبارَكِ**»[(٦)] انتهى.

وما رواهُ المُطَرِّزُ[(٧)]

---

(١) مؤرخٌ وأديبٌ من أهل أصبهان. زار بغدادَ مراتٍ، وكان مُؤَدِّباً.
له «تاريخ أصبهان»، و«الأمثال الصادرة عن بيوت الشعر». توفي سنة ستين وثلاثمائة.
انظر: «الفهرست» لابن النديم (١٩٩)، «إنباه الرواة» (١/٣٧٠)، و«الأعلام» (٢/٢٧٧).

(٢) كذا ورد اسم الكتاب في النسخ الأربع، والذي في «الموضوعات»: (التنبيه على حدوث التصحيف)، وهو مطبوع بهذا الاسم.

(٣) «الموضوعات» (٣/٥٩). وانظر: «تصحيفات المحدثين» (١/٣٦٠).

(٤) في الأصل: (تخيموا)، والتصويب من «ز» و«م» و«د»، وهي كذلك في المصادر.

(٥) «صحيح البخاري» (الحج، باب قول النبي ﷺ: العقيقُ وادٍ مباركٌ) رقم (١٥٣٤).

(٦) قال السيوطي في «اللآلئ» (٢/٢٣٠): «قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «تلخيص مسند الفردوس»: ويؤيدُ قولَ حمزةَ ما أخرجه البخاريُّ بلفظ: «**أتاني جبريلُ فقال: صلِّ في هذا الوادي المبارك** يعني: العقيق ـ وقل: **عمرةٌ في حجةٍ**»».
ولم أقف على هذا النقل في «زهر الفردوس»، فلعله يعني: «تسديد القوس». والله أعلم.
وانظر أيضاً: «فتح الباري» (٣/٣٩٢).

(٧) محمدُ بنُ عبدِالواحدِ بنِ أبي هاشمٍ الباوَرْديُّ، أبو عمرَ اللغويُّ الزاهدُ، المعروف بـ«غلام ثعلب»، لقب بـ«المطَرِّزِ» لأنَّ صَنعتَه كانت تطريزَ الثيابِ. سمع بشرَ بنَ موسى =

في «اليَوَاقِيتِ»[١] عن أبي القاسمِ الصَّائِغِ[٢] عن إبراهيمَ الحربيِّ أنه سُئِلَ عنهُ فقال: إنه صحيحٌ، قال: «ويُروَى أيضاً بالياءِ المثَنَّاةِ مِن تَحتُ؛ أي: اسكُنُوا العقيقَ وأَقِيموا بِهِ»؛ فغَيرُ مُعتَمَدٍ، بلُ المعتَمَدُ بُطلانُه.

ثمَّ إنَّ قولَه في بعضِ ألفاظِهِ: «**فإنه يَنفي الفَقرَ**»، يُروَى في اتِّخاذِ الخاتَمِ الذي فَصُّهُ مِن ياقُوتٍ[٣]، ولا يَصِحُّ أيضاً.

قال ابنُ الأثيرِ: «يُريدُ أنه إذا ذَهَبَ مالُه باعَ خاتَمَهُ فوَجَدَ بهِ غِنًى»[٤]

وقال غيرُهُ: «بل الأَشبَهُ ـ إنْ صحَّ الحديثُ ـ أن يكونَ لِخاصِّيَّةٍ فيهِ[٥]، كما أنَّ النارَ لا تُؤَثِّرِ فيهِ ولا تُغَيِّرُهُ، وأنَّ مَن تَخَتَّمَ بهِ أَمِنَ مِنَ الطَّاعُونِ، وتَيَسَّرَتْ لهُ أمورُ المعاشِ، ويَقوَى قَلبُهُ ويَهابُهُ الناسُ، ويَسهُلُ عليه قضاءُ الحوائِجِ»[٦] انتهى.

= الأسديَّ والكديميَّ وغيرَهما، وحدَّثَ عنه الحاكمُ وابنُ بِشْرانَ وجماعةٌ. قال ابنُ برهانَ: «لم يتكلَّم في العربيةِ أحدٌ من الأولين والآخرينَ أعلمُ منه»، وقال الخطيب: «فأما الحديثُ فرأينا جميعَ شيوخنا يوثقونه فيه ويصَدِّقونه». له كتاب «اليواقيت» في اللغة، و«الموضح» وغيرهما. توفي سنة (٣٤٥).
انظر: «تاريخ بغداد» (٣٥٦/٢)، «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (٢٢٠/١)، «وفيات الأعيان» (٣٢٩/٤)، «تذكرة الحفاظ» (٦٠/٣)، «المقصد الأرشد» (٤٤٢/٢)، و«بغية الوعاة» (١٦٤/١).

(١) ذكره ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (٣١٨)، وابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣٣٠/٤)، والسيوطي في «البغية» (١٦٦/١).
وما نقله المصنف عنه هنا ذكره الزركشي في «التذكرة» (١٠٦).

(٢) إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ أيوبَ بنِ بشيرٍ. حدَّثَ عن: محمدِ بنِ إسحاقَ الصاغانيِّ وإبراهيمَ الحربيِّ وجماعةٍ. وحدث عنه: عليُّ بنُ عمرَ السكريُّ. وثقه الخطيبُ. توفي سنةَ ثلاثَ عشرةَ وثلاثمائةٍ.
انظر: «تاريخ بغداد» (١٥٧/٦).

(٣) انظر: «الموضوعات» (٥٩/٣ ـ ٦٠).

(٤) «النهاية في غريب الحديث» (٣٦٢/١). وقاله قبله ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٧٥١/٣).

(٥) إلى هنا من كلام ابن الأثير أيضاً، وأما باقي الكلام فلم أقف عليه عند أحد قبل المصنف.

(٦) هذه الخاصية التي أشار إليها مَن أَمْنِ الطاعون وتيسُّر الأمور، إلى آخر ما ذكره من =

وكلُّ هذا يُمكِنُ قولُه في العَقيقِ إنْ ثَبَتَ.

٣٣٠ حديث: «**تخلِيلِ الخَمرِ**».

مسلمٌ[١] عن أبي طَلحةَ أنه قالَ: يا رسولَ اللهِ، أُخَلِّلُها؟، قالَ: «**لا**».

٣٣١ حديث: «**تخَيَّرُوا لِنُطَفِكُم، وأَنكِحُوا الأَكْفَاءَ، وانكِحُوا إليهِم**».

ابنُ ماجَهْ والدَّارَقُطنيُّ[٢] عن عائشةَ بهِ مرفوعاً[٣].

= جلب نفع أو دفع ضر، كله من أمور القَدَر التي لا يملكها إلا الله ﷻ، ولم يرد في كتاب ولا سنة صحيحة أنَّ التختم بالياقوت أو غيره قد جعله الله سبباً لما ذكر من الخصوصية، فالإطلاق المذكور فيه ما فيه. والله المستعان.

(١) حديث مسلم أخرجه في (الأشربة، باب تحريم تخليل الخمر) رقم (١٨٩٣) من حديث أنس ﷺ أن النبي ﷺ سئلَ عن الخمرِ تُتَّخذُ خَلّاً؟، فقال «**لا**».
وهو أصل هذا الحديث الذي ذكره المصنف؛ فقد أخرج أحمد في «المسند» (٢٢٦/١٩) رقم (١٢١٨٩) و(٢٢٢/٢٠) رقم (١٢٨٥٤)، وأبو داود (الأشربة، باب ما جاء في الخمر تُخَلَّل) رقم (٣٦٧٥) وغيرهما؛ من حديث أنس ﷺ أنَّ أبا طلحة ﷺ سأل النبي ﷺ عن أيتامٍ ورثوا خمراً، فقال: «**أهرقها**»، قال أفلا نجعلها خَلّاً؟، قال: «**لا**». وإسناده إسناد مسلم.

(٢) «سنن ابن ماجه» (النكاح، باب الأكفاء) رقم (١٩٦٨)، و«سنن الدارقطني» (النكاح، باب المهر) (٢٩٩/٣) رقم (١٩٨)؛ كلاهما من طريق أبي سعيد الأشجِّ عن الحارثِ بنِ عمرانَ الجعفريِّ عن هشامِ بنِ عروةَ عن أبيه عن عائشةَ به مرفوعاً.

(٣) وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢٦٩/١)، وابن عدي في «كامله» (١٩٥/٢)، والحاكم في «مستدركه» (١٧٦/٢) رقم (٢٦٨٧)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (النكاح، باب اعتبار الكفاءة) (١٣٣/٧)، وهو أيضاً عند القضاعي في «الشهاب» (٣٩٠/١) رقم (٦٦٧)، والخطيب في «التاريخ» (٢٦٤/١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٦١٣/٢) رقم (١٠٠٩)؛ كلهم من طرقٍ عن الحارث بن عمران الجعفري عن هشام به.

- **وله طريق آخر** عن هشام:

أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٩٨/٣) رقم (١٩٦)، من طريق صالح بن موسى عن هشام به.

- **وله طريق ثالث:**

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٧٧/٢) رقم (٢٦٨٨)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٣٣/٧)؛ من طريق عكرمة بن إبراهيم عن هشام به. =

= وأشار إلى روايته ابن حبان في «المجروحين» (٢٦٩/١)، والخطيب في «التاريخ» (٢٦٤/١).

وليس في هذه الطرق ما يثبت:

أما **الأول**: فإسناده ضعيفٌ جدّاً:

الحارث بن عمران الجعفري: قال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي» «الجرح والتعديل» (٨٤/٣)، ورماه ابن حبان بالوضع «المجروحين» (٢٦٨/١)، وتركه الدارقطني (البرقاني/ ٢٤)، وقال الذهبي: «ضعفوه» «الكاشف» (٣٠٤/١).

قال أبو حاتم: «الحديث ليس له أصل. . . ، الحارث ضعيف الحديث، وهذا حديث منكر».

«العلل» (المسألة: ١٢٠٨).

وأما **الثاني**: ففيه صالح بن موسى الطلحي، قال ابن معين: «ليس بشيء» «الدوري» (٢٢٠/٣)، وقال البخاري: «منكر الحديث» «التاريخ الكبير» (٢٩١/٤)، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث جدّاً، كثير المناكير عن الثقات» «الجرح» (٤١٥/٤)، وتركه النسائي «الضعفاء» (١٩٤).

وانظر أيضاً: «المجروحين» (٤٦٩/١)، «الكامل» (٦٨/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥٤/٤).

وأما **الثالث**: ففيه عكرمة بن إبراهيم، قال ابن معين وأبو داود: «ليس بشيء» «الدوري» (٨٧/٤)، و«سؤالات الآجري» رقم (٦٨١)، وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأخبار ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به» «المجروحين» (١٨٠/٢).

وانظر: «لسان الميزان» (٤٦٠/٥).

وإنما ذكرت الطريقين الأوَّلين لقول المصنف بأنهما أمثل الطرقِ عن هشامٍ، والثالثَ لأنَّ الحاكمَ قوّى به الحديثَ، وهي كما ترى.

• وأمثل الطرق المرفوعة عن هشام: ما أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٢٨٠/١) رقم (١٣٠)، وابن عساكر في «التاريخ» (٨٤/١٥)؛ من طريق أبي النضر الدمشقي عن الحكم بن هشام عن هشام بن عروة به.

والحكم بن هشام صدوق. انظر: «التقريب» (١٧٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣٨١/٢).

وأبو النضر الدمشقي إسحاق بن إبراهيم الفراديسي لا ينزل عن رتبة الصدوق أيضاً.

انظر: «التقريب» (٩٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٢/١).

لكن ذكر له ابن عدي في «الكامل» (٣٣٩/١) حديثاً عن عبدالعزيز بن أبي حازم عن هشام بن عروة، وقال: «وهذا الحديث من حديث هشام بن عروة غير محفوظ». =

= وقد خولف في سياق إسناده:
فرواه هشام بن عمار عن الحكم بن هشام عن مندل بن علي عن هشام بن عروة به.
ذكر روايته ابن أبي حاتم في «العلل» (٩٠٧)، والخطيب في «التاريخ» (١/٢٦٤).
ومندل بن علي ضعيف. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/٢٦٤).
● وله طرق أخرى عن هشام، جميعها واهية لا تزيد الحديث إلا ضعفاً.
قال الخطيب: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ هشامِ بنِ عروةَ عن أبيهِ عن عائشةِ، اشتهر بروايةِ الحارثِ بنِ عمرانَ الجعفريِّ عنه، وقد روي أيضاً عن أبي أميةَ بنِ يعلى وعكرمةَ بنِ إبراهيمَ وأيوبَ بنِ واقدٍ ويحيى بن هاشمٍ السمسارِ عن هشام...، وكلُّ طرقه واهيةٌ».
«تاريخ بغداد» (١/٢٦٤).
وانظر أيضاً: «المجروحين» (٢/٢٩٩)، «الموضوعات» (٢/٢٣٣)، و«العلل المتناهية» (٢/٦١٣).
وقال أبو رزعة: «الحديث ليس بصحيح». «العلل» (المسألة: ١٢١٩).
وقال أبو حاتم: «هذا حديثٌ باطلٌ، لا يحتملُ هشامُ بنُ عروةَ هذا». «العلل» (المسألة: ١٢٠٨).
وتقدم قريباً قوله بأن الحديث منكر، وليس له أصل.
● قال ابن حبان: «أصل الحديث مرسل، ورفعه باطل». «المجروحين» (١/٢٦٩).
وقال الدارقطني: «رواه هشامُ بنُ زيادٍ عن هشامٍ عن أبيه مرسلاً، وهو أشبه بالصواب». «العلل» (١٥/٦١). ثم أسنده من طريق هشام بن زياد أبي المقدام.
وصوَّبَ الخطيب أيضاً المرسل من طريق هشام بن زياد. «التاريخ» (١/٢٦٤).
لكنَّ هشامَ بن زياد ضعيفٌ جدّاً. انظر: «التقريب» (٥٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (١١/٣٦).
وقد ضعفه الدارقطنيُّ نفسُه ـ كما في «العلل» (١٠/٢٦١) ـ، لكن لعله يرى أن هشام بن زياد أحسن حالاً ممن روى الحديث مرفوعاً، فلذلك قال بأن المرسل أشبه بالصواب. والله أعلم.
● وللمرسل طريق آخر عن عروة:
أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٩/٤٠٩) رقم (١٧٧٢١)، من طريق أبي معاوية الضرير عن مُختار بنِ مَنيح عن قتادة عن عروة بن الزبير به.
وإسناده ضعيف، المختار بن منيح الثقفي ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٥١٣) وقال: «يُغرب».
وقتادة مدلس وقد عنعن. =

وفي لفظٍ: «**اطلبوا مَوَاضِعَ الأَكْفاءِ لِنُطَفِكُم، فإنَّ الرَّجُلَ ربَّما أَشبَهَ أَخوَالَه**»[١].

ومَدَارُهُ على أُناسٍ ضُعَفاءَ رَوَوهُ عن هِشامٍ، أَمثَلُهُم صالحُ بنُ موسى الطَّلْحِيُّ[٢] والحارثُ بنُ عمرانَ الجَعفَرِيُّ[٢]

وهو حسنٌ:

ففي البابِ عن أنسٍ رَفَعَهُ[٣]

= ومع ضعفِ إسنادِه فقد اختلفَ على أبي معاوية في وصله وإرسالِه: فقد أخرجه الدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٤٥٦/٥) رقم (٦٠٤٨)، من طريق أبي معاوية عن المختار بن منيح عن قتادة عن عروة عن عائشة. وأشار إلى هذه الرواية أيضاً الخطيب في «التاريخ» (٢٦٤/١).

لكن الراوي عن أبي معاوية لا يدرى من هو حتى ينظر في إسناده. والله المستعان.

● وروي عن عائشة من غير حديث عروة:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٤٢/٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦١٤/٢) رقم (١٠١٢).

وفيه عيسى بن ميمون المدني مولى القاسم بن محمد، قال ابن معين وأبو داود: «ليس بشيء» «الدوري» (١٨١/٤)، و«سؤالات الآجري» رقم (٩٣٦)، وقال البخاري: «منكر الحديث» «التاريخ الكبير» (٤٠١/٦)، وقال الفلاس وأبو حاتم: «متروك الحديث» «الجرح» (٢٨٧/٦).

(١) لم أقف عليه مسنداً بهذا اللفظ.

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٧٧/٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢١٣/٢) رقم (١٠٠٨)، وهو عند تمام في «فوائده» (٢٠١/٢) رقم (١٥٢٧)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٩٧/٧) رقم (٢٦٣٤)؛ من طريق عبدالعظيم بن إبراهيم عن عبدالملك بن يحيى (وعند «تمام»: محمد بن عبدالملك) عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس به.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث زيادٍ والزهري، لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

وإسناده ضعيف:

قال ابن الجوزي: «وأما حديث أنس ففيه مجاهيل». «العلل المتناهية» (٦١٤/٢).

والراوي عن سفيان بن عيينة لم أعرفه، ولم أقف على راوٍ عن ابن عيينة يدعى عبدالملك بن يحيى.

وأما محمد بن عبدالملك: فقد ذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/٨) راوياً =

وكذا عن عُمَرَ بلفظِ: «**وانتَجِبُوا المناكِحَ، وعَلَيكُم بِذاتِ الأَوْراكِ؛ فإنَّهُنَّ أَنْجَبُ**». أسندهُ الدَّيلميُّ[(١)]، ولا يَصِحُّ.

وفي لفظٍ عن عمرَ[(٢)] مرفوعاً ـ كما عندَ أبي موسى المدينيِّ في كتابِ «تضيِيع العُمُرِ والأَيَّام في اصطناعِ المعروفِ إلى اللِّئامِ»[(٣)] ـ: «**فانظُرْ في أيِّ نِصابٍ تَضَعُ وَلَدَكَ؛ فإنَّ العِرْقَ جَسَّاسٌ**»[(٤)].

وفي لفظٍ عن أنسٍ: «**تَزَوَّجُوا في الحُجْز الصَّالحِ[(٥)]؛ فإنَّ العِرْقَ**

= بهذا الاسم، وذكر أنه روى عن ابن عيينة، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. والله أعلم.

(١) «مسند الفردوس (س)» [ق٣٢/أ] من طريق أبي نعيم، وهو في «أخبار أصبهان» (٧٨/٢)، ومن طريقه ابن الجوزي أيضاً في «الواهيات» (٦١٢/٢) رقم (١٠٠٦)، وهو أيضاً عند ابن عدي في «كامله» (٢٨٦/٣)؛ من طريق سليمان بن عطاء عن مسلمة بن عبدالله الجهني عن عمه أبي مشجعة عن عمر رضي الله عنه به.
وسنده ضعيفٌ جدّاً:
سليمان بن عطاء منكر الحديث. انظر: «التقريب» (٢٥٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٨٥/٤).

(٢) كذا في النسخ الأربع، وهو خطأ، وصوابه: (ابن عمر) كما في مصادر التخريج، لكن الظاهر أن هذا الخطأ من أصل «المقاصد»؛ فجميع الكتب التي تنقل عن «المقاصد» وتستفيد منه فيها الخطأ نفسه، لذا لم أصوبه في المتن. والله أعلم.
انظر: «الشذرة» لابن طولون (٢٠٩/١)، تذكرة الموضوعات (١٢٧)، كشف الخفاء (٣٠٢/١)، والفوائد المجموعة (١٣١).

(٣) عزاه له العراقي في «المغني» (٣٨٧/١) وضعفه، ولفظه: «**فإن العرق دساس**».

(٤) وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢٣٠/٢) رقم (٩٧٣)، ومن طريقه القضاعي في «الشهاب» (٣٧٠/١) رقم (٦٣٨)، وهو عند ابن عدي في «كامله» (١٧٩/٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٦١٣/٢) رقم (١٠٠٧)؛ من طريق محمد بن عبدالرحمن بن البَيْلَمانيِّ عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما به، لكن بلفظ: «**فإن العرقَ دسَّاسٌ**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني ضعيفٌ جدّاً، واتهمه بعضهم. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٨٨).

(٥) في الأصل و«ز» و«م»: (الجحر الصابح)، والتصويب من «د»، ولفظه كذلك عند الدارقطني في «الأفراد»، وبهذا اللفظ أورده ابن الأثير في «النهاية» (٢٥٩/١)، وقال: «الحُجْز ـ بالضم والكسر ـ: الأصل». والله أعلم. =

دَسَّاسٌ»(١)

وكلُّها ضعيفةٌ.

٣٣٢ **حديث: «تداوَوا، فإنَّ الذي أنزَلَ الدَّاءَ أنزلَ الدَّوَاءَ».**

القضاعيُّ(٢)، من جِهةَ بَكرِ بنِ بَكَّارٍ(٣) عن شعبةَ عن الأعمشِ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ رَفَعهُ بهذا(٤)

ولِحديثِ أبي هريرةَ طُرُقٌ بألفاظٍ مُختَلِفَةٍ، [ق٧٠/ب] منها: «**إنَّ الذي أنزلَ الدَّاءَ أنزلَ معهُ الدَّواءَ**»(٥)، ....

= ولفظه عند ابن عدي: «**في الحَيِّ الصالح**».

(١) أخرجه ابن عدي في «كامله» (٧٢/٧)، والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٢٢٠/٢) رقم (١٢٠١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٦١٧/٢) رقم (١٠١٥)؛ من طريق الوليد بن محمد الموقري عن الزهري عن أنس به.
وسنده ضعيفٌ جدّاً؛ الوليد بن محمد الموقري متروك. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٣١/١١).

(٢) «مسند الشهاب» (٤١٢/١) رقم (٧١٠) من طريق ابن الأعرابي، وهو في «معجمه ـ ط دار ابن الجوزي» (٨٢٣/٢) رقم (١٦٨٨).

(٣) أبو عمرو القيسي. سمع شعبة والوليد بن جميع، وروى عنه محمد بن مرزوق وحجاج بن الشاعر.
قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وذكره الساجي وابن الجارود والعقيلي في «الضعفاء»، وابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ»، وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثُه...، وليس حديثه بالمنكر جدّاً».
انظر: «التاريخ الكبير» (٨٨/٢)، «تاريخ الدوري» (٢٠٩/٤)، «سؤالات البرذعي» (٣٤٣/٢)، «الضعفاء» للنسائي (١٦١)، «الضعفاء الكبير» (١٥٢/١)، «الجرح والتعديل» (٣٨٢/٢)، «الثقات» (١٤٦/٨)، «الكامل» (٣١/٢)، «الميزان» (٣٤٣/١)، و«تهذيب التهذيب» (٤٢٠/١).

(٤) إسناده ضعيف:
بكر بن بكار ضعيف كما يظهر من ترجمته، لكنه ليس ساقطاً عن الاعتبار.

(٥) أخرجه ابن منده في «التوحيد» (٢٦٧/١) رقم (١١٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٢٢/٤) رقم (٧٤٣٣)؛ من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ به. =

وبعضُها في «صحيحِ البخاريِّ»[١] من جِهَةَ عطاءَ بنِ أبي رَباحٍ عنهُ رفعَهُ: **«ما أنزلَ اللهُ دَاءً إلا أنزلَ له شِفاءً»**.

وفي البابِ عن أسامةَ بنِ شَرِيكٍ[٢] بِلفظِ: جاءتِ الأعرابُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ يسألونَهُ، فقالوا: يا رسولَ اللهِ، أنتَداوَى؟، قال: **«نعم، إنَّ اللهَ لم يُنزِلْ مِن داءٍ إلا أنزَلَ لهُ شِفاءً، إلا الموتَ والهرمَ»**. أخرجهُ أصحابُ السُّنَنِ الأربعةِ وأحمدُ والطَّحَاوِيُّ[٣]، وصَحَّحَهُ ابنُ حبانَ والحاكِمُ[٤] من طريقِ زيادِ بنِ عِلاقَةَ[٥] عنهُ[٦].

= وإسناده حسن:
محمد بن عمرو بن علقمة فيه خلاف، والراجح ـ في نظري ـ أنه صدوق، ولا ينزل حديثه عن الحسن. والله أعلم. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٣٣/٩).

(١) «الصحيح» (الطب، بابٌ ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً) رقم (٥٦٧٨).

(٢) الثَّعلبيُّ ـ بالمثلثة والمهملةِ ـ، صحابيٌّ، من أهل الكوفة، تفرَّدَ بالروايةِ عنه زيادُ بنُ علاقةَ.
انظر: «الاستيعاب» (٧٨/١)، «أسد الغابة» (٨١/١)، و«الإصابة» (٤٩/١).

(٣) «سنن أبي داود» (الطب، باب في الرجل يتداوى) رقم (٣٨٥٥)، «جامع الترمذي» (الطب، باب ما جاء في الدواء والحث عليه) رقم (٢٠٣٨) وقال: «حسن صحيح»، «السنن الكبرى» للنسائي (الطب، باب الأمر بالدواء) (٧٩/٧) رقم (٧٥١١، ٧٥١٢)، «سنن ابن ماجه» (الطب، بابٌ ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً) رقم (٣٤٣٦)، «مسند أحمد» (٣٩٤/٣٠) رقم (١٨٤٥٤)، و«شرح معاني الآثار» (٣٢٣/٤) رقم (٧١٥٨).

(٤) «الإحسان» (الطب/ذكر الأمر بالتداوي...) (٤٢٦/١٣) رقم (٦٠٦١)، و«المستدرك» (٢٠٩/١) رقم (٤١٦)، وقال: «هذا حديث صحيحٌ، ولم يخرجاه».

(٥) زيادُ بنُ عِلاقَةَ ـ بكسرِ المهملةِ، وبالقافِ ـ الثَّعلبيُّ ـ بالمثلثة والمهملة ـ، أبو مالكٍ الكوفيُّ، ثقةٌ رُمِيَ بالنصبِ، من الثالثة، ماتَ سنةَ خمسٍ وثلاثينَ وقد جازَ المائةَ. ع. «التقريب» (٢٢٠).

(٦) وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٥٥٩/٢) رقم (١٣٢٨)، والحميدي (٣٦٣/٢) رقم (٨٢٤)، وابن الجعد (٣٧٨) رقم (٢٥٨٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم (٢٣٨٨٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٠٩) رقم (٢٩١)؛ كلهم من طرق عن زياد بن علاقة به.
وبعض أسانيده إلى أسامة بن شريك على شرط الشيخين. والله أعلم.

وكذا في البابِ عن أنسٍ[(١)]، وجابرٍ[(٢)]، وابن عباسٍ[(٣)]، وابنِ عمروٍ[(٤)]، وابنِ مسعودٍ[(٥)]،

---

(١) أخرج حديثه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٣٨١)، وأحمد في «مسنده» (٢٠/٥٠) رقم (١٢٥٩٦)؛ من طريق حرب بن ميمون عن عمران العمي عن أنس ﷺ مرفوعاً: «**إن الله ﷻ حيثُ خلقَ الداءَ خلقَ الدواءَ، فتداووا**».

وعمران العمِّي؛ قال يحيى القطان: «لم يكن به بأس، ولكنه لم يكن من أهل الحديث»، وقال أبو حاتم: «ما بحديثه بأس» «الجرح» (٦/٣٠٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/٢٢٤)، وقال: «يخطئ»، وأعاده في «المجروحين» (٢/١٠٤)، وقال: «اختلط حتى كان لا يدري ما يحدث به».

والأظهر أن حديثه من قبيل الحسن، أما قول ابن حبان في المجروحين فمعارض بتعديل أبي حاتم والقطان، وهما مَن هما، لا سيما وأنهما من الأئمة المتشددين في الباب. والله أعلم.

وأما حرب بن ميمون: فهو الأكبر، وهو صدوق.

والحاصل: أن سند الحديث حسن. والله أعلم بالصواب.

(٢) أخرجه مسلم (السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي) رقم (٢٢٠٤) عن جابرٍ ﷺ مرفوعاً: «**لكلِّ داءٍ دواءٌ، فإذا أُصيبَ دواءُ الداءِ بَرَأَ بإذنِ اللهِ ﷻ**».

(٣) أخرج حديثه عبد بن حميد، كما في المنتخب (٢١٢) رقم (٦٢٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣٢٣) رقم (٧١٥٩)، والدينوري في «المجالسة» (٨/١٦٠) رقم (٣٤٦٣)، والطبراني في «الكبير» (١١/١٥٣) رقم (١١٣٣٧)؛ كلهم من طرق عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباسٍ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أيها الناسُ، تداوَوا؛ فإنَّ ﷻ لم يخلق داءً إلا وقد خلَق له شفاءً إلا السَّامَ؛ والسَّامُ الموتُ**».

وسنده ضعيفٌ جدّاً:

طلحة بن عمرو الحضرمي متروك. تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٦٣).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) أخرج حديثه الحميدي في «مسنده» (١/٩٠) رقم (٥٠)، وأحمد (٦/٥٠) رقم (٣٥٧٨) و(٧/٣٨) رقم (٣٩٢٢)، وابن ماجه في «سننه» (الطب، باب ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً) رقم (٣٤٣٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/٣٤٣)؛ كلهم من طرق عن سفيان بن عيينة.

وأخرجه الشاشي في «مسنده» (٢/١٨٥) رقم (٧٥٢)، من طريق الثوري.

كلاهما عن عطاء بن السائب عن أبي عبدالرحمٰن السلمي عن عبدالله بن مسعودٍ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**ما أنزل ﷻ داءً إلا أنزل له دواءً، علمهُ من علمهُ، وجهِلهُ من جهِلهُ**». =

وأبي الدَّرداءِ(١)، وأبي سعيدٍ(٢)، بَيَّنتُها فيما كَتَبْتُهُ في الطِّبِّ النَّبوِيِّ(٣).

= وإسناده حسن:
عطاء بن السائب صدوق، ولا يضر اختلاطه هنا؛ لأن سماع السفيانين منه قبل الاختلاط. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٨٣/٧)، و«الكواكب النيرات» (٣١٩/١).
وأبو عبدالرحمٰن السلمي سمع من ابن مسعود على الصحيح؛ فقد صرح بالسماع منه في رواية الحميدي وأحمد، وجزم البخاري بسماعه منه في «التاريخ الكبير» (٧٣/٥)، وناهيك به مع تثبته في هذا الباب خاصَّةً.
وروي موقوفاً على ابن مسعود ولا يضر، ورفعه صحيح. انظر: «علل الدارقطني» (٣٣٤/٥).

(١) أخرج حديثه أبو داود في «سننه» (الطب، باب في الأدوية المكروهة) رقم (٣٨٧٤)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٥/١٠)؛ من طريق إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن ثعلبةَ بنِ مسلم عن أبي عمرانَ الأنصاري عن أمِّ الدرداءِ عن أبي الدرداءِ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إن الله أنزلَ الداءَ والدواءَ، وجعلَ لكلِّ داءٍ دواءً فتداووا، ولا تداووا بحرامٍ**».
وفي سنده ضعف:
فيه ثعلبة بن مسلم الخثعمي الشامي، ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (١٧٥/٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٦٤/٢)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥٧/٨)، وقال الحافظ: «مستور» «التقريب» (١٣٤).

(٢) أخرج حديثه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥/١٢) رقم (٢٣٨٨٤)، والبزار في «مسنده»، كما في «كشف الأستار» (٣٨٦/٣) رقم (٣٠١٦)، والطبراني في «الصغير» (٧٣/١) رقم (٩٢)، و«الأوسط» (١٥٧/٢) رقم (١٥٦٤)، والحاكم في «مستدركه» (٤٤٥/٤) رقم (٨٢٢٠)؛ كلهم من طريق شَبيبِ بنِ شَيبةَ عن عطاءَ بنِ أبي رباحٍ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**إن الله لم ينزل داءً ـ أو لم يخلق داءً ـ إلا وقد أنزلَ ـ أو خلق ـ له دواءً، علمه من علمه وجهله من جهله، إلا السَّامَ**»، قالوا: يا رسولَ اللهِ، وما السَّامُ؟، قال: «**الموتُ**».
قال البزار: «قال فيه شبيب: عن عطاء عن أبي سعيد، وقال عمر بن سعيد بن أبي حسين: عن عطاء عن أبي هريرة»، وقال الطبراني نحو كلامه أيضاً.
وهو بهذا السياق منكر:
شبيب بن شيبة ضعيف. انظر: «التقريب» (٢٦٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢٧٠/٤).
والمعروف في حديث عطاء أنه عن أبي هريرة، كما رواه عمر بن سعيد بن أبي حسين، وهو ثقة من رجال الشيخين، وروايته هذه عند البخاري، وقد تقدم تخريجها في بداية هذا الحديث.

(٣) في الأصل و«ز» زيادة بعد هذه الفقرة: (وعن ابنِ مسعودٍ وآخرينَ، بيَّنتُها فيما كتبتُهُ =

٣٣٣ حديث: «التدبِيرُ نِصفُ المعِيشَةِ».

في «**الاقتِصادُ**»[١]

٣٣٤ حديث: «الترابُ رَبِيعُ الصِّبيانِ».

الطَّبرانيُّ[٢] عن سهلِ بنِ سعدٍ به مرفوعاً[٣]

وكذا رواه القضاعيُّ[٤]، من حديثِ مالكِ بنِ سُعَيرٍ[٥] عن مالكٍ عن نافع عن ابنِ عمرَ بهِ، والأولُ أيضاً يُروَى من حديثِ مالكٍ، وقال الخطيبُ[٦]: إنَّ المتنَ لا يَصِحُّ.

= في الطِّبِّ النبَويِّ)، وفيها تكرار ظاهر، والتصويب من «م».
وكتابه هذا الذي أشار إليه ذكره ضمن مصنفاته في «الضوء اللامع» (١٩/٨)، وسماهُ: «السَّير القوي في الطبِّ النبوي»، وقال: «شرع فيه».

(١) تقدم برقم (١٤٢).

(٢) «المعجم الكبير» (١٤٠/٦) رقم (٥٧٧٥)، من طريق محمد بن مخلد (في المطبوع: محمد بن خالد، وهو خطأ) عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد ﷺ به.

(٣) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٦/٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٥٣/١).
وفيه محمد بن مخلد الرعيني، قال ابن عدي: «يحدث عن مالك وغيره بالبواطيل» «الكامل» (٢٥٦/٦)، وقال الدارقطني: «متروك» (اللسان ٧/ ٤٩٦).
والحديث قال فيه ابن عدي: «منكر بهذا الإسناد».

(٤) «مسند الشهاب» (١٨٥/١) رقم (٢٧٣)، قال: أخبرنا أبو القاسم يحيى بن أحمد بن علي بن الحسين: حدثنا جدي علي بن الحسين بن بندار: حدثنا علي بن عبدالحميد الغضائري: حدثنا محمد بن يوسف الفريابي بمكة: حدثنا مالك بن سعير (في المطبوع: سعيد)، وذكره.
وسنده ضعيف:
شيخ القضاعي (يحيى بن أحمد بن علي): لم أقف له على ترجمة.
وفي مالك بن سعير كلامٌ أيضاً؛ فقد ضعفه أبو داود، وقال الأزدي: «عنده مناكير».
انظر: «تهذيب التهذيب» (١٥/١٠).
وأما علي بن الحسين بن بندار، فقد قال الذهبي: «ما علمت به بأساً». «السير» (٤٦٤/١٦).
وعلي بن عبدالحميد الغضائري وثقه الخطيب. «تاريخ بغداد» (٢٩/١٢).

(٥) تقدم الكلام على حاله قريباً في تخريج الحديث.

(٦) لعلَّ قولَه هذا في كتابه «رواة مالك»، فقد أخرج هذا الحديث فيه كما في «كنز =

٣٣٥ **حديث: «تَرِّبُوا الكِتابَ».**

في: «إذا كَتَبْتَ»[١]

٣٣٦ **حديث: «تَرْكُ العادَةِ عَداوَةٌ مُستَفادَةٌ».**

لا أصلَ لهُ.

ولكنْ قد قال الشافعيُّ: «تَرْكُ العادَةِ ذَنبٌ مُستَحدَثٌ»، أورَدَهُ البيهقيُّ في «مناقِبِه»[٢]

٣٣٧ **حديث: «تَرْكُ العَشاءِ».**

في: «تَعَشَّوا»[٣] قريباً.

٣٣٨ **حديث: «تزَوَّجُوا فُقَراءَ».**

في: «التَمِسوا الرِّزقَ في النكاحِ»[٤]

٣٣٩ **حديث: «تستَغفِرُ الصَّحفَةُ لِلاحِسِها».**

في: «مَن أَكَلَ في قَصعَةٍ»[٥]

٣٤٠ **حديث: «تسليمِ الغزالةِ»**[٦]

= العمال» رقم (٤٥٤٢٤). وانظر: «كشف الخفاء» (٣٠٣/١).

(١) ذكره في أثناء تخريج حديث: «إذا كتب أحدكم كتاباً فَلْيُتَرِّبْهُ»، تقدم برقم (٧٥).

(٢) «مناقب الشافعي» (٢١٣/٢) من طريق الحاكم عن الزبير بن عبدالواحد عن يوسف بن عبدالأحد عن يونس بن عبدالأعلى عن الشافعيِّ به.
وهو ثابتٌ عن الشافعي رحمه الله:
الزبير بن عبدالواحد الأسداباذي، قال الخطيب: «كان حافظاً متقناً مكثراً». «التاريخ» (٤٧٢/٨).
ويوسف بن عبدالأحد، قال الذهبي: «لا أعلم به بأساً». «تاريخ الإسلام» (٥٠٦/٢٣).
ويونس بن عبدالأعلى الصدفي: ثقة من رجال مسلم.

(٣) سيأتي برقم (٣٤٦).

(٤) تقدم برقم (١٦٤).

(٥) سيأتي برقم (١٠٨٢).

(٦) روي بعدة ألفاظ، منها: أنه ﷺ كان في الصحراء فإذا منادٍ يناديه: يا رسولَ اللهِ، =

اشتَهَرَ على الألسِنَةَ وفي المدائِحِ النَّبَوِيَّةَ، وليسَ لهُ ـ كما قالَهُ ابنُ كَثيرٍ[١] ـ أصلٌ، ومَنْ نسَبَهُ إلى النبيِّ ﷺ فقد كَذَبَ[٢].

ولكن قد وَرَدَ الكلامُ في الجملَةِ في عِدَّةِ أحاديثَ يَتَقوَّى بعضُها ببعضٍ[٣]، أورَدَها شيخُنا في المجلسِ الحادي والسِّتِّينَ مِن «تخريجِ أحاديثِ

= فالتفتَ فلم يرَ أحداً، ثم التفتَ فإذا ظَبيَةٌ مُوثَقَةٌ، فقالت: ادنُ مني يا رسولَ اللهِ، فدنا منها فقال: «**حاجَتَكِ**»، قالت: إنَّ لي خَشْفَينِ (الخشف: ولد الظبي) في ذلك الجبلِ، فحُلَّني حتى أذهبَ فأُرضِعَهما، ثم أرجعَ إليكَ، قال: «**وتفعلين؟**»، قالت: عذَّبني اللهُ بعذابِ العِشارِ إنْ لم أفعلْ، فأطلَقَها، فذهبت فأرضَعَت خَشْفَيها، ثم رَجَعَت فأوثَقَها، وانتَبهَ الأعرابيُّ، فقال: لكَ حاجةٌ يا رسولَ اللهِ؟، قال: «**نعم، تُطلِق هذه**»، فأطلَقَها فخرجَت تَعدو وهي تقولُ: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا الله وأنك رسولُ اللهِ.
قال الحافظ: «ولم أقف لخصوصِ السَّلامِ على سندٍ». «موافقة الخُبرِ الخَبَرَ» (١/٢٤٥).

(١) في «ز»: (ابن الأثير)، وهو خطأ.

(٢) لم أقف على كلام ابنِ كثيرٍ هذا، لكنه قال في «تحفة الطالب» (١٨٦): «هو حديثٌ مشهورٌ عند الناس، وليس هو في شيءٍ من الكتبِ الستةِ»، ثم ساقه من حديث زيد بن أرقم، وقال: «هذا الحديثُ متنُه فيه نكارةٌ، وسندُه ضعيفٌ».

(٣) روي من حديث أم سلمة، وأنس، وزيد بن أرقم، وأبي سعيد الخدري ﷺ:
• أما حديث أم سلمة: فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣/٣٣١) رقم (٦٧٣)، من طريق أغلب بن تميم عن هشام بن حسان عن الحسن عن ضبة بن محصن عن أم سلمة ﷺ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه أغلب بن تميم، قال ابن معين: «ليس بشيء» «الدوري» (٤/١٢٧)، وقال البخاري: «منكر الحديث» «التاريخ الكبير» (٢/٧٠).
• وأما حديث أنس: فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/٣٥٨) رقم (٥٥٤٧)، ومن طريقه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٣٧٦) رقم (٢٧٤)؛ من طريق عبدالكريم بنِ هلالٍ الجعفي عن صالح المُرِّيِّ عن ثابتٍ البنانيِّ عن أنسٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه صالح المري، وهو متروك. تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٨).
• وأما حديث زيد بن أرقم فأخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٣٧٥) رقم (٢٧٣)، والبيهقي في «الدلائل» (٦/٣٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٣٨٠)؛ من طريق الفلاس عن يعلى بن إبراهيم الغزال عن الهيثم بن جَمّاز (في «الدلائل»: حماد، وهو خطأ) عن أبي كثيرٍ عن زيد بن أرقم ﷺ به. =

المختَصَرِ»[١].

٣٤١ حديث: «التشبيك في المسجدِ».

أحمدُ والطَّيالِسيُّ في «مُسنَدَيهِما»، وأبو داودَ والترمذيُّ وابنُ ماجهْ في «سُنَنِهِم»، وابنُ خُزَيمَةَ وابنُ حبانَ في «صَحِيحَيهما»، والطبرانيُّ[٢] وآخرونَ[٣]،

= وسنده ضعيفٌ جدّاً:

الهيثم بن جماز، قال ابن معين: «ليس بشيء» (الدارمي/ ٢٢٣)، وقال أحمد: «منكر الحديث، تُرِك حديثُه»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث» «الجرح» (٨١/٩).

ويعلى بن إبراهيم الغزَّال، قال الذهبي: «لا أعرفه، له خبرٌ باطلٌ عن شيخٍ واهٍ» «الميزان» (٤٥٦/٤)، ثم ذكر هذا الحديثَ.

والحديث جزم الحافظ بأنه موضوع. «اللسان» (٥٣٨/٨).

● وأما حديث أبي سعيد: فأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٣٤/٦)، من طريق عليِّ بنِ قادم عن خالدِ بنِ طهمانَ عن عَطِيَّةَ العوفي عن أبي سعيدٍ به.

وسنده ضعيف:

عطية العوفي ضعيف، وروايته عن أبي سعيد فيها كلامٌ مشهورٌ؛ إذ كان يروي عن الكلبيِّ ويكنيه أبا سعيدٍ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٠٠/٧).

وخالد بن طهمان فيه ضعفٌ أيضاً، واختلط قبل موته بعشر سنين، قال ابن معين: «وكان في تخليطه كلُّ ما جاؤوه به ورآه قرأه». انظر: «تهذيب التهذيب» (٨٥/٣).

قال الحافظ: «ولو توبع لحكمت بحسنه». «موافقة الخُبرِ الخَبَرَ» (٢٤٥/١).

وعليه فقول المصنف رَحِمَهُ اللهُ بأن هذه الأحاديث يتقوى بعضها ببعض، فيه نظر. والله أعلم.

(١) «موافقةُ الخُبْرِ الخَبَرَ في تخريجِ أحاديثِ المختصَرِ» (٢٤٥/١ ـ ٢٤٧).

(٢) «مسند أحمد» (٢٨/٣٠، ٤١) رقم (١٨١٠٣، ١٨١١٤، ١٨١١٥)، «مسند الطيالسي» (٣٩٠/٢) رقم (١١٥٩)، «سنن أبي داود» (الصلاة، باب ما جاء في الهدي في المشي إلى الصلاة) رقم (٥٦٢)، «جامع الترمذي» (الصلاة، باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة) رقم (٣٨٦)، «سنن ابن ماجه» (إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب ما يكره في الصلاة) رقم (٩٦٧)، «صحيح ابن خزيمة» (الوضوء، باب النهي عن التشبيك بين الأصابع عند الخروج إلى الصلاة) (٢٢٧/١) رقم (٤٤١)، «الإحسان» (الصلاة، باب الإمامة والجماعة) (٣٨٢/٥) رقم (٢٠٣٦)، و«المعجم الكبير» (١٤٦/١٩، ١٥١) رقم (٣٢١، ٣٣٢).

(٣) وأخرجه أيضاً عبدالرزاق وابن أبي شيبة والدارمي والطحاوي وغيرهم، كما سيأتي في تخريجه.

كلُّهم من حديثِ كعبِ بنِ عُجْرَةَ مرفوعاً: **«يا كَعبُ، إذا كنتَ في المسجدِ فلا تُشَبِّكَنَّ»**(١)

(١) هذا الحديث روي على وجوهٍ كثيرةٍ مختلفةٍ:
• فرواه سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، واختلف عليه:
١ ـ فقيل: عنه عن أبي ثمامة الحناط عن كعب، رواه عنه على هذا الوجه داود بن قيس الفراء، ورواه عن داود جمع من الثقات.
وحديثه عند الدارمي (١٤٠٤)، وأبي داود (٥٦٢)، وابن خزيمة (٤٤١)، والطبراني في «الكبير» (٨٨٣٠).
وقد تابع داودَ على روايته عن سعد على هذا الوجه: أبو خالد الأحمر عند ابن أبي شيبة (٤٨٦١).
٢ ـ وقيل: عن سعد بن إسحاق عن أبي سعيد المقبري عن أبي ثمامة عن كعب؛ بزيادة أبي سعيد المقبري بين أبي ثمامة وكعب، رواه عنه على هذا الوجه أنس بن عياض.
وحديثه عند ابن خزيمة (٤٤٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٥٦٤)، والطبراني في «الكبير» (٣٣٣).
وأسانيده إلى أنس بن عياض صحيحة، وأنس ثقة من رجال الستة.
٣ ـ وقيل: عن سعد بن إسحاق عن أبيه عن جده كعب، رواه عنه داود بن عطاء.
وحديثه عند الطبراني في «الكبير» (٣٢١).
وإسناده ضعيف لحال داود بن عطاء. انظر: «التقريب» (١٩٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٦٨/٣).
وقد رجح ابن خزيمة ﷺ الوجه الثاني عن سعد بن إسحاق (بزيادة أبي سعيد المقبري)، فقال: «فيشبه أن يكونَ الصحيحُ ما رواهُ أنسُ بنُ عياضٍ؛ لأن داودَ بنَ قيسٍ أسقطَ من الإسنادِ أبا سعيدٍ المقبريَّ فقال: عن سعدِ بنِ إسحاقَ عن أبي ثمامةَ». «الصحيح» (٢٢٨/١).
وإسناد هذا الطريق ضعيف جدّاً:
أبو ثمامة الحناط: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٦٦/٥)، وقال الدارقطني: «لا يُعرَفُ، يُترَكُ» (البرقاني/ ٧٥)، وقال الذهبي: «لا يعرف، وخبره منكر» «الميزان» (٥٠٩/٤).
• ورواه أيضاً سعيد بن أبي سعيد المقبري، واختلف عليه:
١ ـ فرواه عنه محمد بن عجلان، واختلف على ابن عجلان أيضاً:
أ ـ فقيل: عنه عن سعيد المقبري عن كعب.
رواه عنه كذلك الثوري: كما عند عبدالرزاق (٣٣٣٤)، والدارمي (١٤٠٥)، والطبراني (٣٣٤). =

= وقران بن تمام: كما عند أحمد (١٨١١٥).
وأبو بكر بن عياش: كما عند ابن ماجه (٩٦٧).
وأبو خالد الأحمر: كما عند ابن خزيمة (٤٤٤).
ب ـ وقيل: عنه عن المقبري عن رجلٍ من آل كعبٍ عن كعب.
رواه كذلك ابنُ جريج: كما عند عبدالرزاق (٣٣٣٣)، وأحمد (١٨١١٤).
والليث بن سعد: كما عند الترمذي (٨٣٦).
وابن عيينة: كما عند الطبراني (٣٣٥).
وجزم الحافظ في «التهذيب» (٤٥/١٢) بأن الرجل المبهم هو أبو ثمامة الحناط.
وجاء عن ابن عجلان أيضاً على وجوهٍ أخرى أيضاً.
وهذه الوجوه متساويةٌ في القوةِ ولا يمكن الجمع بينها ولا الترجيحُ، فتُعَلُّ رواية ابن عجلان بالاضطرابِ. والله أعلم.
وإليه أشار ابن خزيمة حيث قال: «وأما ابنُ عجلانَ فقد وَهِمَ في الإسنادِ وخَلَّطَ فيه؛ فمرَّةً يقول: عن أبي هريرةَ، ومرَّةً يُرسلُهُ، ومرَّةً يقول: عن سعيدٍ عن كعبٍ». «الصحيح» (٢٢٨/١).
٢ ـ ورواه عن المقبريِّ أيضاً: ابنُ أبي ذئبٍ، فقال فيه: عن المقبريِّ عن رجل من بني سالم عن أبيه عن جده عن كعب.
أخرج حديثه الطيالسي (١١٥٩)، وابن خزيمة (٤٤٣)، والطحاوي في «المشكل» (٥٥٦٦).
قال أبو بكر بن خزيمة: «وابن أبي ذئبٍ قد بيَّنَ أن المقبريَّ ـ سعيدُ بنُ أبي سعيدٍ ـ إنما رواه عن رجلٍ من بني سالم، وهو عندي سعدُ بنُ إسحاقَ، إلا أنه غَلِطَ على سعدِ بنِ إسحاقَ فقال: (عن أبيه عن جده كعب)، وداودُ بن قيسٍ وأنسُ بن عياضٍ جميعاً قد اتفقا على أن الخبرَ إنما هو عن أبي ثُمامةَ». «الصحيح» (٢٢٨/١).
فرجعَتْ روايةُ ابن أبي ذئبٍ إلى طريق أبي ثمامةَ، وهو ضعيفٌ جدّاً، كما تقدم.
٣ ـ ورواه عن المقبريِّ أيضاً: الضحاك بن عثمان، فقال: عنه عن أبي ثمامة عن كعب.
أخرج حديثه البيهقي في «الكبرى» (٢٣٠/٣)، وسنده ضعيف جدّاً لحال أبي ثمامة. والله أعلم.
● ورواه عن كعبٍ أيضاً: عبدُالرحمٰن بن أبي ليلى.
أخرج حديثه الطحاوي في «المشكل» (٥٥٧٠)، وابن حبان (٢١٥٠)، من طريق سليمان بن عبيدالله الرقي.
والبيهقي في «الكبرى» (٢٣٠/٣)، من طريق الحسن بن علي الرقي عن عمرو بن قسيط. =

إلى غيرِه من المرفوعِ(١)

= كلاهما عن عبيدالله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى به.

قال الطحاوي: «لا نعلم في هذا الباب عن كعب أحسن من هذا الحديث».

وقال البيهقي: «هذا إسنادٌ صحيحٌ إن كان الحسنُ بنُ عليٍّ الرقيُّ هذا حفظه، ولم أجد له فيما رواه من ذلك بعد متابعاً».

قلت: قد تابعه هنا سليمان بن عبيدالله الرقي، وهو صدوق.

انظر: «التقريب» (٢٥٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٨٣/٤).

وهذا الطريق كما يتبين سالم من الاختلاف والاضطراب، وهو أمثل طرق الحديث، فالحديث بهذا الطريق حسن. والله أعلم.

(١) جاء النهي عنه أيضاً من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما:

• أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه: فأخرجه الدارمي في «سننه» (٣٨٢/١) رقم (١٤٠٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢٦/١) رقم (٤٣٩)، والحاكم في «مستدركه» (٣٢٤/١) رقم (٧٤٤)؛ كلهم من طرق عن إسماعيل بن أمية عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: **«من توضَّأَ ثم خرجَ يريدُ الصلاةَ فهو في صلاةٍ حتى يرجعَ إلى بيتِه، فلا تقولوا هكذا ـ يعني: يشبك بينَ أصابعه ـ»**. واللفظ للدارمي.

وظاهر سنده الصحة؛ إسماعيل بن أمية ثقة ثبت من رجال الستة.

لكن ذكر الدارقطني في «العلل» (١٣٨/١١) أن الصواب فيه: عن إسماعيل بن أمية عن المقبري عن شيخ عن أبي هريرة، ولم أقف على هذه الرواية مسندةً.

وعليه فإن في سنده ضعفاً لجهالة شيخ المقبري.

وروي عن أبي هريرة من حديث ابن عجلان، وفي روايته اضطراب تقدم بيان بعضه في الكلام على حديث كعب قريباً.

وابن عجلان قد اختلطت عليه أحاديث المقبري وأبي هريرة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٠٤/٩).

• وأما حديث أبي سعيد رضي الله عنه: فأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٣٨/٣) رقم (٤٨٥٩)، وأحمد في «مسنده» (٧٧/١٨) رقم (١١٥١٢)؛ من طريق وكيع عن عبيدِاللهِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ مَوهَبٍ عن عمِّه عن مولىً لأبي سعيدٍ الخدريِّ أنه كان مع أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه وهو مع رسول الله ﷺ جالسٌ، قال: فدخل النبيُّ ﷺ المسجدَ فرأى رجلاً جالساً وسطَ المسجدِ مُشَبِّكاً أصابَعَهُ يحدِّثُ نفسَه، قال: فأومأ إليه النبيُّ ﷺ فلم يفطَن، فالتفتَ إلى أبي سعيدٍ الخدريِّ فقال: **«إذا صلى أحدُكم فلا يُشَبِّكَنَّ بين أصابعِهِ؛ فإن التشبيكَ من الشيطانِ، وإنَّ أحدَكم لا يزالُ في صلاةٍ ما دام في المسجدِ حتى يخرجَ منه»**. =

والموقوفِ[١] في النهيِ عنه، معَ اختلافٍ في سَندِه أو ضَعفٍ.

ولكنْ قال مالكٌ: إنه لا بأسَ به في المسجدِ، وإنَّما يُكرَهُ في الصَّلاةِ[٢].

وقد ترجمَ البخاريُّ[٣] لِـ«تَشبيكِ الأصابعِ في المسجدِ» وأوردَ قصَّةَ ذي اليَدَينِ، وفيها: «**وشَبَّكَ النبيُّ ﷺ** [ق٧١/أ] **بينَ أصابِعِه**».

= وعبيدالله بن عبدالرحمٰن بن موهب: ضعفه ابن معين مرة ووثقه أخرى، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث» «الجرح» (٥/٣٢٣)، وقال النسائي: «ليس بالقوي» «الضعفاء» (٢٠٥)، وقال ابن عدي: «حسن الحديث، يكتب حديثه» «الكامل» (٤/٣٢٩).

فمثله لا ينزل حديثه عن الحسن. والله أعلم.

وعمه عبيدالله بن عبدالله بن موهب: قال الشافعي: «لا نعرفه» «تهذيب التهذيب» (٧/٢٤)، وقال أحمد: «لا يُعرف» «العلل» (٢/٤٨٩)، لكن قد عرفه ابن حبان وصرَّح بتوثيقه فقال: «ثقة، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل ابنه يحيى» «الثقات» (٥/٧٢).

وتصريح ابن حبان بالتوثيق ليس كالذكر المجرد في «الثقات»، فهذا التوثيق لا يقلُّ عن توثيقِ غيره من الأئمةِ، بل لعله أثبت من توثيق كثير منهم، كما حرَّره المعلمي في «التنكيل» (١/٤٣٧).

وأما مولى أبي سعيد الخدري فلا تضر جهالته؛ لأنه صحابيٌّ كما هو ظاهر من سياق الحديث.

وعليه فإن هذا الحديث حسن الإسناد. والله أعلم.

(١) قال النعمان بن أبي عياش: «كانوا ينهون عن تشبيكِ الأصابعِ؛ يعني: في الصلاة».
أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٨٦٢).
وسنده حسن، والنعمان تابعي.
وكرهه أيضاً طاوس: كما عند عبدالرزاق في «مصنفه» (٣٣٣٧).
والنخعي: كما عند ابن أبي شيبة (٤٨٦٣).

(٢) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال (٢/١٢٦)، و«الذخيرة» (٢/١٥١)، و«مواهب الجليل» (٢/٢٦١).
ورخص فيه أيضاً في المسجد: ابنُ عمرَ وسالمٌ ابنُه والحسنُ.
انظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٣/٥٤٢).

(٣) «الصحيح» (الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره) رقم (٤٨٢)، وأورد فيه أحاديث أخرى، فانظره.

ولكنْ مَحَلُّ جَوازِهِ ما إذا كان لِغَرَضٍ صحيحٍ؛ كإراحَةِ الأصابعِ، بِخِلافِ ما يكونُ عَبَثاً[١]؛ إذِ التشبيكُ مِنَ الشَّيطانِ[٢]، سِيَّما وقد يَجلِبُ النومَ[٣]

٣٤٢ حديث: «تَصَدَّقوا تُرزَقوا».

صحيحُ المعنى.

ونحوُهُ: «**أَنفِقْ أُنفِقْ عليكَ**»[٤]، ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾ [سبأ: ٣٩].

ويُنظَرُ لَفظُهُ[٥]

---

(١) قال الحافظ: «قال ابن المنيِّر: التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارضٌ، إذ المنهيُّ عنه فعله على وجه العبثِ...، وجمع الإسماعيليُّ بأن النهيَ مقيَّدٌ بما إذا كان في الصَّلاةِ أو قاصداً لها؛ إذ منتظرُ الصلاةِ في حكمِ المصلي». «فتح الباري» (٥٦٦/١).

وجمعُ الإسماعيليِّ أقوى وأولى؛ لأن أحاديث النهي مقيدة بذلك. والله أعلم.

(٢) كما ثبت في حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، وقد تقدم تخريجه قريباً.

(٣) «غريب الحديث» للخطابي (٥٩٢/١)، و«شرح ابن بطال» (١٢٥/٢)، و«الفتح» (٥٦٦/١).

(٤) أخرجه البخاري (التفسير، باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾) رقم (٤٦٨٤)، ومسلم (الزكاة، باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف) رقم (٩٩٣).

(٥) روي هذا اللفظ بنحوه في حديث أخرجه ابن ماجه في «سننه» (إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب في فرض الجمعة) رقم (١٠٨١)، وابن عدي في «كامله» (١٨١/٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٧١/٣)، و«الشعب» (٤٢٣/٤) رقم (٢٧٥٤) وغيرهم؛ كلهم من طريق الوليد بن بكير عن عبدالله بن محمد العدويِّ عن علي بن زيدٍ عن سعيد بن المسيِّب عن جابرِ بنِ عبدِاللهِ قال: خَطَبَنا رسولُ اللهِ ﷺ فقال: «... **وصِلُوا الذي بينكم وبينَ ربِّكم بكثرةِ ذِكرِكُم لهُ وكثرةِ الصَّدَقةِ في السِّرِّ والعلانيةِ؛ ترزقوا، وتُنصَرُوا، وتُجبَروا**».

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣٨١/٣) رقم (١٨٥٦)، وفيه: حدثنا الفضيلُ بنُ مَرزوقٍ: حدثني الوليدُ ـ رجلٌ من أهلِ الخيرِ والصلاحِ ـ (عن محمدِ بنِ عليٍّ) عن سعيد بن المسيِّب.

وفي إسناده سقطٌ وتصحيفٌ ظاهرٌ، وصوابه: (عن عبدالله بن محمد عن علي بن زيد) عن سعيد.

فقد أخرجه البيهقي من طريق فضيل بن مرزوق ـ وهو طريق أبي يعلى نفسه ـ على الصواب.

=

٣٤٣ حديث: «تُعرَضُ الأعمالُ في كُلِّ يومِ خَميسٍ واثْنَين» الحديثَ.

مسلمٌ[١] عن أبي هُريرةَ.

٣٤٤ حديث: «تَعَرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاءِ يَعرِفْكَ في الشِّدَّةِ».

الطبرانيُّ في «الكبيرِ»[٢] مِن حديثِ عيسى بنِ محمدٍ القُرَشيِّ[٣]،

= وإسناده ضعيفٌ جدّاً:

عبدالله بن محمد العدوي التميمي متروك، ورماه بعضهم بالوضع. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٩/٦).

• وأخرجه القضاعي في «الشهاب» (٤٢١/١) رقم (٧٢٤)، من طريق المقدام بن داود عن علي بن معبد عن بقية بن الوليد عن حمزة بن حسان عن علي بن زيد بن جدعان به.

وسنده ضعيف:

المقدام بن داود ضعيف. انظر: «اللسان» (١٤٥/٨).

وبقية يدلس ويسوي وقد عنعن.

وشيخه حمزة بن حسان مجهول. انظر: «اللسان» (٢٨٨/٣).

وعلي بن زيد بن جدعان ضعيفٌ أيضاً. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٢٢٢).

• ويُروى أيضاً نحوه بلفظ: **«استعينوا على الرزقِ بالصَّدَقةِ»**، و**«استَنْزِلوا الرزقَ بالصدقةِ»**، ولا يثبت منها شيء لشدة ضعفها. والله أعلم.

وانظر: «السلسلة الضعيفة» (٢٧٥٤).

(١) «الصحيح» (البر والصلة والآداب، باب النهي عن الشحناء والتهاجر) رقم (٢٥٦٥)، بلفظ: **«تُعرَضُ الأعمالُ في كلِّ يومِ خميسٍ واثنينِ، فيغفِرُ الله ﷻ في ذلك اليوم لكلِّ امرئٍ لا يُشرِكُ باللهِ شيئاً، إلا امرأً كانت بينَه وبين أخيه شَحناءُ، فيقالُ: أُرْكُوا هذينِ حتى يصطَلِحا، أُرْكُوا هذينِ حتى يَصطَلِحا»**.

(٢) «المعجم الكبير» (١٢٣/١١) رقم (١١٢٤٣).

(٣) روى عن ابن أبي مُلَيكَةَ. وروى عنه: إسماعيل بن مسلمٍ وسعيدُ بنُ سليمانَ الواسطيُّ.

قال أبو حاتم: «ليس بقوي»، وقال العقيلي: «مجهولٌ بالنقلِ، ولا يُعرَفُ إلا به، ولا يتابَعُ عليه» وذكر له هذا الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٨٦/٦)، «الضعفاء الكبير» (٣٩٧/٣)، و«لسان الميزان» (٢٧٨/٦).

• وأخرجه من هذا الطريق أيضاً: العقيلي في «الضعفاء» (٣٩٧/٣)، والحاكم في «مستدركه» (٦٢٤/٣) رقم (٦٣٠٤)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١٧٠٥/٣) رقم (٤٢٨٤)، =

والعسكريُّ في «الأمثالِ» مِن حديثِ حَجَّاجِ بنِ فُرَافِصَةَ[١]، كلاهُما عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ عن ابنِ عباسٍ قال: كنتُ رِدْفَ رسولِ اللهِ ﷺ، فالتفتَ إليَّ، فقال: «**يا غلامُ، احفَظِ اللهَ يَحفَظْكَ، احفظِ اللهَ تَجِدْهُ أَمامَكَ، تَعَرَّفْ...**» الحديثَ، وفيه: «**قَد جَفَّ القلمُ بِما هُوَ كائِنٌ، فَلَو أَنَّ الخلقَ كُلَّهُم جميعاً أرادوا أن يَنفَعُوكَ بِشيءٍ لم يَقضِهِ اللهُ لَكَ؛ لم يَقدِرُوا عَليهِ، أو أرادوا أن يَضُرُّوكَ بِشيءٍ لم يَقضِهِ اللهُ عَليكَ؛ لم يَقدِرُوا عَليهِ**»، وفيه: «**واعْلَمْ أنَّ ما أَصابَكَ لم يَكُنْ لِيُخطِئَكَ، وما أَخطَأَكَ لم يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، واعلَمْ أنَّ النَّصرَ مَعَ الصَّبرِ، وأنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَربِ، وأنَّ مَعَ العُسرِ يُسراً**».

ومِن طريقِ الطبرانيِّ أورَدَهُ الضِّياءُ في «المختارَةِ»[٢]، وَهُوَ حَسَنٌ.

= والقضاعي في «الشهاب» (٤٣٤/١) رقم (٧٤٥)، والبيهقي في «الشعب» (٣٥٤/١٢) رقم (٩٥٢٩)؛ كلهم من طرق عن أبي شهاب الحناط عن عيسى بن محمد القرشي به.
وإسناده ضعيف؛ لحال عيسى بن محمد القرشي. والله أعلم.

(١) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٩٦).
● ولم أقف على هذه الطريق عند أحد غير العسكري.
● وأخرجه من طريق حجاج بن فرافصة أيضاً: أحمد في «مسنده» (١٨/٥) رقم (٢٨٠٣)، من طريق كهمس عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما.
وهو بهذا السند معضلٌ؛ لأن الحجاج من أتباع التابعين.
● وأخرجه أيضاً أبو نعيم في «الحلية» (٣١٤/١)؛ من طريق يحيى بن أيوب المقابري عن عباد بن عباد عن الحجاج عن رجلين سماهما عن الزهريِّ عن عُبيدِالله بنِ عبدِالله عن ابنِ عباسٍ به.
وأخرجه البيهقي في «القضاء والقدر» (٥٤٧) رقم (٢٣٦)، من طريق أبي عبيد عن عباد بن عباد عن الحجاج عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس به.
وفي سنده إبراهيم بن فراس، ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٢٣/٢)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٩٥/٥١)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
فالصواب في إسناده عن حجاجٍ أن بينه وبين الزهري مبهمان، كما روى أبو نعيم. والله أعلم.

(٢) لم أقف على هذا الطريق في «المختارة»، لكنه أخرجه من طريق «حنشٍ» الآتي قريباً.

ولهُ شاهِدٌ عندَ عَبْدِ بنِ حُمَيدٍ[(١)]، مِن طريقِ المثنَّى بنِ الصَّبَّاحِ[(٢)] عن عطاءَ بنِ أبي رَباحٍ عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: **«يا ابنَ عباسٍ، احفظِ اللهَ يَحفَظْكَ، واحفظِ اللهَ تَجِدْهُ أمامَكَ، وتَعَرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاءِ يَعرِفْكَ في الشِّدَّةِ»**، وذَكَرَهُ مُطَوَّلاً، وسَنَدُهُ ضَعيفٌ[(٣)].

وأصلُ الحديثِ بِدونِ لفظِ الترجَمةِ عندَ الترمذيِّ[(٤)] وصَحَّحَهُ، مِن حديثِ حَنَشٍ[(٥)] عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً[(٦)].

بل أخرجَهُ أحمدُ والطبرانيُّ[(٧)] وغيرُهُما[(٨)] من هذا الوَجهِ أيضاً بِتَمامِهِ،

---

(١) كما «المنتخب من المسند» (٢١٤) رقم (٦٣٦)، من طريق محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الجدعاني عن المثنى بن الصباح به.

(٢) المثنَّى بن الصَّبَّاح ـ بالمهملةِ والموحَّدةِ الثقيلة ـ اليمانيُّ الأَبْناويُّ ـ بفتح الهمزةِ وسكونِ الموحدةِ، بعدها نونٌ ـ أبو عبدِاللهِ أو أبو يحيى، نزيلُ مكةَ، ضعيفٌ اختلطَ بأَخَرَةٍ وكان عابداً، من كبارِ السابعةِ، مات سنةَ تسعٍ وأربعينَ. د ت ق. «التقريب» (٥١٩).

(٣) فيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف، خاصةً في حديثه عن عطاء. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/٣٣).
ومحمد بن عبدالرحمٰن الجدعاني ضعيفٌ أيضاً. انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٢٦٠).

(٤) «الجامع» (صفة القيامة والرقائق والورع، بابٌ) رقم (٢٥١٦)، وقال: «حسن صحيح».

(٥) حَنَشُ بنُ عبدِاللهِ، ويقالُ: ابنُ عليٍّ، بنُ عمروٍ السَّبَئِيُّ ـ بفتح المهملةِ والموحَّدَةِ، بعدها همزةٌ ـ أبو رِشْدِيْنَ الصَّنعانيُّ، نزيلُ إفريقيَّةَ، ثقةٌ، من الثالثةِ، ماتَ سنةَ مائةٍ. م ٤. «التقريب» (١٨٣).

(٦) وأخرجه من هذا الطريق دون لفظ الترجمة: ابن وهب في «القدر» (١٢٩) رقم (٢٨)، وأحمد في «مسنده» (٤/٤٨٧) رقم (٢٧٦٣)، والفريابي في «القدر» (١١٦) رقم (١٥٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/٣٤٠) رقم (٢٥٥٦)؛ كلهم من طرق عن حنش به.

(٧) «المسند» (٥/١٩) رقم (٢٨٠٣)، وأما الطبراني فقد أخرجه في «الكبير» (١٢/٢٣٨) رقم (١٢٩٨٨، ١٢٩٨٩)، مختصراً دون لفظ الترجمة.

(٨) وأخرجه الفريابي في «القدر» (١١٩) رقم (١٥٦)، وابن سمعون في «أماليه» (٢٢٤) رقم (٢٢٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢/٣٥٠) رقم (١٠٤٣)، والضياء في «المختارة» (١٠/٢٤) رقم (١٤)؛ كلهم من طريق عبدالله بن يزيد المقرئ عن نافع بن يزيد =

وهُو أَصَحُّ وأَقوى رِجالاً[١]، وقد بَسطتُ الكلامَ عليه في «تخريجِ الأربعينَ»[٢]

٣٤٥ **حديث: «تَعِسَ عَبدُ الدِّينارِ وعَبدُ الدِّرهَمِ»** الحديثَ.

البخاريُّ[٣]، من حديثِ أبي بكرِ بنِ عياشٍ عن أبي حَصِينٍ[٤] عن أبي صالحٍ عن أبي هُريرةَ بهِ مرفوعاً.

وفي لفظٍ للعسكريِّ من حديثِ الحسنِ عن أبي هريرةَ مرفوعاً: «**لُعِنَ**»[٥] بَدَلَ «**تَعِسَ**».

= وابن لهيعة وكهمس بن الحسن وهمام بن يحيى، كلهم عن قيس بن الحجاج عن حنشٍ به.
وسنده حسن:
قيس بن الحجاج الكلاعي، قال أبو حاتم: «صالح» «الجرح» (٩٥/٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٢٩/٧)، وقال الذهبي: «كان رجلاً صالحاً صدوقاً ما جرحه أحدٌ» «تاريخ الإسلام» (٢٠٥/٨)، وقال الحافظ: «صدوق» «التقريب» (٤٥٦).

(١) قال ابن منده: «ولهذا الحديث طرق عن ابن عباس، وهذا أصحها». «التوحيد» (١٠٧/٢).
وقال ابنِ رجب: «وقد رُويَ هذا الحديثُ عن ابن عباسٍ من طرقٍ كثيرةٍ...، وأصحُّ الطرقِ كلِّها طريقُ حنشٍ الصنعانيِّ التي خرَّجها الترمذيُّ. كذا قال ابنُ مَندَه وغيرُه.
وقد رويَ عن النبيِّ ﷺ أنه وصَّى ابنَ عباسٍ بهذه الوصيةِ من حديثِ علي بن أبي طالبٍ وأبي سعيدٍ الخدريِّ وسهلِ بنِ سعدٍ وعبدِاللهِ بنِ جعفرٍ، وفي أسانيدِها كلِّها ضعفٌ، وذكر العقيليُّ أن أسانيدَ الحديثِ كلَّها ليِّنةٌ وبعضُها أصلحُ من بعضٍ، وبكلِّ حالٍ فطريقُ حنشٍ التي خرَّجها الترمذيُّ حَسَنَةٌ جَيِّدَةٌ». «جامع العلوم والحكم» (١٨٥).
وقول العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١٧٩/٣).

(٢) ذكره المصنف رحمه الله ضمن مصنفاته في «الضوء اللامع» (١٦/٨)، وقال: «في مجلَّدٍ لطيفٍ».

(٣) «الصحيح» (الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله) رقم (٢٨٨٦).

(٤) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٢).

(٥) أخرجه الترمذي في «جامعه» (الزهد، بابٌ) رقم (٢٣٧٥)، والحكيم في «نوادر الأصول» (٩٩٠/٢) رقم (١٢٩٩)؛ من طريق عبدالوارث بن سعيد عن يونس عن الحسن به. =

٣٤٦ حديث: «تعَشَّوا وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشَفٍ[(١)]؛ فإنَّ ترْكَ العَشاءِ مَهْرَمَةٌ»[(٢)].

الترمذيُّ[(٣)]، من حديثِ عَنبَسَةَ بنِ عبدِالرحمٰنِ القرشيِّ[(٤)] عن عبدِالملكِ بنِ علّاقٍ[(٥)] عن أنسٍ بهِ مرفوعاً[(٦)]، وقال: «هذا مُنكَرٌ، لا نعرِفُه إلا

= قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجهِ».
وإسناده ضعيف للانقطاع بين الحسن وأبي هريرة ﷺ، فهو لم يسمع منه على الصحيح؛ فقد جزم بعدم سماعه من أبي هريرة الثقات الأثبات من أصحابه كأيوب (الطبقات الكبرى ١٥٨/٧)، ويونس بن عبيد «المراسيل» (٣٤)، وزياد الأعلم «المراسيل» (٣٥).
ونفى سماعه منه أيضاً كبار أئمة النقد والعلل: كابن المديني وابن معين وأحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني وغيرهم.
انظر: «علل ابن المديني» (٥٧)، «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (٣٠)، «جامع الترمذي» رقم (٢٤٢٥)، «سنن النسائي» رقم (٣٤٦١)، «المراسيل» (٣٤ ـ ٣٥)، «علل الدارقطني» (٢٤٩/٨)، «تحفة التحصيل» (٦٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢٣١/٢).
وأما ما ورد من الأسانيد التي فيها تصريح الحسن بالسماع من أبي هريرة ﷺ؛ فمعلولةٌ عند أهل العلم:
قال ابنُ أبي خَيثمةَ: سمعتُ يحيى بن معينٍ يقول: لم يسمع الحسنُ من أبي هريرة، قيل له: ففي بعض الحديث (حدثنا أبو هريرة) ﷺ، قال: ليس بشيء. «سير أعلام النبلاء» (٥٧١/٤).
وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: لم يسمع الحسنُ من أبي هريرةَ ولم يرَهُ، فقيل له: فمن قال حدثنا أبو هريرة؟، قال: يُخطىء. «المراسيل» (٣٥).
ولمزيد من التفصيل انظر: «التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة» (٣٦٣/١ ـ ٣٨٧).

(١) الحَشَفُ: اليابسُ الفاسدُ من التمرِ. «النهاية» (٢٩٥/١).
(٢) أي: مَظِنَّةٌ للهَرَمِ. «النهاية» (١٥٣٨/٤).
(٣) «الجامع» (الأطعمة، باب ما جاء في فضل العَشاء) رقم (١٨٥٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٦/٣).
(٤) ابن عَنبَسَةَ بنِ سعيدِ بنِ العاصِ الأُمَويِّ، متروكٌ رماهُ أبو حاتمٍ بالوضعِ، من الثامنةِ. ت ق. «التقريب» (٤٣٣).
(٥) عبدُالملكِ بنُ عَلّاقٍ ـ بمهمَلَةٍ، ولامٍ مُثقَّلةٍ ـ، مجهولٌ، من الخامسة. ت. «التقريب» (٣٦٤).
(٦) وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣١٤/٧) رقم (٤٣٥٣)، ومن طريقه ابن عدي في =

مِن هذا الوَجهِ، وعَنبَسَةُ يَضَعَّفُ في الحديثِ، وعبدُالملكِ مجهولٌ».

وهو عندَ أبي نُعَيم في «الحليةِ»(١)، مِن جِهَةِ ابنِ السَّمَّاكِ(٢): حدَّثَنا عَنبَسَةُ بنُ عبدِالرحمٰنِ، فقال: عن مُسلِمٍ(٣)، بدلَ: عبدِالملكِ، ولفظُه: «**لا تَدَعُوا** [ق٧١/ب] **عَشاءَ اللَّيلِ ولَو بِكَفٍّ مِن حَشَفٍ؛ فإنَّ تَركَهُ مَهْرَمَةٌ**».

ورواهُ القضاعيُّ(٤) مِن جِهةَ عُتبَةَ بنِ الحارثِ(٥) عن عَنبَسَةَ، فقال: عن عبدِالرحمٰنِ بنِ علَّاقِ بنِ أبي مُسلمٍ(٦)، بدل: عبدِالملكِ، ولفظُهُ كالأَوَّلِ(٧)

= «الكامل» (٥/٢٦٢)، من الطريق نفسه.

(١) «حلية الأولياء» (٨/٢١٤)، وقال: «غريب من حديث عنبسة وابن السماك».
وقد تصحَّف النصُّ في المطبوع تصحيفاً عجيباً فصار لفظه: «**لا تَدَعوا عَشاءَ اللَّيلِ ولو بكفٍّ مِن حَيسٍ؛ فإنَّ بَرَكَتَهُ تَهرُبُ**».

(٢) أبو العباس محمد بن صُبَيح بن السَّمَّاك الكوفي الواعظ. يروي عن هشام بن عروةَ وطبقتِهِ، وروى عنه أحمد وابن نمير وغيرهما.
قال ابن نمير: «صدوق»، وقال مرةً أخرى: «ليس حديثه بشيء»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «مستقيم الحديث»، وقال الدارقطني: «لا بأس به».
انظر: «التاريخ الكبير» (١/١٠٦)، «الجرح والتعديل» (٧/٢٩٠)، «الثقات» (٩/٣٢)، «سؤالات الحاكم» (١٤٥)، «تاريخ بغداد» (٥/٣٦٩)، «تعجيل المنفعة» (٢/١٨٢)، و«اللسان» (٧/٢٠٥).

(٣) وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/٣٥٠) رقم (٦٥٩٥)، والخطيب في «التاريخ» (٣/٣٩٦)، على هذا الوجه أيضاً من طريق ابن السماك به.

(٤) «الشهاب» (١/٤٢٨) رقم (٧٣٥).

(٥) كذا وقع اسمه في النسخ الأربع، وفي مطبوع «الشهاب»: (عبيدة بن الحارث).
وقد ترجم البخاري في «التاريخ» (٦/٥٢٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح» (٦/٣٧٠) لـ«عتبة ابن الحارث»، وقالا: «سمع عباسَ بنَ عياضٍ، روى عنه يحيى بنُ كثيرٍ والحسنُ بن حَبيبٍ».
وأما عبيدة بن الحارث فلم أقف على راوٍ يدعى بهذا الاسم إلا الصحابيَّ المعروفَ. والله أعلم.

(٦) الذي في «الشهاب»: (عن عنبسة بن عبدالرحمٰن عن علاق بن أبي مسلم)، فلعل نسخة المصنف من «الشهاب» تصحفت فيها (بن) إلى (عن)؛ فظن أن اسم الراوي (عبدالرحمٰن بن علاق).

(٧) وروي عن عنبسة على وجه آخر: أخرجه ابن عدي في «كامله» (٤/٢٩٤)، عن عنبسة =

ورواهُ ابنُ ماجه[١]، من حديثِ عبدِاللهِ بنِ مَيمونٍ[٢] عن محمدِ بنِ المنكَدِرِ عن جابرٍ مرفوعاً: «**لا تَدَعُوا العَشاءَ ولَو بِكَفٍّ مِن تَمرٍ؛ فإن تَركَهُ يُهرِمُ**».

وراويهِ عن ابنِ مَيمونٍ ـ وهُو إبراهيمُ بنُ عبدِالسَّلامِ[٣] ـ ضعيفٌ يَسرِقُ الحديثَ.

وحكَمَ عليه الصَّغَانيُّ[٤] بالوَضعِ، وفيهِ نَظَرٌ.

ولمَّا ذَكَرَ العسكريُّ[٥] حديثَ «**ما مَلأَ آدميٌّ وِعاءً شَرّاً مِن بَطنٍ**»؛ قالَ: «قد حثَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بهذا على قِلَّةِ المطعَمِ، وما أكثَرَ مَن يَغلَطُ في قَولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**تَعَشَّوا وَلَو بِكَفٍّ مِن حَشَفٍ**»، ويَتَوَهَّمُ أنه ﷺ حثَّ على الإكثارِ مِنَ المطعَمِ، وأنه أَمَرَ بالعَشاءِ مَن ضَرَّهُ ونَفَعَهُ، وهذا غَلَطٌ شَديدٌ؛ لأنَّ مَن أكَلَ فوقَ شِبَعِهِ فقد أكلَ ما لا يَحِلُّ له، فكيفَ يأمُرُهُ بذلكَ! وإنما معنى قولِه: «**تَركُ العَشاءِ مَهْرَمَةٌ**» أنَّ القومَ كانوا يُخَفِّفُونَ في المطعَمِ، ويَدَعُ المتَغَذِّي مِنهُمُ الغذاءَ ولم يَبلُغِ الشِّبَعَ، ويَتَواصَونَ بِذلكَ».

= عن موسى بن عقبة عن أنس به.
ومدار جميع أسانيده على عنبسة بن عبدالرحمٰن، وهو متروك، ورمي بالوضع.
قال أبو زرعة: «هذا حديث ضعيف». «العلل» (المسألة: ١٥٠٥).
وتقدم أن الترمذي أنكره، وقال ابن حبان: «لا أصل له». «المجروحين» (١٦٥/٢).
• وله طريق آخر أورده السيوطي في «اللآلئ» (٢١٦/٢) من طريق ابن النجار البغدادي.
وفيه أبو الهيثم القرشي: كذبه الأزدي. «الميزان» (٥٨٤/٤).

(١) «السنن» (الأطعمة، باب ترك العشاء) رقم (٣٣٥٥).

(٢) ابن داودَ القَدَّاحُ المخزوميُّ المكيُّ، منكر الحديث متروك، من الثامنة. «التقريب» (٣٢٦).

(٣) ابن عبدالله بن باباهْ المخزومي المكي.
قال ابن عدي: «ليس بمعروفٍ، حدث بمناكير، وعندي أنه يسرقُ الحديثَ».
انظر: «الكامل» (٢٥٩/١)، «الميزان» (٤٦/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٢٢/١).

(٤) «الموضوعات» رقم (١٤١).
وحكم بوضعه قبله ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٦/٣).

(٥) نقل كلامه أيضاً المناوي في «فيض القدير» (٣٣١/٣).

٣٤٧ حديث: «**تعلَّموا الفَرَائِضَ وعَلِّمُوهُ، فإنَّهُ نِصفُ العِلمِ، وهُوَ يُنسَى، وهُوَ أَوَّلُ شيءٍ يُنتَزَعُ من أُمَّتي**».

ابنُ ماجه والدَّارَقطنيُّ في «سُنَنِهما» والحاكمُ في «صَحِيحِه»[١]، كلُّهم مِن حديثِ حفصِ بنِ عُمرَ بنِ أبي العَطَّافِ[٢] عن أبي الزِّنادِ عن الأعرجِ عن أبي هُريرَةَ رَفَعَهُ: «**يا أبا هُرَيرَةَ، تَعَلَّموا...**» وذكره[٣] وابنُ أبي العَطَّافِ متروكٌ.

وفي البابِ عنِ ابنِ مسعودٍ: أخرجهُ أحمدُ[٤] مِن حديثِ أبي الأحوَصِ عنهُ رَفَعَهُ: «**تَعَلَّمُوا الفرائِضَ وعَلِّموها الناسَ، فإنِّي امرُؤٌ مَقبوضٌ، وإنَّ العِلمَ سَيُقبَضُ وتَظهَرُ الفِتَنُ، حتى يختَلِفَ الاثنانِ في الفريضةِ، فلا يَجِدانِ مَن يَفصِلُ بَينَهُما**»[٥].

---

(١) «سنن ابن ماجه» (الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض) رقم (٢٧١٩)، «سنن الدارقطني» (الفرائض والسير) (٤/٦٧) رقم (١)، و«المستدرك» (الفرائض) (٤/٣٦٩) رقم (٧٩٤٨).

(٢) السهمي مولاهم المدني. روى عن أبي الزناد، وروى عنه ابن أبي فديك وابن أبي أويس.
قال البخاري وأبو حاتم وابن عدي: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «يأتي بأشياء كأنها موضوعةٌ، لا يجوز الاحتجاج به بحالٍ»، وقال الذهبي: «ضعفوه».
«التاريخ الكبير» (٢/٣٦٧)، «الجرح والتعديل» (٣/١٧٧)، «المجروحين» (١/٣١٢)، «الكامل» (٢/٣٨٣)، «الكاشف» (١/٣٤٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٣٥٢).

(٣) وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/٢٧١)، وابن حبان في «المجروحين» (١/٣١٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥/٢٧٢) رقم (٥٢٩٣)، وابن عدي في «كامله» (٢/٣٨٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٢٠٨)، والخطيب في «تاريخه» (١٢/٩٠).
وسنده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال ابن أبي العطاف.
قال البخاري: «لا يصح». «التاريخ الأوسط» (٤/٨٠٦).
واستنكره العقيلي وابن حبان وابن عدي.

(٤) لم أقف عليه في «المسند»، ولم يعزه له الهيثمي في «المجمع»، ولا البوصيري في «الإتحاف»، ولا ذكره الحافظ في «الأطراف». فالله أعلم.

(٥) أخرجه من حديث ابن مسعود على هذا الوجه: أبو يعلى في «مسنده» (٨/٤٤١)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٢٠٨)؛ من طريق المثنى بن بكر العطار عن عوف بن =

وأخرجهُ النَّسائيُّ والدارقطنيُّ والدَّارِميُّ والحاكمُ[١]، كلُّهم مِن حديثِ عوفٍ[٢] عن سليمانَ بنِ جابرٍ[٣] عن ابنِ مسعودٍ[٤]،

= أبي جميلة عن سليمان بن جابر عن أبي الأحوص به.
والمثنى بن بكر ضعيف. انظر: «اللسان» (٦/٤٥٩).

(١) «السنن الكبرى» للنسائي (الفرائض، باب الأمر بتعليم الفرائض) (٦/٩٧) رقم (٦٢٧١) من طريق شريك، «سنن الدارقطني» (الفرائض والسير) (٤/٨١) رقم (٤٥) من طريق عمرو بن حمران، «سنن الدارمي» (المقدمة، باب الاقتداء بالعلماء) رقم (٢٢١) من طريق عثمان بن الهيثم، و«المستدرك» (الفرائض) (٤/٣٦٩) رقم (٧٩٥٠) من طريق النضر بن شميل؛ كلهم عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي به.

(٢) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي، تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١١١).

(٣) الهَجَرِيُّ، مجهولٌ، من الخامسة. ت س. «التقريب» (٢٥٠).

(٤) وأخرجه على هذا الوجه أيضاً: الشاشي في «مسنده» (٢/٢٦٨) رقم (٨٤٢) من طريق النضر، والطبراني في «الأوسط» (٦/٣٦) رقم (٥٧٢٠) من طريق شريك؛ كلاهما عن عوف به.

● وجاء عن عوفٍ على وجهٍ ثالثٍ:
أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/٣١٨) رقم (٤٠٣) من طريق عبدالواحد بن واصل.
والنسائي في «الكبرى» (٦/٩٧) رقم (٦٢٧٢) من طريق ابن المبارك.
كلاهما عن عوف قال: بلغني عن سليمان بن جابر عن عبدالله.
وهو عند الترمذي في «جامعه» رقم (٢٠٩١)، والشاشي في «مسنده» (٢/٢٦٩) رقم (٨٤٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٢٠٨)؛ من طريق أبي أسامة.
والحاكم في «مستدركه» (٤/٣٦٩)، من طريق هوذة بن خليفة.
كلاهما عن عوفٍ عمَّن حدثه عن سليمان بن حابر عن عبدالله.

● وروي عن عوفٍ على وجهٍ رابعٍ:
أخرجه الترمذي في «جامعه» رقم (٢٠٩١)، وابن عدي في «كامله» (٦/٢٥٠)؛ من طريق محمد بن القاسم الأسدي عن الفضل بن دلهم عن عوفٍ عن شهرِ بنِ حَوشَب عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: **«تعلموا القرآن والفرائضَ وعلموا الناسَ فإني مقبوضٌ»**.
وفيه محمد بن القاسم الأسدي: متروكٌ، وكذَّبه جماعةٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٣٦١).

والحاصل: أن الوجهين الأول والرابع لا يثبتان عن عوف، فيبقى الخلاف على عوفٍ قائماً من الوجهين الثاني والثالث؛ فرواتهما ثقات.
وقد سئل الدارقطني رحمه الله عن الحديث فذكر الخلاف على عوفٍ فيه، ثم قال: «والقولُ =

وفيه انقطاعٌ(١)

وعن أبي بكرةَ(٢) وأبي هُرَيرةَ(٣) وآخَرينَ(٤)

= قولُ ابنِ المبارَكِ ومَن تابَعَهُ». «العلل» (٥/٧٨).
وعليه فإن الصوابَ في الحديث أنه عن عوفٍ عن رجلٍ عن سليمانَ بنِ جابرٍ عن عبدالله.
وسنده ضعيف:
سليمان بن جابر مجهول، والراوي عنه مبهم.

(١) يحتمل أن المصنف ﷺ قصد الانقطاع بين عوف وسليمان بن جابر، ويحتمل أنه أراد أنه منقطع بين سليمان وابن مسعود؛ فسليمان من الطبقة الصغرى من التابعين كما في «التقريب»، وابن مسعود متقدم الوفاة، فسماع سليمان منه ممتنع. والله أعلم.
وعبارة المصنف هنا هي نصُّ عبارة الحافظ في «التلخيص» (٣/١٧٩).

(٢) أخرج حديثه الطبراني في «الأوسط» (٤/٢٣٧) رقم (٤٠٧٥)، من طريق محمدِ بنِ عقبةَ السَّدوسيِّ عن سعيدِ بنِ أبي كعبٍ العبدي عن راشدٍ أبي محمد الحِمَّاني عن عبدالرحمٰنِ بنِ أبي بكرةَ عن أبيه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**تعلَّموا القرآنَ وعَلِّموهُ الناسَ، وتعلَّموا الفرائضَ وعلِّموها الناسَ، أوشكَ أن يأتيَ على الناسِ زمانٌ يختصمُ رجلانِ في الفريضةِ فلا يجدانِ من يفصلُ بينهما**».
وسنده ضعيف:
محمد بن عقبة السدوسي ضعيف. انظر: «التقريب» (٤٩٦)، و«تهذيب التهذيب» (٩/٣٠٨).
وسعيد بن أبي كعب، قال أبو حاتم: «شيخ» (٤/٥٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٧١).

(٣) قد سبق تخريج حديث أبي هريرة ﷺ، فلا أدري لم أشار إليه المصنف هنا.

(٤) وفي الباب عن أبي سعيد، وعبدالله بن عمرو ﷺ:
• أما حديث أبي سعيد: فأخرجه الدارقطني في «سننه» (الفرائض والسير) (٤/٨٢) رقم (٤٦)، من طريق المسيِّب بنِ شَريكٍ عن زكريا بن أبي زائدة عن عطيةَ عن أبي سعيدٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**تعلموا العلمَ وعلموه الناسَ، وتعلموا الفرائضَ وعلموها الناسَ، وتعلموا القرآنَ وعلموه الناسَ، فإني امرؤٌ مقبوضٌ، وإنَّ العلمَ سيقبضُ وتظهرُ الفتنُ حتى يختلفَ الاثنان في فريضةٍ فلا يجدانِ أحداً يفصلُ بينهما**».
وسنده ضعيفٌ جدّاً؛ المسيب بن شريك متروك. انظر: «اللسان» (٨/٦٦).
• وأما حديث عبدالله بن عمرو: فأخرجه أبو داود في «سننه» (الفرائض، باب ما جاء في تعليم الفرائض) رقم (٢٨٨٥)، وابن ماجه (المقدمة، باب اجتناب الرأي والقياس) رقم (٥٤)، والدارقطني (الفرائض والسير) (٤/٦٧) رقم (٢)، والحاكم في =

قال ابنُ الصَّلاحِ: «لفظُ النِّصفِ هنا عِبارَةٌ عن القِسمِ الواحِدِ، وإنْ لم يَتساوَيا»[١].

وقال ابنُ عُيَينَةَ: «إنما قيلَ لهُ نِصفُ العِلمِ لأنه يُبتَلى به الناسُ كلُّهُم»[٢].

٣٤٨ حديث: «**تفرُّقِ الأُمَّةِ**».

أبو داودَ والترمذيُّ ـ وقال: «حسنٌ صحيح» ـ وابنُ ماجَهْ[٣] عن أبي هريرةَ رَفَعَهُ: «**افتَرَقَتِ اليهودُ على إحدَى ـ أو اثنَتَينِ ـ وسَبعينَ فِرقَةً، والنَّصارى كذلِكَ، وتَفتَرِقُ أمتي على ثلاثٍ وسبعينَ فِرقَةً، كلُّهم في النارِ إلا واحدةً**»، قالوا: مَن هيَ يا رسولَ اللهِ؟، قال: «**ما أنا عليهِ وأصحابي**»[٤].

= «المستدرك» (٣٦٩/٤) رقم (٧٩٤٩)، والبيهقي في «الكبرى» (الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض) (٢٠٨/٦)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٤/٨)؛ كلهم من طريق عبدالرحمٰنِ بنِ زيادٍ الإفريقي عن عبدالرحمٰن بن رافعٍ عن عبداللهِ بنِ عمروٍ بنِ العاصِ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**العلمُ ثلاثةٌ، وما سوى ذلكَ فهو فضلٌ: آيةٌ محكَمَةٌ، أو سُنَّةٌ قائمةٌ، أو فريضةٌ عادلةٌ**».
وإسناده ضعيف:
عبدالرحمٰن بن رافع وعبدالرحمٰن بن زياد ضعيفان. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٥٣/٦، ١٥٧).

(١) «البدر المنير» (١٨٨/٧).

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٠٩/٦).
وللحديث توجيهاتٌ أخرى ذكرها ابن الملقن في «البدر المنير» (١٨٨/٧).

(٣) «سنن أبي داود» (السُّنَّة، باب شرح السُّنَّة) رقم (٤٥٩٦)، «جامع الترمذي» (الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة) رقم (٢٦٤٠)، و«سنن ابن ماجه» (الفتن، باب افتراق الأمم) رقم (٣٩٩١)، كلهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ به مرفوعاً بلفظ: «**افترقت اليهودُ على إحدى ـ أو ثنتين ـ وسبعين فرقةً، وتفرقت النصارى على إحدى ـ أو ثنتين ـ وسبعين فرقةً، وتفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً**».
وأما الزيادة التي ساقها المصنف فليست في حديث أبي هريرة.
وإسناده حسن من أجل محمد بن عمرو بن علقمة، وقد تقدم الكلام على حاله.

(٤) هذه الزيادة ليست في حديث أبي هريرة كما تقدم، لكنها رويت في حديث عبدالله بن عمرو وأنس بن مالك كما سيأتي في تخريجه.

وهو عندَ ابنِ حِبَّانَ والحاكمِ في «صَحِيحَيهِما»(١) بنَحوِهِ(٢)، وقال الحاكمُ(٣): إنه «حديثٌ [ق٧٢/أ] كبيرٌ في الأصولِ، وقد رُوِيَ عن سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ(٤)، وابنِ عمروٍ(٥)، وعوفِ بنِ مالكٍ(٦)».

---

(١) «الإحسان» (التاريخ، باب بدء الخلق) (١٤/١٤٠) رقم (٦٢٤٧) وغيره، و«المستدرك» (١/٤٧، ٢١٧) رقم (١٠، ٤٤١، ٤٤٢)؛ من طريق محمد بن عمرو بن علقمة به.

(٢) وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٤/١٢٤) رقم (٨٣٩٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/٧٧) رقم (٦٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/٣١٧، ٣٨١، ٥٠٢) رقم (٥٩١٠، ٥٩٧٨، ٦١١٧).

(٣) «المستدرك» (١/٤٧).

(٤) أخرج حديثه الدورقي في «مسند سعد» (١٤٨) رقم (٨٦)، وعبد بن حميد (٧٩) رقم (١٤٨)، والبزار (٤/٣٨) رقم (١١٩٩)، ومحمد بن نصر المروزي في «السُّنَّة» (٢٢) رقم (٥٧)؛ كلهم من طريق أبي بكر بن عياش عن موسى بن عُبيدة عن عبدِاللهِ بن عُبيدة عن عائشة بنةِ سَعدٍ عن أبيها قال: قال رسول الله ﷺ: «**افترقت بنو إسرائيلَ على إحدى وسبعينَ مِلَّةً، ولا تذهبُ الليالي ولا الأيامُ حتى تفترقَ أمتي على مِثلِها ـ أو قال: على مثلِ ذلك ـ، كلُّ فرقةٍ في النارِ إلا واحدة، وهي الجماعة**».
قال البزار: «وهذا الحديثُ لا نعلمُه يُروى عن سعدٍ إلا من هذا الوجه».
وسنده ضعيفٌ جدّاً:
فيه موسى بن عبيدة الرَّبَذي، وهو ضعيفٌ جدّاً على الأرجح. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/٣١٨).

(٥) أخرج حديثه الترمذي في «جامعه» (الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة) رقم (٢٦٤١)، والحاكم في «مستدركه» (١/٢١٨) رقم (٤٤٤).
كلاهما من طريق عبدالرحمٰن بن زياد الإفريقي عن عبداللهِ بنِ يزيدَ المعافريِّ عن عبداللهِ بنِ عمروٍ ﵄ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ بني إسرائيلَ تفرَّقت على ثِنتَينِ وسبعينَ مِلَّةً، وتفترقُ أمتي على ثلاثٍ وسبعينَ مِلَّةً كلُّهم في النارِ إلا مِلَّة واحدة**»، قالوا: ومَن هي يا رسولَ اللهِ؟، قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**». لفظ الترمذي.
وسنده ضعيفٌ لحال عبدالرحمٰن بن زياد الإفريقي. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢).
والحديث قال فيه الترمذي: «غريب»، وضعفه الحاكم.

(٦) هذا الحديث له عن عوفِ بنِ مالكٍ ﵁ ثلاثةُ طرقٍ بألفاظٍ مختلفةٍ:
• **أما الأول**: فأخرجه ابن ماجه في «سننه» رقم (٣٩٩٢)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/٣٧٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/٧٥) رقم (٦٣)، والطبراني في «الكبير» (١٨/٧٠) رقم (١٢٩)، و«الشاميين» (٢/١٠٠) رقم (٩٨٨)؛ كلهم من طريق =

= عمرو بن عثمان الحمصي عن عبادِ بنِ يوسفَ عن صفوانَ بن عمروٍ عن راشدِ بنِ سعدٍ عن عوفِ بنِ مالكٍ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**افترقت اليهودُ على إحدى وسبعينَ فرقةً، فواحدةٌ في الجنةِ وسبعون في النارِ، وافترقت النصارى على ثِنتينِ وسبعين فرقةً، فإحدى وسبعونَ في النارِ وواحدةٌ في الجنةِ، والذي نفسُ محمدٍ بيدِهِ لَتفترِقَنَّ أمتي على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً، واحدةٌ في الجنةِ وثنتان وسبعون في النار**»، قيل: يا رسولَ اللهِ، مَن هُم؟، قال: «**الجماعة**».

وفي سنده ضعف:

عباد بن يوسف الكندي الحمصي: وثقه إبراهيم بن العلاء «الكامل» (٣٤٦/٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٣٥/٨)، وقال ابن عدي: «روى عن صفوان بن عمرو وغيرِه أحاديثَ ينفردُ بها» «الكامل» (٣٤٦/٤)، وقال الذهبي: «صدوق يغرب» «الكاشف» (٥٣٣/١).

قال البوصيري: «هذا إسنادٌ فيه مقالٌ»، وأشار إلى حالِ عبَّادٍ. «مصباح الزجاجة» (١٧٩/٤).

• **وأما الثاني**: فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٥١/١٨) رقم (٩١)، من طريق عبدِالحميدِ بنِ إبراهيمَ الحمصيِّ عن معدانَ بنِ سُلَيم الحضرميِّ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ نَجيحٍ عن أبي الزَّاهِريَّةِ عن جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ عن عوفِ بنِ مالكٍ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**كيفَ أنتَ يا عوفُ إذا افترقت هذه الأمةُ على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً، واحدةٌ في الجنةِ وسائِرُهنَّ في النارِ**».

وإسناده ضعيف:

عبدالحميد بن إبراهيم الحضرمي سيِّئُ الحفظِ. انظر: «التقريب» (٣٣٢)، و«التهذيب» (٩٨/٦).

ومعدان بن سليم الحضرمي لم أقف له على ترجمة.

وعبدالرحمٰن بن نجيح: ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٩٥/٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٣٦)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قال الهيثمي: «رواه الطبرانيُّ، وفيه عبدالحميد بن إبراهيم: وثقه ابنُ حبانَ، وهو ضعيفٌ، وفيه جماعةٌ لم أعرفهم». «المجمع» (٦٢٧/٧).

• **وأما الثالث**: فأخرجه البزار في «مسنده» (١٨٦/٧) رقم (٢٧٥٥)، والطبراني في «الكبير» (٥٠/١٨) رقم (٩٠)، و«الشاميين» (١٤٣/٢) رقم (١٠٧٢)، وابن عدي في «الكامل» (١٧/٧)، والحاكم في «المستدرك» (٦٣١/٣) رقم (٦٣٢٥)، والبيهقي في «المدخل» (١٩١/١) رقم (٢٠٧)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١٥٣/٢) رقم (٨٧٣)، والخطيب في «التاريخ» (٣٠٨/١٣)؛ كلهم من طريق نُعيمِ بنِ حمادٍ عن =

قلتُ: وعن أنسٍ(١)،

= عيسى بن يونس عن حَريزِ بنِ عثمانَ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ جبيرٍ عن أبيهِ عن عوفِ بنِ مالكٍ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**ستفترقُ أمتي على بضعٍ وسبعين فرقةً، أعظَمُها فتنةً على أمتي قومٌ يَقيسونَ الأمورَ برأيِهم، يُحرِّمونَ الحلالَ ويُحِلُّونَ الحرامَ**».
قال محمدُ بنُ عليٍّ المروزيِّ: سألتُ يحيى بن معين عن هذا الحديثِ ـ يعني: حديثَ عوفِ بنِ مالكٍ عن النبيِّ ﷺ: «**تفترق أمتي...**» ـ قال: «ليس له أصلٌ»، قلتُ: فنعيمُ بنُ حمادٍ؟، قال: «نعيمٌ ثقةٌ»، قلت: كيف يحدِّثُ ثقةٌ بباطلٍ؟، قال: «شُبِّهَ له». «تاريخ بغداد» (٣٠٧/١٣).
وقال ابن عبدالبر: «هذا عندَ أهلِ العلمِ بالحديث حديثٌ غيرُ صحيحٍ، حملوا فيه على نُعيم بنِ حمادٍ». «جامع بيان العلم وفضله» (١٥٣/٢).
وروي عن عيسى بن يونس من غير طريق نعيم بن حماد:
قال ابن عدي: «وهذا الحديثُ كان يُعرَفُ بنعيم بنِ حمادٍ بهذا الإسناد حتى رواهُ عبدُالوهابِ بنُ الضحَّاكِ وسُوَيدٌ الأنباريُّ وشيخٌ خراسانيٌّ يقال له: أبو صالحٍ الخراسانيُّ، عن عيسى بنِ يونسَ». «الكامل» (١٧/٧).
وقال أيضاً: «وهذا إنما يعرف بنُعيم بنِ حمادٍ...، ثم سرقه قومٌ ضعفاءُ ممن يُعرَفونَ بسرقةِ الحديثِ، منهم: عبدُالوهابِ بنُ الضحاكِ، والنضرُ بنُ طاهرٍ، وثالثهم سويدٌ الأنباريُّ». «الكامل» (٤٢٩/٣).
وقال عبدالغنيِّ بنُ سعيدٍ: «كلُّ مَن حدَّث بهِ عن عيسى بنِ يونسَ غيرُ نُعيم بنِ حمادٍ فإنما أخذه من نُعيمٍ، وبهذا الحديثِ سَقَطَ نُعيمُ بنُ حمادٍ عندَ كثيرٍ مِن أهلِ العلمِ بالحديثِ، إلا أنَّ يَحيى بنَ معينٍ لم يكن يَنسِبُه إلى الكذبِ، بل كان ينسِبُه إلى الوَهمِ». «تاريخ بغداد» (٣١٠/١٣).
وقال البيهقيُّ: «تفرَّدَ به نعيمُ بنُ حمادٍ، وسرقه عنه جماعةٌ من الضعفاءِ، وهو مُنكَرٌ، وفي غيره من أحاديثِ الصِّحاحِ الواردةِ في معناه كفايةٌ. وبالله التوفيق». «المدخل» (١٩٢/١).

(١) حديث أنس ﷺ له طرقٌ كثيرةٌ، أكتفي بذكرِ أمثلها:
• **الأول**: أخرجه ابن ماجه رقم (٣٩٩٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧٥/١) رقم (٦٤)؛ من طريق هشام بن عمار.
وابن المقرئ في «معجمه» (١٤٨) رقم (٤٣٣)، من طريق موسى بن عامر بن خزيم.
كلاهما عن الوليدِ بنِ مسلم: حدثنا الأوزاعي: حدثنا قتادةُ عن أنسِ بنِ مالكٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ بنِي إسرائيلَ افترقت على إحدى وسبعينَ فرقةً، وإن أمتي ستفترقُ على ثِنتَينِ وسبعين فرقةً، كلُّها في النارِ إلا واحدةُ، وهي الجماعةُ**». لفظ ابن ماجه. =

= وفي سنده ضعف؛ لما يخشى من تدليس قتادة، فهو وإن كان من أثبت الناس في أنسٍ إلا أنه مشهور بالتدليس عنه، فقد ثبت أنه كان يدلس عن أنس كما ذكر شعبة (الطبقات الكبرى ٧/ ٢٢٩)، وأثبت تدليسه عن أنسٍ أيضاً الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (٤٦)، وابن رجب في «فتح الباري» (١/١٥٧)، وغيرهم. والله أعلم.

• **الثاني**: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/٢٦٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥/١٣٧) رقم (٤٨٨٦) و(٨/٢٢) رقم (٧٨٤٠)، و«الصغير» (٢/٢٩) رقم (٧٢٤)، والضياء في «المختارة» (٧/٢٧٧) رقم (٢٧٣٣)؛ كلهم من طريق وهب بن بقية عن عبدِاللهِ بنِ سفيانَ الخزاعي عن يحيى بن سعيدٍ عن أنسِ بنِ مالكٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**تفترقُ هذه الأمةُ على ثلاثٍ وسبعينَ فرقَةً، كلُّهم في النارِ إلا واحدةٌ**»، قالوا: وما تلك الفرقةُ؟، قال: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

قال العقيلي: «عبدُاللهِ بنُ سفيانَ الخزاعيُّ: واسطيٌّ عن يحيى بن سعيدٍ، لا يُتابَع على حديثِهِ»، وساق له هذا الحديث ثم قال: «ليس له مِن حديثِ يحيى بنِ سعيدٍ أصلٌ، وإنما يُعرَفُ هذا الحديث من حديث الإفريقي». «الضعفاء الكبير» (٢/٢٦٢).

ونقل قوله الذهبي في «الميزان» (٢/٤٣٠)، والحافظ في «اللسان» (٤/٤٨٧)، وأقرَّاه.

وحديث الإفريقي تقدم تخريجه من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

• **الثالث**: أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/٣٧٣)، والمروزي في «السُّنَّة» (٢١) رقم (٥٣)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (١/١٠٠) رقم (١٤٨)، وقوام السُّنَّة في «الحجة» (١/١١٩) رقم (١٨)؛ كلهم من طرق عن الأوزاعي.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٧/١٥٤) رقم (٤١٢٧)، من طريق عكرمة بن عمار.

كلاهما (الأوزاعي وعكرمة) عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه به.

وإسناده ضعيف لحال يزيد بن أبان الرقاشي. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٩٠).

• **الرابع**: أخرجه أحمد في «مسنده» (١٩/٢٤١) رقم (١٢٢٠٨)، من طريق زياد بن عبدالله النميري عن أنس بن مالكٍ به.

وإسناده ضعيف:

زياد النميري ضعيف. انظر: «التقريب» (٢٢٠)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٣٢٥).

• **الخامس**: أخرجه أحمد أيضاً (١٩/٤٦٢) رقم (١٢٤٧٩) من طريق ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن سعيدِ بن أبي هلالٍ عن أنس بن مالك به.

وإسناده ضعيف:

ابن لهيعة ضعيف. =

وجابرٍ(١)، وأبي أُمامَةَ(٢)، وابنِ عُمَرَ(٣)،

= وسعيدُ بن أبي هلال: يُقالُ إن روايته عن أنس مرسلة. انظر: «تهذيب الكمال» (٩٥/١١).

• **السادس**: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣٤٠/٦) رقم (٣٦٦٨)، والآجري في «الشريعة» (٣١٠/١) رقم (٢٥)؛ من طريق أبي معشر عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن زيد بن أسلم عن أنس به.

وإسناده ضعيف:

أبو مَعشَرٍ نَجِيح السندي ضعيف الحفظ. انظر: «التقريب» (٥٥٩)، و«التهذيب» (٣٧٥/١٠).

وهذه الطرق ليس فيها ما هو ساقط عن الاعتبار ـ ما خلا الطريق الثاني ـ، فتتقوى بمجموعها، ويكون الحديث بها حسناً لغيره. والله أعلم.

(١) عزاه الزيلعي في «تخريج الكشاف» (٤٥٠/١) لبحشل في «تاريخ واسط» ـ ولم أقف عليه في المطبوع ـ من طريق محمد بن الهيثم عن شجاع بن الوليد عن عمرو بن قيس عمَّن حدَّثه عن جابرِ بنِ عبدِالله قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**تفرقت اليهودُ على إحدى وسبعينَ فرقةً كلُّها في النارِ، وتفرَّقت النصارى على اثنتينِ وسبعينَ فرقةً كلُّها في النارِ، وإن أمتي ستفترق على ثلاثٍ وسبعين فرقةً كلُّها في النارِ إلا واحدةٌ**»، فقال عمر بن الخطاب: أخبرنا يا رسولَ اللهِ مَن هُم؟ قال: «**السَّوادُ الأعظمُ**».

وفي سنده ضعف؛ الراوي عن جابر رضي الله عنه مبهم. والله أعلم.

(٢) أخرج حديثه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٢٩/٢١) (٣٩٠٤٧)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧٧/١) رقم (٦٨)، من طريق قَطَنِ بنِ عبدِالله.

والحارث بن أبي أسامة في «مسنده»، كما في «بغية الباحث» (٧١٦/٢) رقم (٧٠٦)، من طريق أبي جعفر الرازي.

والمروزي في «السُّنَّة» (٢٢) رقم (٥٦)، من طريق داود بن أبي الفرات.

والطبراني في «الكبير» (٣٢١/٨) رقم (٨٠٣٥) من طريق حماد بن زيد، و(٣٢٧/٨) رقم (٨٠٥١) من طريق داود بن السليك، و(٣٢٨/٨) رقم (٨٠٥٤) من طريق سلم بن زرير.

كلهم عن أبي غالب عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه مرفوعاً: «**افترقت بنو إسرائيلَ على واحدةٍ وسبعينَ فرقةً، وتزيد هذه الأمةُ فرقةً واحدةً، كلُّها في النارِ إلا السوادُ الأعظمُ**».

وإسناده حسن:

أبو غالب البصري صاحب أبي أمامة لا ينزل حديثه عن الحسن؛ فقد وثقه الجمهور، وجرحُه مجملٌ لم يفسر. والله أعلم. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٧٦/١٢).

(٣) أخرج حديثه أبو يعلى في «مسنده» (٦٥/١٠) رقم (٥٧٠١)، من طريق ليث بن =

وابنِ مسعودٍ[(١)]، وعليٍّ[(٢)]، وعمروِ بنِ عوفٍ[(٣)]، وعُوَيْمِرٍ

= أبي سليم عن سعيد بن عامر عن ابن عمر ﵄ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «**إنَّ في أمتي لَنَيِّفاً وسبعينَ داعياً، كلُّهم داعٍ إلى النارِ، لو أشاءُ لأنبأتُكم بآبائهم وقبائِلِهم**».
وسنده ضعيفٌ؛ الليث صدوقٌ اختلط جدّاً ولم يتميز حديثه فترك. تقدم مراراً.

(١) أخرج حديثه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧٩/١) رقم (٧٠)، والمروزي في «السُّنَّة» (٢١) رقم (٥٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٠٩/٣)، والطبراني في «الصغير» (٣٧٢/١) رقم (٦٢٤)؛ كلهم من طريق الصَّعْقِ بنِ حزنٍ عن عقيل بن يحيى الجَعديِّ عن أبي إسحاق الهمداني عن سُوَيدِ بنِ غَفَلَةَ.
وأخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧٩/١) رقم (٧١)، والطبراني في «الكبير» (٢١١/١٠) رقم (١٠٣٥٧)؛ من طريق هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم: أخبرني بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان عن القاسم بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه.
كلاهما (سويد بن غفلة وعبدالرحمٰن بن عبدالله) عن ابنِ مسعودٍ ﵁ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**افترقَ مَن كان قبلَكم على اثنتينِ وسبعينَ فرقةً، نجا منها ثلاثٌ وهلك سائرُها**».
وطريقه الأول ضعيفٌ جدّاً، فيه عقيل بن يحيى الجعدي، وهو منكر الحديث. انظر: «اللسان» (٤٥٨/٥).
وطريقه الثاني ضعيفٌ أيضاً:
الوليد بن مسلم يسوِّي، ولم يصرح بالسماع إلا عن شيخه.
وعبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود في سماعه من أبيه كلام؛ فقد توفي أبوه وهو ابن ست سنين. انظر: «تحفة التحصيل» (٢٠٠).
وفي سياق متنه نكارة ظاهرة؛ ففيه مخالفةٌ لما في الأحاديث السابقة من أن الفرقة الناجية واحدة فقط. والله أعلم.

(٢) أخرج حديثه ابن أبي عمر العدني في «مسنده»، كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤٤/٦) رقم (٥٢٩٥)، من طريق مروان بن معاوية الفزاري عن حسان بن أبي يحيى الكندي عن شيخ من كندة عن علي ﵁ قال: «افترقت النصرانيةُ على إحدى وسبعينَ فرقةً، وافترقت اليهوديةُ على ثنتينِ وسبعينَ فرقةً، والذي نفسي بيده لَتفتَرِقَنَّ الحنفيَّةُ على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً؛ فتكونَ ثنتانِ وسبعونَ في النارِ وفرقةٌ في الجنةِ». وهو وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع.
وفي سنده ضعفٌ لإبهام الراوي عن علي ﵁، وسائر رجاله ثقات. والله أعلم.

(٣) أخرج حديثه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٦٤/١) رقم (٤٥)، والطبراني في «الكبير»

أبي الدَّرداءِ[١]، ومُعاوِيَةَ[٢]، وواثِلَةَ[٣]، كما بَيَّنتُها في كتابي في الفِرَقِ[٤]، وأودعَ الزَّيلَعِيُّ في سورَةِ الأنعامِ من «تخريجِهِ»[٥] مِن ذلكَ جُملَةً.

= (١٣/١٧) رقم (٣)، والحاكم في «مستدركه» (٢١٩/١) رقم (٤٤٥)؛ من طريق كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده به.
وسنده ضعيفٌ جدّاً، كثير بن عبدالله متروك. تقدمت ترجمته.

(١) أخرج حديثه الطبراني في «الكبير» (١٧٨/٨) رقم (٧٦٥٩).
وسنده ضعيفٌ جدّاً، فيه كثير بن مروان الفلسطيني، وهو ضعيفٌ جدّاً. تقدمت ترجمته.

(٢) أخرج حديثه أحمد في «مسنده» (١٣٤/٢٨) رقم (١٦٩٣٧)، والدارمي في «سننه» (٣١٤/٢) رقم (٢٥١٨)، وأبو داود في «السنن» رقم (٤٥٩٧)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٨٩/٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧٦/١) رقم (٦٥)، والمروزي في «السُّنَّة» (٢٠) رقم (٥١)، والطبراني في «الكبير» (٣٧٦/١٩) رقم (٨٨٤)؛ كلهم من طرق عن صفوان بن عمرو عن أزهرَ بنِ عبدِاللهِ عن أبي عامرٍ عبدِاللهِ بنِ لُحَيٍّ عن معاوية رضي الله عنه مرفوعاً: «**إنَّ أهلَ الكتابينِ افترقوا في دينِهم على ثِنتينِ وسبعينَ مِلَّةً، وإنَّ هذه الأمةَ ستفترِقُ على ثلاثٍ وسبعينَ مِلَّةً** ـ يعني: الأهواء ـ **كلُّها في النارِ إلا واحدةٌ، وهي الجماعة**».
وسنده حسن:
أزهر بن عبدالله مختلف في اسمه، وهو حسن الحديث.
انظر: «الميزان» (١٧٣/١)، «التقريب» (٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٧٩/١).
وسائر رجال إسناده ثقات. والله أعلم.

(٣) هو نفس حديث أبي الدرداء السابق تخريجه، وهو ضعيفٌ جدّاً.

(٤) ذكره في «الضوء اللامع» (١٩/٨)، وسماه: «رَفعُ القَلَقِ والأَرَقِ بِجَمعِ المبتَدِعينَ من الفِرَقِ».

(٥) «تخريج أحاديث الكشاف» (٤٤٧/١ ـ ٤٥٠).

• وبالجملة فالحديث صحيحٌ بمجموعِ طرقه بلا ريب، بل قد عدَّه بعضهم في المتواتر كالكتاني في «نظم المتناثر» (٤٥)، وقال شيخ الإسلام: «الحديثُ صحيحٌ مشهورٌ». «الفتاوى» (٣٤٥/٣).
وعليه بنى جمعٌ من أهل العلم تصانيفهم في عدِّ هذه الفرق الهالكة المخالفة للجماعة.
قال شيخ الإسلام: «وأما الفرقُ الباقيةُ فإنهم أهل الشذوذِ والتفرُّقِ والبِدَعِ والأهواءِ. . . ، وشِعارُ هذه الفِرَقِ مفارقةُ الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماع، فمن قال بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ كان مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وأما تعيين هذه الفِرَقِ فقد صنَّفَ =

٣٤٩ حديث: «تفقَّهُوا قبلَ أَن تُسَوَّدُوا».

البيهقيُّ في «الشعبِ»[(١)] وغيرِها[(٢)]، مِن حديثِ الأحنفِ بنِ قيسٍ عن عُمَرَ قولَهُ[(٣)]، وعَلَّقَهُ البخاريُّ[(٤)] جازِماً به، ثم قالَ: «وبعدَ أن تُسَوَّدوا»[(٥)].

قال شَمِرٌ[(٦)]: «ومعنى قولِ عُمَرَ: قبلَ أن تَزَوَّجُوا، فتصيرُوا أربابَ

= الناسُ فيهم مصنفاتٍ وذكروهُم في كتبِ المقالاتِ، لكنَّ الجزم بأن هذه الفِرقَةَ الموصوفةَ هي إحدى الثِّنتينِ والسبعينَ لا بُدَّ له من دليلٍ. . . ، وبهذا يتبيَّنُ أنَّ أحقَّ الناسِ بأن تكونَ هي الفرقةَ الناجيةَ أهلُ الحديثِ والسُّنَّةِ؛ الذين ليس لهم متبوعٌ يتعصَّبون له إلا رسولُ اللهِ ﷺ، وهم أعلمُ الناسِ بأقوالِهِ وأحوالِهِ، وأعظَمُهُم تَمييزاً بين صَحيحِها وسَقِيمِها. . . ». «مجموع الفتاوى» (٣/٣٤٦).
ولذا لما ذكر الإمامُ أحمدُ رحمه الله هذا الحديثَ قال: «إن لم يكونوا أصحابَ الحديثِ فلا أدري مَن هُم». «شرف أصحاب الحديث» (١/٥٧) رقم (٣٧).

(١) «شعب الإيمان» (٣/٢٠٦) رقم (١٥٤٩)، من طريق ابن عون عن ابن سيرين عن الأحنف به.

(٢) وأخرجه أيضاً في «المدخل» (١/٣٣٧) رقم (٣٧٣).

(٣) وأخرجه وكيع في «الزهد» (٣٢٧) رقم (١٠٢)، ومن طريقه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣/٣٣٦) رقم (٢٦٦٤٠)، وهو أيضاً عند أبي خيثمة في «العلم» (٨) رقم (٩)، والدارمي في «سننه» (١/٩١) رقم (٢٥٠)؛ كلهم من طريق عبدالله بن عون عن محمد بن سيرين عن الأحنف بن قيس به.
وإسناده صحيح؛ رجاله رجال الجماعة.
وصححه الحافظ في «الفتح» (١/١٦٦)، وانظر أيضاً: «تغليق التعليق» (٢/٨١).

(٤) الصحيح (العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة).

(٥) قول البخاري هذا لم يرد إلا في رواية الكشميهني، وبعدَهُ: «وقد تعلَّمَ أصحابُ النبيِّ ﷺ في كِبَرِ سِنِّهم». انظر: «فتح الباري» (١/١٦٦).
قال الحافظ: «وإنما عقَّبهُ البخاريُّ بقوله: (وبعدَ أن تُسَوَّدوا)؛ ليبيِّنَ أنْ لا مفهومَ له، خشيةَ أن يفهمَ أحدٌ من ذلك أنَّ السيادَةَ مانعةٌ من التفقُّهِ، وإنما أراد عمرُ أنها قد تكونُ سبباً للمنعِ؛ لأنَّ الرئيسَ قد يمنَعُهُ الكِبْرُ والاحتشامُ أن يجلسَ مجلسَ المتعلمينَ».

(٦) شَمِرُ بنُ حَمْدَوَيْهِ الهَرَويُّ، أبو عمرو اللغويُّ الأديبُ. رحلَ إلى العراقِ شابّاً، فلقيَ ابنَ الأعرابيِّ وأبا عُبيدةَ والأصمعيَّ وغيرهم. وكتب الحديثَ، وألَّفَ كتاباً في اللغةِ كبيراً على حروفِ المعجَمِ ابتدأ فيه بحرفِ الجيمِ، وله كتاب «غريب الحديث» كبيرٌ جدّاً. توفي سنة (٢٥٦). =

بُيوتٍ»(١)

ولذا كان بعضُ العلماءِ يقولُ: «ضاعَ العلمُ بينَ أفخاذِ النساءِ»(٢)

ونحوُهُ قولُ الخطيبِ: «يُستَحَبُّ للطَّالِبِ أَن يَكونَ عَزَباً ما أَمكَنَ؛ لِئَلا يَشغَلَهُ القِيَامُ بحقوقِ الزَّوجَةِ عن كَمالِ الطَّلَبِ»(٣)

ولكنْ هُوَ مُفَسَّرٌ بما هُوَ أعمُّ مِن ذلكَ(٤)، ولذا قال الثَّوريُّ: «مَن أسرعَ الرِّياسَةَ أَضَرَّ بِكثيرٍ من العِلمِ، ومَن لم يُسرِعِ الرِّياسَةَ كَتبَ، ثم كَتبَ، ثم كَتبَ»(٥)

= انظر: «البلغَة» (٢٥)، «بُغية الوُعاة» (٤/٢)، «الرسالة المستطرفة» (١٥٥)، و«الأعلام» (١٧٥/٣).

و«شَمِر»: مثال «كَتِف». انظر: «تاج العروس» (٢٣٨/١٢).

(١) نقل قولَهُ البيهقيُّ في «المدخل» (٣٣٨/١).

(٢) انظر: رقم (٦٤٩)، وفيه: «هو بمعناه من كلام بشر الحافي، قال: لا يفلح من أَلِفَ أفخاذ النساء».
قلتُ: وجاء عن الثوري نحوه؛ قال: «من أحبَّ أفخاذَ النساءِ لم يُفلِح». «الحلية» (١٢/٧).
وعن إبراهيم بن أدهم: «من تعوَّدَ أفخاذَ النساءِ لم يُفلح». «الجامع لأخلاق الراوي» رقم (٦٤).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٠١/١).

(٤) قال وكيعٌ في معناه: «يعني: قبل أن تجلسوا للناس فتُسألوا». «الزهد» (٣٢٨).
وقال أبو عُبَيدٍ: «تعلَّموا العلمَ ما دُمتُم صِغاراً، قبلَ أن تصيروا سادَةً رؤساءَ منظوراً إليكُم، فإنْ لم تَعلَّموا قبلَ ذلكَ استَحيَيتُم أن تَعلَّموهُ بعدَ الكِبَرِ، فبقيتُم جُهَّالاً تأخذونَهُ مِن الأصاغرِ، فيُزرِي ذلكَ بِكُم». «غريب الحديث» (٢٦٠/٤).
وانظر: «فتح الباري» (١٦٦/١).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في «الشعب» (٢٠٦/٣) رقم (١٥٥٠).
وفي سنده محمد بن حميد الرازي، وهو ضعيفٌ جدّاً. تقدمت ترجمته.
وأخرجه أيضاً الدارمي في «سننه» (١٤٧/١) رقم (٥٥٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨١/٧) عنه بلفظ: «من ترأَّسَ سريعاً أَضَرَّ بكثيرٍ من العلمِ، ومن لم يَتَرَأَّسْ طَلَبَ وطَلَبَ حتى يَبلُغَ».
وفيه محمد بن حميدٍ أيضاً.
• ويروى عن الشافعي أنه قال: «إذا تصَدَّرَ الحَدَثُ فاته علمٌ كثير». «فتح الباري» (١٦٦/١). =

٣٥٠ حديث: «تَفَكَّروا في كلِّ شيءٍ، ولا تَتَفَكَّروا في اللهِ».

ابنُ أبي شَيبةَ في «العَرشِ»[١] له، من حديثِ سعيدِ بنِ جُبيرٍ عن ابن عباسٍ به قولَهُ[٢]، ورواهُ الأصبهانيُّ في «تَرغِيبِهِ»[٣]

ولأبي نُعَيمٍ[٤] فقط، مِن حديثِ إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن الأحوصِ بنِ

= وانظر: «العزلة» للخطابي (٢١٠).

(١) «العرش وما روي فيه» (٥٩) رقم (١٦)، من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبدالله الطحان عن عطاء بن السائب عن سعيد به.

(٢) وأخرجه موقوفاً على ابن عباس أيضاً: أبو الشيخ في «العظمة» (١/٢١٢) رقم (٢)، من طريق محمد بن يحيى المروزي.
والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/٤٦) رقم (٦١٨)، من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني.
كلاهما عن عاصم بن عليٍّ عن أبيه عن عطاء به.
وتابعه على وقفه عبدُالوهاب بن الحكم في «العظمة» (١/٢٤٠) رقم (٢٢)، ويحيى بن أبي طالب عند ابن بطة في «الإبانة» (٣/١٥٢) رقم (١٠٨)؛ كلاهما عن علي بن عاصم عن عطاء به.

(٣) «الترغيب والترهيب» (١/٣٨٨) رقم (٦٦٨)، من طريق محمد بن الوليد الأدمي عن عاصم بن علي عن أبيه عن عطاء بن السائب عن سعيدِ بنِ جبيرٍ عن ابن عباسٍ به مرفوعاً.
وأخرجه مرفوعاً أيضاً: أبو الشيخ في «العظمة» (١/٢١٤) رقم (٣)، من طريق أحمد بن مهدي عن عاصم بن علي عن أبيه عن عطاء به.
والحديث كما هو ظاهر مختلفٌ فيه على عاصم بن علي في رفعه ووقفه، والطريق الموقوفة عنه أقوى؛ لا سيما وقد تابعه على وقفه عن أبيه ثقتان.
وأمثل أسانيد الحديث إسناد ابن أبي شيبة؛ لأنه من رواية خالد الطحان ـ وهو ثقة ثبت ـ عن عطاء بن السائب، إلا أنه ـ على وقفه ـ **ضعيفُ الإسنادِ**؛ لأن عطاء بن السائب قد اختلط ورواية خالد الطحان عنه بعد اختلاطه. والله أعلم.

(٤) «حلية الأولياء» (٦/٦٥) من طريق أبي الشيخ، وهو في «العظمة» (٣/٩٤٩) رقم (٤٧٧). وليس فيه ذكر لفظ الشاهد كما ساقه المصنف. والله أعلم.
وإسناده ضعيف:
الأحوص بن حكيم ضعيف، كما سيأتي.
وشهر بن حوشب كثير الأوهام. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٨).
وضعفه العراقي في «المغني» (٢/١١٩٣).

حَكيم[١] عن شَهرٍ عن ابنِ عباس: أنه ﷺ خرجَ على أصحابِهِ، فقال: **«ما جَمَعَكُم؟»**، فقالوا: اجتَمعنا نذكُرُ رَبَّنا ونَتَفكَّرُ في عَظَمَتِهِ، فقال: **«تَفَكَّروا في خَلقِ اللهِ، ولا تتفكَّروا في اللهِ؛ فإنَّكم لن تَقدُرُوا قَدْرَهُ»** الحديثَ، وفيه ذِكرُ إسرافِيلَ.

وللطبرانيِّ في «الأوسطِ» والبيهقيِّ في «الشعبِ»[٢]، من حديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً: **«تفكَّروا في آلاءِ اللهِ، ولا تتفكَّروا في اللهِ»**[٣]

وهو عندَ أحمدَ، ومِن حديثه الطبرانيُّ ثم أبو نعيمٍ في «الحليةِ»[٤]، من حديثِ عبدِالجليلِ بنِ عَطِيَّةَ[٥] عن شهرٍ عن عبدِاللهِ بنِ سلَامٍ قال: خرجَ رسولُ اللهِ ﷺ على ناسٍ من أصحابِهِ وهم يتفكَّرون في خلقِ اللهِ، فقال لهم: **«فِيمَ كنتم تتفكَّرونَ؟»**، قالوا: نتفكَّرُ في خلقِ اللهِ، قال: **«لا تتفكَّروا في اللهِ، وتفكَّروا في خلقِ اللهِ، فإنَّ ربَّنا خلقَ مَلَكاً قَدَماهُ في الأرضِ السابعةِ السُّفلى، ورأسُهُ قد جاوزَ السماءَ العُليا، مِن بينِ قَدَميهِ إلى كَعبيهِ مَسيرَةُ ستِّمائةِ عامٍ، وما بينَ كَعبيهِ إلى أخمصِ قَدَمَيهِ مسيرةُ ستِّمائةِ عامٍ، الخالِقُ أعظَمُ مِنَ الخلقِ»**[٦]

---

(١) ابنُ عميرٍ العَنْسيُّ ـ بالنون ـ أو الهمْدانيُّ الحمصيُّ، ضعيفُ الحفظِ، من الخامسةِ، وكان عابداً. ق. «التقريب» (٩٦).

(٢) «المعجم الأوسط» (٦/٢٥٠) رقم (٦٣١٩)، و«شعب الإيمان» (١/٢٦٢) رقم (١١٩).

(٣) وأخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (١/٢١٠) رقم (١)، وابن حبان في «المجروحين» (١/٤٣٠)، وابن عدي في «الكامل» (٧/٩٥)؛ كلهم من طرق عن الوازع بن نافع العقيلي عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ الوازع بن نافع متروك بالاتفاق. انظر: «لسان الميزان» (٨/٣٦٧).
قال البيهقي: «هذا إسناد فيه نظر»، وضعفه ابن طاهر «ذخيرة الحفاظ» (٢/١١٦٤)، والعراقي «المغني» (٢/١١٩٣).

(٤) لم أقف عليه في «المسند» ولا فيه شيء من كتب الطبراني، ولم يذكره الحافظ في «إطراف المسند»، ولا الهيثمي في «المجمع»، وأما أبو نعيم فأخرجه في «الحلية» (٦/٦٦).

(٥) القيسيُّ، أبو صالحٍ البصريُّ، صدوقٌ يَهِمُ، من السابعة. بخ س. «التقريب» (٣٣٢).

(٦) وأخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (١/٢٣٧) رقم (٢١). =

وأسانيدُها ضعيفةٌ، لكنَّ اجتماعَها يُكسِبُ قوَّةً، والمعنى صحيحٌ.

وفي «صحيح مسلم»[١] عن أبي هريرةَ مرفوعاً: **«لا يزالُ الناسُ يتساءلونَ، حتى يُقالَ: هذا، خلقَ اللهُ الخلقَ، فمَن خلقَ اللهَ؟، فمَن وَجَدَ مِن ذلكَ شيئاً فلْيُقُلْ: آمنتُ** [ق٧٢/ب] **باللهِ»**.

[٣٥١] حديث: «تقوى اللهِ رأسُ كلِّ حِكمةٍ».

عزاه الدَّيلميُّ[٢] لأنسٍ مرفوعاً بدونِ إسنادٍ.

= وسنده ضعيف؛ عبدالجليل بن عطية فيه ضعف، وشهر ضعيف أيضاً.

وسبق قريباً أن هذا الحديث روي عن شهر من طريق الأحوص بن حكيم عنه عن ابن عباس.

وهذا الوجه أمثل من ذاك؛ فعبدالجليل أحسن حالاً من الأحوص، وقد يكون هذا اضطراباً من شهر نفسه؛ فهو ضعيف الحفظ. والله أعلم.

• وفي الباب ما أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢١٦/١) رقم (٥)، من طريق الأعمش عن عمرو بن مرةَ عن رجلٍ حدَّثهُ عن ابن عباسٍ قال: مرَّ النبيُّ ﷺ على قوم يتفكرونَ في اللهِ، فقال: **«تفكَّروا في الخلقِ، ولا تَفكَّروا في الخالقِ؛ فإنكم لا تقدرونَ قدره»**.

وإسناده ضعيف؛ الراوي عن ابن عباس مبهم، والأعمش مدلس وقد عنعن.

وفي الباب أحاديثُ أخرى واهيةٌ جدّاً. والله أعلم.

(١) «الصحيح» (الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها) رقم (١٣٤).

(٢) «مسند الفردوس (س)» [ق٤٩/أ].

ولم أقف عليه بهذا اللفظ عند غيره، لكن أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (٤٣) رقم (١١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٨٦/٢)، والقضاعي في «الشهاب» (٥٩/١) رقم (٤١)؛ كلهم من طريق سعيدةَ بنتِ حَكَّامةَ بنِ عثمانَ بنِ دينارٍ: حدثتني أمي حكَّامةُ بنتُ عثمانَ بنِ دينارٍ عن أبيها عن مالكِ بنِ دينارٍ عن أنسٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«خَشيةُ اللهِ رأسُ كلِّ حكمةٍ»**.

وإسناده ضعيفٌ جدّاً:

قال العقيلي: «عثمانُ بنُ دينارٍ تروي عنه ابنته حكَّامة أحاديث بواطيل ليس لها أصل...، أحاديث حكَّامة تُشبِهُ حديثَ القُصَّاصِ؛ ليس لها أصولٌ». «الضعفاء» (٢٠٠/٣).

وقال ابن حبان في حكامة: «لا شيء». «الثقات» (١٩٤/٧).

وفي المرفوعِ عن مُعاذِ بنِ جَبَلٍ: «**يا أيُّها الناسُ، اتَّخِذُوا تقوى اللهِ تجارةً؛ يأتِكُمُ الرِّبحُ بلا بِضاعَةٍ**»، ثم قرأ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢][1]

وعن أبي هريرةَ قال: قيل: يا رسولَ اللهِ، مَن أكرمُ الناسِ؟، قال: «**أتقاهُم للهِ**»[2]

وأفردَ ابنُ أبي الدُّنيا في التقوى جزءاً[3]، وفيه عن عبدِالرحمٰنِ بنِ صالحٍ قال: كتبَ رجلٌ من العُبَّاد إلى أخيه: «أوصيكَ بتقوى اللهِ، فإنَّ في تقوى اللهِ الخيرَ كلَّه؛ التيسيرَ والفَرَجَ والرِّزقَ الطَّيِّبَ في الدُّنيا، وفيه النَّجاةُ وحُسنُ الثوابِ في الآخرةِ»[4]

وفي التنزيلِ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا﴾ [الطلاق: ٥].

وللعسكريِّ من حديثِ الحسنِ عن سَمُرةَ مرفوعاً: «**مَنِ اتقى اللهَ عاشَ قويّاً، وسارَ في بلادِ عدوِّه آمِناً**»[5]

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩٧/٢٠) رقم (١٩٠)، و«الشاميين» (٢٣٣/١) رقم (٤١٥)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٩٤) رقم (٥٥)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٩٦/٦)؛ من طريق سلَّامٍ الطويلِ عن ثورِ بنِ يزيدَ عن خالدِ بنِ معدانَ عن معاذِ بنِ جبلٍ به.
وسنده ضعيفٌ جدّاً:
سلَّامُ بن سُلَيم الطويلُ متروك. انظر: «التقريب» (٢٦١)، و«تهذيب التهذيب» (٢٤٧/٤).

(٢) أخرجه البخاري (أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧﴾) رقم (٣٣٨٣).

(٣) ذكره ابن خير في «فهرسته» (٢٤٩)، وابن حجر في «المعجم المفهرس» (٩٩).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢١٧/٢)، من طريق صالح المري عن الحسن به.
وسنده ضعيفٌ جدّاً لحال صالح المري. تقدمت ترجمته.
• وعند أبي نعيم أيضاً في «الحلية» (١٧٥/٢) نحوه من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
=

وللحاكمِ والبيهقيِّ وأبي يَعلى وإسحاقَ وعَبْدٍ والطبرانيِّ وأبي نعيمٍ في «الحلية»[١]، كلُّهم مِن طريقِ هشامِ بنِ زيادٍ أبي المقدام[٢] عن محمدِ بنِ كعبٍ القُرَظيِّ عن ابن عباسٍ مرفوعاً: **«مَن سرَّهُ أن يكونَ أكرمَ الناسِ؛ فَلْيَتَّقِ اللهِ»**[٣]

قال البيهقيُّ في «الزُّهدِ»: «تكلَّموا في هشامٍ بسببِ هذا الحديثِ، وأنه كان يقول: حدَّثني يحيى عن محمدِ بنِ كعبٍ، ثم ادعى أنه سمعه من محمدِ بنِ كعبٍ»[٤]

ثمَّ أخرجهُ البيهقيُّ[٥] من طريقِ عبدِالجبَّارِ بنِ محمدٍ العُطارِدِيِّ[٦] ـ والدِ

= وفي إسناده إسحاق بن العنبر: كذبه الأزدي. انظر: «اللسان» (٦٧/٢).

(١) «المستدرك» (الأدب) (٣٠١/٤) رقم (٧٧٠٧)، «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (٢٢٥/١) رقم (٦٧٥)، و«حلية الأولياء» (٢١٨/٣).
وأما إسحاق وأبو يعلى والطبراني فلم أقف على الحديث عندهم، ولا هو في «إتحاف الخيرة» ولا في «مجمع الزوائد». فالله أعلم.
وأما «الزهد الكبير» للبيهقي فالمطبوع منه ناقص، واستدرك المحقق هذا النصَّ برقم (٩٨٦) ممن خرَّجَ الحديث، وليس هو عنده في نسخ الكتاب.

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٥٣)، وهو متروك.

(٣) وأخرجه الحارث في «مسنده»، كما في «البغية» (٩٦٧/٢) رقم (١٠٧٠)، وعبدالله بن أحمد في «زوائده على الزهد» (٢٩٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٤٠/٤)، وابن عدي في «الكامل» (١٠٦/٧)؛ كلهم من طريق هشام بن زياد أبي المقدام به.
وإسناده ضعيف جدّاً، هشام بن زياد متروك.
قال العقيلي: «ليس لهذا الحديث طريق يثبت». «الضعفاء» (٣٤١/٤).
وضعفه الزيلعي في «نصب الراية» (٦٣/٣)، وفي «تخريج الكشاف» (٣٥١/٣).

(٤) نقل قوله الزيلعي في «نصب الراية» (٦٣/٣)، وفي «تخريج الكشاف» (٣٥٢/٣).

(٥) عزاه له في «الزهد» الزيلعي في «نصب الراية» (٦٣/٣)، وفي «تخريج الكشاف» (٣٥٢/٣)، من طريق أحمد بن عبدالجبار العطاردي عن أبيه به.
وأخرجه في «الكبرى» (٢٧٢/٧) من الطريق نفسه مختصراً بطرفٍ آخرٍ، وليس فيه موضع الشاهد هنا.

(٦) التميمي. ذكره ابن حبان في «الثقات»، ووثقه الدارقطني.
انظر: «الثقات» (٤١٨/٨)، و«سؤالات الحاكم» (٨٦).

أحمدَ ـ عن عبدِالرحمٰنِ الضَّبـيِّ[(١)] عن القاسمِ بنِ عروةَ[(٢)] عن محمدِ بنِ كعبٍ عن ابن عباسٍ يرفعُ الحديثَ نحوَهُ[(٣)].

وفي الثَّعلَبيِّ والواحِدِيِّ والزَّمَخشَريِّ في «الحُجُراتِ» من «تفاسيرهم»[(٤)] بلا سندٍ عن يزيدَ بنِ شَجَرَةَ[(٥)] قال: مرَّ رسولُ اللهِ ﷺ في سوقِ المدينةِ، فرأى غلاماً أسودَ يُنادي: مَن يشتَريني على شرطِ ألا يَمنَعني من الصَّلَواتِ الخمسِ. . . ، الحديثَ في نزولِ ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

---

(١) عبدُالرَّحمٰنِ بنُ غَزوانَ الضَّبِّيُّ، أبو نوحٍ المعروفُ بـ«قُرَادٍ» ـ بضم القافِ وتخفيفِ الراءِ ـ، ثقةٌ له أفرادٌ، من التاسعة، ماتَ سنةَ سبعٍ وثمانين. خ د ت س. «التقريب» (٣٤٨).

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) إسناده ضعيف:
أحمد بن عبدالجبار العطاردي ضعيف. انظر: «التقريب» (٨١)، و«تهذيب التهذيب» (٤٥/١).
والقاسم بن عروة لم أظفر له بترجمة.
● وله طريق آخر عند ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١٨) رقم (٥).
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه عبدالرحيم بن زيد العمي، وهو متروك. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٤٠).
● وللحديث طرقٌ أخرى كلها شديدة الضعف خرَّجها الزيلعيُّ في «نصب الراية» (٦٣/٣).
وتقدم قول العقيلي بأنه ليس لهذا الحديث إسناد يثبت. والله أعلم.

(٤) «الكشف والبيان» (٨٧/٩)، «أسباب النزول» (٢٦٥)، و«الكشاف» (٣٧٨/٤).

(٥) أبو شجرة الرّهاوي. من أهل الشام. استعمله معاوية ﵁ على الجيوش. روى عنه مجاهد. اختلف في صحبته؛ فأثبتها ابن معين والبخاري وغيرهما، ونفاها أبو زرعة وأبو حاتم وابن منده، وقال ابن حبان وابن عساكر والذهبي: «يقال له صحبة»، وقال الحافظ: «مختلف في صحبته». قتل غازياً سنة خمسٍ وخمسين، وقيل ثمانٍ وخمسين.
انظر: «الطبقات الكبرى» (٤٤٦/٧)، «التاريخ الكبير» (٣١٦/٨)، «تاريخ الدوري» (٥/٣)، «المراسيل» (٢٣٥)، «الثقات» (٤٤٥/٣)، «معرفة الصحابة» (٢٧٩٤/٥)، «الاستيعاب» (١٥٧٧/٤)، «تاريخ دمشق» (٢٢٠/٦٥)، «أسد الغابة» (٧١٩/٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٠٦/٩)، و«الإصابة» (٦٦٢/٦).

٣٥٢ حديث: «تقولُ النارُ للمؤمنِ يومَ القيامةِ: جُزْ يا مُؤمِنُ، فقد أطفأَ نورُكَ لَهَبي».

الطبرانيُّ في «الكبيرِ»[١]، من طريقِ بُشَيرِ بنِ طلحةَ الجُذاميِّ[٢] عن خالدِ بنِ دُرَيكٍ[٣] عن يعلى بنِ مُنْيَةَ[٤] رَفَعَهُ بِهذا[٥]

---

(١) «المعجم الكبير» (٢٢/٢٥٨) رقم (٦٦٨)، من طريق منصور بن عمار عن بُشَيرِ بن طلحة به.

(٢) بُشَير ـ بضم الباء الموحدة، وفتح الشين المثلثة ـ بن طلحة الخُشَنيُّ، أبو نصر الشاميُّ. روى عن خالد بن دريك وعطاء الخراساني وغيرهما، وحدث عنه بقية والهيثم بن خارجة وآخرون.
قال أحمد: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في «الثقات».
انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٩٩)، «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٨٨)، «الجرح والتعديل» (٢/٣٧٥)، «الثقات» (٨/١٥١)، «تبصير المنتبه» (١/٩٢)، و«تعجيل المنفعة» (١/٣٤٧).

(٣) خالدُ بنُ دُرَيكٍ ـ بالمهمَلَةِ والرَّاءِ والكافِ وزنَ «كُلَيبٍ» ـ، ثقةٌ يرسِلُ، من الثالثةِ. ٤. «التقريب» (١٨٧).

(٤) يَعلى بنُ مُنْيَةَ ـ بضمِّ الميم وسكونِ النونِ، بعدها تحتانيةٌ مفتوحةٌ ـ، ومُنيَةُ أُمُّهُ، وهو يعلى بنُ أميَّةَ بنِ أبي عُبيدَةَ بنِ همامِ التميميُّ، حليفُ قريشٍ، صحابيٌّ مشهورٌ، ماتَ سنةَ بضعٍ وأربعين. ع. «التقريب» (٦٠٩).

(٥) وأخرجه الحكيم في «النوادر» كما سيأتي، وابن عدي في «كامله» (٦/٣٩٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٣٢٩)، وتمام في «فوائده» (١/٣٧٥) رقم (٩٦٠، ٩٦٢)، والخطيب في «التاريخ» (٩/٢٣٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٩١٧) رقم (١٥٣٢)؛ كلهم من طريق منصور بن عمار عن بُشَيرِ بنِ طلحةَ عن خالد بن دريك عن يعلى بن منية به.
وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١/٥٧٧) رقم (٣٦٩) عن منصور بن عمار، فقال: عن الهقل بن زياد عن خالد بن دريك عن بشير بن طلحة عن يعلى به.
وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (٩/٢٣٢)، من طريق منصور بن عمار عن هِقْلِ بنِ زيادٍ عن الأوزاعيِّ عن خالد بن دريك عن بشير بن طلحة عن يعلى به.
وفي الإسنادين الأخيرين قلبٌ ظاهرٌ.
وعلى أي حالٍ فإسناده ضعيفٌ جدّاً لحال منصور بن عمار كما سيأتي في ترجمته.
قال البيهقي: «وهو منكر»، وكذا قال ابن طاهر المقدسي. «ذخيرة الحفاظ» (٢/١١٦٥).
=

وفي سندِهِ منصورُ بنُ عمارٍ[١] ـ الواعظُ الشهيرُ ـ، قال أبو حاتم: «ليس بالقويِّ»، وقال ابنُ عديٍّ: «منكَرُ الحديثِ»، وأوردَ له هذا الحديثَ في «كامِلِهِ».

وهُوَ معَ ذلكَ مُنقَطِعٌ بين خالدٍ ويَعلى[٢]، وأرجُو أن يكون صحيحاً.

وهو عندَ الحكيمِ الترمذيِّ في السادسَ عَشَرَ مِن «نوادِرِ الأصولِ»[٣]، بلفظِ: «**إنَّ النارَ تقول**».

٣٥٣ حديث: «التكبيرُ جَزْمٌ».

لا أصلَ له في المرفوعِ مع وقوعِهِ في «الرَّافِعيِّ»[٤]، وإنما هُوَ من قولِ إبراهيمِ النَّخَعيِّ، حكاهُ الترمذيُّ في «جامِعِهِ»[٥] عنهُ عَقِبَ حديثِ: «حَذْفُ السَّلامِ سُنَّةٌ»، فقال [ق٧٣/أ] ما نَصُّهُ: «ورُوِيَ عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ أنه قال: «التكبيرُ جَزْمٌ، والتسليمُ جَزْمٌ»[٦]».

= وقال ابن رجب: «غريبٌ، وفيه نكارةٌ». «التخويف من النار» (٢٥٣).

(١) منصورُ بنُ عمارِ بنِ كثيرٍ، أبو السَّرِيِّ السُّلَميُّ الخراسانيُّ الواعظُ. روى عن الليث بن سعد وابن لهيعة وجماعة، وروى عنه ابنه سليم وعلي بن خشرم وآخرون.
قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال العقيلي: «لا يقيم الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ليس من أهل الحديثِ الذين يحفظونَ، وأكثرُ روايتِهِ عن الضعفاءِ، وفي القلبِ منه لروايتِهِ عن ابنِ لهيعةَ...» وذكر حديثاً، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»، وقال الذهبي: «واهٍ جدّاً».
انظر: «التاريخ الكبير» (٣٥٠/٧)، «الضعفاء الكبير» (١٩٣/٤)، «الجرح والتعديل» (١٧٦/٨)، «الثقات» (١٧٠/٩)، «الكامل» (٣٩٣/٦)، «تاريخ بغداد» (٧١/١٣)، «تاريخ دمشق» (٣٢٤/٦٠)، «سير أعلام النبلاء» (٩٣/٩)، و«اللسان» (١٦٥/٨).

(٢) انظر: «المراسيل» (٥٢)، «جامع التحصيل» (١٧٠)، و«تحفة التحصيل» (٨٩).

(٣) «نوادر الأصول» (٧٥/١) رقم (١٠٠، ١٠١) من طريق منصور بن عمار عن بشير به.

(٤) «الشرح الكبير» (٤٧٩/١).

(٥) «الجامع» (الصلاة، باب ما جاء أن حذف السلام سنة) رقم (٢٩٧).

(٦) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (الصلاة، بابٌ متى يكبرُ الإمامُ) (٧٥/٢) رقم (٢٥٥٣) من طريق يحيى بن العلاء عن المغيرة عن إبراهيم قال: «التكبيرُ جزمٌ».
وفي سنده يحيى بن العلاء البجلي: متروك، ورمي بالوضع. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٢٩/١١).

ومن جِهَتِهِ رواهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في «سُنَنِهِ» بزيادةِ: «والقراءةُ جَزْمٌ، والأذانُ جَزْمٌ»(١)، وفي لفظٍ عنهُ: «كانوا يَجزِمونَ التكبيرَ»(٢).

واختُلِفَ في لفظِهِ ومعناهُ:

فقال الهرويُّ في «الغَريبَينِ»(٣): «عَوَامُّ الناسِ يَضُمُّون الرَّاءَ مِن «الله أكبر»».

وقال أبو العباسِ المُبَرَّدُ(٤): «الله أكبرْ، الله أكبرْ»، ويَحتَجُّ بأنَّ الأذانَ سُمِعَ موقوفاً غيرَ مُعرَبٍ في مقاطِعِهِ(٥).

وكذا قال ابنُ الأثيرِ في «النهايةِ»(٦): «معناهُ أنَّ التكبيرَ والسَّلامَ لا يُمَدَّانِ، ولا يُعَرَبُ التكبيرُ، بلْ يُسَكَّنُ آخِرُهُ»، وتَبِعَهُ المحِبُّ الطَّبَريُّ(٧)، وهو

---

(١) أخرج قوله: «الأذانُ جزمٌ» ابنُ أبي شيبةَ في «مصنفه» (الأذان/التطريب في الأذان) (٣٨٨/٢) رقم (٢٣٩٢) من طريق وكيع عن الأعمش عنه، وسندُه صحيحٌ.

(٢) عزاه في «كنز العمال» رقم (٢٣٢١٦) للضياء، ولم أقف عليه.

(٣) «الغريبين» (٣٤٠/١)، ونصُّ عبارته: «أراد أنهما لا يُمَدَّانِ، ولا يُعرَبُ أواخرُ حروفِهما، ولكنْ يُسَكَّنُ؛ فيقالُ: الله أكبرْ»، وكذا نقل عنه ابن الأثير في «النهاية» (٢٠١/١).

فلا أدري من أين نقل المصنف كلامه هذا.

(٤) قال الزَّبِيديُّ: «المبرَّد: بفتح الراء المشدَّدَةِ عند الأكثر، وبعضهم يكسر». تاج العروس (٩٢/١).

وهو: محمدُ بنُ يزيدَ بنِ عبدِالأكبَرِ الأزديُّ البصريُّ، المعروف بـ«المُبَرَّدِ»، شيخ أهل النحو وحافظ علم العربية. سكن بغداد، وأخذ عن أبي عثمانَ المازنيِّ وأبي حاتم السِّجستانيِّ وغيرِهما. وكان فصيحاً بليغاً مُفَوَّهاً، ثقةً أخبارياً علامةً، صاحبَ نوادرَ وظرافةٍ. يُقالُ: إنَّ المازنيَّ أعجبَهُ جوابُهُ، فقال له: قمْ فأنتَ المبَرِّدُ؛ أي: المثبِّتُ للحقِّ، ثمَّ غَلَب عليه بفتحِ الرَّاءِ. له من التصانيف «الكامل في اللغة والأدب»، و«المقتَضَب» وغيرهما. توفي سنة ست وثمانين ومائتين.

انظر: «تاريخ بغداد» (٣٨٠/٣)، «وفيات الأعيان» (٣١٣/٤)، «سير أعلام النبلاء» (٥٧٦/١٣)، و«بغية الوعاة» (٢٦٩/١).

(٥) لم أقف على كلامه هذا في شيء من مصنفاته المطبوعة، ولا وقفت على أحد نقله.

(٦) «النهاية» (٢٠١/١).

(٧) «غاية الإحكام في أحاديث الأحكام» (٣٠٤/٢).

مُقتضَى كلامِ الرَّافعيِّ في الاستدلالِ به على أنَّ التكبيرَ جَزْمٌ لا يُمَدُّ[١]، وعليه مَشَى الزَّرْكَشِيُّ[٢]، وإنْ كانَ أصلُهُ الرَّفعَ بالخَبَرِيَّةِ[٣].

ويُمكِنُ الاستِشهادُ لهُ بما أخرجهُ الطَّيالِسيُّ في «مسندِه»[٤] من طريقِ ابنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أَبْزَى[٥] عن أبيهِ[٦] قال: «صلَّيتُ خلفَ النبيِّ ﷺ، فكان لا يُتِمُّ التكبيرَ»[٧].

لكنْ قد خالَفهُم شَيخي رَحِمَهُ اللهُ، فقال: «وفيما قالوهُ نَظَرٌ؛ لأنَّ استعمالَ

(١) «الشرح الكبير» (١/٤٧٩).

(٢) مظنة كلامه هنا كتابُه في تخريج الشرح الكبير، ولكني لم أقف عليه في مخطوطه. فالله أعلم.

(٣) وانظر: «الفائق» (١/٢١٢)، «البحر الرائق» (١/٢٧٢)، و«شرح منتهى الإرادات» (١/٢٠٤).

(٤) «مسند الطيالسي» (٢/٦١٦) رقم (١٣٨٣)، ومن طريقه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/٤٢٩) رقم (٢٥١٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٣٠٠)، وأبو داود في «السنن» (الصلاة، باب تمام التكبير) رقم (٨٣٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/٣٤٧)؛ من طريق شعبة عن الحسن بن عمران عن ابن عبدالرحمٰن بن أبزى به.

(٥) اضطرب الراوي عنه في تعيينه؛ فمرةً قال: سعيد بن عبدالرحمٰن، ومرةً قال: عبدالله بن عبدالرحمٰن، ومرةً لم يعينه فقال: ابن عبدالرحمٰن بن أبزى.
وسعيدٌ ثقةٌ من رجال الستة، وعبدالله صدوقٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٤٨)، (٥/٢٥٤).

(٦) عبدُالرحمٰنِ بنُ أَبْزَى ـ بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الموحَّدَةِ بعدها زايٌ، مقصورٌ ـ الخزاعيُّ مولاهُم، صحابيٌّ صغيرٌ، وكان في عهد عمرَ رجلاً وكان على خُراسانَ لِعَلِيٍّ. ع. «التقريب» (٣٣٦).

(٧) وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٤/٧٠، ٨٣) رقم (١٥٣٥٢، ١٥٣٦٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٢٠) رقم (١٣١٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١/٣٧٥) رقم (٣٥٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/٦٨)؛ من طريق شعبة عن الحسن بن عمران به.
وفي سنده الحسن بن عمران، قال أبو حاتم: «شيخ» «الجرح» (٣/٢٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/١٦٢)، وقال الحافظ: «لين الحديث» «التقريب» (١٦٣).
والحديث قال الطيالسي والبخاري: «لا يصحُّ» «التاريخ الكبير» (٢/٣٠٠)، وقال ابن حجر: «معلولٌ» «تهذيب التهذيب» (٢/٢٧٠).

لفظِ الجزْمِ في مقابِلِ الإعرابِ اصطِلاحٌ حادِثٌ لأهلِ العربيَّةِ، فكيفَ تُحمَلُ عليهِ الألفاظُ النَّبويَّةُ!»[(١)]؛ يعني: على تَقديرِ الثبوتِ، وجَزَمَ بأنَّ المرادَ بِحذْفِ السلامِ وجَزْمِ التكبيرِ الإسراعُ بِهِ.

وقد أسنَدَ الحاكمُ عن أبي عبدِاللهِ البُوْشَنْجِيِّ[(٢)] أنه سُئِلَ عن حَذْفِ السلامِ، فقالَ: «لا يُمَدُّ»[(٣)]، وكذا أسندَهُ الترمذيُّ في «جامِعِهِ»[(٤)] عن ابنِ المبارَكِ أنه قال: «لا يَمُدُّه مَدّاً»، قال الترمذيُّ: «وهو الذي استَحَبَّهُ أهلُ العلمِ».

وقال الغزاليُّ في «الإحياءِ»[(٥)]: «ويحذفُ السَّلامَ[(٦)] ولا يَمُدُّهُ مَدّاً، فهو السُّنَّةُ»، وكذا قال جماعةٌ من العلماءِ: إنه يُستَحَبُّ أن يَدْرُجَ لَفظَ السَّلامِ ولا يَمُدَّهُ مَدّاً[(٧)]، وأنه ليسَ بِرَفعِ الصَّوتِ، فَرفعُ الصَّوتِ غيرُ المدِّ.

وقيلَ: معناهُ إسراعُ الإمامِ بهِ، لِئَلا يَسبِقَهُ المأمُومُ[(٨)]

وعن بعضِ المالِكِيَّةِ: هوَ أنْ لا يكونَ فيه قَولُهُ: «وَرَحمةُ اللهِ»[(٩)]

---

(١) «التلخيص الحبير» (٥٥١/١).

(٢) محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ سعيدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ البُوْشَنْجِيُّ ـ بضمِّ الموحَّدَةِ، وسكونِ الواوِ، وفتحِ المعجَمَةِ، وسكونِ النونِ بعدها جيمٌ ـ، أبو عبدِاللهِ، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ، من الحاديةَ عشَرةَ، ماتَ سنةَ تسعينَ أو بعدَها بسنةٍ، وعاشَ بضعاً وثمانينَ سنةً. خ. «التقريب» (٤٦٥).

(٣) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٨٠/٢)، من طريق الحاكم عن أبي زكريا يحيى بن محمد العنبري عن أبي عبدالله البوشنجي به.
وإسناده صحيح؛ يحيى بن محمد العنبري وثقه الذهبي. «السير» (٥٣٣/١٥).

(٤) «الجامع» (الصلاة، باب ما جاء أن حذف السلام سنة) رقم (٢٩٧)، من طريق عليِّ بنِ حُجْرٍ عنه.

(٥) «إحياء علوم الدين» (١٥٥/١).

(٦) كذا في النسخ الأربع، وفي مطبوع «الإحياء»: (ويجزم التسليم).

(٧) قال النوويُّ: «يُستَحَبُّ أن يَدرُجَ لفظَةَ السَّلامَ ولا يَمُدَّها، ولا أعلمُ فيه خلافاً للعلماءِ». «المجموع» (٤٨٢/٣).
وانظر: «غاية الإحكام» (٣٠٤/٢)، «المغني» (٦٢٨/١)، و«النفح الشذي» (٥٤٩/٤).

(٨) انظر: «غاية الإحكام» (٣٠٤/٢)، «فيض القدير» (٥٠٠/٣)، و«النفح الشذي» (٥٤٩/٤).

(٩) انظر: «النفح الشذي» (٥٤٩/٤)، و«البدر المنير» (٥١٨/٣). ولم أقف على قائلٍ به.

وفي خامِسِ «المجالَسَةِ»[(١)] للدِّينَوَرِيِّ، من حديثِ محمدِ بنِ سَلَّامٍ[(٢)] قال: ذكرَ جعفرُ بنُ محمدٍ عن أبيهِ: أنهُ كَرِهَ الهمزَ في القراءَةِ، وأرادَ أنْ تكونَ القراءَةُ سليمةً[(٣)] رَسْلَةً، وكذلكَ التكبيرُ والتسليمُ لا يَمُدُّ فيهما، ولا يَتَعَمَّدُ الإعرابَ المشْبَعَ[(٤)].

فهذا ما عَلِمتُهُ الآنَ في معناهُ[(٥)]، ومما قيلَ فيه أيضاً: التَّحَتُّمُ؛ بمعنى عَدمِ إجزاءِ غَيرِهِ[(٦)].

وأمَّا لفظُهُ؛ فـ«جَزْمٌ»: بالجِيمِ والزَّاي المعَجَمَتَينِ[(٧)].

بل قَيَّدَهُ بعضُهم بالحاءِ المهمَلَةِ والذَّال المعجَمَةِ[(٨)]، ومعناهُ: سَرِيعٌ؛

---

(١) «المجالسة» (٣/٩١) رقم (٧١٦)، من طريق الحسن بن فهم عن محمد بن سلام به.

(٢) محمدُ بنُ سَلَّام بنِ عُبيدِاللهِ الجُمَحيُّ، أبو عبدالله البصريُّ، مولى قدامةَ بنِ مظعونٍ رضي الله عنه. العَلامةُ الأخباريُّ الأديبُ. حدَّثَ عن حمادِ بنِ سلَمةَ ومباركِ بنِ فضالةَ وطبقتهم، وروى عنه ابن أبي خيثمة وعبدالله بن أحمد وآخرون.
قال صالح جزرة: «صدوق»، وقال ابن أبي خيثمة: «يكتب عنه الشعر، فأما الحديث فلا». له: «طبقات فحول الشعراء». توفي سنةَ إحدى وثلاثين ومائتين.
انظر: «الجرح والتعديل» (٧/٢٧٨)، «تاريخ بغداد» (٥/٣٢٧)، «الأنساب» (٢/٨٥)، «معجم الأدباء» (٦/٢٥٤٠)، «السير» (١٠/٦٥١)، «الميزان» (٣/٥٦٧)، و«بغية الوعاة» (١/١١٥).

(٣) كذا في النسخ، وفي مطبوع «المجالسة»: (سهلة).

(٤) وسنده ضعيف:
محمد بن سلام فيه ضعفٌ، وهو منقطع بينه وبين جعفر بن محمد. والله أعلم.

(٥) وقولٌ آخر في معناه، وهو: أن الإمام إذا سلَّمَ لم يَصِل السلامَ بجلوسٍ حتى يقومَ أو ينصَرِفَ.
حكاه ابن السكن عن الأوزاعي إثر إخراجه للحديث، كما في «البدر المنير» (٣/٥١٨)، وبه قال الديلمي أيضاً. انظر: «الفردوس» (٢/١٤٥) رقم (٢٧٤١).

(٦) انظر: «الفواكه الدواني» (١/٤٥٦).
وللسيوطي رسالة مفردةٌ في المسألة سماها «الجواب الحَزْم عن حديث «التكبير جزم»»، وهي مطبوعةٌ ضمن «الحاوي» (١/٣٣٣).

(٧) «تصحيفات المحدثين» (١/١١٢)، «تهذيب اللغة» (١٠/٦٢٧)، و«النهاية» (١/٢٠١).

(٨) انظر: «البدر المنير» (٣/٥١٦).

فالحَزْمُ السُّرعَةُ[١]، ومنهُ قولُ عمرَ: «إذا أَذَّنتَ فَتَرَسَّلْ، وإذا أَقَمتَ فاحْزِمْ»[٢]؛ أيْ: أَسرِعْ، حكاهُ ابنُ سَيِّدِ الناسِ[٣].

وكذا السَّرُوجِيُّ[٤] المحَدِّثُ مِن الحنَفِيَّةِ، قال: «والحذْمُ في اللسانِ

---

(١) «الغريب» لأبي عبيد (١٤٥/٤)، «تصحيفات المحدثين» (١١١/١)، و«الصحاح» (١٨٩٥/٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الأذان/ من قال يترسل في الأذان) (٣٤٤/٢) رقم (٢٢٤٨) والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (١٠٨/١)، والدارقطني في «سننه» (الصلاة، باب ذكر الإقامة...) (٢٣٨/١) رقم (١٠)، والبيهقي في «الكبرى» (الصلاة، باب ترسيل الأذان وحذم الإقامة) (٤٢٨/١)؛ كلهم من طريق مرحوم بنِ عبدِالعزيزِ عن أبيهِ عن أبي الزبيرِ مُؤَذِّنِ بيتِ المقدسِ قال: جاءنا عمرُ بنُ الخطابِ ﷺ فقال...، وذكره.

وإسناده ضعيف:

عبدالعزيز بن مهران والد مرحوم: ترجم له الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣٢١/٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال في «التقريب»: «مقبول».

وأبو الزبير مؤذن بيت المقدس: ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٧٤/٩)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٧٢/٥).

● ويروى مرفوعاً: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٦٩/٢) رقم (١٩٥٢)، وابن عدي في «كامله» (١٩٢/٧)، ومن طريق البيهقي في «الكبرى» (٤٢٨/١)؛ من طريق عبدالمنعم بنِ نُعَيم الرِّياحيِّ عن يحيى بنِ مسلمٍ عن الحسنِ وعطاءَ بنِ أبي رباحٍ عن جابرٍ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال لبلالٍ: **«إذا أَذَّنتَ فتَرَسَّلْ في أذانِكَ، وإذا أقَمتَ فاحذِمْ»**.

وإسناده ضعيفٌ جدّاً:

عبدالمنعم بن نعيم متروك. انظر: «التقريب» (٣٦٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣٨٣/٦).

(٣) «النفح الشذي» (٥٥٠/٤).

(٤) أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِالغنيِّ، أبو العباس السَّروجيُّ ـ بفتحِ السِّين المهمَلَةِ، والرَّاءِ المهمَلَةِ المضمومةِ، والواوِ الساكنةِ والجيم ـ نسبةً إلى «سَرُوج»؛ مدينةٌ بنواحي حَرَّانَ من بلادِ الجزيرةِ. قاضي القضاةِ بمصرَ. تفقَّه أولاً حنبليّاً، ثم تحوَّلَ حنفيّاً، وحفظ «الهداية»، وأقبلَ على الاشتغالَ إلى أن مَهرَ واشتهرَ صِيتُه. اشتغل في الحديثِ والنحوِ، وشارك في الفنونِ، وشرَعَ في شرحٍ على «الهدايةِ» أطالَ فيه النفَسَ ولم يكمله، وتكلَّم فيه على الأحاديث وعِلَلِها. توفي سنة عشرين وسبعمائة.

انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١٢٣/١)، «الدرر الكامنة» (١٠٣/١)، «رفع الإصر عن قضاة مصر» (٥٠/١)، و«تاج التراجم في طبقات الحنفية» (١٠٧).

السُّرعَةُ، ومنهُ قيل للأَرنَبِ: حُذَمَةٌ»(١) انتهى.

وحديثُ «حَذفُ السلامِ سُنَّةٌ»: أخرجَهُ أبو داودَ والترمذيُّ وابنُ خزيمةَ والحاكمُ [ق٧٣/ب] في «صَحيحَيهِما»(٢)، مِن رِوايَةِ قُرَّةَ بنِ عبدِالرَّحمٰنِ(٣) عن الزُّهريِّ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ قال: «حَذفُ السَّلامِ سُنَّةٌ»(٤).

رَفعَهُ أبو داودَ وابن خزيمةَ والحاكمُ ـ معَ حِكايَتهما الوَقفَ ـ، ووَقَفَهُ الترمذيُّ وقال: إنه «حسنٌ صحيحٌ»، وقال الحاكمُ: «صحيحٌ على شرطِ

---

(١) انظر: «المحكم» (٣/٢٩٤)، «لسان العرب» (١٢/١١٨)، و«تاج العروس» (٣١/٤٥١).

(٢) «سنن أبي داود» (الصلاة، باب حذف التسليم) رقم (١٠٠٤) من طريق أحمد، وهو في «مسنده» (١٦/٥١٥) رقم (١٠٨٨٥)، من حديث الفريابي عن الأوزاعي عن قرة به مرفوعاً.
و«جامع الترمذي» (الصلاة، باب ما جاء أنَّ حذفَ السلامِ سنةٌ) رقم (٢٩٧)، من حديث ابن المبارك وهقل بن زياد عن الأوزاعي عن قرة به موقوفاً، وقال: «حسن صحيح».
و«صحيح ابن خزيمة» (الصلاة، باب حذفِ السلامِ من الصلاةِ) (١/٣٦٢) رقم (٧٣٤، ٧٣٥)، من طريق الفريابي وعمارة بن بشر المَصيصي عن الأوزاعي عن قرة به مرفوعاً.
وأخرجه أيضاً (٢/٣٦٢)، من طريق ابن المبارك وعيسى بن يونس والفريابي عن الأوزاعي عن قرة به موقوفاً.
و«المستدرك» (الإمامة وصلاة الجماعة، باب التأمين) (١/٣٥٥) رقم (٨٤٢)، من طريق الفريابي عن الأوزاعي عن قرة مرفوعاً، وصححه على شرط مسلم.
وأخرجه أيضاً رقم (٨٤٣)، من طريق ابن المبارك عن الأوزاعي عن قرة به موقوفاً.

(٣) سيأتي الكلام على حاله قريباً في أثناء تخريج الحديث.

(٤) وأخرجه العجلي في «معرفة الثقات» (٢/٤٣٣)، من طريق الثوري.
والبزار (١٤/٢٩٦) رقم (٧٩٠٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/١٨٠)؛ من طريق ابن المبارك.
وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/١٠٢)، من طريق أبي إسحاق الفزاري.
ثلاثتهم عن الأوزاعي عن قرة به موقوفاً.
وذكر الدارقطني في «العلل» (٩/٢٤٥ ـ ٢٤٧) وجوهاً وطرقاً أخرى، لم أقف عليها مسندةً.

مُسلمٍ»، ونقلَ أبو داودَ عن الفِريابيِّ قال: «نهاني أحمدُ عن رَفعِهِ»، (وعن عيسى بنِ يونُسَ الرَّمليِّ قال: «نهاني ابنُ المبارَكِ عن رَفعِهِ»)[١]، والمعنى: أنهما نَهَيا أن يُعزَى هذا القولُ إلى النبيِّ ﷺ، وإلا فقولُ الصحابيِّ: «السُّنَّةُ كذا» لهُ حُكمُ المرفوعِ على الصَّحيحِ[٢].

على أنَّ البيهقيَّ قال: «كأنَّ وَقفَهُ تقصيرٌ من بعضِ الرواةِ»[٣]، وصحَّحَ الدارقطنيُّ في «العِلَلِ»[٤] في حديثِ الفِريابيِّ وَقفَهُ، وأما أبو الحسنِ بنُ القَطَّانِ فقال: إنه لا يَصِحُّ مرفوعاً ولا موقوفاً[٥].

٣٥٤ حديثُ: «تلقِينِ الميِّتِ بعدَ الدَّفنِ».

الطبرانيُّ في «الدُّعاءِ» و«معجَمِهِ الكَبيرِ»[٦]، من طريقِ محمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ العلاءِ الحِمصيِّ[٧]: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ

---

(١) ساقطة من الأصل و«ز»، والمثبت من «م» و«د».

(٢) وهو قول الجمهور من المحدثين وأهل الأصول.
انظر: «معرفة علوم الحديث» (٦٢)، «الكفاية» (٤٢١)، «المقدمة» (٥٠)، و«التدريب» (١٨٨/١).
وانظر أيضاً: «اللمع» (١١)، «المستصفى» (١٠٥)، و«البحر المحيط» (٤٣٣/٣).

(٣) «السنن الكبرى» (١٨٠/٢).

(٤) «العلل» (٢٤٧/٩). وصحح أيضاً في حديث الأوزاعي وقفه على أبي هريرة.

(٥) «بيان الوهم والإيهام» (١٤٢/٥)، وأعلَّهُ بضَعفِ قرَّة بن عبدالرحمٰن.
وسأل ابن أبي حاتم أباه عن المرفوع فقال: «ليتَه يصحُّ عن أبي هريرةَ!»، فذكر له الموقوف فقال: «هو حديثٌ منكرٌ». «العلل» (المسألة: ٣٦٣).
وهو الراجح ـ في نظري ـ؛ فقُرَّةُ بن عبدالرحمٰن ضعَّفه الجمهور، وفي حديثه مناكيرُ كما نصَّ عليه غير واحد من النقاد:
قال ابن معين: «ضعيفُ الحديثِ»، وقال أحمد: «منكَرُ الحديثِ جدّاً»، وقال أبو زرعة: «الأحاديثُ التي يرويها مناكيرُ»، وقال أبو حاتم: «ليس بقَويٍّ». «الجرح والتعديل» (١٣٢/٧).

(٦) «الدعاء» (٣٦٤) رقم (١٢١٤)، و«المعجم الكبير» (٢٩٨/٨) رقم (٧٩٧٩).

(٧) أبو عبدِاللهِ الزاهدُ، نزيلُ عَبَّادانَ، منكرُ الحديثِ، من التاسعة. ق. «التقريب» (٤٦٦).
وانظر: «لسان الميزان» (٤٧٢/٦).

محمدٍ القُرَشيُّ[(١)] عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ عن سعيدِ بنِ عبدِالله الأَوْدِيِّ[(٢)] قال: شَهِدتُ أبا أُمامةَ وهوَ في النَّزعِ، فقال: إذا أنا مِتُّ فاصنَعوا بي كما أمَرَنا رسولُ اللهِ ﷺ أن نَصنَعَ بِمَوتانا، أمَرَنا رسولُ اللهِ ﷺ فقال: «**إذا ماتَ أحدٌ مِن إخوانِكم فَسَوَّيتُم على قَبرِهِ؛ فَلْيَقُمْ أحدُكم على رأسِ قَبرِهِ، ثمَّ لْيَقُلْ: يا فُلانَ بنَ فُلانَةَ، فإنه يَسمَعُه ولا يُجيبُ، ثمَّ يقولُ: يا فلانَ بنَ فُلانةَ، فإنه يَستوي قاعداً، ثمَّ يقولُ: يا فلانَ بنَ فلانةَ، فإنه يقولُ: أَرْشِدْ رَحِمَكَ اللهُ، ولكنْ لا تَشعرونَ، فلْيقُلْ: اذكُرْ ما خَرجتَ عليهِ مِنَ الدُّنيا؛ شهادَةَ أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وأنَّ محمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ، وأنكَ رَضيتَ باللهِ ربّاً وبالإسلامِ ديناً وبِمُحمَّدٍ ﷺ نبيّاً وبالقرآنِ إماماً، فإنَّ مُنكَراً ونَكيراً يأخُذُ كُلُّ واحدٍ منهما بِيَدِ صاحِبِهِ، يقولُ: انطَلِقْ، ما نَقعُدُ عندَ مَن لُقِّنَ حُجَّتَهُ؟!، فيكونُ اللهُ حَجِيجَهُ دونَهُما**»، فقال رجلٌ: يا رسولَ اللهِ، فإنْ لم يَعرِفِ اسمَ أمِّهِ؟، قال: «**فَلْيَنسِبْهُ إلى حَوَّاءَ؛ فلانَ بنَ حَوَّاءَ**»[(٣)].

ومن طريقِ الطبرانيِّ أورَدَهُ الضِّياءُ في «أحكامِهِ»[(٤)]

وكذا رواه إبراهيمُ الحربيُّ في «اتِّباعِ الأمواتِ» وأبو بكرٍ غلامُ الخلَّالِ[(٥)]

---

(١) لم أقف له على ترجمة.
قال الهيثمي: «فيه جماعةٌ لم أعرفهم». «مجمع الزوائد» (٣/١٦٣).

(٢) في «الجرح والتعديل» (٤/٧٦): «سعيد الأزديُّ: روى عن أبي أمامةَ الباهلي، روى عنه...». ولم أقف على كلام فيه جرحاً ولا تعديلاً، وانظر قول الهيثمي آنفاً.

(٣) إسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
محمد بن إبراهيم بن العلاء منكر الحديث، وكذَّبهُ بعضُهُم. انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/١٣).

(٤) «السنن والأحكام» (٣/١٨٦) رقم (٢٩٥٣).

(٥) عبدُالعزيزِ بنُ جعفرِ بنِ أحمدَ، الفقيه الحنبلي المعروف بـ«غُلامِ الخلَّالِ»؛ تلميذ أبي بكرٍ الخلَّالِ. حدَّثَ عن محمدِ بنِ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ وموسى بنِ هارونَ وعدَّةٍ. وتفقَّهَ بِهِ جماعةٌ، منهم: أبو عبدِاللهِ بنُ بطَّةَ وأبو حفصٍ العُكْبَرِيُّ. له من المصنفات «الشافي»، و«المقنع» وغيرهما. قال الذهبي: «ومن نَظرَ في كتابِهِ «الشافي» عرفَ محلَّهُ من العلم». توفي سنةَ ثلاثٍ وستينَ وثلاثِمائةٍ.
انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/٤٥٩)، «طبقات الحنابلة» (٣/٢١٣)، و«السير» (١٦/١٤٣).

في «الشَّافي» مِن جِهةِ ابنِ عياشٍ، وابنُ زَبْرٍ[١] في «وصايا العلماءِ عندَ الموتِ»[٢] من طريقِ عبدِالوهَّابِ بنِ نَجْدَةَ[٣] عن ابنِ عياشٍ، وابنُ شاهينَ في «ذِكرِ الموتِ»[٤] مِن جِهَةِ حمَّادِ بنِ عمرٍو النَّصِيبِيِّ[٥] عن عبدِاللهِ بنِ محمدٍ[٦]،

---

(١) محمدُ بنُ عبدِاللهِ بنِ أحمدَ بنِ رَبيعَةَ، أبو سليمان بن زَبْرٍ الرَّبَعيُّ الحافظ. محدِّث دمشقَ وابنُ قاضيها. روى عن أبيه القاضي أبي محمدٍ وأبي القاسم البغويِّ وجماعةٍ. وروى عنه تمَّام الرازي وعبدُالغني بن سعيدٍ وخلقٌ. قال الكتانيَ: «كان ثقةً مأموناً نبيلاً». له «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم»؛ كتابٌ مشهورٌ رتَّبهُ على السنينَ. توفيَ سنةَ تسعٍ وسبعينَ وثلاثمائةٍ.
انظرْ: «تاريخ دمشق» (٣١٥/٥٣)، «تذكرة الحفاظ» (١٣٥/٣)، و«السير» (٤٤٠/١٦).

(٢) «وصايا العلماء عند حضور الموت» (٤٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٧٣/٢٤)؛ من طريق أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة عن أبيه به.
والحاصل: أن كل هذه الطرق ترجع إلى رواية ابن عياش عن عبدالله بن محمد عن سعيدٍ الأوديِّ.
ولا يثبت بهذا السند:
إسماعيل بن عياش مخلِّطٌ في روايته عن غير أهلِ بلدِه، وشيخُه هنا لا يُعرَفُ، وكذا شيخُ شيخِهِ.

(٣) عبدُالوهَّابِ بنُ نَجْدَةَ ـ بفتحِ النونِ وسكونِ الجيمِ ـ الحَوْطيُّ ـ بفتحِ المهملَةِ، بعدَها واوٌ ساكنةٌ ـ، أبو محمدٍ، ثقةٌ، من العاشرةِ، مات سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ. د س. «التقريب» (٣٦٨).

(٤) عزاه له ابن قدامة في «المغني» (٣٨١/٢).

(٥) أبو إسماعيل. حدث عن الأعمش والثوري، وروى عنه علي بن حرب وإبراهيم بن الهيثم.
قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وكذَّبه الجوزجانيُّ، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وتركه النسائي، ورماه ابن حبان والحاكم والنقاش بالوضع.
انظر: «التاريخ الأوسط» (٢٦٥/٢)، «أحوال الرجال» (١٧٩)، «تاريخ الدارمي» (٨٩)، «الجرح والتعديل» (١٤٤/٣)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (١٦٧)، «المجروحين» (٣٠٧/١)، «الكامل» (٢٣٩/٢)، «تاريخ بغداد» (١٥٣/٨)، و«لسان الميزان» (٢٧٤/٣).

(٦) هو: شيخ ابن عياش في الحديث، والظاهر أن حماد بن عمرو النصيبي سرق هذا الحديث وادعى سماعه من شيخ ابن عياش، فهو معروفٌ بذلك كما في مصادر ترجمته. والله أعلم.

وآخرونَ[١]

وضعَّفهُ ابنُ الصَّلاحِ، ثم النَّوَويُّ وابنُ القيِّمِ والعِراقيُّ وشيخُنا في بعضِ تصانِيفِهِ[٢]، وآخرونَ[٣]

وقوَّاهُ الضِّياءُ في «أحكامِهِ»[٤]، ثم شيخُنا بما لهُ من الشَّواهِدِ[٥]

وعزا الإمامُ أحمدُ العملَ بهِ لأهلِ الشَّامِ[٦]، وابنُ العربيِّ لأهلِ

---

(١) وأخرجه الخلعي في «فوائده» (٤٥٣) رقم (١١٧٧)، من طريق عتبةَ بنِ السَّكَنِ عن أبي زكريَّا عن جابرِ بن يزيد عن سعيدِ بن عبدالله الأوديِّ عن أبي أمامة.
وفي سنده عتبة بن السكن، وهو ضعيفٌ جدّاً. انظر: «لسان الميزان» (٣٦٩/٥).

(٢) قال ابن الصلاح: «ليس إسناده بالقائم» «فتاواه» (٢٦١/١)، وضعفه النووي «المجموع» (٣٠٤/٥)، وقال ابن القيم: «لا يصحُّ رفعُهُ» «زاد المعاد» (٥٢٣/١)، وضعفه العراقي «المغني» رقم (٤٤٣٧)، وقال الحافظ: «وسند الحديث من الطريقين ضعيفٌ جدّاً» «نتائج الأفكار» (٤٢٨/٤).

(٣) وضعفه ابن تيمية والزركشي والسيوطي.
انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٩٦/٢٤)، «التذكرة» (٥٩)، و«الدرر المنتثرة» (٢١٥).

(٤) وكذا ذكر الحافظ في «التلخيص» (٣١١/٢) بأن الضياء قواه في «الأحكام».
والذي في «السنن والأحكام» (١٨٧/٣) قوله بعد أن ذكر الحديث: «رواه سليمان بن أحمد الطبراني في «معجمه الكبير» من رواية إسماعيل بن عياش، وقد تكلِّم فيه».
فالله أعلم.

(٥) «التلخيص الحبير» (٣١١/٢)، حيث قال: «وإسناده صالح»، ثم قال: «ولكن له شواهدُ، منها: ما رواهُ سعيدُ بنُ منصورٍ من طريقِ راشدِ بنِ سعدٍ وضَمْرَةَ بنِ حَبيبٍ وغيرِهما قالوا: «إذا سُوِّيَ على الميتِ قبرُهُ وانصرفَ الناسُ عنهُ كانوا يستَحِبُّونَ أنْ يُقالَ للمَيِّتِ عندَ قبرِهِ: يا فلانُ، قلْ: لا إلهَ إلا اللهُ، قل: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ ـ ثلاثَ مرَّاتٍ ـ، قل: ربي اللهُ وديني الإسلامُ ونبيِّي محمدٌ، ثم ينصرف»...».
ولم أقف على إسناده، وغاية ما فيه ـ إن صحَّ ـ أنه موقوف، فلا يصلح شاهداً للمرفوع.
ثم ذكر الحافظ أحاديث وآثاراً أخرى لا تدلُّ إلا على مشروعية الدعاء للميت عقيب دفنه وسؤال التثبيت له، وليس فيها ما يشهد لما جاء في حديث التلقين.
وانظر: «سبل السلام» (١١٣/٢ ـ ١١٤).
قال الصنعاني: «ويتحصَّلُ من كلامِ أئمةِ التحقيقِ أنه حديثٌ ضعيفٌ، والعملُ به بدعةٌ، ولا يُغتَرُّ بكثرةِ مَن يفَعَلُهُ».

(٦) قال الموفق بن قدامة: «أما التلقينُ بعدَ الدفنِ فلم أجِدْ فيه عن أحمدَ شيئاً، ولا أعلم =

المدينةِ[١]، وغيرُهما لِقُرطُبَةَ وغيرِها[٢]. [ق٧٤/أ].

وأفردتُ للكلامِ عليه جُزءاً[٣].

٣٥٥ حديث: «تمامُ المعروفِ خيرٌ مِنَ ابتِدائِه».

القُضاعيُّ في «مسنَدِهِ»[٤]، من حديثِ صالحِ بنِ عبدِاللهِ القُرَشيِّ[٥] عن أبي الزُّبَيرِ عن جابرٍ مرفوعاً، بلفظ: «**استِمامُ**»[٦].

وكذا هو عند الطبرانيِّ في «الصغيرِ»[٧]، وبلفظِ: «**أفضلُ**» بدلَ «**خيرٌ**»، وقال: «لم يروِهِ عن أبي الزبيرِ إلا صالحٌ». انتهى. وراويه عنْهُ، وهو عبدُالرحمٰنِ بنُ قيسٍ الضِّبيُّ، متروكٌ[٨].

وعن سَلْمِ بنِ قُتيبَةَ[٩] رَحِمَهُ اللهُ قال: «تمامُ المعروفِ أشدُّ من ابتِدائِهِ؛ لأنَّ

= فيهِ للأئمَّةِ قولاً سوى ما رواهُ الأثرمُ قال: قلتُ لأبي عبدِاللهِ: فهذا الذي يصنعونَ إذا دُفِنَ الميتُ يقفُ الرجلُ ويقول: يا فلانَ بنَ فلانٍ، اذكر ما فارقتَ عليهِ؛ شهادةَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، فقال: «ما رأيتُ أحداً فعلَ هذا إلا أهلُ الشامِ حين ماتَ أبو مُغيرةَ، جاء إنسانٌ فقالَ ذاكَ»، قال: «وكان أبو المغيرةِ يروي فيه عنَ أبي بكرِ بنِ أبي مريمَ عن أشياخِهم أنهم كانوا يفعلونَهُ، وكان ابنُ عياشٍ يرويهِ»». «المغني» (٢/٣٨١).

(١) «المسالك في شرح موطأ مالك» (٣/٥٢٠).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ذكره في «الضوء اللامع» (٨/١٨)، وسماه: «الإيضاح والتبيين في مسألة التلقين».

(٤) «الشهاب» (٢/٢٣٨) رقم (١٢٦٨، ١٢٦٩).

(٥) لم أقف على راوٍ بهذا الاسم والنسبة إلا صالح بن عبدالله بن أبي فروة القرشي الأموي.
فإن كان هو فقد وثقه ابن معين «الدوري» (٣/٢٢٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٤٦٢).

(٦) وأخرجه بهذا اللفظ الدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٢/٤١٢) رقم (١٧٧٩).

(٧) «المعجم الصغير» (١/٢٦٤) رقم (٤٣٢).

(٨) ورمي بالكذب أيضاً، تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٧٢).

(٩) الشَّعِيريُّ ـ بفتحِ المعجَمَةِ ـ، أبو قُتيبَةَ الخراسانيُّ نزيلُ البصرةِ، صدوقٌ، من التاسعةِ، ماتَ سنةَ مائتينِ أو بعدَها. خ ٤. «التقريب» (٢٤٦).

ابتداءَهُ نافلةٌ، وتمامَهُ فريضَةٌ»[١]

وعن العباسِ رضي الله عنه[٢] قال: «لا يتمُّ المعروفُ إلا بتعجيلِهِ؛ فإنه إذا عَجَّلَهُ هَنَّأَهُ»[٣]

٣٥٦ حديث: «تَمَعْدَدُوا واخْشَوْشِنُوا».

أبو الشَّيخِ بنُ حَيَّانَ في «السَّبَقِ»[٤] وابنُ شاهينَ في «الصَّحابَةِ» والطبرانيُّ في «معجَمِهِ الكبيرِ» ـ وعنهُ أبو نُعَيمٍ في «المعرِفَةِ»[٥] ـ، كلُّهُم من حديثِ يحيى بنِ زكريَّا بنِ أبي زائِدَةَ[٦] عن عبدِاللهِ بنِ سعيدٍ المقبُرِيِّ[٧] عن أبيهِ عن القَعقاعِ بنِ أبي حَدْرَدٍ[٨] رَفَعهُ: «تَمَعدَدُوا، واخشَوشِنُوا،

(١) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٣/٧٠) رقم (٦٨٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥٣/٢٢)؛ من طريق ابن أبي الدنيا عن محمَّدِ بنِ سلَّامٍ عن سَلم بن قتيبة قال: «ردُّ (وعند ابن عساكر: «رَبُّ») المعروفِ أشدُّ من ابتدائِهِ».
وفيه محمد بن سلام: وهو الجمحي، وفيه ضعف. تقدمت ترجمته.

(٢) كذا في النسخ الأربع، والحديث في المصدر عن ابن عباس رضي الله عنهما.
والظاهر أن هذا الخطأ من أصل «المقاصد»؛ لأن الناقلين عنه تواردوا على الخطأ نفسه. والله أعلم.
انظر مثلاً: الشذرة (١/٢٢٠)، الأسرار المرفوعة (١٩٢)، وكشف الخفاء (١/١٢٥).

(٣) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٣/٧١) رقم (٦٨٥)، من طريق أحمد بن يحيى الحلواني عن الحسن بن علي الحلواني عن المعتمر قال: قال ابنُ عبَّاسٍ: «لا يتمُّ المعروفُ إلا بثلاثةٍ: تعجيلِهِ وتصغيرِه عندَهُ وسَترِهِ؛ فإنه إذا عجَّلَهُ هنَّأَهُ، وإذا صغَّرَهُ عَظَّمَهُ، وإذا سترهُ تَمَّمَهُ».
وسنده ضعيف:
فيه انقطاع بين المعتمر وابن عباس رضي الله عنهما. والله أعلم.

(٤) كتاب «السبق والرمي». ذكره الحافظ في «المعجم المفهرس» (٨١)، والكتاني في «الرسالة» (٤٥).

(٥) عزاه لابن شاهين الحافظ في «الإصابة» (٥/٤٤٩)، «المعجم الكبير» (١٩/٤٠) رقم (٨٤)، و«معرفة الصحابة» (٤/٢٣٦١) رقم (٥٨٠١).

(٦) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٧٠)، وهو ثقة.

(٧) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٧٢)، وهو متروك.

(٨) ويقال: القعقاعُ بنُ عبدِاللهِ بنِ أبي حَدْرَدٍ ـ بفتح الحاءِ المهمَلَةِ، وسكونِ الدَّالِ المهملَةِ المكرَّرَةِ، بينهما راءٌ مفتوحَةٌ ـ الأسلميُّ المكيُّ. =

واخْلَولِقُوا[(١)]، وانتَضِلُوا[(٢)]، وامشُوا حُفاةً»[(٣)].

وهو عندَ أبي الشَّيخِ فَقَط، مِن طريقِ صفوانَ بنِ عيسى[(٤)] عن عبدِاللهِ بنِ سعيدٍ المقبُرِيِّ عن أبيهِ عن عبدِاللهِ بنِ أبي حَدْرَدٍ[(٥)] عن النبيِّ ﷺ.

وكذا أخرجَهُ أبو نعيم في «المعرِفَةِ»[(٦)] من جِهَةِ صفوانَ، لكنْ جَعَلَهُ عن القَعقاعِ كالأوَّلِ[(٧)]، ورواهُ أيضاً من طريقِ إسماعيلَ بنِ زكريَّا[(٨)] عن عبدِاللهِ بنِ سعيدٍ عن أبيهِ عن القعقاعِ بنِ أبي حَدْرَدٍ[(٩)]

= أثبت له الصحبةَ البخاريُّ والطبريُّ والبغويُّ وابنُ عبدِالبرِّ وابنُ حجرٍ وغيرُهم، ونفاها أبو حاتم وابنُ السَّكَنِ وابنُ عساكِرَ، وقال ابنُ حبانَ: «يقال إنَّ له صحبة».
انظر: «التاريخ الكبير» (١٨٧/٧)، «المنتخب من ذيل المذيل» (٧٨)، «معجم الصحابة» للبغوي (٧٤/٥)، «الجرح والتعديل» (١٣٦/٧)، «الثقات» (٣٤٩/٣)، «الاستيعاب» (١٢٨٣/٣)، «أسد الغابة» (١٠٨/٤)، «تكملة الإكمال» (٢٣٦/٢)، و«الإصابة» (٤٤٩/٥، ٥٥٤).

(١) هذه اللفظة لم أقف عليها عند أحدٍ ممن أخرج الحديث المرفوع، إلا أن تكون عند أبي الشيخ في «السبق». والله أعلم.

(٢) انتَضَلُ القومُ وتَناضَلُوا؛ أيْ: رَمَوا للسَّبقِ. «النهاية» (١٤٠٤/٤).

(٣) وأخرجه من هذه الطريق أيضاً ابن عساكر في «تاريخه» (٣٣٣/٢٧).

(٤) الزُّهريُّ، أبو محمدٍ البصريُّ القَسَّامُ، ثقةٌ، من التاسعةِ، ماتَ سنةَ مائتينِ وقيل قبلَها بقليلٍ أو بعدَها. خت م ٤. «التقريب» (٢٧٧).

(٥) الأسلمي، أبو محمد. له صحبةٌ وروايةٌ، وأولُ مشاهِدِه الحديبيةُ وخَيبرُ وما بعدَهما، وبعثه رسولُ الله ﷺ عيناً إلى مالكِ بنِ عوفٍ النَّصريِّ، وفي سريَّةٍ أخرى قتلَ فيها عامرَ بنَ الأضبطِ. قال ابنُ الأثير: «اتفقَ أهلُ المعرفَةِ على أنه له صحبةٌ، وشذَّ بعضُهم فقال: لا صُحبَةَ لهُ». توفي سنة إحدى وسبعين.
انظر: «الطبقات الكبرى» (٣٠٩/٤)، «التاريخ الكبير» (٧٥/٥)، «معجم الصحابة» للبغوي (١٣٦/٤)، «الجرح والتعديل» (٣٨/٥)، «الثقات» (٢٣١/٣)، «معرفة الصحابة» (١٦٢٤/٣)، «الاستيعاب» (٨٨٧/٣)، «أسد الغابة» (١٠٦/٣)، و«الإصابة» (٥٤/٤).

(٦) «معرفة الصحابة» (٢٣٦١/٤) رقم (٥٧٩٩).

(٧) وأخرجه الطبري في «المنتخب من ذيل المذيل» (٧٨)، والطبراني في «الأوسط» (١٥٢/٦) رقم (٦٠٦١)؛ من طريق صفوان به عن القعقاعِ بن أبي حدردٍ أيضاً.

(٨) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٨).

(٩) «معرفة الصحابة» (٢٣٦١/٤) رقم (٥٨٠٠) من طريق البغوي، وهو في «معجم الصحابة» (٧٤/٥) من طريق أبي الربيع الزهراني عن إسماعيل بن زكريا به، وقال فيه: عن ابن أبي حدرد، ولم يذكر القعقاع كما ذكر المصنف. =

وكذا أخرجَهُ البغويُّ في «مُعجَمِ الصحابَةِ» في ترجَمَةِ القَعقاعِ[١]، لكنَّهُ لم يُسَمِّهِ إذ سَاقَهُ، بل قالَ: عن ابنِ أبي حَدْرَدٍ، وأعادَهُ في «عبدِاللهِ»[٢] من «العَبادِلَةِ» من حديثِ إسماعيلَ أيضاً، ولم يُسَمِّهِ كذلِكَ.

ورواهُ الطبرانيُّ في «الكبيرِ»[٣] أيضاً، من حديثِ مُِنْدَلِ بنِ عليٍّ[٤] عن عبدِاللهِ بنِ سعيدٍ عن أبيهِ عن عبدِاللهِ بنِ أبي حَدْرَدٍ به.

وأبو الشَّيخِ أيضاً من طريقِ سَعدِ بنِ سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ المقبُريِّ[٥] عن أخيهِ ـ هو عبدُاللهِ ـ عن جَدِّهِ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ مثلَهُ.

ورواهُ الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «الأمثالِ»[٦]، من جهةِ أبي بكرِ بنِ أبي شَيبَةَ[٧]: حدثنا عبدُالرحمٰنِ[٨] عن عبدِاللهِ بنِ سعيدٍ عن أبيهِ عن رَجُلٍ من أَسلَمَ يقالُ له: ابنُ الأَدْرَعِ[٩] رَفَعهُ: **«تَمعدَدُوا، واخشَوشِنوا، وامشوا حُفاةً»**[١٠]

= وأخرجه أيضاً الطبراني في «الكبير» (٣٥٣/٢٢) رقم (٨٨٥)، من طريق سعيد بن سليمان عن إسماعيل بن زكريا به، ولكنه جعله عن أبي حدردٍ الأسلمي.

(١) «معجم الصحابة» (٧٤/٥). (٢) «معجم الصحابة» (١٣٧/٤).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من «الكبير»، وليس فيه مسند «عبدالله بن أبي حدردٍ» أصلاً.

(٤) مِنْدَلُ ـ مثلَّثُ الميم، ساكنُ الثاني ـ بنُ عليٍّ العَنَزيُّ ـ بفتحِ المهمَلَةِ والنونِ، ثم زايٌ ـ، أبو عبدِاللهِ الكوفيُّ، يقالُ: اسمُه عمروٌ ومندلُ لَقَبٌ، ضعيفٌ، من السابعةِ، وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ ومائةٍ وماتَ سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وستينَ. د ق. «التقريب» (٥٤٥).

(٥) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٧٢).

(٦) «أمثال الحديث» (١٦٢) رقم (١٣٦).

(٧) أخرجه في «المصنف» (٤١٨/١٣) رقم (٢٦٨٤٩)، و«المسند» (١٠٠/٢) رقم (٥٩٧).

(٨) كذا وقع اسمه في «الأمثال»، وعند ابن أبي شيبة: (عبدالرحيم بن سليمان)، وهو الصواب.

وهو: عبدُالرَّحيم بنُ سليمانَ الكِنانيُّ أو الطَّائيُّ، أبو عليٍّ الأَشَلُّ المروَزيُّ نزيلُ الكوفةِ، ثقةٌ له تصانيفُ، من صغارِ الثامنةِ، مات سنةَ سبعٍ وثمانينَ. ع. «التقريب» (٣٥٤).

(٩) مِحْجَنُ ـ بكسرِ أوَّلِه، وسكونِ المهمَلَةِ، وفتحِ الجيم ـ بنُ الأَدْرَعِ الأَسلَمِيُّ، صحابيٌّ، هو الذي اختَطَّ مسجدَ البصرةِ، مات في آخرِ خلافَةِ مُعاوِيَةَ. بخ د س. «التقريب» (٥٢١).

(١٠) وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٥١/٤) رقم (٢٣٨٦)، من طريق عبدالرحيم به.

فهذا ما فيه مِنَ الاختلافِ، ومَدارُهُ على عبدِالله بنِ سعيدٍ، وهو ضعيفٌ[(١)].

ولأبي عُبَيدٍ في «الغَريبِ»[(٢)]: حدثنا أبو بكرِ بنُ عياشٍ عن عاصمٍ[(٣)] عن أبي العَدَبَّسِ الأسَدِيِّ[(٤)] عن عُمَرَ أنه قال: «اخشَوشِنوا، وتَمَعدَدُوا، واجعلوا الرَّأسَ رأسَينِ[(٥)]»[(٦)].

ورواهُ ابنُ حِبَّانَ في «صَحيحِه»[(٧)]، من طريقِ أبي عثمانَ[(٨)] قال: أتانا كتابُ عُمَرَ، فَذكَرَ قصَّةً فيها هذا[(٩)]، وقد بَيَّنتُهُ [ق٧٤/ب] في «الرَّمي

---

(١) الأظهر في حاله أنه ضعيفٌ جدّاً، كما تقدم في ترجمته. والله أعلم.

(٢) «غريب الحديث» (٢٢٤/٤).

(٣) هو: ابن أبي النجود. تقدمت ترجمته.

(٤) سيأتي الكلام على حاله في أثناء تخريج الحديث.

(٥) قال أبو عبيد في معناه: «يقول: إذا أرادَ أحدُكم أن يشتريَ شيئاً من الحيوانِ؛ من مملوكٍ أو غيرِه من الدَّوابِّ، فلا يُغالِيَنَّ به، ولكن لِيجعَلْ ثمنَهُ في رأسَينِ، وإن كانا دونَ الأوَّلِ، فإنْ ماتَ أحدُهما بقيَ الآخرُ».

(٦) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٢٠/١٣) رقم (٢٦٨٥٤)، من طريق أبي بكر بن عيَّاشٍ به.
وسنده ضعيف:
أبو العدَبَّس الأسدي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٥٤/٥)، وقال الحافظ: «مقبول».

(٧) «الإحسان» (اللباس وآدابه) (٢٦٨/١٢) رقم (٥٤٥٤)، من طريق عيسى بن يونسَ عن شعبةَ عن قتادةَ قال: سمعتُ أبا عثمانَ يقولُ: أتانا كتابُ عمرَ ونحنُ بأَذْرَبيجانَ مع عُتبةَ بنِ فَرْقَدٍ، وفيه: «وإياكُم والتنعُّمَ وزِيَّ العَجَمِ...، واخشَوشِنُوا واخلَولِقُوا»، وليس فيه لفظة «تمعددوا».

(٨) هو: النهدي.

(٩) وأخرجه ابن الجعد في «مسنده» (١٥٦) رقم (٩٩٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢٥٣/٨) رقم (٥٧٧٦)؛ من طريق شعبة عن قتادة.
والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٧٥/٤) رقم (٦٨٦٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤/١٠)؛ من طريق عاصم الأحول.
كلاهما عن أبي عثمان النهديِّ به بلفظ: «وإياكُم والتنعُّمَ وزِيَّ العَجَمِ، وتمعددوا واخشَوشِنُوا واخلَولِقُوا». وإسناده على شرط الشيخين. =

بالسِّهامِ»[١]، وفيهِ: «وإيَّاكُم وزِيَّ الأعاجِمِ».

وقولُهُ: «تَمَعْدَدُوا»؛ أيْ: اتَّبِعُوا مَعَدَّ بنَ عدنانَ في الفَصاحَةِ[٢]

وقيلَ: تشبَّهُوا بعَيشِهِ مِنَ الغِلَظِ والقَشَفِ، فكونوا مِثلَهُ، ودَعُوا التنعُّمَ وَزِيَّ العَجَمِ[٣]، ويَشهَدُ له قولُهُ في الحديثِ الآخَرِ: «عَلَيكُمْ باللِّبْسَةِ المَعَدِّيَّةِ»[٤]؛ أيْ: بِخُشُونَةِ اللِّباسِ[٥]، ويُقالُ: تَمَعْدَدَ الغُلامُ؛ إذا شَبَّ وغَلُظَ[٦]

قال الرَّامَهُرمُزيُّ: «المعنى: اقتَدُوا بِمَعَدِّ بنِ عدنانَ، والبَسُوا الخشِنَ من الثِّيابِ، وامشُوا حُفاةً؛ فهو حَثٌّ على التواضُعِ، ونهيٌ عن الإفراطِ في التَّرَفُّهِ والتنَعُّمِ»[٧]

ومِن شَواهِدِهِ: ما رواهُ أحمدُ وأبو نعيمٍ[٨] عن معاذٍ رَفَعهُ: «**إيَّاكَ**

= بل إن أصل هذا الحديث في الصحيحين: فقد أخرجه البخاري (اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال...) رقم (٥٨٢٨، ٥٨٢٩)، ومسلم (اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة...) رقم (٢٠٦٩)؛ كلاهما من طريق شعبة عن قتادة، ومن طريق عاصم الأحولِ؛ كلاهما عن أبي عثمان النهدي قال: «أتانا كتابُ عمرَ ونحنُ مع عتبةَ بنِ فُرقدٍ بأَذْرَبيجانَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ نهى عن الحريرِ إلا هكذا، وأشارَ بإصبَعيهِ اللَّتَينِ تَلِيانِ الإبهامَ، قال: فيما علمنا أنهُ يعني الأعلامَ».
وله طرقٌ أخرى عن عمر ﷺ، وهذا أقواها، وفيه غُنيةٌ وكفايةٌ. والله أعلى وأعلم.

(١) «القولُ التامُّ في فضل الرمي بالسهام» [ق٣٦/ ب].

(٢) لم أقف على هذا التفسير عند غير المصنف.

(٣) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢٢٦/٤)، «شرح معاني الآثار» (٢٧٥/٤)، «شرح السُّنَّة» (٤٧/١٢)، «الفائق» (١٠٦/٣)، و«النهاية» (١٣٢٥/٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥١٣/١٢) رقم (٢٥٣٦٦)، عن ابن عُلَيَّةَ عن الجُرَيريِّ عن أبي عثمان النهدي قال: كتب عمر إلى أبي موسى...، وذكره.
وإسناده صحيح على شرط مسلم، ولا يضر اختلاط سعيد بن إياس الجريري؛ لأن سماع ابن علية منه قبل اختلاطه. انظر: «التقييد والإيضاح» (٤٤٧).

(٥) انظر: «النهاية» (١٣٢٥/٤).

(٦) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢٢٦/٤)، «الفائق» (١٠٦/٣)، و«النهاية» (١٣٢٥/٤).

(٧) «أمثال الحديث» (١٦٢).

(٨) «المسند» (٤٢٠/٣٦، ٤٢٩) رقم (٢٢١٠٥، ٢٢١١٨)، و«الحلية» (١٥٥/٥)؛ من طريق بقيَّةَ: حدثنا السَّرِيُّ بنُ يَنعُمَ عن مُرِيحِ بنِ مسروقٍ عن معاذِ بنِ جبلٍ ﷺ به.

والتنعُّمَ؛ فإنَّ عِبادَ اللهِ لَيسوا بالمتَنَعِّمِينَ»(١).

بل عندَ الدَّارقُطنيِّ في «الأفرادِ»(٢)، من حديثِ سليمانَ بنِ عيسى السِّجْزِيِّ(٣) عن الثَّوريِّ عن اللَّيثِ عن طاوسٍ عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: **«إذا سارَعتُم إلى الخيراتِ فامشُوا حُفاةً»**(٤)

٣٥٧ حديث: «تمكثُ إحداكُنَّ شَطرَ دِينِها(٥) لا تُصَلِّي».

لا أصلَ له بهذا اللفظِ؛ فقد قال أبو عبدِاللهِ بنُ مَندَه ـ فيما حكاهُ عنهُ ابنُ دقيقِ العِيدِ في «الإمامِ»(٦) ـ: «ذكرَ بعضُهُم هذا الحديثَ، ولا يثبُتُ بوجهٍ من الوجوهِ»(٧).

---

(١) وأخرجه الطبراني في «الشاميين» (٣٠٧/٢) رقم (١٣٩٥)، وأبو عبدالرحمٰن السلمي في «الأربعين في التصوف» (١٥)؛ كلاهما من طريق بقية به.
وفي إسناده ضعف:
مُرِيحُ بنُ مسروقٍ: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٦٤/٥).
وبقيَّةُ يسوِّي، ولم يصرح بالسماع في جميع طبقات الإسناد. والله أعلم.

(٢) «أطراف الغرائب والأفراد» (١٩٨/٣) رقم (٢٤١٩)، وقد تصحف فيه تصحيفاً عجيباً فصار لفظه: **«إذا سار عثمان إلى الخيرات فامشوا خطاه!»**.

(٣) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٤٨)، وهو كذاب.

(٤) وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٧٥/٤) رقم (٤١٨٣)، والخطيب في «التاريخ» (٣٧٨/١١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٧/١)؛ من طريق سليمان بن عيسى السجزي به.
وبهذا السند موضوع، سليمان بن عيسى السجزي كذابٌ اتفاقاً.
وروي معناه من طرق وأحاديث أخرى كلها موضوعة. انظر: «الموضوعات» (٢١٦/١).

(٥) كذا في النسخ الأربع، ولعله سبقُ قلم من المصنف ﷺ، فاللفظ المشتهر على الألسنة وعند الفقهاء إنما هو: «تمكثُ إحداكُنَّ شَطرِ دَهرِها ـ أو عُمُرِها ـ لا تصَلِّي».
انظر: «معرفة السنن والآثار» (١٤٥/٢)، «التحقيق» (٢٦٣/١)، و«التذكرة» (٧٠).
وقد عزاه الفتني في التذكرة (٣٣) للمقاصد بهذا اللفظ، فالظاهر أنه خطأ قديم. والله أعلم.

(٦) في الأصل و«ز»: (الإلمام)، وهو خطأ، والتصويب من «م» و«د».

(٧) «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٢١٣/٣).

وقال البيهقيُّ في «المعرفة»[(١)]: «هذا الحديثُ يذكرُهُ بعضُ فقَهائِنا، وقد تَطَلَّبتُهُ كثيراً فلم أجدهُ في شيءٍ من كتبِ الحديثِ، ولم أجد لهُ إسناداً».

وقال ابنُ الجوزيِّ في «التحقيقِ»[(٢)]: «هذا لفظٌ يذكرُهُ أصحابُنا، ولا أعرِفُهُ».

وقال الشيخُ أبو إسحاقَ في «المهَذَّبِ»[(٣)]: «لم أجده بهذا اللفظِ إلا في كتبِ الفقهاءِ».

وقال النوويُّ في «شَرحِهِ»[(٤)]: «باطلٌ لا يُعرَفُ»، وفي «الخلاصَةِ»[(٥)]: «باطلٌ لا أصلَ لهُ».

وقال المنذِريُّ: «لم يوجَدْ لهُ إسنادٌ بحالٍ»[(٦)]

وأغربَ الفخرُ بنُ تَيمِيَّةَ[(٧)] في «شرحِ الهدايَةِ»[(٨)] لأبي الخطَّابِ؛ فنَقَلَ عن القاضي أبي يَعلَى أنهُ قال: «ذكرهُ عبدُالرحمٰنِ بنُ أبي حاتمٍ البُستِيُّ في كتابِ «السُّنَنِ» لهُ».

---

(١) «معرفة السنن والآثار» (١٤٥/٢).

(٢) «التحقيق في أحاديث الخلاف» (٢٦٣/١).

(٣) «المهذب» (٤٦/١).

(٤) «المجموع شرح المهذب» (٣٧٧/٢).

(٥) «خلاصة الأحكام» (٢٧٧/١) رقم (٥٩٦).

(٦) قوله هذا في شرحه على «المهذَّب»، كما في «البدر المنير» (٥٦/٣).

(٧) أبو عبدِاللهِ محمدُ بنُ أبي القاسم الخَضِرِ بنِ محمَّدٍ الحرَّانيُّ، المعروف بـ«فخر الدين بن تيميَّةَ»، الخطيب الواعظ، الفقيه الحنبلي. تفقه على أبي الفتح بن المَنِّيِّ، وسمع من ابنِ البَطِّيِّ ويحيى بنِ ثابتٍ وغيرهما. ولازم أبا الفرجِ بنَ الجوزيِّ ببغداد، وسمعَ منهُ الكثيرَ من مصنفاتِهِ. قال الذهبيُّ: «كان فخر الدِّين إماماً في التفسير، إماماً في الفقه، إماماً في اللغة». له تصانيف كثيرة، منها: «التفسير الكبير»، و«شرح الهداية» لأبي الخطاب ولم يتمَّه. توفي سنة (٦٢١).

انظر: «التقييد» (٥٣/١)، «وفيات الأعيان» (٣٨٦/٤)، «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣٢١/٣)، «سير أعلام النبلاء» (٢٨٨/٢٢)، «تاريخ الإسلام» (١٣٣/٤٥)، و«المقصد الأرشد» (٤٠٦/٢).

(٨) نقل قوله ابن الملقن في «البدر المنير» (٥٦/٣).

كذا قالَ، وابنُ أبي حاتمٍ ليس بُستِيّاً، وإنما هو رازِيٌّ، وليس له كتابُ يقالُ له «السُّنَنُ».

وفي قريبٍ مِن معناهُ ما اتَّفقا عليه(١) من حديثِ أبي سعيدٍ مرفوعاً: «**أليسَ إذا حاضَتْ لم تُصَلِّ ولم تَصُمْ، فذاكَ مِن نُقصانِ دِينِها**».

ورواهُ مسلمٌ(٢) من حديثِ ابنِ عُمَرَ بلفظِ: «**تَمكثُ الليالِيَ ما تُصَلِّي، وتُفطِرُ في شهرِ رمضانَ، فهذا نُقصانُ دِينِها**».

ومن حديثِ أبي هريرةَ كذلكَ(٣).

وفي «المستَدرَكِ»(٤) مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ نَحوَهُ، ولفظُهُ: «**فإنَّ إحداهُنَّ تقعدُ ما شاءَ اللهُ مِن يومٍ وليلةٍ لا تَسجُدُ للهِ سَجدَةً**»(٥)

---

(١) أخرجه البخاري (الحيض، باب ترك الحائض الصوم) رقم (٣٠٤).
ومسلم (الإيمان، باب بيانِ نُقصانِ الإيمانِ بنقص الطاعاتِ...) رقم (٨٠)، لكنه لم يسق لفظه.

(٢) «الصحيح» (الإيمان، باب بيانِ نُقصانِ الإيمانِ بنقص الطاعاتِ...) رقم (٧٩).

(٣) «الصحيح» (الإيمان، باب بيانِ نُقصانِ الإيمانِ بنقص الطاعاتِ...) رقم (٨٠) ولم يسق لفظه.
ولفظه: «**ونقصانُ دينِكُنَّ الحيضَةُ؛ تمكثُ إحداكنَّ الثلاثَ والأربعَ لا تُصَلِّي**».
كذا أخرجه أحمد (٤٤٩/١٤) رقم (٨٨٦٢)، والترمذي رقم (٢٦١٣) وغيرهما.

(٤) «المستدرك» (النكاح) (٢٠٧/٢) رقم (٢٧٧٢)، قال: أخبرنا عبدُاللهِ بنُ محمدِ بنِ موسى العدلُ: حدثنا محمدُ بنُ أيوبَ عن يحيى بن المغيرةِ السَّعديَّ عن جريرٍ عن منصور عن ذَرٍّ عن وائلِ بنِ مهانَةَ السَّعدِيِّ عن ابن مسعودٍ ﷺ به مرفوعاً.

(٥) وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٥١/١) رقم (٩٢)، عن سفيان عن منصور.
والدارمي في «سننه» (الطهارة، باب الحائض تسمعُ السجدةَ فلا تسجدُ) رقم (١٠٠٧)، والشاشي في «مسنده» (٢٩٥/٢) رقم (٨٧١)، وابن حبان في «صحيحه» (١١٥/٨) رقم (٣٣٢٣)؛ كلهم من طريق شعبة عن الحكم.
كلاهما (منصور والحكم) عن ذَرِّ بن عبدالله الهمداني عن وائل بن مهانة عن ابن مسعود به موقوفاً بلفظ: «تمكثُ كذا يوماً لا تُصَلِّي للهِ سَجدةً».
والصواب أنه موقوف؛ فإسناد الطريق الموقوفة أصحُّ إسناداً وأقوى رجالاً.
وإسناده ـ على وقفه ـ فيه ضعفٌ:
وائل بن مهانة السعدي: ذكره العجلي وابن حبان في «ثقاتهما»، ولم يرو عنه =

قال شيخُنا: «وهذا وإن كان قريباً مِن معناهُ، لكنَّه لا يُعطي المرادَ منهُ»(١).

٣٥٨ حديث: «تناكَحُوا تناسَلُوا، أُباهي بِكُم يومَ القِيامَةِ».

جاءَ معناهُ عن جماعةٍ من الصَّحَابَةِ(٢):

فأخرجَ أبو داودَ والنسائيُّ والبيهقيُّ(٣) وغيرُهم، من حديثِ مَعقِلِ

= إلا ذرُّ بن عبدالله الهمداني، ولذا قال الذهبي: «لا يُعرَف»، وقال الحافظ: «مقبول». انظر: «المنفردات والوحدان» (٢١١)، «الثقات» للعجلي (٢/٣٤٠)، «الثقات» لابن حبان (٥/٤٩٥)، «ميزان الاعتدال» (٤/٣٣١)، «تهذيب التهذيب» (١١/٩٨)، و«التقريب» (٥٨٠).

(١) «التلخيص الحبير» (١/٤٢٤).

(٢) وروي بلفظٍ أقرب:
أخرجه أحمد في «مسنده» (١١/١٧٢) رقم (٦٥٩٨)، وابن عدي في «كامله» (٢/٤٥٠)؛ من حديث ابن لهيعة: حدثني حُيَيُّ بنُ عبدِالله عن أبي عبدِالرحمٰنِ الحُبُلِّيِّ عن عبدِالله بنِ عمرٍو رضي الله عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**انكحوا أمَّهاتِ الأولادِ؛ فإني أُباهي بِهِم يومَ القيامةِ**».
وإسناده ضعيف:
حُيَيُّ بن عبدالله فيه ضعف. انظر: «التقريب» (١٨٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٦٤).
وابن لهيعة ضعيفٌ أيضاً.
• وله شاهدٌ مُعضَلٌ: أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (النكاح، باب وجوب النكاح وفضله) (٦/١٧٣) رقم (١٠٣٩١)، من طريق ابنِ جُريجٍ قال: أُخبِرتُ عن هشامِ بنِ سعدٍ عن سعيدِ بنِ أبي هلالٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**تناكَحوا تكثُروا؛ فإني أباهي بكمُ الأممَ يومَ القيامةِ**».
وهو ـ على إعضاله ـ ضعيفٌ؛ للانقطاع بين ابن جريجٍ وهشامِ بنِ سعدٍ.
• وثالثٌ في «الفردوس»: وإسناده ضعيفٌ جداً؛ فيه محمد بن عبدالرحمٰن بن البيلماني.
انظر: «التلخيص الحبير» (٣/٢٥٠).

(٣) «سنن أبي داود» (النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء) رقم (٢٠٥٠)، «سنن النسائي» (النكاح، باب كراهية تزويج العقيم) رقم (٣٢٢٧)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (النكاح، باب استحباب التزوج بالودود الولود) (٧/٨١)؛ كلهم من طريق يزيدَ بنِ هارونَ عن المستَلِمِ بنِ سعيدٍ عن منصورِ بنِ زَاذانَ عن مُعاويةَ بنِ قُرَّةَ عن مَعقِلِ بنِ يسارٍ رضي الله عنه به.

[ق٧٥/أ] ابنِ يَسارٍ[١] مرفوعاً: «**تزوَّجُوا الوَلُودَ الوَدُودَ؛ فإني مُكاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ**»[٢]

ولأحمدَ وسعيدِ بنِ منصورٍ والطبرانيِّ في «الأوسَطِ» والبيهقيِّ[٣] وآخرينَ[٤]، من حديثِ حفصِ بنِ عمرَ[٥] ـ ابنِ أخي أنسٍ ـ عن عَمِّهِ أنسٍ قال: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يأمُرُ بالباءَةِ، وينهى عن التَّبَتُّلِ نهياً شديداً، ويقولُ: «**تزوَّجُوا الوَدُودَ الوَلودَ؛ فإني مكاثرٌ بِكُمُ الأمَمَ**[٦] يومَ

---

(١) المُزَنيُّ، صحابيٌّ ممن بايَعَ تحتَ الشجَرَةِ، وكنيتُه أبو عليٍّ على المشهورِ، وهو الذي يُنسَبُ إليه نَهرُ مَعقِلٍ بالبصرةِ، مات بعدَ الستينَ. ع. «التقريب» (٥٤٠).

(٢) وأخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١٣/٣) رقم (٤٠١٨)، والطبراني في «الكبير» (٢١٩/٢٠) رقم (٥٠٨)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (٣٦٣/٩) رقم (٤٠٥٦)، والحاكم في «المستدرك» (١٧٦/٢) رقم (٢٦٨٥)؛ كلهم من طريق يزيد بن هارون به.
وإسناده حسن:
رجاله ثقات ما خلا المستلمَ بنَ سعيدٍ، وحديثه لا ينزل عن الحسنِ. والله أعلم.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٩٥/١٠).
والحديث حسَّنَ إسنادَهُ ابنُ الصَّلاحِ. انظر: «البدر المنير» (٤٩٦/٧).

(٣) «مسند أحمد» (٦٣/٢٠) رقم (١٢٦١٣) و(١٩١/٢١) رقم (١٣٥٦٩)، «سنن سعيد بن منصور» (١٣٩/١) رقم (٤٩٠)، «المعجم الأوسط» (٢٠٧/٥)، «السنن الكبرى» (٨١/٧)، و«الشعب» (٣٤٠/٧) رقم (٥٠٩٩)؛ كلهم من طريق خلفِ بنِ خليفةَ عن حفص بن عمر به.

(٤) وأخرجه البزار في «مسنده» (٩٥/١٣) رقم (٦٤٥٦)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (٣٣٨/٩) رقم (٤٠٢٨)، والضياء في «المختارة» (٢٦١/٥) رقم (١٨٨٩)؛ كلهم من طريق خلف بن خليفة عن حفصٍ به.

(٥) أبو عمر المدني. قيل: هو ابنُ عبدِالله أو ابنُ عُبيدِالله بنِ أبي طلحةَ، وقيل: ابنُ عمرَ بنِ عبدِالله أو عُبيدِالله بنِ أبي طلحةَ، وقيل: ابنُ محمدِ بنِ عبدِالله.
قال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ووثقه الدارقطني والذهبي.
انظر: «التاريخ الكبير» (٣٦٠/٢)، «الجرح والتعديل» (١٧٧/٣)، «الثقات» (١٥١/٤)، «سؤالات البرقاني» (٢٧)، «الكاشف» (٣٤٣/١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٦٢/٢).

(٦) كذا في النسخ الأربع، وفي المصادر جميعها: (الأنبياء).
والظاهر أنه خطأ من أصل الكتاب، فجميع الناقلين عنه تواردوا على الخطأ نفسه. =

القِيامَةِ»[١]، وصحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ والحاكِمُ[٢]

ولابنِ ماجَه[٣]، مِن حديثِ عطاء بنِ أبي رَباحٍ عن أبي هريرةَ رَفَعَهُ: «**انكِحُوا؛ فإني مُكاثِرٌ بِكُم**».

وقد جَمَعتُ طُرُقَهُ في جُزءٍ[٤]

٣٥٩ حديث: «**تُنكَحُ المرأةُ لِمالِها وجَمالِها وحَسَبِها ودِينِها، فاظفرْ بذاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَداكَ**».

متفقٌ عليهِ[٥] عن أبي هريرةَ.

٣٦٠ حديث: «**تهادَوا تَحَابُّوا**».

الطبرانيُّ في «الأوسطِ»[٦] والحربيُّ في «الهدايا»[٧] والعسكريُّ في «الأمثالِ»، من حديثِ عُبيدِاللهِ بنِ العَيزارِ[٨] عن القاسمِ بنِ محمدِ بنِ أبي بكرٍ

= انظر: تمييز الطيب من الخبيث (٦٢)، الشذرة (١/٢٢٣)، وكشف الخفاء (١/٣١٩).

(١) في سنده ضعف:
خلف بن خليفة صدوق، لكنه اختلط بأخرة، ولم أقف على نصٍّ يبين من سمع منه قبل اختلاطه، أو يبين زمن اختلاطه. انظر: «التهذيب» (٣/١٣٠)، و«الكواكب النيرات» (١٥٥).

(٢) لم أقف عليه في «المستدرك»، ولا وقفت على أحدٍ عزاه له قبل المصنف. فالله أعلم.

(٣) «السنن» (النكاح، باب تزويج الحرائر والولود) رقم (١٨٦٣)، من طريق عبداللهِ بنِ الحارثِ المخزوميِّ عن طلحةَ بن عمرو الحضرمي عن عطاءَ به.
وسنده ضعيفٌ جدّاً؛ طلحة بن عمرو الحضرمي متروك. تقدمت ترجمته.

(٤) مطبوع ضمن «الأجوبة المرضية» (١/٣٥٦ ـ ٣٦٢).

(٥) البخاري (النكاح، باب الأكفاء في الدين) رقم (٥٠٩٠)، ومسلم (الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين) رقم (١٤٦٦).

(٦) «المعجم الأوسط» (٧/١٩٠) رقم (٧٢٤٠)، من طريق المثنى أبي حاتم عن عبيدالله بن العيزار به.
وقال: «لم يروِ هذا الحديثَ عن القاسمِ إلا عبيدُاللهِ بنُ العَيزارِ، تفرَّدَ به المثنى أبو حاتم».

(٧) ذكره الحافظ في «المعجم المفهرس» (٧٠).

(٨) المازني البصري. روى عن القاسم بن محمد والحسن. روى عنه: حماد بن سلمة =

عن عائشةَ مرفوعاً، بزيادَةِ: «**وهاجِرُوا تُوَرِّثُوا أبناءَكُم مَجداً، وأَقِيلُوا الكِرامَ عَثَراتِهِم**»[١].

وفي لفظٍ تقدَّمَ في «**أَقِيلُوا**»[٢]: «**تَهادَوا تَزدادُوا حُبّاً**»[٣].

وللطبرانيِّ في «الأوسطِ»[٤]، من حديثِ عَمْرَةَ بنَةِ أَرطاةَ[٥]: سمعتُ عائشةَ تقولُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**يا نساءَ المؤمنينَ، تَهادَينَ ولَو فِرْسِنَ[٦] شاةٍ؛ فإنهُ يُثبِتُ المودَّةَ، ويُذهِبُ الضَّغائِنَ**».

= وبشر بن المفضل.
وثقه يحيى القطان وابن معين، وذكره ابن حبان في «الثقات».
انظر: «طبقات خليفة» (٣٧٢)، «التاريخ الكبير» (٣٩٤/٥)، «الجرح والتعديل» (٣٣٠/٥)، «الثقات» (١٤٨/٧)، و«تاريخ دمشق» (٧٩/٣٨).

(١) وأخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١١٠) رقم (٣٦٣)، من طريق المثنى أبي حاتم عن عبيدالله بن العيزار به بلفظ: «**تهادوا تحابَبُوا، وهاجروا تُوَرِّثوا أولادكم مجداً**».

(٢) تقدم برقم (١٤٥).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ دون ذكر الزيادة: الطبراني في «الأوسط» (٥٤/٦) رقم (٥٧٧٥)، والنسائي في «الكنى»، ومن طريقه الدولابي في «الكنى» (٤٤٠/١) رقم (٧٩٠)؛ من طريق المثنى أبي حاتم عن عبيدالله بن العيزار به.
وأخرجه بهذا اللفظ بذكر الزيادة: أبو عروبة الحراني في «حديثه» (٤٩) رقم (٣٨)، ومن طريقه القضاعي في «الشهاب» (٣٨٠/١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٨٠/٣٨)، وهو أيضاً عند أبي الشيخ في «الأمثال» (١٦٣) رقم (١٢٥)؛ من طريق المثنى أبي حاتم عن عبيدالله بن العيزار.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
المثنى أبو حاتم: هو ابن بكر العبديُّ، وهو متروك. انظر: «اللسان» (٤٦٠/٦).
والحديث قال الحافظ: «في إسناده نظر». «التلخيص» (١٦٤/٣).

(٤) «المعجم الأوسط» (١٠٦/٦) رقم (٥٩٤١) من طريق الطيبِ بنِ سلمانَ عن عمرةَ بهِ.
وفي سنده ضعف:
الطيب بن سلمان وثقه الطبراني (الأوسط ١٠٦/٦)، وضعفه الدارقطني «سؤالات البرقاني» (٦).
وعمرة بنت أرطاة لم أقف لها على ترجمة.

(٥) قال الطبراني: «وهي العدوية البصرية، وليست بعمرة بنت عبدالرحمٰن». ولم أقف لها على ترجمة.

(٦) فِرْسِن: كـ«زِبْرِج»؛ وهو عَظمٌ قليلُ اللَّحمِ، وهو خُفُّ البَعيرِ؛ كالحافِرِ للدَّابَّةِ، وقد =

وللقضاعيِّ[١]، من حديث أبي يوسفَ الأعشى[٢]: حدَّثنا هشامُ بنُ عروةَ عن أبيهِ عن عائشةَ مرفوعاً: «**تَهَادَوا؛ فإن الهدِيَّةَ تَذهَبُ بالضَّغائِنِ**»[٣].

وفي البابِ عن أبي هريرةَ: عندَ أحمدَ والبخاريِّ في «الأدبِ المفرَدِ»

= يُستَعارُ للشاةِ فيقالُ: فِرْسِنُ شاةٍ. انظر: «النهاية» (٣/١٠٤٣)، و«تاج العروس» (٣٥/٥٠٥).

(١) «الشهاب» (١/٣٨٣) رقم (٦٦٠) من طريق ابن جُمَيعٍ، وهو في «معجمه» (٧٧) رقم (٢٠).

(٢) نصَّ الدارقطني على أنه: يعقوب بن خليفة المقرئ. كما في «أطراف الغرائب» رقم (٦١٩٤).
ويعقوب هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٢٨٤)، ولكنه ليس معروفاً بالرواية عن هشام.
وذكر الدارقطني أن الحديث يروى أيضاً عن أبي حفصٍ الأعشى عمرو بن خالد.
قلتُ: عمرو بن خالد هذا يكنى أيضاً بأبي يوسفَ، فلعله هو، وليس يعقوب بن خليفة.
وعمرو بن خالد هذا معروف بالرواية عن هشام بنِ عُروةَ.
قال ابن حبان: «يروي عن الثقاتِ الموضوعاتِ، لا تحلُّ الروايةُ عنه إلا على جهةِ الاعتبارِ»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»، وقال أبو نعيم: «يروي عن هشام بن عروة وغيره موضوعات».
انظر: «المجروحين» (٢/٤٨)، «الكامل» (٥/١٢٧)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١١٩)، «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/٢٢٥)، «الميزان» (٣/٢٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (٨/٢٥).

(٣) وأخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (١٦٠) رقم (٤٨٢)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/٨٨)، ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في «الواهيات» (٢/٧٥٣) رقم (١٢٥٨)، وهو أيضاً عند الدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٥/٤٩٨) رقم (٦١٩٤)؛ كلهم من طريق أبي يوسف الأعشى عن هشام بن عروة به.
والحديث لا أصل له:
أبو يوسف الأعشى: هو عمرو بن خالد ـ فيما ظهر لي ـ، وهو وضَّاعٌ.
وإن كان ـ كما ذكر الدارقطني ـ يعقوب بن خليفة، فحاله لا تُعرَفُ، وذكر ابن طاهر أن راويه عن أبي يوسف وَهِمَ فيه، وإنما هو عن عمرو بن خالد. انظر: «البدر المنير» (٧/١١٣).
وعليه فإنَّ مَرجِعَ الإسنادِ إلى عمروِ بنِ خالدٍ الأعشى، وحاله كما ذكرتُ. والله أعلم.
قال ابن طاهر: «والحديث عن هشامٍ لا أصل له». انظر: «البدر المنير» (٧/١١٤).

والطيالِسِيِّ والترمذيِّ والنسائيِّ في «الكُنى» والبيهَقيِّ في «الشعبِ»[(١)]، من طريق ضِمَامٍ[(٢)] عن موسى بنِ وَرْدانَ[(٣)] عنه بهِ، وهو عندَ ابنِ عَديٍّ[(٤)] في تَرجَمِةِ ضِمامٍ.

(١) «الأدب المفرد» (٢٠٨) رقم (٥٩٤)، من طريق عمرو بن خالد.
وأخرجه من طريق النسائي الدولابيُّ في «الكنى» (٤٦٦/٢، ٦٤٨) رقم (٨٤٢، ١١٥٤)، من طريق محمد بن بكير ويحيى بن يزيد.
و«الشعب» (٣٠١/١١) رقم (٨٥٦٨)، من طريق محمد بن بكير وسويد بن سعيد.
كلهم عن ضمام بن إسماعيل به.
وأما أحمد والطيالسي والترمذي فلم أقف على هذا الحديث عندهم، ولا وقفت على أحدٍ عزاه لهم، إنما أخرجوا الحديث التالي، والظاهر أنَّ ذكرهم هنا سبق ذهن من المصنف رحمه الله.

(٢) ضِمامُ ـ بكسرِ أوَّلِهِ مخفَّفاً ـ بنُ إسماعيلَ بنِ مالكٍ المُرادِيُّ، أبو إسماعيلَ المصريُّ، صدوقٌ ربَّما أخطأَ، من الثامنةِ، مات سنةَ خمسٍ وثمانينَ وله ثمانٍ وثمانونَ سنةً. بخ. «التقريب» (٢٨٠).

(٣) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٥٩).

(٤) «الكامل» (١٠٤/٤)، من طريق سويد بن سعيد وعبدالواحد بن يحيى؛ كلاهما عن ضمام به.
وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٩/١١) رقم (٦١٤٨)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢٨٨) رقم (٢٤٥)، والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٢٦٤/٥) رقم (٥٣٧٨)، وتمام في «فوائده» (٢٢٠/٢) رقم (١٥٧٧)؛ كلهم من طريق سويد بن سعيد الحدثاني.
والبيهقي في «الكبرى» (١٩٦/٦) من طريق محمد بن بكير.
وابن عساكر في «تاريخه» (٢٢٥/٦١) من طريق يحيى بن يزيد.
كلهم عن ضمامٍ به.
وخالفهم يحيى بن بكير؛ فرواه عن ضمامٍ عن أبي قَبيلٍ المعافِرِيِّ عن عبدالله بن عمروٍ رضي الله عنهما (وفي بعض المصادر: عبدالله بن عمر، وهو تصحيف).
أخرج حديثه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٨٠)، ومن طريقه القضاعي في «الشهاب» (٣٨١/١) رقم (٦٥٧).
قال ابن طاهر: «وقول الجماعة أولى». انظر: «البدر المنير» (١١٧/٧).
قلت: وفي الجماعة عمرو بن خالد التميمي، وهو ثقةٌ من رجال البخاري.
وإسناد الحديث حسن:
ضمام بن إسماعيل وموسى بن وردان فيهما كلامٌ لا ينزل حديثهما عن الحسن. =

وفي لفظٍ للترمذيِّ[١]: «**تَهَادَوا؛ فإنَّ الهديَّةَ تُذهِبُ وَحَرَ[٢] الصَّدرِ**»[٣]

وعن عبدِاللهِ بنِ عمروٍ[٤]: أخرجهُ الحاكمُ في «علومِ الحديثِ»[٥] من وجهٍ آخرَ عن ضِمامٍ عن أبي قَبِيلٍ[٦] عنهُ.

= والله أعلم.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٢٠٤) و(١٠/٣٣٥).
وقال العراقي في إسناده: «جَيِّد» (المغني/١٤٥٣)، وحسّنه الحافظ في «التلخيص» (٣/١٦٣).

(١) «الجامع» (الولاء والهبة، باب في حث النبي ﷺ على التهادي) رقم (٢١٣٠) من طريق محمد بن سواء عن أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به، وقال: «غريب من هذا الوجه».

(٢) وَحَرُ الصَّدرِ ـ بالتحريك ـ: غِشُّهُ ووَساوِسُهُ، وقيل: الحقدُ والغيظُ، وقيل: العَداوَةُ، وقيل: أشدُّ الغضبِ. انظر: «النهاية» (٤/١٤٦٧).

(٣) وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً: الحسين بن حرب المروزي في «البر والصلة» (١٢١) رقم (٢٣٥)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١٠٩) رقم (٣٥٩)، والقضاعي في «الشهاب» (١/٣٨٠) رقم (٦٥٦)؛ ثلاثتهم من طريق أبي معشر عن سعيدٍ به.
وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/٩٤) رقم (٢٤٥٣)، وأحمد (١٥/١٤١) رقم (٩٢٥٠)؛ من طريق أبي معشر به بلفظ: «**تذهب وَغَرَ الصدر**»، والوَغَرُ والوَحَرُ بمعنىً. والله أعلم.
وإسناده ضعيف:
أبو معشر نجيح بن عبدالرحمٰن السندي ضعيف الحفظ. تقدمت ترجمته.
والحديث أشار الترمذي إلى ضعفه كما تقدم، وضعفه الحافظ في «التلخيص» (٣/١٦٣).

(٤) تقدمت الإشارة إليه قريباً في تخريج حديث أبي هريرة من طريق ضمام.

(٥) «معرفة علوم الحديث» (٨٠)، وقد تقدم تخريجه قريباً.

(٦) حُيَي بن هانئ بن ناضر ـ بنون ومعجمة ـ، أبو قَبِيل ـ بفتح القاف وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ـ، المعافري، المصري. وثقه أحمد، وابن معين في رواية الدارمي، وأبو زرعة، والفسوي، والعجلي، وأحمد بن صالح المصري، والدارقطني، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «كان يخطئ»، وقال ابن حجر: «صدوق يهم».
انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٦٤)، و«التقريب» (١٢٥).

وعن أمِّ حَكيم بنَةِ وَداع[١]: عندَ أبي يَعلى والطبرانيِّ في «الكبيرِ» والدَّيلَميِّ في «مسنَدِهِ»[٢] مرفوعاً بلفظِ: **«تَهادَوا؛ فإنَّ الهديةَ تُضعِفُ الحبَّ، وتُذهِبُ الغَوَائِلَ»**[٣]، وفي روايةٍ: **«بِغَوائِلِ الصَّدرِ»**[٤]، وفي لفظٍ: **«تزيدُ في القلبِ حُبّاً»**[٥]. وأخرجه البيهقيُّ في «الشعبِ».

وعن أنسٍ، وله طرقٌ:

منها: عند الطبرانيِّ في «الأوسطِ»[٦]، من حديثِ عائذِ بنِ شُرَيحٍ[٧] عنهُ

---

(١) أمُّ حَكيم بنتُ وَدَاعٍ ـ وقيل: وادِعٍ ـ الخزاعيَّةُ، لها صحبةٌ وحديثٌ.
انظر: «الإصابة» (١٩٦/٨)، و«التقريب» (٧٥٦).

(٢) أخرجه أبو يعلى، كما في «المطالب» (٤٣٨/٧) رقم (١٤٩٠)، و«الإتحاف» (٣٩٣/٣) رقم (٢٩٦٢)، «المعجم الكبير» (١٦٢/٢٥) رقم (٣٩٣)، ومن طريقه الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق٣٥/ب]؛ كلهم من طريق موسى بن إسماعيل عن حُبابَةِ بنتِ عجلانَ الخزاعيةِ عن أمها عن صفيَّةَ بنتِ جريرٍ عن أم حكيمٍ به.

(٣) لفظ أبي يعلى.

(٤) لفظ الطبراني والديلمي.
وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً: أبو نعيم في «المعرفة» (٣٤٨٥/٦) رقم (٧٩٠٤)، والقضاعي في «الشهاب» (٣٨٢/١) رقم (٦٥٩) من الطريق نفسه.

(٥) لفظ البيهقي في «الشعب» (٣٠٤/١١) رقم (٨٥٧١) من الطريق نفسه.
وإسناده ضعيف:
حبابة بنت عجلان وأمها وصفية بنت جرير: مجهولات.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٥٩/١٢، ٣٨٠، ٤١٢)، و«التقريب» (٧٤٥)، (٧٤٩)، (٧٥٦).
قال ابن طاهر: «إسناده غريب، وليس بحجة». «البدر المنير» (١١٨/٧).

(٦) «المعجم الأوسط» (١٤٦/٢) رقم (١٥٢٦).

(٧) الحضرمي، أبو الخليج. حدث عن أنسِ بنِ مالكٍ، روى عنه بكرُ بن بكَّارٍ والفضلُ بنُ موسى. قال أبو حاتم: «في حديثه ضعف»، وقال ابن حبان: «كان قليلَ الحديثِ، ممن يُخطِئُ على قِلَّتِه حتى خرجَ عن حَدِّ الاحتجاجِ به إذا انفردَ، وفيما وافقَ الثقاتِ فإن اعتبرَ به معتبرٌ لم أرَ بذلك بأساً»، وقال ابن طاهر: «ليس بشيء»، وضعفه الذهبي.
انظر: «التاريخ الكبير» (٦٠/٧)، «الجرح والتعديل» (١٦/٧)، «المجروحين» (١٨٧/٢)، «الإكمال» (١٨٨/٣)، «معرفة التذكرة» (١٩١)، «السير» (٥٨٤/٩)، و«الميزان» (٣٦٣/٢).

مرفوعاً: «**يا مَعشَرَ الأنصارِ، تَهادَوا؛ فإنَّ الهديةَ تَسُلُّ السَّخِيمَةَ، وتُورِثُ المودَّةَ، فواللهِ لو أُهدِيَ إليَّ كُرَاعٌ...**» الحديثَ(١)، وقالَ: «لم يروِهِ عن أنسٍ إلا عائذٌ».

وهو عندَ البزَّارِ في «مسندِهِ»(٢) [ق٧٥/ب] بدونِ «**وتُورِثُ المودَّةَ**»(٣).

وفي لفظٍ للحَربيِّ: «**تَهادَوا؛ فإنَّ الهديةَ ـ قَلَّتْ أو كَثُرَتْ ـ تُورِثُ المودَّةَ، وتَسُلُّ السَّخِيمَةَ**»(٤).

وللدَّيلَمِيِّ(٥) بلا سَنَدٍ عن أنسٍ رَفعَهُ: «**عَلَيكُم بالهدايا؛ فإنَّها تُنشِئُ المودَّةَ، وتَذهَبُ بالضَّغائِنِ**».

وعن ابنِ عُمَرَ في «الترغيبِ»(٦) للأَصفَهانيِّ، ذَكَرَه ابنُ طاهرٍ في الكلامِ على أحاديثِ «الشِّهابِ»(٧).

وعن عطاءَ الخراسانيِّ رفَعَهُ مُرسَلاً: أخرجَهُ مالكٌ في «الموطَّأِ»(٨)

---

(١) وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً ابن عدي في «الكامل» (٢٧٨/٢).

(٢) «البحر الزَّخَّار» (٧١/١٤) رقم (٧٥٢٩).

(٣) وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٥٢/٢).

(٤) وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً: أبو الشيخ في «الأمثال» (٢٨٧) رقم (٢٤٤)، وابن حبان في «المجروحين» (١٨٧/٢).
وإسناد الحديث ضعيفٌ؛ لحال عائذ بن شريح، وقد تقدمت ترجمته.
وضعفه الحافظ في «البلوغ» رقم (٩٣٦).

(٥) لم أقف عليه في «مسند الفردوس».

(٦) «الترغيب والترهيب» (٢٥٨/٣) رقم (٢٤٧٦)، من طريق محمدِ بن داودَ بنِ عبدِالجبارِ عن أبيه عن العَوَّامِ بنِ حَوشَبٍ عن ابنِ عمرَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**تَهادَوا تَحابُّوا**».
وأخرجه أيضاً (٢٦٠/٣) رقم (٢٤٨٤)، من طريقِ محمد بنِ أبي الزُّعَيزِعَةِ عن نافعٍ عن ابن عمرَ عن النبيِّ ﷺ قال: «**تَهادَوا؛ فإنَّ الهديةَ تُخرِجُ الغِلَّ**».
وسنده ضعيفٌ جدّاً من كلا طريقيه:
أما الأول: ففيه داود بن عبدالجبار الكوفي، وهو متروك. انظر: «لسان الميزان» (٤٠١/٣).
وأما الثاني: ففيه ابن أبي الزعيزعة، وهو منكر الحديث. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣١١).

(٧) انظر: «البدر المنير» (١١٧/٧)، و«الدراية» (١٨٣/٢).

(٨) «الموطأ» (حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة) رقم (١٦١٧). =

بلفظِ: «**تَصَافَحُوا يَذهَبِ الغِلُّ، وتَهَادَوا تَحابُّوا وتذهَبِ الشَّحناءُ**».

وهو حديثٌ جَيِّدٌ، وقد بَيَّنتُ ذلكَ مَع ما وَقَفتُ عليهِ مِن معناهُ في «تَكمِلَةِ شَرحِ الترمِذِيِّ»[(١)]

قال الحاكِمُ: «تَحَابوا: إنْ كانَ بالتَّشدِيدِ فَمِنَ المحَبَّةِ، وإنْ كانَ بالتَّخفِيفِ فَمِنَ المحابَاةِ»[(٢)]، ويشهَدُ للأوَّلِ رِوايةُ: «**تَزِيدُ في القلبِ حُبًّا**».

٣٦١ حديث: «التَّهنِئَة بالشُّهورِ والأعيادِ مما اعتادَهُ الناسُ».

مَروِيٌّ في خِصوصِ العِيدِ أنَّ خالِدَ بنَ مَعدانَ لَقِيَ واثِلَةَ بنَ الأَسقَعِ في يومِ عيدٍ، فقال لَهُ: «تَقبَّلَ اللهُ مِنَّا ومِنكَ»، فقال لهُ: «نَعَمْ، تَقبَّلَ الله مِنَّا ومِنكَ»، وأسندَهُ إلى النبيِّ ﷺ. ولكنَّ الأَشبَهَ فيه الوَقفُ خاصَّةً، وهُما عندَ البيهَقيِّ[(٣)]

= وسنده مُعضَلٌ؛ عطاء بن أبي مسلم الخراسانيُّ لم يثبت سماعه من أحدٍ من الصحابة.
انظر: «تهذيب الكمال» (١٠٧/٢٠)، و«تحفة التحصيل» (٢٢٩).

(١) أشار إليه ضمن مصنفاته في «الضوء اللامع» (١٦/٨)، وقال: «كتب منه أكثر من مجلدين في عدة أوراق من المتن».

(٢) هذا القولُ ليسَ قولَ الحاكمِ، إنما رواه الحاكمُ عن أبي عبدالله البُوشَنْجِيِّ في «المعرفة» (٨٠).
وكذا رواهُ من طريق الحاكم بإسناده إلى البوشنجيِّ: البيهقيُّ في «الكبرى» (١٦٩/٦)، والقضاعيُّ في «الشهاب» (٣٨١/١).
وسبق المصنفَ في نسبته للحاكمِ: الزيلعيُّ في «نصب الراية» (١٢٠/٤)، والحافظُ في «الدراية» (١٨٣/٢).

(٣) أما المرفوع: فأخرجه في «الكبرى» (صلاة العيدين، باب ما روي في قول الناسِ يوم العيد بعضهم لبعض: تقبل الله منا ومنك) (٣١٩/٣)؛ من طريق محمد بن إبراهيم الشامي عن بقيَّةَ بنِ الوليدِ عن ثورِ بنِ يزيدَ عن خالدِ بنِ مَعدانَ قال: لقيتُ واثلةَ بنَ الأسقع في يومِ عيدٍ، فقلتُ: تقبلَ الله منا ومنكَ، فقال: نعم، تقبلَ الله منا ومنك. قال واثلةُ: لقيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يومَ عيدٍ فقلتُ: تقبلَ الله منا ومنكَ، فقال: «**نعم، تقبلَ الله منا ومنك**».
وأخرجه أيضاً: ابن حبان في «المجروحين» (٣١٩/٢)، وابن عدي في «كامله» (٢٧١/٦)؛ كلاهما من طريق محمد بن إبراهيم الشامي عن بقية به.
وهو بهذا السياق منكر:
محمد بن إبراهيم الشامي منكَرُ الحديثُ، وكذّبه بعضهم. =

ولهُ شواهِدُ عن غيرِ واحِدٍ من الصحابةِ[1]، بَيَّنَها شيخُنا في بعضِ أجوِبَتِهِ

= انظر: «التقريب» (٤٦٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٣/٩).
قال ابن عدي: «هذا منكَرٌ، لا أعلمُ يرويهِ عن بقيَّةَ غيرُ محمدِ بنِ إبراهيمَ هذا».
وقد خولف في سياق إسناده وفي رفعه:
فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٥٢/٢٢) رقم (١٢٣)، من طريق الوليد بن شجاع.
وابن عساكر في «تاريخه» (٤٣/١٢)، من طريق إبراهيم بن أحمد الخزاعي.
كلاهما عن بقية بن الوليد: حدثني حبيبُ بنُ عمرَ الأنصاريُّ: أخبرني أبي قال: لقيتُ واثلةَ يومَ عيدٍ فقلتُ: تقبلَ اللهُ منا ومنكَ، فقال: نعم، تقبلَ اللهُ منا ومنكَ.
ورواته عن بقية ثقات، وقد صرح بالسماع في جميع طبقات السند.
إلا أن في إسناده حبيب بن عمر الأنصاري، قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث مجهول» «الجرح» (١٠٥/٣)، وقال الدارقطني: «مجهول» «العلل» (٧١/٢).
قال البيهقي: «قد رأيتُهُ بإسنادٍ آخرَ عن بقيَّةَ موقوفاً غيرَ مرفوعٍ، ولا أُراهُ محفوظاً».
• وروي من وجه آخر عن واثلة ﷺ موقوفاً:
أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢٨٨) رقم (٩٢٨).
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه عبدالرحمٰن بن حاتم المرادي، وهو ضعيفٌ جدّاً. انظر: «اللسان» (٩٢/٥).

(١) أخرج الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢٥١/١) رقم (٣٨١)، من طريق محمد بن أحمد بن أبي توبة المروزي عن عبدِاللهِ بنِ محمودٍ عن يحيى بن أكثم عن حاجبِ بنِ الوليدِ عن مبشِّرِ بنِ إسماعيلَ الحلبيِّ عن صفوانَ بنِ عمروٍ السَّكسَكيِّ قال: سمعتُ عبدَاللهِ بنَ بُسرٍ وعبدَالرحمٰنِ بنَ عائذٍ وجُبيرَ بنَ نُفَيرٍ وخالدَ بنَ معدانٍ يُقالُ لهم في أيام الأعياد: تقبلَ اللهُ منا ومنكُم. ويقولون ذلك لغيرِهم.
ورجال إسناده ما بين ثقةٍ وصدوقٍ، إلا محمدَ بن أحمد بن أبي توبة؛ فإني لم أظفر له بترجمة.
وعبدالله بن بسر صحابيٌّ صغير، وجبير بن نفير مخضرم، وعبدالرحمٰن وخالد تابعيان.
• وقال ابن التركماني: «في هذا الباب حديثٌ جيدٌ أغفله البيهقيُّ، وهو حديثُ محمدِ بنِ زيادٍ قال: «كنتُ مع أبي أمامةَ الباهليِّ وغيرِه من أصحابِ النبيِّ ﷺ، فكانوا إذا رجَعُوا يقولُ بعضُهم لبعضٍ: تقبلَ اللهُ منا ومنكَ». قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «إسنادُه إسنادٌ جيدٌ».
«الجوهر النقي بهامش السنن الكبرى» (٣١٩/٣ ـ ٣٢٠).
وعزاه السيوطي لزاهر بن طاهر في «تحفة عيد الفطر»، وحسن إسناده. «الحاوي» (٨١/١).
ولم أقف عليه في مخطوط «تحفة عيد الفطر». والله أعلم. =

عن أصلِ المسألةِ[(١)].

بل عندَ الدَّيلميِّ[(٢)] عن ابنِ عباسٍ رَفَعهُ: «**مَن لَقِيَ أخاهُ عندَ الانصرافِ مِنَ الجُمُعَةِ؛ فلْيَقُلْ: تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا ومِنكَ**»[(٣)].

ويُروَى في جُملَةِ حُقوقِ الجارِ مِنَ المرفوعِ: «**إنْ أصابَهُ خَيرٌ هَنَّاهُ، أو مُصِيبَةٌ عزَّاهُ، أو مَرَضٌ عادَهُ**»[(٤)]، إلى غَيرِهِ مما هُوَ في مَعناهُ[(٥)].

= • وقال الحافظ: «ورُوِّينا في «المحامِليَّات» بإسنادٍ حسنٍ عن جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ قال: كان أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ إذا التقوا يومَ العيدِ يقولُ بعضُهم لبعضٍ: تقبَّل الله منا ومنكَ». «الفتح» (٢/٤٤٦).

(١) «أجوبة الحافظ الحديثية ـ القسم الثاني» (٣١ ـ ٤٥).
وللسيوطي رسالة في المسألة سماها «وصول الأماني بأصول التهاني»، وهو مطبوعة ضمن «الحاوي للفتاوي» (١/٧٨ ـ ٨٢).

(٢) «مسند الفردوس (ل)» [ق١٢٥/ب]، من طريق نهشل بن سعيد الترمذي عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس رضي الله عنهما به مرفوعاً.

(٣) وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٤٦٤) من طريق نهشل بن سعيد به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
نهشل بن سعيد متروك، وكذبه بعضهم. انظر: «التقريب» (٥٦٦)، و«التهذيب» (١٠/٤٢٧).
وانظر: «تنزيه الشريعة» (٢/١٢٣)، و«الفوائد المجموعة» (٢٣٥).

(٤) أخرجه هناد في «الزهد» (٢/٥٠٤) رقم (١٠٣٦) من طريق أبي رجاء الجزري عن سويد بنِ عبدِالعزيز عن زيد بن يُثَيعٍ به مرفوعاً مرسلاً؛ فزيد بن يُثيع تابعي.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
سويد بن عبدالعزيز الدمشقي ضعيفٌ جدّاً على الأرجح. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٢٤٢).

(٥) وفي معناه ما أخرجه ابن عدي في «كامله» (٥/١٧١)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٢/١٠٤) رقم (٩١١٣)، وهو أيضاً عند الطبراني في «الشاميين» (٣/٣٣٩) رقم (٢٤٣٠)؛ من طريق سويد بن عبدالعزيز عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «**أتدري ما حق الجار؟...، وإذا أصابه خير هنأته**».
وسنده ضعيفٌ جدّاً لحال سويد بن عبدالعزيز، وقد تقدم قريباً.
قال ابن رجب: «ورفعُ هذا الكلامِ منكرٌ، ولعله من تفسيرِ عطاءَ الخراساني».
«جامع العلوم والحكم» (١٤٠). =

بل أقوى منهُ ما في «الصَّحِيحَينِ»[١] من قيامِ طَلحَةَ لِكَعبٍ ﵄، وتَهنِئَتِهُ بتَوبَةِ اللهِ عليهِ.

وقد أفادَ الرَّافِعِيُّ في «تاريخِ قَزوينَ»[٢] أنَّ أوَّلَ مَن أحدَثَ تَهنِئَةَ العِيدَينِ بِقَزوِينَ: سعيدُ بنُ مُحمَّدٍ أبو القاسِمِ القَزوينيُّ؛ نَبيلٌ ذُكِرَ أنهُ مِن أصحابِ الرَّأيِ بِقَزوِينَ.

❁ ❁ ❁

= • وروي نحوه من حديث معاوية بن حيدة ﵁:
أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤١٩/١٩) رقم (١٠١٤)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٦/١٢) رقم (٩١١٤)؛ من طريق أبي بكر الهذليِّ عن بهزِ بنِ حكيمٍ عن أبيه عن جدِّه به مرفوعاً.
وسنده ضعيفٌ جدّاً:
أبو بكر الهذلي متروك. انظر: «التقريب» (٦٢٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠/١٢).
قال الحافظ: «وأسانيدُهم واهيةٌ، لكنَّ اختلافَ مخارِجِها يُشعِرُ بأنَّ للحديثِ أصلاً».
«فتح الباري» (٤٤٦/١٠).

(١) البخاري (المغازي، باب حديث كعبِ بنِ مالكٍ) رقم (٤٤١٨)، ومسلم (التوبة، باب حديث توبةِ كعبِ بنِ مالكٍ وصاحبيهِ) رقم (٢٧٦٩).
(٢) «التدوين في أخبار قزوين» (٤٧/٣).

حرف الثَّاء المُثَلَّثَة

٣٦٢ حديث: «الثَّباتُ نَباتٌ».

له ذِكرٌ في «الحرَكات البَرَكات»[١]

٣٦٣ حديث: «الثِّقَةُ بِكُلِّ أحدٍ عَجْزٌ».

لا أعرِفُهُ بهذا اللفظِ، ولكنْ عندَ الخطَّابيِّ في «العُزلَةِ»[٢] من طريقِ عبدِالملِكِ الذَّمَارِيِّ[٣] قال: وَجَدَ عبدُالملِكِ بنُ مروانَ حجراً فيه مكتوبٌ بالعِبرانِيَّةِ، فبعثَ به إلى وَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ، فإذا فيه مكتوبٌ: «إذا كان الغَدرُ في الناسِ طِباعاً؛ فالثِّقَةُ بكلِّ أحدٍ عجزٌ».

ومن طريقِ عبدِاللهِ بنِ (خُبَيق)[٤] قال: قال عمرُ بنُ عبدِالعزيزِ لمحمدِ بنِ

---

(١) سيأتي برقم (٧٥٩).

(٢) «العزلة» (١٦٨)، من طريق ابنِ أبي الدّقّ عن شكر عن عبدِاللهِ بنِ يوسفَ الصنعانيِّ عن جعفرِ بنِ أبي الدُّغَيشِ عن عبدِالملِكِ الذَّمَارِيِّ به.
وابن أبي الدق، وعبدالله بن يوسف، وجعفر بن أبي الدغيش: لم أقف لأحدٍ منهم على ترجمةٍ.

(٣) عبدُالملِكِ بنُ عبدِالرحمٰنِ بنِ هشام، أبو هشامٍ الذَّمَارِيُّ ـ بفتح المعجَمَةِ وتخفيفِ الميم ـ الأَبْناويُّ ـ بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الموحَّدَةِ بعدها نونٌ ـ، وقد يُنسَبُ إلى جدِّهِ، صدوقٌ كان يُصَحِّفُ، من التاسعة. د س. «التقريب» (٣٦٣).

(٤) في النسخ الأربع: (حنيف)، وهو تصحيف، والتصويب من المصدر.
وعبدالله بن خُبيق ـ بضمِّ الخاء المعجمة، وفتح الموحَّدةِ، ثم ياءٌ وقافٌ ـ بن سابق، أبو محمد الأنطاكي الزاهد، صاحب يوسف بن أسباط. روى عنه أبو طالب بن سوادة ومطين وغيرهما. قال ابن أبي حاتم: «أدركته ولم أكتب عنه، كتب إلى أبي بجزء من حديثه». توفي سنة تسع وخمسين ومائتين.
انظر: «الجرح والتعديل» (٤٦/٥)، «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٥٧١/٢)، «صفة الصفوة» (٢٨٠/٤)، «تاريخ الإسلام» (١٧٦/١٩)، و«تبصير المنتبه» (٥٢٤/٢).

كعبٍ القُرَظيِّ: أيُّ خِصالِ الرجلِ أَوضَعُ له؟، قال: «كثرةُ كَلامِهِ، وإفشاؤُهُ سِرَّهُ، والثِّقَةُ بكلِّ أحدٍ»(١)

وفي ثامِنِ «المجالَسَةِ»(٢) للدِّينَوَرِيِّ، [ق٧٦/أ] مِن حديثِ هشامِ بنِ إسماعيلَ قال: كان مَلِكٌ من الملوكِ لا يأخُذُ أحداً من أهلِ الإيمانِ باللهِ إلا أمرَ بَصَلبِهِ، فأُتِيَ برجلٍ كذلكَ، فأمرَ بِصَلبِهِ، فقيلَ له: أَوصِ، فقال: بأيِّ شيءٍ؟ إني أُدخِلتُ في الدُّنيا ولم أُستَأمَرْ، وعِشتُ فيها جاهِلاً، وأُخرِجتُ وأنا كارِهٌ. وكانوا إذ ذاكَ لا يُقتَلُ أحدٌ إلا ومَعَهُ كيسٌ فيه شيءٌ من ذهبٍ أو فِضَّةٍ، فأصابوا كتاباً فيه ثلاثُ كلماتٍ: إذا كان القَدَرُ حقّاً فالحِرصُ باطلٌ، وإذا كان الغَدرُ في الناسِ طِباعاً فالثِّقَةُ بكلِّ أحدٍ عَجزٌ، وإذا كان الموتُ بكلِّ أحدٍ رَصَداً فالطُّمَأنِينَةُ إلى الدُّنيا حُمقٌ(٣)

---

(١) «العزلة» (١٦٩)، من طريق محمد بن المنذر عن الفيض بن الخضر عن عبدالله به.
الفيض بن الخضر أبو الحارث الأوسي: له ترجمة في «تاريخ دمشق» (٢٤/٤٩)، و«صفة الصفوة» (٢٨١/٤)، و«تاريخ الإسلام» (٥٠١/٢٠)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وشيخه عبدالله تقدم الكلام فيه.
• ويروى مثله من كلام عديِّ بن حاتم ﷺ: أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩١/٤٠)، وفي إسناده من لا يعرف.
• ونحوه عن محمد بن منصور الطوسي: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢١٦/١٠).
• وعن محمد بن الفضل البلخي: أخرجه السلمي في «طبقات الصوفية» (١٧٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٣٣/١٠).

(٢) «المجالسة» (٥٠٨/٣) رقم (١١٢١)، من طريق الحسنِ بنِ الصَّبَّاحِ عن الوليدِ بنِ شجاعٍ عن هشامِ بنِ إسماعيلَ به.

(٣) وأخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (١١٠) رقم (٢٢٨)، من طريق الحسن بن الصباح به.
ورجاله ثقات إلا الحسن بن الصباح، فإنه صدوق. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٥٢/٢).
• وأخرج ابن عساكر في «تاريخه» (٣٣٣/٢٤)، عن الأحنف بن قيس قال: «إذا كان الغدر في الناس موجوداً؛ فالثقة بكل أحدٍ عجزٌ»، وفي سنده مُبهَمانِ. والله أعلم.

٣٦٤ حديث: «ثلاثٌ لا تَركَنْ إليها: الدُّنيا، والسُّلطانُ، والمرأةُ».

كلامٌ صحيحٌ، لا نطيلُ فيه بالاستشهادِ لكلٍّ من الثلاثةِ لوضوحِ الأمرِ فيها[١].

٣٦٥ حديث: «ثلاثٌ لا يُعادُ صاحِبُهُنَّ: الرَّمَدُ، وصاحِبُ الضِّرسِ، وصاحبُ الدُّمَّلِ».

الطبرانيُّ في «الأوسطِ» والبيهقيُّ في «الشعبِ»[٢] ـ وضعَّفهُ ـ من حديثِ مَسلَمَةَ بنِ عُليٍّ الخُشَنيِّ[٣] عن الأوزاعيِّ عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ عن أبي جعفرٍ[٤] عن أبي هريرةَ رَفَعهُ بِهِ[٥].

وهو عندَ البيهقيِّ فقط من جِهَةِ هِقْلٍ[٦] عن الأوزاعيِّ، فقال: عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ، وجَعلَهُ من قولِهِ لم يُجاوِزهُ[٧]، قال: «وهو الصَّحيح؛ فقد

---

(١) يعني: وليس بحديث.
انظر: «تمييز الطيب من الخبيث» (٦٣)، «الأسرار المرفوعة» (١٨١) رقم (١٥٠)، و«كشف الخفاء» (٣٢٣/١) رقم (١٠٣٣).
(٢) «المعجم الأوسط» (٥٥/١) رقم (١٥٢)، و«شعب الإيمان» (٤١٤/١١) رقم (٨٧٥٥).
(٣) في الأصل: (الخشير)، والتصويب من النسخ الأخرى.
وهو: مسلمة بن عُلَيٍّ بن خلف الخُشَني ـ بضم الخاءِ وفتحِ الشينِ المعجَمَةِ ثم نونٌ ـ، أبو سعيدٍ الدمشقيُّ البَلاطيُّ، قال دحيم ويحيى بن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، لا يشتغل به، قال ابن أبي حاتم: هو متروك الحديث؟، قال: هو في حدِّ الترك، منكر الحديث»، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث». انظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٨/٨ رقم (١٢٢٢).
(٤) هو: المؤَذِّنُ الأنصاريُّ المدنيُّ، تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٠).
(٥) وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢١٢/٤)، وابن عدي في «كامله» (٣١٣/٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٠٨/٣)؛ كلهم من طريق مسلمة بن عُلي به.
وهو منكر:
مسلمة بن عُلي ضعيفٌ جدّاً.
وهو مخالفٌ لما رواه هِقْلُ بنُ زيادٍ ـ وهو ثقة ـ عن الأوزاعي كما سيأتي.
قال أبو حاتم في هذا الحديث: «هذا باطلٌ منكر». انظر: «تهذيب التهذيب» (١٣٣/١٠).
(٦) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢١١).
(٧) «شعب الإيمان» (٤١٥/١١) رقم (٨٧٥٦).

=

قال زيدُ بنُ أَرقَمٍ: رَمِدتُ، فعادَني النبيُّ ﷺ»[١]

فإن ثبتَ النهيُ أمكنَ أن يقالُ: إنها لكونِها من الآلامِ التي لا يَنقطِعُ صاحبُها غالباً بسبَبِها؛ لا يُعادُ، بل ومعَ المخالَطَةِ قد لا يَفطَنُ لمزيدِ أَلَمِهِ، كما أوضحتُه معَ غيرِه في جزءٍ أفردتُهُ لهذا الحديثِ[٢]

٣٦٦ حديث: «ثلاثٌ يُجَلِّينَ البصرَ: النَّظَرُ إلى الخُضرَةِ، وإلى الماءِ الجاري، وإلى الوجهِ الحسَنِ».

الحاكمُ ومن طريقِهِ الدَّيلَمِيُّ[٣]، من جِهَةِ عبدِاللهِ بنِ عبدِالوَهَّابِ الخوَارِزمِيِّ[٤]

= وأخرجه على هذا الوجه أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (٤/٢١٢)، من طريق بقية عن الأوزاعي عن يحيى به، وقال: «وهذا أولى».
وقال الدارقطني: «والصحيح عن يحيى قوله». «العلل» (١١/٢٣٢).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٢/٩٣) رقم (١٩٣٤٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٨٨) رقم (٥٣٢)، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١٥٧) رقم (١٩٨)، والطبراني في «الكبير» (٥/١٩٠) رقم (٥٠٥٢)، والبيهقي في «الشعب» (١١/٤١٦) رقم (٨٧٥٧)؛ كلهم من طرق عن يونس بن أبي إسحاق السبيعي عن أبيه عن زيد بن أرقم بهذا اللفظ.
وإسناده ضعيف:
يونس بن أبي إسحاق حسن الحديث على الأرجح، إلا أن روايته عن أبيه فيها ضعف واضطراب:
فقد ضعف أحمد حديثه عن أبيه (ضعفاء العقيلي ٤/٤٥٨)، وفي «تاريخ الغلابي»: أنه يضطرب في حديثه عن أبيه. «شرح علل الترمذي» (٢/٦٧٢).
- وروي بهذا اللفظ من طرق أخرى هذا أمثلها.
- وجاء بالإسناد نفسه بلفظٍ آخر ليس فيه ذكر الرمد. والله أعلم.

(٢) لم يشر إليه ضمن مصنفاته في «الضوء اللامع».

(٣) أخرجه الحاكم في «تاريخ نيسابور»، كما في «اللآلئ المصنوعة» (١/١٠٦)، ومن طريقه الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق٦٠/أ].

(٤) روى عن أبي نعيم الفضل بن دكين. روى عنه أهل خراسان.
ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أغرب»، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «في حديثه نكارة».
انظر: «الثقات» (٨/٣٦٧)، «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/١٥٤)، «أخبار أصبهان» (٢/١٣)، و«لسان الميزان» (٤/٥٢٢).

عن يحيى بنِ أيوبَ المَقابِريِّ[(١)]: حدثنا شعيبُ بنُ حربٍ[(٢)] عن مالِكِ بنِ مِغْوَلٍ عن طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ عن نافعٍ عن ابن عمرَ رَفَعَهُ بهذا.

ومن جِهَةِ أبي البَخترِيِّ القاضي[(٣)] قال: كنتُ أدخلُ على الرَّشيدِ وابنُه القاسمُ بينَ يديهِ، فكنتُ أُدمِنُ النَّظَرَ إليهِ عندَ دخولي وخُروجي، قال: فقالَ لي بعضُ نُدَمائِهِ: ما أَظُنُّ أبا البَختَرِيِّ إلا يُحِبُّ رأسَ الحُملانِ[(٤)]، فَفَطِنَ لهُ، فلمَّا أنْ دخلتُ قال: أراكَ تُدمِنُ النَّظَرَ إلى القاسمِ، تريدُ أن تجعلَ انقِطاعَهُ إليكَ؟، قلتُ: أُعِيذُكَ باللهِ يا أميرَ المؤمنينَ أن تَرميَني بِما ليسَ فِيَّ، وإنما إدماني النظَرَ إليه لأنَّ جعفرَ بنَ محمدٍ الصَّادِقَ حدَّثنا عن أبيهِ عن جدِّهِ عليِّ بنِ الحسينِ عن أبيهِ عن جدِّه عليِّ بنِ أبي طالبٍ مرفوعاً: «**ثلاثٌ يَزِدنَ في قوَّةِ البصرِ: النظرُ إلى الخُضرَةِ، وإلى الماءِ الجاري، وإلى الوجهِ الحسنِ**»[(٥)]

---

(١) يحيى بنُ أيوبَ المَقابِريُّ ـ بفتحِ الميمِ والقافِ، ثم موحَّدةٌ مكسورةٌ ـ البغداديُّ، العابدُ، ثقةٌ، من العاشرةِ، مات سنةَ أربعٍ وثلاثينَ وله سبعٌ وسبعونَ. عخ م د عس. «التقريب» (٥٨٨).

(٢) المدائنيُّ، أبو صالحٍ، نزيلُ مكةَ، ثقةٌ عابدٌ، من التاسعةِ، مات سنةَ سبعٍ وتسعينَ ومائةٍ. خ د س. «التَّقريب» (٢٦٧).

(٣) وَهبُ بنُ وهبِ بنِ كبيرٍ القرشيُّ المدينيُّ. حدث عن عبيدالله بن عمر العمري وهشام بن عروة.
كذابٌ مشهور بالكذب؛ كذَّبهُ وكيعٌ وأحمدُ وإسحاقُ وابنُ معينٍ والجوزجانيُّ وأبو زرعةَ وأبو حاتمٍ وابنُ عديٍّ وغيرُهم.
انظر: «التَّاريخ الكبير» (١٧٠/٨)، «أحوال الرجال» (١٣٤)، «الضعفاء» لأبي زرعة (٦٦٦/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٥/٩)، «الكامل» (٦٣/٧)، «تاريخ بغداد» (٤٨١/١٣)، «تاريخ دمشق» (٤٠٣/٦٣)، و«لسان الميزان» (٤٠٠/٨).
والبَختَريُّ: بفتح الموحَّدَة بعدها خاء معجمة ثم تاء مثناة من فوق. «الإكمال» (٤٥٩/١).

(٤) في حاشية الأصل و«م» بيانٌ لمعناها: (الحُملان جمع حَمَلٍ، وهم أولاد الضأن، وكأنه كنَّى به عن الميل للوِلدان).

(٥) أخرجه الحاكم، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٦٣/١)، وهو أيضاً عند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٨٦/٤)؛ من طريق أبي بكرٍ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ هارونَ الشافعيِّ عن أحمدَ بنِ عمرَ بنِ عُبيدٍ الرَّيحانيِّ عن أبي البَختريِّ به. =

والخوارِزميُّ [ق٧٦/ب] قال أبو نُعيمٍ: «في حديثه نَكارَةٌ»، وأبو البَختَريِّ رُمِيَ بالوَضعِ.

لكن لأبي نُعَيم في «الطِّبِّ»(١)، من حديثِ سليمانَ بنِ عمرٍو النَّخَعيِّ(٢) عن منصورِ بنِ عبدِالرحمٰنِ الحَجَبيِّ(٣) عن أمِّهِ صفيَّةِ بنةِ شَيبَةَ(٤) عن عائشةَ مرفوعاً: **«ثلاثةٌ يُجَلِّينَ البصرَ: النظرُ في الماءِ الجاري، والنظرُ في الخُضرَةِ، والنظرُ إلى الوجهِ الحسَنِ»**(٥).

ومن حديثِ القاسمِ بنِ مُطَيَّبٍ(٦) عن منصورٍ المذكورِ، لكنَّهُ عن أبي (مَعبَد)(٧) عن ابن عباسٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُحِبُّ أن يَنظُرَ إلى الخُضرَةِ

= قال ابن الجوزي: «هذا حديثٌ باطلٌ، ووهبُ بنُ وهبٍ لا يُختلَفُ في أنه كذابٌ، وقد كذبَ في الأخبارِ بمواجَهَةِ الرشيدِ بمثل هذا الكلامِ في حقِّ ابنِهِ.
هذا إن ثبتَ الحديثُ عن وهبٍ، وإنما فيه مِحنةٌ أخرى؛ وهو أبو بكرٍ الشافعيُّ، فإنه ليس بشيءٍ، ويغلِبُ على ظني أنه هو الذي وضعَ هذا».
وأبو بكر الشافعي هذا متهمٌ بالوضع. انظر: «اللسان» (٥٠٧/٦).

(١) «الطب النبوي» (٢٤٧/١) رقم (١٣٤).

(٢) كذَّابٌ بالاتفاق. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٨٦).

(٣) منصورُ بنُ عبدِالرحمٰنِ بنِ طلحةَ بنِ الحارثِ العَبدَرِيُّ الحَجَبيُّ المكِّيُّ، ثقةٌ، من الخامسةِ، مات سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وثلاثينَ. خ م د س ق. «التقريب» (٥٤٧).
والحَجَبي: بمهملةٍ وجيمٍ مفتوحتين. انظر: «تبصير المنتبه» (٩٩٦/٣).

(٤) ابنِ عثمانَ بنِ أبي طلحةَ العَبدَرِيَّةِ، لها رؤيةٌ، وحدَّثَت عن عائشةَ وغيرِها من الصحابةِ، وفي «البخاريِّ» التصريحُ بسماعِها من النبيِّ ﷺ، وأنكرَ الدارقطنيُّ إدراكَها. ع. «التقريب» (٧٤٩).

(٥) موضوعٌ بهذا الإسناد؛ سليمان بن عمرو النخعي كذَّابٌ.

(٦) القاسمُ بنُ مُطَيَّبٍ ـ تحتانيَّةٌ ثقيلةٌ وموحَّدَةٌ ـ العجليُّ البصريُّ. روى عن يونس بن عبيد.
قال ابن حبان: «يخطئُ عمَّن يروي على قِلَّةِ روايتِهِ فاستَحَقَّ التركَ لما كَثُرَ ذلك منهُ»، ووثقه الدارقطني، وقال الحافظ: «فيه لين».
انظر: «التاريخ الكبير» (١٦٩/٧)، «الجرح والتعديل» (١٢١/٧)، «المجروحين» (٢١٦/٢)، «العلل» للدارقطني (١٤٣/٥)، و«التقريب» (٤٥٢).

(٧) في النسخ الأربع: (سعيد)، وهو خطأ، والتصويب من المصادر.
وقد تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٠).

وإلى الماءِ الجاري، قال ابنُ عباسٍ: «ثلاثٌ يُجَلِّينَ البصرَ: النظرُ إلى الخُضرَةِ، والإثمِدُ عندَ النومِ، والوجهُ الحسَنُ»[١].

ومن حديثِ أبي هلالٍ الرَّاسِبِيِّ[٢] عن عبدِاللهِ بنِ بُرَيدَةَ عن أبيهِ مرفوعاً: **«النظرُ إلى الخُضرَةِ يزيدُ في البَصَرِ، والنظرُ في الماءِ يزيدُ في البصرِ، والنظرُ إلى الوجهِ الحسنِ يزيدُ في البصرِ»**[٣].

ومن حديثِ ابنِ أبي فُدَيكٍ عن جعفرِ بنِ محمدٍ عن أبيهِ عن جابرٍ مرفوعاً: **«النظرُ في وجهِ المرأةِ الحسناءِ والخضرَةِ يَزيدانِ في البصرِ»**[٤].

---

(١) أخرجه ابن السني في «الطب النبوي»، كما في «اللآلئ» (١/١٠٧)، وابن عدي في «كامله» (٢/٣٢٩)، وأبو نعيم في «الطب» (١/٢٤٨) رقم (١٣٥)؛ من طريق الحسنِ بنِ عمروٍ عن القاسمِ بنِ مطيَّبٍ عن منصورٍ عن أبي مَعبدٍ مولى ابن عباسٍ عن ابن عباسٍ به.
وسنده ضعيفٌ جدّاً:
الحسن بن عمرو العبدي متروك. انظر: «التقريب» (١٦٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٢٦٩).

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٤٠).

(٣) أخرجه ابن السني في «الطب النبوي»، والحسن الفراء في «فوائده»، كما في «اللآلئ» (١/١٠٦)، وأبو نعيم في «الطب» (١/٢٤٩) رقم (١٣٧)؛ من طريقين عن أبي هلال الراسبي.
وإسناده ضعيف:
أبو هلال الراسبي فيه ضعف، وقد يتفرد بما لا يوافقه عليه الثقات كما ذكر ابنُ عدي. انظر: «الكامل» (٦/٢١٦)، «تهذيب التهذيب» (٩/١٧٣)، و«التقريب» (٤٨١).
وفي إسناد (ابن السني وأبي نعيم) كهمس بن معمر: ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٣/٣٢٥)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.
وفي إسنادِ الفراءِ عبدُالله بن عباد البصري: ضعيف يقلب الأخبار. انظر: «اللسان» (٤/٥٠٥).

(٤) أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/٤٧٨) رقم (٦٣٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٠١)، و«الطب» (١/٢٤٨) رقم (١٣٦)، من طريق إبراهيم بن حبيب بن سلام المكي.
والقضاعي في «مسنده» (١/١٩٣) رقم (٢٨٩)، من طريق محمد بن عبدالرحمٰنِ بنِ عبدِاللهِ بنِ الحارثِ عن العباس بن الفضلِ الأسفاطي عن إسماعيل بن أبي أويس. =

وآخرُها عندَ القضاعيِّ في «مُسنَدِه»، وسيأتي طَرَفٌ منهُ في «**النظر**»[١] من «النونِ».

وللدَّيلَميِّ[٢] عن أنسٍ رَفَعهُ: «**ثلاثٌ فاتِناتٌ: الشَّعرُ الحسنُ، والوجهُ الحسنُ، والصَّوتُ الحسنُ**».

وقد كان النَّسائيُّ يلبَسُ الأخضرَ من الثيابِ، ويقول: إنَّ الأخضرَ مما يُرادُ لِقُوَّةِ البصرِ[٣]

= كلاهما عن ابن أبي فديك به.
وإسناده ضعيف:
إبراهيم بن حبيب بن سلام المكي: ضعفه الدارقطني. انظر: «تاريخ بغداد» (٢١٧/٤).
ومحمد بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن الحارث، قال الذهبي: «أتى بخبرٍ باطلٍ»، وذكر له هذا الحديث. «الميزان» (٦٢٧/٣).

(١) سيأتي برقم (١٢٥٦).
وللحديث طرق أخرى ذكرها السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١٠٥/١ ـ ١٠٨)، ولا يثبت منها شيءٌ، ولا يخلو واحدٌ منها من راوٍ واهٍ أو مجهولٍ لا يعرف. والله أعلم.
قال ابن القيم في «المنار المنيف» (٦٢) ـ في أثناء كلامه عمَّا يُستدَلُّ به على الوضع بالنظر إلى المتن ـ: «ومنها أن يكونَ كلامُه لا يُشبِهُ كلامَ الأنبياءِ فضلاً عن كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ... فيكونُ الحديثُ مما لا يُشبِهُ الوحيَ، بل لا يُشبِهُ كلامَ الصحابَةِ؛ كحديثِ: «ثلاثةٌ تزيدُ في البصرِ: النظرُ إلى الخضرةِ والماءِ الجاري والوجهِ الحسنِ».
وهذا الكلامُ مما يُجَلُّ عنه أبو هريرةَ وابنُ عباسٍ، بل سعيدُ بنُ المسيِّبِ والحسنُ، بل أحمدُ ومالكٌ ـ رَحِمَهمُ الله ـ.
وحديث: «النظرُ إلى الوجهِ الحسنِ يجلو البصرَ»، وهذا ونَحوُهُ من وضَعِ بعضِ الزنادِقَةِ».
وكذا حكم بوضعه الصغاني. «الموضوعات» (٤٨).

(٢) «مسند الفردوس (س)» [ق٥٨/ب]، من طريق الربيع بن بدر عن أبان بن أبي عياش عن أنس رضي الله عنه به.
وسندُه ضعيفٌ جدّاً:
أبانُ بنُ أبي عياشٍ والربيعُ بنُ بدرٍ متروكان. انظر: «تهذيب التهذيب» (٨٥/١)، (٢٠٧/٣).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٣٧/١).

وللدَّيلَميِّ[١] عن أبي هريرةَ مرفوعاً: «**أَدِيموا النظرَ إلى الماءِ الجاري؛ فإِنَّهُ يُذهِبُ الغَمَّ**».

۞ ۞ ۞

(١) «الفردوس» (١/١٠٠) رقم (٣٢٩)، وهو في الجزء الناقص من «المسند»، ولم يذكره الحافظ في «الزهر». والله أعلم.

حرف الجيم

٣٦٧ حديث: «**الجارُ قبلَ الدَّارِ**».

في «**التَمِسُوا**»[١] من «الهمزة».

٣٦٨ حديث: «**الجارُ إلى أَربَعين**».

أبو يَعلى في «مسنَدِهِ» وابنُ حِبَّانَ في «الضُّعَفاءِ»[٢] مَعاً، مِن حديثِ أبي هريرةَ رَفَعهُ: «**حَقُّ الجارِ**[٣] **أَربعين**[٤] **داراً**[٥]، **هكَذا وهكَذا وهكَذا؛ يَميناً وشِمالاً وقُدَّاماً وخَلفاً**».

---

(١) تقدم برقم (١٦٥).

(٢) «مسند أبي يعلى» (١٠/٣٨٥) رقم (٥٩٨٢)، ومن طريقه ابن حبان «المجروحين» (١٣٤/٢)؛ من حديث محمدِ بنِ جامِعٍ العطارِ عن محمد بن عثمانَ عن عبدِالسلامِ بنِ أبي الجنُوبِ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرة رضي الله عنه به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
عبدالسلام بن أبي الجنوب منكر الحديث. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٨١/٦).
ومحمد بن عثمان: هو ابن صفوان الجمحي؛ ضعيفٌ جدّاً. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٠٠/٩).
ومحمد بن جامع العطار ضعيفٌ أيضاً. انظر: «لسان الميزان» (٢٤/٧).

(٣) كذا في النسخ، وهي كذلك في بعض مصادر التخريج، واللفظ في أغلبها: (الجوار).

(٤) كذا في الأصل و«م»، وفي «ز»: (إلى أربعين)، ووردت بكلا اللفظين في المصادر.
وفي معظم مصادر التخريج: (أربعون).
وقد أثبت نصَّ الأصل كما هو مع احتمال كونه لحناً في الظاهر؛ لأنه قد يكون لحناً من بعض رواة الحديث، لا سيما وقد جاء في بعض المصادر كذلك.
وأيضاً فإن لنصِّ الأصل وجهاً صحيحاً في اللغة، فبعض العرب يُجري جمعَ المذكر السالم وما ألحق به مجرى «غِسْلِين» في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون.
انظر: «أوضح المسالك» (٥٩/١).

(٥) كذا في النسخ، وهي كذلك في غالب المصادر، وفي بعضها: (ذراعاً).

وهو عندَ الدَّيلَميِّ في «مُسنَدِهِ»(١) من الوَجهِ الذي أَخرجاهُ، لكنْ بلفظِ: «**الجارُ سِتُّونَ داراً عن يَمينِه، وسِتُّونَ عن يَسارِه، وسِتُّونَ خَلفَهُ، وستُّون قُدَّامَهُ**»، وسَنَدُهُ ضَعيفٌ.

ولكنْ له باللفظِ الأولِ شاهِدٌ عن كعبِ بنِ مالكٍ رَفَعَهُ أيضاً، ولفظُه في حديثٍ: «**ألا إنَّ أربعينَ داراً جارٌ**»(٢)، وسَندُهُ ضعيفٌ أيضاً.

بل يُروَى عن عائشةَ أنها قالت: يا رسولَ اللهِ، ما حَدُّ الجِوارِ؟، قال: «**أَربعونَ داراً**»(٣)، وفي رِوايَةٍ عنها: «**أوصاني جِبريلُ بالجارِ إلى أربعينَ داراً؛ عَشرة مِن هَهُنا، وعَشرة من هَهُنا، وعشرة مِن هَهنا، وعشرة مِن هَهنا**»(٤). قال

---

(١) «مسند الفردوس (س)» [ق٧٩/ب]، من طريق بشر بن إبراهيم عن عبدالسلام بن أبي الجنوب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.
وسنده أوهى سابقه:
بشر بن إبراهيم: الظاهر أنه البصري الأنصاري، وهو وضَّاعٌ. انظر: «اللسان» (٢٨٧/٢).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٣/١٣) رقم (١٤٣)، من طريق يوسفَ بنِ السَّفْرِ عن الأوزاعيِّ عن يونسَ بنِ يزيدَ عن الزهريِّ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ كعبِ بنِ مالكٍ عن أبيه قال: أتى النبيَّ ﷺ رجلٌ فقال: يا رسولَ اللهِ، إني نزلتُ في مَحَلَّة بني فلانٍ، وإنَّ أشدَّهم لي أذىً أقدَمُهم لي جِواراً، فبعثَ رسولُ اللهِ ﷺ أبا بكرٍ وعمرُ وعليّاً يأتونَ المسجدَ فيقومونَ على بابِه فيَصيحونَ: «**ألا إنَّ أربعينَ داراً جارٌ**».
وسنده ضعيفٌ جدّاً، وهو بهذا السياق منكر:
يوسف بن السفر متروك. تقدمت ترجمته.
والمعروف من حديث الأوزاعي أنه عن الزهري مرسلاً، كما سيأتي قريباً.

(٣) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٧٦/٦)، من طريق عبدِاللهِ بنِ الفضلِ بنِ داخِرَةَ عن محمد بن أبي بكر المقدّمي عن دلال بنت أبي المدل عن الصهباء عن عائشة ﵂ به.
وسنده ضعيف:
عبدالله بن الفضل بن داخرة، ودلال بنت أبي المدل، والصهباء: لم أظفر لأيٍّ منهم بترجمة.

(٤) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٧٦/٦)، من طريق إسماعيل بن سيف عن سكينة عن أمِّ هانئ بنتِ أبي صفرة عن عائشة ﵂ به.
وسنده ضعيف:
إسماعيل بن سيف ضعيف، واتهمه بعضهم. انظر: «اللسان» (١٣١/٢). =

البيهقيُّ: «وكلاهُما ضعيفٌ أيضاً»[١]

والمعروفُ ما لأبي داودَ في «المراسِيلِ»[٢] مِن حديثِ الزهريِّ: أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ يشكو جارَهُ، فأمرَهُ النبيُّ ﷺ أن يُناديَ على بابِ المسجِدِ: **«ألا إنَّ أربعينَ داراً جِوارٌ»**. قال يُونُسُ [ق٧٧/أ] بنُ يزيدَ: فقلتُ لابنِ شِهابٍ: كيف؟، قالَ: أربعونَ هكذا، وأربعونَ هكذا، وأربعونَ هكذا، وأربعونَ هكذا، وأَومَأَ إلى أربعِ جِهاتٍ.

وبه قالت عائشةُ؛ فرُوِّينا عنها قالت: «حَقُّ الجِوارِ أربعونَ داراً مِن كلِّ جانِبٍ»[٣]

ورواهُ البخاريُّ في «الأدبِ المفرَدِ»[٤] من قولِ الحسنِ البصريِّ: أنه سُئِلَ عن الجارِ، فقال: «أربعونَ داراً أمامَه، وأربعونَ خلفَه، وأربعونَ عن يَمينِه، وأربعونَ عن يَسارِهِ».

وكذا جاءَ عن الأوزاعيِّ[٥]

٣٦٩ حديث: «الجالِبُ[٦] مَرزوقٌ، والمحتَكِرُ مَلعونٌ».

= وأم هانئ بنت أبي صفرة لم أقف لها على ترجمة.

(١) قال البيهقي: «وفي هذين الإسنادين ضعف». «السنن الكبرى» (٢٧٦/٦).

(٢) «المراسيل» (٤٠٨) رقم (٣٤٢)، من طريق إبراهيم بن مروان الدمشقيِّ عن أبيه عن هِقلِ بنِ زيادٍ عن الأوزاعي عن يونس عن ابنِ شهاب قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«أربعون داراً جارٌ»**.
وإسناده إلى الزهري حسن:
إبراهيم بن مروان صدوق. انظر: «التقريب» (٩٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٤٢/١).
وسائر رجاله ثقات مشهورون.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) «الأدب المفرد» (٥١) رقم (١٠٩)، من طريق الحسين بن حُرَيثٍ عن الفضلِ بنِ موسى عن الوليدِ بنِ دينارٍ عن الحسنِ به.
وسنده ضعيف:
فيه الوليد بن دينار السعدي، وهو ضعيف. انظر: «تهذيب التهذيب» (١١٧/١١).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) الجالب: الذي يجلب المتاع إلى البلاد. انظر: «لسان العرب» (٣٠٢/٣).

ابنُ ماجَه في «سُنَنِه» والحاكِمُ في «صَحِيحِه» وإسحاقُ والدَّارِميُّ وعَبْدٌ وأبو يَعلى في «مَسانِيدِهم» والعُقَيليُّ في «الضُّعَفاء»[1]، مِن حديثِ عمرَ به مرفوعاً[2]، وسندُه ضعيفٌ.

٣٧٠ حديث: «جالِسُوا العلماءَ، وسائِلوا الكُبَراءَ، وخالِطُوا الحُكماءَ».

الطبرانيُّ والعسكريُّ[3]، ....

---

(١) «سنن ابن ماجه» (التجارات، باب الحكرة والجلب) رقم (٢١٥٣)، «سنن الدارمي» (البيوع، باب في النهي عن الاحتكار) رقم (٢٥٤٤)، «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (٤٢) رقم (٣٣)، و«الضعفاء الكبير» (٢٣٢/٣)؛ كلهم من طريق إسرائيل عن علي بن سالم بن ثوبان عن علي بن زيد بن جُدعان عن سعيد بن المسيبِ عن عمرَ ﷺ به مرفوعاً، بلفظ الترجمة.
وأما الحاكم فأخرجه في «مستدركه» (البيوع) (١٤/٢) رقم (٢١٦٤) بالإسناد نفسه، بلفظ: **«المحتكر ملعون»**.
وأما إسحاق وأبو يعلى فلم أقف على الحديث في «مسنديهما»، ولا وقفت عليه في «المطالب» ولا في «إتحاف الخيرة».
لكن عزاه لهما الزيلعي في «نصب الراية» (٢٦١/٤)، والحافظ في «التلخيص» (٣٥/٣).

(٢) وأخرجه ابن عدي في «كامله» (٢٠٣/٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٠/٦)، و«الشعب» (٥٠٩/١٣) رقم (١٠٧٠٠)، بالإسناد نفسه.
وإسناده ضعيف:
علي بن زيد بن جُدعان ضعيف. تقدمت ترجمته مراراً.
وعلي بن سالم ضعيف أيضاً. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٨٦/٧).
والحديث أشار إلى ضعفه البخاري والعقيلي وغيرهما، وضعفه ابن الملقن والحافظ والبوصيري.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٧٨/٦)، «الضعفاء الكبير» (٢٣٢/٣)، «البدر المنير» (٥٠٥/٦)، «التلخيص الحبير» (٣٥/٣)، و«مصباح الزجاجة» (١٠/٣).
• ويغني عنه ما أخرجه مسلم (المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات) رقم (١٦٠٥) من حديثِ مَعمَرِ بنِ عبدِاللهِ ﷺ عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: **«لا يَحتَكِرُ إلا خاطِئٌ»**.

(٣) «المعجم الكبير» (١٢٥/٢٢) رقم (٣٢٣)، من طريق يزيد أبي خالد البَيسَريِّ عن أبي مالكٍ به، بلفظ: **«جالِس العلماءَ، وسائِل الكبراءَ، وخالِط الحكماءَ»**.
وأخرجه (١٢٥/٢٢) رقم (٣٢٤)، من طريق طَلقِ بنِ غنامٍ عن أبي مالكٍ به، بلفظ: =

مِن حديثِ أبي مالكٍ النَّخَعِيِّ[١] عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيلٍ عن أبي جُحَيفَةَ مرفوعاً بهذا[٢].

وكذا أخرجَهُ العسكريُّ، من حديثِ إسحاقَ بنِ الرَّبيعِ العُصْفُرِيِّ[٣]: حدَّثنا أبو مالكٍ به نَحوَهُ.

ومن جِهَةِ مِسْعَرٍ عن سَلمةَ عن أبي جُحَيفةَ قال: «كان يُقالُ: جَالِسِ الكُبَراءَ، وخالِطِ العُلماءَ، وخالِلِ الحكماءَ»[٤] موقوفٌ.

وفي الباب عن ابنِ عباسٍ: قيل: يا رسولَ اللهِ، مَن نُجالِسُ؟ ـ أو قال: أيُّ جُلَسائِنا خيرٌ؟ ـ، قال: «**مَن ذَكَّرَكُم اللهَ رُؤيَتُه، وزادَ في عِلمِكُم مَنطِقُه، وذَكَّرَكُمُ الآخِرَةَ عَمَلُهُ**»[٥]

= «**جالسوا الكبراءَ، وسائلوا العلماءَ، وخالطوا الحكماءَ**».
وأما العسكري: فأخرجه من طريق رباحِ بنِ الرَّبيعِ بنِ مرقع بن صيفي عن أبي مالك به بلفظ الترجمة. انظر: «كنز العمال» رقم (٢٥٥٨٣).

(١) الواسطيُّ، اسمه: عبدُالملكِ ـ وقيل: عبادةُ ـ بنُ الحسينِ، وقيلَ: ابنُ أبي الحسينِ، متروكٌ، من السابعة. ق. «التقريب» (٦٧٠).

(٢) وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٤١) رقم (٧٣٦)، من طريق محمد بن جامع العطار عن أبي مالك به بلفظ: «**جالسوا الكبراءَ، وسائلوا العلماءَ، وخاطبوا الأمراءَ**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، وهو بهذا السياق منكر:
أبو مالك النخعي ضعيفٌ جدّاً. انظر: «التقريب» (٦٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/١٩٦).
وخالفه مسعرٌ؛ فرواه عن سلمة عن أبي جحيفة موقوفاً، كما سيأتي.

(٣) الكوفيُّ، أبو إسماعيلَ، مقبولٌ، من الثامنة. «التقريب» (١٠١).

(٤) أخرجه العسكري. كما في «كنز العمال» رقم (٢٥٥٨٤).
وأخرجه أيضاً: ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/٢٤٩)، من طريق عبدالله بن نُميرٍ وأبي أسامة عن مسعر به، وسنده صحيحٌ.
وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣/١٤٥) رقم (٢٦١٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/١٣٣) رقم (٣٥٤)؛ من طريق زكريَّا بنِ أبي زائدةَ عن عليِّ بنِ الأَقمرِ أنَّ أبا جُحَيفةَ كان يقولُ: «جالسوا الكبراءَ، وخالطوا الحكماءَ، وسائلوا العلماءَ».
وسندُهُ صحيحٌ؛ رجاله رجال الشيخين.
وصحَّحَ إسنادَ الموقوفِ الهيثميُّ. «مجمع الزوائد» (١/٣٣٤).

(٥) أخرجه العسكري في «الأمثال». كما في «كنز العمال» رقم (٢٥٥٨٨). =

وعن ابنِ عُيَينَةَ قال: قيلَ لِعيسى: يا رُوحَ اللهِ، مَن نُجالِسُ؟، فقال: «مَن يزيدُ في عِلمِكُم مَنطِقُهُ، ويُذَكِّرُكُم اللهَ رُؤيَتُه، ويُرَغِّبُكُم في الآخرةِ عَمَلُه»[١] رواهما العسكريُّ.

٣٧١ حديث: «**الجالِسُ وَسْطَ الحَلْقَةِ مَلعونٌ**».

أبو داودَ[٢]، مِن حديثِ قتادَةَ: حدَّثني أبو مِجْلَزٍ[٣] عن حذيفةَ: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لعنَ مَن جلسَ وسْطَ الحَلْقَةَ**».

= وأخرجه عبد بن حميد، كما في «المنتخب من مسنده» (٢١٣) رقم (٦٣١)، وابن أبي الدنيا في «الأولياء» (١٧) رقم (٢٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٢٦/٤) رقم (٢٤٣٧)، ومن طريقه ابن عدي في «كامله» (٣٢٤/٦)، وهو أيضاً عند البيهقي في «الشعب» (٤٩/١٢) رقم (٩٠٠٠، ٩٠٠١)؛ كلهم من طريق مباركِ بنِ حسانَ عن عطاءَ عن ابن عباسٍ ﵄ به.
وإسناده ضعيف:
مبارك بن حسان السلمي ضعيف. انظر: «التقريب» (٥١٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢٤/١٠).
وأورد ابن عدي هذا الحديث فيما أنكره عليه، وبه ضعفه البيهقي.
• وروي بنحوه من حديث ابن مسعود: أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (٣٧٧) رقم (٤٨٢). وفي سنده انقطاع، وجماعةٌ من الضعفاء.

(١) لم أقف على أحد عزاه للعسكري، ولم أقف عليه من طريق ابن عيينة أيضاً.
لكن أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢١) رقم (٣٥٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥٢/٤٧).
وهو أيضاً عند البيهقي في «الشعب» (٤٨/١٢) رقم (٨٩٩٩)، ومن طريقه ابن عساكر أيضاً في «التاريخ» (٤٥٣/٤٧) من طريق الثوري.
كلاهما (ابن المبارك والثوري) عن مالك بن مغول قال: بلغنا أنَّ عيسى بن مريم ﵇، وذكره.
وأخرجه أحمد في «الزهد» (٥٤)، من طريق سيار بن حاتم عن جعفر الضبعي قال: بلغنا...
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤٦/٧) من طريق الثوري قال: قال عيسى بن مريم ﵇...

(٢) «السنن» (الأدب، باب في الجلوس وسط الحلقة) رقم (٤٨٢٦)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (الجمعة، باب كراهية الجلوس في وسط الحلقة) (٢٣٤/٣) من طريق أبان عن قتادة.

(٣) أبو مِجْلَزٍ ـ بكسرِ الميمِ، وسكونِ الجيمِ، وفتحِ اللامِ بعدَها زايٌ ـ، لاحِقُ بنُ حُمَيدِ بنِ =

وهو عندَ الترمذيِّ[١] من هذا الوجهِ عن أبي مِجْلَزٍ: أنَّ رجلاً قعدَ وسْطَ حَلْقةٍ، فقال حذيفةُ: «**ملعونٌ على لسانِ محمدٍ ـ أو: لَعنَ اللهُ على لسانِ محمدٍ ـ مَن قعدَ وَسْطَ الحلْقةِ**»، وقال: إنه «حسنٌ صحيحٌ».

ورواه الحاكمُ[٢] بلفظِ: رأى حذيفةُ إنساناً قاعداً وسْطَ حلْقةٍ، وقال: «صحيحٌ على شرطِ الشَّيخَينِ، ولم يُخرِجاهُ».

وأخرجهُ أحمدُ وأبو يَعلى في «مسنَدَيهِما»، ومن طريقِهما الضِّياءُ في «المختارَةِ»[٣] وآخرونَ[٤]، وكلُّهم بمعنى لفظِ الترجَمَةِ.

٣٧٢ حديث: «الجَبَرُوتُ في القلبِ».

ابنُ لالٍ[٥] عن جابرٍ به مرفوعاً.

ويدخل هنا ما رواهُ أحمدُ بنُ مَنيعٍ والحارثُ بنُ أبي أسامةَ في

= سعيدٍ السَّدُوسِيُّ البصريُّ، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، من كبارِ الثالثةِ، مات سنةَ ستٍّ ـ وقيل تِسعٍ ـ ومائةٍ، وقيل قبلَ ذلكَ. ع. «التقريب» (٥٨٦).

(١) «الجامع» (الأدب، باب ما جاء في كراهية القعود وسط الحلقة) رقم (٢٧٥٣)، من طريق شعبة عن قتادة.

(٢) «المستدرك» (الأدب) (٣١٤/٤) رقم (٧٧٥٤)، من طريق شعبة عن قتادة.

(٣) «مسند أحمد» (٢٩٨/٣٨، ٣٩٣، ٤١١) رقم (٢٣٢٦٣، ٢٣٣٧٦، ٢٣٤٠٦).
ولم أقف عليه في «مسند أبي يعلى» ولا في «الإتحاف»، ولا في المطبوع من «المختارة».

(٤) وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣٤٨/١، ٣٤٩) رقم (٤٣٦، ٤٣٧)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٢٣٤/٣، ٢٣٥)، وهو أيضاً عند البزار في «مسنده» (٣٥٩/٧) رقم (٢٩٥٧)، وابن عدي في «الكامل» (٣٩١/١)، والخطيب في «التاريخ» (٩/١٢)؛ كلهم من طرق عن قتادة عن أبي مجلز عن حذيفة ﷺ به.
وفي سنده ضعف:
أبو مجلز لم يدرك حذيفة. انظر: «مسند أحمد» (٣٩٤/٣٨)، و«المراسيل» (٢٣٣).

(٥) عزاه له الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق٨٠/ب]، من طريق يزيد بن هارون عن محمد بن عبدالملك عن محمد بن المنكدر عن جابر ﷺ به.
وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً:
محمد بن عبدالملك الراوي عن ابن المنكدر: هو الأنصاري، وهو متروك، ورماه بعضهم بالوضع. انظر: «لسان الميزان» (٣١٤/٧).

«مسندَيهما» وأبو الشَّيخ في «الثَّوابِ»[(١)] عن عليٍّ مرفوعاً: «**إنَّ الرجلَ ليُكتَبُ جَبَّاراً وما يَملِكُ غيرَ أهلِ بَيتِه**»[(٢)]

ومن كلامِهِم: الظُّلمُ كَمِينٌ في النفسِ، العَجْزُ يُخفِيهِ، والقُدرَةُ تُبدِيهِ[(٣)]

٣٧٣ حديث: «**جُبِلَتِ القُلوبُ** [ق٧٧/ ب] **على حُبِّ مَن أحسَنَ إليها وبُغضِ مَن أساءَ إليها**».

أبو نعيم في «الحليةِ» وأبو الشَّيخ وابنُ حِبَّانَ في «رَوضَةِ العُقَلاءِ» والخطيبُ في «تاريخِ بغداد»[(٤)] وآخرونَ[(٥)]، كلُّهم من طريقِ إسماعيلَ بنِ أبانَ الخيَّاطِ، قال: بلغَ الحسنَ بنَ عُمارةَ[(٦)] أنَّ الأعمشَ وقعَ فيه، فبَعَثَ إليه

(١) أخرجه ابن منيع، كما في «المطالب» (٤٧٢/١٣) رقم (٣٢٢٩)، و«الإتحاف» (١٥/٦) رقم (٥٢٠٧)، والحارث، كما في «البغية» (٨١٦/٢) رقم (٨٥٠)؛ من طريق إسماعيل بن عياش عن عبدِالعزيزِ بنِ عبيدِاللهِ عن محمدِ بنِ عليٍّ عن عليٍّ ﷺ به.
وعزاه لأبي الشيخ في «الثواب» البوصيريُّ في «الإتحاف» (١٥/٦).

(٢) وأخرجه المعافى بن عمران في «الزهد» (٢٤٤) رقم (١٠٣)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢٨٩/٨)، وهو أيضاً عند الطبراني في «الأوسط» (٢٣٢/٦) رقم (٦٢٧٣)، وابن شاهين في «الترغيب» (٢٤٧) رقم (٢٣٨)؛ كلهم من طريق إسماعيل بن عياش عن عبدالعزيز بن عبيدالله به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه عبدالعزيز بن عبيدالله بن حمزة، وهو ضعيفٌ جدّاً. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣١١/٦).

(٣) انظر: «عجائب الآثار» (٦٥٧/١)، و«الجد الحثيث» (١٣٧).

(٤) «حلية الأولياء» (١٢١/٤)، «أمثال الحديث» لأبي الشيخ (١٩٥) رقم (١٦٠)، و«تاريخ بغداد» (٣٤٦/٧)؛ ثلاثتهم به مرفوعاً لا موقوفاً كما ذكر المصنف رحمه الله.
وأخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» (٢٤٣) موقوفاً. والله أعلم.

(٥) لم أقف على أحدٍ أخرجه من هذا الوجه موقوفاً غير ابن حبان.

(٦) الحسنُ بنُ عُمارةَ بنِ المُضَرِّبِ البجليِّ مولاهم، أبو محمدٍ الكوفيُّ. حدث عن الزهريِّ والحكم بنِ عُتَيبَةَ. وكان على قضاء بغداد في خلافة المنصور. وهو متروك. توفي سنة (١٥٣).
انظر: «الطبقات الكبرى» (٣٦٨/٦)، «تاريخ بغداد» (٣٤٥/٧)، «تهذيب الكمال» (٢٦٥/٦)، «ميزان الاعتدال» (٥١٣/١)، و«تهذيب التهذيب» (٢٦٣/٢).

بِكِسوَةٍ، فمَدَحَهُ الأعمشُ، فقيل للأعمشِ: ذَمَمتَهُ ثم مَدَحتَهُ!، فقال: إنَّ خَيثَمَةَ حدَّثني عن ابنِ مسعودٍ قال: «جُبِلَت»، وذَكَرهُ[١].

وهكذا أخرجهُ ابنُ عديٍّ في «كامِلِه»، ومن طريقِه البيهقيُّ في «الشعبِ» وابنُ الجوزيِّ في «العللِ المتناهِيَةِ»[٢]، لكنْ مرفوعاً[٣]

وهو باطلٌ مرفوعاً وموقوفاً، وقولُ ابنِ عديٍّ ثم البيهقيِّ[٤]: إنَّ «الموقوفَ معروفٌ عن الأعمشِ»؛ يحتاجُ إلى تأويلٍ؛ فإنهما أورداهُ كذلكَ بسندٍ فيه مَن اتُّهِمَ بالكذبِ والوضعِ[٥]، بسياقٍ أُجِلُّ الأعمشَ عن مِثلِه، وهو: أنه لما وَلِيَ الحسنُ بنُ عُمارةَ مظالِمَ الكوفةِ بلغَ الأعمشَ، فقال: ظالِمٌ وَلِيَ مَظالِمَنا، فبلغَ الحسنَ فبعثَ إليه بأثوابٍ ونفقةٍ، فقال الأعمشُ: مثلُ هذا وُلِّيَ علينا، يَرحَمُ صغيرَنا، ويعُودُ على فقيرِنا، ويُوَقِّرُ كبيرَنا، فقال له رجلٌ: يا

---

(١) وأخرجه موقوفاً من طريق أخرى: ابن عدي في «كامله» (٢/٢٨٧)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١١/٣٠٦) رقم (٨٥٧٣)؛ من طريق أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عمرَ بنِ يونسَ عن عبدالرزاقِ عن معمرٍ، وذكر القصة.
وهو (كما ذكر المصنف) باطلٌ بالإسنادين جميعاً:
أما الطريق الأول الذي ذكره المصنف: ففيه إسماعيل بن أبان الخياط، وهو متروكٌ، بل قد كذبه عددٌ من النقاد. انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٢٣٧).
وأما هذا الطريق الثاني: ففيه أحمد بن محمد بن عمر اليمامي، وقد كذَّبهُ غيرُ واحدٍ. انظر: «لسان الميزان» (١/٦٢٩).
• وروي موقوفاً من وجهٍ ثالثٍ: ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١٦٥٨)، من طريق ابنِ أختِ عبدِالرزاقِ عن عبدِالرزاقِ عن يحيى بنِ العلاءِ عن الأعمشِ به.
قال أبو حاتم: «هذا حديثٌ منكرٌ، وكان ابنُ أختِ عبدالرزاقِ يكذِبُ».

(٢) «الكامل» (٢/٢٨٦)، «الشعب» (١١/٣٠٧) رقم (٨٥٧٤)، و«العلل» (٢/٥٢٠) رقم (٨٦١).

(٣) وأخرجه من هذا الوجه مرفوعاً أيضاً: ابن الأعرابي في «معجمه» (١/٢٦١) رقم (١٩٠)، والقضاعي في «الشهاب» (١/٣٥١) رقم (٦٠٠)، من طريق ابن عدي به.
وفي سنده إسماعيل بن أبان الخياط، وقد تقدم الكلام فيه.

(٤) «الكامل» (٢/٢٨٦)، و«الشعب» (١١/٣٠٦) رقم (٨٥٧٣).

(٥) وهو أحمد بن عمر بن يونس اليمامي: تقدم الكلام فيه عند تخريج الطريق الموقوفة.

أبا محمدٍ، ما هذا قولُكُ فيه أمسِ!، فقال: حدَّثني خيثَمَةُ، وذكره موقوفاً[١]

وأخرجهُ القضاعيُّ[٢] مرفوعاً من جهةَ ابنِ عائشةَ[٣]: حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِالرحمٰنِ[٤] ـ رجلٌ مِن قريشٍ ـ قال: كنتُ عندَ الأعمشِ، فقيل: إنَّ الحسنَ بنَ عُمارةَ وَلِيَ المظالِمَ، فقال الأعمشُ: يا عجباً مِن ظالمٍ وَلِيَ المظالِمَ!، ما لِلحائِكِ ابنِ الحائِكِ[٥] والمظالِمِ!، فخرجتُ فأتيتُ الحسنَ، فأخبرتُه، فقال: عَلَيَّ بِمِنديلٍ وأثوابٍ، فوَجَّهَ بها إليه، فلمَّا كان مِن الغَدِ بَكَّرتُ إلى الأعمشِ، فقلتُ: أُجرِي الحديثَ قبلَ أن يجتمِعَ الناسُ، فأجريتُ ذِكرَهُ، فقال: بَخٍ بَخٍ، هذا الحسنُ بنُ عُمارةَ، وَلِيَ[٦] العملَ وما زَانَهُ، فقلتُ: بالأمسِ قلتَ ما قلتَ، واليومَ تقولُ هذا!، فقال: دَع عنكَ هذا، حدَّثني خيثمةُ عن ابنِ مسعودٍ. . .، مرفوعاً[٧]

---

(١) تقدم تخريج هذه الطريق الموقوفة والكلام عليها.

(٢) «الشهاب» (١/٣٥٠) رقم (٥٩٩) من طريق العسكري، وهو في «الأمثال»، كما في «جمهرة الأمثال» (١/٣٢٢)؛ من حديث أحمد بن إسحاق التمار عن زيد بن أخزم عن ابن عائشة به.

(٣) عُبيدُاللهِ بنُ محمدِ بنِ عائشةَ، اسمُ جدِّه: حفصُ بنُ عمرَ بنِ موسى بنِ عبيدِاللهِ بنِ مَعمَرٍ التَّيميُّ، وقيل له: ابنُ عائشةَ، والعائشيُّ، والعيشيُّ: نسبةً إلى عائشةَ بنتِ طلحةَ لأنه من ذُرِّيَتِها، ثقةٌ جوادٌ رُمِيَ بالقدرِ ولم يَثبُتْ، من كبارِ العاشرةِ، مات سنةَ ثمانٍ وعشرينَ. د ت س. «التقريب» (٣٧٤).

(٤) في طبقته غيرُ واحدٍ له هذا الاسم وهو قرشي، ولم يتبين لي من هو.

(٥) كذا في «م» و«د»، وهو الأظهر في نظري، وهي كذلك في «جمهرة الأمثال».
وفي الأصل: (بن الحاكم)، وفي «ز»: (من الحاكم).

(٦) كذا في النسخ الأربع، وفي المصادر: (زانَ).

(٧) في سنده أحمد بن إسحاق التمار، ولم أقف له على ترجمة.
والحاصل: أن هذا الحديث بكلِّ طرقه لا يصحُّ، بل لا أصل له:
فقد سئل عنه الإمامان أحمد وابن معين فقالا: «ليس له أصلٌ، وهو موضوعٌ».
«المنتخب من العلل» للخلال (٨٣) رقم (٢٤).
وساق له المصنف في «الأجوبة» (١/٣٧٠ ـ ٣٧٥) طرقاً أخرى عن الأعمش، وقال: «الحديث والحكاية باطلان. . .، هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، بل ولا عن ابن مسعود، بل ولا عن الأعمش».

فقد كانَ رَحِمَهُ اللهُ زاهِداً ناسِكاً تارِكاً للدُّنيا، حتى وصَفَهُ القائلُ بقوله: «ما رأيتُ الأغنياءَ والسَّلاطِينَ عندَ أحدٍ أحقَرَ منهُم عندَهُ، معَ فَقرِهِ وحاجَتِه»[١]، وقال آخرُ: إنه «فقيرٌ صبورٌ، مجانِبٌ للسُّلطانِ، وَرِعٌ عالِمٌ بالقرآنِ»[٢].

وربما يُستَأنَسُ له بما يُروَى: «**اللَّهُمَّ لا تجعلْ لفاجِرٍ عندي نعمةً يرعاهُ بها قَلبي**»[٣]، وبحديثِ: «**الهديَّةُ تَذهَبُ بالسَّمعِ والبصرِ**»[٤]، وهو ضعيفٌ.

والكلامُ في هذا كلِّه مَبسوطٌ في «الأجوبةِ الحديثيَّةِ»[٥].

٣٧٤ حديث: «الجُبْنُ والجُرأَةُ غَرائِزُ يَضَعُها اللهُ حيثُ يشاءُ».

البيهقيُّ في «السُّنَنِ»[٦]، من حديث شعبةَ عن أبي إسحاقَ عن حسان بنِ فائِدٍ[٧] عن عمرَ بنِ الخطَّابِ أنه قال: «الشَّجاعَةُ والجُبْنُ غرائِزُ في الناسِ،

---

(١) قاله عيسى بن يونس. انظر: «تاريخ بغداد» (٨/٩).
(٢) قاله يحيى بن معين. انظر: «تاريخ دمشق» (٥٩/٢٠).
(٣) أسنده الديلميُّ، كما في «الزهر» [١/ق ١٠٣/ب]، من حديث الحسن عن معاذٍ مرفوعاً: «**اللَّهُمَّ لا تجعل لفاجرٍ عندي نعمة فيودُّه قلبي**».
وسنده ضعيف:
فيه محمد بن بُور ـ ويقال: فُور ـ، له مناكير. انظر: «اللسان» (١٨/٧).
وهو منقطعٌ؛ الحسن لم يدرك معاذاً رضي الله عنه.
(٤) أخرجه القضاعي في «الشهاب» (١٥٧/١) رقم (٢٢٠)، من حديث أنس رضي الله عنه به مرفوعاً.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
فيه محمد بن محمد بن الأشعث: له مناكير وموضوعات. انظر: «اللسان» (٤٧٦/٧).
وفيه الفضل بن المختار: منكر الحديث. انظر: «اللسان» (٣٥٢/٦).
وراويه عن أنس: أبان بن أبي عياش، وهو متروك. تقدمت ترجمته.
• وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨٣/١٧) رقم (٤٨٨)، من حديث عصمة بن مالك الخطميِّ رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «**الهدية تذهب بالسمع والقلب**».
وفي سنده الفضل بن المختار المتقدم ذكره.
(٥) «الأجوبة المرضية» (٣٧٠/١ ـ ٣٧٥).
(٦) «السنن الكبرى» (السير، باب الشجاعة والجبن) (١٧٠/٩).
(٧) العبسيُّ الكوفيُّ. سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، روى عنه أبو إسحاق السبيعي.
ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: «شيخ». =

تَلقَى الرجلَ يُقاتِلُ [ق٧٨/أ] عمَّن لا يَعرِفُ، وتلقى الرجلَ يَفِرُّ عن أبيهِ»(١)

وهو عندَ أبي يَعلى ومن طريقه القضاعيُّ(٢)، من حديث مَعْدِيٍّ بنِ سُليمانَ: حدَّثنا ابنُ عجلانَ ـ هو محمدٌ ـ عن أبيه عن أبي هريرةَ مرفوعاً: **«كرمُ المؤمنِ تقواهُ، ومُروءَتُه خُلُقُه، ونَسَبُهُ دِينُهُ، والجبنُ والجرأَةُ غرائزُ يضعها اللهُ حيثُ يشاءُ»**(٣)

= انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/١٥٤)، «التاريخ الكبير» (٣/٣٠)، «الجرح والتعديل» (٣/٢٣٣)، «الثقات» (٤/١٦٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٢٢٠).

(١) وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (التفسير/تفسير سورة النساء) (٤/١٢٨٣) رقم (٦٤٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧/٣٩٥) رقم (٣٣٢٨٣)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٧٠) رقم (٢٠٠)، والدارقطني في «سننه» (٣/٣٠٤) رقم (٢١٧)، وابن عساكر في «التاريخ» (٤٤/٣٥٩)؛ كلهم من طرق عن أبي إسحاق به.
وفي إسناده ضعفٌ؛ لحال حسان بن فائد.
• لكن تابعه يحيى بن سعيد الأنصاري عند مالك في «الموطأ» (الجهاد، باب ما تكون فيه الشهادة) رقم (٩٩٠)؛ فرواه عن عمر رضي الله عنه بنحوه.
وهو منقطع؛ يحيى بن سعيد لم يدرك عمر رضي الله عنه.
• وله متابعةٌ أخرى: أخرجها ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٠/٣٤٨) رقم (١٩٨٦٨)، من طريق مجالدٍ عن الشعبيِّ عن مسروقٍ عن عمر رضي الله عنه به.
وإسناده ضعيفٌ لحال مجالد بن سعيد. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٧٠).
• ومتابعةٌ ثالثة: أخرجها ابن أبي شيبة أيضاً (١٧/٣٩٦) رقم (٣٣٢٨٤)، من طريق سفيان ومسعر عن عبدالملك بن عمير عن قبيصة بن جابر عن عمر رضي الله عنه بلفظ: «الشجاعةُ والجبنُ شِيمَةٌ ـ أو خُلُقٌ ـ في الرجال...».
ورجاله ثقاتٌ إلا أن عبدالملك بن عمير مدلسٌ، وقد عنعن. ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة. «تعريف أهل التقديس» (١٠٨).
وهذه الطرق وإن كان لا يخلو واحدٌ منها من مقالٍ، إلا أنها بمجموعها ترقى بهذا الأثر إلى الحسن. والله أعلم.

(٢) «مسند أبي يعلى» (١١/٣٣٣) رقم (٦٤٥١)، و«الشهاب» (١/١٩٧) رقم (٢٩٧).

(٣) وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/٣٨١)، من طريق معديٍّ به.
وسنده ضعيفٌ جداً:
معديُّ بن سليمان منكر الحديث، كما يتبين من ترجمته.
والحديث ضعفه ابن طاهر في «معرفة التذكرة» رقم (١٠٥٩).

ومَعدِيٌّ قال فيه أبو زرعةَ: «واهي الحديثِ، يحدِّث عن ابنِ عجلانَ بمناكيرَ»[١]، وكذا ضعَّفهُ غيرُه[٢]، وقال أبو حاتم: «شيخٌ»[٢]، وقال الشَّاذَكونيُّ: «كان من أفضلِ الناسِ، وكان يُعَدُّ من الأبدالِ»[٣]، وصحَّحَ له الترمذيُّ حديثاً[٤]، وعندَ الدارقطنيِّ[٥] من حديثه بهذا السَّنَدِ: **«الحَسَبُ المالُ، والكرمُ التقوى»**.

وُيروى ـ كما للخرائِطِيِّ[٦] ـ من حديثِ مُسلِمِ بنِ خالدٍ الزِّنجيِّ[٧] عن العلاءِ بنِ عبدِالرحمٰنِ عن أبيه عن أبي هريرةَ مرفوعاً: **«كرمُ المرءِ دينُه، ومروءَتُه عقلُه، وحَسَبُه خُلُقُه»**[٨]

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤٣٨/٨).

(٢) وقال البخاري: «منكر الحديث، ذاهب»، وضعفه النسائي، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي المقلوباتِ عن الثقاتِ والملزقاتِ عن الأثباتِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفرد».
انظر: «ترتيب علل الترمذي» (٣٩٦)، «المجروحين» (٣٨١/٢)، «ميزان الاعتدال» (١٤٢/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٦/١٠).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٥٩/٢٨).

(٤) «الجامع» (الديات، باب ما جاء فيمن يقتل نفساً معاهدة) رقم (١٤٠٣).

(٥) «السنن» (النكاح، باب المهر) (٣٠٢/٣) رقم (٢٠٩).

(٦) «مكارم الأخلاق ومعاليها» (٢٩) رقم (١٢).

(٧) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٦٤)، وهو ضعيف.

(٨) وأخرجه ابن الجعد في «مسنده» (٤٣٥) رقم (٢٩٦٢)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١٧) رقم (١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٤٥/١٥)، وهو أيضاً عند أحمد في «مسنده» (٣٨١/١٤) رقم (٨٧٧٤)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (البر والإحسان، باب حسن الخلق) (٢٣٢/٢) رقم (٤٨٣)، وابن عدي في «كامله» (٣١١/٦)، والدارقطني في «سننه» (النكاح، باب المهر) (٣٠٣/٣) رقم (٢١٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٩٥/١٠)، وغيرهم؛ كلهم من طرق عن مسلم بن خالدٍ الزنجيِّ به.
وإسناده ضعيف؛ لحال مسلم بن خالد الزنجي.
وله متابعةٌ بإسنادٍ واهٍ عند ابن عدي في «كامله» (١٢٧/٤).
وانظر: «ذخيرة الحفاظ» رقم (٤٢١٥).
● وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/٧) رقم (٦٦٨٦) من طريق روَّادِ بن الجراح عن =

(ومن حديثِ الشَّعبيِّ قال: قال عمرُ: «حَسَبُ المرءِ دينُه، ومروءَتُه خُلُقُه، وأصلُه عَقلُه»[1])[2]، وهو عن[3] عُمَرَ في «الموطَّإ»[4].

٣٧٥ حديث: «الجزاءُ مِن جنسِ العَمَلِ».

يُشيرُ إليه قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرحمٰن: ٦٠].

= محمدِ بنِ مُطَرِّفٍ عن محمدِ بنِ عجلانَ عن خالدِ بنِ اللَّجلاجِ عن أبي هريرة به بلفظ: **«كرمُ المرءِ تقواه، ومروءتُهُ عقلُهُ، وحَسَبُهُ خُلُقُهُ».**

وإسناده ضعيف:

خالد ـ ويقال: حصين ـ بن اللجلاج: مجهول. انظر: «التقريب» (١٧٠)، و«التهذيب» (٢/٣٣٤).

وروَّاد بن الجراح اختلط بأخرةٍ، فترك. انظر: «التقريب» (٢١١)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٢٤٩).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الأدب، باب في فضل العقل على غيره) (١٣/٢٥٨، ٢٥٩) رقم (٢٦٤٦٣، ٢٦٤٦٦)، من طريق زكريا بن أبي زائدة وإسماعيل بن أبي خالد.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٩) رقم (١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٦/٣٦٥) رقم (٤٣٣٦) من طريق زكريا؛ كلاهما عن الشعبي به.

وفي سنده انقطاعٌ بين الشعبي وعمر رضي الله عنه. انظر: «المراسيل» (١٦٠)، و«تحفة التحصيل» (١٦٤).

● لكن أخرجه الدارقطني في «سننه» (النكاح، باب المهر) (٣/٣٠٤) رقم (٢١٦)، والبيهقي في «الكبرى» (الشهادات، باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها) (١٠/١٩٥)؛ من طريق شعبة عن عبدالله بنِ أبي السَّفَرِ عن الشعبي عن زيادِ بنِ حُدَيرٍ عن عمر رضي الله عنه به.

وإسناده صحيحٌ، وصححه البيهقي.

(٢) ساقط من «ز».

(٣) في الأصل و«ز»: (عند)، والتصويب من «م» و«د».

(٤) «الموطأ» (الجهاد، باب ما تكون فيه الشهادة) رقم (٩٩٠)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمر رضي الله عنه به، بلفظ: «كرمُ المؤمنِ تقواه، ودينُه حَسَبُه، ومروءتُه خلقُه».

وهو منقطعٌ بين يحيى وعمر رضي الله عنه.

و«كما تَدِينُ تُدانُ»[(١)]، و«اسمَحْ يُسمَحْ لكَ»[(٢)]، وأشباهُها[(٣)]

ووقعَ في كتبِ النُّحاةِ[(٤)] كثيرٌ، وفي «الألفيِّةِ» و«توضيحِها»[(٥)]: «الناسُ مَجزِيُّونَ بأعمالِهِم؛ إنْ خيراً فخيرٌ، وإن شرّاً فشَرٌّ».

وقد أخرجه[(٦)]

٣٧٦ حديث: «جَفَّ القلمُ بِما هُوَ كائِنٌ».

في «تَعَرَّفْ إلى اللهِ»[(٧)]

---

(١) سيأتي برقم (٨٤٣). (٢) تقدم برقم (١١١).

(٣) قال ابن القَيِّم: «وقد دَلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ في أكثرَ مِن مائةِ موضعٍ على أنَّ الجزاءَ من جنسِ العملِ في الخيرِ والشَّرِّ، كما قال تعالى: ﴿جَزَآءً وِفَاقًا ۝٢٦﴾؛ أي: وَفقَ أعمالِهِم، وهذا ثابتٌ شرعاً وقَدَراً». «تهذيب سنن أبي داود» (١٢/١٧٦).
وقال ابن رجبٍ: «وقد تكاثرت النصوص بهذا المعنى»، ثم ذكر له شواهد كثيرة من السُّنَّة.
«جامع العلوم والحكم» (٣٣٨).

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١/٢٥٨)، «الأصول في النحو» (٢/٢٤٨)، «المفصَّل في صنعة الإعراب» (١٠٢)، «مغني اللبيب» (٨٢٥)، و«همع الهوامع» (١/٤٤١).

(٥) «أوضح المسالك» (١/٢٦١).

(٦) بياض في النسخ الأربع.
قال العجلوني: «بيَّضَ لمخرِّجه وصحابيِّه». كشف الخفاء (١/٣٣٢).
والحديثُ عزاه السيوطي للطبري في «تفسيره» عن ابن عباس رضي الله عنهما. «الدرر المنتثرة» رقم (٤٢٨).
قلتُ: أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/١٥٦) رقم (١٦٧) من طريق بشر بن عُمارة عن أبي رَوقٍ عن الضَّحَّاكِ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما - في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ - قال: «يوم حِسابِ الخلائِقِ، وهو يومُ القِيامَةِ، يَدِينُهُم بأعمالِهِم؛ إن خيراً فخيراً، وإن شرّاً فشرّاً».
وإسناده ضعيفٌ:
بشر بن عُمارة الخثعمي ضعيف. انظر: «التقريب» (١٢٣)، و«تهذيب التهذيب» (١/٣٩٨).
والضحاك لم يسمع من ابن عباس. انظر: «المراسيل» (٩٤)، و«تحفة التحصيل» (١٥٥).

(٧) تقدم برقم (٣٤٤).

وعند القُضاعيِّ في «مسندِه»، من حديثِ مِسْعَرِ بنِ كِدامٍ عن المُنبَعِثِ الأَثرَمِ(١): سمعتُ كُرْدُوساً(٢): سمعتُ ابنَ مسعودٍ: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**جفَّ القلمُ بالشقيِّ والسعيدِ، وفُرِغَ مِن أربعٍ: مِنَ الخَلْق، والخُلُق، والأجلِ، والرِّزقِ**»(٣).

وكذا أخرجه الدَّيلميُّ(٤) بلفظِ: «**جَرى**» بدلَ «**جفَّ**».

٣٧٧ حديث: «الجماعةُ رحمةٌ، والفُرقَةُ عذابٌ».

عبدُاللهِ بنُ أحمدَ في «زوائدِ المسنَدِ»(٥)، من حديثِ الجرَّاحِ بنِ مَليحٍ عن أبي عبدالرحمٰنِ(٦) عن الشعبيِّ عن النعمانِ بنِ بشيرٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ على المنبَرِ: «**مَن لم يَشكُرِ القليلَ لم يشكُرِ الكثيرَ، ومن لم يشكُرِ الناسَ لم يشكرِ اللهَ، والتَّحَدُّثُ بنِعمَةِ اللهِ شُكرٌ، وتركُها كُفرٌ، والجماعةُ رحمةٌ، والفُرقةُ عذابٌ**»(٧)، قال: فقال أبو أمامةَ الباهليُّ: عليكُم بالسَّوادِ الأعظمِ، قال: فقال رجلٌ: ما السَّوادُ الأعظمُ؟، فنادى أبو أمامةَ: هذه الآيةُ التي في سورةِ النورِ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤].

وهو عندَ القُضاعيِّ والدَّيلَميِّ من هذا الوجهِ؛ فاقتصَرَ أوَّلُهما منه على الترجمةِ فقط(٨)، وثانيهِما على «**مَن لم يشكرِ القليلَ لم يشكرِ الكثيرَ**»(٩) [ق٧٨/ب].

---

(١) لم أظفر له بترجمة.

(٢) كُرْدُوسُ الثَّعلَبيُّ ـ بالمثلثة ـ، واختلف في اسم أبيهِ؛ فقيل: عباس، وقيل: عمرو، وقيل: هانئ، وهو مقبول، من الثالثة. بخ د س. «التقريب» (٤٦١).

(٣) تقدم تخريجه في أثناء تخريج الحديث رقم (٢٦٥).

(٤) «مسند الفردوس (س)» [ق٧٦/أ] من الطريق السابق نفسه، وقد تقدم تخريجه.

(٥) «المسند» (٣٩٢/٣٠) رقم (١٨٤٥٠)، (٩٦/٣٢) رقم (١٩٣٥١).

(٦) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٣٢٤).

(٧) وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً: البيهقي في «الشعب» (٣٧٧/١١) رقم (٨٦٩٨).

(٨) «الشهاب» (٤٣/١) رقم (١٥).
وأخرجه أيضاً من هذا الوجه مقتصراً على لفظ الترجمة: ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٩٤/١) رقم (٩٣)، و(٦١٩/١) رقم (٩٢٧).

(٩) «مسند الفردوس (ل)» [ق١٩٦/ب].

=

وأوردَ الدَّيلميُّ[(١)] أيضاً، من حديثِ حمادِ بنِ سعيدِ بنِ معروفٍ الأنصاريِّ[(٢)]: حدَّثنا ليثُ بنُ أبي سُلَيمٍ عن أبي الزبيرِ عن جابرٍ رَفَعهُ: «**مَن لم يشكرِ القليلَ لم يشكر الكثيرَ، ومن لم يشكرِ الناسَ لم يشكرِ اللهَ، وما تكرهونَ في الجماعَةِ خيرٌ مما تُحِبُّونَ في الفُرقةِ، وفي الجماعةِ رحمةٌ، وفي الفُرقةِ عذابٌ**»[(٣)]، وسندُهما ضعيفٌ.

لكنْ له شواهدُ:

منها: في الترمذيِّ[(٤)] عن ابن عباسٍ رَفَعهُ: «**يدُ اللهِ على الجماعةِ، اتَّبِعوا**

= وقد تقدم الكلام على إسناده عند تخريج الحديث رقم (٣٢٤).
والحديث ضعفه الزركشي والسيوطي. انظر: «التذكرة» (٧٧)، و«الدرر المنتثرة» (١٠١).
● وروي من وجه آخر عن الشعبي: أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (١٤٨) رقم (١١١)، من طريق سوَّار بن مصعب عن عبدالحميد عن الشعبي به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، سوَّار بن مصعب متروك. انظر: «اللسان» (٢١٦/٤).

(١) «مسند الفردوس (ل)» [ق١٩٦/ب].

(٢) لم أقف على راوٍ بهذا الاسم تماماً، لكن ترجم البخاري في «التاريخ الكبير» (١٩/٣) لـ«حماد بن سعيد البصري»، وقال: «منكر الحديث».

(٣) إسناده ضعيفٌ:
ليث بن أبي سليم اختلط جدّاً ولم يتميز حديثه فترك.
وأبو الزبير مدلس وقد عنعن.
● ويُروى أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها:
أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٢٩/٤)، من طريق يحيى بن المتوكل عن بُهَيَّةَ عن عائشةَ قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**عليكم بالجماعةِ فالزموها؛ فإنَّ الجماعةَ رحمةٌ والفُرقةَ عذابٌ**».
وإسناده ضعيف:
يحيى بن المتوكل ضعيف بالاتفاق. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٧٣/١١).
وبُهية مولاة عائشة، قال ابن عمار: «ليست بحجة». انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٥٥/١٢).

(٤) «الجامع» (الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة) رقم (٢١٦٦)، من حديث عبدالرزاقِ عن إبراهيمَ بنِ ميمونٍ عن ابنِ طاوسٍ عن أبيه عن ابن عباسٍ به بلفظ: «**يدُ اللهِ على الجماعة**»، وقال: «حسن غريب». =

السَّوادَ الأعظَمَ، فإنَّهُ مَن شَذَّ؛ شَذَّ في النارِ»[١].

ومنها: في الطبرانيِّ[٢] عن أسامةَ بنِ شَريكٍ رَفَعهُ: «**يدُ اللهِ على الجماعةِ، فإذا شذَّ الشاذُّ منهمُ اختَطَفَتهُ الشياطينُ**» الحديثَ[٣].

ومنها: فيه[٤] أيضاً عن عَرفَجَةَ[٥] رَفَعهُ: «**يدُ اللهِ مع الجماعةِ، والشيطانُ مع مَن فارقَ الجماعةَ يَركُضُ**»[٦]

= وأما الزيادة التي ذكرها المصنف في الحديث فليست في حديث ابن عباس.

(١) وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (العلم) (٢٠٢/١) رقم (٣٩٨، ٣٩٩)، والقضاعي في «الشهاب» (١٦٧/١) رقم (٢٣٩)؛ من طريق عبدالرزاق به.
وإسناده صحيحٌ:
رجاله رجال الشيخين إلا إبراهيم بن ميمون الصنعاني، وهو ثقة. انظر: «التهذيب» (١٥١/١).

(٢) «المعجم الكبير» (١٨٦/١) رقم (٤٨٩)، من طريق عبدِالأعلى بنِ أبي المساوِرِ عن زيادِ بنِ عِلاقَةَ عن أُسامةَ بنِ شَرِيكٍ ﵁ به.

(٣) وأخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٨٧/١) رقم (٨١)، وابن قانع في «المعجم» (١٤/١)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٢٢٧/١) رقم (٧٧٥)؛ من طريق عبدالأعلى بن أبي المساور به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، وهو بهذا السياق منكر:
عبدالأعلى بن أبي المساور متروك. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٨٦).
وهو مخالفٌ لرواية الثقات عن زياد بن علاقة، حيث جعلوه عن عرفجة، لا عن أسامة بن شريك كما سيأتي.

(٤) «المعجم الكبير» (١٤٤/١٧، ١٤٥) رقم (٣٦٢، ٣٦٨)؛ من طريق يحيى بن أيوب البجلي ويزيد بن مردانبه عن زياد بن علاقة عن عرفجة ﵁ به.

(٥) عَرْفَجَةُ بنُ شُرَيح ـ أو شَرَاحِيلَ، أو شَرِيكٍ، أو ضُرَيح ـ الأشجعيُّ، صحابيٌّ، اختُلِفَ في اسمِ أبيهِ. انظر: «الإصابة» (٤٨٥/٤)، و«التقريب» (٣٨٩).

(٦) وأخرجه النسائي في «سننه» (تحريم الدم، باب قتل من فارق الجماعة) رقم (٤٠٢٠)، من طريق يزيد بن مردانبه.
وابن حبان، كما في «الإحسان» (السير، باب طاعة الأئمة) (٤٣٧/١٠) رقم (٤٥٧٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٨/١٠) رقم (٧١٠٧)؛ من طريق يحيى بن أيوب البجلي.
كلاهما عن زياد بن علاقة به.
وإسناده حسن:
يزيد بن مردانُبَه ثقة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣١٤/١١).

ومنها: في الدَّيلميِّ[(١)] عن أبي هريرةَ مرفوعاً: «**الشيطانُ يَهُمُّ بالواحدِ والاثنينِ، فإذا كانوا ثلاثةً لم يَهُمَّ بِهِم**»[(٢)].

٣٧٨ حديث: «جمالُ الرجلِ فصاحَةُ لِسانِهِ».

القضاعيُّ[(٣)] من حديث الأوزاعيِّ، والعسكريُّ من حديثِ المنكدِرِ بنِ محمدِ بنِ المنكَدِرِ[(٤)]، كلاهما عن محمدِ بنِ المنكدِرِ عن جابرٍ به مرفوعاً.

وأخرجه أيضاً الخطيبُ وابنُ طاهرٍ[(٥)]، وفي إسناده أحمدُ بنُ عبدالرحمٰنِ بنِ الجارودِ الرَّقِّيُّ[(٦)]، وهو كذَّابٌ.

= ويحيى بن أيوب البجلي لا ينزل عن الصدوق. انظر: «التقريب» (٥٨٨)، و«التهذيب» (١٦٣/١١).

(١) «مسند الفردوس (س)» [ق١٩٨/أ] من طريق البزار، وهو في «مسنده» (٢٥٣/١٤) رقم (٧٨٣٤)، من طريق عبدالعزيزِ بنِ عبدِالله بنِ الأصَمِّ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي الزِّنادِ عن عبدالرحمٰن بنِ حَرمَلَةَ عن سعيدِ بنِ المسيِّب عن أبي هريرةَ ﷺ به.

(٢) وأخرجه قاسم بن أصبغ، ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/٢٠)، وهو عند الدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (١٨٤/٥) رقم (٥٠٩٠)، من طريق عبدالعزيزِ بن محمدٍ الكوفي عن ابنِ أبي الزِّنادِ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ حرمَلَةَ عن ابن المسيِّبِ عن أبي هريرةَ به.
وهو بهذا السياق منكر:
الراوي عن ابنِ أبي الزناد مجهول، سواءٌ كان عبدالعزيز بن عبدالله (كما عند البزار)، أو كان عبدالعزيز بن محمد (كما عند قاسم بن أصبغ والدارقطني).
انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٤٠٥/٤)، «الميزان» (٦٣٠/٢)، و«اللسان» (٢٠٨/٥).
وعبدالرحمٰن بن أبي الزناد ضعيفٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٥٥/٦).
وقد خالفه مالكٌ: فأخرجه في «الموطأ» (الاستئذان، باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء) رقم (١٧٦٥)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (الحج، باب كراهية السفر وحده) (٢٥٧/٥)؛ من طريق عبدالرحمٰن بن حرملة عن سعيد بن المسيب به مرسلاً.
قال الدارقطني: «وهو أشبه». «العلل» (١٩٥/٩).

(٣) «الشهاب» (١٦٤/١) رقم (٢٣٣).

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) عزاه لهما ابن الملقن في «البدر المنير» (٤٥٦/٨)، والحافظ في «التلخيص» (٨٤/٤).
ولم أقف عليه في شيء من كتب الخطيب المطبوعة.

(٦) يروي عن الربيع بن سليمان المرادي، وعباسٍ الدُّوريِّ وغيرهما. =

وللدَّيلميِّ[(١)] من حديث جابرٍ أيضاً رَفَعهُ: «**الجمالُ صَوابُ المقالِ، والكمالُ حُسنُ الفِعالِ بالصِّدقِ**»[(٢)].

وعندَ العسكريِّ[(٣)]، من حديثِ يعقوبَ بنِ جعفرِ بنِ سليمانَ[(٤)]: سمعتُ أبي[(٥)] يحدِّث عن أبيه[(٦)] عن عليِّ بنِ عبدِالله بنِ عباسٍ[(٧)] عن أبيه عن جدِّه

= قال الخطيب: «كان كذّاباً»، وقال ابنُ طاهرٍ: «كان يضعُ الحديثَ ويُرَكِّبُه على الأسانيدِ المعروفة».
انظر: «تاريخ بغداد» (٢/٢٤٧)، «الكشف الحثيث» (٤٩)، و«اللسان» (١/٥٢٢).
والحديث من بلاياه كما قال الخطيب والذهبي. انظر: «البدرالمنير» (٨/٤٥٦)، و«الميزان» (١/١١٦).

(١) «مسند الفردوس (س)» [ق٨٠/أ] من طريق أبي نعيم، وهو في «فضائل الخلفاء» (١٣٠) رقم (١٤٨)، من حديث عمر بن إبراهيم عن أيوب بن سيار عن محمد بن المنكدر عن جابر.

(٢) وأخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٢/١٠٧٦) رقم (١٣٩٣) من طريق محمد بن الطفيل، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٤٨) من طريق همام بن مسلم، والبيهقي في «الشعب» (٧/٣٦) رقم (٤٦١٠)، ومن طريقه ابن عساكر (٢٦/٣٤٥)؛ من طريق عمر بن إبراهيم.
ثلاثتهم عن أيوب بن سيار به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
أيوب بن سيار الزهري متروك، وكذبه بعضهم. انظر: «اللسان» (٢/٢٤٣).

(٣) عزاه له الحافظ في «التلخيص» (٤/٨٤).

(٤) ابن علي بن عبدالله بن العباس، ولم أظفر له بترجمة.

(٥) جعفر بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس، ولي إمرة الحجاز والبصرة. ذكر ابن سعد وغيره طرفاً من أخباره، وترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
انظر: «الطبقات الكبرى ـ القسم المتمم» (٣٥٥، ٤٢٠)، و«تاريخ الإسلام» (١١/٦٦).

(٦) سليمانُ بنُ عليِّ بنِ عبدِالله بنِ عباسٍ الهاشميُّ، أحدُ الأشرافِ، عمُّ الخليفتينِ: السفاحِ والمنصورِ، مقبولٌ، من السادسةِ، مات سنة اثنتين وأربعين وله ستونَ إلا سنةً. س ق. «التقريب» (٢٥٣).

(٧) الهاشمي، أبو محمدٍ، ثقةٌ عابدٌ، من الثالثةِ، مات سنة ثماني عشرةَ. بخ م ٤. «التقريب» (٤٠٣).

العباسِ قال: قلتُ: يا نبيَّ اللهِ، ما الجمالُ في الرجلِ؟، قال: «**فصاحةُ لسانِه**».

وهو عندَ ابنِ لالٍ بلفظِ: «**الجمالُ في الرجلِ اللسانُ**»(١) وفي إسناده محمدُ بنُ زكريَّا الغَلَابيُّ(٢)، وهو ضعيفٌ جدّاً.

ورواه(٣) أيضاً عن ابن عائشةَ عن أبيه(٤) مُعضَلاً، وفي لفظٍ عندَه: «**إنَّ جمالَ**»(٥)، وفي إسنادِه عبدُاللهِ بنُ إبراهيمَ الغِفاريُّ(٦)، وهو ضعيفٌ.

وللحاكمِ في «المستدرَكِ»(٧)، من طريقِ أبي جعفرِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ عن أبيه قال: أقبلَ العباسُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ وعليه حُلَّتانِ وله (ضَفِيرَتانِ)(٨) وهو أَبيضُ، فلمَّا رآهُ تَبَسَّمَ، فقال: يا رسولَ اللهِ، ما أضحَكَكَ؟ أضحكَ اللهُ سِنَّكَ، فقال: «**أعجَبَني جمالُ عَمِّ النبيِّ ﷺ**»، فقال العباسُ: ما الجمالُ؟، قال: «**اللسانُ**»(٩)

---

(١) علقه من طريقه الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق٨٠/أ]، من حديث أبي جعفر بن علي بن الحسين مرسلاً، وسيأتي الكلام على إسناده في تخريج حديث العباس الآتي قريباً.

(٢) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٢١٥).

(٣) أي: العسكري. عزاه له الحافظ في «التلخيص» (٨٤/٤).

(٤) محمد بن حفص بن عمر التيمي. روى عن عمه عبيدِ اللهِ بنِ عمرَ بنِ موسى، وعنهُ ابنُه عبدُاللهِ. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحسيني: «فيه نظر».
انظر: «الثقات» (٧١/٩)، «الإكمال لرجال أحمد» (٢٧٣/١)، و«تعجيل المنفعة» (١٧٨/٢).

(٥) عزاه له الحافظ في «التلخيص» (٨٤/٤).

(٦) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٢١٧).

(٧) «المستدرك» (معرفة الصحابة/ذكر إسلام العباس) (٣٧٣/٣) رقم (٥٤٢٤)، من طريق الحسين بن الفضل عن موسى بن داود الضبي عن الحكم بن المنذر عن محمد بن بشر الخثعمي عن أبي جعفرٍ عن أبيه به.

(٨) في النسخ الأربعِ: (ظفيرتان)، بالظاء، وفي «المستدرك»: (ضفيرتان) ـ بالضاد ـ، وهو الصواب لغةً. انظر: «لسان العرب» (٤٨٩/٤).

(٩) وأخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (٩١٧/٢) رقم (١٧٥٥)، ومن طريقه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢٦٨/١) رقم (٢٦٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» =

وهو مرسَلٌ، وقال ابنُ طاهرٍ: «إسنادُهُ مجهولٌ»(١).

وروى العسكريُّ(٢)، من حديثِ هارونَ بنِ عمرَ(٣): حدَّثنا سفيانُ عن الزهريِّ عن سالم عن أبيه قال: مرَّ عمرُ بقومٍ يرمُونَ، فقال: بِئسَ ما رَمَيتُم، فقالوا: إنَّا مُتَعَلِّمِينَ(٤)، فقال عمرُ: واللهِ لَذَنبُكُم في لَحنِكُم أشَدُّ عليَّ مِن ذَنبِكُم [ق٧٩/أ] في رَمِيكُم، سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**رَحِمَ اللهُ امرَأً أصلحَ مِن لسانِهِ**»(٥). انتهى.

= (٣٤٥/٢٦)؛ من طريق موسى بن داود الضبي عن الحكم بن المنذر عن عمر بن بشر الخثعمي عن أبي جعفرٍ به، ولم يذكر أباه كما في رواية الحاكم.
وراوياه عن موسى بن داود ثقتان (الحسين بن الفضل والإمام أحمد)، فالظاهر أن هذا الاختلاف في إسناده ممن فوقهما؛ ففيه مجهولان كما سيأتي.
وعلى أي حالٍ فالحديث مرسل، وإسناده ضعيف:
الحكم بن المنذر، ومحمد ـ وقيل: عمر ـ بن بشر الخثعمي: لم أقف لهما على ترجمة.
وقد أشار ابن طاهر إلى الجهالة في إسناده كما ذكر المصنف.

(١) قاله في «تخريج أحاديث الشهاب». انظر: «البدر المنير» (٤٥٦/٨).

(٢) انظر: «كنز العمال» رقم (٢٩٣٤٤).

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) والصواب أن يقولوا: (متعلمون)؛ لأنه خبر «إنَّ»، وهذا هو اللحن المقصود في الخبر.

(٥) وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٩٥/٣)، وابن عدي في «كامله» (٢٥١/٥)، والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (١٢١/١) رقم (١٢٩)، والخطيب في «الجامع» (٢٤/٢) رقم (١٠٦٦)؛ كلهم من طريق عيسى بن إبراهيم عن الحكم بن عبدالله الأيلي عن الزهري به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
عيسى بن إبراهيم بن طهمان متروك. انظر: «اللسان» (٢٥٧/٦).
والحكم بن عبدالله الأيلي متروك، ورماه بعض الأئمة بالوضع. انظر: «اللسان» (٢٤٤/٣).
والحديث أنكره ابن عدي والعقيلي، وقال الذهبي: «ليس بصحيح». «الميزان» (٣٠٩/٣).
• وأخرجه القضاعي في «الشهاب» (٣٣٨/١) رقم (٥٨٠)، من طريق آخر عن عمر رضي الله عنه.
وفيه يحيى بن هاشم الغساني: كذبه غير واحد. انظر: «اللسان» (٤٨٠/٨). =

ووقعَ هذا الحديثُ في «الدِّياتِ» من «الرافعيِّ»[١] بلفظِ: أنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عن الجمالِ، فقال: **«هو اللِّسانُ»**.

٣٧٩ حديث: «الجُمُعةُ حَجُّ المساكِينِ».

القضاعيُّ[٢]، من حديثِ عيسى بنِ إبراهيمَ الهاشميِّ[٣] عن مقاتِلٍ[٤] (عن الضَّحَّاك)[٥] عن ابنِ عباسٍ رَفَعهُ به[٦].

= • ويروى المرفوع منه من حديث أنسٍ أيضاً: أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٠٣/٥٣). وفيه إبراهيم بن هُدبة، وهو كذابٌ. انظر: «اللسان» (٣٧٧/١).

(١) «الشرح الكبير» (٣٦٤/١٠).

(٢) «الشهاب» (٨١/١) رقم (٧٨) من طريق ابن الأعرابي، وهو في «معجمه ـ ط دار ابن الجوزي» (١١٠٣/٣) رقم (٢٣٧٨).

(٣) عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي. روى عن جعفر بن برقان، وروى عنه كثير بن هشام. قال البخاري والنسائي والساجي: «منكر الحديث»، وقال أحمد وابن معين وأبو داود: «ليس بشيء»، وتركه أبو حاتم وغيره.
انظر: «العلل ـ رواية المروذي» (١٢١)، «تاريخ الدوري» (١٦١/٤)، «التاريخ الكبير» (٤٠٧/٦)، «الجرح والتعديل» (٢٧١/٦)، «الضعفاء» للنسائي (٢١٦)، «المجروحين» (١٠٣/٢)، «الكامل» (٢٥٠/٥)، و«اللسان» (٢٥٧/٦).

(٤) هو في غالب المصادر مهملٌ، ووقعت تسميته عند الحارث وابن الأعرابي: (مقاتل بن قيس).
ومقاتل بن قيس ضعفه الأزدي، ولم تذكر له رواية إلا عن علقمة بن مرثد. انظر: «اللسان» (١٤٣/٨).
والمشهور بالرواية عن الضحاك بن مزاحم: مقاتل بن سُليمانَ، ومقاتل بن حيان، والأول كذاب، والثاني ثقة. وجزم الألباني في «الضعيفة» رقم (١٩١) بأنه ابن سليمان. فالله أعلم.

(٥) ساقطة من الأصل و«ز» و«م»، واستدركتها من «د».

(٦) وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٦٠/٢).
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً، عيسى بن إبراهيم الهاشمي متروك كما تقدم في ترجمته.
والحديث حكم بوضعه الصغاني والشوكاني والألباني.
انظر: «الموضوعات» (٥٠)، «الفوائد المجموعة» (٤٣٧)، و«السلسلة الضعيفة» رقم (١٩١).

(٧) «الشهاب» (٨١/١) رقم (٧٩).

وفي لفظٍ له[(١)] أيضاً بإسنادِهِ: «**الفقراءِ**»[(٢)] بدلَ «**المساكينِ**»، وهو عندَ الحارثِ بنِ أبي أسامةَ في «مسنَدِهِ»[(٣)]، ومقاتلٌ ضعيفٌ، وكذا الراوي عنهُ.

وللدَّيلَميِّ[(٤)]، من حديثِ هشام بنِ عُبَيدِاللهِ الرَّازِيِّ[(٥)]: حدَّثنا ابنُ أبي ذِئبٍ عن نافع عن ابنِ عمرَ رَفَعهُ: «**الدَّجاجُ غَنَمُ فقراءِ أمتي، والجمُعةُ حجُّ فُقَرائِها**»[(٩)]، وهكذا هو في ترجمة هشامٍ من «ضعفاءِ» ابنِ حبانَ.

---

(١) وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨/٤٣٠)، وسقط من إسناده (مقاتل).
والثابت في هذا أنه من قول الضحاك بن مزاحم:
أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (١/٣٧٨)، من طريق سلمة بن شبيب عن الحسين بن الوليد عن عبدِالعزيز بن أبي رَوَّادٍ عن الضحاكِ بنِ مزاحِمٍ به.
وسنده حسن:
رجاله ثقات ما خلا عبدَالعزيزِ بنَ أبي روَّادٍ، وهو حسن الحديث. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/٣٠١).

(٢) علَّقَهُ من طريقه الدَّيلميُّ في «مسند الفردوس (س)» [ق٧٨/ب]، وعزاه له قبل المصنف العراقيُّ في «المغني» رقم (٣٧٨٤)، ولم أقف عليه في «بغية الباحث»، ولا في «المطالب العالية»، ولا في «إتحاف الخيرة المهرة». فالله أعلم.

(٣) كما في «زهر الفردوس» [٢/ق (٧٧/أ)]، من طريق محمد بن يزيد مَحمِش عن هشامٍ به.

(٤) السِّنِّيُّ ـ بكسر السين المهملة، وتشديد النون المكسورة ـ؛ نسبةً إلى «سِن»: وهي قرية بالري. روى عن مالك والليث بن سعد وابن أبي ذئبٍ وجماعة.
قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال ابنه: «ثقة يحتج بحديثه»، وضعفه العجليُّ والذهبي، وقال ابن حبان: «كان يَهِمُ في الرواياتِ ويخطئُ إذا روى عن الأثبات، فلما كثُر مخالفتُه الأثباتَ بطلَ الاحتجاجُ بِهِ».
انظر: «الجرح والتعديل» (٩/٦٧)، «الثقات» للعجلي (٢/٣٣١)، «المجروحين» (٢/٤٣٨)، «الأنساب» (٣/٣٢٦)، «تذكرة الحفاظ» (١/٢٨٤)، و«اللسان» (٨/٣٣٥).

(٥) وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/٤٣٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٥٣)؛ من طريق عبدالله بن يزيد محمِش عن هشام بن عبيدالله به.
وهو بهذا السند موضوع:
عبدالله بن يزيد محمِش، قال الدارقطني: «كان يضع الحديث». انظر: «الموضوعات» (٢/٢٥٣).
والحديث قال ابن حبان: «موضوعٌ لا أصل له»، وقال الدارقطني: «كذب موضوع».
انظر: «الموضوعات» (٢/٢٥٣).
=

ولابنِ ماجه[١]، من حديثِ عليِّ بنِ عُروةَ[٢] عن المقبُريِّ عن أبي هريرةَ قال: أمرَ رسولُ اللهِ ﷺ الأغنياءَ باتخاذِ الغنمِ، وأمرَ الفقراءَ باتخاذِ الدَّجاجِ، وقال: «**عندَ اتخاذِ الأغنياءِ الدَّجاجَ يأذنُ اللهُ تعالى بِهلاكِ القُرى**»[٣]، وهو ضعيفٌ.

٣٨٠ حديث: «جَنِّبُوا مساجِدَكُم صِبيانَكُم».

ابنُ ماجه[٤]، من حديثِ أبي سعيدٍ الشاميِّ[٥] عن مكحولٍ عن واثلةَ

= وانظر أيضاً: «المنار المنيف» (١٠٨)، و«الميزان» (٣٠١/٤).

(١) «السنن» (التجارات، باب اتخاذ الماشية) رقم (٢٣٠٧).

(٢) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (١٤٧)، وهو متروك، ورمي بالوضع.

(٣) وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه ـ ط دار ابن الجوزي» (٧٠٢/٢) رقم (١٤٢١)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٩٠/٤٣)؛ من طريق علي بن عروة به.
وهو عند ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٠٤/٢) من طريق علي بن عروة أيضاً، لكن جعله من حديث ابن عباس.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
علي بن عروة متروك، ورماه بعض الأئمة بالوضع.
● وروي من حديث ابن عباس أيضاً:
أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٤١/٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٠٤/٢)، وهو عند ابن عدي في «كامله» (٢٠٨/٥) أيضاً.
وفي سنده غِياثُ بن إبراهيم النخعي، رماه غير واحد بالوضع. انظر: «لسان الميزان» (٣١١/٦).
والحديث حكم عليه بالوضع ابن الجوزي والشوكاني والألباني.
«الفوائد المجموعة» (١٧٠)، و«السلسلة الضعيفة» رقم (١١٩).
وانظر: «المنار المنيف» (١٠٨).

(٤) «السنن» (المساجد والجماعات، باب ما يكره في المساجد) رقم (٧٥٠)، من طريق الحارث بن نبهان عن عتبة بن يقظان عن أبي سعيد الشامي به.

(٥) قال الحافظ: «مجهول». «التقريب» (٦٤٤).
وقال البوصيري: «هو محمد بن سعيد المصلوب». «مصباح الزجاجة» (٩٥/١).
ومحمد بن سعيد كذابٌ مشهورٌ، صلبه المنصور في الزندقة. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٦٣/٩).
والأقرب ـ في نظري ـ أنه العلاء بن كثير الشامي، فكنيته أبو سعيد، وله رواية عن مكحول، وقد جاء مصرَّحاً باسمه عند العقيلي والطبراني وابن عدي، كما سيأتي في =

مرفوعاً بلفظِ: «**جَنِّبوا مساجِدَكم صبيانَكُم ومجانِينَكُم، وشِراءَكُم وبيعَكُم، وخُصوماتِكُم ورَفعَ أصواتِكُم، وإقامَةَ حُدُودِكُم وسَلَّ سُيوفِكُم، واتخِذوا على أبوابِها المطاهِرَ، وجَمِّروها في الجُمَعِ**»[١]، وسندُهُ ضعيفٌ.

ولكنْ له شاهدٌ عند الطبرانيِّ في «الكبيرِ» والعُقَيليِّ وابنِ عَدِيٍّ[٢]، بسنَدٍ فيه العلاءُ بنُ كثيرٍ الشاميُّ[٣] ـ وهو ضعيفٌ ـ، من حديثِ مكحولٍ عن أبي الدَّرداءِ وأبي أمامةَ وواثلةَ قالوا: سمعنا[٤] رسولَ اللهِ ﷺ، وذكرَهُ بلفظِ: «**مساجدكم**»[٥]، وبدونِ «**وشراءكم وبيعكم**».

= الشاهد الذي سيذكره المصنف بعد هذا الحديث، وستأتي فيه أيضاً ترجمة العلاء بن كثير. والله المستعان.

(١) إسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
أبو سعيد الشامي تقدم الكلام فيه.
وعتبة بن يقظان ضعيفٌ جدّاً. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/٩٥).
والحارث بن نبهان منكر الحديث. انظر: «التقريب» (١٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢/١٣٨).

(٢) «المعجم الكبير» (٨/١٥٦) رقم (٧٦٠١)، «الضعفاء الكبير» (٣/٣٤٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (١/٤٠٢) رقم (٦٧٧)، «الكامل» (٥/٢١٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٤٧/٢٢٤)؛ كلهم من طريق عبدالرحمٰن بن هانئ النخعي عن العلاء بن كثير به.

(٣) أبو سعيد الشامي. روى عن مكحول. وروى عنه عبدالرحمٰن بن هانئ وغيره.
قال ابن المديني: «ضعيف الحديث جدّاً»، وقال أحمد وابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري وأبو حاتم والساجي وابن عدي: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال الأزدي: «ساقط، لا يكتب حديثه»، ورماه ابن حبان بالوضع.
انظر: «التاريخ الكبير» (٦/٥٢٠)، «الضعفاء الكبير» (٣/٣٤٧)، «الجرح والتعديل» (٦/٣٦٠)، «المجروحين» (٢/١٧٣)، «الكامل» (٥/٢١٩)، «تاريخ دمشق» (٤٧/٢٢٤)، «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/١٨٨)، «الميزان» (٣/١٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨/١٧٠).

(٤) في الأصل و«ز»: (سمعت)، والتصويب من «م» و«د»، وهي كذلك في المصادر.

(٥) وأخرجه الطبراني في «الشاميين» (٤/٣٢١) رقم (٣٤٣٦)، والبيهقي في «الكبرى» (آداب القاضي، باب ما يستحب للقاضي من أن لا يكون قضاؤه في المسجد) =

ومن حديثِ مكحولٍ عن معاذٍ مرفوعاً بنحوِهِ[١]

وكذا أخرجَ عبدُالرَّزَّاقِ وإسحاقُ[٢] حديثَ معاذٍ، ومكحولٌ لم يسمعْ من معاذٍ[٣]

= (١٠٣/١٠)؛ من طريق عبدالرحمٰن بن هانئ عن العلاء بن كثير به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
العلاء بن كثير الشامي متروك، كما يتبين من ترجمته.
وعبدالرحمٰن بن هانئ النخعي: ضعيفٌ جدّاً على الأرجح. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٥٩/٦).
قال ابن الجوزي: «هذا حديثٌ لا يصح». «العلل المتناهية» (٤٠٣/١).

(١) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (الصلاة، باب البيع والقضاء في المسجد وما يجنب المسجد) (٤٤١/١) رقم (١٧٢٦)، ومن طريقه إسحاق في «مسنده»، كما في «المطالب» (٥٠٤/٣) رقم (٣٥٦)، و«الإتحاف» (٤١/٢) رقم (٩٩٨)، من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عبدِ ربِّهِ بنِ عبدِاللهِ الشامي عن مكحولٍ به.
وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧٣/٢٠) رقم (٣٦٩)، و«الشاميين» (٣٧٤/٤) رقم (٣٥٩١)، من طريق سعيد بن أبي مريم وأحمد بن عبدالرحمٰن عن محمد بن مسلم الطائفي عن عبد ربه الشامي عن يحيى بن العلاء عن مكحول.
وعلى أي حالٍ فسنده ضعيف، وهو بهذا السياق منكر:
عبد ربه بن عبدالله الشامي: لم أقف له على ترجمة، وغالب ظني أنه أبو سعيد الشامي نفسه، وأن أحد الرواة قد دلس اسمه على وجه آخر لضعفه. والله أعلم.
وهو منقطع أيضاً بين مكحول ومعاذ رضي الله عنه، كما أشار المصنف.
• والصواب في هذا الحديث أنه عن مكحولٍ مرسلاً:
أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الحدود/ من كره إقامة الحدود في المساجد) (٤٩٧/١٤) رقم (٢٩٢٤٧)، من طريق محمد بن فضيل بن غزوان عن محمد بن خالد الضبي عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: **«جنبوا مساجدكم إقامة حدودكم»**.
وسنده حسن:
محمد بن فضيل ومحمد بن خالد صدوقان.
انظر: «التقريب» (٥٠٢، ٤٧٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٢٧/٩، ٣٥٩).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «مسنده»، لكن عزاه له في «المطالب» و«الإتحاف» كما تقدم.

(٣) قال أبو حاتم: «سألتُ أبا مُسهِرٍ: هل سمع مكحولٌ من أحدٍ من أصحابِ ﷺ؟، قال: ما صحَّ عندنا إلا أنس بن مالك». «المراسيل» (٢١١).
وانظر: «تهذيب الكمال» (٤٦٩/٢٨ ـ ٤٧٠)، و«مجمع الزوائد» (١٤١/٢).

ولابنِ عديٍّ[(١)] من حديثِ أبي هريرةَ رَفَعهُ: «**جَنِّبوا مساجدَكُم صبيانَكُم ومجانينَكُم**»[(٢)]، وفي سندِهِ عبدُاللهِ بنُ مُحَرَّرٍ[(٣)] ـ بِمُهمَلاتٍ، وزنَ محمَّد ـ، وهو ضعيفٌ.

وذكرَهُ عبدُالحَقِّ[(٤)] من جِهةَ البزَّارِ[(٥)] ثمَّ من حديثِ ابنِ مسعودٍ، قال: «وليس له أصلٌ». انتهى.

وفي البابِ مما يُستأنسُ به لتقويَته عدَّةُ أحاديثَ؛ كحديثِ: «**مَن رأيتُموهُ يبيعُ أو يبتاعُ في المسجدِ أو يَنشُدُ ضالَّةً**»[(٦)]

---

(١) «الكامل» (١٣٥/٤)، من حديث عبدالله بن محرَّر عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٢) وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (الصلاة، باب البيع والقضاء في المسجد وما يجنب المسجد) (٤٤٢/١) رقم (١٧٢٨)، من طريق عبدالله بن محررٍ به.

(٣) العامري الرقي. روى عن قتادة وأيوب. روى عنه أبو نعيم والثوري وجماعة.
قال ابن معين: «ليس بشيء»، وتركه ابن المبارك وأحمد والفلاس وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال البخاري: «منكر الحديث».
انظر: «التاريخ الكبير» (٢١٢/٥)، «الضعفاء» للنسائي (٢٠٠)، «الجرح والتعديل» (١٧٦/٥)، «المجروحين» (٥١٦/١)، «الكامل» (١٣٤/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣٤٠/٥).
وعليه فإن إسناد الحديث ضعيفٌ جدّاً لحال ابن محرَّر. والله أعلم.
قال الحافظ في الحديث: «وله طريق أخرى عن أبي هريرة واهية». «التلخيص» (٤٥٧/٤).

(٤) «الأحكام الوسطى» (٢٩٦/١).

(٥) قال ابن القطان: «هذا الحديثُ والكلامُ بعدهَ ليس في مسندِ حديثِ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ من كتابِ البزارِ، ولعله نقله من بعضِ أماليهِ التي تقعُ له مجالسَ مكتوبةً في أضعافِ كتابِهِ في بعضِ النسخِ». «بيان الوهم والإيهام» (٢٣٩/٢).

(٦) أخرجه الترمذي في «الجامع» (البيوع، باب النهي عن البيع في المسجد) رقم (١٣٢١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢١٩) رقم (١٧٦)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٤٥) رقم (٥٦٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (الصلاة، باب الأمر بالدعاء على المتبايعين في المسجد...) (٢٧٤/٢) رقم (١٣٠٥)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الصلاة، باب المساجد) (٥٢٨/٤) رقم (١٦٥٠)، والطبراني في «الأوسط» (٩٧/٣) رقم (٢٦٠٥)؛ كلهم من طريق الدَّرَاوَرديِّ عن =

٣٨١ حديث: «**الجنَّةُ تحتَ أقدامِ الأُمَّهاتِ**».

أحمدُ والنسائيُّ وابنُ ماجهْ والحاكمُ في «مستدرَكِه»[(١)]، من حديثِ

= يزيد بن خُصَيفةَ عن محمدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ ثوبانَ عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إذا رأيتم من يبيعُ أو يبتاعُ في المسجدِ فقولوا: لا أربحَ اللهُ تجارَتَك، وإذا رأيتم من يَنشُدُ فيه الضَّالَّةَ فقولوا: لا رَدَّها اللهُ عليكَ**».

والدَّرَاوَرديُّ سيء الحفظ، كما تقدم في ترجمته.

وخالفه الثوري؛ فرواه عن يزيدَ بنِ خُصَيفَةَ قال: سمعتُ محمدَ بنَ عبدِالرحمٰنِ بنِ ثوبانَ يقول: كان يُقالُ: «إذا نشدَ الناشدُ الضالَّةِ في المسجدِ؛ قال: لا ردَّها اللهُ عليكَ، فإذا اشترى أو باعَ في المسجد؛ قيلَ: لا أربحَ اللهُ تِجارَتَكَ».

أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (الصلاة، باب البيع والقضاء في المسجد وما يجنب المسجد) (٤٤١/١) رقم (١٧٢٥).

قال الدارقطني: «وهو الصواب». «العلل» (٦٥/١٠).

• لكن ثبت معناه في حديث آخر: أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٥٧/١١) رقم (٦٦٧٦)، وأبو داود في «سننه» (الصلاة، باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة) رقم (١٠٧٩)، والترمذي في «الجامع» (الصلاة، باب ما جاء في كراهية البيع والشراء...) رقم (٣٢٢) وحسنه، والنسائي في «سننه» (المساجد، باب النهي عن البيع والشراء في المسجد...) رقم (٧١٤، ٧١٥)، وابن ماجه (المساجد والجماعات، باب ما يكره في المساجد) رقم (٧٤٩)؛ من طريق محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه قال: «**نهى رسولُ اللهِ ﷺ عن الشراءِ والبيعِ في المسجدِ، وأن تُنشَدَ فيه الأشعارُ، وأن تُنشَدَ فيه الضَّالَّةُ**...». لفظ أحمد وأبي داود.

واقتصر الترمذي والنسائي وابن ماجه على النهي عن البيع والشراء وتناشد الأشعار.

والحديث حسنه أيضاً النووي. «الخلاصة» رقم (٢٧٦٢).

• ومما يجدر التنبيه عليه أن النهي عن نشد الضالة في المسجد قد ثبت في «صحيح مسلم» (المساجد ومواضع الصلوات، باب النهي عن نشد الضالة في المسجد) رقم (٥٦٨)؛ من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**من سمع رجلاً يَنشُدُ ضالَّةً في المسجدِ؛ فليقل: لا ردَّها اللهُ عليكَ، فإنَّ المساجدَ لم تُبنَ لهذا**».

(١) «مسند أحمد» (٢٩٩/٢٤) رقم (١٥٥٣٨)، من طريق روح بن عبادة.
«سنن النسائي» (الجهاد، باب الرخصة في التخلف لمن له والدة) رقم (٣١٠٤)، «سنن ابن ماجه» (الجهاد، باب الرجل يغزو وله أبوان) رقم (٢٧٨١)، و«المستدرك» (الجهاد) (١١٤/٢) رقم (٢٥٠٢)؛ ثلاثتهم من طريق حجاج بن محمد.
وأخرجه الحاكم أيضاً (البر والصلة) (١٦٧/٤) رقم (٧٢٤٨)، من طريق أبي عاصم.
كلهم (روح وحجاج وأبو عاصم) عن ابن جريجٍ به.

ابنِ جريجٍ: أخبرني محمدُ بنُ طلحةَ[١] ـ هو ابنُ عبدِاللهِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ ـ عن أبيهِ[٢] عن معاويةَ بنِ جاهِمَةَ السُّلَمِيِّ[٣]: أنَّ جاهِمَةَ[٤] جاء إلى [ق٧٩/ب] النبيِّ ﷺ فقال: يا رسولَ اللهِ، أردتُ أن أغزوَ وقد جئتُ أستَشِيرُكَ، فقال: «**هل لكَ مِن أُمٍّ؟**»، قال: نعم، قال: «**فالزَمْها؛ فإنَّ الجنَّةَ تحتَ رِجلَيها**».

وقال الحاكمُ: إنه «صحيحُ الإسنادِ، ولم يُخرِجاهُ»، وتُعُقِّبَ بالاضطرابِ:

فقيل هكذا، كما اتفقَ عليه حجَّاجُ بنُ محمَّدٍ ورَوحُ بنُ عبادةَ وأبو عاصمٍ، كلُّهم عنِ ابنِ جُريجٍ[٥].

---

(١) صدوقٌ، من السادسةِ، مات بعد المائةِ. س ق. «التقريب» (٤٨٥).

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٠٩).

(٣) ابن العباس بن مرداس السلمي. عداده في أهل الحجاز.
أثبت له الصحبة ابن حبان والبغوي وغيرهما، وقال ابن الأثير: «مختلف فيه».
وسبب اختلافهم في صحبته هو الخلاف في إسناد هذا الحديث، والصواب ـ والله أعلم ـ أنْ ليس له صحبة، إنما الصحبة لأبيه.
انظر: «التاريخ الكبير» (٣٢٩/٧)، «معجم الصحابة» للبغوي (٣٨٨/٥)، «الجرح والتعديل» (٣٧٧/٨)، «الثقات» (٣٧٤/٣)، «معرفة الصحابة» (٢٥٠٤/٥)، «الاستيعاب» (١٤١٣/٣)، «أسد الغابة» (٤٢٩/٤)، «الكاشف» (٢٧٥/٢)، «الإصابة» (٤٤٦/١) و(١٤٦/٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٨٣/١٠).

(٤) ابن العباس بن مرداس السلمي. صحابي.
أثبت له الصحبة ابن سعد وابن أبي حاتم وابن عبدالبر وابن حجرٍ وغيرهم.
انظر: «الطبقات الكبرى» (٢٧٤/٤)، «الجرح والتعديل» (٥٤٤/٢)، «الثقات» (٦٣/٣)، «الاستيعاب» (٢٦٧/١)، «أسد الغابة» (٣١٥/١)، و«الإصابة» (٤٤٦/١).

(٥) وأخرجه على هذا الوجه أيضاً: البخاري في «التاريخ الكبير» (١٢١/١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥٨/٢) رقم (١٣٧١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٧٥/٥) رقم (٢١٣٢)؛ ثلاثتهم من طريق أبي عاصم عن ابن جريج به.
وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٧٤/٤)، والبغوي في «المعجم» (٣٨٨/٥) رقم (٢٢١٠)، والطحاوي في «المشكل» (٣٧٥/٥) رقم (٢١٣٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٦/٩)، و«الشعب» (٢٤٨/١٠، ٢٤٨) رقم (٧٤٤٩، ٧٤٥٠)؛ كلهم من =

وقيل: عن معاويةَ أنه السائلُ، أخرجه ابنُ ماجهْ(١) أيضاً، من حديثِ محمدِ بنِ إسحاقَ عن محمدِ بنِ طلحةَ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي بكرٍ الصديقِ عن معاويةَ بنِ جاهِمَةَ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ فقلت: يا رسولَ اللهِ، إني كنتُ أردتُ الجهادَ معكَ، أبتغي بذلك وجهَ اللهِ والدَّارَ الآخرةَ، قال: «**وَيحَكَ! أَحَيَّةٌ أُمُّكَ؟**»، قلتُ: نَعَم، يا رسولَ اللهِ، قال: «**فارجِعْ فَبَرَّها**»، ثم أتيتُهُ من الجانِبِ الآخرِ، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، إني كنتُ أردتُ الجهادَ معكَ، أبتغي بذلك وجهَ اللهِ والدارَ الآخِرةَ، قال: «**ويحَكَ! أَحيَّةٌ أمُّكَ؟**»، قلتُ: نَعَم، يا رسولَ اللهِ، قال: «**فارجعْ فبَرَّها**»، ثم أتيتُه من أمامِهِ فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، إني كنتُ أردتُ الجهادَ معكَ، أبتغي بذلكَ وجهَ اللهِ والدارَ الآخرةَ، قال: «**ويحَكَ! أَحيَّةٌ أمُّكَ؟**»، قلتُ: نعم، يا رسولَ ا|للهِ|، قال: «**ويحَكَ! الزَمْ رِجلَها؛ فَثَمَّ الجنَّةُ**». وجعلَهُ أيضاً بلا واسطةٍ بين محمدِ بنِ طلحةَ ومعاويةَ(٢).

وقد أخرجه ابنُ شاهينَ من جهةِ إبراهيمَ بنِ سعدٍ عن ابنِ إسحاقَ، فأثبَتَهُ(٣)، وتابَعَهُ محمدُ بنُ سلمةَ (الحرَّاني)(٤) عن ابنِ إسحاقَ(٥)، وهو

= طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج به.

(١) «السنن» (الجهاد، باب الرجل يغزو وله أبوان) رقم (٢٧٨١)، من طريق محمد بن سلمة الحراني عن ابن إسحاق به.

(٢) وأخرجه على هذا الوجه أيضاً: البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١٢١)، من طريق محمد بن سلمة عن ابن إسحاق به.

(٣) ذكر روايته الحافظ في «الإصابة» (١/٤٤٧).

(٤) في النسخ الأربع: (الخزاعي)، فالظاهر أنه تصحيف.
وهو: محمدُ بنُ سلمةَ بنِ عبدِاللهِ الباهليُّ مولاهُمُ الحَرَّانيُّ، ثقةٌ، من التاسعةِ، مات سنة إحدى وتسعين على الصحيح. ر م ٤. «التقريب» (٤٨١).

(٥) كذا ذكر المصنف رحمه الله تبعاً للحافظ في «الإصابة» (١/٤٤٧)، وكذا ذكر أبو زرعة «العلل» (٧٤٠): أن رواية محمد بن سلمة عن ابن إسحاق بإثبات الواسطة بين محمد ومعاوية.
ورواية محمد بن سلمة كما سبق تخريجها (عند البخاري في «التاريخ» وابن ماجه) ليس فيها واسطةٌ بين محمدٍ ومعاويةَ، وكذا ذكرها الدارقطني في «العلل» (٧/٧٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/١٦٣). فالله أعلم بالصواب.

المشهورُ عنهُ[(١)]

وقيل: عن طلحةَ بنِ معاويةَ أنه هو الذي سألَ[(٢)]

ورجَّحَ البيهقيُّ الأولَ[(٣)]، وفيه من الاختلافِ غيرُ ذلكَ مما لِبَسطِهِ غيرُ

---

(١) رواه عن ابن إسحاق بإثبات الواسطة بين محمد بن طلحة ومعاوية اثنان:
١ - يونس بن بكير: أخرج حديثه ابن قانع (٣/٧٤)، والخطيب في «الموضح» (١/٣٢)، وعلقه الدارقطني في «العلل» (٧/٧٧).
٢ - عبدالرحمٰن بن محمد المحاربي: أخرج حديثه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/٤٢٩)، وعلقه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٣٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الأدب/ما ذكر في بر الوالدين) (١٣/٨٠) رقم (٢٥٩٢٠)، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٣/١٥٥٣) رقم (٣٩٣٣)؛ من طريق عبدالرحيم بن سليمانَ عن محمدِ بنِ إسحاقَ عن محمدِ بنِ طلحةَ بنِ معاويةَ بنِ جاهِمَةَ السُّلَميِّ عن أبيهِ به.
قال الحافظ: «ورواه عبدُالرحيم (في المطبوع: عبدالرحمٰن) بنُ سليمانَ عن ابنِ إسحاقَ فقال: (عن محمدِ بنِ طلحةَ عن أبيهِ طلحةَ بنِ معاويةَ بنِ جاهمةَ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ)، وهو غلطٌ نشأَ عن تصحيفٍ وتقليبٍ، والصوابُ: (عن محمدِ بنِ طلحةَ عن مُعاويةَ بنِ جاهمةَ عن أبيهِ)، فصَحَّفَ «عن» فصارت «بن»، وقدَّمَ قولَهُ: «عن أبيه»، فخرجَ منهُ أنَّ لطلحةَ صحبةٌ، وليسَ كذلكَ، بل ليسَ بينَهُ وبينَ معاويةَ بنِ جاهمةَ نسبٌ، ولو كان الأمرُ على ظاهرِ الإسنادِ لكان هؤلاءِ أربعةً في نَسَقٍ صحبوا النبيَّ ﷺ؛ طلحةُ بنُ معاويةَ بنِ جاهمةَ بنِ العباسِ بنِ مِرداسٍ».
«الإصابة» (١/٤٤٧).
وأخرجه على الوجه الذي ذكره الحافظُ من طريق عبدالرحيم بن سليمان: ابنُ قانعٍ في «المعجم» (٣/٧٤)، والخطيبُ في «الموضح» (١/٣٢).
لكنَّ في إسناده جُبارةَ بنَ المُغَلِّسِ، وهو ضعيف. انظر: «التقريب» (١٣٧)، و«التهذيب» (٢/٥٠).

(٣) قال: «والصوابُ روايةُ ابنِ جريجٍ عن محمدِ بنِ طلحةَ بنِ عبدِالله بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ عن أبيهِ عن معاويةَ بنِ جاهِمَةَ». «شعب الإيمان» (١٠/٢٤٩).
وقال الدارقطني: «رواه ابنُ جريجٍ عن محمدِ بنِ طلحةَ عن أبيهِ عن معاويةَ بنِ جاهمةَ: أنَّ جاهمةَ جاء إلى النبيِّ ﷺ، وجعل الحديث لجاهمةَ. وقولُ ابنِ جريجٍ أشبهُ بالصوابِ». «العلل» (٧/٧٨).
وقال الحافظ: «تلخَّصَ مِن ذلكَ أنَّ الصحبةَ لِجاهمةَ وأنه هو السائلُ، وأنَّ روايةَ معاويةَ ابنِهِ عنهُ صوابٌ، وروايتَه الأخرى مُرسلةٌ، وقولُ ابنِ إسحاقَ في روايته: (عن معاويةَ: أتيتُ النبيِّ ﷺ) وهمٌ منهُ؛ لأنَّ ابنَ جُريجٍ أحفظُ من ابنِ إسحاقَ وأتقنُ». =

هذا المحلّ(١)

= «تهذيب التهذيب» (١٠/١٨٣).

(١) وروي على وجوهٍ أخرى:

● فقيل: عن ابن جريج عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن معاوية بن جاهمة. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١٢٢)، والبغوي في «المعجم» (٥/٣٨٨) رقم (٢٢٠٩)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٥/٢٥٠٤) رقم (٦٠٧٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/٣٢٤)؛ كلهم من طريق يحيى بن سعيد الأموي به.

وهو بهذا السياق شاذٌّ:

يحيى بن سعيد بن أبان الأموي: لا بأس به. انظر: «تهذيب التهذيب» (١١/١٨٧).

لكن روايته هذه مخالفة لرواية الثقات من أصحاب ابن جريج (حجاج وأبي عاصم وروح).

قال البغوي: «وهذا الحديث وَهمَ الأمويُّ عندي في إسناده».

● وقيل: عن ابن إسحاق عن الزهري عن ابنِ طلحةَ بنِ عبيدِاللهِ عن معاويةَ ـ رجلٍ مِن بني سُلَيم ـ.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١٢١)، وابن قانع في «المعجم» (٣/٧٤)؛ من طريق عبدة بن سليمان عن ابن إسحاق به.

قال الدارقطني: «فوَهمَ في موضعينِ: في ذكرِ الزهريِّ، وليسَ مِن حديثِ الزهريِّ، وفي قوله: ابنِ عُبيدِالله». «العلل» (٧/٧٧).

وقال أبو زرعة: «وهم عبدة في هذا الحديث»، وصوَّب رواية محمد بن سلمة عن ابن إسحاق، وقد تقدمت. «العلل» لابن أبي حاتم (٧٣٩).

● وروي الحديث على وجوهٍ أُخَرَ، ذكر بعضها الدارقطني في «العلل» (٧/٧٧)، والخطيب في «الموضح» (١/٣٢)، والحافظ في «الإصابة» (١/٤٤٦).

لكن الصواب من هذه الوجوه ـ وهو أقواها ـ رواية ابن جريج عن محمد بن طلحة عن أبيه عن معاوية بن جاهمة عن أبيه، وقد تقدم تخريجها وبيان ترجيحها، كما أشار إليه الدارقطني والبيهقي وابن حجر.

وعليه فإن إسناد هذا الحديث ليس مضطرباً؛ لأن الوجوه لم تتساوَ في القوةِ بحيث يتعذَّرُ الجمعُ أو الترجيحُ بينها. والله أعلم.

لكن يبقى النظر في سائر رجال إسناده:

محمد بن طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بنِ أبي بكر وأبوه: ذكرهما ابن حبان في «الثقات» (٤/٣٩٢)، (٧/٣٦٧). وروى عن كلٍّ منهما جماعة.

وتوثيق ابن حبان والحالة هذه وإن كان مما لا يؤمن فيه الخلل ـ كما تقدم مراراً ـ إلا أني أرى أن حديثهما يُمَشَّى؛ لعدة أمور: =

وفي البابِ ما أخرجهُ الخطيبُ في «جامِعِه» والقضاعيُّ في «مسندِهِ»[١]، مِن حديثِ منصورِ بنِ المهاجِرِ البُزُورِيِّ[٢] عن أبي النَّضرِ الأبَّارِ[٣] عن أنسٍ رَفَعهُ: **«الجنَّةُ تحتَ أقدامِ الأُمَّهاتِ»**[٤].

قالَ ابنُ طاهرٍ: «ومنصورٌ وأبو النَّضرِ لا يُعرَفانِ، والحديثُ مُنكَرٌ»[٥].

وذكَره أيضاً من حديثِ ابنِ عباسٍ[٦]، وضعَّفَهُ[٧]

= **أولها**: تصحيح الحاكم للحديث، وهذا فيه توثيقٌ ضمنيٌّ لرواته كما لا يخفى.
وثانيها: أنَّ المجهولَ مِن كبارِ التابعينَ أو أوساطِهم إذا سلمَ خبرُه من مخالفةِ الأصولِ وركاكةَ الألفاظ؛ احتُمِلَ حديثُه وتُلُقِّيَ بحسنِ الظَّنِّ، كما قرره الذهبي في «الديوان» (٣٧٤).
وطلحة بن عبدالله من أوساط التابعين.
وثالثها: أن عدداً من الأئمة قد حكم بثبوت الصحبة لجاهمة بناءً على روايته لهذا الحديث، وقد تقدم ذكر بعضهم في ترجمته، وفي ذلك حكم منهم بثبوت الحديث، وتوثيق ضمني لرواته.
وعليه فإن هذا الحديث ـ في نظري ـ لا ينزل عن الحسن. والله أعلم.

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٢٣١) رقم (١٧٠٢)، و«الشهاب» (١/١٠٢) رقم (١١٩).

(٢) الواسطيُّ، أبو الحسنِ، بيَّاعُ القَصَبِ، ويُقالُ له «البُزُورِيُّ» ـ بضم الموحَّدةِ والزايِ ـ، مستورٌ، من كبارِ العاشرةِ. فق. «التقريب» (٥٤٧).

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) وأخرجه الدولابي في «الكنى» (٣/١٠٩١) رقم (١٩١٠)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/٥٦٨) رقم (٧٢١)؛ من طريق منصور بن المهاجر به.

(٥) نقل قوله الزركشي في «التذكرة» (١٩٣).

(٦) أخرجه العقيلي في «الضعفاء»، كما في «لسان الميزان» (٨/٢١٨)، وابن عدي في «كامله» (٦/٣٧٤)؛ من حديث موسى بنِ محمدِ بنِ عطاءَ عن أبي المليحِ عن ميمونِ بنِ مهرانَ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما به.
وفي سنده موسى بن محمد بن عطاء، وهو متروك، وكذبه بعضهم. انظر: «اللسان» (٨/٢١٦).
والحديث قال العقيلي وابن عدي: «منكر».

(٧) نقل ذلك الزركشي في «التذكرة» (١٩٣).
وقال في «ذخيرة الحفاظ» رقم (٢٦٤٤): «وهذا منكر».

هذا وقد عزاهُ الدَّيلَميُّ[(١)] لمسلمٍ عن أنسٍ، فيُنظَرُ.

والمعنى: أنَّ التواضُعَ للأمَّهاتِ سببٌ لدخولِ الجنَّةِ[(٢)]

٣٨٢ حديث: «جُهدُ المقِلِّ دُموعُهُ».

هو معنى خبرِ: «**وأفضلُ الصَّدَقةِ جُهدُ المُقِلِّ**»، الذي أخرجَهُ أبو داودَ[(٣)] وغيرُه[(٤)] عن أبي هريرةَ مرفوعاً.

---

(١) «مسند الفردوس (س)» [ق٧٧/أ]، قال: «قاله ﷺ لرجلٍ أراد الغزو وله أمٌّ تمنعه، فقال: «**الزمها، فإن الجنة ثَمَّ**».
رواه مسلمٌ ﵀، عن أبي بكر بن نافع عن بهزٍ عن حمادٍ عن ثابتٍ عن أنس بن مالك ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ، الحديثَ.
ورواه أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن حمادٍ مثلَه».
وتابعه الزركشي أيضاً، فعزاه لمسلم من حديث أنس ﵁. «التذكرة» (١٩٢).
وعزوه لمسلمٍ وأبي داود وهم، فليس فيهما هذا الحديث.
ولم أقف علًى حديث بهذا المعنى سوى حديث جاهمة السلمي الذي ذكره المصنف. فالله أعلم.
• قال ابن تيميَّةَ: «ما أعرف هذا اللفظَ مرفوعاً بإسنادٍ ثابتٍ». «أحاديث القصاص» (٩٠).

(٢) ذكر هذا المعنى: ابن تيمية والزركشي والمناوي.
انظر: «أحاديث القُصَّاصِ» (٩٠)، «التذكرة» (١٩٣)، و«فيض القدير» (٣/٤٧٧).
وفي معناه أقوال أخرى. انظر: «النهاية» (١/١٣٧)، و«فيض القدير» (٣/٤٧٧).

(٣) «السنن» (الزكاة، باب في الرخصة في ذلك) رقم (١٦٧٧)، من طريق قُتيبة بنَ سعيدٍ ويزيدَ بنِ خالدٍ الرَّمليِّ قالا: حدثنا الليثُ عن أبي الزبيرِ عن يحيى بنِ جَعدَةَ عن أبي هريرة ﵁ أنه قال: يا رسولَ اللهِ أيُّ الصدقةِ أفضلُ؟، قال: «**جُهدُ المُقِلِّ، وابدأ بِمَن تَعولُ**».

(٤) وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٤/٣٢٤) رقم (٨٧٠٢)، وابن أبي الدنيا في «العيال» (١/١٣٦) رقم (٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (الزكاة، باب صدقةِ المقلِّ إذا أبقى لنفسه قدرَ حاجته) (٤/٩٩) رقم (٢٤٤٤)، وأبو الشيخ في «جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر» (١٧٧) رقم (١٢١)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الزكاة، باب صدقة التطوع) (٨/١٣٤) رقم (٣٣٤٦)، والحاكم في «مستدركه» (الزكاة) (١/٥٧٤) رقم (١٥٠٩)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (الزكاة، باب ما ورد في جهد المقل) (٤/١٨٠)؛ كلهم من طرق عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن يحيى بن جعدة عن أبي هريرة ﵁ به. =

وفي البابِ عن جابرٍ[(١)] وغيرِه؛ كعبدِاللهِ بنِ حُبْشِيٍّ الخثعَمِيِّ[(٢)]، وحديثُه عندَ أبي داودَ والنسائيِّ وأحمدَ والدَّارِميِّ[(٣)]

= وإسناده صحيح:
رجاله رجال الشيخين ما خلا يحيى بن جعدة، وهو ثقة. انظر: «تهذيب التهذيب» (١١/١٦٩).
ولا تضر عنعنة أبي الزبير؛ لأن الحديث من رواية الليث بن سعد عنه، والليث كان يميِّزُ بين ما دلَّسه أبو الزبير وبين ما سمعه. انظر: «جامع التحصيل» (١١٠).
على أن أبا الزبير قد صرح بالسماع في إسناد ابن خزيمة.
والحديث أخرجه غيرُ واحدٍ من أصحاب الصِّحاحِ، كما تقدم في تخريجه.

(١) أخرج حديثه الحميدي في «مسنده» (٢/٥٣٦)، من طريق ابن عيينة عن أبي الزبير.
وابن أبي شيبة في «مسنده»، كما في «المطالب» (١٢/٢٩٨) رقم (٢٨٧٥)، و«الإتحاف» (١/١٢٨) رقم (١١١)، ومحمد بن نصر المروزي في «الصلاة» (٢/٦٠٧) رقم (٦٤٧)؛ من طريق زائدة عن هشام بن حسان عن الحسن.
كلاهما عن جابر بن عبدالله ﵄ أنَّ النبيَّ ﷺ سئل: أيُّ الصدقة أفضل، قال: «**جهد المقل**».
والحديث بمجموع طريقيه حسن:
إسناده **الأول** فيه أبو الزبير، وهو مدلس وقد عنعن.
والثاني: فيه انقطاع بين الحسن وجابر ﵁. انظر: «المراسيل» (٣٦)، و«تحفة التحصيل» (٧٠). لكنه يرقى بمجوع طريقيه إلى الحسن، كما تقدم. والله أعلم.
• وأصل الحديث في «صحيح مسلم» (صلاة المسافرين، باب أفضل الصلاة طول القنوت) رقم (٧٥٦)، من حديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: «**أفضل الصلاة طول القنوت**».

(٢) عبدُاللهِ بنُ حُبْشِيٍّ ـ بضمِّ المهملَةِ، وسكونِ الموحَّدَةِ، بعدَها معجَمَةٌ، ثم ياءٌ ثقيلةٌ ـ الخثعَمِيُّ، نزيلُ مكةَ، يُكنَى أبا قُتَيلَةَ ـ بقافٍ ومثناةٍ، مُصغَّرٌ ـ.
صحابيٌّ، ذكره في الصحابة ابن حبان وابن أبي حاتم والدراقطني وابن عبدالبر والحافظ وغيرهم.
انظر: «التاريخ الكبير» (٥/٢٥)، «معجم الصحابة» للبغوي (٤/١٨٧)، «الجرح والتعديل» (٤/٥٨)، «الثقات» (٣/٢٤٠)، «المؤتلف والمختلف» (٢/٩٨٤)، «أسد الغابة» (٣/١٠٤)، «الاستيعاب» (٣/٨٨٧)، «الإصابة» (٤/٥٢)، و«تهذيب التهذيب» (٥/١٦٠).

(٣) «سنن أبي داود» (الوتر، باب طول القيام) رقم (١٤٤٩) من طريق أحمد، وهو في «مسنده» (٢٤/١٢٢) رقم (١٥٤٠١)، «سنن النسائي» (الزكاة/ جهد المقل) =

وغيرِهم(١) بإسنادٍ قَوِيٍّ، من طريقِ عُبيدِ بنِ عُمَيرٍ(٢) عنه أنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ: أيُّ الأعمالِ أفضلُ؟، قال: «**إيمانٌ لا شكَّ فيهِ، وجهادٌ لا غُلُولَ فيه، وحجٌّ مَبرورٌ**»، قيل: فأيُّ الصلاةِ [ق٨٠/أ] أفضلُ؟، قال: «**طولُ القيامِ**»، قيل: فأيُّ الصدقةِ أفضلُ؟ قال: «**جُهدُ المُقِلِّ**».

وذكرَ البخاريُّ في «تاريخِه»(٣) له عِلَّةً، وهي الاختلافُ على راويه عُبيدٍ في سندِهِ:

فقالُ عليٌّ الأزديُّ(٤) عنهُ هكذا.

= رقم (٢٥٢٦)، «سنن الدارمي» (الصلاة، باب أي الصلاة أفضل) (٣٩٠/١) رقم (١٤٢٤)؛ من طريق حجاج بنِ محمدٍ عن ابن جريجٍ: أخبرني عثمانُ بنُ أبي سليمانَ عن عليٍّ الأزديِّ عن عُبيدِ بنِ عميرٍ اللَّيثيِّ عن عبدِاللهِ بنِ حُبْشِيٍّ رضي الله عنه به.

(١) وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤٦٦/٤) رقم (٢٥٢٠)، والبغوي في «معجم الصحابة» (١٨٧/٤) رقم (١٦٩٦)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٣٦٩/٢) رقم (١١٨٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٤/٢)، و«المعرفة» (١٦٢٣/٣) رقم (٤٠٨٥)، والبيهقي في «الكبرى» (الزكاة، باب ما ورد في جهد المقل) (١٨٠/٤)؛ من طريق حجاج بن محمد به بهذا اللفظ.
وأخرجه على هذا الوجه أيضاً، لكن مختصراً دون لفظ الترجمة: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢٥/٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٩٩/١) رقم (١٧٧٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٦٥/٢)، وابن عدي في «كامله» (١٨٠/٥).

(٢) ابن قتادةَ اللَّيثيُّ، أبو عاصمٍ المكيُّ، وُلِدَ على عهدِ النبيِّ ﷺ، قاله مسلمٌ، وعدَّهُ غيرُه في كبارِ التابعينَ، وكان قاصَّ أهلِ مكةَ، مجمَعٌ على ثقتِهِ، مات قبلَ ابنِ عمرَ. ع. «التقريب» (٣٧٧).

(٣) «التاريخ الكبير» (٢٥/٥).

(٤) عليُّ بنُ عبدِاللهِ ـ وقيل: بن عُروةَ ـ البارِقيُّ الأزديُّ. روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، وروى عنه قتادة وأبو الزبير وغيرهما.
احتجَّ به مسلمٌ، ووثقهُ العجليُّ، وذكره ابنُ حبانَ في «الثقات»، وقال ابن عديٍّ: «لا بأسَ به»، وقال الحاكمُ: «ثقةٌ مأمونٌ»، وقال الذهبيُّ: «صدوقٌ».
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٨٣/٦)، «معرفة الثقات» (١٥٨/٢)، «الجرح والتعديل» (١٩٣/٦)، «الثقات» (١٦٤/٥)، «الكامل» (١٨٠/٥)، «سؤالات السجزي» (٨٣)، «الكاشف» (٤٣/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣١٣/٧).

وقال عبدُاللهِ بنُ عُبيدِ بنِ عُمَيرٍ[(١)]: عن أبيهِ عن جدِّه، واسمُ جدِّه: قتادة اللَّيثيُّ[(٢)]، ولكنَّ لفظَ المتنِ: قالَ: «**السَّمَاحَةُ والصَّبرُ**»[(٣)].

---

(١) الليثيُّ المكيُّ، ثقةٌ، من الثالثةِ، استُشهِدَ غازياً سنةَ ثلاثَ عشرةَ. م ٤. «التقريب» (٣١٢).

(٢) ذكره ابنُ شاهينَ في «الصحابةِ»، من طريقِ عبدِاللهِ بنِ عُبَيدِ بنِ عميرٍ اللَّيثيِّ عن أبيه عن جدِّه، وذكر حديثاً، ثم قال: «اسمُ جدِّ عبدِاللهِ بنِ عُبيدٍ: قتادةُ».
وتعقبه أبو موسى المديني بأن جدَّهُ عُميرُ بنُ قتادةَ، قال الحافظ: «وهو كما قال؛ فإن عُميرَ بنَ قتادةَ صحابيٌّ معروفٌ».
انظر: «أسد الغابة» (٨٨/٤)، و«الإصابة» (٥٤٩/٥).
وأورده البخاري في «التاريخ» (٥٣٠/٦)، وابن قانع (٢٢٩/٢)، في ترجمة «عمير الليثي».

(٣) «التاريخ الكبير» (٢٥/٥)، من طريق العلاء بن عبدالجبار العطار عن سويد بن إبراهيم، ومن طريق بكر بن خنيس عن أبي بدر الحلبي؛ كلاهما عن عبدالله بن عبيد بن عمير به.
وأخرجه من هذا الوجه أيضاً:
ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٧٣/٢) رقم (٩١١)، والمروزي في «الصلاة» (٦٠٥/٢) رقم (٦٤٥)، وابن قانع في «المعجم» (٢٢٩/٢)، وابن بشران في «أماليه» (٢٦٠/١) رقم (٦٠٣)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٩١/١٢) رقم (٩٢٦٢)؛ كلهم من طريق سويد بن إبراهيم.
وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٩/١٧) رقم (٦٦٢٨)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣٥٧/٣)، وهو أيضاً عند الحاكم في «المستدرك» (٧٢٥/٣) رقم (٦٦٢٨)؛ من طريق بكر بن خنيس عن أبي بدر الحلبي.
كلاهما (سويد وأبو بدر) عن عبدالله بن عبيد بن عمير به.
وإسناد هذا الوجه ضعيف من كلا طريقيه كما أشار إليه المصنف:
أما الأول: ففيه سويد بن إبراهيم الجحدري، وهو إلى الضعف أقرب كما قال ابن عدي.
انظر: «الكامل» (٤٢٤/٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢٣٨/٤).
وأما الثاني: ففيه بكر بن خُنَيسٍ، وهو ضعيف، وتركه بعضهم. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٢٢/١).
وعليه فإن هذا الطريق لا يثبت عن عبيد بن عمير، فضلاً عن أن يعارضَ الروايةَ الثابتةَ عنه (رواية عليٍّ الأزديِّ). والله أعلم.

ومِن هُنا يُمكنُ أن يُقالَ: ليستِ العِلَّةُ بقادِحَةٍ[(١)]

وقد أخرجَهُ هكذا موصولاً من وجهَينِ في كلٍّ منهما مقالٌ[(٢)]، ثم أورَدَه من طريقِ الزهريِّ عن عبدِاللهِ بنِ عُبيدٍ عن أبيه مُرسَلاً[(٣)]، وهذا أقوَى.

ويُروَى عن ابنِ مسعودٍ أنَّ نَملَةً تَجُرُّ[(٤)] نصفَ شِقِّها حَمَلت إلى سُليمانَ بنِ

---

(١) هذا الكلام بنصه في «الإصابة» (٤/٥٢).
والظاهر أن الحافظ؛ يعني: أنَّ اختلافَ المَتنَينِ يدلُّ على أنهما حديثانِ مختلفانِ لِصحابيينِ اثنينِ في واقِعَتَينِ متبايِنَتَينِ؛ فلا يُعَلُّ أحدُهما بالآخرِ. والله أعلم.
وقد تقدم أن هذا الطريق الثاني لا يثبت أصلاً.

(٢) يعني: البخاري في «التاريخ الكبير»، وقد تقدم تخريجهما.

(٣) «التاريخ الكبير» (٥/٢٥)، من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عبدالله بن عبيد بن عمير عن أبيه به.
وأخرجه أيضاً المروزي في «الصلاة» (٢/٦٠٤) رقم (٦٤٣)، من طريق يعقوب بن إبراهيم به.
ورجاله ثقات؛ رجال الشيخين.
لكن قال أبو حاتم: «أخاف أن لا يكون محفوظاً، أخاف أن يكونَ: (صالح بن كيسانَ عن عبدِاللهِ بنِ عبيدٍ) نفسِه بلا زُهرِيٍّ». «العلل» (١٣٢٤).
• وجاء على وجهٍ رابع:
أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/١٤٣)، من طريق عمرانَ بنِ حُدَيرٍ عن بُدَيلِ بنِ مَيسَرَةَ عن عبدِاللهِ بنِ عبيدٍ عن أبيه ـ قال بُدَيلٌ: ولم يسمعه منه ـ عن النبيِّ ﷺ به.
وذكره أبو حاتم معلَّقاً في «العلل» (١٣٢٣)، وقال: «وحديثُ عمرانَ بنِ حُدَيرٍ أشبَهُ؛ لأنه بَيَّنَ عورَتَه».
• وعلى وجهٍ خامسٍ:
أخرجه ابن المبارك في «الجهاد» (٥٤) رقم (٥١)، من طريق جرير بن حازم عن عبدالله بن عبيد بن عمير به مرسلاً.
وذكره معلقاً أبو حاتم في «العلل» (١٣٢٤)، وقال: «وقصَّرَ قومٌ مثلُ جريرِ بنِ حازمٍ وغيرِهِ؛ فقالوا: عن عبدِاللهِ بنِ عبيدِ بنِ عميرٍ عن النبيِّ ﷺ».
والحاصل: أن الحديث قد جاء عن عبيدِ بنِ عميرٍ على وجوهٍ مختلفةٍ، وأقواها الوجوهُ الثلاثةُ الأخيرةُ؛ فإما أن يرجَّحَ الوجهُ الرابعُ كما قال أبو حاتم ـ وهو الأولى ـ، أو يُعَلَّ الحديثُ بالاضطرابِ.

(٤) في الأصل و«ز» و«م»: (نخر)، والمثبت من «د»، وهو الموافق لما جاء في المصادر الأخرى.

=

داودَ عليه السلام نبقَةً خَلُوقيَّةً[١]، فوُضِعَت بين يديهِ، فلم يلتَفِتْ إليها، فرَفَعَت رأسَها فقالت:

ألا كـلُّـنـا نُـهـدِي إلـى الـلَّـهِ مـالَـهُ وإنْ كـانَ عـنـهُ ذا غِـنـىً فـهْـو قـابِـلُـهْ
ولـو كـان يُـهـدَى لـلـجَـلِـيـلِ بِـقَـدْرِهِ لَـقَـصَّـرَ أعـلـى الـبـحـرِ مِـنـهُ مَـنـاهِـلُـهْ
ولـكـنَّـنـا نُـهـدِي إلـى مَـن نُـحِـبُّـهُ ولـو لـم يَـكُـن فـي وُسـعِـنـا مـا يُـشـاكِـلُـهْ

فأتاهُ جِبريلُ عليه السلام فقال: «إنَّ اللهَ عز وجل يُقرِئُكَ السَّلامَ، ويقولُ لكَ: اقبَلْ هَدِيَّتَها، فإنَّ اللهَ تعالى يُحِبُّ جُهدَ المُقِلِّ». أسندَهُ الدَّيلَميُّ[٢].

وعندَه[٣] عن ابنِ عمرَ رَفَعَهُ: **«خيرُ الناسِ مؤمنٌ فقيرٌ يُعطي جُهدَهُ»**[٤].

٣٨٣ حديث: «جَورُ التُّركِ ولا عَدلُ العَرَبِ».

كلامٌ ساقِطٌ[٥].

= انظر: «ذيل اللآلئ» (١/١٠٠)، الشذرة (١/٢٣٩)، و«كشف الخفاء» (١/٣٣٦).

(١) هذه الكلمة في الأصل و«ز» غير منقوطة، وفي «م»: (حلوفية)، والمثبت من «د»، ولعله الأقرب؛ فالخَلُوقي: ضَرب من الألوان التابعة للحُمرة. انظر: صبح الأعشى (٢/٩٨).
وجاءت هذه الكلمة في «ذيل اللآلئ»: (حلوقية)، وفي «كشف الخفاء»: (جلوقية).

(٢) هو في «الفردوس» (١/٢٣٩) رقم (٩٢٠)، من حديث ابن عمر بنحوه.
وهو في الجزء الناقص من «مسند الفردوس»، ولم يذكره الحافظ في «الزهر».
لكن نقله عنه مسنداً السيوطي في «ذيل اللآلئ» (١/٩٩) رقم (١٠٥) عن ابن مسعودٍ به مرفوعاً، ونقل عقبه قول الديلمي: «هذا حديثٌ غريبٌ منكرٌ».
وفي سنده غير واحد لم أظفر له بترجمة.

(٣) «مسند الفردوس (س)» [ق١١٠/ب] من طريق أبي نعيم، وهو في «أخبار أصبهان» (١/٢٦٢)، من طريق إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن عبدِاللهِ بنِ دينارٍ البهراني عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما به.

(٤) وأخرجه بنحوه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣/٣٨٢) رقم (١٩٦٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/٢٣٨)؛ كلاهما من طريق إسماعيل بن عياشٍ به.
وإسناده ضعيف:
عبدُاللهِ بنُ دينارٍ البَهْرانيُّ الحمصيُّ ضعيفٌ. انظر: «التقريب» (٣٠٢)، و«التهذيب» (٥/١٧٨).
والحديث ضعفه العراقي في «المغني» (٢/١٠٨٢) رقم (٣٩١٥).

(٥) قال علي القاري: «هو كفرٌ بظاهرِهِ؛ حيثُ فضَّلَ ظُلمَ جماعةٍ على عدلِ جماعةٍ، مع =

٣٨٤ حديث: «**الجوعُ كافِرٌ، وقاتِلُهُ مِن أهلِ الجنَّةِ**».

كلامٌ يدورُ في الأسواقِ.

ويقرُبُ من معنى الشِّقِّ الأولِ قولُهُ ﷺ: «**اللَّهُمَّ إني أعوذُ بِكَ من الجوعِ؛ فإنه بِئسَ الضَّجِيعِ**»، في حديثٍ عندَ أبي داودَ والنسائيِّ وابنِ ماجهْ[1] عن[2] أبي هريرةَ[3].

= أنَّ أهلَ العدلِ أحسنُ أجناسِ الناسِ، وأهلُ الجورِ أصلُهُمُ الأنجاسُ». «الأسرار المرفوعة» (١٧٣).
وقال النجمُ الغَزِّيُّ: «كلامٌ ساقطٌ مفترًى، وقد جعلَ اللهُ النُّبُوَّةَ والخلافةَ في قريشٍ، وهُم ساداتُ العربِ». «إتقان ما يحسن» (١٦٨).

(١) «سنن أبي داود» (الوتر، باب في الاستعاذة) رقم (١٥٤٧)، و«سنن النسائي» (الاستعاذة/ الاستعاذة من الجوع) رقم (٥٤٦٨)؛ كلاهما من طريق عبدالله بن إدريس عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه به.
و«سنن ابن ماجه» (الأطعمة، باب التعوذ من الجوع) رقم (٣٣٥٤)، من طريق هريمٍ عن ليث بن أبي سليم عن كعب عن أبي هريرةَ رضي الله عنه.

(٢) في الأصل و«ز»: (عند)، والتصويب من «م» و«د».

(٣) وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الرقائق، باب الاستعاذة) (٣/٣٠٤) رقم (١٠٢٩)، من طريق ابن إدريس عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه.
وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/٤٠٨)، والحارث في «مسنده»، كما في «البغية» (٢/٩٥٩) رقم (١٠٥٩)، والبزار في «مسنده» (١٥/١٧٤) رقم (٨٥٣٤)، والطبراني في «الدعاء» (٤٠٥) رقم (١٣٦٠)؛ كلهم من طريق أبي معشر عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه به.
وأخرجه إسحاق في «مسنده» (١/٣١٦) رقم (٢٩٩)، وأبو يعلى (١١/٢٩٧) رقم (٦٤١٢)؛ كلاهما من طريق ليث بن أبي سليم عن كعب عن أبي هريرة.
وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (أهل الكتابين، باب الدعاء) (١٠/٤٤٠) رقم (١٩٦٣٦) من الطريق نفسه، لكنه أبهم الراوي عن أبي هريرة.
وفي طريقه الأول: محمد بن عجلان، وهو في الأصل صدوق، لكن اختلطت عليه أحاديث المقبري وأبي هريرة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٣٠٤).
والطريق الثاني: فيه أبو معشر السندي، وهو ضعيف الحفظ.
وأما طريقه الثالث: ففيه ليث بن أبي سليم، وهو صدوق اختلط جدّاً ولم يتميز حديثه فترك. =

وللطبرانيِّ في «الأوسطِ»[١] عن عائشةَ مرفوعاً أيضاً في حديثٍ: «**اللَّهُمَّ إني أعوذُ بكَ من الجوعِ ضَجِيعاً**»[٢].

وأما الشِّقُّ الثاني: فأحاديثُ إطعامِ الجائعِ كثيرةٌ منتَشِرةٌ أُفرِدَت بالتأليفِ[٣]:

كحديثِ: «**أفشوا السلامَ، وأحسِنوا الكلامَ، وأطعِموا الطعامَ؛ تدخُلُوا الجنَّةَ بِسلامٍ**»[٤].

= وفيه أيضاً كعب المدني ـ الراوي عن أبي هريرة ـ، وهو مجهول.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٩٦/٨)، و«التقريب» (٤٦٢).
وقد يكون ذكر (كعب) في سنده وهماً من الليث، فقد خالفه ابن عجلان وأبو معشر في ذكره.
لكن الطريقين الأولين للحديث صالحان للاعتبار، فيعضد أحدهما الآخر، ويرقى الحديث بهما إلى الحسن. والله أعلم.

(١) «المعجم الأوسط» (١٧٣/٧) رقم (٧١٩٦)، من طريق عبيدِالله بنِ تمامٍ عن سعيدٍ الجُرَيريِّ عن عبدِالله بنِ بُرَيدةَ عن عائشةَ ﵂.

(٢) وأخرجه أيضاً في «معجمه الصغير» (١٢٤/٢) رقم (٨٩٦)، وابن سمعون في «أماليه» (١٥٧) رقم (١١٩)؛ من طريق عبيدالله بن تمام به.
وسنده ضعيف:
عبيدالله بن تمام ضعيف الحديث، وضعفه بعضهم جدّاً. انظر: «اللسان» (٣١٩/٥).
والجريري اختلط، ولم يذكر عبيدالله بن تمام فيمن سمع منه قبل الاختلاط.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/٤)، و«الكواكب النيرات» (١٧٨/١).

(٣) لم أقف على مصنفٍ خاصٍّ في هذا الباب، ولا حتى في الأدلة والفهارس، إلا أنَّ السخاويَّ أفرد باباً في كتابه «الجواهر المجموعة» (٢٤١ ـ ٣٣٠) في «الصدقة وإطعام الطعام»، وذكر فيه هذه الأحاديث وغيرها.

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٣٥/١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٤٤/١٩) رقم (٣٦٩٩٤)، وأحمد في «المسند» (٢٠١/٣٩) رقم (٢٣٧٨٤)، وعبد بن حميد كما في «المنتخب من المسند» (١٧٩) رقم (٤٩٦)، والدارمي في «سننه» (الصلاة، باب فضل صلاة الليل) رقم (١٤٦٠)، والترمذي في «الجامع» (صفة القيامة والرقائق والورع، بابٌ) رقم (٢٤٨٥)، وابن ماجه في «سننه» (إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب ما جاء في قيام الليل) رقم (١٣٣٤)، والحاكم في «المستدرك» (١٧٦/٤) رقم (٧٢٧٧) وغيرهم؛ من طريق عن عوفِ بنِ أبي جميلَةَ الأعرابيِّ عن زُرارَةَ بنِ أوفى عن عبدِالله بنِ سلامٍ ﵁ مرفوعاً: «**أفشوا السلامَ، وأطعِموا الطعامَ، وصِلُوا الأرحامَ،** =

ومنها: «**مَن أطعَمَ كَبِداً جائِعاً؛ أطعَمَهُ اللهُ مِن أطيَبِ طعامِ الجنَّةِ، ومَن بَرَّدَ كَبِداً عَطشانَةً**» الحديثَ[(١)]

ومنها: «**مَن أطعمَ مؤمناً حتى يُشبِعَه؛ أدخلَهُ اللهُ مِن بابِ أبوابِ الجنَّةِ لا يدخلُهُ إلا مَن كان مثلَهُ**»[(٢)]

٣٨٥ حديث: «**الجِيزَةُ[(٣)] رَوضَةٌ من رياضِ الجنَّةِ، ومِصرُ خزائِنُ اللهِ في أرضِهِ**».

قال شيخُنا: «هو كذبٌ موضوعٌ، وهو في نُسخَةِ نُبَيطٍ[(٤)]

= **وصَلُّوا والناسُ نيامٌ: تدخلوا الجنةَ بسلامٍ**».
وإسناده صحيح؛ رجاله رجال شيخين، وصححه الترمذي والحاكم.

(١) أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٢٤١/٢٧)، والديلمي في «مسنده (س)» [ق١٦١/أ]، من طريق هاشم بن القاسم الحراني عن يعلى بن الأشدق عن عبدالله بن جرادٍ به مرفوعاً.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
يعلى بن الأشدق متروك. انظر: «اللسان» (٥٣٨/٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥/٢٠) رقم (١٦٢)، و«الشاميين» (٢٥٩/٣) رقم (٢٢٠٨)، وابن عدي في «الكامل» (١١٨/٥)، والبيهقي في «الشعب» (٣٠٠/١١) رقم (٨٥٦٦)؛ من طريق عمروِ بنِ واقدٍ عن يونسَ بنِ ميسرةَ عن أبي إدريسَ عن معاذِ بنِ جبلٍ رضي الله عنه.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه عمرو بن واقد الدمشقي، وهو متروك، وكذبه بعضهم. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠١/٨).

(٣) قريةٌ كبيرةٌ جميلةُ البنيانِ، على نيلِ مصرَ من جانبه الغربي، اختَطَّها عمرو بن العاصِ رضي الله عنه زمن عمر بن الخطابِ رضي الله عنه، سنة إحدى وعشرين.
وهي اليوم حيٌّ من أحياء القاهرة، وفيها الأهرام المشهورة.
انظر: «معجم البلدان» (٢٠٠/٢)، «فتوح مصر وأخبارها» (١٤٥)، «الروض المعطار» (١٨٣)، «البلدانيات» (١٤٢)، و«حسن المحاضرة» (١٣٦/١).

(٤) نُبيط ـ بالتصغير ـ بن شَرِيطٍ ـ بفتح الشين ـ بن أنس بن مالك الأشجعي، أبو سلمة، صحابي صغير شهد حجة الوداع مع أبيه.
انظر: «طبقات خليفة» (١٢٩)، «الطبقات الكبرى» (١٨٤/٢)، «التاريخ الكبير» (١٣٧/٨)، «الجرح والتعديل» (٥٠٥/٨)، «الثقات» (٤١٨/٣)، «معرفة الصحابة» =

الموضوعةِ[(١)]»[(٢)]

❁ ❁ ❁

= (٢٧٠٣/٥)، «الاستيعاب» (١٤٩٢/٤)، «أسد الغابة» (٥٣٦/٤)، «تهذيب الكمال» (٣١٦/٢٩)، و«الإصابة» (٤٢٢/٦).

(١) أخرجه أبو نعيم، كما في «الميزان» (٨٢/١)، و«ذيل اللآلئ» (٧٨٤/٢) رقم (٩٩٥)، من طريق أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط عن أبيه عن جده.
والبلاء فيه من أحمد بن إسحاق، فإنه هو واضع هذه النسخة المشهورة.
انظر: «ميزان الاعتدال» (٨٢/١)، و«اللسان» (٤٠٤/١).

(٢) «أجوبة الحافظ الحديثية ـ القسم الثاني» (٨٦).

حرف الحاء المهملة

٣٨٦ **حديث: «حارِمُ وارِثِهِ مِن أهلِ النارِ»** [ق٨٠/ب].

في: «مَن زَوَى»[١]

٣٨٧ **حديث: «حاكُّوا الباعَةَ؛ فإنَّه لا ذِمَّةَ لهم».**

قال شيخُنا: إنه وردَ بسندٍ ضعيفٍ، لكنْ بلفظِ: «**ماكِسُوا الباعَةَ؛ فإنه لا خَلاقَ لهم**»، قال: «ووردَ بسندٍ قويٍّ عن سفيانَ الثوريِّ أنه قالَ: كان يُقالُ، وذكَرَهُ»[٢].

قلتُ: هُو عندَنا في «مشيَخَةِ»[٣] أبي محمدٍ الحسنِ بنِ عليٍّ الجوهَرِيِّ[٤]:

---

(١) سيأتي برقم (١١٣٧).

(٢) في «فتاوى الحافظ الحديثية ـ القسم الثاني» (٦٧)، سئل رحمه الله عن حديث: «حاسبوا الباعة وحاككوهم، فإنه لا ذمة لهم» فقال: «ورد من طريق واهٍ. وصحَّ عن سفيان الثوري...».
وفي «الأجوبة المرضية» (٢/٦٦٤): «سمعتُ شيخنا رحمه الله يقول ـ وقد سئل عنه ـ أنه لم يقف عليه مرفوعاً، وإنما جاء عن سفيان أنه قال...».
وسئل عنه المصنف ضمن أحاديث أخر، فقال: «هذه الأحاديث لا أعرف لها أصلاً». «الأجوبة المرضية» (٢/٦٦٠).
وذكره السيوطي في «الدرر» (١٠٧) رقم (١٨٩) بلفظ: «**حاككوا الباعة**»، وقال: «لا أصل له».

(٣) له «مَشيَختانِ»: «كبرى» و«صغرى»، ذكرهما الحافظ في «المعجم المفهرس» (١٩٧).

(٤) أبو محمدٍ الحسنُ بنُ عليِّ بنِ محمدِ بنِ عليٍّ الجوهريُّ المُقَنَّعِيُّ البغداديُّ. أصلُه من شِيرازَ، ووُلِدَ ببغداد. سمع أبا بكرٍ القَطِيعيَّ وأبا الحسنِ الدارقطنيَّ وغيرَهما. روى عنه الخطيبُ وأبو بكرِ بنُ عبدِالباقي الأنصاريُّ وخلقٌ. قال الخطيبُ: «كان ثقةً أميناً كثيرَ السماعِ»، وقال الذهبيُّ: «مسندُ الدنيا في عصرِه». توفي سنة أربعٍ وخمسينَ وأربعمائةٍ.
=

أخبرنا أبو حفصٍ الكَتَّانيُّ المقرئُ(١): حدثنا أبو الحسينِ الأُشنانيُّ(٢): أخبرنا

= انظر: «تاريخ بغداد» (٣٩٣/٧)، «الأنساب» (١٢٥/٢)، «التقييد» (٢٨٣/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٨/١٨).

(١) عمرُ بنُ إبراهيمَ بنِ أحمدَ بنِ كثيرٍ البغداديُّ الكَتَّانيُّ. مقرئُ بغدادَ في عصرِه. قرأ على ابنِ مجاهدٍ وسمعَ منه كتابَه في السَّبعِ. وسمع من البغويِّ وأبي محمدِ بنِ صاعدٍ وجماعةٍ. وحدث عنه: أبو محمدٍ الخَلالُ وأبو الحسين بن النَّقُّور وغيرهما. وثقه الخطيب وابن ماكُولا والسمعاني. توفي سنة تسعينَ وثلاثمئةٍ.
والكَتَّانيُّ: بفتحِ الكافِ، وتشديد التاءِ المفتوحةِ، وفي آخرها النونُ؛ نسبةً إلى الكَتَّانِ ـ وهو نوعٌ من الثيابِ ـ وعملِهِ.
انظر: «تاريخ بغداد» (٢٦٩/١١)، «الإكمال» (١٨٧/٧)، «الأنساب» (٣١/٥)، «سير أعلام النبلاء» (٤٨٢/١٦)، و«غاية النهاية في طبقات القُرَّاء» (٥٨٧).

(٢) عمرُ بنُ الحسنِ بنِ عليٍّ الشيباني القاضي، المعروف بـ«ابن الأُشنانِيِّ» ـ بضمِّ الألفِ، وسكونِ الشينِ المنقوطةِ، وفتحِ النونِ الأولى وكسرِ الثانيةِ؛ نسبةً إلى بيعِ الأُشنانِ وشرائِه (وهو نبات طيب الريح يستعمل في التنظيف) ـ.
تولى القضاء بنواحي الشام، وسمع أباه وأبا بكر بن أبي الدنيا وجماعةً، وروى عنه الدارقطنيُّ وابنُ شاهينَ وغيرُهما. توفي سنة تسعٍ وثلاثينَ وثلاثمائةٍ.
نقل السلميُّ عن الدارقطني تضعيفه، ونقل الحاكم عن الدارقطني أيضاً أنه اتهمه في حديثين، وقال: «كان يكذب».
وقال الحاكم: «سمعتُ أبا عليٍّ الهرويَّ يحدِّثُ عن عمرَ بنِ الحسنِ الشيبانيِّ القاضي، فسألتُه عنه فقالَ: صدوقٌ، قلتُ: إني رأيتَ أصحابَنا ببغدادَ يتكلَّمون فيه، فقال: ما سمعنا أحداً يقول فيه أكثرَ من أنه يرى الإجازةَ سماعاً، وكان لا يُحدِّثُ إلا مِن أصولِه».
وتحرير المقال في حاله ـ في نظري ـ ما ذكره المعلميُّ، وهو أن تكذيبَ الدارقطنيِّ للأُشنانيِّ مبنيٌّ على ما ظهر له من حالِ الحديثينِ اللَّذينِ اتهمه بهما.
أما الأول: فغاية ما فيه أن يكونَ الأُشنانيُّ قد وهمَ في سندِه، ثم علَّقَهُ في أصلِه، ولا يلزَمُه الكذبُ حتى يحدِّث به.
وأما الآخرُ: فلا يتَّجِهُ الحملُ فيه على الأُشنانيِّ؛ ففي الإسنادِ من هو أولى منهُ بذلكَ.
وأشار المعلمي أيضاً إلى أنَّ الحافظ جزمَ بنسبةِ بعضِ الأقوالِ مع أن الأشنانيَّ في أسانيدِها، وهذا يقتضي بمقتضى التزامِه توثيقَ الأشنانيِّ.
أقول: وقد صحَّح أيضاً هذا الأثر عن الثوريِّ.
ثم أشارَ إلى قولِ الخطيبِ: «تحديثُ ابنِ الأُشنانيِّ في حياةِ إبراهيمَ الحربيِّ له فيه أعظمُ الفخرِ وأكبرُ الشَّرَفِ، وفيه دليلٌ على أنه كانَ في أعينِ الناسِ عظيماً، ومحلّه =

أبي[(١)]: حدَّثنا هارونُ بنُ زيدِ[(٢)] بنِ أبي الزَّرقاءِ[(٣)]: حدَّثني أبي[(٤)] قال: كنتُ مع سفيانَ الثوريِّ، فمَرَّ به دَجَّاجٌ يبيعُ الدَّجَاجَ، فقال له سفيانُ: بِكَم هذهِ الدَّجاجةُ؟، فقال له الرجلُ: شِراها[(٥)] دِرهَمٌ ودانِقٌ[(٦)]، قال: فقال له سفيانُ: تبيعُها بخمسَةِ دوانِيقَ؟، قال: فقيل له: يا أبا عبدِاللهِ، يخبرُك شِراها درهمٌ ودانِقٌ، فتقول له: بِعها بخمسةِ دَوانِيقَ!، فقال سفيان: كان يقالُ: «ماكِسُوا الباعَةَ؛ فإنه لا خَلاقَ لهم».

وترجَمَ شيخُنا في كتابِهِ «المطالِبِ العالِيَةِ»[(٧)]: «مُماكَسَةُ الباعَةِ»، وأوردَ مِن طريقِ جابرٍ أبي الشَّعثاءِ[(٨)] أنه كان لا يُماكِسُ في ثلاثةٍ: في الكِراءِ إلى

= كان عندَهم جليلاً»، وقولِ محمد بن طلحة: «وقد حدَّث حديثاً كثيراً، وحمل الناس عنه قديماً وحديثاً».
ثم قال (المعلمي): ولم يُنكَر عليه مما حدث به وسمعه الناس منه خبرٌ واحدٌ، فلا أُراه إلا قويّاً.
انظر: «سؤالات الحاكم» (١٦٢)، «سؤالات السلمي» (٢١١)، «تاريخ بغداد» (٢٣٦/١١)، «الأنساب» (١٧٠/١)، «لسان الميزان» (٧٨/٦)، و«التنكيل» (٣٦٧/١ ـ ٣٧٢).

(١) أبو محمدٍ الحسنُ بنُ عليِّ بنِ مالكِ بنِ أشرَسَ الشيبانيُّ، المعروف بـ«الأُشنانيِّ». حدَّث عن يحيى بنِ معينٍ وسُوَيدِ بنِ سعيدٍ الحدَثانيِّ وغيرهما، وروى عنه ابنُه عمرَ وأحمدُ بنُ الفضلِ بنِ خزيمةَ وجمعٌ. قال ابنُ المناديِّ: «كان به أدنى لِينٍ». توفي سنة ثمانٍ وسبعينَ ومائتينِ.
انظر: «تاريخ بغداد» (٣٦٧/٧)، «الأنساب» (١٧٠/١)، و«اللسان» (٨٤/٣).

(٢) في الأصل و«ز»: (بن أبي زيد)، والتصويب من «م».

(٣) التَّغلِبيُّ، أبو محمدٍ المَوصِليُّ، نزيلُ الرَّملَةِ، صدوقٌ، من العاشرةِ، ماتَ بعدَ سنةِ خمسينَ. د س. «التقريب» (٥٦٨).

(٤) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٩٠)، وهو ثقة.

(٥) شَرَى الشيءَ يَشْرِيه شِرَىً وشِراءً واشْتَراهُ: سَواءٌ. انظر: «لسان العرب» (٤٢٧/١٤).
والمقصود: أنه اشتراها بهذا الثمن، فيطلب فيها ربحاً فوق ثمنها الذي اشتراها به.

(٦) الدَّانِقُ: سدُسُ الدِّرهم. انظر: «لسان العرب» (١٠٥/١٠).

(٧) «المطالب العالية» (٤٦١/٧)، وترجمة الباب في المطبوع: «مماكسة البائع».

(٨) في مطبوع «المطالب» و«إتحاف الخيرة المهرة» (١٤٦/٣) جعله عن جابر رضي الله عنه.

مكةَ، وفي الرَّقَبَةِ، وفي الأُضحِيَةِ[١]

وفي «الفِردوسِ»[٢] بلا إسنادٍ عن أنسٍ مرفوعاً: «**أتاني جبريلُ، فقالَ: يا محمدُ، ماكِسْ عن دِرهَمِكَ؛ فإنَّ المغبونَ لا مأجورٌ ولا مَحمودٌ**».

وشَطرُهُ الأخيرُ عندَ أبي يَعلى في «مُسنَدِه»[٣]، قال: حدثنا كاملُ بنُ طلحةَ[٤]: حدثنا أبو (هشام)[٥] القَنَّادُ[٦] عن الحسينِ بنِ عليٍّ رفعَهُ قال: «**المغبونُ لا محمودٌ ولا مأجورٌ**».

وهو عندَ البغويِّ في «معجَمِه»[٧] من حديثِ أبي هشامٍ[٨] المذكورِ، قال: كنتُ أحمِلُ المتاعَ من البصرةِ إلى الحسنِ بنِ عليٍّ فكان يُماكِسُني فيه، فلَعَلِّي لا أقومُ مِن عندِه حتى يَهَبَ عامَّتَه، قلتُ: يا ابنَ رسولِ اللهِ، أجيئُكَ بالمتاعِ مِنَ البَصرَةِ فتماكِسُني فيه، فلَعَلِّي لا أقومُ حتى تَهَبَ عامَّتَه، فقال: إنَّ

---

(١) أخرجه أبو يعلى، (كما في «المطالب»)، من طريق عبدان: حدثنا زياد: ثنا صالح عن جابر به، ولم أقف عليه في «مسند أبي يعلى» ولا في زوائد الهيثمي، فالظاهر أنه في «مسنده الكبير».
ولم أقف على شيخ لأبي يعلى يدعى «عبدان»، إلا شيخاً واحداً روى عنه حديثاً واحداً في «معجمه» (٢٢٢) رقم (٢٦٩)، وهو: عبدان بن يسار الشامي.
وعبدان هذا ذكره الذهبي في «الميزان» (٦٨٥/٢)، وقال: «روى عن أحمدَ بنِ البَرقي خبراً موضوعاً. لا أعرِفُه». وانظر: «اللسان» (٣١٤/٥).

(٢) لم أقف عليه في «الفردوس»، وهو في الجزء الناقص من «مسنده»، ولم يذكره الحافظ في «الزهر».

(٣) «مسند أبي يعلى» (١٥٣/١٢) رقم (٦٧٨٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (١١٢/١٤).

(٤) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٦٤).

(٥) في النسخ الأربع: (هاشم)، والتصويب من المصادر.

(٦) قال الذهبي: «لا يُعرَفُ، وخبرُه منكرٌ»، وذكر له هذا الحديث.
انظر: «ميزان الاعتدال» (٥٨٢/٤)، و«اللسان» (١٨٢/٩).

(٧) لم أقف عليه في «معجمه»، لكن أخرجه من طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٨٠/٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (١١٢/١٤)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٣٦/٤).

(٨) في الأصل و«ز» و«م»: (هاشم)، والتصويب من «د».

أبي حدَّثني يرفعُ الحديثَ إلى النبيِّ ﷺ قال: «**المغبونُ**»، وذكرَهُ.

قال البغويُّ: «وهذا وَهمٌ من كاملٍ ـ يعني: راويهِ عن أبي (هشامٍ)[(١)] ـ؛ فقد رواهُ غيرُه عن أبي هشامٍ[(٢)] قال: كنتُ أحملُ المتاعَ إلى عليِّ بنِ الحسينِ»[(٣)].

ورواهُ أبو سعيدٍ الحسنُ بنُ عليٍّ[(٤)] عن كاملٍ، وزاد فيهِ: عليَّ بنَ أبي طالبٍ، إلا أنه جعَلَهُ من روايةِ الحسنِ لا الحسينِ[(٥)].

وكذا رواهُ الطبرانيُّ في «الكبيرِ»[(٦)]، من حديثِ طلحةَ بنِ كاملٍ عن

---

(١) في النسخ (هاشم)، والتصويب من المصادر.

(٢) في الأصل و«ز» و«م»: (هاشم)، والتصويب من «د».

(٣) نقل كلامه هذا الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٨٠/٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (١١٢/١٤)، وليس في كلامه الجزم بأن الوهم من كامل كما نقل المصنف، بل نص كلامه: «ويقال: إنه وهمٌ من كامل...».
والحمل في هذا الإسناد على القنَّاد أولى كما فعل الذهبي، فالظاهر أن هذا الاضطراب منه.
ولم أقف على هذا الوجه الذي أشار إليه البغوي.

(٤) العدوي، وهو وضاع. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣٢٩).

(٥) أخرج حديثه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤٥/١٣).

(٦) «المعجم الكبير» (٨٤/٣) رقم (٢٧٣٢)، من طريق الساجي عن عبدةَ بنِ عبدِالله عن قيسِ بنِ محمدٍ الكنديِّ: حدثنا طلحةُ بنُ كاملٍ به.
وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٥٢/٧)، من طريق أحمد بن الأزهرِ عن قيس بن محمد: حدثنا طلحة بن كامل الجحدري عن محمدِ بنِ هشامٍ عن عبدِاللهِ بنِ الحسنِ بنِ عليٍّ عن أبيه عن جدِّه به.
وأخرجه الحكيم الترمذي في «النوادر» (٧٥٢/٢) رقم (١٠٢٤)، من طريق العباس بن أيوب عن قيس بن محمد، إلا أنه قال: عن عبيدالله بن الحسن بن علي.
والعباس بن أيوب لم أقف له على ترجمة.
والوجهان الأولان كلاهما ثابتٌ عن قيس بن محمد، وإن كان الأول منهما أقوى.
والظاهر أن هذا الاضطراب من قيسِ بن محمد الكنديِّ نفسه؛ فهو في عداد المجاهيل؛ فليس فيه إلا ذكر ابن حبان له في «الثقات» (٣١٥/٥)، ولذا قال فيه الحافظ: «مقبول».
وقد وهم أيضاً في تسمية شيخه؛ فهو «كامل بن طلحة» لا «طلحة بن كامل»؛ فقلب الاسم.
وأخرجه ابن عساكر (٨٩/٥٣)، من طريق الفضل بن داود الهاشمي: حدثنا طلحة بن كامل عن محمد بن هشامٍ عن عبدِاللهِ بنِ الحسينِ بن عليِّ بنِ أبي طالبٍ عن أبيه عن جدِّه به.
=

محمدِ بنِ هشام[١] عن عبدِاللهِ بنِ الحسنِ بنِ الحسنِ[٢] عن أبيهِ[٣] عن جدِّه رفعَهُ بهذا أيضاً[٤].

وأبو هشام[٥]: قال الذهبي: إنه «لا يُعرَفُ، وخبرُهُ منكَرٌ». انتهى. لا سِيَّما وقد اضطربَ فيهِ.

وفي سابعَ عشَرَ «المجالَسَةِ»[٦] من حديثِ محمدِ بنِ سلَّامٍ الجُمَحِيِّ قال: رُؤِيَ عبدُاللهِ بنُ جعفرٍ[٧] يُماكِسُ في دِرهَمٍ، فقيل له: تُماكِسُ في دِرهَمٍ وأنتَ تَجُودُ مِن المالِ بكذا وكذا!، فقال: «ذاكَ مالي جُدتُ [ق٨١/أ] به، وهذا عقلي بخِلتُ به».

وللطبرانيِّ في «الكبيرِ»[٨] عن أبي أمامَةَ: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**غَبنُ**

= وقال: «كذا قال، والصواب: كاملُ بنُ طلحةَ».
والفضل بن داود الهاشمي لم أظفر له بترجمة.

(١) الظاهر أنه أبو هشام القناد نفسه؛ فجميع الأسانيد تدور عليه. والله أعلم.

(٢) ابن عليِّ بنِ أبي طالبٍ الهاشميُّ المدنيُّ، أبو محمدٍ، ثقةٌ جليلُ القدرِ، من الخامسةِ، ماتَ في أوائلِ سنةِ خمس وأربعينَ وله خمسٌ وسبعونَ. ٤. «التقريب» (٣٠٠).

(٣) الحسنُ بنُ الحسنِ بنِ عليِّ بن أبي طالبٍ، صدوقٌ، من الرابعةِ، مات سنةَ سبعٍ وتسعينَ وله بضعٌ وخمسونَ سنةً. س. «التقريب» (١٥٩).

(٤) وجاء عن كامل بن طلحة على وجه آخر: أخرجه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٨٧) رقم (٢٨٣)، عنه عن أبي هشام القناد عن الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما موقوفاً عليه.
• وروي الحديثُ بسندٍ آخر عن عليٍّ رضي الله عنه: أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٤/٢١٢).
وفي سنده أحمد بن طاهر بن عبدالرحمٰن بن إسحاق: سئل عنه الآبَنْدونيُّ، فقال: «لو قيل: حدَّثكُم أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ؟ لقال: نَعَمْ!، أو نحوَ هذا الكلام»، وضعَّفَهُ.

(٥) في الأصل و«ز» و«م»: (هاشم)، والتصويب من «د»، وهو الموافق لما في المصدر.

(٦) «المجالسة» (٦/١٠٦) رقم (٣/٢٤٣٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٢٧/٢٩٤).

(٧) ابنُ أبي طالبٍ الهاشميُّ، أحدُ الأجوادِ، ولدَ بأرضِ الحبشةِ وله صحبةٌ، مات سنةَ ثمانينَ وهو ابن ثمانينَ. ع.
انظر: «الإصابة» (٤/٤٠)، و«التقريب» (٢٩٨).

(٨) «المعجم الكبير» (٨/١٤٦) رقم (٧٥٧٦)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٥/١٨٧)؛ من طريق موسى بن عمير عن مكحول عن أبي أمامة رضي الله عنه به.

المُستَرسِلِ(١) **حرامٌ**»(٢) وسندُه ضعيفٌ جدّاً.

وهو عند أحمدَ والدَّارَقُطنيِّ في «الأفرادِ»(٣) بلفظِ: «**ما زادَ التاجِرُ على المستَرسِلِ فهو رِباً**».

لكنْ في البابِ عن أنسٍ(٤)

---

(١) الاستِرسالُ: الاستِئناسُ والطُّمأنينةُ إلى الإنسانِ والثقةُ به فيما يحدِّثُه به، وأصلُه السُّكونُ والثباتُ، ومنه الحديثُ: «غبنُ المستَرسِلِ رباً». انظر: «النهاية» (٢/٥٢٠).
وقال ابن رجب: «غبن المسترسل: الذي لا يعرف المماكسة». «جامع العلوم والحكم» (٣٢٩).

(٢) وأخرجه ابن عدي في «كامله» (٦/٣٤١)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (البيوع، باب ما ورد في غبن المسترسل) (٥/٣٤٨)، وهو أيضاً عند أبي نعيم في «الحلية» (٥/١٨٧)؛ من طريق موسى بن عميرٍ عن مكحولٍ عن أبي أمامةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**من استرسلَ إلى مؤمنٍ فغَبَنَه كان غبنُه ذلك رباً**».
وسنده ـ كما قال المصنف ـ ضعيفٌ جدّاً:
فيه موسى بن عمير الأعمى، وهو متروك، وكذبه بعضهم. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/٣٢٥).
والحديث قال ابن طاهر: إنه «منكر». «ذخيرة الحفاظ» رقم (٥١٠٤).

(٣) لم أقف عليه في «مسند أحمد» ولا في «أطرافه» ولا في شيء من كتبه الأخرى، ولم أقف على أحد عزاه له غير المصنف.
وأما الدارقطني فأخرجه في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٥/١٨) رقم (٤٥٤١)، من طريقِ حماد بن محمدٍ الواسطيِّ عن موسى بنِ إسماعيلَ الجَبُّلي عن فضالةَ بنِ حصينٍ الضبِّيِّ عن يونسَ بنِ عُبَيدٍ عن شُعيبِ بنِ الحبحابِ عن أبي غالبٍ عن أبي أمامة به.
وإسناده ضعيفٌ:
فيه فضالة بن حصين الضبي، قال البخاري وأبو حاتم: «مضطرب الحديث» «التاريخ الكبير» (٧/١٢٥)، و«الجرح» (٧/٧٨)، وقال الساجي: «صدوق فيه ضعف، وعنده مناكير» (اللسان ٦/ ٣٣١)، وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم» «المجروحين» (٢/٢٠٦).

(٤) أخرج حديثه البيهقي في «الكبرى» (البيوع، باب ما ورد في غبن المسترسل) (٥/٣٤٩)، بلفظ: «**غبن المسترسل رباً**».
ومداره على يعيش بن هشام القرقساني، ذكره الذهبي في «الميزان» (٤/٤٥٨)، وقال: «عن مالكٍ بخبرٍ موضوعٍ. ضعفه ابن عساكر».
وحديثاه عن أنس وعليٍّ أخرجهما الدارقطني في «غرائب مالك»، وقال: «هذا باطلٌ =

وعليٍّ[(١)]، وهُما في «اللِّسانِ»[(٢)] لِشَيخِنا.

٣٨٨ حديث: «حُبِّبَ إليَّ النساءُ والطِّيبُ، وجُعِلَت قُرَّةُ عَيني في الصَّلاةِ».

الطبرانيُّ في «الأوسَطِ»[(٣)]، من حديثِ الأوزاعيِّ عن إسحاقَ بنِ عبدِاللهِ بنِ أبي طلحةَ[(٤)] عن أنسٍ به مرفوعاً[(٥)]

وكذا هو عندَه في «الصَّغيرِ» وكذا الخطيبُ في «تاريخِ بغدادَ»[(٦)] من هذا الوجهِ[(٧)]، لكنْ مقتَصِراً على جملةِ «**جُعِلَتْ**» فقط[(٨)]

= بهذا الإسناد، ومن دون مالك ضعفاء»، وقال مرةً: «مجهولون». انظر: «اللسان» (٨/٥٤٣).

وذكر الذهبي حديث أنس، وقال: «المتهم بوضعه يعيش». «تنقيح كتاب التحقيق» (٢/٩٠).

(١) تقدَّم الكلام عليه في الحديث السابق. (٢) «لسان الميزان» (٨/٥٤٣).

(٣) «المعجم الأوسط» (٦/٥٤) رقم (٥٧٧٢)، من طريق مطيَّن عن يحيى بنِ عثمانَ الحربيِّ عن الهِقلِ بنِ زيادٍ عن الأوزاعيِّ به.

وقال: «لم يروِ هذا الحديث عن الأوزاعيِّ إلا الهقلُ، تفرَّدَ به يحيى بنُ عثمانَ الحربيُّ».

(٤) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (١٠٣)، وهو ثقة.

(٥) وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠/٤٥٤)، من طريق يحيى بن عثمان الحربي به.

(٦) «المعجم الصغير» (٢/٣٩) رقم (٧٤١)، ومن طريقه الخطيب في «التاريخ» (١٢/٣٧١)، وأخرجه في (١٤/١٨٩) من طريق آخر عن يحيى بن عثمان الحربي عن الهقل عن الأوزاعي به.

قال الطبراني: «لم يروه عن الأوزاعيِّ إلا الهقلُ، تفرَّد به يحيى».

(٧) وأخرجه من هذا الوجه أيضاً المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/٣٣١) رقم (٣٢١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٤٢٠)؛ من طريق يحيى بن عثمان الحربيِّ به.

(٨) وأخرجه الضياء في «المختارة» (٤/٣٦٧) رقم (١٥٣٢) من طريق عمرو بن هاشم البيروتي عن الهقلِ بن زيادٍ به.

وإسناده إلى عمروِ بنِ هاشم البيروتيِّ صحيحٌ؛ فهذه متابعةٌ ثابتةٌ ليحيى بنِ عثمانَ الحربيِّ تدفعُ تفرُّدَهُ بهذه الجملَةِ منَ الحديثِ.

ويحيى بن عثمان الحربي: وثقه ابن معين وأبو زرعة، وقال صالح جزرة: «صدوق»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما وهم».

انظر: «الجرح والتعديل» (٩/١٧٤)، «الثقات» (٩/٢٦٣)، و«تاريخ بغداد» (١٤/١٨٩). =

= وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٤/٤٢٠)، وقال: «عن هقل. لا يتابع على حديثه عن الأوزاعي»، وذكر له هذا الحديث.
وبناءً عليه قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، تكلموا في روايته عن هقل».
وقد تبيَّن أن يحيى لم يتفرد بروايته عن هقل، فلم يبقَ لجرح العقيلي مستندٌ.
وأما عمرو بن هاشم البيروتي؛ فقد قال ابن أبي حاتم: سألتُ محمدَ بنَ مسلم (يعني: ابن واره) عنه فقال: «كتبتُ عنهُ، كان قليلَ الحديثِ»، قلت: ما حاله؟ً قال: «ليس بذاكَ، كان صغيراً حين كتبَ عن الأوزاعيِّ». «الجرح والتعديل» (٦/٢٦٨).
فيظهر أن ابن واره إنما يعني أن روايته عن الأوزاعي خاصةً ليست بذاك لأنه كتب عنه صغيراً.
ونقل ابن عساكر عن ابن عدي أنه قال فيه: «ليس به بأس». «تاريخ دمشق» (٤٦/٤٥٣).
وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣/٢٩٤)، وقال: «عن ابن عجلانَ. مجهولٌ بالنقلِ، ولا يتابَع على حديثِه»، وأورد له حديثاً.
قلتُ: لا يضرُّ تجهيله؛ فقد روى عنه غير واحد ووثقه ابن عدي، وأما حديثه هنا فقد توبع عليه.
والحاصل: أن كلاً من يحيى وعمروٍ فيهما كلامٌ لا يقدح، فلا أقلَّ مِن أنَّ روايتَهما معاً عن الهقلِ ترقى بالحديثِ إلى الحسنِ. والله أعلم.
● وقد خولف هقل بن زياد في إسناده:
فرواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ عن إسحاقَ بن عبدالله بن أبي طلحةَ عن النبيِّ ﷺ مرسلاً.
أخرج حديثه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/١٨٩).
لكن الهقلَ بنَ زيادٍ أثبت الناس في حديث الأوزاعي:
قال أحمد: «لا يكتب حديثُ الأوزاعي عن أوثقَ مِن هقلٍ». «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٩٣).
وقال أبو مسهر: «ما كان ها هنا أحدٌ أثبتَ في الأوزاعيِّ من هقلٍ». «الجرح» (٩/١٢٣).
وقال مروان بن محمد: «أعلم الناس بالأوزاعيِّ... عشرةُ أنفسٍ: أولهم هقلٌ». «الجرح» (٦/٤٨).
وعليه فإن هذا الحديث حسن، ولا يقدح فيه أنه جاء مرسلاً من وجه آخر. والله أعلم.

ورواه النسائيُّ في «سُنَنِه»(١) من حديثِ سَيَّارٍ(٢) عن جعفرٍ(٣) عن ثابتٍ عن أنسٍ بلفظِ الترجَمَةِ، والحاكمُ في «مستَدرَكِه»(٤) بدونِ لفظَةِ «**جُعِلَتْ**»، وقال: إنه «صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ»(٥).

ورواه مُؤَمَّلُ بنُ إهابٍ(٦) في «جُزئِه»(٧) الشَّهيرِ، قال: حدَّثنا (سيَّار)(٨) عن جعفرٍ به، بلفظِ: «**وجُعِلَ**(٩) **قُرَّةُ**»، والباقي سَواءٌ.

---

(١) «السنن» (عشرة النساء، باب حب النساء) رقم (٣٩٤٠).
(٢) ابن حاتم العنَزي. تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٢٣٦).
(٣) ابن سليمان الضُبَعي. تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٢٣٦).
(٤) «المستدرك» (النكاح) (١٧٤/٢) رقم (٢٦٧٦)، وهو بنفس لفظ النسائي، وفيه لفظة «جعلت».
وعزاه الحافظ في «تخريج الكشاف» (٦١/١) للحاكم بنفس لفظ النسائي. فالله أعلم.
(٥) في هذا نظر؛ فـ«سيار بن حاتم» لم يخرج له مسلم.
(٦) ابن عبدِالعزيزِ الرَّبَعيُّ، أبو عبدالرحمٰنِ الكوفيُّ. نزلَ الرَّملةَ ومِصرَ، وهو كِرمانيُّ الأصلِ. حدَّث عن أبي داودَ الطيالسيِّ وغيره. وروى عنه النسائيُّ وأبو داودَ وخلقٌ. توفي بالرَّملَةِ سنةَ أربعٍ وخمسينَ ومائتينِ.
قال أبو حاتمٍ: «صدوق»، وقال النسائيُّ: «لا بأس به»، وقال مرَّةً: «ثقةٌ»، وقال مسلمةُ بنُ قاسمٍ: «ثقةٌ صدوقٌ»، وذكره ابن حبانَ في «الثقات».
وقال ابنُ الجنَيدِ: «سئل يحيى وأنا أسمع عن مؤمل بن إهاب، فكأنه ضعَّفَه»، وبيَّنَ في موضعٍ آخر أنَّ ابن معين إنما حمَل على مؤمَّلٍ لأنه روى عن عبدِالرزاقِ حديثاً مُرسلاً، فزاد فيه وجعله متصلاً، فضعفه لذلك.
ولا وجه لتضعيف ابن معين له بذلك؛ إذ إن الحديث في «مصنف عبدالرزاق» متصل.
فالراجح في حاله أنه ثقة. والله أعلم.
انظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٤٤٢، ٤٤٤)، «مشيخة النسائي» (٦٧)، «الجرح والتعديل» (٣٧٥/٨)، «الثقات» (١٨٨/٩)، «تاريخ بغداد» (١٨١/١٣)، «تاريخ دمشق» (٢٥٣/٦١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٤٠/١٠).
(٧) «جزء مؤمل بن إهاب» (٨٣) رقم (١٧).
والحديث إسناده ضعيف لحال سيار بن حاتم العنزي؛ ففي حديثه مناكير كما تقدم في ترجمته. وستأتي تتمة تخريجٍ للحديث عند سياق طرقه الأخرى.
(٨) في النسخ الأربع: (سفيان)، وهو تصحيف، والتصويب من المصدر.
(٩) في الأصل و«ز» و«م»: (وجعلت)، والمثبت من «د»، وهي كذلك في المصدر.

وأخرجَه ابنُ عَدِيٍّ في «كامِلِه»[(١)]، من جِهَةِ سلَّامِ بنِ أبي خُبزَةَ[(٢)]: حدثنا ثابتٌ البُنانِيُّ وعليُّ بنُ زيدٍ، كلاهُما عن أنسٍ بلفظِ الترجَمَةِ[(٣)]

وهو عندَ النسائِيِّ[(٤)] أيضاً من جِهَةِ سلَّامٍ أبي المنذِرِ[(٥)] عن ثابتٍ عن أنسٍ، بلفظِ: **«حُبِّبَ إليَّ من الدُّنيا النساءُ والطِّيبُ، وجُعِلَ قُرَّةُ عَيني في الصَّلاةِ»**.

ومن هذا الوَجهِ أخرجَهُ أحمدُ وأبو يَعلى في «مُسنَدَيهِما» وأبو عَوانَةَ في «مُستَخرَجِه الصَّحِيحِ» والطبرانيُّ في «الأوسَطِ» والبيهقيُّ في «سُنَنِه»[(٦)] وآخرونَ[(٧)]،

(١) «الكامل» (٣/٣٠٣).

(٢) سلَّام ـ بالتشديد ـ بنُ أبي خُبزَةَ ـ بضمِّ الخاءِ المعجَمةِ، وإسكانِ الموحَّدَةِ، ثم الزاي ـ العطَّارُ البصريُّ، أبو سعيدٍ. حدَّثَ عن ابنِ المنكَدِرِ وثابتٍ البُنانيِّ. وسمع منه وكيعٌ وقتيبةُ وغيرُهما.
رماه ابنُ المدينيِّ بالوضع، وضعَّفه قتيبةُ جدّاً، وقال أبو زرعة: «منكرُ الحديثِ»، وضعَّفه أبو داودَ والدَّارقَطنيُّ، وقال أبو حاتم: «ليس بقويٍّ، ولا كذَّابٍ»، وتركه النسائيُّ والساجيُّ، وقال ابنُ عديٍّ: «عامة ما يَرويه ليس يتابع عليه»، وقال الذهبي: «هالك».
انظر: «التاريخ الكبير» (٤/١٣٤)، «الجرح والتعديل» (٤/٢٦٠)، «سؤالات الآجري» رقم (٧٥٠)، «الضعفاء» للنسائي (١٨٤)، «المجروحين» (١/٤٣١)، «الكامل» (٣/٣٠٥)، «الضعفاء» للدراقطني (١٤٢)، «اللسان» (٤/٩٧)، و«تبصير المنتبه» (١/٢٣٧).

(٣) إسناده ضعيفٌ جدّاً لحالِ سلام بنِ أبي خُبزَةَ.

(٤) «السنن» (عشرة النساء، باب حُبِّ النساءِ) رقم (٣٩٣٩).

(٥) سلَّام ـ بتشديد اللام ـ بنُ سليمانَ المُزنيُّ، أبو المنذِرِ القارئُ النحويُّ البصريُّ نزيلُ الكوفةِ، صدوقٌ يَهِمُ، من السابعةِ، مات سنةَ إحدى وسبعينَ. ت س. «التقريب» (٢٦١).

(٦) «مسند أحمد» (١٩/٣٠٥، ٣٠٧) رقم (١٢٢٩٣، ١٢٢٩٤) و(٢٠/٣٥١) رقم (١٣٠٥٧)، «مسند أبي يعلى» (٦/١٩٩، ٢٣٧) رقم (٣٤٨٢، ٣٥٣٠)، «مسند أبي عوانة» (النكاح، باب ذكرِ حضِّ النبيِّ ﷺ على تزويج الأبكار) (٣/١٤) رقم (٤٠٢٠)، «المعجم الأوسط» (٥/٢٤١) رقم (٥٢٠٣)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (النكاح، باب الرغبة في النكاح) (٧/٧٨).

(٧) وأخرجه من هذا الوجه أيضاً: ابنُ سعدٍ في «الطبقات» (١/٣٩٨)، وابن أبي عاصم =

حَسْبَما بَيَّنتُه مُوَضَّحاً في جزءٍ أفردتُه لهذا الحديثِ[1]

= في «الزهد» (١١٩) رقم (٢٣٤)، والبزار في «مسنده» (٢٩٦/١٣) رقم (٦٨٧٩)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٣١/١) رقم (٣٢٢، ٣٢٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٦٠/٢)، وابن عدي في «الكامل» (٣٠٥/٣)؛ كلهم من طرق عن سلام أبي المنذر به.

• وتابعه سلَّام بن أبي الصهباء عن ثابت:

أخرج حديثه ابن أبي عاصم في «الزهد» (١١٩) رقم (٢٣٥)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (١٠١) رقم (٢٢١)؛ بلفظ: «**حُبِّبَ إليَّ الطِّيبُ والنساءُ**».

وخالفهم حمادُ بنُ زيدٍ ـ وهو من أثبتِ الناسِ في ثابتٍ البناني ـ، ومحمدُ بن عثمان؛ فروياه عن ثابتٍ مرسلاً.

ذكر روايتهما الدارقطني في «العلل» (٤١/١٢)، وقال: «والمرسل أشبه بالصواب».

• ولبعضه شاهد من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٢٠/٢٠) رقم (١٠١٢)، من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي عن الثوري عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**جعلت قرةُ عيني في الصلاةِ**».

وفي إسناده ضعف؛ أبو حذيفة النهدي سيء الحفظ. تقدمت ترجمته.

• وشاهد آخر من حديث عائشة رضي الله عنها:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣٩٨/١)، وأحمد في «مسنده» (٤٩٩/٤٠) رقم (٢٤٤٤٠) من طريق إسرائيلَ عن أبي إسحاقَ عن رجلٍ حدَّثه عن عائشةَ قالت: «كان يُعجِبُ نبيَّ اللهِ ﷺ من الدُّنيا ثلاثةُ أشياء: الطعامُ والنساءُ والطِّيبُ...».

وفي سنده ضعف؛ لإبهام الراوي عن عائشة رضي الله عنها.

• وآخر من مُرسَلِ الحسن البصري:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣٩٨/١)، من طريق موسى بن إسماعيلَ عن أبي بشرٍ صَاحِبِ البصريِّ عن يونسَ عن الحسنِ عن النبي ﷺ قال: «**ما أحببتُ من عيشِ الدُّنياً إلا الطيبَ والنساءَ**».

وإسناده إلى الحسن صحيح:

رجاله رجال الشيخينِ إلا أبا بشرٍ صاحب البصري، واسمه بكر بن عيسى الرَّاسِبيُّ، وهو ثقةٌ. انظر: «التقريب» (١٢٧)، و«تهذيب التهذيب» (٤٢٦/١).

والحاصل: أن الحديث بمجموع هذه الطرق يرقى إلى الحسن. والله أعلم.

(١) ذكره في «الضوء اللامع» (١٩/٨)، واسمه: «الإيضاحُ المرشدُ من الغَيّ في الكلامِ على حديثِ «حُبِّبَ مِن دنياكُم إليّ»» وقد طُبع حديثاً.

وقد عزاهُ الدَّيلميِّ[(١)] بلفظِ: «**حُبِّبَ إليَّ كلُّ شيءٍ**[(٢)]**، وحُبِّبَ إليَّ النساءُ**» إلى آخرِهِ، للنَّسائيِّ وغيرِهِ[(٣)]، مِمَّا لم أرَهُ كذلكَ فيها.

وكذا أفادَ ابنُ القيِّمِ[(٤)] أنَّ أحمدَ رواهُ في «الزُّهدِ»[(٥)] بزيادةٍ لَطِيفَةٍ، وهي: «**أصبِرُ عن الطَّعامِ والشَّرابِ، ولا أصبِرُ عنهُنَّ**».

وأما ما اشتَهَرَ في هذا الحديثِ مِن زيادةِ «**ثلاثٌ**» فلم أقف عليه إلا في مَوضِعَينِ من «الإحياءِ»[(٦)]، وفي تَفسيرِ «آلِ عِمرانَ» من «الكَشَّافِ»[(٧)]، وما رأيتُها في شيءٍ من طُرُقِ هذا الحديثِ بعدَ مَزيدِ التفتِيشِ.

وبذلكَ صرَّحَ الزَّركشِيُّ[(٨)]، فقالَ: إنه «لم يَرِدْ[(٩)] فيه لفظُ: ثلاث»، قال: «وزيادتُه مُحِيلَةٌ للمعنى؛ فإنَّ الصَّلاةَ ليسَت من الدُّنيا»، قال: «وقد تكلَّمَ الإمامُ

---

(١) «مسند الفردوس (س)» [ق٨٩/ب]، وعزاه للنسائي من طريق سلام أبي المنذر السالف.

(٢) كذا في النسخ الأربع، وكذا نقله أيضاً في «الشذرة» (٢٤٣/١)، و«كشف الخفاء» (٣٣٨/١)، فالظاهر أنه كذلك في أصل الكتاب.
والذي في «مسند الفردوس»: «**حُبِّبَ إلى كلِّ امرئٍ شيءٌ، وحبب إليَّ النساء...**»، وهو الصواب. والله أعلم.

(٣) قال الديلمي: «ورواه الموصلي [يعني: أبا يعلى] عن أبي ياسر عمار عن سلامٍ مثله».

(٤) «الجواب الكافي» (١٤٨)، قال: «كما في كتاب «الزهد» للإمام أحمدَ من حديثِ يوسفَ بنِ عطيَّةَ الصَّفَّارِ عن ثابتٍ البُنانيِّ عن أنسٍ...».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
يوسف بن عطية الصفار متروك. انظر: «التقريب» (٦١١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٦٧/١١).

(٥) لم أقف عليه في المطبوع من «الزهد».

(٦) «إحياء علوم الدين» (٣١/٢) و(٢١٤/٣).

(٧) «الكشاف» (٤١٦/١).
وذكره قبلهما بهذه الزيادة: القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٣٨١/١).

(٨) «التذكرة» (١٨١).

(٩) في الأصل: (يزد)، وفي «م»: (يَرَ)، والمثبت من «ز» و«د»، وهي كذلك في المصدر.

أبو بكرِ بنُ فُورَكَ على معناهُ في جُزءٍ، ووَجَّهَ ما ثَبتَ فيه الثلاث».

ونحوُه قولُ شيخِنا في «تخريجِ الرَّافِعِيِّ»[١] تَبَعاً لأصلِهِ[٢]: «وقد اشتَهَرَ على الألسِنَةِ بزيادَةِ: «**ثلاث**»، وشرحَهُ الإمامُ أبو بكرِ بنُ فُورَكَ في جزءٍ مفرَدٍ، وكذلك ذكرَهُ الغزاليُّ، ولم نَجِدْ لفظَ «**ثلاث**» في شيءٍ من طرقِهِ المسنَدَةِ».

وقال في موضعٍ آخرَ[٣]: «قد وقفتُ على جزءٍ للإمامِ أبي بكرِ بنِ فُورَكَ أفرَدَهُ [ق٨١/ب] للكلامِ على هذا الحديثِ، وشَرحَهُ على أنه وردَ بلفظِ الثلاثِ، ووَجَّهَهُ، وأطَنَبَ في ذلك».

وقال في «تخريجِ الكشَّافِ»[٤]: إن «لفظَ «ثلاث» لم يَقَعْ في شيءٍ من طُرُقِهِ، وزيادَتُه تُفسِدُ المعنى، على أنَّ الإمامَ أبا بكرِ بنَ فُورَكَ شرحَهُ في جزءٍ مفرَدٍ بإثباتِه، وكذلكَ أورَدَهُ الغزاليُّ في «الإحياءِ»، واشتَهَرَ على الألسِنَةِ».

وكذا قال الوَلِيُّ العراقيُّ في «أمالِيه»[٥]: «ليست هذه اللَّفظَةُ ـ وهي «ثلاثٌ» ـ في شيءٍ من كتبِ الحديثِ، وهي مُفسِدَةٌ للمعنى؛ فإنَّ الصلاةَ ليست من أمورِ الدُّنيا». انتهى.

وقد وجَّهناها في الجزءِ المشارِ إليهِ[٦]

---

(١) «التلخيص الحبير» (٣/٢٥٤).

(٢) أصله هو «البدر المنير» كما لا يخفى، لكن ليس في «البدر المنير» أدنى إشارة إلى هذه الزيادة.

(٣) لم أقف على كلامه هذا في شيء من مصنفاته المطبوعة.

(٤) «الكافي الشافي» (٢٧).

(٥) ذكرها الكتاني في «الرسالة» (١٦٠)، قال: «وهي تنوف عن سِتِّمائة مجلس».
• وقال ابن تيمية: «وكان النبيُّ ﷺ يقول: «**حُبِّبَ إليَّ من دنياكم النساءُ والطِّيبُ**»، ثم يقولُ: «**وجُعِلَت قرةُ عيني في الصلاةِ**»، ولم يَقُلْ: «حُبِّبَ إليَّ من دنياكم ثلاثٌ»، كما يرفعُهُ بعضُ الناسِ». «مجموع الفتاوى» (٢٨/٣١).

(٦) وأشار إلى ضربٍ من توجيه هذه الزيادة ابنُ رجبٍ، حيث قال: «ويشهدُ لذلكَ (يعني: جعل الصلاة مع أمور الدنيا) حديثُ: «**الدنيا ملعونةٌ، ملعونٌ ما فيها إلا ذكرُ اللهِ وما والاهُ، أو عالماً أو متعلِّماً**»...». «جامع العلوم والحكم» (٢٩٨).
وقال القاري موجِّهاً هذه الزيادة أيضاً: «وأما صحَّتُه من جهةِ المعنى: فلِوُقوعِ قرَّةِ عينِه في الدُّنيا، جُعِلَ كأنه مِنها». «الأسرار المرفوعة» (١٧٧).

وللدَّيلَميِّ[(١)] عن أنسٍ مرفوعاً: «**الجائعُ يشبَعُ، والظَمْآنُ يَروَى، وأنا لا أشبَعُ من حُبِّ الصَّلاةِ والنِّساءِ**».

٣٨٩ حديث: «حُبُّكَ الشيءَ يُعمي ويُصِمُّ».

أبو داودَ والعَسكريُّ[(٢)]، من حديثِ بقيَّةَ بنِ الوليدِ عن أبي بكرِ بنِ عبدِاللهِ بنِ أبي مريمَ[(٣)] عن خالدِ بنِ محمدٍ الثَّقَفِيِّ[(٤)] عن بلالِ بنِ أبي الدَّرداءِ[(٥)] عن أبيهِ به مرفوعاً[(٦)]

---

(١) «الفردوس» (١١٩/٢) رقم (٢٦٢٢)، وذكره ولده في «المسند (س)» [ق٨٠/ب]، ولم يسنده.

(٢) «سنن أبي داود» (الأدب، باب في الهوى) رقم (٥١٣٠) من طريق حيوة بن شريح، وأخرجه أبو هلالٍ في «جمهرة الأمثال» (٣٥٦/١)، من طريقِ أبي أحمدَ العسكريِّ عن أبي بكر بن أبي داود عن كثير بن عبيد؛ كلاهما عن بقية به.

(٣) سيأتي الكلام على حاله بالتفصيل قريباً ضمن تخريج الحديث.

(٤) الدِّمَشقِيُّ، نزيل حِمصَ، ثقةٌ، من السادسة. د. «التقريب» (١٩٠).

(٥) الأنصاريُّ، قاضي دمشقَ، ثقةٌ، من الثانيةِ، مات سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ. د. «التقريب» (١٢٩).

(٦) وأخرجه على هذا الوجه من طريق بقية أيضاً:
الخرائطي في «اعتلال القلوب» (٣٩٠/٢) رقم (٨١٩)، من طريق حاجب بن الوليد.
وابن بشران في «أماليه» (٢٢٨/١) رقم (٥٢٤)، وابن عساكر في «التاريخ» (١٨٧/١٦)؛ من طريق سليمان بن عمر الرقي.
وأخرجه ابن عساكر أيضاً في «التاريخ» (١٨٧/١٦)، من طريق أبي الربيع الزهراني.
كلهم عن بقية عن ابن أبي مريم عن خالد الثقفي به.
وخالفهم إسحاق بن راهويه؛ فرواه عن بقية عن ابن أبي مريم عن حبيب بن عُبَيدٍ عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه به مرفوعاً.
أخرج حديثه الطبراني في «الشاميين» (٣٤٦/٢) رقم (١٤٦٨)، من طريق عبدان المروزي عنه.
وكلا الوجهين صحيحٌ عن بقية، لكنَّ الأولَ أشهرُ، وله عليه متابعونَ ثقاتٌ.
• وروي عن بقيةَ على وجهٍ ثالثٍ: أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (١٥٢) رقم (١١٥)، من طريق محمد بن مصفى عنه عن صفوان بن عمرو عن عبدالرحمٰن بن جبير بن نفير عن أبيه عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه به مرفوعاً.
وإسناده ضعيف:
محمد بن مصفًّى له مناكير وأخطاء، ويُسَوِّي. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٠٦/٩).

ولم ينفرد به بَقِيَّةُ؛ فقد تابعَه أبو حَيْوَةَ شُرَيحُ بنُ يزيدَ[١] ومحمدُ بن حربٍ[٢] كما عندَ العسكريِّ[٣]، ويحيى البابْلُتِّيُّ[٤] كما عند القضاعيِّ في «مسنَدِهِ»[٥]، وعِصَامُ بنُ خالدٍ[٦] ومحمدُ بنُ مصعبٍ[٧] كما عند أحمدَ في «مُسنَدِهِ»[٨].

---

(١) تقدمت ترجمته عند تخريج الحديث رقم (٣٩).

(٢) الخَولانيُّ الحمصيُّ، الأَبرَشُ، ثقةٌ، من التاسعة، مات سنةَ أربعٍ وتسعينَ. ع. «التقريب» (٤٧٣).

(٣) أخرجه من طريقه أبو هلال في «جمهرة الأمثال» (٣٥٦/١).

(٤) يحيى بنُ عبدِاللهِ بنِ الضَّحَّاكِ البابْلُتِّيُّ ـ بموحَّدَتَينِ، ولامٍ مضمومَةٍ، ومثنَّاةٍ ثقيلةٍ ـ، أبو سعيدٍ الحرَّانيُّ، ابنُ امرأةِ الأوزاعيِّ، ضعيفٌ، من التاسعةِ، مات سنةَ ثمانيَ عشرةَ وهو ابنُ سبعينَ. خت س. «التقريب» (٥٩٣).

(٥) «مسند الشهاب» (١٥٧/١) رقم (٢١٩).

ورواه من طريق يحيى البابلتي أيضاً: الطبراني في «الأوسط» (٣٣٤/٤) رقم (٤٣٥٩)، و«الشاميين» (٣٤٠/٢) رقم (١٤٥٤).

(٦) الحضرميُّ، أبو إسحاقَ الحمصيُّ، صدوقٌ، من التاسعةِ، مات سنةَ أربعَ عشرةَ على الصحيح. خ. «التقريب» (٣٩٠).

(٧) ابنُ صدقةَ القَرْقَسانيُّ ـ بقافَينِ ومهمَلَةٍ ـ، صدوقٌ كثيرُ الغَلَطِ، من صغارِ التاسعةِ، مات سنةَ ثمانٍ ومائتينِ. ت ق. «التقريب» (٥٠٧).

(٨) «المسند» (٢٤/٣٦) رقم (٢١٦٩٤)، من طريق عصام بن خالد.

و(٥٣٣/٤٥) رقم (٢٧٥٤٨)، من طريق محمد بن مصعب.

• وأخرجه من طريق عصام بن خالد أيضاً: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١٠٧/٢)، والدولابي في «الكنى» (٣٠٩/١) رقم (٥٤٦).

• وأخرجه من طريق محمد بن مصعب: ابن أبي شيبة في «مسنده» (٥٧/١) رقم (٤٩)، والبزار (٦٢/١٠) رقم (٤١٢٥)، والطبراني في «الشاميين» (٣٤٠/٢) رقم (١٤٥٤)، وابن عدي في «الكامل» (٣٩/٢).

• وجاء على هذا الوجه أيضاً من طريقٍ آخرَ عن ابنِ أبي مريمَ مرفوعاً:

أخرجه عبد بن حميد، كما في «المنتخب من المسند» (٩٩) رقم (٢٠٥)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٨٧/٢)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٣/٢) رقم (٤٠٧)، وهو أيضاً عند الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٧٧/١، ٤٥٩، ٥٥٠) رقم (١٠٥، ٦٦٢، ٧٨٧)؛ كلهم من طريق عبدالله بن المبارك عن ابن أبي مريم به. =

وابنُ أبي مريمَ ضعيفٌ[(١)]، لا سِيَّما وقد رواه أحمدُ[(٢)] عن أبي اليَمانِ[(٣)] عن ابن أبي مريمَ، فوقَفَهُ[(٤)]، والأولُ أكثَرُ.

= وخالف الجماعةَ الوليدُ بن مسلم؛ فرواه عن ابن أبي مريم عن بلالٍ بلا واسطة، وأسقط خالد بن محمد الثقفي. أخرج حديثه البخاري معلقاً في «التاريخ الكبير» (١٠٧/٢).

(١) ضعَّفَهُ ابنُ سعدٍ وأبو حاتم والنسائيُّ، وقال الجوزجانيُّ: «ليس بالقويِّ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان رديءَ الحفْظِ، يحدِّث بالشيء ويهمُ فيه، لم يفحُش ذلك منه حتى استحقَّ التركَ، ولا سلكَ سَنَنِ الثقاتِ حتى صارَ يحتَجُّ به، فهو عندي ساقطُ الاحتجاجِ به إذا انفردَ»، وقال ابن عدي: «وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولكن يكتب حديثه».
وقال ابنُ معين: «ليس حديثه بشيءٍ»، وضعَّفه أحمد وقال مرَّةً: «ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «منكَرُ الحديثِ»، وتركه الدارقطني، وقال الذهبي: «ضعَّفوه».
انظر: «الطبقات الكبرى» (٤٦٧/٧)، «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩/٢)، «أحوال الرجال» (١٧٢)، «تاريخ الدوري» (٤٣٧/٤)، «الضعفاء» للنسائي (٢٥٥)، «سؤالات الآجري» (٢٣٣/٢)، «الجرح والتعديل» (٤٠٤/٢)، «المجروحين» (٥٠٠/٢)، «الكامل» (٤٠/٢)، «سؤالات البرقاني» (٧٦)، «الكاشف» (٤١١/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٦/١٢).

(٢) «المسند» (٢٤/٣٦) رقم (٢١٦٩٤).

(٣) الحَكَمُ بنُ نافع البَهْرانيُّ ـ بفتح الموحَّدةِ ـ، أبو اليَمانِ الحمصيُّ، مشهورٌ بكنيتِه، ثقةٌ ثبتٌ، من العاشرةِ، مات سنةَ اثنتينِ وعشرينَ. ع. «التقريب» (١٧٦).

(٤) وكلا الطريقين المرفوعِ والموقوفِ ضعيفٌ لحال ابن أبي مريم.
● لكن جاء موقوفاً من طريق آخر صحيحٍ عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه رضي الله عنه:
أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٤٠٥/٢) رقم (١٢٤٧)، من طريق بكر بن محمد بن فرقد.
والبيهقي في «الشعب» (١٤/٢) رقم (٤٠٨)، من طريق الحسن بن مكرَّم البزار.
كلاهما عن يزيدَ بن هارون عن حَريزِ بن عثمانَ عن بلالِ بنِ أبي الدَّرداءِ عن أبيه به موقوفاً.
وسنده حسن:
الحسن بن مكرم البزار وثقه الخطيب والذهبي. انظر: «تاريخ بغداد» (٤٣٢/٧)، و«السير» (١٩٢/١٣).
وبكر بن محمد بن فرقد: ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥٠/٨)، وقال الدارقطني: «لم يكن بالقوي». انظر: «تاريخ بغداد» (٩٤/٧). =

وقد بالغَ الصَّغَانيُّ فحكم عليه بالوضعِ[١]، ولذا تَعَقَّبَهُ العراقيُّ، وقال: إنَّ «ابنَ أبي مريمَ لم يتَّهِمهُ أحدٌ بكَذِبٍ، إنما سُرِقَ له حُلِيٌّ فأُنكِرَ عقلُه[٢]، وقد ضعَّفَه غيرُ واحدٍ، ويكفينا سكوتُ أبي داودَ عليهِ، فليس بموضوعٍ، بل ولا شديدِ الضَّعفِ، فهو حسنٌ[٣]»[٤]. انتهى.

وفي البابِ ـ مما لم يثبُتْ ـ عن معاويةَ[٥]

= ويزيد بن هارون وحريز بن عثمان ثقتان ثبتان من رجال البخاري.

• وروي موقوفاً من وجهٍ آخر عن بلالٍ؛ فيه ضعفٌ لكنه صالح للاعتبار:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٠٧/٢)، وأبو داود في «الزهد» (١٩٧) رقم (٢١٧)؛ كلاهما من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبي أيوب عن حُمَيدِ بن مسلم عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه به موقوفاً.

وفيه حميد بن مسلم: ترجم له البخاري في «التاريخ» (٣٥٨/٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح» (٢٢٩/٣) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٩٠/٦).

ورجح الموقوفَ الزركشيُّ، ثم السيوطيُّ. انظر: «التذكرة» (٧٣)، و«الدرر المنتثرة» (١٠٦).

(١) «الدرُّ الملتقط» (٢٢) رقم (١٢).

(٢) ذكر ذلك أبو داود. انظر: «سؤالات الآجري» (٢٣٤/٢).

(٣) مسألة سكوت أبي داود في «سننه» على الحديث مسألةٌ مشهورةٌ في الاصطلاح، أفاض أهلُ العلم الكلامَ فيها، ويظهر جليّاً من كلام العراقي هنا أنه يرى أن ما سكت عليه أبو داود لا ينزل عن رتبة الحسن، وقد صرح بذلك في «التقييد والإيضاح» (٥٤).

والتحقيق أن ما يسكت عليه أبو داود لا يكون دائماً من قبيل الحسن، بل فيه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يُجمَع على تركه غالباً، كما حرَّره الحافظ في «النكت» (٤٣٥/١).

وانظر المسألة أيضاً في: «علوم الحديث» لابن الصلاح (٣٦)، «فتح المغيث» (٨٨/١ ـ ٩٣)، «تدريب الراوي» (١٦٧/١)، و«توضيح الأفكار» (١٧٨/١ ـ ١٩٤).

(٤) ذكر هذا في رسالة له في الرد على الصغاني في إيراده بعض أحاديث «الشهاب» في «الدرِّ الملتَقَطِ» وحكم عليها بالوضع، وهي مطبوعة بذيل «مسند الشهاب» (٣٦٢/٢).

(٥) أشار إلى حديثه ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (١٢٣٧/٣) رقم (٢٦٥٣)، وهو من طريق عبدالخالق بن زيد بن واقد عن أبيه عن بُسرِ بن عبيدالله (في المطبوع: بشر بن عبيد، وهو خطأ) عن معاوية ﷺ، بمثل لفظ حديث أبي الدرداء. =

قال العسكريُّ: «أراد النبيُّ ﷺ أنَّ مِنَ الحبِّ ما يُعمِيك عن طُرُقِ الرَّشادِ ويُصِمُّكَ عن استماعِ الحقِّ، وأنَّ الرَّجُلَ إذا غَلَبَ الحبُّ على قلبِه ولم يكُنْ له راعٍ مِن عقلٍ أو دِينٍ؛ أصَمَّهُ حُبُّهُ عن العَدلِ وأعماهُ عنِ الرَّشَدِ.

ولذا قال بعضُ الشُّعراءِ:

وعَينُ أخي الرِّضا عن ذاك تَعمى[1]

وقال آخرُ[2]:

= وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
عبدالخالق بن زيد، قال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة».
انظر: «التاريخ الكبير» (١٢٥/٦)، «الضعفاء» للنسائي (٢١٢)، و«اللسان» (٧٨/٥).
• وفي الباب أيضاً عن أبي برزة الأسلمي، وعبدالله بن أُنيسٍ رضي الله عنهما:
أما **حديث أبي بَرزَةَ**: فأخرجه الخرائطيُّ في «اعتلال القلوب» (١٨١/١) رقم (٣٦٩)، و(٣٩٠/٢) رقم (٨٢٠)؛ من طريق عبادِ بن الوليدِ الغُبَريِّ عن يحيى بنِ حمادٍ عن جعفرِ بن حيَّانَ عن أبي الحكمِ عن أبي بَرزَةَ الأسلميِّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**حبُّكَ الشيءَ يُعمي ويُصِمُّ**».
وفي إسناده ضعفٌ:
أبو الحكم الراوي عن أبي برزة هو علي بن الحكم البُناني؛ إذ له روايةٌ عن أبي برزة أيضاً في «مسند أحمد» وغيره فيها التصريح باسمه، ونصَّ الحافظ على اسمه في «التعجيل» (٤٣٩/٢).
وعلي بن الحكم لم يسمع من أبي برزة، نصَّ على أن روايته عن أبي برزة مرسلةٌ البيهقي في «الزهد الكبير» (١٦٥) رقم (٣٧٢).
أما رجال سنده فثقاتٌ رجالُ البخاريِّ، ما خلا عبادَ بن الوليد الغُبَريَّ، وهو صدوق.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٩٤/٥).
وحديث أبي برزة هذا هو أمثل الطرق المرفوعة لهذا المتن. والله أعلم.
وأما **حديث عبدالله بن أنيس**: فأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٣١٦/١٣)، وقال: «هذا حديثٌ منكرٌ بهذا الإسناد، وفيه غيرُ واحدٍ من المجاهيلِ».

(١) هو عجُزُ بيتٍ للمسيِّبِ بنِ عَلَسٍ، وهو خال الأعشى ميمون الشاعر المشهور، عزاه له ابن قتيبةَ في «عيون الأخبارِ» (١١/٣)، وصدرُه: «وعينُ السُّخْطِ تُبصِرُ كلَّ عَيبٍ».
وعزاه الجاحظ في «الحيوان» (٤٨٨/٣)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٠٢/١٤)، لأبي همام روح بن عبدالأعلى المؤدِّب البصري.

(٢) وهو عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب. =

وعينُ الرِّضا عن كلِّ عيبٍ كَلِيلةٌ ولكنَّ عينَ السُّخْطِ تُبدِي المساوِيَا».

وعن ثَعلَبٍ[(١)] قال: «تَعمى العَينُ عن النظَرِ إلى مَساوِيهِ، وتَصَمُّ الأذنُ عن استماعِ العَذْلِ فيه. وأنشأَ يقولُ:

وكذَّبتُ طَرْفي فيكَ والطَّرْفُ صادقٌ وأسمعتُ أذْني فيكَ ما ليسَ تَسمعُ»[(٢)]

وقيلَ: تَعمى وتَصَمُّ عن الآخِرَةِ[(٣)]

وفائدتُه: النهيُّ عن حُبِّ ما لا يَنبِغي الإغراقُ في حُبِّهِ[(٤)]

٣٩٠ حديث: «الحبَّةُ السَّوداءُ شفاءٌ من كلِّ داءٍ، إلا السَّامَ».

البخاريُّ[(٥)]، من حديثِ عُقَيلٍ عن ابنِ شهابٍ: حدَّثني أبو سلمةَ وسعيدُ بنُ المسَيِّبِ: أنَّ أبا هريرةَ أخبرهما: أنه سمعَ [ق٨٢/أ] رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ، وذكرَهُ[(٦)]

قال ابنُ شهابٍ: «الحبَّةُ السَّوداءُ: الشُّونِيْزُ[(٧)]، والسَّامُ: الموتُ».

= عزاه له الجاحظ في «الحيوان» (٣/٤٨٨)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٣/١١)، والأصفهاني في «الأغاني» (١٢/٢٥٠).

(١) أبو العباس أحمدُ بنُ يحيى بنُ زيدِ بن سيارٍ النَّحْوي الشيباني مولاهُم، البغداديُّ، إمام الكوفيين في النحو واللغة. أخذ عن ابن الأعرابي والزبير بن بكار، وعنه نفطويه وابن الأنباري وجماعة. قال المبرَّد: «أعلمُ الكوفيينَ ثعلبُ». توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين.
انظر: «تاريخ بغداد» (٥/٢٠٤)، «الأنساب» (٥/٤٦٧)، «معجم الأدباء» (٢/٥٣٦)، «وفيات الأعيان» (١/١٠٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/٥)، و«بغية الوعاة» (١/٣٩٦).

(٢) «تاريخ بغداد» (٣/١١٧).

(٣) هذا القولان وقول ثعلب منقولان من «التذكرة» (٧٣)، وقبله من «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (٨/٣١).

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

(٥) «الصحيح» (الطِّب، باب الحبة السوداء) رقم (٥٦٨٨).

(٦) وأخرجه من هذا الطريق أيضاً: مسلم (الطب، باب التداوي بالحبة السوداء) رقم (٢٢١٥)، لكنه أدرج تفسير ابن شهاب في الحديث.

(٧) بضمِّ المعجَمَةِ، وسكونِ الواوِ، وكسرِ النونِ، وسكون التحتانيَّةِ، بعدها زايٌ.
قال الحافظ: «والحبةُ السوداءُ أشهرُ عندَ أهلِ هذا العصرِ من الشُّونِيزِ بكثيرٍ، وتفسيرُها =

ومن حديثِ خالدِ بنِ سعدٍ[١] قال: خَرجنا ومعنا غالِبُ بنُ أَبْجَرَ[٢]، فمَرِضَ في الطريقِ، فقَدِمنا المدينةَ وهو مريضٌ، فعادَهُ ابنُ أبي عَتِيقٍ[٣]، فقال لنا: عَلَيكُم بهذه الحبَّةَ السَّوداءِ، فخُذُوا منها خَمساً أو سبعاً، فاسحَقُوها، ثم اقطُرُوها في أنفِهِ بِقَطَراتِ زَيتٍ في هذا الجانِبِ وفي هذا الجانبِ، فإن عائشةَ حدَّثتني أنها سمعت النبيَّ ﷺ يقولُ: «**إنَّ هذه الحبَّةَ**»، وذكرَهُ بلفظِ: «**إلا مِنَ السَّامِ**»، قلتُ: وما السَّامُ؟، قال: «**الموتُ**»[٤].

٣٩١ **حديث: «الحبيبُ لا يُعَذِّبُ حَبِيبَهُ».**

ما عَلِمتُه في المرفوعِ[٥]، ولكنْ قد يُشيرُ إليه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ

= بالشُّونيزِ هو الأكثرُ الأشهرُ». «فتح الباري» (١٠/١٤٥).
وأصل هذه الكلمة فارسيٌّ. انظر: «لسان العرب» (٥/٣٦٢).

(١) الكوفي، ثقةٌ، من الثانيةِ. خ س ق. «التقريب» (١٨٨).

(٢) غالبُ بنُ أَبْجَرَ ـ بموحَّدَةٍ وجيم، وزنَ «أحمد» ـ، ويقالُ: ابنُ ذِيخ ـ بكسرِ الذَّالِ المعجَمَةِ، بعدها تحتانيَّةٌ، ثم معجَمَةٌ ـ، المزنيُّ، صحابيٌّ له حديثٌ، نزلَ الكوفةَ. انظر: «الإصابة» (٥/٣١٤)، و«التقريب» (٤٤٢).

(٣) عبدُاللهِ بنُ محمدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقُ، أبو بكرٍ، المعروفُ بـ«ابنِ أبي عَتِيقٍ»، صدوقٌ فيهِ مُزاحٌ، من الثالثةِ. خ م س ق. «التقريب» (٣٢١).

(٤) «صحيح البخاري» (الطِّب، باب الحبة السوداء) رقم (٥٦٨٧).

(٥) ذكر النجم الغزِّي حديثاً في معناه، وهو: «**لا يلقي الله حبيبه في النار**». «إتقان ما يحسن» (١٧١).
وهذا الحديث أخرجه أحمد في «مسنده» (١٩/٧٥) رقم (١٢٠١٨)، وابن أبي الدنيا في «الأولياء» (٢١) رقم (٤١)، والبزار (١٣/١٦١) رقم (٦٥٧٩)، وأبو يعلى (٦/٣٩٧، ٣٩٨) رقم (٣٧٤٧، ٣٧٤٨، ٣٧٤٩)، والحاكم في «المستدرك» (الإيمان) (١/١٢٦) رقم (١٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (٩/٣٣٧) رقم (٦٧٣١)؛ كلهم من طرقٍ عن حميد عن أنس قال: مرَّ النبيُّ ﷺ في نفرٍ من أصحابِه وصبيٌّ في الطريقِ، فلما رأت أمُّه القومَ خَشِيَت على ولدِها أن يُوطَأَ، فأقبلَت تسعى وتقولُ: ابني ابني، وسَعَت فأخذته، فقال القوم: يا رسولَ اللهِ، ما كانت هذه لِتُلقِيَ ابنَها في النارِ، قال: فخَفَّضَهمُ النبيُّ ﷺ، فقال: «**ولا الله ﷻ، لا يُلقِي حبيبَه في النارِ**». واللفظ لأحمد.
وإسناده صحيحٌ على شرط الشيخين، ولا تضرُّ ههنا عنعنة حميد الطويل عن أنس؛ فإنه وإن وصف بالتدليس عنه إلا أن الأحاديث التي دلَّسها عن أنسٍ إنما سمعها من ثابتٍ البُنانيِّ، قال شعبة: «لم يسمع حُمَيدٌ من أنسٍ إلا أربعةً وعشرينَ حديثاً، والباقي =

﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ قُلۡ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمۖ﴾ [المائدة: ١٨][(١)].

٣٩٢ حديث: «حبُّ الدُّنيا رأسُ كلِّ خَطِيئَةٍ».

البيهقيُّ في «الحادي والسَّبعينَ» من «الشُّعَبِ»[(٢)]، بإسنادٍ حسنٍ[(٣)] إلى الحسنِ البصريِّ رفعَهُ مرسَلاً.

= سمعها أو أثبَتَهُ فيها ثابتٌ». «تاريخ الدوري» (٣١٨/٤).
ولذا قال العلائيُّ: «فعلى تقديرِ أن تكون مراسيلَ، فقد تبيَّنَ الواسطةُ فيها، وهو ثقةٌ محتجٌّ به». «جامع التحصيل» (١٦٨).

(١) سأل أبو بكرُ الشِّبْليُّ ابنَ مجاهدٍ: أينَ في القرآنِ «الحبيبُ لا يعذِّبُ حبيبَهُ»؟، فسكت ابنُ مجاهدٍ، فقال الشِّبْليُّ: قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ قُلۡ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمۖ﴾، فقال ابنُ مجاهدٍ: كأنني ما سمعتُها قَطُّ.
انظر: «تاريخ بغداد» (٣٩٢/١٤)، و«تاريخ دمشق» (٥٩/٦٦).
وانظر أيضاً: تفسير الطبري (١٥٢/١٠)، و«الكشف والبيان» (٤٠/٤).

(٢) «شعب الإيمان» (١٠٢/١٣) رقم (١٠٠١٩) من طريق ابن أبي الدنيا، وهو في «ذم الدنيا» (١٦) رقم (٩)؛ من طريق سُرَيجِ بنِ يونسَ عن عبَّادِ بنِ العوَّامِ عن هشامٍ أو عوفٍ عن الحسنِ به مرفوعاً مرسلاً.
وإسناده صحيح رجاله رجال البخاري.
وقد يتوهم وجود علة في السند لحال الراوي عن الحسن البصري؛ وبيان ذلك أن الراوي عنه إما أن يكون عوفاً، وهو ابن أبي جميلة الأعرابي، وروايته عن الحسن صحيحة.
وإما أن يكون هشاماً، وهو ابن حسان القردوسي، وفي روايته عن الحسن البصري كلام، قال ابن المديني: «وحديثهُ (يعني هشاماً) عن الحسنِ عامَّتُها تدورُ على حَوشبٍ». «الجرح والتعديل» (٥٥/٩).
وقال أبو داودَ: «إنما تكلَّموا في حديثه عن الحسنِ وعطاءَ لأنه كان يُرسِلُ، وكانوا يرون أنه أخذ كُتُبَ حَوشَبٍ». «سؤالات الآجري» (٣٩٢/١) رقم (٧٥٤).
والحاصل: أنَّ الكلام في رواية هشام بن حسان عن الحسن راجع إلى أنه كان يرسلُ عنه، وغاية ما في ذلك أن يكون بينه وبين الحسن واسطة، والواسطة هنا معروفة، وهو حوشب بن مسلم الثقفي، وهو من كبار أصحاب الحسن، فيبقى مدار السند على ثقة.
وقد احتج برواية هشام بن حسان عن الحسن الشيخان في «صحيحيهما». والله أعلم.

(٣) حسن إسناده الحافظ كما ذكر السيوطي في «الدرر المنتثرة» (١٠٥).

وأورده الديلميُّ في «الفردوسِ»[١] ـ وتبعَهُ وَلَدُه[٢] ـ بلا إسنادٍ عن عليٍّ رفعَهُ به.

وهو عند البيهقيِّ أيضاً في «الزُّهدِ»[٣] وأبي نعيمٍ في «ترجمة الثوريِّ» من «الحليةِ»[٤]، من قولِ عيسى بنِ مريمَ عليه السلام[٥].

وعندَ ابنِ أبي الدُّنيا في «مكائِدِ الشيطانِ»[٦] له، من قولِ مالكِ بنِ دينارٍ[٧].

---

(١) لم أقف عليه في مطبوع «الفردوس». (٢) «مسند الفردوس (س)» [ق٨٤/ أ].

(٣) «الزهد الكبير» (١٣٤) رقم (٢٤٨) من طريق ابن أبي الدنيا، وهو في «الزهد» (٤٣) رقم (٥١)، من طريق إسحاق بن إبراهيم عن أبي داود الحَفَريِّ عن الثوريِّ قال: «كان عيسى عليه السلام يقول: حبُّ الدنيا أصلُ كلِّ خطيئةٍ».
وإسناده صحيح؛ رجاله رجال الصحيحين، إلا الحفَريَّ فمن رجال مسلم.

(٤) «حلية الأولياء» (٦/٣٨٨)، من طريق محمود بن أحمد بن الفرج عن إسماعيل بن عمرو البجلي عن سفيان الثوري به.
وإسناده ضعيف:
إسماعيل بن عمرو البجلي: ضعفه أبو حاتم وابن عدي وغيرهما.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/١٩٠)، «الكامل» (١/٣٢٣)، و«لسان الميزان» (٢/١٥٥).

(٥) وأخرجه أحمد في «الزهد» (٩٢)، من طريق أبي داود الحفري عن الثوري به.
والخطيب في «المهروانيات» (١٤٠) رقم (٧٣)، من طريق إسماعيل البجلي عن الثوري.
• وجاء أنه من قول عيسى عليه السلام عن جماعة من السلف أيضاً، منهم:
١ ـ وهيب بن الورد: وحديثه عند ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٢٦) رقم (٣٣)، وغيره.
٢ ـ جعفر بن جرفاس: وحديثه عند أحمد في «الزهد» (٩٢).
٣ ـ بشر بن الحارث: وحديثه عند البيهقي في «الزهد الكبير» (١٣٤) رقم (٢٤٧).
وانظر أيضاً: «تاريخ دمشق» (٤٧/٤٢٨، ٤٢٩).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع منه.

(٧) وأخرجه أيضاً في «ذم الدنيا» (١٧٠) رقم (٤١٦)، و«الزهد» (٢١٢) رقم (٥٦٣)؛ من طريق محمدِ بن إدريسَ أبي حاتم الرازي عن هُرَيْمِ بنِ عثمانَ عن سلّامِ بنِ مسكينٍ عن مالكٍ به.
وإسناده حسن:
=

وعند ابنِ يونسَ في «ترجمة سعدِ بنِ مسعودٍ التُّجِيبِيِّ»[١] من «تاريخِ مِصرَ»[٢] له، من قولِ سعدٍ هذا.

وجزمَ ابنُ تَيمِيَّةَ[٣] بأنه من قولِ جُندُبٍ البَجَلِيِّ ﷺ.

وبالأوَّلِ يُرَدُّ عليهِ وعلى غيرِه مِمَّن صرَّحَ بالحكمِ عليه بالوضعِ[٤]؛ لقول

= سلّام بن مسكين ثقة من رجال الشيخين.
وهُرَيمُ بن عثمان: قال أبو حاتم: «صدوق». «الجرح والتعديل» (١١٨/٩).

(١) أبو مسعود سعدُ بنُ مسعودٍ التُّجِيبيُّ الكِنْديُّ المصري. سكنَ حمصَ. روى عن عبدِالله بنِ عمروٍ وعبدِالرحمٰنِ بنِ حَيْوِيلَ. وروى عنه يزيدُ بنُ أبي حبيبٍ وعبدالرحمٰن بن زياد الإفريقي. أرسله عمرُ بنُ عبدِالعزيزِ إلى أهلَ أفريقيَّةَ يفقههم. وتوفي في خلافة هشام بن عبدالملك.
انظر: «التاريخ الكبير» (٦٤/٤)، «الجرح والتعديل» (٩٤/٤)، «الثقات» (٢٩٧/٤)، «الإكمال» (٩٧/٤)، و«تاريخ دمشق» (٤٠٠/٢٠).

(٢) أخرجه من طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠٢/٢٠)؛ من طريق القاسمِ بنِ عبيدِالله بنِ سعيدِ بنِ كثيرِ بنِ عُفَيرٍ عن ابنِ لَهِيعةَ عن عقبةَ بنِ مسلم عن سعدِ بنِ مسعودٍ قال: «حبُّ الدنيا رأسُ الخطايا». وإسناده ضعيفٌ لحال ابن لهيعة.

(٣) «أحاديث القصَّاص» (٥٨) رقم (٧)، فقال: «هذا معروفٌ عن جندُبِ بنِ عبدِالله البَجَليِّ، وأما عن النبيِّ ﷺ فليسَ له إسنادٌ معروفٌ».
وسئل عن معناه، فقال: «ليس هذا محفوظاً عن النبيِّ ﷺ، ولكن هو معروفٌ عن جندبِ بنِ عبدِالله البجليِّ من الصحابةِ، ويُذكَرُ عن المسيحِ بنِ مريمَ عليه السلام». «الفتاوى» (١٠٨/١١).

(٤) كالصغاني في «الموضوعات» (٣٧) رقم (٣٥).
ونقل المناوي عن البيهقي أنه قال: «ولا أصلَ له من حديثِ النبيِّ ﷺ»، وذكر أيضاً أنَّ ابنَ الجوزيِّ عدَّ الحديث في «الموضوعات»، ولم أقف عليه في كتاب ابن الجوزي.
انظر: «فيض القدير» (٤٨٧/٣).
وقال العراقي: «ثم الواضعونَ منهم من يضعُ كلاماً من عندِ نفسِه ويرويه إلى النبيِّ ﷺ، ومنهم من يأخذ كلامَ بعضِ الحكماءِ أو بعضِ الزُّهَّادِ أو الإسرائيليَّاتِ فيجعلُه حديثاً؛ نحو حديثِ: «حبُّ الدنيا رأسُ كلِّ خطيئةٍ»؛ فإنه إما من كلامِ مالكِ بنِ دينارٍ... وإما هو مرويٌّ من كلامِ عيسى بنِ مريمَ عليه السلام... ولا أصلَ له من حديثِ النبيِّ ﷺ إلا من مراسيلِ الحسنِ البصريِّ... ومراسيلُ الحسنِ عندَهم شِبهُ الرِّيحِ». «شرح التبصرة التذكرة» (٢٧٤/١).

ابنِ[١] المدينيِّ: «مرسَلاتُ الحسنِ إذا رواها عنه الثقاتُ صِحاحٌ، ما أقلَّ ما يَسقُطُ منها»[٢]، وقال أبو زرعةَ: «كلُّ شيءٍ يقولُ الحسنُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ، وجدتُ له أصلاً ثابتاً، ما خلا أربعةَ أحاديثَ»[٣]، ولَيتَهُ ذكرَها، وقال الدارقطنيُّ: «في مراسِيلِه ضَعفٌ»[٤].

وللدَّيلَميِّ[٥] عن أبي هريرةَ رفعَهُ: **«أعظمُ الآفاتِ تُصيبُ أمَّتي حُبُّهمُ الدُّنيا، وجَمعُهُمُ الدَّنانيرَ والدَّراهِمَ، لا خيرَ في كثيرٍ مِمَّن جَمَعها إلا مَن**

---

(١) ساقطة من الأصل و«ز»، والمثبت من «م» و«د».

(٢) نقل قوله المزي في «تهذيب الكمال» (١٢٤/٦).

(٣) نقل قوله ابن عدي في «الكامل» (١٣٢/١).
وقال يحيى القطان: «ما قال الحسنُ في حديثِه: «قال رسولُ اللهِ ﷺ» إلا وجدَنا له أصلاً، إلا حديثاً أو حديثين». «علل الترمذي الصغير في آخر الجامع» (٢٤٨/٦).
وقال ابن معين: «مرسلات الحسن ليس بها بأس». «تاريخ الدوري» (٢٥٨/٤).

(٤) نقل قوله الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢٣٥/٢).
• وذهب جمعٌ من أهل الحديث إلى تضعيف مراسيله، وعدَّها من أوهى المراسيل:
قال عاصمٌ الأحولُ: قال لي ابنُ سِيرينَ: «لا تحدِّثني عن أبي العاليةِ والحسنِ؛ فإنهما كانا لا يُبالِيانِ عمَّن أخذا». «تاريخ دمشق» (١٨٧/١٨).
وقال أحمدُ: «ليس في المرسلاتِ شيءٌ أضعفَ من مرسلاتِ الحسنِ وعطاءَ بنِ أبي رباحٍ؛ فإنهما يأخذان عن كلِّ أحدٍ». «الكفاية» (٣٨٦).
وقال الذَّهبيُّ: «ومن أوهى المراسيلِ عندَهم مراسيلُ الحسنِ». «الموقظة» (٤٠).
وانظر: «شرح علل الترمذي» (٢٨٥/١ ـ ٢٩٠).
وعلى أيِّ حالٍ، فكون الحديث ثبت عن الحسنِ مرسلاً يدفع عنه الوضعَ. والله أعلم.

(٥) «الفردوس» (١٧١/١) رقم (٦٤١)، بلفظ: **«إنَّ الله ﷻ جعلَ لكلِّ شيءٍ آفةً تُفسِدُهُ، وأعظمُ الآفاتِ آفةٌ تصيب أمتي...»**.
وأسنده ولده ـ كما في «زهر الفردوس (س)» [ق١١٣/ب] ـ لكن من حديث أنس رضي الله عنه؛ من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنسٍ رضي الله عنه به.
وإسناده ضعيف:
أبو جعفر الرازي ـ عيسى بن ماهان ـ سيء الحفظ، وفي روايته عن الربيع بن أنس خاصَّةً اضطرابٌ كثيرٌ.
قال ابن حبان في «ترجمة الربيع»: «والناسُ يتَّقونَ حديثَه (كذا) ما كان من روايةِ أبي جعفرٍ عنه؛ لأنَّ فيها اضطراباً كثيراً». «الثقات» (٢٢٨/٤).

سلَّطَهُ اللهُ على هَلَكَتِها في الحقِّ»[١].

٣٩٣ حديث: «حِبُّوا العربَ».

في «أحِبُّوا العربَ»[٢].

٣٩٤ حديث: «حُبُّ الوطَنِ من الإيمانِ».

لم أقف عليهِ[٣]، ومعناهُ صحيحٌ[٤].

---

(١) أخرجه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٠٥/٥)، من طريق عصام بن يوسف عن عبدالواحدِ بنِ زيادٍ عن أبي مالكٍ الأشجعيِّ عن أبي حازمٍ عن أبي هريرة ﷺ به.
وإسناده ضعيف:
فيه عصام بن يوسف البلخي: ضعفه ابن سعد، وقال ابن عدي: «روى عن الثوري وغيره أحاديث لا يتابع عليها»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ».
انظر: «الثقات» (٥٢١/٨)، «الكامل» (٣٧١/٥)، و«اللسان» (٤٣٦/٥).
وفي إسناده أيضاً غير واحدٍ لم أظفر له بترجمة.

(٢) تقدم برقم (٣٢).

(٣) وحكم عليه الصغاني بالوضع. «الموضوعات» (٥٣) رقم (٨١).
وقال القاري: «لا أصل له عند الحفاظ». «المصنوع» (٩١) رقم (١٠٦).

(٤) قال عليٌّ القارِي: «قال المنوفيُّ: ما ادَّعاهُ من صِحَّةِ معناه عجيبٌ؛ إذ لا ملازمةَ بينَ حبِّ الوطنِ وبينَ الإيمانِ، ويردُّه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾؛ فإنه دلَّ على حبِّهم وطنَهم مع عدمِ تلبُّسِهم بالإيمانِ؛ إذ ضميرُ «عليهم» للمنافقينَ.
وتعقَّبَه بعضُهم بأنه لَيسَ في كلامِهِ أنه لا يحبُّ الوطنَ إلا مؤمنٌ، وإنما فيه أن حبَّ الوطنِ لا ينافي الإيمانَ. انتهى.
ولا يخفى أنَّ معنى الحديث: حبُّ الوطنِ من علامةِ الإيمانِ، وهي لا تكونُ إلا إذا كان الحبُّ مختصّاً بالمؤمنِ، فإذا وُجِدَ فيه وفي غيرِه لا يصلُحُ أن يكونَ علامةَ قَبُولِهِ...
ثم الأظهرُ في معنى الحديثِ إن صحَّ مبناهُ أن يُحمَلَ على أنَّ المرادَ بالوطنِ الجنةُ، فإنها المسكنُ الأولُ لأبينا آدمَ... أو المرادُ به الوطنُ المتعارَفُ، لكنْ بشرطِ أن يكونَ سببُ حبِّه صلةَ أرحامِه وإحسانَه إلى أهلِ بلدِهِ من فقرائِه وأيتامِه...».
«الأسرار المرفوعة» (١٨٠ ـ ١٨٢) بتصرُّف.
وقال الألباني: «ومعناهُ غيرُ مستقيم؛ إذ إنَّ حبَّ الوطنِ كحبِّ النفسِ والمالِ ونحوِه، كلُّ ذلك غريزيٌّ في الإنسانِ لا يُمدَحُ بحبِّه ولا هو من لوازمِ الإيمانِ، ألا ترى أنَّ الناسَ كلَّهم مشترِكونَ في هذا الحبِّ، لا فرقَ في ذلك بينَ مؤمنِهم وكافرِهم».
«السلسلة الضعيفة» (١١٠/١).

وفي ثالثِ «المجالَسَةِ»[1] للدِّينَوَرِيِّ من طريقِ الأصمَعِيِّ: «سمعتُ أعرابيّاً يقولُ: إذا أردتَ أن تعرفَ الرجلَ؛ فانظرْ كيفَ تَحَنُّنُهُ إلى أوطانِهِ، وتَشَوُّقُه إلى إِخوانِه، وبكاؤُه على ما مضى من زمانِهِ».

ومن طريقِ الأصمَعِيِّ أيضاً قال: «قال الهندُ: ثلاثُ خصالٍ[2] في ثلاثةِ أصنافٍ من الحيَوانِ: الإبلِ تَحِنُّ إلى أَعطانِها[3]، وإن كان عهدُها بها بعيداً، والطَّيرُ إلى وَكْرِه، وإن كان [ق٨٢/ب] موضِعُه مُجدِباً، والإنسانُ إلى وطنِه، وإن كان غيرُه أكثرَ له نفعاً»[4].

ولما اشتاقَ النبيُّ ﷺ إلى مكةَ، مَحَلِّ مولِدِه ومَنشَئِهِ؛ أنزل اللهُ تعالى عليه قولَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]؛ إلى مَكَّةَ[5].

---

(١) «المجالسة» (٢/٢٠٨) رقم (٣٣٢)، من طريق أحمد بن داود الدينوري عن زكريَّا بن يحيى عن الأصمعيِّ به.
وسنده صحيح:
أحمد بن داود الدينوري: وثقه الذهبي. «تاريخ الإسلام» (٢١/٥٧).
وزكريا بن يحيى: هو ابن خلاد الساجي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٢٥٥)، وقال: «وكان من جلساء الأصمعي»، وقال الذهبي: «وهو مكثرٌ عن الأصمعي». «تاريخ الإسلام» (٩١/١٤٣).

(٢) كذا في النسخ الأربع، والذي في المصدر: (الحِنَّةُ في ثلاثة أصناف).

(٣) في الأصل و«ز» و«د»: (أوطانها)، والمثبت من «م»، وهي كذلك في المصدر.

(٤) «المجالسة» (٢/٢٠٩) رقم (٣٣٣)، من طريق محمد بن يونس القرشي عن الأصمعي به.
ومحمد بن يونس القرشي: هو الكُدَيميُّ، وهو متروك. تقدمت ترجمته.

(٥) أخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/٣٠٢٦) رقم (١٧٢٠٥)، عن أبيه عن ابن أبي عمرَ عن سفيان عن مقاتلٍ عن الضَّحَّاكِ قال: «لما خرجَ النبيُّ ﷺ من مكةَ فبلغَ الجُحفَةَ اشتاقَ إلى مكةَ، فأنزل الله تباركَ وتعالى عليه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾؛ إلى مكةَ».
وفي سنده مقاتل، وهو ابن سليمان، وهو كذاب. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/٢٤٩).
وأما تفسير المعاد بمكة فهو ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ كما عند البخاري (التفسير، باب ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾) رقم (٤٧٧٣). =

وللخطَّابيِّ في «غريبِ الحديثِ»[(١)]، من طريقِ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ عبدِالعزيزِ[(٢)] عن أبيهِ[(٣)] عن الزُّهريِّ قال: قَدِمَ أُصَيْلٌ - بالتصغيرِ - الغِفارِيُّ[(٤)] على رسولِ اللهِ ﷺ من مكَّةَ قبلَ أن يُضرَبَ الحجابُ، فقالت له عائشةُ: كيفَ تركتَ مكَّةَ؟، قال: اخضَرَّت جَنَباتُها[(٥)]، وابيَضَّت بطحاؤُها[(٦)]، وأعذَقَ

= وجاء أيضاً عن جماعة غيره من السلف. انظر: «تفسير الطبري» (٦٤١/١٩).

(١) «غريب الحديث» (٢٧٨/١) من طريق أبي الوليد الأَزرَقيِّ، وهو في «أخبار مكة» (١٤٨/٢) من طريقِ هارونَ بنِ أبي بكرٍ عن إسماعيلَ بنِ يعقوبَ الزهريِّ عن إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ عبدِالعزيزِ عن أبيهِ عن ابنِ شهابٍ به.

(٢) ابن عمرَ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ عوفٍ الزهريِّ، أبو إسحاقَ المدني، ويعرف بـ«ابن أبي ثابت». روى عن أبيه، وروى عنه إبراهيم بن المنذر الحزامي ويعقوب بن محمد الزهري.
قال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال ابن حبان: «تفرَّدَ بأشياءَ لا تعرَفُ حتى خرجَ من حدِّ الاحتجاج بهِ، على قلَّةِ تيقُّظِه في الحفظ والإتقان»، وقال ابن عدي: «ليس بكثيرِ الحديثِ، وعامَّةُ ما يرويه مناكيرُ... ولا يشبِهُ حديثُه حديثَ أهلِ الصدقِ»، وقال الذهبي: «واهٍ».
انظر: «التاريخ الكبير» (٣٢٢/١)، «الضعفاء الكبير» (٦١/١)، «الجرح والتعديل» (١٢٨/٢)، «المجروحين» (١١٢/١)، «الكامل» (٢٥١/١)، و«اللسان» (٣٤٤/١).

(٣) محمدُ بنُ عبدِالعزيزِ بنِ عمرَ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ عوفٍ الزهريُّ. روى عن أبي الزناد والزهري.
قال البخاري: «منكر الحديث»، وضعفه أبو حاتم والدارقطني، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقاتِ المعضِلاتِ، وإذا انفرد أتى بالطَّامَّاتِ عن أقوامٍ أثباتٍ، حتى سقطَ الاحتجاجُ بهِ».
انظر: «التاريخ الكبير» (١٦٧/١)، «الضعفاء» للنسائي (٢٣٢)، «الجرح والتعديل» (٧/٨)، «المجروحين» (٢٧٣/٢)، «تاريخ بغداد» (٣٤٩/٢)، و«اللسان» (٣٠٥/٧).

(٤) أُصَيلُ بن سفيان - وقيل: بن عبدالله - الغفاري، وقيل: الهذلي، وقيل: الخزاعي.
ذكره في الصحابة ابن عبدالبر وأبو موسى المديني وابن الأثير وابن حجر.
انظر: «الاستيعاب» (١٣٦/١)، «أسد الغابة» (١٢١/١)، و«الإصابة» (٩٢/١).

(٥) كذا في الأصل و«ز» و«د»، وفي «م»: (جنَّاتُها).
والذي في «أخبار مكة» و«غريب الحديث»: (أخصبَ جَنَابُها).
ونقله عنه الحافظ في «الإصابة» (٩٢/١) بلفظ: «**اخضرَّت أجنابُها**».

(٦) هذه العبارة ليست في «غريب الحديث» ولا في «أخبار مكة»، لكن ذكرها الحافظ في =

إذخِرُها[١]، وانتَشَر سَلَمُها[٢]، الحديثَ، وفيه: فقال لهُ رسولُ اللهِ ﷺ: «**حسبُكَ يا أُصَيلُ، لا تُحزِنّي**»[٣].

وهو عندَ أبي موسى المدينيِّ[٤] من وجهٍ آخرَ: قال: قَدِمَ أُصَيلٌ الهُذَلِيُّ، فذكرَ نحوَه باختصارٍ، وفيه: فقال له النبيُّ ﷺ: «**وَيْهاً**[٥]، **يا أُصَيلُ (دع)**[٦] **القُلوبَ تَقِرُّ**»[٧].

= «الإصابة» في سياقه للحديث من طريق الخطابي، وظاهرٌ جدّاً أن المصنف إنما نقل من «الإصابة».

(١) قال الخطابي: «قوله: «أعذقَ إذخِرُها»؛ أي: صارت له أفنانٌ كالعُذوقِ. يقالُ: أعذَقَتِ النخلةُ، إذا كَثُرَ أعذاقُها، وهي جمعُ عِذْقٍ».
والإذْخِرُ: حَشيشةٌ طيِّبةُ الرائحةِ. انظر: «النهاية» (١٩/١)، و«لسان العرب» (٣٠٢/٤).

(٢) كذا في النسخ الأربع وفي «الإصابة».
والذي في «غريب الحديث» و«أخبار مكة»: (أمشَّ سَلَمُها).
قال الخطابي: «وقولُهُ: «أَمَشَّ سَلَمُها»؛ هكذا قال الخزاعيُّ، قال: يُريدُ أنه قد أخرجَ مُشاشَهُ؛ وهو ما يخرُجُ في أطرافِه ناعِماً رَخْصاً كالمُشاشِ، وهو غَلَطٌ، وإنما هو: «أَمْشَرَ سَلَمُها»؛ أي: أورَقَ واخضَرَّ».
والمُشاشُ: كلُّ عظم لا مخَّ فيه. انظر: «لسان العرب» (٣٤٦/٦).
والسَّلَمُ: شجرٌ من العِضاهِ (وهو ما له شوك). انظر: «النهاية» (٦٥١/٢).

(٣) إسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال إبراهيم بن محمد وأبيه.

(٤) في كتابه «الذيل» على كتاب ابن منده في معرفة الصحابة.
عزاه له الحافظ في «الإصابة» (٩٢/١)، من طريق أحمدَ بنِ بكارِ بنِ أبي ميمونةَ عن عبدِاللهِ بنِ مُعَيَّة (في «الإصابة»: عبدالله بن سعيد، وهو خطأ) عن محمدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ القرشيِّ عن بُدَيحِ بنِ سدرةَ السُّلَميِّ قال: قدم أصيلٌ...، فذكره.

(٥) كلمةٌ تقال للإغراء والحثِّ والتحريض.
انظر: «المحكم» (٤٥٤/٤)، و«تاج العروس» (٥٥٤/٣٦).
وقال سيبويه: «إذا وقفتَ قلتَ: ويهاً». «الكتاب» (٣٠٢/٣).

(٦) في النسخ الأربع: (تدع)، والمثبت من «الإصابة» والمصادر الأخرى، وهو الملائم للسياق.

(٧) وأخرجه من هذا الطريق أيضاً الأزدي في «المخزون» (٤٦)، من طريق أحمد بن بكار به.
وفي سنده عبدالله بن معية الحراني، لم أقف له على ترجمة.
وشيخه لم يتبين لي من هو. =

٣٩٥ حديث: «الحِجامَةُ تُكرَهُ في أوَّلِ النهارِ، ولا يُرجَى نفعُها حتى يَنقُصَ الهِلالُ».

عبدُالملِكِ بنُ حَبيبٍ[١] في «الطِّبِّ النبويِّ»[٢]، من روايةِ عبدِالكريمِ

= وبُدَيح بن سدرة: ترجم له ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٢٥٢/١)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.

● وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر والرعد والبرق والريح» (١٠٣) رقم (٨٠)، ومن طريقه أبو الشيخ في «العظمة» (١٢٦٥/٤) رقم (٧٤٩).

وفيه الواقدي، وهو متروك.

(١) ابنُ سليمانَ بنِ مروانَ السُّلَمِيُّ الأندلسيُّ الفقيه، أبو مروانَ. روى عن عبدالملك بن الماجشون وأسد بن موسى وغيرهما، وروى عنه بقيُّ بن مخلد ومحمد بن وضاح القرطبيان وجماعة.

تفرَّد برياسةِ علمِ الأندلسِ بعدَ يحيى بن يحيى. وصنف جملةً من الكتب؛ كـ«الواضحة» في الفقه، و«تفسير الموطأ» وغيرهما. توفي سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين.

ضعفه الدارقطني في «غرائب مالك»، وقال ابن الفرضي: «لم يكُن لعبْدالملكِ بنِ حَبيبٍ علمٌ بالحديث، ولا كان يَعرِفُ صحيحَه من سَقيمِه، وذُكر عنه أنه كان يَتساهَلُ، ويحمل على سبيلِ الإجازَةِ أكثرَ روايتِه»، وقال ابن حزم: «ليس بثقة»، وقال مرَّةً: «روايته ساقطةٌ مطَّرَحةٌ»، وقال أحمد بن محمد بن عبدالبر في «تاريخه»: «ابنُ حبيب أولُ من أظهرَ الحديث بالأندلسِ، وكان لا يفهم طرُقَه، ويصحِّفُ الأسماء، ويحتجُّ بالمناكيرِ، فكان أهلُ زمانِه ينسبونه إلى الكذبِ ولا يرضونَه»، قال الذهبي معقِّباً: «ولا ريبَ أنه كان صَحَفِيّاً، وأما التعمُّدُ (يعني الكذب) فكلَّا»، وقال عنه في موضعٍ آخر: «كثير الوهم، صحفي»، وقال الحافظ: «صدوقٌ، ضعيفُ الحفظِ، كثيرُ الغلطِ».

انظر: «تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس» (٣١٢/١)، «سير أعلام النبلاء» (١٠٢/١٢)، «الديباج المُذهَب» (٨/٢)، «لسان الميزان» (٢٥٥/٥)، «تهذيب التهذيب» (٣٤٧/٦)، و«التقريب» (٣٦٢).

(٢) كتابه هذا مطبوع باسم: «مختصر في الطب»، لكنه محذوف الأسانيد.

وهذا النص فيه (ص: ١٨)، بلفظ: «الحجامة تكره في أول الهلال...»، من قول عبدالملك بن حبيب.

وأورده السيوطي بهذا اللفظ في «الجامع الصغير» رقم (٣٧٨٨).

وأورده الزرقاني في «مختصره» [ق٨/ب]، والعجلوني في «كشف الخفاء» رقم (١١٠٥) بنفس اللفظ الذي هنا في متن «المقاصد». والله أعلم.

الحضرَمِيِّ[(١)] مُعضَلاً[(٢)]

[٣٩٦] حديث: «الحِجامَةُ في نُقْرَةِ الرأسِ تُورِثُ النِّسيانَ، فتَجَنَّبوا ذلك».

الدَّيلَميُّ[(٣)]، من حديثِ عمرَ بنِ واصِلٍ[(٤)] قال: حكى محمدُ بنُ سَواء[(٥)] عن مالكِ بنِ دينارٍ عن[(٦)] أنسٍ مرفوعاً به.

وابنُ واصلٍ اتهمهُ الخطيبُ بالوضعِ، لا سِيَّما وهو حكايةٌ.

وقد احتَجَمَ ﷺ في يافُوخِهِ[(٧)] من وَجَعٍ كان به[(٨)]، ويُروَى أنه كان

---

(١) عبدُالكريمِ بنُ الحارثِ بنِ يزيدَ الحضرميُّ، أبو الحارثِ المصريُّ، ثقةٌ عابدٌ، من السادسة. م س. «التقريب» (٣٦٠).

(٢) إسناده ضعيفٌ على إعضاله؛ لحال عبدالملك بن حبيب.

(٣) «مسند الفردوس (س)» [ق٩٥/ ب]، من طريق عبيدالله بن لؤلؤ عن عمر بن واصل قال: حكى محمد بن سواء عن مالك بن دينار عن الحسن عن أنس به.

(٤) الصوفي البصري. سكن بغدادَ، وروى بها عن سهلِ بنِ عبدِالله التُّستَرِيِّ، وروى عنه: عبيدالله بن لؤلؤ السلمي.
قال الدارقطني: «كان قاصّاً ضعيفاً جدّاً»، واتهمه مرَّةً بالوضع، وساق الخطيب حديثاً من طريقه ثم قال: «هذا الحديثُ موضوعٌ من عملِ القُصَّاصِ، وضعه عمرُ بنُ واصلٍ أو وُضِعَ عليه».
انظر: «سؤالات السهمي» (١٢٥، ٢٢٥)، «تاريخ بغداد» (١٠/٣٥٦) و(١١/٢٢١)، «الكشف الحثيث» (١٩٩)، «الميزان» (٣/٢٣٠)، و«اللسان» (٦/١٥٥).

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣١٨).

(٦) كذا في النسخ الأربع: (عن مالك بن دينار عن أنس)، وكذا نقل عنه ابن الديبع في «تمييز الطيب من الخبيث» (٦٨).
والذي في «مسند الفردوس»: (عن مالك بن دينار عن الحسن عن أنس).
ومالك بن دينار معروف بالرواية عن أنس والحسن كليهما.

(٧) اليافُوخُ: مُلتَقى عظمِ مقدَّمِ الرأسِ ومؤَخَّرِهِ. انظر: «المحكم» (٥/٢٣٩)، و«لسان العرب» (٣/٦٧).

(٨) أخرجه أبو داود في «سننه» (النكاح، باب في الأكفاء) رقم (٢١٠٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/٣١٨) رقم (٥٩١١)، ومن طريقه ابن حبان، كما في «الإحسان» (الطب/ ذكر الإباحة للمرء أن يحتجم على غير الأخدعين. . .) (١٣/٤٤٢) رقم (٦٠٧٨)، وابن عدي في «كامله» (٢/٢٦٣)، وهو أيضاً عند الدارقطني في «سننه» (النكاح، باب المهر) (٣/٣٠٠) رقم (٢٠٤)، وأبي نعيم في «المعرفة» (٦/٣٠٤٧) =

يحتَجِمُ على هامَتِه[(١)] وبينَ كَتِفَيهِ[(٢)]

= رقم (٧٠٥٦)، والبيهقي في «الكبرى» (الضحايا، باب ما جاء في فضل الحجامة) (٣٣٩/٩)؛ كلهم من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ: أن أبا هِندٍ حجمَ النبيَّ ﷺ في اليافوخِ. . . الحديثَ.

وسئل عنه الدارقطني فقال: «يرويه محمد بن عمروٍ، واختلفَ عنهُ:

فرواه حمادُ بن سلمةَ عن محمد بن عمروٍ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ.

وغيره يرويه عن محمد بن عمروٍ عن أبي سلمةَ مرسلاً، والمرسلُ أشبَهُ». «العلل» (٢٨٩/٩).

● وقد تابع حمادَ بن سلمة في روايته موصولاً محمد بن يعلى زُنبُور:

أخرج حديثه معلَّقاً البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢٦٨/١).

ومحمد بن يعلى ضعيفٌ جدّاً. انظر: «الكاشف» (٢٣٢/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٧٠/٩).

● وجاء نحوُه من وجهٍ آخر مرسلاً أيضاً:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤٤٦/١)، من طريق هاشم بن القاسم عن الليث بن سعد عن عُقيل بن خالد عن الزهري عن إسماعيلَ بنِ محمدِ بنِ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ: أنه وضعَ يدَه على المكانِ الناتئ من الرأسِ فوق اليافوخِ، فقال: هذا موضِعُ مِحجَمِ رسولِ اللهِ ﷺ الذي كان يَحتَجِمُ.

وإسناده صحيح؛ رجاله رجال الشيخين، وإسماعيل بن محمد من صغار التابعين.

فبمجموع المرسَلينِ يرقى هذا الحديث إلى الحسن. والله أعلم.

(١) الهامَةُ: أعلى الرأس. انظر: «مشارق الأنوار» (٢٧٢/٢).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (الطب، باب في موضع الحجامة) رقم (٣٨٥٩)، وابن ماجه في «سننه» (الطب، باب موضع الحجامة) رقم (٣٤٨٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤٧٩/٢) رقم (١٢٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٤٣/٢٢) رقم (٨٥٩)، والبيهقي في «الكبرى» (الضحايا، باب موضع الحجامة) (٣٤٠/٩)؛ كلهم من طريق الوليد بن مسلم.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٤٣/٢٢) رقم (٨٥٨)، و«الأوسط» (٢٨٧/١) رقم (٩٣٦)، و«الشاميين» (١١٦/١) رقم (١٧٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٢١/٧)؛ من طريق عمرو بن أبي سلمة عن أبي مُعيدٍ حفصِ بنِ غَيلان.

كلاهما (الوليد بن مسلم وحفص بن غيلان) عن عبدِالرحمٰنِ بنِ ثابتِ بنِ ثوبانَ عن أبيهِ عن أبي كَبشةَ الأَنماريِّ ﷺ: **أن رسولَ اللهِ ﷺ كان يحتَجِمُ على هامَتِه وبينَ كتَفِيهِ**... الحديث.

والحديث بكلا طريقيه ضعيف: =

ولكنْ قد قال أبو داودَ: «قال مَعمَر: احتَجَمتُ فذهبَ عَقلي، حتى كنتُ أُلَقَّنُ فاتِحةَ الكتابِ في صلاتي. وكان احتجَمَ على هامَتِه»[(١)]؛ أي: على رأسِه.

وللطبرانيِّ في «الكبيرِ»[(٢)]، من حديثِ مَسلَمةَ بنِ سالمٍ[(٣)] عن عُبَيدِاللهِ بنِ

= مداره على عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان، وهو ليِّنٌ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٣٦/٦).

وأبوه ليس له سماعٌ من أحدٍ من الصحابة، وعده الحافظ في «التقريب» من الطبقة السادسة، ورواة هذه الطبقة لم يثبت لهم لقاء أحدٍ من الصحابة.

• لكن يشهد لاحتجامه ﷺ على هامته (رأسه) الحديث السابق في احتجامه على اليافوخ، بل أخرج البخاري (جزاء الصيد، باب الحجامة للمحرم) رقم (١٨٣٦)، ومسلم (الحج، باب جواز الحجامة للمحرم) رقم (١٢٠٣)؛ من حديث ابنِ بُحَينَةَ رضي الله عنه قال: «**احتجَمَ النبيُّ ﷺ وهو محرمٌ بِلَحْيِ جملٍ في وسطِ رأسِهِ**». واللفظ للبخاري.

• ويشهد لاحتجامه ﷺ بين كتفيه حديث جابر رضي الله عنه: **أن رسولَ اللهِ ﷺ احتجم في الأَخْدَعَينِ وبينَ الكَتِفَينِ**.

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٤٤/٤) رقم (٢٢٠٥)، من حديث جُبارةَ بنِ المُغَلِّسِ عن أبي بكرٍ النَّهْشَليِّ عن الهيثمِ بنِ أبي الهيثمِ عن جابرٍ به.

وإسناده ضعيف:

جبارة بن المغلس ضعيف. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣٨١).

والهيثم بن أبي الهيثم: هو الهيثم بن حبيب الصيرفي، وهو من أتباع التابعين، فالسند منقطع بينه وبين جابر رضي الله عنه. انظر: «تهذيب التهذيب» (٨١/١١)، و«التقريب» (٥٧٧).

لكنه يصلح شاهداً لتقوية حديث أبي كبشة الأنماري. والله أعلم.

(١) «السنن» (الطب، باب في موضع الحجامة) رقم (٣٨٦٠).

(٢) «المعجم الكبير» (٢٩١/١٢) رقم (١٣١٥٠).

(٣) ويقال: مسلم بن سالم، الجهني البصري. كان بمكة. روى عن صالح بنِ درهمٍ وعبيدِاللهِ بنِ عمرَ، وروى عنه عبدُاللهِ بنُ محمدٍ العُبادي ومسلمُ بنُ حاتمٍ الأنصاري.

قال أبو داود: «ليس بثقة».

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٩/٨)، «الميزان» (١٠٤/٤)، و«تهذيب التهذيب» (١١٨/١٠).

تنبيه: هناك راوٍ آخر يدعى «مسلم بن سالم الجهني»، وهو من رجال الشيخين، لكنه كوفيٌّ وليس بصريّاً، ويعرف بـ«أبي فروة الأصغر». انظر: «تهذيب التهذيب» (١١٧/١٠).

عمرَ عن نافعٍ عن سالمٍ عن أبيهِ رَفَعهُ: «**الحِجامَةُ في الرأسِ من الجنونِ، والجُذامِ، والبَرَصِ، والنُّعاسِ، والضِّرْسِ**»[١].

وللحاكِمِ[٢]، من حديثِ عَطَّافِ بنِ خالدٍ[٣] عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ مرفوعاً: «**الحِجامةُ على الرِّيقِ أَمثَلُ، وهي شفاءٌ وبركةٌ، وهي تزيدُ في العقلِ وتزيدُ في الحفظِ**» الحديثَ، وفيه: «**احتَجِمُوا يومَ الاثنينِ ويومَ الثلاثاءِ؛ فإنه اليومُ الذي صرَفَ اللهُ عن أيوبَ فيه البلاءَ، واجتَنِبوا الحجامةَ يومَ الأربعاءِ**»[٤]. وسندُه ضعيفٌ.

وأخرجه ابنُ ماجهْ[٥] من جهةِ (سعيدِ)[٦] بنِ ميمونٍ[٧] عن نافعٍ، وإسنادُه

---

(١) وأخرجه أيضاً في «الأوسط» (١٦/٥) رقم (٤٥٤٧) من طريق مسلمة بن سالم به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال مسلمة بن سالم.
ويروى نحوه من حديث ابنِ عباسٍ وأبي سعيدٍ وأمِّ سلمةَ ﷺ، ولا يثبت منها شيءٌ.
انظر: «السلسلة الضعيفة» رقم (٣٥١٣، ٧٠٧١).

(٢) «المستدرك» (الطب) (٢٣٥/٤) رقم (٧٤٨١)، من طريق عبدالله بن صالح المصري كاتب الليث عن عطَّافِ بنِ خالدٍ به.

(٣) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٤٥).

(٤) وأخرجه البزار في «مسنده» (٢٣٦/١٢) رقم (٥٩٦٩) من طريق عبدالله بن صالح عن عطاف.
وأخرج الشق الأول منه فقط: الطبريُّ في «تهذيب الآثار ـ مسند ابن عباس» (٥١١/١) رقم (٨١٢) من الطريق نفسه.
وأخرجه إلى قوله: «وهي شفاء»: الإسماعيليُّ في «معجمه» (٦٧٦)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٨/١٠) من الطريق نفسه.
وإسناده ـ كما قال المصنف ـ ضعيفٌ:
فيه عبدالله بن صالح كاتب الليث، وهو ضعيف.

(٥) «السنن» (الطب، بابٌ في أيِّ الأيام يحتَجِمُ) رقم (٣٤٨٨)، من طريق عبدالله بن عصمة عن سعيد بن ميمون به.

(٦) في النسخ الأربع: (سعد)، وهو خطأ، والتصويب من مصادر الترجمة.

(٧) سعيد بن ميمون. روى عن نافع، وعنه: عبدالله بن عصمة.
قال الحافظ: «مجهول، وخبره منكرٌ جدّاً في الحجامة».
انظر: «تهذيب الكمال» (٨٤/١١)، «الميزان» (١٦١/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٨٠/٤).

قال الذهبيُّ: «مجهولٌ»(١).

وقد أفردَ بعضُ الآخذينَ عن شيخِنا وشيخِه أحاديثَ الحِجامَةِ في جزءٍ(٢)، وهو مفتَقِرٌ لتحريرٍ.

٣٩٧ حديث: «حُجِبَتْ».

في: «حُفَّتْ»(٣)

٣٩٨ حديث: «الحجرُ الأسودُ من الجنَّةِ».

النسائيُّ(٤) عن [ق٨٣/أ] ابنِ عباسٍ به مرفوعاً(٥).

---

(١) إنما قال الذهبي في ترجمة «عبدالله بن عصمة» الراوي عن سعيد ميمون: «قال أبو الحجاجِ المزِّيُّ: هو أحدُ المجاهيلِ». «الميزان» (٢/٤٦١).
ونقل نحو ذلك عنه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/٦٥).
وهذا الحديث؛ قال البوصيري: «هذا إسنادٌ فيه مقال». «مصباح الزجاجة» (٤/٦٥).
وقال الحافظ: «منكرٌ جدّاً»، وقد تقدم.
وسعيد بن ميمون والراوي عنه مجهولان.
• **وله طريق ثالث** عن نافع، وهو شديد الضعف.
انظر: «المجروحين» (٢/٧٤)، «الكامل» (٢/٣٠٨)، «العلل المتناهية» (٢/٨٧٤) رقم (١٤٦٣، ١٤٦٤).
• **وطريق رابع**: عن أبي قلابة عن ابن عمر رضي الله عنهما به.
سئل عنه أبو حاتم فقال: «ليس هذا الحديثُ بشيءٍ، ليس هو حديثَ أهلِ الصدقِ». «العلل» (ص: ١٦٣٧/المسألة: ٢٤٧٧).

(٢) وهو أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني البوصيري (٨٤٠هـ).
أشار إلى مصنَّفه هذا في «الضوء اللامع» (١/٢٥٢).

(٣) سيأتي برقم (٤٢٢).

(٤) «السنن» (مناسك الحج/ذكر الحجر الأسود) رقم (٢٩٣٥)، وأخرجه أيضاً في «الكبرى» (المناسك/ذكر الحجر الأسود) (٤/١٢٣) رقم (٣٩٠٢)؛ من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائبِ عن سعيد بن جبيرٍ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أن النبيَّ ﷺ قال: **«الحجر الأسودُ من الجنةِ»**.

(٥) وأخرجه أحمد في «مسنده» (٥/١٣، ٤٧٢) رقم (٣٥٣٧، ٢٧٩٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/٨٤) رقم (٦)، وابن عدي في «كامله» (٢/٢٦٣)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٥/٤٧٧) رقم (٣٧٤٤)؛ كلهم من طريق حماد بن سلمة. =

وزاد الترمذيُّ والحاكمُ[١]: «وإنه يُبعَثُ يومَ القيامةِ له عَينانِ»

= وأخرجه الترمذي في «الجامع» (الحج، باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن والمقام) رقم (٨٧٧)، والبزار في «مسنده» (٢٦٧/١١) رقم (٥٠٥٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (المناسك، باب ذكر العلة التي من سببها اسودَّ الحجرُ...) (٢١٩/٤) رقم (٢٧٣٣)؛ ثلاثتهم من طريق جرير بن عبدالحميد الضبي.

وأخرجه ابن خزيمة أيضاً في الموضع السابق، من طريق محمد بن موسى الحَرَشيِّ وزيادِ بنِ عبدِاللهِ البكائي.

كلهم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما به.

وإسناده ضعيف:

عطاء بن السائب اختلط، والرواة عنه ههنا سمعوا منه بعد الاختلاط، إلا حماد بن سلمة؛ فقد اختلف فيه: هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، قال الحافظ: «والظاهر أنه سمع منه مرتينِ: مرةً مع أيوبَ... ومرةً بعد ذلك لما دخل إليهم البصرةَ، وسمع منه مع جريرٍ وذويهِ». «تهذيب التهذيب» (١٨٦/٧). وانظر: «الكواكب النيرات» (٣١٩/١).

وعليه فإن رواية حماد بن سلمة يتوقَّف فيها أيضاً؛ لاحتمال أن تكون مما سمع منه بعد الاختلاط. والله أعلم.

● وللحديث طريق آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٤٦/١١) رقم (١١٣١٤)، و«الأوسط» (٢١/٦) رقم (٥٦٧٣)؛ من طريق محمدِ بنِ عمرانَ بنِ أبي ليلى عن أبيه عن ابنِ أبي ليلى عن عطاءَ عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «**الحجرُ الأسودُ من حجارةِ الجنةِ...**».

وإسناده ضعيف:

محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى سيِّءُ الحفظِ جدّاً. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٢٤٢).

وابنه عمران: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٩٦/٨)، وقال الحافظ: «مقبول» «التقريب» (٤٣٠).

لكن بمجموع هذين الطريقين يرقى الحديث إلى الحسن. والله أعلم.

(١) إطلاق المصنف الزيادة هكذا يوهم أنها في الحديث نفسه، والواقع أن هذا اللفظ ليس فيه أن الحجر الأسود من الجنة، إنما هو لفظ آخر مستقل، وإن كانا جميعاً من حديث ابن عباس.

والحديث أخرجه الترمذي في «جامعه» (الحج، باب ما جاء في الحجر الأسود) رقم (٩٦١)، من طريق جرير بن عبدالحميد عن عبدالله بن عثمان بن خُثَيم عن سعيد بن جبيرٍ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ في الحَجَرِ: «**واللهِ لَيُبعَثَنَّه اللهُ يومَ** =

الحديثَ(١)

ولأحمدَ بنِ مَنيعٍ(٢) عنهُ أيضاً مرفوعاً: «**الحجرُ مَروَةٌ**(٣) **من مَرْوِ الجنَّةِ**»، وأصلُهُ عندَ أحمدَ والترمذيِّ(٤)

= **القيامةِ له عينانِ يُبصِرُ بهما، ولسانٌ ينطِقُ به، يشهَدُ على من استَلَمَهُ بِحَقٍّ**». وقال: «هذا حديث حسن».
وأما الحاكم فلم يخرجه باللفظ الذي أشار إليه المصنف، إنما أخرجه بلفظٍ آخر، وهو: «**إن لهذا الحجرِ لساناً وشفتينِ، يشهدُ لمن استلمَهُ يوم القيامة بحقٍّ**»، كما في «المستدرك» (المناسك) (٦٢٧/١) رقم (١٦٨٠)، من طريق الحسنِ بنِ موسى الأَشيَبِ عن ثابتِ بنِ يزيدَ عن عبدِاللهِ بنِ عثمانَ بنِ خُثَيمٍ عن سعيدِ بنِ جبيرٍ عن ابن عباسٍ ﭬ به، وصححه.

(١) وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً: أحمد في «مسنده» (٣٩٢/٤) رقم (٢٦٤٣) و(١٥/٥) رقم (٢٧٩٦)، والدارمي في «سننه» (المناسك، باب الفضل في استلام الحجر) (٦٣/٢) رقم (١٨٣٩)، وابن ماجه في «سننه» (المناسك، باب استلام الحجر) رقم (٢٩٤٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (المناسك، باب ذكر صفة الحجر يوم القيامة...) (٢٢٠/٤) رقم (٢٧٣٥)، وابن حبان، كما في «الإحسان» (الحج، باب فضل مكة) (٢٥/٩) رقم (٣٧١٢)، والطبراني في «الكبير» (٦٣/١٢) رقم (١٢٤٧٩)، والبيهقي في «الكبرى» (الحج، باب ما ورد في الحجر الأسود والمقام) (٧٥/٥)، وغيرهم؛ كلهم من طرق عن عبدِاللهِ بنِ عثمانَ بنِ خُثَيمٍ عن سعيدِ بنِ جبيرٍ عن ابن عباسٍ ﭬ به.
وإسناده حسن:
عبدالله بن عثمان بن خثيم: صدوق من رجال مسلم. انظر: «التقريب» (٣١٣).
وسائر رجاله رجال الشيخين.
والحديث صححه ابن خزيمة وابن حبانَ، وهما ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن كما هو معلوم.

(٢) لم أقف على هذا الحديث في «المطالب العالية»، ولا في «إتحاف الخيرة المهرة».
لكن علَّقَه عن ابن منيعٍ الديلميُّ في «مسند الفردوس (س)» [ق٩٥/أ]، من طريق حماد بن سلمة عن عطاءٍ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﭬ به.
وإسناده ضعيف لاختلاط عطاء، وقد تقدم.

(٣) المروة: حجر أبيض برَّاقٌ. انظر: «غريب الحديث» للحربي (٩٨/١)، و«النهاية» (١٣١٣/٤).

(٤) يعني حديثَ: ابن عباسٍ الذي صدَّر به الكلامَ على هذا الحديثِ، وقد تقدم تخريجُه.

وللدَّيلَميِّ[(١)] عن عائشةَ مرفوعاً: «**الحجرُ الأسودُ من حجارةِ الجنَّةِ**»[(٢)] وشواهِدُه كثيرةٌ[(٣)].

---

(١) لم أقف عليه في «الفردوس»، ولا في «مسنده»، ولا في «زهر الفردوس».

(٢) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٢/١٧١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/٢٨١)، وهو أيضاً عند ابن عدي في «الكامل» (٢/١٩٣)؛ من طريق سهل بن تمام الطُّفاوي عن الحارثِ بنِ شِبلٍ عن جدته أمِّ النعمانِ عن عائشةَ ﵂ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه الحارث بن شبل البصري، قال ابن معين وابن الجارود: «ليس بشيء» (تاريخ الدوري (٤/٢٨٠)، واللسان (٢/٥١٨)، وقال البخاري: «ليس بمعروف الحديث» «التاريخ الكبير» (٢/٢٧٠)، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث» «الجرح والتعديل» (٣/٧٧).
وهذا الحديث أورده ابن عدي ضمن أحاديث له، وقال: «هذه الأحاديث غير محفوظة».

(٣) **فمنها**: ما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الحج، باب في الحجر من أين هو) (٨/٣٩٥) رقم (١٤٣٥٢)، وأحمد في «مسنده» (٢١/٣٨٠) رقم (١٣٩٤٤)، والبغوي في «الجعديات» (١٤٨) رقم (٩٤٠)؛ من طريق شعبة.
والفاكهي في «أخبار مكة» (١/٨٤) رقم (٨)؛ من طريق عمرو بن الحارث.
كلاهما عن قتادة عن أنسٍ قال: «الحجر الأسودُ من الجنةِ».
وإسناده على شرطهما، ولا يخشى من عنعنة قتادة؛ لأن الراوي عنه شعبة.
وهو وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع؛ إذ لا يقال مثله بالرأي. والله أعلم.
• ويروى عن أنس مرفوعاً، ورفعه منكر.
انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٦٧٧)، و«العلل» للدارقطني (١٢/١٣٦).
• **ومنها**: ما أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (١/٤٤٠) رقم (٩٦٠)، من طريق يونس بن يزيد عن الزهري عن مُسافِع بن عبدالله الحجبي عن عبدِاللهِ بنِ عمروٍ ﵄ قال: «الركنُ والمقامُ ياقوتتان من يواقيتِ الجنةِ».
وإسناده صحيح، ومسافع الحجبي من رجال مسلم.
ويروى مرفوعاً، ولا يصح. انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٧٢٠).
ويقوي الموقوف ما عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الحج، باب في الحجر من أين هو) (٨/٣٩٥) رقم (١٤٣٥٣) من طريق وكيع عن سَوادةَ بنِ أبي الأسودِ عن أبيهِ عن عبدِاللهِ بنِ عمروٍ قال: «حجُّوا هذا البيتَ، واستَلِموا هذا الحجرَ، فوَاللهِ ليُرفَعَنَّ أو ليُصِيبَنَّه أَمرٌ من السماءِ، إنْ كانا لحجَرَينِ أُهبِطا من الجنةِ، فَرُفِع أحدُهما وسيُرفَعُ الآخرُ...». =

٣٩٩ حديث: «الحجرُ الأسودُ يَمينُ اللهِ في أرضِهِ».

الطبرانيُّ في «معجمِه»[(١)] وأبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلَّامٍ في (. . . . .)[(٢)] من حديثِ ابنِ عباسٍ رفعَهُ به[(٣)]

= وسوادةُ وأبوه من رجال مسلم.

(١) لم أقف عليه في شيء من معاجم الطبراني.

(٢) بياض في النسخ الأربع، وفي حاشية «ز»: (كذا بياض)، وكذا عزاه لأبي عبيد المحبُّ الطبري في «القِرى» (٢٨٠)، ولم أقف عليه في شيء من كتب أبي عبيدِ المطبوعة.

(٣) وقفت على طريقين مرفوعين للحديث عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما:

الأول: أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٨٧/١) رقم (١٤)، من طريق محمد بن صالح البلخي عن سعيد بن سليمان عن عبدِاللهِ بنِ المؤَمَّل عن عطاء عن ابنِ عباسٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**يُبعَثُ الركنُ يومَ القيامةِ له لسانٌ ينطِقُ به وعينانِ يُبصِرُ بهما، وهو يمينُ اللهِ تعالى التي يصافِحُ بها عبادَهُ**».

وهو بهذا السياق منكر:

محمد بن صالح البلخي، قال الذهبي: «لا يعرف»، وذكر له خبراً منكراً. «الميزان» (٥٨٣/٣).

وقد خالف الثقات من أصحاب سعيد بن سليمان في جعل الحديث من مسند ابن عباس:

فقد رواه الحسن الزعفراني، كما عند ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢١/٤) رقم (٢٧٣٧).

وأحمد بن القاسم الجوهري، كما عند الطبراني في «الأوسط» (١٧٧/١) رقم (٥٦٣).

وصالح بن محمد بن حبيب، كما عند الحاكم في «المستدرك» (المناسك) (٦٢٧/١) رقم (١٦٨١).

ثلاثتهم عن سعيد بنِ سليمان الواسطي عن عبدِاللهِ بنِ المؤَمَّل عن عطاء عن عبدالله بنِ عمروٍ رضي الله عنهما به مرفوعاً.

لكن يبقى في سند الحديث ضعف لحال عبدالله بن المؤمَّل، تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٠١).

وسائر رجال السند ثقات، وسعيد بن سليمان: هو الواسطي، وهو ثقة من رجال الستة.

وحديث عبدالله بن عمرو هذا أمثل طرق الحديث المرفوعة. والله أعلم.

والطريق الثاني: أخرجه الفاكهي أيضاً في «أخبار مكة» (٩٣/١) رقم (٢٩)، من طريق =

وهو في ثاني تاسعِ «المخَلِّصِيَّاتِ»[١] انتقاء أبي الفتح بنِ أبي الفَوارِسِ[٢]، من حديثِ حفصِ بنِ عمرَ العَدَنيِّ[٣]: حدَّثنا الحكَمُ بنُ أبانَ[٤] عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ أنه قال: «الحجرُ يمينُ اللهِ ﷻ في الأرضِ، فمَن لم يُدرِكْ بَيعةَ رسولِ اللهِ ﷺ فمسحَ الحجَرَ؛ فقد بايعَ اللهَ ورسولَهُ ﷺ». وهكذا أخرجَهُ الأَزرَقيُّ في «تاريخِه»[٥]

= ابن إدريسَ بنِ سنانِ بنِ وهبِ بنِ مُنَبِّهٍ عن أبيهِ قال: ذكرَ وهبُ بنُ منبِّهٍ أنَّ ابنَ عباسٍ ﵄ أخبره أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعائشةَ: «... **الركن يمين الله في الأرض**...».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:

ابن إدريس بن سنان: اسمه عبدالمنعم بن إدريس، كذبه أحمد «سؤالات البرذعي» (٣٦١/٢)، وقال البخاري: «ذاهب الحديث» «التاريخ الكبير» (١٣٨/٦)، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث» «سؤالات البرذعي» (٣٦٠/٢).

(١) «المخلصيات» (٨٢/٣) رقم (٢٠٤١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «تنوير الغبش» (٥١) رقم (١٥)؛ من حديث إسحاق بن خلدون عن حفص بن عمر العدني به.

(٢) محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ فارسِ بنِ سهلٍ البغدادي، وأبو الفوارسِ كنية جدِّه سهلٍ. سمع من أبي بكرٍ الشافعيِّ وأبي عليِّ بنِ الصَّوَّافِ وطبقتهما، روى عنه أبو سعدٍ المالينيُّ وأبو بكرٍ البرقانيُّ وغيرهما. قال الخطيب: «كتب الكثيرَ وجمعَ، وكان ذا حفظٍ ومعرفةٍ وأمانةٍ، وثقةً مشهوراً بالصلاحِ». توفي سنة اثنتي عشرةَ وأربعمائةٍ.
انظر: «تاريخ بغداد» (٣٥٢/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٢٣/١٧).

(٣) حفص بن عمر بن ميمون العَدَني، أبو إسماعيل، الملقب بـ«الفَرْخ». روى عن شعبة ومالك والحكم بن أبان، وروى عنه: نصر بن علي الجهضمي والعباس الترقفي.
قال ابن معين والنسائي: «ليس بثقة»، وقال أبو داود: «ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «واهٍ»، وقال أبو حاتم: «لين الحديث»، وقال ابن حبان: «كان ممن يقلبُ الأسانيدَ قلباً، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفردَ»، وقال ابن عدي: «عامةُ حديثِه غيرُ محفوظٍ»، وقال الذهبي: «ضعفوه».
انظر: «سؤالات البرذعي» (٤٢٠/٢)، «الجرح والتعديل» (١٨٢/٣)، «المجروحين» (٣١٤/١)، «الكامل» (٣٨٥/٢)، «الكاشف» (٣٤٢/١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥٣/٢).

(٤) العَدَنيُّ، أبو عيسى، صدوقٌ عابدٌ وله أوهامٌ، من السادسةِ، مات سنةَ أربعٍ وخمسينَ، وكان مولدُه سنةَ ثمانينَ. ر ٤. «التقريب» (١٧٤).

(٥) «أخبار مكة» (٤٤٨/١) رقم (٤٢٢)، من طريق إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه به.
وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٨٧/١، ٨٨) رقم (١٦، ١٧)، من طريق إبراهيم بن =

بل أخرجَهُ أيضاً[(١)] من حديثِ محمدِ بنِ عبَّادِ بنِ جعفرٍ[(٢)] عن ابنِ عباسٍ قال: «الرُّكنُ يَمينُ اللهِ في الأرضِ، يُصافِحُ بها عبادَهُ كما يُصافِحُ أحدُكُم أخاهُ»، وفي لفظٍ: «إنَّ هذا الرُّكنَ الأسودَ يَمينُ اللهِ ﷻ في الأرضِ، يُصافِحُ بها عبادَهُ مصافَحَةَ الرجلِ أخاهُ»[(٣)]، وهكذا هو باللفظِ الثاني عند العَدَنيِّ في «مُسنَدِهِ»[(٤)].

= الحكم وحفص بن عمر العدني؛ كلاهما عن الحكم بن أبان به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً بكلا طريقيه:
أما الأول: ففيه حفص بن عمر العدني، وهو ضعيفٌ جدّاً كما تبين من ترجمته.
وأما الثاني: ففيه إبراهيم بن الحكم بن أبان، قال ابن معين: «ليس بشيء، ليس بثقة» «العلل ومعرفة الرجال» (٣/١٠)، وقال البخاري: «سكتوا عنه» «التاريخ الكبير» (١/٢٨٤)، وقال أبو زرعة: «واهٍ» «البرذعي» (٢/٤٢٠).

(١) «أخبار مكة» (١/٤٤٥) رقم (٤١٧)، من طريق عيسى بن يونس عن عبدِاللهِ بنِ مسلمِ بنِ هُرمُزَ عن محمدِ بن عبَّادِ بنِ جعفرٍ به.
وإسناده ضعيف:
عبدالله بن مسلم بن هرمز ضعيف. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/٢٦)، و«التقريب» (٣٢٣).

(٢) ابن رِفاعةَ بنِ أميَّةَ بنِ عابدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عمرَ بنِ مَخزومٍ المخزوميُّ المكيُّ، ثقةٌ، من الثالثة. ع. «التقريب» (٤٨٦).

(٣) «أخبار مكة» (١/٤٤٧) رقم (٤٢٠)، من طريق يحيى بن سُلَيم المكيِّ قال: سمعتُ ابنَ جريجٍ يقول: سمعتُ محمدَ بنَ عبَّادِ بنِ جعفرٍ يقولُ: سمعتُ ابنَ عباسٍ يقول، وذكره.

(٤) كما في «المطالب العالية» (٦/٤٣٢) رقم (١٢٢٣)، من طريق يحيى بن سليمٍ به.
وانظر أيضاً: «إتحاف الخيرة المهرة» (٣/١٩٠) رقم (٢٥٢٤).
● وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (المناسك، باب الركن من الجنة) (٥/٣٩) رقم (٨٩٢٠)، عن ابن جريج عن محمد بن عبادٍ به.
وإسناده حسن بطريقيه:
يحيى بن سليم المكي سيء الحفظ. انظر: «التقريب» (٥٩١)، و«تهذيب التهذيب» (١١/١٩٨).
لكنه يتقوى بمتابعة عبدالرزاق له.
وقد صحح الحافظ والبوصيري طريق يحيى. انظر: «المطالب العالية» (٦/٤٣٢)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣/١٩٠). =

ورواهُ الأزرقيُّ(١) أيضاً، مِن حديثِ عبدِالملكِ بنِ عبدِاللهِ بنِ حُسَينٍ(٢) عن ابنِ عباسٍ قال: «الركنُ يمينُ اللهِ ﷻ في الأرضِ يُصافِحُ بها خَلقَهُ، والذي نفسُ ابنِ عباسٍ بيدِهِ، ما مِن مسلمٍ يسألُ اللهَ عندَه شيئاً إلا أعطاهُ إيَّاهُ».

وهو موقوفٌ صحيحٌ، والظاهرُ أنه مما لا مجالَ للرَّأيِ فيه.

وله شواهدُ:

منها: لأنسٍ عندَ الدَّيلَميِّ في «مسنَدِهِ»(٣) بلفظِ: **«الحجرُ يمينُ اللهِ، فمَنْ مَسَحَهُ بيَمِينِهِ فقد بايعَ اللهَ»**.

= • وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (المناسك، باب الركن من الجنة) (٣٩/٥) رقم (٨٩١٩)، وفيه إبراهيم الخوزي، وهو متروك. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٥٧/١).

(١) «أخبار مكة» (٤٥٠/١) رقم (٤٢٨)، من طريق عثمانَ بنِ ساج عن أبي إسماعيلَ عن عبدِالملكِ بن عبدالله به.
وإسناده ضعيف:
عثمان بن ساج: هو عثمان بن عمرو بن ساج، قال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به» «الجرح والتعديل» (١٦٢/٦)، وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢٠٤/٣).
وشيخه لم يتبين لي من هو.
• وللحديث طريقان آخران موقوفان على ابن عباسٍ رضي الله عنهما، أشير إليهما بإيجاز:
الأول: أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (المناسك، باب الركن من الجنة) (٣٩/٥) رقم (٨٩٢٠)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٩٣/١) رقم (٢٨)؛ من طريق ابن جريجٍ قال: حُدِّثتُ عن عليِّ بنِ عبدِاللهِ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أنه قال، وذكره.
وفي سنده ضعف لإبهام ابن جريجٍ مَن حدَّثه.
والثاني: أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٨٨/١) رقم (١٧)، من طريق عبدالسلامِ بنِ عاصمٍ عن جريرِ بنِ عبدِالحميدِ عن رجلٍ من أهل مكةَ عن عطاءَ عن ابن عباس رضي الله عنهما به.
عبدالسلام بن عاصم، قال في «التقريب» (٣٥٥): «مقبول».
والراوي عن عطاء مبهم.

(٢) كذا جاء اسمه في النسخ الأربع.
وفي «أخبار مكة»: (عبدالملك بن عبدالله بن أبي حسين)، وكذا ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦٩/٣٦).
ولم أظفر له بترجمة. والله المستعان.

(٣) «مسند الفردوس (س)» [ق٩٤/ب]، من طريق العلاء بن مسلمة الرَّوَّاس عن =

ولجابرٍ عندَ الحارثِ بنِ أبي أُسامَةَ في «مسنَدِهِ»[(١)] بلفظِ: **«في الأرضِ يُصافِحُ اللهُ به عبادَه»**[(٢)].

ومعناهُ ـ كما للمُحِبِّ الطَّبَريِّ ـ: «أنَّ كلَّ مَلِكٍ إذا قُدِمَ عليه قُبِّلَتْ يَمينُه، ولما كان الحاجُّ والمعتَمِرُ يُسَنُّ لهما تقبيلُهُ؛ نُزِّلَ مَنزِلَةَ يمينِ الملِكِ ويَدِهِ، وللهِ المثلُ الأَعلى، وكذلك من صافَحَهُ كان له عندَ اللهِ عهدٌ، كما أنَّ الملوكَ تعطي العهدَ بالمصافَحَةِ»[(٣)]

= أبي حفص العبدي عن أبان عن أنس رضي الله عنه به.
وهو بهذا السند موضوع:
العلاء بن مسلمة رماه ابن حبان وابن طاهر بالوضع.
انظر: «المجروحين» (١/١٧٧)، «الضعفاء» لابن الجوزي (٢/١٨٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٢/٥٣٩).

(١) لم أقف عليه في «بغية الباحث»، لكن أخرجه من طريقه الديلمي في «مسند الفردوس (س)» (ق٩٤/ب]، من حديث إسحاق بن بشر الكاهلي عن أبي معشر عن ابن المنكدر عن جابر.

(٢) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٣٤٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٢/٥٧٥) رقم (٩٤٤)، وهو أيضاً عند أبي الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/٣٦٦) رقم (٢٩٣)، والخطيب في «التاريخ» (٦/٣٢٨)؛ كلهم من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي به.
وهو بهذا السند موضوع:
إسحاقُ بنُ بشرٍ الكاهلي: كذبه ابن أبي شيبة وموسى بن هارون وأبو زرعة والدارقطني.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٢١٤)، «الكامل» (١/٣٤٢)، «الميزان» (١/١٨٦)، و«اللسان» (٢/٤٦).
• وله طريقٌ آخرُ عن أبي معشر عند ابن عساكر في «التاريخ» (٥٢/٢١٧)، وفيه أبو علي الأهوازي المقرئ المشهور، وقد كذبه الخطيب وابن عساكر وغيرهما.
انظر: «تبيين كذب المفتري» (٣٦٤)، «الكشف الحثيث» (٩٢)، و«اللسان» (٣/٩٣).

(٣) «القِرى لقاصد أمِّ القُرى» (٢٨٠).
وقال شيخ الإسلام: «قوله: (الحجرُ الأسودُ يمينُ اللهِ في الأرضِ، فمن صافَحه وقبَّلَهُ فكأنما صافحَ اللهَ وقبَّل يمينَهُ)؛ صريحٌ في أنَّ الحجرَ الأسودَ ليسَ هو صفةً للهِ، ولا هوَ نفسُ يمينِه؛ لأنه قال: (يمينُ اللهِ في الأرضِ)، وقال: (فمَن قبَّله وصافَحه فكأنما صافحَ اللهَ وقبَّل يمينَه)، ومعلومٌ أنَّ المشَبَّهَ ليس هو المشَبَّهَ بهِ، ففي نفسِ الحديثِ =

٤٠٠ حديث: «**حُجُّوا قبلَ أن لا تَحُجُّوا**».

عبدُالرَّزَّاقِ[١] ـ ومِن طريقِهِ أبو نُعَيم، ثم الدَّيلَمِيُّ[٢] ـ: أخبرَنا عبدُاللهِ بنُ عيسى بنِ عمرَ الجَنَديُّ[٣]: حدَّثنا محمدُ بنُ أبي محمدٍ[٤] عن أبيهِ[٥] عن أبي هريرةَ به مرفوعاً، بزيادةِ: «**تَقعُدُ أعرابُها على أذنابِ أودِيَتِها، فلا يَدَعونَ أحداً يدخُلُها**».

وهو عندَ الدَّارَقُطنيِّ في آخرِ «الحجِّ» من «سُنَنِه»[٦] من روايةِ الجَنَديِّ المذكورِ، ولفظُه: «**حُجُّوا قبلَ** [ق٨٣/ب] **أن لا تَحُجُّوا**»، قالوا: وما شأنُ الحجِّ يا رسولَ اللهِ؟، قال: «**تقعدُ أعرابُها على أذنابِ أودِيَتِها، فلا يَصِلُ إلى الحجِّ أحدٌ**»[٧].

= بيانُ أنَّ مُستَلِمَهُ ليس مصافحاً للهِ، وأنه ليسَ هو نفسَ يمينِهِ». «مجموع الفتاوى» (٣/٤٤).
وانظر أيضاً: «الرسالة العرشية» (٣٦)، و«تاريخ الإسلام» (٣٦/٦٨).

(١) لم أقف عليه في «المصنف».

(٢) «أخبار أصبهان» (٢/٣٨)، ومن طريقه الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق٨٢/أ].

(٣) عبدالله بن عيسى بن عمر ـ وقيل: بن بحير ـ الجَنَدي ـ بفتح الجيم والنون ـ.
روى عن طاوس، وعنه عبدالرزاق.
ذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال: «عن محمدِ بنِ أبي محمدٍ عن أبيه عن أبي هريرةَ. إسنادُهُ مجهول، فيه نظر»، وقال الذهبي: «لا يُعرَفُ، والحديثُ منكرٌ».
انظر: «التاريخ الكبير» (٥/١٦٣، ١٦٤)، «الضعفاء الكبير» (٢/٢٨٦)، «الجرح والتعديل» (٥/١٢٦)، «المغني في الضعفاء» (٢/٤٩٩)، «الميزان» (٢/٤٧٠)، و«اللسان» (٤/٥٣٩).

(٤) قال أبو حاتم والذهبي: «مجهول»، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال: «مجهولٌ بالنقلِ، ولا يتابَعُ عليهِ، ولا يُعرَفُ إلا به» وذكر له هذا الحديث، وقال ابن حبان: «لا يُدرى من هو».
انظر: «التاريخ الكبير» (١/٢٢٥)، «الضعفاء الكبير» (٤/١٣٥)، «الجرح والتعديل» (٨/٨٨)، «الثقات» (٧/٤٠١)، «الميزان» (٤/٢٦)، و«اللسان» (٧/٤٧١).

(٥) مجهول.
انظر: «التاريخ الكبير» (٩/٦٦)، «الجرح والتعديل» (٩/٤٣٣)، و«اللسان» (٩/١٥٧).

(٦) «السنن» (الحج، باب المواقيت) (٢/٣٠١) رقم (٢٩٤).

(٧) وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢٢٦)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/٣٨٣) =

وعبدُاللهِ ومحمدٌ مجهولانِ، قالهُ العُقَيليُّ.

وقد أورَدَه الزَّمخشَريُّ في «الكشَّافِ»(١) بلفظِ: «**حُجُّوا قبلَ أن لا تَحُجُّوا، قبلَ أن يَمنَعَ البَرُّ جانِبَه والبَحرُ راكِبَه**»، وكذا أوردَ(٢): «**حُجُّوا قبلَ أن لا تَحُجُّوا؛ فإنه قد هُدِمَ البيتُ مَرَّتينِ، ويُرفَعُ في الثالثةِ**».

وهذا الثاني عندَ ابنِ أبي شيبةَ(٣): أخبرنا يزيدُ بنُ هارونَ عن حُمَيدٍ عن بكرِ بنِ عبدِاللهِ المزَنيِّ عن ابنِ عمرَ قال: «تَمَتَّعوا مِن هذا البيتِ؛ فإنه»، وذكرَهُ موقوفاً.

وقد رُوِيَ مرفوعاً: أخرجَهُ ابنُ حِبَّانَ والحاكمُ والبزَّارُ والطبرانيُّ(٤)، من

= رقم (٨٠٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٣٥/٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٥٦٤/٢) رقم (٩٢٦)، وهو أيضاً عند الدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٢٩٦/٥) رقم (٥٤٨٥)، والبيهقي في «الكبرى» (الحج، باب ما يستحب من تعجيل الحج إذا قدر عليه) (٣٤١/٤)؛ كلهم من طريق عبدالرزاق به.
قال العقيلي: «إسناده مجهول، فيه نظر» «الضعفاء» (٢٨٦/٢)، وقال ابن حبان: «هذا خبرٌ باطلٌ» (الثقات ٧/ ٤٠١)، وقال الذهبي: «هذا إسنادٌ مظلمٌ، وخبرٌ منكرٌ» «الميزان» (٤٧١/٢).

(١) «الكشاف» (٤٢٠/١). (٢) «الكشاف» (٤١٩/١).

(٣) «المصنف» (الحج، باب من كره هدمه) (٣٨٢/٨) رقم (١٤٣٠٧)، و(الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ منها) (٨٦/٢١) رقم (٣٨٣٨٨)، لكنه فيه من حديث عبدالله بن عمروٍ رضي الله عنهما، لا من حديث ابن عمرَ رضي الله عنهما.
وعزاه له الزيلعي في «تخريج الكشاف» (٢٠٦/١) من حديث ابن عمر، كما ذكر المصنف.

(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث) (١٥٣/١٥) رقم (٦٧٥٣)، والبزار في «مسنده» (٣٠٨/١٢) رقم (٦١٥٧)؛ كلاهما من طريق الحسن بن قزعة.
وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (المناسك) (٦٠٨/١) رقم (١٦١٠) من طريق عمرو بن عون.
كلاهما عن سفيان بن حبيب به.
وأما الطبراني فلم أقف على الحديث في شيء من معاجمه، لكن عزاه له في «الكبير» الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٤٧٤/٣).

طريقِ سفيانَ بنِ حَبيبٍ[١] عن حميدٍ بهذا[٢].

وفي «الكشَّافِ»[٣] أيضاً ـ مما لم يَقِفْ عليه مُخَرِّجُه[٤] ـ عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: **«حُجُّوا هذا البيتَ قبلَ أن تَنبُتَ شجرةٌ في الباديةِ لا تأكلُ منها دابَّةٌ إلا نَفَقَتْ»**[٥]. انتهى.

ولما أوردَ البخاريُّ في «صَحِيحِهِ»[٦] حديثَ قتادةَ عن عبدِاللهِ بنِ أبي عُتبَةَ[٧] عن أبي سعيدٍ الخدريِّ مرفوعاً: **«لَيُحَجَّنَّ البيتُ ولَيُعمَرَنَّ[٨] بعدَ خروجِ يأجوجَ ومأجوجَ»** من جِهةِ الحجَّاجِ بنِ حجَّاجٍ عنهُ؛ قال عَقِبَهُ: «تابَعَهُ أبانُ[٩]

---

(١) البصريُّ البزَّازُ، أبو محمدٍ وقيل غيرُ ذلكَ، ثقةٌ، من التاسعةِ، مات سنةَ اثنتينِ ـ وقيل: ستٍّ ـ وثمانينَ، وله ثمانٌ وخمسونَ سنةً. بخ ٤. «التقريب» (٢٤٤).

(٢) وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (المناسك، باب الأمر بتعجيل الحج خوف فوته برفع الكعبة) (١٢٨/٤) رقم (٢٥٠٦)، وأبو الشيخ في «الطبقات» (٥٥٨/٣) رقم (٧١٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٤٤/١)؛ كلهم من طريق الحسن بن قزعة عن سفيان بن حبيب به.
وسفيان بن حبيب ثقة، لكن يزيد بن هارون فوقه بدرجات؛ فهو ثقة حافظ من رجال الشيخين، وروايته عن حميد الطويل في البخاري.
فالظاهر ـ والله أعلم ـ أن الصواب في هذا الحديث الوقف على ابن عمر رضي الله عنهما.
وهو وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع؛ لأن فيه إخباراً عن أمرٍ غيبيٍّ، وهو مما لا يقال مثله بالرأي. والله أعلم.

(٣) «الكشاف» (٤٢٠/١).

(٤) قال الزيلعي: «غريب». «تخريج أحاديث الكشاف» (٢٠٧/١).
وقال الحافظ: «لم أجده». «الكافي الشافي» (٢٩).

(٥) يقالُ: نَفَقَت الدَّابَّةُ إذا ماتَتْ. انظر: «النهاية» (١٤٢٣/٤).

(٦) «الصحيح» (الحج، باب قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾) رقم (١٥٩٣).

(٧) البصريُّ، مولى أنسٍ، ثقةٌ، من الثالثةِ. خ م تم ق. «التقريب» (٣١٣).

(٨) كذا في النسخ الأربع، وفي جميع نسخ الصحيح التي وقفتُ عليها: (ولَيُعتَمَرَنَّ).

(٩) هو: ابن يزيد العطار.
أخرج طريقه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الفتن، باب ما ذكر في فتنة الدجال) (٢٤٢/٢١) رقم (٣٨٦٩٨)، وأحمد في «مسنده» (٣١٦/١٧) رقم (١١٢١٧) و(٣٨/١٨) رقم (١١٤٥٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (المناسك، باب الأمر بتعجيل =

وعمرانُ[١] عن قتادةَ»، قال: «وقال عبدُالرحمٰنِ[٢] عن شعبةَ ـ يعني: عن قتادةَ به ـ: لا تقومُ الساعةُ حتى لا يُحَجَّ البيتُ»، مما أخرجَهُ أبو يعلى[٣] وغيرُه[٤]، قال البخاريُّ: «والأولُ أكثرُ[٥]، سمعَ قتادةُ عبدَاللهِ، وعبدُاللهِ أبا سعيدٍ»[٦]

= الحج خوف فوته برفع الكعبة) (١٢٩/٤) رقم (٢٥٠٧)، والحاكم في «المستدرك» (الفتن والملاحم) (٥٠٠/٤) رقم (٨٣٩٩).

(١) هو: ابن داوَر القطَّان.
أخرج طريقه أحمد في «مسنده» (٣١٨/١٧) رقم (١١٢١٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (المناسك، باب الأمر بتعجيل الحج خوف فوته برفع الكعبة) (١٢٩/٤) رقم (٢٥٠٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٠٤/٢) رقم (١٠٣٠)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث) (٢٤٧/١٥) رقم (٦٨٣٢).

(٢) هو: ابن مهدي.
أخرج طريقه الحاكم في «المستدرك» (الفتن والملاحم) (٥٠٠/٤) رقم (٨٣٩٧).

(٣) «مسند أبي يعلى» (٢٧٧/٢) رقم (٩٩١) من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة.

(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث) (١٥١/١٥) رقم (٦٧٥٠)، من طريق أبي يعلى.
• ورواه الطيالسي عن شعبة موقوفاً. أشار إلى روايته الحاكم في «المستدرك» (٥٠٠/٤).
• ورواه سعيدُ بنُ أبي عَروبةَ عن قتادةَ عن عبدالله بن أبي عتبة عن أبي سعيدٍ الخدريِّ مرفوعاً بلفظ: «**إنَّ الناسَ ليحَجُّونَ ويعتَمِرونُ ويغرِسونَ النخلَ بعدَ خروجِ يأجوجَ ومأجوجَ**».
أخرجه عبد بن حميد، كما في «المنتخب» (٢٩٣) رقم (٩٤١)، ومن طريقه الحافظ في «تغليق التعليق» (٦٨/٣).
وقد سقط من إسناد «المنتخب» (عبدالله بن أبي عتبة)، وهو في «التغليق» عنه على الصواب.

(٥) أي: لاتفاقِ مَن تقدَّمَ ذكرُه على هذا اللفظِ وانفرادِ شعبةَ بما يخالِفُهم، وإنما قال ذلكَ لأنَّ ظاهرَهما التعارضُ؛ لأنَّ المفهومَ من الأولِ أنَّ البيتَ يُحَجُّ بعدَ أشراطِ الساعةِ، ومن الثاني أنه لا يُحَجُّ بعدَها. انظر: «فتح الباري» (٤٥٥/٣).
• وقال أبو حاتم: «حديثُ أبانَ أصحُّ من حديثِ شعبةَ». «العلل» (١٧٧١).
• وقال الحافظ: «يمكنُ الجمعُ بينَ الحديثينِ؛ فإنه لا يلزَمُ من حجِّ الناسِ بعدَ خروجِ يأجوجَ ومأجوجَ أن يمتنعَ (كذا، والظاهر أنها: أن لا يمتنع) الحجُّ في وقتٍ ما عندَ قربِ ظهورِ الساعةِ». «فتح الباري» (٤٥٥/٣). وانظر أيضاً: «تغليق التعليق» (٦٧/٣ ـ ٦٨).

(٦) قال الحافظ: «غرضُه بهذا أنه لم يقعْ فيه تدليسٌ، وهل أرادَ بهذا أنَّ كلّاً منهُما سمعَ =

٤٠١ حديث: «**الحُجُونُ والبقيعُ يؤخَذُ بأطرافِهِما ويُنثَرانِ في الجنَّةِ**»، وهما مَقبرتَا مكةَ والمدينةِ.

أوردهُ الزمخشرِيُّ في «الكشَّاف»[١]، وبيَّضَ له الزَّيلعيُّ في «تخريجه»[٢]، وتَبِعَهُ شيخُنا[٣].

٤٠٢ حديث: «**الحجُّ جهادُ كلِّ ضعيفٍ**».

ابنُ ماجَهْ والقُضاعيُّ[٤]، من حديثِ أبي جعفرٍ محمدِ بنِ عليٍّ بنِ الحسينِ عن أمِّ سَلَمَةَ مرفوعاً بهذا[٥]

ورجاله ثقاتٌ محتَجٌّ بهم في الصحيحِ[٦]، ولكنْ لا يُعرَفُ لأبي جعفرٍ سماعٌ من أمِّ سلمةَ[٧]، وقد أدركَ سِتَّ سنينَ مِن حياتِها؛ فمولِدُه سنةَ ستٍّ

= هذا الحديثَ بخصوصِه أو في الجملةِ؟ فيه احتمالٌ». «الفتح» (٣/٤٥٥).

(١) «الكشاف» (١/٤١٧).

(٢) قال الزيلعي: «غريبٌ جدّاً». «تخريج أحاديث الكشاف» (١/١٩٩).

(٣) قال الحافظ: «لم أجده». «الكافي الشافي» (٢٨).
وقال في «الأجوبة الحديثية ـ القسم الأول» (٨٠): «لم أقف عليه».
وقال القاري: «لا يُعرَفُ له أصلٌ». «المصنوع» (٩٢) رقم (١٠٨).

(٤) «السنن» (المناسك، باب الحج جهاد النساء) رقم (٢٩٠٢)، من طريق وكيع.
و«الشهاب» (١/٨٢) رقم (٨٠)، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي.
كلاهما عن القاسم بن الفضل الحُدَّاني عن أبي جعفر به.

(٥) وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/١٧٥) رقم (١٧٠٤)، وابن الجعد (٤٨٦) رقم (٣٣٨٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (الحج، باب ما قالوا في ثواب الحج) (٨/٢٨) رقم (١٢٧٩٩)، وإسحاق في «مسنده» (٤/١٧٦) رقم (١٥٠، ١٥١)، وأحمد (٤٤/١٣٩، ٢٠٨، ٢٧٣) رقم (٢٦٥٢٠، ٢٦٥٨٥، ٢٦٦٧٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢/٣٤٧، ٤٥٨) رقم (٦٩١٦، ٧٠٢٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/٢٩٢) رقم (٦٤٧)؛ كلهم من طريق القاسم بن الفضل عن أبي جعفرٍ به.

(٦) أبو جعفر محمد الباقر من رجال الستة. تقدمت ترجمته.
والقاسم بن الفضل الحُدَّاني ثقة من رجال مسلم. انظر: «التقريب» (٤٥١).

(٧) قال أبو طالب: سألتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ عن محمدِ بنِ عليٍّ، سمعَ من أمِّ سلمةَ شيئاً؟، قال: «لا يصحُّ أنه سمعَ».
وقال أبو حاتم: «أبو جعفرٍ محمدُ بنُ عليٍّ لم يلقَ أمَّ سلمةَ». «المراسيل» (١٨٥). =

وخمسينَ[١]، وماتَت سنةَ اثنتينِ وسِتِّينَ على المعتَمَدِ[٢]، ولولا التوقُّفُ في سماعِه لكانَ على شرطِ الصَّحيحِ.

وله شاهدٌ عندَ القضاعيِّ[٣]، من حديثِ ابنِ لَهيعةَ عن محمدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ[٤] عن عامرِ بنِ عبدِاللهِ بنِ الزُّبيرِ[٥] عن أبيهِ عن عليٍّ به مرفوعاً، وفيه: «**وجهادُ المرأةِ حُسنُ التَّبَعُّلِ**»[٦].

وأوردَهُ الدَّيلميُّ[٧] عن عليٍّ بلا سندٍ.

= وسأل الترمذيُّ البخاريَّ عن هذا الحديث فقال: «هو حديثٌ مرسلٌ؛ لم يدركْ محمدُ بنُ عليٍّ أمَّ سلمةَ». «ترتيب علل الترمذي الكبير» (١٢٩).
وانظر: «جامع التحصيل» (٢٦٦)، «تحفة التحصيل» (٢٨٢)، و«مصباح الزجاجة» (١٨٥/٣).

(١) «تهذيب الكمال» (١٤١/٢٦).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١٩/٣٥)، «تهذيب التهذيب» (٤٠٥/١٢)، و«الإصابة» (١٥٢/٨).
وقيل غير ذلك.
انظر: «الطبقات الكبرى» (٩٥/٨)، «الثقات» (٤٣٩/٣)، و«السير» (٢١٠/٢).

(٣) «الشهاب» (٨٢/١) رقم (٨١)، من طريق موسى بن داود عن ابن لهيعة به.

(٤) ابنُ نَوفَلِ بنِ خُوَيلدِ بنِ أسدِ بنِ عبدِالعُزَّى الأسديُّ، أبو الأسودِ المدنيُّ، يتيمُ عُروَةَ، ثقةٌ، من السادسةِ، مات سنةَ بضعٍ وثلاثينَ. ع. «التقريب» (٤٩٣).

(٥) الأسديُّ، أبو الحارثِ المدنيُّ، ثقةٌ عابدٌ، من الرابعةِ، مات سنةَ إحدى وعشرينَ. ع. «التقريب» (٢٨٨).

(٦) وأخرجه الكلاباذيُّ في «معاني الأخبار» (١٥٩)، من طريق أبي حاتم محمدِ بنِ عمرِ المعدّلِ عن أحمدَ بنِ عبدِاللهِ بنِ مالكٍ عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ الشاميِّ عن عليِّ بنِ حربٍ الموصليِّ عن موسى بنِ داودَ عن ابن لهيعةَ به.
وإسناده ضعيف:
ابن لهيعة ضعيف.
وأبو حاتم المعدل لم أقف له على ترجمة.
وأحمد بن عبدالله بن مالك أبو ذر الترمذي: ذكره ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٦٤٤/٢)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.
وسائر رجاله ما بين ثقة وصدوق.

(٧) «مسند الفردوس (س)» [ق٧٥/أ]، بلفظ: «**جهاد المرأة حسن التبعل، وجهاد الضعيف الحج**». =

وعلَّقَ البخاريُّ[١] عن عمرَ قولَه: «شُدُّوا الرِّحالَ في الحجِّ، فإنه أحدُ الجِهادَينِ»[٢].

= • وللحديث شواهد أخرى:
منها: ما أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (المناسك، باب فضل الحج) (٥/٧) رقم (٨٨٠٩) و(الجهاد، باب وجوب الغزو) (٥/١٧٤) رقم (٩٢٨٣) من طريق الثوري، والطبراني في «الكبير» (٣/١٤٧) رقم (٢٩١٠)، و«الأوسط» (٤/٣٠٩) رقم (٤٢٨٧)، من طريق معاوية بن إسحاق؛ كلاهما عن عَبَايَةَ بن رفاعة عن الحسينِ بنِ عليٍّ ﷺ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إني جبانٌ وإني ضعيفٌ، قال: «**هَلُمَّ إلى جهادٍ لا شوكةَ فيهِ؛ الحجُّ**». واللفظ للطبراني.
وإسناده صحيح:
رجاله رجال الشيخين ما عدا معاوية بن إسحاق؛ فمن رجال البخاري فقط.
قال الهيثمي: «رجاله ثقات» «المجمع» (٣/٤٧٤)، وصححه الألباني (الإرواء ٤/ ١٥٢).
ومنها: ما أخرجه النسائي في «سننه» (مناسك الحج/فضل الحج) رقم (٢٦٢٦)، والطبراني في «الأوسط» (٨/٣١٩) رقم (٨٧٥١)، والبيهقي في «الكبرى» (الحج، باب من قالَ بوجوبِ العمرةِ...) (٤/٣٥٠)؛ من طريق سعيدِ بنِ أبي هلالٍ عن يزيدَ بنِ عبدِالله بن الهادِ عن محمدِ بنِ إبراهيمَ التيميِّ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «**جهادُ الكبيرِ والضعيفِ والمرأةِ: الحجُّ والعمرةُ**».
وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (الجهاد، باب ما جاء في فضل الجهاد) (٢/١٣٤) رقم (٢٣٤٤) من طريق عمرو بن الحارث، وأحمد (١٥/٢٧٢) رقم (٩٤٥٩) من طريق حيوة بن شريح؛ كلاهما عن يزيد بن عبدالله بن الهادِ عن محمدِ بن إبراهيمَ التيميِّ عن أبي هريرةَ ﷺ عن رسولِ اللهِ ﷺ أنه قال ـ إن كان قاله ـ: «**جهادُ الكبيرِ والضعيفِ والمرأةِ الحجُّ والعمرةُ**».
والصواب ـ والله أعلم ـ رواية عمرو بن الحارث وحيوة بن شريح؛ فهما أقوى من سعيد بن أبي هلال وأوثق، والظاهر أن سعيد بن أبي هلال سلك الجادَّةَ فزاد في سنده أبا سلمة.
وعلى هذا فإن إسناد الحديث ضعيف:
محمد بن إبراهيم التيمي لا تعرف له رواية عن أبي هريرة؛ فهو من طبقة صغار التابعين.
وقد شك أيضاً في رفع الحديث، كما يتبين من سياق سنده.

(١) «الصحيح» (الحج، باب الحجِّ على الرحْل) رقم (١٥١٦).
(٢) وصله سعيد بن منصور في «سننه» (الجهاد، باب ما جاء في تتابع بين الحج والجهاد) =

وقد تساهلَ الصَّغَانيُّ حيثُ أدرَجَهُ في «الموضوعاتِ»(١)

٤٠٣ حديث: «الحجُّ عَرَفَةُ».

أحمدُ [ق٨٤/أ] وأصحابُ السُّنَنِ وابنُ حِبَّانَ والحاكمُ والدارقطنيُّ والبيهقيُّ(٢)، ....

= (١٣٦/٢) رقم (٢٣٥٠)، من طريق صالح بن موسى الطلحي عن منصور بن المعتمر.
وعبدالرزاق في «مصنفه» (المناسك، باب فضل الحج) (٧/٥) رقم (٨٨٠٨) و(الجهاد، باب وجوب الغزو) (١٧٤/٥) رقم (٩٢٨٢) من طريق الثوري، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣٧٧/١) رقم (٧٩٣) من طريق الثوري وأبي معاوية؛ كلاهما عن الأعمش.
كلاهما (منصور والأعمش) عن إبراهيم النخعي عن عابسِ بنِ ربيعةَ عن عمرَ قال: «إذا وضعتُمُ السُّروجَ فشُدُّوا الرِّحالَ إلى الحجِّ والعمرةِ؛ فإنه أحدُ الجِهادَينِ». لفظ عبدالرزاق.
وإسناد عبدالرزاق صحيح على شرط الشيخين، وعنعنة الأعمش محمولة على الاتصال؛ لأن روايته عن النخعي وقد أكثر عنه كما تقدم مراراً. والله أعلم.
وانظر: «تغليق التعليق» (٤٤/٣).

(١) «الدرُّ الملتقط» (١٩) رقم (٣).
وقد ردَّ عليه العراقي في رسالته المطبوعة في آخر «مسند الشهاب» (٣٥٧/٢).

(٢) «المسند» (٦٤/٣١) رقم (١٨٧٧٤)، «سنن أبي داود» (المناسك، باب من لم يدرك عرفةَ) رقم (١٩٤٩)، «جامع الترمذي» (الحج، باب ما جاء فيمن أدركَ الإمامَ بِجَمْعٍ فقد أدركَ الحجَّ) رقم (٨٨٩، ٨٩٠)، «سنن النسائي» (مناسك الحج/ فرض الوقوفً بعرفة) رقم (٣٠١٦) و(مناسك الحج/ فيمَن لم يدركْ صلاةَ الصبحِ مع الإمام بالمزدلفة) رقم (٣٠٤٤)، «سنن ابن ماجه» (المناسك، باب من أتى عرفةَ قبلَ الفجرِ ليلةَ جَمعٍ) رقم (٣٠١٥)، «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (الحج، باب رمي الجمار أيامَ التشريق) (٢٠٣/٩) رقم (٣٨٩٢)، «سنن الدارقطني» (الحج، باب المواقيت) (٢٤٠/٢) رقم (١٩)، «المستدرك» (المناسك) (٦٣٥/١) رقم (١٧٠٣)؛ كلهم من طريق سفيان الثوري.
و«المستدرك» (التفسير/ من سورة البقرة) (٣٠٥/٢) رقم (٣١٠٠) وصححه، و«السنن الكبرى» للبيهقي (الحج، باب إدراك الحج بإدراك عرفة...) (١٧٣/٥)؛ من طريق شعبة.
كلاهما (الثوري وشعبة) عن بُكَيرِ بنِ عطاءَ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ يعمرَ به.
وإسناده صحيح، وبكير بن عطاء ثقة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٣٣/١). =

كلُّهم مِن حديثِ عبدِالرحمٰنِ بنِ يَعمَر الدِّيْلِيِّ[١] قال: شهدتُ رسولَ اللهِ ﷺ وهو واقفٌ بعَرَفاتٍ وأتاهُ ناسٌ من أهلِ نَجدٍ، فقالوا: يا رسولَ اللهِ، كيفَ الحجُّ؟، فقال: «**الحجُّ عرفةُ، مَن جاءَ قبلَ صلاةِ الفجرِ مِن ليلةِ جَمْعٍ فقد تَمَّ بِهِ حَجُّه**»[٢] لفظُ أحمدَ.

وفي روايةٍ لأبي داودَ[٣]: «**من أدركَ عرفةَ قبلَ أن يطلُعَ الفجرُ فقد أدركَ**

= والحديث صحَّحهُ الترمذيُّ وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الملقن وغيرهم.
قال الترمذي: «سمعتُ الجارودَ يقولُ: سمعتُ وكيعاً أنه ذكرَ هذا الحديثَ فقال: هذا الحديثُ أمُّ المناسِكِ». «الجامع» رقم (٨٩٠).
وفي «صحيح ابن حبان»: «قال ابنُ عيينةَ: فقلتُ لسفيانَ الثوريِّ: ليس عندَكم بالكوفةِ حديثٌ أشرفُ ولا أحسنُ من هذا». «الإحسان» رقم (٣٨٩٢).
وانظر: «البدر المنير» (٦/ ٢٣٠ ـ ٢٣٣).

(١) عبدُالرحمٰنِ بنُ يَعمَرَ ـ بفتحِ التحتانيَّةِ، وسكونِ المهمَلَةِ، وفتح الميم ـ الدِّيْلِيُّ ـ بكسر الدَّالِ، وسكونِ التحتانيَّةِ ـ، صحابيٌّ نزلَ الكوفةَ، ويقالُ: ماتَ بِخُراسَانَ. ٤.
انظر: «الإصابة» (٤/ ٣٦٨)، و«التقريب» (٣٥٣).

(٢) وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٦٤٣) رقم (١٤٠٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (الحج/ من قال: تجزئ المتعة من العمرة) (٨/ ٢٦٩) رقم (١٣٨٦٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٢٠٥) رقم (٩٥٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (المناسك، باب ذكرِ الدليلِ على أنَّ الحاجَّ إذا لم يدرك عرفةَ قبل طلوعِ الفجرِ من يوم النحرِ فهو فائتُ الحجِّ غيرُ مدرِكِه) (٤/ ٢٥٧) رقم (٢٨٢٢)، وغيرهم؛ كلهم بنفس اللفظ الذي ترجم به المصنف.
وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٩٩) رقم (٨٩٩)، وعبد بن حميد كما في «المنتخب» (١٢٨) رقم (٣١٠)، والدارمي في «سننه» (المناسك، باب بم يتم الحج) (٢/ ٨٢) رقم (١٨٨٧)، والترمذي في «الجامع» (تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة) رقم (٢٩٧٥)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الحج، باب رمي الجمار أيام التشريق) (٩/ ٢٠٣) رقم (٣٨٩٢)، والبيهقي في «الكبرى» (الحج، باب وقتِ الوقوفِ لإدراكِ الحجِّ) (٥/ ١١٦)؛ كلهم بلفظ: «**الحجُّ عرفاتٌ**».
وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٣/ ٦٣، ٦٥) رقم (١٨٧٧٣، ١٨٧٧٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٣) معلقاً، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٢٠٩) رقم (٣٩٤٥)، والبيهقي في «الكبرى» (الحج، باب من تعجل في يومين بعد يوم النحر) (٥/ ١٥٢)؛ كلهم بلفظ: «**الحج يوم عرفة**»، أو قال: «**يوم عرفات**».

(٣) «السنن» (المناسك، باب من لم يدرك عرفةَ) رقم (١٩٤٩)، ولفظه: «**الحجُّ الحجُّ يومُ** =

الحجّ»، وألفاظُ الباقينَ نحوَهُ، وفي روايةٍ للدَّارقُطنيِّ والبيهقيِّ[(١)]: «**الحجُّ عرفةُ، الحجُّ عرفةُ**»[(٢)].

٤٠٤ حديث: «حَدِّثوا الناسَ بما يَعرِفونَ».

في: «**أُمِرنا أنْ نُكَلِّمَ الناسَ**»[(٣)]

٤٠٥ حديث: «حدِّثوا عن بني إسرائيلَ ولا حَرَجَ».

أبو داودَ[(٤)] عن أبي هريرةَ[(٥)]، وأصلُه صحيحٌ[(٦)]

= **عرفةَ، مَن جاءَ قبلَ صلاةِ الصبحِ من ليلةِ جَمْعٍ فتَمَّ حجُّهُ».**

(١) «سنن الدارقطني» (الحج، باب المواقيت) (٢/٢٤٠) رقم (١٩)، باللفظ الذي ذكره المصنف.
وأما البيهقي فأخرجه في «الكبرى» (الحج، باب إدراك الحج بإدراك عرفة...) (١٧٣/٥)، من طريق الطيالسي؛ بلفظ: «**الحج عرفة، الحج عرفات**».
وأخرجه أيضاً في (الحج، باب وقتِ الوقوفِ لإدراكِ الحجِّ) (١١٦/٥)، وفي «الشعب» (٤٩٥/٥) رقم (٣٧٧٢)؛ بلفظ: «**الحج عرفات، الحج عرفات**».

(٢) وأخرجه أيضاً بزيادة التكرار هذه: الحاكمُ في «المستدرك» (المناسك) (٦٣٥/١) رقم (١٧٠٣).
وأخرجه الطيالسيُّ في «مسنده» (٦٤٣/٢) رقم (١٤٠٥)، بلفظ: «**الحج عرفة، الحج عرفات**».
وأخرجه الترمذي في «الجامع» (تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة) رقم (٢٩٧٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (المناسك) (١٢٣) رقم (٤٦٨)؛ بلفظ: «**الحج عرفات، الحج عرفات، الحج عرفات**» ثلاثاً.

(٣) تقدم برقم (١٨٢).

(٤) «السنن» (العلم، باب الحديثِ عن بني إسرائيلَ) رقم (٣٦٦٢)، من حديث محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ به.

(٥) وأخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٤٠) رقم (١١٨٩)، والحميدي (٤٩١/٢) رقم (١١٦٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (الأدب/في الرخصة في حديث بني إسرائيل) (٤٨١/١٣) رقم (٢٧٠١٦)، وأحمد في «مسنده» (١٢٥/١٦، ٣١٣) رقم (١٠١٣٠، ١٠٥٢٩)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (التاريخ، باب بدء الخلق) (١٤٧/١٤) رقم (٦٢٥٤)، وغيرهم؛ كلهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ به.
وإسناده حسن، من أجل محمد بن عمرو بن علقمة.

(٦) أصله في «صحيح البخاري» (أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل) =

وفي لفظٍ لأحمدَ بنِ مَنِيعٍ[(١)] عن جابرٍ: «**حدِّثوا عن بني إسرائيلَ، فإنه كانت فيهِم أعاجِيبُ**»[(٢)].

وكذا هو عندَ تمَّامٍ في «فوائِدِه»[(٣)]، قال: وأنشأَ ﷺ يحدِّثُ، قال:

= رقم (٣٤٦١)، من حديث عبدالله بن عمروٍ رضي الله عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**بَلِّغوا عني ولو آيةً، وحدِّثوا عن بني إسرائيلَ ولا حرجَ، ومن كذبَ عليَّ متعمِّداً فليتَبَوَّأ مَقعَدَه من النارِ**».

(١) عزاه له الحافظ في «المطالب العالية» (٥/٢٠٠) رقم (٧٧٤)، من طريقِ مروانَ بنِ معاويةَ عن ربيعِ بنِ حسَّانَ الجعفيِّ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ سابطٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ، فذكره مرسلاً، ولم يذكر فيه جابراً كما عند المصنف هنا.
وكذا هو أيضاً مرسلٌ في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢/٣٤٠) رقم (١٨٣٤).

(٢) أخرجه وكيع في «الزهد» (٢٨٠) رقم (٥٦)، ومن طريقه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الأدب/ في الرخصة في حديث بني إسرائيل) (١٣/٤٨١) رقم (٢٧٠١٧)، وأحمد في «الزهد» (٢٣)، وعبد بن حميد كما في «المنتخب» (٣٤٩) رقم (١١٥٦)، وابن أبي الدنيا في «من عاش بعد الموت» (٥٧) رقم (٥٧).
وهو أيضاً عند البزار في «مسنده»، كما في «كشف الأستار» (١/١٠٨) رقم (١٩٢)، من طريق عبدالله بن نمير.
كلاهما (وكيع وابن نمير) عن الربيع بنِ سعدٍ عن عبدالرحمٰنِ بنِ سابطٍ عن جابرٍ رضي الله عنه به.
وخالفه الربيع بن حسان الجعفي (كما تقدم)؛ فرواه عن ابن سابطٍ مرسلاً.
والموصول أشبه بالصواب:
الربيع بن سعد: وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان الفسوي «الدوري» (٣/٤٥١)، ابن الجنيد (٤٨٦)، المعرفة والتاريخ (٣/٢٧٤)، وقال أبو حاتم: «لا بأس به» «الجرح» (٣/٤٦٢).
والربيع بن حسان: وثقه ابن معين «الجرح» (٣/٤٥٨).
فلا مزية لأحدهما على الآخر؛ فيرجح الوصل لأنه زيادة ثقة. والله أعلم.
وعبدالرحمٰن بن سابط تابعيٌّ ثقةٌ من رجال مسلم، لكنْ اختلف في سماعه من جابر رضي الله عنه، والراجح ـ والله أعلم ـ أن سماعه من جابرٍ صحيح؛ لأمرين:
أولهما: جزمُ البخاريِّ بسماعِه منه كما في «التاريخ الكبير» (٥/٣٠١)، وناهيك به، على ما عرف من تثبته في هذا الباب خاصةً.
وثانيهما: أنه قد جاء عنه بإسنادٍ صحيح التصريح بالسماع من جابر رضي الله عنه، كما عند ابن أبي داود في «البعث» (١٦) رقم (٥)، وسيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله.
وانظر: «جامع التحصيل» (٢٢٢)، «تحفة التحصيل» (١٩٧)، و«التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة» (٢/٦٢٩ ـ ٦٣٢)، وفيه بحثٌ قيِّمٌ.

(٣) «فوائد تمام» (١/٩٩) رقم (٢٢٩)، من طريق وكيع عن الربيع بن سعد الجعفي به.

«خرجَت طائفةٌ مِن بني إسرائيلَ حتى أتوا مقبَرَةً من مقابِرِهم، فقالوا: لو صَلَّينا ودَعَونا اللهَ ﷻ يُخرِج لنا رجلاً مِمَّن قد ماتَ، فنَسألَهُ عن الموتِ، ففَعَلوا، فبَينا هُم كذلكَ إذْ أَطْلَعَ رجلٌ رأسَه مِن قبرٍ مِن تلكَ المقابرِ، خِلاسِيٌّ[(١)]، بينَ عَينِيهِ أثرُ السُّجودِ، فقال: يا هؤلاءِ، ما أردتُم إليَّ؟ لقد مِتُّ من مائةِ عامٍ فما سكنَتْ عنِّي حَرارَةُ الموتِ[(٢)]، فادعُوا اللهَ أن يَرُدَّني كما كُنتُ»[(٣)] انتهى.

وهذه الزِّيادَةُ تكادُ أنْ تكونَ مُقيِّدَةً لكونِ المأذونِ في التحديثِ به هُو ما يكونُ مِن هذا النَّمَطِ، لا فيما يَرجِعُ إلى الأحكامِ ونحوِها؛ لِعَدَمِ اتِّصالِها[(٤)].

وأحسنُ من هذا: القولُ بأنَّ الواوَ في موضعِ الحالِ، كما أوضحتُه في بعضِ التعاليِقِ.

٤٠٦ حديث: **«الحِدَّةُ تَعتَري خِيارَ أُمَّتي»**.

أبو يعلى والطبرانيُّ[(٥)] عن ابنِ عباسٍ به مرفوعاً[(٦)]، وكذا هو عندَنا في

---

(١) الخِلاسِيُّ ـ بكسر الخاء المعجمة ـ: الولدُ بين أبوينِ أبيضَ وأسودَ.
انظر: «غريب الحديث» للخطابي (٤٧٥/١)، و«القاموس المحيط» (٥٤١).

(٢) في «الفوائد»: «فما سكنَت عني حرارةُ الموتِ إلَّا الآنَ».

(٣) وأخرجه بهذه الزيادة أيضاً:
وكيع في «الزهد»، ومن طريقه ابن أبي شيبة في «مسنده»، وأحمد في «الزهد»، وعبد بن حميد كما في «المنتخب»، وابن أبي الدنيا في «من عاش بعد الموت»، في المواضع السابقة نفسها.
وأخرجه ابن أبي داود في «البعث» (١٦) رقم (٥)، من طريق الربيع بن سعد الجعفي به.
قال ابن رجب: «وهذا إسنادٌ جيدٌ». «أهوال القبور» (١١٩).

(٤) قال الشافعي: «لأنه ـ والله أعلم ـ ليسَ في الحديثِ عنهُم (يعني: بني إسرائيل) ما يقدَحُ في الشريعةِ ولا يوجِبُ فيها حُكماً، وقد كانت فيهم الأعاجيبُ، فهي التي يُحَدَّثُ بها عنهُم، لا شيءٍ من أمورِ الدِّيانةِ». انظر: «التمهيد» لابن عبدالبر (٤٣/١).
وفي معنى الحديث أقوالٌ أُخَرُ. انظر: «فتح الباري» (٤٩٨/٦).

(٥) «مسند أبي يعلى» (٣٣٧/٤) رقم (٢٤٥٠)، و«المعجم الكبير» (١٥١،١٩٤/١١) رقم (١١٣٣٢، ١١٤٧١)؛ من طريق سلَّام بن سلم الطويل عن الفضلِ بنِ عطِيَّةَ عن عطاءَ عن ابن عباسٍ ﵄.

(٦) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٠٢/٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٧٧٣/٢) رقم (١٢٢٢)؛ من طريق سلّامٍ الطويلِ عن الفضل بن عطية به. =

سادِسِ «المخلِّصِيَّاتِ»(١).

وفي سندِه سلَّامُ بنُ سالمٍ(٢) الطَّويلُ(٣)، وهو متروكٌ.

وهو في «مسنَدِ الحسنِ بنِ سفيانَ»(٤)، من جهةِ الليثِ عن ذُوَيدِ(٥) بنِ

= وإسناده ضعيفٌ جدّاً لحال سلّام الطويل، كما سيأتي في ترجمته.

قال ابن منيع: «وهذا حديثٌ منكرٌ، وسلّامٌ الطويل ضعيف الحديث جدّاً». «المخلصيات».

وبه أعله أيضاً ابن الجوزي في «الواهيات»، والهيثمي في «المجمع» (٥٧/٨).

وأما ابن عديٍّ ﷺ فقد جعل الحملَ فيه على الفضل بن عطية فقال: «وروى هذا محمدُ بنُ الفضلِ بنِ عطيةَ عن أبيه، وليس البلاءُ في هذا الحديث من سلّامٍ، إنما البلاء فيه من الفضلِ بنِ عطيةَ لأنه ضعيفٌ، وابنه محمدٌ أضعفُ منه».

قلتُ: الطريق الذي أشار إليه ابن عديٍّ أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٢/٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧٣/١٤)؛ عن محمدِ بنِ الفضلِ بنِ عطيَّةَ عن أبيه عن عطاءَ عن ابن عباسٍ ﵄ به.

ومحمد بن الفضل بن عطية متروك، وكذبه جماعة. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٣٢).

وعليه فإن متابعته لسلّام الطويل لا تقوى على إلصاق التهمة بأبيه؛ إذ لا تثبت رواية الفضل للحديث أصلاً. والله أعلى وأعلم.

(١) «المخلصيات» (٦٧/٢) رقم (١٠٣٣).

(٢) كذا في النسخ الأربع، والصواب في اسم أبيه أنه «سَلْم»، كما ذكر الخطيب والمزي.

وقد اختلف في اسم أبيه فقيل: سُلَيم، وقيل: سليمان، وقيل: سلمان، ولم أقف على أحد ذكره باسم «سالم» إلا الدارقطني في «الضعفاء» (١٤٣).

(٣) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٨٨).

(٤) أخرجه من طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٣٠٢٨/٦) رقم (٧٠٢٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣٠٤/٥)؛ من طريق قتيبة.

وأخرجه من طريقه أبو نعيم في «المعرفة» أيضاً (٣٠٢٨/٦) رقم (٧٠٢٢)، من طريق عبدالرحمٰن بن أبان.

وذكره أيضاً الحافظ في «الإصابة» (٣٨٨/٧) من هذا الطريق.

كلاهما (قتيبة وعبدالرحمٰن) عن الليث به.

(٥) كذا في الأصل و«ز» و«د»: (ذويد) بالمعجمة، وفي «م»: (دُويد) بالمهملة، وقد ورد اسمه في المصادر على الوجهين جميعاً.

نافعٍ[١]، قلتُ لأبي منصورٍ الفارسيِّ[٢]: يا أبا منصورٍ، لولا حِدَّةٌ فيكَ، فقالَ: ما يسُرُّني بحِدَّتي كذا وكذا، وقد قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ الحِدَّةَ تَعتَري خيارَ أمتي**»[٣].

وكذا أخرجه البغويُّ في «معجَمِ الصحابةِ»[٤]، ووصفا أبا منصورٍ في روايتِهما بالصُّحبَةِ[٥].

---

(١) ذُوَيد ـ ويقال: دُوَيد، بالمهملة ـ بن نافع القرشي الأموي مولاهم، أبو عيسى الدمشقي. روى عن الزهري وأبي منصور، روى عنه الليث بن سعد ومسلمة بن نافع. قال أبو حاتم: «شيخ»، وقال ابن حبان: «مستقيمُ الحديثِ إذا كان دونه ثقةٌ»، وذكر ابنُ خَلفونَ أن الذُّهليَّ والعجليَّ وثَّقاه، وقال الذهبي: «مستقيم الحديث».
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٥١/٣)، «الجرح والتعديل» (٤٣٨/٣)، «الثقات» (٢٩٢/٦)، «الإكمال» (٣٨٦/٣)، «تاريخ دمشق» (٣١١/١٧)، «الكاشف» (٣٨٤/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٨٥/٣).

(٢) يُعَدُّ في المصريين.
ذكره في الصحابة الدولابي والبغوي وأبو نعيم وغيرهم، وقال البخاري في حديثه إنه «مرسل»، وقال ابن عبدالبر: «يقال: إن حديثَه مرسلٌ وليست له صحبةٌ».
انظر: «التاريخ الكبير» (٧١/٩)، «الجرح والتعديل» (٤٤١/٩)، «معرفة الصحابة» (٣٠٢٨/٦)، «الاستيعاب» (١٧٦٢/٤)، «أسد الغابة» (٣٠٤/٥) و«الإصابة» (٣٨٨/٧).

(٣) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (١٢٢/٢) رقم (٦١٦)، من طريق يونس بن محمد (وفي المطبوع: يزيد بن محمد، والتصويب من «المطالب العالية» (٥١٦/١٣) رقم (٣٢٤٣).
وأبو يعلى في «مسنده الكبير»، كما في «المطالب» (٥١٦/١٣)، من طريق عبدالرحمٰن بن أبان.
وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٤٣١/١)، من طريق علي بن غراب.
ثلاثتهم عن الليث بن سعد به.

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من «معجمه»، لكن أخرجه من طريقه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٨٠/٢)، من حديث عبدالرحمٰن بن أبان عن الليث بن سعد به.

(٥) يعني: الحسن بن سفيان والبغوي.
أما الحسن بن سفيان فليس عنده وصف أبي منصور بالصحبة إلا من طريق عبدالرحمٰن بن أبان.
وأما طريقُه الآخرُ عن قتيبةَ فليس فيه وصفه بالصحبةِ.
وأما البغويُّ فقد أخرجه من طريق عبدالرحمٰنِ بنِ أبانَ أيضاً. =

وأخرجَه أبو نعيمٍ في «المعرفةِ»[١] أيضاً.

ولكنْ رواهُ المُستَغفِريُّ[٢] من طريقِ الليثِ فقال: عن يزيدَ بنِ أبي منصورٍ[٣]، وكانت له صحبةٌ، بدلَ: عن أبي منصورٍ، ولفظُه كالترجَمَةِ[٤]،

= فيتضح جليّاً أن وصف أبي منصور بالصحبة قد تفرَّد به عبدالرحمٰن بن أبان عن الليث، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في «الإصابة» (٣٨٨/٧).
وقد خالفَ عبدَالرحمٰنِ بنَ أبانَ الجماعةُ من أصحاب الليث، وهم: قتيبة، ويونس بن محمد المؤدِّب، وعليُّ بن غُراب؛ فلم يذكروا وصف الصحبة لأبي منصور.
وعبدالرحمٰن بن أبان هذا لم أقف له على ترجمة، وليس هو ابن أبان بن عثمان بن عفان؛ فذاك من طبقة متقدمة عن طبقة الليث، فضلاً عن أن يكون قد روى عنه.
ولا ريب أن الصواب رواية الجماعة الثقات عن الليث، وفيهم مثل قتيبة ويونس المؤدب.

(١) «معرفة الصحابة» (٣٠٢٨/٦) رقم (٧٠٢١)، من طريق علي بن غراب عن الليث.
وقد تقدم أنه أخرجه من طريقين آخرين من طريق الحسن بن سفيان.

(٢) أبو العباسِ جعفرُ بنُ محمدِ بنِ المعتزِّ المستَغفِريُّ النَّسَفيُّ. روى عن زاهرِ بنِ أحمدَ السَّرخْسِيِّ وإبراهيمَ بنِ لقمانَ وغيرهما، وحدَّثَ عنه أبو منصور السمعاني وآخرون. كان فقيهاً فاضلاً، ومحدِّثاً مكثراً، ولم يكن بما وراءَ النهرِ في عصرِه مثلَه. له كتاب «معرفة الصحابة» و«دلائل النبوة» و«تاريخ نسف» وغيرها. توفي سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ وأربعمائةٍ.
انظر: «الأنساب» (٢٨٦/٥)، «تذكرة الحفاظ» (٢٠٠/٣)، «سير أعلام النبلاء» (٥٦٤/١٧)، و«تاج التراجم في طبقات الحنفية» (١٤٧).
● وروايته هذه من كتابه «معرفة الصحابة»، وهذا النقل عنه موجود في «الإصابة» (٦٧٣/٦)، والظاهر أن المصنف إنما نقل منه. وانظر أيضاً: «أسد الغابة» (٧٣٤/٤).

(٣) يزيدُ بنُ أبي منصورٍ الأزديُّ، أبو رَوحٍ البصريُّ. روى عن أنسٍ وأبي رافعٍ ﭭ، وروى عنه حميدٌ الطويلُ ويزيد بن أبي حَبيب وغيرهما.
ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وقال المستغفري: «قال بعضهم: له صحبةٌ. وفيه اختلافٌ»، وقال الحافظ: «وهم من ذكره في الصحابة».
انظر: «التاريخ الكبير» (٣٦٣/٨)، «الجرح والتعديل» (٢٩١/٩)، «الثقات» (٥٤٨/٥)، «أسد الغابة» (٧٣٤/٤)، «الإصابة» (٦٧٣/٦)، و«التقريب» (٦٠٥).

(٤) أخرجه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٧٣٤/٤) معلقاً، من طريق ابن وهب عن الليث به.
وعزاه الحافظ في «التهذيب» (٣١٨/١١) لأبي موسى في «الدلائل»، وقال: «هذا حديث معلول».

وأشار إلى الاختلافِ على الليثِ فيهِ. والأولُ أكثرُ(١)

وفي الطبرانيِّ «الأوسَطِ»(٢)، بسندٍ فيه يَغْنَمُ(٣) [ق٨٤/ب] بنُ سالمِ بنِ قَنْبَرٍ(٤) ـ وهو كذَّابٌ ـ عن عليٍّ رَفَعَهُ: **«خيارُ أمتي أَحِدَّاؤُهم، وهم الذين إذا غَضِبُوا رَجَعوا»**(٥)

---

(١) يعني: روايته عن أبي منصور، وقد تقدم أنه رواه كذلك ثلاثةٌ من ثقاتِ أصحاب الليث.

وفي هذا إشارة من المصنف رَحِمَهُ اللهُ إلى ترجيح رواية الجماعة في جعل الحديث عن أبي منصور، وتقدم قريباً أن الحافظ أعلَّ رواية من رواه عن يزيد بن أبي منصور.

وعليه فإن هذا الحديث مرسلٌ؛ إذ لا تثبت لأبي منصورٍ صحبة. والله أعلم.

(٢) «المعجم الأوسط» (٦/٦٠) رقم (٥٧٩٣).

(٣) يَغنَمُ ـ أوله ياءٌ مفتوحةٌ معجمةٌ باثنتين من تحتِها، بعدَها غينٌ معجمةٌ، ثم نون مفتوحةٌ ـ بن سالم بنِ قَنْبَرٍ؛ خادمِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

انظر: «الإكمال» (٣٥٨/٧)، و«اللسان» (٥٤٣/٨).

(٤) كذا قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ، والظاهر أنه تابع في ذلك الهيثمي كما في «المجمع» (٥٧/٨).

والذي في إسناد الطبراني: (حدثنا ابن قنبرٍ: حدثنا أبي قَنَبَرُ)، فيبعد أن يكون الراوي هو «يغنم»؛ لأن قنبراً جدُّه لا أبوهُ، ولا يقالُ بأنه قد يكون نُسِبَ إلى جدِّه؛ إذ في السندِ التصريحُ بأن قنبراً هو أبوهُ.

و«ابنُ قنبرٍ» المذكور في السند هو «عبدُاللهِ بنُ قنبرٍ»، كما جاء مصرَّحاً به في بعضِ طرقِ الحديثِ الأخرى عند العقيلي والبيهقي وغيرهما، وسيأتي تخريجه قريباً. والله أعلم.

• وعبدالله بن قنبر هذا ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢٨٩/٢)، وقال: «عن أبيهِ عن عليٍّ. لا يتابَعُ على حديثِه من جهةٍ تَثْبُتُ»، ثم ذكر له هذا الحديث.

وقال الأزدي: «تركوه»، وقال الذهبي: «عن أبيه عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بخبرٍ باطلٍ».

انظر: «ميزان الاعتدال» (٤٧٢/٢).

(٥) وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٨٩/٢)، وتمَّام في «فوائده» (٢٤٠/٢) رقم (١٦٢٦)، والقضاعي في «الشهاب» (٢٤٢/٢، ٢٤٣) رقم (١٢٧٧، ١٢٧٨)، والبيهقي في «الشعب» (٥٣٥/١٠، ٥٣٦) رقم (٧٩٤٨، ٧٩٤٩)؛ كلهم من طريق عبدالله بن قنبر عن أبيه عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ به.

وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال عبدالله بن قنبر، وقد تقدمت ترجمته. =

وهو عندَ البيهقيِّ في «الشُّعَبِ» وفي «المسنَدِ» للدَّيلميِّ[(١)]، من حديثِ بِشرِ بنِ الحسينِ[(٢)] عن الزُّبيرِ بنِ عَدِيٍّ عن أنسٍ بلفظِ: **«لا تكونُ إلا في صالِحِي[(٣)] أمتي وأبرارِها، ثم تَفِيءُ»**[(٤)].

وبهذا السندِ بلفظِ: **«ليسَ أحدٌ أولى بالحِدَّةِ من صاحِبِ القرآنِ؛ لِعِزِّ القرآنِ في جَوفِهِ»**[(٥)]

ومِن حديثِ وَهْبِ بنِ وَهْبٍ[(٦)] عن ثورِ بنِ يزيدَ[(٧)] عن خالدِ بنِ مَعدانَ عن معاذٍ مرفوعاً أيضاً: **«الحِدَّةُ تعتري جُمَّاعَ القرآنِ في أَجوافِهم»**[(٨)]

= والحديث ضعفه العقيلي، وقال الذهبي: «باطل». وقد تقدم.

(١) لم أقف عليه في «الشعب»، وأخرجه الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق٩٦/أ].

(٢) أبو محمدٍ الأصبهانيُّ الهلاليُّ. سمع الزبيرَ بنَ عديٍّ، وروى عنه يحيى بن أبي بُكَيرٍ.
قال البخاري: «فيه نظر»، وسئل أبو حاتم عن أحاديثه عن الزبيرِ بن عديٍّ، فقال: «هي أحاديثُ موضوعةٌ»، وقال ابن حبانَ: «يروي عن الزبيرِ بنِ عدي بنسخةٍ موضوعةٍ، ما لكثيرِ حديثٍ منها أصلٌ»، وكذا قال الدارقطني، وقال ابن عديٍّ: «عامةُ حديثِه ليس بالمحفوظِ».
انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٧١)، «الجرح والتعديل» (٢/٣٥٥)، «المجروحين» (١/٢١٧)، «الكامل» (٢/١٠)، «الضعفاء» للدارقطني (٩٤)، و«لسان الميزان» (٢/٢٩٢).

(٣) كذا في الأصل و«ز» و«د»، وفي «م»: (صالح)، وهي كذلك في «مسند الفردوس»، وما في الأصل أولى. والله أعلم.

(٤) موضوع، فيه بشر بن الحسين الأصبهاني، له عن الزبير بن عدي نسخة موضوعة.
والحديث حكم بوضعه الألباني في «الضعيفة» (١/١٠٢) رقم (٢٨).

(٥) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/١٤١) من طريق بشر بن الحسين به.
وهو موضوع كما تقدم.

(٦) أبو البختري، وهو كذاب. تقدمت ترجمته.

(٧) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣١٢).

(٨) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/٤١٦)، وابن عدي في «الكامل» (٧/٦٦).
وهو بهذا السند موضوع:
فيه وهب بن وهب أبو البختري، وهو كذاب.
قال ابن طاهر: «فيه أبو البختري وهب بن وهب، وهو كذاب». «معرفة التذكرة» (١٠٦٣). =

وشاهِدُه ما للترمذيِّ[١] ـ وحَسَّنه ـ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رَفَعَهُ: «**ألا إنَّ بني آدمَ خُلِقوا على طبقاتٍ شَتَّى**» الحديثَ، وفيه: «**ومنهم سريعُ الغضبِ سريعُ الفَيءِ، فتِلكَ بتِلكَ**»[٢]

وقد أوردَه الغزاليُّ[٣] بلفظِ: «**المؤمنُ سريعُ الغضبِ سريعُ الرِّضا**»، وقال مخرِّجُه: إنه «لم يجدْهُ هكذا»[٤] انتهى.

ومَحَلُّه ما لم يُؤَدِّ إلى ارتكابِ محذُورٍ.

٤٠٧ حديث: «حَذفُ السَّلامِ سُنَّةٌ».

في: «التكبيرُ جَزمٌ»[٥]

٤٠٨ حديث: «الحَرائِرُ صلاحُ البيتِ، والإماءُ هَلاكُ البيتِ».

الثَّعلَبيُّ[٦]، من روايةِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عمرَ بنِ يونُس اليَمامِيِّ[٧]:

= وأورده الذهبي في أحاديث، ثم قال: «وهذه أحاديث مكذوبة». «الميزان» (٣٥٤/٤).

(١) «جامع الترمذي» (الفتن، باب ما جاءَ ما أخبرَ النبيُّ ﷺ أصحابَه بما هو كائنٌ إلى يومِ القيامةِ) رقم (٢١٩١)، من طريق علي بن زيد بن جُدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد ﷺ به، وقال: «هذا حديث حسن».

(٢) وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٦١٤/٣) رقم (٢٢٧٠)، والحميدي (٣٣١/٢) رقم (٧٥٢)، وأحمد (٢٢٧/١٧) رقم (١١١٤٣)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (٢٧٣) رقم (٨٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (الفتن والملاحم) (٥٥١/٤) رقم (٨٥٤٣)، والبيهقي في «الشعب» (٥٢٨/١٠) رقم (٧٩٣٦)؛ كلهم من طريق علي بن زيد بن جُدعان به.
وإسناده ضعيف:
علي بن زيد بن جدعان ضعيف على الأرجح، لكنه ليس ساقطاً عن الاعتبار، تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٢٢٢).

(٣) «إحياء علوم الدين» (١٨٥/٢) و(١٨٠/٣).

(٤) «المغني عن حمل الأسفار» (٤٨٠/١) رقم (١٨٢٩).

(٥) تقدم برقم (٣٥٣).

(٦) «الكشف والبيان» (٢٨٩/٣).

(٧) أبو سهلٍ الحنفي. روى عن عبدالرزاق وعمر بن يونس، وروى عنه ابن أبي داود وغيره.
كذَّبه أبو حاتم وسلمةُ بنُ شَبيبٍ وابنُ صاعِدٍ، وقال ابنُ عديٍّ: «حدَّث بأحاديثَ مناكيرَ عن الثقاتِ، وحدَّث بنسخٍ عن الثقاتِ بعجائبَ»، وتركه الدارقطنيُّ، وقال =

حدَّثنا أحمدُ بنُ يوسُفَ العِجليُّ[(١)]: حدَّثنا يونُسُ بنُ مِرداسٍ خادمُ أنسٍ[(٢)] قال: كنتُ بينَ أنسٍ وأبي هريرةَ، فقال أنسٌ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**مَن أحبَّ أن يلقى اللهَ طاهِراً مُطَهَّراً؛ فليتزَوَّج الحرائِرَ**»، وقال أبو هريرةَ: سمعتُه يقولُ: «**الحرائِرُ صَلاحُ البيتِ، والإماءُ فَسادُ البيتِ ـ أو قال ـ هلاكُ البيتِ**»[(٣)].

وأحمدُ بنُ محمدٍ متروكٌ، كذَّبه أبو حاتمٍ، ويونسُ مجهولٌ.

وللجملةِ الأخرى منه طريقٌ آخرُ في ابنِ ماجهْ[(٤)]، من حديثِ كثيرِ بنِ سُلَيمٍ[(٥)] عن الضَّحَّاكِ بنِ مُزاحِمٍ: سمعتُ أنساً يقولُ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ،

= الخطيبُ: «غيرُ ثقةٍ».
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٧١)، «المجروحين» (١/١٥٥)، «الكامل» (١/١٧٨)، «تاريخ بغداد» (٥/٦٥)، «تاريخ دمشق» (٥/٤٢٣)، «الميزان» (١/١٤٢)، و«اللسان» (١/٦٢٩).

(١) ذكر البخاري أنه يروي عن يونس بن مرداس، ولم أقف له على ذكرٍ إلا عنده.
انظر: «التاريخ الكبير» (٨/٤٠٤).

(٢) ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/٤٠٤)، ولم أقف على كلامٍ فيه جرحاً أو تعديلاً.

(٣) وأخرجه الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق١٠٤/أ] من طريق أحمد بن محمد اليمامي به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
فيه أحمد بن محمد اليمامي، وهو ـ كما قال المصنف ـ متروك، وكذبه غير واحد.
والحديث حكم بوضعه الألباني في «الضعيفة» (٨/٢١) رقم (٣٥٢٢).

(٤) «السنن» (النكاح، باب تزويج الحرائر والولود) رقم (١٨٦٢).

(٥) في الأصل و«ز» و«د»: (سليمان)، والتصويب من «م»، وهي كذلك في المصادر.
وهو كثير بن سُلَيمٍ الضَّبيُّ، أبو سلمةَ المدائني. روى عن أنس والضحاك بن مزاحم وغيرهما.
ضعفه ابن معين والدارقطني، وقال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وتركه النسائي والأزدي، وقال الذهبي: «ضعفوه».
انظر: «التاريخ الكبير» (٧/٢١٨)، «تاريخ الدوري» (٤/١٢٢)، «الضعفاء» للنسائي (٢٢٩)، «الجرح والتعديل» (٧/١٥٢)، «الكامل» (٦/٦٣)، «سؤالات السلمي» (٢٧٢)، «تاريخ بغداد» (١٢/٤٨٠)، «الكاشف» (٢/١٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨/٣٧٢).

فذكرَها[١]

وقد قيلَ[٢]:

إذا لم يَكُنْ في مَنزِلِ المرءِ حُرَّةٌ ... تُدَبِّرُهُ ضاعَتْ عليهِ مَصالِحُهْ

٤٠٩ **حديث: «الحربُ خُدعَةٌ».**

متفقٌ عليهِ[٣]، من حديثِ ابنِ المباركِ عن مَعمَر عن همامِ بنِ مُنَبِّهٍ عن أبي هريرةَ قال: «**سمَّى النبيُّ ﷺ الحربَ خُدَعَةً**»، وليس عند مسلمٍ: «سمَّى»، وانفردَ به البخاريُّ من حديثِ عبدِالرَّزَّاقِ عن مَعمَرٍ[٤].

واتفقَا عليه[٥] أيضاً، من حديثِ ابنِ عُيَينةَ عن عمروِ بنِ دينارٍ أنه سمعَ جابراً يقولُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**الحربُ خُدعةٌ**».

وكذا رواهُ الحميديُّ[٦] عن ابنِ عيينةَ، وقال: «قال سفيانُ: قال عمروٌ: خُدعةٌ: بالضَّمِّ، وأهلُ العربيةِ يقولونها بالفتحِ»[٧].

---

(١) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/٣١١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٣/٣٢١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٦١)؛ كلهم من طريق كثير بن سليم عن الضحاك به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال كثير بن سليم كما يتبين من ترجمته.
• وفي الباب أيضاً عن عليٍّ وابن عباس رضي الله عنهم، وكلاهما موضوع.
انظر: «الموضوعات» (٢/٢٦١ ـ ٢٦٢)، و«الفوائد المجموعة» (١٢٣) رقم (١٣).

(٢) لم أقف على هذا البيت هكذا كما ذكره المصنف رحمه الله.
لكن عزاه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٤/١٤٦) لعليٍّ رضي الله عنه، ونصُّه:
إذا لم يكن في منزل المرء حُرَّةٌ ... مدبِّرةٌ ضاعت مروءةُ دارِهِ
وذكره الراغبُ في «محاضرات الأدباء» (٣/٢٠٠) بالصدر نفسه، لكن عَجُزَه: «تدبِّرُهُ ضاعت مصالحُ دارِهِ»، وعزاه لشاعرٍ لم يسمِّهِ.

(٣) «البخاري» (الجهاد والسير، بابٌ الحرب خدعة) رقم (٣٠٢٩)، و«مسلم» (الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب) رقم (١٧٤٠).

(٤) «البخاري» (الجهاد والسير، بابٌ الحرب خدعة) رقم (٣٠٢٨).

(٥) «البخاري» (الجهاد والسير، بابٌ الحرب خدعة) رقم (٣٠٣٠)، و«مسلم» (الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب) رقم (١٧٣٩).

(٦) «مسند الحميدي» (٢/٥١٩) رقم (١٢٣٧).

(٧) «مسند الحميدي» (٢/٥١٩) رقم (١٢٣٨).

=

وممن رواه عن عمرِو بنِ دينارٍ: محمدُ بنُ مسلمٍ(١)

وفي البابِ عن جماعةٍ كثيرينَ:

فمنهُ ما رواه [ابن](٢) إسحاقُ عن عبدِالله بنِ سهلٍ [ق٨٥/أ](٣) (الأنصاريِّ(٤) أنَّ عائشةَ قالت: ثم إنَّ نُعَيمَ بنَ مسعودٍ(٥) قال: يا نبيَّ اللهِ، إني

= وقال الخطابي: «وفي قوله: (الحربُ خدعةٌ) ثلاثُ لغاتٍ:
أعلاها: «خَدعةٌ» بفتح الخاءِ. سمعتُ ابنَ الأعرابيِّ يذكر عن ابنِ أبي مسرَّةَ عن الحميديِّ عن سفيانَ عن عمرِو بنِ دينارٍ قال: أهلُ العربيةِ يقولونَ: «خَدعة» بالنصب.
وأخبرني أبو رجاء الغَنَويُّ: أنبأنا أبو العباسِ ثعلبُ قال: الحربُ خَدعَةٌ، بلغَنا أنها لغةُ النبيِّ ﷺ.
وقال بعض أهل اللغةِ: معنى «الخَدعةِ» المرةُ الواحدةُ؛ أي: مَن خُدِعَ فيها مرَّةً لم يُقَلِ العَثْرَةَ بعدَها.
وروى يعقوبُ عن الكسائيِّ وأبي زيدٍ: «خُدْعة» و«خُدَعة»، ويقال: إن الخُدَعة أنها تخدَعُ الرجالَ وتُمَنِّيهِمُ الظَّفَرَ، ثم لا تفي لهم». «غريب الحديث» (١٦٦/٢).
وانظر: «النهاية» (٣٦٥/١)، و«فتح الباري» (١٥٨/٦).

(١) الطائفيُّ، صدوقٌ يخطئُ من حفظِه، من الثامنة، مات قبل التسعينَ. خت م ٤. «التقريب» (٥٠٦).
وحديثه أخرجه تمام في «فوائده» (٢٨١/٢) رقم (١٧٥٤).

(٢) ساقطة من جميع النسخ، وهي على الصواب في بعض الكتب التي تنقل عن المقاصد؛ كالشذرة (٢٥٤/١)، وهو الذي يقتضيه سياق السند؛ فابن إسحاق من الرواة عن عبدالله بن سهل.

(٣) من هنا سقطٌ من الأصل بمقدار لوحةٍ كاملةٍ، لم أقف عليه في جميع مصوَّراتِ «تشستربيتي»؛ لا في «مكتبة الشيخ حماد الأنصاري»، ولا في «جامعة الإمام»، ولا في «الجامعة الأردنية»، فالظاهر أنه ساقطٌ من أصل المخطوط.
لذا فقد استدركته من النسخ الأخرى. والله المستعان.

(٤) عبدُاللهِ بنُ سهلِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ سهلٍ الأنصاريُّ، أبو ليلى الحارثيُّ. سمع عائشة وجابراً رضي الله عنهما، وروى عنه مالك وابن إسحاق.
أخرج له الشيخان، وذكره ابن حبان في «الثقات».
«الطبقات الكبرى ـ القسم المتمم» (٢٩٩)، «التاريخ الكبير» (٩٨/٥)، «الجرح والتعديل» (٧٤/٥)، و«الثقات» (٢٧/٥).

(٥) نعيم بن مسعود بن عامر بن أُنَيْف ـ بنونٍ وفاءٍ، مصغَّرٌ ـ الأشجعي، أبو سلمة، صحابي مشهور، أسلم ليالي الخندق، وأوقع الخُلف بين قريظة وغطفان، فحسروا =

أسلمتُ ولم أُعلِمْ قَومي بإسلامي، فمُرْني بما شِئتَ؟، فقال: «**أنت فينا كرجلٍ واحدٍ، فخادِعْ إنْ شِئتَ، فإنما الحربُ خَدعةٌ**»(١)

أخرجه العسكريُّ(٢)، وقال: «أراد أنَّ المماكَرةَ في الحربِ أنفعُ من المكاثَرةِ، ومنه قولُ بعضِ الحكماءِ: إنفاذُ الرَّأيِ في الحربِ أنفعُ مَنَ الطَّعنِ والضَّربِ(٣)، والمثلُ السائرُ: إذا لم تَغلِبْ فاخْلُبْ(٤)؛ أي: اخدَعْ.

وقال بعضُ اللُّغويِّينَ: معنى «خَدَعَ»: أظهرَ أمراً أبطَنَ خِلافَهُ(٥)، ومنهُ: كان النبيُّ ﷺ إذا أرادَ غزوةً وَرَّى بغَيرِها(٦)»(٧)

= عن الحصار، ورحلوا عن المدينة. قتل في وقعة الجمل، وقيل: مات في خلافة عثمان رضي الله عنه.
انظر: «الإصابة» (١١/١٠٨)، و«التقريب» (٥٦٥).

(١) لم أقف عليه بهذا السند، لكن أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في «الدلائل» (٣/٤٤٥)، من طريق ابن إسحاقَ عن رجلٍ عن عبدِاللهِ بنِ كعبِ بنِ مالكٍ به.
وفي سنده ضعف وإرسال:
شيخ ابن إسحاق في الإسناد مبهم.
وعبدالله بن كعب بن مالك تابعيٌّ على المشهور. انظر: «تهذيب التهذيب» (٥/٣٢٣).
وأخرجه البيهقي أيضاً في «الدلائل» (٣/٤٤٧)، بسياقٍ آخرَ غير هذا، وفيه قوله: «الحرب خدعة»، بالسندِ نفسه إلى ابن إسحاق قال: حدثنا يزيدُ بنُ رُومانَ عن عروةَ عن عائشةَ رضي الله عنها.
وهذا إسناد حسن من أجل ابن إسحاق، ويزيد بن رومان ثقة من رجال الستة.

(٢) انظر: «كنز العمال» رقم (١١٤٠٥).

(٣) هو من قول أكثَمَ بنِ صَيفيٍّ، ولفظه: «نفاذ الرأي...». انظر: «جمهرة الأمثال» (٢/٢٥٧).

(٤) قال أبو هلال العسكري: «معناهُ: إذا لم تُدرِك الحاجةَ بالغَلَبَةِ والاستعلاءِ؛ فاطلُبْها بالرِّفقِ والمداراةِ، وأصلُ الخِلابَةِ الخداعُ». «جمهرة الأمثال» (١/٦٦).
وانظر: «المستقصى في أمثال العرب» (١/٣٧٥)، و«مجمع الأمثال» (١/٣٤).
و«اخلُبْ»: بضم اللام على الصحيح. انظر: المصدرين السابقين.

(٥) انظر: «لسان العرب» (٨/٦٣).

(٦) أخرجه البخاري (الجهاد والسير، باب من أراد غزوةً فورَّى بغيرها) رقم (٢٩٤٨)، ومسلم (التوبة، باب حديثِ توبةِ كعبِ بنِ مالكٍ وصاحبيهِ) رقم (٢٧٦٩)؛ من حديث كعب بن مالكٍ رضي الله عنه قال: «**كان رسولُ اللهِ ﷺ قلَّما يريدُ غزوةً يغزوها إلا وَرَّى بغَيرِها**».

(٧) انظر: «جمهرة الأمثال» (١/٦٦).

٤١٠ حديث: «الحزمُ سوءُ الظَّنِّ».

في: «احتَرِسوا»(١).

٤١١ حديث: «الحسَدُ في الجيرانِ».

في: «العَداوةُ في الأهلِ»(٢).

٤١٢ حديث: «الحسدُ يُفسِدُ الإيمانَ كما يُفسِدُ الصَّبِرُ(٣) العَسَلَ».

الدَّيلميُّ(٤) عن معاويةَ بنِ حَيدَةَ.

ويشهدُ له حديثُ أبي هريرةَ مرفوعاً: **«الحسدُ يأكلُ الحسناتِ كما تأكلُ النارُ الحطبَ»**(٥).

---

(١) تقدم برقم (٣٣). (٢) سيأتي برقم (٦٩٠).

(٣) الصَّبِرُ: كـ«كَتِف»، وهو عُصارةُ شجرٍ مُرٍّ. انظر: «القاموس» (٤٢٢).

(٤) «مسند الفردوس (س)» [ق٩٦/ب]، من طريق محمد بن محمد بن سليمان الواسطي عن مُخَيِّسِ بن تميم عن بَهزِ بنِ حكيمٍ عن أبيهِ عن جدِّه به مرفوعاً.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٤١٧/١٣) رقم (١٠٠٧)، من طريق أحمد بن المعلى الدمشقي.

وتمام في «فوائده» (٢٤٨/١) رقم (٦٠٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٢٧/٥٢)، من طريق محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ الحريصِ.

والبيهقي في «الشعب» (٥٣١/١٠) رقم (٧٩٤١)، من طريق محمد بن الحسن بن الخليل.

كلهم عن هشام بن عمار عن مُخَيِّسِ بن تميمٍ به مرفوعاً بلفظ: **«الغضب يفسد الإيمان...»**.

وأخرجه الحكيم الترمذي في «النوادر» (٣٠) رقم (١٦)، من طريق إسماعيل بن عياش عن مخيسِ بنِ تميمٍ به بلفظ: **«الغضب...»**.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٨٠/٢٣)، من طريق إسماعيل بن زياد عن بهز بن حكيم به، بلفظ: **«الغضب...»** أيضاً.

فالراجح في لفظ الحديث عن هشام ومخيِّسٍ وبهزٍ هو: **«الغضب يفسد الإيمان...»**، ولا يثبت بلفظ «الحسد» عن راويه أصلاً، فالظاهر أن روايته بهذا اللفظ وهم من بعض رواته. والله أعلم.

(٥) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (٤١٨) رقم (١٤٣٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٢/١) معلقاً، وأبو داود في «سننه» (الأدب، باب في الحسد) =

ونحوُه عن أنسٍ(١)

= رقم (٤٩٠٣)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٣٣٩) رقم (٧٦٧)، والبيهقي في «الشعب» (٩/١٠) رقم (٦١٨٤)، وغيرهم؛ كلهم من طريق إبراهيم بن أبي أَسِيدٍ عن جدِّه عن أبي هريرة ﷺ به مرفوعاً.
وإسناده ضعيف:
جدُّ إبراهيم بن أبي أسيد لا يُعرَفُ. انظر: «التقريب» (٧٣٠)، و«تهذيب التهذيب» (٣١٩/١٢).
والحديث قال ابن القطان: «لا يصح». «بيان الوهم والإيهام» (٦٣٣/٤).

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (الزهد، باب الحسد) رقم (٤٢١٠)، والبزار في «مسنده» (٣٣٦/١٢) رقم (٦٢١٢)، وأبو يعلى (٣٣٠/٦) رقم (٣٦٥٦)، وابن عدي في «الكامل» (٢٤٧/٥)، والقضاعي في «الشهاب» (١٣٦/٢) رقم (١٠٤٩)، وغيرهم؛ كلهم من طريق عيسى بن أبي عيسى الحنَّاطِ عن أبي الزِّنادِ عن أنسٍ ﷺ به مرفوعاً.
وإسناده ضعيف جدّاً:
عيسى بن أبي عيسى الحناط متروك. انظر: «التقريب» (٤٤٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠١/٨).
وانظر: «ذخيرة الحفاظ» رقم (٢٧٠٧).
• **وله طريقٌ آخر**: أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الأدب/ ما جاء في الحسد) (٥٤٢/١٣) رقم (٢٧١٢٦)، من طريق أبي معاوية عن الأعمش.
وأخرجه أبو الشيخ في «التوبيخ» (٣٨) رقم (٦١)، وابن عدي في «الكامل» (٩٢/٧)، وابن بشران في «أماليه» (٤١١/١) رقم (٩٥٩)، والبيهقي في «الشعب» (١٢/٩) رقم (٦١٨٦، ٦١٨٧)؛ كلهم من طريق واقد بن سلامة.
كلاهما (الأعمش وواقد) عن يزيدَ الرَّقاشيِّ عن أنسٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيف:
يزيد بن أبان الرقاشي ضعيف. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٩٠).
وواقد ـ ويقال بالفاء ـ بن سلامة فيه ضعفٌ أيضاً، لكن قال ابن أبي حاتم: «فما وُجِدَ في حديثِه من الإنكارِ يُحتَمَلُ أن يكونَ من يزيدَ الرَّقاشيِّ». انظر: «الجرح والتعديل» (٥٠/٩)، و«اللسان» (٣٧١/٨).
• **وله طريقٌ ثالثٌ**: أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٢٧/٢) من طريق محمد بن الحسين بن حريقا البزار عن الحسنِ بنِ موسى الأشيَبِ عن أبي هلالٍ عن قتادةَ عن أنسٍ به.
وإسناده ضعيفٌ أيضاً:
محمد بن الحسين بن حريقا: ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٢٧/٢)، ولم =

٤١٣ حديث: «حَسَناتُ الأبرارِ سيِّئاتُ المقَرَّبينَ».

هو مِن كلامِ أبي سعيدٍ الخَرَّازِ[(١)]، رواهُ ابنُ عساكرَ في ترجَمَتِه[(٢)]

= يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأبو هلال محمد بن سليم الراسبي فيه ضعفٌ، إلا أنه ليس ساقطاً عن الاعتبار.

قال ابن حبان: «كان أبو هلالٍ شيخاً صدوقاً، إلا أنه كان يخطئُ كثيراً من غير تعمُّدٍ...، وأكثر ما كان يحدِّثُ من حفظِه، فوقعَ المناكيرُ في حديثِه من سوءِ حفظِه...، والذى أميلُ إليه في أبي هلالٍ الراسبيِّ تركُ ما انفردَ من الأخبارَ التي خالف فيها الثقاتِ، والاحتجاجُ بما وافق الثقاتِ، وقَبولُ ما انفردَ من الرواياتِ التي لم يخالف فيها الأثباتِ التي ليس فيها مناكيرُ». «المجروحين» (٢/٢٩٥ ـ ٢٩٦).

وقال الحافظ: «صدوق فيه لين». «التقريب» (٤٨١). وانظر: «تهذيب التهذيب» (٩/١٧٣).

• ويشهد له أيضاً: ما أخرجه أبو داود (الأدب، باب في الحسد) رقم (٤٩٠٤)، وأبو يعلى (٦/٣٦٥) رقم (٣٦٩٤)؛ من طريق سعيدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي العمياءِ عن سهلِ بنِ أبي أمامةَ عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «**الحسد يطفئ نور الحسنات**».

وفي سنده ضعف:

سعيد بن عبدالرحمٰن بن أبي العمياء: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٥٤)، وقال الحافظ: «مقبول». «التقريب» (٢٥٧).

وبالجملة فهذا الحديث وحديث أبي هريرة والطريقان الأخيران لحديث أنسٍ تتقوى بمجموعها فيرقى الحديث بها إلى الحسن. والله أعلم.

(١) أحمدُ بنُ عيسى الصوفي البغدادي. حدَّث عن إبراهيمَ بنِ بشارٍ الخراسانيِّ صاحبِ إبراهيمَ بنِ أدهمَ، وصحب ذا النُّونِ المصريَّ. وروى عنه أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمدٍ المصريُّ الواعظُ وغيره. قال السُّلَمِيُّ: «وهو من أئمةِ القومِ وجِلَّةِ مشايخِهِم، قيل: إنه أولُ من تكلَّمَ في علمِ الفناءِ والبقاءِ»، وقال الخطيب: «كان أحدَ المذكورينَ بالورعِ والمراقبةَ وحُسنِ الرعايةِ والمجاهَدَةِ». توفي سنةَ سبعٍ وسبعينَ ومائتين.

والخرَّاز: أوله خاءٌ معجَمَةٌ، وبعدها راءٌ، وآخره زايٌ.

انظر: «طبقات الصوفية» (١٨٣)، «حلية الأولياء» (١٠/٢٤٦)، «تاريخ بغداد» (٤/٢٧٦)، «الإكمال» (٢/١٨٦)، و«السير» (١٣/٤١٩).

(٢) «تاريخ دمشق» (٥/١٣٧) من طريق الخطيب البغدادي، وهو في «تاريخ بغداد» (٤/٢٧٧)، من طريق الحسنِ بنِ الحسينِ النِّعَّالي عن أحمدَ بنِ نصرِ الذارعِ عن أبي محمدٍ الحسنِ بنِ ياسينَ عن عليِّ بنِ حفصٍ الرَّازِيِّ قال: سمعتُ أبا سعيدٍ الخَرَّازَ يقولُ: «ذنوبُ المقرَّبينَ حسناتُ الأبرارِ».

وفي سنده أحمد بن نصر الذارع، قال الدارقطني: «دجَّال»، وقال الخطيب: «ليس بثقة». =

٤١٤ **حديث: «حَسِّنوا نوافِلَكُم؛ فَبِها تكمُلُ فرائِضُكُم».**

عزاهُ الفاكِهانيُّ(١) لابنِ عبدِالبَرِّ في بعضِ تصانِيفِهِ(٢)

وتَكمِلَةُ الفرائِضِ بالنَّوافِلِ ثابتٌ(٣)، وإليه أشارَ ابنُ دقيقِ العيدِ في الكلامِ

= انظر: «تاريخ بغداد» (١٨٤/٥)، «الميزان» (١٦١/١)، و«اللسان» (٦٨٤/١).
وعزاه القرطبي في «تفسيره» (٣٠٩/١) للجُنَيدِ. والله أعلم.

(١) عمرُ بنُ عليِّ بنِ سالم اللَّخْمِيُّ الإسكَندَريُّ المالكيُّ، تاجُ الدِّينِ الفاكِهانيُّ. سمع على ابنِ طرخانَ والمكِينِ الأسمرِ وغيرهما، وتفقَّهَ لمالكٍ، وأخذَ على ابنِ المنيِّرِ وغيرِهِ، ومهرَ في العربيَّةِ والفنونِ. من تصانيفه «رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام»، و«المنهج المبين في شرح الأربعين» وغيرهما. توفي سنةَ إحدى وثلاثينَ وسبعمائةٍ.
انظر: «ذيل التقييد» (٢٤٨/٢)، «الدرر الكامنة» (٢٠٩/٤)، و«شذرات الذهب» (١٦٩/٨).
• ولم أقف على ما نقله عنه المصنف ههنا، ومظنته كتابه «رياض الأفهام»، لكني لم أقف عليه فيه، وكذا لم أقف عليه في «شرح الأربعين» له. فالله أعلم.

(٢) لم أقف عليه في شيء من تصانيفِ ابنِ عبدِالبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ.
وذكر المصنف في «الضوء اللامع» (١٥١/١٠) في ترجمة «مدين بن أحمد المغربي المالكي» أن هذا المذكورَ سألَ الحافظَ ابنَ حجرٍ عن هذا الخبرِ، فقال له: ما أعلمُه، فقال مدين: قد ذكره التاجُ الفاكهانيُّ وعزاهُ لابنِ عبدِالبَرِّ، فقال الحافظ: يُمكِنُ.
فيظهر من هذه الحكاية أن السخاويَّ إنما استفاد هذا النقل عن الفاكهاني مِن هذه الحادثة، ولم يطَّلِعْ عليه بنفسه. والله أعلم بالصواب.
• وقال القاري: «لا أصلَ له بهذا المبنى، وإن كان يصحُّ في المعنى».
«الأسرار المرفوعة» (١٨٦).

(٣) ثبت ذلك في حديث تميم الداريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: الذي أخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٠/٢٨) رقم (١٦٩٥١)، والدارميُّ في «سننه» (الصلاة، باب أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة) رقم (١٣٥٥)، وأبو داود في «سننه» (الصلاة، باب قولِ النبيِّ ﷺ: **«كلُّ صلاةٍ لا يُتِمُّها صاحبُها تُتَمُّ من تطوُّعِه»**) رقم (٨٦٦)، وابن ماجه في «سننه» (إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب ما جاء في أولَ ما يحاسَب به العبدُ الصلاةُ) رقم (١٤٢٦)؛ كلهم من حديث حمادِ بنِ سلمةَ عن داودَ بنِ أبي هندٍ عن زُرارةَ بنِ أوفى عن تميم الدَّاريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«إنَّ أولَ ما يحاسَبُ به العبدُ الصلاةُ؛ فإنْ وجدَ صلاتَه كاملةً كُتِبَت له كاملةً، وإن كان فيها نقصانٌ قال الله تعالى للملائكةِ: انظُروا هلْ لعَبدي مِن تطوُّعٍ، فأكمَلوا له ما نَقَصَ من فريضَتِه».** =

على الحديثِ الخامسِ من فضلِ الجماعةِ بقولِهِ: «قد وردَ أنَّ النوافلَ جابرةٌ لنُقصانِ الفرائضِ»[(١)]، وقرَّرَ في السُّنَنِ المشروعةِ قبلَ الفرائضِ وبعدَها معنىً لطيفاً[(٢)] من الخبرِ المشارِ إليهِ وغيرِهِ.

وللدَّيلميِّ[(٣)]، من حديثِ عبدِاللهِ بنِ يَرْفَا اللَّيثيِّ[(٤)] عن أبيهِ[(٥)] عن جدِّه[(٥)] مرفوعاً: **«النافلةُ هديَّةُ المؤمنِ إلى ربِّه، فلْيُحسِنْ أحدُكم هديَّتَهُ ولْيُطَيِّبْها»**.

= صحَّحه الدارميُّ، وإسناده على شرط مسلم.
وجاء نحوه أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) «إحكام الأحكام» (١/١٦٩).

(٢) قال ابن دقيق: «وفي تقديم السُّننِ على الفرائضِ وتأخيرِها عنها معنىً لطيفٌ مناسبٌ:
أما في التقديم: فلأنَّ الإنسانَ يشتغلُ بأمورِ الدُّنيا وأسبابِها؛ فتَتَكَيَّفُ النفسُ مِن ذلك بحالةٍ بعيدةٍ عن حضورِ القلبِ في العبادةِ والخشوعِ فيها الذي هو رُوحها.
فإذا قُدِّمَت السُّنَنُ على الفريضةِ تأنَّسَت النفسُ بالعبادةِ وتكيَّفَت بحالةٍ تقربُ من الخشوعِ، فيدخلُ في الفرائضِ على حالةٍ حسنةٍ لم تكنْ تحصلُ له لو لم تُقَدَّم السُّنَّةُ.
وأما السُّنَنُ المتأخِّرَةُ: فلِمَا وردَ أنَّ النوافلَ جابرةٌ لنقصانِ الفرائضِ؛ فإذا وقعَ الفرضُ ناسبَ أن يكونَ بعدَه ما يجبُر خَلَلاً فيه إنْ وقعَ». المصدر السابق بتصرفٍ يسيرٍ.
وكلامُه هذا نقله الفاكهانيُّ بنصِّه في «رياض الأفهام» (١/٦٤٥).

(٣) «زهر الفردوس» [٣/ق (٥٦/أ)]، من طريق الحسين بن محمد التستري عن خالد بن محمد الأزدي عن عبدالله بن إبراهيم عن عبدالله بن يرفا به.
وإسناده ضعيف:
عبدالله بن يرفا ليس فيه إلا ذكر ابن حبان له في «الثقات»، كما سيأتي في ترجمته.
وأبوه وجده لم أقف لهما على ترجمة.
وكذا الحسين بن محمد التستري، وشيخه، وشيخ شيخه.
قال ابن عِراق: «في سندِه مَن لم أعرفْهم، وعبدُاللهِ بنُ يَرفَا عن أبيهِ عن جدِّه ما عرفتُه، وراجعتُ «الوَشْيَ المعلم فيمَن روى عن أبيهِ عن جدِّه عن النبيِّ ﷺ» للحافظِ العلائيِّ، واختصارَه للحافظِ ابنِ حجرٍ فلم أجدْ له فيهما ذكراً». «تنزيه الشريعة» (٢/١٢٠).

(٤) عبدُاللهِ بنُ يَرْفَا المدينيُّ مولى بني ليث. سمع عبدالله بن فروخ، وروى عنه الحميدي ويعقوب بن حميد بن كاسب. ذكره ابن حبان في «الثقات».
انظر: «التاريخ الكبير» (٥/٢٣٥)، «الجرح والتعديل» (٥/٢٠٦)، و«الثقات» (٧/٥٨).

(٥) لم أقف لهما على ترجمة، وانظر كلام ابن عراق آنفاً.

٤١٥ حديث: «الحسَنُ والحسَينُ سَيِّدا شبابِ أهلِ الجنةِ».

الترمذيُّ[(١)]، من حديثِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي نُعْمٍ[(٢)] عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رفعَهُ بِهِ[(٣)]، وقال: إنه «حسنٌ صحيحٌ».

وهو عندَ أحمدَ[(٤)]، وصحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ والحاكِمُ[(٥)]، وفيه مِنَ الزِّيادَةِ:

---

(١) «الجامع» (المناقب، باب مناقب الحسن والحسين) رقم (٣٧٦٨)، من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمٰن بن أبي نُعْم به.

(٢) في «ز»: (نعيم)، وفي «م»: (ابن أبي بكر)، المثبت من «د»، وهو الصواب.
وعبدالرحمٰن: وثقه ابن سعد والنسائي «الطبقات» (٢٩٨/٦)، «تهذيب التهذيب» (٢٥٧/٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١١٢/٥)، ونقل ابن القطان أن ابن معين ضعفه «بيان الوهم والإيهام» (٥٣٩/٤)، قال الذهبي: «وهذا لم يتابعه عليه أحد» «الميزان» (٥٩٥/٢).

(٣) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥٨/١٧) رقم (٣٢٨٤٠)، وأحمد في «مسنده» (١٣٨/١٨، ١٦١، ٣٠١) رقم (١١٥٩٤، ١١٦١٨، ١١٧٧٧)، والحارث في «مسنده»، كما في «البغية» (٩٠٨/٢) رقم (٩٨٩)، والنسائي في «الكبرى» (٤٦٠/٧) رقم (٨٤٧٣، ٨٤٧٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٩٥/٢) رقم (١١٦٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٩/٣) رقم (٢٦١٢، ٢٦١٣)؛ كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد.
وأخرجه أحمد (٣١/١٧) رقم (١٠٩٩٩)، والنسائي في «الكبرى» (الخصائص/ ذكر الآثار المأثورة بأن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة) (٤٦٠/٧) رقم (٨٤٧٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٨/٣) رقم (٢٦١١)؛ كلهم من طريق يزيد بن مَرْدانُبَه.
وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٩/٣) رقم (٢٦١٤)، و«الأوسط» (١٠/٦) رقم (٥٦٤٤)؛ من طريق عطاء بن يسار.
وأخرجه أيضاً في «الأوسط» (٣٤٧/٢) رقم (٢١٩٠)، من طريق سعيد بن مسروق.
وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦٥٥/٢) رقم (١٧٤١)، من طريق الحكم بن عبدالرحمٰن بن أبي نعم.
كلهم عن عبدالرحمٰن بن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به.
وهو حديث صحيح رجاله ثقات؛ صححه أحمد والترمذي وابن حبان والحاكم والألباني وغيرهم.
انظر: «المنتخب من علل الخلال» (٢١٣)، و«السلسلة الصحيحة» رقم (٧٩٦).

(٤) تقدم تخريج طرقه.

(٥) «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم، ذكر الحسن والحسين سبطي رسول الله ﷺ) (٤١١/١٥) رقم (٦٩٥٩)، =

«إلَّا ابنيَ الخالَةِ: عيسى ويحيى»[١]

وقد روى هذا الحديثَ سُوَيدُ بنُ سَعيدٍ[٢] عن أبي مُعاويَةَ عن الأعمشِ عن عطيَّةَ عن أبي سعيدٍ[٣]، فقال ابنُ معينٍ: إنه «باطلٌ عن أبي معاويةَ»[٤]، قال الدارقطنيُّ: «فلم نَزَلْ نَظُنُّ أنَّ هذا كما قال ابنُ مَعينٍ، حتى دخلتُ مِصرَ في سنةِ سبعٍ وخمسينَ، فوجدتُ الحديثَ في مُسنَدِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ المَنْجَنِيقِيِّ[٥]، وكان ثقةً، رواه عن أبي كُرَيبٍ عن أبي معاويةَ كما قال سويدٌ سواءً، وتَخَلَّصَ سُوَيدٌ»[٦]

ولابنِ ماجَهْ[٧]، من حديثِ محمدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي ذئبٍ عن نافعٍ

= و«المستدرك» (معرفة الصحابة/ ومن مناقب الحسن والحسين...) (١٨٢/٣) رقم (٤٧٧٨) وقال: «هذا حديث قد صح من أوجه كثيرة»؛ كلاهما من طريق الحكم بن عبدالرحمٰن بن أبي نعم عن أبيه عن أبي سعيد ﵁ به.

(١) وأخرجه بهذه الزيادة أيضاً: النسائي في «الكبرى» (المناقب/ فضائل الحسن والحسين...) (٣١٨/٧) رقم (٨١١٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٢١/٥) رقم (١٩٦٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٨/٣) رقم (٢٦١٠)؛ كلهم من طريق الحكم بن عبدالرحمٰن عن أبيه به.
والحكم بن عبدالرحمٰن: ضعفه ابن معين «الجرح» (١٢٣/٣)، لكن وثقه الفسوي «المعرفة» (١٦/٣)، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث» «الجرح» (١٢٣/٣).
فمثله لا ينزل حديثه عن الحسن؛ إذ إن جرحه لم يفسر. والله أعلم.
لكنه تفرَّد بهذه الزيادة في الحديث دون سائر الرواة عن أبيه، فالجزم بثبوتها ـ والحالة هذه ـ فيه نظرٌ. والله أعلم.

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٩).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٩/٣) رقم (٢٦١٥)، والخطيب في «التاريخ» (٢٣١/٩).

(٤) انظر: «سؤالات السهمي» (٢١٦)، و«تاريخ بغداد» (٢٣١/٩).

(٥) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ يونسَ المَنْجَنِيقِيُّ الورَّاقُ، أبو يعقوبَ البغداديُّ نزيلُ مصرَ، ثقةٌ حافظٌ، مات سنةَ أربعٍ وثلاثمائةٍ، من الثانيةَ عشرةَ. س. «التقريب» (٩٩).

(٦) وتتمة كلامه: «وصحَّ الحديث عن أبي معاوية».
انظر: «سؤالات السهمي» (٢١٦)، و«تاريخ بغداد» (٢٣١/٩).

(٧) «السنن» (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ) رقم (١١٨)، من طريق المعلَّى بن عبدالرحمٰن عن ابن أبي ذئبٍ به.

عن ابنِ عمرَ مرفوعاً بزيادةِ: «**وأبوهُما خيرٌ منهُما**»[١]، وصحَّحَهُ الحاكمُ من هذا الوجهِ أيضاً.

وفي البابِ عن جماعةٍ[٢].

---

(١) وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٠٧٩/٣) رقم (٢٣٢٧)، وابن عدي في «الكامل» (٣٧٣/٦)، والحاكم في «المستدرك» (معرفة الصحابة/ ومن مناقب الحسن والحسين...) (١٨٢/٣) رقم (٤٧٨٠)؛ كلهم من طريق معلى بن عبدالرحمٰن عن ابن أبي ذئب به.
وهو بهذا السند موضوع:
معلى بن عبدالرحمٰن الواسطي كذبه غير واحد، وقد أقرَّ بوضع سبعين حديثاً في فضل علي ﷺ. انظر: «الضعفاء الكبير» (٢١٥/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢١٤/١٠).

(٢) **منهم**:
١ ـ حذيفة بن اليمان ﷺ:
أخرج حديثه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الفضائل/ ما جاء في الحسن والحسين ﷺ) (١٥٩/١٧) رقم (٣٢٨٤١)، وأحمد في «مسنده» (٣٥٣/٣٨) رقم (٢٣٣٢٩)، والترمذي في «الجامع» (المناقب، باب مناقب الحسن والحسين ﷺ) رقم (٣٧٨١) وحسنه، والنسائي في «الكبرى» (المناقب/ حذيفة بن اليمان ﷺ) (٣٦٨/٧) رقم (٨٢٤٠)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (٤١٣/١٥) رقم (٦٩٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (معرفة الصحابة/ ذكر مناقب حذيفة بن اليمان) (٤٢٩/٣) رقم (٥٦٣٠)، وغيرهم؛ كلهم من طريقِ إسرائيلَ بن يونس عن ميسرةَ بنِ حبيبٍ عن المنهالِ بنِ عمروٍ عن زرِّ بنِ حُبَيْشٍ عن حذيفةَ ﷺ به.
وإسناده صحيح:
رجاله رجال البخاري ما خلا ميسرة بن حبيب، وهو ثقة.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٤٥/١٠).
٢ ـ أبو هريرة ﷺ:
أخرج حديثه النسائي في «الكبرى» (٤٥٥/٧) رقم (٨٤٦٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٦/٣) رقم (٢٦٠٤)؛ من طريق محمدِ بنِ مروانَ الذُّهليِّ عن أبي حازم عن أبي هريرةَ ﷺ أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إنَّ مَلَكاً من السماءِ لم يكنْ زارَني، فاستأذنَ اللهَ ﷻ في زيارتي، فبشَّرني أنَّ الحسنَ والحسينَ سيِّدا شبابِ أهلِ الجنةِ**».
وفي سنده ضعف:
محمد بن مروان الذهلي: ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٣٢/١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨٦/٨)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال الحافظ: «مقبول». =

٤١٦ حديث: «حُسنُ السؤالِ نصفُ العلمِ».

في: «الاقتصاد»[١].

٤١٧ حديث: «حُسنُ العَهدِ من الإيمانِ».

الحاكمُ في «مستدرَكِه» ومن طريقِهِ الدَّيلَميُّ[٢]، من حديثِ الصَّغانيِّ[٣] عن أبي عاصمٍ[٤]: حدَّثنا صالحُ بنُ رُسْتُمَ[٥] عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ عن عائشةَ قالت:

= ٣ ـ قرة بن إياس المزني رضي الله عنه:
أخرج حديثه الطبراني في «الكبير» (٣٠/٣) رقم (٢٦١٧)، من طريق مِنْجابِ بنِ الحارثِ عن عليِّ بن مُسهرٍ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ زيادِ بنِ أَنعُم عن معاوية بنِ قرَّةَ عن أبيه رضي الله عنه به.
وإسناده ضعيف لحال عبدالرحمٰن بن زياد الإفريقي.
وفي الباب أيضاً عن عليٍّ وعمر وابن عباس وجابر وابن مسعود وأنس وأسامة بن زيدٍ وبريدة والبراء بن عازبٍ ومالك بن الحويرث رضي الله عنهم؛ فمنها ما هو ضعيف صالحٌ للاعتبار، ومنها ما هو واهٍ ساقطٍ.
وقد عده في المتواتر السيوطيُّ في «الأزهار المتناثرة» (٣٩) رقم (١٠٣)، والكتاني في «نظم المتناثر» (١٩٦) رقم (٢٣٥).

(١) تقدم برقم (١٤٢).
(٢) «المستدرك» (الإيمان) (٦٢/١) رقم (٤٠)، و«مسند الفردوس (س)» [ق٨٤/ب].
(٣) محمدُ بنُ إسحاقَ الصَّغَانيُّ ـ بفتحِ المهملةِ ثم المعجَمَة ـ، أبو بكرٍ، نزيلُ بغدادَ، ثقةٌ ثبتٌ، من الحاديةَ عشرةَ، مات سَنَةَ سبعينَ. م ٤. «التقريب» (٤٦٧).
(٤) النبيلِ، الضَّحَّاكِ بنِ مَخلَدٍ الشيبانيِّ.
(٥) أبو عامر الخزَّاز البصريُّ. سمع الحسنَ وابنَ أبي مليكةَ، وروى عنه يحيى القطانُ وهُشَيمٌ.
قال أحمد: «صالح الحديث»، ووثقه أبو داود الطيالسي وأبو داود السجستاني والبزار، وقال العجلي: «جائز الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: «قد روى عنهُ يحيى القطانُ مع شدَّةِ استقصائِه، وهو عندي لا بأسَ بهِ، ولم أرَ له حديثاً منكراً جدّاً»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي».
وقال ابن المديني: «ليس بشيء»، وقال ابن معين: «لا شيء»، وقال أبو حاتم: «شيخٌ يُكتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به»، وذكره العقيلي في «الضعفاء».
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٤٦/١)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (١١٣)، «التاريخ الكبير» (٢٨٠/٤)، «معرفة الثقات» (٤٦٣/١)، «سؤالات الآجري» (٥٣/٢)، «الضعفاء الكبير» (٢٠٣/٢)، «الجرح والتعديل» (٤٠٣/٤)، «الثقات» (٤٥٧/٦)، «الكامل» =

جاءت عجوزٌ إلى النبيِّ ﷺ وهو عندي، فقال لها: «**مَن أنتِ؟**»، فقالت: أنا جَثَّامَةُ المزَنِيَّةُ، قال: «**أنتِ حَسَّانَةُ**[١]**، كيفَ أنتِ؟ كيفَ حالُكُمْ؟ كيفَ كنتُم بعدَنا؟**»، قالت: بخيرٍ، بأبي أنتَ، فلمَّا خرجَت قلتُ: يا رسولَ اللهِ، تُقبِلُ على هذه العجوزِ هذا الإقبالَ!، قال: «**إنها كانت تأتينا زَمَنَ خديجةَ، وإنَّ حُسنَ العهدِ من الإيمانِ**»[٢]، وقال: إنه «صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ، وليس له علة».

وقد روى ابنُ عبدِالبَرِّ[٣] من طريقِ الكُدَيميِّ[٤] عن أبي عاصمٍ، فسمَّى المرأةَ الحولاءَ[٥]، فيُحتَمَلُ أنَّ يكونَ وَصْفَها أو لَقَبَها، ويُحتَمَلُ التَّعددُ[٦] معَ بُعدِهِ؛ لاتِّحادِ الطَّريقِ.

= (٤/٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/٣٤٢).

(١) المزنيَّة. كانت صديقة خديجة رضي الله عنها.
انظر: «الاستيعاب» (٤/١٨١٠)، «أسد الغابة» (٦/٤٧، ٦٤)، و«الإصابة» (٧/٥٨١).

(٢) وأخرجه من طريق الحاكم ابنُ عساكر في «التاريخ» (٤/٥٢).
ومداره على صالح بن رستم، وهو مختلف فيه كما تقدم في ترجمته، ويترجح ـ في نظري ـ جانب تعديله؛ إذ إن جرحه مجملٌ لم يفسر، وغالب من جرحه متشدد، وقد وثقه جمعٌ من كبار أهل النقد، فالظاهر أن حديثه لا ينزل عن الحسن. والله أعلم.
وعلى أي حالٍ فالحديث له طرق أخرى تقوي هذا الطريق.

(٣) «الاستيعاب» (٤/١٨١٥).

(٤) محمد بن يونس، تقدم مراراً، وهو متروك.

(٥) وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/١٠٣) رقم (٧٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (١١/٣٧٨) رقم (٨٧٠١)، والقضاعي في «الشهاب» (٢/١٠٢) رقم (٩٧١)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٤/١٨١٠)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (٤٨)، وغيرهم، كلهم من طريق الكديمي عن أبي عاصم به، لكنه سمى المرأة «جثامة المزنية»، كما في رواية الصغاني عن أبي عاصم السابقة.
قال ابن عبدالبرِّ: «هذه الرواية أولى بالصواب من رواية من روى ذلك في الحولاء بنت تويت». وقال في رواية «الحولاء»: «كذا رواه محمدُ بنُ موسى السَّاميُّ (يعني: الكديمي) عن أبي عاصم بإسناده المذكورِ: استأذنتِ الحولاءُ. . .، وقد غلَطَ في ذلك محمدُ بنُ موسى الساميُّ ـ والله أعلم ـ؛ لأنه قد روي هذا الحديثُ عن أبي عاصمٍ بخلافِ ما رواه محمدُ بنُ موسى الساميُّ».
وعلى أيِّ حالٍ فالإسناد ضعيفٌ جدّاً لحال الكديمي. والله أعلم.

(٦) انظر: «الإصابة» (٧/٥٩٣).

وللعَسكريِّ، من جهةِ الزُّبيرِ بنِ بكَّارٍ[١]: حدَّثنا محمدُ بنُ حسنٍ[٢]: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ محمدٍ[٣] عن محمدِ بنِ زيدِ بنِ مُهاجِرِ بنِ قُنْفُذٍ[٤]: أنَّ عجوزاً سوداءَ دخلَت على النبيِّ ﷺ، فحيَّاها وقال: «**كيف أنتِ؟ كيفَ حالُكُم؟**»، فلما خرجَت قالت عائشةُ: يا نبيَّ اللهِ، أَلِهذِهِ السَّوداءِ تُحَيِّي وتَصنَعُ ما أرى!، فقال: «**إنها كانت تَغشانا في حياةِ خديجةَ، وإنَّ**» وذكرَهُ[٥].

قال الزبيرُ: حدَّثني سليمانُ بنُ عبدِاللهِ[٦] عن شيخٍ من أهل مكةَ قال: هي أمُّ زُفَر[٧]، ماشِطَةُ خديجةَ[٨].

---

(١) ابن عبدِاللهِ بنِ مصعبِ بنِ ثابتِ بنِ عبدِاللهِ بنِ الزبيرِ الأسديُّ المدنيُّ، أبو عبدِاللهِ بنُ أبي بكرٍ، قاضي المدينةِ، ثقةٌ، من صغارِ العاشرةِ، مات سنةَ ستٍّ وخمسينَ. ق. «التقريب» (٢١٤) بتصرف.

(٢) ابن زَبالة المخزومي. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٨٧).

(٣) ابن عبدالرحمٰن الزهري.
ذكره المزي في «التهذيب» (٢٥/٦١) في شيوخ محمد بن الحسن بن زبالة، ولم أظفر له بترجمة.

(٤) التيميُّ المدنيُّ، ثقةٌ، من الخامسةِ. م ٤. «التقريب» (٤٧٩).

(٥) وأخرجه من طريق الزبير بن بكار: الخطيبُ في «الأسماء المبهمة» (٤٧).
وإسناده ضعيفٌ جداً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
محمد بن الحسن بن زَبالة متروك، وكذبه غيرُ واحدٍ.

(٦) اسمه: سليمان بن عبدالله بن سليمان الهاشمي، كما جاء في بعض طرقه.
ولم أقف على رجل بهذا الاسم والنسبة، إلا واحداً من ذرية عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، كان أميراً للمأمون على المدينة ثم مكة ثم اليمن. ذكره ابن عساكر في «التاريخ» (٢٢/٣٣٣).
وفي «المقتنى» (١/١٠٠): «سليمانُ بنُ عبدِاللهِ بنُ سليمانَ العباسيُّ: أخباريٌّ».
فالظاهر أنه هو، ولم أقف على كلامٍ في حاله جرحاً أو تعديلاً.

(٧) انظر ترجمتها في: «الاستيعاب» (٤/١٩٣٨)، «أسد الغابة» (٦/٣٣٣)، و«الإصابة» (٨/٢١١).
وانظر: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (٣/١٦٨٤).

(٨) أسند قولَ الزبيرِ هذا عبدُالغني بن سعيد الأزدي في «الغوامض والمبهمات» (١٨٦) رقم (٦٦)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (٤٨)، وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٢٩١).

ومِن حديثِ حفصِ بنِ غِياثٍ عن هشامِ بنِ عُروَةَ عن أبيهِ عن عائشةَ قالت: كانت تأتي النبيَّ ﷺ امرأةٌ فيُكرِمُها، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، مَن هذه؟، فقال: «**هذه كانت تأتينا على زَمَنِ خديجةَ، وإنَّ**» وذكرَهُ.

وهذا الأخيرُ عندَ البَيهَقيِّ في «الشُّعَبِ»(١)، وقال: إنه «بهذا السَّنَدِ غريبٌ». انتهى.

والعهدُ ينصرِفُ في اللُّغَةِ إلى وجوهٍ، أحدُها الحفظُ والمراعاةُ، وهو المرادُ هنا(٢)

(١) «شعب الإيمان» (٣٧٩/١١) رقم (٨٧٠٢)، من طريق أحمد بن إسحاقَ بنِ الفضلِ العطَّارِ المروزيِّ عن سلمِ بن جُنادةَ عن حفصِ بنِ غِياثٍ به.
وأخرجه عبدالغني الأزدي في «الغوامض والمبهمات» (١٨٥) رقم (٦٥)، من طريق علي بن سعيد عن سلم بن جنادة عن حفص بن غياث به.
وإسناده ضعيفٌ:
أحمد بن إسحاق بن الفضل العطار: لم أقف له على ترجمة.
وعلي بن سعيد: هو ابن بشير الرازي، قال الدارقطني: «ليس بذاك»، وقال ابن يونس: «تكلموا فيه». انظر: «اللسان» (٥٤٢/٥).
لكنه صالح لتقوية طريق صالح بن رستم الأول. والله أعلم.
● وللحديث طريق آخر:
أخرجه القاسم بن ثابت السرقسطي في «الدلائل في غريب الحديث» (٧١٩/٢) رقم (٣٨٩)، من طريق الحميدي.
والطبراني في «الكبير» (١٤/٢٣) رقم (٢٣)، من طريق سعيد بن عبدالرحمٰن المخزومي.
كلاهما عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عائشة رضي الله عنها: أن امرأة أتت النبي ﷺ، فقُرِّب إليه لحم، فجعل يناولها، قال عائشة: فقلت: يا رسول الله، لا تغمر يدكَ، فقال: «**يا عائشة، إن هذه كانت تأتينا زمن خديجة، وإن حسن العهد من الإيمان**».
ورجاله ثقات، إلا أنه منقطع بين ابن أبي نجيح وعائشة رضي الله عنها؛ فابن أبي نجيح من أتباع التابعين، ولم يلق أحداً من الصحابة. انظر: «تحفة التحصيل» (١٩٠).
إلا أنه يقوي طريقَ الحديث الأول.

(٢) قال أبو عبيدٍ في معنى هذا الحديث: «العهدُ في أشياءَ مختلفةٍ؛ فمنها: الحِفاظُ ورِعايةُ الحرمةِ والحقِّ، وهو هذا الذي في الحديث، ومنها الوصيَّةُ...، ومن العهد أيضاً الأمانُ». «غريب الحديث» (٢/٥٨١ ـ ٥٨٣).
=

٤١٨ حديث: «الحُسْنُ مَرحومٌ».

هو من كلامِ أبي حازمٍ التابعيِّ، رواه الفاكهيُّ في كتابِ «مكة»[(١)]

٤١٩ حديث: «الحَسُودُ لا يَسُودُ».

ليسَ في المرفوعِ، ولكنَّه من كلامِ بعضِ السَّلَفِ[(٢)]، ففي «الرِّسالةِ القُشَيريَّةِ»[(٣)]: «وقيل» وذكرَهُ.

ومعناهُ صحيحٌ؛ ففي المرفوعِ من طرقٍ[(٤)]: **«الحسدُ يأكلُ الحسناتِ كما تأكلُ النارُ الحطبَ، وإنه يفسدُ الإيمانَ كما يفسدُ الصَّبِرُ العسلَ، وهو أحدُ خصالٍ ثلاثٍ أصلٍ لكلِّ خطيئةٍ».**

وقال الأحنفُ بنُ قيسٍ: «لا راحةَ لحسودٍ»[(٥)]

وقال الخليلُ بنُ أحمدَ: «ما رأيتُ ظالماً أشبَهَ بمظلومٍ مِن حاسدٍ؛ نَفَسٌ[(٦)]»[(٧)]

= • تنبيه:
بوَّبَ البخاريُّ ﷺ في «صحيحه» (بابٌ: حسن العهد من الإيمان)، وأورد فيه حديث عائشة ﵂: «ما غِرتُ على امرأةٍ ما غِرتُ على خديجةَ»، الحديث رقم (٦٠٠٤).
قال الحافظ: «جرى البخاريُّ على عادته في الاكتفاءِ بالإشارةِ دونَ التصريحِ؛ فإنَّ لفظَ الترجمةِ قد وردَ في حديثٍ يتعلَّقُ بخديجةَ ﵂، أخرجه الحاكمُ...». «فتح الباري» (١٠/٤٣٦).

(١) «أخبار مكة» (١/٣١٤) رقم (٦٤٥)، من طريق أحمدَ بنِ محمدِ بنِ حمزةَ بنِ واصلٍ عن أبي الوليدِ عن عبدِالملكِ بنِ حبيبٍ عن أبي حازمٍ به.
وأحمد بن محمد بن حمزة لم أظفر له بترجمة.

(٢) يروى عن ذي النون المصري.
انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١/٨٢)، و«إتقان ما يحسن» رقم (٦٦٠).

(٣) «الرسالة القشيرية» (١٥٥).

(٤) انظر ما تقدم برقم (٤١٢).

(٥) أسنده عنه أحمد في «الزهد» (٢٨٩)، والبيهقي في «الشعب» (٩/٢٧) رقم (٦٢١٠) و(١١/٤٦) رقم (٨١٤٤)، وابن عساكر في «التاريخ» (٢٤/٣٣٤).
والخبر بمجموع أسانيده حسن. والله أعلم.

(٦) نَفُسَ عليه الشيءَ: ضنَّ به، ولم يرهُ يستأهِلُه، ولم تَطِبْ نفسُه أن يصلَ إليه.
انظر: «تاج العروس» (١٦/٥٦٧).

(٧) إلى هنا انتهى السَّقَط من «الأصل».

[ق٨٦/أ] دائمٌ، وعَقلٌ هائمٌ، وحزنٌ لائمٌ»(١). رواهما البيهقيُّ في «الشعبِ».

وقال بعضهم: «الحاسدُ جاحدٌ؛ لأنه لا يرضى بقضاءِ الواحدِ»(٢)

وفي بعض الكتبِ: «الحاسدُ عدوُّ نعمتي»(٣)، إلى غيرِ ذلكَ.

وقد أُفرِدَ ذَمُّهُ بالتأليفِ(٤)، وعقد له القُشَيريُّ(٥) باباً فيه آثارٌ جَمَّةٌ.

٤٢٠ حديث: «حُسينٌ مني، وأنا مِن حسينٍ».

الترمذيُّ(٦)، من حديثِ سعيدِ بنِ راشدٍ(٧) عن يَعلى بنِ مرَّةَ الثقفيِّ(٨) به مرفوعاً، وقال: «حسن».

---

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٩/٢٧) رقم (٦٢١١)، من طريق ابن أبي الدنيا عن شيخٍ له عن آخرَ قال: قال الخليل بن أحمد، وذكره.
وإسناده ضعيف؛ فيه مجهولان.

(٢) ذكره القشيري في «الرسالة» (١/٢٨٨).

(٣) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٣/٥١) رقم (٦٥٨)، بإسناده إلى ابن أبجر قال: في بعض الكتبِ: يقول الله تبارك وتعالى: «الحاسدُ عدوُّ نعمتي، متسخِّطٌ لقضائي، غيرُ راضٍ بقَسْمي بين عبادي».
وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٩/٢٨) رقم (٦٢١٣)، من طريق أبي بكرٍ الإسماعيليِّ عن أبي عبدِاللهِ المقَدَّميِّ عن أبي يعلى الساجيِّ عن الأصمعيِّ قال: بلغني أن الله ﷻ يقول: «الحاسدُ عدوُّ نعمتي، متسَخِّطٌ لقضائي، غيرُ راضٍ بقسمتي التي قسمتُ بينَ عبادي».
وإسناده إلى الأصمعي صحيح.

(٤) صنف فيه ابن المديني كتاباً اسمه «ذم الحسد»، ذكره البغدادي في «إيضاح المكنون» (٢/٢٩٦).
وابنُ أبي الدنيا، ذكره الكتاني في «الرسالة» (٥١).
وأبو بكر محمد بن الحسن النقاش، ذكره ابن النديم في «الفهرست» (٥٠).

(٥) «الرسالة القشيرية» (١٥٤ ـ ١٥٧).

(٦) «الجامع» (المناقب، باب مناقب الحسن والحسين) رقم (٣٧٧٥)، من طريق إسماعيل بن عياش عن عبدِاللهِ بن عثمانَ بن خُثيم عن سعيد بن راشدٍ به.

(٧) ويقال: سعيد بن أبي راشد. روى عن يعلى بن مرة الثقفي، وعنه عبدالله بن عثمان بن خثيم.
ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ: «مقبول».
انظر: «الثقات» (٤/٢٩٠)، «تهذيب التهذيب» (٤/٢٣)، و«التقريب» (٢٣٥).

(٨) يعلى بنُ مُرَّةَ بنُ وهبِ بنِ جابرٍ الثقفيُّ، أبو مُرازِمٍ ـ بضم أوله، وتخفيف الراء، وكسر =

وكذا رواه أحمدُ وابنُ ماجه في «السُّنَّةِ»(١) في حديثٍ.

٤٢١ حديث: «حَصِّنُوا أموالَكُم بالزَّكاةِ، وداوُوا مرضاكُم بالصَّدَقَةِ، وأعِدُّوا للبلاءِ الدُّعاءَ».

= الزاي -، صحابيٌّ شهدَ الحديبيَّةَ وبيعة الرضوان وخيبر والفتح والطائف.
انظر: «معرفة الصحابة» (٢٨٠٢/٥)، «الاستيعاب» (١٥٨٧/٤)، «أسد الغابة» (٧٤٩/٤)، و«الإصابة» (٦٨٧/٦).

(١) «المسند» (١٠٢/٢٩) رقم (١٧٥٦١) من طريق وهيب بن خالد، و«السنن» (السُّنَّة/ فضلُ الحسنِ والحسينِ ابني علي بن أبي طالبٍ ﷺ) رقم (١٤٤) من طريق يحيى بن سليم؛ كلاهما عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن أبي راشد به.
• وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الفضائل/ما جاء في الحسن والحسين) (١٧٣/١٧) رقم (٣٢٨٦٠)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة) (٤٢٧/١٥) رقم (٦٩٧١)، والطبراني في «الكبير» (٢٧٤/٢٢) رقم (٧٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (معرفة الصحابة/ أولُ فضائلِ أبي عبدِاللهِ الحسينِ بنِ عليٍّ) (١٩٤/٣) رقم (٤٨٢٠)؛ كلهم من طريق وهيب بن خالد.
والدولابي في «الكنى» (٢٧٠/١) رقم (٤٧٩)، من طريق إسماعيل بن عياش.
والطبراني في «الكبير» (٢٧٤/٢٢) رقم (٧٠٢)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٢٨٠٣/٥) رقم (٦٦٤٣)؛ من طريق يحيى بن سليم.
والطبراني أيضاً في «الكبير» (٢١/٣) رقم (٢٥٨٩)، من طريق مسلم بن خالد.
كلهم عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن أبي راشد به.
وإسناده إلى عبدالله بن عثمان بن خثيم صحيح:
وهيب بن خالد ثقة، وتابعه غير واحد عن عبدالله بن عثمان بن خثيم.
وخالفه عبدالله بن صالح كاتب الليث؛ فرواه عن معاوية بن صالح فقال: عن راشد بن سعد، بدل «سعيد بن أبي راشد».
أخرج حديثه البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٣) رقم (٣٦٤)، و«التاريخ الكبير» (٤١٤/٨)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٣٨/١)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٣) رقم (٢٥٨٦) و(٢٧٣/٢٢) رقم (٧٠١)؛ كلهم عن عبدالله بن صالح به.
وإسناده ضعيف:
عبدالله بن صالح كاتب الليث ضعيف.
وعليه فإن الصواب في سند الحديث ما رواه ابن خُثَيم على الوجه المتقدم. والله أعلم.
وهو بهذا السند ضعيف؛ لحال سعيد بن أبي راشدٍ، وقد تقدمت ترجمته.

الطبرانيُّ وأبو نُعَيمٍ والعسكريُّ والقضاعيُّ[١]، كلُّهم من حديثِ إبراهيمَ بنِ يزيدَ النخَعيِّ عن الأسودِ عن ابنِ مسعودٍ به مرفوعاً[٢].

وللطبرانيِّ في «الدعاءِ»[٣]، من حديثِ إبراهيمَ بنِ أبي عَبلَةَ عن عبادةَ بنِ الصامتِ قال: أُتِيَ رسولُ اللهِ ﷺ وهو قاعدٌ في ظِلِّ الحَطِيمِ[٤] بمكةَ، فقيل:

---

(١) «المعجم الكبير» (١٠/١٥٧) رقم (١٠١٩٦)، «المعجم الأوسط» (٢/٢٧٤) رقم (١٩٦٣)، «حلية الأولياء» (٢/١٠٤) و(٤/٢٣٧)، و«مسند الشهاب» (١/٤٠١) رقم (٦٩١)؛ كلهم من طريق موسى بن عُمَيرٍ القرشي عن الحكَمِ بن عتيبة عن إبراهيم النخعي به.

(٢) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٣٤١)، والبيهقي في «الكبرى» (الجنائز، باب وضعِ اليدِ على المريضِ والدعاءِ له بالشفاءِ ومداواتِه بالصدقةِ) (٣/٣٨٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/٣٣٣) ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٢/٤٩٣) رقم (٨١٥)؛ كلهم من طريق موسى بن عمير القرشي عن الحكم عن النخعي به.
قال ابن طاهر: «الحديث منكرٌ، وموسى لا يتابَعُ على رواياتِه». «ذخيرة الحفاظ» رقم (٢٦٧٦).
وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصحُّ، تفرَّد به موسى بن عميرٍ».
وقال الهيثمي: «فيه موسى بن عميرٍ الكوفيُّ، وهو متروك». «مجمع الزوائد» (٣/٢٠١).
وهو كما قال، موسى بن عمير الأعمى الكوفي متروك، وكذبه بعضهم. تقدمت ترجمته.
قال البيهقي: «وإنما يُعرَفُ هذا المتنُ عن الحسنِ البصريِّ عن النبيِّ ﷺ مرسلاً».
قلت: حديثُ الحسنِ أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٠٩) رقم (١٠٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٢/٤٩٤) رقم (٨١٦)؛ من حديث محمد بن سليمان الأنباريِّ عن كثيرِ بنِ هشامٍ عن عمرَ بنِ سُلَيمٍ الباهليِّ عن الحسن به.
وإسناده إلى الحسن حسن. والله أعلم.

(٣) «الدعاء» (٣١) رقم (٣٤)، من طريق عِراكِ بنِ خالدِ بنِ يزيدَ عن أبيه عن إبراهيم بن أبي عبلةَ به.

(٤) الحَطِيمُ ـ بالفتحِ ثم الكسرِ ـ بمكةَ.
قال مالكُ بنُ أنسٍ: هو ما بين المقامِ إلى البابِ.
وقال ابنُ جريجٍ: هو ما بين الركنِ والمقامِ وزمزمَ والحِجْرِ.
وقال ابنُ عباسٍ: الحَطِيمُ الجُدُرِ؛ أي: جدارِ الكعبةِ.
وقال النضرُ: الحطيمُ الذي فيه الميزابُ، وإنما سمي حَطيماً لأنَّ البيتَ رُبِّعَ وتُرِكَ محطوماً. =

يا رسولَ اللهِ، أُتِيَ على مالٍ لي بِسِيفِ[١] البحرِ، فذُهِبَ به، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**ما تَلِفَ مالٌ في برٍّ ولا بحرٍ إلا بمنعِ الزكاةِ، فأحرِزوا أموالَكُم بالزكاةِ، وداوُوا مرضاكم بالصَّدقَةِ، وادفعوا عنكم طَوارِقَ البلاءِ بالدعاءِ، فإن الدعاءَ ينفعُ مما نزلَ ومما لم ينزِلْ؛ ما نزلَ يَكشِفُه، وما لم ينزلْ يَحبِسُه**»[٢].

وللبيهقيِّ في «الشعبِ»[٣]، من حديثِ طالوتَ بنِ عبَّادٍ[٤]: حدَّثنا فضَّالُ بنُ جُبيرٍ[٥] عن أبي أمامةَ مرفوعاً: «**حَصِّنوا أموالَكُم بالزكاةِ، وداووا مرضاكُم بالصدقَةِ، واستَقبِلوا أمواجَ البلايا بالدعاءِ**»[٦]، وقال: «فضَّالٌ صاحبُ مناكيرَ».

ومن حديثِ مُطَرِّفِ بنِ سَمُرةَ بنِ جُندُبٍ[٧] عن أبيهِ رفعَهُ مثلَه[٨]، إلا أنه

= وهناك أقوال أخر.
انظر: «معجم البلدان» (٢/٢٧٣)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة (١٠٣).

(١) سِيف البحر: ساحِلُه. انظر: «لسان العرب» (٩/١٦٦).

(٢) وأخرجه الطبراني أيضاً في «الشاميين» (١/٣٤) رقم (١٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/١٦٤)، من الطريق نفسه.
قال أبو حاتم: «هذا حديثٌ منكرٌ، وإبراهيمُ لم يدركْ عبادةَ، وعِراكٌ منكَرُ الحديثِ، وأبوه خالدُ بنُ يزيدَ أوثقُ منه، وهو صدوقٌ». «العلل» (ص: ٥٧٤، المسألة: ٦٤٠).

(٣) «شعب الإيمان» (٥/١٨٤) رقم (٣٢٧٩).

(٤) الجحدَري، أبو عثمان الصَّيرَفيُّ.
قال أبو حاتم وصالح جزرة: «صدوق»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ووثقه الذهبي.
انظر: «التاريخ الكبير» (٤/٣٦٣)، «الجرح والتعديل» (٤/٤٩٥)، «الثقات» (٨/٣٢٩)، «سير أعلام النبلاء» (١١/٢٥)، و«اللسان» (٤/٣٤٦).

(٥) أبو المهنَّا الغُدَاني.
قال ابنُ حبانَ: «يروي عن أبي أمامةَ ما ليس من حديثِه، لا يحلُّ الاحتجاجُ به بحالٍ»، وقال ابن عدي: «ولفضَّالِ بنِ جبيرٍ عن أبي أمامةَ قَدْرُ عشرةِ أحاديثَ، كلُّها غيرُ محفوظةٍ».
انظر: «المجروحين» (٢/٢٠٤)، «الكامل» (٦/٢١)، و«اللسان» (٦/٣٢٩).

(٦) إسناده ضعيفٌ جداً؛ لحال فضَّال بن جبير.

(٧) لم أقف له على ترجمة، إلا أنه يذكر في ترجمة الراوي عنه «غياث بن كلوب»، وسيأتي.

(٨) «شعب الإيمان» (٥/١٨٥) رقم (٣٢٨٠)، من طريق غِياثِ بن كَلوبٍ عن مطرِّفٍ به.

قال: «**ورُدُّوا نائبةَ البلاءِ بالدعاءِ**» بدلَ الجملةِ الثانيةِ، وقال: «غِياثٌ[١] - راويهِ - مجهولٌ».

وله وكذا للدَّيلميِّ[٢]، من حديثِ بَدَلِ بنِ المحبَّرِ[٣]: حدَّثنا هلالُ بنُ مالكٍ الهِزَّانيُّ[٤] عن يونسَ بنِ عُبيدٍ عن راوٍ[٥] عن ابنِ عمرَ مرفوعاً، ولفظُه: «**داووا مرضاكُم بالصدَقَةِ، وحَصِّنوا أموالَكم بالزكاةِ، فإنها تَدفَعُ عنكم الأعراضَ والأمراضَ**»[٦]، وقال البيهقيُّ: إنه «منكرٌ بهذا الإسنادِ».

وفي البابِ أيضاً عن أبي أمامةَ عندَ الطبرانيِّ وأبي الشيخِ[٧]

---

(١) ابن كلوب الكوفي، أبو المثنى.
ذكره الدارقطني في «الضعفاء»، وقال: «له نسخةٌ عن مُطَرِّفِ بنِ سمرةَ بنِ جندُبٍ، لا يُعرَفُ إلا بهِ».
انظر: «الإكمال» (٦/١٣١)، «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (٢٠١)، و«اللسان» (٦/٣١٢).

(٢) «شعب الإيمان» (٥/١٨٤) رقم (٣٢٧٨)، و«زهر الفردوس» [٢/ق (٧٠/ب)]؛ من حديث محمد بن يونس الكديمي عن بدل بن المحبر به.
واللفظ الذي ساقه المصنف هو لفظ الديلمي، أما لفظ البيهقي فهو: «**تصدَّقوا، وداوُوا مرضاكُم بالصدقةِ، فإنَّ الصدقةَ تدفعُ عن الأعراضِ والأمراضِ**».

(٣) بَدَلُ - بفَتحَتَينِ - بنُ المُحَبَّرِ - بالمهمَلَةِ ثم الموحدَةِ - أبو المُنِيرِ التميميُّ البصريُّ، ثقةٌ ثبتٌ إلا في حديثه عن زائدةَ، من التاسعةِ، مات سنةَ بضعَ عشرةَ. خ ٤. «التقريب» (١٢٠) بتصرف.

(٤) لم أظفر له بترجمة.

(٥) كذا في «الأصل» و«ز» و«د»، وفي «م»: (روَّاد)، ولا يعرف في شيوخ يونس بن عبيد أو في الرواة عن ابن عمر رضي الله عنهما راوٍ اسمه «رواد»، فالظاهر أن هذه الكلمة تصحيف من (راوٍ).
وهذا الراوي قد بُيِّضَ لاسمه في «زهر الفردوس» فلم يذكر، فلعلَّ المصنف رحمه الله نقل منه.
أما في «الشعب» فقد ذكره، وهو: نافع مولى ابن عمر.

(٦) إسناده ضعيف جدّاً؛ لحال محمد بن يونس الكديمي، وقد تقدمت ترجمته مراراً.

(٧) لم أقف على شيء في هذا الباب عند الطبراني، وأما أبو الشيخ فله في «الثواب» بلفظ: «**داووا مرضاكم بالصدقة**». عزاه له في «كنز العمال» رقم (٢٨١٨١).

وعن أنسٍ مرفوعاً: «**ما عُولِجَ مريضٌ بدواءٍ أفضلَ من الصدقةِ**»، أخرجه الديلميُّ[(١)].

وعن غيرِهما[(٢)] مما لا نطيلُ بهِ.

٤٢٢ حديث: «**حُفَّت الجنَّةُ بالمكارِهِ، وحُفَّت النارُ بالشَّهَواتِ**».

متفقٌ عليهِ؛ فمسلمٌ[(٣)] بهذا اللفظِ من حديثِ وَرقاءَ[(٤)]، والبخاريُّ[(٥)] بلفظِ: «**حُجِبَتْ**» ـ في الموضِعَينِ[(٦)] ـ من حديث مالكٍ، كلاهُما عن أبي الزِّنادِ عن الأعرجِ عن أبي هريرةَ بهِ مرفوعاً. [ق٨٦/ب].

وهو عندَ مسلمٍ[(٧)] أيضاً من حديثِ حمادِ بنِ سلمةَ عن ثابتٍ وحُمَيدٍ، كلاهما عن أنسٍ مرفوعاً، بلفظِ: «**حُفَّتْ**» في الموضِعَينِ. وكذا أخرجهُ الترمذيُّ[(٨)]

بل رواهُ القضاعيُّ[(٩)]، من حديثِ إسحاقَ بنِ محمدٍ الفَرَوِيِّ[(١٠)] عن

---

(١) «مسند الفردوس (ل)» [ق٢٢٣/ب]، من طريق محمد بن أحمد بن صالح عن أبيه عن محمد بن (...) [كلمة لم أستطع قراءتها] عن الربيع بن صبيح عن عطاء عن أنس رضي الله عنه به.
وسنده ضعيف:
الربيع بن صبيح سيء الحفظ كما قال الحافظ. انظر: «التقريب» (٢٠٦)، و«التهذيب» (٣/٢١٤).
وفي سنده غيرُ واحدٍ لم أعرفه.

(٢) لم أقف على شيء في هذا المعنى غير ما أشار إليه المصنف رحمه الله وما تقدَّم في التخريج.

(٣) «الصحيح» (الجنة وصفة نعيمها وأهلها) رقم (٢٨٢٣).

(٤) ابن عمرَ اليَشكُريُّ، أبو بِشرٍ الكوفي نَزيلُ المدائِن، صدوقٌ في حديثه عن منصورٍ لِين، من السابعة. ع. «التقريب» (٥٨٠).

(٥) «الصحيح» (الرقاق، بابٌ حُجِبت النارُ بالشهواتِ) رقم (٦٤٨٧).

(٦) يعني بالموضعين: «**حجبت الجنة...، وحجبت النار...**».

(٧) «الصحيح» (الجنة وصفة نعيمها وأهلها) رقم (٢٨٢٢).

(٨) «الجامع» (صفة الجنة، باب ما جاء: حُفَّت الجنةُ بالمكارهِ، وحُفَّت النارُ بالشهواتِ) رقم (٢٥٥٩).

(٩) «الشهاب» (١/٣٣٢) رقم (٥٦٧) من طريق الدارقطني، وهو في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٥/٣٤٣) رقم (٥٦٩٠).

(١٠) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٩٧).

مالكٍ عن سُمَيٍّ(١) عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ كذلك.

٤٢٣ حديث: «حَفِيظَة رمضانَ».

في: «لا آلاءَ إلا آلاؤُكَ»(٢)

٤٢٤ حديث: «الحِكمةُ ضالَّةُ المؤمِنِ».

القضاعيُّ في «مسنَدِه»(٣)، من حديثِ اللَّيثِ عن هشام بنِ سعدٍ(٤) عن زيدِ بنِ أسلمَ مرفوعاً به، بزيادةٍ: «**حيثُما وَجَدَ المؤمنُ ضالَّتَهُ فَلْيَجمَعْها إليهِ**»(٥)، وهو مرسَلٌ.

وقد رواهُ أيضاً، وكذا الترمذيُّ في أواخرِ «العِلمِ» من «جامِعِه» والبيهقيُّ في «المدخَلِ» والعسكريُّ(٦)، من حديثِ إبراهيمَ بنِ الفضلِ(٧) عن سعيدٍ المقبُريِّ عن أبي هريرةَ رفعَهُ؛ فلفظُ العسكريِّ والقضاعيِّ: «**كلمةُ الحكمةِ ضالَّةُ كلِّ حكيم، فإذا وجدَها فهو أحقُّ بها**»، (ولفظُ الترمذيِّ: «**الكلمةُ الحكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ، فحيثُ وجدَها فهو أحقُّ بها**»)(٨)، وقال: إنه «غريبٌ(٩)، وإبراهيمُ يضعَّفُ في الحديثِ».

---

(١) مولى أبي بكرِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامٍ، ثقةٌ، من السادسةِ، ماتَ سنةَ ثلاثينَ مقتولاً بقَديد. ع. «التقريب» (٢٥٦).

(٢) سيأتي برقم (١٢٩٠).

(٣) «الشهاب» (١/١١٨) رقم (١٤٦).

(٤) المدنيُّ، أبو عبَّادٍ أو أبو سعيدٍ، صدوقٌ له أوهامٌ ورُمِيَ بالتشيُّعِ، من كبارِ السابعةِ، مات سنةَ ستينَ أو قبلَها. خت م ٤. «التقريب» (٥٧٢).

(٥) إسناده إلى زيد بن أسلمَ صحيح:
هشام بن سعد وإن كان فيه كلامٌ من قبل حفظه إلا أنه أثبت الناس في زيد بن أسلم، قال أبو داود: «هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم». انظر: «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٠٨).

(٦) «الشهاب» (١/٦٥) رقم (٥٢) من طريق العسكري، «جامع الترمذي» (العلم، باب ما جاءَ في فضلِ الفقهِ على العبادةِ) رقم (٢٦٨٧)، و«المدخل» (١/٣٧١) رقم (٤١٢).

(٧) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٤٧).

(٨) ساقط من «ز».

(٩) وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (الزهد، باب الحكمة) رقم (٤١٦٩)، والعقيلي في =

وقد رواه العسكريُّ، من حديث عَنبَسة بنِ عبدِالرحمٰنِ[١] عن شَبيبِ بنِ (بشر)[٢] عن أنسٍ رفعَهُ: «**العِلمُ ضالَّةُ المؤمنِ، حيثُ وجدَهُ أخذَهُ**»[٣]

ومِن حديثِ سُليمانَ بنِ معاذٍ[٤] عن سِمَاكٍ عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ من قولِه: «خُذوا الحكمةَ مِمَّن سَمِعتُمُوها، فإنه قد يقولُ الحكمةَ غيرُ الحكيمِ، وتكونُ الرَّميَةُ من غيرِ رامٍ»[٥].

وهذا الأخيرُ عندَ البيهقيِّ في «المدخَلِ»[٦]، من حديثِ أبي نُعَيمٍ: حدَّثنا الحسنُ بنُ صالحٍ[٧]

= «الضعفاء» (١/٦١)، وابن حبان في «المجروحين» (١/١٠٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (١/٩٥) رقم (١١٤)، وهو أيضاً عند ابن عدي في «كامله» (١/٢٣١)؛ كلهم من طريق إبراهيم بن الفضل المخزومي به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال إبراهيم بن الفضل المخزومي، وقد تقدمت ترجمته.
والحديث ضعفه الترمذي كما أشار إليه المصنف، وقال ابن الجوزي: «لا يصحُّ».

(١) متروك. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣٤٦).

(٢) في النسخ الأربع: (بشير)، والتصويب من المصادر.
وهو: شَبيبُ ـ بوزنِ «طويل» ـ بنُ بِشْرٍ، أبو بِشْرٍ البَجَليُّ الكوفيُّ، صدوقٌ يخطئُ، من الخامسةِ. ت ق. «التقريب» (٢٦٣).

(٣) إسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال عنبسة بن عبدالرحمٰن.

(٤) سليمان بن قَرْم بن معاذ التَّميمي الضَّبِّي، أبو داود النَّحوي، ومنهم من ينسبه إلى جده.
وثقه أحمد، وقال ابن معين والنسائي: «ضعيف»، وقال أبو زرعة: «ليس بالمتين»، وقال أبو حاتم: «ليس بذاك»، وقال ابن حبان: «كان رافضيّاً غالياً في الرفض، ويقلب الأخبار مع ذلك»، وقال الحاكم: «غمزوه بالغلوّ في التشيع وسوء الحفظ جميعاً». وقال الحافظ: «سيء الحفظ، يتشيع».
انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/١٠٥)، و«التقريب» (١٩٣).

(٥) إسناده ضعيف:
سماك بن حرب روايته عن عكرمة خاصَّةً مضطربة، وقد تقدم الكلام عليها في تخريج الحديث رقم (٢٥٨).
وسليمان بن قرم سيء الحفظ.

(٦) «المدخل» (٢/٢٩٢) رقم (٨٤٣).

(٧) ابنُ صالحِ بنِ حَيٍّ الهمْدَانيُّ ـ بسكونِ الميمِ ـ الثوريُّ، ثقةٌ فقيهٌ عابدٌ رُمِيَ بالتشَيُّعِ، =

[عن سِماك][١] عن عكرمةَ به بلفظِ: «**خُذِ الحكمةَ مِمَّن سمعتَ، فإن الرجلَ يتكلَّمُ بالحكمةِ وليس بحكيمٍ، فتكونُ كالرَّميةِ خرجَت من غيرِ رامٍ**»[٢]

وعندَه من حديثِ سعيدِ بنِ أبي بُردَةَ[٣] قال: «كان يقالُ: الحكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ، يأخُذُها حيثُ وجدَها»[٤]

ومن جهةِ عبدِالعزيزِ بنِ أبي رَوَّادٍ[٥] عن عبدِاللهِ بنِ عُبَيدِ بنِ عُمَيرٍ[٦] قال: «كان يُقالُ: العلمُ ضالَّةُ المؤمنِ يغدو في طَلَبِها، فإن أصابَ منها شيئاً حواهُ حتى يَضُمَّ إليه غيرَهُ»[٧]

= من السابعةِ، مات سنةَ تسعٍ وستينَ وكان مولده سنةَ مائةٍ. بخ م ٤. «التقريب» (١٦١). بتصرف.

(١) ساقطة من النسخ الأربع، والاستدراك من مصادر التخريج.

(٢) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الأدب/من قال: خذ الحكم ممن سمعته) (١٣/١٤٥) رقم (٢٦١٠١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤١٩)؛ كلاهما من طريق الحسن بن صالح عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما به.
وإسناده ضعيف؛ لرواية سماك عن عكرمة، وقد تقدم ما فيها.

(٣) ابن أبي موسى الأشعريُّ الكوفيُّ، ثقةٌ ثبتٌ، من الخامسةِ. ع. «التقريب» (٢٣٣) بتصرف.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الزهد/ما قالوا في البكاء من خشية الله) (١٩/٤٩٤) رقم (٣٦٨٣١)، والبيهقي في «المدخل» (٢/٢٩٢) رقم (٨٤٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢١/١٦٩)؛ من طريق وكيع عن المسعودي عن سعيد بن أبي بردة به.
وإسنادُه إلى سعيدٍ حسنٌ:
المسعودي صدوق، وسماع وكيع منه قبل اختلاطه.

(٥) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٧).

(٦) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣٨٢).

(٧) أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٣٦) رقم (١٥٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (الزهد/ما قالوا في البكاء من خشية الله) (١٩/٥٠٤) رقم (٣٦٨٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٥٤)، والبيهقي في «المدخل» (١/٣٧٢) رقم (٤١٣)؛ كلهم من طريق عبدالعزيز بن أبي روَّادٍ به.
وإسناده إلى عبدالله بن عبيد بن عمير حسن:
عبدالعزيز بن أبي روَّادٍ فيه كلامٌ لا يُنزِلُ حديثَه عن الحسنِ. والله أعلم. =

ويُروى في معنى الأولِ المرفوعِ عن بُريدَةَ(١)، وكذا هو في نسخةِ أبي الدُّنيا الأَشَجِّ الكذَّابِ(٢) عن عليٍّ(٣).

بل للدَّيلَميِّ(٤) من طريقِ عبدِالوهابِ(٥) عن مجاهدٍ مرفوعاً: «**ضالَّةُ المؤمنِ العلمُ، كلَّما قيَّدَ حديثاً طلبَ إليه آخرَ**»(٦)، وأخرجه من قبلِه ابنُ لالٍ والحسنُ بنُ سفيانَ، ومن طريقِه أبو نُعيم(٧) وآخرونَ(٨).

وللدَّيلميِّ(٩) عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «**نِعْمَ الفائدةُ الكلمةُ من الحكمةِ، يسمَعُها الرجلُ فيُهديها لأخيهِ**».

= انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/٣٠٢).

(١) أخرج حديثه الروياني في «مسنده» (١/٧٥) رقم (٣٣)، من طريق محمد بن حُمَيدٍ الرازي عن تميم بنِ عبدِالمؤمنِ عن صالحِ بنِ حَيَّانَ عن ابنِ بُريدَةَ عن أبيهِ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**الحكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ، حيثما وجدَها أخذَها**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً لحال محمد بن حميد الرازي، وقد تقدمت ترجمته.

(٢) عثمانُ بنُ الخطَّابِ بنِ عبدِاللهِ بنِ العوَّام، أبو عمروٍ البَلَويُّ الأشجُّ المغربيُّ، المعروفُ بـ«أبي الدُّنيا». كان يروي عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ.
قال الخطيب: «والعلماءُ من أهلِ النقلِ لا يُثبِتون قولَه، ولا يحتجُّون بحديثِه»، وقال الذهبي: «حدَّثَ بقِلَّةِ حياءٍ بعدَ الثلاثِمائةِ عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ فافتُضِحَ بذلك وكذَّبه النقَّاد». مات سنةَ سبعٍ وعشرينَ وثلاثمائةٍ.
انظر: «تاريخ بغداد» (١١/٢٩٧)، «تاريخ دمشق» (٣٨/٣٤٨)، «الميزان» (٣/٣٣)، و«اللسان» (٥/٣٨٠).

(٣) أخرج حديثه ابن عساكر في «التاريخ» (٥٥/١٩٢)، والرافعي في «أخبار قزوين» (٤/٩٥)، والديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق٩٧/ أ].

(٤) «مسند الفردوس (س)» [ق٢١٩/ ب]، من طريق ابن لال عن عبدالرحمٰن بن عليٍّ عن الحسن بن سفيان عن الحسن بن عمر عن قيس عن عبدالوهاب عن مجاهدٍ عن عليٍّ ﷺ به مرفوعاً.

(٥) ابن مجاهدِ بنِ جبرٍ المكيُّ، متروكٌ، وقد كذَّبه الثوريُّ، من السابعةِ. ق. «التقريب» (٣٦٨).

(٦) إسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً؛ لحال عبدالوهاب بن مجاهد.
والحديث حكم بوضعه الألباني في «الضعيفة» رقم (٣٨١٣).

(٧) لم أقف عليه في شيء من مصنفات أبي نعيم المطبوعة.

(٨) لم أقف على من أخرجه غير من أشار إليه المصنف رحمه الله.

(٩) كما في «زهر الفردوس» [٣/ ق (٤٩/ب)]، من طريق صلة بن سليمان عن ابن جريج =

وبلا سندٍ عن ابن عمرَ رفعَهُ: «**خُذِ الحكمةَ، ولا يَضُرُّكَ مِن أيِّ وعاءٍ خَرَجَتْ**»(١).

ونحوُ هذا يُروَى من قولِ عليٍّ(٢).

وقال العسكريُّ: «أراد ﷺ [ق٨٧/أ] أنَّ الحكيمَ يَطلُبُ الحكمةَ أبداً ويَنشُدُها، فهو بمنزِلَةِ المضِلِّ ناقتَه يطلُبُها»، ثم أسندَ عن مُبارَكِ بنِ فَضَالَةَ(٣) قال: خطبَ الحجَّاجُ فقال: إنَّ اللهَ أمرَنا بطلبِ الآخرةِ، وكفانا مُؤْنَةَ الدُّنيا، فلَيتَه كفانا مُؤنَةَ الآخرةِ، وأمَرنا بطلبِ الدُّنيا، قال: يقولُ الحسنُ: «ضالَّةُ مؤمنٍ عندَ فاسقٍ، فلْيأخُذْها»(٤).

وعن يوسفَ بنِ أسباطٍ(٥) قال: كنتُ مع سفيانَ الثوريِّ وخازِمُ بنُ خُزَيمةَ يخطُبُ، فقال خازمٌ: إنَّ يوماً أسكرَ الكبارَ وشَيَّبَ الصِّغارِ لَيومٌ عسيرٌ، شَرُّه مُستَطِيرٌ، فقال سفيانُ: «حكمةٌ مِن جوفٍ خَربٍ»، ثم أخرجَ شَريحةً ـ يعني:

= عن الحسن بن مسلم عن مكحول عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه صلة بن سليمان، قال ابن معين: «ليس بثقة» «الدوري» (١٤٠/٤)، وتركه أبو حاتم والنسائي «الجرح» (٤٤٧/٤) والضعفاء (١٩٥)، وكذبه بعضهم. انظر: «اللسان» (٣٣٣/٤).

(١) «مسند الفردوس (س)» [ق١٠٧/ب].

(٢) ذكره ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢٠٠/١)، قال: «ورُوِّينا عن عليٍّ رضي الله عنه أنه قال في كلامٍ له: العلمُ ضالَّةُ المؤمنِ، خذوهُ ولو من أيدي المشركينَ، ولا يأنفْ أحدُكم أن يأخذَ الحكمةَ ممن سمعَها منه. وعنه أيضاً أنه قال: الحكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ، يطلُبها ولو في أيدي الشُّرَطِ».
وانظر أيضاً: «تاريخ بغداد» (٢٥١/٨).

(٣) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٤١).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «المتمنين» (٤٠) رقم (٤٤)، من طريق محمدِ بنِ عمروِ بن الحكَم عن فهدِ بنِ عوفٍ عن المباركِ بنِ فضالةَ به.
وإسناده ضعيف جدّاً:
فهد بن عوف: تركه مسلم والفلاس، وكذبه ابن المديني. انظر: «اللسان» (٣٦٢/٦).

(٥) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٩).

ألواحاً ـ فكتَبَها[١].

ونحوه: «**فرُبَّ مُبَلَّغٍ أوعى مِن سامِعٍ**»[٢].

٤٢٥ حديث: «حُكمي على الواحدِ حُكمي على الجماعةِ».

ليس له أصلٌ، كما قال العراقيُّ في «تخريجِ البيضاويِّ»[٣]، وسُئِلَ عنه المزِّيُّ والذهبيُّ، فأنكراهُ[٤].

وللترمذيِّ والنسائيِّ[٥] من حديثِ أُمَيمَةَ بنةِ رُقَيقَةَ[٦]: «**ما قولي لامرأةٍ واحدةٍ إلا كقولي لمائةِ امرأةٍ**» لفظُ النسائيِّ[٧]، وقال الترمذيُّ: «**إنما قولي**

---

(١) لم أقف على هذه القصة عند أحد قبل المصنف رحمه الله.

(٢) قطعةٌ من حديث أبي بكرة الذي أخرجه البخاري (الحج، باب الخطبة أيا منى) رقم (١٧٤١).

(٣) «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي» (٥٣) رقم (٢٥).

(٤) قال ابنُ كثيرٍ: «لم أرَ بهذا قطُّ سَنَداً، وسألتُ عنه شيخَنا الحافظَ جمالَ الدينِ أبا الحجَّاجِ وشيخَنا الحافظَ أبا عبدِاللهِ الذهبيَّ مراراً، فلم يعرفاهُ بالكلِّيَّةِ». «تحفة الطالب» (٢٨٦) رقم (١٨٠).
وقال ابن الملقن: «هذا الحديثُ لم أرَهُ بهذا اللفظِ، وقد توقَّفَ المصنِّفُ (يعني: البيضاوي) في ثبوتِهِ، وأنكره الحافظانِ المزِّيُّ والذهبيُّ». «تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج» (٣٢) رقم (٢٤).

(٥) «جامع الترمذي» (السير، باب ما جاء في بيعة النساء) رقم (١٥٩٧) وصححه، «سنن النسائي» (البيعة/بيعة النساء) رقم (٤١٨١)؛ كلاهما من طريق ابن عيينة عن ابن المنكدر عن أميمة رضي الله عنها.

(٦) أُمَيمَةُ بنتُ رُقَيقَةَ ـ بالتصغيرِ فيهما ـ، واسمُ أبيها: عبدُاللهِ بنُ بِجادٍ التيميُّ، صحابيَّةٌ لها حديثانِ.
انظر: «الإصابة» (٧/٥١٠)، و«التقريب» (٧٤٣).

(٧) ليس هذا لفظ النسائي، إنما لفظه كلفظ الترمذي سواءً.
لكن أخرجه بهذا اللفظ:
الطيالسي في «مسنده» (٣/١٩٢) رقم (١٧٢٦)، من طريق ورقاء بن عمر.
وأحمد في «مسنده» (٤٤/٥٥٩) رقم (٢٧٠٠٩)، من طريق ابن عيينة.
والحاكم في «المستدرك» (معرفة الصحابة/ذكر أميمة بنت رقيقة) (٤/٨٠) رقم (٦٩٤٦)، من طريق ابن إسحاق.
ثلاثتهم عن ابن المنكدر عن أميمة رضي الله عنها به.

لمائةِ امرأةٍ كقولي لامرأةٍ واحدةٍ»[١].

وهو من الأحاديثِ التي ألزمَ الدارقطنيُّ[٢] الشيخينِ بإخراجِها؛ لثُبوتِها على شرطِهما.

٤٣٦ حديث: «الحَلِفُ حِنْثٌ أو نَدَمٌ».

ابنُ ماجهْ وأبو يَعلى[٣]، من حديثِ بَشَّارِ بنِ كِدامٍ[٤] عن محمدِ بنِ زيدٍ[٥] عن ابنِ عمرَ رفَعَهُ بلفظِ: **«إنَّما الحَلِفُ»**[٦]، إلّا أبا يَعلى، فقال: **«إنَّما اليمينُ»**، وفي لفظٍ له أيضاً كالترجمةِ[٧]

---

(١) وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً:
مالك في «الموطأ» (البيعة، باب ما جاء في البيعة) رقم (١٧٧٥)، ومن طريقه ابن سعد في «الطبقات» (٨/٥)، وأحمد في «مسنده» (٤٤/٥٥٨) رقم (٢٧٠٠٨)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (السير، باب بيعة الأئمة) (١٠/٤١٧) رقم (٤٥٥٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/١٨٦) رقم (٤٧١)، والدارقطني في «سننه» (النوادر) (٤/١٤٧) رقم (١٦)، والبيهقي في «الكبرى» (قتال أهل البغي، باب كيف يبايع النساء) (٨/١٤٨).
وأخرجه الحميدي في «مسنده» (١/١٦٣) رقم (٣٤١)، وابنُ أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦/١٢٠) رقم (٣٣٤٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/١٨٧) رقم (٤٧٢)؛ من طريق ابن عيينة.
وأحمد في «مسنده» (٤٤/٥٥٧) رقم (٢٧٠٠٧)، من طريق ابن إسحاق.
والطبراني في «الكبير» (٢٤/١٨٨) رقم (٤٧٣)، من طريق عمرو بن الحارث.
أربعتهم عن ابن المنكدرِ عن أُميمَةَ رضي الله عنها به.
وإسناده إلى أميمة رضي الله عنها على شرط الشيخين.

(٢) «الإلزامات» (١١٤).

(٣) «سنن ابن ماجه» (الكفارات، باب اليمين حنثٌ أو ندم) رقم (٢١٠٣)، و«مسند أبي يعلى» (٩/٤٣٧) رقم (٥٥٨٧).

(٤) بشارُ بنُ كِدام ـ بكسرِ أوَّلِه ـ السُّلَميُّ الكوفيُّ، قيل: هو أخو مِسعَرٍ، وردَّ ذلك الدارقطنيُّ، ضعيفٌ، من السادسة. ق. «التقريب» (١٢٢).

(٥) ابنُ عبدِالله بنِ عمرَ المدنيُّ، ثقةٌ، من الثالثةِ. ع. «التقريب» (٤٧٩).

(٦) وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً: ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (١٠/١٩٧) رقم (٤٣٥٦)، والطبراني في «الأوسط» (٨/٢١٠) رقم (٨٤٢٥)، و«الصغير» (٢/٢٣٢) رقم (١٠٨٣)، والقضاعي في «الشهاب» (٢/١٩٤) رقم (١١٦٩).

(٧) «مسند أبي يعلى» (١٠/٦٢) رقم (٥٦٩٧).

=

وأخرجه الطبرانيُّ[(١)] وكذا العسكريُّ[(٢)]، ولفظُهُ: «**اليمينُ حِنثٌ أو نَدَمٌ**»، وفي لفظٍ أيضاً: «**الحلِفُ حِنثٌ أو مَندَمَةٌ**»[(٣)]

تنبيه:

وقعَ في «مسندِ الشهابِ»: «مِسعَرُ بنُ كِدامٍ» - في مَوضِعَينِ[(٤)] - بدلَ «بشار»، وهو غلطٌ.

٤٢٧ حديث: «حَمَلُ عليٍّ بابَ خَيبَرَ».

أوردَهُ ابنُ إسحاقَ في «السِّيرةِ»[(٥)] [عن عبدالله بن الحسن][(٦)] عن بعضِ

= وأخرجه بلفظ الترجمة أيضاً: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦٣٢/٧) رقم (١٢٧٥٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٢٩/٢)، والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٤١٣/٣) رقم (٣٠٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (الأيمان والنذور) (٣٣٦/٤) رقم (٧٨٣٥)، والبيهقي في «الكبرى» (الأيمان، باب من كره الأيمانَ باللهِ إلّا فيما كان للهِ طاعةً) (٣٠/١٠).

(١) تقدم العزو للطبراني.

(٢) أخرجه من طريقه القضاعي في «الشهاب» (١٧٩/١) رقم (٢٦١)، بلفظ: «**الحلف ندم أو مندمةٌ**».

(٣) كذا في النسخ الأربع، ولم أقف عليه بهذا اللفظ.
• وهو بهذا السياق منكر؛ بشار بن كدام ضعيف، وقد خولف في رفع الحديث:
فقد رواه أبو ضمرة أنس بن عياض عن عاصمِ بنِ محمدِ بنِ زيدٍ عن أبيهِ عن ابن عمرَ رضي الله عنهما قال: «إنما اليمينُ مأثمةٌ أو مندَمةٌ».
أخرجه الحاكم في «المستدرك» (الأيمان والنذور) (٣٣٦/٤) رقم (٧٨٣٦)، وصححه.
وصحح الدارقطني أيضاً وقفه على ابن عمر. «العلل» (٢١٢/١٣).
وأنس بن عياض وعاصم بن محمد ثقتان من رجال الستة.
• وجاء أيضاً من طريق أحمد بن يونس عن عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن عمر من قوله.
أخرجه البخاري معلَّقاً في «التاريخ الكبير» (١٢٩/٢)، وقال: «وحديث عمر أولى بإرساله»، ويعني بالإرسال: انقطاعه بين محمد بن زيد وعمر رضي الله عنه.
وانظر أيضاً: «السنن الكبرى» (٣١/١٠).

(٤) «الشهاب» (١٧٩/١) رقم (٢٦٠، ٢٦١).

(٥) «السيرة النبوية» لابن هشام (٣٦٥/٣).
وأخرجه من طريق ابن إسحاقَ أيضاً أحمدُ في «مسنده» (٢٨٣/٣٩) رقم (٢٣٨٥٨).

(٦) ساقط من النسخ الأربع، ومن «دلائل النبوة» و«السيرة» لابن كثير، والاستدراك من =

أهلِهِ عن أبي رافعٍ مولى رسولِ اللهِ ﷺ، وأنَّ سبعةً هو ثامِنُهم اجتَهَدُوا أنْ يَقَلِبوهُ، فلم يستَطِيعوا[١].

ومن طريقِ ابنِ إسحاقَ أخرجهُ البيهقيُّ في «الدَّلائِل»[٢].

ورواه الحاكمُ[٣]، وعنه البيهقيُّ في «الدَّلائلِ»[٤]، من جهةِ ليثِ بنِ أبي سُلَيم عن أبي جعفرٍ محمدِ بنِ عليٍّ بنِ حُسَينٍ عن جابرٍ: أنَّ عليّاً حملَ البابَ يومَ خَيبَرَ، وأنه جُرِّبَ بعدَ ذلك فلم يَحمِلْهُ أربعونَ رجلاً[٥].

وليثٌ ضعيفٌ[٦]، والراوي عنه شِيعيٌّ[٧]،

= السيرة لابن هشام ومسند أحمد، وقد نبَّهَ ابن عساكر على هذا السَّقَط من إسناد البيهقي.
انظر: «تاريخ دمشق» (٤٢/١١٠).

(١) قال ابن كثير: «وفي هذا الخبرِ جهالةٌ وانقطاعٌ ظاهرٌ». «السيرة» (٣/٣٥٩).

(٢) «دلائل النبوة» (٤/٢١٢).

(٣) لم أقف عليه عند الحاكم.

(٤) «دلائل النبوة» (٤/٢١٢)، من طريق إسماعيل بن موسى السُّدِّيِّ عن المطَّلِبِ بنِ زيادٍ عن ليثٍ به.

(٥) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧/١٣٩) رقم (٣٢٨٠٢).
والخطيب في «التاريخ» (١١/٣٢٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٢/١١١)؛ كلاهما من طريق إسماعيل بن موسى.
كلاهما (ابن أبي شيبة وإسماعيل) عن المطلب بن زياد عن ليثٍ به.

(٦) ضعَّفه ابن سعد وابن معين والجوزجاني وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة والنسائي، وقال أحمد وأبو زُرعةَ وأبو حاتم: «مضطرب الحديث»، وقال أبو زرعة مرَّةً: «ليِّنُ الحديثِ، لا تقومُ به الحجةُ عند أهلِ العلم»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «اختلَطَ في آخرِ عمرِه، فكان يقلِبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيلَ ويأتي عن الثقاتِ بما ليس من حديثهم»، وقال ابن عدي: «ومع الضعفِ الذي فيه يُكتَبُ حديثُه»، وقال الحاكمُ أبو عبدِاللهِ: «مُجمَعٌ على سوءِ حفظِه».
فالظاهر في حاله أنه ضعيف كما قال المصنف رحمه الله. والله أعلم.
انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٣٤٩)، «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٣٧٩)، «المعرفة والتاريخ» (٣/٥٧)، «أحوال الرجال» (٩١)، «تاريخ الدارمي» (١٥٨)، «الضعفاء» للنسائي (٢٣٠)، «الجرح والتعديل» (٧/١٧٧)، «المجروحين» (٢/٢٣٧)، «الكامل» (٦/٨٧)، و«تهذيب التهذيب» (٨/٤١٧).

(٧) الراوي عن الليث هو المطلب بن زياد، ولم أقف على أحد قبل المصنف رحمه الله رماه =

وكذا مَن دُونَه(١)، لكنْ لِمَن دونَهُ متابعٌ ذكرَهُ البيهقيُّ(٢)

ومن جِهَةِ حَرَامِ بنِ عثمانَ(٣) عن أبي عَتِيقٍ(٤) وابنِ جابرٍ(٥) عن جابرٍ: «أنَّ عليّاً لمَّا انتهى إلى الحِصنِ اجتَبَذَ(٦) أحدَ أبوابَه، فألقاهُ بالأرضِ، فاجتَمَعَ عليه بعدَه منا سبعونَ رجلاً، فكانَ جَهدُهُم أنْ أعادوا البابَ»(٧).

= بالتشيع، وقد وصفه العجلي بأنه صاحب سنة. «معرفة الثقات» (٢/٢٨٢).

(١) وهو إسماعيل بن موسى الفزاري، قال أبو داود: «كان يتشيَّع»، وقال ابن عديٍّ: «إنما أنكروا عليه الغُلُوَّ في التشيُّعِ»، وقال الذهبيُّ: «صدوق شيعيٌّ»، وقال ابن حجر: «رُمِيَ بالرَّفضِ».
انظر: «سؤالات الآجري» (١/٢٢٤)، «الكامل» (١/٣٢٥)، «الكاشف» (١/٢٥٠)، و«التقريب» (١١٠).

(٢) قال البيهقي: «تابعه فُضَيلُ بنُ عبدِالوهَّابِ عن المطَّلِبِ بنِ زيادٍ». «الدلائل» (٤/٢١٢).
وتابعه أيضاً أبو بكر بن أبي شيبة، كما تقدم.
فصار مدار الخبر على رواية المطلب بن زياد عن الليث عن أبي جعفر عن جابر ﷺ.
وإسناده ضعيف؛ لحال ليث بن أبي سليم. والله أعلم.
والخبر ضعفه ابن كثير في «السيرة» (٣/٣٥٩).

(٣) الأنصاري السلمي. حدث عن محمد وعبدالرحمٰن ابني جابر بن عبدالله.
قال مالك: «ليس بثقة»، وقال أحمد: «ترك الناس حديثه»، وقال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة: «واهٍ جدّاً».
انظر: «الطبقات الكبرى» (١/٤١١)، «التاريخ الكبير» (٣/١٠١)، «سؤالات أبي داود» (٣٦٢)، «سؤالات البرذعي» (٢/٤٨٧)، «الجرح والتعديل» (٣/٢٨٣)، «الكامل» (٢/٤٤٤)، «تاريخ بغداد» (٨/٢٧٧)، و«اللسان» (٣/٦).

(٤) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٦١).

(٥) محمدُ بنُ جابرِ بنِ عبدِاللهِ الأنصاريُّ المدنيُّ، صدوقٌ، من الخامسةِ. صد. «التقريب» (٤٧١).

(٦) في الأصل و«ز» و«د»: (اجتبد) بالمهملة، والتصويب من «م».

(٧) عزاه الحافظ في «الإصابة» (٤/٥٦٧) لعبدالله بن أحمد في «زوائده على المسند»، ولم أقف عليه عنده. فالله أعلم.
وساق الزركشي في «التذكرة» (١٦٦) طرفاً من سنده، فلعل المصنف إنما نقله عنه.
وعلى أيِّ حالٍ، فسنده ضعيفٌ جدّاً لحال حرام بن عثمان؛ فهو متروك بالاتفاق. والله أعلم.

وعلَّقَه [ق٨٧/ب] البيهقيُّ[١] مضعِّفاً له.

قلتُ: بل كلُّها واهيةٌ، ولذا أنكرَهُ بعضُ العلماءِ.

٤٢٨ حديث: «الحِميَةُ رأسُ الدَّواءِ».

في: «المعِدَةُ بيتُ الدَّاءِ»[٢]

٤٢٩ حديث: «الحُمَّى رائِدُ الموتِ».

أبو نُعَيم في «الطِّبِّ»[٣]، من حديثِ حمادِ بنِ سَلَمَةَ عن عليِّ بنِ زيدِ بنِ جُدْعانَ عن أنسٍ مرفوعاً، بزيادةِ: «وسِجنُ اللهِ في الأرضِ»، وقال: إنَّ «شَبِيبَ بنِ بِشرٍ[٤] رواه عن أنسٍ كذلك مرفوعاً[٥]».

ورواه أيضاً[٦] من طريقِ حمادِ بن زيدٍ عن حُمَيدٍ وحبيبٍ وثابتٍ وعليِّ بنِ زيدٍ في آخرينَ، كلُّهم عن الحسَنِ رفعَهُ مرسَلاً.

ومن حديثِ إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ[٧] عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ من قولِهِ:

---

(١) قال البيهقي: «ورُوِيَ من وجهٍ آخرَ ضعيفٍ عن جابرٍ: ثم اجتمعَ عليه سبعونَ رجلاً، فكان جُهدُهم أن أعادوا البابَ». «الدلائل» (٤/٢١٢).

(٢) سيأتي برقم (١٠٤٥).

(٣) «الطب النبوي» (٢/٥٥٩) رقم (٥٨٢)، من طريق غسان بن الربيع عن حماد بن سلمة به.
وإسناده ضعيف:
علي بن زيد بن جدعان ضعيف. تقدمت ترجمته.
وغسان بن الربيع ضعيف أيضاً. انظر: «اللسان» (٦/٣٠٤).

(٤) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٤٢).

(٥) أخرج حديثه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (١٠٢) رقم (٣٤٩)، من طريق عبدالله بن حكيم عن شبيب بن بشر عن أنس رضي الله عنه به.
وإسناده ضعيف جداً:
فيه عبدالله بن حكيم أبو بكر الداهري، قال أحمد وابن معين: «ليس بشيء» «الكامل» (٤/١٣٨)، وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث» «الجرح» (٥/٤١)، وقال النسائي: «ليس بثقة» «الضعفاء» (٢٥٥)، ورماه بعضهم بالوضع. انظر: «اللسان» (٤/٤٦٤).

(٦) «الطب النبوي» (٢/٥٥٨) رقم (٥٨١)، من طريق هُدبة بن خالد عن حمادٍ به.
وإسناده إلى الحسن صحيحٌ.

(٧) الأحمَسيُّ مولاهُم البَجَليُّ، ثقةٌ ثبتٌ، من الرابعةِ، مات سنةَ ستٍّ وأربعينَ. ع. «التقريب» (١٠٧).

«الحمَّى رائِدُ الموتِ»(١).

والطريقُ المقطوعَةُ عندَ ابنِ أبي الدُّنيا في «الأمراضِ»(٢) من حديثِ إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ بهِ.

بل المرسَلُ عندَه(٣) من حديثِ جريرٍ(٤) عن ابنِ شُبْرُمَةَ(٥) عن الحسنِ بلفظِ: «**الحمَّى رائدُ الموتِ، وهي سِجنُ اللهِ للمؤمِنِ**».

ومِن حديثِ خالدِ بنِ خِدَاشٍ(٦) عن حمادِ بنِ زيدٍ عن يونسَ(٧) عن الحسنِ بلفظِ: «**الحمَّى رائدُ الموتِ، وهي سِجنُ اللهِ في الأرضِ، يحبِسُ عبدَه إذا شاءَ، ثم يُرسِلُه إذا شاءَ، فَقُدُّوها(٨) بالماءِ**»(٩)

وكذا أخرجَ المرسلَ من الوجهِ الثاني: القضاعيُّ في «مسنَدِهِ»(١٠)، من

---

(١) «الطب النبوي» (٢/٥٥٩) رقم (٥٨٣)، من طريق محمد بن بشرٍ عن إسماعيل به.

(٢) «المرض والكفارات» (٧٤) رقم (٧٤)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٢/٢٨٤) رقم (٩٤٠٦)؛ من طريق محمد بن بشر عن إسماعيل به.
وإسناده إلى سعيدٍ صحيحٌ، محمد بن بشر العبدي ثقة من رجال الشيخين.

(٣) «المرض والكفارات» (٧٣) رقم (٧٣)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٢/٢٨٤) رقم (٩٤٠٤). وإسناده إلى الحسن صحيح.

(٤) ابن عبدالحميد الضببي.

(٥) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢١).

(٦) خالدُ بنُ خِداشٍ ـ بكسرِ المعجمَةِ، وتخفيفِ الدَّالِ، وآخرُه معجمةٌ ـ، أبو الهيثم المهَلَّبِيُّ مولاهُمُ البصريُّ، صدوقٌ يخطئُ، من العاشرةِ، مات سنةَ أربعٍ وعشرينَ. بخ م كد س. «التقريب» (١٨٧).

(٧) ابن عبيدٍ.

(٨) كذا في النسخ الأربع، وهي في المصادر: (ففَتِّرُوها)، وكلا اللفظين محتمل للصواب.

(٩) «المرض والكفارات» (٨٨) رقم (٩٢)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٢/٢٨٤)، رقم (٩٤٠٤).
وفي سنده ضعف:
خالد بن خِداش فيه ضعف، وكان ينفرد عن حماد بن زيد بأشياء لا يتابع عليها.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٧٥).

(١٠) «الشهاب» (١/٦٩) رقم (٥٨) من طريق ابن قتيبة، وهو في «غريب الحديث» (١/٣٤٩).

حديثِ عبدِاللهِ بنِ مُسلِمِ بنِ (قُتَيبة)[١]: حدَّثني أبو الخطَّابِ[٢]: حدَّثنا بِشرُ بنُ المفضَّلِ[٣] عن يونسَ مثلَهُ[٤]، بدونِ: **«فقدُّوها بالماءِ»**.

وفي البابِ ما للبخاريِّ في «تاريخِه» وإسحاقَ في «مسنَدِهِ» والحسنِ بنِ سفيانَ والبغويِّ وابنِ قانعٍ[٥]، كلُّهم من طريقِ المحبَّرِ بنِ هارونَ[٦] عن أبي يزيدَ المدنيِّ[٧] عن عبدِالرحمٰنِ بنِ المرَقعِ[٨] قال: لما فَتَحَ النبيُّ ﷺ خيبرَ كان في ألفٍ وثمانِمائةٍ، فقَسَمها على ثمانيةَ عشَرَ سهماً، فذكرَ حديثَ الترجمةِ.

وهو عندَ أبي نعيمٍ في «المعرفةِ»[٩] من طريقِ إسحاقَ وابنِ سفيانَ

---

(١) في النسخ الأربع: (حبيبة)، والتصويب من المصدر.
وهو ابن قتيبة الدينوري، الإمام المشهور صاحب «غريب الحديث».

(٢) زيادُ بنُ يحيى بنُ حسانَ، أبو الخطَّابِ الحسَّانيُّ النُّكريُّ ـ بضمِّ النونِ ـ البصريُّ، ثقةٌ، من العاشرةِ، مات سنةَ أربعٍ وخمسينَ. ع. «التقريب» (٢٢١).

(٣) ابنُ لاحِقٍ الرَّقاشيُّ ـ بقافٍ ومعجَمَةٍ ـ، أبو إسماعيلَ البصريُّ، ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ، من الثامنةِ، ماتَ سنةَ ستٍّ أو سبعٍ وثمانينَ. ع. «التقريب» (١٢٤).

(٤) إسناده صحيح إلى الحسن البصري.

(٥) «التاريخ الكبير» (٢٤٨/٥)، «معجم الصحابة» للبغوي (٤٧٣/٤) رقم (١٩٣٤)، و«معجم الصحابة» لابن قانع (١٦٤/٢).
وأما إسحاق فلم أقف على الحديث في «مسنده»، ولا ذكره البوصيري في «إتحاف الخيرة»، لكن عزا هذا الحديثَ له الحافظُ في «الإصابة» (٣٥٩/٤).

(٦) الكوفي. ذكره ابن حبان في «الثقات».
انظر: «طبقات الأسماء المفردة» (١٣٧)، «الجرح والتعديل» (٤١٩/٨)، و«الثقات» (٥٢٦/٧).

(٧) سمع ابن عمر، وروى عنه قرة بن خالد.
قال مالك: «لا أعرفه»، ووثقه ابن معين والذهبي، وأخرج له البخاري.
انظر: «الطبقات الكبرى» (٢٢٠/٧)، «الجرح والتعديل» (٤٥٩/٩)، «تهذيب الكمال» (٤٠٩/٣٤)، «الكاشف» (٤٧٢/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٥١/١٢).

(٨) السلمي. أثبت له الصحبة أبو حاتم وابن السكن وابن حبان.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٤٨/٥)، «معجم الصحابة» للبغوي (٤٧٣/٤)، «الجرح والتعديل» (٢٨٠/٥)، «الثقات» (٢٥٤/٣)، «الاستيعاب» (٨٥٢/٢)، و«الإصابة» (٣٥٩/٤).

(٩) «معرفة الصحابة» (١٨٤٧/٤) رقم (٤٦٥٧).

وغيرِهما، من جهةِ أبي عاصمٍ العبَّادانيِّ[١] ـ راوِيهِ عن المحبَّر ـ.

وكذا رواه الطبرانيُّ في «مَن اسمُه عبدُالرحمٰنِ» من «معجَمِه الكبيرِ»[٢]، من طريقِ محمدِ بنِ عبدِاللهِ الرَّقاشيِّ[٣] ومحمدِ بنِ بكَّارٍ العَيشِيِّ[٤] قالا: حدَّثنا عبدُالله بنُ عبدِاللهِ[٥] أبو عاصمٍ العبَّادانيُّ به، ومن طريقِ فَرَجٍ[٦] بنِ عُبَيدٍ الزَّهرانيِّ[٧]: حدَّثنا أبو عاصمٍ به، وسمَّى الصحابيَّ: عبدَاللهِ، لا: عبدَالرحمٰنِ[٨]، ولذا ذكرَ هذه الطريقَ في «مَن اسمُهُ عبدُاللهِ».

وبالجملةِ فهو حديثٌ حسنٌ[٩].

---

(١) البصري. عبدالله بن عبيدالله، ويقال بالعكس.
قال ابن معينٍ: «لم يكن به بأسٌ، صالح الحديثِ»، وقال الفلاس: «كان ثقةً صدوقاً»، وقال أبو زرعة: «شيخٌ»، وقال أبو حاتم: «ليس به بأس»، وقال العقيلي: «منكر الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان يخطئ».
انظر: «التاريخ الكبير» (١٣٩/٥)، «تاريخ الدوري» (١٧٩/٤)، «الضعفاء الكبير» (٢٧٤/٢)، «الجرح والتعديل» (١٠٠/٥)، «الثقات» (٤٦/٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٢٨/١٢).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الكبير»، لكن عزاه له الهيثمي في «المجمع» (١٥٩/٥).

(٣) محمدُ بنُ عبدِاللهِ بنِ محمدِ بنِ عبدِالملكِ بنِ مسلم الرَّقاشيُّ ـ بقافٍ خفيفةٍ، ثم معجمةٍ ـ البصريُّ، ثقةٌ، من كبارِ العاشرةِ، مات سنةَ تسعَ عشرةَ على الصحيح. خ م س ق. «التقريب» (٤٩٠).

(٤) محمدُ بنُ بكَّارِ بنِ الزبيرِ العَيشيُّ الصَّيرفيُّ البصريُّ، ثقةٌ، من العاشرةِ، مات سنةَ سبعٍ وثلاثينَ. م د. «التقريب» (٤٧٠).

(٥) كذا في النسخ الأربع، والصواب أنه: (عبدالله بن عبيدالله) أو العكس، كما تقدم في ترجمته، ولم أصوِّبه في المتن لأن الخطأ قد يكون من «المعجم الكبير». والله أعلم.

(٦) في الأصل و«د»: (فرح) بالمهملة، والتصويب من «م» و«ز».

(٧) حدَّثَ عن الحكم بنِ ظهيرٍ وغيره، وروى عنه موسى بنُ زكريا التستريُّ وغيرُه.
قال الهيثمي: «لم أعرفه».
انظر: «الإكمال» (٥٥/٧)، و«مجمع الزوائد» (١٦٠/٥).

(٨) أخرجه من طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (١٧٩٠/٤) رقم (٤٥٣٨).

(٩) والحديث أخرجه أيضاً القضاعي في «الشهاب» (٦٩/١) رقم (٥٩)، والبيهقي في «الدلائل» (١٦٠/٦)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٣٤) رقم (٦١)، من الطريق نفسه. =

وقد عزا الدَّيلميُّ روايةَ ابنِ المرَقعِ لأبي الشيخِ[(١)]، وروايةَ أنسٍ للطبرانيِّ و«الحليةِ»[(٢)]، وما وقفتُ عليهما الآنَ.

٤٣٠ حديث: «حُمَّى يوم كفَّارةُ سنةٍ».

القضاعيُّ في «مسنَدِه»[(٣)]، من حديثِ الحسنِ بنِ صالحٍ عن الحسنِ بنِ عمروٍ[(٤)] عن إبراهيمَ النَّخَعِيِّ عن الأسودِ عن ابنِ مسعودٍ به مرفوعاً [ق٨٨/أ] في حديثٍ بلفظِ: «**وحُمَّى ليلةٍ تكفِّرُ خطايا سنةٍ مُجَرَّمَةٍ**[(٥)]».

= وفي إسناده ضعف:
المحبَّرُ بنُ هارون: ليس فيه إلا ذكرُ ابنِ حبانَ له في «الثقات» كما تقدم.
قال الهيثمي: «فيه المحبَّرُ بن هارونَ ولم أعرفه، وبقيَّةُ رجاله ثقاتٌ». «المجمع» (١٥٩/٥).

وبالجملة فإن حديث أنس ومرسل الحسن البصري وحديث ابن المرقع هذا يعضد بعضها بعضاً، وترقى بالحديث إلى الحسن كما قال المصنف رحمه الله. والله أعلم.

● وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً عند هنادٍ في «الزهد» (٢٣٩) رقم (٤٠٥).
لكنَّ إسنادَه ضعيفٌ جدّاً، فيه يحيى بن عبيدالله التيمي، وهو متروك. انظر: «التهذيب» (٢٢١/١١)، و«التقريب» (٥٩٤).

(١) حديثه في الجزء الناقص من «مسند الفردوس»، ولم يذكره الحافظ في «الزهر».

(٢) «مسند الفردوس (س)» [ق١٠١/أ].

(٣) «الشهاب» (٧١/١) رقم (٦٢)، من طريق صالحِ بنِ أحمدَ الهرويِّ عن أحمدَ بنِ راشدٍ الهلاليِّ عن حُميدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ الرُّؤاسيِّ عن الحسنِ بنِ صالحٍ به بلفظ: «**الحمَّى حظُّ كلِّ مؤمنٍ من النارِ، وحُمَّى ليلةٍ...**».
وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً:
صالح بن أحمد الهروي، قال أبو أحمد الحاكم: «فيه نظر». انظر: «الميزان» (٢٨٨/٢).
وأحمد بن راشد الهلالي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٠/٨)، وقال الذهبي في «الميزان» (٩٧/١) وقال: «عن سعيدِ بنِ خُثَيمٍ بخبرٍ باطلٍ»، ثم ذكره واتهم أحمد هذا باختلاقه.
وأقرَّهُ الحافظ في «اللسان» (٤٥٩/١).

(٤) الفُقَيميُّ ـ بضمِّ الفاءِ، وفتح القافِ ـ الكوفيُّ، ثقةٌ ثبتٌ، من السادسةِ، مات سنةَ ثنتَينِ وأربعينَ. خ د س ق. «التقريب» (١٦٢).

(٥) سنةٌ مُجَرَّمَةٌ ـ بضمِّ الميم، وفتح الجيم، وشدِّ الراءِ ـ: تامَّةٌ.
انظر: «لسان العرب» (٩٠/١٢)، و«فيض القدير» (٥٦٠/٣).

وله شاهدٌ عن أبي الدَّرداءِ موقوفاً بلفظِ: «**حُمَّى ليلةٍ كفَّارةُ سنةٍ**»، رواه ابنُ أبي الدُّنيا في «المرضِ والكفَّاراتِ»[١] له من حديثِ عبدِالملكِ بنِ عميرٍ[٢] عنهُ بهِ.

بل عندَ تمَّامٍ في «فوائِدِهِ»[٣] من حديثِ أبي هاشمٍ الرُّمَّانيِّ[٤] عن سعيدِ بنِ جبيرٍ عن أبي هريرةَ رفعَهُ بلفظِ الترجمةِ، وزادَ: «**وحُمَّى يومينِ كفَّارةُ سنتَينِ، وحُمَّى ثلاثةِ أيامٍ كفَّارةُ ثلاثِ سنينَ**».

ولابنِ أبي الدُّنيا[٥] من جهةِ حَوشَبٍ[٦] عن الحسنِ رفعَهُ مرسَلاً: «**إنَّ اللهَ**

---

(١) «المرض والكفارات» (٥٦) رقم (٤٩)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢٨٣/١٢)؛ من طريق شعيب بن حرب عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن عبدِالملكِ بنِ عميرٍ به.
وإسناده ضعيف:
إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعيف. انظر: «التهذيب» (٢٤٤/١)، و«التقريب» (١٠٥).
وهو منقطعٌ أيضاً بين عبدالملك بن عمير وأبي الدرداء ﵁.

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢١٢).

(٣) «فوائد تمام» (١٢١/٢) رقم (١٣١٥)، من طريق سليمانَ بنِ داودَ عن الحسينِ بنِ علوانَ الكلبي عن عمرو بن خالد مولى بني هاشم عن أبي هاشم الرماني به.
وهو بهذا السند موضوع:
سليمان بن داود: هو الشاذكوني، وقد كذبه غير واحد. تقدمت ترجمته.
والحسين بن علوان الكلبي ليس أحسن منه حالاً. انظر: «اللسان» (١٨٩/٣).
وعمرو بن خالد مولى بني هاشم متروك أيضاً، وكذَّبه جماعةٌ.
انظر: «التقريب» (٤٢١)، و«تهذيب التهذيب» (٢٤/٨).

(٤) أبو هاشم الرُّمَّانيُّ ـ بضمِّ الراءِ، وتشديدِ الميم ـ الواسطيُّ، اسمُه يحيى بنُ دينارٍ، ثقةٌ، من السادسةِ، مات سنةَ اثنتينِ وعشرينَ. ع. «التقريب» (٦٨٠) بتصرف.

(٥) «المرض والكفارات» (٣٩) رقم (٢٨)، من طريق أبي يعقوب يوسفَ بنِ يعقوبَ التميمي عن سعيدِ بنِ يعقوبَ الطالقانيِّ عن عبدِاللهِ بنِ المبارَكِ عن عمرَ بنِ المغيرةَ الصغانيِّ عن حوشب به.

(٦) يروي عن الحسن البصري رجلان يدعى كلٌّ منهما بـ«حوشب»:
الأول: حَوشبُ بنُ عَقِيلٍ الجرمي، أبو دِحيَةَ البصريُّ، وهو ثقةٌ أخرج له أصحاب السنن إلا ابن ماجه. انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٧/٣)، و«التقريب» (١٨٤). =

لِيُكَفِّرُ عن المؤمنِ خطاياهُ كلَّها لِحُمَّى ليلةٍ»[1]، وقال ابنُ المبارَكِ عَقِبَ روايتِهِ له: إنه «مِن جَيِّدِ الحديثِ».

ومن جهةِ هشامٍ[2] عن الحسنِ قال: «كانوا يَرجُونَ في حُمَّى ليلةٍ كفَّارةً لِما مضى من الذنوبِ»[3].

= **والثاني**: حوشب بن مسلم الثقفي مولاهم، أبو بشر، ويأتي في الغالب غير منسوب، وهو من كبار أصحاب الحسن البصري، وقال الحافظ: «صدوق»، ولم يخرج له أحد من الستة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٨/٣)، و«التقريب» (١٨٤).

ولم يتبين لي أيهما المراد هنا، ولعلَّ الأقرب أنه الثاني؛ لأنه في الإسناد غير منسوب. والله أعلم.

(١) وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٨٢/١٢) رقم (٩٤٠٠)، من طريق أبي سعيد بن أبي عمرو عن سعيد بن يعقوب الطالقاني عن ابن المبارك عن عمر بن المغيرة عن حوشب عن الحسن به مرفوعاً مرسلاً.

ورواه علي بن عبدالعزيز البغوي عن سعيد بن يعقوب الطالقاني بإسناده إلى الحسن البصري، فجعله من قوله لم يرفعه. أخرج حديثه البيهقي في «الشعب» (٢٨١/١٢) رقم (٩٣٩٩).

غير أن في سنده الحسن بن إبراهيم بن فراس، ولم أظفر له بترجمة.

وعمر بن المغيرة ـ شيخ ابن المبارك في السند ـ جاءت نسبته عند ابن أبي الدنيا بأنه «صغاني»، ولم أقف على راوٍ بهذا الاسم والنسبة، وقد ترجم ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٣٦/٦) لـ«عمر بن المغيرة»، وذكر أنه بصري، وذكر في الرواة عنه ابن المبارك، وقال: «سألت أبي عنه، فقال: شيخ».

وسئل عنه قبل ذلك ابنُ المديني، فقال: «مجهول». انظر: «تاريخ دمشق» (٣٤٢/٤٥).

ونقل الذهبي عن البخاري أنه قال فيه: «منكر الحديث، مجهول». «الميزان» (٢٢٤/٣).

وذكره العقيلي أيضاً في «الضعفاء» (١٨٩/٣).

فإن كان هو المقصود في هذا السند (وهو الظاهر) فالسند ضعيف. والله أعلم.

(٢) هو: ابن حسان القردوسي.

(٣) أخرجه الترمذي في «الجامع» (الطب، باب) رقم (٢٠٨٩)، من طريق ابن مهدي عن الثوري.

وأخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائده على الزهد» (٣٤١) من طريق بشير بن الحارث، =

وشواهِدُه كثيرةٌ[(١)]، وبعضُها يُؤَكِّدُ بعضاً.

٤٣١ حديث: «حَلالُها حسابٌ، وحرامُها عذابٌ».

ابنُ أبي الدُّنيا ـ والبيهقيُّ في «الشعبِ»[(٢)] من طريقِهِ ـ عن عليٍّ موقوفاً بلفظ: «وحرامُها النارُ»[(٣)]، وسندُه منقطعٌ.

ولفظُ الترجمةِ للغزاليِّ[(٤)]، وقال مخرِّجُه: «لم أجدْهُ ـ يعني: مطلقاً ـ مرفوعاً»[(٥)].

= وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٤٠) رقم (٢٩)، من طريق خالد بن خداش، كلاهما (بشير وخالد) عن حماد بن زيد.
كلاهما (الثوري وحماد) عن هشام عن الحسن به.
وإسناده صحيح:
رجال إسناد الترمذي رجال الشيخين، ورواية هشام بن حسان عن الحسن صحيحة على التحقيق، كما تقدم بيانه في تخريج الحديث رقم (٣٩٢).

(١) إن كان مقصود المصنف رحمه الله أن هناك شواهد لتكفير الحمى للذنوب مطلقاً؛ فنعم، وإن كان المقصود أن الشواهد لتكفير الحمى ذنوب سنة، أو أنها كفارة للذنوب كلها؛ فلم أقف على شيء يثبت بخصوص هذا المعنى. والله أعلم.
وانظر: «كنز العمال» (٣/٣١٨ ـ ٣٢٤).

(٢) «ذم الدنيا» (٢٠) رقم (١٧)، و«الشعب» (١٣/١٧٧) رقم (١٠١٣٨)؛ من طريق سيار بن حاتم عن جعفر بن سليمان الضبعي عن مالك بن دينار عن عليٍّ رضي الله عنه.

(٣) وأخرجه أبو داود في «الزهد» (١١٩) رقم (١١٦)، من طريق سيار بن حاتم بالسند نفسه.
وإسناده ضعيف:
سيار بن حاتم له مناكير. تقدمت ترجمته.
وهو منقطعٌ بين مالك بن دينار وعليٍّ رضي الله عنه.
• وأخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٢١) رقم (١٨)، ومن طريقه الدينوري في «المجالسة» (٢/٣٧١) رقم (٥٣٩)؛ من حديث عُبَيدِالله بنِ محمدٍ التيميِّ عن شيخٍ من بني عديٍّ عن علي. وإسناده ضعيف؛ لجهالة الراوي عن علي رضي الله عنه.
• وله طريقٌ ثالثٌ: عند الدينوري في «المجالسة» (٢/٢٧٥) رقم (٤٢١)، من حديث محمد بن إبراهيم بن المسور عن أبيه عن عليٍّ رضي الله عنه.
ومحمد بن إبراهيم بن المسور وأبوه لم أقف لهما على ترجمة.

(٤) «إحياء علوم الدين» (٣/٢١٥).

(٥) «المغني عن حمل الأسفار» (٢/٨٨٣) رقم (٣٢٣٣).

قلتُ: وفي «مسندِ الفردوسِ»(١) عن ابنِ عباسٍ رفعَهُ: «**يا ابنَ آدمَ، ما تصنعُ بالدنيا! حلالُها حسابٌ، وحرامُها عذابٌ**».

٤٣٢ حديث: «**الحياءُ من الإيمانِ**».

متفقٌ عليهِ(٢) عن ابنِ عمرَ، ومسلمٌ(٣) عن أبي هريرةَ.

وفي البابِ عن جماعةٍ(٤).

---

(١) كما في «زهر الفردوس» [٣/ق (١١٨/أ)]، من طريق عمر بن هارون عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما به.
وإسناده ضعيفٌ جداً:
عمر بن هارون البلخي متروك. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٤١/٧)، و«التقريب» (٤١٧).

(٢) البخاري (الإيمان، باب الحياء من الإيمان) رقم (٢٤)، ومسلم (الإيمان، باب بيانِ عددِ شعبِ الإيمانِ...) رقم (٣٦).

(٣) مسلم (الإيمان، باب بيانِ عددِ شعبِ الإيمانِ...) رقم (٣٥)، بلفظ: «**والحياء شعبة من الإيمان**».
وأخرجه البخاري أيضاً (الإيمان، باب أمور الإيمان...) رقم (٩).

(٤) في الباب عن أبي بكرة رضي الله عنه:
أخرج حديثه ابن الجعد في «مسنده» (٤٢١) رقم (٢٨٧٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٤٥) رقم (١٣١٤)، وابن ماجه في «سننه» (الزهد، باب الحياء) رقم (٤١٨٤)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٣٥) رقم (٧٢)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (١٠/١٣) رقم (٥٧٠٤)، والطبراني في «الأوسط» (١٩٣/٥) رقم (٥٠٥٥)، والحاكم في «المستدرك» (الإيمان) (١١٨/١) رقم (١٧١)؛ كلهم من طرق عن هشيم عن منصور بن زاذان عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ قال: «**الحياءُ من الإيمانِ، والإيمانُ في الجنةِ، والبذاءُ من الجفاءِ، والجفاءُ في النارِ**».
وإسناده صحيح:
رجاله رجال الشيخين، وهشيم صرَّح بالسماع في إسناد الطبراني.
وسماع الحسن من أبي بكرة صحيح؛ فقد احتجَّ البخاريُّ في «صحيحه» برواية الحسنِ عن أبي بكرةَ رضي الله عنه في أربعةِ أحاديثَ، وفي «مسندِ أحمد» و«المعجم الكبير» للطبرانيِّ التصريحُ بسماعِهِ من أبي بكرةَ في عدَّةِ أحاديثَ. انظر: «تحفة التحصيل» (٧٤)، و«مصباح الزجاجة» (٢٣١/٤).
● وفي الباب أيضاً عن أبي أمامة رضي الله عنه: =

٤٣٣ حديث: «حينَ تَقْلي تَدري».

معناهُ صحيحٌ(١)، ويُشيرُ إليه قولُه تعالى: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٢].

ويُروى من حديثِ عبدِاللهِ بنِ عثمانَ بنِ خُثَيم(٢) عن أبي الزبيرِ عن جابرٍ قال: لما رَجعَتْ مُهاجِرَةُ الحبشَةِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ قال لهم: **«ألا تحدِّثوني بأعاجيبِ ما رأيتُم بأرضِ الحبشةِ؟»**، فقال فتيةٌ منهم: بلى يا رسولَ اللهِ، بينا نحنُ جلوسٌ مرَّت بنا عجوزٌ من عجائزِ رَهابينِهم تحمِلُ على رأسِها قُلَّةَ ماءٍ،

= أخرج حديثه ابن الجعد في «مسنده» (٤٣٣) رقم (٢٩٤٩)، ومن طريقه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٦٣٦/١) رقم (٨٥٣)، وهو أيضاً عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الإيمان والرؤيا، باب) (٦٢٥/١٥) رقم (٣١٠٦٧)، وأحمد في «مسنده» (٦٤٩/٣٦) رقم (٢٢٣١٢)، والترمذي في «الجامع» (البر والصلة، باب ما جاء في العي) رقم (٢٠٢٧) وحسنه، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٤٣٧/١) رقم (٤٤٦)، والحاكم في «المستدرك» (الإيمان) (٥١/١) رقم (١٧)؛ كلهم من طرق عن محمدِ بنِ مطرِّفٍ عن حسانَ بنِ عطيَّةَ عن أبي أمامةَ الباهليِّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«الحياءُ والعيُّ شعبتانِ من الإيمانِ»**.

ورجاله رجال الشيخين، إلا أن فيه انقطاعاً بين حسان بن عطية وأبي أمامة رضي الله عنه؛ فقد جزم المزي بعدم سماعه منه. انظر: «تحفة الأشراف» (١٦٢/٤)، و«تحفة التحصيل» (٦٦).

• وفي الباب أيضاً عن ابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، وغيرهم.

انظر: «الأزهار المتناثرة» (٧) رقم (٧)، «نظم المتناثر» (٤٢) رقم (١٢)، و«كنز العمال» (١١٩/٣ ـ ١٢٣).

(١) هذا الخبر في الأصل مثَلٌ، ولفظُه: **«حين تقلين تدرين»**.

وأصلُه أن رجلاً دخلَ إلى مُومِسٍ وتمتَّع بها، وأعطاها جُعلَها، وسرقَ مِقْلىً لها، فلمَّا أرادَ الانصرافَ قالت له: قد غَبنتُكَ؛ لأني كنتُ إلى ذلك العملِ أحوجَ منكَ، وأخذتُ دراهمَكَ، فقال لها: «حينَ تقلينَ تدرينَ». يُضرَبُ للمغبونِ يظنُّ أن الغابِنَ غيرُهُ.

انظر: «مجمع الأمثال» (٢٠٤/١)، «الكشكول» (٣٠١/٢)، و«إتقان ما يحسُن» (١٨٣).

(٢) عبدُاللهِ بنُ عثمانَ بنِ خُثَيم ـ بالمعجَمَةِ والمثلَّثةِ، مصغَّراً ـ القاريُّ المكيُّ، أبو عثمانَ، صدوقٌ، من الخامسةِ، مات سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ. خت م ٤. «التقريب» (٣١٣).

فمَرَّت بفتىً منهُم، فجعلَ إحدى يديهِ بينَ كتِفَيها، ثم دَفَعَها، فخَرَّت على رُكبَتِها، فانكسَرَت قُلَّتُها، فلمَّا ارتَفَعَت التَفَتَت إليه، فقالت: سوفَ تعلمُ يا غُدَرُ، إذا وضعَ اللهُ تعالى الكُرسِيَّ، وجمعَ الأوَّلينَ والآخِرينَ، وتكلَّمَت الأيدي والأرجلُ بما كانوا يكسِبونَ، فسوفَ تعلمُ كيفَ أمري وأمرُكَ عندَه غداً، قال: فيقول رسولُ اللهِ ﷺ: «**صَدقَتْ، كيفَ يُقَدِّسُ اللهُ أمَّةً لا يؤخَذُ لضعيفِهِم مِن شَديدِهم!**»(١)

وقد جمعتُ طرُقَهُ في «الأجوبةِ الدِّمياطِيَّةِ»(٢)

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) رقم (٤٠١٠)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٢٥٨) رقم (٢٤٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/٧) رقم (٢٠٠٣)، وابن حبان، كما في «الإحسان» (١١/٤٤٣) رقم (٥٠٥٨)، والنقاش في «فنون العجائب» (٣٥) رقم (٢٠)؛ كلهم من طرقٍ عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير به.
وفي سنده ضعف لعنعنة أبي الزبير.
● وله شاهد من حديث بريدة رضي الله عنه:
أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»، كما في «المطالب» (١٣/٦٩٥) رقم (٣٢٩٨)، و«الإتحاف» (٥/٣٧٦) رقم (٤٨٧٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/٣٩٩) رقم (٥٩٤)، والبزار في «مسنده» (١٠/٣٣٤) رقم (٤٤٦٤)، والطبراني في «الأوسط» (٥/٢٥٢) رقم (٥٢٣٤)، والبيهقي في «الكبرى» (الغصب، باب نصر المظلوم...) (٦/٩٥)، والنقاش في «فنون العجائب» (٣٦) رقم (٢٢)؛ كلهم من طريق عطاء بن السائب عن محاربِ بنِ دثارٍ عن سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه، نحوه.
ورجاله ثقاتٌ إلا عطاءَ بن السائب، فقد اختلط، ولم يروِ الحديثَ عنه أحدٌ سمع منه قبل اختلاطه.
لكن هذا الحديث ـ على ما فيه من ضعفٍ ـ يصلحُ شاهداً لحديثِ جابرٍ السابقِ، فيعضُدُ أحدُهما الآخرَ، ويرقى الحديثُ إلى الحسنِ. والله أعلم.

(٢) «الأجوبة الدمياطية» (٢٩ ـ ٤٣).

حرف الخاء المعجمة

٤٣٤ حديث: «خابَ قومٌ لا سفيهَ لهم».

هو مِن قولِ مكحولٍ بلفظِ: «ذلَّ مَن لا سفيهَ لهُ»، كما رواهُ ابنُ أبي الدُّنيا في «الحِلمِ»(١) له مِن حديثِ [ق٨٨/ب] سعيدِ بنِ المسيِّبِ(٢): أنَّ رجلاً استطالَ على سليمانَ بنِ موسى(٣)، فانتصرَ له أخوهُ، فقال مكحولٌ، وذكرَهُ(٤).

وهو عندَ البيهقيِّ في «الشعبِ»(٥) بلفظِ: «لقد ذلَّ مَن لا سفيهَ لهُ».

---

(١) «الحلم» (٦٥) رقم (١٠٠)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩٠/٢٢)؛ من حديث مؤمل بن الفضل عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبدالعزيز: أنَّ رجلاً استطال على سليمانَ بنِ موسى، وذكره.

(٢) كذا في النسخ الأربع، والصواب أنه: (سعيد بن عبدالعزيز الدمشقي)، كما في المصادر.

والظاهر أنه وهم من أصل الكتاب لا من النسخ؛ فقد نقله كذلك: ابن طولون في الشذرة (٢٦٦/١)، والنجمُ الغزِّيُّ في «إتقان ما يحسن» (١٨٥)، والعجلونيُّ في «كشف الخفاء» (٣٧١/١).

(٣) الأُمويُّ مولاهُمُ الدمشقيُّ الأَشدَقُ، صدوقٌ فقيهٌ، في حديثِهِ بعضُ لينٍ، وخُولِطَ قبلَ موتِه بقليلٍ، من الخامسةِ. م ٤. «التقريب» (٢٥٥).

(٤) وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٨٤/٥)، من طريق ابنِ أبي عاصمٍ عن عباسِ بنِ محمدٍ الدوري عن مروانَ بنِ محمدٍ عن سعيدِ بنِ عبدالعزيزِ به.

وإسناده صحيح، مروان بن محمد وسعيد بن عبدالعزيز ثقتان من رجال مسلم.

(٥) «شعب الإيمان» (٣٩٧/١١) رقم (٨٧٣٠) من طريق ابن عدي، وهو في «الكامل» (٢٦٥/٣)، من حديث أبي حاتمٍ الرازيِّ عن صفوانَ بنِ صالحٍ عن ضمرة بن ربيعة عن ابن شوذب قال: كنا عند مكحولٍ. . .، وذكره.

وأخرجه من طريقه أيضاً: ابن عساكر في «التاريخ» (٣٨٩/٢٢).

وللبيهقيِّ[(١)] فقط، من طريقِ أبي بكرٍ محمدِ بنِ الحسينِ[(٢)]: أنه سمعَ صالحَ بنَ جَناحٍ[(٣)] يقولُ: «اعلَمْ أنَّ مِنَ الناسِ مَن يَجهَلُ إذا حَلُمتَ عنهُ، ويَحلُمُ إذا جهِلتَ عليهِ، ويُحسِنُ إذا أسأتَ بهِ، ويسيءُ إذا أحسنتَ إليه، وينصِفُك إذا ظلمتَهُ، ويظلِمُك إذا أنصَفتَه، فمن كان هذا خلُقُه؛ فلا بدَّ من خُلُقٍ يُنصِفُ من خُلُقِه، ثمَّ فجَّةٍ[(٤)] تنصُرُ مِن فجَّتِه[(٤)]، وجهالَةٍ تفزعُ[(٥)] من جهالَتِه، ولا أبَ لكَ[(٦)]؛ لأنَّ بعضَ الحِلمِ إذعانٌ، فقد ذلَّ مَن ليس له سفيهٌ يعضُدُه، وضلَّ مَن ليس لهُ حليمٌ يُرشِدُه».

ولابنِ أبي الدُّنيا[(٧)] فقط من حديثِ ابنِ سِيرينَ: «أنَّ ابنَ عمرَ كان إذا خرجَ في سفرٍ أخرجَ معه سفيهاً، فإنْ جاءَ سفيهٌ ردَّهُ عنهُ»[(٨)].

---

(١) «شعب الإيمان» (١١/٣٩٧) رقم (٨٧٣١)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٢٣/٣٢٦): من طريق الحاكم عن أبي زكريا يحيى بن محمد العنبري عن الحسين بن محمد بن زياد القبَّاني: حدثني أبو بكر محمد بن الحسين، وذكره.
وفي سنده أبو بكر محمد بن الحسين، لم أعرفه.
وسائر رجال سنده ثقات.

(٢) لم يتبين لي من هو.

(٣) اللَّخميُّ الشاعرُ، من أتباع التابعين، أحدُ الحكماءِ.
انظر: «تاريخ دمشق» (٢٣/٣٢٥)، «الوافي بالوفيات» (١٦/١٤٧)، و«الأعلام» (٣/١٩٠).

(٤) كذا في النسخ الأربع، وفي المصادر: (ثم قِحَةٍ تنصر من قِحَتِه).
وفي «اللسان» (٢/٣٣٨): «الفُجُجُ: الثقلاء من الناس...، ورجلٌ فَجْفَجٌ... كثيرُ الكلامِ والفَخْرِ بما ليس عندَه، وقيل: هو الكثيرُ الكلامِ والصِّياحِ والجَلَبةِ».
وأما «القِحةُ» ـ بفتح القاف وكسرها، بعدها حاء مهملةَ ـ: فهي الوقاحة.
انظر: «لسان العرب» (٢/٦٣٧)، و«تاج العروس» (٧/٢١٧).
وكلا اللفظين محتمل. والله أعلم.

(٥) كذا في النسخ، وفي المصادر: (تقدع)، وكلاهما محتمل.
و«القَدْعُ: الكَفُّ والمنعُ، قدَعَهُ يَقدَعُه قَدْعاً... إذا كفَّه عنهُ». «اللسان» (٨/٢٦٠).

(٦) كذا في النسخ، وفي المصادر: (وإلَّا أذلَّكَ).

(٧) أخرجه من طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/١٧٥)، من طريق سلم بن سالم البلخيِّ عن نوحِ بنِ أبي مريمَ عن عبدِالوهابِ عن ابن سيرينَ به.
وفي سنده نوح بن أبي مريم، وهو كذاب. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/٤٣٣).

(٨) وأخرجه ابن النحاس في «أماليه»، كما في «مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية» (٤٢٣) =

وعن أبي جعفرٍ القرشيِّ[(١)] قال: «اعتلجَ فتيةٌ من بني تميم يتصارعونَ والأحنفُ ينظرُ إليهم، فقالت عجوزٌ من تميم: مالَكُم! أقلَّ اللهُ عدَدَكُم، فقال لها: مَهْ، تقولينَ ذلكَ! لولا هؤلاءِ لَكُنَّا سفهاءَ»[(٢)]؛ أي: أنهم يدفعونَ السفهاءَ عنَّا.

وفي البابِ: «**قِوامُ أمتي بِشِرارِها**»، وسيأتي[(٣)]

وروى البيهقيُّ في «مناقبِ الشافعيِّ»[(٤)]، من جهةِ الربيعِ والمزنيِّ أنهما سمعا الشافعيَّ يقولُ: «لا بأسَ بالفقيهِ أن يكونَ معه سفيهٌ يسافِهُ به»، ولكنْ قال المزنيُّ بعد هذا: «إنَّ مَن أحوَجَكَ الدَّهرُ إليه، فتعرَّضتَ لهُ؛ هُنْتَ عليه». انتهى.

وهو صحيحٌ مجرَّبٌ في السُّفهاءِ.

وفي عاشرِ «المجالسةِ»[(٥)] للدِّينَوَرِيِّ، من حديثِ محمدِ بنِ المنذِرِ بنِ

= رقم (٥٥٤)، من طريق غسان بن أبي غسان القلزمي عن محمد بن أيوب بن يحيى عن يعقوب بن إسحاق بن أبي عبَّادٍ عن مالك عن نافع عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما.
وفيه غسان بن أبي غسان القلزمي، لم أقف له على ترجمة.
وأما محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس: فهو ثقة حافظ، وثقه ابن أبي حاتم وغيره.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٩٨/٧)، و«السير» (٤٤٩/١٣).
ويعقوب بن إسحاق بن أبي عبَّادٍ، قال أبو حاتم: «محلُّه الصدقُ، لا بأسَ به» «الجرح» (٢٠٣/٩).

(١) شيخ لابن أبي الدنيا، اسمه: محمد بن أبي رجاء مولى بني هاشم.
ترجم له الخطيب في «المتفق والمفترق» (١٨٣٠/٣)، ولم أقف على كلام فيه جرحاً أو تعديلاً.

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الحلم» (٦٦) رقم (١٠٤).

(٣) سيأتي برقم (٧٨٩).

(٤) «مناقب الشافعي» (٢٠٥/٢).

(٥) «المجالسة» (٢١٤/٤) رقم (١٣٦٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣/٥٦)؛ من طريق الواقديِّ عن ابن أبي سبرة عن محمد بن سبرة قال: قال محمدُ بنُ المنذرِ، وذكره.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال الواقدي.

الزبيرِ بنِ العوَّام[١] ـ وكان من سَرَواتِ[٢] الناسِ ـ أنه قال: «ما قلَّ سفهاءُ قومٍ[٣] قطُّ إلَّا ذَلُّوا»[٤].

ومِن حديثِ الأصمعيِّ قال: قال المهَلَّبُ[٥]: «لأَن يُطيعَني سفهاءُ قومي أحبُّ إليَّ مِن أن يُطيعَني حُلَماؤُهُم»[٦].

٤٣٥ حديث: «الخازِنُ الأمينُ المعطي ما أُمِرَ به كامِلاً مُوَفَّراً طيِّباً به نفسُهُ أحدُ المتصدِّقِينَ».

متفقٌ عليه[٧] عن أبي موسى الأشعريِّ به مرفوعاً.

---

(١) أبو زيد القرشي الأسدي. عداده في أهل المدينة.
«الطبقات الكبرى ـ القسم المتمم» (٢٠١)، «التاريخ الكبير» (١/٢٤٣)، «الجرح والتعديل» (٨/٩٧)، «الثقات» (٧/٤٣٧)، و«تاريخ دمشق» (٥٦/٢٥).

(٢) سَرَوات: جمع «سَرَاة»، والسَّرِيُّ: الرَّفيعُ الشريفُ. انظر: «لسان العرب» (١٤/٣٧٧).

(٣) ساقطة من الأصل و«ز»، وأضفتها من «م» و«د»، وهي كذلك في المصدر.

(٤) وأخرجه ابن سعد في «الطبقات ـ القسم المتمم» (٢٠٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/٣٠)؛ من طريق الواقدي عن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد عن أبيه عن محمد بن المنذر به، وفي سنده الواقديُّ أيضاً.
وأخرجه ابنُ عساكرَ في «التاريخ» (٥٦/٣٠)، بإسنادٍ آخر فيه الواقديُّ أيضاً.

(٥) ابنُ أبي صُفْرَةَ ـ بضمِّ المهملةِ، وسكونِ الفاءِ ـ، واسمُه ظالِمُ بنُ سارِقٍ العَتَكيُّ ـ بفتحِ المهملةِ والمثنَّاةِ ـ الأزديُّ، أبو سعيدٍ البصريُّ، من ثقاتِ الأمراءِ، وكان عارفاً بالحربِ فكان أعداؤُهُ يرمونَه بالكذبِ، من الثانيةِ، قال أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ: ما رأيتُ أميراً أفضلَ منهُ، ماتَ سنةَ اثنتينِ وثمانينَ على الصحيح. د ت س. «التقريب» (٥٤٩) بتصرف.

(٦) «المجالسة» (٤/٢١٥) رقم (١٣٧٠)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٦١/٣٠٢)؛ من طريق محمد بن المغيرة المازني عن الأصمعيِّ به.
وفي سنده محمد بن المغيرة المازني، ولم أظفر له بترجمة.

(٧) البخاري (الإجارة، باب استئجار الرجل الصالح) رقم (٢٢٦٠) و(الوكالة، باب وكالة الأمين في الخزانة ونحوها) رقم (٢٣١٩) وغيرها.
ومسلم (الزكاة، باب أجر الخازن الأمين...) رقم (١٠٢٣).

٤٣٦ حديث: «خازنُ القوتِ ممقُوتٌ».

قد يُستَأنَسُ له بقصَّةِ سُوَيبِطٍ[١] مع النُّعَيمانِ[٢].

---

(١) ابن حرملةَ، وقيل: سويبطُ بنُ سعدِ بنِ حرملةَ القرشي العبدري، صحابيٌّ أسلَمَ قديماً، وهاجرَ إلى الحبشةِ، وشهد بدراً.
انظر: «معرفة الصحابة» (١٤٣٩/٣)، «الاستيعاب» (٦٨٩/٢)، «تاريخ دمشق» (١٦١/٢٢)، «أسد الغابة» (٣٣٥/٢)، و«الإصابة» (٢٢٢/٣).

(٢) ابن عمروِ بنِ رفاعةَ الأنصاري، صحابيٌّ شهد العقَبةَ وبدراً والمشاهدَ بعدَها، وكان كثيرَ المزاحِ يُضحِكُ النبيَّ ﷺ، توفي في خلافة معاوية ﷺ.
انظر: «الجرح والتعديل» (٥٠٧/٨)، «معرفة الصحابة» (٢٦٦٥/٥)، «الاستيعاب» (١٥٢٦/٤)، «تاريخ دمشق» (١٣٩/٦٢)، «أسد الغابة» (٥٧٥/٤)، و«الإصابة» (٤٦٣/٦).

• والقصة التي يشير إليها المصنف ﷺ: أخرجها أحمد في «مسنده» (٢٨٣/٤٤) رقم (٢٦٦٨٧)، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (١٤٣٩/٣) رقم (٣٦٥٠)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١٥٢٦/٤)، وأخرجها أيضاً إسحاق في «مسنده» (٩٧/٤) رقم (١٨٦٤)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٧٩/١)، وابن ماجه (الأدب، باب المزاح) رقم (٣٧١٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٠٤/٤) رقم (١٦٢٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٩/٢٣) رقم (٦٩٩)، وابن عساكر في «التاريخ» (١٤٠/٦٢، ١٤١)، وغيرهم؛ كلهم من طريق زمعةَ بنِ صالحٍ قال: سمعتُ ابنَ شهابٍ يحدثُ عن عبدِاللهِ بنِ وَهبِ بنِ زمعةَ عن أمِّ سلمةَ: أنَّ أبا بكرٍ خرج تاجراً إلى بُصرى، ومعه نُعيمانُ وسُوَيبطُ بنُ حرملةَ، وكلاهما بدريٌّ، وكان سُوَيبطُ على الزادِ، فجاءه نُعَيمانُ، فقال: «أطعِمني»، فقال: «لا، حتى يأتيَ أبو بكرٍ»، وكان نُعَيمانُ رجلاً مِضحاكاً مزَّاحاً، فقال: «لأُغيظَنَّكَ»، فذهب إلى أناسٍ جلَبُوا ظَهراً، فقال: «ابتاعوا مني غلاماً عربيّاً فارِهاً، وهو ذو لسانٍ، ولعلَّه يقولُ: أنا حرٌّ، فإن كنتم تاركيهِ لذلكَ فدَعُوني، لا تُفسِدوا عليَّ غُلامي»، فقالوا: «بل نَبتاعُه مِنكَ بِعَشرِ قلائِصَ»، فأقبلَ بها يَسُوقُها، وأقبلَ بالقومِ حتى عَقَلَها، ثم قال للقوم: «دونَكُم، هو هذا»، فجاء القومُ فقالوا: «قد اشتَرَيناكَ»، قال سُوَيبِطُ: «هو كاذِبٌ، أنا رجلٌ حرٌّ»، فقالوا: «قد أخبَرَنا خبَرَكَ»، وطرحوا الحبلَ في رقَبَتِه فذَهبُوا به، فجاء أبو بكرٍ فأُخبِرَ، فذهبَ هو وأصحابٌ له، فرَدُّوا القلائِصَ وأخذوه، فضحكَ منها النبيُّ ﷺ وأصحابُه حَولاً.
وإسناده ضعيفٌ جداً:
زمعة بن صالح ضعيف، وحديثه عن الزهري خاصةً فيه مناكير وأغلاطٌ كثيرةٌ.
قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعةَ عن زمعة بن صالح، فقال: «مكيٌّ لينٌ واهي =

٤٣٧ حديث: «**الخالةُ بمنزِلةِ الأمِّ**».

ثابتٌ في الصحيحينِ[(١)] وغيرِهما.

٤٣٨ حديث: «**الخالُ وارِثُ مَن لا وارثَ لهُ**».

أبو داودَ وابنُ ماجَه[(٢)]، من حديثِ راشدِ بنِ سعدٍ[(٣)] عن أبي عامرٍ الهَوزَنيِّ[(٤)] عنِ[(٥)] المقدامِ الكنديِّ رفعَهُ بهذا[(٦)] في حديثٍ، بزيادةِ: «**يَعقِلُ عنه ويَرِثُه**».

= الحديثِ، حديثُه عن الزهري» كأنه يقول مناكير. «الجرح والتعديل» (٦٢٤/٣).
وقال النسائي: «كثير الغلط عن الزهري». «الضعفاء والمتروكين» (١٨١).
وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢٩٢/٣)، و«مصباح الزجاجة» (١١٥/٤).
• وأما حديث الترجمة فقد قال القاري: «ليس بحديثٍ، ولكنَّ معناه صحيحٌ؛ لحديثِ: «**المحتكرِ ملعونٌ**»». «الأسرار المرفوعة» رقم (١٨٣).
قلتُ: حديث: «**المحتكر ملعون**» ضعيف، تقدم برقم (٣٦٩).

(١) البخاري (الصلح، بابٌ كيف يكتُبُ: هذا ما صالَحَ فلانُ بنُ فلانٍ...) رقم (٢٦٩٩)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما.
وأما مسلم: فقد أخرج أصل الحديث في (الجهاد والسير، باب صلح الحديبية) رقم (١٧٨٣)، لكن ليس عنده لفظ الترجمة. والله أعلم.

(٢) «سنن أبي داود» (الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام) رقم (٢٨٩٩)، و«سنن ابن ماجه» (الديات، باب الدِّية على العاقلةِ فإن لم يكن عاقلةٌ ففي بيتِ المالِ) رقم (٢٦٣٤)؛ من طريق بديل بن ميسرة عن علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعدٍ به.

(٣) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٣).

(٤) عبدُالله بنُ لُحَيٍّ ـ بضمِّ اللام، وبالمهمَلَةِ مصغَّراً ـ، أبو عامرٍ الهَوزَنيُّ ـ بفتح الهاء، وسكون الواو، وفتح الزاي ـ الحمصيُّ، ثقةٌ مخضرمٌ، من الثانية. د س ق. «التقريب» (٢٨٨) بتصرُّفٍ.

(٥) في النسخ الأربع: (وعن المقدام)، والصواب أن (الواو) زائدة، فأبو عامر الهوزني يروي الحديث عن المقدام رضي الله عنه.

(٦) وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤٦٦/٢) رقم (١٢٤٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (الفرائض/رجل مات ولم يترك إلا خالاً) (٢٤٠/١٦) رقم (٣١٧٧٧)، وأحمد في «مسنده» (٤١٣/٢٨) رقم (١٧١٧٥)، وأبو عوانة (٤٤٦/٣) رقم (٥٦٣٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٩٧/٤) رقم (٧٤٣٢)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الفرائض، باب ذوي الأرحام) (٣٩٧/١٣) رقم (٦٠٣٥)، والدارقطني في =

وفي لفظٍ عندَ أبي داودَ والنسائيِّ[١] بهذا السَّنَدِ: «**الخالُ مولى مَن لا مولى لهُ، يَرِثُ مالَه ويَفُكُّ عانَهُ**[٢]»[٣]

= «سننه» (الفرائض والسير) (٤/٨٥) رقم (٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (الفرائض) (٤/٣٨٢) رقم (٨٠٠٢)، والبيهقي في «الكبرى» (الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام) (٦/٢١٤)؛ كلهم من طريق بديل بن ميسرة عن علي بن أبي طلحة عن راشدٍ به.
ورجال إسناده ثقات، إلا عليَّ بن أبي طلحة، فهو صدوق له أفرادٌ.
انظر: «الضعفاء الكبير» (٣/٢٣٤)، و«تهذيب التهذيب» (٧/٢٩٨).

• ورواه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء عن عمرو بن الحارث الزُّبَيدي عن عبدِاللهِ بنُ سالم الأشعري عن محمد بن الوليد الزُّبَيديِّ عن راشدِ بنِ سعدٍ: أنَّ عبدالرحمٰن بن عائذٍ حدَّثه عن المقدام ﷺ، وذكرَهُ.
أخرج حديثه ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الفرائض، باب ذوي الأرحام) (١٣/٤٠٠) رقم (٦٠٣٦)، والطبراني في «الشاميين» (٣/٩١) رقم (١٨٥٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٦٠/١٨٦).
وفي سنده إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبرق، وفيه ضعف. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٧٨).
وأما عمرو بن الحارث بن الضحاك الزُّبَيدي؛ فقد قال فيه ابن حبان: «مستقيم الحديث» «الثقات» (٨/٤٨٠)، وتصريح ابن حبان بلفظ التعديل قويٌّ، وليس كالذكر المجرد في «الثقات»، كما تقدم بيانه.
وسائر رجال سنده ثقات.
وتابعَهُ أبو تَقيٍّ عبدالحميد بن إبراهيم الحمصي عن عبدالله بن سالمٍ به، أخرج حديثه أبو عوانة (٣/٤٤٦) رقم (٥٦٣٦).
وأبو تقيٍّ سيِّء الحفظ. انظر: «التقريب» (٣٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (٦/٩٩).

(١) «سنن أبي داود» (الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام) رقم (٢٩٠٠)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٦/١١٦) رقم (٦٣٢١).

(٢) أي: عانِيَه؛ فحَذَفَ الياءَ، والعاني: الأسيرُ.
ومعنى الأسرِ في هذا الحديثِ: ما يلزَمُه ويتعلَّقُ به بسببِ الجناياتِ التي سبيلُها أن تتحمَّلَها العاقلةُ. انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣/٩٦٦).

(٣) وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً: أحمد في «مسنده» (٢٨/٤٣٤) رقم (١٧٢٠٣)، وابن الجارود في «المنتقى» (ما جاء في المواريث) (٢٤٢) رقم (٩٦٥)، وأبو عوانة (٣/٤٤٦) رقم (٥٦٣٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٢٦٤، ٢٦٥) رقم (٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧)، والبيهقي في «الكبرى» (الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام) (٦/٢١٤).

ومن حديثِ صالحِ بنِ يحيى بنِ المقدام[١] [عن أبيه][٢] عن جدِّه به كالأوَّلِ [ق٨٩/أ] بلفظِ: «**يَفُكُّ عانِيَهُ، ويَرِثُ مالَهُ**»[٣].

وعند النسائيِّ[٤] من حديثِ راشدٍ أيضاً بلفظِ: «**الخالُ عَصَبَةُ مَن لا عَصَبَةَ له، يَعقِلُ عنه ويَرِثُه**».

ومن حديثِ راشدٍ أنه سمع المقدامَ ـ بلا واسطةٍ ـ بلفظِ: «**الخالُ وليُّ مَن لا وليَّ له، يَفُكُّ عُنُوَّهُ**[٥]**، ويَرِثُ مالَهُ**»[٦]

ومِن حديثِ راشدٍ رفعَهُ مُعضَلاً: «**الخالُ وليُّ مَن لا وليَّ له، يَرِثُه ويَفُكُّ عَنهُ**»[٧]

---

(١) الكِندِيُّ الشاميُّ، ليِّنٌ، من السادسةِ. د س ق. «التقريب» (٢٧٤).

(٢) ساقطة من النسخ الأربع، والاستدراك من المصادر.

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن» (الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام) رقم (٢٩٠١)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام) (٢١٤/٦)، وهو أيضاً عند أبي عوانة في «مسنده» (٤٤٧/٣) رقم (٥٦٣٧)؛ من طريق إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن يزيدَ بنِ حُجْرٍ عن صالحِ بنِ يحيى به.
وإسناده ضعيف:
صالح بن يحيى ليِّنٌ، كما تقدم.
وأبوه: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٢٤/٥).
ويزيد بن حجر: مجهول. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٧٩/١١)، و«التقريب» (٦٠٠).

(٤) «السنن الكبرى» (١١٦/٦) رقم (٦٣٢٢)، من حديث بديل بن ميسرة عن علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدام رضي الله عنه به.

(٥) أي: أَسْرَهُ. انظر: «لسان العرب» (١٠١/١٥).

(٦) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٣١/٢٨) رقم (١٧١٩٩)، والنسائي في «الكبرى» (١١٥/٦) رقم (٦٣٢٠)؛ من طريق معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن المقدام رضي الله عنه به.
وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٩٨/٤) رقم (٧٤٣٦)، من طريق معاوية بن صالح به، بلفظ: «**الخال وارث من لا وارث له**».
معاوية بن صالح: هو ابن حُدَيرٍ الحضرميُّ الحمصيُّ، وفيه كلام لا ينزل بحديثه عن الحسن. انظر: «الكاشف» (٢٧٦/٢)، «تهذيب التهذيب» (١٨٩/١٠)، و«التقريب» (٥٣٨).

(٧) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٦٦/٦) رقم (٦٣٢٣)، ومن طريقه ابن عساكر في =

وصحَّحَ الحاكِمُ وابنُ حِبَّانَ هذا الحديثَ، وقال أبو زُرعةَ: إنه حسن[١]، وأعلَّه البيهقيُّ بالاضطرابِ[٢].

وفي البابِ عن عائشةَ: رواه الترمذيُّ والنسائيُّ والدَّارَقُطنيُّ[٣] من حديثِ

= «تاريخ دمشق» (٦٠/١٨٦)؛ من حديث محمد بن عائذٍ عن الهيثم بن حُمَيدٍ عن ثورِ بن يزيدَ عن راشدِ بنِ سعدٍ به.
وابن عائذ والهيثم بن حميد: صدوقان.
وأما ثور بن يزيد؛ فثقة.
والحاصل مما تقدم أن هذا الحديث قد اختُلِف في سنده على راشد بن سعد:
١ ـ فرواه علي بن أبي طلحة عنه، عن أبي عامر الهوزني عن المقدام.
٢ ـ ورواه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء عن عمرو بن الحارث الزُّبَيدي.
وأبو تَقِيٍّ عبدالحميد بن إبراهيم الحمصي.
كلاهما (عمرو بن الحارث وأبو تقي) عن عبدِالله بنُ سالم الأشعري عن محمد بن الوليد الزُّبَيديِّ عن راشدِ بنِ سعدٍ: أنَّ عبدالرحمٰن بن عائذٍ حدَّثه عن المقدام.
٣ ـ ورواه معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن المقدام، بلا واسطة.
٤ ـ ورواه ثور بن يزيد عن راشد بن سعد، مرفوعاً مرسلاً.
وتقدم الكلام على حال رواة هذه الوجوه جرحاً وتعديلاً.
وقد رجح الدارقطني رواية علي بن أبي طلحة. العلل (١٤/٦٣).
وعليه فإن الأشبه بالصواب: أن الحديث عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدام.
ورجاله ثقات، إلا علي بن أبي طلحة ـ راويه عن راشد ـ، فهو صدوق.
وخلاصة القول أنَّ سند الحديث حسن، كما قال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ اللهُ. والله أعلم.

(١) «العلل» (١١٤٥).

(٢) لم أقف على كلام للبيهقي في إعلال الحديث بالاضطراب، لكنه بعد أن ساق طرق الحديث نقل قولَ ابن معين في أنه ليس في الباب حديث قوي. انظر: «السنن الكبرى» (٦/٢١٤).
وقد ذكر الحافظ في «التلخيص» (٣/١٨٢) أن البيهقي أعلَّه بالاضطرابِ، فالظاهر أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ إنما أخذ هذا عنه. والله أعلم.

(٣) «جامع الترمذي» (الفرائض، باب ما جاء في ميراث الخال) رقم (٢١٠٤)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٦/١١٥) رقم (٦٣١٨)، و«سنن الدارقطني» (الفرائض) (٤/٨٥) رقم (٥٤)؛ كلهم من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا به مرفوعاً.

طاوُسَ عنها[(١)]، وأعلَّه النسائيُّ أيضاً بالاضطرابِ[(٢)]، ورجَّحَ الدَّارَقطنيُّ

(١) وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/١١٥) رقم (٦٣١٩)، من طريق مخلد بن يزيد الجزري.
وأبو عوانة في «مسنده» (٣/٤٤٧) رقم (٥٦٣٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣٩٧) رقم (٧٤٢٩)، وابن عدي في «الكامل» (٥/١١٩)؛ من طريق أبي عاصم.
وأبو عوانة أيضاً (٣/٤٤٧) رقم (٥٦٣٩)، من طريق عبدالرزاقِ.
ثلاثتهم عن ابن جريج عن عمرو بن مسلم الجَنَدي عن طاوس عن عائشة به مرفوعاً.
• وأخرجه إسحاق في «مسنده» (٣/٦٤٧) رقم (١٢٣٤)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (الفرائض) (٤/٣٨٣) رقم (٨٠٠٤)؛ من طريق مخلد بن يزيد الجزري.
وعبدالرزاق في «مصنفه» (الولاء، باب ميراث ذي القرابة) (٩/٢٠) رقم (١٦٢٠٢)، ومن طريقه إسحاق في «مسنده» (٣/٦٤٥) رقم (١٢٣٢).
وأخرجه أبو عوانة (٣/٤٤٧) رقم (٥٦٤١)، طريق الحسن بن أبي الربيع عن عبدالرزاق.
وأخرجه الدارميُّ في «سننه» (الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام) (٢/٤٦٢) رقم (٢٩٧٧)، وأبو عوانة (٣/٤٤٧) رقم (٥٦٤٢)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/٣٩٧) رقم (٧٤٣٠)، والبيهقي في «الكبرى» (الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام) (٦/٢١٥)؛ من طريق أبي عاصم.
ثلاثتهم (مخلد وعبدالرزاق وأبو عاصم) عن ابن جريجٍ عن عمرو بن مسلمٍ عن طاوس عن عائشة موقوفاً عليها من قولها.
وكما هو ظاهر فقد جاء الحديث عن كلٍّ من: مخلد بن يزيد وعبدالرزاق وأبي عاصمٍ مرةً مرفوعاً، وأخرى موقوفاً.
أما مخلد بن يزيد فقد أشار أحمد والساجي إلى أنه كان يهم، ولا يبعد أن يكون الاضطراب في رفع الحديث ووقفه من أوهامه. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/٣٤٧)، و«التهذيب» (١٠/٧٠).
وأما عبدالرزاق فلم تأتِ رواية الرفع عنه إلا من طريق إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِيِّ، والدَّبَرِيُّ سمع من عبدالرزاق بعد تغيُّره. انظر: «التقييد والإيضاح» (٤٦٠، ٤٦١).
وأما أبو عاصم فقد جاء عنه الرفع والوقف من طرقٍ ثابتةٍ، قال البيهقي: «وقد كان أبو عاصم يرفَعُهُ في بعضِ الرِّواياتِ عنه، ثم شكَّ فيه، فالرفعُ غيرُ محفوظٍ». «السنن الكبرى» (٦/٢١٥).
ومما يؤيدُ كلام البيهقي ما أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤/٨٥) رقم (٥٥) أن أبا عاصمٍ حدث بالحديث مرةً مرفوعاً، ثم حدث به أخرى موقوفاً، فقيل له: عن النبي ﷺ، فسكت.

(٢) لم أقف على كلامٍ صريح في إعلالِ النسائيِّ الحديثَ بالاضطراب، إنما أشار في =

والبيهقيُّ وَقفَهُ(١)

وعن عمرَ: رواه الترمذيُّ والنسائيُّ وابنُ ماجَه(٢)، كلُّهم من روايةِ أبي أمامةَ بنِ سهلٍ(٣) قال: كتبَ عُمرُ إلى أبي عُبَيدَةَ، وذكره مرفوعاً(٤)

= «سننه الكبرى» (١١٥/٦) إلى اختلاف الرواة عن ابن جريج في رفع الحديث ووقفه.
وقد ذكر الحافظ في «التلخيص» (١٨٣/٣): أن النسائيَّ أعلَّ الحديث بالاضطراب.

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٢١٥/٦).
وأما الدارقطنيُّ فقد سئل عن الحديث في «علله» (٣٣٥/١٤)، فأشار إلى الاختلاف فيه على ابن جريج، ونقل ابن الملقن عنه في «البدر المنير» (١٩٩/٧) أن المرفوع وهم، ونقل عنه الحافظ أيضاً في «التلخيص» (١٨٣/٣) ترجيحه للوقف. والله أعلم.

(٢) «جامع الترمذي» (الفرائض، باب ما جاء في ميراث الخال) رقم (٢١٠٣) وصححه، «السنن الكبرى» للنسائي (الفرائض/ توريث الخال) (١١٤/٦) رقم (٦٣١٧)، و«سنن ابن ماجه» (الفرائض، باب ذوي الأرحام) رقم (٢٧٣٧)؛ ثلاثتهم من طريق الثوري عن عبدِالرحمٰن بنِ الحارثِ بن عياشِ بن أبي ربيعةَ عن حكيمِ بنِ حكيم بنِ عبَّادِ بنِ حنيفٍ عن أبي أمامةَ بنِ سهلٍ به.

(٣) أسعدُ بنُ سهلِ بنِ حُنَيفٍ ـ بضمِّ المهملةِ ـ الأنصاريُّ، أبو أمامةَ، معروفٌ بكنيتهِ، معدودٌ في الصحابةِ، له رؤيةٌ ولم يسمع من النبيِّ ﷺ، مات سنةَ مائةٍ، وله اثنتانِ وتسعونَ.
انظر: «الإصابة» (١٨١/١)، و«التقريب» (١٠٤).

(٤) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الفرائض/ رجل مات ولم يترك إلا خالاً) (٢٤٠/١٦) رقم (٣١٧٧٤)، وأحمد في «مسنده» (٣٢١/١، ٤٠٩) رقم (١٨٩، ٣٢٣)، والبزار (٣٧٥/١) رقم (٢٥٣)، وابن الجارود في «المنتقى» (ما جاء في المواريث) (٢٤٢) رقم (٩٦٤)، وأبو عوانة في «مسنده» (٤٤٨/٣) رقم (٥٦٤٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٩٧/٤) رقم (٧٤٢٧، ٧٤٢٨)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الفرائض، باب ذوي الأرحام) (٤٠٠/١٣) رقم (٦٠٣٧)، والدارقطني في «سننه» (الفرائض والسير) (٨٤/٤) رقم (٥٣)، والبيهقي في «الكبرى» (الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام) (٢١٤/٦)؛ كلهم من طريق الثوري عن عبدِالرحمٰن بنِ الحارثِ عن حكيمِ بنِ حكيم بنِ عبَّادِ بنِ حنيفٍ عن أبي أمامةَ بنِ سهلٍ به.
وإسناده حسن:
عبدالرحمٰن بن الحارث بن عبدالله بن عياش: حديثه لا ينزل عن الحسن. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٦٤).
وحكيم بن حكيم، قال ابن سعد: «لا يحتجون بحديثه»، وسئل عنه أحمد، فقال: «لا أعلم إلا خيراً»، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصحح له =

وقال البزَّارُ: إنه «أحسنُ إسنادٍ فيه»[١]، وأما البيهقيُّ[٢] فإنه نقلَ عن ابنِ مَعينٍ أنه كانَ يقولُ: «ليسَ فيه حديثٌ قويٌّ».

وكذا في البابِ عن أبي هريرةَ[٣] وغيرِه[٤]

= الترمذي وابن خزيمة، وقال الذهبي: «حسن الحديث»، وقال الحافظ: «صدوق».
وهو كما قالا والله أعلم.
انظر: «الطبقات الكبرى - القسم المتمم» (٢٩٨)، «معرفة الثقات» (٣١٦/١)، «سؤالات أبي داود» (٢٣٣)، «الثقات» (٢١٤/٦)، «الكاشف» (٣٤٧/١)، «تهذيب التهذيب» (٣٨٥/٢)، و«التقريب» (١٧٦).

(١) «البحر الزخار» (٣٧٦/١).

(٢) «السنن الكبرى» (٢١٤/٦). وانظر: «تاريخ دمشق» (١٨٧/٦٠).

(٣) مدار حديث أبي هريرة رضي الله عنه على شريك، وقد اختُلف عليه:
فأخرجه الدارمي في «سننه» (الفرائض، باب ميراث ذوي الأرحام) (٤٧٤/٢) رقم (٣٠٥٢)، والدارقطني في «سننه» (الفرائض والسير) (٨٦/٤) رقم (٦٢)، والبيهقي في «الكبرى» (الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام) (٢١٥/٦)؛ كلهم من طريق أبي نعيم عن شريك عن الليث عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.
وأخرجه إسحاق في «مسنده» (٣٠٦/١) رقم (٢٨٦)، من طريق عمرو بن محمد ويحيى بن آدم.
والدارقطني في «سننه» (الفرائض والسير) (٨٦/٤) رقم (٦١)، من طريق محمد بن عبدالوهاب وأبي أحمد الزبيري.
والبيهقي في «الكبرى» (الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام) (٢١٥/٦)، من طريق يحيى بن أبي بكير.
كلهم عن شريك عن ليث عن أبي هبيرة عن أبي هريرة.
فيظهر أن الجماعة يروونه عن شريك، فيجعلونه عن الليث عن أبي هبيرة، لا عن محمد بن المنكدر، وقد يكون هذا الاضطراب من شريك نفسه؛ إذ هو معروف بسوء حفظه كما هو معلوم.
وعلى أي حالٍ فمدار الحديث على رواية شريك عن الليث بن أبي سليم، وكلاهما ضعيف.
ولذا لما سئل الدارقطني عن هذا الحديث أشار إلى الاختلاف فيه على شريك، ثم قال: «ولا يصح». «العلل» (٦٤/١٠).
وقال البيهقي: «هذا مختلفٌ فيه على شَريكٍ كما ترى، وليثُ بنُ أبي سُلَيمٍ غيرُ محتَجٍّ به».

(٤) في الباب أيضاً عن أبي الدرداء رضي الله عنه =

بل أوردَ الدَّيلميُّ[١] بلا سندٍ عن ابنِ عمروٍ رفَعَهُ: «**الخالُ والِدُ مَن لا والِدَ له**».

وللخرائطيِّ في «المكارِمِ»[٢]، من حديثِ سعيدِ بنِ سلَّامِ العطَّارِ[٣]: حدَّثنا هشامُ بنُ الغازِ[٤] عن محمدِ بنِ [أبان عن][٥] عُمَيرِ بنِ وَهبٍ ـ خالِ النبيِّ ﷺ ـ قال: جاء ـ يعني: عميراً ـ والنبيُّ ﷺ قاعدٌ، فبَسَطَ له رداءَه، فقال: أَجلِسُ على ردائِكَ يا رسول الله!، قال: «**نَعَم، فإنما الخالُ والدٌ**»[٦] وسعيدٌ كذَّبه أحمدُ[٧].

وعند ابنِ أبي حاتمٍ قولُه: «وروى سعيدُ بنُ سلَّامٍ عن محمدِ بنِ أبانَ عن

= أخرج حديثه العقيلي في «الضعفاء» (٢٦٣/٤)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٠٩/٦١)؛ من طريق عاصم بنِ رجاء بنِ حَيْوَةَ عن المهندِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ عُبَيدِ بنِ حاضرٍ عن أمِّ الدَّرداءِ عن أبي الدَّرداءِ ﷺ به مرفوعاً.

وفي إسناده المهند ـ ويقال: مهدي ـ بن عبدالرحمٰن، ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢٦٣/٤)، وقال: «حديثه غير محفوظ»، وذكر له هذا الحديث، وقال الذهبي: «نكرةٌ لا يُعرَفُ» «الميزان» (١٩٨/٤)، وقال الحافظ: «مجهول» «التقريب» (٥٤٨).

(١) «الفردوس» (٢٠٧/٢) رقم (٣٠٢٦)، ولم أقف عليه في «مسنده».

(٢) «مكارم الأخلاق ـ ط الرشد» (١٦٨٤/٤) رقم (٢٨٢).

(٣) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (١٠٤)، وهو متروكٌ، وكذَّبه بعضُهم.

(٤) ابن ربيعةَ الجُرَشيُّ ـ بضم الجيم، وفتحِ الراءِ، بعدَها معجمةٌ ـ الدمشقيُّ، نزيلُ بغدادَ، ثقةٌ، من كبارِ السابعةِ، مات سنةَ بضعٍ وخمسينَ. خت ٤. «التقريب» (٥٧٣).

(٥) ساقطة من النسخ الأربع ومن «مكارم الأخلاق»، والاستدراك من المصادر الأخرى.

(٦) وأخرجه الطبري في «المنتخب من ذيل المذيل» (٨١)، من طريق سعيد بن سلَّامٍ العطارِ به.

وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال سعيد بن سلَّام. والله أعلم.

قال ابنُ عبدِالبَرِّ: «ولا يصحُّ إسنادُهُ». «الاستيعاب» (١٢٢٣/٣).

(٧) كذا ذكر الذهبي في «الميزان» (١٤١/٢)، ونقله الحافظ في «اللسان» (٥٥/٤).

والذي في «العلل ومعرفة الرجال» (٣٦١/٣)، و«الجرح والتعديل» (٣١/٤): أن عبدالله بنِ أحمد قال: «سمعتُ محمدَ بنَ عبدِاللهِ بنِ نُمَيرٍ يقول: سعيدُ بنُ سلَّامٍ بصريٌّ كذَّابٌ، يحدِّثُ عن الثوريِّ، كذَّابٌ، وقال لي أبي: اضرِبْ على حديثِ سعيدِ بنِ سلَّامٍ».

عُمَيرٍ أنه قَدِمَ على النبيِّ ﷺ، فبَسَطَ له رداءَه»(١)

ويُروَى عن القاسمِ عن عائشةَ أنَّ الأسودَ بنَ وَهبٍ ـ خال النبيِّ ﷺ ـ استأذنَ عليه، فقال: «**يا خالِ، ادخُلْ**»، فبسط رداءَهُ، الحديثَ(٢)

ورواهُ ابنُ شاهينَ(٣)، وفي إسنادِه عبدُاللهِ بنُ محمدِ بنِ ربيعةَ القُدَاميُّ(٤)، وهو ضعيفٌ.

وعلى تقديرِ ثبوتِهما؛ فلعلَّ القصَّةَ وقَعَت لكلٍّ من الأسودِ وأخيهِ عُمَيرٍ(٥) والله أعلمُ.

٤٣٩ حديث: «الخبَرُ الصَّالِحُ يجيءُ به الرجلُ الصَّالِحُ».

أحمدُ بنُ مَنِيعٍ(٦) عن أنسٍ(٧)

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٦).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١٢٢) رقم (٤٠٧)، وابن بشران في «أماليه» (٤٠٣/١) رقم (٩٣٤)؛ كلاهما من طريق الحكم الأيلي عن القاسم بن محمد به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
الحكم بن عبدالله الأيلي متروك، ورماه جماعة بالوضع. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٥٠).

(٣) عزاه له الحافظ في «الإصابة» (٧٧/١).

(٤) عبدُاللهِ بنُ محمدِ بنِ ربيعةَ بنِ قُدَامةَ بنِ مظعونٍ، أبو محمدٍ المِصِّيصيُّ.
قال ابنُ حبان: «كان يُقلَبُ له الأخبارُ، فيجيبُ فيها، كان آفتُه ابنَه، لا يحلُّ ذكرُه في الكتبِ إلا على سبيلِ الاعتبارِ»، وقال ابنُ عدي: «عامةُ حديثِه غيرُ محفوظةٍ، وهو ضعيفٌ على ما تبيَّنَ لي من رواياتِهِ واضطرابِه فيها»، وقال أبو نعيم: «يروي عن مالك وإبراهيم بن سعد المناكير».
انظر: «المجروحين» (٥٣٣/١)، «الكامل» (٢٥٨/٤)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٠٠)، «ميزان الاعتدال» (٤٦٧/٢)، و«اللسان» (٥٥٧/٤).

(٥) وكذا جمعَ الحافظُ في «الإصابة» (٧٢٩/٤).

(٦) كما في «المطالب العالية» (٦٥٨/١٢) رقم (٣٠٥٨)، و«إتحاف الخيرة» (٢٤٦/١) رقم (٣٧١)، من حديث يوسف بن عطية عن أبي خالد المدني عن أنسٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
يوسف بن عطية: هو ابن ثابت الصفار، وهو متروك. تقدمت ترجمته.

(٧) وله طريقٌ آخر عن أنس: أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (١٠٥) رقم (٦٦)، =

وفي البابِ عن أبي هريرةَ، ولفظُه: «**الرجلُ الصالحُ يُحِبُّ الخبرَ الصَّالحَ، والرجلُ السُّوءُ يحبُّ الخبرَ السُّوءَ**»(١).

٤٤٠ **حديث: «خُذُوها ـ يعني: حِجابَةَ الكعبةِ(٢) ـ يا بني طلحةَ خالدةً تالِدةً، لا ينزِعُها منكم إلا ظالمٌ».**

(٣) الطبرانيُّ في «الكبيرِ» و«الأوسطِ»(٤)، من حديثِ عبدِاللهِ بنِ المؤَمَّلِ(٥) عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ عن ابنِ عباسٍ به مرفوعاً(٦).

وابنُ المؤمَّلِ وثَّقه ابنُ معينٍ في روايةٍ، وابنُ حبانَ وقال: «يُخطئ»(٧)، وضعَّفهُ آخرونَ.

= وابن عدي في «الكامل» (٥/٢٦١)؛ من طريق داودَ بنِ المحبَّرِ عن عنبسةَ بنِ عبدِالرحمٰنِ القرشيِّ عن عبدِاللهِ بنِ ربيعةَ عن أنسٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
داود بن المحبر وعنبسة بن عبدالرحمٰن متروكان، ورميا بالوضع أيضاً. تقدمت ترجمتهما.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٩٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/٣٦١)؛ من طريق محمد بن القاسم الطايكاني عن عمر بن هارون البلخي عن داودَ بنِ أبي هندٍ عن سعيدِ بنِ المسيِّبِ عن أبي هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**الرجلُ الصالحُ يأتي بالخبرِ الصالحِ، والرجلُ السوءُ يأتي بالخبرِ السوءِ**».
وهو بهذا السند موضوع:
محمد بن القاسم الطايكاني وضَّاع. انظر: «اللسان» (٧/٤٤٤).
وعمر بن هارون البلخي متروك، ورمي بالكذب أيضاً. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/٤٤١).
وللحديث طريقٌ أخرى لا تزيده إلا وهناً. انظر: «السلسلة الضعيفة» (١/٦٥٥).

(٢) حِجابَةُ الكعبةِ: سِدانَتُها وتولِّي حفظِها. انظر: «النهاية» (١/٢٢٥).

(٣) من هنا ساقط من الأصل و«ز»، واستدركته من «م» و«د».

(٤) «المعجم الكبير» (١١/١٢٠) رقم (١١٢٣٤)، و«المعجم الأوسط» (١/١٥٥) رقم (٤٨٨)؛ من طريق معن بن عيسى القزاز عن عبدالله بن المؤمل به.

(٥) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٠١).

(٦) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/١٣٧)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٨/٣٨٩)؛ من طريق معن بن عيسى عن عبدالله بن المؤمل به.
وإسناده ضعيفٌ؛ لحال عبدالله بن المؤمل. والله أعلم.

(٧) ليس في المطبوع من «الثقات» كلمة (يخطئ)، وما نقله المصنف ههنا عن ابن حبان =

وعن مصعبٍ الزُّبَيريِّ[(١)]: أنَّ النبيَّ ﷺ دفعَ إلى شَيبَةَ[(٢)] وعثمان بنِ طلحةَ[(٣)] مِفتاحَ الكعبةِ، وقال: «**خذوها يا بني طلحةَ خالدةً تالِدةً، لا يأخذُها منكم إلا ظالِمٌ**»[(٤)(٥)].

ولابنِ سعدٍ[(٦)] من طريقِ عثمانَ بنِ طلحةَ أنه ﷺ قال له يومَ الفتح: «**يا عثمانُ، ائتِني بالمفتاحِ**»، فأتيتُه به، فأخذَه مني، ثم دَفَعَهُ إليَّ، وقال: «**خُذُوها تالِدةً** [ق٨٩/ب] **خالدَةً، ولا ينزِعُها منكم إلا ظالمٌ. يا عثمانُ، إنَّ اللهَ استَأْمَنَكُم على بيتِه، فكُلُوا مما يَصِلُ إليكم من هذا البيتِ بالمعروفِ**».

وللأَزرَقيِّ[(٧)] عن جدِّهِ[(٨)] عن سعيدِ بنِ سالم[(٩)] عن ابنِ جُرَيجٍ عن مجاهدٍ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، قال: «نزلت في عثمانَ بنِ طلحةَ حينَ قبضَ النبيُّ ﷺ مِفتاحَ الكعبةِ، ودخل به الكعبةَ

= ذكره المزي في «تهذيب الكمال» كذلك، لكن قال الحافظ: «وأما في «الثقات» فلم أرَ ما نقله المؤلفُ (يعني: المزي) عنه». والله أعلم.

(١) مصعبُ بنُ عبدِاللهِ بنِ مصعبِ بنِ ثابتِ بنِ عبدِاللهِ بنِ الزبيرِ بنِ العوَّام الأَسَديِّ، أبو عبدِاللهِ الزُّبَيريُّ المدنيُّ، نزيلُ بغدادَ، صدوقٌ عالمٌ بالنَّسَبِ، من العاشرةِ، مات سنةَ ستٍّ وثلاثينَ. س ق. «التقريب» (٥٣٣).

(٢) ابن عثمانَ بنِ أبي طلحةَ العَبدَريُّ الحَجَبيُّ المكيُّ، من مُسلِمَةِ الفتحِ، وله صحبةٌ وأحاديثُ، مات سنةَ تسعٍ وخمسينَ.
انظر: «الإصابة» (٣/٣٧٠)، و«التقريب» (٢٦٩).

(٣) عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عثمان، العَبْدَري الحَجَبي، صحابي، توفي سنة اثنتين وأربعين، وقيل: استشهد بأجنادين.
انظر: «الإصابة» (٤/٤٥٠)، و«التقريب» (٣٨٤).

(٤) ذكره مصعب الزبيري في كتابه «نسب قريش» (٢٥١)، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٣/٢٥٩) و(٣٨/٣٧٨).

(٥) إلى هنا انتهى السقط من الأصل و«ز».

(٦) «الطبقات الكبرى» (٢/١٣٧). (٧) «أخبار مكة» (٣٧١) رقم (٣١٤).

(٨) أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الوليدِ بنِ عُقبةَ بنِ الأزرقِ بنِ عمروٍ الغسَّانيِّ، أبو محمدٍ أو أبو الوليدِ، ثقةٌ، من العاشرةِ، مات سنةَ سبعَ عشرةَ وقيل: سنةَ اثنتينِ وعشرينَ. خ. «التقريب» (٨٤).

(٩) القَدَّاحُ، أبو عثمانَ المكيُّ، أصلُه من خُراسانَ أو الكوفةِ، صدوقٌ يَهِمُ ورُمِيَ بالإرجاءِ وكان فقيهاً، من كبارِ التاسعةِ. د س. «التقريب» (٢٣٦).

يومَ الفتحِ، فخرجَ ﷺ وهو يتلو هذه الآيةَ، فدعا عثمانَ فدَفعَ إليه المفتاحَ، وقال ﷺ: **خذُوها يا بني طلحةَ بأمانةِ اللهِ سبحانَهُ، لا يَنتَزِعُها منكُم إلا ظالمٌ»**[١].

٤٤١ **حديث: «خُذوا شَطرَ دينِكُم عن الحُمَيراءِ»**[٢].

قال شيخُنا في «تخريجِ ابنِ الحاجِبِ»[٣] من إملاءِه: «لا أعرِفُ له إسناداً، ولا رأيتُه في شيءٍ من كتبِ الحديثِ، إلا في «النهايةِ»[٤] لابنِ الأثيرِ، ذكرَهُ في مادَّةِ «ح م ر»، ولم يذكُرْ مَن خرَّجَهُ، ورأيتُه أيضاً في كتابِ «الفِردَوسِ»[٥] لكنْ بغيرِ لفظِه، وذكرَهُ من حديثِ أنسٍ بغيرِ إسنادٍ أيضاً، ولفظُه: «**خُذوا ثُلُثَ دينِكم مِن بيتِ الحُمَيراءِ**»، وبيَّضَ له صاحبُ «مسنَدِ الفِردَوسِ»[٦] فلم يُخَرِّجْ له إسناداً، وذكرَ الحافظُ عِمادُ الدِّينِ بنُ كَثيرٍ[٧] أنه سألَ الحافِظَينِ المِزِّيَّ والذَّهبيَّ عنهُ، فلم يعرِفاهُ»[٨].

---

(١) إسناده ضعيف:
ابن جريج مدلس، وقد عنعن.
وهو مرسلٌ أيضاً؛ مجاهدٌ تابعيٌ.
● وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٩٨٤٦)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٩٢٠)؛ من طريق حجاجٍ عن ابن جريجٍ من قوله في ذكر سبب النزول، وليس فيه لفظ الترجمة.

(٢) يعني: عائشةَ ﵂، والحُمَيراءُ: تصغيرُ الحمراءِ؛ يريدُ: البيضاءَ. انظر: «النهاية» (١/٣٣٠).

(٣) «موافقة الخُبْرِ الخَبَرَ» (١/١٤٩).

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/٣٣٠).

(٥) «الفردوس» (٢/١٦٥) رقم (٢٨٢٨)، ولفظه: «**خذوا ثلث دينكم من بيت عائشة**»، وليس فيه ذكر «الحميراء».

(٦) «مسند الفردوس (س)» [ق١٠٥/ب]، بنفس لفظ أصله.

(٧) «تحفة الطالب» (١٧٠) رقم (٥٤)، وقال: «حديثٌ غريبٌ جدّاً، بل هو منكَرٌ».

(٨) قال الحافظ: «وفي روايةِ النسائيِّ من طريق أبي سلمةَ عنها: «دخل الحبشةُ يلعبون، فقال لي النبيُّ ﷺ: «**يا حُمَيراءُ، أتحبين أن تنظري إليهم؟**»، فقلت: نعم». إسناده صحيح، ولم أرَ في حديثٍ صحيحٍ ذكرَ الحميراءِ إلا في هذا». «فتح الباري» (٢/٤٤٤).
وهذا الحديث أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨/١٨١) رقم (٨٩٠٢).

٤٤٢ حديث: «خُذْ حقَّكَ في عَفافٍ».

في «كفى بالمرءِ كَذِباً»[١]

٤٤٣ حديث: «الخَراجُ بالضَّمانِ».

أحمدُ وأصحابُ السُّنَنِ الأربعَةِ[٢]، كلُّهُم من حديثِ مَخلَدِ بنِ خُفَافٍ[٣] عن عُروَةَ عن عائشةَ مرفوعاً به[٤]

---

(١) انظر: رقم (٨١٦).

(٢) «المسند» (٢٧٢/٤٠) رقم (٢٤٢٢٤)، «سنن أبي داود» (الإجارة، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمَلَهُ ثم وجد به عيباً) رقم (٣٥٠٨)، «جامع الترمذي» (البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبدَ ويستغِلُه ثم يجد به عيباً) رقم (١٢٨٥) وصححه، «سنن النسائي» (البيوع/ الخراج بالضمان) رقم (٤٤٩٠)، و«سنن ابن ماجه» (التجارات، باب الخراج بالضمان) رقم (٢٢٤٢)؛ كلهم من حديث ابن أبي ذئب عن مخلد بن خُفَافٍ به.

(٣) مخلد بن خُفافٍ ـ بضم المعجمة ـ بن إيماء الغفاري. لم يروِ عنه غير ابن أبي ذئب.
قال البخاري: «فيه نظر»، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وضعفه الأزدي، ووثقه ابن وضَّاحٍ، وذكره ابن حبان في «الثقات».
انظر: «الضعفاء الكبير» (٢٣٠/٤)، «الجرح والتعديل» (٣٤٧/٨)، «الثقات» (٥٠٥/٧)، «الكامل» (٤٤٤/٦)، «الضعفاء» لابن الجوزي (١١١/٣)، «ميزان الاعتدال» (٨٢/٤)، «تهذيب التهذيب» (٦٧/١٠)، و«التقريب» (٥٢٣).

(٤) وأخرجه الشافعي في «مسنده» (١٨٩) رقم (٩١٦)، والطيالسي (٧٣/٣) رقم (١٥٦٧)، وعبدالرزاق في «مصنفه» (البيوع، باب الضمان مع النماء) (١٧٦/٨) رقم (١٤٧٧٧)، وابن الجعد في «مسنده» (٤١٢) رقم (٢٨١١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (البيوع والأقضية/ في الرجل يشتري العبد أو الدار فيستغلهما) (١١٣/١١) رقم (٢١٥٨٩)، وإسحاق في «مسنده» (٢٤٨/٢) رقم (٧٥٠)، وأبو يعلى (٣٠/٨) رقم (٤٥٣٧)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٢١/٤) رقم (٥٥٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٣١/٤)، وابن حبان، كما في «الإحسان» (البيوع، باب خيار العيب) (٢٩٩/١١) رقم (٤٩٢٨)، وابن عدي في «الكامل» (٤٤٤/٦)، والدارقطني في «سننه» (البيوع) (٥٣/٣) رقم (٢١٤)، والحاكم في «المستدرك» (البيوع) (١٨/٢، ١٩) رقم (٢١٧٨، ٢١٨٠)، والبيهقي في «الكبرى» (البيوع، باب المشتري يجد بما اشتراه عيباً) (٣٢١/٥)، وغيرهم؛ كلهم من طريق ابن أبي ذئبٍ عن مخلدِ بنِ خُفافٍ به.
وإسناده ضعيفٌ؛ لحال مخلد بن خفاف كما يتبين من ترجمته.
قال البخاري: «هذا حديثٌ منكرٌ». «ترتيب علل الترمذي الكبير» (١٩١). =

= وقال أبو حاتم: «ليس هذا إسنادٌ تقومُ به الحجَّةُ». «الجرح والتعديل» (٣٤٧/٨).
● وللحديث طريق آخر: أخرجه الشافعي في «مسنده» (١٨٩) رقم (٩١٧)، وأبو داود في «سننه» (الإجارة، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمَلَهُ ثم وجد به عيباً) رقم (٣٥١٠)، وابن ماجه في «سننه» (التجارات، باب الخراج بالضمان) رقم (٢٢٤٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٨٢/٨) رقم (٤٦١٤)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (البيوع، باب خيار العيب) (٢٩٨/١١) رقم (٤٩٢٧)، والدارقطني في «سننه» (البيوع) (٥٣/٣) رقم (٢١٣)، والحاكم في «المستدرك» (البيوع) (١٨/٢) رقم (٢١٧٦)، وغيرهم؛ كلهم من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ﵂ به.
وإسناده ضعيف:
فيه مسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (١٦٤).
وقد سأل الترمذيُّ البخاريَّ عن هذا الحديث، فقال: «إنما رواه مسلمُ بنُ خالدٍ الزنجيُّ، ومسلمٌ ذاهبُ الحديثِ». «ترتيب العلل الكبير» (١٩١).
وقال أبو داود: «هذا إسنادٌ ليس بذاك».
وضعَّفَه العُقَيليُّ أيضاً. «الضعفاء الكبير» (٢٣١/٤).
● وله طريقٌ ثالثٌ: أخرجه الترمذي في «الجامع» (البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبدَ ويستغِلُّه ثم يجد به عيباً) رقم (١٢٨٦)، وابن عدي في «الكامل» (٤٥/٥)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (البيوع، باب المشتري يجد بما اشتراه عيباً) (٣٢٢/٥)؛ من طريق عمر بن عليٍّ المقدَّميِّ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ﵂ به مرفوعاً.
وقد سأل الترمذيُّ البخاريَّ عنه، فقال (الترمذي): «ترى أنَّ عمرَ بنَ عليٍّ دلَّسَ فيه؟»، فقال محمدٌ (يعني: البخاري): لا أعرفُ أنَّ عمرَ بنَ عليٍّ يدلِّسُ». «ترتيب العلل الكبير» (١٩١).
كذا قال ﵀، وعمر بن عليٍّ ثقةٌ من رجال الستة، لكنه مشهور بالتدليس، وتدليسه شديدٌ كما ذكر غير واحدٍ من أهل العلم.
انظر: «تعريف أهل التقديس» (١٦٧)، و«تهذيب التهذيب» (٤٢٧/٧).
وعليه فإن إسناد الحديث ضعيفٌ، ولا يقوِّي طرق الحديث الأخرى لاحتمال أن يكون المقدَّميُّ قد أخذ الحديث عن مسلم بن خالد ثم دلسه، قال أبو عوانة: «وأما عمرُ بنُ عليٍّ فإنه كان يدلِّسُ، ولعلَّه أخذه عن مسلمِ بنِ خالدٍ». «مسند أبي عوانة» (٤٠٥/٣).
وإلى ذلك أشار ابن عديٍّ أيضاً، فقال ـ بعد أن أخرجه من حديث المقدَّميِّ ـ: =

٤٤٤ **حديث: «خُرافَةَ».**

الترمذيُّ في «السَّمَرِ» من «جامِعِهِ»[١]، بلْ في «الشَّمائِلِ النَّبويَّةِ»[٢]، وأحمدُ وأبو يعلى في «مُسنَدَيهِما»[٣]، كلُّهم من حديثِ عامرٍ الشَّعبيِّ عن مَسروقٍ عن عائشةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ حدَّثَ ذاتَ ليلةٍ نساءَهُ حديثاً، فقالت امرأةٌ مِنهُنَّ: يا رسولَ اللهِ، هذا حديثُ خُرافَةَ؟، قال: **«أتدرونَ ما خُرافَةُ؟ إنَّ خُرافةَ كان رجلاً من عُذْرَةَ أَسَرَتهُ الجِنُّ في الجاهِلِيَّةِ، فمكثَ فيهم دهراً، ثم رَدُّوهُ إلى الإنسِ، فكان يحدِّثُ الناسَ بما رأى فيهِم منَ الأعاجيبِ، فقال الناسُ: حديثُ خُرافَةَ»**[٤] انتهى.

= «وهذا يعرَفُ بمسلم بن خالد».
• وله طريقٌ رابعٌ: أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٣/٤٠٤)، من طريق قتيبةَ بنِ سعيدٍ قال: هو في كتابي بخطِّي عن جريرٍ عن هشامِ بنِ عروةَ عن أبيه عن عائشةَ رضي الله عنها به.
ورجال إسناده ثقاتٌ، إلا أن البخاريَّ ذكر أن جريراً لم يسمع هذا الحديث من هشام بن عروة. انظر: «التاريخ الكبير» (١/٢٤٣).
وقال أيضاً: «قال محمدُ بنُ حميدٍ: إن جريراً روى هذا في المناظرةِ، ولا يدرون له فيه سماعاً». انظر: «ترتيب العلل الكبير» (١٩٢).
ولذا قال الترمذي: «وحديثُ جريرٍ يُقالُ: تدليسٌ، دلَّسَ فيه جريرٌ، لم يسمعهُ عن هشامِ بنِ عروةَ». «الجامع».
وظاهرٌ من كلام الترمذي أنه يقصد ما جاء البخاري آنفاً، وجرير بن عبدالحميد لم يُعرَفْ عنه تدليسٌ، إلا أن يكون دلَّس هذا الحديث خاصَّةً. والله أعلم.
• هذا وللحديث طرقٌ أخرى عن هشامٍ، لكنها واهيةٌ لا تثبت ولا تعضُدُ.
والحاصل: أن هذا الحديث قد رويٍ من غير وجهٍ عن هشام بن عروة وأبيه، وقد اختلف أهل العلم في ثبوته قديماً وحديثاً، والظاهر أن الحديث لا يتقوى بمجموع طرقه لأنها جميعها معلَّةٌ. والله أعلى وأعلم.

(١) عزوه للترمذي في «الجامع» وهمٌ، ولذا استدرك المصنف وعزاه لـ«شمائله».
وقد سبقه إلى عزوه لـ«جامع الترمذي» الزركشيُّ في «التذكرة» (٢٠٦).
(٢) «الشمائل» (٢٠٨) رقم (٢٥٣)، من طريق عبدالله بن عقيل الثقفي عن مجالد عن الشعبي به.
(٣) «مسند أحمد» (٤٢/١٤١) رقم (٢٥٢٤٤)، و«مسند أبي يعلى» (٧/٤١٩) رقم (٤٤٤٢)؛ كلاهما من طريق عبدالله بن عقيل الثقفي عن مجالدٍ عن الشعبي به.
(٤) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»، كما في «إتحاف الخيرة» (٧/٦٧) رقم (٦٣٩٤)، =

وإليه أشار أبو الفرجِ النَّهروانيُّ في «الجليسِ الصالحِ»[(١)] لهُ، فقالَ: «عَوَامُّ الناسِ يَرونَ أنَّ قولَ القائلِ: هذهِ خُرَافَةٌ؛ معناهُ أنه حديثٌ لا حقيقةَ له ولا أصلَ له، وقد بيَّنَ خلافَ ذلكَ الصَّادِقُ المصدوقُ».

ونحوُه قولُ ابنِ الأثيرِ في «النهايةِ»[(٢)]: «أَجرَوهُ على كلِّ ما يُكَذِّبونَهُ من الأحاديثِ، وعلى كلِّ ما يُستَملَحُ ويُتَعَجَّبُ منه، ويُروى عنه ﷺ أنه قالَ: «**خُرافةُ حقٌّ**»[(٣)]».

= والبزار، كما في «كشف الأستار» (١٥٩/٣) رقم (٢٤٧٥)، والنهرواني في «الجليس الصالح» (٢٧٣/١)، والمخلِّصُ في «الفوائد المنتقاة» (٣٢٣/٣) رقم (٢٦٢١)؛ كلهم من طريق أبي عقيل عبدالله بن عقيل الثقفي عن مجالد عن الشعبي عن عائشة رضي الله عنها به.
وأخرجه ابن راهويه في «مسنده» (٨٠١/٣) رقم (١٤٣٦)، من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن مجالد عن الشعبي مرسلاً.
قال الدارقطني: «والمرسل أشبه بالصواب». «العلل» (٢٩٢/١٤).
والحديث على إرساله ضعيف الإسناد:
مجالد بن سعيد ضعيف. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (١٧٠).
● وروي من طريقٍ آخر عن عائشة رضي الله عنها:
أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٠٢/٥)، والطبراني في «الأوسط» (١٥٥/٦) رقم (٦٠٦٨)؛ من طريق علي بن محمد بن أبي سارة.
وابن أبي الدنيا في «ذم البغي» (٧٥) رقم (٢٥)، وابن حبان في «المجروحين» (٧٢/٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٦١/١) رقم (٤٨)؛ من طريق عثمان بن معاوية.
كلاهما عن ثابتٍ البناني عن أنسٍ رضي الله عنه عن عائشة رضي الله عنها به مرفوعاً.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً من كلا طريقيه:
أما الأول: ففيه علي بن محمد بن أبي سارة ـ وقد ينسب إلى جده ـ، قال البخاري: «فيه نظر» «التاريخ الكبير» (٢٧٨/٦)، وقال أبو داود: «تركوا حديثه» «سؤالات الآجري» (١٤٣/٢).
وأما الثاني: ففيه عثمان بن معاوية، قال ابن حبان: «يروي عن ثابتٍ البُناني الأشياءَ الموضوعةَ التي لم يحدِّث بها ثابتٌ قطُّ، لا تحلُّ الروايةُ عنه إلا على سبيلِ القدحِ فيهِ» «المجروحين» (٧١/٢).

(١) «الجليس الصالح الكافي» (٢٧٤/١)، بمعناه.
(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٣٧٤/١).
(٣) لم أقف عليه في شيء من كتب السُّنَّةِ.

٤٤٥ حديث: «**الخِرْبِز ـ يعني: البِطِّيخَ بالفارسيَّةِ**[١] ـ، **وأنه ﷺ كان يُحِبُّهُ**».

يُروى [ق٩٠/أ] عن أنسٍ قال: «**رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يجمعُ بين الرُّطَبِ والخِرْبِزِ**»[٢]، وسيأتي في «الطبيخ»[٣]

٤٤٦ حديث: «**الخِرْقَة الصُّوفِيَّة**».

في «لُبْس»[٤] من «اللَّام».

٤٤٧ حديث: «**خَشيةُ اللهِ رأسُ كلِّ حكمةٍ**».

هو معنى: «**تقوى اللهِ**»، وقد تقدَّمَ[٥]

٤٤٨ حديث: «**خَصْمي حاكِمي**».

هو كلامٌ يُشبِهُهُ قولُ عبدِاللهِ بنِ أُبَيٍّ ـ لَمَّا لم يوافِقْهُ قومُه على قولِهِ للنَّبيِّ ﷺ: اجلِسْ في بيتِكَ، فمنْ جاءَكَ مِنَّا... القصَّةَ[٦]، وعارَضَهُ ابنُ رَواحَةَ رضي الله عنه بقولِهِ: بلى يا رسولَ اللهِ، فاغْشَنَا بِهِ ـ:

---

(١) قال في «القاموس» (٥١٠): «الخِربِزُ ـ بالكسر ـ: البِطِّيخُ؛ عربيٌّ صحيحٌ، أو أصلُه فارسيٌّ».
وانظر: «لسان العرب» (٣٤٥/٥)، و«تاج العروس» (١٣٦/١٥).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٣٤/١٩، ٤٤٥) رقم (١٢٤٤٩، ١٢٤٦٠)، والترمذي في «الشمائل» (١٦٥) رقم (٢٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (الوليمة/الجمع بين الخربز والرطب) (٢٥١/٦) رقم (٦٦٩٢)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٢٣٥) رقم (٦٣٩)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٣٩٢)، والخطيب في «التاريخ» (٤١/٣)، وغيرهم؛ كلهم من طريق جرير بن حازم عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه به.
وإسناده صحيحٌ على شرط الشيخين.
وقد تقدم في تخريج الحديث (٣٠٢) أن النبي ﷺ كان يأكل البطيخ بالرطب.

(٣) ساقطة من الأصل و«ز»، واستدركتها من «م» و«د».
وسيأتي تخريج هذا الحديث برقم (٦٥٩).

(٤) انظر: رقم (٨٦١).

(٥) تقدم برقم (٣٥١).

(٦) ذكر القصة بتمامها ابن هشام في «السيرة» (١٩٩/٢)، من طريق ابن إسحاق عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: ركبَ رسولُ اللهِ ﷺ إلى سعدِ بنِ عُبادةَ يَعودُه من شَكوٍ أصابَهُ...، فمرَّ بعبدالله بن أبيٍّ...، فلما رآه رسولُ اللهِ تذَمَّمَ =

متى ما يَكُنْ مَولاكَ خَصمَكَ لا تَزَلْ تَذِلُّ ويَصرَعْكَ الذينَ تُصارِعُ
وهل يَنهَضُ البازِيْ بغيرِ جَناحِهِ وإنْ جُزَّ[١] يوماً رِيشُهُ فَهْو (واقعُ)[٢]

٤٤٩ حديث: «خصَّ البلاءُ بِمَنْ عَرَفَ الناسَ وعاشَ فيهِم مَن لم يَعرِفْهُم».

القُضاعيُّ[٣]، من حديثِ عثمانَ بنِ سِمَاكٍ[٤] عن محمدِ بنِ إسحاقَ عن جعفرِ بنِ محمدٍ عن أبيهِ رفعَهُ بِهِ، وسندُهُ ضعيفٌ[٥] معَ إرسالِهِ أو

= (أي: استحيا) مِن أنْ يُجاوِزَهُ حتى ينزِلَ، فنزلَ فسلَّمَ، ثم جلسَ قليلاً، فتلا القرآنَ، ودعا إلى اللهِ ﷻ، وذكَّرَ باللهِ، وحذَّرَ وبشَّرَ وأنذرَ...، حتى إذا فرغَ رسولُ اللهِ ﷺ من مقالَتِه؛ قال: يا هذا، إنه لا أحسنَ من حديثِك هذا إنْ كان حقّاً، فاجلسْ في بيتِكَ، فمَنْ جاءك له فحدِّثْهُ إياهُ، ومَن لم يأتِكَ فلا تَغُتَّهُ (أي: لا تثقل عليه) به، ولا تأتِه في مَجلِسِه بما يكرهُ منهُ، فقال عبدُاللهِ بنُ رَوَاحةَ رضي الله عنه: بلى، فاغْشَنا بهِ، وائتِنا في مجالِسِنا ودورِنا وبيوتِنا، فهو واللهِ ما نُحِبُّ، ومما أكرَمَنا الله بهِ وهدانا لَهُ، فقال ابنُ أُبَيٍّ...، وذكر البيتين.

وقد أخرج البخاري أصل القصة في (تفسير القرآن، باب ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾) رقم (٤٥٦٦)، وفي (المرضى، باب عيادةِ المريضِ راكباً وماشياً ورِدفاً على الحمارِ) رقم (٥٦٦٣)، وفي (الأدب، باب كنية المشرك) رقم (٦٢٠٧).

ومسلم (الجهاد والسير، باب في دعاء النبي ﷺ وصبره على أذى المنافقين) رقم (١٧٩٨).

كلاهما من طرق عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما به، لكن ليس فيه ذكر البيتين اللذين استشهد بهما المصنف رحمه الله.

(١) كذا في النسخ، والذي عند ابنِ هشامٍ: (جُذَّ)، وكذا ذكره النويريُّ في «نهاية الأرب» (٢٥٣/١٦)، وغيره.
وكلا اللفظين محتمل، ومعناهما متقارب جدّاً. والله أعلم.

(٢) في النسخ الأربع: (نافع)، وهي غير مناسبة للمعنى، وقد وردت على الصواب في سائر المصادر، وكذا في بعض الكتب التي تنقل عن المقاصد؛ كالشذرة (٢٧١/١)، وكشف الخفاء (٣٧٨/١).

(٣) «مسند الشهاب» (٣٤٣/١) رقم (٥٨٨) من طريق ابن الأعرابي، وهو في «معجمه» (٢٣١/٢) رقم (٩٧٥).

(٤) ذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال: «مجهولٌ بالنقلِ»، وقال الذهبي: «تُكُلِّمَ فيه».
انظر: «الضعفاء الكبير» (٢٠٥/٣)، «الميزان» (٣٥/٣)، و«اللسان» (٣٩٣/٥).

(٥) لحال عثمان بن سماك.

إعضالِهِ[١]

لكنْ أخرجَهُ الدَّيلَميُّ[٢] من حديثِ أبي بكرِ بنِ لالٍ، ثمَّ مِن جِهَةِ معاويةَ[٣] بنِ صالحٍ عن عبدِالرحمٰنِ بنِ جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ[٤] عن أبيهِ عن عمرَ قالَ، وذكرَهُ موقوفاً بلَفظِ: «مَنْ لا يَعرِفُهُم»[٥]

٤٥٠ حديث: «خَلَقَ الله التُّربَةَ يومَ السَّبتِ، وخلقَ فيها الجبالَ يومَ الأحدِ» الحديثَ[٦].

أحمدُ ومسلمٌ والنسائيُّ[٧]، كلُّهُم من حديثِ أيوبَ بنِ خالدٍ[٨] عن

---

(١) لأنه من رواية محمد بن علي بن الحسين عن النبيِّ ﷺ، ومحمد بن علي من صغار التابعين.

(٢) «مسند الفردوس (س)» [ق١٢٢/ب].

(٣) كذا في النسخ الأربع، والذي في «مسند الفردوس»: (عبدالله).
والظاهر أن الصواب ما في متن الكتاب؛ إذ إن المعروف بالرواية عن عبدالرحمٰن بن جبير هو معاوية بن صالح، لا عبدالله بن صالح، وكلاهما (عبدالرحمٰن ومعاوية) حضرمي حمصي.

(٤) الحضرميُّ الحمصيُّ، ثقةٌ، من الرابعةِ، مات سنةَ ثمانيَ عشرةَ. بخ م ٤. «التقريب» (٣٣٨).

(٥) في سنده ضعف:
جبير بن نفير في سماعه من عمر رضي الله عنه نظرٌ. انظر: «تهذيب الكمال» (٤/٥١٠).

(٦) وتتمته: «**وخلق الشجرَ يومَ الإثنينِ، وخلقَ المكروهَ يومَ الثلاثاءِ، وخلقَ النورَ يومَ الأربعاءِ، وبثَّ فيها الدَّوابَّ يومَ الخميسِ، وخلقَ آدمَ عليه السلام بعدَ العصرِ من يومِ الجمعةِ، في آخرِ الخلقِ، في آخرِ ساعةٍ من ساعاتِ الجمعةِ، فيما بين العصرِ إلى الليلِ**».

(٧) «مسند أحمد» (١٤/٨٢) رقم (٨٣٤١)، «صحيح مسلم» (صفات المنافقين وأحكامهم، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام) رقم (٢٧٨٩)، و«السنن الكبرى» للنسائي (التفسير/ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾) (١٠/٢٠) رقم (١٠٩٤٣)؛ ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالدٍ به.

(٨) ابن صفوانَ بنِ أَوسِ بنِ جابرٍ الأنصاريِّ المدنيِّ، نزيلُ بُرقَةَ، ويُعرَفُ بأيوبَ بنِ خالدِ بنِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ، وأبو أيوبَ جدُّه لأُمِّه عَمْرَةَ، فيه لينٌ، من الرابعةِ. م ت س. «التقريب» (١١٨).

عبدِاللهِ بنِ رافعٍ(١) عن أبي هريرةَ مرفوعاً بِهِ(٢).

٤٥١ حديث: «خُلِقَتِ المرأةُ مِنْ ضِلَعٍ».

متفقٌ عليهِ(٣)، من حديثِ مَيسَرَةَ(٤) عن أبي حازمٍ عن أبي هريرةَ مرفوعاً

---

(١) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٦٢).

(٢) وأخرجه ابن معين في «التاريخ ـ رواية الدوري» (٥٢/٣) رقم (٢١٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥١٣/١٠) رقم (٦١٣٢)، والطبري في «تفسيره» (٢٤٤/١٥) رقم (١٧٩٧١)، والبيهقي في «الكبرى» (السير، باب مبتدأ الخلق) (٣/٩)، وفي «الأسماء والصفات» (٢٥٠/٢) رقم (٨١٢)؛ كلهم من طريق إسماعيل بن أميَّة عن أيوب بن خالدٍ به.
وعلَّقَه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٤١٣/١) عن إسماعيل بن أمية، ثم قال: «وقال بعضهم: عن أبي هريرة عن كعبٍ (يعني: كعب الأحبار)، وهو أصحُّ».
وأعلَّه ابنُ المدينيِّ، فقال: «وما أرى إسماعيلَ بنَ أميَّةَ أخذَ هذا إلا من إبراهيمَ بنِ أبي يحيى». «الأسماء والصفات» (٢٥٦/٢).
وقال البيهقي: «وزعم بعضُ أهلِ العلمِ بالحديثِ أنه غيرُ محفوظٍ؛ لمخالفتِه ما عليه أهلُ التفسيرِ وأهل التواريخِ». «الأسماء والصفات» (٢٥١/٢).
وأوضح ذلك ابن كثير فقال: «في متنه غرابةٌ شديدةٌ: فمن ذلك أنه ليس فيه ذكرُ خلقِ السماواتِ، وفيه ذكرُ خلقِ الأرضِ وما فيها في سبعة أيام، وهذا خلافُ القرآنِ؛ لأن الأرضَ خُلِقت في أربعةِ أيامٍ ثم خلقت السماواتُ في يومينِ من دخانٍ». «البداية والنهاية» (١٨/١).
وقال ابن تيمية: «وكذلك روى مسلمٌ: «خلقَ الله التربةَ يومَ السبتِ»، ونازعه فيه من هو أعلمُ منه، كيحيى بنِ معينٍ والبخاريِّ وغيرِهما، فبيَّنوا أن هذا غلطٌ، ليس هذا من كلامِ النبيِّ ﷺ، والحجَّةُ مع هؤلاءِ؛ فإنه قد ثبتَ بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ أنَّ الله تعالى خلقَ السمواتِ والأرضَ في ستةِ أيامٍ، وأنَّ آخِرَ ما خلقَهُ هو آدمُ، وكان خلقُه يومَ الجمعةِ، وهذا الحديثُ المختلفُ فيه يقتضي أنه خلقَ ذلك في الأيام السبعةِ». «مجموع الفتاوى» (٢٥٦/١).
وردَّ ذلك كلَّه المعلميُّ رحمه الله، وبين أن إعلالَه ليس بوجيهٍ وأنه ليس مخالفاً للكتاب ولا للسنة. انظر: «الأنوار الكاشفة» (١٨٨ ـ ١٩١).
وأنا إلى ما ذكره المعلمي أميل، لا سيما وأن الحديث في صحيح مسلم. والله أعلم بالصواب.
وانظر أيضاً: تعليق الألباني على الحديث في «مشكاة المصابيح» رقم (٧٥٣٤).

(٣) البخاري (أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته) رقم (٣٣٣١)، ومسلم (الرضاع، باب الوصية بالنساء) رقم (١٤٦٨).

(٤) ابن عمار ـ ويقال: بن تمَّام ـ الأشجعيُّ الكوفيُّ، ثقة، من السادسة. خ م س فق. =

في حديثٍ بلفظِ: «**فإنَّ المرأةَ خُلِقَت**»، وفي لفظٍ للبخاريِّ[١] أيضاً: «**فإنهنَّ خُلِقْنَ مِن ضِلَعٍ، وإنَّ أَعْوَجَ شيءٍ في الضِّلَعِ أَعلاهُ، فإنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وإنْ تَرَكْتَهُ لم يَزَلْ أَعْوَجَ**».

ورواهُ مسلمٌ[٢] أيضاً، مِن حديثِ ابنِ عُيَينَةَ عن أبي الزِّنادِ عن الأعرجِ عن أبي هريرةَ مرفوعاً بلفظِ: «**إنَّ المرأةَ خُلِقَتْ مِن ضِلَعٍ، لن تَستَقيمَ لك على طريقةٍ، فإن استَمتَعْتَ بها؛ استَمتَعْتَ بها وبها عِوَجٌ، وإنْ ذَهَبْتُ تُقِيمُها كَسَرْتَها، وكَسْرُها طلاقُها**».

وهو مِن هذا الوجهِ عندَ العسكريِّ[٣] بلفظِ: «**خُلِقَتِ المرأةُ مِن ضِلَعٍ، إنْ تُقِمْها تكسِرْها، وإنْ تترُكْها تَعِشْ مَعَها على عِوَجِها**».

وفي البابِ عن أنسٍ[٤] وعائشةَ[٥]

= «التقريب» (٥٥٥).

(١) البخاري (النكاح، باب الوصاة بالنساء) رقم (٥١٨٦).

(٢) مسلم (الرضاع، باب الوصية بالنساء) رقم (١٤٦٨).

(٣) عزاه له السيوطي في «الجامع الكبير» رقم (١٢٢٦٣).

(٤) أخرج حديثه الطبراني في «الشاميين» (١٩/٤) رقم (٢٦١٢)، والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (١٤٤/٢) رقم (٩٧٤)؛ من حديث الوليد بن الوليد الدمشقي عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس ﷺ أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**مثلُ المرأةِ مثلُ الضلعِ، متى تريدُ إقامتَها تكسرْها، ولكنْ دعها تستمتعْ بها**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه الوليد بن الوليد الدمشقي، قال العقيلي: «أحاديثه بواطيلُ لا أصولَ لها، وليس ممن يقيمُ الحديثَ» «الضعفاء» (٣٢١/٤)، وقال الدارقطني: «منكر الحديث» «الميزان» (٣٤٩/٣).
وانظر: «لسان الميزان» (٣٩١/٨).
وسعيد بن بشير ضعيف أيضاً، وفي روايته عن قتادةَ خاصّةً غرائبُ ومنكراتٌ. وقد تقدم الكلام عليها غير مرة.

(٥) أخرج حديثها إسحاق في «مسنده» (٢٨٧/٢) رقم (٨٠٣)، من طريق إسماعيل بن عياش. وأحمد في «مسنده» (٣٩٥/٤٣) رقم (٢٦٣٨٤)، من طريق عامر بن صالح. والطبراني في «الأوسط» (٢٩٣/١) رقم (٩٦٨)، من طريق عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد. =

وغيرِهما(١)

= ثلاثتهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «**المرأةُ كالضلعِ؛ إن أقمتَها كسرتَها، وهي يُستَمتَعُ بها على عِوَجٍ فيها**».
وإسناد أحمد ضعيفٌ جدّاً، فيه عامر بنُ صالح بن عبدالله بن عروة بن الزبير، وهو متروك. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦٢/٥).
وإسناد إسحاق فيه ضعفٌ، فيه إسماعيلُ بن عياش، وهو ضعيف في غير الشاميين. تقدم مراراً.
وإسناد الطبراني ضعيفٌ أيضاً، زهير بن محمد التميمي روايةُ أهل الشام عنه غير مستقيمة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٠١/٣)، و«التقريب» (٢١٧).
وهذه منها؛ فالراوي عنه هو عمرو بن أبي سلمة الدمشقي.
ولهشام بن عروة متابعة عند إسحاق في «مسنده» (٢٠٨/٢) رقم (٧١٣)، من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة به.
وإسناده ضعيف أيضاً، صالح بن أبي الأخضر ضعيف، لكنه صالح للاعتبار كما قال الحافظ.
انظر: «التقريب» (٢٧١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٣٣/٤).
وهذه الطرق الثلاث الأخيرة ليس فيها ما هو شديد الضعف، فيعضد بعضها بعضاً، ويرقى الحديث بها إلى الحسن. والله أعلم.

(١) وفي الباب عن أبي ذرٍّ، وسمرة رضي الله عنهما:
أما حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه:
فأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (الصيام)، باب صيام ثلاثة أيام) (٣٠١/٤) رقم (٧٨٧٨)، ومن طريقه أحمد في «مسنده» (٣٥٩/٣٥) رقم (٢١٤٥٤)؛ من طريق معمر.
والدارمي في «سننه» (النكاح، باب مداراة الرجل أهله) (١٩٨/٢) رقم (٢٢٢١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٦١) رقم (٧٤٧)؛ من طريق عبدالوارث بن سعيد.
والبزار في «مسنده» (٣٨٥/٩) رقم (٣٩٧٠)، من طريق شعبة.
والبزار في «مسنده» أيضاً (٣٨٤/٩) رقم (٣٩٦٩)، ومن طريقه القضاعي في «الشهاب» (٢٨٦/٢) رقم (١٣٧٥)؛ من طريق سالم بن نوح.
أربعتهم عن سعيد الجريري عن أبي العلاء بنِ عبدِاللهِ بنِ الشِّخِّيرِ عن نُعَيم بن قَعْنَب عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه مرفوعاً: «**المرأةُ كالضلعِ، فإن ثَنَيتَها انكسرَت، وفيها بُلغةٌ وأَوَدٌ**».
وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٦٦/٣٥) رقم (٢١٣٣٩)، وابن أبي الدنيا في «العيال» (٦٦٧/٢) رقم (٤٨٠)، والنسائي في «الكبرى» (عشرة النساء/ مداراة الرجل زوجته) (٢٥٥/٨) رقم (٩١٠٧)؛ ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن عليةَ عن الجريري عن =

= أبي السَّلِيلِ عن نُعَيم بن قَعنَب عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه به.
والحديث كما يظهر قد اختُلِف على الجريري في سنده؛ فرواه أربعةٌ من أصحابه عنه عن أبي العلاء عن نعيم بن قعنب، وخالفهم ابن علية فرواه عنه عن أبي السليل عن نعيم.
والجريري وإن كان قد اختلط، إلا أنَّ معمَراً وعبدَالوارث وشعبةَ وابنَ عليَّةَ كلُّهم سمعوا منه قبل اختلاطه. انظر: «التقييد والإيضاح» (٤٤٧).
لكن رجح أبو زرعة وأبو حاتم رواية الجماعة عن الجريري عن أبي العلاء. انظر: «العلل» (ص: ٦٠٣/ المسألة: ٦٨٦).
وعليه فالحديث رجاله رجال الشيخين، ما خلا نعيمَ بن قعنب، وهو مخضرم، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٧٧/٥). وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤١٥/١٠).
وتوثيق ابن حبان في هذه الحالة ـ وإن كان مما قد يقع فيه الخلل ـ فإنه يُستَأنسُ به، فقد ذكر أهل العلم أن المجهول من كبار التابعين أو أوساطهم إذا سلم خبره من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ احتُمِل حديثه وتلقي بحسن الظن، وإن كان الراوي المنفرد عنه من كبار الأثبات فهو أقوى لحاله. انظر: «ديوان الضعفاء» (٣٧٤)، و«الموقظة» (٧٩).
فالظاهر أن حديثه مثله يمشَّى، ولا ينزل عن الحسن. والله أعلم بالصواب.
● وأما حديث سمرة رضي الله عنه:
فأخرجه البزار في «مسنده» (٣٨٦/١٠) رقم (٤٥١٨)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (النكاح، باب معاشرة الزوجين) (٤٨٥/٩) رقم (٤١٧٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٩٤/٧) رقم (٦٩٩٢)، و«الأوسط» (٢٣١/٨) رقم (٨٤٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (البر والصلة) (١٩٢/٤) رقم (٧٣٣٣)؛ كلهم من طريق عوف بن أبي جميلة الأعرابي عن أبي رجاء العطاردي عن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً: «**إنما المرأةُ خلقت من ضلعٍ، إن تحرصْ على إقامتِها تكسرْها، وإن تستمتعْ بها تستمتعْ بها وفيها عوجٌ**».
وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الطلاق/ في مداراة النساء) (٢١٢/١٠) رقم (١٩٦١٥)، وأحمد في «مسنده» (٢٨٣/٣٣) رقم (٢٠٠٩٣)، وابن أبي الدنيا في «العيال» (٦٥٧/٢) رقم (٤٧٠)، والحارث في «مسنده»، كما في «البغية» (٥٥٠/١) رقم (٤٩٦)؛ كلهم من طرق عن عوف عن رجلٍ قال: سمعت سمرة يخطب على منبر البصرة، وذكره.
والمبهم في سنده هو أبو رجاء العطاردي، كما في طريقه الأول.
وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين.

وللعسكريِّ عن المبَرَّدِ قال: قال ابنُ طَيْفورٍ[١]: «رُوِيَ أنَّ إبراهيمَ الخليلَ عليه السلام شكا إلى رَبِّهِ عز وجل سُوءَ خُلُقِ سارَةَ، فأوحى اللهُ إليهِ: إنَّما هيَ ضِلَعٌ، فارْفُقْ بها، أمَا تَرضى أنْ تكونَ نَصيبَك مِنَ المكروهِ؟»[٢]

وفي الحديثِ الإشارةُ إلى ما يُروَى مِنْ أنَّ حَوَّاءَ خُلِقَتْ مِن [ق٩٠/ب] ضِلَعِ آدمَ[٣].

ولسُلَيمانَ بنِ يزيدَ العَدَوِيِّ[٤] مِن قصيدةٍ طَويلَةٍ يَذُمُّ امرأةً فيها:

هي الضِلَعُ العَوجاءُ لَسْتَ مُقِيمَهَا ... ألا إنَّ تَقويمَ الضُّلوعِ انكِسارُها
أتَجمَعُ ضَعفاً واقتِداراً على الفتى! ... أليسَ عَجيباً ضعفُها واقتِدارُها![٥]

---

(١) أحمد بن أبي طاهرٍ، أبو الفضلِ الكاتبُ، واسمُ أبي طاهرٍ: طَيْفورُ، أصله من مَرْو الرُّوْذِ. حدث عن عمرَ بنِ شَبَّةَ وغيره، وروى عنه ابنه عبيدالله وجماعة. قال الخطيب: «كان أحدَ البلغاءِ الشعراءِ الرواةِ، ومن أهلِ الفهمِ المذكورينَ بالعلمِ». صنف كتاب «بغداد»، و«المنثور والمنظوم» وغيرهما. توفي سنةَ ثمانين ومائتين.
انظر: «تاريخ بغداد» (٢١١/٤)، «معجم الأدباء» (٢٨٢/١)، و«الوافي بالوفيات» (٧/٧).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الطلاق/ في مداراة النساء) (٢١٢/١٠) رقم (١٩٦١٦)، ومن طريقه الدولابي في «الكنى» (٦٨٩/٢) رقم (١٢١١)، وهو أيضاً عند إسحاق في «مسنده»، كما في «المطالب» (١٩١/٨) رقم (١٦٠١)؛ كلاهما عن أبي أسامة حماد بن أسامة عن أبي طَلقِ بن حنظلة عن أبيه حنظلة بن نعيم عن أوسِ بنِ ثَريبٍ التغلبي عن ابن مسعود رضي الله عنه: «أن إبراهيم شكا إلى الله دَرْءاً في خلقِ سارةَ، قال: فقيل له: إن المرأةَ مثلُ الضلعِ، إن أقمتَها كسرتَها، وإن تركتَها اعوَجَّتْ».
وإسناده ضعيف:
أبو طلق بن حنظلة، وأبوه، وأوس بن ثَريب: ترجم لهم البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكرا فيهم جرحاً ولا تعديلاً، وذكرهم ابن حبان في «الثقات».
انظر: «التاريخ الكبير» (١٨/٢)، (٤١/٣)، (١٠٧/٧)، «الجرح والتعديل» (٣٠٤/٢)، (٢٤٠/٣)، (٥٦/٧)، و«الثقات» (٤٤/٤، ١٦٧)، (٤/٩).

(٣) وهو قول مجاهد وقتادة والسدي وغيرهم. انظر: «تفسير الطبري» (١٥١/٧).
وانظر أيضاً: «شرح النووي على مسلم» (٥٧/١٠)، و«فتح الباري» (٣٦٨/٦).

(٤) لم أقف له على ترجمة.

(٥) عزاهما الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢٩/١٠)، وابن كثير في «البداية والنهاية» =

٤٥٢ حديث: «الخلقُ كلُّهم عِيالُ اللهِ، فأحَبُّ الخلقِ إلى اللهِ مَن أحسَنَ إلى عِيالِهِ».

الطبرانيُّ في «الكبيرِ» و«الأوسطِ» وأبو نعيم في «الحليةِ» والبيهقيُّ في «الشعبِ»[(١)]، كلُّهم من حديثِ إبراهيمَ عن الأسودِ عن ابنِ مسعودٍ به مرفوعاً[(٢)].

وهو عندَ أبي نعيم[(٣)] أيضاً عن علقمةَ، بدلَ: الأسودِ[(٤)].

ورواه البيهقيُّ أيضاً وأبو نعيم وأبو يعلى والبزَّارُ والطبرانيُّ والحارثُ بنُ أبي أسامةَ وابنُ أبي الدنيا والعسكريُّ[(٥)].

= (٣٣٤/١١)، لابن الأعرابي.
وذكرهما عمر بن شبَّة في «تاريخ المدينة» (٧٩١/٣)، وابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» (١٩٩/١٨)، دون عزو لشاعرٍ معين.

(١) «المعجم الأوسط» (٣٥٦/٥) رقم (٥٥٤١)، «حلية الأولياء» (٢٣٧/٤)، و«شعب الإيمان» (٥٢٣/٩) رقم (٧٠٤٨)؛ كلهم من طريق موسى بن عمير عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم به.
وأما «المعجم الكبير»: فالحديث فيه (١٠٥/١٠) رقم (١٠٠٣٣) على الوجه الآخر؛ من طريق موسى بن عمير عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة، بدل الأسود.

(٢) وأخرجه على هذا الوجه أيضاً: الشاشي في «مسنده» (٤١٩/١) رقم (٤٣٥)، وابن حبان في «المجروحين» (٢٤٥/٢)، وابن عدي في «الكامل» (٣٤١/٦)، والخطيب في «التاريخ» (٣٣٣/٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٥١٩/٢) رقم (٨٥٩)؛ كلُّهم من طريق موسى بن عمير عن الحكم عن إبراهيم به.

(٣) «حلية الأولياء» (١٠٢/٢)، من طريق موسى بن عمير عن الحكم عن إبراهيم به.

(٤) وأخرجه على هذا الوجه أيضاً: الدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (١٠٧/٤) رقم (٣٧٢٦)؛ من طريق موسى بن عمير عن الحكم عن إبراهيم به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه موسى بن عمير الكوفي، وهو متروك، وكذبه بعضهم. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٢٥/١٠).
وبه أعلَّه الهيثمي في «المجمع» (٣٤٩/٨).

(٥) «شعب الإيمان» (٥٢١/٩، ٥٢٢) رقم (٧٠٤٥، ٧٠٤٦، ٧٠٤٧)، «مسند أبي يعلى» (٦٥/٦، ١٠٦، ١٩٤) رقم (٣٣١٥، ٣٣٧٠، ٣٤٧٨)، «البحر الزخار» (٣٣٢/١٣) رقم (٦٩٤٧)، «مكارم الأخلاق» للطبراني (٦٨) رقم (٨٧)، «بغية الباحث» (٨٥٧/٢) =

وآخرونَ(١)، من جهةِ يوسفَ بنِ عطيَّةَ(٢) عن ثابتٍ عن أنسٍ مرفوعاً بلفظِ: «**فأحَبُّهُم إلى اللهِ أنفعُهُم لعِيالِهِ**»(٣).

وهو عند الدَّيلَميِّ(٤)، من حديثِ بِشرِ بنِ رافعٍ عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ رفعهُ بلفظِ: «**الخلقُ كلُّهم عيالُ اللهِ وتحتَ كَنَفِه، فأحبُّ الخلقِ إلى اللهِ مَن أحسَنَ إلى عِيالِهِ**».

وللطبرانيِّ في «الأوسطِ»(٥) والعسكريِّ، من حديثِ سُكَينِ بن أبي سِرَاجٍ(٦)،

= رقم (٩١١)، «قضاء الحوائج» (٣٥) رقم (٢٤)؛ كلهم من طريق يوسف بن عطية الصفَّارِ به.
وأما أبو نعيم فلم أقف على الحديث عنده.

(١) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٣/٧)، والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٥٧/٢) رقم (٧٥٥)، والقضاعي في «الشهاب» (٢٥٥/٢) رقم (١٣٠٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٧٧/٣٣)؛ كلهم من طريق يوسف بن عطية الصفار.

(٢) يوسف بن عطية بن ثابت الصَّفَّار البصري، مولى الأنصار، أبو سهل.
قال يحيى وأبو داود: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي والدولابي: «متروك الحديث»، وضعفه ابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة والعجلي والدارقطني، وقال ابن حبان: «يقلب الأخبار، ويلزق المتون الموضوعة بالأسانيد الصحيحة، لا يجوز الاحتجاج به». وقال ابن حجر: «متروك».
انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٥٨/٤)، و«التقريب» (٥٤٠).

(٣) إسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال يوسف بن عطية الصفار.
قال الحافظ: «تفرَّد به يوسفُ، وهو ضعيفٌ جدّاً». «المطالب العالية» (٧٠٠/٥).

(٤) «مسند الفردوس (س)» [ق١٢٩/أ]، من طريق سليل بن موسى بن سليل عن أبيه عن جده عن بشر بن رافعٍ به.
وإسناده ضعيف:
بشر بن رافع ضعيف على الأرجح. انظر: «التقريب» (١٢٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣٩٣/١).
وسليل بن موسى وأبوه وجده: لم أقف لأحد منهم على ترجمة.
وانظر: «السلسلة الضعيفة» (٨٤/٨).

(٥) «المعجم الأوسط» (١٣٩/٦) رقم (٦٠٢٦) من طريق عبدالرحمٰن بن قيس الضبي عن سكينٍ به.

(٦) سُكَين بن أبي سِرَاج ـ بكسر السين، وآخره جيم ـ، ويقال: ابن سراج.
روى عن عبدالله بن دينار، وروى عنه داود بن المحبر وغيره.

في روايةِ الطبرانيِّ: عن عمروِ بنِ دينارٍ[١]، وفي روايةِ العسكريِّ: عن عبدِاللهِ بنِ دينارٍ[٢]، ثم اتفَقا: عن ابنِ عمرَ قال: قيل: يا رسولَ اللهِ، أيُّ الناسِ أحبُّ إلى اللهِ؟، قال: «**أنفَعُ الناسِ للناسِ**»، وذكرَ حديثاً[٣]

وهو عندَ أبي نعيمٍ في «الحليةِ»[٤]، من حديثِ موسى بنِ محمدٍ المُوْقَرِيِّ[٥]: حدَّثنا مالكٌ عن عبدِاللهِ بنِ دينارٍ به[٦]

= قال ابن حبان: «يروي الموضوعاتِ عن الأثباتِ، والملزَقاتِ عن الثقاتِ»، وقال الأزدي: «منكر الحديث»، وقال أبو نعيم: «روى عن عبدالله بن دينار بمناكير وموضوعات».
انظر: «المجروحين» (٤٥٧/١)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٩٠)، و«لسان الميزان» (٩٦/٤).

(١) وأخرجه على هذا الوجه أيضاً: الطبراني في «الكبير» (٤٥٣/١٢) رقم (١٣٦٤٦)، و«الصغير» (١٠٦/٢) رقم (٨٦١)، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (٥١) رقم (٩٧)، وابن عساكر في «التاريخ» (١٧/٦٤)؛ كلهم من طريق عبدالرحمٰن بن قيس عن سكين به.

(٢) وأخرجه على هذا الوجه: ابن حبان في «المجروحين» (٤٥٧/١)، من طريق عبيدالله بن تمام بن قيس عن سكين به، لكن بطرفٍ آخر، والحديث واحد.

(٣) إسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
سكين بن أبي سراج منكر الحديث، ورمي بالوضع. تقدمت ترجمته.
وفي طريقه الأول عبدالرحمٰن بن قيس الضبي، وهو متروك، وكذبه بعضهم. تقدمت ترجمته أيضاً.
وطريقه الثاني فيه عبيدالله بن تمام، وهو ضعيفٌ جدّاً. انظر: «اللسان» (٣١٩/٥).

(٤) «حلية الأولياء» (٣٤٨/٦).

(٥) هو: أبو الطاهر موسى بن محمد بن عطاء المقدسي البلقاوي، وجاء منسوباً بأنه «مُوقَري» في «تاريخ دمشق» (٧٧/١٨).
روى عن مالك والهيثم بن حميد، وروى عنه عباسُ بنُ الوليدُ الخلال وموسى بنُ سهلٍ الرملي.
كذَّبه أبو زرعة وأبو حاتم، وقال العقيلي: «يحدِّثُ عن الثقاتِ بالبواطيلِ»، وقال ابن حبان: «يضع الحديثَ على الثقاتِ، ويروي ما لا أصلَ له عن الأثباتِ»، وقال ابن عدي: «يسرق الحديث»، وتركه الدارقطني.
انظر: «الضعفاء الكبير» (١٦٩/٤)، «الجرح والتعديل» (١٦١/٨)، «المجروحين» (٢٥٠/٢)، «الكامل» (٣٤٧/٦)، «العلل» للدارقطني (١٢٢/١)، و«اللسان» (٢١٦/٨).

(٦) موضوع بهذا الإسناد؛ فيه موسى بن محمد المقدسي، وهو وضاع.

وللطبرانيِّ[١] من حديثِ زيدِ بنِ خالدٍ مرفوعاً: «**خيرُ العملِ ما نفعَ، وخيرُ الهدى ما اتُّبِعَ، وخيرُ الناسِ أنفعُهُم للناسِ**».

وبعضُها يُؤَكِّدُ بعضاً[٢].

---

(١) لم أقف عليه في شيء من معاجم الطبراني، ولم يذكره الهيثمي في «المجمع»، ولم أجد حديث زيد بن خالد أصلاً في شيء من كتب السُّنَّة. والله أعلم.

(٢) الأحاديث التي ذكرها المصنف لا تصلح للتقوية؛ فكلها شديدة الضعف، كما تقدم في تخريجها.

لكن في الباب ما هو أصلح:

• **فمنها**: ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٨/٦) رقم (٥٧٨٧)، والنقاش في «فوائد العراقيين» (١٠٥) رقم (٩٩)، والقضاعي في «الشهاب» (١٠٨/١) رقم (١٢٩)، والبيهقي في «الشعب» (١١٥/١٠) رقم (٧٢٥٢)؛ كلهم من طريق علي بن بهرام عن عبدالملك بن أبي كريمة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «**خير الناس أنفعهم للناس**».

وسنده ضعيف:

ابن جريج مدلس، وقد عنعن.

وعلي بن بهرام: ترجم له الخطيب في «التاريخ» (٣٥٣/١١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وتابعه عمرو بن بكر السكسكي، كما عند ابن حبان في «المجروحين» (٤٨/٢)، وابن عساكر في «التاريخ» (٤٠٤/٨)، لكن عمرو بن بكر متروك. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/٨).

• **ومنها**: ما أخرجه ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (٤٧) رقم (٣٦) من طريق محمد بن يزيد الواسطي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩٢/٤١)، من طريق إبراهيم بن عبدالحميد الجرشي، كلاهما عن بكر بن خُنَيسٍ عن عبدِاللهِ بنِ دينارٍ عن بعضِ أصحابِ النبيِّ ﷺ: قال: قيل: يا رسولَ اللهِ، من أحبُّ الناسِ إلى اللهِ؟، قال: «**أنفعُهم للناسِ**».

وإسناده ضعيف:

بكر بن خُنَيسٍ مختلَفٌ فيه؛ فوثقه بعضهم، وضعفه الأكثر، وتركه جماعة، وأفرط بعضهم فاتهمه، وأعدل الأقوال فيه ـ في نظري ـ ما ذهب إليه ابن عديٍّ، حيث قال: «وهو ممن يُكتَبُ حديثُه. . .، وهو في نفسِه رجلٌ صالحٌ إلا أنَّ الصالحينَ شُبِّهَ عليهم الحديثُ، وربما حدَّثوا بالتوهُّم، وحديثُه في جملةِ حديثِ الضعفاءِ، وليس هو ممن يُحتَجُّ بحديثِهِ». «الكامل» (٢٦/٢).

وانظر أيضاً: «تهذيب التهذيب» (٤٢٢/١).

ومَخرَجُ هذا الكلامِ ـ كما قالَه العسكريُّ ـ على المجازِ والتوَسُّعِ؛ كأنَّ اللهَ لما كانَ المتضمِّنَ بأرزاقِ العبادِ والكافلَ بهم؛ كان الخلقُ كالعيالِ له، ونحوُه حديثُ: «**إنَّ للهِ أهلينَ من الناسِ؛ أهل القرآنِ، وهم أهلُ اللهِ**»[(١)]؛ أي: خاصَّتُهُ.

وقد قال أبو العتاهِيَةِ[(٢)]:

عِيالُ اللَّهِ أكرَمُهمْ عليهِ ... أَبَثُّهُمُ المكارِمَ في عِيالِهْ

ولم تَرَ مُثنِياً في ذي فِعالٍ ... عليهِ قَطُّ أفصَحَ من فِعالِهْ

وقال غيرُه[(٣)]:

الخلقُ كلُّهمُ عِيا ... لُ اللَّهِ تحتَ ظِلالِهِ

فأحبُّهُمْ طُرّاً إليـ ... ـهِ أبَرُّهمْ بعيالِهِ

٤٥٣ حديث: «خَلِّلُوا أصابِعَكُم، لا تَتَخَلَّلها النارُ يومَ القيامةِ».

الدارقطنيُّ[(٤)] بسندٍ واهي[(٥)] [ق٩١/أ] عن أبي هريرةَ به مرفوعاً، وبسندٍ

---

(١) تقدم تخريجه برقم (٢٥٢).

(٢) «ديوانه» (٣٦٦ ـ ٣٦٧).
وعزا له البيت الأول منهما فقط: ابنُ عبدالبر في «بهجة المجالس» (١/١٦٥)، وابنُ العديم في «بغية الطلب» (٤/١٨٠٠).

(٣) البيتان لأبي العتاهية أيضاً كما في «ديوانه» (٣٧١).

(٤) «سنن الدارقطني» (الطهارة، باب وجوب غسل القدمين والعقبين) (١/٩٥) رقم (٣)؛ من طريق يحيى بنِ ميمونِ بنِ عطاء عن ليثٍ عن مجاهدٍ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه به.
وسنده ـ كما قال المصنف ـ واهٍ:
فيه يحيى بن ميمون بن عطاء التمار، وهو متروك وكذبه بعضهم. تقدمت ترجمته.
وقال الحافظ: «إسناده واهٍ جدّاً». «الدراية» (١/٢٤).
وانظر: «نصب الراية» (١/٢٦).

(٥) كذا في النسخ الأربع، بإثبات الياء، والأصل حذفها (واهٍ)؛ لأنه اسم منقوص منكَّر مجرور، وفي مثل هذه الحال تحذَف الياء، ويعوَّض عنها بالتنوين، وتقدَّر الكسرة على الياء المحذوفة، هذه هي اللغة المشهورة.
وفي لغة: يجوز الوقف على المنقوص المنوَّن بالياء، لكنْ لا تثبت في حال الوصل، وعليها يخرَّج ما ورد في متن الكتاب.
أما ثبوتها في حال الوصل فلم يرد إلا في ضرورة الشعر، ولا يجوز في حال السعة =

ضعيفٍ عن عائشةَ نحوَهُ[١]، لكنْ قد وردَ الأمرُ بتخليلِ الأصابعِ في أحاديثَ[٢].

٤٥٤ حديث: «الخمرُ أمُّ الخبائِثِ».

الدارقطنيُّ[٣] وغيرُه[٤]، من حديثِ الوليدِ بنِ عبادةَ[٥] عن عبدِالله بنِ

= باتفاق النحاة. والله أعلم.
انظر: شرح الكافية الشافية (١٩٨٥/٤)، شرح الأشموني (٧٨/١)، (٧/٤)، وحاشية محيي الدين عبدالحميد على ابن عقيل (٨٢/١).

(١) «سنن الدارقطني» (الطهارة، باب وجوب غسل القدمين والعقبين) (٩٥/١) رقم (٢)؛ من طريق عمر بن قيس عن ابن شهاب عن عروةَ عن عائشةَ ﵂ قالت: كان رسولُ اللهِ ﷺ يتوضأُ ويخلِّلُ بين أصابِعِهِ ويَدلكُ عَقِبَيه، ويقول: «**خلِّلوا بينَ أصابِعِكُم، لا يُخَلِّل اللهُ تعالى بينها بالنارِ**».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
فيه عمر بن قيس: وهو المكي، المعروف بـ«سَنْدَل»، وهو متروك.
انظر: «الكاشف» (٦٨/٢)، «تهذيب التهذيب» (٤٣١/٧)، و«التقريب» (٤١٦).

(٢) فأمثلُها حديث لَقيط بن صَبِرَةَ ﵁:
أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الطهارة/في تخليل الأصابع في الوضوء) (٢٦٨/١) رقم (٨٤)، ومن طريقه ابن ماجه في «سننه» (الطهارة وسننها، باب تخليل الأصابع) رقم (٤٤٨)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الطهارة، باب سنن الوضوء) (٣٦٨/٣) رقم (١٠٨٧)، وهو أيضاً عند أبي داود في «سننه» (الطهارة، باب في الاستنثار) رقم (١٤٢)، والترمذي في «الجامع» (الصوم، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم) رقم (٧٨٨) وصححه، والنسائي في «سننه» (الطهارة، باب الأمر بتخليل الأصابع) رقم (١١٤)، والحاكم في «المستدرك» (الطهارة) (٢٤٨/١) رقم (٥٢٥)، وغيرهم، كلهم من طريق إسماعيل بن كثيرٍ المكي عن عاصم بنِ لَقِيطِ بنِ صَبِرةَ عن أبيه ﵁ قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، أخبرني عن الوضوءِ، قال: «**أسبغ الوضوءَ، وخلِّلْ بينَ الأصابعِ، وبالغْ في الاستنشاقِ إلا أن تكونَ صائماً**».
وسنده صحيح، رجاله ثقات، وصححه الترمذي والبغوي وابن القطان وغيرهم.
وانظر: «نصب الراية» (٢٧/١)، «البدر المنير» (١٢٦/٢)، و«التلخيص الحبير» (٢٦٤/١).

(٣) «سنن الدارقطني» (الأشربة) (٢٤٧/٤) رقم (١)؛ من طريق محمد بن ربيعة الكِلابي عن الحكم بن عبدالرحمن بن أبي نُعْم عن الوليد بن عبادة به.

(٤) وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨١/٤) رقم (٣٦٦٧)، من الطريق نفسه.

(٥) ابن الصَّامتِ الأنصاريُّ المدنيُّ، أبو عبادةَ، ولدَ في عهدِ النبيِّ ﷺ، وهو ثقةٌ، من =

عمروٍ مرفوعاً: «**اجتَنِبوا الخمرَ أمَّ الخبائثِ**»، ورواه القضاعيُّ(١) من هذا الوجهِ بلفظِ الترجمةِ فقط.

وهو عندَ الطبرانيِّ في «الأوسطِ»(٢) من وجهٍ آخرَ بلفظِ: «**الخمرُ أمُّ الفواحِشِ**».

ولابنِ أبي عاصمٍ(٣)، من حديثِ السائبِ بنِ يزيدَ(٤) عن عثمانَ قال: «اجتَنِبوا الخمرَ، **فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سمَّاها أمَّ الخبائثِ**».

وللطبرانيِّ في «الكبيرِ» و«الأوسطِ»(٥)، من حديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً:

= كبارِ الثانيةِ، ماتَ بعدَ السبعينَ. خ م ت س ق. «التقريب» (٥٨٢).
وقد جاء مصرَّحاً بأنه «ابن عبادة بن الصامت» في إسناد الطبراني.

(١) «الشهاب» (٦٨/١) رقم (٥٧)، من طريق الدارقطني.
وإسناده حسن:
محمد بن ربيعة الكلابي لا ينزل حديثه عن الحسن. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٤٢/٩).
والحكم بن عبدالرحمٰن بن أبي نعم حسن الحديث أيضاً. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٤١٥).

(٢) لم أقف على هذا الوجه الآخر الذي أشار إليه المصنف رحمه الله في «المعجم الأوسط»، وليس في «الأوسط» لفظ: «**أم الفواحش**» إلا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، كما سيذكره المصنف قريباً.

(٣) لم أقف عليه في شيء من كتب ابن أبي عاصم المطبوعة، لكن أخرجه من طريقه الضياء في «المختارة» (٤٦٤/١) رقم (٣٣٨)، من طريق الحسن بن سهل عن أبي خالد الأحمر عن ابن إسحاق عن الزهري عن السائب بن يزيد به.
وفي سنده ضعف:
الحسن بن سهل: هو الجعفي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٧٧/٨).

(٤) ابن سعيدِ بنِ ثُمامةَ الكنديُّ، وقيل غيرُ ذلك في نسبِهِ، ويُعرَفُ بـ«ابنِ أختِ النمرِ»، صحابيٌّ صغيرٌ له أحاديثُ قليلةٌ، وحُجَّ به في حَجَّةِ الوداعِ وهو ابنُ سبعِ سنينَ، ماتَ سنةَ إحدى وتسعينَ، وهو آخرُ من ماتَ بالمدينةِ من الصحابةِ.
انظر: «الإصابة» (٢٦/٣)، و«التقريب» (٢٢٨).

(٥) «المعجم الكبير» (١٦٤/١١، ٢٠٣) رقم (١١٣٧٢، ١١٤٩٨) من طريق رِشدين بن سعد، و«المعجم الأوسط» (٢٧٦/٣) رقم (٣١٣٤) من طريق ابن لهيعة؛ كلاهما عن أبي صخر عن عبدالكريمِ أبي أميَّةَ عن عطاء بن أبي رباحٍ عن ابن عباس رضي الله عنهما به. =

«الخمرُ أمُّ الفواحشِ وأكبرُ الكبائرِ، مَن شَرِبَها وقعَ على أمِّه[(١)] وخالتِه وعمَّتِه»[(٢)]

وله في «الكبيرِ»[(٣)]، عن عَتَّابِ بنِ عامرٍ البخاريِّ[(٤)] عن ابنِ عمروٍ عن رجلٍ مرفوعاً في حديثٍ: **«إنها أكبرُ الكبائرِ وأمُّ الفواحشِ»**.

وللدَّيلميِّ[(٥)] عن عقبةَ بنِ عامرٍ رفعَهُ في حديثٍ: **«الخمرُ جِماعُ الإثمِ»**[(٦)]

وللعسكريِّ من حديثِ مكحولٍ عن أمِّ أيمنَ[(٧)] مرفوعاً: **«إيَّاكَ والخمرَ،**

= وقد سقط «أبو صخر» من إسناد «الأوسط».

(١) في الأصل و«ز»: (أمته)، والتصويب من «م» و«د».

(٢) وأخرجه الدارقطني في «سننه» (الأشربة) (٢٤٧/٤) رقم (٣)، من طريق ابن لهيعة عن أبي صخر عن عبدالكريم به.
وإسناده ضعيف بكلا طريقيه:
مداره على عبدالكريم أبي أمية، وهو عبدالكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف.
تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٤٢).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من «الكبير»، لكن ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠٤/٥).

(٤) لم أظفر له بترجمة، وقال الهيثمي: «لم أعرفه». «المجمع» (١٠٥/٥).

(٥) لم أقف عليه عنده.

(٦) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢٤١/٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤٠/٥١)؛ من طريق يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري عن عبدالعزيزِ بنِ عمرانَ عن عبدِالله بن مصعبِ بنِ منظورِ بنِ جميلِ بنِ سنانٍ عن أبيه عن عقبةَ بنِ عامرٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
عبدالعزيز بن عمران: هو الزهري المعروف بـ«ابن أبي ثابت»، وهو متروك.
انظر: «التقريب» (٣٥٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣١٣/٦).
● ويروى مثله من حديث زيد بن خالد ﷺ:
أخرجه الدارقطني في «سننه» (الأشربة) (٢٤٧/٤) رقم (٢)، ومن طريقه القضاعي في «الشهاب» (٦٨/١) رقم (٥٦)؛ من طريق عبدِالله بنِ نافعٍ الصائغ عن عبدِالله بنِ مصعبِ بنِ خالدِ بنِ زيدِ بنِ خالدٍ الجهني عن أبيه عن جدِّه زيدِ بنِ خالدٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيف:
قال ابن القطان: «مصعبٌ وابنُه غيرُ معروفَينِ، وعبدُالله بنُ نافعٍ الصائغُ: هو الفقيهُ صاحبُ نافعٍ، وهو مختلفٌ فيه». «بيان الوهم والإيهام» (٦٠٥/٤).

(٧) حاضِنةُ النبيِّ ﷺ، يُقال: اسمُها بَرَكة، وهي والدةُ أسامةَ بنِ زيدٍ، ماتت في خلافةِ عثمانَ. =

فإنَّها مِفتاحُ كلِّ شرٍّ»(١)

ومن حديثِ شَهرٍ عن أمِّ الدَّرداءِ عن أبي الدَّرداءِ قال: «**أوصاني رسولُ اللهِ ﷺ أنْ لا أشركَ باللهِ شيئاً، وأنْ أَصِلَ رَحِمي وإنْ قَطَعَتْ، وأنْ لا أشربَ خمراً، فإنها مِفتاحُ كلِّ شرٍّ**»(٢)

وشواهدُ هذا المعنى كثيرةٌ(٣)، وقد صنَّفَ في ذمِّ المسكرِ

= انظر: «الإصابة» (١٦٩/٨)، و«التقريب» (٧٥٥).

(١) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (٤٦٢) رقم (١٥٩٤)، والبيهقي في «الكبرى» (القسم والنشوز، باب ما جاء في ضربها) (٣٠٤/٧)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٢٦/٣٥)؛ كلهم من طريق سعيد بن عبدالعزيز عن مكحولٍ به.
وإسناده ضعيف، فيه انقطاع بين مكحول وأم أيمن ﵂.
قال البيهقي: «في هذا إرسالٌ بينَ مكحولٍ وأمِّ أيمنَ». «السنن الكبرى» (٣٠٤/٧).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٠) رقم (١٨)، وابن ماجه في «سننه» (الأشربة، باب الخمر مفتاح كل شر) رقم (٣٣٧١)، والبزار في «مسنده» (٨١/١٠) رقم (٤١٤٨)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٨٤/٢) رقم (٩١١)، وتمام في «فوائده» (٢٩٦/٢) رقم (١٧٩١)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٨/٧) رقم (٥٢٠٠)؛ كلهم من طريق راشدٍ أبي محمد الحِمَّانيِّ عن شهرِ بن حوشبٍ به.
وإسناده ضعيف لحال شهر بن حوشب. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٨).
لكنه يتقوى بحديث أم أيمن السابق. والله أعلم.

(٣) فمنها: ما أخرجه والحاكم في «المستدرك» (الأشربة) (١٦٢/٤) رقم (٧٢٣١)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٨/٧) رقم (٥١٩٩)؛ من حديث نعيم بن حماد عن عبدِالعزيزِ بنِ محمدٍ الدراورديِّ عن عمروِ بنِ أبي عمروٍ عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ ﵄ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**اجتنبُوا الخمرَ؛ فإنها مفتاحُ كلِّ شرٍّ**».
وإسناده ضعيف:
الدراوردي سيء الحفظ. تقدمت ترجمته غير مرة.
ونعيم بن حماد كثير الخطأ. انظر: «التقريب» (٥٦٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠٩/١٠).
• **ومنها**: ما أخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٩٠/٢) رقم (٩٢١)، والطبراني في «الكبير» (٨٢/٢٠) رقم (١٥٦)، و«الأوسط» (٥٨/٨) رقم (٧٩٥٦)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣٠٦/٩)؛ من طريق محمدِ بنِ المباركِ الصُّوريِّ عن عمرو بن واقدٍ عن يونسَ بنِ ميسرةَ عن أبي إدريسَ الخولانيِّ عن معاذ بن جبلٍ ﵁ مرفوعاً: «**لا تشرب الخمر؛ فإنها مفتاح كلِّ شرٍّ**». =

ابنُ أبي الدُّنيا[(١)]، ثم الضِّياءُ[(٢)] وآخرونَ[(٣)]

٤٥٥ حديث: **«الخمولُ نعمةٌ، وكلٌّ يأباها»**.

ليس بمرفوعٍ، وإنما هو عن بعضِ السَّلَفِ[(٤)]

نَعَمْ، ثبتَ عن سعدٍ مرفوعاً: **«إنَّ اللهَ يُحِبُّ العبدَ الخفيَّ التقيَّ»**، وسيأتي قريباً في: **«خيرُ الذِّكرِ»**[(٥)].

٤٥٦ حديث: **«خِيارُ أمتي أَحِدَّاؤُها»**.

في **«الحِدَّة»**[(٦)] من «الحاءِ المهمَلةِ».

٤٥٧ حديث: **«خِيارُ البِرِّ عاجِلُهُ»**.

هو بمعناهُ عن العبَّاسِ[(٧)]، كما مضى في **«تمام»**[(٨)] من «المثنَّاةِ».

٤٥٨ حديث: **«خِيارُ عبادِ اللهِ الذينَ يُراعُونَ الشمسَ والقمرَ والأهِلَّةَ لِذِكرِ اللهِ»**.

الحاكمُ والطبرانيُّ وأبو نُعَيمٍ[(٩)]، من حديثِ ابنِ أبي أوفى

= وإسناده ضعيفٌ جداً:
فيه عمرو بن واقد الدمشقي، وهو متروك، وكذبه بعضهم. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠١/٨).

(١) وكتابه مطبوع في «دار الراية»، بتحقيق: د. نجم الخلف.

(٢) له جزء في ذم المسكر، ذكره ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٥١٩/٥).

(٣) ولأبي بكر البزار كتاب «الأشربة وتحريم المسكر». انظر: «فهرسة ابن خير» (٢٢٩).
ولِداود الظاهري أيضاً كتاب «تحريم المسكر». انظر: «الفهرست» (٣٠٤).

(٤) لم أقف على هذا الكلام بنصِّه عن أحدٍ من السلف.
لكن جاء عن الإمام أحمد ﷺ أنه قال: «طوبى لمن أخملَ اللهُ ذِكرَهُ».
انظر: «الجرح والتعديل» (٣٠٦/١)، «تاريخ دمشق» (٣٠٩/٥)، و«السير» (٢٠٧/١١).

(٥) سيأتي برقم (٤٦٧).

(٦) تقدم برقم (٤٠٦).

(٧) والصواب أنه عن ابن عباس، كما تقدم في موضعه.

(٨) انظر: حديث رقم (٣٥٥).

(٩) «المستدرك» (الإيمان) (١١٥/١) رقم (١٦٣) وصححه، والطبراني في «الكبير»، كما =

مرفوعاً(١)

= في «مجمع الزوائد» (٨٤/٢)، وفي «الدعاء» (٥٢٤) رقم (١٨٧٦)، و«حلية الأولياء» (٢٢٧/٧)؛ كلهم من طريق عبدِالجبَّارِ بنِ العلاءِ عن سفيانَ بنِ عيينةَ عن مِسعَرٍ عن إبراهيمَ السكَسَكيِّ عن عبدِاللهِ بنِ أبي أوفى ﵁ به مرفوعاً.

(١) وأخرجه الحسين المروزي في «زوائده على الزهد» لابن المبارك (٤٦٠) رقم (١٣٠٤)، والبزار في «مسنده» (٢٨٣/٨) رقم (٣٣٥١)، والبيهقي في «الكبرى» (الصلاة، باب مراعاةِ أدلةِ المواقيتِ) (٣٧٩/١)؛ كلهم من طريق عبدالجبار بن العلاء عن ابن عيينة عن مسعر عن إبراهيم السكسكي عن ابن أبي أوفى ﵁ به مرفوعاً.
وقد خالف عبدَالجبارِ في روايةِ الحديث عن ابن عيينةَ مرفوعاً: هارونُ بنُ معروفٍ؛ فرواه عن ابن عيينة عن مسعرٍ عن إبراهيم السكسكي عن ابن أوفى ﵁ موقوفاً عليه من قوله، أخرج حديثه ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (١٨) رقم (٢٨).
وعبدالجبار بن العلاء وهارون بن معروف كلاهما ثقة، لكن هارون بن معروف أقوى وأثبت من عبدالجبار؛ فهو من رجال الشيخين، وقد اتفق على توثيقه، بخلاف عبدالجبار؛ فهو من رجال مسلم فقط، وفي توثيقه خلاف.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٩٤/٦) و(١٢/١١).
وعليه فإن الأرجح عن ابن عيينة وقفُ الحديث على ابن أوفى ﵁. والله أعلم.
• وقد خولف ابن عيينة أيضاً في سياق إسناده:
فأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٦٠) رقم (١٣٠٣)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (الإيمان) (١١٦/١) رقم (١٦٤).
ووكيع في «الزهد» (٦٢٦) رقم (٣٤٩)، ومن طريقه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (الزهد/كلام أبي الدرداء ﵁) (١٨٣/١٩) رقم (٤٥٧٤٦).
والبيهقي في «الكبرى» (الصلاة، باب مراعاةِ أدلةِ المواقيتِ) (٣٧٩/١)، من طريق جعفر بن عون.
ثلاثتهم عن مسعرٍ عن إبراهيمَ السكسكي قال: حدثنا أصحابُنا عن أبي الدَّرداءِ قال: «إن أحبَّ عبادِ اللهِ إلى اللهِ الذين يحبُّون اللهَ، ويحبِّبونَ اللهَ إلى الناسِ، والذين يُراعونَ الشمسَ والقمرَ والنجومَ والأظلَّةَ لذكرِ اللهِ ﷿».
قال البزار: «والصحيحُ الذي روي عن مسعرٍ عن إبراهيمَ عن رجلٍ عن أبي الدَّرداءِ موقوفاً».
«البحر الزخار» (٢٨٤/٨).
وقال ابن حجر في حديث ابن عيينة: «ثم هو معلولٌ وإن كان رجالُه رجالَ الصحيحِ؛ فقد رواه ابنُ المباركِ عن مِسعَرٍ عن السكسكيِّ: حدثنا أصحابُنا عن أبي الدرداءِ، فذكره موقوفاً من قولِهِ». «نتائج الأفكار» (٣١٤/١). =

وللطبرانيِّ في «الأوسطِ»[(١)] من حديثِ الحارثِ بنِ النعمانِ[(٢)] عن أنسٍ رَفعَهُ: «**لو أقسمتُ لبَرَرْتُ، إنَّ أحبَّ عبادِ اللهِ إلى اللهِ لَرُعاةُ الشمسِ والقمرِ ـ يعني: المؤذِّنينَ ـ، وإنهم لَيُعرَفون يومَ القيامةِ بطولِ أعناقِهم**»[(٣)].

٤٥٩ حديث: «خيارُكم أحسنُهم قضاءً».

متفقٌ عليه، من حديثِ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ به مرفوعاً في حديثٍ؛ فلفظُ البخاريِّ: «**إنَّ خيارَكم**»[(٤)]، أو «**فإنَّ خيرَكم**[(٥)]»[(٦)]،

= وهو كما قالا؛ فقد خالف ابنَ عيينة ثلاثةٌ من كبار الثقات من أصحاب مسعر، فالحكم لهم بلا ريب، وعليه فإن **المحفوظ** عن مسعر أنه من قول أبي الدرداء رضي الله عنه.
وإسناده إلى أبي الدرداء رضي الله عنه ضعيف:
فيه إبراهيم بن عبدالرحمٰن السكسكي، ضعفه شعبة وأحمد والدارقطني.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٣٢/١)، «سؤالات الحاكم» (١٧٨)، و«بحر الدم» (١٥).

(١) «المعجم الأوسط» (١٠٦/٥) رقم (٤٨٠٨)، من طريق جنادة بن مروان الحمصي عن الحارث بن النعمان به.

(٢) ابن سالم الليثي. سمع أنساً رضي الله عنه وسعيد بن جبير، وروى عنه سعيد بن عمارة.
قال البخاري والأزدي: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي الحديث»، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وابن حبان في «الثقات».
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٨٤/٢)، «الضعفاء الكبير» (٢١٤/١)، «الجرح والتعديل» (٩١/٣)، «الثقات» (١٣٥/٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٣٩/٢).

(٣) وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩٩/٣)، من طريق جنادة بن مروان عن الحارث بن النعمان به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
الحارث بن النعمان منكر الحديث.
وجنادة بن مروان، قال أبو حاتم: «ليس بقوي» «الجرح» (٥١٦/٢).
وانظر: «اللسان» (٤٩٥/٢).
• ومما يجدر التنبيه عليه أن كون المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة قد ثبت في «صحيح مسلم» (الصلاة، باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه) رقم (٣٨٧)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

(٤) البخاري (الوكالة، باب وكالة الشاهد والغائب جائزة) رقم (٢٣٠٥)، و(الاستقراض، باب حسن القضاء) رقم (٢٣٩٣).

(٥) في الأصل و«ز»: (خياركم)، والتصويب من «م» و«د»، وهي كذلك في المصدر.

(٦) البخاري (الاستقراض، باب استقراض الإبل) رقم (٢٣٩٠).

أو «**إنَّ مِن خيارِ الناسِ**»[(١)]، ولفظُ مسلمٍ: «**خيارُكم محاسِنُكم**»[(٢)]، أو «**خيرُكم أحسَنُكُم**»[(٣)]، أو «**فإنَّ من خيرِكم، أو خيرُكم**»[(٤)]

وفي البابِ عن أبي رافعٍ عندَ مسلم بلفظِ: «**إنَّ خيارَ الناسِ** [ق٩١/ب] **أحسنُهم قضاءً**»[(٥)]، أو «**فإنَّ خيرَ عبادِ اللهِ أحسَنُهم قضاءً**»[(٦)]

٤٦٠ حديث: «**خيارُكم خيارُكم لنسائِهم**».

ابنُ ماجَه[(٧)] عن عبدِاللهِ بنِ عمروٍ به مرفوعاً.

وللترمذيِّ[(٨)] عن عائشةَ مرفوعاً: «**خيرُكم خيرُكم لأهلِه، وأنا خيرُكم لأهلي**»[(٩)]

---

(١) البخاري (الاستقراض، باب هل يعطى أكبر من سنه) رقم (٢٣٩٢).

(٢) مسلم (المساقاة، باب من استلفَ شيئاً فقضى خيراً منه...) رقم (١٦٠١).

(٣) المصدر نفسه. (٤) المصدر نفسه.

(٥) مسلم (المساقاة، باب من استلفَ شيئاً فقضى خيراً منه...) رقم (١٦٠٠).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) «سنن ابن ماجه» (النكاح، باب حسن معاشرة النساء) رقم (١٩٧٨)، من طريق أبي كريب عن أبي خالد الأحمر عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن مسروق عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما به.
قال البوصيري: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات». «مصباح الزجاجة» (١١٨/٢).
ولا يخشى من تدليس الأعمش؛ لأن روايته عن أبي وائل وهو ممن أكثر عنه.

(٨) «الجامع» (المناقب، باب فضل أزواج النبي ﷺ) رقم (٣٨٩٥)، من حديث الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها به، وصححه.

(٩) وأخرجه الدارمي في «سننه» (النكاح، باب في حسن معاشرة النساء) (٢١٢/٢) رقم (٢٢٦٠)، وابن أبي الدنيا في «مداراة الناس» (١٢٢) رقم (١٥٤)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (٤٠٨/١) رقم (٦٧٩)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (النكاح، باب معاشرة الزوجين) (٤٨٤/٩) رقم (٤١٧٧)، والبيهقي في «الكبرى» (النفقات، باب فضل النفقة على الأهل) (٤٦٨/٧)، وغيرهم؛ كلهم من طريق الثوري.
والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (٤٠٨/١) رقم (٦٧٨)، من طريق محمد بن عبدالرحمن الطفاوي.
والطبراني في «الأوسط» (١٨٧/٦) رقم (٦١٤٥)، من طريق روح بن القاسم. =

ولأبي يعلى[(١)] عن أبي هريرةَ بلفظِ: **«لأهلي مِن بعدي»**[(٢)]

وللطَّبرانيِّ[(٣)] عن عبدِاللهِ بنِ بُرَيدةَ عن معاويةَ رفعَهُ: **«خيرُكم خيرُكم لأهلِه»**[(٤)]

= كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها به.
وإسناده صحيح، وصححه الترمذي وابن حبان وغيرهما.

(١) «مسند أبي يعلى» (١٠/٣٣٠) رقم (٥٩٢٤)، من طريق أبي خيثمة عن قريش بن أنس عن محمد بن عمروٍ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه مرفوعاً: **«خيرُكم خيرُكم لأهلي من بعدي»**.

(٢) وأخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٩٣٨) رقم (١٤٥١)، من طريق أحمد بن محمد المروزي.
وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٦٧) رقم (٧١٧)، من طريق محمد بن أبي العوام.
والحاكم في «المستدرك» (معرفة الصحابة/ ذكر مناقب عبدالرحمٰن بن عوف الزهري رضي الله عنه) (٣/٣٥٢) رقم (٥٣٥٩)، من طريق إبراهيم بن عبدالله.
وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٦٥)، وتمام في «فوائده» (١/١٣٤) رقم (٣٠٧)، والخطيب في «التاريخ» (٧/٢٧٦)؛ من طريق يحيى بن معين.
كلهم عن قريش بن أنس عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه به.
وفي سنده قريش بن أنسٍ، وهو ثقة من رجال البخاري، إلا أنه تغيَّر قبل موته بست سنين.
انظر: «التاريخ الأوسط» (٤/٩٢٩)، «المجروحين» (٢/٢٢٣)، «تهذيب التهذيب» (٨/٣٣٥).
لكن ذكر الحافظ في «الفتح» (٩/٥٩٣): أن سماع علي بن المديني وأقرانه من قريش قبل اختلاطه، ويحيى بن معين من أقران ابن المديني، فيكون سماعه من قريش قبل الاختلاط.
وعليه فإن سنده حسن؛ من أجل محمد بن عمرو بن علقمة. والله أعلم.

(٣) «المعجم الكبير» (١٩/٣٦٣) رقم (٨٥٣)، من طريق علي بن عاصم عن الجريري عن عبدالله بن بريدة به.

(٤) وأخرجه أبو يعلى، كما في «المطالب» (٨/١٧٦) رقم (١٥٩٤)، و«الإتحاف» (٤/٦٩) رقم (٣١٨٧)؛ من طريق علي بن عاصم عن الجريري عن عبدالله بن بريدة به.
وإسناده ضعيف:
علي بن عاصم: كثير الغلط، سيء الحفظ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/٣٠٢).
والجريري اختلط، وسماع عليِّ بن عاصم منه بعد اختلاطه.

وقد صنَّف الطبرانيُّ[١] وأبو عمرَ النَّوقانيُّ[٢] وغيرُهما[٣] في معاشَرَةِ الأهلِ.

٤٦١ **حديث: «خيرُكم في رأسِ المائتَينِ الخفيفُ الحاذِ»**، قيل: يا رسولَ اللهِ، ما خِفَّةُ الحاذِ؟، قال: **«مَن لا أهلَ لهُ ولا مالَ»**.

أبو يعلى في «مسندِه»[٤]، من حديثِ روَّادِ بنِ الجرَّاحِ[٥] عن سفيانَ الثوريِّ عن منصورٍ عن رِبْعِيٍّ عن حذيفةَ مرفوعاً به[٦]

وعِلَّتُه رَوَّادٌ، ولذا قال الخليليُّ: «ضعَّفهُ الحفاظُ فيه، وخَطَّؤُوه فيهِ»[٧] انتهى.

---

(١) له كتاب «عشرة النساء»، ذكره الحافظ في «المعجم المفهرس» (٧٢).

(٢) وكتابه «معاشرة الأهلين»، ذكره الحافظ في «المعجم المفهرس» (٧٢).

(٣) كالنسائي في «عشرة النساء»، وهو مطبوع.

(٤) كما في «المطالب العالية» (٦١٧/١٦) رقم (٤٣٥٩)، و«الإتحاف» (١٣/٤) رقم (٣٠٨٤).

(٥) رَوَّاد ـ بتشديد الواو ـ بن الجرَّاح، أبو عصام العسقلاني، أصله من خراسان.
قال أبو حاتم: «هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق»، وقال النسائي: «ليس بالقوي، روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط»، وقال الدارقطني: «متروك»، وقال ابن حجر: «صدوق اختلط بأخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد».
انظر: «الجرح والتعديل» (٥٢٤/٣)، «ضعفاء النسائي» (١٠٤)، «الميزان» (٥٥/٢)، و«التقريب» (٣٢٩).

(٦) وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٦٩/٢)، وابن الأعرابي في «معجمه ـ ط دار ابن الجوزي» (٨٧٨/٣) رقم (١٨٣٠)، وابن عدي في «الكامل» (١٧٦/٣)، والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (١٣/٣) رقم (١٩٦١)، والبيهقي في «الشعب» (٥٥٠/١٢) رقم (٩٨٦٧)، والخطيب في «التاريخ» (١٩٧/٦)، وابن الجوزي في «الواهيات» (٦٣٥/٢) رقم (١٥٠١)، وغيرهم؛ كلهم من طرق عن روَّاد بن الجراح به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً من أجل رواد بن الجراح؛ فهو منكر الحديث عن الثوري.
والحديث؛ قال أبو حاتم والعقيلي: «باطل». انظر: «العلل» (١٢٩٥)، و«الضعفاء الكبير» (٦٩/٢).

(٧) «الإرشاد» (٤٧١/٢).

فإنْ صحَّ فهو محمولٌ على جوازِ التَّرَهُّبِ أيامَ الفتنِ، وفي معناهُ أحاديثُ كثيرةٌ، كلُّها واهيةٌ:

منها: ما رواه الحارثُ بنُ أبي أسامةَ[(١)] من حديثِ ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: «**سيأتي على الناسِ زمانٌ تَحِلُّ فيه العُزْبةُ، ولا يَسلَمُ لِذي دينٍ دينُه، إلا مَن فرَّ بِدينِه مِن شاهقٍ إلى شاهقٍ، ومِن جُحْرٍ إلى جُحْرٍ؛ كالطائرِ بفِراخِهِ، وكالثعلَبِ بأشبالِه، فأقامَ الصلاةَ وآتى الزكاةَ، واعتزلَ الناسَ إلا مِن خيرٍ**» الحديثَ.

ومنها: ما رواه الدَّيلميُّ[(٢)]، من حديثِ زكريَّا بنِ يحيى الصُّوفيِّ[(٣)] عن ابنٍ لِحُذيفةَ بنِ اليمانِ عن أبيهِ عن جدِّه حذيفَةَ مرفوعاً: «**خيرُ نسائِكم بعدَ ستِّينَ ومائةٍ العواقِرُ، وخيرُ أولادِكم بعدَ أربعٍ وخمسينَ البناتُ**»[(٤)]

---

(١) كما في «بغية الباحث» (٢/٧٧٣) رقم (٧٧٤)، وأخرجه من طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢/١١٨)؛ من حديث عبدالرحيم بن واقد عن مسعدة بن صدقة عن سفيان الثوري عن أبيه عن الربيع بن خثيم عن عبدالله بن مسعودٍ ﷺ به.
وإسناده ضعيفٌ جدّاً:
مسعدة بن صدقة؛ قال الدارقطني: «متروك». انظر: «الميزان» (٤/٩٨).
وعبدالرحيم بن واقد؛ قال الخطيب: «في حديثه غرائب ومناكير؛ لأنها عن الضعفاء والمجاهيل». «تاريخ بغداد» (١١/٨٥).

(٢) «مسند الفردوس (س)» [ق١١٤/أ]، و«زهر الفردوس» [٢/ق (٥٨/ب)]؛ من طريق عبدالقدوس بن الحجاج عن عبدالله بن السمط عن زكريا بن يحيى الصوفي به.

(٣) لم أظفر له بترجمة، لكن قال ابن الجوزي في «موضوعاته» (٣/١٩٧) عند هذا الحديث: «زكريا مجروح».

(٤) وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/١٩٧)، من طريق عبدالقدوس بن الحجاج عن عبدالله بن السمط عن زكريا بن يحيى الصوفي به.
وهو بهذا السند باطل:
ابن حذيفة مجهول، كما ذكر ابن الجوزي.
وزكريا بن يحيى تقدم الكلام فيه.
وعبدالله بن السمط: ذكره الذهبي في «الميزان» (٢/٤٣٦)، وقال: «عن صالح بن علي، فذكر حديثاً موضوعاً».
والحديث حكم بوضعه ابن الجوزي، وقال الذهبي: «وهذا سند مظلم، ومتن باطل».
انظر: «تلخيص الموضوعات» (٣٢٦).

وفي الترمذيِّ[(١)]، من طريقِ عليِّ بنِ يزيدَ[(٢)] عن القاسمِ[(٣)] عن أبي أمامةَ مرفوعاً: «**إنَّ أغبَطَ أوليائي عندي لَمُؤمِنٌ خفيفُ الحاذِ، ذو حظٍّ من الصلاةِ، أحسَنَ عبادةَ ربِّه، وأطاعَهُ في السِّرِّ والعلانِيَةِ، وكان غامضاً في الناسِ لا يُشارُ إليه بالأصابعِ، وكان رِزقُه كَفافاً، فصبَرَ على ذلكَ**»، ثم نفضَ يدَهُ فقال: «**عُجِّلَتْ مَنِيَّتُه، قَلَّتْ بواكِيهِ، قَلَّ تُراثُهُ**». وقال عَقِبَه: «عليٌّ ضعيفٌ».

وقد أخرجَه أحمدُ والبيهقيُّ في «الزُّهدِ»[(٤)]، والحاكمُ في «الأطعِمَةِ» من «مستَدرَكِه»[(٥)]، وقال: «هذا إسنادٌ للشاميِّينَ صحيحٌ عندَهم، ولم يخرجاهُ». انتهى.

---

(١) «الجامع» (الزهد، باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه) رقم (٢٣٤٧)، من طريق عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد به.

(٢) ابن أبي زيادٍ الأَلْهاني، أبو عبدِالملكِ الدمشقيُّ، صاحبُ القاسمِ بنِ عبدِالرحمٰنِ، ضعيفٌ، من السادسةِ، مات سنةَ بضعَ عشرةَ ومائةٍ. ت ق. «التقريب» (٤٠٦).

(٣) ابن عبدِالرحمٰنِ الدمشقيُّ، أبو عبدِالرحمٰنِ، صاحبُ أبي أمامةَ، صدوقٌ يُغرِبُ كثيراً، من الثالثة، مات سنةَ اثنتي عشرةَ. بخ ٤. «التقريب» (٤٥٠).

(٤) «المسند» (٤٩٨/٣٦) رقم (٢٢١٦٧)، و«الزهد الكبير» (١١٣) رقم (١٩٦، ١٩٧)؛ كلاهما من طريق عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد به.

(٥) «المستدرك» (الأطعمة) (١٣٧/٤) رقم (٧١٤٨)، من طريق عبيدالله بن زَحْرٍ عن علي بن يزيد.

• وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٤) رقم (١٩٦)، ووكيع في «الزهد» (٣٥٩) رقم (١٣٣)، والحميدي في «مسنده» (٢٠٤/٢) رقم (٩٠٩)، وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (٣٧) رقم (١٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٤٢/٨) رقم (٧٨٢٨)، وابن الأعرابي في «الزهد» (٥٩) رقم (١٠٢)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٦/١٣) رقم (٩٨٧٣)؛ كلهم من طريق عبيدِاللهِ بنِ زَحْرٍ عن علي بن يزيد به.

وإسناده ضعيف:

علي بن يزيد ضعيفٌ، خاصَّةً في روايته عن القاسم عن أبي أمامة.

قال ابن معين: «علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة هي ضعافٌ كلُّها».

وقال محمد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني: قلت لأبي حاتم: ما تقول في أحاديثِ علي بن يزيدَ عن القاسمِ عن أبي أمامةَ؟، قال: «ليست بالقويةِ، هي ضعافٌ».

انظر: «تهذيب الكمال» (١٧٩/٢١، ١٨١).

وعبيدالله بن زَحْرٍ ضعيف على الأرجح، ضعفه أحمد وابن المديني وابن معين =

ولم ينفَرِدْ به عليُّ بنُ يزيدَ، فقد أخرجَهُ ابنُ ماجَهْ في «الزهدِ» من «سننِه»[١] من غيرِ طريقِه، من حديثِ صَدَقَةَ بنِ عبدِالله[٢] عن إبراهيمَ بنِ مُرَّةَ[٣] عن أيوبَ بنِ سليمانَ[٤] عن أبي أمامةَ، ولفظُه: «**أغبَطُ الناسِ عندي مؤمنٌ خفيفُ الحاذِ**»، وذكرَ نحوَهُ[٥].

والحاذُ ـ بالتخفيفِ، وبالمهمَلَةِ ثم المعجَمَةِ ـ لغةً: الحالُ[٦].

ومن شواهِدِه ما للخطيبِ[٧] وغيرِه[٨] من حديثِ ابنِ مسعودٍ [ق٩٢/أ] رفعَهُ: «**إذا أحبَّ اللهُ عبداً اقتناهُ لنفسِه، ولم يَشغَلْه بزوجةٍ ولا ولدٍ**».

= والحاكم والخطيب. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/٧).
وروايته عن علي بن يزيد خاصةً فيها كلام أيضاً:
قال البخاري: «مقارب الحديث، ولكن الشأن في علي بن يزيد». انظر: «تهذيب التهذيب» (١٣/٧).
وقال الجوزجاني في ترجمة علي بن يزيد: «رأيتُ غيرَ واحدٍ من الائمةِ ينكرُ أحاديثَه التي يرويها عنه عبيدُاللهِ بنُ زحرٍ». «أحوال الرجال» (١٦٥).

(١) «السنن» (الزهد، باب من لا يُؤْبَهُ له) رقم (٤١١٧).
(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٢٢٨).
(٣) الشاميُّ، صدوقٌ، من الثامنةِ. مد س ق. «التقريب» (٩٤).
(٤) الشاميُّ، ضعيفٌ، من الرابعةِ. ق. «التقريب» (١١٨).
(٥) إسناده ضعيف من أجل أيوب بن سليمان وصدقة بن عبدالله.
قال البوصيري: «إسنادُه ضعيفٌ لضعفِ أيوبَ بنِ سليمانَ، قال فيه أبو حاتم: «مجهول»، وتبعه على ذلك الذهبيُّ في «الطبقات» وغيرِها، وصدقة بنُ عبدِاللهِ متفَّقٌ على تضعيفِه».
«مصباح الزجاجة» (٢١٥/٤).
(٦) انظر: «النهاية» (٣٤٥/١).
وأصلُ الحاذِ طريقةُ المتنِ، وهو ما يقعُ عليه اللّبدُ من ظَهرِ الفرسِ؛ أي: خفيفُ الظَّهرِ من العيال.
(٧) لم أقف عليه في شيء من كتب الخطيب المطبوعة.
(٨) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥/١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٧٨/٢)؛ من طريق إسحاقَ بنِ وهبِ العلافِ عن عبدِالملكِ بنِ يزيدَ عن أبي عوانةَ عن الأعمشِ عن أبي وائلٍ عن ابن مسعودٍ به مرفوعاً.
وفي سنده عبدالملك بن يزيد، قال الذهبي: «روى عن أبي عوانةَ بخبرٍ باطلٍ في ترك التزويج، لا يُدرَى مَن هو»، ثم ساق هذا الحديث. «الميزان» (٦٦٧/٢).

وللدَّيلَميِّ[(١)]، مِن حديثِ عبدِالله بنِ عبدِالوَهابِ الخُوارِزْميِّ[(٢)] عن داودَ بنِ (عفَّان)[(٣)] عن أنسٍ رفَعَهُ: **«يأتي على الناسِ زمانٌ، لأنْ يُرَبِّيَ أحدُكم جروَ كلبٍ خيرٌ له مِن أنْ يربِّيَ ولداً مِن صُلبِهِ»**[(٤)]

٤٦٢ حديث: «خيرُكُنَّ أيسَرُكُنَّ صَدَاقاً».

الطَّبَرانيُّ[(٥)] عنِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً بإسنادَينِ: في أحدِهما جابرٌ الجعفيُّ،

---

(١) كما في «زهر الفردوس» [٣/ق (١٥٩/أ)].

(٢) روى عن أبي نعيم، وروى عنه أهل خراسانَ. مات سنة سبعٍ وستين ومائتينِ.
ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أغرب»، وقال أبو نعيم: «قدم أصبهان وحدث بها، في حديثه نكارة».
انظر: «الثقات» (٣٦٧/٨)، «طبقات المحدثين بأصبهان» (١٥٤/٣)، «أخبار أصبهان» (١٣/٢)، و«لسان الميزان» (٥٢٢/٤).

(٣) في النسخ الأربع: (عقال)، وهي كذلك في «زهر الفردوس»، والتصويب من مصادر الترجمة.
وهو: داود بن عفان بن حبيب العُمَاني ـ بضم العين، وتخفيف الميم ـ، روى عن أنس بن مالك ﵁، وروى عنه عبدالله بن عبدالوهاب الخوارزمي.
قال ابن حبان: «شيخٌ كان يدور بخراسانَ، ويزعُم أنه سمع أنسَ بنَ مالكٍ، ويروي عنه ويضعُ عليهِ، وليس حديثُه عندَ أصحابَ الحديثِ...، روى عن أنسٍ نسخةً موضوعةً...، حديثُه لا شيءَ»، وقال أبو نعيم: «حدث عن أنس بن مالك بأحاديثَ موضوعةٍ في فضائل الأعمالِ وفي مُعاويةَ، لا شيء».
انظر: «المجروحين» (٣٥٨/١)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٧٨)، «الإكمال» (٣٥٩/٦)، «ميزان الاعتدال» (١٣/٢)، و«اللسان» (٤٠٤/٣).

(٤) وأخرجه الحاكم في «تاريخ نيسابور»، كما في «اللآلئ المصنوعة» (١٥١/٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٨٧/١)؛ كلاهما من طريق عبدالله بن عبدالوهاب الخوارزمي به.
وهو بهذا السند موضوع:
داود بن عفان يروي عن أنس بن مالك ﵁ نسخة موضوعة.
ويروى في معناه عن غيره من الصحابة ﵃، ولا يثبت منها شيء.
انظر: «المنار المنيف» (١٠٩)، «اللآلئ المصنوعة» (١٥٠/٢)، و«الفوائد المجموعة» (١٣٤).

(٥) «المعجم الكبير» (٧٨/١١) رقم (١١١٠٠، ١١١٠١)، من طريق رجاء بن الحارث.

وفي الآخرِ رجاءُ بنُ الحارثِ[(١)]، وهما ضعيفانِ.

لكنْ في البابِ عن عائشةَ مرفوعاً: «**إنَّ أعظمَ النساءِ[(٢)] بركةً أيسَرُهُنَّ صَداقاً**»، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ[(٣)]، وفي لفظٍ: «**أيسَرُ مُؤنةً**»[(٤)].

وأما طريق جابر الجعفي فلم أقف عليه فيه، لكن أشار إليه الهيثمي في «المجمع» (٥١٦/٤).

(١) أبو سعيد بن العَوْذِ المعلم المكي، روى عن مجاهد، وروى عنه الفضل بن موسى وغيره.
ضعفه ابن معين، وقال البخاري والعقيلي: «حديثه ليس بالقائم»، وذكره ابن حبان في الثقات.
انظر: «التاريخ الكبير» (٣١٣/٣)، «الضعفاء الكبير» (٦١/٢)، «الجرح والتعديل» (٥٠١/٣)، «الثقات» (٣٠٥/٦)، و«اللسان» (٤٦٤/٣).
• وطريقه أخرجه إسحاق في «مسنده»، كما في «المطالب» (٨٦/٨) رقم (١٥٢٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٦١/٢)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (٣٤٢/٩) رقم (٤٠٣٤)، والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٣٢٧/٣) رقم (٢٨٠٧)؛ كلهم من طريق رجاء بن الحارث عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما به.
وإسناده ضعيف لحال رجاء بن الحارث.
وطريقه الأول: فيه جابر الجعفي، وهو متروك على الراجح؛ قال الذهبي: «وثقه شعبةُ فشذَّ، وتركه الحفاظُ». «الكاشف» (٢٨٨/١). وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤١/٢).

(٢) في الأصل و«ز»: (الناس)، وهو خطأ، والتصويب من «م» و«د».

(٣) «مسند أحمد» (٥٤/٤٢) رقم (٢٥١١٩)، من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن ابن سَخبَرَةَ عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبيِّ ﷺ قال: «**أعظمُ النساءِ بركةً أيسرُهنَّ مؤنةً**».
وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الصداق، باب ما يستحب من القصد في الصداق) (٢٣٥/٧) من طريق الحاكم، وهو في «المستدرك» (النكاح) (١٩٤/٢) رقم (٢٧٣٢)؛ من طريق عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة قال: أخبرني عمرو بن طفيل بن سخبرة المدني عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبيَّ ﷺ قال: «**إن أعظمَ النساءِ بركةً أيسرُهنَّ صداقاً**».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٥/٩)، وأحمد في «مسنده» (كما سبق)، وابن منيع في «مسنده»، كما في «الإتحاف» (٢٧/٤) رقم (٣١٠٩)، والنسائي في «الكبرى» (عشرة النساء/ بركة المرأة) (٣٠٤/٨) رقم (٩٢٢٩)، والبيهقي في «الكبرى» (الصداق، باب ما يستحب من القصد في الصداق) (٢٣٥/٧)، وغيرهم؛ كلهم من =

وفي لفظٍ: «**أخفُّ النساءِ صَدَاقاً أعظَمُهُنَّ بركةً**»، رواه القضاعيُّ والطبرانيُّ في «الأوسطِ»[(١)]

= طريق يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن ابن سخبرةَ عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها به.

وأخرجه ابن أبي عمر، كما في «الإتحاف» (٢٧/٤) رقم (٣١٠٩)، من طريق بشر بن السري عن حماد عن ابن سخبرة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «**أعظمُ النكاحِ بركةً أيسرُه مؤنةً**».

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٧٥/٤١) رقم (٢٤٥٢٩)، من طريق عفان عن حماد بن سلمة عن ابن الطفيل بن سخبرة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٦/٦)، من طريق مسلم بن إبراهيم.

والبيهقي في «الشعب» (٥٠١/٨) رقم (٦١٤٦)، والخطيب في «المتفق والمفترق» رقم (٧٨٢)؛ من طريق إسحاق الحربي عن عفان بن مسلم.

كلاهما (مسلم وعفان) عن حماد عن الطفيل بن سخبرة عن القاسم به.

وأخرجه إسحاق في «مسنده» (٣٩٤/٢) رقم (٩٤٦)، من طريق وكيع فقال: عن موسى بن بكر الأنصاري عن القاسم عن عائشة به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤٦/٣) رقم (١٥٣٠)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١٨٦/٢)، والخطيب في «الموضح» (٢٩٧/١)؛ فقال: حدثنا موسى بن تليدان ـ من آل أبي بكر الصديق ـ قال: سمعت القاسم بن محمد، وذكره.

وأخرجه الخطيب في «الموضح» (٢٩٧/١)، من طريق يحيى بن أبي طالب عن يزيد بن هارون.

والقضاعي في «الشهاب» (١٠٥/١) رقم (١٢٣)، من طريق محمد بن مصعب.

كلاهما عن عيسى بن ميمون عن القاسم به.

وكما هو ظاهر فقد اختلف في اسم الراوي عن القاسم بن محمد اختلافاً كثيراً، والأقرب ـ في نظري ـ أنه: عيسى بن ميمون، كما روى يزيد بن هارون ومحمد بن مصعب في الوجه الأخير؛ إذ إنه معروف بالرواية القاسم، ورجحه ابن معين وابن أبي حاتم، وذكرا أنه هو نفسه ابن سخبرة، وهو نفسه ابن تليدان، وكذا رجحه المزي والهيثمي وغيرهما. والله أعلم.

وعيسى بن ميمون هذا متروك.

انظر: «تاريخ الدوري» (٢٠١/٤)، «الجرح والتعديل» (٢٨٧/٦)، «تهذيب الكمال» (٤٨/٢٣)، و«مجمع الزوائد» (٤٦٩/٤).

(١) «المعجم الأوسط» (١٧٣/٩) رقم (٩٤٥١)، من طريق الحارث بن شبل عن أمِّ النعمان عن عائشة رضي الله عنها به، وقال: «لا يروى هذا الحديث عن أم النعمان عن عائشة إلا بهذا =

بسندٍ ضعيفٍ[(١)]

ولهُ فيهِ وفي «الصَّغيرِ»[(٢)]، وكذا لأحمدَ والبيهقيِّ[(٣)] عنها أيضاً: **«إنَّ مِن يُمْنِ المرأةِ تَيسيرَ خِطبَتِها، وتيسيرَ صَداقِها، وتيسيرَ رَحِمِها»**[(٤)]، قال عُروةُ: يعني: الولادةَ[(٥)] وسندُه جيِّدٌ[(٦)]

وهو عندَ ابنِ حِبانَ[(٧)] بلفظِ: **«مِن يُمْنِ المرأةِ تسهيلُ أمرِها، وقلَّةُ صَداقِها»**، بلْ حديثُ ابنِ عباسٍ عندَه[(٨)] أيضاً.

= الإسناد، تفرَّدَ به الحارث بن شبل».
وأما القضاعي فلم أقف على الحديث عنده. والله أعلم.

(١) قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الحارث بن شبل، وهو ضعيف». «مجمع الزوائد» (٤/٥١٦). وهو كما قال.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٧٧)، «الكامل» (٢/١٩٣)، و«اللسان» (٢/٥١٨).
وأم النعمان؛ قال الدارقطني: «ليست بمعروفة». «الضعفاء والمتروكين» (١٠٥).

(٢) «المعجم الأوسط» (٤/٦٢) رقم (٣٦١٢)، و«المعجم الصغير» (١/٢٨٥) رقم (٤٦٩)؛ من طريق ابن المبارك عن أسامة بن زيد عن صفوان بن سليم عن عروة عن عائشة رضي الله عنها به.

(٣) «المسند» (٤١/٢٧، ١٥٣) رقم (٢٤٤٧٨، ٢٤٦٠٧)، من طريقي ابن المبارك وابن لهيعة.
و«السنن الكبرى» (الصداق، باب ما يستحب من القصد في الصداق) (٧/٢٣٥)، من طريقي ابن وهب وابن المبارك.
ثلاثتهم عن أسامة بن زيد عن صفوان بن سليم عن عروة عن عائشة رضي الله عنها به.

(٤) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٣٩٥) من طريق ابن لهيعة، والحاكم في «المستدرك» (النكاح) (٢/١٩٧) رقم (٢٧٣٩) من طريق ابن وهب، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/١٦٣) من طريق ابن المبارك؛ ثلاثتهم عن أسامة بن زيد به.

(٥) أخرج قوله الحاكمُ والبيهقيُّ عقب الحديث.

(٦) وكذا قال العراقي في «المغني» رقم (١٤٥١).
وهو كما قالا؛ فرجال أحمد رجال الشيخين ما خلا أسامة بن زيد، وهو الليثي، كما وقع التصريح به عند ابن عدي، وفيه كلام لا ينزل حديثه عن الحسن.
انظر: «الكاشف» (١/٢٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/١٨٣).

(٧) كما في «الإحسان» (النكاح، باب الصداق) (٩/٤٠٥) رقم (٤٠٩٥)، من طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد به.

(٨) تقدم عزوه له عند تخريج حديث ابن عباس.

وللقضاعيِّ[(١)]، مِن حديثِ يزيدَ بنِ أبي حَبيبٍ عن مَرثَدِ بنِ عبدِالله عن عقبةَ بنِ عامرٍ مرفوعاً: «**خيرُ النكاحِ أيسَرُهُ**»، وهو عندَ أبي داودَ[(٢)] في حديثٍ.

---

(١) «الشهاب» (٢/٢٢٠) رقم (١٢٢٦)، من طريق عبيدالله بن عبدالكريم أبي زرعة الرازي عن أبي الأصبغ الحراني عن محمد بن سلمة عن أبي عبدالرحيم خالد بن أبي يزيد عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد بن أبي حبيبٍ به.

(٢) «السنن» (النكاح، باب فيمن تزوج ولم يسمِّ صداقاً حتى مات) رقم (٢١١٧)، من طريق عمر بن الخطاب السجستاني عن أبي الأصبغ عبدالعزيز بن يحيى عن محمد بن سلمة عن أبي عبدالرحيم خالد بن أبي يزيد عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد بن أبي حبيبٍ به.

● وأخرجه الدولابي في «الكنى» (١/٣٣٦) رقم (٥٩٩)، من طريق أبي زرعة الرازي.
والحاكم في «المستدرك» (٢/١٩٨) رقم (٢٧٤٢)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٧/٢٣٢)؛ من طريق محمد بن إسماعيل السلمي.
كلاهما عن أبي الأصبغ عن محمد بن سلمة بالسند نفسه.
وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (النكاح، باب الولي) (٩/٣٨١) رقم (٤٠٧٢)، من طريق هاشم بن القاسم الحراني عن محمد بن سلمة بالسند نفسه أيضاً.

وخالفهم أحمد بن القاسم الجوهري؛ فرواه عن أبي الأصبغ عن محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبدالله عن عقبة بن عامر ﷺ، أخرج حديثه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٢١) رقم (٧٢٤).
والصواب بلا ريب رواية الجماعة الثقات من أصحاب أبي الأصبغ، وفيهم مثل أبي زرعة الرازي ومحمد بن إسماعيل السلمي أبو إسماعيل الترمذي، وهو ثقة حافظ.
لا سيما وأن لهم متابعاً عن محمد بن سلمة في رواية الحديث على هذا الوجه.
وعليه فإن إسناد الحديث صحيح:
أبو الأصبغ عبدالعزيز بن يحيى الحراني: ثقة. انظر: «الكاشف» (١/٦٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (٦/٣٢٢).
ومحمد بن سلمة: هو ابن عبدالله الحراني، وهو ثقة من رجال مسلم. انظر: «التقريب» (٤٨١).
وخالد بن أبي يزيد الحراني: ثقة من رجال مسلم أيضاً. انظر: «التقريب» (١٩٢).
وزيد بن أبي أنيسة ويزيد بن أبي حبيب ومرثد بن عبدالله: ثقات مشهورون من رجال الستة.

وللدَّيلَميِّ[(١)] بلا إسنادٍ عنها مرفوعاً: «**خِيارُ نساءِ أمتي أحسَنُهُنَّ وَجهاً وأرخَصُهُنَّ مَهْراً**»، وهو عندَ أبي عمرَ النَّوقانيِّ[(٢)] في «مُعاشَرَةِ الأهلينَ»[(٣)] بلفظِ: «**إنَّ أعظَمَ النساءِ بركةً أصبَحُهُنَّ وجوهاً وأقلُّهُنَّ مَهراً**».

وفي البابِ قولُهُ ﷺ: «**لو كنتُم تَغرِفُونَ مِن بُطْحانَ[(٤)] ما زِدتُم**»[(٥)]، وله طرقٌ بعضُها في «مسلِمٍ»[(٦)] من حديثِ يزيدَ بنِ كَيسانَ عن أبي حازمٍ عن أبي هريرةَ في حديثٍ.

---

(١) «مسند الفردوس (س)» [ق١١٨/ب].

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣٠٢).

(٣) هذا الكتاب ذكره الحافظ في «المعجم المفهرس» (٧٢).
والحديث عزاه له العراقي في «المغني» (١/٣٨٤).

(٤) بضم الباء وسكون الطاء، وحكى بعضهم فتح أوله وكسر ثانيه، وهو اسم وادٍ بالمدينة.
انظر: «تاريخ المدينة» لابن شبة (١/١٠٧)، و«معجم البلدان» (١/٤٤٦).

(٥) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/٦٣٢) رقم (١٣٩٦)، وعبدالرزاق في «مصنفه» (النكاح، باب غلاء الصداق) (٦/١٧٧) رقم (١٠٤٠٩)، ومن طريقه أحمد في «مسنده» (٢٤/٤٧٧) رقم (١٥٧٠٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٣٥٢) رقم (٨٨٢)، وهو أيضاً عند ابن سعد في «الطبقات» (٤/٣١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٩/١٣٧) رقم (١٦٦٤٢)، وأحمد في «مسنده» (٢٤/٤٧٥) رقم (١٥٧٠٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/٥١) رقم (٥٠٥١)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٣٥٢) رقم (٨٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (النكاح) (٢/١٩٤) رقم (٢٧٣٠)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (الصداق، باب ما يستحب من القصد في الصداق) (٧/٢٣٥)؛ كلهم من طرق عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي: أنَّ أبا حدردٍ رضي الله عنه استعان رسولَ اللهِ ﷺ في نكاحٍ فقال: «**كم أصدقتَ؟**»، قال: مائتي درهم، قال: «**لو كنتم تغرفون من بطحان ما زدتم**». لفظ الطيالسي.
وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين، ومحمد بن إبراهيم التيمي سمع من أبي حدردٍ على الصحيح، فقد صرَّح بالسماع منه في رواية عبدالرزاق. والله أعلم.

(٦) هذا اللفظ الذي ذكره المصنف رحمه الله ليس في «صحيح مسلم»، ولا يروى من حديث أبي هريرة أصلاً، إنما الحديث الذي في «مسلم» من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبيِّ ﷺ فقال: إني تزوجتُ امرأةً من الأنصارِ، فقال له النبيُّ ﷺ: «**هل نظرتَ إليها؟ فإن في عيونِ الأنصارِ شيئاً**»، قال: قد نظرتُ إليها، قال: «**على كم تزوجتَها؟**»، قال: على أربعِ أواقٍ، فقال له =

وقد كان عمرُ بنُ الخطابِ ﷺ ينهى عن المغالاةِ في المهرِ، ويقولُ: «ما تزوَّجَ رسولُ اللهِ ﷺ ولا زَوَّجَ بناته بأكثرَ[(١)] مِن ثِنتَي عشرةَ أوقِيَّةً، فلو كانت مَكرُمةً كان أحقَّكم بها وأولاكم بها رسولُ اللهِ ﷺ»، رواه أحمدُ والدَّارميُّ وأصحابُ السننِ الأربعةِ[(٢)].

= النبيُّ ﷺ: «**على أربع أواقٍ! كأنما تَنحِتون الفضَّةَ من عُرضِ هذا الجبلِ...**».
أخرجه في (النكاح، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها) رقم (١٤٢٤).

(١) ساقطة من الأصل و«ز»، والمثبت من «م» و«د».

(٢) «مسند أحمد» (٣٨٢/١) رقم (٢٨٥) من طريق سلمة بن علقمة، و(٤١٩/١) رقم (٣٤٠) من طريق أيوب السختياني.
«سنن الدارمي» (النكاح، باب كم كانت مهور أزواج النبي ﷺ وبناته) (١٩٠/٢) رقم (٢٢٠٠)، من طريق منصور بن زاذان.
«سنن أبي داود» (النكاح، باب الصداق) رقم (٢١٠٦)، و«جامع الترمذي» (النكاح، باب منه) رقم (١١١٤)، من طريق أيوب السختياني.
«سنن النسائي» (النكاح/القسط في الصدقة) رقم (٣٣٤٩)، من طريق أيوب وابن عون وسلمة بن علقمة وهشام بن حسان.
و«سنن ابن ماجه» (النكاح، باب صداق النساء) رقم (١٨٨٧)، من طريق ابن عون.
كلهم عن ابن سيرين؛ قال سلمة عن ابن سيرين: نُبِّئتُ عن أبي العجفاءِ، وقال الآخرون عن ابن سيرين: عن أبي العجفاء، عن عمر بن الخطاب ﷺ، وذكره.
وإسناده حسن:
أبو العجفاء السلمي: اسمه هَرِمُ بن نُسَيبٍ ـ وقيل بالعكس ـ، وثقه ابن معين والدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال البخاريُّ: «في حديثه نظر»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس حديثه بالقائم».
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٩٦/١)، «التاريخ الكبير» (٢٤٤/٨)، «الجرح والتعديل» (١١٠/٩)، «الثقات» (٥١٤/٥)، «سؤالات السلمي» (٣٢٣)، «الإكمال» (٣٢/٥)، «الميزان» (٥٥٠/٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٤٨/١٢).
ومثله لا ينزل حديثه عن الحسن؛ إذ إن جرحه لم يفسر. والله أعلم.
ولا يقدح في صحته قول ابن سيرين ـ فيما رواه عنه سلمة بن علقمة ـ: نبئت عن أبي العجفاء؛ لأنه قد رواه غيره من الثقات عن ابن سيرين بلفظ الاتصال، وعند أحمد في «مسنده» من طريق أيوب عنه تصريحه بالسماع من أبي العجفاء. والله أعلم.
والحديث قد صححه غير واحد كما أشار إليه المصنف، وصححه العقيلي أيضاً. =

وقال الترمذيُّ: إنه «حسنٌ صحيحٌ، والأُوقِيَّةَ عندَ أهلِ العلمِ أربعونَ دِرهماً، وثِنتا عشرةَ أُوقِيَّةً أربعُمائةٍ وثمانونَ دِرهماً».

وصحَّحَهُ ابنُ حبانَ[١] والحاكمُ[٢]، وقال: «لم يخرجاهُ؛ لِقولِ سَلَمةَ بنِ علقمةَ[٣] عن ابنِ سيرينَ: نُبِّئتُ عن أبي العَجفاءِ[٤]»[٥]؛ يعني: راويَهُ عن عمرَ، وفيه: «وإنَّ الرجلَ لَيُغلي[٦] بصدقَةِ امرأتِه حتى يكونَ لها عداوةٌ في نفسِهِ»[٧]

= انظر: «الضعفاء الكبير» (٦١/٢).
وقد روي الحديث على وجوه أخرى عن ابن سيرين، والصواب منها هذا الوجه.
انظر: «العلل» للدارقطني (٢٣٣/٢ ـ ٢٣٨).

(١) كما في «الإحسان» (السير، باب فضل الجهاد) (٤٨١/١٠) رقم (٤٦٢٠).

(٢) «المستدرك» (النكاح) (١٩١/٢) رقم (٢٧٢٥).
وقال (١٩٣/٢): «تواترت الأسانيدُ الصحيحةُ بصحةِ خطبةِ أميرِ المؤمنين عمرَ بنِ الخطابِ ﷺ، وهذا الباب لي مجموعٌ في جزءٍ كبيرٍ».

(٣) التميمي، أبو بشر البصري، ثقة، من السادسة، مات سنة تسع وثلاثين. خ م د س ق. «التقريب» (٢٤٨).

(٤) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث.

(٥) «المستدرك» (الجهاد) (١١٩/٢) رقم (٢٥٢١)، وقال: «وأنا ذاكرٌ بمشيئةِ اللهِ في كتابِ النكاحِ ما يستدلُّ به على صحتِه».
وقد تقدم الكلام على قول ابن سيرين: «نبئت...» في أثناء تخريج الحديث.

(٦) كذا في النسخ الأربع، وهي كذلك في بعض المصادر.
وفي بعضها: «ليغالي»، وفي أخرى: «ليثقل».
قال السندي: «(وإن الرجل ليغالي): كذا في بعض النسخ، وهو من (غاليت)، وفي بعضها: (ليُغلي)، والوجهُ (ليَغلو)؛ لكونه من الغلوِّ». «حاشيته على النسائي» (١١٨/٦).
قلت: ويقال: أغلى بالشيء، إذا اشتراه بثمن غالٍ. انظر: «تاج العروس» (١٨٢/٣٩).

(٧) «المستدرك» (النكاح) (١٩١/٢) رقم (٢٧٢٥).
وأخرجه بهذه الزيادة أيضاً: الحميدي في «مسنده» (١٣/١) رقم (٢٣)، وأحمد (٣٨٢/١) رقم (٢٨٥)، والدارمي (النكاح، باب كم كانت مهور أزواج النبي ﷺ وبناته) (١٩٠/٢) رقم (٢٢٠٠)، والنسائي (النكاح/القسط في الصدقة) رقم (٣٣٤٩)، وابن ماجه (النكاح، باب صداق النساء) رقم (١٨٨٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٩/١٣) رقم (٥٠٤٧)، والبيهقي في «الكبرى» (الصداق، باب ما يستحب =

ونحوُهُ حديثُ عائشةَ: «ما (أصدق)(١) أحداً من نسائِه ولا بناتِه فوقَ ثِنتَي عشرةَ أُوقِيَّةً»(٢)، وفي لفظٍ: «كان صَداقُه لأزواجِه [ق٩٢/ب] (اثنتي عشرَة)(٣) وقيَّةً ونَشّاً؛ وهو نصفُ أوقيَّةٍ، فذلك خمسُمائةِ دِرهمٍ»(٤)

وهو محمولٌ على الأكثرِ، وإلَّا فخَديجةُ(٥) وجُوَيرِيَةُ(٦) بخلافِ ذلكَ، وصفيَّةُ كان عِتقُها صداقَها(٧)، وأمُّ حَبيبَةَ أَصدَقَها عنه النجاشيُّ أربعةَ آلافٍ، كما رواه أبو داودَ والنسائيُّ(٨)، وقال ابنُ إسحاقَ(٩) عن

= من القصد في الصداق) (٧/٢٣٤)؛ كلهم من طرق عن ابن سيرين به.

(١) في النسخ الأربع: (أضاف)، والتصويب من المصادر.

(٢) أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/٥٩) رقم (٥٠٦٠)، والبيهقي في «الكبرى» (الصداق، باب ما يستحب من القصد في الصداق) (٧/٢٣٤)؛ كلاهما من طريق موسى بن إسماعيل الجَبُّلي عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة ﵂ به.
وسنده حسن:
موسى بن إسماعيل الجبُّلي؛ قال أبو حاتم: «صالح الحديث، ليس به بأس». «الجرح» (٨/١٣٦).

(٣) في النسخ (اثني عشر)، والمثبت من المصدر، وهو الصواب لغةً.

(٤) أخرجه مسلم (النكاح، باب الصداق...) رقم (١٤٢٦).

(٥) أصدقها عشرين بَكرةً. انظر: «البداية والنهاية» (٢/٣٥٩).

(٦) فقد كانت كاتبت على نفسها، فأدَّى النبي ﷺ عنها كتابتها، وتزوجها.
كما أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٣/٣٨٤) رقم (٢٦٣٦٥)، وأبو داود في «سننه» (العتق، باب في بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة) رقم (٣٩٣١) وغيرهما؛ من طريق ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة ﵂ به في حديث.
وإسناده حسن من أجل ابن إسحاق، وقد صرح بالتحديث.
ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقة من رجال الستة.

(٧) كما أخرجه البخاري (المغازي، باب غزوة خيبر) رقم (٤٢٠٠)، ومسلم (النكاح، باب فضيلة إعتاق أمة ثم يتزوجها) رقم (١٣٦٥)؛ كلاهما من حديث أنس ﵁.

(٨) «سنن أبي داود» (النكاح، باب الصداق) رقم (٢١٠٨)، و«سنن النسائي» (النكاح/ القسط في الصدقة) رقم (٣٣٥٠)؛ كلاهما من طريق معلى بن منصور عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن عروة عن أم حبيبة ﵂ به.
ورجاله ثقات، إلا أنه قد جاء عن الزهري من وجه آخر مرسلاً، وقال الدارقطني: إنه الأشبه. انظر: «العلل» (١٥/٢٨١).

(٩) «السيرة النبوية» (٢٨١).

أبي جعفرٍ[١]: «أصدَقَها أربعَمائةِ دينارٍ»، وأخرجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ[٢] مِن طريقِهِ[٣]، وللطبرانيِّ[٤] عن أنسٍ: «مائتي دينارٍ»[٥]، لكنَّ إسنادَه ضعيفٌ[٦]، وسيأتي شيءٌ مِن هذا في: «كلُّ أحدٍ»[٧].

على أنه قد يُجابُ أيضاً بأنَّ خديجةَ كان قبلَ البِعثَةِ، وجُوَيرِيَةُ كان القدرَ الذي كوتِبَتْ عليهِ، فتضَمَّنَ مع المهرِ المعونةَ، وأما صفيَّةُ وأمُّ حبيبةَ فلا يَرِدانِ[٨].

٤٦٣ حديث: «خيرُ الأسماءِ ما حُمِّدَ وما عُبِّدَ».

في: «**إذا سَمَّيتُم فعَبِّدوا**»[٩]

٤٦٤ حديث: «خيرُ الأمورِ أوساطُها».

ابنُ السَّمعانيِّ في «ذيلِ تاريخِ بغدادَ» بسندٍ مجهولٍ عن عليٍّ مرفوعاً به[١٠].

---

(١) الباقر، محمد بن علي بن الحسين.

(٢) «المصنف» (النكاح/من تزوج على المال الكثير وزوج به) (١٣٩/٩) رقم (١٦٦٤٣).

(٣) وأخرجه من طريقه أيضاً: أبو نعيم في «المعرفة» (٣٢١٧/٦) رقم (٧٤٠٧)، والبيهقي في «الكبرى» (النكاح، باب الوكالة في النكاح) (١٣٩/٧).
وإسناده إلى أبي جعفر الباقر حسن من أجل ابن إسحاق، وقد صرح بالتحديث.

(٤) «المعجم الأوسط» (١٨٠/٢) رقم (١٦٥٠)، و(٢٤٨/٤) رقم (٤١٠٦)؛ من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس رضي الله عنه به.

(٥) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٧٥/٣)، وابن عساكر في «التاريخ» (١٤٥/٦٩)؛ كلاهما من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس رضي الله عنه به.

(٦) لحال سعيد بن بشير؛ فهو ضعيف، وفي روايته عن قتادة خاصَّةً غرائب ومنكرات.

(٧) سيأتي برقم (٨٢٣).

(٨) أما صفية رضي الله عنها فلأن صداقها لم يكن مالاً، وأما أم حبيبة رضي الله عنها فلم يُصدِقها النبي ﷺ، إنما أصدقها عنه النجاشي. والله أعلم.

(٩) تقدم برقم (٦٦).

(١٠) قال السيوطي: «ابن السمعاني في «تاريخه» من حديث عليٍّ بسندٍ فيه من لا يعرف حاله».
«الدرر المنتثرة» (١١٦) رقم (٢١٩).

وهو عندَ ابنِ جريرٍ في «التفسيرِ»[١] من قولِ مُطَرِّفِ بنِ عبدِاللهِ[٢] ويزيدَ بنِ مُرَّةَ الجعفيِّ، وكذا أخرجهُ البيهقيُّ[٣] عن مُطَرِّفٍ[٤].

ولِلدَّيلميِّ[٥] بلا سندٍ عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: **«خيرُ الأعمالِ أوسَطُها»**، في حديثٍ أولُه: **«دُومُوا على أداءِ الفرائضِ»**.

وللعسكريِّ من طريقِ معاويةَ بنِ صالحٍ عن الأوزاعيِّ قال: «ما مِن أمرٍ أَمَرَ اللهُ به إلَّا عارضَ الشيطانُ فيه بخَصلَتَينِ لا يُبالي أيَّهما أصابَ؛ الغلوُّ أو التقصيرُ»[٦].

ولأبي يعلى[٧] بسندٍ رجالُه ثقاتٌ عن وَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ قال: «إنَّ لكلِّ شيءٍ طرفينِ ووسطاً، فإذا أمسكَ بأحدِ الطَّرَفينِ مالَ الآخرُ، وإذا أمسكَ بالوسَطِ

---

(١) «تفسيره» (١٩/٣٠٠)، من طريق محمد بن حميد عن حكام الرازي عن عنبسة بن سعيد الرازي عن العلاء بن عبدالكريم عن يزيد بن مرَّة الجعفيِّ به، بلفظ: «خير الأعمال أوساطها».
وإسناده ضعيفٌ جدّاً؛ لحال محمد بن حميد الرازي، تقدم مراراً.
وأخرجه في الموضع نفسه من طريق محمد بن بشار عن مسلم بن إبراهيم عن كعب بن فروخ عن قتادة عن مطرِّفٍ به.

(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣٣).

(٣) «شعب الإيمان» (٥/٣٩٦) رقم (٣٦٠٥)، من طريق ابن علية عن إسحاق بن سويد.
و(٨/٥١٨) رقم (٦١٧٦)، من طريق أبي مسلم الكجي عن حجاج بن منهال عن حماد عن ثابت.
كلاهما عن مطرف به.

(٤) وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/١٤٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٩/٣٤٨) رقم (٣٦٢٧٦)؛ كلاهما من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن مطرف به.
وإسناده إلى مطرِّف صحيح.

(٥) «الفردوس» (٢/٢١٢) رقم (٣٠٣٦)، ولم أقف عليه في «مسنده».

(٦) لم أقف عليه عند غير العسكري، ومعاوية بن صالح حسن الحديث.

(٧) «مسند أبي يعلى» (١٠/٥٠١) رقم (٦١١٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٦٣/٣٩٤)؛ من طريق إبراهيم بن محمد بن عرعرة عن إسماعيل بن عبدالكريم عن عبدالصمد بن معقل عن وهبٍ به.

اعتدلَ الطَّرَفانِ، فعَلَيكُم بالأوساطِ مِنَ الأشياءِ»[١].

ويشهَدُ لهذا قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقولُه: ﴿لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقولُه: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقولُه: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ (وهي المسِنَّةُ)[٢] وَلَا بِكْرٌ (وهي الشَّابَّةُ)[٣] عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وكذا حديثُ «**الاقتصاد**»[٤]

وأنشد بعضهم[٥]:

عـليكَ بـأوسـاطِ الأمـورِ فـإنَّـهـا ... نجاةٌ ولا تَركَبْ ذَلولاً ولا صَعباً

وقال آخرُ[٦]:

حـبُّ الـتـنـاهِـي غَـلَـطْ ... خـيـرُ الأمـورِ الـوَسَـطْ

٤٦٥ حديث: «خيرُ خَلِّكُم خَلُّ خمرِكُم».

البيهقيُّ في «المعرفَةِ»[٧]،

---

(١) وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٤٥)، من طريق محمد بن سهل عن إسماعيل بن عبدالكريم به.
وإسناده حسن:
إبراهيم بن محمد بن عرعرة: ثقة حافظ من رجال مسلم.
وإسماعيل بن عبدالكريم بن معقل: صدوق. انظر: «التقريب» (١٠٨).
وعبدالصمد بن معقل: وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري.
انظر: «الجرح والتعديل» (٦/٥٠)، و«تهذيب التهذيب» (٦/٢٩٣).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/٢٩٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تقدم برقم (١٤٢).

(٥) ذكره الجاحظ في «البيان والتبين» (١٣٩)، وأبو عبيد البكري في «فصل المقال» (٣١٧)، ولم يعزواه لشاعر بعينه.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) «معرفة السنن والآثار» (٨/٢٢٦) رقم (٣٧٠٣).
وأخرجه أيضاً في «الكبرى» (الرهن، باب ذكر الخبر الذي ورد في خل الخمر) (٦/٣٨)، من طريق حسن بن قتيبة عن المغيرة بن زياد به، ونقل عن أبي عبدالله =

من حديثِ المغيرةِ بنِ زيادٍ[١] ـ وقال: إنه «ليس بالقويِّ» ـ عن أبي الزبيرِ عن جابرٍ به مرفوعاً.

٤٦٦ حديث: «خيرٌ، خيرٌ» حينَ يسمعُ الغرابَ ونحوَهُ.

هو نوعٌ مِنَ الطِّيَرَةِ[٢]، وقد قال عكرمةُ: كنَّا عندَ ابنِ عمرَ وعندَه ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما، [ق٩٣/أ] فمرَّ غرابٌ يصيحُ، فقال رجلٌ من القومِ: خيرٌ،

= الحاكم قوله: «هذا حديثٌ واه، والمغيرة بن زياد صاحب مناكير».
وإسناده ضعيفٌ جداً:
الحسن بن قتيبة، قال أبو حاتم: «ليس بقوي الحديث، ضعيف الحديث» «الجرح» (٣٣/٣)، وقال العقيلي: «كثير الوهم» «الضعفاء» (٢٤١/١)، وتركه الدارقطني «العلل» (٣٤٧/٥)، وقال الذهبي: «هالك» «الميزان» (٥١٩/١).
والمغيرة بن زياد البجلي مختلف في حاله، فوثقه جماعة، وضعفه بعضهم لروايته جملةً من المناكير، وأعدل الأقوال فيه ما ذكره ابن عدي، حيث قال: «عامة ما يرويه مستقيم، إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث مَن ليس به بأس من الغلَط».
انظر: «الكامل» (٣٥٥/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢٣١/١٠).
وهذا الحديث من تلك المناكير التي يرويها المغيرة عن أبي الزبير، فقد أنكره جماعة من أهل العلم كما تقدم وسيأتي.
وأبو الزبير مدلس، وقد عنعن.
والحديث ضعفه الحاكم، وأشار إلى ضعفه البيهقي كما تقدم.
وقال ابن الجوزي: «لا أصل له». «التحقيق» (١١١/١).
وقال ابن تيمية: «هذا الكلام لم يقله النبي ﷺ، ومن نقله عنه فقد أخطأ». «الفتاوى» (٤٨٥/٢١).

(١) تقدم الكلام عليه في أثناء تخريج الحديث.

(٢) قال ابن القيم بعد أنْ ذكر هذا الأثر: «فقال له ابن عباسٍ: لا خيرٌ ولا شرٌّ، مبادرةً بالإنكارِ عليه لئلَّا يعتقدَ له تأثيراً في الخيرِ أو الشرِّ». «مفتاح دار السعادة» (٢٨٤/٣).
وقال ابن عثيمين في معرض كلامه عن التطير بشهر صَفَر: «بعضُ الناس إذا انتهى من شيءٍ في صَفَر أرَّخَ ذلك، وقال: انتهى في صَفَرِ الخيرِ، وهذا من باب مداواةِ البدعةِ ببدعةٍ والجهلِ بالجهلِ؛ فهو ليس شهرَ خيرٍ ولا شهرَ شرٍّ...، ولهذا أنكر بعض السلف على من إذا سمع البومةَ تنعِقُ قال: خيراً إن شاءَ الله، فلا يقال: خيرٌ ولا شرٌّ، بل هي تنعِقُ كبقية الطيورِ».
«القول المفيد» (٥٦٧/١).

خيرٌ، فقال ابنُ عباسٍ: «لا خيرٌ ولا شرٌّ»(١)

وفي نحوِه لبعضِ الشعراءِ(٢):

ولقد غدوتُ وكنتُ لا ... أغدو على واقٍ وحاتِمِ(٣)

فإذا الأَشائِمُ كالأيا ... مِنِ والأيامِنُ كالأشائِمِ(٤)

وكذاكَ لا خيرٌ ولا ... شرٌّ على أحدٍ بدائمِ

أوردَها الدِّينَورِيُّ في سابعِ «المجالَسَةِ»(٥)

قلتُ: وإنما اختُصَّ الغُرابُ غالباً بالتشاؤُم به أخذاً منَ الاغتِرابِ، بحيثُ قالوا: غُرابُ البَينِ؛ لأنه بانَ عن نوحٍ عليه السلام لما وجَّهَهُ لينظُرَ إلى الماءِ، فذهبَ ولم يرجِعْ، ولذا تَشاءَمُوا به، واستَخرَجوا من اسمِهِ الغُربَةَ(٦) واللهُ الموفِّقُ.

---

(١) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٣/٢٩٧) رقم (٩٣٧)، من طريق ابن أبي الدنيا قال: حدثنا أبو زيد عن أبي عبيدة قال: قال عكرمة، وذكره.
وأبو زيد شيخ ابن أبي الدنيا: هو النميري، عمر بن شبة، وقد وثقه الدارقطني.
انظر: «تاريخ بغداد» (١١/٢١٠).
وأبو عبيدة: هو معمر بن المثنى، اللغوي المشهور، وهو صدوق.
انظر: «التقريب» (٥٤١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/٢٢١).
لكنَّ في سنده انقطاعاً بين أبي عبيدة وعكرمة مولى ابن عباس. والله أعلم.

(٢) الأبيات للمُرَقِّشِ السدوسيِّ، عزاها له ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/١٤٥)، والجاحظ في «الحيوان» (٣/٤٣٦).

(٣) قال ابن قتيبة: «الواقِ: الصُّرَدُ، والحاتِمُ: الغرابُ». «تأويل مختلف الحديث» (١٠٦).
وانظر: «المجالسة» (٣/٢٩٨).

(٤) قال ابن قتيبة: «يقول: ما جاءك يميناً فهو كما جاءك شمالاً؛ ليس الأمرُ بشيءٍ». «غريب الحديث» (٢/٥١٨).

(٥) «المجالسة» (٣/٢٩٨).

(٦) ذكر ذلك ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (١٤٠)، ونقله عنه الدينوري في «المجالسة» (٣/٢٩٨).
وانظر أيضاً: «الحيوان» (٢/٣١٦)، و«المستقصى» (١/١٨٣).

٤٦٧ حديث: «خيرُ الذِّكرِ الخفِيُّ، وخيرُ الرِّزقِ ما يكفِي».

أبو يعلى[١] والعسكريُّ، من حديثِ محمدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي لَبِيبَةَ[٢] عن سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ رفعَهُ بهذا[٣]، وصحَّحَهُ ابنُ حبانَ وأبو عَوَانَةَ[٤].

والمعنى: أنَّ إخفاءَ العملِ وعدمَ الشُّهرةِ والإشارةِ إلى الرجلِ بالأصابعِ، خيرٌ مِن ضِدِّهِ وأسلمُ في الدُّنيا والدِّينِ، والقليلُ من المالِ الذي لا يشغَلُ عن الآخرةِ خيرٌ من الكثيرِ الذي يُلهي عنها[٥].

---

(١) «مسند أبي يعلى» (٨١/٢) رقم (٧٣١)، من طريق أسامة بن زيد الليثي عن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي لبيبة به.

(٢) ويقال: ابن لبيبة. روى عن ابن المسيب وعمر بن سعد، وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وأسامة بن زيد الليثي.
قال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، وضعفه الدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات».
انظر: «التاريخ الكبير» (١٥٢/١)، «الجرح والتعديل» (٣١٩/٧)، «الثقات» (٣٦٢/٥)، «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٧٦/٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢٦٨/٩).

(٣) وأخرجه وكيع في «الزهد» (٣٤١) رقم (١١٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٨/١٥) رقم (٣٠٢٧٩)، وأحمد في «مسنده» (٧٦/٣، ١٣١، ١٦٨) رقم (١٤٧٧، ١٥٥٩، ١٦٢٣)، وعبد بن حميد كما في المنتخب (٧٦) رقم (١٣٧)، وابن الأعرابي في «الزهد» (٥٦) رقم (٩٥)، وابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (الرقائق، باب الأذكار) (٩١/٣) رقم (٨٠٩)، والبيهقي في «الشعب» (٨٢/٢) رقم (٥٤٨) وغيرهم؛ كلهم من طرق عن أسامة بن زيد الليثي عن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي لبيبة به.
وإسناده ضعيف:
محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي لبيبة ضعيف.
وهو منقطع بينه وبين سعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنه.
والحديث قال النووي: «ليس بثابت». «فتاواه» (٢٦٢).

(٤) أما ابن حبان فقد تقدم العزو إليه، وأما أبو عوانة فلم أقف على الحديث عنده. والله أعلم.

(٥) تعقَّبَ العجلونيُّ المصنفَ، فقال: «تفسيرُه صدرَ الحديثِ بما ذكره من الإشارةِ إلى الرجلِ بالأصابعِ خلافُ الظاهرِ، إذ المتبادرُ تفسيرُه بذكرِ العبدِ اللهَ تعالى سرّاً دون إعلانٍ؛ لما فيه من البعدِ عن الرياءِ». «كشف الخفاء» (٣٩٢/١). =

ولِذا لما قال عمرُ بنُ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ[١] ـ كما عندَ أبي عَوانةَ[٢] وغيرِه[٣] ـ لأبيهِ: أرضِيتَ أن تكونَ أعرابيّاً في غَنَمِكَ والناسُ يتنازَعونَ في المالِ!؛ ضربَ سعدٌ وجهَهُ[٤]، وقال: دَعْني، سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: **«إنَّ اللهَ يحبُّ العبدَ الغنيَّ التقيَّ الخفيَّ»**.

ويُروَى عن يزيدَ الرَّقاشيِّ[٥] عن أنسٍ مرفوعاً: **«طوبى لكلِّ غنيٍّ تقيٍّ، ولكلِّ فقيرٍ خفيٍّ، يعرِفُه اللهُ ولا يَعرِفُه الناسُ»**[٦].

= وما ذكره العجلوني هو الظاهر من فهم أهل العلم للحديث، يتبين ذلك بإيرادهم له في مصنفاتهم وتبويباتهم عليه؛ كصنيع وكيع وابن أبي شيبة وابن حبان والطبراني والبيهقي وغيرهم.

لكن قال إبراهيم الحربي: «والذي عندي أنه الشهرةُ وانتشارُ خبرِ الرجلِ، فقال: خيرُه ما كان خفيّاً ليس بظاهرٍ؛ لأنَّ سعداً أجاب ابنَه على نحوِ ما أرادَه عليه ودعاه إليه من الظهورِ وطلبِ الخلافةِ، فحدَّثه بما سمعَ». «غريب الحديث» (٨٤٥/٢).

نعم، جاء ما أشار إليه أبو إسحاق رحمه الله في بعض طرق الحديث، ولو صحَّ لكان قاطعاً للنزاع؛ لأن الراويَ أعلم بمرويِّه، ولكن إسناده ضعيفٌ كما تقدم.

ثم إن الثابتَ أن سعداً رضي الله عنه أجاب ابنه بالحديث الآتي الذي ذكره المصنف بعدُ. والله أعلم.

(١) المدنيُّ نزيلُ الكوفةِ، صدوقٌ، ولكن مقتَه الناسُ لكونِه كان أميراً على الجيشِ الذين قتلوا الحسينَ بنَ عليٍّ، من الثانية، قتله المختارُ سنةَ خمسٍ وستينَ أو بعدَها، ووهِمَ من ذكره في الصحابةِ، فقد جزم ابنُ معينٍ بأنه ولد يومَ ماتَ عمرُ بنُ الخطابِ. س. «التقريب» (٤١٣).

(٢) لم أقف على الحديث في المطبوع من «مسنده».

(٣) الحديث أخرجه مسلم (الزهد والرقائق) رقم (٢٩٦٥).

(٤) كذا في النسخ الأربع، وهو خطأ، وصوابه: (صدره) كما في المصادر، والظاهر أن الخطأ من أصل الكتاب، لا من النسخ. والله أعلم.

(٥) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٩٠).

(٦) ذكره الديلمي في «مسند الفردوس (س)» [ق٢٢٥/أ]، ولم يسنده.

وعزاه السيوطي للعسكري في «الأمثال»، وضعف سنده. انظر: «كنز العمال» رقم (٥٩٤٦).

وسنده ضعيف؛ لحال يزيد الرقاشي.

٤٦٨ حديث: «خيرُ الزَّادِ التقوى».

العسكريُّ، من حديثِ عبدِالله بنِ مصعبِ بنِ زيدِ بنِ خالدٍ الجهنيِّ[١] عن أبيهِ[٢] عن جدِّه[٣] زيدِ بنِ خالدٍ مرفوعاً به في حديثٍ[٤]

وفي البابِ عن ابنِ عباسٍ عندَ أبي الشَّيخِ[٥] مِن حديثِ ابنِ أبي نَجِيحٍ عن مجاهدٍ عنه مرفوعاً، وعن عقبةَ بنِ عامرٍ كما سيأتي في: «**رأسُ الحكمةِ**»[٦]، وبعضُها يقوِّي بعضاً[٧]، بلْ يشهَدُ له صريحُ القرآنِ[٨]

---

(١) عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني.
قال ابن القطان: «غير معروف»، وقال الذهبي: «فيه جهالة».
انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٤/٦٠٥)، «الميزان» (٢/٥٠٦)، و«اللسان» (٥/١٦).

(٢) مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني.
قال ابن القطان: «غير معروف». «بيان الوهم والإيهام» (٤/٦٠٥).

(٣) في النسخ: (عن زيد بن خالد)، و(عن) هنا زائدة، فجدُّه هو زيد بن خالد، وهي في المصادر على الصواب.

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث في أثناء تخريج الحديث رقم (٤٥٤)، لكن ليس فيه لفظ الترجمة، وهو حديث فيه خطبة طويلة، منها ما ذكره المصنف هنا كما يشير إليه كلامه.
وإسناده ضعيف لحال مصعب وابنه.
وانظر: «الميزان» (٢/٥٠٦)، و«اللسان» (٥/١٦).

(٥) علقه من طريقه الديلمي في «مسنده (س)» [ق١١٥/أ]، من طريق المسيب بن شريك عن الحسن بن عمارة عن ابن أبي نجيحٍ به.
وإسناده ضعيف جدّاً:
المسيب بن شريك متروك. انظر: «اللسان» (٨/٦٦).
والحسن بن عُمارة متروك أيضاً. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٣٧٣).

(٦) سيأتي برقم (٥١٦).
وحديثه تقدم تخريجه في أثناء تخريج الحديث رقم (٤٥٤)، لكن بطرفٍ آخر، وإسناده ضعيفٌ جدّاً.

(٧) الظاهر أن هذه الأحاديث لا تتقوى لشدة ضعف أسانيدها. والله أعلم بالصواب.

(٨) يعني: قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٤٦٩ **حديث: «خيرُ السُّودانِ ثلاثةٌ: لُقمانُ، وبلالٌ، ومِهجَعٌ[١] مولى رسولِ اللهِ ﷺ».**

الحاكمُ في «صحيحِه»[٢]، من حديثِ الهِقْلِ بنِ زيادٍ عن الأوزاعيِّ: حدَّثني أبو عمَّارٍ[٣] عن واثلةَ بنِ الأسقَعِ مرفوعاً به.

وللطبرانيِّ[٤] من روايةِ عطاءَ عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: **«اتخِذوا السُّودانَ، فإنَّ ثلاثةً منهم مِن ساداتِ أهلِ الجنةِ: لُقمانُ، والنجاشيُّ، وبلالٌ»**[٥].

---

(١) بكسرِ أولِه، وسكونِ الهاءِ، بعدها جيمٌ مفتوحةٌ، ثم مهملةٌ.
ذكره ابن حجر في الصحابة، وذكر حديث الحاكم هذا، ثم قال: «وأخشى أن يكون الذي بعده»؛ يعني: مهجعاً مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه. «الإصابة» (٢٣١/٦).
وقال الذهبي في «تلخيص المستدرك» عقب هذا الحديث: «كذا قال: مولى رسول الله ﷺ، ولا أعرف ذا».

(٢) «المستدرك» (معرفة الصحابة/ ذكر بلال بن رباح. . .) (٣٢١/٣) رقم (٥٢٤٢)، من طريق إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني عن جده عن الحكم (وفي المطبوع: الحاكم، وهو خطأ) عن الهقل به.
وإسناده ضعيف:
إسماعيل بن محمد بن الفضل؛ قال الحاكم: «ارتبت في لقيه بعض الشيوخ». انظر: «الميزان» (٢٤٨/١).
وجده الفضل بن محمد؛ قال ابن أبي حاتم: «تكلموا فيه». «الجرح والتعديل» (٦٩/٧).

(٣) شدَّادُ بنُ عبدِاللهِ القرشيُّ، أبو عمارٍ الدمشقيُّ، ثقة يرسلُ، من الرابعة. بخ م ٤. «التقريب» (٢٦٤).

(٤) «المعجم الكبير» (١٩٨/١١) رقم (١١٤٨٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٦٢/١٠)، من طريق أبين بن سفيان المقدسي عن خليفة بن سلام عن عطاء به.

(٥) وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢٠٣/١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٣٢/٢)؛ من طريق أبين بن سفيان عن خليفة بن سلام عن عطاء به.
وإسناده ضعيف جدّاً:
أُبَين بن سفيان المقدسي ضعيفٌ جدّاً. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٢٩٢).
قال ابن حبان: «هذا متن باطل لا أصل له».
وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، والمتهم به أبين».

وفي «المحلَّى»(١) أنه لا يَكمُلُ حُسنُ الحورِ العِينِ في الجنةِ إلا بِسَوادِ بلالٍ؛ فإنَّه يُفَرِّقُ سَوادُهُ شامَتَينِ في خُدُودِهِنَّ.

وللطبرانيِّ(٢) من حديثِ أيوبَ بنِ عُتبةَ(٣) عن عطاءَ عن ابنِ عمرَ قال: جاءَ [ق٩٣/ب] رجلٌ من الحبشةِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ يسألُه، فقال له النبيُّ ﷺ: «**سَلْ واستَفهِمْ**»، فقال: يا رسولَ اللهِ، فُضِّلتُم علينا بالصُّوَرِ والألوانِ والنُّبُوَّةِ، أفرأيتَ إنْ آمنتُ بمثلِ ما آمنتَ به، وعملتُ بمثلِ ما عملتَ به، إني لكائنٌ معكَ في الجنةِ؟، قال: «**نعم**»، ثم قال النبيُّ ﷺ: «**والذي نفسي بيدِه، إنه لَيُرى بياضُ الأسودِ في الجنةِ مِن مسيرةِ ألفِ عامٍ**» الحديثَ(٤).

٤٧٠ حديث: «خيرُ صفوفِ الرِّجالِ أولُها، وشرُّها آخِرُها، وخيرُ صفوفِ النساءِ آخرُها، وشرُّها أولُها».

مسلمٌ(٥)، من حديثِ جريرٍ عن سُهَيلِ بنِ أبي صالحٍ عن أبيهِ عن أبي هريرةَ رفَعَهُ بهذا.

٤٧١ حديث: «خيرُ العملِ ما نفعَ».

في: «**الخلقُ كلُّهم عِيالُ اللهِ**»(٦).

---

(١) لم أقف عليه في «المحلى»، لكن ذكر ذلك الصفوري في «نزهة المجالس» (١٤٨).

(٢) «المعجم الكبير» (٣٤٦/١٢) رقم (١٣٥٩٥)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣١٩/٣)، و«المعرفة» (٢٧٧/١) رقم (٩٢١)؛ من حديث عفيف بن سالم عن أيوب بن عتبة به.

(٣) اليمامي، أبو يحيى القاضي، من بني قيس بن ثعلبة، ضعيف، من السادسة، مات سنة ستين ومائة. ق. «التقريب» (١١٨).

(٤) وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١٨٧/١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٤٣/٢)؛ من طريق عفيف بن سالم عن أيوب بن عتبة به.
وفي سنده أيوب بن عتبة، وهو ضعيف.
والحديث قال ابن حبان إنه باطل لا أصل له. «المجروحين» (١٨٨/١).
وقال الذهبي: «منكر غير صحيح». «الميزان» (٢٩١/١).
• وله متابعة: أخرجها ابن عساكر في «التاريخ» (٦٥/٣٤)، وفي سندها سويد بن عبدالعزيز، وهو ضعيفٌ جدّاً. تقدمت ترجمته.

(٥) «الصحيح» (الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها...) رقم (٤٤٠).

(٦) تقدم برقم (٤٥٢).

٤٧٢ حديث: «خيرُ الغَداءِ بَواكِرُه، وأطيبُه أوَّلُه وأنفعُه».

الدَّيلميُّ(١)، من جهةِ عَنبَسةَ بنِ عبدالرحمٰنِ القرشيِّ(٢): حدَّثني أبو زكريَّا اليَمانيُّ(٣) عن أنسٍ به مرفوعاً(٤).

٤٧٣ حديث: «خيرُ المجالسِ أوسعُها».

البخاريُّ في «الأدبِ المفردِ»(٥)، من حديثِ عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي عَمْرَةَ(٦) قال: أُوذِنَ أبو سعيدٍ الخدريُّ بجنازةٍ، قال: فكأنه تخلَّفَ حتى أخذ القومُ مجالِسَهم، ثم جاءَ بعدُ، فلمَّا رآهُ القومُ تشَرَّفوا(٧) عنهُ، وقامَ بعضُهم عنه ليجلِسَ في مجلسِه، فقال: لا، إني سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ، وذكره، ثم تنحَّى فجلسَ في مجلسٍ واسعٍ.

ومن حديثِ ابنِ أبي عَمْرَةَ أورده أبو داودَ والبيهقيُّ في «الشعبِ»(٨)

---

(١) «مسند الفردوس (س)» [ق١١٥/ ب].
(٢) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣٤٦).
(٣) لم أعرفه.
(٤) إسناده ضعيفٌ جدّاً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً:
عنبسة بن عبدالرحمٰن متروك، ورمي بالوضع.
(٥) «الأدب المفرد» (٣٨٨) رقم (١١٣٦)، من طريق عبدالرحمٰن بن أبي الموالي عن عبدالرحمٰن بن أبي عمرةَ به.
(٦) الأنصاري النَّجَّاري، قاصُّ المدينة، يقال: ولد في عهد النبي ﷺ، وليست له صحبة، هكذا عده أبو حاتم الرازي وابن حبان والدارقطني وغيرهم في التابعين، وقال الذهبي: ثقة مشهور.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٧٣/٥)، «العلل» لابن أبي حاتم (١٩٢٧)، «العلل» للدارقطني (١٠١/٨)، «الثقات» لابن حبان (٩١/٥)، «تهذيب التهذيب» (٣١٨/١٧)، «الكاشف» (٣٢٨٠)، و«التقريب» (٣٩٦٩).
(٧) كذا في النسخ الأربع، وهي كذلك أيضاً في الكتب التي تنقل عن المقاصد؛ كالشذرة (٢٨٤/١)، وكشف الخفاء (٣٩٥/١)، ولم أجدها بهذا اللفظ في شيء من المصادر.
وجاءت هذه الكلمة في مطبوع «الأدب المفرد»: (تسرعوا عنه)، وفي بعض المصادر: (نشزوا إليه)، وفي بعضها: (تشذبوا عنه)، وفي أخرى: (وسعوا له).
(٨) «سنن أبي داود» (الأدب، باب في سعة المجلس) رقم (٤٨٢٠)، و«شعب الإيمان» (٥٠٧/١٠) رقم (٧٨٩١)؛ كلاهما من طريق عبدالرحمٰن بن أبي الموالي عن =

وفي البابِ عن أنسٍ[(١)] وغيرِه[(٢)]

= عبدالرحمٰن بن أبي عمرةَ به.
وأخرجه أيضاً: أحمد في «مسنده» (٢١٨/١٧) رقم (١١١٣٧)، وعبد بن حميد كما في «المنتخب» (٣٠٢) رقم (٩٨١)، والحاكم في «المستدرك» (الأدب) (٣٠٠/٤) رقم (٧٧٠٥)، والقضاعي في «الشهاب» (٢١٨/٢) رقم (١٢٢٢)؛ كلهم من طرق عن عبدالرحمٰن بن أبي الموالي عن عبدالرحمٰن بن أبي عمرةَ به.
وصححه الحاكم على شرط البخاري، وهو كما قال.

(١) أخرج حديثه الحارث في «مسنده»، كما في «المطالب» (١٥٧/١٢) رقم (٢٨٠٨)، والبزار (٩٠/١٣) رقم (٦٤٤٧)، والبغوي في «حديث مصعب الزبيري» (٨٢) رقم (١٠٤)، والطبراني في «الأوسط» (٢٥٥/١) رقم (٨٣٦)، والحاكم في «المستدرك» (الأدب) (٢٩٩/٤) رقم (٧٧٠٤)، والبيهقي في «الشعب» (٥٠٦/١٠) رقم (٧٨٩٠)؛ كلهم من طريق عبدالعزيز الدراوردي عن مصعب بن ثابت عن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه به بلفظ الترجمة.
وإسناده ضعيف:
عبدالعزيز الدراوري سيء الحفظ. تقدمت ترجمته غير مرة.
ومصعب بن ثابت لين الحديث. تقدمت ترجمته في تخريج الحديث (٢٤٣).

(٢) في الباب عن مصعب بن شيبة:
أخرج حديثه الحارث في «مسنده»، كما في «البغية» (٨٦١/٢) رقم (٩١٩)، من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن عبدالملك بن عمير عن ابن شيبة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إذا دخل أحدُكم إلى القوم فأُوسِعَ له فليجلسْ، فإنما هي كرامةٌ من اللهِ ﷻ أكرمه بها أخوه المسلمُ، فإنْ لم يوسَّعْ له فلينظر أوسعَها مكاناً، فليجلسْ فيه**»، ولم يُسَمِّ ابن شيبة.
وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٥٢/٧) في ترجمة «مصعب بن شيبة بن جبير» معلقاً، عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن عبدالملك بن عمير عن ابن شيبة به.
وقال: «وعن أبي عوانة عن عبدالملك عن مصعبٍ خازنِ البيتِ نحوَه».
ووقعت هذه التسمية أيضاً في طرق أخرى عن عبدالملك بن عمير:
أخرجه أبو نعيم في «المعرفة» (٢٥٥٧/٥) رقم (٦١٧٥)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤٠٤/٤)؛ من طريق محمد بن خالد الراسبي عن أبي غسان صفوان بن المغلس عن يحيى بن بكير عن شيبان عن عبدالملك بن عمير عن مصعب بن شيبة خازن البيت.
وعند الخطيب في «الجامع» (١٧٨/١) رقم (٢٧٣)، من طريق عبدالجبار بن عاصم عن عبيدالله بن عمرو عن عبدالملك بن عمير عن مصعب بن شيبة به. =

٤٧٤ حديث: «خيرُ المجالسِ ما استُقبِلَ به القبلةُ».

في «أكرَمُ»[١]

٤٧٥ حديث: «خيرُ الناسِ قرني، ثم الذين يَلُونَهم، ثم الذين يَلُونَهم» الحديثَ.

متفقٌ عليه[٢]، عن عَبيدةَ السَّلمانيِّ عن ابنِ مسعودٍ به مرفوعاً.

وكذا عن زَهْدَمِ بنِ مُضَرِّبٍ[٣] عن عمرانَ بنِ حُصينٍ، لكنْ بلفظِ:

= وخالفهم عبدالحكيم بن منصور، فرواه عن عبدالملك بن عمير، فقال: عن مسلم بن شيبة خازن البيت. أخرج حديثه ابن شاهين في «الصحابة» كما في «الإصابة» (١٠٩/٦).

وعبدالحكيم بن منصور متروك، وقد خالف الثقات في تسمية شيخ عبدالملك بن عمير.

انظر: «التقريب» (٣٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (٩٨/٦).

وقد خولف عبدالملك بن عمير في إسناده:

فأخرجه لوين في «حديثه» (٥٠) رقم (٢٤)، ومن طريقه ابن المقرئ في «معجمه» (١١٧) رقم (٣٢١)، والطبراني في «الكبير» (٣٦٠/٧) رقم (٧١٩٧)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١٤٦٣/٣) رقم (٣٧٠٣)؛ من حديث عبدالله بن زرارة، فقال: عن مصعب بن شيبة عن أبيه شيبة بن عثمان بن طلحة به.

وعبدالله بن زرارة: ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٩٥/٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦٢/٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/٧).

وعليه فإن هذا الوجه لا يثبت، والصواب ما رواه جماعة الثقات عن عبدالملك بن عمير عن مصعب بن شيبة.

وإسناده ضعيف:

مصعب بن شيبة ضعيف. انظر: «التقريب» (٥٣٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٤٧/١٠).

وهو مرسل أو معضل، مصعب من طبقة صغار التابعين، وجلُّ روايته عن التابعين. والله أعلم.

(١) تقدم برقم (١٥٣).

(٢) البخاري (الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد) رقم (٢٦٥٢)، ومسلم (الفضائل، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) رقم (٢٥٣٣).

(٣) زَهْدَمُ ـ بوزن جعفر ـ بنُ مُضَرِّبٍ الجَرمي ـ بفتح الجيم ـ، أبو مسلم البصري، ثقة، =

«**خيرُكم قرني، ثم الذين يَلُونَهم، ثم الذين يَلُونَهم**»[١]، وشكَّ عمرانُ في الثالثِ.

٤٧٦ حديث: «**الخيرُ عادةٌ، والشرُّ لَجاجَةٌ**»[٢]

ابنُ ماجَه والطبرانيُّ في «الكبيرِ» وأبو نعيمٍ في «الحليةِ» والقضاعيُّ[٣] وآخرونَ[٤]،

= من الثالثة. خ م ت س. «التقريب» (٢١٧).

(١) صحيح البخاري (الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد) رقم (٢٦٥١)، وصحيح مسلم (الفضائل، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) رقم (٢٥٣٥).

(٢) أصل اللجاجة في اللغة: الخصومة. انظر: «القاموس المحيط» (٢٠٣).
قال المناوي: «والشر لجاجة: لما فيه من العِوَجِ وضِيقِ النفسِ والكربِ». «فيض القدير» (٣/٦٨٠).

(٣) «سنن ابن ماجه» (المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم) رقم (٢٢١)، عن هشام بن عمار.
و«المعجم الكبير» (١٩/٣٨٥) رقم (٩٠٤)، من طريق هشام بن عمار وسليمان بن عبدالرحمٰن الدمشقي وسليمان بن أحمد الواسطي.
و«الحلية» (٥/٢٥٢)، من طريق هشام بن عمار وعبدالوهاب بن نجدة الحوطي.
و«مسند الشهاب» (١/٤٧) رقم (٢٢)، من طريق عمرو بن عثمان.
خمستهم عن الوليد بن مسلم عن مروان بن جناح عن يونس بن ميسرةَ به.

(٤) وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كما في «الإحسان» (البر والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها) (٢/٨) رقم (٣١٠)، من طريق هشام بن عمار أيضاً.
والطبراني في «الشاميين» (٢/١٥٩) رقم (١١٠٦) و(٣/٢٥٠) رقم (٢١٩١)، من طريق الوليد بن عتبة ومحمد بن أيوب النصيبي والعباس بن عثمان المعلِّم ومحمد بن عبدالرحمٰن الأنطاكي.
والبيهقي في «الشعب» (١١/١٣٤) رقم (٨٢٩٤)، من طريق سليمان بن أحمد الواسطي.
كلهم من طريق الوليد بن مسلم عن مروان بن جناح عن يونس به.
وأخرجه ابن أبي عاصم في الزهد (٥٤) رقم (١٠١)، عن أبي بكر.
وابن عدي في الكامل (٣/١٤٥)، عن عمر بن سنان عن هشام بن عمار.
وأبو الشيخ في الأمثال (٥٥) رقم (٢٠)، من طريق عبدالوهاب بن نجدة الحوطي.
ثلاثتهم عن الوليد بن مسلم عن روح بن جناح عن يونس بن ميسرة عن معاوية به. =

من حديثِ يونسَ بنِ مَيسرةَ بنِ حَلْبَس[1] عن معاويةَ به مرفوعاً، زاد بعضُهم

= وأبو بكر ـ شيخ ابن أبي عاصم ـ: هو راشد بن سعيد الرملي، وليس ابن أبي شيبة كما قد يتوهَّم، فليس لابن أبي شيبة رواية عن الوليد بن مسلم، إنما يروي عنه أبو بكر راشد بن سعيد هذا، وهو صدوق. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٩٦/٣)، و«التقريب» (٢٠٤).

وأما هشام بن عمار فقد جاء الحديث عنه من طرق عن الوليد بن مسلم عن مروان بن جناح، وتفرَّد عمر بن سنان عنه بتسمية شيخ الوليد: روح بن جناح.

وعمر بن سنان: هو عمر بن سعيد بن أحمد بن سنان المنبجي، له ترجمة في تاريخ دمشق (٥٩/٤٥)، ولم أقف على كلام في حاله جرحاً ولا تعديلاً.

وأما عبدالوهاب بن نجدة: فقد جاء الحديث عنه على الوجه الآخر أيضاً، كما عند أبي نعيم في الحلية، وقد تقدم، وهو من الطريق نفسه، فالراوي عنه في الطريقين كلاهما هو ابن أبي عاصم، فإما أن يكون قد وقع في أحد الإسنادين وهم، أو يكون عبدالوهاب قد حدَّث به عن الوليد على الوجهين جميعاً. والله أعلم بالصواب.

والحاصل: أن الوليد بن مسلم قد اختُلِف عنه في تسمية شيخه:

فرواه سبعة من أصحابه (وهم: سليمان بن عبدالرحمٰن الدمشقي، وسليمان بن أحمد الواسطي، وعمرو بن عثمان، والوليد بن عتبة، ومحمد بن أيوب النصيبي، والعباس بن عثمان المعلِّم، ومحمد بن عبدالرحمٰن الأنطاكي) عنه، عن مروان بن جناح.

ورواه راشد بن سعيد عنه، عن روح بن جناح.

واختلفت الرواية عن هشام بن عمار وعبدالوهاب بن نجدة؛ فروي الحديث عنهما على الوجهين، وإن كان الأقوى عن هشام خاصةً الوجه الأول منهما.

ولا ريب أن الأشبه بالصواب ما رواه الجماعة من أصحاب الوليد بن مسلم على الوجه الأول، وفيهم الوليد بن عتبة الدمشقي، وهو من الأثبات في الوليد بن مسلم، ومن قدماء أصحابه. انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢٨٧).

وعليه فإن الأرجح في سند الحديث أنه: عن الوليد بن مسلم عن مروان بن جناح عن يونس بن ميسرة عن معاوية رضي الله عنه.

وإسناده حسن:

رجاله ثقات، إلا مروان بن جناح، وحديثه لا ينزل عن الحسن.

انظر: «التقريب» (٥٢٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨٢/١٠).

والوليد بن مسلم قد صرح بالسماع في جميع طبقات السند عند الطبراني.

وقد حسَّنه الألباني في الصحيحة (٢٥١/٢) رقم (٦٥١).

(١) يونسُ بنُ مَيسرةَ بنِ حَلْبَسٍ ـ بمهملتين في طرفيه وموحدةٍ، وزنَ جعفر ـ، وقد ينسب =

فيه: «**ومن يُرِدِ اللهُ به خيراً يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ**»[١]

٤٧٧ حديث: «**الخيرُ فِيَّ وفي أمتي إلى يومِ القيامةِ**».

قال شيخُنا: «لا أعرفه، ولكنَّ معناه صحيحٌ»[٢]؛ يعني: في حديثِ «**لا تزالُ طائفةٌ من أمتي ظاهرينَ على الحقِّ إلى أن تقومَ الساعةُ**»[٣].

٤٧٨ حديث: «**الخيرُ كثيرٌ، وفاعلُه قليلٌ**».

الطبرانيُّ[٤] والعسكريُّ، من حديثِ إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ عن عطاء بنِ السائبِ عن أبيه[٥] عن عبدِاللهِ بنِ عمروٍ به مرفوعاً[٦]، وفي لفظٍ: «**ومن**

= لجدِّه، ثقة عابد معمَّر، من الثالثة، مات سنة اثنتين وثلاثين. د ت ق. «التقريب» (٦١٤).

(١) هذه الزيادة في الحديث أخرجها ابن ماجه وابن حبان والطبراني في المواضع السابقة.
وهذه الجملة من الحديث في «الصحيحين» عن معاوية ﷺ من غير هذا الطريق.
أخرجه البخاري (العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) رقم (٧١)، ومسلم (الزكاة، باب النهي عن المسألة) رقم (١٠٣٧)؛ من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن حميد بن عبدالرحمٰن عن معاوية ﷺ به.

(٢) «أجوبة الحافظ ـ القسم الثاني» (٩٠)، وفيه: «لا أعرفه» فقط، دون قوله: «ومعناه صحيح».

(٣) أخرجه البخاري (الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، باب قول النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون**») رقم (٧٣١١)، من حديث المغيرة بن شعبة ﷺ.
ومسلم (الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم...) رقم (١٥٦)، من حديث جابر ﷺ.
وفي (الإمارة، باب قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق...**»)، من حديث ثوبان ﷺ.
والحديث متواتر، جاء عن بضعة عشر صحابيّاً، نصَّ على تواتره شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٦)، والسيوطي في «الأزهار» (٣١)، والكتاني في «نظم المتناثر» (١٤١).

(٤) «المعجم الأوسط» (٣٧٧/٥) رقم (٥٦٠٨)، من طريق أبي خالد الأحمر عن إسماعيل بن أبي خالد به، بلفظ: «**الخير كثير، ومن يعمل به قليل**».
وقال: «لم يروِ هذا الحديثَ عن إسماعيل بن أبي خالد إلا أبو خالد الأحمر».

(٥) السائب بن مالك ـ أو: بن زيد ـ الكوفي، ثقة، من الثانية. بخ ٤. «التقريب» (٢٢٨).

(٦) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٨٢/٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٥٧) رقم (٢١)، =

يعمَلُه قليلٌ»(١).

٤٧٩ **حديث: «الخيرُ مع أكابرِكم».**

في: **«البركة»**(٢).

= والدارقطني في «الأفراد»، كما في «الأطراف» (٢٤/٤) رقم (٣٥١٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٧٦/٨)؛ كلهم من طريق أبي خالد الأحمر عن إسماعيل بن أبي خالد به، بلفظ: **«الخير كثير، وقليل فاعله»**.

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٦١/١) رقم (٤٠)، والبزار في «مسنده» (٣٨٥/٦) رقم (٢٤٠٥)، والطبراني كما تقدم، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٤٥/١)، والبيهقي في «الشعب» (١٤٢/١٠) رقم (٧٣٠١)؛ كلهم من طريق أبي خالد الأحمر عن إسماعيل بن أبي خالد به، بلفظ: **«الخير كثير، ومن يعمل به قليل»**.

وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٧٣) رقم (٨١٣)، بلفظ: **«خير كثير، من يعمله قليل...»**، وفيه زيادة.

قال البزار: «ولا نعلم أسندَ إسماعيلُ بن أبي خالد عن عطاءَ بن السائب إلا هذا الحديثَ، ولا رواه عن إسماعيلَ إلا أبو خالدٍ».

وقال الدارقطني: «غريب من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن عطاء، تفرد به أبو خالد الأحمر عنه».

فالحديث كما يشير إليه كلام البزار والدارقطني غريب من حديث إسماعيل عن عطاء، ولا تُعرَف لإسماعيل رواية عن عطاء في غير هذا الحديث، وأشارا إلى تفرد أبي خالد بروايته عن إسماعيل، وكذا أشار الطبراني وابن عدي أيضاً.

وأبو خالد الأحمر في حفظه كلام:

قال ابن عدي: «له أحاديثُ صالحةٌ، ما أعلم له غير ما ذكرتُ مما فيه كلامٌ ويحتاج فيه إلى بيانٍ، وإنما أتى هذا من سوءِ حفظِه، فيغلطُ ويخطئُ». «الكامل» (٢٨٣/٣).

وقد عدَّ ابن عدي هذا الحديث فيما أنكر عليه.

وقال البزار: «ليس ممن تُلزِمُ زيادتُه حجةً؛ لاتفاق أهلِ العلم بالنقلِ أنه لم يكن حافظاً، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليها». «تهذيب التهذيب» (١٦٠/٤).

وعليه فإن سند الحديث ضعيف؛ لتفرد أبي خالد الأحمر به، مع النكارة في سياق سنده. والله أعلم.

(٢) تقدم برقم (٢٩٦).

٤٨٠ حديث: **«الخيرُ مَعقودٌ بنواصي الخيلِ»**.

متفقٌ عليه(١)، [ق٩٤/أ] من حديثِ مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ رَفَعه بلفظِ: **«الخيلُ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامةِ»**.

وفي لفظٍ لغيرِهما من هذا الوجهِ(٢)، ومن حديثِ خالدِ بنِ عونٍ(٣) عن نافعٍ أيضاً كالترجمةِ.

ولهما أيضاً من حديثِ الشعبيِّ عن عروةَ البارِقيِّ مرفوعاً مثلَه، بزيادةِ: **«معقودٌ»**(٤).

وفي لفظٍ لهما أيضاً من هذا الوجهِ: **«الخيرُ»**، قال مسلمٌ(٥): **«مَعقوصٌ»**، وللبخاريِّ(٦): **«معقودٌ»**، ثم اتفقا: **«بنواصي الخيلِ إلى يومِ القيامةِ»**.

ولهما(٧) من حديثِ شعبةَ عن أبي التَّيَّاحِ عن أنسٍ مرفوعاً بلفظِ: **«البركةُ في نواصي الخيلِ»**، وهو عند البخاريِّ(٨) أيضاً من هذا الوجهِ بلفظِ: **«الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ»**.

---

(١) صحيح البخاري (الجهاد والسير، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) رقم (٢٨٤٩)، وصحيح مسلم (الإمارة، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) رقم (١٨٧١).

(٢) لم أقف على لفظ الترجمة مرويّاً من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر، إنما يروى من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر، أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥٢/٥) رقم (٢٦٤٢).

(٣) هذا الراوي لم أظفر له بترجمة، ولا وقفت له على ذكرٍ أصلاً في شيء من كتب الرجال.
• وحديثه أخرجه القضاعي في «الشهاب» (١٥٨/١) رقم (٢٢١)، بلفظ: **«الخير معقود في نواصي الخيل إلى يوم القيامة»**.

(٤) البخاري (الجهاد والسير، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) رقم (٢٨٥٠)، ومسلم (الإمارة، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) رقم (١٨٧٣).

(٥) مسلم (الإمارة، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) رقم (١٨٧٣).

(٦) البخاري (المناقب، باب) رقم (٣٦٤٣)، لكن ليس من حديث الشعبي عن عروة كما ذكر المصنف، بل من حديث شبيب بن غرقدة عن عروة.

(٧) البخاري (الجهاد والسير، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) رقم (٢٨٥١)، ومسلم (الإمارة، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) رقم (١٨٧٤).

(٨) البخاري (المناقب، باب) رقم (٣٦٤٥).

وفي الباب عن جماعةٍ:

منهم: جابرٌ، بزيادةِ: «**وأهلُها مُعانُونَ عليها**»[(١)].

وأسماء بْنة يزيد، بلفظِ: «**معقودٌ أبداً إلى يومِ القيامةِ**»[(٢)]

وقد أفرده الدِّمياطيُّ[(٣)] بالتأليفِ[(٤)]

٤٨١ حديث: «خِيْرَةُ اللهِ للعبدِ خيرٌ من خِيْرَتِه لنفسِهِ»[(٥)].

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٠٤/٢٣) رقم (١٤٧٩١)، والطحاوي في «المشكل» (٢٩٤/١) رقم (٣٢٣)، والطبراني في «الأوسط» (١٣/٩) رقم (٨٩٨٢)؛ من طريق عتبة بن أبي حكيم عن حصين بن حرملة عن أبي مصبِّح عن جابر ﷺ به.
وإسناده ضعيف:
حصين بن حرملة: ترجم له البخاري في «التاريخ» (١٠/٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٩١/٣)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢١٣/٦).
وعتبة بن أبي حكيم مختلفٌ فيه، وفيه لين.
انظر: «الكاشف» (٦٩٦/١)، «التقريب» (٣٨٠)، و«تهذيب التهذيب» (٨٧/٧).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٥٥٦/٤٥) رقم (٢٧٥٧٤)، وعبد بن حميد (٤٥٧) رقم (١٥٨٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤٣/٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥٨/١١)؛ كلهم من طريق عبدالحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن أسماء ﷺ به.
وإسناده ضعيف؛ من أجل شهر بن حوشب.

(٣) تقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٧٩).

(٤) جمع طرقه في كتاب «الخيل» له، كما ذكر ذلك الكتاني في «نظم المتناثر» (١٤٢)، وقال: «ولخصه الحافظ ابن حجر، وزاد عليه في جزءٍ لطيفٍ».

(٥) في الأصل و«ز» و«د» كتب بعد الحديث: (ينظر تخريجه).
قال ابن الديبع: «لم أجد عليه كلاماً لشيخنا. قلت: وما علمته في المرفوع، ويستأنس له بقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾».
«تمييز الطيب من الخبيث» (٧٨).
وقال القاري: «لم يعرفْ له أصلٌ في مبناهُ وإن صحَّ معناهُ، كما يستفادُ من قولِه تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾».
«الأسرار المرفوعة» (١٩٥).

المصادر والمراجع

١ ـ **القرآن الكريم.**
٢ ـ **آثار البلاد وأخبار العباد**، لزكريَّا القزويني، دار صادر، بيروت.
٣ ـ **الإبانة**، لابن بطة، تحقيق: عثمان عبدالله آدم الأثيوبي، الراية، ط٢، ١٤١٨.
٤ ـ **إتحاف الخيرة المهرة**، للبوصيري، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، ط١، ١٤٢٠.
٥ ـ **إتقان ما يحسن من بيان الأخبار الدائرة على الألسن**، للنجم الغزي، علق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥.
٦ ـ **إثبات عذاب القبر**، للبيهقي، تحقيق: شرف القضاة، دار الفرقان، ط٢، ١٤٠٥.
٧ ـ **أجوبة الحافظ ابن حجر (القسم الأول)**، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤٢٤.
٨ ـ **أجوبة الحافظ ابن حجر (القسم الثاني)**، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، بحث غير منشور.
٩ ـ **الأجوبة الدمياطية**، للسخاوي، تحقيق: مشعل المطيري، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠.
١٠ ـ **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية**، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية، ط١، ١٤١٨.
١١ ـ **الآحاد والمثاني**، لابن أبي عاصم، تحقيق: باسم الجوابرة، الراية، ط١، ١٤١١.
١٢ ـ **أحاديث أبي العروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم**، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، الرشد، ط١، ١٤١٩.
١٣ ـ **أحاديث الشاموخي عن شيوخه**، تحقيق: مشعل المطيري، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٧.

١٤ ـ **أحاديث الشيوخ الثقات**، لأبي بكر الأنصاري، تحقيق: حاتم العوني، عالم الفوائد، ط١.

١٥ ـ **أحاديث القصاص**، لابن تيمية، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٨.

١٦ ـ **الأحاديث المختارة**، للضياء المقدسي، تحقيق: عبدالملك دهيش، ط٤، ١٤٢١.

١٧ ـ **الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان**، لابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤.

١٨ ـ **إحكام الأحكام**، لابن دقيق العيد، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٢.

١٩ ـ **الأحكام الوسطى**، لعبدالحق الإشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، الرشد، ١٤١٦.

٢٠ ـ **أحكام أهل الذمة**، لابن القيم، تحقيق: يوسف البكري وشاكر العاروري، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨.

٢١ ـ **أحوال الرجال**، للجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥.

٢٢ ـ **إحياء علوم الدين**، للغزالي، مكتبة كرياطه فوترا، إندونيسيا.

٢٣ ـ **أخبار أصبهان**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠.

٢٤ ـ **أخبار القضاة**، لأبي بكر الضبي الملقب بـ«وكيع»، حققه: عبدالعزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية، ط١، ١٣٦٦.

٢٥ ـ **أخبار المدينة**، لابن شبة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، دار الفكر، ١٤١٠.

٢٦ ـ **أخبار مكة**، للأزرقي، تحقيق: عبدالملك بن دهيش، ط١، ١٤٢٤.

٢٧ ـ **أخبار مكة**، للفاكهي، تحقيق: عبدالملك بن دهيش، دار خضر، ط٢، ١٤١٤.

٢٨ ـ **أخلاق النبي ﷺ وآدابه**، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عصام الصبابطي، الدار المصرية اللبنانية، ط٢، ١٤١٣.

٢٩ ـ **أخلاق حملة القرآن**، للآجري، تحقيق: أحمد الألفي، دار الصفا والمروة، ط١، ١٤٢٦.

٣٠ ـ **آداب الشافعي ومناقبه**، لابن أبي حاتم، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٣.

٣١ ـ **الأدب المفرد**، للبخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، البشائر، ط٣، ١٤٠٩.

٣٢ ـ **الأذكار**، للنووي، دار الفكر، ١٤١٤.

٣٣ ـ **الأربعون في التصوف**، لأبي عبدالرحمن السلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٣٤ ـ **ارتياح الأكباد بأرباح فقد الأولاد**، للسخاوي، مخطوط من الظاهرية مصور من معهد المخطوطات بالكويت برقم (٧٧٨٨).

٣٥ ـ **إرشاد الغاوي بل إسعاد الطالب الراوي بترجمة السخاوي**، للسخاوي، مخطوط مصور من السليمانية برقم (٢٩٥٠).

٣٦ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، لأبي يعلى الخليلي، تحقيق: محمد سعيد عمر، الرشد، ط١، ١٤٠٩.

٣٧ ـ **إرواء الغليل**، للألباني، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥.

٣٨ ـ **الأزهار المتناثرة**، للسيوطي، مطبعة دار التأليف.

٣٩ ـ **الأسامي والكنى**، لأبي أحمد الحاكم، تحقيق: يوسف الدخيل، مكتبة الغرباء، ط١، ١٤١٤.

٤٠ ـ **أسباب النزول**، للواحدي، دار الباز، ١٣٨٨.

٤١ ـ **الاستغاثة في الرد على البكري**، لابن تيمية، تحقيق: محمد عجال، مكتبة الغرباء، ط١، ١٤١٧.

٤٢ ـ **الاستيعاب**، لابن عبدالبر، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، ط١، ١٤١٢.

٤٣ ـ **أسد الغابة**، للعز بن الأثير، دار الفكر، ١٣٩٠.

٤٤ ـ **أسرار العربية**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، ط١، ١٩٩٥.

٤٥ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، لعلي القاري، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، مؤسسة الرسالة، ١٣٩١.

٤٦ ـ **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**، للخطيب البغدادي، تحقيق: عزالدين السيد، الخانجي، ط٣، ١٤١٧.

٤٧ ـ **الأسماء والصفات**، للبيهقي، تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، ط١.
٤٨ ـ **الاشتقاق**، لابن دريد، تحقيق: عبدالسلام هارون، الخانجي، ط٣.
٤٩ ـ **الأشربة**، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، تحقيق: عبدالله بن حجاج، مكتب التراث الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥.
٥٠ ـ **الإصابة**، لابن حجر، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، ط١، ١٤١٩.
٥١ ـ **إصلاح المال**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٤.
٥٢ ـ **الأصول في النحو**، لأبي بكر السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٨.
٥٣ ـ **أطراف الغرائب والأفراد**، لابن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩.
٥٤ ـ **اعتلال القلوب**، للخرائطي، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار الباز، ط٢، ١٤٢٠.
٥٥ ـ **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢.
٥٦ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، للسخاوي، حققه: فرانز زونثال، دار الكتب العلمية.
٥٧ ـ **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، ط٢.
٥٨ ـ **الأفراد**، للدارقطني، تحقيق: جابر السريع، ط١، ١٤٢٨.
٥٩ ـ **الاقتراح**، لابن دقيق العيد، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر، ط١، ١٤١٧.
٦٠ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم**، لابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ط٢، ١٣٦٩.
٦١ ـ **إكمال تهذيب الكمال**، لعلاء الدين مغلطاي، تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
٦٢ ـ **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال**، لابن حمزة الحسيني، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي.
٦٣ ـ **الإكمال**، لابن ماكولا، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي.
٦٤ ـ **الإلزامات والتتبع**، للدارقطني، تحقيق: مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، ط٢.

٦٥ ـ **الإلماع**، للقاضي عياض، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، ط١، ١٣٧٩.

٦٦ ـ **الأم**، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب، دار الوفاء، ط١، ١٤٢٢.

٦٧ ـ **أمالي ابن سمعون**، تحقيق: عامر حسن صبري، البشائر، ط١، ١٤٢٣.

٦٨ ـ **أمالي المحاملي (رواية ابن يحيى البيع)**، تحقيق: إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ودار ابن القيم، ط١، ١٤١٢.

٦٩ ـ **الأمالي**، لابن بشران، حققه: عادل العزازي، الوطن، ط١، ١٤١٨.

٧٠ ـ **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، لابن دقيق العيد، تحقيق: سعد الحميد، دار المحقق.

٧١ ـ **أمثال الحديث**، للرامهرمزي، تحقيق: أحمد عبدالفتاح تمام، الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٩.

٧٢ ـ **الأمثال في الحديث**، لأبي الشيخ، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد، الدار السلفية، ط٢، ١٩٨٧.

٧٣ ـ **إنباه الرواة**، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦.

٧٤ ـ **الأنساب**، لأبي منصور السمعاني، تعليق: عبدالله البارودي، دار الجنان، ط١، ١٤٠٨.

٧٥ ـ **الأنوار الكاشفة**، للمعلمي، عالم الكتب.

٧٦ ـ **أهوال القبور**، لابن رجب، تحقيق: خالد العلمي، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٤.

٧٧ ـ **الأهوال**، لابن أبي الدنيا، حققه: رضاء الله المباركفوري، الدار السلفية، ط١، ١٤١٤.

٧٨ ـ **الأوائل**، لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر العجمي، دار الخلفاء.

٧٩ ـ **الأوسط**، لابن المنذر، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥.

٨٠ ـ **أوضح المسالك**، لابن هشام، دار الجيل، ط٥، ١٩٧٩.

٨١ ـ **الأولياء**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٣.

٨٢ ـ **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، لإسماعيل باشا، دار إحياء التراث العربي.
٨٣ ـ **الإيمان**، لابن منده، تحقيق: علي فقيهي، الرسالة، ط٢، ١٤٠٦.
٨٤ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، لابن كثير، لأحمد شاكر، الكتب العلمية، ط١.
٨٥ ـ **بحر الدم**، لابن المبرد، تحقيق: روحية السويفي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣.
٨٦ ـ **البحر الرائق**، لابن نجيم، دار المعرفة، بيروت.
٨٧ ـ **البحر الزخار**، لأبي بكر البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩.
٨٨ ـ **بحر العلوم**، لأبي الليث السمرقندي، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر.
٨٩ ـ **بحر الفوائد**، للكلاباذي، تحقيق: محمد حسن محمد وأحمد فريد، الكتب العلمية، ١٤٢٠.
٩٠ ـ **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢.
٩١ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، للزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، ١٤٢١.
٩٢ ـ **البداية والنهاية**، لابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٠٨.
٩٣ ـ **البدر الطالع**، للشوكاني، حققه حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر، ط١، ١٤١٩.
٩٤ ـ **البدر المنير**، لابن الملقن، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الهجرة، ط١، ١٤٢٥.
٩٥ ـ **البر والصلة**، للحسين المروزي، تحقيق: محمد سعيد بخاري، دار الوطن، ط١، ١٤١٩.
٩٦ ـ **البعث والنشور**، للبيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨.
٩٧ ـ **البعث**، لأبي بكر بن أبي داود، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٧.

٩٨ ـ **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**، للهيثمي، تحقيق: حسين الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة، ط١، ١٤١٣.
٩٩ ـ **بغية الطلب**، لابن العديم، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر.
١٠٠ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.
١٠١ ـ **البلدانيات**، للسخاوي، تحقيق: حسام القطان، دار العطاء، ط١، ١٤٢٢.
١٠٢ ـ **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، للفيروزابادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٧.
١٠٣ ـ **بلوغ المرام**، لابن حجر، تحقيق: سمير الزهيري، دار أطلس، ط٣، ١٤٢١.
١٠٤ ـ **بهجة المجالس**، لابن عبدالبر، تحقيق: محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٢.
١٠٥ ـ **بيان الوهم والإيهام**، لابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط١، ١٤١٨.
١٠٦ ـ **البيان والتبيُّن**، للجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، ط١، ١٩٦٨.
١٠٧ ـ **التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة**، لمبارك الهاجري، مكتبة ابن القيم، ط١، ١٤٢٧.
١٠٨ ـ **تاج التراجم في طبقات الحنفية**، لابن قطلوبغا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، ط١، ١٤١٣.
١٠٩ ـ **تاج العروس**، للمرتضى الزبيدي، دار الهداية، ١٣٨٥.
١١٠ ـ **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، تحقيق: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٣٩٩.
١١١ ـ **تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)**، تحقيق: أحمد نور سيف، دار المأمون، ١٤٠٠.
١١٢ ـ **تاريخ أسماء الثقات**، لابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، السلفية، ط١، ١٤٠٤.
١١٣ ـ **تاريخ الإسلام**، للذهبي، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧.
١١٤ ـ **تاريخ الأمم والملوك**، للطبري، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧.
١١٥ ـ **التاريخ الأوسط**، للبخاري، تحقيق: تيسير بن سعد، الرشد، ط١، ١٤٢٦.

١١٦ ـ **التاريخ الصغير**، للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦.
١١٧ ـ **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**، لأبي الوليد الأزدي، تحقيق: عزت العطار الحسيني، مطبعة المدني، ١٤٠٨.
١١٨ ـ **التاريخ الكبير**، للبخاري، دار الكتب العلمية.
١١٩ ـ **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢٠ ـ **تاريخ جرجان**، لحمزة السهمي، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠١.
١٢١ ـ **تاريخ دمشق**، لابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط١، ١٤١٨.
١٢٢ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لابن زبر الربعي، تحقيق: عبدالله الحمد، العاصمة، ١٤١٠.
١٢٣ ـ **تالي تلخيص المتشابه**، للخطيب البغدادي، تحقيق: مشهور سلمان وأحمد الشقيرات، الصميعي، ط١، ١٤١٧.
١٢٤ ـ **تأويل مختلف الحديث**، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، ١٣٩٣.
١٢٥ ـ **تبصير المنتبه**، لابن حجر، تحقيق: محمد النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
١٢٦ ـ **تبيين كذب المفتري**، لابن عساكر، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٤.
١٢٧ ـ **تجريد أسماء الصحابة**، للذهبي، دار المعرفة، بيروت.
١٢٨ ـ **التحبير في المعجم الكبير**، لأبي سعد السمعاني، تحقيق: منيرة ناجي، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ط١، ١٣٩٥.
١٢٩ ـ **تحفة الأشراف**، للمزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣.
١٣٠ ـ **تحفة التحصيل**، لأبي زرعة العراقي، تحقيق: عبدالله نوارة، الرشد، ١٩٩٩.
١٣١ ـ **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**، لابن كثير، تحقيق: عبدالغني الكبيسي، دار حراء، ١٤٠٦.
١٣٢ ـ **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**، للسخاوي، بعناية: أسعد الحسيني، ١٣٩٩.
١٣٣ ـ **تحفة المحبين والأصحاب**، لعبدالرحمن الأنصاري، تحقيق: محمد العروسي المطوي، المكتبة العتيقة، تونس، ط١، ١٣٩٠.

١٣٤ ـ **التحقيق في أحاديث الخلاف**، لابن الجوزي، تحقيق: مسعد عبدالحميد السعدني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥.

١٣٥ ـ **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الكشاف**، للزيلعي، تحقيق: عبدالله السعد، دار ابن خزيمة، ط١، ١٤١٤.

١٣٦ ـ **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي**، للعراقي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٩.

١٣٧ ـ **التخريجات المختصرة للأحاديث المشتهرة**، لابن ناصر الدين الحجازي، مخطوط مصور من مكتبة العلماء في لكنو ـ الهند، برقم (١٠٥).

١٣٨ ـ **التخويف من النار**، لابن رجب، تحقيق: بشير محمد عيون، دار المؤيد، ط٢، ١٤٠٩.

١٣٩ ـ **تدريب الراوي**، للسيوطي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة.

١٤٠ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، تحقيق: عزيزالله العطاري، الكتب العلمية، ١٩٨٧.

١٤١ ـ **تذكرة الحفاظ**، للذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩.

١٤٢ ـ **التذكرة الحمدونية**، لابن حمدون، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، ط١، ١٩٩٦.

١٤٣ ـ **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج**، لابن الملقن، تحقيق: حمدي السلفي، المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٩٤.

١٤٤ ـ **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**، لأبي عبدالله الزركشي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦.

١٤٥ ـ **ترتيب المدارك**، للقاضي عياض، تحقيق: محمد بن تاويت، ط٢، ١٤٠٣.

١٤٦ ـ **الترغيب في فضائل الأعمال**، لابن شاهين، تحقيق: صالح أحمد الوعيل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٥.

١٤٧ ـ **الترغيب والترهيب**، لأبي القاسم الأصبهاني، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، ط١، ١٤١٤.

١٤٨ ـ **الترغيب والترهيب**، للمنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.

١٤٩ ـ **تسمية الشيوخ**، للنسائي، تحقيق: حاتم العوني، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٣.

١٥٠ ـ **تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث على ألسنة الناس**، لابن غرس الدين الخليلي، مخطوط مصور من مكتبة عارف حكمت برقم (٢٩١).

١٥١ ـ **تصحيفات المحدثين**، لأبي أحمد العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٠٢.

١٥٢ ـ **تعجيل المنفعة**، لابن حجر، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، البشائر، ط١، ١٩٩٦.

١٥٣ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لابن حجر، تحقيق: أحمد علي المباركي، ط٣، ١٤٢٢.

١٥٤ ـ **تعظيم قدر الصلاة**، لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٦.

١٥٥ ـ **تغليق التعليق**، لابن حجر، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي ودرا عمار، ط١، ١٤٠٥.

١٥٦ ـ **تفسير ابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية.

١٥٧ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، تحقيق: سامي سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠.

١٥٨ ـ **تفسير القرآن**، لابن المنذر، تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار المآثر، ط١، ١٤٢٣.

١٥٩ ـ **تقريب التهذيب**، لابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، ط٤، ١٤١٨.

١٦٠ ـ **التقييد والإيضاح**، لأبي الفضل العراقي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٩٨.

١٦١ ـ **التقييد**، لابن نقطة، دار الحديث، ١٤٠٧.

١٦٢ ـ **تكملة الإكمال**، لابن نقطة، تحقيق: عبدالقيوم عبدرب النبي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠.

١٦٣ ـ **التلخيص الحبير**، لابن حجر، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩.

١٦٤ ـ **تلخيص المتشابه**، للخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس، ط١، ١٩٨٥.

١٦٥ ـ **تلخيص كتاب الموضوعات**، للذهبي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الرشد، ط١، ١٤١٩.

١٦٦ ـ **التمهيد**، لابن عبدالبر، تحقيق: جماعة من الباحثين، مؤسسة قرطبة.

١٦٧ ـ **تمييز الطيب من الخبيث**، لابن الديبع الشيباني، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥.

١٦٨ ـ **التمييز**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠.

١٦٩ ـ **تنبيه الغافلين ويليه بستان العارفين**، لأبي الليث السمرقندي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٩.

١٧٠ ـ **التنبيه على حدوث التصحيف**، لحمزة الأصبهاني، حققه: محمد أسعد أطلس، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢.

١٧١ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة**، لابن عرَّاق الكناني، حققه: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله الغماري، دار الكتب العلمية.

١٧٢ ـ **تنقيح التحقيق**، لابن عبدالهادي، تحقيق: سامي محمد جاد الله وعبدالعزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨.

١٧٣ ـ **تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق**، للذهبي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالحي عجيب، ١٤٢١.

١٧٤ ـ **التنكيل**، للمعلمي، تحقيق: الألباني، مكتبة المعارف، ط٢، ١٤٢٦.

١٧٥ ـ **تنوير الغبش**، لابن الجوزي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الشريف، ١٤١٩.

١٧٦ ـ **التهجد وقيام الليل**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مصلح الحارثي، الرشد، ط١، ١٩٩٨.

١٧٧ ـ **تهذيب الآثار**، للطبري، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني.

١٧٨ ـ **تهذيب الآثار (الجزء المفقود)**، تحقيق: علي رضا، دار المأمون، ١٤١٦.

١٧٩ ـ **تهذيب التهذيب**، لابن حجر، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤.

١٨٠ ـ **تهذيب الكمال**، للمزي، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠.

١٨١ ـ **تهذيب اللغة**، للأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية، ١٣٨٤.

١٨٢ ـ **التواضع والخمول**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٩.

١٨٣ ـ **التوبة**، لأبي بكر بن أبي الدنيا، حققه مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للنشر، القاهرة.

١٨٤ ـ **التوبيخ والتنبيه**، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الفرقان.

١٨٥ ـ **التوحيد**، لابن منده، تحقيق: علي ناصر فقيهي، مطابع الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٩.

١٨٦ ـ **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**، للسخاوي، تحقيق: عبدالله البخاري، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٨.

١٨٧ ـ **توضيح الأفكار**، للصنعاني، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.

١٨٨ ـ **توضيح المشتبه**، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤.

١٨٩ ـ **التيسير بشرح الجامع الصغير**، للمناوي، مكتبة الإمام الشافعي، ط٣، ١٤٠٨.

١٩٠ ـ **الثقات**، لابن حبان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣.

١٩١ ـ **جامع الأصول**، للمبارك بن الأثير، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني والفلاح والبيان، ط١.

١٩٢ ـ **جامع البيان**، للطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤.

١٩٣ ـ **جامع التحصيل**، للعلائي، تحقيق: حمدي السلفي، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧.

١٩٤ ـ **الجامع الصحيح**، لأبي عبدالله البخاري، بعناية: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢.

١٩٥ ـ **الجامع الصحيح**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، حققه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩٦ ـ **الجامع**، لأبي عيسى الترمذي، حققه: بشار عواد، دار الغرب، ط٢، ١٩٩٨.

١٩٧ ـ **جامع العلوم والحكم**، لابن رجب، المعرفة، ط١، ١٤٠٨.

١٩٨ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، لابن عبدالبر، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، الريان وابن حزم، ط١، ١٤٢٤.

١٩٩ ـ **الجامع في الحديث**، لابن وهب، تحقيق: مصطفى حسن، دار ابن الجوزي، ١٩٩٦.

٢٠٠ ـ **الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، تحقيق: هشام البخاري، عالم الكتب، ١٤٢٣.

٢٠١ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، ١٤٠٣.

٢٠٢ ـ **الجامع لشعب الإيمان**، للبيهقي، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣.

٢٠٣ ـ **الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث**، لأحمد بن عبدالكريم الغزي، تحقيق: فواز زمرلي، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨.

٢٠٤ ـ **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١.

٢٠٥ ـ **جزء الألف دينار**، لأبي بكر القطيعي، تحقيق: بدر البدر، دار النفائس، ١٩٩٣.

٢٠٦ ـ **الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين برواية أبي بكر المروزي عنه**، تحقيق: خالد السبت، الرشد، ط١، ١٤١٩.

٢٠٧ ـ **جزء الحسن بن عرفة**، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، دار الأقصى، ط١، ١٤٠٦.

٢٠٨ ـ **جزء بيبَى الهرثمية**، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، درا الخلفاء، ط١، ١٤٠٦.

٢٠٩ ـ **جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر**، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: بدر البدر، الرشد، ط١، ١٩٩٦.

٢١٠ ـ **جزء فيه حديث لوين**، تحقيق: مسعد بن عبدالحميد السعدني، أضواء السلف، ١٤١٨.

٢١١ ـ **جزء مؤمل بن إيهاب**، تحقيق: عماد بن فرة، دار البخاري، ط١، ١٤١٣.

٢١٢ ـ **جزء من حديث ابن شاهين عن شيوخه**، بعناية: هشام محمد، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨.

٢١٣ ـ **جِلاء الأفهام**، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، دار العروبة، ط٢، ١٤٠٧.
٢١٤ ـ **الجليس الصالح الكافي**، لأبي الفرج النهرواني، تحقيق: محمد الخولي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٣.
٢١٥ ـ **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨.
٢١٦ ـ **الجهاد**، لابن المبارك، تحقيق: نزيه حماد، التونسية للنشر، ١٩٧٢.
٢١٧ ـ **الجواب الكافي**، لابن القيم، تحقيق: محمد علي ريحان، دار الكتب العلمية.
٢١٨ ـ **الجواهر المجموعة والنوادر المسموعة**، للسخاوي، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢١.
٢١٩ ـ **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، لمحيي الدين بن أبي الوفاء الحنفي، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣.
٢٢٠ ـ **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، للسخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٩.
٢٢١ ـ **الجوع**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٧.
٢٢٢ ـ **حاشية السندي على سنن النسائي**، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦.
٢٢٣ ـ **حاشية الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج**، ضبطه محمد عبدالعزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦.
٢٢٤ ـ **الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه**، لبدر بن محمد العماش، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢١.
٢٢٥ ـ **الحاوي للفتاوي**، للسيوطي، تحقيق: عبداللطيف حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١.
٢٢٦ ـ **الحجة في بيان المحجة**، لأبي القاسم الأصبهاني، تحقيق: محمد المدخلي ومحمد أبو رحيم، دار الراية، ١٤١٩.
٢٢٧ ـ **حديث شعبة**، لابن المظفر، تحقيق: صالح اللحام، العثمانية، ١٤٢٤.
٢٢٨ ـ **حديث أبي الفضل الزهري**، تحقيق: حسن البلوط، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨.

٢٢٩ ـ **حديث مصعب الزبيري**، لأبي القاسم البغوي، تحقيق: صالح اللحام، الدار العثمانية، ١٤٢٤.

٢٣٠ ـ **حسن المحاضرة**، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٧.

٢٣١ ـ **الحلم**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٣.

٢٣٢ ـ **حلية الأولياء**، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤٠٥.

٢٣٣ ـ **الحيوان**، للجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، ١٤١٦.

٢٣٤ ـ **خزانة الأدب**، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.

٢٣٥ ـ **خلاصة الأحكام**، للنووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨.

٢٣٦ ـ **الدر الملتقط في تبيين الغلط**، للصغاني، تحقيق: أبي الفدا عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥.

٢٣٧ ـ **الدر المنثور**، للسيوطي، دار الفكر، ط١، ١٩٩٣.

٢٣٨ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، لابن حجر، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني، دار المعرفة.

٢٣٩ ـ **الدرر الكامنة**، لابن حجر، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢.

٢٤٠ ـ **الدرر المنتثرة**، للسيوطي، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، مطابع جامعة الملك سعود، ط١، ١٤٠٦.

٢٤١ ـ **الدعاء**، للطبراني، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣.

٢٤٢ ـ **الدعوات الكبير**، للبيهقي، تحقيق: بدر البدر، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٤١٤.

٢٤٣ ـ **دلائل النبوة**، لأبي نعيم، تحقيق: محمد رواس وعبدالبر عباس، النفائس، ط٢، ١٤٠٦.

٢٤٤ ـ **دلائل النبوة**، للبيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨.

٢٤٥ ـ **الدلائل في غريب الحديث**، للقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق: محمد القناص، العبيكان، ط١، ١٤٢٢.
٢٤٦ ـ **الديات**، لابن أبي عاصم، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ١٤٠٧.
٢٤٧ ـ **الديباج المذهب**، لابن فرحون، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث.
٢٤٨ ـ **ديوان الضعفاء**، للذهبي، تحقيق: حماد الأنصاري، مطبعة النهضة الحديثة، ١٣٨٧.
٢٤٩ ـ **ديوان أبي العتاهية**، دار صادر، ١٤٠٦.
٢٥٠ ـ **ديوان جرير**، دار بيروت، ١٤٠٦.
٢٥١ ـ **ديوان طرفة بن العبد**، بعناية: عبدالرحمن المصطاوي، المعرفة، ط١، ١٤٢٤.
٢٥٢ ـ **ذخيرة الحفاظ**، لابن طاهر المقدسي، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، دار السلف، ١٤١٦.
٢٥٣ ـ **الذخيرة**، للقرافي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب، ١٩٩٤.
٢٥٤ ـ **ذم البغي**، لابن أبي الدنيا، حققه: نجم الخلف، دار الراية، ط١، ١٤٠٩.
٢٥٥ ـ **ذم الدنيا**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط١، ١٤١٣.
٢٥٦ ـ **ذم الكلام**، للهروي، تحقيق: أبي جابر الأنصاري، مكتبة الغرباء.
٢٥٧ ـ **ذم الهوى**، لابن الجوزي، تحقيق: أحمد عبدالسلام عطا، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٣.
٢٥٨ ـ **ذيل التقييد**، لتقي الدين الفاسي، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠.
٢٥٩ ـ **ذيل اللآلئ المصنوعة**، للسيوطي، تحقيق: رامز خالد الحاج حسن، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٣١.
٢٦٠ ـ **ذيل تاريخ بغداد**، لابن النجار، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.
٢٦١ ـ **الذيل على جزء بقي بن مخلد في الحوض والكوثر**، لابن بشكوال، تحقيق: عبدالقادر محمد عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٣.
٢٦٢ ـ **الذيل على طبقات الحنابلة**، لابن رجب، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، العبيكان، ط١، ١٤٢٥.
٢٦٣ ـ **ربيع الأبرار**، للزمخشري، تحقيق: عبدالأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٤١٢.

٢٦٤ ـ **رسالة أبي داود إلى أهل مكة**، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.
٢٦٥ ـ **الرسالة العرشية**، لابن تيمية، المطبعة السلفية، ط١، ١٣٩٩.
٢٦٦ ـ **الرسالة القشيرية**، لأبي القاسم القشيري، تحقيق: معروف زريق وعلي عبدالحميد، دار الخير، ط١، ١٤١٣.
٢٦٧ ـ **الرسالة المستطرفة**، لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي الكتاني، دار البشائر، ط٤، ١٤٠٦.
٢٦٨ ـ **رسوم التحديث**، لبرهان الدين الجعبري، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢١.
٢٦٩ ـ **رفع الإصر عن قضاة مصر**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حامد عبدالمجيد ومحمد أبو سنة ومحمد الصاوي، قسم نشر التراث القديم.
٢٧٠ ـ **الروض المعطار في خبر الأقطار**، لمحمد بن عبدالمنعم الحميري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، ط٢، ١٩٨٠.
٢٧١ ـ **الروضة الرَّيَّا في من دفن بدارِيًّا**، لعبدالرحمن العمادي، تحقيق: عبده الأشعث، دار المأمون، ١٤٠٨.
٢٧٢ ـ **روضة الطالبين**، للنووي، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥.
٢٧٣ ـ **روضة العقلاء**، لابن حبان، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الكتب العلمية، ١٣٩٧.
٢٧٤ ـ **رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام**، لتاج الدين الفاكهاني، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، ط١، ١٤٣١.
٢٧٥ ـ **زاد المسير**، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٤.
٢٧٦ ـ **زاد المعاد**، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢٧، ١٤١٥.
٢٧٧ ـ **الزهد**، لابن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.
٢٧٨ ـ **الزهد**، لوكيع بن الجراح، حققه: عبدالرحمن الفريوائي، دار الصميعي.
٢٧٩ ـ **الزهد**، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣.
٢٨٠ ـ **الزهد**، لهناد بن السري، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، دار الخلفاء، ١٤٠٦.
٢٨١ ـ **الزهد**، لأبي بكر بن أبي الدنيا، حققه: ياسين محمد السواس، دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٠.

٢٨٢ ـ **الزهد**، لأبي داود، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار المشكاة، ط١، ١٤١٤.

٢٨٣ ـ **الزهد**، للمعافى بن عمران، تحقيق: عامر حسن صبري، البشائر، ط١، ١٤٢٠.

٢٨٤ ـ **الزهد**، لابن أبي عاصم، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد، دار الريان، ط٢، ١٤٠٨.

٢٨٥ ـ **الزهد وصفة الزاهدين**، لابن الأعرابي، تحقيق: مجدي السيد، دار الصحابة، ط١، ١٤٠٨.

٢٨٦ ـ **الزهد الكبير**، للبيهقي، حققه: عامر أحمد حيدر، دار الجنان، ط١، ١٤٠٨.

٢٨٧ ـ **زهر الآداب**، للحُصْري، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.

٢٨٨ ـ **زهر الفردوس (ثلاثة أجزاء)**، لابن حجر، مخطوط مصور من مكتبة «يني جامع» برقم (١١/١٩٩)، (١١/٢٠٠)، (١١/٢٠١).

٢٨٩ ـ **سؤالات ابن الجنيد**، لابن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٨.

٢٩٠ ـ **سؤالات ابن محرز**، لابن معين، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٢٩١ ـ **سؤالات أبي داود**، للإمام أحمد، تحقيق: زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤.

٢٩٢ ـ **سؤالات الآجري**، لأبي داود، تحقيق: عبدالعليم البستوي، مكتبة الاستقامة، ط١، ١٤١٨.

٢٩٣ ـ **سؤالات البرقاني**، للدارقطني، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، ط١، ١٤٠٤.

٢٩٤ ـ **سؤالات الحاكم**، للدارقطني، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، المعارف، ط١، ١٤٠٤.

٢٩٥ ـ **سؤالات السلمي**، للدارقطني، تحقيق فريق من الباحثين، ط١، ١٤٢٧.

٢٩٦ ـ **سؤالات السهمي**، للدارقطني، تحقيق: موفق عبدالقادر، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤.

٢٩٧ ـ **سؤالات السجزي**، للحاكم، تحقيق: موفق عبدالله، دار الغرب، ط١، ١٤٠٨.

٢٩٨ ـ **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة**، لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤.
٢٩٩ ـ **سبل السلام**، للأمير الصنعاني، مكتبة البابي الحلبي، ط٤، ١٣٧٩.
٣٠٠ ـ **سِفر السعادة**، للفيروزايادي، إدارة الطباعة المنيرية، ط٢، ١٣٩٨.
٣٠١ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، للألباني، مكتبة المعارف، ١٤١٥.
٣٠٢ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، للألباني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٢.
٣٠٣ ـ **السنة**، لابن أبي عاصم، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الصميعي، ط١، ١٤١٩.
٣٠٤ ـ **السنة**، لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق: سالم أحمد السلفي، الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨.
٣٠٥ ـ **السنن**، لسعيد بن مصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.
٣٠٦ ـ **السنن**، لسعيد بن منصور، تحقيق: سعد الحميد، دار الصميعي، ط١، ١٤١٤.
٣٠٧ ـ **السنن**، للدارمي، تحقيق: فواز زمرلي وخالد العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٠٨ ـ **السنن**، لأبي داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
٣٠٩ ـ **السنن**، للنسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦.
٣١٠ ـ **السنن**، لابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر.
٣١١ ـ **السنن**، للدارقطني، تحقيق: عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة، ١٣٨٦.
٣١٢ ـ **السنن الكبرى**، للنسائي، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١.
٣١٣ ـ **السنن الكبرى**، للبيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٤٤.
٣١٤ ـ **السنن والأحكام**، للضياء المقدسي، تحقيق: حسين بن عكاشة، دار ماجد عسيري، ط١، ١٤٢٥.
٣١٥ ـ **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٢.

٣١٦ ـ **السيرة النبوية**، لابن إسحاق، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤.

٣١٧ ـ **السيرة النبوية**، لابن هشام، حققه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٥.

٣١٨ ـ **السيرة النبوية**، لابن كثير، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، دار المعرفة، ١٣٩٦.

٣١٩ ـ **شذرات الذهب**، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٨.

٣٢٠ ـ **الشذرة في الأحاديث المشتهرة**، لابن طولون، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣.

٣٢١ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة**، للالكائي، تحقيق: أحمد الغامدي، دار طيبة، ط٩، ١٤٢٦.

٣٢٢ ـ **شرح التبصرة والتذكرة**، للعراقي، بعناية: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، الكتب العلمية.

٣٢٣ ـ **شرح السنة**، للبربهاري، تحقيق: محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٨.

٣٢٤ ـ **شرح السنة**، للبغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣.

٣٢٥ ـ **الشرح الكبير**، للرافعي، تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.

٣٢٦ ـ **شرح صحيح البخاري**، لابن بطال، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الرشد، ط٢، ١٤٢٣.

٣٢٧ ـ **شرح علل الترمذي**، لابن رجب، تحقيق: نور الدين عتر، العطاء، ط٤، ١٤٢١.

٣٢٨ ـ **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥.

٣٢٩ ـ **شرح معاني الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي، حققه: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، دار عالم الكتب، ط١، ١٤١٤.

٣٣٠ ـ **شرح منتهى الإرادات**، للبهوتي، عالم الكتب، ١٩٩٦.

٣٣١ ـ **شرف أصحاب الحديث**، للخطيب البغدادي، تحقيق: عمرو عبدالمنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١٧.

٣٣٢ ـ **الشريعة**، للآجري، تحقيق: عبدالله الدميجي، دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠.

٣٣٣ ـ **الشكر**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: بدر البدر، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٠.

٣٣٤ ـ **الشمائل المحمدية**، للترمذي، تحقيق: سيد عباس جليمي، الكتب الثقافية، ١٤١٢.

٣٣٥ ـ **الصبر والثواب عليه**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨.

٣٣٦ ـ **الصحاح**، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٦.

٣٣٧ ـ **صحيح الجامع الصغير**، للألباني، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٨.

٣٣٨ ـ **الصحيح**، لابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٠.

٣٣٩ ـ **صفة الصفوة**، لابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري ومحمد رواس، المعرفة، ط٢، ١٣٩٩.

٣٤٠ ـ **الصلاة**، لأبي نعيم الفضل بن دكين، تحقيق: صلاح الشلاحي، مكتبة الغرباء، ١٤١٧.

٣٤١ ـ **الصلاة على النبي ﷺ**، لابن أبي عاصم، تحقيق: حمدي السلفي، المأمون، ط١، ١٤١٥.

٣٤٢ ـ **الصلة**، لابن بشكوال، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الكتاب المصري واللبناني، ط١، ١٤١٠.

٣٤٣ ـ **الصمت**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٠.

٣٤٤ ـ **الصواعق المرسلة الشهابية**، لسليمان بن سحمان، تحقيق: عبدالسلام برجس، دار العاصمة.

٣٤٥ ـ **الضعفاء الصغير**، للبخاري، تحقيق: أحمد أبو العينين، مكتبة ابن عباس، ط١، ١٤٢٦.

٣٤٦ ـ **الضعفاء**، لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البرذعي، تحقيق: سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٢.

٣٤٧ ـ **الضعفاء الكبير**، للعقيلي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤.

٣٤٨ ـ **الضعفاء والمتروكون**، للنسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦.

٣٤٩ ـ **الضعفاء والمتروكون**، للدارقطني، تحقيق: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠.

٣٥٠ ـ **الضعفاء**، لأبي نعيم، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، ط١، ١٤٠٥.

٣٥١ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لابن الجوزي، تحقيق: عبدالله القاضي، الكتب العلمية، ١٤٠٦.

٣٥٢ ـ **ضعيف الجامع الصغير**، للألباني، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٠.

٣٥٣ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، للسخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٥٤ ـ **ضوابط الجرح والتعديل**، لعبدالعزيز العبداللطيف.

٣٥٥ ـ **الطب النبوي**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: مصطفى دونمز، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٧.

٣٥٦ ـ **طبقات الأسماء المفردة**، للبرديجي، تحقيق: عبده علي كوشك، دار المأمون، ط١، ١٤١٠.

٣٥٧ ـ **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي يعلى، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، ١٤١٩.

٣٥٨ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، للسبكي، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣.

٣٥٩ ـ **طبقات الشافعية**، لابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبدالعليم خان، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧.

٣٦٠ ـ **طبقات الصوفية**، للسلمي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الكتب العلمية، ١٤١٩.

٣٦١ ـ **طبقات الفقهاء**، للشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، ١٩٧٠.

٣٦٢ ـ **طبقات الفقهاء الشافعية**، لابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢.

٣٦٣ ـ **الطبقات**، لخليفة بن خياط، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر.

٣٦٤ ـ **الطبقات الكبرى**، لابن سعد، دار صادر، بيروت.

٣٦٥ ـ **الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)**، لابن سعد، تحقيق: زياد محمد منصور، العلوم والحكم، ١٤٠٨.
٣٦٦ ـ **طبقات المحدثين بأصبهان**، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢.
٣٦٧ ـ **طبقات المفسرين**، للسيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط١، ١٣٩٦.
٣٦٨ ـ **طبقات المفسرين**، للأدنروي، تحقيق: سليمان الخزي، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٩٩٧.
٣٦٩ ـ **الطهور**، لأبي عبيد، تحقيق: مشهور حسن، مكتبة الصحابة، ط١، ١٤١٤.
٣٧٠ ـ **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، لعبدالرحمن الجبرتي، دار الجيل، بيروت.
٣٧١ ـ **العرش وما رُوِي فيه**، لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق: محمد خليفة التميمي، الرشد، ط١، ١٤١٨.
٣٧٢ ـ **العزلة**، للخطابي، تحقيق: ياسين السواس، دار ابن كثير، ط٢، ١٤١٠.
٣٧٣ ـ **العظمة**، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، العاصمة، ط١، ١٤٠٨.
٣٧٤ ـ **العقد الفريد**، لابن عبدربه، تحقيق: محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤.
٣٧٥ ـ **العقل وفضله**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: لطفي الصغير، دار الراية، ط١، ١٤٠٩.
٣٧٦ ـ **العقوبات**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، الصميعي وابن حزم، ط١، ١٤١٦.
٣٧٧ ـ **العلل**، لابن المديني، تحقيق: تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٩٨٠.
٣٧٨ ـ **العلل**، لابن أبي حاتم، تحقيق فريق من الباحثين، ط١، ١٤٢٧.
٣٧٩ ـ **علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي**، تحقيق مجموعة من الباحثين، عالم الكتب، ١٤٠٩.
٣٨٠ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لابن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣.

٣٨١ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين وغيره، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥.

٣٨٢ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني، ط٢، ١٤٢٢.

٣٨٣ ـ **العلل ومعرفة الرجال (رواية المروذي وغيره)**، تحقيق: وصي الله عباس، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٨.

٣٨٤ ـ **العلم**، لأبي خيثمة، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣.

٣٨٥ ـ **علوم الحديث**، لأبي عمرو بن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ١٤٠٦.

٣٨٦ ـ **عمل اليوم والليلة**، للنسائي، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦.

٣٨٧ ـ **العيال**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: نجم الخلف، دار ابن القيم، ط١، ١٩٩٠.

٣٨٨ ـ **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.

٣٨٩ ـ **عيون الأخبار**، لابن قتيبة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦.

٣٩٠ ـ **غاية الإحكام في أحاديث الأحكام**، للمحب الطبري، تحقيق: حمزة الزين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤.

٣٩١ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٠.

٣٩٢ ـ **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، للسخاوي، تحقيق: عبدالمنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ.

٣٩٣ ـ **الغرباء**، للآجري، تحقيق: بدر البدر، دار الخلفاء، ط١، ١٤٠٣.

٣٩٤ ـ **غريب الحديث**، لأبي عبيد، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

٣٩٥ ـ **غريب الحديث**، لابن قتيبة، تحقيق: عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٧.

٣٩٦ ـ **غريب الحديث**، للحربي، تحقيق: سليمان إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥.

٣٩٧ ـ **غريب الحديث**، للخطابي، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى، ط٢، ١٤٢٢.

٣٩٨ ـ **الغريبين في القرآن والحديث**، لأبي عبيد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة الباز، ط١، ١٤١٩.

٣٩٩ ـ **الغماز على اللماز**، للسمهودي، تحقيق: محمد إسحاق السلفي، دار اللواء، ط١، ١٤٠١.

٤٠٠ ـ **غنية الملتمس**، للخطيب البغدادي، تحقيق: يحيى بن عبدالله البكري، الرشد، ١٤٢٢.

٤٠١ ـ **غوامض الأسماء المبهمة**، لابن بشكوال، تحقيق: عز الدين السيد ومحمد كمال الدين، عالم الكتب، ١٤٠٧.

٤٠٢ ـ **الغوامض والمبهمات**، لعبدالغني الأزدي، حققه: حمزة النعيمي، دار المنارة، ط١، ١٤٢١.

٤٠٣ ـ **الغيبة والنميمة**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الكتب الثقافية، ط١.

٤٠٤ ـ **الغيلانيات**، لأبي بكر الشافعي، حققه: حلمي كامل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٧.

٤٠٥ ـ **الفائق في غريب الحديث**، للزمخشري، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط٢.

٤٠٦ ـ **فتاوى ابن الصلاح**، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦.

٤٠٧ ـ **فتاوى النووي**، جمع تلميذه: علاء الدين بن العطار، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر الإسلامية، ط٦، ١٤١٧.

٤٠٨ ـ **فتح الباري**، لابن حجر، صححه وحققه: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت.

٤٠٩ ـ **فتح المغيث**، للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط٢، ١٤١٢.

٤١٠ ـ **فتوح مصر وأخبارها**، لابن عبدالحكم، تحقيق: محمد الحجيري، الفكر، ط١، ١٤١٦.

٤١١ ـ **الفردوس بمأثور الخطاب**، لأبي شجاع الديلمي، تحقيق: السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦.

٤١٢ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، لأبي عبيد البكري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧١.

٤١٣ ـ **فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم**، لأبي نعيم، تحقيق: صالح العقيل، دار البخاري، ط١، ١٤١٧.

٤١٤ ـ **فضائل القرآن**، لأبي عبيد، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار ابن كثير.

٤١٥ ـ **فضائل القرآن**، لابن الضريس، تحقيق: عروة بدير، دار الفكر، ط١، ١٤٠٨.

٤١٦ ـ **فضائل بيت المقدس**، لأبي بكر الواسطي، حققه: أ. حسون، دار ماغنس للنشر، الجامعة العبرية، القدس، ١٩٧٩.

٤١٧ ـ **فضل الصلاة على النبي ﷺ**، لإسماعيل بن إسحاق القاضي، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٧٧.

٤١٨ ـ **فضيلة الشكر**، للخرائطي، تحقيق: محمد الحافظ وعبدالكريم اليافي، دار الفكر، ط١، ١٤٠٢.

٤١٩ ـ **الفقيه والمتفقه**، للخطيب البغدادي، تحقيق: عادل العزازي، دار ابن الجوزي.

٤٢٠ ـ **فنون العجائب**، لأبي سعيد النقاش، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن.

٤٢١ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ـ مؤسسة آل البيت، عمَّان.

٤٢٢ ـ **فهرس الفهارس والأثبات**، لعبدالحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، ط٢، ١٩٨٢.

٤٢٣ ـ **فهرسة ابن خير الاشبيلي**، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩.

٤٢٤ ـ **الفهرست**، لابن النديم، دار المعرفة، ١٣٩٨.

٤٢٥ ـ **فوائد العراقيين**، لأبي سعيد النقاش، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن.

٤٢٦ ـ **الفوائد المجموعة**، للشوكاني، تحقيق: المعلمي، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٧.

٤٢٧ ـ **الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (المهروانيات)**، للخطيب البغدادي، تحقيق: خليل بن محمد العربي، دار الراية، ١٤١٩.

٤٢٨ ـ **الفوائد المنتقاة (الخلعيات)**، تخريج أحمد بن الحسن الشيرازي، رواية أبي الحسن الخلعي، اعتنى به: صالح اللحام، الدار العثمانية ومؤسسة الريان، ط١، ١٤٣١.

٤٢٩ ـ **الفوائد**، لأبي علي النيسابوري، مخطوط مصور من الظاهرية برقم (٢٦/ ٣٧٦٣).

٤٣٠ ـ **الفوائد**، لتمام الرازي، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد، ١٤١٢.

٤٣١ ـ **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، لأحمد بن غنيم النفراوي، تحقيق: رضا فرحات، مكتبة الثقافة الدينية.

٤٣٢ ـ **فيض القدير**، للمناوي، تحقيق: أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥.

٤٣٣ ـ **القاموس المحيط**، للفيروزابادي، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦.

٤٣٤ ـ **القدر**، لابن وهب، تحقيق: عبدالعزيز العثيم، درا السلطان، ط١، ١٤٠٦.

٤٣٥ ـ **القدر**، للفريابي، تحقيق: عبدالله المنصور، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨.

٤٣٦ ـ **القِرى لقاصد أم القرى**، للمحب الطبري، حققه: مصطفى السقا، المكتبة العلمية.

٤٣٧ ـ **قضاء الحوائج**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن.

٤٣٨ ـ **القضاء والقدر**، للبيهقي، تحقيق: محمد بن عبدالله آل عامر، العبيكان، ط١، ١٤٢١.

٤٣٩ ـ **القناعة**، لابن السني، تحقيق: عبدالله الجديع، الرشد، ط١، ١٤٠٩.

٤٤٠ ـ **قوت القلوب**، لأبي طالب المكي، تحقيق: عاصم الكيالي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٦.

٤٤١ ـ **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، للسخاوي، حققه: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد.

٤٤٢ ـ **القول التام في فضل الرمي بالسهام**، للسخاوي، مخطوط مصور من مكتبة «إسكوريال» برقم (٧٦٥).

٤٤٣ ـ **القول المفيد على كتاب التوحيد**، لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٤.

٤٤٤ ـ **الكاشف**، للذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة، ط١، ١٤١٣.

٤٤٥ ـ **الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكاشف**، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت.
٤٤٦ ـ **الكامل**، لابن عدي، تحقيق: يحيى غزاوي، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٩.
٤٤٧ ـ **كتاب المختلطين**، للعلائي، تحقيق: رفعت فوزي وعلي عبدالباسط، الخانجي، ١٩٩٦.
٤٤٨ ـ **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل.
٤٤٩ ـ **الكرم والجود**، للبرجلاني، تحقيق: عامر حسن صبري، دار ابن حزم، ط٢، ١٤١٢.
٤٥٠ ـ **الكشاف**، للزمخشري، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي.
٤٥١ ـ **كشف الأستار**، للهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٩.
٤٥٢ ـ **الكشف الحثيث**، لسبط ابن العجمي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧.
٤٥٣ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، للعجلوني، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٠٨.
٤٥٤ ـ **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٥٥ ـ **الكشف والبيان**، للثعلبي، تحقيق، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢.
٤٥٦ ـ **الكشكول**، لبهاء الدين العاملي، تحقيق: محمد عبدالكريم، الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨.
٤٥٧ ـ **الكفاية في علم الرواية**، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية.
٤٥٨ ـ **كنز العمال**، للمتقي الهندي، ضبطه وصححه: بكري الحياني وصفوت السقا، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩.
٤٥٩ ـ **الكنى والأسماء**، للدولابي، تحقيق: نظر الفاريابي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠.
٤٦٠ ـ **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، للنجم الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨.
٤٦١ ـ **الكواكب النيرات**، لابن الكيال، تحقيق: عبدالقيوم عبدرب النبي، المأمون، ط١، ١٩٨١.

٤٦٢ ـ **اللؤلؤ المرصوع**، لمحمد بن خليل الطرابلسي، تحقيق: فواز زمرلي، البشائر، ١٤١٥.
٤٦٣ ـ **اللآلئ المصنوعة**، للسيوطي، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨.
٤٦٤ ـ **لباب الآداب**، للثعالبي، تحقيق: أحمد حسن لبج، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.
٤٦٥ ـ **اللباب في الفقه الشافعي**، للمحاملي، تحقيق: عبدالكريم بن صنيتان العمري، دار البخاري، ط١، ١٤١٦.
٤٦٦ ـ **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، ط١.
٤٦٧ ـ **لسان الميزان**، لابن حجر، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤٢٣.
٤٦٨ ـ **لقط اللآلئ المتناثرة**، للزبيدي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥.
٤٦٩ ـ **اللمع في أصول الفقه**، للشيرازي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥.
٤٧٠ ـ **لوامع الأنوار البهية**، للسفاريني، مؤسسة الخافقين، ط٢، ١٤٠٢.
٤٧١ ـ **المؤتلف والمختلف**، للدارقطني، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب، ط١، ١٤٠٦.
٤٧٢ ـ **مؤلفات السخاوي**، لمشهور سلمان وأحمد الشقيرات، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٩.
٤٧٣ ـ **المتفق والمفترق**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد الحامدي، دار القادري، ط١، ١٤١٧.
٤٧٤ ـ **المتمنين**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، دار ابن حزم، ط١، ١٩٩٧.
٤٧٥ ـ **المجالسة**، لأبي بكر الدينوري، تحقيق: مشهور حسن، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٩.
٤٧٦ ـ **المجروحين**، لابن حبان، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٠.
٤٧٧ ـ **مجمع الأمثال**، للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة.
٤٧٨ ـ **مجمع الزوائد**، للهيثمي، دار الفكر، ١٤١٢.

٤٧٩ ـ **المجموع**، للنووي، دار الفكر.
٤٨٠ ـ **مجموع الفتاوى**، لابن تيمية، تحقيق: عبدالرحمن بن قاسم، مكتبة ابن تيمية.
٤٨١ ـ **مجموع فتاوى الشيخ عبدالعزيز بن باز**، أشرف على جمعه: محمد الشويعر، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء.
٤٨٢ ـ **مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية**، تحقيق: نبيل جرار، البشائر، ١٤٢٢.
٤٨٣ ـ **مجموع فيه مصنفات أبي جعفر بن البختري**، تحقيق: نبيل جرار، دار البشائر، ١٤٢٢.
٤٨٤ ـ **محاضرات الأدباء**، للراغب الأصفهاني، مكتبة الحياة، بيروت.
٤٨٥ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للقاضي الرامهرمزي، حققه: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤.
٤٨٦ ـ **المحكم**، لابن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.
٤٨٧ ـ **مختصر الأحكام**، للطوسي، تحقيق: أنيس الإندونوسي، الغرباء، ط١، ١٤١٥.
٤٨٨ ـ **مختصر المقاصد**، للزرقاني، تحقيق الصباغ، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٩.
٤٨٩ ـ **مختصر سنن أبي داود مع معالم السنن وتهذيب ابن القيم**، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
٤٩٠ ـ **مختصر في الطب**، لعبدالملك بن حبيب القرطبي، تحقيق: محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.
٤٩١ ـ **مختصر قيام الليل**، لمحمد بن نصر المروزي، اختصره: أحمد بن علي المقريزي، حديث أكاديمي، ط١، ١٤٠٨.
٤٩٢ ـ **مختصر كتاب الوتر**، لمحمد بن نصر المروزي، اختصره: أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: إبراهيم العلي ومحمد عبدالله، مكتبة المنار، ط١، ١٤١٣.
٤٩٣ ـ **المخزون**، لأبي الفتح الأزدي، تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق، الدار العلمية، ط١، ١٤٠٨.
٤٩٤ ـ **المخلصيات**، لأبي طاهر المخلص، بانتقاء أبي الفتح بن أبي الفوارس، تحقيق: نبيل جرار، وزارة الشؤون الإسلامية بقطر، ط١، ١٤٢٩.

٤٩٥ ـ **مداراة الناس**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، ابن حزم، ط١، ١٩٩٨.

٤٩٦ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**، للبيهقي، تحقيق: محمد ضياءالرحمن الأعظمي، أضواء السلف، ط٢، ١٤٢٠.

٤٩٧ ـ **المدخل إلى الصحيح**، للحاكم، تحقيق: ربيع المدخلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤.

٤٩٨ ـ **المدخل إلى كتاب الإكليل**، لأبي عبدالله الحاكم، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم، دار الدعوة.

٤٩٩ ـ **المراسيل**، لأبي داود، تحقيق: عبدالله بن مساعد الزهراني، دار الصميعي.

٥٠٠ ـ **المراسيل**، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧.

٥٠١ ـ **المرض والكفارات**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: عبدالوكيل الندوي، الدار السلفية، ط١، ١٤١١.

٥٠٢ ـ **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، لأبي الحسن المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، ط٣، ١٤٠٤.

٥٠٣ ـ **المسالك في شرح موطأ مالك**، لابن العربي، حققه: محمد السليماني وعائشة السليماني، دار الغرب، ط١، ١٤٢٨.

٥٠٤ ـ **مساوئ الأخلاق**، للخرائطي، تحقيق: مصطفى الشلبي، مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٢.

٥٠٥ ـ **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبدالله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١.

٥٠٦ ـ **المستصفى**، للغزالي، تحقيق: محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣.

٥٠٧ ـ **المستطرف**، للأبشيهي، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٦.

٥٠٨ ـ **المستفاد من مبهمات المتن والإسناد**، لأبي زرعة العراقي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالحميد البر، دار الأندلس الخضراء، ط١، ١٤١٤.

٥٠٩ ـ **المستقصى في أمثال العرب**، للزمخشري، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٧٨.

٥١٠ ـ **المسند**، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية.

٥١١ ـ **المسند**، للطيالسي، تحقيق: محمد التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٩.

٥١٢ ـ **المسند**، للحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.

٥١٣ ـ **المسند**، لعلي بن الجعد الجوهري، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، ط١، ١٤١٠.

٥١٤ ـ **المسند**، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: عادل العزازي وأحمد فريد، دار الوطن، ط١، ١٤١٨.

٥١٥ ـ **المسند**، لإسحاق بن راهويه، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤١٢.

٥١٦ ـ **المسند**، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠.

٥١٧ ـ **المسند**، لأبي يعلى، حققه: حسين سليم أسد، دار المأمون، ط١، ١٤٠٤.

٥١٨ ـ **المسند**، للروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦.

٥١٩ ـ **المسند**، لأبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، المعرفة، ط١، ١٤١٩.

٥٢٠ ـ **المسند**، للشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، العلوم والحكم، ط١، ١٤١٠.

٥٢١ ـ **مسند سعد بن أبي وقاص**، للدورقي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر، ط١، ١٤٠٧.

٥٢٢ ـ **مسند الشاميين**، للطبراني، تحقيق:حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥.

٥٢٣ ـ **مسند الشهاب**، للقضاعي، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧.

٥٢٤ ـ **مسند الفردوس**، لأبي منصور الديلمي، مخطوط مصور من السعيدية برقم (٥١).

٥٢٥ ـ **مسند الفردوس**، لأبي منصور الديلمي، مخطوط مصور من «لا له لي» برقم (٦٤٨).

٥٢٦ ـ **المسند المستخرج على صحيح مسلم**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.

٥٢٧ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للقاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٥٢٨ ـ **مشاهير علماء الأمصار**، لابن حبان، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، ط١، ١٤١١.

٥٢٩ ـ **المشتهر من الحديث: الموضوع والضعيف والبديل الصحيح**، لعبدالمتعال محمد الجبري، مكتبة وهبة، ط١، ١٤٠٧.

٥٣٠ ـ **مشكاة المصابيح**، للخطيب التبريزي، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٥.

٥٣١ ـ **المشيخة الصغرى**، لابن شاذان، تحقيق عصام موسى هادي، الغرباء، ١٤١٩.

٥٣٢ ـ **المصاحف**، لأبي بكر بن أبي داود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥.

٥٣٣ ـ **مصباح الزجاجة**، للبوصيري، تحقيق: محمد الكشناوي، دار العربية، ١٤٠٣.

٥٣٤ ـ **المصباح المنير**، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

٥٣٥ ـ **المصنف**، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي.

٥٣٦ ـ **المصنف**، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، ط١، ١٤٢٧.

٥٣٧ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**، لعلي القاري، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٥٣٨ ـ **المطالب العالية**، لابن حجر، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار العاصمة، ط١، ١٤١٩.

٥٣٩ ـ **المطر والرعد والبرق والريح**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: طارق العمودي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨.

٥٤٠ ـ **معالم التنزيل**، لأبي محمد البغوي، حققه مجموعة من الباحثين، دار طيبة، ط٤، ١٤١٧.

٥٤١ ـ **المعجم**، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، ط١، ١٤٠٧.

٥٤٢ ـ **المعجم**(١)، لابن الأعرابي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة الكوثر، ط١، ١٤١٢.

(١) الأصل في العزو لـ«معجم ابن الأعرابي» أنه لهذه الطبعة، وإذا كان العزو للطبعة الأخرى فإني أبينه في موضعه.

٥٤٣ ـ **المعجم**، لابن الأعرابي، تحقيق: عبدالمحسن الحسيني، دار ابن الجوزي.

٥٤٤ ـ **المعجم**، لأبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٠.

٥٤٥ ـ **المعجم**، لابن المقرئ، تحقيق: عادل بن سعد، الرشد، ط١، ١٤١٩.

٥٤٦ ـ **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، ط١، ١٩٩٣.

٥٤٧ ـ **المعجم الأوسط**، للطبراني، تحقيق: طارق عوض الله، دار الحرمين، ١٤١٥.

٥٤٨ ـ **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.

٥٤٩ ـ **معجم السَّفَر**، للسِّلفي، تحقيق: عبدالله البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٥٥٠ ـ **معجم شيوخ ابن جميع الصيداوي**، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، مؤسسة الرسالة ودار الإيمان، ط١، ١٤٠٥.

٥٥١ ـ **معجم الصحابة**، لأبي القاسم البغوي، تحقيق: محمد الأمين الجكني، دار البيان.

٥٥٢ ـ **معجم الصحابة**، لابن قانع، تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء.

٥٥٣ ـ **المعجم الصغير**، للطبراني، تحقيق: محمد شكور، المكتب الإسلامي ودار عمار، ط١، ١٤٠٥.

٥٥٤ ـ **المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي**، لابن الأبار، دار صادر، ١٩٨٥.

٥٥٥ ـ **المعجم الكبير**، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.

٥٥٦ ـ **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي.

٥٥٧ ـ **المعجم المختص بالمحدثين**، للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، ١٤٠٨.

٥٥٨ ـ **معجم المختلطين**، لمحمد بن طلعت، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥.

٥٥٩ ـ **معجم المدلسين**، لمحمد بن طلعت، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٦.

٥٦٠ ـ **المعجم المفهرس**، لابن حجر، تحقيق: محمد شكور، الرسالة، ١٤١٨.

٥٦١ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩.

٥٦٢ ـ **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
٥٦٣ ـ **معرفة التذكرة**، لابن طاهر المقدسي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦.
٥٦٤ ـ **معرفة الثقات**، للعجلي، تحقيق: عبدالعليم البستوي، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٥.
٥٦٥ ـ **معرفة السنن والآثار**، للبيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية وغيرها، ط١، ١٤١٢.
٥٦٦ ـ **معرفة الصحابة**، لابن منده، تحقيق: عامر حسن صبري، جامعة الإمارات، ط١، ١٤٢٦.
٥٦٧ ـ **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، ط١، ١٤١٩.
٥٦٨ ـ **معرفة علوم الحديث**، للحاكم، تحقيق: معظم حسين، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧.
٥٦٩ ـ **المعرفة والتاريخ**، للفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية.
٥٧٠ ـ **المعين في طبقات المحدثين**، للذهبي، تحقيق: همام سعيد، دار الفرقان، ط١.
٥٧١ ـ **المغني**، لابن قدامة، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥.
٥٧٢ ـ **المغني عن الحفظ والكتاب**، للموصلي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧.
٥٧٣ ـ **المغني عن حمل الأسفار**، للعراقي، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مكتبة طبرية، ١٤١٥.
٥٧٤ ـ **المغني في الضعفاء**، للذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.
٥٧٥ ـ **مغني اللبيب**، لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، الفكر، ط٦، ١٩٨٥.
٥٧٦ ـ **مفتاح دار السعادة**، لابن القيم، تحقيق: علي حسن، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٦.
٥٧٧ ـ **المفصل في صنعة الإعراب**، للزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣.
٥٧٨ ـ **المقتنى في سرد الكنى**، للذهبي، تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨.

٥٧٩ ـ **المقصد الأرشد**، لابن مفلح، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، الرشد، ١٤١٠.

٥٨٠ ـ **مكارم الأخلاق**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، ١٤١١.

٥٨١ ـ **مكارم الأخلاق**(١)، للخرائطي، تحقيق: أيمن البحيري، دار الآفاق العربية، ط١، ١٤١٩.

٥٨٢ ـ **مكارم الأخلاق**، للخرائطي، تحقيق: عبدالله بن بجاش الحميري، الرشد، ط١، ١٤٢٧.

٥٨٣ ـ **مكارم الأخلاق**، للطبراني، تحقيق: فاروق حمادة، الرئاسة العامة للإفتاء.

٥٨٤ ـ **من عاش بعد الموت**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد حسام بيضون، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٣.

٥٨٥ ـ **من وافق اسمه اسم أبيه**، لأبي الفتح الأزدي، تحقيق: علي حسن، دار عمار، ١٤١٠.

٥٨٦ ـ **المنار المنيف**، لابن القيم، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٣.

٥٨٧ ـ **منازل السائرين**، لأبي إسماعيل الهروي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨.

٥٨٨ ـ **مناقب الشافعي**، للبيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، ط١، ١٣٩٠.

٥٨٩ ـ **المنتخب من العلل**، للخلال، لابن قدامة، تحقيق: طارق عوض الله، دار الراية، ط١، ١٤١٩.

٥٩٠ ـ **المنتخب من ذيل المذيل**، للطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٥٨.

٥٩١ ـ **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لتقي الدين الصيرفيني، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر، ١٤١٤.

٥٩٢ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، ط١، ١٤٠٨.

٥٩٣ ـ **المنتقى**، لابن الجارود، تحقيق: عبدالله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨.

---

(١) الأصل في العزو لـ«مكارم الأخلاق» لهذه الطبعة، وإذا عزوت إلى الأخرى فإني أبينه.

٥٩٤ ـ **المنفردات والوحدان**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: عبدالغفار سليمان البغدادي والسعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨.

٥٩٥ ـ **منهاج السنة النبوية**، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١.

٥٩٦ ـ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للنووي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢.

٥٩٧ ـ **المنهل الصافي**، لابن تغردي بردي، حققه: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

٥٩٨ ـ **المهذب**، لأبي إسحاق الشيرازي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٧٩.

٥٩٩ ـ **المهذب في اختصار السنن الكبير**، للبيهقي، للذهبي، تحقيق دار المشكاة، دار الوطن، ط١، ١٤٢٢.

٦٠٠ ـ **المهمات في شرح الروضة والرافعي**، لجمال الدين الإسنوي، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٠.

٦٠١ ـ **المواعظ والاعتبار (المعروف بـ«الخطط»)**، للمقريزي، تحقيق: محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٨.

٦٠٢ ـ **موافقة الخبر الخبر**، لابن حجر، حققه: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٤.

٦٠٣ ـ **مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل**، للحطاب الرعيني، تحقيق: زكريا عميرات، عالم الكتب، ١٤٢٣.

٦٠٤ ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق**، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧.

٦٠٥ ـ **الموضوعات**، لابن الجوزي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٦.

٦٠٦ ـ **الموضوعات**، للصغاني، تحقيق: نجم الخلف، ط١، ١٤٠١.

٦٠٧ ـ **موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

٦٠٨ ـ **الموقظة**، للذهبي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤٠٥.

٦٠٩ ـ **ميزان الاعتدال**، للذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة.

٦١٠ ـ **نتائج الأفكار**، لابن حجر، تحقيق: حمدي السلفي، دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩.

٦١١ ـ **نزهة المجالس ومنتخب النفائس**، لعبدالرحمن الصفوري، مكتبة العلم والإيمان، ١٤١٢.

٦١٢ ـ **نزهة النظر**، للحافظ ابن حجر، تحقيق: عبدالله الرحيلي، مكتبة سفير، ط١، ١٤٢٢.

٦١٣ ـ **نسب قريش**، لمصعب الزبيري، تحقيق: إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف، ط٣.

٦١٤ ـ **نسخة أبي مسهر**، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، ط١، ١٤١٠.

٦١٥ ـ **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تحقيق: علي الضباع، دار الكتب العلمية.

٦١٦ ـ **نصب الراية**، للزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، دار الريان، ط١، ١٤١٨.

٦١٧ ـ **نصيحة المشاور وتعزية المجاور**، للبدر بن فرحون، تحقيق: حسين محمد علي، دار المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧.

٦١٨ ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، للسيوطي، المكتبة العلمية، بيروت.

٦١٩ ـ **نظم المتناثر**، للكتاني، دار الكتب السلفية، ط٢.

٦٢٠ ـ **النفح الشذي**، لابن سيد الناس، تحقيق: أبو جابر الأنصاري وعبدالعزيز أبو رحلة وصالح اللحام، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٨.

٦٢١ ـ **نفح الطيب**، للمقَّري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ١٩٦٨.

٦٢٢ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، لابن حجر، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤.

٦٢٣ ـ **نهاية الأرب في فنون الأدب**، للنويري، تحقيق جماعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤.

٦٢٤ ـ **النهاية في الفتن والملاحم**، لابن كثير، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث.

٦٢٥ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للمبارك بن الأثير الجزري، بعناية: محمد عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢.

٦٢٦ ـ **نوادر الأصول**، للحكيم الترمذي، حققه: إسماعيل إبراهيم، مكتبة الإمام البخاري، ط١، ١٤٢٩.

٦٢٧ ـ **النوافح العطرة**، للصعدي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٢.

٦٢٨ ـ **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، لعبدالقادر العيدروس، حققه: أحمد الحلو وآخرون، دار صادر، ط١، ٢٠٠١.

٦٢٩ ـ **هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك**، للعز بن جماعة، تحقيق: صالح بن ناصر الخزيم، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢.

٦٣٠ ـ **الهداية شرح البداية**، للميرغيناني، اعتنى بإخراجه: نعيم أشرف نور أحمد، منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ط١، ١٤١٧.

٦٣١ ـ **هدية العارفين**، لإسماعيل باشا، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٣٢ ـ **الهم والحزن**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد، دار السلام، ط١، ١٤١٢.

٦٣٣ ـ **همع الهوامع**، للسيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.

٦٣٤ ـ **الوافي بالوفيات**، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٠.

٦٣٥ ـ **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**، للسخاوي، تحقيق: بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦.

٦٣٦ ـ **الورع**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد بن حمد الحمود، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٨.

٦٣٧ ـ **وصايا العلماء عند حضور الموت**، لابن زبر الربعي، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط وصلاح محمد الخيمي، دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٦.

٦٣٨ ـ **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط١.

٦٣٩ ـ **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، للمناوي، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، الرشد.

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

حرف الباء الموحدة

الموضوع	الصفحة
حديث: «بَيتُ المقدِسِ طَسْتٌ مِن ذَهَبٍ مَملُوءٌ عَقارِبَ»	٢١٢
حديث: «بِئسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ «زَعَمُوا»»	٢١٣
حديث: «بَينَ العبدِ وبَينَ الكُفرِ تَركُ الصَّلاةِ»	٢١٧
حديث: «بَينَ كُلِّ أَذانَينِ صَلاةٌ ـ ثلاثاً ـ لِمَن شاءَ»	٢١٧
حرف التاء المثناة	
حديث: «التاجرُ الجَبَانُ مَحرُومٌ، والتاجرُ الجَسُورُ مَرزُوقٌ»	٢١٨
حديث: «التأنِّي مِنَ اللهِ، والعَجَلَةُ مِنَ الشَّيطانِ»	٢١٨
حديث: «التائِبُ مِنَ الذَّنبِ كَمَنْ لا ذَنبَ لَهُ»	٢٢٥
حديث: «تُبصِرُ القَذاةَ في عَينِ أخيكَ، وتَنسى الجِذْلَ في عينِكَ»	٢٢٩
حديث: «تَجِدونَ مِن شَرِّ الناسِ ذا الوَجهَينِ؛ يأتي هؤلاءِ بِوَجهٍ وهؤلاءِ بِوَجهٍ»	٢٣٢
حديث: «تَحتَ البحرِ نارٌ»	٢٣٢
حديث: «تَحتَ كُلِّ شَعرَةٍ جَنابَةٌ»	٢٣٢
حديث: «التحَدُّثُ بالنِّعَم شُكرٌ»	٢٣٤
حديث: «تحسِين المرأَةِ الشَّيءَ لِزَوجِها»	٢٣٥
حديث: «تحِيَّةُ البيتِ الطَّوَافُ»	٢٣٨
حديث: «تَخَتَّمُوا بالزَّبَرْجَدِ؛ فإنهُ يُسْرٌ لا عُسْرَ فيهِ»	٢٤١
حديث: «تَخَتَّمُوا بالزُّمُرُّدِ؛ فإنهُ يَنفِي الفَقرَ»	٢٤١
حديث: «تَخَتَّمُوا بالعَقِيقِ»	٢٤١
حديث: «تخلِيلِ الخَمرِ»	٢٤٨
حديث: «تخَيَّرُوا لِنُطَفِكُم، وأَنكِحُوا الأَكْفَاءَ، وانكِحُوا إليهِم»	٢٤٨
حديث: «تداوَوا، فإنَّ الذي أنزَلَ الدَّاءَ أنزلَ الدَّوَاءَ»	٢٥٣
حديث: «التدبِيرُ نِصفُ المعِيشَةِ»	٢٥٧
حديث: «الترابُ رَبِيعُ الصِّبيانِ»	٢٥٧
حديث: «تَرِّبُوا الكِتابَ»	٢٥٨
حديث: «تَرْكُ العادَةِ عَدَاوَةٌ مُستَفادَةٌ»	٢٥٨
حديث: «تَرْكُ العَشاءِ»	٢٥٨
حديث: «تزَوَّجُوا فُقَراءَ»	٢٥٨
حديث: «تستَغفِرُ الصَّحفَةُ لِلاحِسِها»	٢٥٨
حديث: «تسلِيم الغزالَةِ»	٢٥٨

حرف الثاء المثلثة

الموضوع	الصفحة

حرف الجيم

حرف الحاء المهملة

الموضوع | الصفحة

حرف الخاء المعجمة

الموضوع الصفحة